

لَجْنَةُ الْأَوَّلِ
مِنْ
فَتْحِ الْبَارِئِ

بِشْرَحِ صَبِيحِ الْإِمَامِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ
الْبُخَارِيِّ الشَّيْخِ الْإِسْلَامِ قَاضِي الْقَضَاءِ الْخَافِظِ
أَبِي الْفَضْلِ شَهَابِ الدِّينِ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيِّ بْنِ
مُحَمَّدَ بْنِ حَجَرِ الْعَسْقَلَانِيِّ الشَّافِعِيِّ
نَزِيلِ الْقَاهِرَةِ رَحِمَهُ اللَّهُ

الزَّيَّادُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ مُحَمَّدُ
بَيْدَانُ الْجَامِعِ الْأَزْهَرِيِّ
سَنَةِ ١٢٤١ هَجْرِيَّةً

الْمَطْبَعَةُ الْمَهْمِيَّةُ الْمَصْرِيَّةُ لِصَاحِبَيْهَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ مُحَمَّدُ
الطَّبْعَةُ الثَّانِيَّةُ سَنَةِ ١٢٤١ هَجْرِيَّةً

وَرَر
أَحْيَاءُ النَّاسِ الْعَرَبِي
بِرُوحِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي شرح صدور أهل الاسلام بالهدى. ونكت في قلوب أهل الطفيان فلا تنى الحكمة أبدا. وأشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له الها أحدا فردا صمدا. وأشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله ما أكرمته عبدا وسيدا وأعظمه أصلا ومحتدا. وأظهره مضجعا ومولدا. وأبهره صدرا وموردا. صلى الله عليه وعلى وآله وصحبه غيوث الندي وإيوث العدا. صلاة وسلاما دائمين من اليوم الى أن يبعث الناس غدا (أما بعد) فقد آن الشروع فيما قصدت له من شرح الجامع الصحيح على ما وعدت به في أول المقدمة وكنت عازمت على أن أسوق حديث الباب بلفظه قبل شرحه ثم رأيت ذلك مما يطول به الكتاب جدا فسلكت الآن فيه طريقا وسطى أرجو تفهها كافلة بما اطلعت عليه من ذلك اذ لا يكف الله تقسا الاوسعها وربما أعدت شيئا مما تقدم في المقدمة لمعني يقتضيه اما بعد العهد به أو لغير ذلك ولكن اعتمادي غالبا على الحوالة إليها (وسميته فتح الباري بشرح البخاري) وقد رأيت ان أبدأ الشرح بإسانيدي الى الاصل بالسماع أو بالاجازة وان أسوقها على نمط مخترع فاني سمعت بعض الفضلاء يقول الاسانيد انساب الكتب فحببت ان أسوق هذه الاسانيد مساق الانساب (فأقول) وبالله التوفيق اتصلت لنا رواية البخاري عنه من طريق أبي عبد الله محمد بن يوسف بن مطر بن صالح بن بشران البري وكانت وفاته في سنة عشرين وثلثمائة وكان سمائه للصحيح مرتين مرة بفر بر سنة ثمان وأربعين ومرة ببخاري سنة اثنتين وخمسين ومائتين ومن طريق ابراهيم بن معقل بن الحجاج النسفي وكان من الحفاظ وله تصانيف وكانت وفاته سنة أربع وتسعين ومائتين وكان فاته من الجامع أوراق رواها بالاجازة عن البخاري نبه على ذلك أبو علي الجاني في تقييد المهمل ومن طريق حماد بن شاكر النسوي وأظنه مات في حدود التسعين وله فيه فوت أيضا ومن رواية أبي طلحة منصور بن محمد بن علي بن قمرينة بتماف ونون بوزن سيرة البردوي بفتح الموحدة وسكون الزاي وكانت وفاته سنة تسع وعشرين وثلثمائة وهو آخر من حدث عن البخاري بصحيحه كما جزم به ابن ماكولا وغيره وقد عاش بعده ممن سمع من البخاري القاضي الحسين بن اسمعيل الخاملي ببغداد ولكن لم يكن عنده الجامع الصحيح وانما سمع منه محالس أملاها ببغداد في آخر قدمه قدمها البخاري وقد غلط من روى الصحيح من طريق الخاملي المذكور غلطا فاحشا فامار واية البري فاتصلت البيانه من طريق الحافظ أبي علي سعيد بن عثمان بن سعيد بن السكن والحافظ أبي اسحق ابراهيم بن أحمد المستملي وأبي نصر أحمد بن محمد بن أحمد الاخسيكتي والفقهاء أبي زيد محمد بن أحمد المروزي وأبي علي محمد بن عمر بن شويه وأبي أحمد محمد بن عبد الجرجاني وأبي محمد عبد الله بن أحمد المرخسي وأبي الهيثم محمد بن مكي الكشميهني وأبي علي اسمعيل بن محمد بن

قَالَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ الْحَافِظُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْمَغِيرَةِ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى
آمِينَ • كَيْفَ كَانَ

وقال على قرى على ست الوزراء وأنا أسمع وكتب الى سليمان بن حمزة بن أبي عمر وعيسى بن عبد الرحمن بن معالي
وأبو بكر بن أحمد بن عبد الدائم قال الخمسة أنبأنا أبو عبد الله الحسين بن المبارك بن محمد بن يحيى الزبيدي سماعا وقالوا
سوى المرأة كتب الينا أبو الحسن محمد بن أحمد بن عمر القطيعي وأبو الحسن علي بن أبي بكر بن روزبه التلاني
زاد سليمان ومحمد بن زهير شعراثة وثابت بن محمد الخجندی ومحمد بن عبد الواحد المديني قالوا أنبأنا أبو الوقت عبد الاول
ابن عيسى بن شعيب الهروي عنه وأما روايه الحفصي فبالاسناد الماضي الى منصور أنبأنا أبو بكر وجيه بن طاهر
وعبد الوهاب بن شاه الشاذياخي سماعا وجد أبي محمد بن الفضل الصاعدي اجازة قالوا أنبأنا الحفصي وأما روايه
كريمة فأخبرنا بها الحافظ أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي سماعا عليه لبعضه واجازة لسائره أنبأنا أبو علي
عبد الرحيم بن عبد الله الانصاري أنبأنا المعين أحمد بن علي بن يوسف الدمشقي واسماعيل بن عبد القوي بن عزون
وعثمان بن عبد الرحمن بن رشيح سماعا عليهم سوى من باب المسافر اذا جده السير في أو اخر كتاب الحج الى آخر
كتاب الحج ومن باب ما يجوز من الشروط في المكاتب الى باب الشروط في الكتابة ومن باب غزو المرأة في البحر
من كتاب الجهاد الى باب دعاء النبي صلى الله عليه وسلم الى الاسلام منه فاجازة منهم ومن الحافظ رشيد الدين
أبي الحسين يحيى بن علي العطار لجميعه قالوا أخبرنا أبو القاسم هبة الله بن علي بن مسعود البوصيري أنبأنا أبو عبد الله
محمد بن بركات النحوي السعدي عنه وأما روايه المستغفري فبالاسناد الماضي الى أبي موسى أنبأنا أبي أنبأنا الحسن
ابن أحمد عنه فصل ٢٠ وأما روايه ابراهيم بن معقل فبالاسناد الى أبي علي الجبائي أنبأنا الحكم بن محمد أنبأنا
أبو الفضل عيسى بن أبي عمران الهروي سماعا لبعضه واجازة لباقيه أنبأنا أبو صالح خلف بن محمد بن اسمعيل البخاري
عنه وأما روايه حماد بن شاكر فأخبرنا بها أحمد بن أبي بكر بن عبد الحميد في كتابه عن أبي الربيع بن أبي طاهر بن قدامة
عن الحسن بن السيد العلوي عن أبي الفضل بن ناصر الحافظ عن أبي بكر أحمد بن علي بن خلف عن الحاكم أبي عبد الله
محمد بن عبد الله الحافظ عن أحمد بن محمد بن ربيع النسوي عنه وأما روايه أبي طاحه البزدوي فبالسند الى المستغفري
أنبأنا أحمد بن عبد العزيز عنه وقد انتهى الغرض الذي أردته من التوضيل الذي أوردته فليقع الشروع في المرح
والاقتصار على أتمن الروايات عندنا وهي رواية أبي ذر عن مشايخه الثلاثة لضبطه لها وتمييزه لاختلاف سياقها
مع التنبيه الى ما يحتاج اليه مما يخالفها والله تعالى التوفيق وهو المسئول أن يعينني على السير في أقوم طريق قال
البخاري رحمه الله تعالى ورضي الله عنه (بسم الله الرحمن الرحيم كيف كان بدأ الوحي الى رسول الله صلى الله عليه
وسم) هكذا في رواية أبي ذر والاصيلي بغير باب وثبت في رواية غيرها فحكى عياض ومن تبعه فيه التنوين وتركه
وقال الكرماني يجوز فيه الاسكان على سبيل التعداد للابواب فلا يكون له اعراب وقد اعترض علي المصنف
لكونه لم ينتج الكتاب بخطبة تنبي عن مقصوده مفتحة بالحمد والشهادة امثالا لقوله صلى الله عليه وسلم كل
أمر ذي بال لا يبدأ فيه بحمد الله فهو أقطع وقوله كل خطبة ليس فيها شهادة فهي كاليد الجذماء أخرجهما
أبو داود وغيره من حديث أبي هريرة والجواب عن الاول ان الخطبة لا يتجتم فيها سياق واحد يمتنع العدول
عنه بل الغرض منها الافتتاح بما يدل على المقصود وقد صدر الكتاب بترجمة بدء الوحي والحديث الدال
على مقصوده اشتمل على أن العمل دائر مع النية فكانه يقول قصدت جمع وحي السنة المتلقى عن خير البرية على
وجه سيظهر حسن عملي فيه من قصدي وإنما لكل امرئ ما نوى فاكفى بالتلويح عن التصريح وقد سلك هذه
الطريقة في معظم تراجم هذا الكتاب على ما سيظهر بالاستقراء والجواب عن الثاني ان الحديثين ليسا على شرطه

بَدءُ الْوَحْيِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ .

بل في كل منهما مقال سلّمنا صلاحيتهما للحجة السكن ليس فيهما ان ذلك يتعين بالنطق والكتابة معا فلهما حمد وتشهد نظما عند وضع الكتاب ولم يكتب ذلك اختصارا على البسملة لان الذكر الذي يجمع الامر الثلاثة ذكر الله وقد حصل بها ويؤيده أن أول شيء نزل من القرآن أغراً بسم ربك فطريق التأني به الافتتاح بالبسملة والافتصار عليها لاسيما وحكاية ذلك من جملة ما تضمنه هذا الباب الاول بل هو المتصدد بالذات من أحاديثه ويؤيده أيضا وقوع كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم الى الملوك وكتبه في القضايا المنتجة بالتسمية دون حمدلة وغيرها كما سيأتي في حديث أبي سفيان في قصة هرقل في هذا الباب وكما سيأتي في حديث البراء في قصة سهيل بن عمرو في صلح الحديبية وغير ذلك من الاحاديث وهذا يشعر بان لفظ الحمد والشهادة انما يحتاج اليه في الخطب دون الرسائل والوثائق فكان المصنف لما لم يفتح كتابه بخطبة أجرا مجري الرسائل الى أهل العلم لينتفعوا بما فيه تعلما وتعلما وقد أجاب من شرح هذا الكتاب بجوبة آخر فيها نظر منها انه تعارض عنده الابتداء بالتسمية والحمدلة فلو ابتدأ بالحمدلة لخالف العادة أو بالتسمية لم يعد مبتدئا بالحمدلة فكتفي بالتسمية وتعقب بانه لو جمع بينهما لكان مبتدئا بالحمدلة بالنسبة الى ما بعد التسمية وهذه هي النكتة في حذف العاطف فيكون أولى لموافقة الكتاب العزيز فان الصحابة افتتحوا كتابة الامام الكبير بالتسمية والحمدلة وتلوها وتبعهم جميع من كتب المصحف بعدهم في جميع الامصار من يقول بان البسملة آية من أول المائحة ومن لا يقول ذلك ومنها أنه راعى قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تقدموا بين يدي الله ورسوله فم يقدم على كلام الله ورسوله شيئا واكتفى بها عن كلام نفسه وتعقب بانه كان يمكنه أن يأتي بلفظ الحمد من كلام الله تعالى وأيضا فقد قدم الترجمة وهي من كلامه على الآية وكذا ساق السند قبل لفظ الحديث والجواب عن ذلك بأن الترجمة والسند وان كانا مقدمين لنظما لكنهما متأخران تقديرا فيه نظر وأبعد من ذلك كله قول من ادعى انه ابتداء الخطبة فيها حمد وشهادة فحذفها بعض من حمل عنه الكتاب وكان قائل هذا مارأي تصانيف الأئمة من شيوخ البخاري وشيوخ شيوخه وأهل عصره كمالك في الموطأ وعبد الرزاق في المصنف وأحمد في المسند وأبي داود في السنن الى ما لا يحصى ممن لم يقدم في ابتداء تصنيفه ولم يزد على التسمية وهم الاكثر والقليل منهم من افتتح كتابه بخطبة أفيقال في كل من هؤلاء ان الرواة عنه حذفوا ذلك كلاما يحمل ذلك من صنيعهم على انهم حمدوا والنظا ويؤيده ما رواه الخطيب في الجامع عن أحمد أنه كان يلفظ بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم اذا كتب الحديث ولا يكتبها والحامل له على ذلك امرأع أو غيره أو يحمل على انهم رأوا ذلك مختصا بالخطب دون الكتب كما تقدم ولهذا من أفتتح كتابه منهم بخطبة حمد وتشهد كما صنع مسلم والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب وقد استمر عمل الأئمة المصنفين على افتتاح كتب العلم بالبسملة وكذا معظم كتب الرسائل واختلاف القدماء فيها اذا كان الكتاب كله شعرا فجاء عن الشعبي منع ذلك وعن الزهري قال مضت السنة أن لا يكتب في الشعر بسم الله الرحمن الرحيم وعن سعيد بن جبير جواز ذلك وتابعه على ذلك الجمهور وقال الخطيب هو المختار (قوله بدء الوحي) قال عياض روي بالهمز مع سكون الدال من الابتداء وبغير همز مع ضم الدال وتشديد الواو من الظهور قلت ولم أره مضبوطا في شيء من الروايات التي اتصلت لنا الا انه وقع في بعضهما كيف كان ابتداء الوحي فهذا يرجح الاول وهو الذي سمعناه من أفواه المشايخ وقد استعمل المصنف هذه العبارة كثيرا كبداء الخيض وبدء الاذان وبدء الخلق والوحي لغة الاعلام في خفاء والوحي أيضا الكتابة والمكتوب والبعث والالهام والامر والايحاء والاشارة والتصويت شيئا بعد شيء وقيل أصله التثني وكل ما دللت به من كلام أو كتابة أو رسالة أو اشارة فهي وحي وشرعا الاعلام بالشرع وقد يطلق الوحي ويراد به اسم المفعول منه أي الموحى وهو كلام الله المنزل على النبي صلى الله عليه وسلم

وَقَوْلُ اللَّهِ جَلَّ ذِكْرُهُ إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ **حَدَّثَنَا** الْحَمِيدِيُّ
عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ قَالَ حَدَّثَنَا سَفِيَّانُ قَالَ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيُّ قَالَ أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ
التَّمِيمِيُّ أَنَّهُ سَمِعَ عَلْقَمَةَ بْنَ وَقَّاصٍ الْأَيْمِيُّ يَقُولُ سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

وقد اعترض محمد بن اسمعيل التيمي على هذه الترجمة فقال لو قال كيف كان الوحي لكان احسن لانه
تعرض فيه لبيان كيفية الوحي لا لبيان كيفية بدى الوحي فمقط وتعقب بان المراد من بدى الوحي حاله مع كل
ما يتعلق بشانه أي تعالى كان والله أعلم (قوله وقول الله) هو بالرفع على حذف الباب عطفا على الجملة لانها في محل
رفع وكذا على تنوين باب وبالجر عطفا على كيف واثبات باب بغير تنوين والتقدير باب معنى قول الله
كذا أو الاحتجاج بقول الله كذا ولا يصح تقدير كيفية قول الله لان كلام الله لا يكيف قاله عياض ويجوز
رفع وقول الله على التمتع وغيره (قوله أنا أوحينا اليك الآية) قيل قدم ذكر نوح فيها لانه أول نبي أرسل
أو أول نبي عوقب قومه فلا يرد كون آدم أول الانبياء مطلقا كما سيأتى بسط القول في ذلك في الكلام على
حديث الشناعة ومناسبة الآية للترجمة واضح من جهة ان صفة الوحي الى نبينا صلى الله عليه وسلم توافقت
صفة الوحي الى من تقدمه من النبيين ومن جهة ان أول أحوال النبيين في الوحي بالرؤيا كما رواه أبو نعيم في
الدلائل باسناد حسن عن علقمة بن قيس صاحب ابن مسعود قال ان أول ما يؤتى به الانبياء في المنام حتى تهتأ
قلوبهم ثم ينزل الوحي بعد في اليقظة (قوله حدثنا الحميدي) هو أبو بكر عبد الله بن الزبير بن عيسى منسوب
الى حميد بن أسامة بطن من بني أسد بن عبد العزى بن قصي رهط خديجة زوج النبي صلى الله عليه وسلم يجتمع
معه في أسد ويجتمع مع النبي صلى الله عليه وسلم في قصي وهو امام كبير مصنف رافق الشافعي في الطلب عن ابن عيينة
وطبقته وأخذ عنه النقة ورحل معه الى مصر ورجع بعد وفاته الى مكة الى ان مات بها سنة تسع عشرة ومائتين فكان
البخاري امثال قوله صلى الله عليه وسلم قدموا قريشا ففتش كتابه بالرواية عن الحميدي لكونه أفقه قريشى
أخذ عنه وله مناسبة أخرى لانه مكي كشيخه فناسب ان يذكر في أول ترجمة بدء الوحي لان ابتداء كان بمكة ومن
ثم نفي بالرواية عن مالك لانه شيخ أهل المدينة وهي تالية لمكة في نزول الوحي وفي جميع النضل ومالك وابن عيينة قرينان
قل الشافعي لولاهما المذهب العلم من الحجاز (قوله حدثنا سفيان) هو ابن عيينة بن أبي عمر والهلالي أبو عبد المكي
أصله ومولده الكوفوفة وقد شارك مالك في كثير من شيوخه وعاش بعده عشر بن سنة وكان يذكر انه سمع من
من سبعين من التابعين (قوله عن يحيى بن سعيد) في رواية غير أبي ذر حدثنا يحيى بن سعيد الأنصاري اسم جده قيس
بن عمرو وهو صحابي ويحيى من صفات التابعين وشيخه محمد بن إبراهيم بن الحرث بن خالد التيمي من أو ساط التابعين
وشيخ محمد علقمة بن وقاص الميثمي من كبارهم في الاسناد ثلاثة من التابعين في نسق وفي المعرفة لابن منده ما ظاهره ان
علقمة صحابي فلو ثبت لكان فيه تابعيان وصحابييان وعلى رواية أبي ذر يكون قد اجتمع في هذا الاسناد أكثر
الصنف التي يستعملها الخدثون وهي التجديث والخبار والسماح والعنعنة والله أعلم وقد اعترض على المصنف في ادخاله
حديث الاعمال هذا في ترجمة بدء الوحي وانه لا تعلق له به أصلا بحيث ان الخطابي في شرحه والاسماعيلي في مستخرجه
أخرجاه قبل الترجمة لاعتقادهما انه إنما أورد للتبرك به فقط واستصوب أبو القاسم بن منده صنيع الاسماعيلي في ذلك
وقال ابن رشيد لا يقصد البخاري بإيراده سوى بيان حسن نيته فيه في هذا التأليف وقد تكلمت مناسبتة للترجمة فقال
كل حسب ما ظهر له انتهى وقد قيل انه أراد ان يقيمه مقام الخطبة للكتاب لان في سياقه ان عمر قاله على المنبر بمحضر
الصحابة فدلح ان يكون في خطبة المنبر صلاح أن يكون في خطبة الكتاب وحكي المذهب أن النبي صلى الله عليه وسلم
خطب به حين قدم المدينة مهاجرا فناسب إيراده في بدء الوحي لان الاحوال التي كانت قبل الهجرة كانت كالمقدمة لها

لان بالهجرة افتتح الاذن في قتال المشركين ويعقبه النصر والظفر والفتح انتهى وهذا وجه حسن الا انني لم أر ما
 ذكره من كونه صلى الله عليه وسلم خطب به أول مهاجر منقولاً وقد وقع في باب ترك الخيل بالنظر سمعت رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يقول يا أيها الناس انما الاعمال بالنية الحديث ففي هذا ايماء الى انه كان في حال الخطبة أما كونه
 كان في ابتداء قدومه الى المدينة فلم أر ما يدل عليه ولعل قائله استند الى ما روى في قصته مهاجر أم قيس قال ابن
 دقيق العيد نقلوا ان رجلاً هاجر من مكة الى المدينة لا يريد بذلك فضيلة الهجرة وانما هاجر ليتزوج
 امرأة تسمى أم قيس فلها خص في الحديث ذكر المرأة ذرئ سائر ما ينوي به انتهى وهذا لو صح
 لم يستلزم البدائة بذكره أول الهجرة النبوية وقصة مهاجر أم قيس رواها سعيد بن منصور قال أخبرنا
 أبو معاوية عن الأعمش عن شقيق عن عبد الله هو ابن مسعود قال من هاجر يتغنى شيئاً فانما له ذلك هاجر رجل
 ليتزوج امرأة يقال لها أم قيس فكان يقال له مهاجر أم قيس ورواه الطبراني من طريق أخرى عن الأعمش بالنظر
 كان فينا رجل خطب امرأة يقال لها أم قيس فأبت أن تزوجه حتى يهاجر فهاجر فتزوجها فكنا نسميه مهاجر أم
 قيس وهذا اسناد صحيح على شرط الشيخين لكن ليس فيه أن حديث الاعمال سيق بسبب ذلك ولم أرفى شيء من
 الطرق ما يقتضي التصريح بذلك وأيضاً فلو أراد البخاري اقامته مقام الخطبة فقط اذ الابتداء به تيمناً وترغيباً في
 الاخلاص لكان سياقه قبل الترجمة كما قال الاسماعيلي وغيره ونقل ابن بطال عن أبي عبد الله بن النجار قال التوب
 يتعلق بالآية والحديث معالان الله تعالى أوحى الى الانبياء ثم الى محمد صلى الله عليه وسلم ان الاعمال بالنيات لقوله
 تعالى وما أمروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين وقال أبو العالية في قوله تعالى شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا
 قال وصاهم بالاخلاص في عبادته وعن أبي عبد الملك البوني قال مناسبة الحديث للترجمة ان بدء الوحي كان بالنية لان
 الله تعالى فطر محمداً على التوحيد وبغض اليه الاوثان ووهب له أول أسباب النبوة وهي الرؤيا الصالحة فلما رأى ذلك
 أخلص الى الله في ذلك فكان يتعبد بغار حراء فتقبل الله عمله وأتم له النعمة وقال المهلب ما حصله قصد البخاري
 الاخبار عن حال النبي صلى الله عليه وسلم في حال منشئه وان الله بغض اليه الاوثان وحجب اليه خلال الخير ولزوم الوحدة
 فراراً من قرناء السوء فلما لزم ذلك أعطاه الله على قدر نيته ووهب له النبوة كما يتألف التواتر عن عنوان الخواتم وخصه بنحو من
 هذا القاضي أبو بكر بن العربي وقال ابن المنير في أول التراجم كان مقدمة النبوة في حق النبي صلى الله عليه وسلم الهجرة الى
 الله تعالى بالخلوة في غار حراء فناسب الافتتاح بحديث الهجرة ومن المناسبات البديعة الوجيزة ما تقدمت الإشارة اليه
 ان الكتاب لما كان موضوعاً لجمع وحى السنة صدره ببدء الوحي ولما كان الوحي لبيان الاعمال الشرعية صدره بحديث
 الاعمال ومع هذه المناسبات لا يليق الجزم بأنه لا تعلق له بالترجمة أصلاً والله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم وقد
 تواتر النقل عن الأئمة في تعظيم قدر هذا الحديث قال أبو عبد الله ليس في أخبار النبي صلى الله عليه وسلم شيء أجمع
 وأغني وأكثر فائدة من هذا الحديث واتفق عبد الرحمن بن مهدي والشافعي فيما نقله البويطي عنه وأحمد بن حنبل
 وعلى بن المديني وأبو داود والترمذي والدارقطني وحمزة الكنعاني على انه ثلث الاسلام ومنهم من قال ربه واختلوا
 في تعيين الباقي وقال ابن مهدي أيضاً يدخل في ثلاثين باباً من العلم وقال الشافعي يدخل في سبعين باباً ويحتمل ان
 يريد بهذا العدد المتباعدة وقال عبد الرحمن بن مهدي أيضاً ينبغي ان يجعل هذا الحديث رأس كل باب ووجه البيهقي
 كونه ثلث العلم بأن كسب العبد يقع بقلبه ولسانه وجوارحه فالنية أحد أقسامها الثلاثة وأرجحها لانها قد تكون
 عبادة مستقلة وغيرها يحتاج اليها ومن ثم ورد نية المؤمن خير من عمله فاذا نظرت اليها كانت خير الامرين وكلام
 الامام أحمد يدل على انه أراد بكونه ثلث العلم انه أحد القواعد الثلاث التي ترد اليها جميع الاحكام عنده وهي هذا
 ومن عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد والحلال بين والحرام بين الحديث ثم ان هذا الحديث متفق على صحته
 أخرجه الأئمة المشهورون والموطأ ورواهم من زعم انه في الموطأ مغتراب تخريج الشيخين له والنسائي من طريق مالك وقال

عَلَى النَّبِيِّ قُلْ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ

أبو جعفر الطبري قد يكون هذا الحديث على طريقة بعض الناس مردودا لكونه فردا لا يروى عن عمر الامن رواية ثامنة ولا عن عائمة الامن رواية محمد بن ابراهيم ولا عن محمد بن ابراهيم الامن رواية يحيى بن سعيد وهو كما قال فانه انما اشتهر عن يحيى بن سعيد وتفرده من فوقه وبذلك جزم الترمذي والنسائي والبخاري وابن السكن وحمزة بن عبد الكنانى وأطلق الخطابي نفى الخلاف بين أهل الحديث في انه لا يعرف الا بهذا الاسناد وهو كما قال لكن بقيدين أحدهما الصحة لانه ورد من طرق معلولة ذكرها الدارقطني وأبو القاسم بن منده وغيرهما ثانيهما السياق لانه ورد في معناه عدة أحاديث صححت في مطلق النية كحديث عائشة وام سلمة عند مسلم يبعثون علي بنياهم وحديث ابن عباس ولكن جهادونية وحديث أبي موسى من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله متفق عليهما وحديث ابن مسعود رب قاتل بين الصنفين الله اعلم بنيته أخرجه أحمد وحديث عبادة من غزا وهو لا ينزي الا عقالا فله مانوى أخرجه النسائي الى غير ذلك مما يتعسر حصره وعرف بهذا التقرير غلط من زعم ان حديث عمر متواتر الا ان حمل على التواتر المعنوي فيحمل نعم قد تواتر عن يحيى بن سعيد فحكي محمد بن علي بن سعيد النقاش الحافظ انه رواه عن يحيى مائتان وخمسون تنساوسا وسماء هم أبو القاسم بن منده فجاوز الثمانمائة وروي أبو موسى المديني عن بعض مشايخه مذاكرة عن الحافظ أبي اسمعيل الانصاري الهروي قال كتبه من حديث سبع مائة من أصحاب يحيى (قلت) وأنا استبعد صحة هذا فقد تتبعت طرقه من الروايات المشهورة والاجزاء المنشورة منذ طلبت الحديث الى وقتي هذا فما قدرت على تكميل المائة وقد تتبعت طرقه من الروايات على ما نقلت عن تقدم كما سيأتي مثال لذلك في الكلام على حديث ابن عمر في غيبيل الجمعة ان شاء الله تعالى (قوله على المنبر) بكسر الميم واللام للبعد أى منبر المسجد النبوي ووقع في رواية حماد بن زيد عن يحيى في ترك الحيل سمعت عمر يخطب (قوله انما الاعمال بالنيات) كذا أو ردها وهو من مقابلة الجمع بالجمع أي كل عمل بنيته وقال الخوي كنه أشار بذلك الى أن النية تنوع كما تنوع الاعمال كمن قصد بعمله وجه الله أو تحصيل موعوده أو الالتقاء لوعيده ووقع في معظم الروايات باوراد النية ووجهه ان محل النية القلب وهو متحد فتناسب افرادها بخلاف الاعمال فانها متعلقة بالظواهر وهي متعددة فتناسب جمعها ولان النية ترجع الى الاخلاص وهو واحد الواحد الذي لا شريك له ووقع في صحيح ابن حبان بلفظ الاعمال بالنيات بخذف انما وجمع الاعمال والنيات وهي ما وقع في كتاب الشباب للقضا عي وورد له في مسنده كذلك وانكره أبو موسى المديني كما نقله النووي وأقره وهو متعقب بر رواية ابن حبان بل ووقع في رواية مالك عن يحيى عند البخاري في كتاب الايمان بلفظ الاعمال بالنية وكذا في العتق من رواية الثوري وفي الهجرة من رواية حماد بن زيد ووقع عنده في النكاح بلفظ العمل بالنية بافراد كل منهما والنية بكسر النون وتشديد التحتانية على المشهور وفي بعض اللغات بتخفيفها قال الكرماني قوله انما الاعمال بالنيات هذا التركيب يفيد الحصر عند المحققين واختلاف في وجه أفادته فقليل لأن الاعمال جمع محلي بالأائب واللام مفيد للاستغراق وهو مستلزم للقصر لأن معناه كل عمل بنية فلا عمل إلا بنية وقيل لان انما للحصر وهل أفادتها له بالمنطوق أو بالتهويم أو تنيد الحصر بالوضع أو العرف أو تنيده بالحقبة أو بالحجاز ومقتضي كلام الامام وأتباعه أنها تنيده بالمنطوق وضعها حقيقيا بل تنمله شيخنا شيخ الاسلام عن جميع أهل الاصول من المذاهب الأربعة الا اليسير كالأمدى وعلى العكس من ذلك أهل العربية واحتج بعضهم بانها لو كانت للحصر لما حسن انما قام زيد في جواب هل قام عمرو أجيب بانه يصح أنه يقع في مثل هذا الجواب ما قام الأزيد وهي للحصر اتفاقا وقيل لو كانت للحصر لاستوى انما قام زيد مع ما قام الأزيد ولا تردد في أن الثاني أقوى من الاول وأجيب بانه لا يلزم من هذه القوة نفى الحصر فتد يكون أحد التنظيمين أقوى من الآخر مع اشترائهما في أصل الوضع كسرف والسين وقد وقع استعمال انما موضع استعمال النبي والاستثناء كقوله تعالى انما تجزون ما كنتم تعملون وكقوله ما تجزون الا ما كنتم تعملون وقوله انما على رسولنا البلاغ المبين وقوله ما على الرسول الا البلاغ ومن شواهد قول الاعشي

ولست بالاكثر منهم حصي * وانما العزة للكافر

يعني ما ثبتت العزة الا لمن كان أكثر حصي واختلفوا هل هي بسيطة أو مركبة فرجحوا الاول وقد يرجح الثاني
ويجاب عما أورد عليه من قولهم ان ان للاثبات والمالئني فيستلزم اجتماع المتضادين على صدد واحد بان
يقال مثلاً أصلهما كان للاثبات والنفي لكنهما بعد التركيب لم يبقيا على أصلهما بل أقدا شيئاً آخر أشار
الي ذلك الكرهاني قال وأما قول من قال افادة هذا السياق للحصر من جهة إن فيه تأكيداً بعد تأكيد فهو
المستبعد من انما ومن الجمع فتعقب بانه من باب ايهام العكس لان قائله لما رأى ان الحصر فيه تأكيد على
تأكيد ظن ان كل ما وقع كذلك يفيد الحصر وقال ابن دقيق العيد استدل على إفادة انما للحصر بان ابن عباس
استدل على ان الربا لا يكون الا في النسيئة بحديث انما الربا في النسيئة وعارضه جماعة من الصحابة في الحكم ولم يخالفوه
في فهمه فكان كالاتفاق منهم على انها تفيد الحصر وتعقب باحتمال أن يكونوا تركوا المعارضة بذلك تنزلاً وأما من قال
يحتمل أن يكون اعتمادهم على قوله لاربا الا في النسيئة لورود ذلك في بعض طرق الحديث المذكور فلا يفيد ذلك
في رد افادة الحصر بل يقويه ويشعر بان مناد الصيغتين عندهم واحد والاما استعملوا هذه موضع هذه وأوضح
من هذا حديث انما الماء من اناء فان الصحابة الذين ذهبوا اليه لم يعارضهم الجمهور في فهم الحصر منه وانما عارضهم
في الحكم من أدلة أخرى كحديث اذا التقي الختان وقال ابن عطية انما لفظ لا يفارقه انبالغة والتأكيد حيث وقع
و يصلح مع ذلك للحصر ان دخل في قصة ساعدت عليه فجعل ورود الحصر مجاز يحتاج الى قرينة وكلام غيره
على العكس من ذلك وإن أصل ورودها للحصر لكن قد يكون في شيء مخصوص كقوله تعالى انما الله إله
واحد فانه سيق باعتبار منكري الوجدانية والا فله سبحانه صفات أخرى كالعلم والقارة وكقوله تعالى انما أنت
منذر فانه سيق باعتبار منكري الرسالة والا فله صلى الله عليه وسلم صفات أخرى كالإشارة الى غير ذلك من الامثلة
وهي فيما يقال السبب في قوله من منع افادتها للحصر مطلقاً في تكميل في الاعمال تقتضي عاملين والتقدير الاعمال
الصادرة من المكلفين على هذا وهل يخرج أعمال الكفار الطاهر الاخراج لان المراد بالاعمال أعمال العباد وهي
لا تصح من الكافر وإن كان مخاطباً بها معافياً على تركها ولا يرد العتق والصدقة لانها دليل آخر في قوله بالنيات في
الباء للمصاحبة ويحتمل أن تكون للسببية بمعنى انها مقومة للعمل فكانها سبب في إيجاده وعلى الاول فهي من
تمس العمل فيشترط أن لا تتخلف عن أوله قال النووي النية القصد وهي عزيمة القلب وتعقبه الكرمانى بان عزيمة
القلب قدر زائد على أصل القصد واختلاف النقاء هل هي ركن أو شرط والرجح إن إيجادها ذكر في
أول العمل ركن واستصحابها حكماً بمعنى ان لا يأتي بمناف شرعاً شرط ولا بد من محذوف يتعلق به الجار
والجور فقيل تعتبر وقيل تكمل وقيل تصح وقيل تحصل وقيل تستمر قال الطيبي كلام الشارع
محمول على بيان الشرع لأن المخاطبين بذلك هم أهل اللسان فكانهم خوطبوا بما ليس لهم به علم الا من قبل الشارع فتعين
الحمل على ما يفيد الحكم الشرعي وقال البيضاوى النية عبارة عن انبعاث القلب نحو ما يراه موافقاً لغرض من جلب
نفع أو دفع ضرر حالاً أو مآلاً والشرع ينصصه بالارادة المتوجهة نحو الفعل لا بتغاء رضا الله وأمثال حكمه والنية
في الحديث محمولة على المعنى اللغوي ليحسن تطبيقه على ما بعده وتقسيمه أحوال المهاجرين فانه تفصيل لما أجمل
والحديث متروك الظاهر لان الذوات غير منتبهة اذا التمدد لا عمل الا بالنية فليس المراد نفي ذات العمل لانه قد
يوجد بغير نية بل المراد نفي أحكامها كالصحة والكمال لكن الحمل على نفي الصحة أولى لانه أشبه بنفي الشيء
نفسه ولأن اللفظ دل على نفي الذات بالتصريح وعلى نفي الصفات بالتبع فلما منع الدليل نفي الذات بقيت دلالة
على نفي الصفات مستمرة وقال شيخنا شيخ الاسلام الاحسن تقدير ما يقتضى أن الاعمال تتبع النية لقوله في
الحديث فمن كانت هجرته الى آخره وعلى هذا يقدر المحذوف كوناً مطلقاً من إسم فاعل أو فعل ثم لفظ العمل

وَأَمَّا كُلُّ أَمْرٍ مَا نَوَى

يتناول فعل الجوارح حتى اللسان فتدخل الأقوال قال ابن دقيق العيد وأخرج بعضهم الأقوال وهو بعيد ولا تردد عندي في أن الحديث يتناولها وأما التروك فهي وإن كانت فعل كف لكن لا يطلق عليها لفظ العمل وقد تعقب على من يسمى القول عملاً لكونه عمل اللسان بأن من حلف لا يعمل عملاً فقال قولاً لا يحنث وأجيب بأن مرجع النمين إلى العرف والقول لا يسمى عملاً في العرف ولهذا يعطف عليه والتحقيق أن القول لا يدخل في العمل حقيقة ويدخل مجازاً وكذا الفعل لقوله تعالى ولو شاء ربك ما فعلوه بعد قوله زخرف القول وأما عمل القلب كالنية ولا يتناولها الحديث أثلاً يلزم التسلسل والمعرفة وفي تناولها نظراً قال بعضهم هو محال لأن النية قصد المنوى وإنما يقصد المرء ما يعرف فيلزم أن يكون عارفاً قبل المعرفة وتعقبه شيخنا شيخ الإسلام سراج الدين البلقيني بما حاصله أن كان المراد بالمعرفة مطلقاً الشعور فسلم وإن كان المراد النظر في الدليل فلا لأن كل ذي عقل يشعر مثلاً بأن له من يدبره فإذا أخذ في النظر في الدليل عليه ليتحققه لم تكن النية حينئذ محالاً وقال ابن دقيق العيد الذين اشترطوا النية قدروا صحة الأعمال والذين لم يشترطوها قدروه كمال الأعمال ورجح الأول بأن الصيغة أكثر لزوماً للحقيقة من الكمال فالحمل عليها أولى وفي هذا الكلام إيهام أن بعض العلماء لا يرى باشتراط النية وليس الخلاف بينهم في ذلك إلا في الوسائل وأما المقاصد فلا اختلاف بينهم في اشتراط النية لها ومن ثم خالف الحنفية في اشتراطها للوضوء وخالف الأوزاعي في اشتراطها في التيمم أيضاً نعم بين العلماء اختلاف في اقتران النية بأول العمل كما هو معروف في مبسوطات النقة (تكميل) الظاهر أن الألف واللام في النيات معاقبة للضمير والتقدير الأعمال بنياتها وعلى هذا فدل على اعتبار نية العمل من كونه مثلاً صلاة أو غيرها ومن كونها فرضاً أو نفلاً ظهراً مثلاً أو عصراً مقصورة أو غير مقصورة وهل يحتاج في مثل هذا إلى تعيين العدد فيه بحث والراجح الاكتفاء بتعيين العبادة التي لا تنفك عن العدد المعين كما سافر مثلاً ليس له أن يقصر إلا بنية القصر لكن لا يحتاج إلى نية ركعتين لأن ذلك هو مقتضى القصر والله أعلم (قوله) وإنما لكل امرئ ما نوى قال القرطبي فيه تحقيق لا اشتراط النية والاختلاف في الأعمال فخرج إلى أنها مؤكدة وقال غيره بل تنيد غير ما أفادته الأولى لأن الأولى نبتت على أن العمل يتبع النية ويصاحبها فيترتب الحكم على ذلك والثانية أفادت أن العامل لا يحصل له الأماناء وقال ابن دقيق العيد الجملة الثانية تقتضي أن من نوى شيئاً يحصل له يعني إذا عمله بشرائطه أو حال دون عمله له ما يعذر شرعاً بعدم عمله وكل مالم ينوّه لم يحصل له ومراوده بقوله مالم ينوّه أي لا خصوصاً ولا عمومًا أما إذا لم ينو شيئاً مخصوصاً لكن كانت هناك نية عامة تشملها فهذا مما اختلف فيه انظار العلماء ويخرج عليه من المسائل ما لا يحصى وقد يحصل غير المنوي لمدر كمن دخل المسجد فصلى الفرض أو الراتبة قبل أن يقعد فانه يحصل له تحية المسجد نواها أو لم ينوها لأن القصد بالتحية شغل البقعة وقد حصل وهذا بخلاف من اغتسل يوم الجمعة عن الجنابة فانه لا يحصل له غسل الجمعة على الراجح لأن غسل الجمعة ينظر فيه إلى التعبد لا إلى محض التنظيف فلا بد من القصد إليه بخلاف تحية المسجد والله أعلم وقال النووي أفادت الجملة الثانية اشتراط تعيين المنوى كمن عليه صلاة فائتة لا يكفي أن ينوي الفائتة فقط حتى يعينها ظهراً مثلاً أو عصراً ولا يخفى أن محله ما إذا لم تنحصر الفائتة وقال ابن السمعاني في أماليه أفادت أن الأعمال الخارجة عن العبادة لا تفيد الثواب إلا إذا نوى بها فاعلم القربة كالأكل إذا نوى به القوة على الطاعة وقال غيره أفادت أن النيابة لا تدخل في النية فإن ذلك هو الأصل فلا يرد مثل نية الولي عن الصبي ونظائره فانها على خلاف الأصل وقال ابن عبد السلام الجملة الأولى لبيان ما يعتبر من الأعمال والثانية لبيان ما يترتب عليها وأفاد أن النية إنما تشترط في العبادة التي لا تتميز بنفسها وأما ما يتميز بنفسه فانه ينصرف بصورته إلى ما وضع له كالأذكار والادعية والتلاوة لأنها لا تتردد بين العبادة والعادة ولا يخفى

ان ذلك انما هو بالنظر الى أصل الوضع أما ما حدث فيه عرف كالتسبيح للتعجب فلا ومع ذلك فلو قصد بالذكر القربة الى الله تعالى لكان أكثر ثوابا ومن ثم قال الغزالي حركة اللسان بالذكر مع الغفلة عنه تحصل الثواب لانه خير من حركة اللسان بالغيبة بل هو خير من السكوت مطلقا أى المجرد عن التذكر قال وانما هو نافع بالنسبة الى عمل القلب انتهى ويؤيده قوله صلى الله عليه وسلم فى بضع أحدكم صدقة ثم قال فى الجواب عن قولهم أيا نية أحدنا شهوته ويؤجر أرايت لو وضعها فى حرام وأورد على إطلاق الغزالي انه يلزم منه ان المرء يثاب على فعل مباح لانه خير من فعل الحرام وليس ذلك مراده وخص من عموم الحديث ما يقصد حصوله فى الجملة فانه لا يحتاج الى نية تخصه كتجربة المسجد كما تقدم وكن مات زوجها فلم يبلغها الخبر الا بعد مدة العدة فان عدتها تنقضى لان المقصود حصول براءة الرحم وقد وجدت ومن ثم لم يحتج المتروك الى نية ونزع الكرماني فى إطلاق الشيخ محي الدين كون المتروك لا يحتاج الى نية بان الترك فعل وهو كفى النفس وبأن التروك اذا أريد بها تحصيل الثواب بامثال أمر الشارع فلا بد فيها من قصد الترك وتعقب بأن قوله الترك فعل مختلف فيه ومن حق المستدل على انا نفع أن يأتي بأمر متفق عليه وأما استدلاله الثانى فلا يطابق المورد لان المبحوث فيه هل تلزم النية فى التروك بحيث يقع العقاب بتركها والذي أوردته هل يحصل الثواب بدونها والتفاوت بين المقامين ظاهر والتحقيق ان الترك المجرد لا ثواب فيه وانما يحصل الثواب بالكف الذى هو فعل النفس فمن لم تخطر المعصية بباله أصلا ليس كمن خطرت فكف نفسه عنها خوفا من الله تعالى فرجع الحال الى أن الذى يحتاج الى النية هو العمل بجميع وجوهه لا التروك المجرد والله أعلم (تنبيه) قال الكرماني اذا قلنا ان تقديم أخبر على مبتدأ يفيد القصر فى قوله وانما لكل امرئ ما نوى نوعان من القصر قصر المسند على المسند اليه اذ المراد انما لكل امرئ ما نواه والتقديم المذكور (قوله فمن كانت هجرته الى دنيا) كذا وقع فى جميع الاصول التى اتصلت لنا عن البخارى بحذف أحد وجهي التسميم وهو قوله فمن كانت هجرته الى الله ورسوله الى آخره قال الخطابى وقع هذا الحديث فى روايتنا وجميع نسخ أصحابنا مخروما قد ذهب شطره ولست أدري كيف وقع هذا الاغتيال ومن جهة من عرض من روايته فقد ذكره البخارى من غير طريق الحميدى مستوفى وقد رواه لنا الاثبات من طريق الحميدى تاما ونقل ابن التين كلام الخطابى مختصرا وفهم من قوله مخروما انه قد يريد ان فى السند انقطاعا فقال من قبل نفسه لان البخارى لم يلق الحميدى وهو ما يتعجب من اطلاقه مع قول البخارى حدثنا الحميدى وتكرار ذلك منه فى هذا الكتاب وحزم كل من ترجمه بأن الحميدى من شيوخه فى الفقه والحديث وقال ابن العربى فى مشيخته لا عذر للبخارى فى اسقاطه لان الحميدى شيخه فيه قدرواه فى مسنده على التمام قال وذكر قوم انه لعله استملاه من حفظ الحميدى فحدثه هكذا فحدث عنه كما سمع أوحديث به تاما فسقط من حفظ البخارى قال وهو أمر مستبعد جدا عند من اطلع على أحوال القوم وقال الداودى الشارح الاسقاط فيه من البخارى فوجوده فى رواية شيخه وشيخ شيخه يدل على ذلك انتهى وقدروا به من طريق بشر بن موسى وأبي اسمعيل الترمذى وغير واحد عن الحميدى اما وهو فى مصنف قاسم بن أصبغ ومستخرجى أبي نعيم وصحيح أبي عوانة من طريق الحميدى فان كان الاسقاط من غير البخارى فقد يقال لم اختار الابتداء بهذا السياق الناقص والجواب قد تقدمت الإشارة اليه وانه اختار الحميدى لكونه أجل مشايخه المكين الى آخر ما تقدم فى ذلك من المناسبة وان كان الاسقاط منه فالجواب ما قاله أبو محمد على بن أحمد بن سعيد الحافظ فى أجوبة له على البخارى ان أحسن ما يجاب به هنا ان يقال لعل البخارى قصد ان يجعل لكتابه صدرا يستفتح به على ما ذهب اليه كثير من الناس من استفتاح كتبهم بالخطب المتضمنة لمعاني ما ذهبوا اليه من التأليف فكانه ابتداء بنية ردها الى الله فان علم منه انه أراد الدنيا أو عرض الى شيء من معانيها فسيجزيه بنيته ونكب عن أحد وجهي

يُصِيبُهَا أَوْ إِلَى امْرَأَةٍ يَنْكِحُهَا فَهَجَرْتَهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ

الشاعر خليلي خليلي دون ريب و بما * ألان امرء قولا فظن خليلي
وقد يفعل مثل هذا بجواب الشرط كقولك من قصدني فقد قصدني أي فمد قصد من عرف بانجاح قاصده وقال غيره
إذا اتخذ لفظ المبتدأ والخبر والشرط والجزاء علم منهما المبالغة أما في التعظيم وأما في التمجيد (قوله إلى دنيا) بضم
الذال وحكي ابن قتيبة كسرهما وهي فعل من الدنو أي القرب سميت بذلك اسميها للاخري وقيل سميت دنيا لدنوها
إلى الزوال واختلاف في حقيقتها فقل ما على الأرض من الهواء والجو وقيل كل المخلوقات من الجواهر والأعراض
والأول أولى لكن يزدفيه مما قبل قيام الساعة ويطلق على كل جزء منها مجازا ثم إن لفظها مقصور غير منون وحكي
تنوينها وعزاه ابن دحية إلى رواية أبي الهيثم الكشمي وضعفها وحكي عن ابن مغيرة أن أباذر الهروي في آخر أمره
كان يحذف كثيرا من رواية أبي الهيثم حيث ينفرده لأنه لم يكن من أهل العلم (قلت) وهذا ليس على إطلاقه فإن في
رواية أبي الهيثم مواضع كثيرة أصوب من رواية غيره كما سيأتي مبينا في مواضعه وقال التيمي في شرحه قوله دنيا هو
تأنيث لأدني ايس بمصروف لاجتماع الوصفية ولزوم حرف التأنيث وتعقب بأن لزوم التأنيث للأنث المتصورة
كاف في عدم الصرف وأما الوصفية فقال ابن مالك استعمال دنيا منكرافيه اشكال لأنها أفعال التنزيل فكان من حتمها أن
تستعمل باللام كالكبرى والحسني قال إلا أنها خلعت عنها الوصفية وأجريت مجرى ما لم يكن وصفاً قط ومثله
قول الشاعر

وان دعوت إلى جلي ومكرمة * يوما سراة كرام الناس فادعينا

وقال الكرمانى قوله إلى يتعلق بالهجرة إن كان لفظ كانت تامة أو هو خير لكأن إن كانت نائمة ثم أورد ما محصله
إن لفظ كان إن كان للامر الماضى فلا يعلم ما الحكم بعد صدور هذا القول في ذلك وأجاب بأنه يجوز أن يراد بالماضي
كان الوجود من غير تقييد بزمان أو يقاس المستقبل على الماضى أو من جهة أن حكم المسكين سواء (نيله يصيبها)
أى يحصلها لأن تحصيلها كإصابة الغرض بالسهم بجاف حصول المقصود (قوله أو امرأة) قيل التنصيص عليها من
من الخاص بعد العام للاهتمام به وتعقبه النووى بأن لفظ دنيا نكرة وهي لاتعم في الإثبات فلا يلزم دخول المرأة
فيها وتعقب بكونها في سياق الشرط فعم ونكتة الاهتمام الزيادة في التحذير لأن الافتتان بها أشد وقد تقدم النقل
عن حكي أن سبب هذا الحديث قصة مهاجر أم قيس ولم تقف على تسميته ونقل ابن دحية أن اسمها فية بفتح
منتوحة ثم تحتانية سا كنة وحكي ابن بطال عن ابن سراج أن السبب في تخصيص المرأة بالذكر أن العرب كانوا
لا يزوجون المولى العربية ويراعون الكفاءة في النسب فلما جاء الإسلام سوي بين المسلمين في منازحتهم فهاجر
كثير من الناس إلى المدينة ليتزوج بها من كان لا يصل إليها قبل ذلك انتهى ويحتاج إلى نقل ثابت أن هذا
المهاجر كان مولى وكانت المرأة عربية وليس ما نقله عن العرب على إطلاقه بل قد زوج خلق كثير منهم جماعة
من مواليهم وحلفائهم قبل الإسلام وإطلاقه أن الإسلام أبطل الكفاءة في مقام المنع (قوله فهجرته إلى ما هاجر
إليه) يحتمل أن يكون ذكره بالضمير ليتناول ما ذكر من المرأة وغيرها وإنما أبرز الضمير في الجملة التي قبلها وهي
المحذوفة لقصد الالتئاذ بذكر الله ورسوله وعظم شأنهما بخلاف الدنيا والمرأة فن السياق يشعر بالحث على الأعراض
عنهما وقال الكرمانى يحتمل أن يكون قوله إلى مهاجر إليه متعلما بالهجرة فيكون الخبر محذوفاً والتقدير قبحة
أو غير صحيحة مثلاً ويحتمل أن يكون خبر فهجرته والجملة خبر المبتدى الذى هو من كانت انتهى وهذا الثاني
هو الراجح لأن الأول يقتضى أن تلك الهجرة مذمومة مطلقاً وليس كذلك إلا أن حمل على تقدير شيء يقتضى
التردد أو القصور عن الهجرة الخالصة كمن نوى بهجرته مفارقة دار الكفر وتزوج المرأة معاً فلا تكون

حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها أن الحارث بن هشام رضي الله عنه

قبيحة ولا غير صحيحة بل هي نافصة بالنسبة الى من كانت هجرته خالصة وانما أشعر السياق بدم من فعل ذلك بالنسبة الى من طاب المرأة بصورة الهجرة الخالصة فاما من طلبها مضمومة الى الهجرة فإنه يثاب على قصد الهجرة لكن دون ثواب من أخلص وكذا من طلب التزويج فقط لا على صورة الهجرة الى الله لأنه من الأمر المباح الذي قد يثاب فاعله اذا قصد به القرية كالأغناف ومن أمثلة ذلك ما وقع في قصة اسلام أبي طلحة فيما رواه النسائي عن أنس قال تزوج أبو طلحة أم سليم فكان صداق ما بينهما الاسلام أسلمت أم سليم قبل أبي طلحة فخطبها فقالت اني قد أسلمت فان أسلمت تزوجتك فأسلم فتزوجته وهو محمول على أنه رغب في الاسلام ودخله من وجهه وضم الى ذلك ارادة التزويج المباح فصار كمن نوى بصومه العبادة والحمية أو بطوافه العبادة وملازمة الغريم واختار الغزالي فيما يتعلل بالثواب انه ان كان القصد الدنيوي هو الاغلب لم يكن فيه أجرًا والديني أجر بقدره وان تساوى فتردد القصد بين الشئئين فلا أجر وأما اذا نوى العبادة وخالطها شيء مما يغير الاخلاص فقد نقل أبو جعفر ابن جرير الطبري عن جمهور السلف ان الاعتبار بالابتداء فان كان ابتداءه لله خالصا لم يضره ما عرض له بعد ذلك من اعجاب وغيره والله أعلم واستدل بهذا الحديث على أنه لا يجوز الاقدام على العمل قبل معرفة الحكم لان فيه أن العمل يكون منتفيا اذا خلا عن النية ولا يصح نية فعل الشيء الا بعد معرفة حكمه وعلى أن الغاؤل لا تكيف عليه لان القصد يستلزم العلم بالمقصود والغافل غير قاصد وعلى أن من صام تطوعا بنية قبل الزوال أن لا يحسب له الا من وقت النية وهو مقتضى الحديث لكن تمسك من قال بانعطافها بدائل آخر ونظيره حديث من أدرك من الصلاة ركعة فقد أدركها أي أدرك فضيلة الجماعة أو الوقت وذلك بالانعطاف الذي اقتضاه فضل الله تعالى وعلى أن الواحد الثقة اذا كان في مجلس جماعة ثم ذكر عن ذلك المجلس شيئا لا يمكن غفلتهم عنه ولم يذكره غيره ان ذلك لا يقدح في صدقه خلافا لمن أعل بذلك لان علقمة ذكر أن عمر خطب به على المنبر ثم لم يصح من جهة أحد عنه غير علقمة واستدل بمنهزمه على ان ما ليس بعمل لا تشترط النية فيه * ومن أمثلة ذلك جمع التقديم فان الراجع من حيث النظر أنه لا يشترط له نية بخلاف ما رجحه كثير من الشافعية وخالفهم شيخنا شيخ الاسلام وقال الجمع ليس بعمل وانما العمل الصلاة ويقوي ذلك أنه عليه الصلاة والسلام جمع في غزوة تبوك ولم يذكر ذلك للمؤمنين الذين معه ولو كان شرطنا عليهم به واستدل به على أن العمل اذا كان مضافا الى سبب ويجمع متعدده جنس أن نية الجنس تكفي كمن اعتنى عن كفارة ولم يعين كونها عن ظهار أو غيره لان معنى الحديث ان الاعمال بنياتها والعمل هنا القيام بالذي يخرج عن الكفارة اللازمة وهو غير محوج الى تعيين سبب وعلى هذا لو كانت عليه كفارة وشك في سببها اجزأه اخراجها بغير تعيين وفيه زيادة النص على السبب لان الحديث سيق في قصة المهاجر لتزويج المرأة فذكر الدينامع القصص زيادة في التحذير والتنبيه وقال شيخنا شيخ الاسلام فيه اطلاق العام وان كان سببه خاصا فيستنبط منه الاشارة الى ان العبرة بعموم المنظر لا بخصوص السبب وسيأتي ذكر كثير من فوائد هذا الحديث في كتاب الايمان حيث قال المصنف في الترجمة فدخل فيه العبادات والاحكام ان شاء الله تعالى وبالله التوفيق **الحديث الثاني** من أحاديث بدء الوحي (قوله حدثنا عبد الله بن يوسف) هو التميمي كان نزل تنيس من عمل مصر وأصله دمشقي وهو من أتقن الناس في الموطأ كذا وصحه يحيى بن معين (قوله أم المؤمنين) هو ماخوذ من قوله تعالى وأزواجه أمهاتهم أي في الاحترام وتحريم نكاحهن لافي غير ذلك مما اختلف فيه علي الراجح وانما قيل للواحدة منهن أم المؤمنين للتغليب والافلامانع من أن يقال لها أم المؤمنين على الراجح (قوله ان الحارث بن هشام) هو المخزومي أخو أبي جهل شقيقه أسلم يوم الفتح وكان من فضلاء

سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ يَأْتِيكَ الْوَحْيُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَحْيَانًا يَأْتِينِي

الصَّحَابَةُ وَاسْتَشْهَدَ فِي فَتْوَحِ الشَّامِ (قوله سأل) هكذا رواه أكثر الرواة عن هشام بن عروة فيجتمل أن تكون عائشة حضرت ذلك وعلى هذا اعتمد أصحاب الأطراف فأخرجوه في مسند عائشة ويحتمل أن يكون الخبر ما بذلك بعد فيكون من مرسل الصحابة وهو محكوم بوصله عند الجمهور وقد جاء ما يؤيد الثاني فمنى مسند أحمد ومعجم البغوي وغيرها من طريق عامر بن صالح الزبيري عن هشام عن أبيه عن عائشة عن الحرث بن هشام قال سألت وعامر فيه ضعف لكن وجدت له متابعا عند ابن منده والمشهور الأول (قوله كيف يأتيك الوحي) يحتمل أن يكون السؤال عنه صفة الوحي نفسه ويحتمل أن يكون صفة حامله أو ماهر أعم من ذلك وعلى كل تقدير فاستناد الانيان إلى الوحي مجاز لان الانيان حقيقة من وصف حامله واعتراض الاسماء على فقال هذا الحديث لا يصلح لهذه الترجمة وانما المناسب لكيف بدء الوحي الحديث الذي بعده وأما هذا فهو لكيفية انيان الوحي لا لبدء الوحي اه وقال الكرماني لعل المراد منه السؤال عن كيفية ابتداء الوحي أو عن كيفية ظهور الوحي فيوافق ترجمة الباب (قلت) سياقهم يشعر بخلاف ذلك لانيان بصيغة المستقبل دون الماضي لكن يمكن أن يقال ان المناسبة تظهر من الجواب لان فيه اشارة الى انحصار صفة الوحي أو صفة حامله في الامرين فيشمل حالة الابتداء وأيضا فلا أثر للتقديم والتأخير هنا ولو لم تظهر المناسبة فضلا عن اننا قد مرنا أنه أراد البدء بالحدث عن امامي الحجاز فبدأ بمكة ثم نبي المدينة وأيضا فلا يلزم أن تتعلق جميع أحاديث الباب ببدء الوحي بل يكفي أن يتعلق بذلك وبما يتعلق به وبما يتعلق بالآية أيضا وذلك أن أحاديث الباب تتعلق بالفظ الترجمة وبما اشتملت عليه ولما كان في الآية ان الوحي اليه نظير الوحي الى الانبياء قبله ناسب تقديم ما يتعلق بها وهو صفة الوحي وصفة حامله اشارة الى أن الوحي الى الانبياء لا يابن فيه فحسن ايراد هذا الحديث عقب حديث الاعمال الذي تقدم التقدير بأن تعلمه بالآية الكريمة أقوى تعلني والله سبحانه وتعالى أعلم (قوله احيانا) جمع حين يطلق على كثير الوقت وقليله والمراد به هنا مجرد الوقت فكأنه قال أوقانا يأتيني وانتصب على الطرفية وعامل يأتيني مؤخر عنه والمصنف من وجه آخر عن هشام في بدء الخلق قال كل ذلك يأتي انك أي كل ذلك حالتان فذكرهما وروي ابن سعد من طريق أبي سلمة الماجشون أنه بلغه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول كان الوحي يأتيني على نحوين يأتيني به جبريل فيلتميه على كما يلقي الرجل على الرجل فذاك ينفلت مني ويأتيني في بيتي مثل صوت الجرس حتى يخالط قلبي فذاك الذي لا ينفلت مني وهذا مرسل مع ثقة رجاله فان صح فهو محمول على ما كان قبل نزول قوله تعالى لا تحرك به لسانك كما سياتي فان الملك قد تمثل رجلا في صور كثيرة ولم ينفلت منه ما أتاه به كما في قصة مجيئه في صورة دحية وفي صورة أعرابي وغير ذلك وكلها في الصحيح واورد على ما أفتضاه الحديث وهو أن الوحي منحصر في الحالتين حالات أخرى أما من صفة الوحي كمجيئه كدوي النحل والنفث في الروح والالهام والرؤيا الصالحة والتكليم ليلة الاسراء بلا واسطة وأما من صفة حامل الوحي كمجيئه في صورته التي خلق عليها له سمائة جناح ورؤيته على كرسي بين السماء والارض وقد سدا لافق والجواب منع انحصار في الحالتين المقدم ذكرهما وحملهما على الغالب أو حمل ما يغيرها على أنه وقع بعد السؤال أو لم يتعرض لصفتي الملك المذكورتين لدورها فقد ثبت عن عائشة أنه لم يره كذلك الامرتين أو لم يأت في تلك الحالة بوحى أو أمان به فكان على مثل صلصلة الجرس فانه بين بها صفة الوحي لا صفة حامله وأما فنون الوحي فدوي النحل لا يعارض صلصلة الجرس لان سماع الدوي بالنسبة الى الحاضر ين كما في حديث عمر يسمع عنده كدوي النحل والصلصلة بالنسبة الى النبي صلى الله عليه وسلم فشبهه عمر بدوي النحل بالنسبة الى السامعين وشبهه هو صلى الله عليه وسلم بصلصلة الجرس بالنسبة الى مقامه وأما النفث في الروح فيجتمل أن يرجع الى احدي الحالتين فاذا أتاه الملك في مثل صلصلة الجرس ثبت حينئذ في روعه وأما الالهام فلم يقع السؤال عنه لان السؤال وقع عن صفة الوحي الذي يأتي بحامل وكذا التكليم ليلة الاسراء وأما الرؤيا الصالحة

مِثْلَ صَلَصلةِ الْجَرَسِ وَهُوَ أَشَدُّ عَلَى فَيُفْصَمُ عَنْ

فقال ابن بطال لا ترد لان السؤال وقع عما يفرد به عن الناس لان الرؤيا قد يشرك فيها غيره اه والرؤيا الصادقة وان كانت جزأ من النبوة فهي باعتبار صدقها لا غير والالساغ لصاحبها أن يسمى نبيا وليس كذلك ويحتمل أن يكون السؤال وقع عما في اليقظة أو لكون حال النيام لا يخفى على السائل فانتصر على ما يخفى عليه أو كان ظهور ذلك له صلى الله عليه وسلم في المنام أيضا على الوجهين المذكورين لا غير قاله الكرماني وفيه نظر وقد ذكر الحليمي ان الوحي كان يأتيه على ستة وأربعين نوعا فذكرها وغالبها من صفات حامل الوحي ومجموعها يدخل فيما ذكره حديث ان روح القدس نثت في روعي أخرجه ابن أبي الدنيا في القناعة وصححه الحاكم من طريق ابن مسعود (قوله مثل صلصلة الجرس) في رواية مسلم في مثل صلصلة الجرس والصلصلة بهمالتين مفتوحتين بينهما لام ساكنة في الاصل صوت وقوع الحديد بعضه على بعض ثم أطلق على كل صوت له طنين وقيل هو صوت متدارك لا يدرك في أول وهلة والجرس الجللجل الذي يعلق في رؤوس الدواب واشتقاقه من الجرس باسكان الراء وهو الحس وقال الكرماني الجرس نانوس صغير أو سطل في داخله قطعة نحاس يعلق منكوسا على البعير فاذا تحرك تحركت النحاسة فأصابت السطل فحصلت الصلصلة اه وهو تطويل للتعريف بما لا طائل تحته وقوله قطعة نحاس معترض لا يختص به وكذا البعير وكذا قوله منكوسا لان تعلقه على تلك الصورة هو وضعه المستقيم له فان قيل الحمود لا يشبه بالمذموم اذ حقيقة التشبيه الخاق ناقص بكامل والمشبّه الوحي وهو محمود والمشبّه به صوت الجرس وهو مذموم لصحة النهي عنه والتنبيه من مرافقة ما هو معلن فيه والاعلام بأنه لا تصحبه الملائكة كما أخرجه مسلم وأبو داود وغيرهما فكيف يشبه ما فعله الملك بأمر ينفر منه الملائكة والجواب أنه لا يلزم في التشبيه تساوي المشبه بالمشبه به في الصفات كلها بل ولا في أخص وصف له بل يكفي اشتراكهما في صفة ما فالقصد هنا بيان الجنس فذكر ما ألفت السامعون سماعه تقريرا لا لفهامهم والحاصل أن الصوت له جهتان جهة قوة وجهة طنين فمن حيث القوة وقع التشبيه به ومن حيث الطرب وقع التنبيه عنه وتعالى بكونه مزمار الشيطان ويحتمل أن يكون النهي عنه وقع بعد السؤال ان ذكر روفيه نظرقيل والصلصلة ان ذكره صوت الملك بالوحي قال الخطابي يريد انه صوت متدارك يسمعه ولا يتبينه أول ما يسمعه حتى ينهمه بعد وقيل بل هو صوت حفيف أجنحة الملك والحكمة في تقدمه ان يترع سماعه الوحي فلا يبتلي مكان لغيره والاصل ان الجرس لا يحصل صلصلة الا متداركة وقع التشبيه به دون غيره من الآلات وسيأتي كلام ابن بطال في هذا المقام في الكلام على حديث ابن عباس اذا قضى الله الامر في السماء ضربت الملائكة باجنحتها الحديث عند تفسير قوله حتى اذا فرغ عن قلوبهم في تفسير سورة سبأ ان شاء الله تعالى (قوله وهو أشده على) بينهم منه أن الوحي كله شديد ولكن هذه الصفة أشدها وهو واضح لان الفهم من كلام مثل الصلصلة أشكل من الفهم من كلام الرجل بالتخاطب المعهود والحكمة فيه ان العادة جرت بالمنااسبة بين القائل والسماع وهي هنا اما باتصاف السامع بوصف القائل بغلبة الروحانية وهو النوع الاول وأما باتصاف القائل بوصف السامع وهو البشرية وهو النوع الثاني والاول أشد بلا شك وقال شيخنا شيخ الاسلام البلقيني سبب ذلك أن الكلام العظيم له مقدمات تؤذن بتعظيمه للاهتمام به كما سيأتي في حديث ابن عباس كان يعالج من التنزيل شدة قال وقال بعضهم وانما كان شديدا عليه ليستجمع قلبه فيكون أوعى لا سمع اه وقيل انه انما كان ينزل هكذا اذا نزلت آية وعيد أو تهديد وهذا فيه نظر والظاهر أنه لا يختص بالقرآن كما سيأتي بيانه في حديث يعلي بن أمية في قصة لابس الجبة المتضمن بالخياط في الحج فان فيه أنه رآه صلى الله عليه وسلم حال نزول الوحي عليه وانه يعطى فائدة هذه الشدة ما يترتب على المشقة من زيادة الزاني والدرجات (قوله فيفصم) ينتج أوله وسكون البناء وكمر المهملة أي يقطع ويتجلى ما به شاني ويروي بضم أوله من ان رباعي وفي رواية لا يذير بضم أوله وفتح الصاد على البناء المجعول وأصل الفصم القطع ومنه قوله تعالى لا انفصام لها وقيل انفصم بالبناء التقطع بلا ابانة وبالقفاف التقطع بابانة

وَقَدْ وَعَيْتُ عَنْهُ مَا قَالَ وَأَحْيَا نَائِمَةً لِي أَلَا إِنَّكَ رَجُلٌ لَا فَيْكَلَمَنِي فَأَعْي مَا يَقُولُ . قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا .
وَلَقَدْ رَأَيْتُهُ يُنْزَلُ . عَلَيْهِ الْوَحْيُ فِي الْيَوْمِ الشَّدِيدِ الْبَرْدِ فَمَقَامُ عَنْهُ وَإِنْ جَبِينُهُ لَيَتَفَصَّدُ عَرَقًا

فذكر بالفصم إشارة إلى أن الملك فارقه ليعود والجامع بينهما بقاء العلقة (قوله وقد وعيت عنه ما قال) أي القول الذي جاء به وفيه اسناد الوحي إلى قول الملك ولا معارضة بينه وبين قوله تعالى حكاية عن قال من الكفار أن هذا الأقول البشر لأنهم كانوا ينكرون الوحي وينكرون بحجج الملك به (قوله يتمثل لي الملك رجلا) يتمثل مشتق من المثل أي يتصور واللام في الملك للعهد وهو جبريل وقد وقع التصريح به في رواية ابن سعد المتقدم ذكرها وفيه دليل على أن الملك يتمثل بشكل البشر قال المتكلمون الملائكة أجسام علوية لطيفة تتشكل أي شكل أرادوا وزعم بعض الفلاسفة أنها جواهر روحانية ورجلا منصوب بالمصدرية أي يتمثل مثل رجل أو بالتمييز أو بالحال والتقدير هيئة رجل قال امام الحرمين يتمثل جبريل معناه أن الله أفني الزائد من خلقه أو أزاله عنه ثم يعيده إليه بعد وجزم ابن عبد السلام بالأزالة دون التناء وقرر ذلك بأنه لا يلزم أن يكون انتقالها موجبا لموته بل يجوز أن يبقى الجسد حيا لأن موت الجسد بمفارقة الروح ليس بواجب عقلا بل بمادة أجراها الله تعالى في بعض خلقه ونظيره انتقال أرواح الشهداء إلى اجواف طيور خضر تسرح في الجنة وقال شيخنا شيخ الاسلام ما ذكره امام الحرمين لا ينحصر الحال فيه بل يجوز أن يكون الآتي هو جبريل بشكله الأصلي لأنه انضم فصار على قدر هيئة الرجل وإذا ترك ذلك عاد إلى هيئته ومثال ذلك القطن إذا جمع بعد أن كان متفشفاً بالنفش يحصل له صورة كبيرة وذاته لم تتغير وهذا على سبيل التقريب والحق أن تمثيل الملك رجلا ليس معناه أن ذاته انقلبت رجلا بل معناه أنه ظهر بتلك الصورة تأنيسا لمن يخاطبه والظاهر أيضا أن القدر الزائد لا يزال ولا يفني بل يخفى على الرائي فقط والله اعلم (قوله فيكلمني) كذا لاكثر ووقع في رواية البيهقي من طريق القعني عن مالك فيعلمني بالعين بدل الكاف والظاهر أنه تصحيف فقد وقع في الموطأ رواية القعني بالكاف وكذا للدارقطني في حديث مالك من طريق القعني وغيره (قوله فأعني ما يقول) زاد أبو عوانة في صحيحه وهو أهون على وقد وقع التغير في الحالتين حيث قال في الأول وقد وعيت بالماضي وهنا فأعني بلفظ الاستقبال لأن الوعي حصل في الأول قبل الفصم وفي الثاني حصل حال المكاملة أو أنه كان في الأول قد تلبس بالصفات الملكية فإذا عاد إلى حاله الجلية كان حافظا لما قيل له فغير عنه بالماضي بخلاف الثاني فإنه على حاله المعهودة (قوله قالت عائشة) هو بالاسناد الذي قبله وأن كان بغير حرف العطف كما يستعمل المصنف وغيره كثيرا وحيث يريد التعليق يأتي بحرف العطف وقد أخرجه الدارقطني في حديث مالك من طريق عتيق بن يعقوب عن مالك مفصولا عن الحديث الأول وكذا فصلهما مسلم من طريق أبي أسامة عن هشام ونكتة هذا الافتطاع هنا اختلاف التحمل لأنها في الأول أخبرت عن مسألة الحرف وفي الثاني أخبرت عما شاهدت تأييد الخبر الأول (قوله ليتفصد) بالفاء وتشديد اللهملة مأخوذ من القصد وهو قطع العرق لاسالة الدم شبه جبينه بالعرق المتفصد مبالغة في كثرة العرق وفي قوله في اليوم الشديد البرد دلالة على كثرة معاناة التعب والكرب عند نزول الوحي لمأفاه من مخائلة العادة وهو كثرة العرق في شدة البرد فإنه يشعر بوجود أمر طاري زائد على الطباع البشرية وقوله عرقا انصب على التمييز زاد ابن أبي الزناد عن هشام بهذا الاسناد عند البيهقي في الدلائل وإن كان أيوحي إليه وهو على نائمه فيضرب حزامها من ثقل ما يوحي إليه تنبيهه بحكي العسكري في التصحيف عن بعض شيوخه أنه قرأ ليتفصد بالاقاف ثم قال العسكري أن ثبت فهو من قولهم تفصد الشيء إذا تكمر وتقطع ولا يخفى بعده انتهى وقد وقع في هذا التصحيف أبو الفضل بن طاهر فردده عليه المؤمن الساجي بالفاء قال فأصر على الاقاف وذكر الذهب في ترجمة ابن طاهر عن ابن ناصر أنه رد على ابن طاهر لما فرأها بالاقاف قال فكأبرني (قلت) وأهل ابن طاهر وجهها بما أشار إليه العسكري والله أعلم وفي حديث الباب من الفوائد غير ما تقدم أن السؤال عن

حَدَّثَنَا بِكَيْرُ بْنُ بُكَيْرٍ قَالَ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عَقِيلٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ أَنَّهَا قَالَتْ أَوَّلُ مَا بَدَأَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْوَحْيِ الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ فِي النَّوْمِ فَكَانَتْ لَا يَرَى رُؤْيَا إِلَّا جَاءَتْ مِثْلَ فَلَقِ الصَّبْحِ ثُمَّ حُبَّ إِلَيْهِ الْخَلَاءُ وَكَانَ يَحْمَلُو بِغَارِ حِرَاءَ فَيَتَحَنَّتُ فِيهِ وَهُوَ التَّعَبُّدُ اللَّيَالِي ذَاتِ الْمَدَدِ قَبْلَ أَنْ يَنْزِعَ إِلَى أَهْلِهِ وَيَتَزَوَّدُ لِذَلِكَ ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى خَدِيجَةَ فَيَتَزَوَّدُ بِإِثْلِهَا حَتَّى جَاءَهُ الْحَقُّ وَهُوَ فِي غَارِ حِرَاءَ

الكيفية لطلب الطمأنينة لا يقدر في اليقين وجواز السؤال عن أحوال الأنبياء من الوحي وغيره وأن المسؤل عنه إذا كان ذا أقسام يذ كر الحبيب في أول جوابه ما يقتضى التفصيل والله أعلم **الحديث الثالث** (قوله حدثنا يحيى بن بكير) هو يحيى بن عبدالله بن بكير نسبة إلى جده لشهرته بذلك وهو من كبار حفاظ المصريين وأثبت الناس في الليث بن سعد القهفي فقيه المصريين وعقيل بالضم على التصغير وهو من أثبت الرواة عن ابن شهاب وهو أبو بكر محمد بن مسلم ابن عبيد الله بن عبدالله بن شهاب بن عبدالله بن الحرث بن زهرة النخعيه نسب إلى جد جده لشهرته الزهري نسب إلى جده الأعلى زهرة بن كلاب وهو من رهط آمنة أم النبي صلى الله عليه وسلم اتفقوا على اتقانه وإمامته (قوله من الوحي) يحتمل أن تكون تبعية أي من أقسام الوحي ويحتمل أن تكون بيانية ورجحه القزاز والرؤيا بالصالحية وقع في رواية معمر ويونس عند المصنف في التفسير الصادقة وهي التي ليس فيها ضعف وبدى بذلك ليكون تمهيدا وتوطئة لليقظة ثم مهده في اليقظة أيضا رؤية الضوء وسماع الصوت وسلام الحجر (قوله في النوم) لزيادة الإيضاح أو ليخرج رؤيا العين في اليقظة لجواز إطلاقها مجازا (قوله مثل فلان الصبح) بنصب مثل على الحال أي مشبهة ضياء الصبح أو على أنه صفة لمحذوف أي جاءت مجيئا مثل فلان الصبح والمراد بفلان الصبح ضياؤه وخص بالتشبيه لظهوره الواضح الذي لا شك فيه (قوله حب) لم يسم فاعله لعدم تحقق الباعث على ذلك وإن كان كل من عند الله أو لينه على أنه لم يكن من باعث البشر أو يكون ذلك من وحي الإلهام والخلاء بالمداخلوة والمرفيه أن الخلو فراع القلب لما يتوجه له حراء بالمد وكبر أوله كذا في الرواية وهو صحيح وفي رواية الأصيلي بالفتح والقصر وقد حكى أيضا وحكي فيه غير ذلك جوازا لارواية هو جبل معروف بمكة والغارتقب في الجبل وجمعه غيران (قوله فيتحنث) هي بمعنى يتحنف أي يتبع الخفية وهي دين إبراهيم والناء بدل ثاء في كثير من كلامهم وقد وقع في رواية ابن هشام في السيرة يتحنف بالفاء أو التحنث القاء الحنث وهو الأثم كما قيل يتأثم ويتخرج ونحوهما (قوله وهو التبعيد) هذا مدرج في الخبر وهو من تفسير الزهري كما جزم به الطيبي ولم يذ كر دليله نعم في رواية المؤلف من طريق يونس عنه في التفسير ما يدل على الإدراج (قوله الليالي ذوات العدد) يتعلق بمثوله يتحنث وإبهام العدد لاختلافه كذا قيل وهو بالنسبة إلى المدد التي يتخللها مجيئه إلى أهله والأفصل الخلو قد عرفت مدتها وهي شهر وذلك الشهر كان رمضان رواه ابن اسحق والليالي منصوبة على الظرف وذوات منصوبة أيضا وعلامة النصب فيه كسر التاء وينزع بكسر الزاى أي يرجع وزنا ومعنى ورواه المؤلف بلفظه في التفسير (قوله لئلا) أي الليالي والزود استصحاب الزاد ويتزود معطوف على يتحنث وخديجة هي أم المؤمنين بنت خويلد بن أسد بن عبد العزى يأتي أخبارها في مناقبها (قوله حتى جاءه الحق) أي الأمر الحق وفي التفسير حتى فجئه الحق بكسر الجيم أي بفته وإن ثبت من مرسل عبيد بن عمير أنه أوحى إليه بذلك في المنام أولا قبل اليقظة أمكن أن يكون مجيء الملك في اليقظة عقب ما تقدم في المنام وسمى حقاً لأنه وحى من الله تعالى وقد وقع في رواية أبي الاسود عن عروة عن عائشة قالت إن النبي صلى الله عليه وسلم كان أملاً شأنه يري في المنام وكان أول ما رأى جبريل بأجساد صرخ جبريل يأنه فنظر يميناً وشمالاً فم برشياً فرفع بصره فاذا هو على أفق السماء فقال يا محمد جبريل جبريل فهرب فدخل في

فَجَاءَهُ الْمَلِكُ فَقَالَ أَقْرَأْ قَالَ مَا أَنَا بِقَارِيٍّ قَالَ فَأَخَذَنِي فَغَطَّنِي حَتَّى بَلَغَ مِنِّي الْجَهْدَ ثُمَّ أَرْسَلَنِي فَقَالَ أَقْرَأْ قُلْتُ
مَا أَنَا بِقَارِيٍّ فَأَخَذَنِي فَغَطَّنِي الثَّانِيَةَ حَتَّى بَلَغَ مِنِّي الْجَهْدَ ثُمَّ أَرْسَلَنِي فَقَالَ أَقْرَأْ قُلْتُ مَا أَنَا بِقَارِيٍّ
فَأَخَذَنِي فَغَطَّنِي الثَّالِثَةَ ثُمَّ أَرْسَلَنِي فَقَالَ أَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ أَقْرَأْ وَرَبُّكَ
الْأَكْرَمُ فَرَجَعَ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَرْجِفُ فؤادَهُ فَدَخَلَ عَلَى خَدِيجَةَ بِنْتِ خُوَيْلِدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا
فَقَالَ زَمِّلُونِي زَمِّلُونِي فَزَمِّلُوهُ حَتَّى ذَهَبَ عَنْهُ الرُّوحُ فَقَالَ خَدِيجَةُ وَأَخْبَرَهَا أَخْبَرَ أَنَّهَا خَشِيتُ عَلَى نَفْسِي

الناس فلم يرشياً ثم خرج عنهم فناداه فهرب ثم استعمل له جبريل من قبل حراء فذكر قصة اقراءه اقرأ باسم ربك
ورأى حينئذ جبريل له جناحان من ياقوت يختطفان البصر وهذا من رواية ابن لهيعة عن أبي الاسود وابن لهيعة ضعيف
وقد ثبت في صحيح مسلم من وجه آخر عن عائشة مرفوعاً لم أره يعني جبريل على صورته التي خلق عليها الامرتين وبين
أحمد في حديث ابن مسعود ان الاولى كانت عند سؤاله اياه أن يريه صورته التي خلق عليها والثانية عند المعراج وللمزمذى
من طريق مسروق عن عائشة لم ير محمد جبريل في صورته الامرتين مرة عند سدره المنتهى ومرة في أجياد وهذا يقوى
رواية ابن لهيعة وتكون هذه المرة غير المرتين المذكورتين وانما لم يضمهما اليهما لاحتمال أن لا يكون رآه فيها على تمام
صورته والعلم عند الله تعالى ووقع في السيرة التي جمعها سليمان التيمي فرواها محمد بن عبد الله بن علي عن ولده معتمر بن سليمان
عن أبيه ان جبريل أتى النبي صلى الله عليه وسلم في حراء وأقرأه اقرأ باسم ربك ثم انصرف فبقي متردداً فأتاه من أمامه
في صورته فرأى أمراً عظيماً (قوله فجاءه) هذه اللفظة تسمى التفسيرية وليست التعقيبية لأن مجيء الملك ليس بعد مجيء
الوحي حتى تعقب به بل هو نفسه ولا يلزم من هذا التقرير أن يكون من باب تفسير الشيء بنفسه بل التفسير عين التفسير به
من جهة الاجمال وغيره من جهة التفصيل (قوله ما أنا بقاري) ثلاثاً ما نافية اذ لو كانت استفهامية لم يصلح دخول
الباء وان حكي عن الاخفش جوازه فهو شاذ والباء زائدة لتأكيد النفي أي ما أحسن القراءة فلما قال ذلك ثلاثاً قيل
له اقرأ باسم ربك أي لا تقرؤه بقوتك ولا بمعرفتك لكن بحول ربك واعانتة فهو يعلمك كما خلقك ولا تزع عنك علق
الدم ومضمر الشيطان في الصغر وعلم أمك حتى صارت تكتب بالقلم بعد ان كانت أمية ذكره السهيلي وقال غيره ان
مثل هذا التركيب وهو قوله ما أنا بقاري يفيد الاختصاص وردده الطبري بانه انما يفيد التقوية والتأكيد والتقدير ليست
بقاري البتة فان قيل لم كرر ذلك ثلاثاً أجاب أبو شامة بان يحمل قوله أولاً ما أنا بقاري على الامتناع وثانياً على الاخبار بالنفي
المحض وثالثاً على الاستفهام ويؤيده ان في رواية أبي الاسود في مغازيه عن عروة انه قال كيف أغراً وفي رواية عبيد
بن عمير عند ابن اسحق ماذا أقرأ وفي مرسل الزهري في دلائل البهقي كيف أقرأ وكل ذلك يؤيد انها استفهامية والله
أعلم (قوله فغطني) بغين معجمة وطاء مهملة وفي رواية الطبري بناء مشاة من فوق كانه أراد ضمني وعصرني واللفظ
حبس النفس ومنه غطه في الماء أو أراد غمني ومنه الخنق ولاني داود الطيالسي في مسنده بسند حسن فأخذ بخلقي (قوله
حتى بلغ مني الجهد) روي بالفتح والنصب أي بلغ الغط مني غاية وسعى وروي بالضم والرفع أي بلغ مني الجهد مبلغه
وقوله ارسلني أي اطلعتني واميد كذا اللفظ هنا في المرة الثالثة وهو ثابت عند المؤلف في التفسير (قوله فرجع بها) أي
بالآيات أو بالقصة (قوله فزملوه) أي لقوه والروح بالفتح الزرع (قوله لقد خشيت على نفسي) دل هذا مع قوله
يرجف فؤاده على انفعال حصل له من مجيء الملك ومن ثم قال زملوني والخشية المذكورة اختاب العلماء في المراد
بها على اثني عشر قولاً أولها الجنون وأن يكون مآرأه من جنس الكهانة جاء مصرحاً به في عدة طرق وأبطله أبو
بكر بن العربي وحق له ان يبطل لكن حملة الاسماء على ان ذلك حصل له قبل حصول العلم الضروري له
ان الذي جاءه ملك وانه من عند الله تعالى ثانياً الهاجس وهو باطل أيضاً لانه لا يستمر وهذا استمر وحصلت

وَقَدَّاتْ خَدِيجَةُ كَلًّا وَاللَّهِ مَا يُخْزِيكَ اللَّهُ أَبَدًا إِنَّكَ لَتَصِلُ الرَّحِيمَ وَتَحْمِلُ الْكَلَّ وَتَكْسِبُ الْمَدُومَ وَتَقْرِي الصِّيفَ وَتُعِينُ عَلَى نَوَائِبِ الْحَقِّ فَانْطَلَقَتْ بِهِ خَدِيجَةُ حَتَّى أَتَتْ بِهِ وَرَقَةَ بْنَ نَوْفَلٍ بْنِ أَسَدِ بْنِ عَبْدِ الْعَزَّى ابْنَ عَمِّ خَدِيجَةَ وَكَانَ أَمْرًا تَنْصَرَفُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَكَانَ يَكْتُبُ الْكِتَابَ الْعِبْرَانِيَّ فَيَكْتُبُ مِنَ الْأَنْجِيلِ بِالْعِبْرَانِيَّةِ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَكْتُبَ وَكَانَ شَيْخًا كَبِيرًا قَدْ عَمِيَ فَقَالَتْ لَهُ خَدِيجَةُ يَا ابْنَ عَمِّ أَسْمَعْ مِنْ ابْنِ أَخِيكَ فَقَالَ لَهُ وَرَقَةُ يَا ابْنَ أَخِي

بينهما المراجعة نالها الموت من شدة الرعب رابعها المرض وقد جزم به ابن أبي جمره خامسها دوام المرض سادسها العجز عن حمل أعباء النبوة سابعها العجز عن النظر الى الملك من الرعب ثامنها عدم الصبر على أذى قومه تاسعها أن يتمتله عاشرها مفارقة الوطن حادي عشرها تكذيبهم اياه ثاني عشرها تعييرهم اياه وأولى هذه الافعال بالصواب وأسامها من الارتباب الثالث والذان بعده وما عداها فهو معترض والله الموفق (قوله فقالت له خديجة كلا) معناها النفي والابعاد ويحزنك بفتح أوله وإحاء المبهمة والزاي المضمومة والنون من الحزن ولغير أبي ذر بضم أوله وإحاء المعجمة والزاي المكسورة ثم الياء الساكنة من الخزي ثم استدل على ما أقسمت عليه من نفي ذلك أبداً بامر استقرائي وصفته باصول مكارم الاخلاق لان الاحسان اما الى الاقارب أو الى الاجانب واما بالبدن أو بالمال واما على من يستقل بامره أو من لا يستقل وذلك كله مجموع فيما وصفته به والكل بفتح الكاف هو من لا يستقل بامره كما قال الله تعالى وهو كل على مولاه وقولها وتكسب المعدوم في رواية الكشميهني وتكسب بضم أوله وعليها قال الخطابي الصواب المعدوم بلا واو أي النقيير لأن المعدوم لا يكسب (قلت) ولا يتمتع ان يطلق على المعدوم المعدوم لكونه كالمعدوم الميت الذي لا تصرف له والكسب هو الاستئادة فكأنها قالت اذا رغب غيرك ان يستفيد مالا موجودا رغبته أنت أن تستفيد رجلا عاجزا فتعاونوه وقال قاسم ابن ثابت في الدلائل قوله يكسب معناه ما يعدمه غيره ويعجز عنه يصيبه هو ويكسبه قال اعرابي يمدح انسانا كان اكسبهم لمعدوم واعطاهم لمحرورم وأنشد في وصف ذئب

كسوب كذا المعدوم من كسب واحد * أي مما يكسبه وحده انتهى ولغير الكشميهني وتكسب بفتح أوله قال عياض وهذه الرواية أصح (قلت) قد وجهنا الأولى وهذه الراجحة ومعناها تعطي الناس مالا يجدونه عند غيرك فحذفت احدى المتعولين ويقال كسبت الرجل مالا واكسبته بمعنى وقيل معناه تكسب المال المعدوم وتصيب منه مالا يصيب غيرك وكانت العرب تتأدح بكسب المال لاسبا قر يش وكان النبي ﷺ قبل البعثة محظوظا في التجارة وانما يصح هذا المعنى اذا ضم اليه ما يليق به من أنه كان مع افادته المال يجوده في الوجوه التي ذكرت في المكرمات وقولها وتعين على نوائب الحق هي كلمة جامعة لا افراد ما تقدم ولما لم يتقدم وفي رواية المصنف في التفسير من طريق يونس عن الزهري من الزيادة وتصدق الحديث وهي من أشرف الخصال وفي رواية هشام بن عروة عن أبيه في هذه القصة وتزدي الأمانة وفي هذه القصة من التوائد استجاب تأنيس من نزل به أمر بذكر تيسيره عليه وتوهمه فيه لديه وان من نزل به أمر استجب له ان يطلع عليه من يشق بنصيحته وصحة رأيه (قوله فانطلقت به) أي مضت معه فالباء للمصاحبة وورقة بفتح الراء وقوله ابن عم خديجة هو بنصب ابن ويكتب بالالف وهو بدل من ورقة أو صفة أو بيان ولا يجوز جرده فانه يصير صفة لعبد العزى وليس كذلك ولا كتبه بغير الف لانه لم يقع بين علمين (قوله تنصر) أي صار نصرانيا وكان قد خرج هو وزيد بن عمرو بن نفيل لما كرها عبادة الاوثان الى الشام وغيرها يسألون عن الدين فاما ورقة فاعجبه دين النصرانية فنصر وكان لقي من بقي من الرهبان على دين عيسى ولم يبدل ولهذا أخبر شأن النبي ﷺ والبطارة به الي غير ذلك مما أفسده أهل التبديل وأما زيد بن عمرو فسيأتي خبره في المنقب ان شاء الله تعالى (قوله فكان يكتب الكتاب العبراني فيكتب من الانجيل بالعبرانية) وفي رواية يونس

مَاذَا تَرَى فَأَخْبَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَبَرَ مَا رَأَى فَقَالَ لَهُ وَرَقَّةُ هَذَا النَّامُوسُ الَّذِي نَزَلَ اللَّهُ عَلَى مُوسَى
يَا لَيْتَنِي فِيهَا جَذَعًا لَيْتَنِي أَكُونُ حَيًّا

ومعمر ويكتب من الانجيل بالعربية ولمسلم فكان يكتب الكتاب العربي والجميع صحيح لان ورقة تعام اللسان
العبراني والكتابة العبرانية فكان يكتب الكتاب العبراني كما كان يكتب الكتاب العربي لتحكمه من الكتابين
واللسانين ووقع لبعض الشراح هنا خبط فلا يعرج عليه وانما وصفته بكتابة الانجيل دون حفظه لان حفظ التوراة
والانجيل لم يكن متيسرا كتيسر حفظ القرآن الذي خصت به هذه الامة فلهذا جاء في صفتها اناجيلها صدورها قولها
يا ابن عم هذا النداء على حقيقة ووقع في مسلم ياعم وهو وهم لانه وان كان صحيحا لجواز ارادة التوقيع لكن القصة
لم تعدد ومخرجها متحد فلا يحمل على انها قالت ذلك مرتين فتعين الحمل على الحقيقة وانما جاوزنا ذلك فيما مضى في العبراني
والعربي لانه من كلام الراوي في وصف ورقة واختللت الخارج فامكن التعداد وهذا الحكم يطرد في جميع ما أشبهه
وقالت في حق النبي ﷺ أسمع من ابن أخيك لان والده عبدالله ابن عبدالمطلب وورقة في عدد النسب الي قصي بن
كلاب الذي يجتمعان فيه سواء فكان من هذه الحذية في درجة اخوته أو قالته على سبيل التوقيع اسنه وفيه ارشاد الى
أن صاحب الحاجة يقدم بين يديه من يعرف بقدره مما يكون أقرب منه الى المسئول وذلك مستناد من قول خديجة
لو ورقة اسمع من ابن أخيك أرادت بذلك أن يتأهب اسماع كلام النبي صلى الله عليه وسلم وذلك أبلغ في التعليم (قوله ماذا تري)
فيه حذف يدل عليه سياق الكلام وقد صرح به في دلائل النبوة لابي نعيم بسند حسن الي عبدالله بن شداد في هذه
القصة قال فأت به ورقة بن عمها فأخبرته بالذي رأى (قوله هذا الناموس) الذي نزل الله على موسى وللكشميهني
أنزل الله وفي التفسير أنزل على البناء للمفعول وأشار بقوله هذا الي الملك الذي ذكره النبي صلى الله عليه وسلم في خبره
ونزله منزلة القريب لقرب ذكره والناموس صاحب السر كما جزم به المؤلف في أحاديث الانبياء وزعم ابن ظنر أن
الناموس صاحب سر الخير والياسوس صاحب سر الشر والاول الصحيح الذي عليه الجمهور وقد سوي بينهما
رؤية بن العجاج أحد فصحاء العرب والمراد بالناموس هنا جبريل عليه السلام وقوله على موسى ولم يقل على عيسى مع
كونه نصرانيا لان كتاب موسى عليه السلام مشتمل على أكثر الاحكام بخلاف عيسى وكذلك النبي صلى الله عليه وسلم
أولان موسى بعث بالنقمة على فرعون ومن معه بخلاف عيسى وكذلك وقعت النقمة على يد النبي صلى الله عليه وسلم
بفرعون هذه الامة وهو أبو جهل بن هشام ومن معه بيد أوقاله تحقيقا للمرسالة لان نزول جبريل علي موسى متفق عليه
بين أهل الكتاب بخلاف عيسى فان كثيرا من اليهود ينكرون نبوته وأما ما تمحل له السهيلي من أن ورقة كان على
اعتقاد النصراني في عدم نبوة عيسى ودعواهم أنه أحد الاقانيم فهو محال لا يعرج عليه في حق ورقة وأشباهه ممن لم
يدخل في التبديل ولم يأخذ عن بدل على انه قد ورد عن الزبير بن بكار من طريق عبدالله بن معاذ عن الزهري في
هذه القصة ان ورقة قال ناموس عيسى والاصح ما تقدم وعبدالله بن معاذ ضعيف نعم في دلائل النبوة لابي نعيم
باسناد حسن الي هشام بن عروة عن أبيه في هذه القصة ان خديجة أولاً أتت ابن عمها ورقة فأخبرته الخبر فقال لئن
كنت صدقتني انه ليأتيه ناموس عيسى الذي لا يعلمه بنو اسرائيل أبناء عم فعلي هذا فكان ورقة يقول تارة ناموس عيسى
وتارة ناموس موسى فعند اخبار خديجة له بالقصة قال لها ناموس عيسى بحسب ما هو فيه من النصرانية وعند اخبار النبي صلى الله
عليه وسلم له قال له ناموس موسى للمناسبة التي قدمناها وكل صحيح والله سبحانه وتعالى أعلم (قوله يا ليتني فيها جذع)
كذا في رواية الاصيلي وعند الباقرين يا ليتني فيها جذعا بالنصب على انه خبر كان المقدره قاله الخطابي وهو مذهب
الكوفيين في قوله تعالى انتهوا خيرا لكم وقال ابن بري التقدير يا ليتني جعلت فيها جذعا وقيل النصب على الحال
اذا جعلت فيها خبر ليت والعامل في الحال ما يتعلق به الخبر من معنى الاستقرار قاله السهيلي وضمير فيها يعود على

إِذَا يُخْرِجُكَ قَوْمُكَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَوْ مُخْرِجِيْهُمْ قَالَتْ نَعَمْ لَمْ يَأْتِ رَجُلٌ قَطُّ بِمِثْلِ مَا جِئْتَ بِهِ إِلَّا عُدِيَّ وَإِنْ يَدْرِكُنِي يَوْمُكَ أَنْصُرَكَ نَصْرًا مُّؤَزَّرًا ثُمَّ لَمْ يَنْشَبْ وَرَقَّةٌ أَنْ تُوفِّيَ وَفَرَ الْوَحْيُ

أيام الدعوة والجدع بفتح الجيم والذال المعجمة هو الصغير من البهايم كأنه تمني أن يكون عند ظهور الدعاء إلى الإسلام شابا ليكون أمكن لنصرته وبهذا يتبين سر وصفه بكونه كان كبيرا أعمى (قوله اذ يخرجك) قال ابن مالك فيه استعمال اذ في المستقبل كاذ او هو صحيح وغفل عنه أكثر النحاة وهو كقوله تعالى وأنذرهم يوم الحسرة اذ قضى الامر هكذا كرد ابن مالك وأقرده عليه غير واحد. وتعقبه شيخنا شيخ الاسلام بان النجاة لم يغفلوه بل منعوا وروده وأولوا مظهره ذلك وقالوا في مثل هذا السمع الصيغة الدالة على المضى لتحقيق وقوعه فانزلوه منزله ويقوى ذلك هنا ان في رواية البخاري في التعبير حين يخرجك قومك وعند التحقيق ما ادعاه ابن مالك فيه ارتكاب مجاز وما ذكره غيره فيه ارتكاب مجاز ومجازهم اولى لما ينبي عليه من أن ايقاع المستقبل في صورة الماضي تحقيقا او استحضارا للصورة الآتية في هذه دون تلك مع وجوده في أفصح الكلام وكأنه أراد بمنع الورود ورودا محمولا على حقيقة الحال لا على تأويل الاستقبال وفيه داليل على جواز مني المستحيل اذا كان في فعل خيرلان ورقة تمني أن يعود شابا وهو مستحيل عادة ويظهر أن اتني ليس مقصودا على بابه بل المراد من هذا التنبيه على صحة ما أخبر به والتنويه بقوة تصديقه فيما ينجي به (قوله او مخرجي هم) بفتح الواو وتشديد الياء وفتحها جمع مخرج فهم مبتدأ مؤخر ومخرجي خبر مقدم قوله ابن مالك واستبعد النبي صلى الله عليه وسلم أن يخرجوه لانه لم يكن فيه سبب يقتضي الاخراج لما اشتمل عليه من مكارم الاخلاق التي تقدم من خديجة وصفها وقد استدلل ابن الدغنة بمثل تلك الاوصاف على أن أبا بكر لا يخرج (قوله الاعودي) وفي رواية يونس في التفسير الا أودى فذكر ورقة ان العلة في ذلك بحبته لهم بالاعتقال عن مألوفهم ولانه علم من الكتب انهم لا يجيبونه الى ذلك وأنه يلزمه لذلك منا بذتهم ومعاذتهم فتنشأ العداوة من ثم وفيه داليل على أن المحيب يقيم الدليل على ما يجيب به اذا اقتضاء المقام (قوله ان يدركني يومك) ان شرطيه والذي بعدها مجزوم زاد في رواية يونس في التفسير حيا ولا بن اسحق ان أدركت ذلك اليوم يعني يوم الاخراج (قوله مؤزرا) بهزة أي قويا مأخوذ من الازرو هو القوة وأنكر التراز أن يكون في اللغة مؤزر من الازر وقال أبو شامة يحتمل أن يكون من الازار أشار بذلك الى تشميره في نصرته قال الاخطل

قوم اذا حاربوا شدوا ما زروهم البيت (قوله ثم لم ينش) بفتح الشين المعجمة أي لم يلبث وأصل النشوب التعلق أي لم يتعل بشيء من الامور حتي مات وهذا خلاف ما في السيرة لابن اسحق ان ورقة كان يمر ببلال وهو يعذب وذلك يقتضي انه تأخر الى زمن الدعوة والى ان دخل بعض الناس في الاسلام فان تمسكنا بالترجيح لما في الصحيح أصح وان لحظنا الجمع أمكن أن يقال الواو في قوله وفر الوحي ليست للترتيب فلعل الراوي لم يحفظ لورقة ذكرنا بعد ذلك في أمر من الامور فجعل هذه القصة انتهاء أمره بالنسبة الى علمه لا الى ما هو الواقع وفتور الوحي عبارة عن تأخره مدة من الزمان وكان ذلك ليذهب ما كان صلى الله عليه وسلم وجده من الروح وليحصل له الشرف الى العود فقد روي المؤلف في التعبير من طريق معمر ما يدل على ذلك (فائدة) وقع في تاريخ أحمد بن حنبل عن الشعبي ان مدة فترة الوحي كانت ثلاث سنين وبه جزم ابن اسحق وحكي البيهقي ان مدة الرؤيا كانت ستة أشهر وعلى هذا فابتداء النبوة بالرؤيا وقع من شهر مولده وهو ربيع الأول بعد اكاله أربعين سنة وابتداء وحي اليقظة وقع في رمضان وليس المراد بفترة الوحي المقدرة بثلاث سنين وهي ما بين نزول اقرأ ويا أيها المدثر عدم وحي جبريل اليه بل تأخر نزول القرآن فقط ثم راجعت المنقول عن الشعبي من تاريخ الامام أحمد وانظره من طريق داود بن أبي هند عن الشعبي أنزلت عليه النبوة وهو ابن أربعين سنة فقرن بنبوته اسرافيل ثلاث سنين

قال ابن شهاب وأخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن أن جابر بن عبد الله الأنصاري قال وهو يحدث عن فترّة الوحي فقال في حديثه بيننا أنا أمشي إذ سمعت صوتاً من السماء فرفعت بصري فإذا الملك الذي جاءني بحراء جالس على كرسي بين السماء والأرض فرعبت منه فرجعت فقلت زملوني فأنزل الله تعالى يا أيها المدثر قم فأنذر إلى قوله والرجز فاهجر فحمي الوحي وتتابع

فكان يعلمه الكلمة والشيء ولم ينزل عليه القرآن على لسانه عشرين سنة وأخرجه ابن أبي خيثمة من وجه آخر مختصراً عن داود بلفظ بعث لاربعين ووكّل به اسرافيل ثلاث سنين ثم وكل به جبريل فعلي هذا فيحسن بهذا المرسل أن ثبت الجمع بين القولين في قدر اقامته بمكة بعد البعثة فقد قيل ثلاث عشرة وقيل عشرة ولا يتعلق ذلك بقدر مدة الفترة والله أعلم وقد حكى ابن التين هذه القصة لكن وقع عنده ميكائيل بدل اسرافيل وأنكر الواقدي هذه الرواية المرسلة وقال لم يقرن به من الملائكة الا جبريل انتهى ولا يخفى ما فيه فإن المثلث مقدم على النافي الا أن صحب النافي دليل نفيه فيقدم والله أعلم وأخذ السهيلي هذه الرواية فجمع بها المختلف في مكثه صلى الله عليه وسلم بمكة فإنه قال جاء في بعض الروايات المسندة أن مدة الفترة سنتين ونصفاً وفي رواية أخرى أن مدة الرؤيا ستة أشهر فمن قال مكث عشر سنين حذف مدة الرؤيا والفترة ومن قال ثلاث عشرة أضافها وهذا الذي اعتمده السهيلي من الاحتجاج بمرسل الشعبي لا يثبت وقد عارضه ما جاء عن ابن عباس أن مدة الفترة المذكورة كانت أياماً وسيأتي مزيد لذلك في كتاب التعبير أن شاء الله تعالى (قوله قال ابن شهاب وأخبرني أبو سلمة) إنما أتى بحرف العطف ليعلم أنه معطوف على ما سبق كأنه قال أخبرني عروة بكذا وأخبرني أبو سلمة بكذا وأبو سلمة هو ابن عبد الرحمن بن عوف وأخطأ من زعم أن هذا معلق وإن كانت صورة صورة التعليق ولولم يكن في ذلك الاثبات الواو العاطفة فإنها دالة على تقدم شيء عطفته وقد تقدم قوله عن ابن شهاب عن عروة فساق الحديث إلى آخره ثم قال قال ابن شهاب أي بالسند المذكور وأخبرني أبو سلمة بخبر آخر وهو كذا ودل قوله عن فترة الوحي وقوله الملك الذي جاءني بحراء على تأخر نزول سورة المدثر عن آخرها ولما خلت رواية يحيى بن أبي كثير الآية في التفسير عن أبي سلمة عن جابر عن هاتين الجملتين أشكل الأمر فجزم من جزم بأن يا أيها المدثر أول ما نزل ورواية الزهري هذه الصحيحة ترفع هذا الاشكال وسياق بسط القول في ذلك في تفسير سورة اقرأ (قوله فرعبت منه) بضم الراء وكسر العين وللأصيلي بفتح الراء وضم العين أي فزعت دل على بقية بقيت معه من الفزع الأول ثم زالت بالتدرج (قوله فقلت زملوني زملوني) وفي رواية الأصيلي وكريمة زملوني مرة واحدة وفي رواية يونس في التفسير فقلت دثروني فزلت يا أيها المدثر قم فأنذر أي حذر من العذاب من لم يؤمن بك وربك فكبر أي عظم وثيا بك فظهر أي من النجاسة وقيل الثياب النفس وتطهيرها اجتناب النقائص والرجز هنا الاوثان كما سيأتي من تفسير الراوي عند المؤلف في التفسير والرجز في اللغة العذاب وسمى الاوثان هنا رجزاً لأنها سببه (قوله فحمي الوحي) أي جاء كثيراً وفيه مطابقة لتعبيره عن تأخره بالتوراد لم ينته إلى انقاع كلي فيوصف بالضد وهو البرد (قوله وتتابع) تأكيد معنوي ويحتمل أن يراد بحمي قوى وتتابع تكاثر وقد وقع في رواية الكشميهني (٣) وأبي الوقت وتواتر والتواتر محيى الشيء يتلو بعضه بعضاً من غير تحال في تنبيه خرج المصنف الاسناد في التاريخ حديث الباب عن عائشة ثم عن جابر بالاسناد المذكور هنا فزاد فيه بعد قوله تابع قال عروة يعني بالاسناد المذكور اليه ومات خديجة قبل أن تفرض الصلاة فقال النبي صلى الله عليه وسلم رأيت خديجة بيتاً من قصب لا صخب فيه ولا نصب قال البخاري

(٣) قوله وقد وقع في رواية الكشميهني الخ أي ورواهها ابو ذر عنه كما يعلم ذلك من شرح القسطلاني اه مصححه

تَابِعَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ وَأَبُو صَالِحٍ وَتَابِعَهُ هِلَالُ بْنُ رَدَادٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ وَقَالَ يُونُسُ وَمَعْمَرُ
 بَوَادِرُهُ **حَدَّثَنَا** مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ قَالَ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ أَبِي عَائِشَةَ قَالَ حَدَّثَنَا
 سَعِيدُ بْنُ جَبْرِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَمَاجِلَ بِهِ قَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
 يُعَالِجُ مِنَ التَّنْزِيلِ شِدَّةً وَكَانَ مِمَّا يُحَرِّكُ شَفَتَيْهِ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ فَأَنَا أَحَرُّ كُهُمَا لَكُمْ كَمَا كَانَ رَسُولُ
 اللَّهِ ﷺ يُحَرِّكُهُمَا وَقَالَ سَعِيدُ أَنَا أَحَرُّ كُهُمَا كَمَا رَأَيْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يُحَرِّكُهُمَا

يعني قصب اللؤلؤ (ثلاث) وسيأتي مزيد لهذا في مناقب خديجة ان شاء الله تعالى (قوله تابعه) الضمير يعود
 على يحيى بن بكير ومتابعة عبد الله بن يوسف عن الليث هذه عند المؤلف في قصة موسى وفيه من اللطائف قوله
 عن الزهري سمعت عروة (قوله وأبو صالح) هو عبد الله بن صالح كاتب الليث وقد أكثر البخاري عنه من
 المنقولات وعلق عن الليث جملة كثيرة من افراد أبي صالح عنه ورواية عبد الله بن صالح عن الليث لهذا الحديث
 أخرجها يعقوب بن سفيان من تاريخه عنه مقرونا يحيى بن بكير وروى من زعم كالدمياطى انه أبو صالح عبد
 الغفار بن داود الحراني فانه لم يذكر من أسنده عن عبد الغفار وقد وجد في مسنده عن كاتب الليث (قوله وتابعه
 هلال بن رداد) بدالين مهملتين الاولى مثقله وحديثه في الزهريات للذهلي (قوله وقال يونس) يعني ابن يزيد
 الايلي ومعمر هو ابن راشد (بوادره) يعني أن يونس ومعمر راويا هذا الحديث عن الزهري فوافقا عقيلاً عليه
 الا انهما قالوا بدل قوله ترجف فؤاده ترجف بوادره والبوادر جمع بادرة وهي اللحمية التي بين المنكب والعنق
 تضطرب عند فزع الانسان فالروايتان مسترستان في أصل المعنى لان كلا منهما دال على الفزع وقد بينتاما في
 رواية يونس ومعمر من المخالفة لرواية عقيل غير هذا في أثناء السياق والله الموفق وسيأتي بقية شرح هذا الحديث
 في تفسير سورة اقرأ باسم ربك ان شاء الله تعالى (قوله حدثنا موسى بن اسمعيل) هو أبو سلمة التبريزي وكان
 من حفاظ المصريين (قوله حدثنا أبو عوانة) هو الواضح بن عبد الله اليشكري مولاهم البصري كان كتابه في
 غاية الاتقان وموسى بن أبي عائشة لا يعرف اسم أبيه وقد تابعه على بعضه عمرو بن دينار عن سعيد بن جبيرة (قوله
 كان مما يحالج) المعالجة محاولة الشيء بمشقة أى كان العلاج ناشئاً من تحريك الشفتين أى مبدأ العلاج منه أو ماموصلة
 وأطلقت على من يعقل مجازاً هكذا قرره الكراني وفيه نظر لان الشدة حاصلة له قبل التحرك والصواب ما قاله
 ثابت السرقسطي ان المراد كان كثيراً ما يفعل ذلك وورودها في هذا كثير ومنه حديث الرؤيا كان مما يقول
 لأصحابه من رأي منكم رؤيا ومنه قول الشاعر

وانا لما نضرب الكبش ضربة * علي وجهه يلقي اللسان من الفم

(قلت) ويؤيده ان رواية المصنف في التفسير من طريق جرير عن موسى بن أبي عائشة وانظروا كان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم اذا نزل جبريل بالوحي فكان مما يحرك به لسانه وشفتيه فأتى بهذا اللفظ مجرداً عن
 تقدم العلاج الذي قدره الكراني فظهر ما قال ثابت ووجهها قال غيره ان من اذا وقع بهما كانت بمعنى ربما
 وهي تطلق على القليل والكثير وفي كلام سيويه مواضع من هذا منها قوله اعلم انهم مما يحذفون كذا والله أعلم
 ومنه حديث البراء كذا اذا صلينا خلف النبي صلى الله عليه وسلم مما نحب أن نكون عن يمينه الحديث ومن حديث
 سمرة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا صلى الصبح مما يقول لأصحابه من رأي منكم رؤيا (قوله فقال ابن
 عباس فانا أحر كهما) جملة معترضة بالغاء وفائدة هذا زيادة البيان في الوصف على القول وعبر في الاول بقوله
 كان يحركهما وفي الثاني رأيت لان ابن عباس لم ير النبي صلى الله عليه وسلم في تلك الحالة لان سورة القيامة مكية

فَحَرَّكَ شَفَتَيْهِ فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَمْنَّجَلَ بِهِ إِنَّ عَلَيْكَ جَمْعَهُ وَقُرَّ أَنْهُ قَالَ جَمْعُهُ فِي صَدِّكَ
وَنَقَرَاهُ فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ قَالَ فَاسْتَمِعْ لَهُ وَأَنْصِتْ لِمَنْ إِنْ عَلِمْنَا بِمَا نَهَى عَنْهُ وَإِنْ عَلِمْنَا أَنْ نَقَرُّهُ أَوْ فُكِّنَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ ذَلِكَ إِذَا تَأَدَّ جَبْرِيلُ أَسْمَعَ فَإِذَا انْطَلَقَ جَبْرِيلُ قَرَأَهُ النَّبِيُّ ﷺ كَقِرَاءَةِ حَدَّثَنَا
عَبْدَانُ قَالَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ أَخْبَرَنَا يُونُسُ عَنْ الزُّهْرِيِّ ح وَحَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ أَخْبَرَنَا
عَبْدُ اللَّهِ قَالَ أَخْبَرَنَا يُونُسُ وَمَعْمَرُ عَنْ الزُّهْرِيِّ نَحْوَهُ قَالَ أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ
قَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَجْوَدَ النَّاسِ

باتفاق بل الظاهر ان نزول هذه الآيات كان في أول الامر والي هذا جنح البخاري في ابراده هذا الحديث في
بده الوحي ولم يكن ابن عباس اذذاك ولدلانه ولدقبل الهجرة بثلاث سنين لكن يجوز ان يكون النبي صلى الله
عليه وسلم أخبره بذلك بعد أو بعض الصحابة أخبره انه شاهد النبي صلى الله عليه وسلم والاول هو الصواب
فقد ثبت ذلك صريحا في مسند أبي داود الطيالسي قال حدثنا أبو عوانة بسنده وأما سعيد بن جبير فرأى ذلك
من ابن عباس بلا نزاع (قوله فحرك شفتيه) وقوله فانزل الله لا تحرك به لسانك لاتنافي بينهما لان تحريك
الشفتين بالكلام المشتمل على الحروف التي لا ينطق بها الا اللسان يلزم منه تحريك اللسان أو اكتفي بالشفتين
وحذف اللسان لوضوحه لانه الاصل في النطق اذ الاصل حركة الهم وكل من الحركتين نأىء عن ذلك وقد
مضى ان في رواية جرير في التفسير يحرك به لسانه وشفتيه فجمع بينهما وكان النبي صل الله عليه وسلم في ابتداء
الامر اذ لقن القرآن نازع جبريل القراءة ولم يصبر حتى يتمها مسارعة الى الحفظ لئلا ينفلت منه شيء قاله
الحسن وغيره ووقع في رواية للترمذي يحرك به لسانه يريد ان يحفظه وللنسائي يجعل بقراءته يحفظه ولا بن أبي حاتم
يتلقى أوله ويحرك به شفتيه خشية أن ينسي أوله قبل ان يفرغ من آخره وفي رواية الطبري عن الشعبي عجل يتكلم به من
حبه آياه وكلا الأمرين مراد ولا تنافي بين محبته آياه والشدة التي تلحظه في ذلك فامر بان ينصت حتي يتقضى اليه وحيه
ووعده بأنه آمن من تفلته منه بالنسيان أو غيره ونحوه قوله تعالى ولا تعجل بالقرآن من قبل ان يقضى اليك وحيه أى
بالقراءة (قوله جمعه لك صدرك (١)) كذا في أكثر الروايات وفيه اسناد الجمع الى الصدر بانجاز كقوله أنبت الربيع
البقل أى أنبت الله في الربيع البقل واللام في ان للتبيين أو للتعليل وفي رواية كريمة والحموى جمعه لك في صدرك وهو
توضيح للاول وهذا من تفسير بن عباس وقال في تفسير فاتبع أى فاستمع وأنصت وفي تفسير بيانه أى علمنا ان
نقرأه ويحتمل ان يراد بالبيان بيان مجملاته وتوضيح مشكلاته فيستدل به على جواز تأخير البيان عن وقت الخطاب
كما هو الصحيح في الاصول والكلام في تفسير الآيات المذكورة أخرته الى كتاب التفسير فهو موضعه والله اعلم (قوله
حدثنا عبدان) هو عبد الله بن عثمان المروزي انا عبد الله هو ابن المبارك انابونس هو ابن يزيد الايلي (قوله انابونس
ومعمر نحوه) أي ان عبد الله بن المبارك حدث به عبدان عن يونس وحده وحدث به بشر بن محمد عن يونس ومعمر
معا أما باللفظ فعن يونس وأما بالمعنى فعن معمر (قوله عبيد الله) هو ابن عبد الله بن عتبة بن مسعود الآتي في
الحديث الذي بعده (قوله أجود الناس) بنصب احوذ لانها خبر كان وقدم ابن عباس هذه الجملة على ما بعدها وان
كانت لاتتعلق بالقرآن على سبيل الاحتراز من مفهوم ما بعدها ومعنى أجود الناس أكثر الناس جودا أو الجود الكرم
وهو من الصفات الحمودة وقد أخرج الترمذي من حديث سعد رفعه ان الله جواد يحب الجود الحديث رواه في حديث
أنس رفعه أنا أجود ولد آدم وأجودهم بعدى رجل علم علما فنشر علمه ورجل جاد بنفسه في سبيل الله وفي

(١) هذه الرواية غير رواية اليونانية اه مصححه

وَكُنَّ أَجُودُ مَا يَكُونُ فِي رَمَضَانَ حِينَ يَلْقَاهُ جَبْرِيلُ وَكَانَ يَلْقَاهُ فِي كُلِّ لَيْلَةٍ مِنْ رَمَضَانَ فَيُدَارِسُهُ
الْقُرْآنَ فَلَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَجُودُ بِالْخَبَرِ مِنْ الرِّيحِ الْمُرْسَلَةِ **حَدَّثَنَا** أَبُو الْيَمَانِ الْحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ
قَالَ أَخْبَرَنَا شُعَيْبُ بْنُ الرَّهْزِيِّ قَالَ أَخْبَرَنِي عُمَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دُثَيْمَةَ بْنِ مَسْعُودٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ
أَخْبَرَهُ أَنَّ أَبَا سَفْيَانَ بْنَ حَرْبٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ هِرْقَلَ أَرْسَلَ إِلَيْهِ

مسنده مقال وسيأتي في الصحيح من وجه آخر عن أنس كان النبي صلى الله عليه أشجع الناس وأجود
الناس الحديث (قوله وكان أجود ما يكون) هو برفع أجود هكذا في أكثر الروايات وأجودا سم كان
وخبره محذوف وهو نحو أخطب ما يكون الأمير في يوم الجمعة أو هو مرفوع على انه مبتدأ مضاف الى المصدر وهو
ما يكون وما مصدرية وخبره في رمضان والتقدير أجود أ كوان رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان وإلى
هذا جنح البخاري في تبويبه في كتاب الصيام اذ قال باب أجود ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يكون في رمضان
وفي رواية الاصيلي أجود بالنصب على انه خبر كان وتعقب بانه يلزم منه ان يكون خبرها اسما وأجيب بجعل
اسم كان ضمير النبي صلى الله عليه وسلم وأجود خبرها والتقدير كان رسول الله صل الله عليه وسلم مدة كونه في
رمضان أجود منه في غيره قال النووي الرفع اشهر والنصب جائز وذكر انه سأل ابن مالك عنه فخرج الرفع
من ثلاثة أوجه والنصب من وجهين وذكر ابن الحاجب في أماليه للرفع خمسة أوجه توارد مع ابن مالك منها
في وجهين وزاد ثلاثة ولم يعرج على النصب (قلت) ويرجح الرفع وروده بدون كان عند المؤلف في الصوم (قوله
فيدارسه القرآن) قيل الحكمة فيه ان مدارس القرآن تجدد له العهد بمزيد غني النفس والغنى سبب الجود والجود
في الشرع اعطاء ما ينبغي لمن ينبغي وهو أعم من الصدقة وأيضا فرمضان موسم الخيرات لان نعم الله على عباده
فيه زائدة على غيره فكان النبي صلى الله عليه وسلم يؤثر متابعة سنة الله في عباده فبمجموع ما ذكر من الوقت
والانزول به والنازل والذا كره حصل المزيد في الجود والعلم عند الله تعالى (قوله فلرسول الله صلى الله عليه
وسلم) التفاء للسببية واللام للابتداء وزيدت على المبتدأ تأكيذا أو هي جواب قسم متمدر والمرسلة أى المطلقة
يعنى انه في الاسراع بالجود اسرع من الريح وعبر بالمرسلة إشارة الى دوام هبوبها بالرحمة وإلى عموم النفع بجوده
كما تم الريح المرسلة جميع ما تهب عليه ووقع عند أحمد في آخر هذا الحديث لا يسئل شيئا الا أعطاه وثبتت هذه
الزيادة في الصحيح من حديث جابر ما سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا فقال لا وقال النووي في
الحديث فوائد منها الحث على الجود في كل وقت ومنها الزيادة في رمضان وعند الاجتماع باهل الصلاح وفيه
زيارة الصلحاء واهل الخير وتكرار ذلك اذا كان المزور لا يكرهه واستحباب الاكثار من القراءة في رمضان
وكونها أفضل من سائر الاذكار اذ لو كان الذكر أفضل أو مساويا لفعله فان قيل المقصود تجويد الحفظ
قلنا الحفظ كان حاصل الزيادة فيه تحصل ببعض المجالس وانه يجوز ان يقال رمضان من غير اضافة وغير ذلك مما
يظهر بالتأمل (قلت) وفيه إشارة الى ان ابتداء نزول القرآن كان في شهر رمضان لان نزوله الى السماء الدنيا جملة
واحدة كان في رمضان كما ثبت من حديث ابن عباس فكان جبريل يتعاهده في كل سنة فيعارضه بما نزل عليه من
رمضان الى رمضان فلما كان العام الذي توفي فيه عارضه به مرتين كما ثبت في الصحيح عن فاطمة رضي الله عنها بهذا
يجاب من سأل عن مناسبة ايراد هذا الحديث في هذا الباب والله أعلم بالصواب (قوله قال حدثنا أبو اليمان) في رواية
الاصيلي وكريمة حدثنا الحكم بن نافع وهو هو أنا شعيب هو ابن ابي حمزة دينار الحمصي وهو من أثبات اصحاب الزهري
(قوله ان اباسنيان) هو صخر ابن حرب بن امية بن عبد شمس بن عبد مناف (قوله هرقل) هو ملك الروم وهرقل اسمه

فِي رَكْبٍ مِنْ قُرَيْشٍ وَكَانُوا تِجَارًا بِالشَّامِ فِي الْمُدَّةِ الَّتِي كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَادَّ فِيهَا أَبَا سُفْيَانَ
وَكُفَّارَ قُرَيْشٍ فَأَتَوْهُ وَهُمْ بِأَيْلِيَاءَ فَدَعَاَهُمْ فِي مَجْلِسِهِ وَحَوْلَهُ عِظَمَاءُ الرُّومِ ثُمَّ دَعَاَهُمْ وَدَعَا بَرَجَانَهُ

وهو بكسر الهماء وفتح الراء وسكون القاف واقبسه قيصر كما يلقب ملك الفرس كسرى ونموه (قوله في ركب) جمع
راكب كصاحب وصاحب وهم أولوالابل العشرة فما فوقها والمعنى أرسل الى أبي سفيان حال كونه في جملة الراكب وذلك
لأنه كان كبيرهم فلماذا خصه وكان عدد الركب ثلاثين رجلا رواء الحاكم في الأكليل ولا بن السكين نحو من عشرين
وسمى منهم المغيرة بن شعبة في مصنف ابن أبي شيبة بسند مرسل وفيه نظر لأنه كان اذذاك مسلما ويحتمل أن يكون
رجع حينئذ الى قيصر ثم قدم المدينة مسلما وقد وقع ذكره أيضا في أثر آخر في كتاب السير لأبي اسحق الفزاري
وكتاب الأموال لأبي عبيد من طريق سعيد بن المسيب قال كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم الى كسرى وقيصر
الحديث وفيه فلما قرأ قيصر الكتاب قال هذا كتاب لم أسمع بمثله ودعا أبا سفيان بن حرب والمغيرة بن
شعبة وكانا تاجرين هناك فسأل عن أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله وكانا تاجرا) بضم التاء وتشديد الجيم
أو كسرهما والتخفيف جمع تاجر (قوله في المدّة) يعني مدة الصلح بالحديبية وسيأتي شرحها في المغازي وكانت في سنة
ست وكانت مدتها عشرين سنة كما في السيرة وأخرجه ابوداود من حديث ابن عمر ولابي نعيم في مسند عبد الله بن دينار
كانت أربع سنين وكذا أخرجه الحاكم في البيوع من المستدرک والاول أشهر لكنهم نقضوا فغزاهم سنة ثمان
وفتح مكة وكفار قریش بالنصب مفعول معه (قوله فاتوه) تتمديره أرسل اليهم في طلب اتيان الركب فجاء الرسول
يطلب اتيانهم فاتوه كقوله تعالى فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانحجرت أي فضرب فانحجرت ووقع عند المؤلف
في الجهاد أن الرسول وجدهم ببعض الشام وفي رواية لأبي نعيم في الدلائل تعيين الموضع وهو غزوة قال وكانت
وجه متجرهم وكذا رواه بن اسحق في المغازي عن الزهري وزاد في أوله عن أبي سفيان قال كنا قوما تاجرا وكانت
الحرب قد حصبتنا فلما كانت الهدنة خرجت تاجرا الى الشام مع رهط من قريش فوالله ما علمت بمكة امرأة ولا
رجلا الا وقد حملني بضاعة فذكره وفيه فقال هرقل لصاحب شرطته قلب الشام ظهرا لبطن حتى تأتي رجلا من قوم
هذا أسأله عن شأنه فوالله اني وأصحابي بغزة اذ هم علينا فساقتنا جميعا (قوله بأيلياء) بهمزة مكسورة بعدها ياء
أخيرة ساكنة ثم لام مكسورة ثم ياء أخيرة ثم ألف مهموزة وحكي البكري فيها القصر ويقال لها أيضا الياء بخذف
الياء الاولى وسكون اللام حكاه البكري وحكي النووي مثله لكن بتقديم الياء على اللام واستغربه قيل معناه بيت الله
وفي الجهاد عند المؤلف ان هرقل لما كشف الله عنه جنود فارس مشى من حمص الى ايلياء شكرا لله زاد ابن اسحق
عن الزهري انه كان تبسط له البسط وتوضع عليها الرياحين فيمشي عليها ونحوه لاحد من حديث ابن اخي الزهري عن
عمه وكان سبب ذلك مارواه الطبري وابن عبد الحكم من طرق متعاضدة ملخصها ان كسرى أغزى جيشه بلاد هرقل
فخربوا كثيرا من بلاده ثم استبطأ كسرى أميره فراد قتله وتولية غيره فاطلع أميره على ذلك فباطن هرقل واضطلع
معه على كسرى وانهزم عنه بجنود فارس فمشى هرقل الى بيت المقدس شكرا لله تعالى على ذلك واسم الأمير المذكور
شهر يزار واسم الغير الذي أراد كسرى تأميره فرحان (قوله فدعاهم في مجلسه) أي في حال كونه في مجلسه والمصنف في
الجهاد فادخلنا عليه فاذا هو جالس في مجلس ملكه وعلية التاج (قوله وحوله) بالنصب لأنه ظرف مكان
(قوله عظماء) جمع عظيم ولا بن السكين فادخلنا عليه وعنده بطارقه والقيسيرن والرهبان والروم من ولد عيص بن
اسحق بن ابراهيم عليهما السلام علي الصحيح ودخل فيهم طوائف من العرب من تنوخ و بهرا وشليخ وغيرهم
من غسان كانوا سكانا بالشام فلما أجلاهم الاميون عنها دخلوا بلاد الروم فاستوطنوها فاختلطت أنسابهم
(قوله ثم دعاهم ودعا ترجمانه) والمستمل بالترجمان مقتضاه انه امر باحضارهم فلما حضروا استدناهم لأنه ذكر

فَقَالَ أَيُّكُمْ أَقْرَبُ نَسَبًا بِهَذَا الرَّجُلِ الَّذِي يَزْعُمُ أَنَّهُ نَبِيٌّ فَقَالَ أَبُو سَفْيَانَ فَقُلْتُ أَنَا أَقْرَبُهُمْ نَسَبًا فَقَالَ أَذْنُوهُ
مِنِي وَقَرَّبُوا أَصْحَابَهُ فَاجْعَلُوهُمْ عِنْدَ ظَهْرِهِ ثُمَّ قَالَ لَتَرَّ جُحَانِهِ قُلْ لَهُمْ إِنِّي سَأَلْتُ هَذَا عَنْ هَذَا الرَّجُلِ فَإِنْ
كَذَبَنِي فَكَذَّبُوهُ فَإِنَّ اللَّهَ لَوَلَا الْحَيَاءَ مِنْ أَنْ يَأْتِرُوا عَلَيَّ كَذِبًا لَكَذَبْتُ عَنْهُ ثُمَّ كَانَ أَوَّلَ مَا سَأَلَنِي عَنْهُ
أَنْ قَالَ كَيْفَ نَسَبُهُ فَيَكُنْ قُلْتُ هُوَ فِينَا ذُو نَسَبٍ قَالَ فَهَلْ قَالَ هَذَا الْقَوْلَ مِنْكُمْ أَحَدٌ قَطُّ قَبْلَهُ قُلْتُ لَا قَالَ

انه دعاهم ثم دعاهم فينزل على هذا ولم يقع تكرار ذلك الا في هذه الرواية والترجمان بفتح التاء المثناة وضم الجيم ورجحه
النووي في شرح مسلم ويجوز ضم التاء اتباعا ويجوز فتح الجيم مع فتح أوله حكاه الجوهرى ولم يصرحوا بالرابعة وهى
ضم أوله وفتح الجيم وفى رواية الاصيلى وغيره ترجمانه يعنى أرسل اليه رسولا أحضره صحبته والترجمان المعبر عن لغة
بلاغة وهو معرب وقيل عربى (قوله فقال أيكم اقرب نسبا) أى قال الترجمان على لسان هرقل (قوله بهذا الرجل)
زاد ابن السكن الذى خرج بارض العرب يزعم انه بنى (قوله قلت انا اقربهم نسبا) فى رواية ابن السكن فقالوا
هذا اقربنا به نسبا هو ابن عمه اخى ابيه وانما كان ابوسفيان اقرب لانه من بنى عبد مناف وقد اوضح ذلك المصنف
فى الجهاد بقوله قال ما قرأتك منه قلت هو ابن عمى قال ابوسفيان ولم يكن فى الركب من بنى عبد مناف غيرى اه وعبد
مناف الاب الرابع للنبي صلى الله عليه وسلم وكذا لابي سفيان واطلق عليه ابن عم لانه نزل كلا منهما منزلة جده فعبد
المطلب بن هاشم بن عبد مناف ابن عم أمية بن عبد شمس بن عبد مناف وعلى هذا فتم اطلاق فى رواية ابن السكن
تجوز وانما خص هرقل الاقرب لانه احرى بالاطلاع على اموره ظاهرا وباطنا اكثر من غيره ولان
الابعد لا يؤمن ان يقدح فى نسبه بخلاف الاقرب وظهر ذلك فى سؤاله بعد ذلك كيف نسبه فيكم وقوله بهذا
الرجل ضمن اقرب معنى اوصل فعدها بالباء ووقع فى رواية مسلم من هذا الرجل وهو على الاصل
وقوله الذى يزعم فى رواية ابن اسحق عن الزهرى يدعى وزعم قال الجوهرى بمعنى قال وحكاه أيضا
نعلاب وجماعة كما سيأتى فى قصة ضمام فى كتاب العلم (قلت) وهو كثير ويأتى موضع الشك غالبا (قوله فاجعلوهم
عند ظهر) أى لئلا يستحيوا ان يواجهوه بالتكذيب ان كذب وقد صرح بذلك الواقدي وقوله ان كذبتى
بتخفيف الذال أى ان نقل الى الكذب (قوله قال (١)) أى ابوسفيان وسقط لفظ قال من رواية كريمة وابن الوقت
فأشكّل ظاهره وبائباتها يزول الاشكال (قوله فوالله لولا الحياء من ان يأتروا) أى ينقلوا الكذب لكذبت عليه
وللاصيلى عنه أى عن الاخبار بحاله وفيه دليل على انهم كانوا يستقبحون الكذب اما بالاخذ عن الشرع السابق او
بالمعروف وفى قوله يأتروا دون قوله يكذبوا دليل على انه كان واثقا منهم بعدم التكذيب ان لو كذب لا شترأ بهم
معه فى عداوة النبي صلى الله عليه وسلم لكنه ترك ذلك استحياء واثقة من ان يتحدثوا بذلك بعد ان يرجعوا فيصير
عندنا ذلك كذابا وفى رواية ابن اسحق التصريح بذلك ولفظه فوالله لو قد كذبت ماردوا على ولكنى كنت
امرأسيذا أنكرم عن الكذب وعلمت ان ايسرما فى ذلك ان انا كذبتة ان يحفظوا ذلك عني ثم يتحدثوا به فلم
أكذب وزاد ابن اسحق فى روايته قال ابوسفيان فوالله ما رأيت من رجل قط كان ادهى من ذلك الا قلف يعنى هرقل
(قوله كان اول) هو بالنصب على الخبر وبه جاءت الرواية ويجوز رفعه على الاسمية (قوله كيف نسبه فيكم) أى ما حال
نسه فيكم اه ومن اشرفكم ام لا فقال هو فينا ذو نسب فالتنوين فيه للتعظيم واشكّل هذا على بعض الشارحين وهذا
وجه (قوله فهل قال هذا القول منكم احد قط قبله) وللكشميهنى والاصيلى بدل قبله مثله فقوله منكم أى من قومكم
يعنى قريشا او العرب ويستناد منه ان الشناهى لم يرد المخاطبين فقط وكذا قوله فهل قاتلتموه وقوله بماذا
يأمركم واستعمل قط بغير اداة النفي وهو نادرو منه قول عمر صلياً أكثر ما كنا قط وآمنه ركعتين ويحتمل ان يقال ان

(١) هذه الرواية غير رواية اليونانية اه مصححه

فَهَلْ كَانَ مِنْ آبَائِهِ مِنْ مَلِكٍ قُلْتُ لَكَ قَالَ فَأَشْرَافُ النَّاسِ يَتَّبِعُونَهُ أَمْ ذُمُّواؤُهُمْ قُلْتُ بَلْ خُفِّفُواؤُهُمْ
 قَالَ أَيْزِيدُونَ أَمْ يَنْقُصُونَ قُلْتُ بَلْ يَزِيدُونَ قَالَ فَهَلْ يَرْتَدُّ أَحَدٌ مِنْهُمْ سَخَطَةً لِدِينِهِ بَعْدَ أَنْ يَدْخُلَ فِيهِ
 قُلْتُ لَا قَالَ فَهَلْ كُنْتُمْ تَتَّبِعُونَهُ بِالْكَذِبِ قَبْلَ أَنْ يَقُولَ مَا قُلْتَ قُلْتُ لَا قَالَ فَهَلْ يَغْدِرُ قُلْتُ لَا وَتَحْنُ
 مِنْهُ فِي مَدَّةٍ لَا تَدْرِي مَا هُوَ فَاعِلٌ فِيهَا قُلْ وَلَمْ تُمْكِنِي كَلِمَةٌ أُدْخِلُ فِيهَا شَيْئًا غَيْرَ هَذِهِ الْكَلِمَةِ قُلْ
 فَهَلْ قَالْتُمُوهُ قُلْتُ نَعَمْ قُلْ فَكَيْفَ كَانَ قِتَالُكُمْ إِيَّاهُ قُلْتُ الْحَرْبُ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُ سِجَالٌ يَنْتَالُ مِنَّا وَتَنْتَالُ
 مِنْهُ قُلْ مَاذَا يَأْمُرُكُمْ قُلْتُ يَقُولُ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاحِدَهُ وَلَا تَشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَاتَّقُوا مَا يَقُولُ آبَاؤُكُمْ

النفي مضمن فيه كأنه قال هل قال هذا القول أحد أو لم يقله أحد قط (قوله فهل كان من آبائه ملك) والكرامة
 والأصلي وأبي الوقت بزيادة من الجارة ولابن عساكر ينتج من وملك فعل ماض والجارة أرجح لستقوطها من
 رواية أبي ذر والمعنى في الثلاثة واحد (قوله فأشرف الناس اتبعوه (١)) فيه اسقاط همزة الاستنهام وهو قليل وقد ثبت
 للمصنف في التفسير ولفظه اتبعه أشرف الناس والمراد بالأشرف هنا أهل النخوة والتكبر منهم لا كل شريف حتى
 لا يرد مثل أبي بكر وعمر وأمثالهما من أسلم قبل هذا السؤال ووقع في رواية ابن إسحق تبعه من الضعفاء والمساكين فأما ذوا
 الأنساب والشرف فما تبعه منهم أحد وهو محمول على الأكثر الأغلب (قوله سخطه) يضم أوله وفتحه وأخرج بهذا من أريد
 مكرها ولا سخط لدين الإسلام بل لرغبة في غيره كحفظ نفساني كما وقع لعبيد الله بن جحش (قوله هل كنتم تتهمونه
 بالكذب) أي على الناس وإنما عدل إلى السؤال عن التهمة عن السؤال عن نفس الكذب بقرير الهم على صدقه لأن التهمة
 إذا انتفت انتفي سببها ولهذا عقبه بالسؤال عن الغدر (قوله ولم تمكيني كلمة أدخل فيها شيئا) أي انتقصه به على أن التفتيش
 هنا امر نسبي وذلك أن من يقطع بعدم غدره أرفع رتبة من يجوز وقوع ذلك منه في الجملة وقد كان معروفا عندهم بالاستقراء
 من عادته أنه لا يغدر ولما كان الأمر مغيبا لأنه مستقبل آمن أبو سفيان أن ينسب في ذلك إلى الكذب ولهذا أورده بالتردد
 ومن ثم لم يعرج هرقل على هذا القدر منه وقد صرح ابن إسحق في روايته عن الزهري بذلك بقوله قال فوالله ما التفت إليهم
 ووقع في رواية أبي الأسود عن عروة مرسل آخر ج أبو سفيان إلى الشام فذكر الحديث إلى أن قال فقال أبو سفيان هو ساحر
 كذاب فقال هرقل أني لا أريد شتمه ولكن كيف نسبه إلي أن قال فهل يغدر إذا عاهد قال لا إلا أن يغدر في عهده هذه
 فقال وما يخاف من هذه فقال إن قومي أمدوا حلفاءهم على حلفائهم قال إن كنتم بدأتم فأنتم أغدر (قوله سجال) بكر أوله أي
 نوب والسجل الدلو والحرب اسم جنس ولهذا جعل خبره اسم جمع وينال أي يصيب فكانه شبه أحوار بين المستقرين يستقر
 هذا دلوا وهذا دلوا وأشار أبو سفيان بذلك إلى ما وقع بينهم في غزوة بدر وغزوة أحد وقد صرح بذلك أبو سفيان يوم أحد في قوله
 يوم بيوم بدل والحرب سجال ولم يرد عليه النبي صلى الله عليه وسلم ذلك بل نطق النبي صلى الله عليه وسلم بذلك في حديث
 أوس بن حذيفة الثقفي لما كان يحدث وفد ثقيف أخرجه ابن ماجه وغيره ووقع في مرسل عروة قال أبو سفيان غلبنا مرة
 يوم بدر وأنا غائب ثم غزوتهم في بيوتهم بيقرب البطون وجدع الأذان وأشار بذلك إلى يوم أحد (قوله ماذا يأمركم)
 يدل على أن الرسول من شأنه أن يأمر قومه (قوله يقول اعبدوا الله وحده) فيه أن الأمر صيغة مرفوعة لأنه أي بقوله
 اعبدوا الله في جواب ما يأمركم وهو من أحسن الأدلة في هذه المسئلة لأن أبو سفيان من أهل اللسان وكذلك الراوي
 عنه ابن عباس بل هو من أفصحهم وقد رواء عنه مقراله (قوله ولا تشركوا به شيئا) وستقط من رواية المستعلي
 الواو فيكون تأكيد القول وحده (قوله واتركوا ما يقول آبائكم) هي كلمة جامعة ترك ما كانوا عليه في الجاهلية
 وإنما ذكر الآباء تنبيها على عذرهم في مخالفتهم له لأن الآباء قدوة عند التريقين أي عبدة الأوثان والنصارى

وَيَأْمُرُنَا بِالصَّلَاةِ وَالصَّدَقِ وَالْعَقَابِ فَقَالَ لِاتْرُجْ جَانِ قُلْ لَهُ سَأَلْتُكَ عَنْ نَسَبِهِ فَقَدْ كَرْتَهُ أَنَّهُ فِيكُمْ
ذُو نَسَبٍ فَكَذَلِكَ الرُّسُلُ تُبْعَثُ فِي نَسَبِ قَوْمِهَا وَسَأَلْتُكَ هَلْ قَالَ أَحَدٌ مِنْكُمْ هَذَا الْقَوْلَ فَقَدْ كَرْتَهُ
أَنْ لَا قُلْتُ لَوْ كَانَ أَحَدٌ قَالَ هَذَا الْقَوْلَ قَبْلَهُ لَقُلْتُ قَبْلَهُ لَقُلْتُ رَجُلٌ يَأْتِي بِقَوْلٍ قِيلَ قَبْلَهُ وَسَأَلْتُكَ هَلْ كَانَ
مِنْ آبَائِهِ مِنْ مَلَكَ فَقَدْ كَرْتَهُ أَنْ لَا قُلْتُ قُلْتُ قُلْتُ مِنْ آبَائِهِ مِنْ مَلَكَ قُلْتُ رَجُلٌ يَطْلُبُ الْمَلِكَ أَيْهِ وَسَأَلْتُكَ
هَلْ كُنْتُمْ تَتَّبِعُونَهُ بِالْكَذِبِ قَبْلَ أَنْ يَقُولَ مَا قَالَ فَقَدْ كَرْتَهُ أَنْ لَا قُلْتُ أَعْرِفُ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لِيَذَرَ
الْكَذِبَ عَلَى النَّاسِ وَيَكْذِبَ عَلَى اللَّهِ وَسَأَلْتُكَ أَشْرَافُ النَّاسِ أَتَبِعُوهُ أَمْ ضِعْمَاؤُهُمْ فَقَدْ كَرْتَهُ أَنْ ضِعْمَاؤُهُمْ
أَتَبِعُوهُ وَهُمْ أَتْبَاعُ الرُّسُلِ وَسَأَلْتُكَ أَيْرِيدُونَ أَمْ يَتَّقُصُونَ فَقَدْ كَرْتَهُ أَنَّهُمْ يَزِيدُونَ وَكَذَلِكَ أَمْرُ الْإِيمَانِ
حَتَّى يَنْجُمَ وَسَأَلْتُكَ أَيْرْتَدُّ أَحَدٌ سَخَطَةً لِدِينِهِ بَعْدَ أَنْ يَدْخُلَ فِيهِ فَقَدْ كَرْتَهُ أَنْ لَا وَكَذَلِكَ الْإِيمَانُ حِينَ
تُخَالِطُ بِشَاشَتِهِ الْقُلُوبَ وَسَأَلْتُكَ هَلْ يَغْدِرُ فَقَدْ كَرْتَهُ أَنْ لَا وَكَذَلِكَ الرُّسُلُ لَا تَغْدِرُ وَسَأَلْتُكَ بِمَا يَأْمُرُكُمْ

(قوله ويأمرنا بالصلاة والصدق) والمصنف في رواية الصدقة بدل الصدق ورجحها شيخنا شيخ الاسلام وبقواها
رواية المؤلف في التفسير الزكاة واقتصران الصلاة بالزكاة معتاد في الشرع ورجحها أيضا ما تقدم من أنهم كانوا يسقتبحون الكذب
فذكر ما لم يأتوه اولى (قلت) وفي الخلة ليس الامر بذلك متنع كما في أمرهم بوفاء العهد وأداء الامانة وقد كانا من مألوف عقلاهم
وقد ثبتا عند المؤلف في الجهاد من رواية أبي ذر عن شيخه الكشميهني والسرخسي قال بالصلاة والصدق والصدقة
وفي قوله يأمرنا بعد قوله يقولوا عبدوا الله اشارة الى أن المغيرة بين الامرين لما يترتب على مخالفتها اذ مخالف الاول كافر
والثاني ممن قبل الاول عاص (قوله فكذلك الرسل تبعث في نسب قومها) الظاهر ان أخبار هرقل بذلك بالجزم كان
عن العلم المقرر عنده في الكتب السالفة (قوله لقلت رجل تاسي بقول) كذا للكشميهني واغيره يتاسى بتقديم الياء
المثناة من تحت وانما لم يقل هرقل فقلت الا في هذا وفي قوله هل كان من آبائه من ملك لان هذين المقامين مقام فكر
ونظر بخلاف غيرهما من الاسئلة فانهما مقام نقل (قوله فذكرت ان ضعماءهم اتبعوه) هو بمعنى قول أبي سفيان
ضعناؤهم ومثل ذلك يتساح به لاتحاد المعنى وقول هرقل وهم أتباع الرسل معناه ان أتباع الرسل في الغالب أهل الاستكانة
لأهل الاستكبار الذين أصرروا على الشقاق بغيا وحسدا كابي جهل وأشياعه الى أن أهلكهم الله تعالى وأنفذ بعد
حين من أراد سعادته منهم (قوله وكذلك أمر الايمان) أي أمر الايمان لانه يظهر نورا ثم لا يزال في زيادة حتى يتم بالامور
المنعبرة فيه من صلاة وزكاة وصيام وغيرها ولهذا نزلت في آخر سني النبي ﷺ أتمت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي
ومنه ويأني الله الآن يتم نوره وكذا جرى لاتباع النبي صلى الله عليه وسلم اميزالوا في زيادة حتى كمل بهم ما أراد الله
من اظهار دينه وتمام نعمته فله الحمد والمنة (قوله حين يخالط بشاشة القلوب) كذا روى بالنصب على المفعولية
والنلوب مضاف أي يخالط الايمان انشراح الصدور وروى بشاشته القلوب بالضم والقلوب مفعول أي يخالط بشاشة
الايمان وهو شرحه القلوب التي يدخل فيها زاد المصنف في الايمان لا يسخطه أحد كما تقدم وزاد ابن السكن في
روايته في معجم الصحابة يزداد به عجا و فرحا وفي رواية ابن اسحق وكذلك حلاوة الايمان لا تدخل قلبا فتخرج
منه (قوله وكذلك الرسل لا تغدر) لانها لا تطالب حظ الدنيا الذي لا يبالي طالبه بالعدربخلاف من طاب الآخرة
وام يعرج هرقل على المدسيسة التي دسها أبو سفيان كما تقدم وسقط من هذه الرواية ايراد تقرير السؤال العاشر والذي
بعده وجوابه وقد ثبت الجميع في رواية المؤلف التي في الجهاد وسيأتي الكلام عليه ثم ان شاء الله تعالى (فائدة) قال
المازني هذه الاشياء التي سأل عنها هرقل ليست قاطعة على النبوة الا أنه يحتمل أنها كانت عنده علامات على هذا النبي

فَدَكَرَتْ أَنَّهُ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تَشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبَيْنَهُمَا كُمْ عَنْ عِبَادَةِ الْأَوْثَانِ وَيَأْمُرُكُمْ
بِالصَّلَاةِ وَالصَّدَقِ وَالْعَقَابِ فَإِنْ كَانَ مَا تَقُولُ حَقًّا فَسَبِّحْكَ وَخُذِ عَقْدِي هَاتَيْنِ وَقَدْ كُنْتُ أَعْلَمُ أَنَّهُ خَارِجٌ
لَمْ أَكُنْ أَظُنُّ أَنَّهُ مِنْكُمْ فَلَوْ أَنِّي أَعْلَمُ أَنِّي أَخْلَصُ إِلَيْهِ لَتَجَشَّمْتُ لِقَاءَهُ وَلَوْ كُنْتُ عِنْدَهُ لَفَسَلْتُ عَنْ
قَدَمِهِ ثُمَّ دَعَا بِكِتَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الَّذِي بَعَثَ بِهِ دَحِيَّةً إِلَى عَظِيمٍ بُصْرِي فَدَفَعَهُ إِلَى هِرَقْلَ فَقَرَأَهُ
فَإِذَا فِيهِ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بعينه لانه قال بعد ذلك قد كنت أعلم أنه خارج ولم أكن أظن أنه منكم وما أورده احتمالاً جزم به ابن بطال وهو ظاهر
(قوله فدكرت أنه يأمركم) ذكر ذلك بالاقتضاء لانه ليس في كلام أبي سفيان ذكر الأمر بل صيغته وقوله وبينها كم
عن عبادة الاوثان مستفاد من قوله ولا تشركوه شيئاً واتركوا ما يقول آباءكم لان مقولهم الأمر بعبادة الاوثان (قوله
أخلص) بضم اللام أى أصل يقال خلص الى كذا أى وصل (قوله لتجشمت) بالجيم والشين المعجمة أى
تكلفت الوصول اليه وهذا يدل على انه كان يتحتمى أنه لا يسلم من القتل ان هاجر الى النبي صلى الله عليه وسلم
واستفاد ذلك بالتجربة كما في قصة ضغا طر الذي اظهر لهم اسلامه فقتلوه وللمطبراني من طريق ضعيف عن عبدالله بن
شداد عن دحية في هذه القصة مختصراً فقال قيصر أعرف انه كذلك ولكن لا أستطيع ان افعل ان فعلت ذهب
ملكي وقتلني اروم وفي مرسل ابن اسحق عن بعض أهل العلم ان هرقل قال ويحك والله انى لأعلم انه نبي مرسل
ولكنى أخاف الروم على نفسى ولولا ذلك لا تبعته لكن لو تعطن هرقل لقوله صلى الله عليه وسلم في الكتاب
الذى ارسل اليه أسلم تسلم وحمل الجزاء على عمره في الدنيا والآخرة أسلم لو أسلم من كل ما يخافه ولكن التوفيق
بيد الله تعالى وقوله لغسلت عن قدميه مبالغة في العبودية له والخدمة زاد عبد الله بن شداد عن أبي سفيان لو علمت
انه هو لمشيت اليه حتى اقبل رأسه وأغسل قدميه وهى تدل على انه كان بقى عنده بعض شك وزاد فيها ولقد رأيت
جبهته تتحادر عرقاً من كرب الصحيفة يعنى لما تقرأ عليه كتاب النبي صلى الله عليه وسلم وفي اختصاره على ذكر
غسل القدمين اشارة منه الى انه لا يطلب منه اذا وصل اليه سالماً ولا لانه لا يطلب ما يحصل له به البركة
وقوله وليبلغن ملكه ماتحت قدمى أى بيت المقدس وكفى بذلك لانه موضع استقراره أو أراد الشام كله لان دار
مملكته كانت حمص ومما يقوي ان هرقل آثر ملكه على الايمان واستمر على الضلال انه حارب المسلمين في غزوة
مؤتة سنة ثمان بعد هذه القصة بدون السنتين فمضى مغازى ابن اسحق وبلغ المسلمين لما نزلوا معان من أرض الشام
ان هرقل نزل في مائة ألف من المشركين فحكي كيفية الوقعة وكذا روى ابن حبان في صحيحه عن أنس أن النبي
صلى الله عليه وسلم كتب اليه أيضاً من تبوك بدعوه وانه قارب الاجابة ولم يجب فدل ظاهر ذلك على استمراره
على الكفر لكن يحتمل مع ذلك انه كان يضمّر الايمان ويفعل هذه المعاصى مراعاة للملكه وخوفاً من ان يقتله
قومه الا ان في مسند أحمد انه كتب من تبوك الى النبي صلى الله عليه وسلم انى مسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم
كذب بل هو علي نصرانيته وفي كتاب الاموال لابن عبيد بسند صحيح من مرسل بكر بن عبد الله المزني نحوه
ولفظه فقال كذب عدو الله ليس بمسلم فعلى هذا اطلاق صاحب الاستيعاب انه آمن أى أظهر التصديق لكنه
لم يستمر عليه ويعمل بمقتضاه بل شح بملكه وآثر القانية على الباقيّة والله الموفق (قوله ثم دعا) أى من وكل
ذلك اليه ولهذا عدى الى الكتاب بالباء والله اعلم (قوله دحية) بكسر الدال وحكي فتحها لغتان ويقال انه
الرئيس بلغة اهل اليمن وهو ابن خليفة الكلبي صحابي جليل كان احسن الناس وجهاً وأسلم قديماً وبعثه النبي صلى
الله عليه وسلم في آخر سنة ست بعد ان رجع من الحديبية بكتابه الى هرقل وكان وصوله الى هرقل في المحرم سنة

مِنْ مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى هِرَقْلَ عَظِيمِ الرُّومِ سَلَامٌ عَلَى مَنْ اتَّبَعَ الْهُدَى أَمَّا بَعْدُ فَإِنِّي أَدْعُوكَ
بِدَعَايَةِ الْإِسْلَامِ أَسْلِمْ تَسْلِمَ يُؤْنِكَ اللَّهُ أَجْرَكَ مَرَّتَيْنِ فَإِنْ تَوَلَّيْتَ فَإِنَّ عَلَيْكَ إِثْمَ الْأَرِيسِيِّينَ

سبع قاله الواقدي ووقع في تاريخ خليفة ان ارسال الكتاب الى هرقل كان سنة خمس والاول أثبت بل هذا غلط لتصريح أبي سفيان بان ذلك كان في مدة الهدنة والهدنة كانت في آخر سنة ست اتفاقاً ومات دحية في خلافة معاوية وبصرى بضم أوله والقصر مدينة بين المدينة ودمشق وقيل هي حوران وعظيمها هو الحرث ابن أبي شمر الفسافي وفي الصحابة لابن السكن أنه ارسل بكتاب النبي صلى الله عليه وسلم الى هرقل مع عدى بن حاتم وكان عدى اذذاك نصرانيا فوصل به هو ودحية معا وكانت وفاة الحرث المذكور عام الفتح (قوله من محمد) فيه ان السنة ان يبدأ الكتاب بنفسه وهو قول الجمهور بل حكي فيه النحاس اجماع الصحابة والحق اثبات الخلاف وفيه ان من التي لا بداء الغاية تأتي من غير الزمان والمكان كذا قاله أبو حيان والظاهر انها هنا أيضا لم تخرج عن ذلك لكن بارتكاب مجاز زاد في حديث دحية وعنده ابن اخ له احمر أزرق سبط الرأس وفيه لما قرأ الكتاب سخر فقال لا تقرأه انه بدأ بنفسه فقال قيصر لتقرأه فقرأه وقد ذكر البراري في مسنده عن دحية الكلبي انه هو ناول الكتاب لقيصر ولفظه بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم بكتابه الى قيصر فاعطيته الكتاب (قوله عظيم الروم) فيه عدول عن ذكره بالملك أو الامرة لانه معزول بحكم الاسلام لكنه لم يخله من أكرام لمصلحة التألف وفي حديث دحية ان ابن أخى قيصر أنكر أيضا كونه لم يقل ملك الروم (قوله سلام على من اتبع الهدى) في رواية المصنف في الاستئذان السلام بالتعريف وقد ذكرت في قصة موسى وهرون مع فرعون وظاهر السياق يدل على أنه من جملة ما أمر به أن يقوله فان قيل كيف يبدأ الكافر بالسلام فالجواب أن المفسرين قالوا ليس المراد من هذا التحية انما معناه سلم من عذاب الله من أسلم ولهذا جاء بعده ان العذاب على من كذب وتولى وكذا جاء في بنية هذا الكتاب بالسلام قصدا وان كان اللفظ يشعر به لكنه لم يدخل في المراد لانه ليس ممن اتبع الهدى فم سلم عليه (قوله أما بعد) في قوله أما معني الشرط وتستعمل لتنصبل ما يذكر بعدها غالبا وترد مستأنفة لا لتنصيل كالتى هنا وللتنصيل والتبرير وقال الكرماني هي هنا اما لا بداء فهو اسم الله وأما المكتوب فهو من محمد رسول الله الخ كذا قال ولفظة بعد مبنية على الضم وكان الاصل ان ينتج لو استمرت على الاضافة لكنها قطعت عن الاضافة فنبت على الضم وسيأتي من يد في الكلام عليها في كتاب الجمعة (قوله بدعاية الاسلام) بكسر الدال من قولك دعا بدعو دعاية نحو شكي يشكو شكاية وسلم بدعاية الاسلام أى بالكلمة الداعية الى الاسلام وهي شهادة أن لا اله الا الله وان محمدا رسول الله والباء موضع الى وقوله أسلم تسلم غاية في البلاغ وفيه نوع من البديع وهو الجناس الاشتقاقى (قوله يؤتك) جواب ثان للامر وفي الجهاد للمؤلف أسلم أسلم يؤتك بتكرار أسلم فيحتمل التأكيذ ويحتمل أن يكون الامر الاول للدخول في الاسلام والثاني للدوام عليه كما في قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا بالله ورسوله الآية وهو موافق لقوله تعالى أولئك يؤتون أجرهم مرتين الآية واعطاء الاجر مرتين لكونه كان مؤمنا بنبيه ثم آمن بمحمد صلى الله عليه وسلم ويحتمل أن يكون تضعيف الاجر له من جهة اسلامه ومن جهة ان اسلامه يكون سببا لدخول أتباعه وسيأتي التصريح بذلك في موضعه من حديث الشعبي من كتاب العلم ان شاء الله تعالى واستنبط منه شيخنا شيخ الاسلام ان كل من دان بدين أهل الكتاب كان في حكمهم في المناكحة والذبايح لان هرقل هو وقومه ليسوا من بني اسرائيل وهم ممن دخل في النصرانية بعد التبديل وقد قال له ولقومه يا أهل الكتاب فدل على أن لهم حكم أهل الكتاب خلافا لمن خص ذلك بالاسرائيليين أو بمن علم أن سلته ممن دخل في اليهودية أو النصرانية قبل التبديل والله أعلم (قوله فان توليت) أى أعرضت عن الاجابة الى الدخول في الاسلام وحقيقة التولى انما هو بالوجه ثم استعمل مجازا في الاعراض عن الشيء وهي استعارة تبعية (قوله الاريسيين) هو جمع أريسي وهو منسوب الى أريس بوزن فاعيل وقد تقلب همزته ياء كما جاءت

وَيَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ . قَالَ أَبُو سَفْيَانَ قَلْبًا قَالَ
 مَاقَالَ وَفَرَّغَ مِنْ قِرَاءَةِ الْكِتَابِ كَثَرَتْ عِنْدَهُ الصَّخَبُ وَارْتَفَعَتِ الْأَصْوَاتُ وَأُخْرِجْنَا

به رواية أبي ذر والاصيلي وغيرهما هنا قال ابن سيده الاريس الا كراى الفلاح عند ثعلب وعند كراع الاريس هو الامير
 وقال الجوهرى هي لغة شامية وأنكر ابن فارس أن تكون عربية وقيل في تفسيره غير ذلك لكن هذا هو الصحيح هنا
 فقد جاء مصرحاً به في رواية ابن اسحق عن الزهري بلفظ فان عليك اثم الاكارين زاد البرقاني في روايته يعني الخرائين
 ويؤيده أيضاً ما في رواية المدايني من طريق مرسله فان عليك اثم الفلاحين وكذا عند أبي عبيد في كتاب الاموال
 من مرسل عبد الله بن شداد وان لم تدخل في الاسلام فلا تخل بين الفلاحين وبين الاسلام قال ابو عبيد المراد بالفلاحين
 أهل مملكته لان كل من كان يزرع فهو عند العرب فلاح سواء كان يلى ذلك بنفسه أو بغيره وقال الخطابي أراد ان
 عليك اثم الضعفاء والاتباع اذا لم يسلموا تقليداله لان الاصاغر أتباع الاكابر قلت وفي الكلام حذف دل المعنى عليه
 وهو فان عليك مع اثمك اثم الاريسيين لانه اذا كان عليه اثم الاتباع بسبب انهم تبعوه على استمرار الكفر فلا أن
 يكون عليه اثم نفسه أولى وهذا يعدم مفهوم موافقه ولا يعارض بقوله تعالى ولا تزرز وازرة وزر أخرى لان وزر
 الا اثم لا يتحملة غيره ولكن الفاعل المتسبب والتبليس بالسيات يتحمل من جهتين جهة فعله وجهة تسببه وقد ورد
 تفسير الاريسيين بمعنى آخر فقال الليث بن سعد عن يونس فيما رواه الطبراني في الكبير من طريقه الاريسيون
 العشارون يعني أهل المكس والاول اظهر وهذا انصح أنه المراد فالعنى المبالغة في الاثم ففى الصحيح في المرأة التي
 اعترفت بالزنا لقد تابت توبه لو تابها صاحب مكس لقبلت (قوله ويا اهل الكتاب الخ) هكذا وقع باثبات
 الواو في أوله وذكر القاضي عياض ان الواو ساقطة من رواية الاصيلي وابى ذر وعلى ثبوتها ففى داخله على مقدر
 معطوف على قوله أدعوك فالتقدير أدعوك بدعاية الاسلام وأقول لك ولاتباعك امثالاً لقول الله تعالى يا اهل الكتاب
 ويحتمل أن تكون من كلام أبي سفيان لانه لم يحفظ جميع الناط الكتاب فاستحضر منها أول الكتاب فذكره وكذا
 الآية وكأنه قال فيه كان فيه كذا وكان فيه يا اهل الكتاب قالوا ومن كلامه لا من نفس الكتاب وقيل ان النبي صلى الله
 عليه وسلم كتب ذلك قبل نزول الآية فوافق لفظه لفظها ما نزلت والسبب في هذا ان هذه الآية نزلت في قصة وفد نجران
 وكانت قصتهم سنة الوفود سنة تسع وقصة أبي سفيان كانت قبل ذلك سنة ست وسيأتي ذلك واضحاً في الغارزى وقيل بل
 نزلت سابقة في أوائل الهجرة واليه يومى كلام ابن اسحق وقيل نزلت في اليهود وجوز بعضهم نزولها مرتين وهو تعبد (قائدة)
 قيل في هذا دليل على جواز قراءة الجنب للآية أو الآيتين وبارسال بعض القرآن الى أرض العدو وكذا بالسفر به
 وأغرب بن بطل فادعي أن ذلك نسخ بالنهي عن السفر بالقرآن الى أرض العدو ويحتاج الى اثبات التاريخ بذلك ويحتمل
 أن يقال ان المراد بالقرآن في حديث النهي عن السفر به أى المصحف وسيأتي الكلام على ذلك في موضعه وأما الجنب
 فيحتمل أن يقال اذا لم يقصد التلاوة جاز على ان الاستدلال بذلك من هذه القصة نظر فانها واقعة عين لا عموم فيها
 فيقيد الجواز على ما اذا وقع احتياج الى ذلك كالأبلاغ والانداز كما في هذه القصة وأما الجواز مطلقاً حيث لا ضرورة
 فلا يتجه وسيأتي مزيد لذلك في كتاب الطهارة ان شاء الله تعالى وقد اشتملت هذه الجمل القليلة التي تضمنها هذا الكتاب
 على الامر بقوله أسلم والترغيب بقوله تسلم ويؤتئ والزجر بقوله فان توليت والترهيب بقوله فان عليك والدلالة بقوله
 يا اهل الكتاب وفي ذلك من البلاغة ما لا يخفى وكيف لا وهو كلام من أوتي جوامع الكلم صلى الله عليه وسلم (قوله فلما
 قال ماقال) يحتمل أن يشير بذلك الى الاسئلة والاجوبة ويحتمل أن يشير بذلك الى القصة التي ذكرها ابن الناطور
 بعد الضمائر كلها تعود على هرقل والصخب اللفظ وهو اختلاط الاصوات في الخاصة زاد في الجهاد فلا أنري ماقالوا

قُلْتُ لِأَصْحَابِي حِينَ أُخْرِجْنَا لَقَدْ أَمَرَ ابْنُ أَبِي كَبْشَةَ إِنَّهُ يُخَافُهُ مَلِكُ بَنِي الْأَصْفَرِ فَأَزَاتُ مُوقِنًا أَنَّهُ سَيَظْهَرُ
حَتَّى أَدْخَلَ اللَّهُ عَلَى الْإِسْلَامِ وَكَانَ ابْنُ النَّاطُورِ صَاحِبُ إِيْلِيَاءَ وَهَرَقُلَ سَقْفًا عَلَى نَصَارَى الشَّامِ يُحَدِّثُ أَنَّ هَرَقُلَ

(قوله قُلْتُ لِأَصْحَابِي) زاد في الجهاد حين خلوت بهم (قوله أمر) هو بفتح الهمزة وكسر الميم أي عظم وسيأتي
في تفسير سبحان وابن أبي كَبْشَةَ أراد به النبي صلى الله عليه وسلم لأن أبا كَبْشَةَ أحد أجداده وعادة العرب إذا انتقصت
نسبت إلى جد غامض قال أبو الحسن النسابة الجرجاني هو جد وهب جد النبي صلى الله عليه وسلم لأمه وهذا فيه نظر
لأن وهب جد النبي صلى الله عليه وسلم اسم أمه عاتكة بنت الأوقص بن مرة بن هلال ولم يقل أحد من أهل النسب أن
الأوقص يكنى أبا كَبْشَةَ وقيل هو جد عبد المطلب لأمه وفيه نظر أيضا لأن أم عبد المطلب سلمى بنت عمرو بن زيد الخزرجي
ولم يقل أحد من أهل النسب أن عمرو بن زيد يكنى أبا كَبْشَةَ ولكن ذكر بن حبيب في المجتبى جماعة من أجداد النبي صلى الله
عليه وسلم من قبل أبيه ومن قبل أمه كل واحد منهم يكنى أبا كَبْشَةَ وقيل هو أبوه من الرضاعة واسمه الحرث بن عبد العزى
قاله أبو الفتح الأزدي وابن ماكولا وذكر يونس بن بكير عن ابن إسحق عن أبيه عن رجال من قومه أنه اسم وكانت له
بنت تسمى كَبْشَةَ يكنى بها وقال ابن قتيبة والخطابي والدارقطني هو رجل من خزاعة خالف قريشا في عبادة الأوثان
فعبد الشمرى فنسبوه إليه للاشتراك في مطلق المخالفة وكذا قاله الزبير قال واسمه وجز بن عامر بن غالب (قوله أنه يخافه)
هو بكسر الهمزة استثناء تعليل لا بفتحها لثبوت اللام ولحاقه في رواية أخرى (قوله ملك بني الأصفر) هم الروم
ويقال إن جدم روم بن عيص تزوج بنت ملك الحبشة فجاء لون ولده بين البياض والسواد فقليل له الأصفر
حكاه ابن الأنباري وقال بن هشام في التيجان إنما لقب الأصفر لأن جدته سارة زوج إبراهيم حلت بالذهب
(قوله فما زلت موقنا) زاد في حديث عبد الله بن شداد عن أبي سفيان فما زلت مرعوبا من محمد حتى أسلمت
أخرجه الطبراني (قوله حتى أدخل الله على الإسلام) أي فظهرت ذلك اليقين وإس المراد أن ذلك اليقين
ارتفع (قوله وكان ابن الناطور) هو بالطاء المهملة وفي رواية الحموي بالطاء المعجمة وهو بالعربية
حارس البستان ووقع في رواية الليث عن يونس بن ناظورا بزيادة ألف في آخره فعلى هذا هو اسم أعجمي (تنبيه)
الواو في قوله وكان عاطفة والتقدير عن الزهرى أخبرني عبيد الله فذكر الحديث ثم قال الزهرى وكان ابن الناطور
يحدث فذكر هذه القصة فهي موصولة إلى ابن الناطور لا معلقة كما زعم بعض من لا عناية له بهذا الشأن وكذلك أغرب
بعض المغاربة فزعم أن قصة ابن الناطور مروية بالاسناد المذكور عن أبي سفيان عنه لأنه لما رآها لا تصرح فيها
بالسمع حملها على ذلك وقد بين أبو نعيم في دلائل النبوة أن الزهرى قال لقبيته بدمشق في زمن عبد الملك بن مروان
وأظنه لم يحمل عنه ذلك إلا بعد أن أسلم وإنما وصفه بكونه كان سقفا لئنه على أنه كان مطمعا على أسرارهم عالما بحقائق
أخبارهم وكان الذي جزم بأنه من رواية الزهرى عن عبيد الله اعتمد على ما وقع في سيرة ابن إسحق فإنه قدم
قصة ابن الناطور هذه على حديث أبي سفيان فعنده عن عبيد الله عن ابن عباس أن هرقل أصبح خبيث النفس فذكر نحوه
وجزم الحفاظ بما ذكرته أولا وهذا مما ينبغي أن يعد في ما وقع من الإدراج أول الخبر والله أعلم (قوله صاحب إيلياء) أي
أميرها هو منصوب على الاختصاص أو الحال أو مرفوع على الصفة وهي رواية أبي ذر والاضافة التي فيه تقوم
مقام التعريف وقول من زعم أنها في تقدير الانفصال في مقام المنع وهرقل معطوف على إيلياء وأطلق عليه الصحبة
له أما بمعنى التبعية وأما بمعنى الصداقة وفيه استعمال صاحب في معنيين مجازي وحقوقي لأنه بالنسبة إلى إيلياء أمير
وذلك مجاز وبالنسبة إلى هرقل تابع وذلك حقيقة قال الكرماني وأرادة المعنيين الحقيقي والمجازي من لفظ واحد
جائز عند الشافعي وعند غيره محمول على إرادة معنى شامل لهما وهذا يسمى عموم المجاز وقوله سقفا بضم السين
والقاف كذا في رواية غير أبي ذر وهو منصوب على أنه خبر كان ويحدث خبر بعد خبر وفي رواية الكشميهني

حِينَ قَدِمَ إِبِلْيَاءُ أَصْبَحَ يَوْمًا خَبِثَ النَّفْسِ فَقَالَ بَعْضُ بَطَارِقَتِهِ قَدِ اسْتَدْرَكْنَا هَيْئَتَكَ قَالَ ابْنُ
النَّاطُورِ وَكَانَ هِرْقُلُ حَزَاءً يَنْظُرُ فِي النُّجُومِ فَقَالَ ذُمْ حِينَ سَأَلُوهُ إِنِّي رَأَيْتُ اللَّيْلَةَ حِينَ نَظَرْتُ
فِي النُّجُومِ مَلِكَ الْخِثَانِ قَدْ ظَهَرَ فَمَنْ يَخْتَنِي مِنْ هَذِهِ الْأُمَمِ قَالُوا أَيْسَ يَخْتَنِي إِلَّا الْيَهُودُ

سقف بكسر القاف على ما لم يسم فاعله وفي رواية المستملي والمرخي مثله لكن بزيادة ألف في أوله والاستقف
والسقف انمط أعجمي ومعناه رئيس دين النصاري وقيل عربي وهو الطويل في الخناء وقيل ذلك للرئيس لأنه يتخاشع
وقال بعضهم لا نظيره في وزنه إلا الأسرب وهو الرصاص لكن حكى ابن سيده ثانيا وهو الأسكف للمصانع ولا يرد
الآثر ج لأنه جمع والكلام إنما هو في المقرد وعلى رواية أبي ذر يكون الخبر الجملة التي هي يحدث أن هرقل قالوا في
قوله وكان عاطفة والتقدير عن الزهري أخبرني عبيد الله بن عبد الله فذكر حديث أبي سنيان بطوله ثم قال الزهري
وكان ابن الناطور يحدث وهذا صورة الأرسال (قوله حين قدم إبلياء) يعني في هذه الأيام وهي عند غلبة جنوده على
على جنود فارس وإخراجهم وكان ذلك في السنة التي اعتمر فيها النبي صلى الله عليه وسلم عمرة الحديبية وبلغ
المسلمين نصر الروم على فارس ففرحوا وقد ذكر الترمذي وغيره القصة مستوفاة في تفسير قوله تعالى ويومئذ يفرح
المؤمنون بنصر الله وفي أول الحديث في الجهاد عند المؤلف الإشارة إلى ذلك (قوله خبيث النفس) أي ردى النفس
غير طيبها أي مهموما وقد تستعمل في كسل النفس وفي الصحيح لا يقول أحدكم خبيث نفسي كأنه كره اللفظ والمراد
بالخطاب المسلمون وأما في حق هرقل فغير متنع وصرح في رواية ابن اسحق بقوله له لقد أصبحت مهموما
والبطارقة جمع بطريق بكسر أوله وهم خواص الدولة (قوله حزاء) بالمهمله وتشديد الزاي آخره همزة منونة أي كاهنا
يقال حزا بالتحفيف يحزوا حزوا أي تكهن وقوله ينظر في النجوم أن جعلها خبرا ثانيا صرح لأنه كان ينظر في الأمور
وأن جعلها تفسيرا للاول فالكهانة تارة تستند إلى القاء الشياطين وتارة تستند من أحكام النجوم وكان كل من الأمرين في
الجاهلية شائعا إلى أن أظهر الله الإسلام فانكسرت شوكتهم وأنكر الشرع الاعتماد عليهم وكان ماطلع عليه هرقل
من ذلك بمقتضى حساب المنجمين أنهم زعموا أن المولد النبوي كان بقران العلويين برج العقرب وهما يقرنان
في كل عشرين سنة مرة إلى أن تستوفي المثلثة بروجها في ستين سنة فكان ابتداء العشرين الأولى
المولد النبوي في القران المذكور وعند تمام العشرين الثانية بحىء جبريل بالوحي وعند تمام الثالثة فتح
خير وعمرة القضية التي جرت فتوح مكة وظهور الإسلام وفي تلك الأيام رأى هرقل ما رأى ومن جملة
ما ذكره أيضا أن برج العقرب مائى وهو دليل ملك القوم الذين يختنون فكان ذلك دليلا على انتقال الملك إلى
العرب وأما اليهود فليسوا مرادها لأن هذا لم ينقل إليه الملك لالمن انقضى ملكه فان قيل كيف ساع للبخاري
إيراد هذا الخبر المشعر بتقوية أمر المنجمين والاعتماد على ما دل عليه أحكامهم فالجواب أنه لم يقصد ذلك بل قصد
أن يبين أن الإشارات بالنبي صلى الله عليه وسلم جاءت عن كل طريق وعلى لسان كل فريق من كاهن أو منجم محق
أو مبطل أنسى أو جني وهذا من أبدع ما يشير إليه عام أو يحنج إليه محتج وقد قيل إن الحزاء هو الذي ينظر في الأعضاء
وفي خيلان الوجه فيحكم على صاحبها بطريق التمراسة وهذا إن ثبت فلا يلزم منه حصره في ذلك بل اللائق بالسياق
في حق هرقل ما تقدم (قوله ملك الخثان) بضم الميم واسكان اللام وثلاث كشميين يفتح الميم وكسر اللام (قوله قد
ظهر) أي غلب يعني دله نظره في حكم النجوم على أن ملك الخثان قد غلب وهو لما قال لأن في تلك الأيام كان ابتداء ظهور
النبي صلى الله عليه وسلم إذ صالح كنفار مكة بالحديبية وأنزل الله تعالى عليه أنا فتحنا لك فتحا مبينا إذ فتح مكة كان
سببه نقض قریش العهد الذي كان بينهم بالحديبية ومقدمة الظهور وظهور (قوله من هذه الأمة) أي من أهل هذا
العصر وإطلاق الأمة على أهل العصر كلهم فيه تجوز وهذا بخلاف قوله بعد هذا ملك هذه الأمة قد ظهر فإن مراده

فَلَا يَهْمُكَ شَأْنُهُمْ وَأَكْتُبْ لِي مَدَائِنَ مُلْكِكَ فَيَقْتُلُوا مَنْ فِيهِمْ مِنْ الْيَهُودِ فَبَيَدْنَا هُمْ عَلَى أَمْرِهِمْ أَنِي
 هِرَقْلُ بَرَجُلٍ أَرْسَلَ بِهِ مَلِكُ غَسَّانَ يُخْبِرُ عَنْ خَيْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلَمَّا اسْتَمَخَبَ بِهِ هِرَقْلُ قَالَ أَذْهَبُوا
 فَانْظُرُوا الْمُخْتَنِينَ هُوَ أَمْ لَا فَنَظَرُوا إِلَيْهِ فَحَدَّثُوهُ أَنَّهُ مُخْتَنِينَ وَسَأَلَهُ عَنِ الْعَرَبِ فَقَالَ هُمْ يَخْتَنُونَ فَقَالَ هِرَقْلُ
 هَذَا مُلْكُ هَذِهِ الْأُمَّةِ قَدْ ظَهَرَ ثُمَّ كَتَبَ هِرَقْلُ إِلَى صَاحِبِ لَهُ بِرُومِيَّةَ وَكَانَ نَظِيرَهُ فِي الْعِلْمِ وَسَارَ
 هِرَقْلُ إِلَى حِمصَ فَلَمَ بِرِمَ حِمصَ حَتَّى أَتَاهُ كِتَابٌ مِنْ صَاحِبِهِ يُوَفِّقُ رَأْيَ هِرَقْلٍ عَلَى خُرُوجِ النَّبِيِّ ﷺ

به العرب خاصة والحصر في قولهم الا اليهود هو مقتضى علمهم لان اليهود كانوا باليماء وهي بيت المقدس كثير بن تحت
 الذلة مع الروم بخلاف العرب فانهم وان كان منهم من هو تحت طاعة ملك الروم كال غسان لكنهم كانوا ملوكا برأسهم
 (قوله فلا يهمنك) بضم أوله من أهم أثاراهم وقوله شأنهم أي أمرهم ومدائن جمع مدينة قال أبو على النابلسي من جعله
 فعيلة من قولك مدن بالمكان أي أقام به همزه كقبائل ومن جعله مفعلة من قولك دين أي ملك لم يهمز كما يشي انتهى
 وما ذكره في معاش هو المشهور وقدروي خارجة عن نافع القاري الهمز في معاش وقال التراز من همزها توهما من
 فعيلة لشبهها بها في اللفظ انتهى (قوله فبينما هم على أمرهم) أي في هذه المشورة (قوله أني هرقل رجل) لم يذكر من
 أحضره وملك غسان هو صاحب بصرى الذي قدما ذكره وأشرنا الى أن ابن السككن روي أنه أرسل من عنده
 عدى بن حاتم فيحتمل أن يكون هو المذكور والله أعلم (قوله عن خير رسول الله صلى الله عليه وسلم) فسر ذلك
 ابن اسحق في روايته فقال خرج بين أظهرنا رجل يزعم انه نبي فتمد اتبعه ناس وخالفه ناس فكانت بينهم
 ملاحم في مواطن فتركهم وهم على ذلك فبين ما أجل في حديث الباب لانه يوم ان ذلك كان في أوائل ما ظهر النبي
 صلى الله عليه وسلم وفي روايته انه قال جردوه فاذا هو مختنن فقال هذا والله الذي رأيت اعطه ثوبه (قوله هم
 يختنون) في رواية الاصيلي هم يختنون بالميم والاول افيد واشمل (قوله هذا ملك هذه الامة قد ظهر) كذا لاكثر
 الرواة بالضم ثم السكون وللقاسمي بالفتح ثم الكسر ولابي ذر عن الكشميهنى وحده يملك فعل مضارع قال القاضي
 اظنها ضمة الميم اتصلت بها فتصحفت ووجه السهيلي في اماليه بانه مبتدأ وخبر أي هذا المذكور يملك هذه الامة
 وقيل يجوز ان يكون يملك نعتا اي هذا رجل يملك هذه الامة وقال شيخنا يجوز ان يكون المحذوف هو الموصول
 على رأي الكوفيين اي هذا الذي يملك وهو نظير قوله وهذا تحملي طليق على ان الكوفيين يجوزون استعمال
 اسم الإشارة بمعنى الاسم الموصول فيكون التقدير الذي يملك من غير حذف قلت لكن اتناق الرواة على حذف الياء
 في اوله دال على ما قال القاضي فيكون شاذا على اني رايت في اصل معتمد وعليه علامة السرخسي بباء موحدة في
 اوله وتوجيهها أقرب من توجيه الاول لانه حينئذ تكون الإشارة بهذا الى ما ذكره من نظره في حكم النجوم
 والباء متعلقة بظهر أي هذا الحكم ظهر بملك هذه الامة التي تختنن (قوله برومية) بالتخفيف وهي
 مدينة معروفة للروم ومحض مجرور بالنتيجة منع صرفه للعلمية والتأنيث ويحتمل ان يجوز صرفه
 (قوله فلم برم) بفتح اوله وكسر الراء اي لم يبرح من مكانه هذا من المعروف وقال الداودي لم يصل الى حمص
 وزينوه (قوله حتى اتاه كتاب من صاحبه) وفي حديث دحية الذي اشرت اليه قال فلما خرجوا ادخلني
 عليه وأرسل الى الاسقف وهو صاحب أمرهم فقال هذا الذي كنا نظر و بشرنا به عيسى أما أنا فصدقته ومتبعه فقال له
 قيصر أما أنا ان فعلت ذلك ذهب ملكي فذكر القصة وفي آخره فقال لي الاسقف خذ هذا الكتاب واذهب الى صاحبك
 فاقرأه عليه السلام واخبره أني أشهد أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله واني قد آمنت به وصدقته وانهم قد أنكروا على ذلك
 ثم خرج اليهم فقتلوه وفي رواية ابن اسحق ان هرقل أرسل دحية الى ضباط الروم وقال انه في الروم أجوز قولاً مني وان
 ضباطك انذروا ظهور اسلامه وأنني ثيابه التي كانت عليه وابس ثيابا بيضا وخرج على الروم فدعاهم الى الاسلام وشهد

وَأَنَّهُ نَبِيٌّ فَأَذِنَ هِرَقْلُ اعْظَمَاءَ الرُّومِ فِي دَسَكْرَةٍ لَهُ بِحِمَصٍ ثُمَّ بِأَبْوَابِهَا فَغَلَّتْ ثُمَّ أَطْلَعَ فَقَالَ يَا مَعْشَرَ
الرُّومِ هَلْ لَكُمْ فِي الْفَلَاحِ وَالرُّشْدِ وَأَنْ يَثْبُتَ مُدْكُكُمْ فَتَبَايَعُوا هَذَا النَّبِيَّ فَحَاصُوا حَيْضَةَ حُمُرِ الْوَحْشِ
إِلَى الْأَبْوَابِ فَوَجَدُهَا قَدْ غُلِّقَتْ فَلَمَّا رَأَى هِرَقْلُ تَفَرُّقَهُمْ وَأَيْسَ مِنَ الْإِيمَانِ قُلْ رُدُّوهُمْ عَلَيَّ وَقُلْ إِنِّي
قُلْتُ مَقَامًا آتَى آتِيًا أَخْتَبِرُ بِهَا شِدَّتَكُمْ عَلَى دِينِكُمْ فَقَدَرَأَيْتُ فَسَجَدُوا لَهُ وَرَضُوا عَنْهُ فَكَانَ ذَلِكَ آخِرَ شَأْنِ هِرَقْلَ

شهادة الحق فقاموا اليه فضر به حتى قتله قال فلما رجع دحية الى هرقل قال له قد قلت لك اننا نخافهم على أنفسنا فضاطر
كان أعظم عندهم مني قلت فيحتمل أن يكون هو صاحب رومية الذي أبهم هنا لكن يعكر عليه ما قيل ان دحية لم يقدم على
هرقل بهذا الكتاب المكتوب في سنة الحديبية وانما قدم عليه بالكتاب المكتوب في غزوة تبوك فلما راجع ان دحية قدم
على هرقل أيضا في الاولى فعلى هذا يحتمل ان تكون وقعت لكل من الاسقف ومن ضضاطر قصة قتل كل منهما بسببها
أو وقعت لضضاطر قصتان احدهما التي ذكرها ابن الناذر وليس فيها أنه أسلم ولأنه قتل والثانية التي ذكرها ابن اسحق
فان فيها قصته مع دحية وانه أسلم وقتل والله أعلم (قوله وسار هرقل الى حمص) لانها كانت دار ملكه كما قدمناه وكانت في
زمانهم أعظم من دمشق وكان فتحها على يد أبي عبيدة بن الجراح سنة ست عشرة بعد هذه القصة بعشر سنين (قوله وأنه نبي)
يدل على أن هرقل وصاحبه قرا بنبوة نبينا صلي الله عليه وسلم لكن هرقل كما ذكرنا لم يستمر على ذلك بخلاف صاحبه
(قوله فأذن) هي بالقصر من الاذن وفي رواية المستمل وغيره بالمدوم معناه أعلم والدسكرة بسكون السين المهمة التي
حول بيوت وكان قد دخل القصر ثم أغلقه وفتح أبواب البيوت التي حوله وأذن للروم في دخولها ثم أغلقها ثم اطلع عليهم
نخاطبهم وانما فعل ذلك خشية أن يشبوا به كلوثوا بضضاطر (قوله والرشد) بفتحين (وان ثبت ملككم) لانهم ان
تمادوا على الكفر كان سببا لذهاب ملكهم كما عرف هو ذلك من الاخبار السابقة (قوله فتبايعوا) بمثابة ثم موحدة
وللكشميين بمئنتين وموعدة وللأصيلي فبايع بنون وموعدة (لهذا النبي) كذا لابي ذر والباقي بحذف اللام (قوله
فحاصوا) بمهملتين أي نفروا وشبههم بالوحوش لان نفرتها أشد من نفرة البهائم الانسية وشبههم بالحر دون غيرها من
الوحوش لمناسبة الجمل وعدم النطنة بل هم أضل (قوله وأيس) في رواية الكشميين والأصيلي ويشس بيائين تحتائيتين
وهما بمعنى الاول مقلوب من الثاني (قوله من الايمان) أي من ايمانهم لما أظهروه ومن ايمانه لانه شح بملكه كما قدمنا وكان يحب
أن يطيعوه فيستمر ملكه ويسلم ويسلموا باسلامهم فما أيس من الايمان الا بالشرط الذي أرادوه والافتقد كان قادرا على أن
يفرغهم ويترك ملكه رغبة فيما عند الله والله الموفق (قوله آتيا) أي قريبا وهو منصوب على الحال (قوله فقد رأيت) زاد
في التفسير فقد رأيت منكم الذي أحببت (قوله فكان ذلك آخر شأن هرقل) أي فيما يتعلق بهذه القصة المتعلقة بدعائه الى
الايمان خاصة لأنه انقضي أمره حينئذ وأنه أطلق الآخرة بالنسبة الى ما في علمه وهذا أوجه لان هرقل قد وقعت له
قصص أخرى بعد ذلك منها ما أشرنا اليه من تجهيزه الجيوش الى مؤتة ومن تجهيزه الجيوش أيضا الى تبوك ومكاتبة النبي صلي
الله عليه وسلم له ثانيا وارساله الى النبي صلي الله عليه وسلم بذهب فقسمه بين أصحابه كما في رواية ابن حبان التي أشرنا اليها قبل
وابن عبيد وفي المسند من طريق سعيد بن ابى راشد التميمي عن رسول الله صلي الله عليه وسلم تبوك فبعث
دحية الى هرقل فلما جاءه الكتاب دعا غسيلى الروم وبطارقتها فذكر الحديث قال فتجبروا حتى ان بعضهم خرج من برنسه
فقال اسكتوا فانما أردت أن أعلم تمسككم بدينكم وروبي ابن اسحق عن خالد بن بشار عن رجل من قدماء أهل الشام ان
هرقل لما أراد الخروج من الشام الى القسطنطينية عرض على الروم أمورا اما الاسلام واما الجزية واما أن يصالح النبي صلي
الله عليه وسلم ويبقى لهم مادون الدرب فأبوا وأنه انطلق حتى اذا أشرف على الدرب استقبل أرض
الشام ثم قال السلام عليك أرض سورية يعنى الشام تسليم المودع ثم ركض حتى دخل القسطنطينية واختاب الاخباريون
هل هو الذي حارب به المسلمون في زمن أبي بكر وعمر وأوابنه والظاهر أنه هو والله أعلم (تنبيه) لما كان أمر هرقل في الايمان

رَوَاهُ عَمْرُو بْنُ كَيْسَانَ وَيُونُسُ وَمَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ

عند كثير من الناس مستبهما لانه يحتمل أن يكون عدم تصريحه بالآيمان للخوف على نفسه من القتل ويحتمل أن يكون استمر على الشك حتى مات كافرا وقال الراوي في آخر القصة فكان ذلك آخر شأن هرقل ختم به البخاري هذا الباب الذي استفتحه بحديث الاعمال بالنيات كأنه قال ان صدقت نيته انتفع بها في الجملة والافتد خاب وخسر فظهرت مناسبة ايراد قصة ابن الناطور في بدء الوحي لمناسبتها حديث الاعمال المصدر الباب به ويؤخذ للمصنف من آخر لفظ في القصة براعة الاختتام وهو واضح مما فررناه فان قيل ما مناسبة حديث أبي سفيان في قصة هرقل ببدء الوحي فالجواب أنها تضمنت كيفية حال الناس مع النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك الابتداء ولان الآية المكتوبة الى هرقل للدعاء الى الاسلام ملتزمة مع الآية التي في الترجمة وهي قوله تعالى انا اوحينا اليك كما اوحينا الى نوح الآية وقال تعالى شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا الآية فبان أنه أوحى اليهم كلهم أن أقيموا الدين وهو معني قوله تعالى سواء بيننا وبينكم الآية (تكميل) ذكر السهيلي أنه بلغه أن هرقل وضع الكتاب في قصة من ذهب تعظيما له وانهم لم يزالوا يتوارثونه حتى كان عند ملك الفرنج الذي تغلب على طليطلة ثم كان عند سبطه فحدثني بعض أصحابنا ان عبد الملك بن سعد أحد قواد المسلمين اجتمع بذلك الملك فأخرج له الكتاب فلما رآه استعبر وسأل ان يمكنه من تقييله فامتنع (قلت) وانبأني غير واحد عن القاضي نور الدين بن الصائغ الدمشقي قال حدثني سيف الدين فليح المنصوري قال أرسلني الملك المنصور قلاوون الى ملك الغرب بهدية فأرسلني ملك الغرب الى ملك الفرنج في شفاعته فقبلها وعرض على الإقامة عنده فامتنعت فقال لي لا تخننك بتحفة سنية فأخرج لي صندوقا مصفحا بذهب فأخرج منه مقلمة ذهب فأخرج منها كتابا قد زالت أكثر حروفه وقد التصقت عليه خرقة حرير فقال هذا كتاب نبيكم الى جدي قيصر مازلنا نتوارثه الى الآن وأوصانا آباؤنا أنه مادام هذا الكتاب عندنا لا يزال الملك فينا فنحن نحفظه غاية الحفظ ونعظمه ونكتمه عن النصاري ليدوم الملك فينا انتهى ويؤيد هذا ما وقع في حديث سعيد بن أبي راشد الذي أشرت اليه آنفا ان النبي صلى الله عليه وسلم عرض على التنوخي رسول هرقل الاسلام فامتنع فقال له يا أخا تنوخ اني كتبت الي ملككم بصحيفة فأمسكها فلن يزال الناس يحدون منه بأسا مادام في العيش خير وكذلك أخرج أبو عبيد في كتاب الاموال من مرسل عمير ابن اسحق قال كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم الى كسرى وقيصر فأما كسرى فلما قرأ الكتاب مزقه وأما قيصر فلما قرأ الكتاب طواه ثم رفعه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أما هؤلاء فيمزقون وأما هؤلاء فستكون لهم بقية ويؤيده ما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم لما جاءه جواب كسرى قال مزق الله ملكك وما جاءه جواب هرقل قال ثبت الله ملكك والله أعلم (قوله رواه صالح بن كيسان ويونس ومعمر عن الزهري) قال الكرمانى يحتمل ذلك وجهين أن يروى البخاري عن الثلاثة بالاسناد المذكور كأنه قال أنا أبو اليمان أنا هؤلاء الثلاثة عن الزهري وأن يروى عنهم بطريق آخر كما أن الزهري يحتمل أيضا في رواية الثلاثة أن يروى لهم عن عبيد الله عن ابن عباس وأن يروى لهم عن غيره هذا ما يحتمل اللفظ وان كان الظاهر الاتحاد قلت هذا الظاهر كاف لمن شم أدنى رائحة من علم الاسناد والاحتمالات العقلية المجردة لا مدخل لها في هذا الفن وأما الاحتمال الاول فأشدد بعد الان ابا اليمان لم يلحق صالح بن كيسان ولا سمع من يونس وهذا أمر يتعلق بالنقل المحض فلا يلتفت الى ما عداه ولو كان من أهل النقل لا طلع على كيفية رواية الثلاثة لهذا الحديث بخصوصه فاستراح من هذا التردد وقد أوضحت ذلك في كتابي تعليق التعليق وأشير هنا اليه اشارة مفهومة فرواية صالح وهو ابن كيسان أخرجه المؤلف في كتاب الجهاد بتمامها من طريق ابراهيم بن سعد عن صالح بن كيسان عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس وفيها من الفوائد الزوائد ما أشرت اليه في أثناء الكلام على هذا الحديث من قبل ولكننا انتهينا حديثه عند قول أبي سفيان حتى أدخل الله على الاسلام زادهنا وأنا كاره ولم يذكر قصة ابن الناطور وكذا أخرجه لم يدونها من حديث ابراهيم المذكور ورواية يونس أيضا عن الزهري بهذا الاسناد أخرجه المؤلف في الجهاد مختصرة من طريق الميث وفي الاستئذان مختصرة أيضا من طريق ابن المبارك كلاهما عن يونس عن الزهري

كتاب الايمان

(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)

بابُ الْإِيمَانِ وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ * وَهُوَ قَوْلُ وَفِعْلٌ وَيَزِيدُ وَيَنْقُصُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى لِيَزِدَادُوا إِيْمَانًا مَعَ إِيْمَانِهِمْ وَزِدْنَاهُمْ هُدًى وَيَزِيدُ اللَّهُ الَّذِينَ اهْتَدَوْا هُدًى وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى وَآثَانَهُمْ تَقْوَاهُمْ وَيَزِدَادَ الَّذِينَ آمَنُوا إِيْمَانًا وَقَوْلُهُ أَتَيْكُمْ زَادَتْهُ هُدًى إِيْمَانًا فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَرَزَادَتْهُمْ إِيْمَانًا وَقَوْلُهُ جَلَّ ذِكْرُهُ فَأَخْشَوْهُمْ فَرَزَادَهُمْ إِيْمَانًا وَقَوْلُهُ تَعَالَى وَمَا زَادَهُمْ إِلَّا إِيْمَانًا وَتَسْلِيمًا

بسنده بعينه ولم يسقه بتمامه وقد ساقه بتمامه الطبراني من طريق عبد الله بن صالح عن الليث وذكرفيه قصة ابن الناطور ورواية معمر عن الزهري كذلك ساقها المؤلف بتمامها في التفسير وقد أشرنا إلى بعض فوائد زائدة فيما مضى أيضا وذكر فيه من قصة ابن الناطور قطعة مختصرة عن الزهري مرسله فقد ظهر لك أن أبا اليمان ما روي هذا الحديث عن واحد من الثلاث وإن الزهري انما رواه لأصحابه بسند واحد من شيخ واحد وهو عبيد الله بن عبد الله عند المصنف عن غير أبي الهام ولو احتمل أن يرويه لهم أو بعضهم عن شيخ آخر لكان ذلك اختلافاً قد ينقض إلى الاضطراب الموجب للضعف فلاح فساد ذلك الاحتمال والله سبحانه وتعالى الموفق والمهدي إلى الصواب لا اله الا هو

كتاب الايمان

(قوله بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الايمان) هو خبر مبتدأ محذوف تقديره هذا كتاب الايمان وكتاب مصدر يقال كتب يكتب كتابة وكتبا ومادة كتب دالة على الجمع والضم ومنها الكتيبة والكتابة استعملوا ذلك فيما يجمع أشياء من الابواب والنصول الجامعة للمسائل والضم فيه بالنسبة إلى المكتوب من الحروف حقيقة وبالنسبة إلى المعاني المرادة منها مجاز والباب موضوعه المدخل فاستعمله في المعاني مجاز والايمان لغة التصديق وشرعا تصديق الرسول فيما جاء به عن ربه وهذا القدر متفق عليه ثم وقع الاختلاف هل يشترط مع ذلك مزيد أمر من جهة ابتداء هذا التصديق باللسان المعبر عما في القلب اذ التصديق من أفعال القلوب أو من جهة العمل بما صدق به من ذلك كفعل الأمور وترك المنهيات كما سيأتي ذكره ان شاء الله تعالى والايمان فيما قيل مشتق من الأمن وفيه نظر لتباين مدلولي الأمن والتصديق إلا ان لوحظ فيه معنى مجازي فيقال أمنه اذا صدقته أي أمنه التكذيب ولم يستفتح المصنف ببدء الوحي بكتاب لان المقدمة لا تستفتح بما يستفتح به غيرها لانها تنطوي على ما يتعلق بها بعدها واختلف الروايات في تقديم البسملة على كتاب أو تأخيرها ولكل وجه والاول ظاهر ووجه الثاني وعليه أكثر الروايات ان جعل الترجمة قائمة مقام تسمية السورة والا حاديث المذكورة بعد البسملة كآيات مستنتجة بالبسملة (قوله باب قول النبي صلى الله عليه وسلم بني الاسلام على خمس) سقط لفظ باب من رواية الاصيلي وقد وصل الحديث بعد تأنيدا وافتقاره على طرفه فيه تسمية الشيء باسم بعضه والمراد باب هذا الحديث (قوله وهو) أي الايمان (قول وفعل وزيد وينقص) وفي رواية الكشي مبهني قول وعمل وهو اللفظ الوارد عن السلف الذين أطلقوا ذلك وهم ابن التين فظن أن قوله وهو إلى آخره مرفوع لما رواه معطوف وليس ذلك مراد المصنف وإن كان ذلك ورد باسناد ضعيف والكلام هنا في مقامين أحدهما كونه قولاً وعملاً والثاني كونه يزيد وينقص فما القول فالمراد به النطق بالشهادتين واما العمل فالمراد به ما هو أعم من عمل القلب والجوارح ليدخل الاعتقاد والعبادات ومراد من ادخل ذلك في تعريف الايمان ومن نقاه انما هو بالنظر إلى ما عند الله تعالى فاسلف قالوا هو اعتقاد بالقلب ونطق

وَالْحُبُّ فِي اللَّهِ وَالْبُغْضُ فِي اللَّهِ مِنَ الْإِيمَانِ . وَكَتَبَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ إِلَى عَدِيِّ بْنِ عَدِيٍّ إِنَّ الْإِيمَانَ فَرَائِضٌ وَشَرَائِعٌ وَحُدُودٌ . وَمُذْنًا فَمَنْ اسْتَكْمَلَهَا اسْتَكْمَلَ الْإِيمَانَ وَمَنْ لَمْ يَسْتَكْمِلْهَا لَمْ يَسْتَكْمِلِ الْإِيمَانَ

بِاللسان وعمل بالاركان وأرادوا بذلك أن الأعمال شرط في كماله ومن هنا نشأ لهم القول بالزيادة والنقص كما سيأتي والمرجئة قالوا هو اعتقاد ونطق فقط والكرامية قالوا هو نطق فقط والمعتزلة قالوا هو العمل والنطق والاعتقاد والفارق بينهم وبين السلف أنهم جعلوا الأعمال شرطاً في صحته والسلف جعلوها شرطاً في كماله وهذا كله كما قلنا بالنظر إلى ما عند الله تعالى أما بالنظر إلى ما عندنا فالإيمان هو الاقرار فقط فمن أقر أجريت عليه الأحكام في الدنيا ولم يحكم عليه بكفر إلا ان اقترن به فعل يدل على كفره كالسجود للصنم فان كان الفعل لا يدل على الكفر كالفسق فمن اطلق عليه الإيمان فبالنظر إلى اقراره ومن نفي عنه الإيمان فبالنظر إلى كماله ومن اطلق عليه الكفر فبالنظر إلى انه فعل فعل الكافر ومن نفاه عنه فبالنظر إلى حقيقته وأثبتت المعتزلة الواسطة فمالوا الفاسق لأمؤمن ولا كافر وأما المقام الثاني فذهب السلف إلى أن الإيمان يزيد وينقص وأنكر ذلك أكثر المتكلمين وقالوا متى قبل ذلك كان شكاً قال الشيخ محي الدين والظاهر المختار ان التصديق يزيد وينقص بكثرة النظر ووضوح الأدلة ولهذا كان إيمان الصديق أقوى من إيمان غيره بحيث لا يعتريه الشبهة ويؤيده ان كل أحد يعلم ان ما في قلبه يتفاضل حتى انه يكون في بعض الأحيان الإيمان أعظم يقيناً واخلاصاً وتوكلاً منه في بعضها وكذلك في التصديق والمعرفة بحسب ظهور البراهين وكثرتها وقد نقل محمد بن نصر المروزي في كتابه تعظيم قدر الصلاة عن جماعة من الأئمة نحو ذلك وما نقل عن السلف صرح به عبد الرزاق في مصنفه عن سفيان الثوري ومالك بن أنس والاوزاعي وابن جريج ومعمرو وغيرهم وهؤلاء فقهاء الامصار في عصرهم وكذا نقله أبو القاسم اللالكائي في كتاب السنة عن الشافعي وأحمد بن حنبل واسحق بن راهويه وأبي عبيد وغيرهم من الأئمة وروى بسنده الصحيح عن البخاري قال لقيت أكثر من ألف رجل من العلماء بالامصار فما رأيت أحداً منهم يختلف في ان الإيمان قول وعمل ويزيد وينقص وأطنب ابن أبي حاتم واللالكائي في نقل ذلك بالاسانيد عن جمع كثير من الصحابة والتابعين وكل من يدور عليه الاجماع من الصحابة والتابعين وحكاه فضيل بن عياض ووکیع عن اهل السنة والجماعة وقال الحاكم في مناقب الشافعي حدثنا أبو العباس الاصم أنا الربيع قال سمعت الشافعي يقول الإيمان قول وعمل ويزيد وينقص وأخرجه أبو نعیم في ترجمة الشافعي من الحلية من وجه آخر عن الربيع وزاد يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية ثم تلي ويزداد الذين آمنوا إيماناً الآية ثم شرع المصنف يستدل لذلك بما يأت من القرآن مصرحة بالزيادة وبشبهتها ثبت المقابل فان كل قابل للزيادة قابل للنقصان ضرورة (قوله والحب في الله والبغض في الله من الإيمان) هو لفظ حديث أخرجه أبو داود من حديث أبي أمامة ومن حديث أبي ذر ولفظه أفضل الأعمال الحب في الله والبغض في الله ولفظ أبي أمامة من أحب لله وأبغض لله وأعطى لله ومنع لله فقد استكمل الإيمان وللتزمذي من حديث معاذ بن أنس نحو حديث أبي أمامة وزاد أحمد فيه ونصح لله وزاد في أخرى ويعمل لسانه في ذكر الله وله عن عمرو بن الجموح بلفظ لا يجد العبد صريح الإيمان حتى يحب لله ويبغض لله ولفظ البراء وفيه وثق عرا الإيمان الحب في الله والبغض في الله وسيأتي عند المصنف آية الإيمان حب الانصار واستدل بذلك على أن الإيمان يزيد وينقص لان الحب والبغض يتناوتان (قوله وكتب عمر بن عبد العزيز إلى عدي بن عدي) أي ابن عمرة الكندي وهو تابعي من اولاد الصحابة وكان عامل عمر بن عبد العزيز على الجزيرة فلذلك كتب اليه والتعليق المذكور وصله أحمد بن حنبل وأبو بكر بن أبي شيبة في كتاب الإيمان لهما من طريق عيسى بن عاصم قال حدثني عدي بن عدي قال كتب إلى عمر بن عبد العزيز ما بعد فان للإيمان فرائض وشرائع إلى آخره (قوله ان للإيمان فرائض) كذا ثبت في معظم الروايات باللام وفرائض بالنصب على انها اسم ان وفي رواية ابن عساكر فان الإيمان فرائض على أن الإيمان اسم ان وفرائض خبرها وبالاول جاء الموصول الذي أشرنا إليه (قوله فرائض) أي اعمالاً مفروضة (وشرائع) أي عقائد دينية وحدوداً أي منهيات ممنوعة وسننا أي مندوبات

فَإِنْ أَعِشْ فَسَأَبِيذُهَا لَكُمْ حَتَّى تَعْمَلُوا بِهَا وَإِنْ أَمُتْ فَمَا أَنَا عَلَى صُحْبَتِكُمْ بِخَرِيصٍ . وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِي . وَقَالَ مَعَاذُ أَجَاسِ بَنِي نُؤْمِنْ سَاعَةً . وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ الْيَقِينُ الْإِيمَانُ كَذَلِكَ . وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ لَا يَبْلُغُ الْعَبْدُ حَقِيقَةَ التَّقْوَى حَتَّى يَدَعَ مَا حَاكَ فِي الصَّدْرِ . وَقَالَ مُجَاهِدٌ شَرَعَ لَكُمْ أَوْ صَيَّنَاكَ بِمُحَمَّدٍ وَإِيَّاهُ دِينًا وَاحِدًا

(قوله فان أعش فسأبيذها لكم حتى تعملوا بها وإن أمت فما أنا على صحبتكم بخريص . وقول إبراهيم ولكن ليطمئن قلبي . وقال معاذ أجاس بني نؤمن ساعة . وقال ابن مسعود اليقين الإيمان كذلك . وقال ابن عمر لا يبلغ العبد حقيقة التقوى حتى يدع ما حاك في الصدر . وقال مجاهد شرع لكم أو صيئناك يا محمد وإياه ديناً واحداً)

(قوله فان أعش فسأبيذها) أي أبين تفاريعها لأصولها لان أصولها كانت معلومة لهم مجملة على تجويز تأخير البيان عن وقت الخطاب اذا الحاجة هنا لم تتحقق والغرض من هذا الاثر ان عمر بن عبد العزيز كان ممن يقول بان الإيمان يزيد وينقص حيث قال استكمل ولم يستكمل قال الكرماني وهذا على احدى الروايتين وأما على الرواية الاخرى فقد يمنع ذلك لانه جعل الإيمان غير الفرائض (قلت) لكن أخر كلامه يشعر بذلك وهو قوله فمن استكملها أي الفرائض ومأمعها فقد استكمل الإيمان وبهذا تنفق الروايتان فالمراد انهما من المكملات لان الشارع أطلق على مكملات الإيمان إيماناً (قوله وقال إبراهيم عليه السلام ولكن ليطمئن قلبي) أشار الى تفسير سعيد بن جبير ومجاهد وغيرهما لهذه الآية فروى ابن جرير بسنده الصحيح الى سعيد قال قوله ليطمئن قلبي أي يزداد يقيني وعن مجاهد قال لا يزداد إيماناً الى إيماني واذا ثبت ذلك عن إبراهيم عليه السلام مع ان نبينا صلى الله عليه وسلم قد امر باتباع سلتة كان كأنه ثبت عن نبينا صلى الله عليه وسلم ذلك وانما فصل المصنف بين هذه الآية وبين الآيات التي قبلها لان الدليل يؤخذ من تلك بالنص ومن هذه بالاشارة والله أعلم (قوله وقال معاذ) هو ابن جبل وصرح بذلك الاصيلي والتعليق ان ذلك كوروصله أحمد وأبو بكر أيضاً بسند صحيح الى الاسود بن هلال قال قال لي معاذ بن جبل اجلس بنا نؤمن ساعة وفي رواية لها كان معاذ بن جبل يقول للرجل من اخوانه اجلس بنا نؤمن ساعة فيجلسان فيذكران الله تعالى ويحمدانه وعرف من الرواية الاولى ان الاسود أبهم نفسه ويحتمل ان يكون معاذ قال ذلك له ولغيره ووجه الدلالة منه ظاهر لانه لا يحمل على اصل الإيمان لانه كان مؤمناً وأي مؤمن وانما يحمل على ارادة أنه يزداد إيماناً بذكر الله تعالى وقال القاضي ابو بكر بن العربي لا تعلق فيه للزيادة لان معاذ انما أراد تجديد الإيمان لان العبد يؤمن في أول مرة فرضائه يكون أبداً جديداً كلما نظر أو فكر وما نفاه أولاً اثبتة آخر الان تجديد الإيمان إيماناً (قوله وقال ابن مسعود اليقين الإيمان كله) هذا التعليق طرف من أثر وصله الطبراني بسند صحيح وبقيته والصبر نصف الإيمان وأخرجه ابو نعيم في الحلية والبيهقي في الزهد من حديثه مرفوعاً ولا يثبت رفعه وجرى المصنف على عادته في الاختصار على ما يدل بالاشارة وحذف ما يدل بالصراحة اذ لفظ النصف صريح في التجزئة وفي الإيمان لاحد من طريق عبد الله بن حكيم عن ابن مسعود انه كان يقول اللهم زدنا إيماناً وبقينا وفقهاً واسناده صحيح وهذا اصرح في المقصود ولم يذكره المصنف لما أشرت اليه (تنبيه) تعلق بهذا الاثر من يقول ان الإيمان هو مجرد الصديق وأوجب بان مراد ابن مسعود ان اليقين هو اصل الإيمان فاذا أيقن القلب انبعثت الجوارح كلها للقاء الله بالاعمال الصالحة حتي قال سفيان الثوري لو أن اليقين وقع في القلب كما ينبغي لطار اشتياقاً الى الجنة وحرمان النار (قوله وقال ابن عمر اي آخره) المراد بالتقوى وقاية النفس عن الشرك والاعمال السيئة والمواظبة على الاعمال الصالحة وبهذا التقرير يصح استدلال المصنف وقوله حاك بالمهملة والكاف الخفيفة أي تردد ففيه اشارة الى ان بعض المؤمنين بلغ كنه الإيمان وحميقتة وبعضهم لم يبلغ وقد ورد معني قول ابن عمر عند مسلم من حديث النواس مرفوعاً وعند أحمد من حديث رابصة وحسن الترمذي من حديث عطية السعدي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يكون الرجل من المؤمنين حتي يدع ما لا بأس به حذر المأبىه البأس وليس فيها شيء على شرط المصنف فلهذا اقتصر على أثر ابن عمر ولم ارده الى الآن موصولاً وقد اخرج ابن أبي الدنيا في كتاب التقوى عن ابي الدرداء قال تمام التقوى ان تتق الله حتي تترك ما يرى انه حلال خشية ان يكون حراماً (قوله وقال مجاهد) وصل هذا التعليق عبد بن حميد في تفسيره والمراد ان الذي تظاهرت عليه الادلة من الكتاب والسنة

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ شِرْعَةٌ وَمِنْهَا جَاسِدٌ لَا وَسُنَّةٌ **بَابُ دُعَاؤِكُمْ إِيْمَانَكُمْ حَدَّثَنَا** عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى قَالَ أَخْبَرَنَا حَنْظَلَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ عَنْ عِكْرَمَةَ بْنِ خَالِدٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِنِّي إِذَا سَلَّمْتُ عَلَى خَمْسٍ شَهَادَةٌ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ . وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ . وَإِقَامُ الصَّلَاةِ . وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ . وَالْحَجُّ . وَصَوْمُ رَمَضَانَ .

هو شرع الانبياء كلهم (تنبيه) قال شيخ الاسلام البلقيني وقع في اصل الصحيح في جميع الروايات في أثر مجاهد هذا تصحيف قل من تعرض لبيان ذلك ان لفظه وقال مجاهد شرع لكم أو صيناك يا مجاهد ويا دينا واحدا والصواب أو صاك يا مجاهد وأنبياءه كذا أخرجه عبد بن حميد والقرطبي والطبري وابن المنذر في تناسيرهم وبه يستتم الكلام وكيف يفرد مجاهد الضمير لنوح وحده مع ان في السياق ذكر جماعة انتهى ولا مانع من الافراد في التفسير وان كان لفظ الآية بالجمع على ارادة المخاطب والباقيون تبعوا وافراد الضمير لا يمتنع لان نوحا فرد في الآية فلم يتعين التصحيف وغاية ما ذكر من مجيء التفسير بخلاف لفظه أن يكون مذكورا عند المنصف بالمعني والله أعلم وقد استدلل الشافعي وأحمد وغيرهما على ان الاعمال تدخل في الايمان لهذه الآية وما أمر ولا يعبد والله الى قوله دين القيمة قال الشافعي ليس عليهم أحج من هذه الآية أخرجه الخلال في كتاب السنة (قوله وقال ابن عباس) وصل هذا التعليق عبدالرزاق في تفسيره بسند صحيح والمنهاج السبيل أي الطريق الواضح والشرعة والشرعة بمعنى وقد شرع أي سن فعلي هدافيه لف ونشر غير مرتب فان قيل هذا يدل على الاختلاف والذي قبله على الاتحاد اجيب بأن ذلك في اصول الدين وليس بين الانبياء فيه اختلاف وهذا في الفروع وهو الذي يدخله النسخ (قوله دعائكم إيمانكم) قال النووي يقع في كثير من النسخ هنا باب وهو غلط فاحش وصوابه بحذفه ولا يصح ادخال باب هنا اذ لا تعلق له هنا (قلت) ثبت باب في كثير من الروايات المتصلة منها رواية أبي ذر ويمكن توجيهه لكن قال الكرماني انه وقف على نسخه مسموعة على الفربري بحذفه وعلى هذا فقوله دعائكم إيمانكم من قول ابن عباس قال في قوله تعالى قل ما يعبؤ بكم ربي لولا دعائكم قال يقول لولا إيمانكم أخبر الله الكفار انه لا يعبأ بهم ولولا إيمان المؤمنين لم يعبأ بهم أيضا ووجه الدلالة للمصنف ان الدعاء عمل وقد اطلقه على الايمان فيصح اطلاق أن الايمان عمل وهذا على تفسير ابن عباس وقال غيره الدعاء هنا مصدر مضاف الى المفعول والمراد دعاء الرسل الخلق الى الايمان فالمعني ليس لكم عند الله عذر الا ان يدعوكم الرسول فيؤمن من آمن ويكفر من كفر فقد كذبتم انتم فسوف يكون العذاب لازما لكم وقيل معني الدعاء هنا الطاعة ويؤيده حديث النعمان بن بشير ان الدعاء هو العبادة أخرجه اصحاب السنن بسند جيد (قوله حنظلة) بن أبي سفيان هو قرشي مكي من ذرية صفوان بن أمية الجمحي وعكرمة بن خالد هو ابن سعيد بن العاص بن هشام بن المغيرة المخزومي وهو ثقة متفق عليه وفي طبقته عكرمة ابن خالد بن سلمة بن هشام بن المغيرة المخزومي وهو ضعيف ولم يخرج له البخاري نهت عليه لشدة التباسه ويفترقان بشيوخهما ولم يرو الضعيف عن ابن عمر زاد مسلم في روايته عن حنظلة قال سمعت عكرمة بن خالد يحدث طاوسا أن رجلا قال لعبد الله بن عمر ألا تغز وفتال اني سمعت فذ كر الحديث (قوله فائدة) اسم الرجل السائل حكيم ذكره البيهقي (قوله على خمس) أي دعائكم وصرح به عبدالرزاق في روايته وفي رواية لمسلم على خمسة أي أركان فان قيل الاربعة المذكورة مبنية على الشهادة اذ لا يصح شيء منها الا بعد وجودها فكيف يضم مبني الي مبني عليه في مسمى واحد اجيب بجواز ابتناء أمر على أمر ينبنى على امرين أمر آخر فان قيل المبني لا بد ان يكون غير المبني عليه أجيب بان المجموع غير من حيث الافراد عين من حيث الجمع ومثاله البيت من الشعر يجعل على خمسة أعمدة أحدها اوسط والبقية اركان فإدام الاوسط قائما فسمى البيت موجودا ولو سقط منها سقط من الاركان فاذا سقط الاوسط سقط مسمى البيت فالبيت بالنظر الى مجموعته شيء واحد وبالنظر الى افراده

باب أمور الإيمان وقول الله تعالى ليس أبرأ أن تولدوا جوفكم قبل المشرق والمغرب ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتب والنبيين وآتى المال على حبه ذوى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين وفي الرقاب وأقام الصلاة وآتى الزكاة والموفون بعهدهم إذا عاهدوا والصابرين في البأساء والضراء وحين البأس أولئك الذين صدقوا وأولئك هم المتقون

أشياء وأيضاً بالنظر إلى اسمه وأركانه الأصل والاركان تبع وتكملة (تأنيبات) (أحدها) مذهب كراهية الجهاد لانه فرض كفاية ولا يتعين إلا في بعض الاحوال ولهذا جعله ابن عمر جواب السائل وزاد في رواية عبد الرزاق في آخره وان الجهاد من العمل الحسن وأغرب ابن بطال فزعم ان هذا الحديث كان اول الاسلام قبل فرض الجهاد وفيه نظر بل هو خطأ لان فرض الجهاد كان قبل وقعة بدر وبدر كانت في رمضان في السنة الثانية وفيها فرض الصيام والزكاة بعد ذلك والحج بعد ذلك على الصحيح (ثانيها) قوله شهادة ان لا اله الا الله وما بعدها مخموض على البدل من خمس وخمسة والرفع على حذف الخبر والتقدير منها شهادة ان لا اله الا الله أو على حذف المبتدأ والتقدير أحد ما شهد ان لا اله الا الله فان قيل لم يذكر الايمان بالانبياء والملائكة وغير ذلك مما تضمنه سؤال جبريل عليه السلام أجيب ان المراد بالشهادة تصديق الرسول فيما جاء به فيستلزم جميع ما ذكر من المعتقدات وقال الاسماعيلي ما محصله هو من باب تسمية الشيء ببعضه كما تقول قرأت الحمد وتريد جميع النماحة وكذا تقول مثلاً شهدت رسالة محمد وتريد جميع ما ذكر والله أعلم (ثالثها) المراد باقام الصلاة المداومة عليها أو مطلق الايمان بها والمراد بايتاء الزكاة اخراج جزء من المال على وجه مخصوص (رابعها) اشترط الباقلا في صحة الاسلام تقدم الافرار بالتوحيد على الرسالة ولم يتابع مع أنه اذا دقق فيه بان وجهه ويزداد اتجاهها اذ فرقه ما فليتا مل (خامساً) يستلزم منه تخصيص عموم مفهوم السنة بخصوص منطوق القرآن لان عموم الحديث يقتضي صحة اسلام من باشر ما ذكر ومفهومه أن من لم يشره لا يصح ومنه وهذا العموم مخصوص بقوله تعالى والذين آمنوا وأتبعنا هم ذريتهم على ما تقر في موضعه (سادساً) وقع هنا تقديم الحج على الصوم وعليه بني البخاري ترتيبه لكن وقع في مسلم من رواية سعد بن عبيدة عن ابن عمر بتقديم الصوم على الحج قال فقال رجل والحج وصيام رمضان فقال ابن عمر لا صيام رمضان والحج هكذا سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم انتهى في هذا اشعار بان رواية حنظلة التي في البخاري مروية بالمعنى اما لانه لم يسمع رد ابن عمر على الرجل لتعدد المجلس أو حضر ذلك ثم نسيه ويبعد ما جوزه بعضهم أن يكون ابن عمر سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم على الوجهين ونسي أحدهما عند رده على الرجل ووجه بعده أن تطرق النسيان إلى الرلوى عن الصحابي أولى من تطرقه إلى الصحابي كنه وفي رواية مسلم من طريق حنظلة بتقديم الصوم على الحج ولا يعبى عوانة من وجه آخر عن حنظلة انه جعل صوم رمضان قبل فتويجه دال على انه روى بالمعنى ويؤيده ما وقع عند البخاري في التفسير بتقديم الصيام على الزكاة أفيقال ان الصحابي سمعه على ثلاثة أوجه هذا مستبعد والله أعلم (فائدة) اسم الرجل المذكور يزيد بن بشر السكسكي ذكره الخطيب البغدادي رحمه الله تعالى (بقوله باب أمور الايمان) ولا كشميني أمر الايمان بالافراد على ارادة الجنس والمراد بيان الامور التي هي الايمان والامور التي الايمان (قوله وقول الله تعالى) بالخفض ووجه الاستدلال بهذه الآية ومناسبتها لحديث الباب تظهر من الحديث الذي رواه عبد الرزاق وغيره من طريق مجاهد أن أبازر سأل النبي ﷺ عن الايمان فتلا عليه ليس البر الى آخرها ورجاله ثقات وانما لم يسقه المؤلف لانه ليس على شرطه ووجهه ان الآية حصرت التعمق على أصحاب هذه الصفات والمراد انهم يتقون من الشرك والاعمال السيئة فاذا فعلوا وتركوا افهم المؤمنون الكاملون والجامع بين الآية والحديث ان الاعمال مع انضمامها إلى التصديق داخل في مسمى البر كما هي داخل في مسمى الايمان فان قيل ليس في المتن ذكر التصديق أجيب بانه ثابت في أصل هذا الحديث كما أخرجه مسلم وغيره والمصنف يكثر الاستدلال بما اشتمل عليه المتن الذي يذكر أصله ولم يستعمله تاماً

قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ الْآيَةَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ
عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ الْإِيمَانُ بَضْعٌ وَسِتُّونَ
شُعْبَةً وَالْحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الْإِيمَانِ

(قوله قد أفلح المؤمنون) ذكره بلا أداة عطف والحذف جائز والتقدير قول الله قد أفلح المؤمنون وثبت المحذوف في رواية الاصيل
ويحتمل أن يكون ذكر ذلك تفسيرا لقوله المتقون أي المتقون هم الموصوفون بقوله قد أفلح إلى آخرها وكان المؤلف أشار
إلى إمكان عد الشعب من هاتين الآيتين وشبههما ومن ثم ذكر ابن حبان أنه كل طاعة عدها الله تعالى في كتابه من الإيمان
وكل طاعة عدها رسول الله صلى الله عليه وسلم من الإيمان وخذف المكرر فبلغت تسعا وتسعين (قوله عن أبي هريرة) هذا
أول حديث وقع ذكره فيه ومجموع ما أخرجه له البخاري من المتون المستقلة أربعمائة حديث وستة وأربعون حديثا على
التحرير وقد اختلف في اسمه اختلافا كثيرا قال ابن عبد البر لم يختلف في اسم في الجاهلية والاسلام مثل ما اختلف في اسمه
اختلف فيه على عشرين قولاً (قلت) وسرد ابن الجوزي في التلخيص منها ثمانية عشر وقال النووي تبلغ أكثر من
ثلاثين قولاً (قلت) وقد جمعتها في ترجمته في تهذيب التهذيب فلم تبلغ ذلك ولكن كلام الشيخ محمول على الاختلاف
في اسمه وفي اسم أبيه معا (قوله بضع) بكسر أوله وحكي التبع لغة وهو عدد مبهم مقيد بما بين الثلاث إلى التسع كما
جزم به الترمذي وقال ابن سيده إلى العشر وقيل من واحد إلى تسعة وقيل من اثنين إلى عشرة وقيل من أربعة إلى تسعة
وعن الخليل البضع السبع ويرجح ما قاله القزاز ما اتفق عليه المفسرون في قوله تعالى فلبث في السجن بضع سنين وما
رواه الترمذي بسند صحيح أن قريشا قالوا ذلك لابي بكر وكذا رواه الطبري مرفوعا ونقل الصغاني في العباب أنه
خاص بمادون العشرة وبمادون العشرين فإذا جاوز العشرين امتنع قال وأجازه أبو زيد فقال يقال بضعة وعشرين
رجلا وبضع وعشرون امرأة وقال الفراء هو خاص بالاعشرات إلى التسعين ولا يقال بضع ومائة ولا بضع وألف
ووقع في بعض الروايات بضعة بئاء التأنيث ويحتاج إلى تأويل (قوله وستون) لم تختلف الطرق عن أبي عامر شيخ شيخ
المؤلف في ذلك وتابعه يحيى الحماني بكسر المهملة وتشديد الميم عن سليمان بن بلال وأخرجه أبو عوانة من طريق
بشر بن عمرو عن سليمان بن بلال فقال بضع وستون أو بضع وسبعون وكذا وقع التردد في رواية مسلم من طريق سهيل
ابن أبي صالح عن عبد الله بن دينار ورواه أصحاب السنن الثلاثة من طريقه فقالوا بضع وسبعون من غير شك ولا يبي عوانة
في صحيحه من طريق ست وسبعون أو سبع وسبعون ورجح البيهقي رواية البخاري لأن سليمان لم يشك وفيه نظر لما
ذكرنا من رواية بشر بن عمرو عنه فتردد أيضا لكن يرجح بانه المتيقن وباعده مشكوك فيه وأما رواية الترمذي بلفظ
أربع وستون فمعلولة وعلى صحتها لا تخالف رواية البخاري وترجح رواية بضع وسبعون لكونها زيادة ثمة كما ذكره
الحليمي ثم عياض لا يستقيم إذ الذي زادها لم يستمر على الجزم بها لاسيما مع اتحاد المخرج وبهذا يتبين شغوف نظر البخاري
وقد رجح ابن الصلاح الأقل لكونه المتيقن (قوله شعبة) بالضم أي قطعة والمراد الخصلة أو الجزء (قوله والحياء) هو
بالمد وهو في اللغة تغير وانكسار يعتري الإنسان من خوف ما يعاب به وقد يطلق على مجرد ترك الشيء بسبب والترك إنما هو
من لوازمه وفي الشرع خلق يبعث على اجتناب القبيح ويمنع من التقصير في حق ذي الحق ولهذا جاء في الحديث الآخر
الحياء خير كله فإن قيل الحياء من الغرائز فكيف جعل شعبة من الإيمان أجيب بانه قد يكون غريزة وقد يكون تحلما
ولكن استعماله على دفع الشرع يحتاج إلى اكتساب وعلم ونية فهو من الإيمان لهذا ولكونه باعنا على فعل الطاعة وحاجزا
عن فعل المنعصية ولا يقال رب حياء يمنع عن قول الحق أو فعل الخير لأن ذلك ليس شرعيا فإن قيل لم أغرده بالذكر هنا
أجيب بانه كالداعى إلى باقي الشعب إذا لم يخاف فضيحة الدنيا والآخرة فيأتمر ويتزجر والله الموفق وسيأتي مزيد في
الكلام على الحياء في باب الحياء من الإيمان بعداً حد عشر باباً فائدة قال القاضي عياض تكلف جماعة حصر هذه الشعب

بابُ الْمُسْلِمِ مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي السَّفَرِ وَإِسْمَاعِيلَ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ الْمُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ

بطريق الاجتهاد وفي الحكم يكون ذلك هو المراد صعوبة ولا يقدح عدم معرفة حصر ذلك على التخصيص في الايمان اهـ ولم يتفق من عد الشعب على نمط واحد وأقربها الى الصواب طريقة ابن حبان لكن لم تقف على بيانها من كلامه وقد لخصت مما أوردوه ما أذكركه وهو أن هذه الشعب تنفر عن أعمال القلب وأعمال اللسان وأعمال البدن فأعمال القلب فيه المعتقدات والنيات وتشتمل على أربع وعشرين خصلة الايمان بالله ويدخل فيه الايمان بذاته وصفاته وتوحيده بأنه ليس كمثل شيء واعتقاد حدوث ما دونه والايمان بملائكته وكتبه ورسله والقدر حيرد وشره والايمان باليوم الآخر ويدخل فيه المسئلة في القبر والبعث والنشور والحساب والميزان والصراط والجنة والنار ومحبة الله والحب والبغض فيه ومحبة النبي صلى الله عليه وسلم واعتقاد تعظيمه ويدخل فيه الصلاة عليه واتباع سنته والاخلاص ويدخل فيه ترك الرياء والنفاق والتوبة والخوف والرجاء والشكر والوفاء والصبر والرضا بالتضاء والتوكل والرحمة والتواضع ويدخل فيه توقيير الكبير ورحمة الصغير وترك الكبر والعجب وترك الحسد وترك الحقد وترك الغضب وأعمال اللسان وتشتمل على سبع خصال التلطف بالوحيد وتلاوة القرآن وتعلم العلم وتعليمه والدعاء والذكر ويدخل فيه الاستغفار واجتناب المغرور وأعمال البدن وتشتمل على ثمان وثلاثين خصلة منها ما يختص بالاعيان وهي خمس عشرة خصلة التطهير حسا وحكما ويدخل فيه اجتناب النجاسات واسترالعورة والصلاة فرضا وثلا والزكاة كذلك وفك الرقاب والجود ويدخل فيه اطعام الطعام واكرام الضيف والصيام فرضا وثلا والحج والعمرة كذلك والطواف والاعتكاف والتماس ليلة القدر والفرار بالدين ويدخل فيه الهجرة من دار الشرك والوفاء بالنذر والتحري في الايمان وأداء الكفارات ومنها ما يتعلق بالاتباع وهي ست خصال التعتف بالنكاح والقيام بحقوق العيال وبر الوالدين وفيه اجتناب العقوق وتربية الاولاد وصلة الرحم وطاعة السادة أو الرفق بالعبيد ومنها ما يتعلق بالعامه وهي سبع عشرة خصلة القيام بالامرة مع العدل ومتابعة الجماعة وطاعة أولي الامر والاصلاح بين الناس ويدخل فيه قتال اخوارج والبلغاة والمعاونة على البر ويدخل فيه الامر بالمعروف والنهي عن المنكر واقامة الحدود والجهاد ومنه الرابطة وأداء الامانة ومنه اداء الخمس والقرض مع وفائه واكرام الجار وحسن المعاملة وفيه جمع المال من حله وانفاق المال في حقه ومنه ترك التبذير والاسراف ورد السلام وتشميت العاطس وكف الاذى عن الناس واجتناب المنكر واماطة الاذى عن الطريق فهذه تسع وستون خصلة ويمكن عدها تسعا وسبعين خصلة باعتبار افراد ما ضم بعضه الى بعض مما ذكر والله أعلم **في رواية مسلم من الزيادة** أعلاها لا اله الا الله وأدناها اماطة الاذى عن الطريق وفي هذا اشارة الى أن مراتبها متناوئة (تنبيه) في الاسناد المذكور رواية الافران وهي عبد الله بن دينار عن أبي صالح لأنهما تابعيان فان وجدت رواية أبي صالح عنه صار من المديح ورجالهم من سليمان الى منتبهاء من أهل المدينة وقد دخلها الباقون (قوله باب) سقط من روايه الاصيلي وكذا أكثر الابواب وهو ممنون ويجوز فيه الاضافة الى جملة الحديث لكن لم تأت به الرواية (قوله المسلم) استعمل لفظ الحديث ترجمة من غير تصرف فيه (قوله أبي اياس) اسمه ناهيه بالنون وبين الهاءين ياء أخيره وقيل اسمه عبد الرحمن (قوله أبي السفر) اسمه سعيد بن محمد كما تقدم واسماعيل مجرور بالوجه عطفا عليه والتقدير كلاهما عن الشعبي وعبد الله بن عمرو وهو ابن العاص صحابي من صحابي (قوله المسلم) قيل الالف واللام فيه للكمال نحو زيد الرجل أي الكمال في الرجولية وتعقب بأنه يستلزم أن من اتصف بهذا خاصة كان كاملا ويجاب بأن المراد بذلك مع مراعاة باقي الاركان قال الخطابي المراد أفضل المسلمين من جمع الى اداء حقوق الله تعالى اداء حقوق المسلمين انتهى واثبات اسم المعنى على معنى

وَأَمَّا جُرْمُ مَنْ هَجَرَ مَا نَهَى اللَّهُ عَنْهُ. قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ وَاللَّهُ وَقال أَبُو معاوية حَدَّثَنَا دَاوُدُ عَنْ عَامِرٍ قَالَ سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَقَالَ عَبْدُ الْأَعْلَى عَنْ دَاوُدَ عَنْ عَامِرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ **بَابُ** أَيُّ الْإِسْلَامِ أَفْضَلُ **حَدَّثَنَا** سَعِيدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْقُرَشِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو بَرْدَةَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَرْدَةَ عَنْ أَبِي بَرْدَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ

اثبات الكمال له مستفيض في كلامهم ويحتمل أن يكون المراد بذلك أن يبين علامة المسلم التي يستدل بها على إسلامه وهي سلامة المسلمين من لسانه ويده كما ذكر مثله في علامة المنافق ويحتمل أن يكون المراد بذلك الإشارة إلى الحث على حسن معاملة العبد مع ربه لأنه إذا أحسن معاملة أخوانه فاولى أن يحسن معاملة ربه من باب التنبيه بالادنى على الأعلى (تنبيه) ذكر المسلمين هنا خرج مخرج الغالب لأن محافظة المسلم على كف الأذى عن أخيه المسلم أشد تأكيداً كيدا ولأن الكفار يصدون أن يقاتلوا وإن كان فيهم من يجب الكف عنه والبيان بجمع التذكير للتغليب فإن المسلمات يدخلن في ذلك وخص اللسان بالذکر لأنه المعبر عما في النفس وكذا اليد لأن أكثر الأفعال بها والحديث عام بالنسبة إلى اللسان دون اليد لأن اللسان يمكنه القول في الماضي والموجودين والحادثين بعد بخلاف اليد نعم يمكن أن تشارك اللسان في ذلك بالكتابة وإن أثرها في ذلك لعظيم ويستثنى من ذلك شرعاً تعاطى الضرب باليد في إقامة الحدود والتعازير على المسلم المستحق لذلك وفي التعبير باللسان دون القول نكتة فدخل فيه من أخرج لسانه على سبيل الاستهزاء وفي ذكر اليد دون غيرها من الجوارح نكتة فدخل فيها اليد المعنوية كالاستيلاء على حق الغير بغير حق (فائدة) فيه من أنواع البديع تجنيس الاشتقاق وهو كثير (قوله والمهاجر) هو بمعنى المهاجر وإن كان لفظ المفاعل يقتضي وقوع فعل من اثنين لكنه هنا لأحد كالمسافر ويحتمل أن يكون على بابه لأن من لازم كونه هاجراً وطنه مثلاً أنه مهجور من وطنه وهذه الهجرة ضربان ظاهرة وباطنة فالباطنة ترك ما تدعو إليه النفس الإمارة بالسوء والشيطان والظاهرة الفرار بالدين من الفتن وكان المهاجر بن خوطبوا بذلك لثلاث يتكلموا على مجرد التحول من دراهم حتى يمثلوا أوامر الشرع ونواهيها ويحتمل أن يكون ذلك قيل بعد انقطاع الهجرة لما فتح مكة تطيباً لقلوب من لم يدرك ذلك بل حقيقة الهجرة تحصل لمن هجر ما نهى الله عنه فاشتملت هاتان الجملةتان على جوامع من معاني الحكم والأحكام (تنبيه) هذا الحديث من أفراد البخاري عن مسلم بخلاف جميع ما تقدم من الأحاديث المرفوعة على أن مسلماً أخرجه معناه من وجه آخر وزاد ابن حبان والحاكم في المستدرک من حديث أنس صحیحاً والمؤمن من أمنه الناس وكأنه اختصر هنا لتضمنه لعنايه والله أعلم (قوله وقال أبو معاوية حَدَّثَنَا دَاوُدُ) هو ابن أبي هند وكذا في رواية ابن عساکر عن عامر وهو الشعبي المذكور في الإسناد الموصول وأراد بهذا التعليق بيان سماعه له من الصحابي والذي مكتة فيه رواية وهيب بن خالد له عن داود عن الشعبي عن رجل عن عبد الله بن عمر وحكاها ابن منده فعلي هذا أهل الشعبي بأفعه ذلك عن عبد الله ثم لقيه فسمعه منه ونبه بالتعليق الآخر على أن عبد الله الذي أهدى في روايته هو عبد الله بن عمر والذي بين في رواية رفيقه والتعليق عن أبي معاوية وصله اسحق بن راهويه في مسنده عنه وأخرجه ابن حبان في صحيحه من طريقه ولفظه سمعت عبد الله بن عمر يقول ورب هذه البنية لسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول المهاجر من هجر السيئات والمسلم من سلم الناس من لسانه ويده فعم انه ما أراد الأصل الحديث والمراد بالناس هنا المسلمون كما في الحديث الموصول فهم الناس حقيقة عند الإطلاق لأن الإطلاق يحمل على الكمال ولا كمال في غير المسلمين ويمكن حمله على عمومته على إرادة شرط وهو إلا حتى مع إرادة هذا الشرط متعينة على كل حال لما قدمته من استثناء إقامة الحدود على المسلم والله سبحانه وتعالى أعلم (قوله باب) دونون وفيه ما في الذي قبله (قوله حَدَّثَنَا أَبُو بَرْدَةَ) هو برید بالموحدة والراء مصغراً وشيخه جده وفاقه في كنيته

قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيُّ الْإِسْلَامِ أَفْضَلُ قَالَ مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدْرِي بَابُ الْإِسْلَامِ
الطَّعَامِ مِنَ الْإِسْلَامِ **حَدَّثَنَا** عَمْرُو بْنُ خَالِدٍ قَالَ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ يَزِيدَ عَنْ أَبِي الْخَيْرِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ
بْنِ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ أَيُّ الْإِسْلَامِ خَيْرٌ قَالَ

لَا فِي اسْمِهِ وَأَبُو مُوسَى هُوَ الْأَشْعَرَى (قوله قالوا) رواه مسلم والحسن بن سنيان وأبو يعلى في مسنديهما عن سعيد بن يحيى
بن سعيد شيخ البخاري بأسناده هذا بلفظ قلنا ورواه ابن منده من طريق حسين بن محمد (٢) الغساني أحد الخطاطين عن
سعيد بن يحيى هذا بلفظ قلت فتهين أن السائل أبو موسى ولا تخالف بين الروايات لأنه في هذه صرح وفي رواية مسلم أراد نفسه
ومن معه من الصحابة إذا الراضى بالسؤال في حكم السائل وفي رواية البخاري أنهم وإياهم أراد وقد سأل هذا السؤال أيضا
أبو ذر رواه ابن حبان وعمر بن قنادة رواه الطبراني (قوله أي الإسلام) أن قيل الإسلام مفرد وشرط أي أن تدخل على
متعدد أجيب بأن فيه حذف تقديره أي ذوى الإسلام أفضل ويؤيده رواية مسلم أي المسلمين أفضل والجامع بين المذهبين
أن أفضلية المسلم خاصة بهذه الخصلة وهذا التقدير أولى من تقدير بعض المراح هنا أي خصال الإسلام وإنما قلت أنه
أولى لأنه يلزم عليه سؤال آخر بأن يقال سئل عن الخصال فأجاب بصاحب الخصلة فما الحكمة في ذلك وقد يجاب بأنه
يتأتى نحو قوله تعالى يسئلونك ماذا ينفقون قل ما أنفقتم من خير فالله الدين والافر بين الآية والتقدير بأي ذوى الإسلام
يقع الجواب مطابقا لغيره تأويل واذا ثبت أن بعض خصال المسلمين المتعلقة بالإسلام أفضل من بعض خصال مراد
المصنف بقبول الزيادة والنقصان فظهر مناسبة هذا الحديث والذي قبله لما قبلهما من تعداد أمور الإيمان إذ الإيمان والإسلام
عنده مترادفان والله أعلم فان قيل لمجرد أفعل هنا عن العمل أجيب بأن الحذف عند العلم به جائز والتقدير أفضل من غيره
(تنبيه) هذا الإسناد كله كوفيون ويحيى بن سعيد المذكور اسم جده أبان بن سعيد بن العاص بن سعيد بن العاص بن أمية
الأموي ونسبه المصنف قرشيا بالنسبة الأعمية يكنى أبا أيوب وفي طبقاته يحيى بن سعيد القمي وحديثه في هذا الكتاب
أكثر من حديث الأمرى وإس له ابن روي عنه يسمى سعيدا فافترقا وفي الكتاب ممن يقال له يحيى بن سعيد اثنان أيضا
لكن من طبقة فوق طبقة هذين وهما يحيى بن سعيد الانصاري السابق في حديث الأعمال أول الكتاب ويحيى
بن سعيد التيمي أبو حيان ويمتاز عن الانصاري بالكنية والله الموفق (قوله باب) هو منون وفيه ما في الذي قبله
(قوله من الإسلام) للأصلي من الإيمان أي من خصال الإيمان ولما استدلل المصنف على زيادة الإيمان ونقصانه
بحديث الشعب أتبع ما ورد في القرآن والسنة الصحيحة من بيانه فأورده في هذه الأبواب تصرحا وتلوينا وترجما
هنا بقوله اطعام الطعام ولم يقل أي الإسلام خير كما في الذي قبله أشعارا باختلاف المتأخرين وتعدد السؤالين كما سنقره
(قوله حدثنا عمرو بن خالد) هو الحراني وهو بفتح العين وصحف من ضمها (قوله الليث) هو ابن سعد فقيه أهل
مصر عن يزيد هو ابن أبي حبيب البقية أيضا (قوله أن رجلا) لم أعرف اسمه وقيل أنه أبو ذر وفي ابن حبان أنه هاشم بن
مرثد والد شرح سأل عن معنى ذلك فأجيب بنحو ذلك (قوله أي الإسلام خير) فيه ما في الذي قبله من السؤال
والتقدير أي خصال الإسلام وإنما لم اختر تقدير خصال في الأول فرارا من كثرة الحذف وإيضاف تنوع التفسير
يتضمن جواب من سأل فقال السؤالان بمعنى واحد والجواب مختلف فيقال له إذا لاحظت هذين التقديرين بأن الفرق
ويمكن التوفيق بينهما متلازمان إذ الاطعام مستلزم لسلامة اليد والسلام لسلامة اللسان قبله الكرماني وكأنه أراد في
الغالب ويحتمل أن يكون الجواب مختلفا لاختلاف السؤال عن الأفضلية أن لوحظ بين المظ أفضل ولفظ خير فرق
وقال الكرماني المفضل بمعنى كثرة الثواب في مقابلة القلة واخير بمعنى النفع في مقابلة الشرف لا أول من الكمية والثاني من
الكيفية فافترقا واعتراض بأن الفرق لا يتم إلا إذا اختلف كل منهما بترك المقولة أما إذا كان كل منهما يعنى تنبيه في الأخرى

تُطْعِمُ الطَّامَ وَتَقْرَأُ السَّلَامَ عَلَى مَنْ عَرَفْتَ وَمَنْ لَمْ تَعْرِفْ **بَابُ** مِنَ الْإِيمَانِ أَنْ يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ
لِنَفْسِهِ **حَدَّثَنَا** مُسَدَّدٌ قَالَ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ شُعْبَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ
وَعَنْ حُسَيْنِ الْمُهَلَّمِ قَالَ حَدَّثَنَا قَتَادَةُ عَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ

فلا وكأنه بنى على ان افظ خير اسم لا أفعل تفضيل وعلى تقدير اتحاد السبؤاين جواب مشهور وهو الحمل على اختلاف حال
الساكنين أو السامعين فيمكن أن يراد في الجواب الاول تحذير من خشي منه الايذاء يبدأ ولسان فارشد الى الكنف وفي
الثاني ترغيب من رجي فيه النفع العام بالفعل والقول فارشد الى ذلك وخص هاتين الخصلتين بالذكور لمسيس الحاجة
اليهما في ذلك الوقت لما كانوا فيه من الجهد ولمصلحة التأليف ويدل على ذلك أنه عليه الصلاة والسلام حث عليهما
أول ما دخل المدينة كما رواه الترمذي وغيره مصححا من حديث عبد الله بن سلام (قوله تطعم) هو في تقدير المصدر أى ان تطعم
ومثله تسمع بالمعدي وذ كرا لا طعام ليدخل فيه الضيافة وغيرها (قوله وتقرأ) بلمظ مضارع القراءة بمعنى تقول قال
أبو حاتم السجستاني تقول اقرأ عليه السلام ولا تقول اقرأه السلام فاذا كان مكتوبا قلت اقرأه السلام أى اجعله يقرأه
(قوله ومن لم تعرف) أى لا تخص به أحد اكبرا أو تصنعا بل تعظما لشعار الاسلام ومراعاة لآخوة المسلم فان قيل اللفظ
عام فيدخل الكافر والمنافق والفاسق اجيب بأنه خص بأدلة اخرى أو ان النهى متأخر وكان هذا عاما لمصلحة التأليف
وأما من شك فيه فالاصل البقاء على العموم حتى يثبت الخصوص (تنبيهان) الاول أخرج مسلم من طريق عمرو
ابن الحرث عن يزيد بن أبي حبيب بهذا الاسناد نظير هذا السؤال لكن جعل الجواب كالذي في حديث أبي موسى
فادعى ابن منده فيه الاضطراب وأجيب بانهما حديثان اتحدا سنادهما وافق أحدهما حديث أبي موسى ولثانيهما شاهد
من حديث عبد الله بن سلام كما تقدم * الثاني هذا الاسناد كله بصريون والذي قبله كما ذكرنا كوفيون والذي بعده
من طريقه بصريون فوقع له التسلسل في الابواب الثلاثة على الولاء وهو من اللطائف (قوله باب من الايمان) قال الكرمانى
قدم لفظ الايمان بخلاف أخواته حيث قال اطعام الطعام من الايمان اما للاهتمام بذكره وللحصر كأنه قال المحبة
المنذ كورة ليست الا من الايمان (قلت) وهو توجيه حسن الا انه يرد عليه ان الذى بعده أليق بالاهتمام والحصر معا وهو
قوله باب حب الرسول من الايمان فالظاهر أنه اراد التنويع في العبارة ويمكن انه اهتم بذكر حب الرسول فقدمه والله أعلم
(قوله يحيى) هو ابن سعيد القطان (قوله وعن حسين المعلم) هو ابن ذكوان وهو معطوف على شعبة فالقدير عن شعبة
وحسين كلاهما عن قتادة وانما لم يجمعهما لان شيخه أفردهما فأورده المصنف معطوفا واختصارا ولان شعبة قال عن
قتادة وقال حسين حدثنا قتادة وأغرب بعض المتأخرين فزعم ان طريق حسين معتمدة وهو غلط فقد رواه
أبو نعيم فى المستخرج من طريق ابراهيم الحارثي عن مسدد شيخ المصنف عن يحيى القطان عن حسين المعلم
وأبدي الكرمانى كما دلت بحسب التجويز العقلى ان يكون تعليقا أو معطوفا على قتاده فيكون شعبة رواه عن حسين عن قتادة
الى غير ذلك مما ينفر عنه من مارس شيئا من علم الاسناد والله المستعان (تنبيه) المتن المساق هنا لفظ شعبة وأما لفظ حسين
من رواية مسدد التي ذكرناها فهو لا يؤمن عبد حتى يحب لآخيه ولجاره وللإسماعيلي من طريق روح عن حسين حتى
يحب لآخيه المسام ما يحب لنفسه من الخير فيبين المراد بالآخوة وعين جهة الحب وزاد مسام فى أوله عن أبي خيثمة عن يحيى
النطان والذي تسمى بيده وأما طريق شعبة فصرح أحمد والنسائي في روايتهما بسماع قتادة له من أنس فانتفت تهمة
تدليس (قوله لا يؤمن) أي من يدعى الايمان وللمسمة على أحدكم وللأصيلي أحدولابن عسا كر عبد وكذا المسلم عن أبي
خيثمة والمراد بالنفي كمال الايمان ونفى اسم الشئ على معنى نفى الكمال عنه مستفيض فى كلامهم كقولهم فلان ليس بانسان فان
قيل فيلزم أن يكون من حصلت له هذه الخصلة مؤمنا كاملا وان لم يأت ببقية الاركان أجيب بان هذا ورد مورد المبالغة
أو يستناد من قوله لآخيه المسام ملاحظة بنية صفات المسام وقد صرح ابن حبان من رواية ابن أبي عدى عن حسين

حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ **بَابُ حُبِّ الرَّسُولِ ﷺ مِنَ الْإِيمَانِ حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ قَالَ**
أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ
ﷺ قَالَ فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ وَالِدِهِ وَوَلَدِهِ حَدَّثَنَا
يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ عَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ
وَحَدَّثَنَا آدَمُ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ قَالَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى أَكُونَ
أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ وَالِدِهِ وَوَلَدِهِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ

المعلم بالمراد ولفظه لا يبلغ عبد حقيقة الايمان ومعنى الحقيقة هنا الكمال ضرورة ان من لم يتصف بهذه الصفة لا يكون كافرا وبهذا يتم استدلال المصنف على انه يتفاوت وان هذه الخصلة من شعب الايمان وهي داخلية في التواضع على ما سنقره (قوله حتى يحب) بالنصب لان حتى جارة وأن بعدها مضمرة ولا يجوز الرفع فتكون حتى عاطفة فلا يصح المعنى اذ عدم الايمان ليس سببا للمحبة (قوله ما يحب لنفسه) أى من الخير كما تقدم عن الاسماعيلي وكذا هو عند النسائي وكذا عند ابن منده من رواية همام عن قتادة أيضا والخير كلمة جامعة تم الطاعات والمباحات الدنيوية والاخرية وتخرج المنهيات لان اسم الخير لا يتناولها والمحبة ارادة ما يعتقده خيرا قال النووي المحبة الميل الى ما يوافق المحب وقد تكون بحواسه كحسن الصورة أو بفعله اما لذاته كالفصل والكمال واما لاحسانه كجلب نفع أو دفع ضرر انتهى ملخصا والمراد بالميل هنا الاختيارى دون الطبيعى والقسرى والمراد أيضا أن يحب ان يحصل لآخيه نظير ما يحصل له عينه سواء كان في الامور المحسوسة أو المعنوية وليس المراد أن يحصل لآخيه ما حصل له لامع سلبه عنه ولا مع بقاءه بعينه له اذ قيام الجوهر أو العرض بمحلين محال وقال ابو الزناد بن سراج ظاهر هذا الحديث طلب المساواة وحقائقه تستلزم التفضيل لان كل أحد يحب أن يكون أفضل من غيره فاذا أحب لآخيه مثله فقد دخل في جملة المقضولين (قلت) أقر القاضي عياض هذا وفيه نظر اذ المراد الزجر عن هذه الارادة لان المقصود الحث على التواضع فلا يحب ان يكون أفضل من غيره فهو مستلزم للمساواة ويستناد ذلك من قوله تعالى تلك الدار الآخرة نجعلها للذين لا يريدون علوا في الارض ولا فسادا ولا يتم ذلك الا بترك الحسد والغل والحقد والغش وكلها خصال مذمومة (فائدة) قال الكرماني ومن الايمان أيضا ان يبغض لآخيه ما يبغض لنفسه ولم يذكره لان حب الشيء مستلزم لبغض نقيضه فترك التنصيص عليه اكتناء والله اعلم (قوله باب حب الرسول) اللام فيه للعهد والمراد سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بقرينة قوله حتى أكون أحب وان كانت محبة جميع الرسل من الايمان لكن الاحبة مختصة بسيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله شعيب) هو ابن أبي حمزة الحمصي واسم أبي حمزة دينار وقد أكثر المصنف من تخرجه حديثه عن الزهري وأبي الزناد ووقع في غرائب مالك للدار قطبي اذ دخل رجل وهو أبو سلمة بن عبد الرحمن بن الاعرج وأبي هريرة في هذا الحديث وهي زيادة شاذة فقد رواه الاسماعيلي بدونها من حديث مالك ومن حديث ابراهيم بن طهمان وروى ابن منده من طريق أبي حاتم الرازي عن أبي اليمان شيخ البخاري هذا الحديث مصرح فيه بالتحديث في جميع الاسناد وكذا النسائي من طريق علي بن عياض عن شعيب (قوله والذي نفسي بيده) فيه جواز الحلف على الامور المهم توكيذا وان لم يكن هناك مستحلف (قوله لا يؤمن) أى ايمانا كاملا (قوله أحب) هو أفعال بمعنى المفعول وهو مع كثرته على خلاف القياس وفصل بينه وبين معموله بقوله اليه لان الممتنع الفصل بأجنبي (قوله من والده وولده) قدم الوالد للاكثرية لان كل أحد له والده من غير عكس وفي رواية النسائي في حديث أنس تقديم الولد على الوالد وذلك لزيد الشفقة ولم تختلف الروايات في ذلك في حديث أبي هريرة هذا وهو من أفراد البخاري عن مسلم (قوله أخبرنا يعقوب بن ابراهيم) هو الدورقي والتمريق بين حدثنا وأخبرنا لا يقول به المصنف كما يأتي في العلم وقد وقع في غير رواية أبي ذر حدثنا يعقوب (قوله وحدثنا آدم) عطف الاسناد الثاني على الاول قبل أن يسوق المتن

فأوم استواءهما فان لفظ قتادة مثل لفظ حديث أبي هريرة لكن زاد فيه والناس أجمعين ولفظ عبد العزيز مثله إلا أنه قال كما رواه ابن خزيمة في صحيحه عن يعقوب شيخ البخاري بهذا الاسناد من أهله وماله بدل من والده وولده وكذا المسلم من طريق ابن علية وكذا للاسماعيلي من طريق عبد الوارث بن سعيد عن عبد العزيز ولفظه لا يؤمن الرجل وهو أشمل من جهة وأحدكم أشمل من جهة وأشمل منهما رواية الاصيلي لا يؤمن أحد فان قيل فسياق عبد العزيز مغاير لسياق قتادة وصنيع البخاري يوم اتحادهما في المعنى وليس كذلك فالجواب أن البخاري يصنع مثل هذا نظرا الى أصل الحديث لا الى خصوص الفاظه واقتصر على سياق قتادة لموافقة لسياق حديث أبي هريرة ورواية شعبة عن قتادة مأمون فيها من تدليس قتادة لانه كان لا يسمع منه الا مسمعه وقد وقع التصريح به في هذا الحديث في رواية النسائي وذكر الولد والوالد أدخل في المعنى لانهما أعز على العاقل من الال والمال بل ربما يكونان أعز من نفسه ولهذا لم يذكر النفس أيضا في حديث أبي هريرة وهل تدخل الام في لفظ الوالدان أريد به من له الولد فيعم أو يقال اكتفى بذكر أحدهما كما يكتفى عن أحد الضدين بالآخر ويكون ماذكر على سبيل التمثيل والمراد الاعزة كأنه قال أحب اليه من أعزته وذكر الناس بعد الوالد والولد من عطف العام على الخاص وهو كثير وقدم الوالد (٣) على الولد في رواية لتقدمه بالزمان والاجلال وقدم الولد في أخرى لمزيد الشفقة وهل تدخل النفس في عموم قوله والناس أجمعين الظاهر دخوله وقيل اضافة المحبة اليه تقتضي خروجهم منهم وهو بعيد وقد وقع التنصيص بذكر النفس في حديث عبد الله بن هشام كما سيأتي والمراد بالمحبة هنا حب الاختيار لا حب الطبع قاله الخطابي وقال النووي فيه تلميح الى قضية النفس الامارة والمطمئنة فان من رجح جانب المطئنة كان حبه للنبي صلى الله عليه وسلم راجحا ومن رجح جانب الامارة كان حبه بالعكس وفي كلام القاضي عياض أن ذلك شرط في صحة الايمان لانه حمل المحبة على معنى التعظيم والاجلال وتعقبه صاحب المقهم بان ذلك ليس مرادها لان اعتقاد الاعظمية ليس مستلزما للمحبة اذ قد يجد الانسان اعظام شيء مع خلوه من محبته قال فعلى هذا من لم يجد من نفسه ذلك الميل لم يكمل ايمانه والى هذا يومى قول عمر الذي رواه المصنف في الايمان والنذور من حديث عبد الله بن هشام ان عمر بن الخطاب قال للنبي صلى الله عليه وسلم لا أنت يا رسول الله أحب الي من كل شيء الا من نفسى فقال لا والذي نفسى بيده حتى أكون أحب اليك من نفسك فقال له عمر فأنك الآن والله أحب الى من نفسى فقال الآن يا عمر انتهى فهذه المحبة ليست باعتقاد الاعظمية فقط فانها كانت حاصلة لعمر قبل ذلك قطعا ومن علامة الحب المذكور أن يعرض على المرء أن لو خير بين فقد غرض من أغراضه أو فقد رؤية النبي صلى الله عليه وسلم أن لو كانت ممكنة فان كان فقدها أن لو كانت ممكنة أشد عليه من فقد شيء من أغراضه فقد اتصف بالاحبة المذكورة ومن لا فلا وليس ذلك محصورا في الوجود والقد بل يأتي مثله في نصرة سنته والذب عن شريعته ووقع مخالفتها ويدخل فيه باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وفي هذا الحديث ايماء الى فضيلة التفكير فان الاحبة المذكورة تعرف به وذلك أن محبوب الانسان اما نفسه واما غيره أما نفسه فهو أن يريد دوام بقائها سالمة من الآفات هذا هو حقيقة المطلوب واما غيره فاذا حقق الأمر فيه فانما هو بسبب تحصيل نفع ما على وجوهه المختلفة حالا وما لا فاذا تأمل النفع الحاصل له من جهة الرسول صلى الله عليه وسلم الذي أخرجه من ظلمات الكفر الى نور الايمان اما بالمباشرة واما بالسبب علم أنه سبب بقاء نفسه البقاء الأبدى في النعيم السرمدي وعلم ان نفعه بذلك أعظم من جميع وجود الانتفاعات فاستحق لذلك أن يكون حظه من محبته أوفر من غيره لان النفع الذي يثير المحبة حاصل منه أكثر من غيره ولكن الناس يتفاوتون في ذلك بحسب استحضار ذلك والغفلة عنه ولا شك ان حظ الصحابة رضى الله عنهم من هذا المعنى أتم لان هذا ثمرة المعرفة وهم بها اعلم والله الموفق وقال القرطبي كل من آمن بالنبي صلى الله عليه وآله ايمانا صحيحا لا يخلو عن وجدان شيء من تلك المحبة الراجعة غير أنهم متفاوتون فمنهم من أخذ من تلك المراتبة بالحظ الا وفي

(٣) قوله وقدم الوالد اخ تقدم قريبا في قوله من والده وولده اه من هامش نسخه اه

بابُ حَلَاوَةِ الْإِيمَانِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ ثَلَاثٌ مَنْ كُنْ فِيهِ وَجَدَ حَلَاوَةَ الْإِيمَانِ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ وَرَسُولَهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا

وممنهم من أخذ منها بالحظ الأدنى كمن كان مستغرقاً في الشهوات محجوباً في الغفلات في أكثر الأوقات لكن الكثير منهم إذا ذكر النبي صلى الله عليه وآله اشتاق إلى رؤيته بحيث يؤثرها على أهله وولده وماله ووالده ويبدل نفسه في الأمور الخطيرة ويجد مخبر ذلك من نفسه وجدانا لا تردد فيه وقد شوهد من هذا الجنس من يؤثر زيارة قبره ورؤية مواضع آثاره على جميع ما ذكر لما وقر في قلوبهم من محبته غير أن ذلك سريع الزوال بتوالي الغفلات والله المستعان انتهى ملخصاً (قوله باب حلاوة الإيمان) مقصود المصنف أن الحلاوة من ثمرات الإيمان ولما قدم أن محبة الرسول من الإيمان أردفه بما يوجد حلاوة ذلك (قوله حدثنا محمد بن المثنى) هو أبو موسى العنزي بفتح النون بعد هاء الزاي قال حدثنا عبد الوهاب هو ابن عبد الحميد حدثنا أيوب هو ابن أبي تيممة السخيتاني بفتح السين المهملة على الصحيح وحكي ضمها وكسرها عن أبي قلابة بكسر القاف وبياء موحدة (قوله ثلاث) هو مبتدأ والجملة الخبر وجاز الابتداء بالانكسرة لأن التنوين عوض المضاف إليه فالتقدير ثلاث خصال ويحتمل في أعرابه غير ذلك (قوله كمن) أي حصل في تامه وفي قوله حلاوة الإيمان استعارة تخيلية شبه رغبة المؤمن في الإيمان بشيء حل وأثبت له لازم ذلك الشيء وأضافه إليه وفيه تلميح إلى قصة المريض والصحيح لأن المريض الصفر أوى يجد طعم العسل مرًا والصحيح يذوق حلاوته على ما هي عليه وكلما نقصت الصحة شيئاً ما نقص ذوقه بقدر ذلك فكانت هذه الاستعارة من أوضح ما يقوي استدلال المصنف على الزيادة والنقص قال الشيخ أبو محمد بن أبي جرة إنما عبر بالحلاوة لأن الله شبه الإيمان بالشجرة في قوله تعالى مثل كلمة طيبة كشجرة طيبة فالكلمة هي كلمة الإخلاص والشجرة أصل الإيمان وأغصانها اتباع الأمر واجتناب النهي وورقها ما يهتم به المؤمن من الخير وثمرها عمل الطاعات وحلاوة الثمر جني الثمرة وغاية كماله تناهى نضج الثمرة وبه تظهر حلاوتها (قوله أحب إليه) منصوب لأنه خبر يكون قال البيضاوي المراد بالحب هنا الحب العقلي الذي هو إثار ما يقتضي العقل السليم رجحانه وإن كان على خلاف هوى النفس كالمرضى يعاف الدواء بطبعه فينفر عنه ويميل إليه بمقتضى عقله فيهوى تناوله فإذا تأمل المرء أن الشارع لا يأمر ولا ينهى إلا بما فيه صلاح عاجل أو خلاص آجل والعقل يقتضي رجحان جانب ذلك تمرن على الائتمار بأمره بحيث يصير هو أهله ويتذنب لذلك التذاد عقلياً إذ لا تذاد العقلي إدراك ما وكمال وخير من حيث هو كذلك وعبر الشارع عن هذه الحالة بالحلاوة لأنها أظهر اللذائذ المحسوسة قال وإنما جعل هذه الأمور الثلاثة عنواناً لكمال الإيمان لأن المرء إذا تأمل أن المنعم بالذات هو الله تعالى وأن لا مانع ولا مانع في الحقيقة سواه وإن ما عداه وسائط وأن الرسول هو الذي يبين له مرادربه اقتضي ذلك أن يتوجه بكليته نحوه فلا يحب إلا ما يحب ولا يحب من يحب إلا من أجله وأن يتيقن أن جملة ما وعد أو وعد حق يقينا ويخيل إليه الموعود كالأوقاع فيحسب أن مجالس الذكر رياض الجنة وأن العود إلى الكفر القاء في النار انتهى ملخصاً وشاهد الحديث من القرآن قوله تعالى قل إن كان آباؤكم وأبناءؤكم إلى أن قال أحب إليكم من الله ورسوله ثم هدد على ذلك وتوعد بقوله فتر بصوا (فائدة) فيه إشارة إلى التحلي بالفضائل والتخلي عن الرذائل فالأول من الأول والآخر من الثاني وقال غيره محبة الله على قسمين فرض وندب فالفرض المحبة التي تبعث على امتثال أوامره والانتها عن معاصيه والرضا بما يقدره فمن وقع في معصية من فعل محرم أو ترك واجب فله قصيره في محبة الله حيث قدم هوى نفسه والتقصير تارة يكون مع الاسترسال في المباحة والاستكثار منها فيورث الغفلة المقتضية للتوسع في الرجاء فيقدم على المعصية أو تستمر الغفلة فيقع وهذا الثاني يسرع إلى الإفلاج مع الندم وإلى الثاني يشير حديث لا يزني الزاني وهو مؤمن والندب أن يواظب على النوافل ويتجنب الوقوع في

وَأَنْ يُجِبَّ الْمَرْءُ لَا يُجِبُّهُ إِلَّا اللَّهُ وَأَنْ يَكْفُرَ أَنْ يَعُودَ فِي الْكُفْرِ كَمَا يَكْفُرُهُ أَنْ يُقَذَّفَ فِي النَّارِ

الشبهات والمتصف عموماً بذلك نادر قال وكذلك محبة الرسول على قسمين كما تقدم ويزاد أن لا يتلقى شيئاً من المأمورات والمنهيات إلا من مشكاته ولا يسلك إلا طريقته ويرضى بما شرعه حتى لا يجد في نفسه حرجاً مما قضاه ويتخلق باخلاقه في الجود والائثار والحلم والتواضع وغيرها فمن جاهد نفسه على ذلك وجد حلاوة الإيمان وتتناوت مراتب المؤمنين بحسب ذلك وقال الشيخ محي الدين هذا حديث عظيم أصل من أصول الدين ومعنى حلاوة الإيمان استلذاذ الطاعات وتحمل المشاق في الدين وإثارة ذلك على أعراض الدنيا ومحبة العبد لله تحصل بفعل طاعته وترك مخالفته وكذلك الرسول وإنما قال مما سواهما ولم يقل ممن يعلم من يعقل ومن لا يعقل قال وفيه دليل على أنه لا بأس بهذه التثنية وأما قوله للذي خطب فقال ومن يعصهما بشئ الخطيب أنت فليس من هذا لأن المراد في الخطب الإيضاح وأما هنا فالمراد الإيجاز في اللفظ ليحفظ ويدل عليه أن النبي صلى الله عليه وسلم حيث قاله في موضع آخر قال ومن يعصهما فلا يضر الأنفسه واعترض بأن هذا الحديث إنما ورد أيضاً في حديث خطبة النكاح وأجيب بأن المقصود في خطبة النكاح أيضاً الإيجاز فلا نقض وثم أجوبة أخرى منها دعوى الترجيح فيكون حيز المنع أولى لأنه عام والآخري محتمل الخصوصية ولأنه نافل والآخري مبني على الأصل ولأنه قول والآخري رد بأن احتمال التخصيص في القول أيضاً حاصل بكل قول ليس فيه صيغة عموم أصلاً ومنها دعوى أنه من الخصائص فيمتنع من غير النبي صلى الله عليه وسلم ولا يمتنع منه لأن غيره إذا جمع أوهم إطلاقه التسوية بخلافه هو فإن منصبه لا يتطرق إليه إيهام ذلك وإلى هذا مال ابن عبد السلام ومنها دعوى التفرقة بوجه آخر وهو أن كلامه صلى الله عليه وسلم هنا جملة واحدة فلا يحسن إقامة الظاهر فيها مقام المضمرو وكلام الذي خطب جملتان لا يكره إقامة الظاهر فيهما مقام المضمرو وتعقب هذا بأنه لا يلزم من كونه لا يكره إقامة الظاهر فيهما مقام المضمرو أن يكره إقامة المضمرو فيهما مقام الظاهر فمواجه الرد على الخطيب مع أنه هو صلى الله عليه وسلم جمع كما تقدم ويجاب بأن قصة الخطيب كما قلنا ليس فيها صيغة عموم بل هي واقعة عين فيحتمل أن يكون في ذلك المجلس من يخشى عليه توهم التسوية كما تقدم ومن محاسن الأجوبة في الجمع بين حديث الباب وقصة الخطيب أن ثنية الضمير هنا للإيماء إلى أن المعتبر هو المجموع المركب من المحبتين لا كل واحدة منهما فانها وحدها لا غاية إذا لم ترتبط بالآخرى فمن يدعى حب الله مثلاً ولا يحب رسوله لا ينفعه ذلك ويشير إليه قوله تعالى قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله فأوقع متابعتة مكتنفة بين قطري محبة العباد ومحبة الله تعالى للعباد وأما أمر الخطيب بالافراد فلأن كل واحد من العصيانيين مستقل باستلزام الغواية إذا عطف في تقدير التكرير والأصل استقلال كل من المعطوفين في الحكم ويشير إليه قوله تعالى أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم فأعاد أطيعوا في الرسول ولم يعده في أولى الأمر لأنهم لا استقلال لهم في الطاعة كاستقلال الرسول انتهى ملخصاً من كلام البيضاوي والطبي ومنها أجوبة أخرى فيها تكلم منها أن المتكلم لا يدخل في عموم خطابه ومنها أن له أن يجمع بخلاف غيره (قوله وأن يحب المرء) قال يحيى بن معاذ حقيقة الحب في الله أن لا يزيد بالبر ولا ينقص بالجفاء (قوله وأن يكره أن يعود في الكفر) زاد أبو نعيم في المستخرج من طريق الحسن بن سفيان عن محمد بن المنثري شيخ المصنف بعد إذا أقضاه الله هذه وكذا هو في طريق أخرى للمصنف والانتقاد أعظم من أن يكون بالعصمة منه ابتداء بأن يولد على الإسلام ويستمر أو بالأخراج من ظلمة الكفر إلى نور الإيمان كما أوقع لكثير من الصحابة وعلى الأول فيحمل قوله يعود على معنى العيرورة بخلاف الثاني فإن العود فيه على ظاهره فإن قيل فلم عدى العود بنى ولم يعده بالي فالجواب أنه ضمنه معنى الاستمرار وكأنه قال يستتر فيه وهذا قوله تعالى وما كان لنا أن نعود فيها (في تنبيهه) هذا الإسناد كله بصريون وأخرج المصنف بعد ثلاثة أبواب من طريق شعبة عن قتادة عن أنس واستدل به على فضل من أكره على الكفر فترك البتة إلى أن قتل وأخرجه من هذا الوجه في الأدب في لفظ الحب في الله وانظر في هذه الرواية وحتى أن يقذف

باب علامة الإيمان حب الأنصار حديثنا أبو الوليد قال حدثنا شعبة قال أخبرني عبد الله بن عبد الله بن جبر قال سمعت أنسًا عن النبي ﷺ قال آية الإيمان حب الأنصار وآية النفاق بغض الأنصار

في النار أحب إليه من أن يرجع إلى الكفر بعد إذ أنقذه الله منه وهي أبلغ من لفظ حديث الباب لأنه سوى فيه بين الأمرين وهنا جعل الوقوع في نار الدنيا أولى من الكفر الذي أنقذه الله بالخروج منه من نار الأخرى وكذا رواه مسلم من هذا الوجه وصرح النسائي في روايته والاسماعيلي بسماع قتادة له من أنس والله الموفق وأخرجه النسائي من طريق طلق بن حبيب عن أنس وزاد في الخصلة الثانية ذكر البغض في الله ولفظه وأن يحب في الله ويبغض في الله وقد تقدم للمصنف في ترجمته والحب في الله والبغض في الله من الإيمان وكأنه أشار بذلك إلى هذه الرواية والله أعلم (قوله باب) هو منون ولما ذكر في الحديث السابق أنه لا يحب إلا الله عقبه بما يشير إليه من أن حب الأنصار كذلك لأن محبة من يحبهم من حيث هذا الوصف وهو النصرة إنما هو لله تعالى فهم وإن دخلوا في عموم قوله لا يحب إلا الله لكن التنصيص بالتخصيص دليل العناية (قوله حديثنا أبو الوليد) هو الطيالسي (قوله جبر) بفتح الجيم وسكون الموحدة وهو ابن عتيك الأنصاري وهذا الراوي ممن وافق اسمه اسم أبيه (قوله آية الإيمان) هو بهمزة ممدودة وياء تحتانية مفتوحة وهاء تأنيث والإيمان مجرور بالإضافة هذا هو المتعمد في ضبط هذه الكلمة في جميع الروايات في الصحيحين والسنن والمستخرجات والمسانيد والآية العلامة كما ترجم به المصنف ووقع في أعراب الحديث لآبي البقاء العكبري أنه الإيمان بهمزة مكسورة ونون مشددة وهاء والإيمان مرفوع وأعر به فقال إن للتأكيدها ضمير الشأن والإيمان مبتدأ وما بعده خبر ويكون التقدير إن الشأن الإيمان حب الأنصار وهذا تصحيف منه ثم فيه نظر من جهة المعنى لأنه يقتضي حصر الإيمان في حب الأنصار وليس كذلك فإن قيل واللفظ المشهور أيضا يقتضي الحصر وكذا ما أورده المصنف في فضائل الأنصار من حديث البراء بن عازب الأنصاري لا يحبهم المؤمنون فالجواب عن الأول أن العلامة كالخاصة تطرد ولا تنعكس فإن أخذ من طريق المفهوم فهو مفهوم لقب لا عبرة به سلمنا الحصر لكنه ليس حقيقيا بل ادعائيا للمبالغة أو هو حقيقي لكنه خاص بمن أبغضهم من حيث النصرة والجواب عن الثاني أن غايته أن لا يقع حب الأنصار إلا لمؤمن وليس فيه نفي الإيمان عن من لم يقع منه ذلك بل فيه أن غير المؤمن لا يحبهم فإن قيل فعلى الثاني هل يكون من أبغضهم منافقا وان صدق وأقر فالجواب أن ظاهر اللفظ يقتضيه لكنه غير مراد فيحمل على تقييد البغض بالجهة فمن أبغضهم من جهة هذه الصفة وهي كونهم نصروا رسول الله صلى الله عليه وسلم أثرد ذلك في تصديقه فيصح أنه منافق ويقرب هذا الحمل زيادة أبي نعيم في المستخرج في حديث البراء بن عازب من أحب الأنصار فبحي أحبهم ومن أبغض الأنصار فببغضي أبغضهم ويأتي مثل هذا في الحب كما سبق وقد أخرج مسلم من حديث أبي سعيد رفعه لا يبغض الأنصار رجل يؤمن بالله واليوم الآخر ولا أحد من حديثه حب الأنصار إيمان وبغضهم نفاق ويحتمل أن يقال أن اللفظ خرج على معنى التحذير فلا يراد ظاهره ومن ثم لم يقابل الإيمان بالكفر الذي هو ضده بل قابله بالنفاق إشارة إلى أن الترغيب والترهيب إنما خوطب به من يظهر الإيمان أمانة يظهر الكفر فلا لأنه مرتكب ما هو أشد من ذلك (قوله الأنصار) هو جمع ناصرك أصحاب وصاحب أو جمع نصيرك أشرف وشريف واللام فيه للعهد أي أنصار رسول الله صلى الله عليه وسلم والمراد الأوس والخزرج وكانوا قبل ذلك يعرفون بأبي قحافة مفتوحة وياء تحتانية ما كنه وهي الامة التي تجمع القبيلتين فسماهم رسول الله صلى الله عليه وسلم الأنصار فصار ذلك علما عليهم وأطلق أيضا على أولادهم وحلفائهم ومواليهم وخصوا بهذه المنقبة العظمى لما فازوا به دون غيرهم من القبائل عن أنباء النبي صلى الله عليه وسلم ومن معه والقيام بأمرهم ومواساتهم بأنفسهم وأموالهم وإيثارهم إياهم في كثير من الأمور على أنفسهم فكان صنيعهم لذلك موجبا لمعاداتهم جميع الفرق الموجودين من عرب وعجم والعداوة تجر البغض ثم كان ما اختصوا به مما ذكر موجبا للحسد والحسد يجر البغض فلها جاء التحذير من بغضهم والترغيب في حبهم حتى جعل ذلك آية الإيمان والنفاق تنويها

بابُ حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ قَالَ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبُو إِدْرِيسَ عَائِدُ
اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ عُبَادَةَ بْنَ الصَّامِتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَكَانَ شَهِيدَ بَدْرًا وَهُوَ أَحَدُ الثَّقَبَاءِ لَيْلَةَ الْعَقَبَةِ أَنَّ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ وَحَوْلَهُ عِصَابَةٌ مِنْ أَصْحَابِهِ بَايَعُونِي عَلَى أَنْ لَا تُشْرِكُوا بِاللَّهِ شَيْئًا وَلَا تَسْرِقُوا
وَلَا تَزْنُوا وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ وَلَا تَأْتُوا بِيَهُتَانِ تَفْتَرُونَهُ بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ

عظيم فضلهم وتنبيها على كريم فعلهم وان كان من شاركهم في معنى ذلك مشاركا لهم في الفضل المذكور كل بقسطه وقد ثبت في صحيح مسلم عن علي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له لا يحبك الا مؤمن ولا يبغضك الا منافق وهذا جار باطراد في أعيان الصحابة لتحقيق مشترك الا كرام لا لهم من حسن العناء في الدين قال صاحب المقهم وأما الحروب الواقعة بينهم فان وقع من بعضهم بغض لبعض فذاك من غير هذه الجهة بل للامر الطاريء الذي اقتضى المخالفة ولذلك لم يحكم بعضهم على بعض بالتفاق وانما كان حالهم في ذاك حال المجتهدين في الاحكام للمصيب أجرين وللمخطيء أجر واحد والله أعلم (قوله باب) كذا هو في روايتنا بلا ترجمة وسقط من رواية الاصيل أصلا فحديثه عنده من جملة الترجمة التي قبله وعلى روايتنا فهو متعلق بها أيضا لان الباب اذا لم تذكر له ترجمة خاصة يكون بمنزلة الفصل مما قبله مع تعلقه به كصنيع مصنفى الفقهاء ووجه التعلق أنه لما ذكر الانصار في الحديث الاول أشار في هذا الى ابتداء السبب في تلقيهم بالانصار لان أول ذلك كان ليلة العقبة لما توافقوا مع النبي صلى الله عليه وسلم عند عقبة بني في الموسم كما سيأتي شرح ذلك ان شاء الله تعالى في السيرة النبوية من هذا الكتاب وقد أخرج المصنف حديث هذا الباب في مواضع أخرى في باب من شهد بدرا لقوله فيه كان شهد بدرا وفي باب وفود الانصار لقوله فيه وهو أحد الثقباء وأورده هنا لتعلقه بما قبله كما بيناه ثم ان في متنه ما يتعلق بمباحث الايمان من وجهين آخرين أحدهما ان اجتناب المناهى من الايمان كإيمان الاوامر وتانيهما انه تضمن الرد على من يقول ان مرتكب الكبيرة كافرا ومخلد في النار كما سيأتي تقريره ان شاء الله تعالى (قوله عائذ الله) هو اسم علم أي ذو عيادة بالله وأبوه عبد الله بن عمرو الخولاني صحابي وهو من حيث الرواية تابعي كبير وقد ذكر في الصحابة لان له رؤية وكان مولده عام حنين والاسناد كله شاميون (قوله وكان شهد بدرا) يعني حضر الواقعة المشهورة الكائنة بالمكان المعروف ببدر وهي أول وقعة قاتل النبي صلى الله عليه وسلم فيها المشركين وسيأتي ذكرها في المغازي ويحتمل ان يكون قائل ذلك أبو ادريس فيكون متصلا اذا حمل على انه سمع ذلك من عبادة أو الزهري فيكون منقطعاً وكذا قوله وهو أحد الثقباء (قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم) سقط قبلها من أصل الرواية لنظقال وهو خبر ان لان قوله وكان وما بعدهما معترض وقد جرت عادة كثير من أهل الحديث بخذف قال خطأ لكن حيث يتكرر في مثل قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا بد عندهم مع ذلك من النطق بها وقد ثبت في رواية المصنف لهذا الحديث باسناده هذا في باب من شهد بدرا فاعلمها سقطت هنا من بعده ولا حمد عن أبي اليمان بهذا الاسناد ان عبادة حدثه (قوله وحوله) بفتح اللام على الظرفية والعصاة بكسر العين الجماعة من العشرة الى الاربعين ولا واحد لها من لفظها وقد جمعت على عصائب وعصب (قوله بايعوني) زاد في باب وفود الانصار تعالوا بايعوني والمبايعة عبارة عن المعاهدة سميت بذلك تشبيها بالمعاوضة المالية كما في قوله تعالى ان الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة (قوله ولا تقتلوا أولادكم) قال عبد بن اسمعيل التيمي وغيره خص القتل بالاولاد لانه قتل وقطيعة رحم فالعناية بالنهي عنه أكد ولانه كان شائعا فيهم وهو وأد البنات وقتل البنين خشية الاملاق أو خصهم بالذكور لانهم يصدد أن لا يدفعوا عن أنفسهم (قوله ولا تأتوا بهتان) البهتان الكذب الذي يبهت سامعه وخص الايدي والارجل بالافتراء لان معظم الافعال تقع بهما اذا كانت هي العوامل والحوامل للمباشرة والسعي وكذا يسمون الصنائع الايدي وقد يعاقب الرجل بجناية قولية فيقال هذا بما كسبت يداك ويحتمل ان يكون المراد لا تبهتوا الناس كفاحا و بعضكم يشاهد بعضا كما يقال قلت كذا بين يدي فلان قاله الخطابي وفيه نظر لذكرا لارجل وأجاب الكرماني بان المراد الايدي وذكرا لارجل تأكيداً ومحصله

وَلَا تَعْصُوا فِي مَعْرُوفٍ فَمَنْ وَفَى مِنْكُمْ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا

ان ذكر الرجل ان لم يكن مقتضيا فليس بمانع ويحتمل ان يكون المراد بما بين الايدي والارجل القلب لانه هو الذي يترجم اللسان عنه فلذلك نسب اليه الاقتراء كان المعنى لا ترموا أحدا بكذب تزورونه في أنفسكم ثم يتهون صاحبه بالسنة ثم قال أبو محمد بن أبي جرة يحتمل أن يكون قوله بين أيديكم أي في الحال وقوله وأرجلكم أي في المستقبل لأن السعي من أفعال الرجل وقال غيره أصل هذا كان في بيعة النساء وكفى بذلك كما قال الهروي في الغريبين عن نسبة المرأة الولد الذي تزني به أو تلتقطه الى زوجها ثم لما استعمل هذا اللفظ في بيعة الرجال احتيج الى حمله على غير ما ورد فيه أولا والله أعلم (قوله ولا تعصوا) الاسماعيلي في باب وفود الانصار ولا تعصوني وهو مطابق للآية والمعروف ما عرف من الشارع حسنه نيا وأمر (قوله في معروف) قال النووي يحتمل أن يكون المعنى ولا تعصوني ولا أحداً ولى الأمر عليكم في المعروف فيكون التمسيد بالمعروف متعلقاً بشيء بعده وقال غيره نبه بذلك على ان طاعة الخلق انما تجب فيما كان غير معصية لله فهي جديرة بالتوقي في معصية الله (قوله فمن وفى منكم) أي ثبت على العهد وفى بالتخفيف وفى رواية بالتشديد وهما بمعنى (قوله فاجره على الله) أطلق هذا على سبيل التنخيم لانه لما ان ذكر المبايعة المقتضية لوجود العوضين اثبت ذكر الاجر في موضع أحدهما وأفصح في رواية الصنابحي عن عبادة في هذا الحديث في الصحيحين بتعيين العوض فقال بالجنة وعبر هنا بالنظر على المبايعة في تحقق وقوعه كالأجبات وتعيين حمله على غير ظاهره للدلالة القائمة على انه لا يجب على الله شيء وسياقي في حديث معاذ في تفسير حتى الله على العباد تقرير هذا فان قيل لم انتصر على المنهيات ولم يذكر المأمورات فالجواب أنه لم يهملها بل ذكرها على طريق الاجمال في قوله ولا تعصوا اذا العصيان مخالفة الامر والحكمة في التخصيص على كثير من المنهيات دون المأمورات أن الكف أسير من انشاء الفعل لان اجتناب المفاسد مقدم على اجتلاب المصالح والتخلي عن الرذائل قبل التحلي بالتضائل (قوله ومن أصاب من ذلك شيئاً فعوقب) زاد أحمد في روايته به (قوله فهو) أي العقاب كمنارة زاد أحمد له وكذا هو للمصنف من وجه آخر في باب المشيئة من كتاب التوحيد وزاد وطهور قال النووي عموم هذا الحديث مخصوص بقوله تعالى ان الله لا يغفر أن يشرك به فالمرتد اذا قتل على ارتداده لا يكون القتل له كفارة (قلت) وهذا بناء على أن قوله من ذلك شيئاً يتناول جميع ما ذكر وهو ظاهر وقد قيل يحتمل أن يكون المراد ما ذكر بعد الشرك بقرنية أن الخطاب بذلك للمسلمون فلا يدخل حتى يحتاج الى اخراجه ويؤيده رواية مسلم من طريق أبي الأشعث عن عبادة في هذا الحديث ومن أتى منكم حدا اذا قتل على الشرك لا يسمى حدا لكن يعكر على هذا القائل ان الناء في قوله فمن ترتب ما بعدها على ما قبلها وخطاب المسلمين بذلك لا يمنع التحذير من الاشراك وما ذكر في الحد عرفي حادث فالصواب ما قال النووي وقال الطيبي الحق ان المراد بالشرك الاصغر وهو الرياء ويدل عليه تنكير شيئاً أي شركاً أياً ما كان وتعقب بان عرف الشارع اذا أطلق الشرك انما يريد به ما يقابل التوحيد وقد تكرر هذا اللفظ في الكتاب والأحاديث حيث لا يراد به الا ذلك ويجاب بان طلب الجمع يقتضى ارتكاب الحجاز فما قاله محتمل وان كان ضعيفاً ولكن يعكر عليه أيضاً أنه عقب الإصابة بالعقوبة في الدنيا والرياء لا عقوبة فيه فوضح ان المراد بالشرك وانه مخصوص وقال القاضي عياض ذهب أكثر العلماء ان الحدود كفارات واستدلوا بهذا الحديث ومنهم من وقف لحديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا أدري الحدود كفارة لاهلها أم لا لكن حديث عبادة أصح اسناداً ويمكن على طريق الجمع بينهما أن يكون حديث أبي هريرة ورد أولاً قبل أن يعلمه الله ثم أعلمه بعد ذلك (قلت) حديث أبي هريرة أخرجه الحاكم في المستدرک والبخاري من رواية معمر عن ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن أبي هريرة وهو صحيح على شرط الشيخين وقد أخرجه أحمد عن عبد الرزاق عن معمر بن زكريا الدارقطني أن عبد الرزاق تروى بوضعه وان هشام بن يوسف رواه عن معمر فإرساله (قلت) وقد وصله آدم بن أبي أياس عن ابن أبي ذئب وأخرجه الحاكم أيضاً فقويت رواية معمر واذا كان صحيحاً فالجمع الذي جمع به القاضي حسن لكن القاضي ومن تبعه جازمون بان حديث عبادة هذا كان بمكة ليلة العقبة لما بايع الانصار رسول

الله صلى الله عليه وسلم البيعة الاولى بنى وأبو هريرة أنما سلم بعد ذلك بسبع سنين مام خير فكيف يكون حديثه متقدما
وقالوا في الجواب عنه يمكن ان يكون أبو هريرة ماسمعه من النبي صلى الله عليه وسلم وانما سمعه من صحابي أخرى كان سمعه
من النبي صلى الله عليه وسلم قديما ولم يسمع من النبي صلى الله عليه وسلم بعد ذلك ان الحدود كفارة كما سمعه عبادة وفي
هذا تصف ويطلبه ان ابا هريرة صرح بسماعه وان الحدود لم تكن نزلت اذ ذلك والحق عندي ان حديث
أبي هريرة صحيح وهو ما تقدم على حديث عبادة والمبايعة المذكورة في حديث عبادة على الصفة المذكورة
لم تقع ليلة العقبة وانما نص ليلة العقبة ما ذكر ابن اسحق وغيره من أهل المغازي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال
لن حضر من الانصار أبايعكم على ان تمنعوني مما تمنعون منه نساءكم وأبناءكم فبايعوه على ذلك وعلى ان يرحل اليهم هو وأصحابه
وسأني في هذا الكتاب في كتاب الفتن وغيره من حديث عبادة ايضا قال بايعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم على السمع
والطاعة في العمر والبسر والمنشط والمكره الحديث وأصرح من ذلك في هذا المراد ما أخرجه أحمد والطبراني من وجه
آخر عن عبادة أنه جرت له قصة مع أبي هريرة عند معاوية بالشام فقال يا أبا هريرة انك لم تكن معنا اذ بايعنا رسول الله
صلى الله عليه وسلم على السمع والطاعة في النشاط والكسل وعلى الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وعلى ان نقول
بالحق ولا نخاف في الله لومة لائم وعلى ان ننصر رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قدم علينا يثرب فنمنعه مما تمنع منه أنفسنا
وأزواجنا وأبناءنا ولنا الجنة فهذه بيعة رسول الله صلى الله عليه وسلم التي بايعناه عليها فذكر بقية الحديث وعند الطبراني
له طريق أخرى وألفاظ قريبة من هذه وقد وضح ان هذا هو الذي وقع في البيعة الاولى فقد صدرت مبايعات أخرى
سند كفي في كتاب الاحكام ان شاء الله تعالى منها هذه البيعة التي في حديث الباب في الزجر عن الفواحش المذكورة والذي
يقوي انها وقعت بعد فتح مكة بعد ان زلت الآية التي في الممتحنة وهي قوله تعالى يا أيها النبي اذا جاءك المؤمنات يبايعنك
وزول هذه الآية متأخر بعد قصة الحديبية بلا خلاف والدليل على ذلك ما عند البخاري في كتاب الحدود من طريق
سفيان بن عيينة عن الزهري في حديث عبادة هذا أن النبي صلى الله عليه وسلم لما بايعهم قرأ الآية كلها وعنده في تفسير
الممتحنة من هذا الوجه قال قرأ النساء ولمسلم من طريق معمر عن الزهري قال فتلا علينا آية النساء قال ان لا تشركن بالله
شيئا وللنساء من طريق الحرث بن فضيل عن الزهري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ألا تبايعوني على ما بايع عليه
النساء أن لا تشركن بالله شيئا الحديث وللطبراني من وجه آخر عن الزهري بهذا السند بايعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم
على ما بايع عليه النساء يوم فتح مكة ولمسلم من طريق أبي الأشعث عن عبادة في هذا الحديث أخذ علينا رسول الله صلى الله
عليه وسلم كما أخذ على النساء فهذه أدلة ظاهرة في أن هذه البيعة انما صدرت بعد زول الآية بل بعد صدور البيعة بل بعد
فتح مكة وذلك بعد اسلام أبي هريرة بمدة ويؤيد هذا ما رواه ابن أبي خيثمة في تاريخه عن أبيه عن محمد بن عبد الرحمن
الطفاوي عن أبوب عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أبايعكم على أن لا تشركون
بالله شيئا فذكر نحو حديث عبادة ورجاله ثقات وقد قال اسحق بن راهويه اذا صح الاسناد الى عمرو بن شعيب فهو كايوب
عن نافع عن ابن عمر اه واذا كان عبد الله بن عمرو أحد من حضر البيعة وليس هو من الانصار ولا ممن حضر بيعتهم وانما
كان اسلامهم قرب اسلام أبي هريرة وضح تغاير البيعتين بيعة الانصار ليلة العقبة وهي قبل الهجرة الى المدينة وبيعة أخرى
وقعت بعد فتح مكة وشهدا عبد الله بن عمرو وكان اسلامه بعد الهجرة بمدة طويلة ومثل ذلك ما رواه الطبراني من حديث
جرير قال بايعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم على مثل ما بايع عليه النساء فذكر الحديث وكان اسلام جرير متأخرا عن اسلام
أبي هريرة على الصواب وانما حصل الالتباس من جهة ان عبادة بن الصامت حضر البيعتين معا وكانت بيعة العقبة من أجل ما
يصدق به فكان يذكرونها اذا حدث تنويها بسابقتها فلما ذكر هذه البيعة التي صدرت على مثل بيعة النساء عقب ذلك
توهم من لم يقف على حقيقة الحال ان البيعة الاولى وقعت على ذلك ونظيره ما أخرجه أحمد من طريق محمد بن اسحق عن عبادة
بن الوليد بن عبادة بن الصامت عن أبيه عن جده وكان أحد النقباء قال بايعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بيعة الحرب وكان

فَعُوقِبَ فِي الدُّنْيَا فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ وَنَ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا نَمَّ سَتَرَهُ اللَّهُ فَهُوَ إِلَى اللَّهِ

عبادة من الاثني عشر الذين بايعوا في العقبة الاولى على بيعة النساء وعلى السمع والطاعة في عمرنا ويسرنا الحديث فانه ظاهر في اتحاد البيعتين ولكن الحديث في الصحيحين كما سيأتي في الاحكام ليس فيه هذه الزيادة وهو من طريق مالك عن يحيى بن سعيد الانصاري عن عباد بن الوليد والصواب أن بيعة الحرب بعد بيعة العقبة لان الحرب انما شرع بعد الهجرة ويمكن تأويل رواية ابن اسحق وردها الى ما تقدم وقد اشتملت روايته على ثلاث بيعات بيعة العقبة وقد صرح أنها كانت قبل أن يفرض الحرب في رواية الصنابحي عن عباد عن أحمد والثانية بيعة الحرب وسيأتي في الجهاد أنها كانت على عدم الفرار والثالثة بيعة النساء أي التي وقعت على نظير بيعة النساء والراجع أن التصريح بذلك وهم من بعض الرواة والله أعلم ويحكر على ذلك التصريح في رواية ابن اسحق من طريق الصنابحي عن عباد أن بيعة ليلة العقبة كانت على مثل بيعة النساء واتفق وقوع ذلك قبل أن تنزل الآية وانما أضيفت الى النساء لضبطها بالقرآن ونظيره ما وقع في الصحيحين أيضا من طريق الصنابحي عن عباد قال اني من النقباء الذين بايعوا رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال بايعناه على أن لا نشرك بالله شيئا الحديث فظاهر هذا اتحاد البيعتين ولكن المراد ما قررته ان قوله اني من النقباء الذين بايعوا أي ليلة العقبة على الايواء والنصر وما يتعلق بذلك ثم قال بايعناه الى آخره أي في وقت آخر ويشير الى هذا الاتيان بالواو العاطفة في قوله وقال بايعناه وعليك برد ماأتي من الروايات موهما لان هذه البيعة كانت ليلة العقبة الى هذا التأويل الذي نهجت اليه فيرتفع بذلك الاشكال ولا يقي بين حديثي أبي هريرة وعبادة تعارض ولا وجه بعد ذلك للتوقف في كون الحدود كفارة * واعلم أن عباد بن الصامت لم ينفرد برواية هذا المعنى بل روى ذلك على بن أبي طالب وهو في الترمذي وصححه الحاكم وفيه من أصاب ذنبا فعوقب به في الدنيا فالله أكرم من أن يثني العقوبة على عبده في الآخرة وهو عند الطبراني باسناد حسن من حديث أبي تيممة الجهمي ولاحد من حديث خزيمة بن ثابت باسناد حسن ولفظه من أصاب ذنبا أقيم عليه ذلك الذنب فهو كفارة له وللطبراني عن ابن عمرو مرفوعا ما عوقب رجل على ذنب الا جعله الله كفارة لما أصاب من ذلك الذنب وانما أطلت في هذا الموضوع لاني لم أر من أزال اللبس فيه على الوجه المرضي والله الهادي (قوله فعوقب به) قال ابن التين يريد القلع في السرقة والجلد أو الرجم في الزنا قال وأما قتل الولد فليس له عقوبة معلومة الا أن يريد قتل النفس فكفي عنه قلت وفي رواية الصنابحي عن عباد في هذا الحديث ولا تقتلوا النفس التي حرم الله الا بالحق ولكن قوله في حديث الباب فعوقب به أعم من أن تكون العقوبة حدا أو تعزيرا قال ابن التين وحكي عن القاضي اسماعيل وغيره ان قتل القاتل انما هو رادع لغيره وأما في الآخرة فالطلب للمقتول قائم لانه لم يصل اليه حق (تلت) بل وصل اليه حق وأي حق فان المقتول ظلما تكفر عنه ذنوبه بالقتل كما ورد في الخبر الذي صححه ابن حبان وغيره ان السيف محاء للخطايا وعن ابن مسعود قال اذا جاء القتل محال شي رواه الطبراني وله عن الحسن بن علي نحوه وللزارع عن عائشة مرفوعا لا يبر القتل بذنوب الاحياء فلو لا القتل ما كفرت ذنوبه وأي حق يصل اليه أعظم من هذا ولو كان حد القتل انما شرع للردع فقط لم يشرع العنق عن القاتل وهل تدخل في العقوبة المدة كورة المصائب الدينوية من الآلام والاسقام وغيرها فيه نظر ويدل للمنع قوله ومن أصاب من ذلك شيئا ثم ستره الله فان هذه المصائب لا تنافي الستر ولكن بينت الاحاديث الكثيرة ان المصائب تكفر الذنوب فيحتمل أن يراد أنها تكفر مالا حد فيه والله أعلم ويستفاد من الحديث ان اقامة الحد كفارة للذنوب ولو لم يتب الحدود وهو قول الجمهور وقيل لا بد من التوبة وبذلك جزم بعض التابعين وهو قول للمعتزلة وواقفهم ابن حزم ومن المفسرين البغوي وطائفة يسيرة واستدلوا باستثناء من تاب في قوله تعالى الا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم والجواب في ذلك أنه في عقوبة الدنيا ولذلك قيدت بالقدرة عليه (قوله ثم ستره الله) زاد في رواية كريمة عليه (قوله فهو الى الله) قال (١) المازني فيه رد على

(١) المازني وفي نسخة المازري

إِنْ شَاءَ عَمَّا عَنْهُ وَإِنْ شَاءَ عَمَّا قَبَهُ قَبَا يَعْنَاهُ عَلَى ذَلِكَ **بَابُ** مِنَ الدِّينِ الْفِرَارُ مِنَ الْفِتَنِ **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي صَعْصَعَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُوشِكُ أَنْ يَكُونَ خَيْرَ مَالِ الْمُسْلِمِ غَنَمٌ يَتَّبِعُ بِهَا شَعَفَ الْجِبَالِ وَمَوَاقِعَ الْقَطْرِ

الخوارج الذين يكفرون بالذنوب وورد على المعتزلة الذين يوجبون تعذيب العاصي اذا مات بلا توبه لان النبي صلى الله عليه وسلم أخبر بانه تحت المشيئة ولم يقل لا بد أن يعذبه وقال الطيبي فيه إشارة الى الكف عن الشهادة بالنار على أحد أو بالجنة لا حدا لمن ورد النص فيه بهينه (قلت) أما الشق الأول فواضح وأما الثاني فلا إشارة اليه انما تستناد من الحمل على غير ظاهر الحديث وهو متعين (قوله ان شاء عذبه وان شاء عفا عنه) يشمل من تاب من ذلك ومن لم يتب وقال بذلك طائفة وذهب الجمهور الى أن من تاب لا يبق عليه مؤاخذه ومع ذلك فلا يأم من مكر الله لانه لا اطلاع له هل قبلت توبته أولا وقيل يفرق بين ما يجب فيه الحد وما لا يجب واختلف فيمن أتى ما يوجب الحد فقبل يجوز أن يتوب سرا ويكفيه ذلك وقيل بل الأفضل أن يأتي الإمام ويعترف به ويسأله أن يقيم عليه الحد كما وقع لما عز والغامدية وفصل بعض العلماء بين أن يكون معلنا بالفجور فيستحب أن يعلن بتوبته والا فلا تنبيه يزداد في رواية الصنابحي عن عبادة في هذا الحديث ولا ينتهب وهو مما يتمسك به في أن البيعة متأخرة لان الجهاد عنديعه العقبة لم يكن فرض والمراد بالانتهاج ما يقع بعد القتال في الغنائم وزاد في روايته أيضا ولا يعصى بالجنة ان فعلنا ذلك فان غشنا من ذلك شيئا ما كان قضاء ذلك الى الله أخرجه المصنف في باب وفود الانصار عن قتيبة عن الليث ووقع عنده ولا يقضى بقاف وضاد معجمة وهو تصحيف وقد تكاثف بعض الناس في تحريجه وقال انه نهاكم عن ولاية القضاء ويبطله أن عبادة رضى الله عنه ولي قضاء فلسطين في زمن عمر رضى الله عنهما وقيل ان قوله بالجنة متعلق بيقضي أى لا يقضي بالجنة لاحد معين (قلت) لكن يبقى قوله ان فعلنا ذلك بلا جواب ويكفي في ثبوت دعوي التصحيف فيه رواية مسلم عن قتيبة بالعين والصاد المهملتين وكذا الاسماعيلي عن الحسن بن سفيان ولا ينعيم من طريق موسى بن هرون كلاهما عن قتيبة وكذا هو عند البخاري أيضا في هذا الحديث في الديات عن عبد الله ابن يوسف عن الليث في معظم الروايات لكن عند الكشميهني بالقاف والضاد أيضا وهو تصحيف كما بيناه وقوله بالجنة انما هو متعلق بقوله في أوله بايعناه والله أعلم (قوله باب من الدين الفرار من الفتن) عدل المصنف عن الترجمة بالايان مع كونه ترجم لا بواب الايمان مراعاة للفظ الحديث ولما كان الايمان والاسلام مترادفين في عرف الشرع وقال الله تعالى ان الدين عند الله الاسلام صح اطلاق الدين في موضع الايمان (قوله حدثنا عبد الله بن مسلمة) هو القعنبى أحد رواة الموطن نسب الى جده قعنب وهو بصرى أقام بالمدينة مدة (قوله عن أبيه) هو عبد الله بن عبد الرحمن بن الحرث بن أبي صعصعة فسقط الحرث من الرواية واسم أبي صعصعة عمرو بن زيد بن عوف الانصاري ثم انازني هلك في الجاهلية وشهد ابنه الحرث أحدا واستشهد بالجماعة (قوله عن أبي سعيد) اسمه سعد على الصحيح وقيل سنان بن مالك بن سنان استشهد ابوه بأحد وكان هو من المكثرين وهذا الاسناد كله مدنيون وهو من افراء البخاري عن مسلم نعم أخرج مسلم في الجهاد وهو عند المصنف أيضا من وجه آخر عن أبي سعيد حديث الاعرابي الذي سأل أي الناس خير قال مؤمن مجاهد في سبيل الله بنفسه وماله قال ثم من قال مؤمن في شعب من الشعاب يتقي الله ويدع الناس من شره وليس فيه ذكر الفتن وهي زيادة من حافظ فيقيد بها المطلق ولها شاهد من حديث أبي هريرة عند الحاكم ومن حديث أم مالك البهزية عند الترمذي ويؤيده ما ورد من النهي عن سكنى البوادي والسياسة والعزلة وسيأتي مزيد لذلك في كتاب الفتن (قوله يوشك) بكسر الشين المعجمة أى يقرب (قوله خير) بالنصب على الخبر وغم الاسم وللاصيلي برفع خير ونصب غنما على الخبرية ويجوز رفعها على الاجداء والخبر وبقدر في يكون ضمير الشأن قاله ابن مالك لكن لم تجي به الرواية (قوله يتبع) بتشديد التاء ويجوز اسكانها وشعف بفتح المعجمة والعين المهملة جمع شعنة كما هو أكمة وهي رؤس الجبال (قوله ومواقع القطر)

يَفِرُّ بِدِينِهِ مِنَ الْفِتَنِ بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَا أَعْلَمُكُمْ بِاللَّهِ وَأَنَّ الْمَعْرِفَةَ فِعْلُ الْقَلْبِ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ قَالَ

بالنصب عطفًا على شغف أي بطون الأودية وخصهما بالذكور لأنهما مظان المرعى (قوله يفر بدينه) أي بسبب دينه ومن ابتدائية قال الشيخ النووي في الاستدلال بهذا الحديث للترجمة نظر لأنه لا يلزم من لفظ الحديث عد التمرار دينًا وإنما هو صيانة للدين قال فلعله لما رآه صيانة للدين أطلق عليه اسم الدين وقال غيره إن أريد بمن كونها جنسية أو تبعيضية فالنظر متجه وإن أريد كونها ابتدائية أي التمرار من التثنية منشؤه الدين فلا يتجه النظر وهذا الحديث قد سافه المصنف أيضًا في كتاب الفتن وهو أليق المواضع به والكلام عليه يستوفي هناك إن شاء الله تعالى (قوله بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) هو مضاف بالتردد (قوله أَنَا أَعْلَمُكُمْ) كذا في رواية أبي ذر وهو لفظ الحديث الذي أورده في جميع طرقه وفي رواية الأصيلي أعرفكم وكان مذكور بالمعنى حملا على ترادفهما هنا وهو ظاهر هنا وعليه عمل المصنف (قوله وإن المعرفة) بفتح أن والتقدير باب بيان أن المعرفة بورد بكسر ها وتوجيه ظاهر وقال الكرماني هو خلاف الرواية والدراية (قوله لقوله تعالى) مراده الاستدلال بهذه الآية على أن الإيمان بالقول وحده لا يتم إلا بانضمام الاعتقاد إليه والاعتقاد فعل القلب وقوله بما كسبت قلوبكم أي بما استقر فيها والآية وإن وردت في الإيمان بالفتح فلا استدلال بها في الإيمان بالكسر واضح للاشتراك في المعنى إذ مدار الحقيقة فيهما على عمل القلب وكان المصنف لمح بتفسير زيد بن أسلم فانه قال في قوله تعالى لا يؤاخذكم الله باللغو في إيمانكم قال هو كقول الرجل إن فعلت كذا فأنى كافر قال لا يؤاخذكم الله بذلك حتى يعقده قلبه فظهرت المناسبة بين الآية والحديث وظهر وجه دخولهما في مباحث الإيمان فإن فيه دليلا على بطلان قول الكرامية أن الإيمان قول فقط ودليلا على زيادة الإيمان ونقصانه لأن قوله صلى الله عليه وسلم أَنَا أَعْلَمُكُمْ بِاللَّهِ ظاهر في أن العلم بالله درجات وأن بعض الناس فيه أفضل من بعض وأن النبي صلى الله عليه وسلم منه في أعلى الدرجات والعلم بالله يتناول ما بصفاته وما بأحكامه وما يتعلق بذلك فهذا هو الإيمان حقا (فائدة) قال إمام الحرمين أجمع العلماء على وجوب معرفة الله تعالى واختلافوا في أول واجب فتميل المعرفة وقيل النظر وقال المقترح لا اختلاف فإن أول واجب خطابا ومقصودا المعرفة وأول واجب اشتغالا وأداء القصد إلى النظر وفي نقل الإجماع نظر كبير ومنازعة طويلة حتى نقل جماعة الإجماع في تقيضه واستدلوا بطباق أهل العصر الأول على قبول الإسلام ممن دخل فيه من غير تنقيب والآثار في ذلك كثيرة جدا وأجاب الأولون عن ذلك بأن الكفار كانوا يذبون عن دينهم ويقاثلون عليه فرجوعهم عنه دليل على ظهور الحق لهم ومقتضى هذا أن المعرفة المذكورة يكتب فيها بأدنى نظر بخلاف ما قرروه ومع ذلك فقول الله تعالى فأقم وجهك للدين حنيفا فطرت الله التي فطر الناس عليها وحديث كل مولود يولد على الفطرة ظاهرا في دفع هذه المسئلة من أصلها وسيأتي مزيد بيان لهذا في كتاب التوحيد إن شاء الله تعالى وقد نقل القدوة أبو محمد بن أبي حمزة عن أبي الوليد الباجي عن أبي جعفر السمناني وهو من كبار الشاعرة أنه سمعه يقول إن هذه المسئلة من مسائل المعتزلة بقيت في المذهب والله المستعان وقال النووي في الآية دليل على المذهب الصحيح أن أفعال القلوب يؤاخذ بها إن استفرت وأما قوله صلى الله عليه وسلم إن الله تجاوز لأمتي عما حدثت به أنفسها ما لم تكلم به أو تعمل فمحمول على ما إذا لم يستقر (قلت) ويمكن أن يستدل لذلك من عموم قوله أو تعمل لأن الاعتقاد هو عمل القلب وهذه المسئلة تكلمة تذكر في كتاب الرقاق (قوله حدثنا محمد بن سلام) هو بتخفيف اللام على الصحيح وقال صاحب المطالع هو بتشديد ها عند الأكثر وتعقبه النووي بأن أكثر العلماء على أنه بالتخفيف وقد روى ذلك عنه نفسه وهو أخبر بابيه فاعله أراد بالأكثر مشايخ بلده وقد صنف المنذرى جزءا في ترجيح التشديد ولكن المعتمد خلافه

أَخْبَرَنَا عَبْدُ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَمَرَهُمْ أَمْرَهُمْ مِنَ الْأَعْمَالِ بِمَا يُطِيقُونَ قَالُوا إِنَّا لَسْنَا كَهَيْئَتِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ قَدْ ذَمَّرَ لَكَ مَا تَقْدَمُ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأْخُرُ فَيَغْضَبُ حَتَّى يُعْرِفَ الْغَضَبُ فِي وَجْهِهِ ثُمَّ يَقُولُ إِنَّ أَتَقَاكُمْ وَأَعَلَّكُمْ بِاللَّهِ أَنَا بَابٌ مَنْ كَرِهَ أَنْ يَعُودَ فِي الْكُفْرِ كَمَا يَكْفُرُهُ أَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ مِنْ الْإِيمَانِ **حَدَّثَنَا** سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ وَجَدَ حَسْلَوَةَ الْإِيمَانِ مَنْ كَانَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا وَمَنْ أَحَبَّ عَبْدًا لَا يُحِبُّهُ إِلَّا لِلَّهِ وَمَنْ يَكْفُرُهُ أَنْ يَعُودَ فِي الْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْقَذَهُ اللَّهُ كَمَا يَكْفُرُهُ أَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ

(قوله أخبرنا عبدة) هو ابن سليمان الكوفي وفي رواية الأصيلي حدثنا (قوله عن هشام) هو ابن عروة بن الزبير بن العوام (قوله إذا أمرهم أمرهم) كذا في معظم الروايات ووقع في بعضها أمرهم مرة واحدة وعليه شرح القاضي أبو بكر بن العربي وهو الذي وقع في طرق هذا الحديث الذي وقفت عليها من طريق عبدة وكذا من طريق ابن نمير وغيره عن هشام عند أحمد وكذا ذكره الأسماعيلي من رواية أبي أسامة عن هشام ولفظه كان إذا أمر الناس بالشئ قالوا والمعني كان إذا أمرهم بما يسهل عليهم دون ما يشق خشية أن يعجزوا عن الدوام عليه وعمل هو بنظير ما يأمرهم به من التخفيف طلبوا منه التكليف بما يشق لا اعتقادهم احتياجهم إلى المبالغة في العمل لرفع الدرجات دونه فيقولون لسنا كهيتك فيغضب من جهة أن حصول الدرجات لا يوجب التقصير في العمل بل يوجب الزيادة شكرا للمنع الوهاب كما قال في الحديث الآخر أفلا أكون عبدا شكورا وإنما أمرهم بما يسهل عليهم ليدوموا عليه كما قال في الحديث الآخر أحب العمل إلى الله أدومه وعلى مقتضى ما وقع في هذه الرواية من تكرير أمرهم يكون المعني كان إذا أمرهم بعمل من الأعمال أمرهم بما يطيقون الدوام عليه فأمرهم الثانية جواب الشرط وقالوا جواب ثان (قوله كهيتك) أي ليس حالنا كحالكم وعبر بالهيئة تأكيداً وفي هذا الحديث فوائد الأولى أن الأعمال الصالحة ترقى صاحبها إلى المراتب السنية من رفع الدرجات ومحو الخطيئات لانه صلى الله عليه وسلم لم ينكر عليهم استدلالهم ولا تعليمهم من هذه الجهة بل من الجهة الأخرى الثانية أن العبد إذا بلغ الغاية في العبادة وثمراتها كان ذلك أدعى له إلى المواظبة عليها استبقاء للنعمة واستزادة لها بالشكر عليها الثالثة الوقوف عند ما حد الشارع من عزيمة ورخصة واعتقاد أن الأخذ بالرفق الموافق للشرع أولى من الاشتق المخالف له الرابعة أن الأولى من العبادة القصد والملازمة لا المبالغة المفضية إلى الترك كما جاء في الحديث الآخر المنتبت أي المجد في السير لا أرضا قطع ولا ظهراً أبقى الخامسة التنبيه على شدة رغبة الصحابة في العبادة وطلبهم الزيادة من الخير السادسة مشروعية الغضب عند مخالفة الأمر الشرعي والانكار على الحاذق المتأهل لفهم المعني إذا قصر في الفهم تحريضا له على التيقظ السابعة جواز تحدث المرء بما فيه من فضل بحسب الحاجة لذلك عند الامتنان من المبالغة والتعظيم الثامنة بيان أن لرسول الله صلى الله عليه وسلم رتبة الكمال الانساني لانه منحصر في الحكمتين العلمية والعملية وقد أشار إلى الأولى بقوله أعلمكم وإلى الثانية بقوله أتقاكم ووقع عند أبي نعيم وأعلمكم بالله لا باز يادة لأم التأكيد وفي رواية أبي أسامة عند الأسماعيلي والله أن أبركم وأتقاكم أنا ويستفاد منه إقامة الضمير المنفصل مقام المتصل وهو ممنوع عند كثرة النجاة للضرورة وأولوا قول الشاعر * وإنما * يدافع عن أحسابهم أنا ومثلي * بأن الاستثناء فيه مقتدر أي وما يدافع عن أحسابهم إلا أنا قال بعض الشراح والذي وقع في هذا الحديث يشهد للجواز بلا ضرورة وهذا الحديث من أفراد البخاري عن مسلم وهو من غرائب الصحيح لا أعرفه إلا من هذا الوجه فهو مشهور عن هشام فرد مطلق من حديثه عن أبيه عن عائشة والله أعلم وقد أشرت إلى ما ورد في معناه من وجه آخر عن عائشة في باب من لم يواجهه من كتاب الأدب وذكر في ما يؤخذ منه تعيين المأمور به والله الحمد (قوله باب من كره) يجوز فيه التنوين والاضافة وعلى الأول من مبتدأ ومن الإيمان خبره

باب تَفَاضُلِ أَهْلِ الْإِيمَانِ فِي الْأَعْمَالِ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ عُمَرَ بْنِ يَحْيَى الْمَازِنِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَفَعِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ يَدْخُلُ أَهْلُ الْجَنَّةِ الْجَنَّةَ وَأَهْلُ النَّارِ النَّارَ ثُمَّ يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى أَخْرِجُوا مِنْ هَـؤُلَاءِ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ مِنْ إِيْمَانٍ فَيُخْرِجُونَ مِنْهَا قَدِ اسْوَدُّوا فَيُلْقَوْنَ فِي نَهْرِ الْحَيَاةِ أَوْ الْحَيَاةِ شَكٌّ مَالِكٌ فَيَذْبُتُونَ كَمَا تَذْبُتُ الْحَبَّةُ فِي جَانِبِ السَّيْلِ أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ تَخْرُجُ صَفَرَاءَ مَلْتَوِيَّةً قَالَ وَهَيْبٌ حَدَّثَنَا عُمَرُ وَالْحَيَاةُ وَقَالَ خَرْدَلٍ مِنْ خَيْرٍ **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ** اللَّهُ قَالَ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ صَالِحٍ عَنْ أَبِي شَهَابٍ

وقد تقدم الكلام على حديث الباب ومطابقة الترجمة له ظاهرة مما تقدم واسناده كله بصريون وجرى المصنف على عادته في التبويب على ما يستفاد من المتن مع انه غير الاسناد هنا الى أنس ومن في المواضع الثلاثة موصولة بخلاف التي بعد ثلاث فانها شرطية (قوله باب تفاضل أهل الإيمان في الأعمال) في ظرفية ويحتمل أن تكون سببية أي التفاضل الحاصل بسبب الأعمال (قوله حدثنا اسمعيل) هو ابن أبي أويس عبد الله بن عبد الله الاصبحي المدني ابن أخت مالك وقد وافقه على رواية هذا الحديث عبد الله بن وهب ومعن بن عيسى عن مالك وليس هو في الموطأ قال الدار قطني هو غريب صحيح (قوله يدخل) للدار قطني من طريق اسمعيل وغيره يدخل الله وزاد من طريق معن يدخل من يشاء برحمته وكذلك وللإسماعيلي من طريق ابن وهب (قوله ميثقال حبة) بفتح الحاء هو إشارة الى مالا أقل منه قال الخطابي هو مثل ليكون عيارا في المعرفة لافي الوزن لان ما يشك في المعقول يرد الى المحسوس ليفهم وقال امام الحرمين الوزن للصحة المشتعلة على الأعمال ويقع وزنها على قدر أجور الأعمال وقال غيره يجوز أن تجسد الاعراض فتوزن ومثبت من أمور الآخرة بالشرع لادخل للعقل فيه والمراد بحبة الخردل هنا ما زاد من الأعمال على أصل التوحيد لقوله في الرواية الاخرى أخرجوا من قال لا اله الا الله وعمل من الخير ما وزن ذرة وحمل بسط هذا يقع في الكلام على حديث الشفاعة حيث ذكره المصنف في كتاب الرقاق (قوله في نهر الحياة) كذا في هذه الرواية بالمدولس كريمة وغيرها بالقصور به جزم الخطابي وعليه المعنى لان المراد كل ما به تحصل الحياة والحيا بالقصر هو المطر وبه تحصل حياة النبات فهو أليق بمعنى الحياة من الحياء الممدود الذي هو بمعنى الخجل (قوله الحبة) بكسر أوله قال أبو حنيفة الدينوري الحبة جمع بزور النبات واحدها حبة بالفتح وأما الحب فهو الخنطة والشعير واحدها حبة بالفتح أيضا وانما افتراق الجمع وقال أبو المعالي في المنتهى الحبة بالكسر بزور الصحراء مما ليس بقوت (قوله قال وهيب) أي ابن خالد (حدثنا عمرو) أي ابن يحيى المازني المذكور (قوله الحياة) بالخفض على الحكاية ومراده ان وهيبا وافق مالك في روايته لهذا الحديث عن عمرو بن يحيى بسنده وجزم بقوله في نهر الحياة ولم يشك كما شك مالك (فائدة) أخرج مسلم هذا الحديث من رواية مالك فابهم الشاك وقد يفسر هنا (قوله وقال خردل من خير) هو على الحكاية أيضا أي وقال وهيب في روايته ميثقال حبة من خردل من خير فخالف مالك أيضا في هذه الكلمة وقد ساق المؤلف حديث وهيب هذا في كتاب الرقاق عن موسى بن اسمعيل عن وهيب وسياقه أنهم من سياق مالك لكنه قال من خردل من إيمان كرواية مالك فاعترض علي المصنف بهذا ولا اعتراض عليه فإن أبا بكر بن أبي شيبة أخرج هذا الحديث في مسنده عن عفان بن مسلم عن وهيب فقال من خردل من خير كما علقه المصنف فتبين أنه مراده لالفظ موسى وقد أخرج مسلم عن أبي بكر هذا اللفظ لم يسبق لفظه ووجه مطابقه هذا الحديث للترجمة ظاهر وأراد بآياده الرد على المرجئة لما فيه من بيان ضرر المعاصي مع الإيمان وعلى المعتزلة في أن المعاصي موجبة للخلود (قوله حدثنا محمد بن عبيد الله) هو أبو ثابت المدني وأبوه بالتصغير (قوله عن صالح) هو ابن كبسان

عَنْ أَبِي أُمَامَةَ ابْنِ سَهْلٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ يَقُولُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَمَا أَنَا نَائِمٌ رَأَيْتُ النَّاسَ يَمْرَضُونَ عَلَيَّ وَعَلَيْهِمْ قُمْصٌ مِنْهَا مَا يَبْلُغُ الثُّدْيَ وَمِنْهَا مَا دُونَ ذَلِكَ وَعَرَضَ عَلَيَّ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ وَعَلَيْهِ قَمِيصٌ يَجْرُهُ قَالُوا فَمَا أَوَّلَتْ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ الدِّينَ **بَابُ الْحَيَاءِ مِنَ الْإِيمَانِ حَدَّثَنَا** اللَّهُ بْنُ يُوسُفَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ وَهُوَ يَعْظُ أَخَاهُ فِي الْحَيَاءِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ دَعَاهُ فَإِنَّ الْحَيَاءَ مِنَ الْإِيمَانِ

تابعي جليل (قوله عن أبي أمامة بن سهل) هو ابن حنيف كما ثبت في رواية الاصيلي وأبو أمامة مختلف في صحبته ولم يصح له سماع وإنما ذكر في الصحابة اشرف الرؤية ومن حيث الرواية يكون في الاسناد ثلاثة من التابعين أو تابعين وصحابة بيان ورجاله كلهم مدنيون كالذي قبله والكلام على المتن يأتي في كتاب التعبير ومطابقته للترجمة ظاهرة من جهة تأويل القمص بالدين وقد ذكر أنهم متناضلون في لبسها فدل على أنهم متناضلون في الإيمان (قوله بينا أنا نائم رأيت الناس) أصل بينا بين ثم أشبعت النتيجة وفيه استعمال ينادون اذا وبدون اذ وهو فصيح عند الاصمعي ومن تبعه وان كان الاكثر على خلافه فان في هذا الحديث حجة وقوله الثدى بضم المثالة وكسر الدال المهمة وتشديد الياء التجتانية جمع ثدى بنتح أوله واسكان ثانية والتخفيف وهو مذكر عند معظم أهل اللغة وحكي أنه مؤنث والمشهور انه يطلق في الرجل والمرأة وقيل يختص بالمرأة وهذا الحديث يردده وامل قائل هذا يدعي أنه أطلق في الحديث مجازا والله أعلم (قوله باب) هو ممنون ووجه كون الحياء من الإيمان تقدم مع بقية مباحثه في باب أمور الإيمان وقائدة اعادته هنا انه ذكر هناك بالتبعية وهنا بالقصد مع فائدة مغايرة الطريق (قوله حدثنا عبد الله بن يوسف) هو التنيسي نزيل دمشق ورجال الاسناد سواه من أهل المدينة (قوله أخبرنا) وللأصيلي حدثنا مالك والكريمة ابن انس والحديث في الموطأ (قوله عن أبيه) هو عبد الله بن عمر بن الخطاب (قوله مر على رجل) لمسلم من طريق معمر بن رجل ومر بمعنى اجتاز يعدي بعلي وبالباء ولم أعرف اسم هذين الرجلين الواعظ وأخيه وقوله يعظ أى ينصح أو يخوف أو يذكركذا شرحوه والاولى أن يشرح بما جاء عند المصنف في الأدب من طريق عبد العزيز بن أبي سلمة عن ابن شهاب وانظره يعاتب أخاه في الحياء يقول انك لتستحي حتى كأنه يقول قد أضربك انتهى ويحتمل أن يكون جمع له العتاب والوعظ فذكر بعض الرواة ما لم يذكره الآخر لكن المخرج متحد فالظاهر انه من تصرف الراوي بحسب ما اعتقد أن كل لفظ منهما يقوم مقام الآخر في سببية فكان الرجل كان كثير الحياء فكان ذلك يمنعه من استيناء حقوقه فعاتبه أخوه على ذلك فقال له النبي صلى الله عليه وسلم دعه أى اتركه على هذا الخلق السني ثم زاده في ذلك ترغيبا لحكمه بأنه من الإيمان واذا كان الحياء يمنع صاحبه من استيناء حتى نفسه جره له ذلك تحصيل أجز ذلك الحق لاسيما اذا كان المتروك له مستحقا وقال ابن قتيبة معناه ان الحياء يمنع صاحبه من ارتكاب المعاصي كما يمنع الإيمان فسمى إيمانا كما يسمى الشيء باسم مقام مقامه وحاصله ان اطلاق كونه من الإيمان مجاز والظاهر ان الناهي ما كان يعرف ان الحياء من مكملات الإيمان فلماذا وقع التأكيده وقد يكون التأكيده من جهة ان التضيعة في تقصيرها مما بهم به وان لم يكن هناك منكر قال الراغب الحياء انقباض النفس عن القبيح وهو من خصائص الانسان ليرتدع عن ارتكاب كل ما يشتهى فلا يكون كالبهيمة وهو مركب من جبن وعفة فذلك لا يكون المستحي فاسقا وقلما يكون الشجاع مستحيًا وقد يكون لمطلق الانقباض كما في بعض الصبيان انتهى ملخصا وقال غيره هو انقباض النفس خشية ارتكاب ما يكره أهم من أن يكون شرعيا أو علميا أو عرفيا ومقابل الاول فاسق والثاني مجنون والثالث أبله قال وقوله صلى الله عليه وسلم الحياء شعبة من الإيمان أى أثر من آثار الإيمان وقال الحلبي حقيقة الحياء خوف الذم بنسبة الشرائع وقال

باب فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ نَحْنُو سَيِّئَاتِهِمْ **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمُسْتَدِي قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو رَوْحٍ الْحَرَمِيُّ بْنُ عُمَارَةَ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ وَاقِدِ بْنِ مُحَمَّدٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبِي يُحَدِّثُ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ أَمَرْتُ

غيره ان كان في محرم فهو واجب وان كان في مكروه فهو مندوب وان كان في مباح فهو العرفي وهو المراد بقوله الحياء لا يأتي الا بخير ويجمع كل ذلك أن المباح انما هو ما يقع على وفق الشرع اثباتا ونقيا وحكي عن بعض السلف رايت المعاصي مذلة فتركها مرواة فصارت ديانة وقد يتولد الحياء من الله تعالى من التقرب في نعمه فيستحي العاقل ان يستعين بها على معصيته وقد قال بعض السلف خف الله على قدر قدرته عليك واستحي منه على قدر قربك منه والله أعلم (قوله باب) هو منون في الرواية والتقدير هذا باب في تفسير قوله تعالى فان تابوا وتجاوزوا الاضافة أى باب تفسير قوله وانما جعل الحديث تفسيرا للآية لأن المراد بالتوبة في الآية الرجوع عن الكفر الى التوحيد ففسره قوله صلى الله عليه وسلم حتى يشهدوا ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله وبين الآية والحديث مناسبة أخرى لأن التولية في الآية والعصمة في الحديث بمعنى واحد ومناسبة الحديث لبواب الايمان من جهة أخرى وهي الرد على المرجئة حيث زعموا ان الايمان لا يحتاج الى الاعمال (قوله حد ثنا عبد الله بن محمد) زاد ابن عساكر المستدى وهو بفتح النون كما مضى قال حد ثنا أبو روح هو بفتح الراء (قوله الحرمي) هو بفتح المهملة والاصلي حرمي وهو اسم بلفظ النسب ثبت فيه الالف واللام وتحذف مثل مكى بن ابراهيم الا تى بعد وقال الكرماني أبو روح كنيته واسمه ثابت والحرمي نسبه كذا قال وهو خطأ من وجهين أحدهما في جعله اسمه نسبه والثاني في جعله اسم جده اسمه وذلك انه حرمي بن عمار بن أبي حفصة وأسم أبي حفصة ثابت وكانه رأي في كلام بعضهم واسمه ثابت فظن ان الضمير يعود على حرمي لانه المتحدث عنه وليس كذلك بل الضمير يعود على أبي حفصة لانه الاقرب وأكذلك عنده ووروده في هذا السند الحرمي بالالف واللام وليس هو منسوباً الى الحرم بحال لانه بصرى الاصل والمولد والمنشا والمسكن والوفاة ولم يضبط ثابتاً كما دلت عليه وكأنه ظنه بالثلثة كالجادة والصحيح ان اوله نون (قوله عن واقد بن محمد) زاد الاصيلي يعنى ابن زيد بن عبد الله بن عمر فهو من رواية الابناء عن الآباء وهو كثير لكن رواية الشخص عن أبيه عن جده أقل وواقدهنار وى عن أبيه عن جد أبيه وهذا الحديث غريب الاسناد تفرد بروايته شعبه عن واقد قاله ابن حبان وهو عن شعبة عن يزيد بن قنبر بروايته عنه حرمي هذا وعبد الملك بن الصباح وهو عزيز عن حرمي تفرد به عنه المستدى وابراهيم بن محمد بن عرعرة ومن جهة ابراهيم اخرجوه أبو عوانه وابن حبان والاسماعيلي وغيرهم وهو غريب عن عبد الملك تفرد به عنه أبو غسان مالك بن عبد الواحد شيخ مسلم فاتفق الشيخان على الحكم بصحته مع غرابته وليس هو في مسند أحمد على سعة وقد استبعد قوم صحته بأن الحديث لو كان عند ابن عمر لما تركه أباه ينزع أبابكر في قتال مانى الزكاة ولو كانوا يعرفونه لما كان أبو بكر يقر عمر على الاستدلال بقوله عليه الصلاة والسلام أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله وينتقل عن الاستدلال بهذا النص الى القياس اذ قال لا قاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة لانها قرينتها في كتاب الله والجواب أنه لا يلزم من كون الحديث المذكور عند ابن عمر أن يكون استحضره في تلك الحالة ولو كان مستحضرا له فقد يحتمل أن لا يكون حاضر المناظرة المذكورة ولا يمتنع أن يكون ذكره لهما بعد ولم يستدل أبو بكر في قتال مانى الزكاة بالقياس فقط بل أخذه أيضا من قوله عليه الصلاة والسلام في الحديث الذي رواه الا بحق الاسلام قال أبو بكر والزكاة حق الاسلام ولم ينفرد ابن عمر بالحديث المذكور بل رواه أبو هريرة أيضا بزيادة الصلاة والزكاة فيه كما سيأتي الكلام عليه ان شاء الله تعالى في كتاب الزكاة وفي القصة دليل على أن السنة قد تخفي على بعض أكابر الصحابة ويطلع عليها آحادهم ولهذا لا يلتفت الى الآراء ولو قويت مع وجود سنة نخلها ولا يقال كيف خفي ذا على فلان والله الموفق (قوله أمرت) أى أمرني الله لانه لا أمر لرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الا الله وقياسه في الصحابي اذا قال

أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّ الْإِسْلَامِ وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ

أمرت فلمعني أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يحتمل أن يريد أمرني صحابي آخر لانهم من حيث انهم مجتهدون لا يحتجون بأمر مجتهد آخر وإذا قاله التابعي احتتمل والحاصل ان من اشتهر بطاعة ريش اذا قال ذلك فهم منه ان الاآمر له هو ذلك الريش (قوله ان اقاتل) أي بأن اقاتل وحذف الجار من أن كثير (قوله حتى يشهدوا) جعلت غاية المقاتلة وجود ما ذكر فمقتضاه ان من شهد وأقام وآتي عصم دمه ولو جحد باقي الاحكام والجواب ان الشهادة بالرسالة تتضمن التصديق بما جاء به مع ان نص الحديث وهو قوله الا بحق الاسلام يدخل فيه جميع ذلك فان قيل فلم لم يكتب به ونص على الصلاة والزكاة فالجواب ان ذلك لعظمهما والاهتمام بامرهما لانهما اما العبادات البدنية والمالية (قوله ويقيموا الصلاة) أي يداوموا على الاتيان بها بشر وطها من قامت السوق اذا انفتحت وقامت الحرب اذا اشتد القتال أو المراد بالقيام الاداء تعبيراً عن الكل بالجزء اذ القيام بعض اركانها والمراد بالصلاة المقر وض منها لاجنسها فلا تدخل سجدة التلاوة مثلاً وان صدق اسم الصلاة عليها وقال الشيخ محي الدين النووي في هذا الحديث ان من ترك الصلاة عمدا يقتل ثم ذكر اختلاف المذاهب في ذلك وسئل الكرماني هنا عن حكم تارك الزكاة وأجاب بأن حكمهما واحد لا شترأ كهما في الغاية وكأنه أراد في المقاتلة أما في القتل فلا والفرق أن الممتنع من أتياء الزكاة يمكن أن تؤخذ منه قهر اختلف الصلاة فان انتهى الى نصب القتال ليمنع الزكاة قوتل وبهذه الصورة قاتل الصديق مانع الزكاة ولم ينقل أنه قتل أحد منهم صبراً وعلى هذا في الاستدلال بهذا الحديث على قتل تارك الصلاة نظر للفرق بين صيغة أقاتل وأقتل والله أعلم وقد أطنب ابن دقيق العبد في شرح العمدة في الانكار على من استدل بهذا الحديث على ذلك وقال لا يلزم من اباحة المقاتلة اباحة القتل لان المقاتلة مفاعلة تستلزم وقوع القتال من الجانبين ولا كذلك القتل وحكي البيهقي عن الشافعي انه قال ليس القتال من القتل بسبيل قد يحل قتال الرجل ولا يحل قتله (قوله فاذا فعلوا ذلك) فيه التعبير بالنعل عما بعضه قول اما على سبيل التغليب واما على اراة المعني الاعم اذ القول فعل اللسان (قوله عصموا) أي منعوا وأصل العصمة من العصام وهو الخيط الذي يشده فم القربة ليمنع سيلان الماء (قوله وحسابهم على الله) أي في أمسرائرهم ولقظة على مشعرة بالايجاب وظاهرها غير مراد فاما أن تكون بمعنى اللام أو على سبيل التشبيه أي هو كالأول واجب على الله في تحقق الوقوع وفيه دليل على قبول الاعمال الظاهرة والحكم بما يقتضيه الظاهر والاكتفاء في قبول الايمان بالاعتقاد الجازم خلافاً لمن أوجب تعلم الادلة وقد تقدم ما فيه ويؤخذ منه ترك تكفير أهل البدع المقرين بالتوحيد المتزمين للشرائع وقبول توبة الكافر من كفره من غير تفصيل بين كفر ظاهر او باطن فان قيل مقتضى الحديث قتال كل من امتنع من التوحيد فكيف ترك قتال مؤدى الجزية والمعاهد فالجواب من اوجه احدها دعوى النسخ بأن يكون الاذن بأخذ الجزية والمعاهدة متأخرا عن هذه الاحاديث بدليل انه متأخر عن قوله تعالى اقتلوا المشركين ثانياً ان يكون من العام الذي خص منه البعض لان المقصود من الامر حصول المطلوب فاذا تخلف البعض لدليل لم يقسح في العموم ثالثاً ان يكون من العام الذي اراد به الخاص فيكون المراد بالناس في قوله اقاتل الناس أي المشركين من غير أهل الكتاب ويدل عليه رواية النسائي بلفظ امرت ان اقاتل المشركين فان قيل اذا تم هذا في أهل الجزية لم يتم في المعاهدين ولا فيمن منع الجزية اجيب بأن الممتنع في ترك المقاتلة رفعها لا تأخيرها مدة كما في الهدنة ومقاتلة من امتنع من اداء الجزية بدليل الآية رابعاً ان يكون المراد بما ذكر من الشهادة وغيرها التعبير عن اعلاء كلمة الله واذعان الخالسين فيحصل في بعض بالقتل وفي بعض بالجزية وفي بعض بالمعاهدة خامساً أن يكون المراد بالقتال هو أو ما يقوم مقامه من جزية أو غير ذلك سادساً أن يقال الغرض من ضرب الجزية اضطرارهم الى الاسلام وسبب السبب سبب فكانه قول حتى يسلموا أو يلتزموا ما يؤدبهم الى الاسلام وهذا أحسن ويأتي فيد ما في الثالث وهو آخر الاجوبة والله أعلم

باب مَنْ قَالَ إِنَّ الْإِيمَانَ هُوَ الْعَمَلُ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى وَلِلَّهِ الْجَنَّةُ الَّتِي أَوْرِثْتُمُوهَا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ وَقَالَ عِدَّةٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى . قَوْلَ بَلْ لَنْسَأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ عَنْ قَوْلِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ لِمَثَلِ هَذَا فَلْيَعْمَلِ الْعَامِلُونَ **حَدَّثَنَا** أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ وَمُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَا حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ شِهَابٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ أَيُّ الْعَمَلِ أَفْضَلُ فَقَالَ إِيْمَانٌ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ . قِيلَ ثُمَّ مَاذَا قَالَ الْجَاهِدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ . قِيلَ ثُمَّ مَاذَا قَالَ

(قوله باب من قال) هو مضاف حتما (قوله أن الإيمان هو العمل) مطابقة الآيات والحديث لما ترجم له بالاستدلال بالجوع على المجموع لأن كل واحد منها دال بمفرده على بعض الدعوي فقوله بما كنتم تعملون عام في الأعمال وقد نقل جماعة من المفسرين أن قوله هنا تعملون معناه يؤمنون فيكون خاصا وقوله عما كانوا يعملون خاص بعمل اللسان على ما نقل المؤلف وقوله فليعمل العاملون عام أيضا وقوله في الحديث إيمان بالله في جواب أي العمل أفضل دال على أن الاعتقاد والنطق من جملة الأعمال فإن قيل الحديث يدل على أن الجهاد والحج ليسا من الإيمان لما تقتضيه ثم من المغايرة والترتيب فالجواب أن المراد بالإيمان هنا التصديق هذه حقيقة والإيمان كما تقدم يطلق على الأعمال البدنية لأنها من مكملاته (قوله أورثتموها) أي صيرت لكم أرثا واطلاق الارث مجازا عن الاعطاء لتحقق الاستحقاق وما في قوله أما مصدريه أي بعملكم وأما موصولة أي بالذي كنتم تعملون والباء للملابسة أو للمقابلة فإن قيل كيف الجمع بين هذه الآية وحديث أن يدخل أحدكم الجنة بعمله فالجواب أن المتنى في الحديث دخولها بالعمل المجرد عن القبول والمثبت في الآية دخولها بالعمل المتقبل والقبول إنما يحصل برحمة الله فلم يحصل الدخول إلا برحمة الله وقيل في الجواب غير ذلك كما سيأتي عند إيراد الحديث المذكور **تنبيه** يختلف الجواب عن هذا السؤال وأجيب بان لفظ من مراد في كل منهما وقيل وقع باختلاف الاحوال والاشخاص فأجيب كل سائل بالحال اللائق به وهذا اختيار الحليمي ونقله عن القفال (قوله وقال عدة) أي جماعة من أهل العلم منهم أنس بن مالك روينا حديثه مرفوعا في الترمذي وغيره وفي اسناده ربه ضعيف ابن عمر روينا حديثه في التفسير للطبري والدعاء للطبراني ومنهم مجاهد رويناه عنه في تفسير عبد الرزاق وغيره (قوله لنسألهنهم غل) قال النووي معناه عن أعمالهم كلها أي التي يتعلق بها التكليف وتخصيص ذلك بالتوحيد دعوي بلادليل (قلت) لتخصيصهم وجه من جهة التعميم في قوله أجمعين بعد أن تقدم ذكر الكفار إلى قوله ولا تحزن عليهم واخفص جناحك للمؤمنين فدخل فيه المسلم والكافر فإن الكافر مخاطب بالتوحيد بخلاف بخلاف باقي الأعمال ففيها الخلاف فمن قال أنهم مخاطبون يقول أنهم مسؤولون عن الأعمال كلها ومن قال أنهم غير مخاطبين يقول إنما يسألون عن التوحيد فقط فالسؤال عن التوحيد متفق عليه فهذا هو دليل التخصيص فحمل الآية عليه أولى بخلاف الحمل على جميع الأعمال لما فيه من الاختلاف والله أعلم (قوله وقال) أي الله عز وجل **لمثل هذا** أي الفوز العظيم **فليعمل** العاملون أي في الدنيا والظاهر أن المصنف تأولها بما تأول به الآيتين المتقدمتين أي فليؤمن المؤمنون أو يحمل العمل على عمومهما لأن من آمن لا بد أن يقبل ومن قبل فمن حقه أن يعمل ومن عمل لا بد أن ينال فإذا وصل قال لمثل هذا فليعمل العاملون **تنبيه** يحتمل أن يكون قائل ذلك المؤمن الذي رأى قرينه ويحتمل أن يكون كلامه انقضي عند قوله الفوز العظيم والذي بعده ابتداء من قول الله عز وجل أو بعض الملائكة لأحكاية عن قول المؤمن والاحتمالات الثلاثة مذكورة في التفسير ولعل هذا هو المراد في إبهام المصنف القائل والله أعلم (قوله حدثنا أحمد بن يونس) هو أحمد بن عبد الله بن يونس البربوعي الكوفي نسب إلى جده (قوله سئل) إبهام السائل وهو أبو ذر الغفاري وحديثه في العتن (قوله قيل ثم ماذا قال الجهاد) وقع في مسند الحرث بن أبي أسامة عن إبراهيم بن سعد ثم جهاد فواخي بين الثلاثة في التكبير بخلاف ما عند المصنف وقال الكرمانى الإيمان لا يتكرر كالحج والجهاد قد يتكرر فالتنوين للأفراد الشخصية والتعريف للكمال إذا جهاد

حج مبرور باب إذا لم يكن الإسلام على الحقيقة وكان على الاستسلام أو الخوف من القتل لقوله تعالى قالت الأعراب آمناً قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا فإذا كان على الحقيقة فهو على قوله جل ذكره إن الدين عند الله الإسلام **حديثنا** أبو النعمان قال أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني عامر بن سعد بن أبي وقاص عن سعد بن رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ أعطى رهطاً وسعد جالس فترك رسول الله ﷺ رجلاً هو أعجبهم إلى فقلت يا رسول الله مالك عن فلان فوالله إني لأراه مؤمناً فقال أو مسلماً فسكت فلهلأتم غلبني ما أعلم منه فعدت لمقاتلي فقلت مالك عن فلان فوالله إني لأراه مؤمناً

لواني به مرة مع الاحتياج إلى التكرار لما كان أفضل وتعقب عليه بأن التنكير من جملة وجوه التعظيم وهو يعطى الكمال وبأن التعريف من جملة وجوه العهد وهو يعطى الأفراد الشخصية فلا يسلم الفرق (قلت) وقد ظهر من رواية الحرث التي ذكرتها أن التنكير والتعريف فيه من تصرف الرواة لأن مخرجه واحد فالاطالة في طلب الفرق في مثل هذا غير طائفة والله موفق (قوله حج مبرور) أي مقبول ومنه برحجك وقيل المبرور الذي لا يخالطه أثم وقيل الذي لا رياء فيه (فائدة) قال النووي ذكر في هذا الحديث الجهاد بعد الإيمان وفي حديث أبي ذر لم يذكر الحج وذكر العتق وفي حديث ابن مسعود بدأ بالصلاة ثم البر ثم الجهاد وفي الحديث المتقدم ذكر السلامة من اليد واللسان قال العلماء اختلاف الأجوبة في ذلك باختلاف الأحوال واحتياج المخاطبين وذكر ما لم يعلمه السائل والسامعون وترك ما علموه ويمكن أن يقال إن لفظة من مرادة كما يقال فلان أعقل الناس والمراد من أعقلهم ومنه حديث خيركم خيركم لاهله ومن المعلوم أنه لا يصير بذلك خير الناس فإن قيل لما قدم الجهاد وليس بركن على الحج وهو ركن فالجواب أن نفع الحج قاصر غالباً ونفع الجهاد متعدياً غالباً وكان ذلك حيث كان الجهاد فرض عين ووقوعه فرض عين إذا كان متكرراً فكان أهم منه فقدم والله أعلم (قوله باب إذا لم يكن الإسلام على الحقيقة) حذف جواب قوله إذا العلم به كأنه يقول إذا كان الإسلام كذلك لم ينتفع به في الآخرة ومحصل ما ذكره واستدل به أن الإسلام يطلق ويراد به الحقيقة الشرعية وهو الذي يرادف الإيمان وينفع عند الله وعليه قوله تعالى إن الدين عند الله الإسلام وقوله تعالى فما وجدنا فيها غير بيت من المسلمين ويطلق ويراد به الحقيقة اللغوية وهو مجرد الانقياد والاستسلام فالحقيقة في كلام المصنف هنا هي الشرعية ومناسبة الحديث للترجمة ظاهرة من حديث أن المسلم يطلق على من أظهر الإسلام وإن لم يعلم باطنه فلا يكون مؤمناً لأنه ممن لم تصدق عليه الحقيقة الشرعية وأما اللغوية فخاصة (قوله عن سعد) هو ابن أبي وقاص كما صرح به الأسماعيلي في روايته وهو والد عامر الراوي عنه كما وقع في الزكاة عند المصنف من رواية صالح بن كيسان قال فيها عن عامر بن سعد عن أبيه واسم أبي وقاص مالك وسيأتي تمام نسبه في مناقب سعدان شاء الله تعالى (قوله أعطى رهطاً) رهط عدد من الرجال من ثلاثة إلى عشرة قال القزازور بما جاوزوا ذلك قليلاً ولا واحد له من لفظه ورهط الرجل بنوايه الأدنى وقيل قبائمه وللأسماعيلي من طريق ابن أبي ذئب أنه جاء رهط فسالوه فأعطاهم فترك رجلاً منهم (قوله وسعد جالس) فيه تجريد وقوله أعجبهم إلى فيه التفات ولفظه في الزكاة أعطى رهطاً وأنا جالس فساقه بلاتجريد ولا التفات وزاد فيه فقمت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فسار رته وغفل بعضهم فعزاه هذه الزيادة إلى مسلم فقط والرجل المتروك اسمه جعيل بن سراقه الضمري سماه إلهواقي في المغازي (قوله مالك عن فلان) يعني أي سبب لعدوك عنه إلى غيره ولفظ فلان كناية عن اسم إمام بعد أن ذكر (قوله فوالله) فيه القسم في الأخبار على سبيل التأكيد (قوله لأراه) وقع في روايتنا من طريق أبي ذر وغيره بضم الهمزة هنا وفي الزكاة وكذا هو في رواية الأسماعيلي وغيره وقال الشيخ محي الدين رحمه الله بل هو بفتحها أي أعلمه ولا يجوز ضمها فيصير بمعنى أظنه لأنه قال بذلك غلبني ما أعلم منه أه ولا دلالة فيما ذكر على تعيين النتج لجواز إطلاق العلم على الظن الغالب ومنه قوله تعالى فإن علمتموهن مؤمنات فقال

قَالَ أَوْ مُسْلِمًا ثُمَّ غَلَبَنِي مَا أَعْلَمُ مِنْهُ فَعُدْتُ لِمَقَامِي وَعَادَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ قَالَ يَا سَعْدُ إِنِّي لَأَعْطِي الرَّجُلَ
وَعَبْرَهُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْهُ خَشْيَةً

سلمنا لكن لا يلزم من اطلاق العلم أن لا تكون مقدماته ظنية فيكون نظرياً لا يقينياً وهو الممكن هنا وبهذا جزم صاحب
المفهم في شرح مسلم فقال الراية بضم الهمزة واستنبط منه جواز الحلف على غلبة الظن لأن النبي صلى الله عليه وسلم ما نهاه
عن الحلف كذا قال وفيه نظر لا يخفى لانه أقسم على وجدان الظن وهو كذلك ولم يقسم على الأمر المظنون كما ظن (قوله فقال أو
مسلماً) هو باسكان الواو لا بفتحها فقليل هي للتنويع وقال بعضهم هي للتشريك وأنه أمره أن يقولها معاً لانه احوط ويرد هذا
رواية ابن الأعرابي في معجمة في هذا الحديث فقال لا تقل مؤمن بل مسلم فوضح أنها للاضراب وليس معناه الانكار بل
المعنى ان اطلاق المسلم على من لم يختبر حاله الخبرة الباطنة أولى من اطلاق المؤمن لأن الاسلام معلوم بحكم الظاهر قاله
الشيخ محي الدين ما خصا وتعقبه السكرماني بأنه يلزم منه أن لا يكون الحديث دالاً على اعتد له الباب ولا يكون لرد
الرسول صلى الله عليه وسلم على سعد فائدة وهو تعقب مردود وقد بينا وجه المطابقة بين الحديث والترجمة قبل ومحصل
القصة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يوسع العطاء لمن أظهر الاسلام تألفاً لما اعطى الرهط وهم من المؤلفة وترك جعيلاً وهو
من المهاجرين مع ان الجميع سأله خاطبه سعد في أمره لانه كان يرى ان جعيلاً احق منهم لما اختبره منه دونهم ولهذا راجع
فيه أكثر من مرة فارشده النبي صلى الله عليه وسلم الى امرين احدهما اعلامه بالحكمة في اعطاء أولئك وحرمان جعيل مع
كونه احب اليه ممن اعطى لانه لو ترك اعطاء المؤلف لم يؤمن ارتداده فيكون من اهل النار ثانيهما ارشاده الى التوقف عن
الثناء بالامر الباطن دون الثناء بالامر الظاهر فوضح بهذا فائدة رد الرسول صلى الله عليه وسلم على سعد وأنه
لا يستلزم محض الانكار عليه بل كان احد الجوابين على طريق المشورة بالاولى والآخرة على طريق الاعتذار
فان قيل كيف لم تقبل شهادة سعد لجعيل بالايمان ولو شهد له بالعدالة لقبل منه وهي تستلزم الايمان فالجواب
ان كلام سعد لم يخرج مخرج الشهادة وانما خرج مخرج المدح له والتوسل في الطلب لاجله فلهذا نوقش في
لفظه حتي ولو كان بلفظ الشهادة لما استلزمت المشورة عليه بالامر الاولى رد شهادته بل السياق يرشد الى
انه قبل قوله فيه بدليل أنه اعتذر اليه وروينا في مسند محمد بن هرون الرياني وغيره باسناد صحيح الى ابي سالم
الجيشاني عن ابي ذر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له كيف ترى جعيلاً قال قلت كشكلمه من
الناس يعني المهاجرين قال فكيف تري فلانا قال قلت سيد من سادات الناس قال فجعيل خير من ملء الارض من فلان قال
قلت ففلان هكذا وأنت تصنع به ما تصنع قال انه رأس قومه فانا أتايتهم به فهذه منزلة جعيل المذكور عند النبي صلى الله
كما تري فظهرت بهذا الحكمة في حرمانه واعطاء غيره وان ذلك لمصلحة التأليف كما قررناه وفي حديث الباب من التوائد
المتفرقة بين حقيقتي الايمان والاسلام وترك القطع بالايمان الكامل لمن لم ينص عليه وأما منع القطع بالجنة فلا يؤخذ من
هذا صريحاً وان تعرض له بعض الشارحين نعم هو كذلك فيمن لم يثبت فيه النص وفيه الرد على غلاة المرجئة في اكتنائهم في
الايمان بنطق اللسان وفيه جواز تصرف الامام في مال المصالح وتقديم الاعمق الا هم وان خفى وجه ذلك على بعض الرعية وفيه
جواز الشفاعة عند الامام فيما يعتقد الشافع جوازه وتنبيه الصغير للكبير على ما يظن أنه دخل عنه ومراجعة المشفوع اليه
في الامر اذا لم يؤد الى مفسدة وان الاسرار بالنصيحة أولى من الاعلان كما ستأتى الاشارة اليه في كتاب الزكاة فقامت
اليه فسار رته وقد يتعين اذا جر الاعلان الى مفسدة وفيه أن من أشير عليه بما يعتقده المشير مصلحة لا ينكر عليه بل
يبين له وجه الصواب وفيه الاعتذار الى الشافع اذا كانت المصلحة في ترك اجابته وأن لا عيب على الشافع اذا ردت شفاعته
لذلك وفيه استحباب ترك الالحاح في السؤال كما استنبطه المؤلف منه في الزكاة وسيأتي تقريره هناك ان شاء الله تعالى
(قوله اني لا اعطى الرجل) حذف المفعول الثاني للتعميم أي أي عطاء كان (قوله أعجب الى) في رواية الكشميهني أحب وكذا

أَنْ يَكْبَهُ اللَّهُ فِي النَّارِ وَرَوَاهُ يُونُسُ وَصَالِحٌ وَمَعْمَرٌ وَابْنُ أَخِي الزُّهْرِيُّ عَنْ الزُّهْرِيِّ بَابُ إِفْشَاءِ
السَّلَامِ مِنَ الْإِسْلَامِ

لا كثر الرواة ووقع عند الاسماعيلي بعد قوله أحب الى منه وما أعطيه الا مخافة أن يكبه الله الى آخره ولا بي داود من طريق
ممراني أعطى رجلا وأدع من هو أحب الى منهم لأعطيه شيئا مخافة أن يكبو في النار على وجوههم (قوله أن يكبه) هو
بفتح أوله وضم الكاف يقال أكب الرجل اذا أطرق وكبه غيره اذا قلبه وهذا على خلاف القياس لان الفعل اللازم
يتعدى بالهمزة وهذا زيدت عليه الهمزة فقصر وقد ذكر المؤلف هذا في كتاب الزكاة فقال يقال أكب الرجل اذا
كان فعله غير واقع على أحد فاذا وقع الفعل قلت كبه وكبته وجاء نظير هذا في أحرف سيرة منها انسل ريش الطائر
ونسله وأنزفت البئر ونزفتها وحكي ابن الاعرابي في المتعدي كبه وأكبه معا (تنبيه) ليس فيه إعادة السؤال ثانيا ولا
الجواب عنه وقد روى عن ابن وهب ورشدين بن سعد جميعا عن يونس عن الزهري بسند آخر قال عن ابراهيم بن عبد
الرحمن بن عوف عن أبيه أخرجه بن أبي حاتم ونقل عن أبيه انه خطأ من راويه وهو الوليد بن مسلم عنهما (قوله وراه يونس)
يعني ابن أبي يزيد الايلي وحديثه موصول في كتاب الايمان لعبد الرحمن بن عمر الزهري الملقب رسته بضم الراء واسكان
السين المهملةين وقبل الهاء مثناة من فوق مفتوحة ولفظه قريب من سياق الكشميهني ليس فيه إعادة السؤال ثانيا ولا
الجواب عنه (قوله وصالح) يعني ابن كيسان وحديثه موصول عند المؤلف في كتاب الزكاة وفيه من اللطائف رواية
ثلاثة من التابعين بعضهم عن بعض وهم صالح والزهري وعامر (قوله ومعمر) يعني ابن راشد وحديثه عند أحمد بن
حنبل والحميدي وغيرهما عن عبد الرزاق عنه وقال فيه انه أعاد السؤال ثلاثا ورواه مسلم عن محمد بن يحيى بن أبي عمر
عن سفيان بن عيينة عن الزهري ووقع في إسناده وهم منه او من شيخه لان معظم الروايات في الجوامع والمسانيد عن
ابن عيينة عن معمر عن الزهري بزيادة معمر بينهما وكذا حدث به ابن عمر شيخ مسلم في مسنده عن ابن عيينة وكذا
أخرجه أبو نعيم في مستخرجه من طريقه وزعم أبو مسعود في الاطراف أن الوهم من ابن أبي عمر وهو محتمل لان يكون
الوهم صدر منه لما حدث به مسلما لكن لم يتعين الوهم في جهته وحمله الشيخ محي الدين على ان ابن عيينة حدث به مرة
باسقاط معمر ومرة باثباته وفيه بعد لان الروايات قد تضافرت عن ابن عيينة باثبات معمر ولم يوجد باسقاطه الا عند
مسلم والموجود في مسند شيخه بلا اسقاط كما غدمناه وقد اوضحت ذلك بدلائله في كتابي تعليق التعليق وفي رواية
عبد الرزاق عن معمر من الزيادة قال الزهري فتري ان الاسلام الكلمة والايمان العمل وقد استشكل هذا بالنظر
الى حديث سؤال جبريل فان ظاهره يخالفه ويمكن ان يكون مراد الزهري ان المرء يحكم باسلامه ويسمى مسلما إذا
تأنظ بالكلمة أي كلمة الشهادة وأنه لا يسمى مؤمنا الا بالعمل والعمل يشمل عمل القلب والجوارح وعمل
الجوارح يدل على صدقه وأما الاسلام المذكور في حديث جبريل فهو الشرعي الكامل المراد بقوله تعالى ومن
يتبع غير الاسلام دينا فلن يقبل منه (قوله وابن أخى الزهري عن الزهري) يعني أن الاربعة المذكورين
رووا هذا الحديث عن الزهري بإسناده كما رواه شعيب عنه وحديث ابن أخى الزهري موصول عند مسلم
وساقى فيه السؤال والجواب ثلاث مرات وقال في آخره خشية أن يكب على البناء للمفعول وفي
رواية ابن أخى الزهري لطيفة وهي رواية أربعة من بني زهرة على الولا هو وعمه وعامرو وأبوه (قوله باب) هو منون
وقوله السلام من الاسلام زاد في رواية كريمة إفشاء السلام والمراد بإفشاءه نشره سرا أو جهرا وهو مطابق للرفع
في قوله على من عرفت ومن لم تعرف وبيان كونه من الاسلام تقدم في باب اطعام الطعام مع بقية فوائده وغير المصنف
بين شيخه اللذين حدثاه عن الميث مراعاة للاتيان بالقائدة الاسنادية وهي تكثير الطرق حيث يحتاج الى إعادة
المتن فانه لا يعيد الحديث الواحد في موضعين على صورة واحدة فان قيل كان يمكنه أن يجمع الحكيم في ترجمة واحدة
ويخرج الحديث عن شيخه معاً أجاب الكرمانى باحتمال أن يكون كل من شيخه أو رده في معرض غير المعرض الآخر

وَقَالَ عَمَارٌ ثَلَاثٌ مَنْ جَمَعَهُنَّ فَقَدْ جَمَعَ الْإِيمَانَ الْإِنصَافُ مِنْ نَفْسِكَ وَبَذَلَ السَّلَامَ لِلْعَالَمِ . وَالْإِنْفَاقُ مِنَ الْإِقْتَارِ
حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ قَالَ حَدَّثَنَا الْأَيْثُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ عَنْ أَبِي الْخَيْرِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّ رَجُلًا
سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَيُّ الْإِسْلَامِ خَيْرٌ قَالَ نُطْعِمُ الطَّعَامَ . وَتَقْرَأُ السَّلَامَ عَلَى مَنْ عَرَفْتَ وَمَنْ لَمْ تَعْرِفْ
بَابُ كُفْرَانِ الْعَشِيرِ وَكَفْرٍ بَعْدَ كُفْرٍ فِيهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ
ابْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ بَنِي عَبَّاسٍ قَالَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ أَرَيْتَ النَّارَ
فَإِذَا أَكْثَرُ أَهْلِهَا النِّسَاءُ يَكْفُرْنَ قِيلَ أَيْ كَفَرْنَ بِاللَّهِ قَالَ يَكْفُرْنَ الْعَشِيرَ وَيَكْفُرْنَ الْإِحْسَانَ لَوْ أَحْسَنْتَ
إِلَى إِحْدَاهُنَّ الدَّهْرَ ثُمَّ رَأَتْ مِنْكَ شَيْئًا قَالَتْ مَا رَأَيْتُ مِنْكَ خَيْرًا قَطُّ

وهذا ليس بطائل لأنه متوقف على ثبوت وجود تصنيف مبوب لكل من شيخه والأصل عدمه ولأن من اعتني بترجمة كل من قتيبة وعمر وبن خالد لم يذكر أن لواحد منهما تصنيفا على الأبواب ولأنه لزم منه أن البخاري يقلد في التراجم والمعروف الشائع عنه أنه هو الذي يستنبط الأحكام في الأحاديث و يترجم لها ويتفنن في ذلك بما لا يدركه فيه غيره ولأنه يبقى السؤال بحاله إذا لا يمتنع معه أن يجمعهما المصنف ولو كان سمعهما مفتقرين والظاهر من صنيع البخاري أنه يقصد تعديد شعب الإيمان كما قدمناه فخص كل شعبة باب تنويها بذكرها وقصد التنويه يحتاج إلى التأكيذ فلذلك غاب بين الترحمين (قوله وقال عمار) هو ابن ياسر أحد السابقين الأولين وأثره هذا أخرجه أحمد بن حنبل في كتاب الإيمان من طريق سفيان الثوري ورواه يعقوب بن شعبة في مسنده من طريق شعبة وزهير بن معاوية وغيرهما كلهم عن أبي اسحق السبيعي عن صلة بن زفر عن عمار ولفظ شعبة ثلاث من كن فيه فقد استكمل الإيمان وهو بالمعنى وهكذا وبناه في جامع معمر عن أبي اسحق وكذا حدث به عبد الرزاق في مصنفه عن معمر وحدث به عبد الرزاق باخرة فرفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم كذا أخرجه البزار في مسنده وابن أبي حاتم في العلل كلاهما عن الحسن بن عبد الله الكوفي وكذا رواه البغوي في شرح السنة من طريق أحمد بن كعب الواسطي وكذا أخرجه ابن الأعرابي في معجمه عن محمد بن الصباح الصنعاني ثلاثهم عن عبد الرزاق مرفوعا واستغربه البزار وقال أبو زرعة هو خطأ (قلت) وهو معلول من حيث صناعة الاسناد لأن عبد الرزاق تغير باخرة وسماع هؤلاء منه في حال تغيره إلا أن مثله لا يقال بالرأي فهو في حكم المرفوع وقدروا بناء مرفوعا من وجه آخر عن عمار أخرجه الطبراني في الكبير وفي أسناده ضعف وله شواهد أخرى ينتهي في تعليق التعليق (قوله ثلاث) أي ثلاث خصال وأعرابه نظيره امر في قوله ثلاث من كن فيه والعالم بفتح اللام والمراد به هنا جميع الناس والافتقار القلة وقيل الافتقار وعلى الثاني فمن في قوله من الافتقار بمعنى مع أو بمعنى عند قال أبو الزناد بن سراج وغيره إنما كان من جمع الثلاث مستكملا للإيمان لأن مداره عليها لأن العبد إذا اتصف بالانصاف لم يترك لمولاه حتما واجبا عليه إلا أداء ولم يترك شيئا مما نهاه عنه إلا اجتنابه وهذا يجمع أركان الإيمان وبذل السلام يتضمن مكارم الاخلاق والتواضع وعدم الاحتقار ويحصل به التألف والتحابب والافتقار من الافتقار يتضمن غاية الكرم لأنه إذا أنفق من الاحتياج كان مع التوسع أكثر انفاقا والثقة اعم من ان تكون على العيال واجبة ومندوبة او على الضعيف والزائر وكونه من الافتقار يستلزم الوثوق بالله والزهد في الدنيا وقصر الامل وغير ذلك من مهمات الآخرة وهذا التقرير يقوى أن يكون الحديث مرفوعا لأنه يشبه أن يكون كلام من أوتي جوامع الحكم والله اعلم (قوله باب كفران العشير وكفر دون كفر) قال القاضي أبو بكر بن العربي في شرحه مراد المصنف ان يبين ان الطاعات كما تسمى إيمانا كذلك المعاصي تسمى كفرا لكن حيث يطلق عليها الكفر لا يراد به الكفر المخرج من الملة قال وخص كفران العشير من بين أنواع الذنوب لدقيقة بدعيه وهي قوله ﷺ لو أمرت أحدا أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها فقرن حق الزوج على

باب المعاصي من أمر الجاهلية ولا يكفر صاحِبها بِأَرْكَابِهَا إِلَّا بِالشُّرْكِ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ إِنَّكَ
أَمْرُؤُكُمْ فِيكَ جَاهِلِيَّةٌ . وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ **حَدَّثَنَا**
سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ

الزوجة بحق الله فاذا كفرت المرأة حق زوجها وقد بلغ من حقه عليها هذه الغاية كان ذلك دليلا على تهاونها بحق الله فلذلك
يطلق عليها الكفر لكنه كفر لا يخرج عن الملة ويؤخذ من كلامه مناسبة هذه الترجمة لامور الايمان وذلك من جهة كون
الكفر ضد الايمان وأما قول المصنف وكفردون كفر فأشار الى أثر رواه أحمد في كتاب الايمان من طريق عطاء بن أبي
رباح وغيره وقوله فيه أبو سعيد أي يدخل في الباب حديث رواه أبو سعيد وفي رواية كريمة فيه عن أبي سعيد أي مروي عن أبي
سعيد وفائدة هذا الاشارة الى أن للحديث طريقا غير الطريق المساق وحديث أبي سعيد أخرجه المؤلف في الحيض وغيره
من طريق عياض بن عبد الله عنه وفيه قوله ﷺ للنساء تصدقن فاني رأيتكن أكثر أهل النار فقلن ولم يارسول الله قال
تكنن اللعن وتكفرن العشير الحديث ويحتمل ان يريد بذلك حديث أبي سعيد أيضا لا يشكر الله من لا يشكر الناس
قوله القاضي أبو بكر المذكور والاول أظهر وأجرى على ما لوف المصنف وبعضه ابراهه لحديث ابن عباس بلفظ وتكفرن
العشير والعشير الزوج قيل له عشير بمعنى معاشر مثل أكيل بمعنى مؤاكل وحديث ابن عباس المذكور وطرف من حديث
طويل أورده المصنف في باب صلاة الكسوف بهذا الاسناد تاما وسيأتي الكلام عليه ثم وننبه هنا على فائدتين * احدها
ان البخاري يذهب الى جواز تقطيع الحديث اذا كان ما يفصله منه لا يتعلق بما قبله ولا بما بعده تعلقا يفضي الى فساد
المعنى فصنعه كذلك يومهم من لا يحفظ الحديث ان المختصر غير التام لاسيما اذا كان ابتداء المختصر من
أثناء التام كما وقع في هذا الحديث فان أوله هنا قوله صلى الله عليه وسلم أريت النار إلى آخر ما ذكر منه وأول التام
عن ابن عباس قال خسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ فذكر قصة صلاة الخسوف ثم خطبة النبي صلى الله عليه وسلم
وفيها القدر المذكور هنا فمن أراد عدل احاديث التي اشتمل عليها الكتاب يظن أن هذا الحديث حديثان أو أكثر لا اختلاف
الابتداء وقد وقع في ذلك من حكي أن عدته بغير تكرار اربعة آلاف أو نحوها كابن الصلاح والشيخ محي الدين ومن بعدهما
وليس الامر كذلك بل عدته على التحرير ألفا حديث وخمسمائة حديث وثلاثة عشر حديثا كما بينت ذلك مفصلا في المقدمة
* النائدة الثانية تقرر أن البخاري لا يعيد الحديث إلا لفائدة لكن تارة تكون في المتن وتارة في الاسناد وتارة فيهما وحيث
تكون في المتن خاصة لا يعيده بصورته بل يتصرف فيه فان كثرت طريقة أو رد لكل باب طريقا وان قلت اختصر المتن أو
الاسناد وقد صنع ذلك في هذا الحديث فانه أورده هنا عن عبد الله بن مسلمة وهو القعني مختصرا مقتصر على مقصود الترجمة
كما تقدمت الاشارة اليه من ان الكفر يطلق على بعض المعاصي ثم أورده في الصلاة باب من صلى وقدامه نار بهذا الاسناد بعينه
لكنه لما لم يغير اقتصر على مقصود الترجمة منه فقط ثم أورده في صلاة الكسوف بهذا الاسناد فساقه تاما ثم أورده في بدء الخلق
في ذكر الشمس والقمر عن شيخ غير القعني مقصرا على موضع الحاجة ثم أورده في عشرة النساء عن شيخ غيرهما عن مالك
أيضا وعلى هذه الطريقة يحمل جميع تصرفه فلا يوجد في كتابه حديث على صورة واحدة في موضعين فصاعدا والله
الموفق وسيأتي الكلام على ما تضمنه حديث الباب من الفوائد حيث ذكره تاما ان شاء الله تعالى (قوله باب) هو ممنون وقوله
المعاصي مبتدأ ومن أمر الجاهلية خبره والجاهلية ما قبل الاسلام وقد يطلق في شخص معين أي في حال جاهليته وقوله ولا
يكفر بتشديد الفاء المفتوحة وفي رواية أبي الوقت بفتح اوله واسكان الكاف وقوله الا بالشرك أي ان كل معصية تؤخذ من
ترك واجب أو فعل محرم فهي من اخلاق الجاهلية والشرك أكبر المعاصي ولهذا استثناه ومحصل الترجمة انه لما تقدم ان
المعاصي يطلق عليها الكفر مجازا على ارادة كفر النعمة لا كفر الجحاد اراد أن يبين انه كفر لا يخرج عن الملة خلافا للخوارج
الذين يكفرون بالذنوب ونص القرآن يرد عليهم وهو قوله تعالى ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء فصير ما دون الشرك تحت

عَنْ وَاصِلِ الْأَحْذَبِ عَنِ الْمَعْرُورِ قَالَ لَقِيتُ أَبَا ذَرٍّ بِالرَّبَذَةِ وَعَلَيْهِ حُلَّةٌ وَعَلَى غَلَامِهِ حُلَّةٌ

امكان المغفرة والمراد بالشرك في هذه الآية الكفر لان من جحد نبوة محمد ﷺ مثلاً كان كافراً ولو لم يجعل مع الله الها آخر والمغفرة منتفية عنه بلا خلاف وقد يرد بالشرك ويراد به ما هو أخص من الكفر كما في قوله تعالى لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين قال ابن بطال غرض البخاري الرد على من يكفر بالذنوب كاخوارج ويقولون ان من مات على ذلك يخلد في النار والآية ترد عليهم لان المراد بقوله ويفتر ما دون ذلك لمن يشاء من مات على كل ذنب سوى الشرك وقال الكرماني في استدلاله بقول أبي ذر عيرته بامه نظر لان التعبير ليس كبيرة وهم لا يكفرون بالصغار (قلت) استدلاله عليهم من الآية ظاهر ولذلك اقتصر عليه بن بطال واما قصة أبي ذر فانما ذكرت ليستدل بها على ان من بقيت فيه خصلة من خصال الجاهلية سوى الشرك لا يخرج عن الايمان بها سواء كانت من الصغائر ام الكبائر وهو واضح واستدل المؤاب ايضا على ان المؤمن اذا ارتكب معصية لا يكفر بان الله تعالى ابقى عليه اسم المؤمن فقال وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا ثم قال انما المؤمنون اخوة فاصلحوا بين اخويكم واستدل ايضا بقوله ﷺ اذا التقى المسلمان بسيفيهما فمباهما مسلمين مع التواعد بالنار والمراد هنا اذا كانت المقاتلة بغير تأويل سائغ واستدل ايضا بقوله ﷺ لا يذريك جاهلية اي خلصة جاهلية مع ان منزلة أبي ذر من الايمان في الذروة العالية وانما ونحه بذلك على عظيم منزلته عنده تحذيرا له عن معاودة مثل ذلك لانه وان كان معذورا بوجه من وجوه العذر لكن وقوع ذلك من مثله يستعظم أكثر ممن هو دونه وقد وضع بهذا وجه دخول الحديث تحت الترجمة وهذا على مقتضى هذه الرواية رواية أبي ذر عن مشايخه لكن سقط حديث أبي بكرة من رواية المستملى وأما رواية الاصيلي وغيره فافرد فيها حديث أبي بكرة بترجمة وان طائفتان من المؤمنين وكل من الروايتين جمعا وتفرقا بحسن والطائفة المقعطة من الشيء و يطلق على الواحد فافوقه عند الجمهور واما اشتراط حضور أربعة في رجم الزاني مع قوله تعالى وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين فالآية وارده في الجلد ولا اشتراط فيه والاشتراط في الرجم بدليل آخر وأما اشتراط ثلاثة في عملة الخوف مع قوله تعالى فلتقم طائفة منهم معك فذلك لقوله تعالى وليأخذوا أسلحتهم فذكره بلانظر الجمع وأقله ثلاثة على الصحيح ٣ (قوله حدثنا أيوب) هو السخيتاني ويونس هو ابن أبي الحسن البصري والاحنف بن قيس مخضرم وقدرأى النبي ﷺ لكن قبل اسلامه وكان رئيس بني تميم في الاسلام وبه يضرب المثل في الحلم وقوله ذهبت لا نصر هذا الرجل يعني عليا كذا هو في مسلم من هذا الوجه وقد أشار اليه المؤلف في الفتن ولفظه أريد نصره ابن عمر رسول الله ﷺ زاد الاسماعيل في روايته يعني عليا وأبو بكرة باسكان الكاف هو الصحابي المشهور وكان الاحنف أراد أن يخرج بقومه الى علي بن أبي طالب ليقاتل معه يوم الجمل فنهاه أبو بكرة فرجع وحمل أبو بكرة الحديث على عمومته في كل مسلمين التقيا سيفيهما حمالا للمادة والا فالحق انه محمول على ما اذا كان القتال بينهما بغير تأويل سائغ كما تقدمناه ونخص ذلك من عموم الحديث المتقدم بدليله الخاص في قتال أهل البغي وقد رجع الاحنف عن رأى أبي بكرة في ذلك وشهد مع علي باقي حروبه وسيأتي الكلام على حديث أبي بكرة في كتاب الفتن ان شاء الله تعالى ورجال اسناده كلهم بصريون وفيه ثلاثة من التابعين يروى بعضهم عن بعض وهم أيوب والحسن والاحنف (قوله عن واصل) هو ابن حيان والاصلبي هو الاحذب والمصنف في العتق ثنا واصل الاحذب (قوله عن المعرور) وفي العتق سمعت المعرور بن سويد وهو بمهمات ساكن العين (قوله بالرَبَذَةِ) هو بفتح الراء والموحده والمعجمة موضع بالبادية بينه وبين المدينة ثلاث مراحل (قوله وعليه حلة وعلي غلامه حلة) هكذا رواه أكثر اصحاب شعبة عنه لكن في رواية الاسماعيل من طريق معاذ عن شعبة اتيت ابا ذر فاذا حلة عليه منها ثوب وعلي عبده منها ثوب وهذا يوافق ما في اللغة ان الحلة ثوبان من جنس واحد يؤيده ما في رواية الاعمش عن المعرور عند المؤلف في الادب بلانظر رأيت عليه بردا وعلي غلامه بردا فقلت لو أخذت هذا فلبسته كانت حلة وفي رواية مسلم

٣ قوله حدثنا أيوب الخ هذا مؤخر عن حديث سليمان ابن حرب في نسخة المتي التي بأيدينا كما ترى تأمل اه مصححه

فَسَأَلَتْهُ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ إِنِّي سَابَيْتُ رَجُلًا فَعَبَّرْتُهُ بِأَمْرِ فَقَالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ يَا أَبَا ذَرٍّ أَعْبَرْتَهُ بِأَمْرٍ إِنَّكَ أَمَرُوا
فِيكَ جَاهِلِيَّةٌ إِخْوَانُكُمْ خَوَلُكُمْ جَعَلَهُمُ اللَّهُ تَحْتَ أَيْدِيكُمْ فَمَنْ كَانَ أَخُوهُ تَحْتَ يَدِهِ فَلْيُطْعِمْهُ مِمَّا يَأْكُلُ
وَلْيَلْبِسْهُ مِمَّا يَلْبَسُ وَلَا تُكَاهِنُوهُمْ مَا يَغْلِبُهُمْ فَإِنْ كَاهَنْتُمُوهُمْ فَأَعِينُوهُمْ **بَابُ** وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا
فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَسَمَّاهُمُ الْمُؤْمِنِينَ **حَدَّثَنَا** عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْمُبَارَكِ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ زَيْدٍ حَدَّثَنَا يُونُسُ عَنْ
الْحَسَنِ عَنِ الْأَحْنَفِ بْنِ قَيْسٍ قَالَ ذَهَبْتُ لِأَنْصُرَ هَذَا الرَّجُلَ فَلَقِيَنِي أَبُو بَكْرَةَ فَقَالَ أَيْنَ تُرِيدُ قُلْتُ أَنْصُرَ
هَذَا الرَّجُلَ قَالَ أَرْجِعْ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ إِذَا لَقِيَ الْمُسْلِمَانِ بِسَيفَيْهِمَا فَالْقَاتِلُ وَالْمَقْتُولُ فِي
النَّارِ فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ هَذَا الْقَاتِلُ فَأَبَالَ الْمَقْتُولُ قَالَ إِنَّهُ كَانَ حَرِيصًا عَلَى قَتْلِ صَاحِبِهِ **بَابُ** ظُلْمٌ دُونَ ظُلْمٍ

فَقُلْنَا يَا أَبَا ذَرٍّ لَوْ جُمِعَتْ بَيْنَهُمَا كَانَتْ حَلَةً وَلَا بِي دَاوُدَ فَقَالَ الْقَوْمُ يَا أَبَا ذَرٍّ لَوْ أَخَذْتَ الَّذِي عَلَى غِلَامِكَ فَجَعَلْتَهُ مَعَ الَّذِي عَلَيْكَ
لَكَانَتْ حَلَةً فَبِذَا مَوَافِقَ لِقَوْلِ أَهْلِ اللُّغَةِ لِأَنَّهُ ذَكَرَ أَنَّ الثَّوْبَ بَيْنَ يَصِيرَانِ بِالْجَمْعِ بَيْنَهُمَا حَلَةٌ وَلَوْ كَانَ كَمَا فِي الْأَصْلِ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ
مِنْهُمَا حَلَةٌ لَكَانَ إِذَا جُمِعَا يَصِيرُ عَلَيْهِ حِلَّتَانِ وَبِمَكْنِ الْجَمْعِ بَيْنَ الرَّوَاتِبِينَ بَأَنَّهُ كَانَ عَلَيْهِ بَرْدٌ جَدِيدٌ تَحْتَهُ ثَوْبٌ خَلَّى مِنْ جَنْسِهِ
وَعَلَى غِلَامِهِ كَذَلِكَ وَكَأَنَّهُ قِيلَ لَهُ لَوْ أَخَذْتَ الْبَرْدَ الْجَدِيدَ فَأَضَفْتَهُ إِلَى الْبَرْدِ الْجَدِيدِ الَّذِي عَلَيْكَ وَأَعْطَيْتَ الْغِلَامَ الْبَرْدَ الْخَلْقَ بِدَلِهِ
لَكَانَتْ حَلَةً جَدِيدَةً فَتَلْتَمِمْ بِذَلِكَ الرَّوَاتِبَانِ وَيَحْمِلُ قَوْلُهُ فِي حَدِيثِ الْأَعْمَشِ لَكَانَتْ حَلَةٌ أَيْ كَامِلَةٌ الْجُودَةُ فَالْتَنكِيرُ
فِيهِ لِلتَّعْظِيمِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَقَدْ نَقَلَ بَعْضُ أَهْلِ اللُّغَةِ أَنَّ الْحَلَّةَ لَا تَكُونُ إِلَّا ثَوْبًا جَدِيدًا يَحْمِلُهُمَا مِنْ طَيْبِهِمَا فَأَوْدَأَصِلُ تَسْمِيَةِ
الْحَلَّةِ وَغِلَامُ أَبِي ذَرٍّ الْمَذْكُورُ لَمْ يَسْمُ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ أَبَا مَرَاوَحَ مَوْلَى أَبِي ذَرٍّ وَحَدِيثُهُ عَنْهُ فِي الصَّحِيحَيْنِ وَذَكَرَ مُسْلِمٌ فِي
الْكُفِيِّ أَنَّ اسْمَهُ سَعْدٌ (قَوْلُهُ فَسَأَلَتْهُ) أَيْ عَنِ السَّبَبِ فِي الْبَاسَةِ غِلَامُهُ نَظِيرُ لِبَسَهُ لِأَنَّهُ عَلَى خِلَافِ الْمَأْلُوفِ فَأَجَابَهُ بِحِكَايَةِ
الْقِصَّةِ الَّتِي كَانَتْ سَبَبًا لِذَلِكَ (قَوْلُهُ سَابَيْتُ) فِي رِوَايَةِ الْأَسْمَاعِيلِيِّ شَامَتْ فِي الْأَدَبِ لِلْمُؤَلِّفِ كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَ رَجُلٍ كَلَامٌ
وَزَادَ مُسْلِمٌ مِنْ آخِرَانِي وَقِيلَ أَنَّ الرَّجُلَ الْمَذْكُورَ هُوَ بِلَالُ الْمُؤَذِّنِ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ وَرَوَى ذَلِكَ الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ
مَنْقُطًا وَمَعْنَى سَابَيْتُ وَقَعَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ سَبَابٌ بِالْخَفِيفِ وَهُوَ مِنَ السَّبِّ بِالتَّشْدِيدِ وَأَصْلُهُ الْقَطْعُ وَقِيلَ مَا خُوِذَ مِنَ السَّبِّ
وَهِيَ حَلَقَةُ الدَّبْرِ سُمِّيَ الْفَاحِشُ مِنَ الْقَوْلِ بِالْفَاحِشِ مِنَ الْجَسَدِ فَعَلَى الْأَوَّلِ الْمُرَادُ قَطْعُ الْمُسَبُوبِ وَعَلَى الثَّانِي الْمُرَادُ
كُشْفُ عَوْرَتِهِ لِأَنَّ مِنْ شَأْنِ السَّابِّ إِبْدَاءَ عَوْرَةِ الْمُسَبُوبِ (قَوْلُهُ فَعَبَّرْتُهُ بِأَمْرٍ) أَيْ نَسَبْتُهُ إِلَى الْعَارِ زَادَ فِي الْأَدَبِ وَكَانَتْ أُمُّهُ
أَعْجَمِيَّةٌ فَلَتَ مِنْهَا فِي رِوَايَةٍ قُلْتُ لَهُ يَا ابْنَ السُّودَاءِ وَالْأَعْجَمِيُّ مَنْ لَا يَفْصَحُ بِاللِّسَانِ الْعَرَبِيِّ سِوَاهُ كَانَ عَرَبِيًّا أَوْ عَجَمِيًّا وَالْعَاءُ
فِي فَعِيرَتِهِ قِيلَ هِيَ تَنْسِيرِيَّةٌ كَأَنَّهُ بَيْنَ أَنْ التَّعْيِيرُ هُوَ السَّبُّ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ وَقَعَ بَيْنَهُمَا سَبَابٌ وَزَادَ عَلَيْهِ التَّعْيِيرُ فَتَكُونُ عَاطِفَةً وَيَدُلُّ
عَلَيْهِ رِوَايَةُ مُسْلِمٍ قَالَ أَعِيرْتَهُ بِأَمْرٍ فَقُلْتُ مَنْ سَبَّ الرِّجَالَ سَبَّوْا أَبَاهُ وَأُمَّهُ قَالَ إِنَّكَ أَمْرٌ وَفِيكَ جَاهِلِيَّةٌ أَيْ خَصْلَةٌ مِنْ خِصَالِ
الْجَاهِلِيَّةِ وَيُظْهِرُ لِي أَنَّ ذَلِكَ كَانَ مِنْ أَبِي ذَرٍّ قَبْلَ أَنْ يَعْرِفَ تَحْرِيمَهُ فَكَانَتْ تِلْكَ الْخَصْلَةُ مِنْ خِصَالِ الْجَاهِلِيَّةِ بَاقِيَةً عِنْدَهُ
فَلِهَذَا قَالَ كَمَا عِنْدَ الْمُؤَلِّفِ فِي الْأَدَبِ قُلْتُ عَلَى سَاعَتِي هَذِهِ مِنْ كِبَرِ السِّنِّ قَالَ نَعَمْ كَأَنَّهُ تَعَجَّبَ مِنْ خِفَاءِ ذَلِكَ عَلَيْهِ مَعَ كِبَرِ سِنِّهِ
فَبَيْنَ لَهُ كَوْنُ هَذِهِ الْخَصْلَةِ مَذْمُومَةً شَرْعًا وَكَانَ بَعْدَ ذَلِكَ يَسَاوِي غِلَامَهُ فِي الْمَلْبُوسِ وَغَيْرِهِ أَخْذًا بِالْأَحْوَطِ وَإِنْ كَانَ لَفْظُ
الْحَدِيثِ يَمْتَنِعُ اشْتِرَاطَ الْمَوَاسَاةِ لَا الْمَسَاوَاةَ وَسَنَدُ كَرَامَتِهِ مَاتِعَلَقَ بِبَقِيَّةِ ذَلِكَ فِي كِتَابِ الْعَتَقِ حَيْثُ ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ أَنَّ
شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى وَفِي السِّيَاقِ دَلَالَةٌ عَلَى جَوَازِ تَعْدِيَةِ عَيْرَتِهِ بِالْبَاءِ وَقَدْ أَنْكَرَهُ ابْنُ قَتِيْبَةَ وَتَبِعَهُ بَعْضُهُمْ وَأَثْبَتَ آخَرُونَ أَنَّهَا
لَفَةٌ وَقَدْ جَاءَ فِي سَبَبِ الْبَاسِ أَبِي ذَرٍّ غِلَامُهُ مِثْلَ لِبَسِهِ أَثَرُ مَرْفُوعٍ أَصْرَحَ مِنْ هَذَا وَأَخْصَأَ خَرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ مِنْ طَرِيقِ أَبِي
غَالِبٍ عَنْ أَبِي أَمَامَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَعْطَى أَبَا ذَرٍّ عَبْدًا فَقَالَ أَطْعِمْهُ مِمَّا تَأْكُلُ وَأَلْبِسْهُ مِمَّا تَلْبَسُ وَكَانَ لَابِي ذَرٍّ ثَوْبٌ
فُشِقَ نَصْنَيْنِ فَأَعْطَى الْغِلَامَ نَصْنَهَ فَرَأَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَسَأَلَ فَقَالَ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَطْعِمْهُمْ مِمَّا تَأْكُلُونَ وَأَلْبِسْهُمْ مِمَّا
تَلْبَسُونَ قَالَ نَعَمْ (قَوْلُهُ بَابُ ظُلْمٍ دُونَ ظُلْمٍ) دُونَ يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى غَيْرِ أَيْ أَنْوَاعِ الظُّلْمِ مُتَغَايِرَةً أَوْ بِمَعْنَى الْأَدْنَى أَيْ بَعْضُهَا

**حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ح قَالَ وَحَدَّثَنِي بَشَرٌ قَالَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ سَلْمَانَ عَنْ
إِبْرَاهِيمَ عَنْ عُلْقَمَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ لَمَّا نَزَلَتْ الَّذِينَ آمَنُوا**

أخف من بعض وهو أظهر في مقصود المصنف وهذه الجملة لفظ حديث رواه أحمد في كتاب الإيمان من حديث عطاء
ورواه أيضا من طريق طاوس عن ابن عباس بمعناه وهو في معنى قوله تعالى ومن لم يحكم بما أنزل الله الآية فاستعمله المؤلف
ترجمة واستدل له بالحديث المرفوع ووجه الدلالة منه أن الصحابة فهموا من قوله بظلم عموم أنواع المعاصي ولم ينكر عليهم
النبي صلى الله عليه وسلم ذلك وإنما بين لهم أن المراد أعظم أنواع الظلم وهو الشرك على ما سنوضحه فدل على أن للظلم مراتب
متفاوتة ومناسبة إيراد هذا عقب ما تقدم من أن المعاصي غير الشرك لا ينسب صاحبها إلى الكفر المخرج عن الملة على هذا
التقرير ظاهرة (قوله حدثنا أبو الوليد) هو الطيالسي (قوله وحدثنني بشر) هو في الروايات المصححة بواو العطف وفي بعض
النسخ قبلها صورة ح فإن كانت من أصل التصنيف فهي مهملة مأخوذة من التحويل على المختار وإن كانت مزيدة من بعض
الرواة فيحتمل أن تكون مهملة كذلك أو معجمة مأخوذة من البخاري لأنها رمزته أي قال البخاري وحدثنني بشر وهو
ابن خالد العسكري وشيخه محمد هو ابن جعفر المعروف بغندر وهو أثبت الناس في شعبة ولهذا أخرج المؤلف روايته
مع كونه أخرج الحديث عاليا عن أبي الوليد واللفظ المساق هنا لفظ بشر وكذلك أخرج النسائي عنه وتابعه ابن أبي عدي
عن شعبة وهو عند المؤلف في تفسير الانعام وأما لفظ أبي الوليد فساقه المؤلف في قصة لقمان بلفظ أينما يلبس إيمانه بظلم
وزاد فيه أبو نعيم في مستخرجه من طريق سليمان بن حرب عن شعبة بعد قوله أن الشرك لظلم عظيم فطابت أنفسنا واقتضت
رواية شعبة هذه أن هذا السؤال سبب نزول الآية الأخرى التي في لقمان لكن رواه البخاري ومسلم من طريق أخرى
عن الأعمش وهو سليمان المذكور في حديث الباب ففي رواية جرير عنه فقالوا أينما يلبس إيمانه بظلم فقال ليس بذلك
ألا تسمعون إلى قول لقمان وفي رواية وكيع عنه فقال ليس كما تظنون وفي رواية عيسى ابن يونس إنما هو الشرك ألم تسمعون
إلى ما قال لقمان وظاهر هذا أن الآية التي في لقمان كانت معلومة عندهم ولذلك نبههم عليها ويحتمل أن يكون نزولها وقع في
الحال فتلاها عليهم ثم نبههم فتلثم الروايتان قال الخطابي كان الشرك عند الصحابة أكبر من أن يلقب بالظلم فحملوا الظلم
في الآية على ما عدها يعني من المعاصي فسألوا عن ذلك فترلت هذه الآية كذا قال وفيه نظر والذي يظهر لي أنهم حملوا الظلم
على عموم الشرك فمادونه وهو الذي يقتضيه صنيع المؤلف وإنما حملوه على العموم لأن قوله بظلم نكرة في سياق النفي لكن
عمومها هنا بحسب الظاهر قال المحققون إن دخل على النكرة في سياق النفي ما يؤكد العموم ويقويه نحو من في قوله ما جاءني
من رجل أفاد تنصيب العموم والأفاد للعموم مستفاد بحسب الظاهر كما فهمه الصحابة من هذه الآية وبين لهم النبي صلى
الله عليه وسلم أن ظاهرها غير مراد بل هو من العام الذي أريد به الخاص فالمراد بالظلم أعلى أنواعه وهو الشرك فإن قيل
من أين يلزم أن من لبس الإيمان بظلم لا يكون آمنا ولا مهتديا حتى شق عليهم والسياق إنما يقتضي أن من لم يوجد منه الظلم فهو آمن
ومهتدفا الذي دل على نفي ذلك عن وجد منه الظلم فالجواب أن ذلك مستفاد من المفهوم وهو مفهوم الصفة أو مستفاد من
الاختصاص المستفاد من تقديم لهم على الأمن أي لهم الأمن لا لغيرهم كذا قال الزمخشري في قوله تعالى إياك نعبد وقال في قوله
تعالى كلا إنها كلمة هو قائلها تقديم هو على قائلها يفيد الاختصاص أي هو قائلها لا غيره فإن قيل لا يلزم من قوله أن الشرك لظلم
عظيم أن غير الشرك لا يكون ظلما فالجواب أن التنوين في قوله لظلم للتعظيم وقد بين ذلك استدلال الشارع بالآية الثانية فالتقدير
لم يلبسوا الإيمان بظلم عظيم أي بشرك إذ لا ظلم أعظم منه وقد ورد ذلك صريحا عند المؤلف في قصة إبراهيم الخليل عليه السلام
من طريق حفص بن غياث عن الأعمش وأعطاه قلنا يا رسول الله أينما لم يظلم نفسه قال ليس كما تقولون لم يلبسوا الإيمان بظلم
بشرك أو لم تسمعوا إلى قول لقمان فذكر الآية واستنبط منه المازري جواز تأخير البيان عن وقت الحاجة ونازعه القاضي
عياض فقال ليس في هذه القصة تكليف عمل بل تكليف اعتقاد بتصدق الخبر واعتقاد التصديق لازم لأول ورودها فما هي
الحاجة ويمكن أن يقال المعتقدات أيضا ما تحتاج إلى البيان فلما أجل الظلم حتى تناول إطلاقه جميع المعاصي شق عليهم

وَلَمْ يَكْسُوا إِيْمَانَهُمْ بِظُلْمٍ قَالَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَيُنَا لَمْ يَظْلَمْ فَأَنْزَلَ اللَّهُ إِنَّ الشِّرْكَ أَظْلَمُ عَظِيمٌ **بَابُ**
عَلَامَةِ الْمُنَافِقِ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ أَبُو الرَّيْعِ قَالَ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ حَدَّثَنَا نَافِعُ ابْنُ مَالِكِ بْنِ
 أَبِي عَامِرٍ أَبُو سَهْلٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ آيَةُ الْمُنَافِقِ ثَلَاثٌ إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ.

حتى ورد البيان فما انتفت الحاجة والحق ان في القصة تأخير البيان عن وقت الخطاب لانهم حيث احتاجوا اليه لم يتأخر
 (قوله ولم يلبسوا) أي لم يخلطوا تقول لبست الامر بالتخفيف ألبسه بالفتح في الماضي والكسر في المستقبل أي خلطته
 وتقول لبست الثوب ألبسه بالكسر في الماضي والتخفيف في المستقبل وقال محمد بن اسمعيل التيمي في شرحه خلط الايمان بالشرك
 لا يتصور فالمراد انهم لم يحصل لهم الصفتان كفر متأخر عن ايمان متقدم أي لم يرتدوا ويحتمل أن يراد انهم لم يجمعوا بينهما
 ظاهرا وباطنا أي لم ينافقوا وهذا أوجه ولهذا عقبه المصنف بباب علامات المنافق وهذا من بديع ترتيبه ثم في
 هذا الاسناد رواية ثلاثة من التابعين بعضهم عن بعض وهم الاعمش عن شيخه ابراهيم بن يزيد النخعي عن خاله علامة بن
 قيس النخعي والثلاثة كوفيون فقهاء وعبد الله الصحابي هو ابن مسعود وهذه الترجمة أحدا قيل فيه انه أصبح الاسانيد
 والاعمش موصوف بالتدليس ولكن في رواية خنص بن غياث التي تقدمت الاشارة اليها عند المؤلف عنه حدثنا ابراهيم
 ولم أر التصريح بذلك في جميع طرقه عند الشيخين وغيرها الا في هذا الطريق وفي المتن من الفوائد الحمل على العموم
 حتى يرد دليل الخصوصية وان النبكرة في سياق النفي تعم وان الخاص يقضى على العام والمبين على المجمل وان للفظ
 يحمل على خلاف ظاهره لمصلحة دفع التعارض وان درجات الظلم تتفاوت كما ترجم له وان المعاصي لا تسمى شركا وان
 من لم يشرك بالله شيا فله الامن وهو مهتد فان قيل فالعاصي قد يعذب فها هو الامن والاهتداء الذي حصل له فالجواب
 انه آمن من التخليد في النار مهتدا الى طريق الجنة والله أعلم (قوله باب علامات المنافق) لما قدم ان مراتب الكفر
 متفاوتة وكذلك الظلم أتبعه بان النفاق كذلك وقال الشيخ محي الدين مراد البخاري بهذه الترجمة ان المعاصي تنقص
 الايمان كما ان الطاعة تزيده وقال الكرماني مناسبة هذا الباب لكتاب الايمان ان النفاق علامة عدم الايمان أو
 فيعلم منه ان بعض النفاق كفر دون بعض والنفاق لغة مخانة الباطن للظاهر فان كان في اعتقاد الايمان فهو نفاق الكفر
 والافهو نفاق العمل ويدخل فيه الفعل والترك وتتفاوت مراتبه (قوله حد ثنا سليمان أبو الربيع) هو الزهراني
 بصري نزل بغداد ومن شيخه فصاعد امدنيون ونافع بن مالك هو غم مالك بن أنس الامام (قوله آية المنافق ثلاث)
 الآية العلامة وافراد الآية اما على ارادة الجنس أو ان العلامة انما تحصل باجماع الثلاث والاول أليق بصنيع المؤلف
 ولهذا ترجم بالجمع وعقب بالمتن الشاهد لذلك وقدرناه أبو عوانة في صحيحه بلفظ علامات المنافق فان قيل ظاهره الحصر
 في الثلاث فكيف جاء في الحديث الآخر بلفظ أربع من كن فيه الحديث أجاب القرطبي باحتمال انه استجد له
 ﷺ من العلم بخصالهم ما لم يكن عنده وأقول ليس بين الحديثين تعارض لانه لا يلزم من عد الخصلة المذمومة الدالة
 على كمال النفاق كونها علامة على النفاق لاحتمال أن تكون العلامات دالات على أصل النفاق والخصلة الزائدة اذا
 أضيفت الى ذلك كمل بها خلوص النفاق على ان في رواية مسلم من طريق العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة
 ما يدل على ارادة عدم الحصر فان انظره من علامة المنافق ثلاث وكذا أخرج الطبراني في الاوسط من حديث أبي
 سعيد الخدري واذا حمل اللفظ الاول على هذا لم يرد السؤال فيكون قد أخبر ببعض العلامات في وقت و ببعضها
 في وقت آخر وقال القرطبي أيضا والنزوي حصل من مجموع الروايتين خمس خصال لانهما تواردا على الكذب
 في الحديث والخيانة في الامانة وزاد الاول الخلف في الوعد والثاني الغدر في المعاهدة والتجور في الخصومة (قلت)
 وفي رواية مسلم الثاني بدل الغدر في المعاهدة الخلف في الوعد كما في الاول فكان بعض الرواة تصرف في لفظه لان
 معناها قد يجد وعلى هذا المزيد خصلة واحدة وهي التجور في الخصومة والتجور الميل عن الحق والاحتتيال

وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ . وَإِذَا أَوْثَمَنَ خَانَ **حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ بْنُ عُقْبَةَ** قَالَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُرَّةٍ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ أَرْبَعٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ كَانَ مُنَافِقًا خَالِصًا وَمَنْ كَانَتْ فِيهِ خَصْلَةٌ مِنْهُنَّ كَانَتْ فِيهِ خَصْلَةٌ مِنَ النِّفَاقِ حَتَّى يَدْعَاهَا وَإِذَا أَوْثَمَنَ خَانَ وَإِذَا حَدَّثَ كَذَبَ . وَإِذَا عَاهَدَ غَدَرَ . وَإِذَا خَاصَمَ فَجَرَ تَابِعَهُ شُعْبَةُ عَنْ الْأَعْمَشِ

في رده وهذا قد يندرج في الخصلة الاولى وهي الكذب في الحديث ووجه الاختصار على هذه العلامات الثلاث أنها منبهة على ماعداها اذ أصل الديانة منحصر في ثلاث القول والفعل والنية فنبه على فساد القول بالكذب وعلى فساد الفعل بالخيانة وعلى فساد النية بالخلف لان خلف الوعد لا يقدر الا اذا كان العزم عليه مقارنا للوعد أما لو كان عازما ثم عرض له مانع أو بدال له رأي فهذا لم توجد منه صورة النفاق قاله الغزالي في الاحياء وفي الطبراني في حديث طويل ما يشهد له فقيه من حديث سلمان اذا وعد وهو يحدث نفسه انه يخلف وكذا قال في باقي الخصال واسناده لا بأس به ليس فيهم من أجمع على تركه وهو عند أبي داود والترمذي من حديث زيد ابن أرقم مختصر بلفظ اذا وعد الرجل أخاه ومن نيته أن يفي فلم يف فلا اثم عليه (قوله اذا وعد) قال صاحب المحكم يقال وعدته خيرا ووعدته شرا فاذا أسقطوا الفعل قالوا في الخير وعدته وفي الشر أو وعدته وحكي ابن الاعرابي في نوادره أو وعدته خيرا بالهمزة فالمراد بالوعد في الحديث الوعد بالخير وأما الشر فيستحب اخلافه وقد يجب ما لم يترتب على ترك انفاذه منسدة وأما الكذب في الحديث فحكي ابن التين عن مالك انه سئل عن جرب عليه كذب فقال أى نوع من الكذب لعله حدث عن عيش له سلف فبالغ في وصفه فهذا لا يضر وإنما يضر من حدث عن الاشياء بخلاف ما هي عليه فاعيد الكذب انتهى وقال النووي هذا الحديث عده جماعة من العلماء مشكلا من حيث ان هذه الخصال قد توجد في المسلم المجمع على عدم الحكم بكفره قال وليس فيه اشكال بل معناه صحيح والذي قاله المحققون ان معناه ان هذه خصال نفاق وصاحبها شبيه بالمنافقين في هذه الخصال ومتخلق باخلاقيهم (قلت) ومحصل هذا الجواب الحمل في التسمية على المجاز أى صاحب هذه الخصال كالمنافق وهو بناء على ان المراد بالنفاق نفاق الكفر وقد قيل في الجواب عنه ان المراد بالنفاق نفاق العمل كما تقدمنا وهذا ارتضاه القرطبي واستدل له بقول عمر لحذيفة هل تعلم في شيأ من النفاق فانه لم يرد بذلك نفاق الكفر وإنما أراد نفاق العمل ويؤيده وصفه بالخالص في الحديث الثاني بقوله كان منافقا خالصا وقيل المراد باطلاق النفاق الانذار والتحذير عن ارتكاب هذه الخصال وان الظاهر غير مراد وهذا ارتضاه الخطابي وذكر أيضا انه يحتمل ان ينصف بذلك هو من اعتاد ذلك وصار له ديدنا قال ويدل عليه التعبير باذافاتها تدل على تكرار الفعل كذا قال والاولى ما قال الكرماني ان حذف المفعول من حدث يدل على العموم أي اذا حدث في كل شيء كذب فيه أو يصير قاصرا أي اذا وجد ماهية التحديث كذب وقيل هو محمول على من غلبت عليه هذه الخصال وتهاون بها واستخف بأمرها فان من كان كذلك كان فاسدا الاعتقاد غالبا وهذه الاجوبة كلها مبنية على ان اللام في المنافق للجنس ومنهم من ادعى انها للعهد فقال انه ورد في حق شخص معين أو في حق المنافقين في عهد النبي ﷺ وتمسك هؤلاء بالحديث ضعيفة جاءت في ذلك لو ثبت شيء منها لتعين المصير اليه وأحسن الاجوبة ما ارتضاه القرطبي والله أعلم (قوله تابعه شعبة) وصل المؤلف هذه المتابعة في كتاب المظالم ورواية قبيسة عن سفيان وهو الثوري ضعفتها يحيى بن معين وقال الشيخ محي الدين انما أوردها البخاري على طريق المتابعة لا الاصاله وتعبه الكرماني بانها مخالفة في اللفظ والمعنى من عدة جهات فكيف تكون متابعة وجوابه ان المراد بالمتابعة هنا كون الحديث مخرجا في صحيح مسلم وغيره من طرق أخرى عن الثوري وعند المؤلف من طرق أخرى عن الأعمش منها رواية شعبة المشار اليها

بابُ قِيَامِ لَيْلَةِ الْقَدَرِ مِنَ الْإِيمَانِ حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ قَالَ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو الزُّنَادِ عَنْ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ الْقَدَرِ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ **بابُ الْجِهَادِ مِنَ الْإِيمَانِ حَدَّثَنَا حَرَمِيُّ بْنُ حَفْصٍ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ قَالَ**

وهذا هو السر في ذكرها هنا وكأنه فهم ان المراد بالمتابعة حديث أبي هريرة المذكور في الباب وليس كذلك اذ لو اراده اسماء شاهدا وأما دعواه ان بينهما مخالفة في المعنى فليس بمسلم لما قررناه آنفاً وغايته أن يكون في أحدهما زيادة وهي مقبولة لأنها من ثقة متقن والله أعلم (فائدة) رجال الاسناد الثاني كلهم كوفيون الا الصحابي وقد دخل الكوفة أيضا والله اعلم (قوله باب قيام ليلة القدر من الايمان) لما بين علامات النفاق وقبحها رجع الى ذكر علامات الايمان وحسنها لان الكلام على متعلقات الايمان هو المقصود بالاصالة وانما يذكر متعلقات غيره استطراد ثم رجع فذكر ان قيام ليلة القدر وقيام رمضان وصيام رمضان من الايمان وأورد الثلاثة من حديث أبي هريرة متحدثات الباعث والجزاء وعبر في ليلة القدر بالمضارع في الشرط وبالماضي في جوابه بخلاف الآخرين فبالماضي فيهما وابدى الكرماني لذلك نكتة لطيفة قال لان قيام رمضان محقق الوقوع وكذا صيامه بخلاف قيام ليلة القدر فانه غير متيقن فلماذا ذكره بلفظ المستقبل انتهى كلامه وفيه شيء ستأتي الاشارة اليه وقال غيره استعمل لفظ الماضي في الجزاء اشارة الى تحقق وقوعه فهو نظيرأتي أمر الله وفي استعمال الشرط مضارعا والجواب ماضيا نزاع النجاة فمنعه الاكثر وأجازه آخرون لكن بقلة استدلووا بقوله تعالى ان نشأ نزل عليهم من السماء آية فظلت لان قوله فظلت بلفظ الماضي وهو تابع للجواب وتابع الجواب جواب واستدلوا أيضا بهذا الحديث وعندى في الاستدلال به نظر لانني أظنه من تصرف الرواة لان الروايات فيه مشهورة عن أبي هريرة بلفظ المضارع في الشرط والجزاء وقد روى النسائي عن محمد بن علي بن ميمون عن أبي اليمان شيخ البخاري فيه فلم يغير بين الشرط والجزاء بل قال من يقم ليلة القدر يغفر له ورواه أبو نعيم في المستخرج عن سليمان وهو الطبراني عن أحمد بن عبد الوهاب ابن نجدة عن أبي اليمان ولفظه زائد على الروايتين فقال لا يقوم أحدكم ليلة القدر فيوافقها إيماناً واحتساباً الا غفر الله له ما تقدم من ذنبه وقوله في هذه الرواية فيوافقها زيادة بيان والافالجزاء مراتب على قيام ليلة القدر ولا يصدق قيام ليلة القدر الا على من وافقها والحصر المستفاد من النفي والاثبات مستفاد من الشرط والجزاء فوضح ان ذلك من تصرف الرواة بالمعنى لان مخرج الحديث واحد وسيأتي الكلام على ليلة القدر وعلى صيام رمضان وقيامه ان شاء الله تعالى في كتاب الصيام (قوله باب الجهاد من الايمان) أورد هذا الباب بين قيام ليلة القدر وبين قيام رمضان وصيامه فاما مناسبة اراده معها في الجملة فواضح لا شتر كما في كونها من خصال الايمان وأما اراده بين هذين البابين مع أن تعلق أحدهما بالآخر ظاهر فلنكتة لم أر من تعرض لها بل قال الكرماني صنيعة هذا دال على ان النظر مقطوع عن غير هذه المناسبة يعني اشتراكها في كونها من خصال الايمان (وأقول) بل قيام ليلة القدر وان كان ظاهر المناسبة لقيام رمضان لكن للحديث الذي اوردته في باب الجهاد مناسبة بالتماس ليلة القدر حسنة جدا لان التماس ليلة التندر تستدعي محافظة زائدة ومجاهدة تامة ومع ذلك فتمد يوافقها أولا وكذلك المجاهد يلمس الشهادة ويقصد اعلاء كلمة الله وقد يحصل له ذلك أولا فتناسبا في أن في كل منهما مجاهدة وفي ان كلامهما قد حصل المقصود الاصل لصاحبه أولا فالقائم لالتماس ليلة التندر مأجور فان وافقها كان أعظم أجرا والمجاهد لالتماس الشهادة مأجور فان وافقها كان أعظم أجرا ويشير الى ذلك تمنيه صلى الله عليه وسلم الشهادة بقوله ولوددت أني أقتل في سبيل الله فذكر المؤاتى فضل الجهاد لذلك استطراداً ثم عاد الى ذكر قيام رمضان وهو بالنسبة لقيام ليلة القدر عام بعد خاص ثم ذكر بعده باب الصيام لان الصيام من التزوك فاخره عن القيام لانه من الافعال ولان الليل قبل النهار ولعله اشار الى أن القيام مشروع في أول ليلة من الشهر خلافا لبعضهم (قوله حدثنا حرمي) هو اسم بلفظ النسبة

حَدَّثَنَا عِمَارَةُ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو زُرْعَةَ عَنْ عُمَرَ بْنِ جَرِيرٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَاهُ زُرْعَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ أَتَدَّبَ اللَّهُ ابْنُ خَرَجٍ فِي سَبِيلِهِ لَا يُخْرِجُهُ إِلَّا إِيْمَانًا بِي وَتَصْدِيقًا بِرُسُلِي أَنْ أَرْجِعَهُ بِمَا نَالَ مِنْ أَجْرٍ أَوْ غَنِيمَةٍ أَوْ أَدْخَلَهُ الْجَنَّةَ وَلَوْ دَانَ أَشَقُّ عَلَى أُمَّتِي مَا قَعَدْتُ خَلْفَ سَرِيَّةٍ وَلَوْ رِدْتُ أَنِّي أَقْتُلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ أَحْيَا ثُمَّ أَقْتُلُ ثُمَّ أَحْيَا ثُمَّ أَقْتُلُ **بَابُ** تَطْبَعُ قِيَامَ رَمَضَانَ مِنَ الْإِيْمَانِ **حَدَّثَنَا** إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ **بَابُ** صَوْمِ رَمَضَانَ احْتِسَابًا مِنَ الْإِيْمَانِ **حَدَّثَنَا** ابْنُ سَلَامٍ قَالَ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ قَالَ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ صَامَ رَمَضَانَ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ **بَابُ** الدِّينِ يُسَرُّ وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ أَحَبُّ الدِّينِ إِلَى اللَّهِ الْحَنِيفِيَّةُ الْمُحَمَّدِيَّةُ

وهو بصري يكنى أبا علي قال حدثنا عبد الواحد هو ابن زياد البصري العبدى ويقال له الثقفى وهو ثقة متقن قال ابن القطان لم يعتل عليه بقادح وفي طبقة عبد الواحد بن زيد بصري أيضا لكنه ضعيف ولم يخرج عنه في الصحيحين شيء (قوله حدثنا عمار) هو ابن القعقاع بن شبرمة الضبي (قوله انتدب الله) هو بالنون أى سارع بشوابه وحسن جزائه وقيل منى اجاب الى المراد فى الصحاح نذبت فلانا لكذا فانتدب أى اجاب اليه وقيل معناه تكفل بالطلب ويدل عليه رواية المؤلف فى أواخر الجهاد لهذا الحديث من طريق الاعرج عن أبي هريرة بلفظ تكفل الله وله فى أوائل الجهاد من طريق سعيد بن المسيب عنه بلفظ توكل الله وسيأتى الكلام عليها وعلى رواية مسلم هناك ان شاء الله تعالى ووقع فى رواية الاصملى هنا انتدب بياء تحتانية مهموزة بدل النون من المأدبة وهو تصحيف وقد وجهوه بتكلف لكن اطباق الرواة على خلافه مع اتحاد المخرج كاف فى تخطئه (قوله لا يخرجهم الا ايمان بى) كذا هو بالرفع على أنه فاعل يخرج والاستثناء مفرغ وفى رواية مسلم والاسماعيلي الا ايماننا بالنصب قال النووي هو مفعول له وتقديره لا يخرجهم الا ايمان بى والتصدق (قوله وتصديق برسلي) ذكره الكرماني بلفظ أو تصديق ثم استشكله وتكافى الجواب عنه والصواب أسهل من ذلك لانه لم يثبت فى شيء من الروايات بلفظ أو وقوله بى فيه عدول من ضمير الغيبة الى ضمير المتكلم فهو التثنية وقال ابن مالك كان اللائق فى الظاهر هنا ايمان به وليسكنه على تقدير اسم فاعل من القول منصوب على الحال أى انتدب الله لمن خرج فى سبيله قائلا لا يخرجهم الا ايمان بى ولا يخرجهم مفعول القول لان صاحب الحال على هذا التقدير هو الله وتعبه شهاب الدين ابن المرحل بأن حذف الحال لا يجوز وان التعبير باللائق هنا غير لائق فالأولى أنه من باب الالفاظ وهو متجه وسيأتى فى أثناء فرض الخمس من طريق الاعرج بلفظ لا يخرجهم الا الجهاد فى سبيله وتصديق كلماته (تنبيه) جاء هذا الحديث من طريق أبي زرعة هذه مشتملا على أمور ثلاثة وقد اختصر المصنف من سرياقه أكثر الأمر الثاني وساقه الاسماعيلي وأبو نعيم فى مستخرجيهما من طريق عبد الواحد بن زياد المذكور بتمامه وكذا هو عند مسلم فى هذا الحديث من وجه آخر عن عمار ابن القعقاع وجاء الحديث مفرقا من رواية الاعرج وغيره عن أبي هريرة كما سيأتى عند المؤلف فى كتاب الجهاد وهناك يأتى الكلام عليه ان شاء الله تعالى وقد تقدمت الإشارة الى ان الكلام على قيام رمضان وباب صيام رمضان يأتى فى كتاب الصيام (قوله باب الدين يسر) أودى الاسلام ذو يسر أو سمي الدين يسرا مبالغة بالنسبة الى الأديان قبله لأن الله رفع عن هذه الأمة الاصر الذى كان على من قبلهم ومن أوضح الامثلة له ان توابعهم كانت يقتل أنفسهم وتوبة هذه الأمة بالافلاح والعزم والندم (قوله احب الدين) أى حصال الدين لان خصال الدين كلها محبوبة لكن ما كان منها سمحا أى سهلا فهو أحب الى الله ويدل عليه ما أخرجه أحمد بسند صحيح من حديث اعرابي لم يسمعه أنه سمع رسول الله

حدثنا عبد السلام بن مطهر قال حدثنا عمر بن علي عن معن بن محمد الغفاري عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال إن الدين يسر وإن يشاد الدين أحد إلا غلبه فسددوا وقاربوا وأبشروا

صلى الله عليه وسلم يقول خبر دينكم أيسره أو الدين جنس أي أحب الأديان إلى الله الحنيفة والمراد بالأديان الشرائع الماضية قبل أن تبدل وتنسخ والحنفية ملة إبراهيم والحنيف في اللغة من كان على ملة إبراهيم وسمي إبراهيم حنيفاً لميله عن الباطل إلى الحق لأن أصل الحنف الميل والسمحة السهلة أي أنها مبنية على السهولة لقوله تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج ملة إبيكم إبراهيم وهذا الحديث المعلق لم يسنده المؤلف في هذه الكتاب لأنه ليس على شرطه نعم وصله في كتاب الأدب المفرد وكذا وصله أحمد بن حنبل وغيره من طريق محمد بن اسحق عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس واسناده حسن استعمله المؤانف في الترجة لكونه متقاصراً عن شرطه وقواه بما دل عن معناه لتناسب السهولة واليسر (قوله حدثنا عبد السلام بن مطهر) أي ابن حسام البصري وكنيته أبو ظفر بالمعجمة والفاء المفتوحة (قوله حدثنا عمر بن علي) هو المقدمي بضم الهم وفتح القاف والبدال المشددة وهو بصري ثقة لكنه مدلس شديد التدليس وصفه بذلك ابن سعيد وغيره وهذا الحديث من أفراد البخاري عن مسلم وصححه وإن كان من رواية مدلس بالنعنة لتصريحه فيه بالسماح من طريق أخرى فقد رواه ابن حبان في صحيحه من طريق أحمد بن المقدم أحد شيوخ البخاري عن عمر بن علي المذكور قال سمعت معن بن محمد فذكره وهو من أفراد معن بن محمد وهو مدني ثمة قليل الحديث لكن تابعه على شقه الثاني ابن أبي ذئب عن سعيد أخرجه المصنف في كتاب الرقاق بمعناه ولفظه سددوا وقربوا وزاد في آخره والقصد المقصد تبلغوا ولم يذكر شقه الأول وقد أشرنا إلى بعض شواهد ومنها حديث عروة الفقيمي بضم الفاء وفتح القاف عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إن دين الله يسر ومنها حديث بريدة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عليكم هدياً قاصداً فإنه من يشاهد هذا الدين يغلبه رواها أحمد وأسناده كل منهما حسن (قوله وإن يشاد الدين إلا غلبه) هكذا في روايتنا باضمار الفاعل وثبت في رواية ابن السكن وفي بعض الروايات عن الأصيلي بلفظ وإن يشاد الدين أحد إلا غلبه وكذا هو في طرق هذا الحديث عند الأسماعيلي وأبي نعيم وابن حبان وغيرهم والدين منصوب على المنعولية وكذا في روايتنا أيضاً وأضمر الفاعل للعلم به وحكي صاحب المطالع أن أكثر الروايات برفع الدين على أن يشاد مبني لما لم يسم فاعله وعارضة التووي بأن أكثر الروايات بالنصب ويجمع بين كلاميهما بأنه بالنسبة إلى روايات الغاربة والمشاركة ويؤيد "نصب لفظ حديث بريدة عند أحمد أنه من شاهده هذا الدين يغلبه ذكره في حديث آخر يصلح أن يكون هو سبب حديث الباب والمشادة بالتشديد المغالبة يقال شاده يشاده مشادة إذا قواه والمعنى لا يتعمق أحد في الأعمال الدينية ويترك الرفق الأعجزوا نقطع فيغلب قال ابن المنير في هذا الحديث علم من أعلام النبوة فقد رأينا ورأي الناس قبلنا أن كل منقطع في الدين ينقطع وليس المراد منع طلب الأكمل في العبادة فإنه من الأمور المحموده بل منع الإفراط المؤدي إلى الملل أو المبالغة في التطوع المنقضى إلى ترك الأفضل أو إخراج الفرض عن وقته كمن بات يصلي الليل كله ويغالب النوم إلى أن غلبته عيناه في آخر الليل فنام عن صلاة الصبح في الجماعة أو إلى أن خرج الوقت المختار أو إلى أن طلعت الشمس فخرج وقت الفريضة وفي حديث مجنون بن الأدرع عند أحمد أنكم لمن تناولوا هذا الأمر بالمغالبة وخير دينكم اليسرة وقد استفاد من هذا الإشارة إلى الأخذ بالرخصة الشرعية فإن الأخذ بالعزيمة في موضع الرخصة تنقطع كمن يترك التيمم عند العجز عن استعمال الماء فينقض به استعماله إلى حصول الضرر (قوله فسددوا) أي الزموا السداد وهو الصواب من غير إفراط ولا تفريط قال أهل اللغة السداد التوسط في العمل (قوله وقاربوا) أي أن لم تستطيعوا الأخذ بالأكمل فاعملوا بما يقرب منه (قوله وأبشروا) أي بالثواب على العمل الدائم وإن قل والمراد تبشير من عجز عن العمل بالأكمل بأن العجز إذا لم يكن من صنيعه

وَأَسْتَعِينُوا بِالْغَدْوَةِ وَالرَّوْحَةِ وَشَيْءٍ مِنَ الدَّلْجَةِ **بَابُ الصَّلَاةِ مِنَ الْإِيمَانِ وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضَيِّعَ إِيْمَانَكُمْ يَعْنِي صَلَاتَكُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ خَالِدٍ قَالَ حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَقَ عَنْ الْبَرَاءِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ أَوَّلَ مَا قَدِمَ الْمَدِينَةَ نَزَلَ عَلَى أَجْدَادٍ أَوْ قَالَ أَخَوَالِهِ مِنَ الْأَنْصَارِ وَأَنَّهُ صَلَّى**

لا يستلزم نقص أجره وأبهم المبشر به تعظيما له وتنخيما (قوله واستعينوا بالغدوة) أى استعينوا على مداومة العبادة بإيقاعها في الاوقات المنشطة والغدوة بالانتح سير أول النهار وقال الجوهري ما بين صلاة الغداة وطلوع الشمس والروحة بالانتح السير بعد الزوال والدلجة بضم أوله وفتحها واسكان اللام سير آخر الليل كدولهذا عبر فيه بالتبعيض ولأن عمل الليل أشق من عمل النهار وهذه الاوقات أطيب أوقات المسافرين وكان صلى الله عليه وسلم خاطب مسافرا الى مقصد فنهيه على أوقات نشاطه لأن المسافر اذا سافر الليل والنهار جميعا عجز وانقطع واذا تحرى السير في هذه الاوقات المنشطة أمكنته المداومة من غير مشقة وحسن هذه الاستعارة ان الدنيا في الحقيقة دار نقلة الى الآخرة وان هذه الاوقات بخصوصها أروح ما يكون فيها البدن للعبادة وقوله في رواية ابن أبي ذئب القصد القصد بالنصب فيها على الأغراء والقصد الاخذ بالامر الاوسط ومناسبة اراد المصنف لهذا الحديث عقب الاحاديث التي قبله ظاهرة من حيث انها تضمنت الترغيب في القيام والصيام والجهاد فأراد أن يبين ان الأولى للعامل بذلك أن لا يجهد نفسه بحيث يعجز وينقطع بل يعمل بتلطف وتدرج ليديم عمله ولا ينقطع ثم عاد الى سياق الاحاديث الدالة على أن الاعمال الصالحة معدودة من الايمان فقال باب الصلاة من الايمان (قوله باب) هو مرفوع بتنوين وبغير تنوين والصلاة مرفوع وعلى التنوين فقوله وقول الله مرفوع عطفا على الصلاة وعلى عدمه مجرور مضاف (قوله يعنى صلاتكم) وقع التنصيص على هذا التفسير من الوجه الذي أخرج منه المصنف حديث الباب فروي الطيالسي والنسائي من طريق شريك وغيره عن أبي اسحق عن البراء في الحديث المذكور فأنزل الله وما كان الله ليضيع إيمانكم صلاتكم الى بيت المقدس وعلى هذا فقول المصنف عند البيت مشكل مع أنه ثابت عنه في جميع الروايات ولا اختصاص لذلك بكونه عند البيت وقد قيل ان فيه تصحيفا والصواب يعنى صلاتكم لغير البيت وعندى انه لا تصحيف فيه بل هو صواب ومقاصد البخاري في هذه الامور دقيقة وبيان ذلك ان العلماء اختلفوا في الجهة التي كان النبي صلى الله عليه وسلم يتوجه اليها للصلاة وهو بمكة فقال ابن عباس وغيره كان يصلي الى بيت المقدس وقال آخرون كان يصلي الى بيت المقدس لكنه لا يستدبر الكعبة بل يجعلها بينه وبين بيت المقدس وأطلق آخرون انه كان يصلي الى الكعبة فلما تحول الى المدينة استقبل بيت المقدس وهذا ضعيف ويلزم منه دعوى النسخ مرتين والاول أصح لانه يجمع بين القولين وقد صححه الحاكم وغيره من حديث بن عباس وكان البخاري أراد الاشارة الى الجزم بالاصح من أن الصلاة لما كانت عند البيت كانت الى بيت المقدس واقصر على ذلك اكتفاء بالاولوية لان صلاتهم الى غير جهة لبيت وهم عند البيت اذا كانت لا تضيع فاحرى ان لا تضيع اذا بعد واعنه فتقدير الكلام يعنى صلاتكم التي صليتموها عند البيت الى بيت المقدس (قوله حد ثنا عمرو بن خالد) هو بفتح العين وسكون الميم وهو أبو الحسن الخرائي نزيل مصر أحد الثقات الثقات ووقع في رواية القابسي عن عبدوس كلاهما عن أبي زيد المروزي وفي رواية أبي ذر عن الكشميهني عمر بن خالد بضم العين وفتح الميم وهو تصحيف نبه عليه من القدماء أبو علي الغساني وليس في شيوخ البخاري من اسمه عمر بن خالد ولا في جميع رجاله بل ولا في أحد من رجال الكتب الستة (قوله حد ثنا زهير) هو ابن معاوية أبو خيثمة الجعفي الكوفي نزيل الجزيرة وبها سمع منه عمرو بن خالد (قوله حد ثنا أبو اسحق) هو السبيعي وسماع زهير منه فيقال أحمد بعد ان بدأ تغيره لكن تابعه عليه عند المصنف اسراييل بن يونس حفيده وغيره (قوله عن البراء) هو ابن عازب الانصاري صحابي ابن صحابي والمصنف في التفسير من طريق الثوري عن أبي اسحق سمعت البراء فأمن ما يخشى من تدليس أبي اسحق (قوله اول) بالنصب أى في أول زمن قدومه ومصدرية (قوله اوقال أخواله) الشك من أبي اسحق وفي اطلاق اجداده او

قَبْلَ بَيْتِ الْمُقَدَّسِ سِتَّةَ عَشَرَ شَهْرًا أَوْ سَبْعَةَ عَشَرَ شَهْرًا وَكَانَ يُعْجِبُهُ أَنْ تَكُونَ قِبْلَتُهُ قَبْلَ الْبَيْتِ وَأَنَّهُ صَلَّى
أَوَّلَ صَلَاةٍ صَلَاةَ الْعَصْرِ وَصَلَّى مَعَهُ قَوْمٌ فَخَرَجَ رَجُلٌ مِّنْ صُلَى مَعَهُ فَمَرَّ عَلَى أَهْلِ مَسْجِدِهِمْ رَاكِبًا فَقَالَ
أَشْهَدُ بِاللَّهِ أَنَّهُ صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ مَكَّةَ فَدَارُوا كَمَا هُمْ قَبْلَ الْبَيْتِ وَكَانَتِ الْيَهُودُ قَدْ
أَعْجَبَهُمْ إِذْ كُنْ يُصَلِّي قَبْلَ بَيْتِ الْمُقَدَّسِ وَأَهْلُ الْكِتَابِ فَلَمَّا وَلَّى وَجْهَهُ قَبْلَ الْبَيْتِ

أخواله مجازلان الانصار أقاربه من جهة الامومة لان أم جده عبد المطلب بن هاشم منهم وهي سلمى بنت عمرو أحد
بنى عدي بن النجار وانما نزل النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة على اخوتهم بني مالك بن النجار فتميه على هذا مجازان (قوله
قبل بيت المقدس) بكسر القاف وفتح الموحدة أى الى جهة بيت المقدس (قوله ستة عشر شهرا أو سبعة عشر) كذا
وقع الشك في رواية زهير هذه هنا وفي الصلاة أيضا عن أبي نعيم عنه وكذا في رواية الثوري عنده وفي رواية اسرائيل عند
المصنف وعند الترمذي أيضا ورواه أبو عوانة في صحيحه عن عمار بن رجا وغيره عن أبي نعيم فقال ستة عشر من غير شك
وكذا لمسلم من رواية أبي الاحوص وللنسائي من رواية زكريا بن أبي زائدة وشريك ولابي عوانة أيضا من رواية عمار
ابن رزيق بتقديم الراء مصغرا كلهم عن أبي اسحق وكذا لاحمد بسند صحيح عن ابن عباس وللزار والطبراني من حديث
عمرو بن عوف سبعة عشر وكذا للطبراني عن ابن عباس والجمع بين الروایتين سهل بأن يكون من جزم بستة عشر
لحق من شهر القدوم وشهر التحويل شهر أو ألقى الزائد ومن جزم بسبعة عشر عدما معا ومن شك تردد في ذلك وذلك
أن القدوم كان في شهر ربيع الاول بلا خلاف وكان التحويل في نصف شهر رجب من السنة الثانية على الصحيح وبه
جزم الجمهور ورواه الحاكم بسند صحيح عن ابن عباس وقال ابن حبان سبعة عشر شهرا وثلاثة أيام وهو مبني على أن
القدوم كان في ثاني عشر شهر ربيع الاول وشذت أقوال أخرى ففي ابن ماجه من طريق أبي بكر بن عياش عن أبي اسحق
في هذا الحديث ثمانية عشر شهرا وأبو بكر سيء الحفظ وقد اضطرب فيه فعند ابن جرير من طريقه في رواية سبعة
عشر وفي رواية ستة عشر وخرجه بعضهم على قول محمد بن حبيب ان التحويل كان في نصف شعبان وهو الذي
ذكره النووي في الرضة وأقره مع كونه رجح في شرحه لمسلم رواية ستة عشر شهرا لكونها مجزوما بها عند مسلم ولا يستقيم
أن يكون ذلك في شعبان لان الغي شهرى القدوم والتحويل وقد جزم موسى بن عقبة بان التحويل كان في جمادى الآخرة ومن
الشذوذ أيضا رواية ثلاثة عشر شهرا ورواية تسعة أشهر أو عشرة أشهر ورواية شهرين ورواية سنتين وهذه الأخيرة يمكن
حملها على الصواب وأسانيد الجميع ضعيفة والاعتماد على القول الاول فجملته ما حكاه تسع روايات (قوله وأنه صلى أول)
بالنصب لانه مفعول صلى والعصر كذلك على البدلية وأعر به ابن مالك بالرفع وفي الكلام مقدر لم يذ كر لوضوحه أى اول
صلاة صلاها متوجها الى الكعبة صلاة العصر وعند ابن سعد حولت القبلة في صلاة الظهر والعصر على التردد وساق ذلك
من حديث عمار بن أوس قال صلينا احدى صلاتي العشاء والتحقيق ان أول صلاة صلاها في بني سلمة لأمات بشر بن البراء
ابن معرور الظهر وأول صلاة صلاها بالمسجد النبوي العصر وأما الصبح فهو من حديث ابن عمر باهل قباء وهل كان ذلك
في جمادى الآخرة أو رجب أو شعبان أقوال (قوله فخرج رجل) هو عباد بن بشر بن قيطى كما رواه ابن منده من حديث
طويلة بنت أسلم وقيل هو عباد بن نهيك بفتح النون وكسر الهاء وأهل المسجد الذين مر بهم قيل هم من بني سلمة وقيل هو
عباد بن بشر الذي أخبر أهل قباء في صلاة الصبح كما سيأتى بيان ذلك في حديث ابن عمر حيث ذكره المصنف في كتاب
الصلاة ونذكر هناك تقريرا لجمع بين هذين الحديثين وغيرهما مع التنبيه على ما فهمنا من التوائد ان شاء الله تعالى (قوله
أشهد بالله) أى اختلف قال الجوهري يقال أشهد بكذا أى أحلف به (قوله قبل مكة) أى قبل البيت الذي في
مكة ولهذا قال فداروا بهم قبل البيت وما موصولة والكاف للمبادرة وقال الكرماني للمقارنة وهم مبتدأ وخبره
محذوف (قوله قد اعجبهم) أي النبي صلى الله عليه وسلم (قوله وأهل الكتاب) هو بالرفع عطفا على

أُنْكِرُوا ذَلِكَ قَالَ زُهَيْرٌ حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَقَ عَنِ الْبَرَاءِ فِي حَدِيثِهِ هَذَا أَنَّهُ مَاتَ عَلَى الْقِبْلَةِ قَبْلَ أَنْ يُنْهَوِيَ رِجَالُ
وَقَتْلُوا فَلَمْ نَدْرِ مَا نَقُولُ فِيهِمْ فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضَيِّعَ إِيمَانَكُمْ **بَابُ حَسَنِ إِسْلَامِ الْمَرْءِ**

اليهود من عطف العام على الخاص وقيل المراد النصارى لانهم من اهل الكتاب وفيه نظر لان النصارى لا
يصلون لبيت المقدس فكيف يعجبهم وقال الكرمانى كان اعجابهم بطريق التبعية لليهود (قلت) وفيه بعد
لانهم اشد الناس عداوة لليهود ويحتمل ان يكون بالنصب والواو بمعنى مع اي يصلي مع اهل الكتاب الي بيت
المقدس واختلف في صلاته الي بيت المقدس وهو بمكة فروى ابن ماجة من طريق أبي بكر بن عياش المذكورة
صلينا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم نحو بيت المقدس ثمانية عشر شهرا وصرفت القبلة الي الكعبة بعد دخول
المدينة بشهرين وظاهره أنه كان يصلي بمكة الي بيت المقدس محضا وحكي الزهري خلافا في أنه هل كان يجعل
الكعبة خلف ظهره أو يجعلها بينه وبين بيت المقدس (قلت) وعلى الاول فكان يجعل الميزاب خلفه وعلى الثاني كان
يصلي بين الركنين اليمانيين وزعم ناس أنه لم يزل يستقبل الكعبة بمكة فلما قدم المدينة استقبل بيت المقدس ثم نسخ وحمل
ابن عبد البر هذا على القول الثاني ويؤيد حمله على ظاهره امامة جبريل فنى بعض طرقه ان ذلك كان عند باب البيت (قوله
أنكروا ذلك) يعني اليهود فتزلت سيقول السفهاء من الناس الآية وقد صرح المصنف بذلك في روايته من طريق
اسرائيل (قوله قال زهير) يعني ابن معاوية بالاسناد المذكور بحذف أداة العطف كعادته وهم من قال انه معلق وقد ساقه
المصنف في التفسير مع جملة الحديث عن أبي نعيم عن زهير سياقا واحدا (قوله أنه مات على القبلة) أى قبلة بيت المقدس
قبل أن يتحول رجال (وقتلوا) ذكر القتل لم أره الا في رواية زهير وباقي الروايات انما فيها ذكر الموت فقط وكذلك
روى أبو داود والترمذي وابن حبان والحاكم صحيحا عن ابن عباس والذين ماتوا بعد فرض الصلاة وقبل تحويل القبلة
من المسلمين عشرة أنفس فبمكة من قریش عبدالله بن شهاب والمطلب بن أزهري الزهريان والكران بن عمر والعامري
وبارض الحبشة منهم خطاب بالمهملة ابن الحرث الجمحي وعمرو بن أمية الاسدي وعبدالله بن الحرث السهمي وعروة
ابن عبد العزيز وعدي بن نضلة العدويان ومن الانصار بالمدينة البراء بن معمر ومهملات وأسعد بن زرارة فهؤلاء العشرة
متفق عليهم ومات في المدة أيضا اياس بن معاذ الاشيلي لكنه مختلف في اسلامه ولم أجد في شيء من الاخبار ان أحدا
من المسلمين قتل قبل تحويل القبلة لكن لا يلزم من عدم الذكر عدم الوقوع فان كانت هذه اللفظة مخفوفة فتحمل على أن
بعض المسلمين ممن لم يشتهر قتل في تلك المدة في غير الجهاد ولم يضبط اسمه لقلة الاعتناء بالتاريخ اذ ذاك ثم وجدت في
المغازي ذكر رجل اختلف في اسلامه وهو سويد بن الصامت فقد ذكر ابن اسحق أنه لقي النبي صلى الله عليه وسلم
قبل ان تلقاه الانصار في العقبة فعرض عليه الاسلام فقال ان هذا القول حسن وانصرف الي المدينة فقتل بها في وقعة
بعث بضم الموحدة واهمال العين وآخره مثله وكانت قبل الهجرة قال فكان قومه يقولون لقد قتل وهو مسلم فيحتمل
أن يكون هو المراد وذكر لي بعض الفضلاء أنه يجوز أن يراد من قتل بمكة من المستضعفين كابوى عمار (قلت) يحتاج
الي ثبوت ان قتلها بعد الاسراء (تنبيه) في هذا الحديث من القوائد الرد على المرجئة في انكارهم تسمية أعمال الدين
ايما نأو فيه أن تمنى تغيير بعض الاحكام جائزا اذا ظهرت المصلحة في ذلك وفيه بيان شرف المصطفى صلى الله عليه وسلم
وكرامته على ربه لا عطائه له ما أحب من غير تصريح بالسؤال وفيه بيان ما كان في الصحابة من الحرص على دينهم والشفقة
على اخوانهم وقد وقع لهم نظير هذه المسئلة لما نزل تحريم الخمر كما صرح من حديث البراء أيضا فتزل ليس على الذين آمنوا
وعملوا الصالحات جناح فيما طعموا الي قوله والله يحب المحسنين وقوله تعالى اننا لنضيق أجرا من أحسن عملا وبالملاحظة
هذا المعنى عقب المصنف هذا الباب بقوله باب حسن اسلام المرء فذكر الدليل على ان المسلم اذا فعل الحسنة ائيب عليها

قَالَ مَالِكٌ أَخْبَرَنِي زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ أَنَّ عَطَاءَ بْنَ يَسَارٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ إِذَا أَسْلَمَ الْعَبْدُ فَحَسَنَ إِسْلَامُهُ يُكَفِّرُ اللَّهُ عَنْهُ كُلَّ سَيِّئَةٍ كَانَ زَالَهَا

(قوله قال مالك) هكذا ذكره معلنا ولم يوصله في موضع آخر من هذا الكتاب وقد وصله أبو ذر الهروي في روايته للصحيح فقال عقبه أخبرناه النضروي هو العباس بن الفضل قال حدثنا الحسن بن ادريس قال حدثنا هشام بن خالد حدثنا الوليد بن مسلم عن مالك به وكذا وصله النسائي من رواية الوليد بن مسلم حدثنا مالك فذكره أتم مما هنا كما سيأتي وكذا وصله الحسن بن سفيان من طريق عبد الله بن نافع والبرار من طريق اسحق الفزوي والاسماعيلي من طريق عبد الله ابن وهب والبيهقي في الشعب من طريق اسمعيل بن أبي أويس كلهم عن مالك وأخرجه الدارقطني من طرق أخرى عن مالك وذكر أن معن بن عيسى رواه عن مالك فقال عن أبي هريرة بدل أبي سعيد وروايته شاذة ورواه سفيان بن عيينة عن زيد بن أسلم عن عطاء مرسلًا ورواه في الخلفيات وقد حفظ مالك الوصل فيه وهو آتقن لحديث أهل المدينة من غيره وقال الخطيب هو حديث ثابت وذكر البرار أن مالكًا تفرد بوصله (قوله إذا أسلم العبد) هذا الحكم يشترك فيه الرجال والنساء وذكره بلفظ المذكور تغليبا (قوله فحسن إسلامه) أي صار إسلامه حسنا باعتقاده وإخلاصه ودخوله فيه بالباطن والظاهر وإن يستحضر عند عمله قرب ربه منه وإطلاعه عليه كما دل عليه تفسير الاحسان في حديث سؤا جبريل كما سيأتي (قوله يكفر الله) هو بضم الراء لأن إذا وإن كانت من أدوات الشرط لكنها لا تجزم واستعمل الجواب مضارعا وإن كان الشرط بلفظ الماضي لكنه بمعنى المستقبل وفي رواية البرار كفر الله فواخي بينهما (قوله كان أزلفها) كذا لا بي ذكر ولغيره زلفها وهي بتخفيف اللام كما ضبطه صاحب المشرق وقال النووي بالتشديد ورواه الدارقطني من طريق طلحة بن يحيى عن مالك بلفظ ما من عبد أسلم فيحسن إسلامه لا كتب الله له كل حسنة زلفها ومحاه كل خطيئة زلفها بالتخفيف فيها وللنسائي نحوه لكن قال أزلفها وزلف بالتشديد وأزلف بمعنى واحد أي أسلف وقدم قاله الخطابي وقال في المحكم أزلف الشيء قرب وزلفه محققا ومثقال قدمه وفي الجامع الزلفة تكون في الخير والشر وقال في المشرق زلف بالتخفيف أي جمع وكسب وهذا يشمل الأمرين وأما القربة فلا تكون إلا في الخير فعلى هذا ترجح رواية غير أبي ذر لكن منقول الخطابي يساعدها وقد ثبت في جميع الروايات ما سقط من رواية البخاري وهو كتابة الحسنات المتقدمة قبل الإسلام وقوله كتب الله أي أمر أن يكتب وللدارقطني من طريق زيد بن شبيب عن مالك بلفظ يقول الله الملائكة اكتبوا فتقبل أن المصنف أسقط ما رواه غيره عمدًا لأنه مشكل على القواعد وقال المازري الكافر لا يصح منه التقرب فلا يثاب على العمل الصالح الصادر منه في شركه لأن من شرط المتقرب أن يكون عارفاً لمن يتقرب إليه والكافر ليس كذلك وتابعه الأضى عياض على تقرير هذا الاشكال واستضعف ذلك النووي فقال الصواب الذي عليه المحققون بل نقل بعضهم فيه الإجماع أن الكافر إذا فعل أفعالا جميلة كالصدقة وصلة الرحم ثم أسلم ومات على الإسلام أن ثواب ذلك يكتب له وأما دعوى أنه مخالف للقواعد فغير مسلم لأنه قد يعتد ببعض أفعال الكفار في الدنيا ككفارة الظهار فإنه لا يلزمه إعادتها إذا أسلم وتجزئته انتهى والحق أنه لا يلزم من كتابة الثواب للمسلم في حال إسلامه تفضلا من الله وإحسانا أن يكون ذلك لكون عمله الصادر منه في الكفر مقبولا والحديث إنما تضمن كتابة الثواب ولم يتعرض للقبول ويحتمل أن يكون القبول بصير معلنا على إسلامه فيقبل ويثاب أن أسلم والأفلا وهذا قوي وقد جزم بما جزم به النووي إبراهيم الحربي وابن بطال وغيرهما من القدماء والقرطبي وابن المنير من المتأخرين قال ابن المنير المخالف للقواعد دعوى أن يكتب له ذلك في حال كفره وأما أن الله يضيف إلى حسناته في الإسلام ثواب ما كان صدر منه مما كان يظنه خيرا فلا مانع منه كما لو تنزل عليه أجدا من غير عمل وكما تنفضل على العاجز بثواب ما كان يعمل وهو قادر فإذا جاز أن يكتب له ثواب ما يعمل البتة جاز أن يكتب ثواب ما عمله غير موافق للشروط وقال ابن بطال لله أن يتفضل على عباده بما شاء ولا اعتراض

وكان بعد ذلك القصاص الحسنة بعشر أمثالها إلى سبعمائة ضعف والسبعة بمثلها إلا أن يتجاوز الله عنها
حدثنا إسحاق بن منصور قال حدثنا عبد الرزاق قال أخبرنا معمر عن همام عن أبي هريرة قال قال رسول
 الله ﷺ إذا أحسن أحدكم إسلامه فكل حسنة يعملها تكتب له بعشر أمثالها إلى سبعمائة ضعف وكل سيئة
 يعملها تكتب له بمثلها **باب** أحب الدين إلى الله أدومه حدثنا محمد بن المثنى حدثنا يحيى عن هشام قال
 أخبرني أبي عن عائشة أن النبي ﷺ دخل عليها وعندها امرأة قال من هذه قالت فلانة تذكرك من صلاتها قال

لأحد عليه واستدل غيره بان من آمن من أهل الكتاب يؤتى أجره مرتين كما دل عليه القرآن والحديث الصحيح وهو
 لومات على إيمانه الأول لم ينفعه شيء من عمله الصالح بل يكون هباء منثورا فدل على أن ثواب عمله الأول يكتب له مضافا
 إلى عمله الثاني وبقوله ﷺ لما سأله عائشة عن ابن جدها وما كان يصنعه من الخير هل ينفعه فقال إنه لم يقل يومئذ
 اغفر لي خطيئتي يوم الدين فدل على أنه لو قالها بعد أن أسلم نفعه ما عمله في الكفر (قوله وكان بعد ذلك القصاص) أي كتابة
 المجازاة في الدنيا وهو مرفوع بانه اسم كان ويجوز أن تكون كان تامة وعبر بالماضي لتحقيق الوقوع فكانه وقع كقوله
 تعالى ونادى أصحاب الجنة وقوله الحسنة مبتدأ وبشر الخير والجملة استثنائية وقوله إلى سبعمائة متعلق بمقدر أي منتهية
 وحكي المأوردى أن بعض العلماء أخذ بظاهر هذه الغاية فزعم أن التضعيف لا يتجاوز سبعمائة عليه ورد بقوله تعالى والله
 يضاعف لمن يشاء والآية محتملة للأمريين فيحتل أن يكون المراد أنه يضاعف تلك المضاعفة بان يجعل سبعمائة ويحتمل
 أنه يضاعف السبعمائة بان يزيد عليها والمصرح بالرد عليه حديث ابن العباس المخرج عند المصنف في الرقاق ونقظه
 كتب الله له عشر حسنات إلى سبعمائة ضعف إلى اضعاف كثيرة (قوله إلا أن يتجاوز الله عنها) زاد سمويه في فوائده
 إلا أن يغفر الله وهو الغفور وفيه دليل على الخوارج وغيرهم من المكفرين بالذنوب والموجبين لخلود المذنبين في النار قال
 الحديث يرد على من أنكر الزيادة والنقص في الإيمان لأن الحسن يتفاوت درجاته وآخره يرد على الخوارج والمعتزلة
 (قوله عن همام) هو ابن منبه وهذا الحديث من نسخته المشهورة المروية بإسناد واحد عن عبد الرزاق عن معمر عنه وقد
 اختلف العلماء في أفراد حديث من نسخة هل يساق بإسنادها ولولم يكن مبتدأ به أولا فالجهمور على الجواز ومنهم البخاري
 وقيل يمتنع وقيل يبدأ أبدا بأول حديث ويذكر بعده ما أراد وتوسط مسلم فأتى بلانظ يشعر بان المنفرد من جملة النسخة
 فيقول في مثل هذا إذا انتهى الإسناد فذكر أحاديث منها كذا ثم يذكروا أي حديث أراد منها (قوله إذا أحسن أحدكم إسلامه)
 كذاله ولمسلم وغيرها ولا إسحاق بن راهويه في مسنده عن عبد الرزاق إذا أحسن إسلام أحدكم وكانه رواء بالمعنى لأنه من
 لازمه ورواه الاسماعيلي من طريق ابن المبارك عن معمر كالأول والخطاب بأحدكم بحسب اللفظ للحاضرين لكن الحكم
 عام لهم ولغيرهم باتفاق وإن حصل التنازع في كيفية تناول أي بالحقيقة المفعوية أو الشرعية أو بالمجاز (قوله فكل حسنة)
 ينبيء أن اللام في قوله في الحديث الذي قبله الحسنة بعشر أمثالها للاستغراق (قوله بمثلها) زاد مسلم وإسحاق والاسماعيلي
 في روايتهم حتى يلتقى الله عز وجل (قوله باب أحب الدين إلى الله أدومه) مراد المصنف الاستدلال على أن الإيمان يلقى
 على الأعمال لأن المراد بالدين هنا العمل والدين الحقيقي هو الإسلام والحقيقي مرادف للإيمان فيصح بهذا مقصود
 ومناسبتة لما قبله من قوله تليكم بما تطيقون لأنه لا يقدم أن الإسلام يحسن بالأعمال الصالحة أراد أن ينبه على أن جهاد النفس في
 ذلك إلى حد الغلبة غير مطلوب وقد تقدم بعض هذا المعنى في باب الدين يسر وفي هذا ما ليس في ذلك على ما سنوضحه إن شاء
 الله تعالى (قوله حدثنا يحيى) هو ابن سعيد القطان عن هشام هو ابن عورة بن الزبير (قوله فقال من هذه) للإصلي قال من
 هذه بغيرفاء ويوجه على أنه جواب سؤال مقدر كان قائلا قال ماذا قال حين دخل قالت قال من هذه (قوله قلت فلانة) هذه
 اللفظة كناية عن كل علم مؤنت فلا ينصرف زاد عبد الرزاق عن معمر عن هشام في هذا الحديث حسنة الهيئة (قوله تذكرك)

مَعَكُمْ بِمَا تَطِيقُونَ فَوَاللَّهِ لَا يَمَلُّ اللَّهُ حَتَّى تَمَلُّوا وَكَانَ

بفتح التاء الفوقانية والناعل عائشة وروى بضم الياء التحتانية على البناء لمالم يسم فاعله أى يذكرون أن صلاتها كثيرة ولا حمد عن يحيى القطان لا تنام تصلي وللمصنف في كتاب صلاة الليل معلقا عن القعنبى عن مالك عن هشام وهو موصول في الموطن للقعنبى وحده في آخره لا تنام بالليل وهذه المرأة وقع في رواية مالك المذكورة أنها من بني أسد ولمسلم من رواية الزهرى عن عروة في هذا الحديث أنها الحولاء بالمهمل والمدو هو اسمها بنت تويت بمثنائين مصغرا ابن حبيب بفتح المهملة بن أسد بن عبد العزى من رهط خديجة أم المؤمنين رضى الله عنها وفي روايته أيضا وزعموا أنها لا تنام الليل وهذا يؤيد الرواية الثانية في أنها نقلت عن غيرها فان قيل وقع في حديث الباب حديث هشام دخل عليها وهي عندها وفي رواية الزهرى أن الحولاء مرت بها فظاهره التغير فيحتمل أن تكون المارة امرأة غيرها من بني أسد أيضا أو أن قصتها تعددت والجواب أن القصة واحدة ويبين ذلك رواية محمد بن اسحق عن هشام في هذا الحديث وانظروا مرة برسول الله صلى عليه وسلم الحولاء بنت تويت أخرجه محمد بن نصر في كتاب قيام الليل له فيحمل على أنها كانت أولا عند عائشة فلما دخل صلى الله عليه وسلم على عائشة قامت المرأة كما في رواية حماد بن سلمة الآتية فلما قامت لتخرج مرت به في خلال ذهابها فسأل عنها وبهذا تجتمع الروايات (تنبيه) قال ابن التين لعلها أمنت عليها التتة فلذلك مدحتها في وجهها (قلت) لكن رواية حماد بن سلمة عن هشام في هذا الحديث تدل على أنها ما ذكرت ذلك إلا بعد أن خرجت المرأة أخرجه الحسن بن سفيان في مسنده من طريقه وانظروا كانت عندى امرأة فلما قامت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من هذه يا عائشة قلت يا رسول الله هذه فلانة وهي أعبد أهل المدينة فذكر الحديث (قوله مه) قال الجوهري هي كلمة مبنية على السكون وهي اسم سمي به النعل والمعنى كفف يقال فهمته إذا زجرته فان وصلت نونت فقلت مه وقال الداودي أصل هذه الكلمة ما هذا كالأناكار فطرحوا بعض اللفظة فقالوا مه فصيروا الكلمتين كلمة وهذا الزجر يحتمل أن يكون لعائشة والمراد نهى عن مدح المرأة بما ذكرت ويحتمل أن يكون المراد النهى عن ذلك الفعل وقد أخذ بذلك جماعة من الأئمة فقالوا يكره صلاة جميع الليل كما سيأتى في مكانه (قوله عليكم بما تطيقون) أي اشتغلوا من الأعمال بما تستطيعون إذا ومة عليه فمنطوقه يقتضى الأمر بالاعتصام على ما يطاق من العبادة ومفهومه يقتضى النهى عن تكلف ما لا يطاق وقال القاضى عياض يحتمل أن يكون هذا خاصا بصلاة الليل ويحتمل أن يكون عاما في الأعمال الشرعية (قلت) سبب وروده خاص بالصلاة ولكن اللفظ عام وهو المعتبر وقد عبر بقوله عليكم مع أن المخاطب النساء طلبا لتعميم الحكم فغلب الذكور على الإناث (قوله فوالله) فيه جواز الخلف من غير استتلاف وقد يستحب إذا كان في تنخيم أمر من أمور الدين أو حث عليه أو تنخير من محذور (قوله لا يمل الله حتى تملوا) هو بفتح الميم في الموضعين والملال استئصال الشيء وتغوير النفس عنه بعد محبته وهو محال على الله تعالى باتفاق قال الاسماعيلي وجماعة من المحققين إنما أطلعت هذا على جهة المقابلة للنظية مجازا كما قال تعالى وجزاء سيئة سيئة مثلها وانظروا نظاره قال القطبي وجه مجازه أنه تعالى لما كان يقطع ثوابه عن من يقطع العمل ملالا عبر عن ذلك بالملال من باب تسمية الشيء باسم سببه وقال الهروي معناه لا يقطع عنكم فضله حتى تملوا سواء له فزهدوا في الرغبة اليه وقال غيره معناه لا يتناهى حقه عليكم في الطاعة حتى يتناهى جهدهم هذا كله بناء على أن حتى على بابها في انتهاء الغاية وما يترتب عليها من المفهوم وجنح بعضهم إلى تأويلها فقل معناه لا يمل الله إذا ملتم وهو مستعمل في كلام العرب يقولون لا أفعل كذا حتى يبيض القار أو حتى يشيب الغراب ومنه قولهم في البليغ لا ينقطع حتى تنقطع خصومه لأنه لو انقطع حين ينقطعون لم يكن له عليهم مزية وهذا المثال أشبه من الذى قبله لأن شيب الغراب ليس يمكننا عادة بخلاف المال من العابد وقال المازرى قيل إن حتى هنا بمعنى الواو فيكون التقدير لا يمل وتملون فني عند المال واثبتته لهم قال وقيل حتى بمعنى حين والاول أليق وأجرى على التواعد وأنه من باب المقابلة اللفظية ويؤيده ما وقع في بعض طرق حديث عائشة بلنظ اكلفوا من العمل ما تطيقون فإن الله ما يمل من الثواب حتى تملوا من العمل لكن

أَحَبُّ الدِّينِ إِلَيْهِ مَا دَامَ عَلَيْهِ صَاحِبُهُ **بَابُ** زِيَادَةِ الْإِيمَانِ وَنَقْصَانِهِ وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى وَزِدْنَاهُمْ هُدًى
وَيَزِدَّادَ الَّذِينَ آمَنُوا إِيمَانًا وَقَالَ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ فَإِذَا تَرَكَ شَيْئًا مِنَ الْكَمَالِ فَهُوَ نَاقِصٌ
حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ قَالَ حَدَّثَنَا

في سننه موسى بن عبيدة وهو ضعيف وقال ابن حبان في صحيحه هذا من النماذج التي لا ينبغي للمخاطب أن يعرف القصد مما يخاطب به إلا بها وهذا رأي في جميع انتسابه (قوله أحب) قال القاضي أبو بكر بن العربي معني المحبة من الله تعالى الإرادة بالثواب أي أكثر الأعمال ثواباً أدومها (قوله إليه) في روايه المستملي وحده إلى الله وكذا في رواية عبدة عن هشام عند اسحق بن راهويه في مسنده وكذا المصنف ومسلم من طريق أبي سلمة ومسلم عن القاسم كلاهما عن عائشة وهذا موافق لترجمة الباب وقال باقي الرواة عن هشام وكان أحب الدين إليه أي إلى رسول الله ﷺ وصرح به المصنف في الرقاق في رواية مالك عن هشام وإسحاق بن الرواتين تخالف لأن ما كان أحب إلى الله كان أحب إلى رسوله قال النووي بدوام القليل تستمر الطاعة بالذكور والمراقبة والاخلاص والافبال على الله بخلاف الكثير الشاق حتى ينمو القليل الدائم بحيث يزيد على الكثير المنقطع أضعافاً كثيرة وقال ابن الجوزي إنما أحب الدائم لمعنيين أحدهما أن التارك للعمل بعد الدخول فيه كالمعرض بعد الوصل فهو معرض للذم ولهذا ورد الوعيد في حتى من حفظ آية ثم نسيها وإن كان قبل حفظها لا يتعين عليه ثانيهما أن مداوم الخير ملازم للخدمة وليس من لازم الباب في كل يوم وقتاً ما كمن لازم يوماً كاملاً ثم انقطع وزاد المصنف ومسلم من طريق أبي سلمة عن عائشة وإن أحب الأعمال إلى الله مادوم عليه وإن قل (قوله باب زيادة الإيمان ونقصانه) تقدم له قبل ستة عشر باباً باب تناقض أهل الإيمان في الأعمال وأورد فيه حديث أبي سعيد الخدري بمعنى حديث أنس الذي أورده هنا فتعقب عليه بأنه تكرار وأجيب عنه بأن الحديث لما كانت الزيادة والنقصان فيه باعتبار الأعمال أو باعتبار التصديق ترجم لكل من الاحتمالين وخص حديث أبي سعيد بالأعمال لأن سياقه ليس فيه تفاوت بين الموزونات بخلاف حديث أنس ففيه التناوت في الإيمان القائم بالقلب من وزن الشعيرة والبرة والذرة قال ابن بطال التفاوت في التصديق على قدر العلم والجهل فمن قل علمه كان تصديقه مثلاً بمقدار ذرة والذي فوقه في العلم تصديقه بمقدار برة أو شعيرة إلا أن أصل التصديق الحاصل في قلب كل أحد منهم لا يجوز عليه النقصان ويجوز عليه الزيادة بزيادة العلم والمعاينة انتهى وقد تقدم كلام النووي في أول الكتاب بما يشير إلى هذا المعنى ووقع الاستدلال في هذه الآية بنظير ما أشار إليه البخاري لسفيان بن عيينة أخرجه أبو نعيم في ترجمته من أخيه من طريق عمرو بن عثمان الرقي قال قيل لابن عيينة إن قوماً يقولون الإيمان كلام فقال كان هذا قبل أن تنزل الأحكام فامر الناس أن يقولوا لا إله إلا الله فإذا قالوها عصموا دماءهم وأموالهم فلما علم الله صدقهم أمرهم بالصلاة فتعولوا ولولم يفعلوا ماتتهم الأفرار فذكر الأركان إلى أن قال فلما علم الله ما تابعت عليهم من الفرائض وقبلهم قال اليوم أكملت لكم دينكم الآية فمن ترك شيئاً من ذلك كسلاً أو مجوناً أدبناه عليه وكان ناقص الإيمان ومن تركها جاحداً كان كافراً انتهى ملخصاً وتبعه أبو عبيد في كتاب الإيمان له فذكر نحوه وزاد أن بعض المخالفين لما ألزم بذلك أجاب بأن الإيمان ليس هو مجموع الدين إنما الدين ثلاثة أجزاء الإيمان جزء والأعمال جزآن لأنها فرائض ونوافل وتعقبه أبو عبيد بأنه خلاف ظاهر القرآن وقد قال الله تعالى إن الدين عند الله الإسلام والإسلام حيث أطلق مفرداً دخل فيه الإيمان كما تقدم تقريره فإن قيل فلم أعاد في هذا الباب الآيتين المذكورتين فيه وقد تقدمتا في أول كتاب الإيمان فالجواب أنه أعادهما ليوطئ بهما معنى الكمال المذكور في الآية الثالثة لأن الاستدلال بهما نص في الزيادة وهو يستلزم النقص وأما الكمال فليس نصاً في الزيادة بل هو مستلزم للنقص فقط واستلزامه للنقص يستدعي قبوله الزيادة ومن ثم قال المصنف فإذا ترك شيئاً من الكمال فهو ناقص وهذه النكتة عدل في التعبير للآية الثالثة عن أسلوب الآيتين حيث قال أولاً وقول

هشام قال حدثنا قتادة عن أنس عن النبي ﷺ قال يخرج من النار من قال لا إله إلا الله وفي قلبه وزن شعيرة من خير ويخرج من النار من قال لا إله إلا الله وفي قلبه وزن برقة من خير ويخرج من النار من قال لا إله إلا الله وفي قلبه وزن ذرة من خير قال أبو عبد الله قال أبان حدثنا قتادة حدثنا أنس عن النبي ﷺ إيمان مكان من خير **حدثنا الحسن بن الصباح** سمع جعفر بن عون حدثنا أبو العباس أخبرنا قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب عن عمر بن الخطاب

الله وقال ثانيا وقال وبهذا التقرير يندفع اعتراض من اعترض عليه بأن آية اكملت لكم لادليل فيها على مراده لان الا كمال ان كان بمعنى اظهار الحجة على المخالفين او بمعنى اظهار اهل الدين على المشركين فلاحجة للمصنف فيه وان كان بمعنى اكمال الفرائض لزم عليه انه كان قبل ذلك ناقصا وان مات من الصحابة قبل نزول الآية كان ايمانه ناقصا وليس الامر كذلك لان الايمان لم يزل تاما ويوضح دفع هذا الاعتراض جواب القاضي ابي بكر بن العربي بان النقص امر نسبي لكن منه ما يترتب عليه الذم ومنه ما لا يترتب فالاول مانقصه بالاختيار كمن علم وظائف الدين ثم تركها عمدا والثاني مانقصه بغير اختيار كمن لم يعلم اولم يكلف فهذا لا يذم بل يحمد من جهة انه كان قلبه مطمئنا بانه لو زيد لقبل ولو كلف لعمل وهذا شأن الصحابة الذين ماتوا قبل نزول الفرائض ومحصله أن النقص بالنسبة اليهم صوري نسبي ولهم فيه رتبة الكمال من حيث المعنى وهذا نظير قول من يقول ان شرع محمد اكمل من شرع موسى وعيسى لاشتماله من الاحكام على ما لم يقع في الكتب التي قبله ومع هذا فشرع موسى في زمانه كان كاملا وتجدد في شرع عيسى بعده ما تجدد فلا كملية امر نسبي كما تقرر والله أعلم (قوله هشام) هو ابن أبي عبد الله الدستوائي يكنى أبا بكر وفي طبقة هشام بن حسان لكنه لم يرو هذا الحديث (قوله يخرج) بفتح أوله وضم الراء ويروي بالعكس ويؤيده قوله في الرواية الاخرى اخرجوا (قوله من قال لا إله إلا الله وفي قلبه) فيه دليل على اشتراط النطق بالتوحيد او المراد بالقول هنا القول النفسي فالمعنى من اقر بالتوحيد وصدق فلا قرار لا بد منه فلهذا اعاده في كل مرة والتفاوت يحصل في التصديق على الوجه المتقدم فان قيل فكيف لم يذكر الرسالة فالجواب ان المراد المجموع وصار الجزء الاول علما عليه بما تقول قرأت قل هو الله أحد أي السورة كلها (قوله برة) بضم الموحدة وتشديد الراء المفتوحة وهي القمحة ومقتضاه ان وزن البرة دون وزن الشعيرة لانه قدم الشعيرة وتلاها بالبرة ثم الذرة وكذلك هو في بعض البلاد فان قيل إن السياق بالواو وهي لا ترتب فالجواب ان رواية مسلم من هذا الوجه بلغت ثم هي للترتيب (قوله ذرة) بفتح المعجمة وتشديد الراء المفتوحة وصحفيها شعبة فيارواه مسلم من طريق يزيد بن زريع عنه فتعال ذرة بالضم وتخفيف الراء وكأن الحامل له على ذلك كونها من الحبوب فناسب الشعيرة والبرة قال مسلم في روايته قال يزيد صحف فيها أبو بسطام يعني شعبة ومعنى الذرة قيل هي أقل الاشياء الموزونة وقيل هي الهباء الذي يظهر في شعاع الشمس مثل رؤس الابرو قيل هي النملة الصغيرة ويروي عن ابن عباس انه قال اذا وضعت كفك في التراب ثم نفضتها فالساقط هو الذرو يقال ان أربع ذرات وزن خردلة وللمصنف في أواخر التوحيد من طريق حميد عن أنس مرفوعا أدخل الجنة من كان في قلبه خردلة ثم من كان في قلبه أدنى شيء وهذا معنى الذرة (قوله قال أبان) هو ابن يزيد العطار وهذا التعليق وصله الحاكم في كتاب الاربعين له من طريق أبي سلمة قال حدثنا أبان بن يزيد فذكر الحديث وفائدة ايراد المصنف له من جهتين احدهما تصريح قتادة فيه بالتحديث عن أنس ثانيتهما تعبيره في المتن بقوله من ايمان بدل قوله من خير فبين ان المراد بالخير هنا الايمان فان قيل على الاولى لم يكتف بطريق أبان السالمة من التدليس ويسوقها موصولة فالجواب أن أبان وان كان مقبولا لكن هشام اتقن منه وأضبط فجمع المصنف بين المصلحتين والله الموفق وسيأتي الكلام على بقية هذا المتن في كتاب التوحيد حيث ذكر المصنف حديث الشفاعة الطويل من هذا الوجه ورجال هذا الحديث موصولا ومعلقا كلهم بصريون (قوله حدثنا الحسن بن الصباح سمع جعفر بن عون)

أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْيَهُودِ قَالَ لَهُ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ آيَةٌ فِي كِتَابِكُمْ تَقْرَوْنَهَا لَوْ عَلَيْنَا مِثْرُ الْيَهُودِ نَزَّاتٌ لَاتُخَذُ ذُنَا
 ذَلِكَ الْيَوْمَ عِيدًا قَالَ آيَةٌ قَالَ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضَيْتُ لَكُمْ الْإِسْلَامَ
 دِينًا قَالَ عُمَرُ قَدْ عَرَفْنَا ذَلِكَ الْيَوْمَ وَالْمَكَانَ الَّذِي نَزَّاتُ فِيهِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ قَائِمٌ بِعَرَفَةَ يَوْمَ جُمُعَةٍ
بَابُ الزَّكَاةِ مِنَ الْإِسْلَامِ وَقَوْلُهُ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حَقَّاءَ وَيَتَذَكَّرُوا الصَّلَاةَ
وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقِيَمَةِ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ عُمَرَ أَبِي سَهِيلٍ بْنِ
مَالِكٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ سَمِعَ طَلْحَةَ بْنَ عُبَيْدِ اللَّهِ يَقُولُ جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ أَهْلِ نَجْدٍ نَائِرُ الرَّأْسِ
يُسْمَعُ دَوِيُّ صَوْتِهِ وَلَا يَفْقَهُ مَا يَقُولُ حَتَّى دَنَا

مراده أنه سمع وجرت عادتهم يحذف أنه في مثل هذا خطأ نطقا كقَالَ (قوله أن رجلا من اليهود) هذا الرجل هو
 كعب الاحبارين ذلك مسدد في مسنده والطبري في تفسيره والطبراني في الاوسط كلهم من طريق رجاء بن أبي سلمة عن
 عبادة بن نسي بضم النون وفتح المهملة عن اسحق بن خرخشة عن قبيصة بن ذؤيب عن كعب وللمصنف في المغازي من
 طريق الثوري عن قيس بن مسلم أن ناسا من اليهود وله في التفسير من هذا الوجه بلفظ قالت اليهود فيحمل علي أنهم كانوا حين
 سؤال كعب عن ذلك جماعة وتكلم كعب على لسانهم (قوله لاتخذنا ط) أي لعظمناه وجعلناه عيدا لنا في كل سنة
 لعظم ما حصل فيه من اكمال الدين والعيد فعل من العود وانما سمي به لانه يعود في كل عام (قوله نزلت فيه على النبي صلى
 الله عليه وسلم) زاد مسلم عن عبد بن حميد عن جعفر بن عون في هذا الحديث ولفظه اني لأعلم اليوم الذي أنزلت فيه
 والمكان الذي نزلت فيه وزاد عن جعفر بن عون والساعة التي نزلت فيها على النبي صلى الله عليه وسلم فان قيل كيف طابق
 الجواب السؤال لانه قال لاتخذنا عيدا وأجاب عمر رضي الله عنه بمعرفة الوقت والمكان ولم يقل جعلناه عيدا والجواب
 عن هذا أنها نزلت في أخريات نهار عرفة ويوم العيد انما يتحقق باوله وقد قال النخعي أن رؤية الهلال بعد الزوال للقبالة
 قاله هكذا بعض من تقدم وعندي أن هذه الرواية اكتفى فيها بالإشارة والافراوية اسحق عن قبيصة التي قدمناها قد
 نصت على المراد وانه نزلت يوم الجمعة يوم عرفة وكلاهما بحمد الله لنا عيد انظر الطبري والطبراني وهما لنا عيدان وكذا عند
 الترمذي من حديث ابن عباس أن يهوديا سأله عن ذلك فقال نزلت في يوم عيدين يوم الجمعة ويوم عرفة فظهر أن
 الجواب تضمن أنهم اتخذوا ذلك اليوم عيدا وهو يوم الجمعة واتخذوا يوم عرفة عيداً لانه ليلة العيد وهكذا كما
 جاء في الحديث الآتي في الصيام شهرا عيد لا يتقصان رمضان وذو الحجة فسمى رمضان عيداً لانه يعقبه العيد
 فان قيل كيف دلت هذه القصة على ترجمة الباب (أجيب) من جهة أنها بينت أن نزولها كان بعرفة وكان
 ذلك في حجة الوداع التي هي آخر عهد البعثة حين تمت الشريعة وأركانها والله أعلم وقد جزم السدي بانه لم
 ينزل بعد هذه الآية شيء من الحلال والحرام (قوله باب الزكاة من الاسلام وما امروا) كذا لا ي
 ذر ولغيره قول الله وما امروا ويأتي فيه ما مضى في باب الصلاة من الايمان والآية دالة على ما ترجم له لان
 المراد بقوله دين القيمة دين الاسلام والقيمة المستقيمة وقد جاء قام بمعنى استقام في قوله تعالى أمة قائمة أي مستقيمة وانما
 خص الزكاة بالترجمة لان باقي ما ذكر في الآية والحديث قد أفرد به تراجم أخرى ورجال اسناد هذا الحديث كلهم مدنيون ومالك
 والد أبي سهيل هو ابن أبي عامر الاصبحي حليف طلحة بن عبيد الله واسماعيل هو ابن أبي أويس ابن أخت الامام مالك
 فهو من رواية اسمعيل عن خاله عن عمه عن أبيه عن حليفه فهو مسلسل بالا قارب كما هو مسلسل بالبلد (قوله جاء رجل) زاد
 أبو ذر من أهل نجد وكذا هو في الموطأ ومسلم (قوله نائر الرأس) هو مرفوع على الصفة ويجوز نصبه على الحال والمراد أن
 شعره متفرق من ترك الرفاهية ففيه إشارة الى قرب عهده بالوفادة وأوقع اسم الرأس على الشعر امامبا لغة أولان الشعر منه
 ينبت (قوله يسمع) بضم الياء على البناء للمفعول أو بالنون المفتوحة للجمع وكذا في يفقه (قوله دوى) بفتح الدال وكسر

فَإِذَا هُوَ يُسْأَلُ عَنِ الْإِسْلَامِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَمْسُ صَلَوَاتٍ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ فَقَالَ هَلْ عَلَى غَيْرِهَا قَالَ لَا إِلَّا أَنْ تَطُوعَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَصِيَامُ رَمَضَانَ قَالَ هَلْ عَلَى غَيْرِهِ قَالَ لَا إِلَّا أَنْ تَطُوعَ قَالَ وَذَكَرَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الزَّكَاةَ قَالَ هَلْ عَلَى غَيْرِهَا قَالَ لَا إِلَّا أَنْ تَطُوعَ قَالَ فَأَذْبَرَ الرَّجُلُ وَهُوَ يَقُولُ وَاللَّهِ لَا أَزِيدُ عَلَى هَذَا وَلَا أَنْقُصُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَفَلَحَ إِنْ صَدَقَ

الواو وتشديد الياء كذا في روايتنا وقال القاضي عياض جاء عندنا في البخاري بضم الدال قال والصواب الفتح وقال الخطابي الدوى صوت مرتفع متكرر ولا يفهم وإنما كان كذلك لأنه نادى من بعده وهذا الرجل جزم ابن بطال وآخرون بأنه ضمام بن ثعلبة وافد بنى سعد بن بكر والحامل لهم على ذلك إيراد مسلم لقصته عقب حديث طلحة ولان في كل منهما أنه بدوى وإن كلامهما قال في آخر حديثه لا يزيد على هذا ولا أنقص لكن تعقبه القرطبي بأن سياغهما مختلف واستلتهما متباينة قال ودعوي انهما قصة واحدة دعوى فرط وتكلف شطط من غير ضرورة والله أعلم وقواه بعضهم بأن ابن سعد وابن عبد البر وجماعة لم يذكر والضمَامُ الا الاول وهذا غير لازم (قوله فاذا هو يسأل عن الاسلام) أي عن شرائع الاسلام ويحتمل أنه سأل عن حقيقته الاسلام وإنما لم يذكر له الشهادة لأنه علم أنه يعلمها أو علم أنه إنما يسأل عن الشرائع الفعلية أو ذكرها ولم ينقلها الراوى لشهرتها وإنما لم يذكر الحجج أمالاً لأنه لم يكن فرض بعد أو الراوى اختصره ويؤيد هذا الثاني ما أخرجه المصنف في الصيام من طريق اسمعيل بن جعفر عن أبي سهيل في هذا الحديث قال فاخبره رسول الله صلى الله عليه وسلم بشرائع الاسلام فدخل فيه باقي المفروضات بل والمندوبات (قوله خمس صلوات) في رواية اسمعيل بن جعفر أنه كورده أنه قال في سؤاله أخبرني ماذا فرض الله على من الصلاة فقال الصلوات الخمس فتبين بهذا مطابقة الجواب للسؤال ويستفاد من سياق ما لك أنه لا يجب شيء من الصلوات في كل يوم وإيلة غير الخمس خلافاً لمن أوجب الوتر أو ركعتي النجرا أو صلاة الضحى أو صلاة العيد أو الركعتين بعد المغرب (قوله هل على غيرها قال لا إلا أن تطوع) تطوع بتشديد الطاء والواو وأصله تطوع بتاء بن فادغمت احداهما ويجوز تخفيف الطاء على حذف احدهما واستدل بهذا على أن الشروع في التطوع بوجوب اتامه تمسكاً بان الاستثناء فيه متصل قال القرطبي لأنه نفى وجوب شيء آخر إلا ما تطوع به والاستثناء من النفي إثبات ولا قائل بوجوب التطوع فيتعين أن يكون المراد إلا أن تشرع في تطوع فيلزمك اتامه وتعقبه الطيبي بأن ما تمسك به معالطة لأن الاستثناء هنا من غير الجنس لأن التطوع لا يقال فيه عليك فكانه قال لا يجب عليك شيء إلا أن أردت أن تطوع فذلك لك وقد علم أن التطوع ليس بواجب فلا يجب شيء آخر أصلاً كذا قال وحرف المسئلة دائرة على الاستثناء فمن قال أنه متصل تمسك بالأصل ومن قال أنه منقطع احتاج إلى دليل والدليل عليه ما روى النسائي وغيره أن النبي صلى الله عليه وسلم كان أحياناً ينوى صوم التطوع ثم يفطر وفي البخاري أنه أمر جويرية بنت الحرث أن تفر يوم الجمعة بعد أن شرعت فيه فدل على أن الشروع في العبادة لا يستلزم الاتمام إذا كانت نافلة بهذا النص في الصوم وبالقياس في الباقي فإن قيل يرد الحج قلنا لا لأنه امتاز عن غيره بلزوم المضى في فاسده فكيف في صحيحه وكذلك امتاز بلزوم الكنفارة في ثقله كنفرضه والله أعلم على أن في استدلال الحنفية نظر الانهم لا يقولون بفرضية الاتمام بل بوجوبه واستثناء الواجب من الترض منقطع لتباينهما وأيضاً فإن الاستثناء من النفي عندهم ليس للإثبات بل مسكوت عنه وقوله إلا أن تطوع استثناء من قوله لا أي لا فرض عليك غيرها (قوله وذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم الزكاة) في رواية اسمعيل بن جعفر قال أخبرني بما فرض الله على من الزكاة قال فاخبره رسول الله صلى الله عليه وسلم بشرائع الاسلام فتضمنت هذه الرواية أن في القصة أشياء أجملت منها بيان نصب الزكاة فأنها لم تنصرف في الروايتين وكذا أسماء الصلوات وكأن السبب فيه شهرة ذلك عندهم أو المقصد من النحصة بيان أن التمسك بالفرائض ناجح وإن لم ينعمل النوافل (قوله والله) في رواية اسمعيل بن جعفر فقال والذي أكرمك وفيه جواز الحلف في الأمر المهم وقد تقدم (قوله أفلاح إن صدق) وقع عند

باب اتِّبَاعُ الْجَنَائِزِ مِنَ الْإِيمَانِ **حَدَّثَنَا** حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَلِيٍّ الْمُنْجَوِيُّ فِي قَوْلِ
رَوْحٍ قَالَ حَدَّثَنَا عَوْفٌ عَنِ الْحَسَنِ وَمُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ مَنْ اتَّبَعَ جَنَائِدَ
مُسْلِمٍ إِيْمَانًا وَآخِيسَابًا

مسلم من رواية اسمعيل بن جعفر المذكورة افلح وأبيه ان صدق أو دخل الجنة وأبيه ان صدق ولأبي داود مثله لكن
يخذف أو فان قيل ما الجامع بين هذا وبين النهي عن الحلف بالاباء أجيب بان ذلك كان قبل النهي أو بانها كلمة جارية
على اللسان لا يقصد بها الحلف كما يجري على لسانهم عقرى حلفي وما أشبه ذلك أو فيه اضرار اسم الرب كأنه قال ورب
أبيه وقيل هو خاص ويحتاج الى دليل وحكي السهيلي عن بعض مشايخه انه قال هو تصحيف وانما كان والله فقصرت
اللامان واستنكر القرطبي هذا وقال انه يجزم الثقة بالروايات الصحيحة وغفل القرافي قاعدي ان الرواية بلانظ وأبيه لم
تصح لانها ليست في الموطأ وكأنه لم يرتض الجواب فعدل الى ردا خبر وهو صحيح لامرية فيه وأقوى الاجوبة الاولان
وقال ابن بطل دل قوله أفلح ان صدق على انه ان لم يصدق فيما التزم لا يفلح وهذا بخلاف قول المرجئة فان قيل كيف
أثبت له النلاح بمجرد ما ذكر مع أنه لم يذكر المنهيات أجاب ابن بطل باحتمال أن يكون ذلك وقع قبل ورود فرائض
النهي وهو عجيب منه لانه جزم بان السائل ضمام وأقدم ما قيل فيه انه وفد سنة خمس وقيل بعد ذلك وقد كان أكثر المنهيات
واقعا قبل ذلك والصواب أن ذلك داخل في عموم قوله فاخبره بشرائع الاسلام كما أشرنا اليه فان قيل أما فلاحه بانه لا
ينقص فواضح وأما بان لا يزيد فكيف يصح أجاب النووي بانه أثبت له النلاح لانه أتى بما عليه وليس فيه انه اذا أتى
بزائد على ذلك لا يكون ملاحا لانه اذا أفلح بالواجب ففلاحه بالمندوب مع الواجب أولى فان قيل فكيف أغرد على حلته
وقد ورد النكير على من حلف ان لا يفعل خيرا أجيب بان ذلك مختلف باختلاف الاحوال والاشخاص وهذا جار على الاصل
بانه لا اثم على غير تارك الفرائض فهو ملاح وان كان غيره أكثر فلاحا منه وقال الطيبي يحتمل أن يكون هذا الكلام صدر
منه على طريق المبالغة في التصديق والقبول أي قبلت كلامك قبولاً لا مزيد عليه من جهة السؤال ولا نقصان فيه من طريق
القبول وقال ابن المنير يحتمل أن تكون الزيادة والنقص يتعلقان بالابلاغ لانه كان وافد قومه يتعلم ويعلمهم (قلت) والاحتمال لأن
مردودان برواية اسمعيل بن جعفر فان نصها لا تطوع شيئاً ولا أنقص مما فرض الله على شيئاً وقيل مراده بقوله لا أزيد
ولا أنقص أي لا أغير صفة العرض كمن ينقص الظهر مثلاً ركعة أو يزيد المغرب (قلت) وبعبارة علمه أيضاً لفظ
التطوع في رواية اسمعيل بن جعفر والله أعلم (قوله باب اتباع الجنائز من الإيمان) ختم المصنف معظم التراجم التي
وقعت له من شعب الإيمان بهذه الترجمة لان ذلك آخر أحوال الدنيا وانما أخر ترجمته أداء الخمس من الإيمان لمعني سنذكره
هناك ووجه الدلالة من الحديث للترجمة قد نبهنا عليه في نظائره قبل (قوله المنجوفي) هو بفتح الميم وسكون النون
وضم الجيم وبعد الواو الساكنة فاء نسبة الى جد جده منجوف السدوسي وهو بصرى وكذا باقي رجال الاسناد غير
الصحابي وروح بفتح الراء هو ابن عبادة القيسي وعوف هو ابن أبي حميلة بفتح الجيم الاعرابي بفتح الهززة وانما قيل له
ذلك لفصاحته وكنيته أبو سهل واسم أبيه بندويه بموحدة مفتوحة ثم نون ساكنة ثم دال مهملة بوزن راهويه والحسن
هو ابن أبي الحسن البصري ومحمد هو ابن سيرين وهو مجرور بالعطف على الحسن فالحسن وابن سيرين حديثا به عوفا
عن أبي هريرة اما مجتمعين واما متفرقين فاما ابن سيرين فسماعه من أبي هريرة صحيح واما الحسن فمختلف في سماعه منه
والاكثر على تقيده وتوهم من أثبته وهو مع ذلك كثير الارسال فلا تحمل عننته على السماع وانما أورده المصنف كما سمع وقد
وقع له نظير هذا في قصة موسى فانه أخرج فيها حديثا من طريق روح بن عبادة بهذا الاسناد وأخرج أيضاً في بدء الخلق
من طريق عوف عنهما عن أبي هريرة حديثا آخر واعتماده في كل ذلك على محمد بن سيرين والله اعلم (قوله من اتبع) هو

وَكَانَ مَعَهُ حَتَّى يُصَلِّيَ عَلَيْهَا وَيَفْرُغَ مِنْ دَفْنِهَا فَإِنَّهُ يَرْجِعُ مِنَ الْأَجْرِ بِقِيَرَاتَيْنِ كُلُّ قِيَرَاتٍ مِثْلُ أَحَدٍ
وَمَنْ صَلَّى عَلَيْهَا ثُمَّ رَجَعَ قَبْلَ أَنْ تُدْفَنَ فَإِنَّهُ يَرْجِعُ بِقِيَرَاتٍ تَابَعَهُ عُثْمَانُ الْمُؤَذِّنُ قَالَ حَدَّثَنَا عَوْفٌ عَنْ
مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ **بَابُ خَوْفِ الْمُؤْمِنِ مِنْ أَنْ يَحْبُطَ عَمَلُهُ وَهُوَ لَا يَشْعُرُ**

بالتشديد وللأصلي تبع إichذف الالف وكسر الموحدة وقد تمسك بهذا اللفظ من زعم ان المشي خلفها أفضل ولا حجة
فيه لانه يقال تبعه اذا مشى خلفه او اذا مر به فمشى معه وكذلك اتبعه بالتشديد وهو افتعل منه فاذا هو مقول بالاشتراك
وقد بين المراد الحديث الآخر المصحح عند ابن حبان وغيره من حديث ابن عمر في المشي امامها واما اتبعه بالاسكان
فهو بمعنى لحقه اذا كان سبقه ولم تأت به الرواية هنا (قوله وكان معه) أي مع المسلم وللشكشمية معها أي مع الجنائز
(قوله حتى يصلي) بكسر اللام و يروى بفتحها فعلى الاول لا يحصل الموعود به الا لمن توجد منه الصلاة وعلى الثاني
قد يقال يحصل له ذلك ولو لم يصل أما اذا قصد الصلاة وحال دونها مانع فالظاهر حصول الثواب له مطلقا والله أعلم (قوله
ويفرغ) بضم أوله وفتح الراء و يروى بالعكس وقد أثبتت هذه الرواية أن القيراطين إنما يحصلان بمجموع
الصلاة والدفن وأن الصلاة دون الدفن يحصل بها قيراط واحد وهذا هو المعتمد خلافاً لمن تمسك بظاهر بعض الروايات
فزعم انه يحصل بالمجموع ثلاثة قراريط وسند ذكر بقية مباحثه وفوائده في كتاب الجنائز ان شاء الله تعالى (قوله
تابعه) أي روح ابن عبادة وعثمان هو ابن الهيثم وهو من شيوخ البخاري فان كان سمع هذا الحديث منه فهو له أعلى
بدرجة لكنه ذكر الموصول عن روح لكونه أشد اتقاناً منه ونبه برواية عثمان على ان الاعتماد في هذا السند
على محمد بن سيرين فقط لانه لم يذكر الحسن فكان عوفاً كان ربما ذكره وربما حذنه وقد حدث به المنجوفي شيخ
البخاري مرة باسقاط الحسن أخرجه أبو نعيم في المستخرج من طريقه ومتابعة عثمان هذه وصلها أبو نعيم في المستخرج
قال ثنا أبو اسحق بن حمزة ثنا أبو طالب بن أبي عوانة ثنا سليمان بن سيف (٣) ثنا عثمان بن الهيثم نذكر الحديث
ولفظه موافق لرواية روح الا في قوله وكان معها فانه قال بدلها فلزمها وفي قوله ويفرغ من دفنها فانه قال بدلها وتدفن
وقال في آخره فله قيراط بدل قوله فانه يرجع بقيراط والباقي سواء ولهذا الاختلاف في اللفظ قال المصنف نحوه وهو
بفتح الواو أي بمعناه (قوله باب خوف المؤمن من ان يحبط عمله وهو لا يشعر) هذا الباب معقود للرد على المرجئة
خاصة وان كان أكثر ما مضى من الابواب قد تضمن الرد عليهم لكن قد يشركهم غيرهم من أهل البدع في شيء منها
بخلاف هذا والمرجئة بضم الميم وكسر الجيم بعدها ياء مهموزة ويجوز تشديدها بلا همز نسبوا الى الارجاء وهو التأخير
لانهم آخروا الاعمال عن الايمان فقالوا الايمان هو التصديق بالقلب فقط ولم يشترط جمورهم النطق وجعلوا للعصاة
اسم الايمان على الكمال وقالوا لا يضر مع الايمان ذنب أصلا ومقالاتهم مشهورة في كتب الاصول ومناسبة اراد هذه
الترجمة عقب التي قبلها من جهة ان اتباع الجنائز مظنة لان يقصدها مراعاة أهلها أو مجموع الامرين وسياق الحديث
يقتضي ان الاجر الموعود به انما يحصل ان صنع ذلك احتساباً بأي خالصا فعبه بما يشير الى أنه قد يعرض للمرء ما يعكر
على قصده الخالص فيحرم به الثواب الموعود وهو لا يشعر فقوله ان يحبط عمله أي يحرم ثواب عمله لانه لا يثاب الا
على ما أخلص فيه وبهذا التقرير يندفع اعتراض من اعترض عليه بأنه يقوي مذهب الاحباطية الذين يقولون
ان السيئات يبطلن الحسنات وقال القاضي أبو بكر بن العربي في الرد عليهم القول الفصل في هذا ان الاحباط احباطان
أحدهما ابطال الشيء للشيء واذا هابه جملة كاحباط الايمان للكفر والكفر في الايمان وذلك في الجهتين اذهاب حقيقتي
تأنيهما احباط الموازنة اذا جعلت الحسنات في كفة والسيئات في كفة فمن رجحت حسنة نجا ومن رجحت سيئة وقف
في المشيئة اما ان يغفر له واما ان يعذب فالترقيف ابطال ما لان توقيف المنفعة في وقت الحاجة اليها ابطال لها والتعذيب

وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ النَّبِيُّ مَا عَرَضْتُ قَوْلِي عَلَى عَمَلِي إِلَّا خَشِيتُ أَنْ أَكُونَ مُكَذِّبًا . وَقَالَ ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ
أَدْرَكْتُ ثَلَاثِينَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ كَانَتْهُمْ بِخَافِ النِّفَاقِ عَلَى نَفْسِهِ مَا مِنْهُمْ أَحَدٌ يَقُولُ إِنَّهُ عَلَى إِيْمَانٍ
جَبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ وَيَذْكُرُ عَنِ الْحَسَنِ مَا خَافَهُ إِلَّا مُؤْمِنٌ وَلَا أَمِنَهُ إِلَّا مُنَافِقٌ

ابطال أشد منه الى حين الخروج من النار ففي كل منهما ابطال نسبي أطلق عليه اسم الاحباط مجازا وليس هو احباطا
حقيقة لانه اذا أخرج من النار وأدخل الجنة عاد اليه ثواب عمله وهذا بخلاف قول الاحباطية الذين سوا بين الاحباطين
وحكموا على العاصي بحكم الكافر وهم معظم القدرية والله الموفق (قوله وقال ابراهيم التيمي) هو من فقهاء التابعين وعبادهم
وقوله مكذبا يروى بفتح الذال يعني خسبت أن يكذبني من رأى عملي مخالفا لقولي فيقول لو كنت صادقا ما فعلت
خلاف ما تقول وانما قال ذلك لانه كان يعظ الناس ويروى بكسر الذال وهي رواية الاكثر ومعناه انه مع وعظه
الناس لم يبلغ غاية العمل وقد ذم الله من أمر بالمعروف ونهى عن المنكر وقصر في العمل فقال كبر مقتا عند الله أن
تقولوا ما لا تفعلون نخشى ان يكون مكذبا أى مشابها للمكذبين وهذا التعليق وصله المصنف في تاريخه عن أبي نعيم
وأحمد بن حنبل في الزهد عن ابن مهدي كلاهما عن سفيان الثوري عن أبي حيان التيمي عن ابراهيم المذكور (قوله
وقال ابن أبي مليكة الخ) هذا التعليق وصله ابن أبي خيثمة في تاريخه لكن أبهم العدد وكذا أخرجه محمد بن نصر
المروزي مطولا في كتاب الايمان له وعينه أبو زرعة الدمشقي في تاريخه من وجه آخر مختصرا كما هنا والصحابة الذين
أدركهم ابن أبي مليكة من أجلمهم عائشة وأختها أسماء وأم سلمة والعبادة الاربعة وأبو هريرة وعقبة بن الحارث والمصور بن
مخرمة فهؤلاء ممن سمع منهم وقد أدرك بالسن جماعة أجل من هؤلاء كعلي بن أبي طالب وسعد بن أبي وقاص وقد جزم
بأنهم كانوا يخافون النفاق في الاعمال ولم ينقل عن غيرهم خلاف ذلك فكان انه اجماع وذلك لان المؤمن قد يعرض عليه في عمله
ما يشوبه مما يخالف الاخلاص ولا يلزم من خوفهم من ذلك وقوعه منهم بل ذلك على سبيل المبالغة منهم في الورع والتقوي
رضى الله عنهم وقال ابن بطلان انما خافوا لانهم طالت أعمارهم حتى رأوا من التغير ما لم يهدوه ولم يقدرُوا على انكاره فخافوا
ان يكونوا داهنوا بالسكوت (قوله ما منهم أحد يقول انه على ايمان جبريل وميكائيل) أى لا يجزم أحد منهم بعدم عروض
النفاق لهم كما يجزم بذلك في ايمان جبريل وفي هذا الإشارة الى ان المذكورين كانوا قايمين بتفاوت درجات المؤمنين في الايمان
خلافًا للمرجئة القائلين بأن ايمان الصديقين وغيرهم بمنزلة واحدة وقد روى في معنى أثر ابن أبي مليكة حديث عن عائشة
مرفوع رواه الطبراني في الاوسط لكن اسناده ضعيف (قوله ويذكر عن الحسن) هذا التعليق وصله جعفر القرباني في
كتاب صفة المنافق له من طرق متعددة بألفاظ مختلفة وقد يستشكل ترك البخاري الجزم به مع صحته عنه وذلك محمول على
قاعدة ذكرها لي شيخنا أبو الفضل بن الحسين الحافظ رحمه الله وهي ان البخاري لا يخص صيغة التمر يض بضعف
الاسناد بل اذا ذكر اثنين بالمعنى او اختصره أتى بها أيضا لما علم من الخلاف في ذلك فهذا كذلك وقد أوقع اختصاره
له لبعضهم الاضطراب في فهمه فقال النووي ما خافه إلا مؤمن ولا أمنه إلا منافق يعني الله تعالى قال الله تعالى ولمن
خاف مقام ربه جنتان وقال فلا يأم من مكر الله الا القوم الخاسرون وكذا شرحه ابن التين وجماعة من المتأخرين وقرره
الكرمانى هكذا فقال ما خافه أى ما خاف من الله فحذف الجار وأوصل الفعل اليه قلت وهذا الكلام وان كان صحيحا لكنه
خلاف مراد المصنف ومن نقل عنه والذي أوقعهم في هذا هو الاختصار والافسياف كلام الحسن البصري يبين انه
انما أراد النفاق فلنذكره قال جعفر القرباني ثنا قتيبة ثنا جعفر بن سفيان عن المعلى بن زياد سمعت الحسن يحلف في هذا
المسجد بالله الذي لا اله الا هو ماضى مؤمن قط ولا بقى الا هو من النفاق مشفق ولا ماضى منافق قط ولا بقى الا
وهو من النفاق آمن وكان يقول من لم يخف النفاق فهو منافق وقال احمد بن حنبل في كتاب الايمان ثنا روح
بن عبادة ثنا هشام سمعت الحسن يقول والله ماضى مؤمن ولا بقى الا هو يخاف النفاق وما أمنه الا منافق انتهى

وَمَا يُحَذِّرُ مِنَ الْإِصْرَارِ عَلَى النِّفَاقِ وَالْعِصْيَانِ مِنْ غَيْرِ تَوْبَةٍ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَى مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ
حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَرُورَةَ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ زَيْدٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا وائِلٍ عَنِ الْمُرْجئة فَقَالَ حَدَّثَنِي عَبْدُ
 اللَّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ سَبَابُ الْمُسْلِمِ فُسُوقٌ وَقِتَالُهُ كُفْرٌ * أَخْبَرَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا إِبْنُ أَبِي عَمِيلٍ بْنُ جَعْفَرٍ

وهذا موافق لآثر ابن أبي مليكة الذي قبله وهو قوله كلهم يخاف النفاق على نفسه والخوف من الله وان كان
 مطلوباً محموداً لكن سياق الباب في أمر آخر والله اعلم (قوله وما يحذر) هو بضم أوله وتشديد الذال المعجمة ويروى
 بتخفيفها وما مصدرية والجملة في محل جر لأنها معطوفة على خوف أي باب ما يحذر وفصل بين الترجمتين بالآثار التي
 ذكرها لتعلمها بالاولى فقط وأما الحديثان فالاول منهما يتعلق بالثانية والثاني يتعلق بالاولى على ما سنوضحه ففيه لف ونشر
 غير مرتب على حد قوله يوم تبيض وجوه الآية ودراده أيضاً الرد على المرجئة حيث قالوا لا يحذر من المعاصي مع حصول الايمان
 ومفهوم الآية التي ذكرها يرد عليهم لانه تعالى مدح من استغفر لذنبه ولم يصصر عليه ففهموه ذم من لم يفعل ذلك ومما يدخل
 في معنى الترجمة قول الله تعالى فلا تزعجوا أرواحهم وقلوبهم وقوله وتقلب أفئدتهم وأبصارهم كما لم يؤمنوا به أول مرة وقوله تعالى
 لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبي ولا تجهروا له بالقول كجهر بعضهم لبعض ان تحبط أعمالكم وهذه الآية أدل على
 المراد مما قبلها فمن أصر على نفاق المعصية خشي عليه ان ينقض به الي نفاق الكفر وكأن المصنف اج بحديث عبد الله
 بن عمرو الخرج عند احمد مرفوعاً قال ويل للمصرين الذين يصرون على ما فعلوا وهم يعلمون أي يعلمون ان من تاب تاب
 الله عليه ثم لا يستغفرون قاله مجاهد وغيره وللترمذي عن أبي بكر الصديق مرفوعاً ما أصر من استغفر وان عاد في اليوم
 سبعين مرة اسناد كل منهما حسن (قوله على التماثل) كذا في أكثر الروايات وهو المناسب لحديث الباب وفي بعضها
 على التناق ومعه صحيح وان لم تثبت به الرواية (قوله زيد) تقدم انه بالزاي والموحدة مصغراً وهو ابن الحرث الياحي
 بيا تحتانية وميم خفيفة يكنى أبا عبد الرحمن وقد روى هذا الحديث شعبة أيضاً عن منصور بن المعتمر وهو عند المصنف
 في الادب وعن الاعمش وهو عند مسلم وروى عن ابن حبان من طريق سليمان بن حرب عن شعبة عن الثلاثة جميعاً عن أبي
 وائل وقال ابن منده لم يختلف في رفعه عن زيد واختلاف على الآخرين ورواه عن زيد غير شعبة أيضاً عند مسلم
 وغيره (قوله سألت أبا وائل عن المرجئة) أي عن مقالة المرجئة ولا بني داود الطيالسي عن شعبة عن زيد قال لما ظهرت
 المرجئة أتيت أبا وائل فذكرت ذلك له فظهر من هذا ان سؤاله كان عن معتقدهم وان ذاك كان حين ظهورهم وكانت وفاة
 أبي وائل سنة تسع وتسعين وقل سنة اثنتين وثمانين فتقضى ذلك دليل على ان بدعة الارعاء قديمة وقد تابع أبا وائل في
 رواية هذا الحديث عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه أخرجه الترمذي مصححاً وانظروا قتال المسلم أخاه كفر
 وسبابه فسوق ورواه جماعة عن عبد الله بن مسعود موقوفاً ومرفوعاً ورواه النسائي من حديث سعد بن أبي وقاص أيضاً مرفوعاً
 فانتمت بذات دعوى من زعم ان أبا وائل تنرد به (قوله سباب) هو بكسر الهمزة وتشديد السين وهو من السب وهو ان يقول الرجل ما فيه وما ليس فيه يريد بذلك
 عيبه وقال غيره السباب هنا مثل القتال فيقتضي المناء وقد تقدم باوضح من هذا في باب المعاصي من أمر الجاهلية (قوله
 المسم) كذا في معظم الروايات ولا احمد عن غندر عن شعبة المزمع فكأنه رواه بالمعنى (قوله فسوق) النسق في اللغة
 الخروج وفي الشرع الخروج عن طاعة الله ورسوله وهو في عرف الشرع أشد من العصيان قال الله تعالى وكره اليكم الكفر
 والنسوق والعصيان ففي الحديث تعظيم حق المسلم والحكم على من سبه بغير حق بالنسق ومقتضاه الرد على المرجئة
 وعرف من هذا مطابقة جواب أبي وائل للسؤال عنهم كأنه قال كيف تكون مقالتهم حقاً والنبي صلى الله عليه وسلم
 يقول هذا (قوله وقتاله كثر) ان قيل هذا وان تضمن الرد على المرجئة لكن ظاهره يقوى مذهب الخوارج
 الذين يكفرون بالمعاصي فالجواب ان المبالغة في الرد على المبتدع اقتضت ذلك ولا ممتنع من الخوارج فيه لان ظاهره

عَنْ حُمَيْدٍ عَنْ أَنَسٍ قَالَ أَخْبَرَنِي عُبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ يُخْبِرُ بِلَيْلَةِ الْقَدْرِ فَتَلَا حِي رَجُلَانِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فَقَالَ إِنِّي خَرَجْتُ لِأَخْبِرْكُمْ بِلَيْلَةِ الْقَدْرِ وَأَنَّ تَلَا حِي فَلَانٌ وَفَلَانٌ فَرَفَعَتْ وَعَسَى أَنْ يَكُونَنَّ خَيْرًا لَكُمْ أَلْتَمِسُوهَا

غير مراد لكن لما كان القتال أشد من السباب لانه منفض الى ازهاق الروح عبر عنه بلفظ أشد من لفظ النسق وهو الكفر ولم يرد حقيقة الكفر التي هي الخروج عن الملة بل اطلق عليه الكفر مبالغة في التحذير معتمدا على ما تقرر من القواعد ان مثل ذلك لا يخرج عن الملة مثل حديث الشناعة ومثل قوله تعالى ان الله لا يغير أن يشركه ويغير ما دون ذلك لمن يشاء وقد أشرنا الى ذلك في باب المعاصي من أمر الجاهلية وأطلق عليه الكفر لشبهه به لان قتال المؤمن من شأن الكافر وقيل المراد هنا الكفر اللغوي وهو التغطية لان حق المسلم على المسلم أن يعينه وينصره ويكف عنه إذاه فلما قاتله كان كأنه غطي على هذا الحق والأولان أليق بمراد المصنف وأولى بالمقصود من التحذير من فعل ذلك والزجر عنه بخلاف الثالث وقيل أراد بقوله كفر أي قد يؤل هذا الفعل بشؤمه الى الكفر وهذا بعيد وأبعد منه حمله على المستحل لذلك لانه لا يطاق بق الترجمة ولو كان مرادا لم يحصل التفریق بين السباب والقتال فان مستحل لعن المسلم بغير تأويل يكفر أيضا ثم ذلك محمول على من فعله بغير تأويل وقد بوب عليه المصنف في كتاب المجاريين كما سيأتي ان شاء الله تعالى ومثل هذا الحديث قوله صلى الله عليه وسلم لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعض قفيه هذه الاجوبة وسيأتي في كتاب الفتن ونظيره قوله تعالى أفتؤمنون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض بعد قوله ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم وتخرجون فريقا منكم من ديارهم الآية فدل على ان بعض الاعمال يطلق عليه الكفر تغليظا وأما قوله صلى الله عليه وسلم فيما رواه مسلم لعن المسلم كقتله فلا يخالف هذا الحديث لان المشبه به فوق المشبه والقدر الذي اشترك فيه بلوغ الغاية في التأثير هذا في العرض وهذا في النفس والله أعلم وقد ورد لهذا المتن سبب ذكره في أول كتاب الفتن في أواخر الصحيح (قوله عن حميد) هو الطويل عن أنس وللاصيلي ثناء أنس بن مالك فأما تدايس حميد وهو من رواية صحابي عن صحابي أنس عن عبادة بن الصامت (قوله خرج بخبر ليلة القدر) أي تبعين ليلة القدر (قوله فتلاحي) بفتح الحاء المهملة مشتق من التلاحي بكسر ها وهو التنازع والمخاصمة والرجلان أفاد بن دحية انهما عبد الله بن أبي حدر بجاء مفتوحة ودال سا كنة مهملتين ثمراء مفتوحة ودال مهملة أيضا وكعب بن مالك وقوله فرفعت أي فرفع تعييدها عن ذكرى هذا هو المعتمد هنا والسبب فيه ما أوضحه مسلم من حديث أبي سعيد في هذه القصة قال فجاء رجلان محتقان بتشديد القاف أي يدعي كل منهما انه الحق معهما الشيطان فنسبتها قال القاضي عياض فيه دليل على ان المخاصمة مذمومة وانها سبب في العقوبة المعنوية أي الحرمان وفيه ان المكان الذي يحضره الشيطان ترفع منه البركة واخير فان قيل كيف تكون المخاصمة في طلب الحق مذمومة قلت انما كانت كذلك لوقوعها في السجود وهو محل الذكرا للغو ثم في الوقت المخصوص أيضا بالذكرا للغو وهو شهر رمضان فالذم لما عرض فيها لالذاتها ثم انها مستلزمة لرفع الصوت ورفعته بحضرة رسول الله صلى الله عليه وسلم منهبي عنه لقوله تعالى لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت نبي الى قوله تعالى أن تحبط أعمالكم وأنتم لا تشعرون ومن هنا يتضح مناسبة هذا الحديث للترجمة ومطابقتها له وقد خفيت على كثير من المتكلمين على هذا الكتاب فان قيل قوله وأنتم لا تشعرون يقتضي المؤاخذة بالعمل الذي لا قصد فيه فالجواب ان المراد وأنتم لا تشعرون بالاحباط لا اعتقادكم صغرا الذنب فقد يعلم المرء الذنب ولكن لا يعلم انه كبيرة كما قيل في قوله انهما ليعذبان وما يعذبان في كبير أي عندها ثم قال وانه لكبير أي في نفس الامر وأجاب القاضي أبو بكر بن العربي بان المؤاخذة تحصل بما لم يقصد في الثاني اذا قصد في الاول لان مراعاة القصد انما هو في الاول ثم يسترسل حكم الخية الاولى على مؤتلف العمل وان عزب القصد خيرا كان أو شرا والله أعلم (قوله وعسى ان يكون خيرا) أي وان

فِي السَّبْعِ وَالتَّسْعِ وَالْخَمْسِ بِأَسْوَالِ جَبْرِيلَ النَّبِيِّ ﷺ عَنِ الْإِيمَانِ وَالْإِسْلَامِ وَالْإِحْسَانِ. وَعِلْمُ السَّاعَةِ
وَيَبَيِّنُ النَّبِيُّ ﷺ لَهُ ثُمَّ قَالَ جَاءَ جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ يُعَلِّمُكُمْ دِينَكُمْ فَجَعَلَ ذَلِكَ كُدْلَهُ دِينًا وَمَا بَيْنَ النَّبِيِّ ﷺ
لَوْفِدِ عَبْدِ الْقَيْسِ مِنَ الْإِيمَانِ وَقَوْلِهِ تَعَالَى وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ **حَدَّثَنَا** مُسَدَّدٌ قَالَ

كَانَ عِلْمُ الرِّفْعِ أَزِيدَ خَيْرًا وَأَوَّلَى مِنْهُ لِأَنَّهُ مُتَحَقِّقٌ فِيهِ لَكِنْ فِي الرِّفْعِ خَيْرٌ مَرَجُولٌ لَا سِتْرَ لَهُ مِنْ زَيْدِ الثَّوَابِ لِكَوْنِهِ
سَبَبًا لَزِيَادَةِ الْجَهْدِ فِي التَّحْقِيقِ وَانَّمَا حَصَلَ ذَلِكَ بِبِرْكَةِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (قَوْلُهُ فِي السَّبْعِ وَالتَّسْعِ) كَذَافِي
مُعْظَمِ الرِّوَايَاتِ بِتَقْدِيمِ السَّبْعِ الَّتِي أُولَاهَا السِّبْعُ عَلَى التَّسْعِ فَتَمِيزُهُ بِإِشَارَةِ إِلَى أَنَّ رَجَاءَهَا فِي السَّبْعِ أَقْوَى لِلْإِهْتِمَامِ بِتَقْدِيمِهِ
وَوَقَعَ عِنْدَ أَبِي نَعِيمٍ فِي الْمُسْتَخْرَجِ بِتَقْدِيمِ التَّسْعِ عَلَى تَرْتِيبِ التَّدْلِي وَاخْتَلَفَ فِي الْمَرَادِ بِالسَّبْعِ وَغَيْرِهَا فَقِيلَ لِسَبْعِ بِمُضَيْنِ
مِنَ الْعَشْرِ وَقِيلَ لِسَبْعٍ يَتَقَيَّنُ مِنَ الشَّهْرِ وَسَنَدُ كَرِيسَطُ هَذَا فِي مَحَلِّهِ حَيْثُ ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ فِي كِتَابِ الْإِعْتِكَافِ
أَنِ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى (قَوْلُهُ بِأَسْوَالِ جَبْرِيلَ عَنِ الْإِيمَانِ وَالْإِسْلَامِ) تَقَدَّمَ أَنَّ الْمُصَنِّفَ يَرَى أَنَّ الْإِيمَانَ وَالْإِسْلَامَ
عِبَارَةٌ عَنْ مَعْنَى وَاحِدَةٍ فَلَمَّا كَانَ ظَاهِرُ سُؤَالِ جَبْرِيلَ عَنِ الْإِيمَانِ وَالْإِسْلَامِ وَجَوَابُهُ يَقْتَضِي تَغَايُرَهُمَا وَأَنَّ الْإِيمَانَ
تَصْدِيقٌ وَأُمُورٌ مَخْصُوصَةٌ وَالْإِسْلَامَ أَظْهَارُ أَعْمَالٍ مَخْصُوصَةٌ أَرَادَ أَنْ يَرُدَّ ذَلِكَ بِالتَّأْوِيلِ إِلَى طَرِيقَتِهِ (قَوْلُهُ وَيَبَيِّنُ)
أَيَّ مَعْنَى بَيَانِ أَنَّ الْإِعْتِقَادَ وَالْعَمَلَ دِينَ وَقَوْلُهُ وَمَا بَيْنَ أَيِّ مَعْنَى مَابَيْنَ الْإِيمَانِ هُوَ الْإِسْلَامُ حَيْثُ فَسَّرَهُ فِي قِصَّتِهِمْ
بِمَا فَسَّرَهُ بِهِ الْإِسْلَامَ هُنَا وَقَوْلُهُ وَقَوْلُ اللَّهِ أَيَّ مَعْنَى مَادَلَتْ عَلَيْهِ الْآيَةُ أَنَّ الْإِسْلَامَ هُوَ الدِّينُ وَدَلَّ عَلَيْهِ خَبَرُ أَبِي سَفْيَانَ أَنَّ الْإِيمَانَ
هُوَ الدِّينَ فَاقْتَضَى ذَلِكَ أَنَّ الْإِسْلَامَ وَالْإِيمَانَ أَمْرٌ وَاحِدٌ هَذَا مُحْصَلُ كَلَامِهِ وَقَدْ نَقَلَ أَبُو عَوَانَةَ الْإِسْفَرَايْنِيُّ فِي صَحِيحِهِ
عَنِ الْمُزْنِيِّ صَاحِبِ الشَّافِعِيِّ الْجُزْمَ بِأَنَّهَا عِبَارَةٌ عَنْ مَعْنَى وَاحِدَةٍ وَهَذَا سَمِعْتُ ذَلِكَ مِنْهُ وَعَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ الْجُزْمَ بِتَغَايُرِهِمَا وَلِكُلِّ مَنِ
الْقَوْلَيْنِ أَدْلَةٌ مُتَعَارِضَةٌ وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ صَنَّفَ فِي الْمَسْئَلَةِ أَمَامَانِ كَبِيرَانِ وَأَكْثَرُ مِنَ الْأَدْلَةِ لِقَوْلَيْنِ وَتَبَايُنًا فِي
ذَلِكَ وَالْحَقُّ أَنَّ بَيْنَهُمَا عُمُومًا وَخُصُوصًا فَكُلُّ مُؤْمِنٍ مُسْلِمٌ وَلَيْسَ كُلُّ مُسْلِمٍ مُؤْمِنًا انْتَهَى كَلَامُهُ مَلَخَصًا
وَمُقْتَضَاهُ أَنَّ الْإِسْلَامَ لَا يُطْلَقُ عَلَى الْإِعْتِقَادِ وَالْعَمَلِ مَعَ بَخْلَافِ الْإِيمَانِ فَانْهُ يَطْلُقُ عَلَيْهِمَا مَعَ وَرَدَ عَلَيْهِ قَوْلُهُ
تَعَالَى وَرَضِيتُ لَكُمْ الْإِسْلَامَ دِينًا فَإِنَّ الْإِسْلَامَ هُنَا يَتَنَاوَلُ الْعَمَلَ وَالْإِعْتِقَادَ مَعَ الْإِيمَانِ غَيْرَ الْمَعْتَقَدِ لَيْسَ بِذِي دِينٍ
مَرْضَى وَبِهِذَا اسْتَدَلَّ الْمُزْنِيُّ وَأَبُو عَمْرٍو الْبَغَوِيُّ فَقَالَ فِي الْكَلَامِ عَلَى حَدِيثِ جَبْرِيلَ هَذَا جَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ الْإِسْلَامَ هُنَا اسْمًا
لِمَا ظَهَرَ مِنَ الْأَعْمَالِ وَالْإِيمَانِ اسْمًا لِلْبَطْنِ مِنَ الْإِعْتِقَادِ وَابْسُ ذَلِكَ لِأَنَّ الْأَعْمَالَ لَيْسَتْ مِنَ الْإِيمَانِ وَلَا لِأَنَّ التَّصْدِيقَ لَيْسَ
مِنَ الْإِسْلَامِ بَلْ ذَلِكَ تَفْصِيلٌ لِمَجْمَعِ كَلِمَاتِهِ وَوَاحِدٌ وَجَمَاعُهَا الدِّينُ وَلِهَذَا قَالَ ﷺ أَنَا كُمْ يَعْلَمُكُمْ دِينَكُمْ وَقَالَ سُبْحَانَهُ
وَتَعَالَى وَرَضِيتُ لَكُمْ الْإِسْلَامَ دِينًا وَقَالَ وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَلَا يَكُونُ الدِّينُ فِي مَحَلِّ الرِّضَا
وَالْقَبُولِ إِلَّا بِإِتْمَامِ التَّصْدِيقِ انْتَهَى كَلَامُهُ وَالَّذِي يَظْهَرُ مِنْ تَجْمُوعِ الْأَدْلَةِ أَنَّ كُلَّ مِنْهُمَا حَقِيقَةٌ شَرْعِيَّةٌ كَمَا أَنَّ كُلَّ مِنْهُمَا
حَقِيقَةٌ لُغَوِيَّةٌ لَكِنْ كُلُّ مِنْهُمَا مُسْتَلَزِمٌ لِلْآخَرِ بِمَعْنَى التَّكْمِيلِ لَهُ فَكَمَا أَنَّ الْعَامِلَ لَا يَكُونُ مُسْلِمًا كَامِلًا إِلَّا إِذَا اعْتَقَدَ فَكَذَلِكَ
الْمُعْتَقِدُ لَا يَكُونُ مُؤْمِنًا كَامِلًا إِلَّا إِذَا عَمَلَ وَحَيْثُ يُطْلَقُ الْإِيمَانُ فِي مَوْضِعِ الْإِسْلَامِ أَوِ الْعَكْسُ أَوْ يُطْلَقُ أَحَدُهُمَا عَلَى ارَادَتِهِمَا
مَعًا فَهُوَ عَلَى سَبِيلِ إِحْزَازٍ وَيَتَبَيَّنُ الْمُرَادُ بِالسِّيَاقِ فَإِنْ وَرَدَ مَعًا فِي مَقَامِ السُّؤَالِ حَمَلًا عَلَى الْحَقِيقَةِ وَإِنْ لَمْ يَرِدْ مَعًا أَوْ لَمْ يَكُنْ فِي مَقَامِ
سُّؤَالٍ أَمَّا عَلَى الْحَقِيقَةِ أَوْ الْجَوَازِ بِحَسَبِ مَا يَظْهَرُ مِنَ الْقُرْآنِ وَقَدْ حَكِيَ ذَلِكَ الْأَسْمَاعِيلِيُّ عَنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ
قَوْلُهُمَا أَنَّهُمَا تَخْتَلِفَانِ دَلَالَتُهُمَا بِالْإِقْتِرَانِ فَإِنْ أُفْرِدَ أَحَدُهُمَا دَخَلَ الْآخَرُ فِيهِ وَعَلَى ذَلِكَ يَحْمَلُ مَا حَكَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ نَصْرٍ وَتَبِعَهُ ابْنُ عَبْدِ
الْبَرِّ عَنْ أَكْثَرِ أَهْلِ سُوْدَا بَيْنَهُمَا عَلَى مَا فِي حَدِيثِ عَبْدِ الْقَيْسِ وَمَا حَكَاهُ الْأَلْكَائِيُّ وَابْنُ السَّمْعَانِيِّ عَنْ أَهْلِ السُّنَّةِ أَنَّهُمْ
فَرَّقُوا بَيْنَهُمَا عَلَى مَا فِي حَدِيثِ جَبْرِيلَ وَانْتَهَى الْمَوْفِقُ (قَوْلُهُ وَعِلْمُ السَّاعَةِ) تَفْسِيرُهُ مِنَ الْمَرَادِ بِقَوْلِ جَبْرِيلَ فِي السُّؤَالِ مَتَى
السَّاعَةُ أَيَّ مَتَى عِلْمُ السَّاعَةِ وَلَا يَدْرِي تَقْدِيمُ تَحْذُوفٍ آخَرَ أَيْ مَتَى عِلْمُ وَقْتُ السَّاعَةِ (قَوْلُهُ وَيَبَيِّنُ النَّبِيُّ ﷺ) هُوَ مَجْرُورٌ لِأَنَّهُ
مَعْطُوفٌ عَلَى عِلْمِ الْمَعْطُوفِ عَلَى سُؤَالِ الْجُرُورِ بِالْإِضَافَةِ فَإِنْ قِيلَ لَمْ يَبَيِّنِ النَّبِيُّ ﷺ وَقْتُ السَّاعَةِ فَكَيْفَ قَالَ وَيَبَيِّنُ النَّبِيُّ

حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ أَخْبَرَنَا أَبُو حَيَّانَ التَّمِيمِيُّ عَنْ أَبِي زُرْعَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ بَارِزًا يَوْمًا لِلنَّاسِ فَأَتَاهُ جَبْرِيلُ

ﷺ له فالجواب ان المراد بالبيان بيان أكثر المسائل عنه فاطلقه لان حكم معظم الشئ حكم كله أو جعل الحكم في علم الساعة بانه لا يعلمه الا الله يا ناله (قوله حدثنا اسماعيل بن ابراهيم) هو البصري المعروف بابن علي قال أخبرنا أبو حيان التميمي وأورده المصنف في تفسير سورة لقمان من حديث جرير بن عبد الحميد عن أبي حيان المذكور ورواه مسلم من وجه آخر عن جرير أيضا عن عمار بن القعقاع ورواه أبو داود والنسائي من حديث جرير أيضا عن أبي فروة ثلاثتهم عن أبي ذرعة عن أبي هريرة زاد أبو فروة وعن أبي ذر أيضا وساق حديثه عنهما جميعا وفيه فوائد ذوات سند نشير إليها ان شاء الله تعالى ولم أر هذا الحديث من رواية أبي هريرة الا عن أبي زرعة بن عمرو بن جرير لهذا عنه ولم يخرج البخاري الا من طريق أبي حيان عنه وقد أخرجه مسلم من حديث عمر بن الخطاب وفي سياقه فوائد ذوات سند أيضا وانما لم يخرج البخاري لاختلاف فيه على بعض رواياته فمشهوره رواية كهمس بسين مهملة قبلها ميم مفتوحة ابن الحسن عن عبد الله بن بريدة عن يحيى بن يعمر بفتح الميم أوله يا ناه تحتانية مفتوحة عن عبد الله بن عمر عن أبيه عمر بن الخطاب رواه عن كهمس جماعة من الحفاظ وتابعه مطر الوراق عن عبد الله بن بريدة وتابعه سليمان التيمي عن يحيى بن يعمر وكذا رواه عثمان بن غياث عن عبد الله بن بريدة لكنه قال عن يحيى بن يعمر وحيد بن عبد الرحمن معان ابن عمر عن عمر زاد فيه حميدا وحيدله في الرواية المشهورة ذكر لا رواية وأخرج مسلم هذه الطرق ولم يستق منها الا متن الطريق الاولي وأحال الباقي عليها وبينها اختلاف كثير سنشير الي بعضه فاما رواية مطر فخرجها أبو عوانة في صحيحه وغيره وأما رواية سليمان التيمي فخرجها بن خزيمة في صحيحه وغيره وأما رواية عثمان بن غياث فخرجها أحمد في مسنده وقد خالفهم سليمان بن بريدة أخو عبد الله فرواه عن يحيى بن يعمر عن عبد الله بن عمر قال بينما نحن عند النبي ﷺ فجاءه من مسند بن عمر لا من روايته عن أبيه أخرجه أحمد أيضا وكذا رواه أبو نعيم في الحلية من طريق عطاء الخراساني عن يحيى بن يعمر وكذا روى من طريق عطاء بن أبي رباح عن عبد الله بن عمر أخرجه الطبراني وفي الباب عن انس أخرجه البزار والبخاري في خفي أفعال العباد واسناده حسن وعن جرير البجلي أخرجه أبو عوانة في صحيحه وفي اسناده خالد بن زيد وهو العمري ولا يصلح للمصحيح وعن بن عباس وأبي عامر الأشعري أخرجهما أحمد واسنادهما حسن وفي كل من هذه الطرق فوائد سند كرها ان شاء الله تعالى في اثناء الكلام على حديث الباب وانما جمعت طرقها هنا وعزوتها الي مخرجها لتسهيل الحوالة عليها فرار من التكرار المبين لطريق الاختصار والله الموفق (قوله كان النبي ﷺ بارزا يوما للناس) أي ظاهرهم غير محتجب عنهم ولا ملتبس بغيره والبرزور الظهور وقد وقع في رواية أبي فروة التي أشرنا إليها بيان ذلك فان أوله كان رسول الله ﷺ يجلس بين أصحابه فيجىء الغريب فلا يدري أيهم هو فطلبنا اليه أن نجعل له مجلسا يعرفه الغريب اذا أتاه قال فبينما له ذلك كان من طين كان يجلس عليه انتهى واستنبط منه القرطبي استحباب جلوس العالم بمكان يختص به ويكون مرتفعا اذا احتاج لذلك لضرورة تعليم ونحوه (قوله فاتاه رجل) أي ملك في صورة رجل وفي التفسير المصنف اذا أتاه رجل شئ ولا يفرقة فانا جلوس عنده اذا قبل رجل أحسن الناس وجهها وأطيب الناس ريحا كان ثيابه لم يمسها دنس ولمسلم من طريق كهمس في حديث عمر بينما نحن ذات يوم عند رسول الله ﷺ اذ طلع علينا رجل شديد بياض الثياب شديد سواد الشعر وفي رواية ابن حبان سواد اللحية لا يرى عليه أثر السفر ولا يعرفه منا أحد حتى جلس الى النبي ﷺ فاستدركت يده الى ركبته ووضع كفيه على فخذه وفي رواية لسليمان التيمي ليس عليه سحناء السفر وليس من البلد فتخطى حتى برئ بين يدي النبي ﷺ كما يجلس أحدنا في الصلاة ثم وضع يده على ركبتى النبي ﷺ وكذا في حديث بن عباس وأبي عامر الأشعري ثم وضع يده على ركبتى النبي ﷺ فأفادت هذه الرواية ان الضمير في قوله على فخذه يعود على النبي ﷺ وبه جزم البغوي واسمعيل التيمي لهذه الرواية ورجحه الطيبي بحال انه نسق الكلام خلافا لما جزم به النووي ووافقه التوربشتي لانه حمل على انه جلس كهيئة المتعلم بين

فَقَالَ مَا لَإِيْمَانُ . قَالَ الْإِيْمَانُ أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَبِأَقْبَائِهِ

يدى من يعلم منه وهذا وان كان ظاهرا من السياق لكن وضعه بديه على نخذ النبي ﷺ صنيع منه للاصغاء اليه وفيه اشارة لما ينبغي المسؤول من التواضع والصفتح عما بيده ومن جفاء السائل والظاهر انه اراد بذلك المبالغة في تعمية أمره ليقوي الظن بانه من جفافة الاعراب ولهذه تخطى الناس حتى انتهى الى النبي ﷺ كما تقدم ولهذا استغرب الصحابة صنيعه ولانه ليس من أهل البلد وجاء ماشيا ليس عليه أثر سفر فان قيل كيف عرف عمر انه لم يعرفه أحد منهم أجيب بانه يحتمل أن يكون استند في ذلك الى ظنه أو الى صريح قول الحاضرين قلت وهذا الثاني أولي فقد جاء كذلك في رواية عثمان بن غياث فان فيها فنظر القوم بعضهم الى بعض فقالوا ما نعرف هذا وأفاد مسلم في رواية عمارة بن القعقاع سبب ورود هذا الحديث فعنده في اوله قال رسول الله ﷺ سلوني فها بوا ان يسألوه قال فجاء رجل ووقع في رواية ابن منده من طريق يزيد بن زريع عن كهمس بينا رسول الله ﷺ يخطب اذ جاءه رجل فكأن أمره لهم بسؤاله وقع في خطبته وظاهره ان يحىء الرجل كان في حال الخطبة فاما ان يكون وافق انقضاءها أو كان ذكر ذلك القدر جالسا وعبر عنه الراوى بالخطبة (قوله فقال) زاد المصنف في التفسير يا رسول الله ما الايمان فان قيل فكيف بدأ بالسؤال قبل السلام أجيب بانه يحتمل ان يكون ذلك مبالغة في التعمية لأمره اوليين ان ذلك غير واجب او سلم فلم ينقله الراوى قلت وهذا الثالث هو المعتمد فقد ثبت في رواية ابي فروة فتميتها بعد قوله كان ثيابه لم يمسها دنس حتى سلم من طرف البساط فقال السلام عليك يا محمد فرد عليه السلام قال أدنو يا محمد قال ادن فما زال يقول ادنو مرارا ويقول له ادنو ونحوه في رواية عطاء عن ابن عمر لكن قال السلام عليك يا رسول الله وفي رواية مطر الوراق فتعال يا رسول الله ادن فادنو منك قال ادن ولم يذكر السلام فاختلفت الروايات هل قال له يا محمد أو يا رسول الله هل سلم أولا فاما السلام فمن ذكره مقدم على من سكت عنه وقال القرطبي بناء على انه لم يسلم وقال يا محمد انه اراد بذلك التعمية فصنع صنيع الاعراب قلت ويجمع بين الروايتين بأنه بدأ أولا بتدائه باسمه لهذا المعنى ثم خاطبه بقوله يا رسول الله ووقع عند القرطبي أنه قال السلام عليك يا محمد فاستنبط منه أنه يستحب للداخل أن يعمم بالسلام ثم يخص من يريد تخصيصه انتهى والذي وقعت عليه من الروايات انما فيه الافراد وهو قوله السلام عليك يا محمد (قوله ما الايمان) قيل قدم السؤال عن الايمان لانه الاصل وثني بالاسلام لانه يظهر مصداق الدعوى وثاث بالاحسان لانه متعلق بهما وفي رواية عمارة بن القعقاع بدأ بالاسلام لانه بالامر الظاهر وثني بالايمن لانه بالامر الباطن ورجح هذا الطيبي لاسفاه من الترقى ولا شك أن القصة واحدة اختلف الرواة في تأديتها وليس في السياق ترتيب ويدل عليه رواية مطر الوراق فانه بدأ بالاسلام وثني بالاحسان وثالث بالايمن فالحق أن الواقع أمر واحد والتقديم والتأخير وقع من الرواة والله أعلم (قوله قال الايمان أن تؤمن بالله الخ) دل الجواب أنه علم انه سأل عن متعلقاته لا عن معنى لفظه والا لكان الجواب الايمان التصديق وقال الطيبي هذا يوم التكرار وليس كذلك فان قوله أن تؤمن بالله مضمن معني أن تعترف به ولهذا عدها بالباء أى أن تصدق معترفا بكذا نلت والتصديق أيضا يعدي بالباء فلا يحتاج الى دعوى التضمن وقال الكرماني ليس هو تعريف للشيء بنفسه بل المراد من الحدود الايمان الشرعى ومن الحد الايمان اللغوى قلت والذي يظهر أنه انما أعاد لفظ الايمان للاعتناء بشأنه تفخيما لأمره ومنه قوله تعالى قل يحيبها الذى أنشأها أول مرة في جواب من يحيى العظام وهى رميم يعنى أن قوله أن تؤمن ينحل منه الايمان فكانه قال الايمان الشرعى تصديق مخصوص والا لكان الجواب الايمان التصديق والايمان بالله هو التصديق بوجوده وانه مصنف بصفات الكمال منزّه عن صفات النقص (قوله وما لا تكتبه) الايمان بالملائكة هو التصديق بوجودهم وانهم كما وصفهم الله تعالى عبادا مكرمون وقدم الملائكة على الكتب والرسل نظر للترتيب الواقع لانه سبحانه وتعالى أرسل الملك بالكتاب الى الرسول وليس فيه متمسك لمن فضل الملك على الرسول (قوله وكتبه) هذه عند الاصيلي هنا وانفق الرواة على ذكرها في التفسير والايمان يكتب الله التصديق بأنها كلام الله وان ما تضمنته حق (قوله وبلغائه) كذا وقعت هنا بين الكتب والرسل وكذا لمسلم

وَرُسُلِهِ وَتُؤْمِنَ بِالْبَعْثِ . قَالَ مَا الْإِسْلَامُ قَالَ الْإِسْلَامُ

من الطر يقين ولم تقع في بقية الروايات وقد قيل انها مكررة لانها داخلة في الايمان بالبعث والحق انها غير مكررة فقليل المراد بالبعث القيام من القبور والمراد باللقاء ما بعد ذلك وقيل اللقاء يحصل بالافتقال من دار الدنيا والبعث بعد ذلك ويدل على هذا رواية مطر الوراق فان فيها و بالموت و بالبعث بعد الموت وكذا في حديث أنس وابن عباس وقيل المراد باللقاء رؤية الله ذكره الخطابي وتعقبه النووي بأن احدا لا يقطع لنفسه برؤية الله فانها مختصة بمن مات مؤمنا وان لم لا يدري بم يختم له فكيف يكون ذلك من شروط الايمان وأجيب بأن المراد الايمان بأن ذلك حق في نفس الامر وهذا من الدلة القوية لاهل السنة في أثبات رؤية الله تعالى في الآخرة اذ جعلت من قواعد الايمان (قوله ورسله) وللاصيلي و برسله ووقع في حديث أنس وابن عباس والملائكة والكتاب والنبين وكل من السياقين في القرآن في البقرة والتعبير بالنبين يشمل الرسل من غير عكس والايمان بالرسل التصديق بأنهم صادقون فيما أخبروا به عن الله ودل الاجمال في الملائكة والكتب والرسل على الاكتفاء بذلك في الايمان بهم من غير تمصيل الا من ثبت تسميته فيجب الايمان به على التعيين وهذا الترتيب مطابق للآية آمن الرسول بما أنزل اليه من ربه ومناسبة الترتيب المذكور وان كانت الواو لا ترتب بل المراد من التقديم أن الخير والرحمة من الله ومن اعظم رحمته ان أنزل كتبه الي عباده وانتلي ذلك منهم الانبياء والواسطة بين الله وبينهم الملائكة (قوله وتؤمن بالبعث) زاد في التفسير الاخر ولمسلم في حديث عمر واليوم الآخر فاما البعث الآخر فقليل ذكر الآخر تأكيذا كقوله لهم أمس الذهب وقيل لان البعث وقع مرتين الاولى الأخراج من العدم الى الوجود أو من بطون الامهات بعد النطفة والعلقة الى الحياة الدنيا والثانية البعث من بطون القبور الى محل الاستقرار وأما اليوم الآخر فقليل له ذلك لانه آخر أيام الدنيا أو آخر الازمنة المحدودة والمراد بالايمان به التصديق بما يقع فيه من الحساب والميزان والجنة والنار وقد وقع التصريح بذلك في الاربعة بعد ذكر البعث في رواية سليمان التيمي وفي حديث ابن عباس أيضا فائدة لم يزد الاسماعيلي في مستخرجه هنا وتؤمن بالقدر وهي رواية أبي فرقة أيضا وكذا لمسلم من رواية عمار بن القعقاع وأكده بقوله كله وفي رواية كهمس وسليمان التيمي وتؤمن بالقدر خيره وشره وكذا في حديث ابن عباس وهو في رواية عطاء عن ابن عمر بزيادة وحلوه ومرة من الله وكان الحكمة في إعادة لفظ وتؤمن عند ذكر البعث الاشارة الى انه نوع آخر مما يؤمن به لان البعث سيوجد بعد وما ذكر قبله وجود الآن وللتنوية بذكره لكثرة من كان ينكره من الكفار ولهذا كثر تكراره في القرآن وهكذا الحكمة في إعادة لفظ وتؤمن عند ذكر القدر كانها اشارة الى ما يقع فيه من الاختلاف فحصل الاهتمام بشأنه باعادة تؤمن ثم قرره بالابدال بقوله خيره وشره وحلوه ومرة ثم زاده تأكيذا بقوله في الرواية الاخيرة من الله والقدر مصدر تقول قدرت الشيء بتخفيف الدال وفتحها اقدره بالسكون والفتح قدرا وقدر اذا أحط بمقداره والمراد ان الله تعالى علم مقادير الاشياء وأزمانها قبل ايجادها ثم أوجد ما سبق في علمه أنه يوجد فكل محدث صادر عن علمه وقدرته وارادته هذا هو المعلوم من الدين بالبراهين القطعية وعليه كان السلف من الصحابة وخيار التابعين الى ان حدثت بدعة القدر في أواخر زمن الصحابة وقد روي مسلم القصة في ذلك من طريق كهمس عن ابن بريدة عن يحيى بن يعمر قال كان أول من قال في القدر بالبصرة معبد الجهنى قال فانظمت أنا وحميد الحميري فذكر اجتماعهما بعد الله بن عمرو انه سأله عن ذلك فأخبره بأنه يرى ممن يقول ذلك وان الله لا يقبل ممن لم يؤمن بالقدر عملا وقد حكى المصنفون في المقالات عن طوائف من القدرة انكار كون الباري عالما بشئ من اعمال العباد قبل وقوعها منهم وانما يعلمها بعد كونها قال القرطبي وغيره قد انقرض هذا المذهب ولا نعرف أحدا ينسب اليه من المتأخرين قال والتدريعية اليوم مطبقون على ان الله عالم بأفعال العباد قبل وقوعها وانما خالفوا السلف في زعمهم بأن أفعال العباد مقدورة لهم وواقععة منهم على جهة الاستقلال وهو مع كونه مذهباً باطلاً أخف من المذهب الاول وأما المتأخرون منهم فانكر واتعلق الارادة بأفعال العباد فرأوا من تعلق القديم بالحدث وهم مخصوصون بما قال الشافعي ان سلم التدريعية العلم خصم يعني يقال له أي يجوز أن يقع في الوجود خلاف ما تضمنه العلم فان منع

أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ وَلَا تُشْرِكَ بِهِ . وَتُقِيمَ الصَّلَاةَ . وَتُؤَدِّيَ الزَّكَاةَ الْمَفْرُوضَةَ . وَتَصُومَ رَهْصَانَ . قَالَ مَا الْإِحْسَانُ .
قَالَ أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَمَا أَنْتَ تَرَاهُ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ . قَالَ

وافق قول أهل السنة وإن أجازلزمه نسبة الجهل تعالى الله عن ذلك (تنبيه) ظاهر السياق يقتضي أن الإيمان لا يطاق إلا على من صدق بجميع ما ذكر وقد اكتفى الفقهاء باطلاق الإيمان على من آمن بالله ورسوله ولا اختلاف لأن الإيمان برسول الله المراد به الإيمان بوجوده وبما جاء به عن ربه فيدخل جميع ما ذكر تحت ذلك والله أعلم (قوله أن تعبد الله) قال النووي يحتمل أن يكون المراد بالعبادة معرفة الله فيكون عطف الصلاة وغيرها عليها لادخالها في الإسلام ويحتمل أن يكون المراد بالعبادة الطاعة مطلقا فيدخل فيه جميع الوظائف فعلي هذا يكون عطف الصلاة وغيرها من عطف الخاص على العام (قلت) أما الاحتمال الأول فبعيد لأن المعرفة من متعلقات الإيمان وأما الإسلام فهو أعمال قولية وبدنية وقد عبر في حديث عمر هنا بقوله أن تشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله فدل على أن المراد بالعبادة في حديث الباب النطق بالشهادتين وبهذا تبين دفع الاحتمال الثاني ولما عبر الراوي بالعبادة احتاج أن يوضحها بقوله ولا تشرك به شيئا ولم يحجج إليها في رواية عمر لاستلزامها ذلك فإن قيل السؤال عام لأنه سأل عن ماهية الإسلام والجواب خاص لقوله أن تعبد أو تشهد وكذا قال في الإيمان أن تؤمن وفي الإحسان أن تعبد والجواب أن ذلك لئلا يكتفى بالفرق بين المصدر وبين أن والفعل لأن أن تفعل تدل على الاستقبال والمصدر لا يدل على زمان على أن بعض الرواة أورده هنا بصيغة المصدر في رواية عثمان بن غياث قال شهادة أن لا إله إلا الله وكذا في حديث أنس وليس المراد بمخاطبته بالافراد اختصاصه بذلك بل المراد بتعليم السامعين الحكم في حقهم وحق من أشبههم من المكلفين وقد تبين ذلك بقوله في آخره يعلم الناس دينهم فإن قيل لم لم يذكر الحج أجاب بعضهم باحتمال أنه لم يكن فرض وهو مردود بما رواه ابن منده في كتاب الإيمان بأسناده الذي على شرط مسلم من طريق سليمان التيمي في حديث عمرأوله أن رجلا في آخر عمر النبي صلى الله عليه وسلم جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر الحديث بطوله وآخر عمره يحتمل أن يكون بعد حجة الوداع فإنها آخر سفراته ثم بمدة ومه بقليل دون ثلاثة أشهر مات وكان ما جاء بعد أنزال جميع الأحكام لتقرير أمور الدين التي بلغها متفرقة في مجلس واحد لتنضبط ويستنبط منه جواز سؤال العالم ما لا يحمله السائل ليعلمه السامع وأما الحج فقد ذكره بعض الرواة أما ذهل عنه وأما نسيه والدليل على ذلك اختلافهم في ذكر بعض الأعمال دون بعض ففي رواية كهيمس وتخرج البيت أن استطعت إليه سبيلا وكذا في حديث أسس وفي رواية عطاء الخراساني لم يذكر الصوم وفي حديث أبي عامر ذكر الصلاة والزكاة حسب ولم يذكر في حديث ابن عباس مزيدا على الشهادتين وذكر سليمان التيمي في روايته الجميع وزاد بعد قوله وتخرج وتعتمر وتغتسل من الجنابة وتتم الوضوء وقال مطر الوراق في روايته وتقيم الصلاة وتؤدي الزكاة قال فذكر عرى الإسلام فتبين ما قلناه أن بعض الرواة ضبط ما لم يضبطه غيره (قوله وتقيم الصلاة) زاد مسلم المكتوبة أي المفروضة وإنما عبر بالمكتوبة للتفنن في العبارة فإنه عبر في الزكاة بالمفروضة ولاتباع قوله تعالى أن الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا (قوله وتصوم رمضان) استدله على قول رمضان من غير إضافة شهر إليه وستأتي المسئلة في كتاب الصيام أن شاء الله تعالى (قوله الإحسان) هو مصدر تقول أحسن يحسن إحسانا ويتعدي بنفسه وبغيره تقول أحسنت كذا إذا اتقنته واحسنت إلى فلان إذا وصلت إليه النفع والاول هو المراد لأن المقصود اتقان العبادة وقد يلحظ الثاني بأن المخلص مثلا يحسن بإخلاصه إلى نفسه وإحسان العبادة بالإخلاص فيها والخشوع وفراغ البال حال التلبس بها ومراقبة المعبود وأشار في الجواب إلى حالتين أرفعهما أن يغلب عليه مشاهدة الحق بقلبه حتى كأنه يراه بعينه وهو قوله كأنك تراه أي وهو يراك والثانية أن يستحضر أن الحق مطلع عليه يرى كل ما يعمل وهو قوله فإنه يراك وهاتان الحالتان يشمرهما معرفة الله وخشيته وقد عبر في رواية عمارة بن التميمي بقوله أن تخشى الله كأنك تراه وكذا في حديث أنس وقال النووي معناه أنك إنما تراعي

مَتَى السَّاعَةُ قَالَ مَا الْمَسْئُولُ عَنْهَا بِأَعْلَمَ مِنَ السَّائِلِ

الآداب المذكورة إذا كنت تراه ويراك لكونه يراك لا لكونك تراه فهو دائماً يراك فاحسن عبادته وإن لم تره فتقدير الحديث فإن لم تكن تراه فاستمر على احسان العبادة فإنه يراك قال وهذا التقدير من الحديث أصل عظيم من أصول الدين وقاعدة مهمة من قواعد المسامحة وهو عمدة الصديقين وبغية السالكين وكثر العارفين وخبأ الصالحين وهو من جوامع الكلم التي أوتيتها صلى الله عليه وسلم وقد ندب أهل التحقيق إلى مجالسة الصالحين ليكون ذلك مانعاً من التلبس بشيء من النقائص احتراماً لهم واستحياء منهم فكيف بمن لا يزال الله مطلعاً عليه في سره وعلانيته انتهى وقد سبق إلى أصل هذا القاضي عياض وغيره وسيأتي مزيد لهذا في تفسير لقمان إن شاء الله تعالى (تنبيه) دل سياق الحديث على أن رؤية الله في الدنيا لا بصار غير واقعة وأما رؤية النبي صلى الله عليه وسلم فذلك لدليل آخر وقد صرح مسلم في روايته من حديث أبي أمامة بقوله صلى الله عليه وسلم واعلموا انكم لن تروا ربكم حتى تموتوا وأقدم بعض غلاة الصوفية على تأويل الحديث بغير علم فقال فيه إشارة إلى مقام المحو والبناء وتقديره فإن لم تكن أي فإن لم تصر شيئاً وفنت عن نفسك حتى كأنك ليس بموجود فأنك حينئذ تراه وغفل قائل هذا للمجهل بالعبودية عنه أنه لو كان المراد ما زعم لكان قوله تراه محذوف الالف لأنه يصير مجزوماً لكونه على زعمه جواب الشرط ولم يرد في شيء من طرق هذا الحديث بحذف الالف ومن ادعى أن إثباتها في الفعل المجزوم على خلاف القياس فلا يصار إليه إلا ضرورة هنا وأيضاً لو كان ما ادعاه صحيحاً لكان قوله فإنه يراك ضائعاً لأنه لا ارتباط بما قبله ومما يفسد تاويله رواية كهـمس فإن انظرها فأنك أن لا تراه فإنه يراك وكذلك في رواية سليمان التيمي فسلط النفي على الرؤية لا على الكون الذي حمل على ارتكاب التأويل المذكور وفي رواية أبي فروة فإن لم تره فإنه يراك ونحوه في حديث أنس وابن عباس وكل هذا يبطل التأويل المتقدم والله أعلم (قائدة) زاد مسلم في رواية عمارة بن القعقاع قول السائل صدقت عقب كل جواب من الأجوبة الثلاثة وزاد أبو فروة في روايته فلم سمعنا قول الرجل صدقت أنك نراه وفي رواية كهـمس فعجبنا له يسأله ويصدقه وفي رواية مطر انظروا إليه كيف يسأله وانظروا إليه كيف يصدقه وفي حديث أنس انظروا وهو يسأله وهو يصدقه كأنه أعلم منه وفي رواية سليمان بن بريدة قال القوم ما رأينا رجلاً مثل هذا كأنه يعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول له صدقت صدقت قال القرطبي إنما عجبوا من ذلك لأن ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم لا يعرف إلا من جهته وليس هذا السائل ممن عرف بقاء النبي صلى الله عليه وسلم ولا بالسمع منه ثم هو يسأل سؤال عارف بما يسأل عنه لأنه يخبره بأنه صادق فيه فتعجبوا من ذلك تعجب المستبعد لذلك والله أعلم (قوله متى الساعة) أي متى تقوم الساعة وصرح به في رواية عمارة بن القعقاع واللام للعهد والمراد يوم القيمة (قوله ما المسئول عنها) ما نافية وزاد في رواية أبي فروة فنكس فلم يحبه ثم أعاد فلم يحبه ثلاثاً ثم رفع رأسه فقال ما المسئول (قوله بأعلم) الباء زائدة لتأكيد النفي وهذا وإن كان مشعراً بالتساوي في العلم لكن المراد التساوي في العلم بأن الله تعالى استأثر بعلمها لقوله بعد خمس لا يعلمها إلا الله وسيأتي نظير هذا التركيب في أواخر الكلام على هذا الحديث في قوله ما كنت أعلم به من رجل منكم فإن المراد أيضاً التساوي في عدم العلم به وفي حديث ابن عباس هنا فقال سبحانه الله خمس من الغيب لا يعلمهن إلا الله ثم تلا الآية قال النورى يستنبط منه أن العالم إذا سئل عما لا يعلم يصرح بأنه لا يعلمه ولا يكون في ذلك نقص من مرتبته بل يكون ذلك دليلاً على مزيد دورعه وقال القرطبي مقصود هذا السؤال كلف السامعين عن السؤال عن وقت الساعة لأنهم قد أكلوا السؤال عنها كما ورد في كثير من الآيات والأحاديث فلما حصل الجواب بما ذكرهنا حصل اليأس من معرفتها بخلاف الأسئلة الماضية فإن المراد بها استخراج الأجوبة ليتعلمها السامعون ويعملوا بها ونبه بهذه الأسئلة على تفصيل ما يمكن معرفته مما لا يمكن (قوله من السائل) عدل عن قوله لست أعلم بها منك إلى لفظ يشعر بالتعميم أيضاً للسامعين أي إن كل مسؤل وكل سائل فهو كذلك (قائدة) هذا السؤال والجواب وقع بين عيسى بن مريم وجبريل لكن كان عيسى سائلاً وجبريل مسؤولاً

وسأخبرك عن أشراطها إذا ولدت الأمة ربها وإذا

قال الحميدى فى نوادره حدثنا سفيان حدثنا مالك بن مغول عن اسمعيل بن رجاء عن الشعبي قال سأل عيسى بن مريم جبريل عن الساعة قال فانتفض باجنته وقال ما المسؤول عنها باعلم من السائل (قوله وسأخبرك عن أشراطها) وفى التفسير ولكن سأحدثك وفى رواية أبى فروة ولكن لها علامات تعرف بها وفى رواية كهمس قال فأخبرني عن أمارتها فأخبره بها فترددنا فحصل التردد هل ابتدأه بذكر الامارات أو السائل سأل عن الامارات ويجمع بينهما بأنه ابتدأ بقوله وسأخبرك فقال له السائل فأخبرني ويدل على ذلك رواية سليمان التيمي وأفظها ولكن انشئت نباتك عن أشراطها قال أجل ونحوه فى حديث ابن عباس وزا. فحدثني وقد حصل تنصيل الاشرط من الرواية الاخرى وانها العلامات وهى بفتح الهمزة جمع شرط بفتحين كقلم وأقلام ويستناد من اختلاف الروايات أن التحديث والاخبار والانباء بمعنى واحد وانما غير بينهما أهل الحديث اصطلاحا قال القرطبي علامات الساعة على قسمين ما يكون من نوع المعتاد أو غيره والمذكور هنا الاول وأما الغير مثل طلوع الشمس من مغربها فانتكافى مقاربة لها أو مطابقة والمراد هنا العلامات السابقة على ذلك والله أعلم (قوله اذا ولدت) التعبير باذا للاشعار بتحقق الوقوع ووقعت هذه الجملة بيانا للاشرط نظر الى المعنى والتقدير ولادة الامة وتطاول الرعاة فان قيل الاشرط جمع وأقله ثلاثة على الاصح والمذكور هنا اثنان أجاب الكرمانى بأنه قد تستمرض القلة للكثرة وبالعكس أولان الفرق بالقلة والكثرة انما هو فى التكررات لا فى المعارف أو ان قد جمع الكثرة للفظ الشرط وفى جميع هذه الاجوبة نظروا لو أجيب بان هذا دليل القول الصائري أن أقل الجمع اثنان لما بعد عن الصواب والجواب المرضي ان المذكور من الاشرط ثلاثة وانما بعض الرواة اتتصر على اثنين منها لانه هنا ذكر الولادة والتطاول وفى التفسير ذكر الولادة وتراؤس الحفاة وفى رواية محمد بن بشر التى أخرج مسلم أسنادها وساق ابن خزيمة لفظها عن أبى حيان ذكر الثلاثة وكذا فى مستخرج الاسمعيلى من طريق ابن علية ولذا ذكرها عمار بن القعقاع ووقع مثل ذلك فى حديث عمر فنى رواية كهمس ذكر الولادة والتطاول فقط ووافقه عثمان بن غياث وفى رواية سليمان التيمي ذكر الثلاثة ووافقه عطاء الخراساني وكذا ذكرت فى حديث ابن عباس وأبى عامر (تولد اذا ولدت الامة ربها) وفى التفسير ربها بقاء التأنيث وكذا فى حديث عمر ولمحمد بن بشر مثله وزاد يعنى السراري وفى رواية عمار بن القعقاع اذا رأيت المرأة تدر بها ونحوه لابي فروة عثمان بن غياث الاماء أربابهن بلفظ الجمع والمراد بالرب المالك أو السيد وقد اختلف العلماء قديما وحديثا فى معنى ذلك قال ابن التين اختلف فيه على سبعة أوجه فذكرها لكنها متداخلة وقد خلصتها بلا تداخل فاذا هى أربعة أقوال الاول قال الخطابي معناه اتساع الاسلام واستيلاء أهله على بلاد الشرك وسبي ذرارهم فاذا ملك الرجل الجارية واستولدها كان الولد منها بمنزلة ربها لانه ولد سيدها قال النزوى وغيره انه قول الأكثرين تمت لكن فى كونه المراد نظرا لان استيلاء الاماء كان موجودا حين مقاله والاستيلاء على بلاد الشرك وسبي ذرارهم واتخاذهم سراري وقع أكثره فى صدر الاسلام وسياق الكلام يقتضى الإشارة الى وقوع ما لم يقع مما سيقع قرب قيام الساعة وقد فسره وكيع فى رواية ابن ماجه بأخص من الاول قال أن تلد العجم العرب ووجه بعضهم بأن الاماء يلدن الملوك فتصير الامم من جملة الرعية والمالك سيد رعيته وهذا ابراهيم الجوني وقربه بان الرؤساء فى الصدر الاول كانوا يستنكفون غالبا من وطء الاماء ويتنافسون فى الحرائر ثم انعكس الامر ولا سيما فى أثناء دولة بني العباس ولكن رواية ربها بقاء التأنيث قد لا تساعد على ذلك ووجهه بعضهم بان اطلاق ربها على ولدها مجاز لانه لما كان سببا فى عنتها بموت أبيه أطلق عليه ذلك وخصه بعضهم بان السبي اذا كثر فقد سبي الوالد ولا وهو صغير ثم يعتق ويكبر ويصير رئيسا بل ملكا ثم تسي أمه فيما بعد فيشترىها عارفا بها أو وهو لا يشعر انها أمه فيستخدمها أو يتخذها موطرا أو يبعثها ويتزوجها وقد جاء فى بعض الروايات ان تلد الامة بعلمها وهى عند مسلم تحمل على هذه الصورة وقيل المراد بالبعل المالك وهو أولى لتنق الروايات الثانى ان تباع السادة أمهات أولادهم ويكثر ذلك فيتداول الملوك المستولدة حتى يشترىها ولدها ولا يشعر بذلك وعلى هذا فالذي يكون من الاشرط غلبة الجهل بتحريم بيع أمهات الاولاد والاستهانة بالاحكام الشرعية

تَطَاوُلُ رَعَاةِ الْإِبِلِ الْبُيُوتَانِ فِي خَمْسٍ لَا يَعْلَمُهُنَّ إِلَّا اللَّهُ . ثُمَّ تَلَا النَّبِيُّ ﷺ إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ

فان قيل هذه المسئلة مختلفة فيها فلا يصلح الحمل عليها لانه لا جهل ولا استهانة عند القائل بالجواز قلنا يصلح ان يعمل على صورة اتفاقية كبيعها في حال حملها فانه حرام بالاجماع الثالث وهو من نمط الذي قبله قال النووي لا يختص شراء الولد أمه بامهات الاولاد بل يتصور في غيرهن بان تد الامه حرام من غير سببها بوطه شبهة أورد قيقا بنكاح أوزنا ثم تباع الامه في الصورتين بيعا صحيحا وتدور في الايدي حتى يشتريها ابوها أو ابنتها ولا يعكز على هذا تفسير عبد بن بشر بان المراد السراري لانه تخصيص بغير دليل الرابع أن يكثر العتوق في الاولاد فيعامل الولد أمه عاملة السيد أمه من الاهانة بالسب والضرب والاستخدام فاطلق عليه ربها مجازا لذلك أو المراد بالرب المربي فيكون حقيقة وهذا الوجه الأوجه عندي لعمومه ولان المقام يدل على أن المراد حالة تكون مع كونها تدل على فساد الاحوال مستغربة ومحصلة الاشارة الي ان الساعة يقرب قيامها عند انعكاس الامور بحيث يصير المربي مرييا والسافل عاليا وهو مناسب لقوله في العلامة الاخرى أن تصير الخفاة ملوك الارض (تنبيهان) أحدهما قال النووي ليس فيه دليل على تحريم بيع امهات الاولاد ولا على جوازه وقد غلط من استدل به لكل من من الاسرين لان التي اذا جعل علامة على شيء آخر لا يدل على حظر ولا اباحة الثاني يجمع بين ما في هذا الحديث من اطلاق الرب على السيد المالك في قوله ربها وبين ما في الحديث الآخر وهو في الصحيح لا يقل أحدكم ربك ولا يقل ربني ولكن يقل سيدي ومولاي بان اللفظ هنا خرج على سبيل المبالغة أو المراد بالرب هنا المربي وفي المنهى عنه السيد وان النهي عنه متأخر أو مختص بغير الرسول ﷺ (قوله تطاول) أي تفاخروا في تطويل البنيان وتكاثروا به (قوله رعاة الابل) هو بضم الراء جمع راع كقضاة وقاض والبهيم بضم الموحدة ووقع في رواية الاصيلي ينتجها ولا يتجه مع ذكر الابل وإنما يتجه مع ذكر الشياه أو مع عدم الاضافة كما في رواية مسلم رعاة البهيم وميم البهيم في رواية البخاري يجوز ضمها على أنها صفة الرعاة ويجوز الكسر على أنها صفة الابل يعني الابل السود وقيل أنها من الالوان عندهم وخيرها الحمر التي ضرب بها المثل فقيل خير من حمر النعم ووصف الرعاة بالبهيم املا منهم مجهولوا لا نسب ومنه أبهم الامر فهو ميمهم اذا لم تعرف حقيقة وقال القرطبي الاولى أن يحمل على أنهم سود الالوان لان الادمه غالب ألوانهم وقيل معناه أنهم لا شيء لهم كقوله صلى الله عليه وسلم يحشر الناس حفاة عراة بهما قال وفيه نظر لانه قد نسب لهم الابل فكيف يقال لا شيء لهم (قلت) يحمل على أنها اضافة اختصاص لا ملك وهذا هو الغالب أن الراعي يرعى لغيره بالاجرة وأما المالك فقل أن يباشر الرعي بنفسه قوله في التفسير واذا كان الحفاة العراة زاد الاعملى في روايته الصم البكم وقيل لهم ذلك مبالغة في وصفهم بالجهل أي لم يستعملوا أسماعهم ولا ابصارهم في شيء من أمر دينهم وان كانت حواسهم سليمة قوله رؤس الناس أي ملوك الارض وصرح به الاعملى وفي رواية أبي فروة مثله والمراد بهم أهل البادية كما صرح به في رواية سليمان التيمي وغيره قال ما الحفاة العراة قال العريب وهو بالعين المهملة على التصغير وفي الطبراني من طريق أبي حمزة عن ابن عباس مرفوعا من انقلاب الدين تفصح النبط واتخاذهم القصور في الامصار قال القرطبي المقصود الاخبار عن تبدل الحال بان يستولى أهل البادية على الامر ويتملكوا البلاد بالقهر فتكثر أموالهم وتنصرف همهم الى تشييد البنيان والتفاخر به وقد شاهدنا ذلك في هذه الازمان ومنه الحديث الآخر لا تقوم الساعة حتى يكون أسعد الناس بالدينيا الكع بن الكع ومنه اذا وسد الامر أي أسند الى غير أهله فانتظروا الساعة وكلاهما في الصحيح (قوله في خمس) أي علم وقت الساعة داخل في جملة خمس وحذف متعلق الجار ساغ كما في قوله تعالى في تسع آيات أي اذهب الى فرعون بهذه الآية في جملة تسع آيات وفي رواية عطاء الخرساني قال فتى الساعة قال هي في خمس من الغيب لا يعلمها الا الله قال القرطبي لا مطمع لاحد في علم شيء من هذه الامور الخمس لهذا الحديث وقد فسر النبي صلى الله عليه وسلم قول الله تعالى وعند منافع الغيب لا يعلمها الا هو بهذه الخمس وهو في الصحيح قال فمن ادعى علم شيء منها غير مسنده الى رسول الله صلى الله عليه وسلم كان كاذبا في دعواه قال وأما ظن الغيب فقد يجوز من المنجم وغيره اذا كان عن أمر عادي وليس ذلك بعلم وقد نقل ابن عبد البر الاجماع على تحريم أخذ

الآية . ثم أدبر فقال ردوه فلم يروا شيئا فقال هذا جبريل جاء يعلم الناس دينهم .

الاجرة والجعل وأعطاهما في ذلك وجاء عن ابن مسعود قال أوتي نبيكم صلى الله عليه وسلم علم كل شيء . سوي هذه الخمس وعن أبي عمر مرفوعا نحوه أخرجهما أحمد وأخرج حميد بن زنجويه عن الصحابة أنه ذكر العلم بوقت الكسوف قبل ظهوره فانكر عليه فقال إنما الغيب خمس وتلاه هذه الآية وما عدا ذلك غيب يعلمه قوم ويجهله قوم (تنبيه) تضمن الجواب زيادة علي السؤال للاهتمام بذلك ارشاد الامة ما يترتب على معرفة ذلك من المصلحة فان قيل ليس في الآية أداة حصر كما في الحديث اجاب الطيبي بان الفعل اذا كان عظيم الخطر وما ينبغي غلبه الفعل رفيع الشأن فهم منه الحصر على سبيل الكناية ولا سيما اذا لوحظ ما ذكر في أسباب النزول من أن العرب كانوا يدعون علم نزول الغيث فيشعر بان المراد من الآية نفى علمهم بذلك واختصاصه بالله سبحانه وتعالى (فائدة) النكتة في العدول عن الاثبات الى النفي في قوله تعالى وما تدرى نفس ماذا تكسب غدا وهذا التعبير بالدراية دون العلم للمبالغة والتعميم اذا الدراية اكتساب علم الشيء بحيلة فاذا انتفى ذلك عن كل نفس مع كونه من مختصاتهما ولم يقع منه على علم كان عدم اطلاعها على علم غير ذلك من باب أولى اه ملخصا من كلام الطيبي (قوله الآية) أي تلا الآية الى آخر السورة وصرح بذلك الاسمعي وكذا في رواية عمارة ولمسلم الى قوله خبير وكذا في رواية أبي فروة وأما ما وقع عند المؤلف في التفسير من قوله الى الارحام فهو تقصير من بعض الرواة والسياق يرشد الى أنه تلا الآية كلها (قوله ثم أدبر فقال ردوه) زاد في التفسير فاخذوا بالردوه فلم يروا شيئا فيه ان الملك يجوز أن يتمثل لغير النبي صلى الله عليه وسلم فيراه ويتكلم بحضرته وهو يسمع وقد ثبت عن عمران بن حصين انه كان يسمع كلام الملائكة والله أعلم (قوله جاء يعلم الناس) في التفسير اعلم وللإسماعيلي أراد أن تعلموا اذ لم تسألوا ومثله اعمارة وفي رواية أبي فروة والذي بعث محمد بالحق ما كنت باعلم به من رجل منكم وانه لجبريل وفي حديث أبي عامر ثم ولي فلما لم نر طريقه قال النبي صلى الله عليه وسلم سبحان الله هذا جبريل جاء يعلم الناس دينهم والذي نفس محمد بيده ما جاءني قط الا وأنا أعرفه الا أن تكون هذه المرة وفي رواية التيمي ثم نهض فولى فتألم رسول الله صلى الله عليه وسلم على بالرجل فطلبناه كل مطلب فلم تقدر عليه فقال هل تدرون من هذا هذا جبريل أنا كم اعلمكم دينكم خذوا عنه فوالذي نفسي بيده ما شبه على منذ أتاني قبل مررتي هذه وما عرفته حتى ولي قال ابن حبان تفرد سليمان التيمي بقوله خذوا عنه (قلت) وهو من الثقات الاثبات وفي قوله جاء يعلم الناس دينهم إشارة الى هذه الزيادة فما تفرد الا بالتصريح واسناد التعليم الى جبريل مجازي لانه كان السبب في الجواب فلذلك أمر بالاخذ عنه وانفقت هذه الروايات على ان النبي صلى الله عليه وسلم أخبر الصحابة بشانه بعد ان التمسوه فلم يجدوه وأما ما وقع عند مسلم وغيره من حديث عمر في رواية كهس ثم انطلق قال عمر فلبثت مليا ثم قال يا عمر أتدرى من السائل قلت الله ورسوله اعلم قال فانه جبريل فقد جمع بين الروايتين بعض الشراح بان قوله فلبثت مليا أي زمانا بعد انصرافه فكان النبي صلى الله عليه وسلم أعلمهم بذلك بعد مضي وقت ولكنه في ذلك المجلس لكن يعكر على هذا الجمع قوله في رواية النسائي والترمذي فلبثت ثلاثا لكن ادعى بعضهم فيها التصحيف وان مليا صغرت ميمها فاشبهت ثلاثا لانها تكتب بالالف وهذه الدعوى مردودة فان في رواية أبي عوانة فلبثنا ليا لي فلقيني رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ثلاث ولا بن حبان بعد ثلاثة ولا بن منده بعد ثلاثة أيام وجمع النووي بين الحديثين بان عمر لم يحضر قول النبي صلى الله عليه وسلم في المجلس بل كان ممن قام امام الذين توجهوا في طلب الرجل أو لشغل آخر ولم يرجع مع من رجع لعارض عرض له فاخبر النبي صلى الله عليه وسلم الحاضرين في الحال ولم يتفق الاخبار لعمر الا بعد ثلاثة أيام وبدل عليه قوله فلقيني وقوله فقال لي يا عمر فوجه الخطاب له وحده بخلاف اخباره الاول وهو جمع حسن (تنبيهات) الاول دلت الروايات التي ذكرناها على ان النبي صلى الله عليه وسلم ما عرف انه جبريل الا في آخر الحال وان جبريل أتاه في صورة رجل حسن الهيئة لكنه غير معروف لديهم وأما ما وقع في رواية النسائي من طريق أبي فروة في آخر الحديث وانه لجبريل نزل في صورة دحية الكلبي فان قوله نزل في صورة دحية الكلبي وهم لان دحية معروف عندهم وقد قال عمر ما يعرفه منا احد وقد أخرجه محمد بن نصر المروزي في كتاب الايمان له من الوجه الذي أخرجه منه النسائي فقال في آخره فانه جبريل جاء يعلمكم دينكم حسب وهذه الرواية هي

قال أبو عبد الله جمل ذلك كله من الإيمان . **باب حدثنا إبراهيم بن حمزة قال حدثنا إبراهيم بن سعد عن صالح عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عباس أن خبره قال أخبرني أبو سفيان أن هرقل قال له سألتك هل يزيدون أم ينقصون فزعمت أنهم يزيدون وكذلك الإيمان حتى يتم وسألتك هل يرتد أحد سخطه لدينه بعد أن يدخل فيه فزعمت أن لا وكذلك الإيمان حين تخالط بشاشته القلوب لا يسخطه أحد** **باب فضل من استبرأ لدينه** **حدثنا أبو نعيم حدثنا زكرياء عن عامر قال سمعت النعمان ابن بشير يقول سمعت رسول الله ﷺ يقول**

المحفوظه لموافقتها باقي الروايات * الثاني قال بن المنير في قوله يعلمكم دينكم دلالة على ان السؤال الحسن يسمى علما وتعلما لان جبريل لم يصدر منه سوى السؤال ومع ذلك فقد سماه معلما وقد اشتهر قولهم حسن السؤال نصف العلم ويمكن أن يؤخذ من هذا الحديث لان الفائدة فيه انبثت على السؤال والجواب معا الثالث قال القرطبي هذا الحديث يصلح أن يقال له أم السنة لما تضمنته من جمل علم السنة وقال الطيبي لهذه النكتة استتمت به بغوى كتابيه المصابيح وشرح السنة اقتداء بالقرآن في افتتاحه بالفتح لانها تضمنت علوم القرآن اجمالا وقال القاضي عياض اشتمل هذا الحديث على جميع وظائف العبادات الظاهرة والباطنة من عقود الايمان ابتداء وحالا وما لا ومن أعمال الجوارح ومن اخلاص السرائر والتجنت من آفات الاعمال حتى ان علوم الشريعة كلها راجعة اليه ومنشعبة منه قلت ولهذا أشبعت القول في الكلام عليه مع ان الذي ذكرته وان كان كثير الكثرة بالنسبة لما يتضمنه قليل فلم أخالف طريق الاختصار والله الموفق (قوله قال أبو عبد الله) يعني المؤلف جعل ذلك كله من الايمان أي الايمان الكامل المشتمل على هذه الامور كلها (قوله باب) كذا وهو بلا ترجمة في رواية كريمة وأبي الوقت وسقط من رواية أبي ذر والاصيلي وغيرهما ورجح النووي الاول قال لان الترجمة يعني سؤال جبريل عن الايمان لا يتعلق بها هذا الحديث فلا يصح ادخاله فيه قلت نفي التعلق لا يتم هنا على الحالتين لانه ان ثبت لفظ باب بلا ترجمه فهو بمنزلة البصل من الباب الذي قبله فلا بد له من تعلق به وان لم يثبت فتعلمه به متعين لكنه يتعلق بقوله في الترجمة جعل ذلك كله ديننا ووجه التعلق انه سمي الدين ايمانا في حديث هرقل فيتم مراد المؤلف بكون الدين هو الايمان فان قيل لا حجة له فيه لانه منقول عن هرقل فالجواب انه ما قاله من قبل اجتهاده واما أخبره عن استقرائه من كتب الانبياء كما غررناه فيما مضى وأيضا فهرقل قاله بلسانه الرومي وأبو سفيان عبر عنه بلسانه العربي والقاء الي ابن عباس وهو من علماء اللسان فرواه عنه ولم ينكره فدل على انه صحيح لفظا ومعنى وقد اتهم المؤلف من حديث أبي سفيان الطويل الذي تكلمنا عليه في بدء الوحي على هذه القطعة لتعلقها بغرضه هنا وسأفه في كتاب الجهاد انما بهذا الاسناد الذي أورده هنا والله أعلم (قوله باب فضل من استبرأ لدينه) كانه أراد أن يبين ان الورع من مكملات الايمان فلهذا أورد حديث الباب في أبواب الايمان (قوله حدثنا زكريا) هو ابن أبي زائدة واسم ابى زائدة خالد بن ميمون النواذعي (قوله عن عامر) هو الشعبي الفقيه المشهور ورجال الاسناد كوفيون وقد دخل النعمان الكوفة وولى امرتها ولا بى عوانة في صحيحه من طريق ابى حريز وهو ينتج الحاء المهملة وآخره زاي عن الشعبي ان النعمان بن بشير خطب بالكوفة وفي رواية لمسلم انه خطب به بمحصر ويجمع بينهما بانه سمع منه مرتين فانه ولى امره بالدين واحدة بعد اخري وزاد مسلم والاسمعيلى من طريق زكريا فيه واهوى النعمان باصبعه الى اذنيه يقول سمعت رسول الله ﷺ يقول وفي هذا رد لقول الواقدي ومن تبعه ان النعمان لا يضح سماعه من رسول الله ﷺ وفيه دليل على صحة نحمل الصبي المميز لان النبي ﷺ مات والنعمان ثمان سنين وذكر ياء موصوف بالتدليس ولم اره في الصحيحين وغيرهما من روايته عن الشعبي الا معنعنا ثم وجدته في فوائد ابن ابى الهيثم من طريق يزيد بن هرون عن زكريا حدثنا الشعبي فحصل الامن من تدليسه (فائدة) ادعى ابو عمرو والداني ان هذا الحديث لم يروه عن النبي ﷺ

الْحَلَالُ يَنْ وَالْحَرَامُ يَنْ وَبَيْنَهُمَا مُشَبَّهَاتٌ لَا يَعْلَمُهَا كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ فَانْ اتَّقِ الْمُشَبَّهَاتِ اسْتَبْرَأْ
لِدِينِهِ وَعِرْضِهِ وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ

غير النعمان بن بشير فان اراد من وجه صحيح فسلم والا فقد روينا من حديث ابن عمرو بن عمار في الاوسط للطبراني ومن حديث
ابن عباس في الكبير له ومن حديث وائيلة في الزغيب للاصبهاني وفي اسانيدهما مقال وادعى ايضا انه لم يروه عن النعمان غير
الشعبي وليس كما قال فتد رواء عن النعمان ايضا خيشمه بن عبد الرحمن عند احمد وغيره وعبد الملك بن عمير عند أبي عوانه
 وغيره وسماك بن حرب عند الطبراني لكنه مشهور عن الشعبي رواه عنه جمع من الكوفيين ورواه عنه من البصريين عبد
الله بن عون وقد ساق البخاري اسناده في البيوع ولم يسق لفظه وساقه أبو داود وسنشير الى ما فيه من فائدة ان شاء الله
الله تعالى (قوله الحلال بين والحرام بين) أي في عينهما ووصفهما بادانتهما الظاهرة (قوله وبينهما مشبهات) بوزن منفعلات
بتشديد العين المفتوحة وهي رواية مسلم أي شبهت بغيرها مما لم يقين به حكمها على التعيين وفي رواية الاصيلي مشبهات بوزن
منفعلات بناء مفتوحة وعين خفيفة مكسورة وهي رواية ابن ماجه وهو لفظ ابن عون والمعني انها موحدة اكتسبت الشبه
من وجهين متعارضين ورواه الدارمي عن أبي نعيم شيخ البخاري فيه بلاءظ وبينهما متشابهات (قوله لا يعلمها كثير من
الناس) أي لا يعلم حكمها وجاء واضحا في رواية الترمذي بالفظ لا يدري كثير من الناس أمن الحلال هي أم من الحرام ومفهوم
قوله كثيران معرفة حكمها ممكن لكن للقليل من الناس وهم المجتهدون فالشبهات على هذا في حق غيرهم وقد تقع لهم حيث لا
يظهر لهم ترجيح أحد الدليلين (قوله فمن اتقى المشبهات) أي حذر منها والاختلاف في لفظها بين الرواة نظير التي قبلها لكن
عند مسلم والاسم على الشبهات بالضم جمع شبهة (قوله استبرا) بالله من بوزن استنعل من البراءة أي برا دينه من النقص
وعرضه من الطعن فيه لان من لم يعرف باجتنب الشبهات لم يسلم لقوله من يطعن فيه وفيه دليل على ان من لم يتوق الشبهة في
كسبه ومعاشه فقد عرض نفسه للطعن فيه وفي هذا اشارة الى المحافظة على أمور الدين ومراعاة الرواة (قوله ومن وقع في
الشبهات) فيها أيضا ما تقدم من اختلاف الرواة واختلاف في حكم الشبهات فقليل التحريم وهو مردود وقيل الكراهة
وقيل الوقيف وهو كاختلاف فيما نيل الشرع وحاصل ما فسره العلماء الشبهات أربعة أشياء أحدها تعارض الأدلة كما تقدم
ثانيها اختلاف العلماء وهي منزعة من الأولى ثالثها ان المراد بها مسمى المسكروه لانه يجتذبه جانب الفعل والترك رابعها ان
المراد بها المباح ولا يمكن قائل هذا ان يحمله على متساوي الطرفين من كل وجه بل يمكن حمله على ما يكون من قسم خلاف
الأولى بأن يكون متساوي الطرفين باعتبار ذاته راجح الفعل أو الترك باعتبار أمر خارج ونقل ابن المنير في مناقب شيخه
القباري عنه انه كان يقول المسكروه عقبة بين العبد والحرام فمن استكثر من المسكروه تطرق الى الحرام والمباح عقبة بينه
وبين المسكروه فمن استكثر منه تطرق الى المسكروه وهو منزع حسن ويؤيده رواية ابن حبان من طريق ذكر مسلم
اسنادها ولم يسق لفظها فيها من الزيادة اجعلوا بينكم وبين الحرام ستر من الحلال من فعل ذلك استبرا لعرضه ودينه ومن
أرتع فيه كان كالمرتع الى جنب الحمي يوشك ان يقع فيه والمعنى ان الحلال حيث يخشى أن يؤل فعله مطلما الى مكروه أو محرم
ينبغي اجتنابه كالاكثر مثلا من الطيبات فانه يحوج الى كثرة الاكتساب الموقوع في أخذ ما لا يستحق أو ينفضي الى بطلان
النفس وأقل ما فيه الاشتغال عن مواقف العبودية وهذا معلوم بالعادة شاهد بالعيان والذي يظهر لي رجحان الوجه الأول
على ما سأذكره ولا يبعد ان يكون كل من الأوجه مراد او يختلف ذلك باختلاف الناس فالعالم النطن لا يخفى عليه تمييز الحكم
فلا يقع له ذلك الا في الاستكثار من المباح أو المسكروه كما تقرر قبل ودونه تقع له الشبهة في جميع ما ذكر بحسب اختلاف
الاحوال ولا يخفى ان المستكثر من المكروه وتصير فيه جرأة على ارتكاب المنهي في الجملة أو يحمله اعتياده ارتكاب المنهي
غير المحرم على ارتكاب المنهي المحرم اذا كان من جنسه أو يكون ذلك اشبهة فيه وهوان من تعاطي ما نهى عنه يصير مظالم
الذنب لنقدان نور الورع فيقع في الحرام ولولم يختر الوقوع فيه ووقع عند المصنف في البيوع من رواية أبي فروة عن الشعبي

كَرَاعِي يَرَعِي حَوْلَ الْحِمَى يُوشِكُ أَنْ يُوَاقِعَهُ إِلَّا وَإِنْ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمَى إِلَّا إِنْ حِمَى اللَّهِ فِي أَرْضِهِ مَحَارِمُهُ
إِلَّا وَإِنْ فِي الْجَسَدِ مُضَغَةٌ إِذَا صَاحَتْ صَاحَّ الْجَسَدِ كُلُّهُ وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ إِلَّا وَهِيَ الْقَلْبُ

في هذا الحديث فمن ترك ما شبه عليه من الأثم كانا استبان له أترك ومن اجتراً على ما يشك فيه من الأثم أو شك ان يواقع ما استبان وهذا يرجع الوجه الأول كما أشرت إليه (تنبيه) استدلل به ابن المنير على جواز بقاء المجمل بعد النبي ﷺ وفي الاستلال بذلك نظر إلا ان أراد به انه مجمل في حق بعض دون بعض أو أراد الرد على منكري القياس فيحتمل ما قال والله اعلم (قوله كراع يرعى) هكذا في جميع نسخ البخاري محذوف جواب الشرط ان أعربت من شرطية وقد ثبت المحذوف في رواية الدارمي عن أبي نعيم شيخ البخاري فيه فقال ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام كالراعي يرعى ويمكن اعراب من في سياق البخاري موصولة فلا يكون فيه حذف اذ التقدير والذي وقع في الشبهات مثل راع يرعى والاول أولى لثبوت المحذوف في صحيح مسلم وغيره من طريق زكريا التي أخرجه منها المؤلف وعلى هذا فقوله كراع يرعى جملة مستأنفة وردت على سبيل التمثيل للتنبيه بالشاهد على الغائب والحمى الحمى أطلق المصدر على اسم المفعول وفي اختصاص التمثيل بذلك نكتة وهي ان ملوك العرب كانوا يحمون اراعى مواشهم أما كن مختصة يتوعدون من يرعى فيها غير اذنهم بالعقوبة الشديدة فمثل لهم النبي ﷺ بما هو مشهور عندهم فالخائف من العقوبة المراقب لرضا الملك يبعد عن ذلك الحمى خشية ان تقع مواشيه في شيء منه فبعده أسلم له ولو اشتد حذره وغير الخائف المراقب يقرب منه ويرعى من جوانبه فلا يامن ان تنفرد الدابة فتقع فيه بغير اختياره أو بمحل المكان الذي هو فيه ويقع الخصب في الحمى فلا يملك نفسه ان يقع فيه فأنه سبحانه وتعالى هو الملك حقا وحماه محارمه (تنبيه) ادعى بعضهم ان التمثيل من كلام الشعبي وانه مدرج في الحديث حكى ذلك أبو عمرو الداني ولم أقف على دليله الا ما وقع عند أبي الجارود والاسماعيلي من رواية ابن عون عن الشعبي قال ابن عون في آخر الحديث لا أدري المثل من قول النبي ﷺ أو من قول الشعبي قلت وتردد ابن عون في رفعه لا يستلزم كونه مدرجا لان الأثبات تدجز موا باتصاله ورفعته فلا يقدح شك بعضهم فيه وكذلك سقوط المثل من رواية بعض الرواة كأبي فروة عن الشعبي لا يقدح فيمن أثبتته لانهم حفاظ ولعل هذا هو السر في حذف البخاري قوله وقع في الحرام ليصير ما قبل المثل مرتبطا به فيسلم من دعوى الادراج وما يقوى عدم الادراج رواية ابن حبان الماضية وكذا ثبت المثل مرفوعا في رواية ابن عباس وعمار بن ياسر أيضا (قوله ألا ان حمى الله في أرضه محارمه) سقط في أرضه من رواية المستمل وثبت الواو في قوله ألا وان حمى الله في رواية غير أبي ذر والمراد بالمحارم فعل المنهى المحرم أو ترك المأمور الواجب ولهذا وقع في رواية أبي فروة التعبير بالمعاصي بدل المحارم وقوله الا للتنبيه على صحة ما بعدها وفي اعادتها وتكريرها دليل على عظم شأن مدلولها (قوله مضغعة) أي قدر ما يعضغ وعبر بها هنا عن مقدار القلب في الرؤية وسمي القلب قلبا لتقلبه في الامور أولانه خالص ما في البدن وخالص كل شيء قلبه أولانه وضع في الجسد مقلوبا وقوله اذا صلت واذا فسدت هو بنتج عينهما وتضم في المضارع وحكي الثراء الضم في ماضى صلح وهو يضم وفاقا اذا صار له الصلاح هيئة لازمة اشرف ونحوه والتعبير باذا لتحقيق الوقوع غالبا وقد تأتي بمعنى ان كما هنا وخص القلب بذلك لانه أمير البدن وبصلاح الأمير تصلح الرعية وبفساده تفسد وفيه تنبيه على تعظيم قدر القلب والحث على صلاحه والاشارة الى أن لطيب السكب أترافيه والمراد ان تعلمني به من النهم الذي ركبته الله فيه ويستدل به على أن العقل في القلب ومنه قوله تعالى فتكون لهم قلوب يعقلون بها وقوله تعالى ان في ذلك لذكر لمن كان له قلب قال المفسرون أي عقل وعبر عنه بالقلب لانه محل استقراره (فائدة) * لم تقع هذه الزيادة التي أولها ألوان في الجسد مضغعة الا في رواية الشعبي ولا هي في أكثر الروايات عن الشعبي انما تفردها في الصحيحين زكريا المذكور عنه وتابعه مجاهد عند أحمد ومغيرة وغيره عند الطبراني وعبر في بعض رواياته عن الصلاح والفساد بالصحة والسقم ومناسبتها لما قبلها بالنظر الى أن الاصل في الاتقاء والوقوع هو ما كان بالقلب لانه عماد البدن وقد عظم العلماء أمر هذا الحديث فعده رابع أربعة تدور عليها الاحكام

باب أدائه الخمس من الإيمان **حدثنا** علي بن الجهم قال أخبرنا شعبة عن أبي جرة قال كنت أقعد مع ابن عباس يجلسني على سريريه فقال أقيم عندي حتى أجعل لك سهماً من مالي فأقمت معه شهرين ثم قال إن وفد القيس لما أتوا النبي ﷺ قال من القوم أو من الوفد

كما نقل عن أبي داود وفيه البتان المشهوران وهما

عمدة الدين عندنا كلمات * مسندات من قول خير البرية

أترك المشبهات وأزهد ودع ما * ليس يعينك وأعملن بنيه

والمعروف عن أبي داود عدم ما نهيتكم عنه فاجتنبوه الحديث بدل أزهد فيما في أيدي الناس وجعله بعضهم ثالث ثلاثة حذف الثاني وأشار ابن العربي إلى أنه يمكن أن ينزع عنه وحده جميع الأحكام قال القرطبي لأنه اشتمل على التفصيل بين الحلال وغيره وعلى تعلق جميع الأعمال بالقلب فمن هنا يمكن أن يرد جميع الأحكام إليه والله المستعان (قوله باب أدائه الخمس من الإيمان) هو بضم الخاء المعجمة وهو المراد بقوله تعالى وأعلموا أن ما غنم من شيء فإن لله خمسة الآية وقيل أنه روى هنا بفتح الخاء والمراد قواعد الإسلام الخمس المذكورة في حديث بني الإسلام على خمس وفيه بعد لأن الحج لم يذكروها ولأن غيره من القواعد قد تقدم ولم يرد هنا إلا ذكر خمس الغنيمة فتعين أن يكون المراد أفرادها بالذکر وسند كروجه كونه من الإيمان قريباً (قوله عن أبي جرة) هو بالجيم والراء كما تقدم واسمه نصر بن عمران بن نوح بن مخلد الضبي بضم الضاد المعجمة وفتح الموحدة من بني ضبيعة بضم أوله مصغراً وهم بطن من عبد القيس كما جزم به الرشاطي وفي بكر بن وائل بطن يقال لهم بنو ضبيعة أيضاً وقد وهم من نسب أباجرة إليهم من شراح البخاري فقد روى الطبراني وابن منده في ترجمة نوح بن مخلد جداً أبي جرة أنه قدم على رسول الله ﷺ فقال له ممن أنت قال من ضبيعة ربيعة فقال حير ربيعة عبد القيس ثم الحى الذين أنت منهم (قوله كنت أقعد مع ابن عباس) بين المصنف في العلم من رواية غندر عن شعبة السبب في إكرام ابن عباس له وللفظه كنت أترجم بين ابن عباس وبين الناس قال ابن الصلاح أصل الترجمة التعبير عن لغة بلغة وهو عندي هنا أعم من ذلك وأنه كان يطلع كلام ابن عباس إلى من خفى عليه ويبلغه كلامهم أما الزحام أو لتصور فهم قلت الثاني أظهر لأنه كان جالساً معه على سريره فلا فرق في الزحام بينهما إلا أن يحمل على أن ابن عباس كان في صدر السرير وكان أبوجرة في طرفه الذي يلي من يترجم عنهم وقيل أن أباجرة كان يعرف الفارسية فكان يترجم لابن عباس بها قال القرطبي فيه دليل على أن ابن عباس كان يكتب في الترجمة بواحد قلت وقد بوب عليه البخاري في آخر كتاب الأحكام كما سيأتي واستنبط منه ابن التين جواز أخذ الأجرة على التعليم لقوله حتى أجعل لك سهماً من مالي وفيه نظر لا حتمال أن يكون إعطاؤه ذلك كان بسبب الرؤيا التي رآها في العمرة قبل الحج كما سيأتي عند المصنف صريحاً في الحج وقال غيره هو أصل في اتخاذ الحديث المستعمل (قوله ثم قال إن وفد عبد القيس) بين مسلم من طريق غندر عن شعبة السبب في تحديث ابن عباس لأبي جرة بهذا الحديث فقال بعد قوله وبين الناس فأنت امرأة تسأله عن نبينا الجرفهني عنه فقلت يا ابن عباس اني أتيت في جرة خضراء نبينا حلوا فأشرب منه فتقرقر بطني قال لا شرب منه وإن كان أحلى من العسل وللمصنف في آخر المغازي من طريق قرعة عن أبي جرة قال قلت لابن عباس إن لي جرة أتبذ فيها فأشرب به حلوا إن أكثرت منه فجاءت القوم فأطلت الجلوس خشيت أن أفتضح فقال قدم وفد عبد القيس فلما كان أبوجرة من عبد القيس وكان حديثهم يشتمل على النهي عن الانتباز في الجرار ناسب أن يذكره وفي هذا دليل على أن ابن عباس لم يبلغه نسخ تحريم الانتباز في الجرار وهو ثابت من حديث بريدة بن الحصيب عنده مسلم وغيره قال القرطبي فيه دليل على أن للمنتقى أن يذكر الدليل مستغنياً به على التنصيص على جواب الفتيا إذا كان السائل بصيراً بموضع الحجة (قوله لما أتوا النبي صلى الله عليه وسلم قال من القوم أو من الوفد) الشك من أحد الوواة إما أبوجرة أو من دونه وأظنه شعبة فإنه في رواية قرعة وغيره بغير شك وأغرب الكرماني فقال الشك من ابن عباس قال النووي الوفد الجماعة المختارة للتقدم في ألق العطاء

قَالُوا رِيَّةٌ قَالَ مَرْحَبًا بِالْقَوْمِ أَوْ بِالْوَفْدِ غَيْرَ خَزَايَا وَلَا نَدَامَى .

واحدهم وافد قال ووفد عبد القيس المذكورون كانوا أربعة عشر راكبا كبيرهم الاشج ذكره صاحب التحرير في شرح مسلم وسمي منهم المنذر ابن عائد وهو الاشج المذكور ومنقذ بن حبان ومزينة بن مالك وعمرو بن مرحوم والحارث بن شعيب وعبيدة بن همام والحارث بن جندب وصحار بن العباس وهو بصاد مضمومة وجاء مهملتين قال ولم نثر بعد طول التتبع على أسماء الباقيين **قلت** قد ذكر ابن سعد منهم عقبة بن جروة وفي سنن أبي داود قيس بن النعمان العبدى وذكره الخطيب أيضا في المهمات وفي مسند البزار وتاريخ بن أبي خيثمة الجهم بن قثم ووقع ذكره في صحيح مسلم أيضا لكن لم يسمه وفي مسند أحمد وابن أبي شيبة الرستم العبدى وفي المعرفة لأبي نعيم جويرة العبدى وفي الادب للبخارى الزارع بن عامر العبدى فمؤلاء الستة الباقيون من العدد وما ذكر من أن الوفد كانوا أربعة عشر راكبا لم يذكر دليله وفي المعرفة لابن منده من طريق هود العصرى وهو بعين وصاد مهملتين هذين حجتين نسبة الى عصر بطن من عبد القيس عن جده لأمه مزينة قال بينا رسول الله صلى الله عليه وسلم يحدث أصحابه اذ قال لهم سيطلع لكم من هذا الوجه ركب هم خير أهل المشرق فقام عمر فأتى ثلاثة عشر راكبا فرحب وقرب وقال من القوم قالوا وفد عبد القيس فيمكن أن يكون أحدا المذكورين كان غير راكب أو مرتدفا وأما مارواه الدولابي وغيره من طريق أبي خيرة بنتح الخاء المعجمة وسكون المثناة التحتانية وبعء الراء هاء الصباحى وهو بضم الصاد المهملة بعدها موحد خفيفة وبعء الالف هاء مهملة نسبة الى صباح بطن من عبد القيس قال كنت فى الوفد الذين أتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم من وفد عبد القيس وكنا أربعين رجلا فنهانا عن الدباء والنقير الحديث فيمكن أن يجمع بينه وبين الرواية الأخرى بأن الثلاثة عشر كانوا رؤس الوفد ولهذا كانوا ركبانا وكان الباقيون أتباعا وقد وقع فى جملة من الأخبار ذكر جماعة من عبد القيس زيادة على من سميتهم هنا منهم أخو الزارع واسمه مطر وابن أخته ولم يسم وروى ذلك البغوى فى معجمه ومنهم مشرج السعدى روى حديثه ابن السكن وأنه قدم مع وفد عبد القيس ومنهم جابر بن الحارث وخزيمة بن عبد بن عمرو وهمام بن ربيعة وجارية أوله جيم ابن جابر ذكرهم ابن شاهين فى معجمه ومنهم نوح بن مخلد جد ابى جمره وكذا أبو خيرة الصباحى كما تقدم وانما أطلت فى هذا الفصل لقول صاحب التحرير أنه لم يظفر بعد طول التتبع إلا بما ذكرهم قال ابن ابى جمره فى قوله من القوم دليل على استحباب سؤال القاصد عن نفسه ليعرف فيتزل منزله (قوله قالوا ربيعة) فيه التعبير عن البعض بالكل لأنهم بعض ربيعة وهذا من بعض الرواة فان عند المصنف فى الصلاة من طريق عباد بن عباد عن أبي جمره فتألفوا ان هذا الحى من ربيعة قال ابن الصلاح الحى منصوب على الاختصاص والمعنى ان هذا الحى حى من ربيعة قال والحى هو اسم لمنزل القبيلة ثم سميت القبيلة به لان بعضهم يحيا ببعض (قوله مرحبا) هو منصوب بفعل مضمر أى صادفت مرحبا بضم الراء أى سعة والرحب بالفتح الشئ الواسع وقد يزيدون معها أهلا أى وجدت أهلا فاستأنس وأفاد العسكرى ان أول من قال مرحبا سيف بن ذى يزن وفيه دليل على استحباب تأنيس القادم وقد تكرر ذلك من النبي صلى الله عليه وسلم فى حديث أم هانئ مرحبا بأم هانئ وفى قصة عكرمة بن أبى جهل مرحبا بالراكب المهاجر وفى قصة فاطمة مرحبا بابنتى وكلها صحيحة وأخرج النسائى من حديث عاصم بن بشير الحارثى عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له لما دخل فسلم عليه مرحبا وعليك السلام (قوله غير خزايا) ينصب غير على الحال وروى بالكسر على الصنعة والمعروف الأول قاله النووى ويؤيده رواية المصنف فى الادب من طريق أبى التياح عن أبى جمره مرحبا بالوفد الذين جاءوا غير خزايا ولاندامى وخزايا جمع خزيان وهو الذى أصابه خزي والمعنى أنهم أسلموا طوعا من غير حرب أو سبي يخزيهم وينفضهم (قوله ولاندامى) قال الخطابى كان أصله نادمين جمع نادم لان نادامى انما هو جمع ندمان أى المندام فى اللهو وقال الشاعر : قن كنت ندمانى فبالا كبر اسقني * لكنه هنا خرج على الاتباع كما قالوا العشايا والغدايا وغداة جمعها الغدوات لكنه اتبع النهى وقد حكي القزاز والجوهري وغيرهما من أهل اللغة انه يقال نادم وندمان فى الندامة بمعنى فعلى هذا فهو على الاصل ولا اتباع فيه والله أعلم

فَمَنْ أَرَادَ أَنْ لَا يَسْتَطِيعَ أَنْ نَأْتِيكَ إِلَّا فِي شَهْرِ الْحَرَامِ وَبَيْنَنَا وَبَيْنَكَ هَذَا الْحَيُّ مِنْ كُفَّارٍ مُضَرٍّ
فَمَنْ نَأْتِي بِأَمْرِ فَصْلٍ مُخَيَّرٍ بِهِ مِنْ وَرَاءَنَا وَنَدْخُلُ بِهِ الْجَنَّةَ . وَسَأَلُوهُ عَنِ الْأَشْرِبَةِ فَأَمَرَهُمْ بِأَرْبَعٍ
وَنَهَاهُمْ عَنْ أَرْبَعٍ . أَمَرَهُمْ بِالْإِيمَانِ بِاللَّهِ وَحَدَهُ . قَالَ أُتَدْرُونَ مَا الْإِيمَانُ بِاللَّهِ وَحَدَهُ قَالُوا اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ . قَالَ
شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ . وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ وَإِقَامُ الصَّلَاةِ . وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ . وَصِيَامُ رَمَضَانَ . وَأَنْ
تُعْطُوا مِنَ الْمَغْنَمِ الْخُمْسَ

ووقع في رواية النسائي من طريق قرعة فمقال مرحبا بالوفد ليس الخزيابولا النادمين وهي المطبراني من طريق شعبة أيضا
قال ابن أبي جمة بمرهم بالخير عاجلا وأجلالاً لندامة انما تكون في العاقبة فاذا انتفتت ثبت ضدها وفيه دليل على جواز البناء
على الانسان في وجهه اذا أمن عليه التتمة (قوله فماتوا يا رسول الله) فيه دليل على انهم كانوا حين المقابلة مسلمين وكذا في قولهم
كفار مضروفي قولهم الله ورسوله أعلم (قوله الا في الشهر الحرام) وللاصيلي وكريمة الا في شهر الحرام وهي في رواية مسلم وهي
من اضافة الشيء الى نفسه كسجد الجامع ونساء المؤمنات والمراد بالشهر الحرام الجنس فيشمل الاربعة الحرم ويؤيده رواية
قرعة عند المؤلف في المغازي بلانظ الا في أشهر الحرم ورواية حماد بن زيد عنده في المناقب بلفظ الا في كل شهر حرام وقيل اللام
للعهد والمراد شهر رجب وفي رواية للبيهقي التصريح به وكانت مضرة تبلغ في تعظيم شهر رجب فلماذا أضيف اليهم في حديث أبي
بكرة حيث قال رجب مضر كما سيأتي والظاهر انهم كانوا بخصوصه بمزيد التعظيم مع تحريمهم القتال في الاشهر الثلاثة الاخرى
الا انهم ربما أنسوها بخلافه وفيه دليل على تقدم اسلام عبد القيس على قبائل مضر الذين كانوا بينهم وبين المدينة وكانت
مساكن عبد القيس بالبحرين وما والاها من أطراف العراق ولهذا قالوا كما في رواية شعبة عند المؤلف في العلم وانا نأتيك من
شقة بعيدة قال ابن قتيبة الشقة السفر وقال الزجاج هي الغاية التي تقصد ويدل على سبقهم الى الاسلام أيضا ما رواه المصنف
في الجمعة من طريق أبي جمة أيضا عن ابن عباس قال ان أول جمعة جمعت بعد جمعة في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم في
مسجد عبد القيس بنحوائي من البحرين وجوائى بضم الجيم وبعد الالف مثلثة مفتوحة وهي قرية شهيرة لهم وانما جمعوا بعد
رجوع وفدهم اليهم فدل على انهم سبقوا جميع القرى الى الاسلام (قوله بأمر فصل) بالتنوين فيهما لا بالاضافة والامر واحد
الا وامر أي مرنا بعمل بواسطة افعلوا ولهذا قال الراوى أمرهم وفي رواية حماد بن زيد وغيره عند المؤلف قال النبي
صلى الله عليه وسلم أمركم وله عن أبي التياح بصيغة افعلوا والتصل بمعنى الفاصل كما عدل بمعنى العادل أي يفصل
بين الحق والباطل أو بمعنى المنفصل أي المبين المكشوف حكاية الطيبي وقال الخطابي الفصل البين وقيل المحكم
(قوله نخبر به) بالرفع على الصفة لامر وكذا قوله وندخل ويروى بالجزم فيهما على انه جواب الامر وسقطت الواو من
وندخل في بعض الروايات فيرفع نخبر ويجزم ندخل قال ابن أبي جمة فيه دليل على ابداء العذر عند العجز عن توفية
الحق واجبا أو مندوبا وعلى انه يبدأ بالسؤال عن الالهم وعلى ان الاعمال الصالحة تدخل الجنة اذا قبلت وقبولها
يقع برحمة الله كما تقدم (قوله فأمرهم بأربع) أي خصال أو جعل لهم حدثنا نجمل من الامر وهي رواية قرعة عند المؤلف
في المغازي قال القرطبي قيل أن اول الاربع المأمور بها اقام الصلاة وانما ذكر الشهادتين تبركا بهما كما قيل في قوله
تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء فإن لله خمسته والى هذا الخ الطيبي فقال عادة البلغاء ان الكلام اذا كان منصوبا بالغرض
جعلوا سياقه له وطرحوا ما عداه وهنا لم يكن الغرض في الايراد ذكر الشهادتين لان القوم كانوا مؤمنين مقرين بكلمتي
الشهادة ولكن ربما كانوا يظنون ان الايمان مقصور عليهما كما كان الامر في صدر الاسلام قال فلماذا لم يعد الشهادتين
في الامر قيل ولا يرد على هذا الا تيان بحرف العطف فيحتاج الى تقدير وقال التماضي أبو بكر بن العربي لولا وجود حرف
العطف لقلنا ان ذكر الشهادتين ورد على سبيل التصدير لكن يمكن أن يقرأ قوله واقام الصلاة بالخفض فيكون عطفا
على قوله أمرهم بالايمان والتقدير أمرهم بالايمان معصدا به وبشرطه من الشهادتين وأمرهم باقام الصلاة الى آخره قال

ويؤيد هذا حذفهما في رواية المصنف في الأدب من طريق أبي التياح عن أبي حمزة وانظره أربع وأربع أقيموا الصلاة
 إلى آخره فإن قيل ظاهر ما ترجم به المصنف من أن أداء الخمس من الإيمان يقتضي ادخاله مع باقي الخصال في تفسير الإيمان
 والتقدير المذكور بخالفه أجاب ابن رشيد بأن المطابقة تحصل من جهة أخرى وهو أنهم ما ألوا عن الأعمال التي يدخلون بها
 الجنة وأجيبوا بأشياء منها أداء الخمس والأعمال التي تدخل الجنة هي أعمال الإيمان فيكون أداء الخمس من الإيمان بهذا
 التقرير فإن قيل فكيف قال في روايته حاشية بن زيد عن أبي حمزة أمركم بأربع الإيمان بالله وشهادة أن لا إله إلا الله وعقد
 واحدة كذلك للمؤلف في المغازي وله في فرض الخمس وعقد بيده فدل على أن الشهادة أحدي الأربع وأما ما وقع عنده
 في الزكاة من هذا الوجه من زيادة الواو في قوله وشهادة أن لا إله إلا الله فهو زيادة شاذة لم يتابع عليها حجاج بن منهال
 أحد والمراد بقوله شهادة أن لا إله إلا الله أي وإن نذر رسول الله كما صرح به في رواية عباد بن عباد في أوائل المواقيت
 وانظره أمركم بأربع وأنها كم عن أربع الإيمان بالله ثم فسرهم شهادة أن لا إله إلا الله وأن نذر رسول الله الحديث والاختصار
 على شهادة أن لا إله إلا الله على إرادة الشهادتين معا لكونها صارت علما على ذلك كما تقدم تقريره في باب زيادة الإيمان
 وهذا أيضا يدل على أنه عد الشهادتين من الأربع لانه أعاد الضمير في قوله ثم فسرهم مؤثرا فيعود على الأربع ولو أراد
 تفسير الإيمان لأعاده منه كراو على هذا فيقال كيف قال أربع والمذكورات خمس وقد أجاب عنه القاضي عياض
 تبعا لابن بطال بأن الأربع ما عدا أداء الخمس قال كأنه أراد إعلامهم بقوا عد الإيمان وفروض الأعيان ثم أعلمهم
 بما يلزمهم إخراجها إذا وقع لهم جهاد لأنهم كانوا يصدد محاربة كفار مضر ولم يقصد ذكرها بعينها لأنها مربية
 عن الجهاد ولم يكن الجهاد اذ ذاك فرض عين قال وكذلك لم يذكر الحج لانه لم يكن فرض وقال غيره قوله وإن تعطوا
 معطوف على قوله بأربع أي أمركم بأربع وبأن تعطوا ويدل عليه العدول عن سياق الأربع والإتيان بأن والنعل مع
 توجه الخطاب إليهم قال ابن التين لا يمتنع الزيادة إذا حصل الوفاء بوعده الأربع (قلت) ويدل على ذلك انظر رواية
 مسلم من حديث أبي سعيد الخدري في هذه النصبة أمركم بأربع اعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا وأقيموا الصلاة
 وآتوا الزكاة وصوموا رمضان وأعطوا الخمس من الغنائم وقال القاضي أبو بكر بن العربي ويحتمل أن يقال أنه عد
 الصلاة والزكاة واحدة لأنها قرينتها في كتاب الله وتكون الرابعة أداء الخمس أو أنه لم يعد أداء الخمس لأنه داخل
 في عموم إيتاء الزكاة والجامع بينهما أنهما أخراج مال معين في حال دون حال وقال البيضاوي الظاهر أن الأمور الخمسة
 المذكورة هنا تفسير للإيمان وهو أحد الأربع الموعود بذكرها والثلاثة الأخر حذفها الراوي اختصارا
 أو نسيانا كذا قال وما ذكر أنه الظاهر لعله بحسب ما ظهر له والافا الظاهر من السياق أن الشهادة أحد
 الأربع لقوله وعقد واحدة وكأن القاضي أراد أن يرفع الاشكال من كون الإيمان واحدا والموعود
 بذكره أربعة وقد أجيب عن ذلك بأنه باعتبار أجزائه المتصلة أربع وهو في حد ذاته واحد والمعنى أنه
 اسم جامع للخصال الأربع التي ذكر أنه يأمرهم بها ثم فسرهم بأربع بالنعوع متعدد بحسب وضوئهم كما أن انتهى عنه
 وهو الانتباه فيما يسرع إليه الاسكار واحد بالنعوع متعدد بحسب أوعيته والحكمة في الاجمال بالعدد قبل التفسير أن تشرف
 النفس إلى التفصيل ثم تسكن إليه وأن يحصل حنظها للمسمع فإذا نسي شيئا من تفاصيله طلب نفسه بالعدد فإذا لم يستوف
 العدد الذي في حفظه علم أنه قد فات به بعض ما سمع وما ذكره القاضي عياض من أن السبب في كونه لم يذكر الحج في
 الحديث لانه لم يكن فرض هو المعتمد وقد قدمنا الدليل على قدم اسلامهم لكن جزم القاضي بأن قدومهم كان في
 سنة ثمان قبل فتح مكة تبع فيه الواقدي وإيس بخيد لان فرض الحج كان سنة ست على الأصح كما سنده في
 موضعه ان شاء الله تعالى ولكن القاضي يختار أن فرض الحج كان سنة تسع حتى لا يرد على مذهبه أنه على التوراه وقد
 احتج الشافعي لكونه على التراخي بأن فرض الحج كان بعد الهجرة وإن النبي صلى الله عليه وسلم كان قدرا على الحج
 في سنة ثمان وفي سنة تسع ولم يحج إلا في سنة عشر وأما قول من قال انه ترك ذكر الحج لكونه على التراخي فليس

وَنَهَاهُمْ عَنْ أَرْبَعٍ . عَنْ الْخَنَمِ وَالْذُّبَابِ وَالنَّقِيرِ وَالْمَزْفَةِ . وَرُبَّمَا قَالَ الْمُقِيرُ . وَقَالَ أَحْفَظُوهُمْ وَأَخْبِرُوا
بِهِنَّ مَنْ وَرَاءَكُمْ **باب** ماجاء إن الأعمال بالنية والحسبة ولكل أمرئ ما نوى

بحيد لان كونه على التراخي لا يمنع من الامر به وكذا قول من قال انما تركه لشهرته عندهم ليس بقوى لانه عند
غيرهم ممن ذكره لهم أشهر منه عندهم وكذا قول من قال ان ترك ذكره لانهم لم يكن لهم اليه سبيل من أجل كفار
مضر ليس بمستقيم لانه لا يلزم من عدم الاستطاعة في الحال ترك الاخبار به ليعمل به عند الامكان كما في الآية بل
دعوي انهم كانوا لا سبيل لهم الى الحج ممنوعة لان الحج يقع في الاشهر الحرم وقد ذكروا انهم كانوا يؤمنون فيها لكن
يمكن أن يقال انه انما أخبرهم ببعض الاوامر لكونهم سألوه أن يخبرهم بما يدخلون به على الجنة فاقصر لهم على
ما يمكنهم فعله في الحال ولم يقصد اعلامهم بجميع الاحكام التي تجب عليهم فعلا وتركوا يدل على ذلك اقتصراره في
المنهاى على الانتباه في الاوعية مع أن في المناهى ما هو أشد في التحريم من الانتباه لكن اقتصر عليها لكثرة تعاطيهم
لها وأما ما وقع في كتاب الصيام من السنن الكبرى للبيهقي من طريق أبي قلابة الرقاشي عن أبي زيد الهروي عن
قرة في هذا الحديث من زيادة ذكر الحج ولفظه وتحجوا البيت الحرام ولم يتعرض لعدد في رواية شاذة وقد أخرجه
الشيخان ومن استخرج عليهما والنسائي وابن خزيمة وابن حبان من طريق قرة لم يذكر أحد منهم الحج وأبو قلابة
غير حفظه في آخر أمره فلعل هذا مما حدث به في التغير وهذا بالنسبة لرواية أبي جرة وقد ورد ذكر الحج أيضا في مسند
الامام أحمد من رواية أبان العطار عن قتادة عن سعيد بن المسيب وعن عكرمة عن ابن عباس في قصة وفد عبد القيس
وعلى تقدير أن يكون ذكر الحج فيه محفوظا فيجمع في الجواب عنه بين الجوابين المتقدمين فيقال المراد بالاربع ماعدا
الشهادتين واداء الخمس والله أعلم (قوله ونهاهم عن أربع عن الخنم) الى آخره في جواب قوله وسألوه عن الاشربة
هو من اطلاق المحل وارادة الحال أي ما في الخنم ونحوه وصرح بالمراد في رواية النسائي من طريق قرة فقال
وأنها كم عن أربع ما يتخذ في الخنم الحديث والخنم بفتح المهملة وسكون النون وفتح المثناة من فوق هي الجرة كذا
فسرها ابن عمر في صحيح مسلم وله عن أبي هريرة الخنم الجرار الخضر وروى الحرابي في الغريب عن عطاء أنها
جرار كانت تعمل من طين وشعر ودم والدباء بضم المهملة وتشديد الموحدة والمدهو القرع قال النووي والمراد
اليابس منه وحكي القزاز فيه القصر والنقير بفتح النون وكسر القاف أصل النخلة ينقر فيتحذ منه وعاء والمزفت بالزاي
والنساء ما طلى بالزفت والمقير بالقاف والياء الاخيرة ما طلى بالقار ويقال له القير وهو نبت يحرق اذا يبس
تطلى به السفن وغيرها كما تطلى بالزفت قاله صاحب المحكم وفي مسند أبي داود الطيالسي عن أبي بكرة
قال أما الدباء فان اهل الطائف كانوا يأخذون القرع فيخرطون فيه العنب ثم يذفونه حتى يهدر ثم يموت
وأما النقير فان اهل البصرة كانوا ينقرون أصل النخلة ثم يبنذون الرطب والبسر ثم يدعونه حتى يهدر ثم يموت
وأما الخنم فجرار كانت تحمل الينا فيها الخمر واما المزفت فهذه الاوعية التي فيها الزفت انتهى واسناده
حسن وتفسير الصحابي اولى ان يعتمد عليه من غيره لانه اعلم بالمراد ومعني النهي عن الانتباه في هذه
الاولعية بخصوصها لانه يسرع فيها الاسكار فر بما شرب منها من لا يشعر بذلك ثم ثبتت الرخصة في الانتباه في كل وعاء مع
النهي عن شرب كل مسكر كما سبأني في كتاب الاشربة ان شاء الله تعالى (قوله وأخبروا بهن من وراءكم) بفتح من وهي
موصولة ووراء كم يشمل من جاؤا من عندهم وهذا باعتبار المكان ويشمل من يحدث لهم من الاولاد وغيرهم وهذا باعتبار
الزمان فيحتمل اعمالها في المعنيين معا حقيقة ومجازا واستنبط منه المصنف الاعتماد على اخبار الآحاد على ما سبأني في
بابه ان شاء الله تعالى (قوله باب ماجاء) أي باب بيان ما ورد دالا على ان الاعمال الشرعية معتبرة بالنية والحسبة والمراد
بالحسبة طلب الثواب ولم يأت بحديث لفظه الاعمال بالنية والحسبة وانما استدل بحديث عمر على أن الاعمال

فَدَخَلَ فِيهِ اِيْمَانٌ وَالْوُضُوءُ وَالصَّلَاةُ وَالزَّكَاةُ وَالْحَجُّ وَالصَّوْمُ وَالْاِحْكَامُ . وَقَالَ اللهُ تَعَالَى قُلْ كُلُّ يَعْمَلُ
عَلَى شَاكِلَتِهِ عَلَى نِيَّتِهِ نَفَقَةُ الرَّجُلِ عَلَى اَهْلِهِ بِحَسَبِهَا صَدَقَةٌ وَقَالَ وَارْكَنْ جِهَادًا وَنِيَّةً **حَدَّثَنَا**
عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْلَمَةَ قَالَ اخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ اِبْرَاهِيمَ عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ وَقَّاصٍ عَنْ
عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ الْاَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ وَلِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللهِ وَرَسُولِهِ
فَهِجْرَتُهُ إِلَى اللهِ وَرَسُولِهِ . وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ لِدُنْيَا يُصِيبُهَا أَوْ امْرَأَةٍ يَتَزَوَّجُهَا فَهِيَ هِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ
حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ اخْبَرَنِي عَدِيُّ بْنُ ثَابِتٍ قَالَ سَمِعْتُ

بالنية وبحديث أبي مسعود على ان الاعمال بالحسبة وقوله ولكل امرئ ما نوى هو بعض حديث الاعمال بالنية
وانما أدخل قوله والحسبة بين الجملةين للإشارة الى ان الثانية تنيد مالا تنيد الاولى (قوله فدخل فيه) هو من مقول
المصنف وليس بقية مما ورد وقد أفصح ابن عساكر في روايته بذلك فقال قال أبو عبد الله يعني المصنف والضمير في فيه يعود
على الكلام المتقدم وتوجيه دخول النية في الايمان على طريقة المصنف ان الايمان عمل كما تقدم شرحه وأما الايمان
بمعنى التصديق فلا يحتاج الى نية كسائر أعمال القلوب من خشية الله وعظمته ومحبة والتعرب إليه لأنها متميزة لله
تعالى فلا تحتاج لنية تميزها لان النية انما تميز العمل لله عن العمل لغيره رياء وتميز مراتب الاعمال كالفرص عن النذب
وتميز العبادة عن العادة كالصوم عن الحمية (قوله والوضوء) أشار به الى خلافه من لم يشترط فيه النية كما نقل عن الراعي
وأبي حنيفة وغيرهما وحجتهم انه ليس عبادة مستقلة بل وسيلة الى عبادة كالصلاة ونوقضوا باليتم فانه وسيلة
وقد اشترط الحنيفة فيه النية واستدل الجمهور على اشتراط النية في الوضوء بالأدلة لصحيفة المصراحة بوعده الثواب عليه
فلا بد من قصد يميزه عن غيره ليحصل الثواب الموعود وأما الصلاة فلم يختلف في اشتراط النية فيها وأما الزكاة فانما
تسقط باخذ السلطان ولو لم ينو صاحب المال لان السلطان قائم مقامه وأما الحج فانما ينصرف الى فرض من حج
عن غيره لدليل خاص وهو حديث ابن عباس في قصة شبرمة وأما الصوم فاشار به الى خلاف من زعم ان صيام رمضان
لا يحتاج الى نية لانه متميز بنفسه كما نقل عن زفر وقدم المصنف الحج على الصوم تمسكاً بما ورد عنده في حديث بني
الاسلام وقد تقدم (قوله والاحكام) أي المعاملات التي يدخل فيها الاحتياج الى المحاكمات فيشمل البيوع والانكحة
والاقدار وغيرها وكل صورة لم يشترط فيه النية فذلك لدليل خاص وقد ذكر بن المنير ضابطاً لا يشترط فيه النية مما
لا يشترط فقال كل عمل لا تظهر له فائدة عاجلة بل المقصود به طلب الثواب فالنية مشترطة فيه وكل عمل ظهرت فائدته
ناجزة وناطة بالطبيعة قبل الشريعة ملازمة بينهما فلا تشترط النية فيه الا لمن قصد بفعله معنى آخر يرتب عليه الثواب قال
وانما اختلف العلماء في بعض الصور من جهة تحقيق مناط التفرقة قال وأما ما كان من المعاني المحضة كالخوف
والرجاء فهذا لا يقال باشتراط النية فيه لانه لا يمكن أن يقع الا من وراء متى فرضت النية مفقودة فيه استحيات حقيقته فالنية فيه
شرط عقلي ولذلك لا تشترط النية للنية فرار من التسلسل وأما الافعال فتحتاج الى النية في ثلاثة مواطن أحدها التقرب
الى الله فرار من الرياء والثاني التمييز بين الالفاظ المحتملة لغير المقصود والثالث قصد الانشاء يخرج سبق المسان (قوله
وقال الله) قال الكرمانى الظاهر أنها جملة حالية لا عطف أى والحال أن الله قال ويحتمل أن تكون المصاحبة
أى مع أن الله قال (قوله على نيته) تفسير منه لقوله على شاكلة بحذف أداة التفسير وتفسير الشاكلة بالنية صح عن
الحسن البصرى ومعاوية بن قرة المزني وقتادة أخرجه عبد بن حميد والطبري عنهم وعن مجاهد قال الشاكلة
الطريقة أو الناحية وهذا قول الأكثر وقيل الدين وكلها متقاربة (قوله ولكن جهاد ونية) هو طرف
من حديث لابن عباس أوله لاهجرة بعد الفتح وقد وصله المؤلف في الجهاد وغيره من طريق طاوس عنه
وسياتى (قوله الاعمال بالنية) كذا أورده من رواية مالك بحذف انما من أوله وقد روى مسلم عن

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَرِيدٍ عَنْ أَبِي سَعْدٍ مَوْلَى النَّبِيِّ ﷺ قَالَ إِذَا أَتَى الرَّجُلُ عَلَى أَهْلِهِ بِمَنْسِبِهَا فَهُوَ لَهُ صَدَقَةٌ
حَدَّثَنَا الْحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ قَالَ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ حَدَّثَنِي سَامِرُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي
 وَقَاصٍ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ إِنَّكَ أَنْ تَنْفِقَ نَفَقَةً تَبْتَغُوا بِهَا وَجْهَ اللَّهِ إِلَّا أُجِرْتَ عَلَيْهَا حَتَّى
 مَا تَجْعَلَ فِي فِي أَمْرٍ إِنَّكَ بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ

القعني وهو عبد الله بن مسلمة المذكور هنا بآبائها وتقدم الكلام على نكت من هذا الحديث أول الكتاب (قوله عبد الله بن زيد) هو الخطمي بفتح المعجمة وسكون الطاء المهملة وهو صحابي انصاري روى عن صحابي انصاري وسيأتي ذكر أبي مسعود المذكور في باب من شهد بدرا من المغازي ويأتي الكلام على حديثه في كتاب النفقات إن شاء الله تعالى والمقصود منه في هذا الباب قوله يحسبها قال القرطبي أفاد منطوقه أن الأجر في الاتفاق إنما يحصل بقصد القرية سواء كانت واجبة أو مباحة وأفاد منهومه أن من لم يقصد القرية لم يؤجر لكن تبرأ ذمته من النفقة الواجبة لأنها معقولة المعنى وأطلق الصدقة على النفقة مجازا والمراد بها الأجر والغريبة الصارفة عن الحقيقة الإجماع على جواز النفقة على الزوجة الهاشمية التي حرمت عليها الصدقة (قوله أنت) الخطاب لسعد والمراد هو ومن يصح منه الاتفاق (قوله وجه الله) أي ما عند الله من الثواب (قوله الأجر) يحتاج إلى تقدير لأن الفعل لا يقع استثناء (قوله حتى) هي عاطفة وما بعدها منصوب المحل وما موصولة والعائد محذوف (قوله في أمرك) ولكشميني في أمرك وهي رواية إلا كثر قال القاضي عياض هي أصوب لأن الأصل حذف الميم بدليل جمعه على أفواه وتصغيره على فويه قال وإنما يحسن إثبات الميم عند الأفراد وأما عند الإضافة فلا إلا في لغة تلمية اه وهذا طرف من حديث بن أبي وقاص في مرضه بمكة وعبادة النبي صلى الله عليه وسلم له وقوله أوصى بشرط ما إلى الحديث سعد وسيأتي الكلام عليه في كتاب الوصايا إن شاء الله تعالى والمراد منه هنا قوله بتبغى أي تطلب بها وجه الله واستنبط منه النووي أن الحظ إذا وافق الحق لا يقدح في ثوابه لأن وضع اللقمة في الزوجة يقع غالباً في حالة المداعبة والشهوة النفس في ذلك مدخل ظاهر ومع ذلك إذا وجه القصد في تلك الحالة إلى ابتغاء الثواب حصل له بفضل الله (قلت) وجاء ما هو أصرح في هذا المراد من وضع اللقمة وهو ما أخرجه مسلم عن أبي ذر فذكر حديثاً فيه وفي بضع أحدكم صدقة قالوا يا رسول الله أيأتي أحدنا شهوته ويؤجر قال نعم أرأيتم لو وضعها في حرام الحديث قال وإذا كان هذا بهذا المحل مع ما فيه من حظ النفس فما الظن بغيره مما لاحظ للنفس فيه قال وتمثله باللقمة مبالغة في تحقيق هذه القاعدة لأنه إذا ثبت الأجر في لقمة واحدة لزوجة غير مضطرة فما الظن بمن أطمع لقماً لاحتاج أو عمل من الطاعات ما مشقته فوق مشقة ثمن اللقمة الذي هو من الحقارة بالمحل الأدنى اه وتام هذا أن يقال وإذا كان هذا في حق الزوجة مع مشاركة الزوج لها في النفع بما يطعمها إلا أن ذلك يؤثر في حسن بدنها وهو ينتفع منها بذلك وأيضاً فالأغلب أن الاتفاق على الزوجة يقع بداعية النفس بخلاف غيرها فإنه يحتاج إلى مجاهدتها والله أعلم (قوله باب قول النبي صلى الله عليه وسلم الدين النصيحة) هذا الحديث أورده المصنف هنا ترجمة باب ولم يخرج مسنداً في هذا الكتاب ليكون على غير شرطه ونبه بإيراد علي صلاحيته في الجملة وما أورده من الآية وحديث جرير يشتمل على ما تضمنه وقد أخرجه مسلم ٥ حدثنا محمد بن عباد حدثنا سفيان قال قلت لسهيل بن أبي صالح إن عمر حدثنا عن النعمان عن أبيك بن خديث ورجوت أن تسقط عني رجلا أي فتجدني به عن أبيك قال فقال سمعته من الذي سمعته منه أبي كان صديقاً له بالشام وهو عطاء بن زيد عن تميم الداري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال الدين النصيحة فلما لم يقل الله عز وجل الحديث رواه مسلم أيضاً من طريق روح بن القاسم قال حدثنا سهيل عن عطاء بن زيد أنه سمعوه وهو يحدث أباصح فذكره ورواه ابن خزيمة من حديث جرير عن سهيل أن أبا حدث عن أبي هريرة بحديث أن الله يرضى لكم ثلاثاً الحديث قال فقال عطاء بن زيد سمعت تميم الداري يقول فذكر حديث النصيحة وقد روى حديث

الدِّينُ النَّصِيحَةُ لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِأُمَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَّةِ نَبِيِّمْ وَقَوْلُهُ تَعَالَى إِذَا نَصَحُوا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ **حَدَّثَنَا** مُسَدَّدٌ قَالَ حَدَّثَنَا بَحْبُ عَنْ إِسْمَاعِيلَ قَالَ حَدَّثَنِي قَيْسُ بْنُ أَبِي حَازِمٍ عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ بَايَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى إِقَامِ الصَّلَاةِ . وَإِتْيَاءِ الزَّكَاةِ . وَالنَّصْحِ لِكُلِّ مُسْلِمٍ **حَدَّثَنَا** أَبُو النُّعْمَانِ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ زِيَادِ بْنِ عِلَاقَةَ قَالَ

النصيحة عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة وهو وهم من سهيل أو ممن روى عنه لما بيناه قال البخاري في تاريخه لا يصح الا عن تميم ولهذا الاختلاف على سهيل لم يخرج في صحيحه بل لم يحتج فيه بسهيل أصلاً وللحديث طرق دون هذه في القوة منها ما أخرجه أبو يعلى من حديث ابن عباس والبخاري ومن حديث ابن عمر وقد بينت جميع ذلك في تعليق التعليق (قوله الدين النصيحة) يحتمل أن يحمل على المبالغة أي معظم الدين النصيحة كما قيل في حديث الحج عرفة ويحتمل أن يحمل على ظاهره لأن كل عمل لم يرد به عامله الا خلاص فليس من الدين وقال المازري النصيحة مشتقة من نصحت العسل اذا صفيته يقال نصحت الشيء اذا خلص ونصح له القول اذا أخلصه له أو مشتقة من النصيح وهي الخياطة بالمنصحة وهي الابرة والمعنى أنه لم يشعث أخيه بالنصح كما تلم المنصحة ومنه التوبة النصوح كأن الذنب يمزق الدين والتوبة تخيطة قال الخطابي النصيحة كلمة جامعة معناها حيازة الحظ للنصوح له وهي من وجيز الكلام بل ليس في الكلام كلمة مفردة تستوفي بها العبارة عن معنى هذه الكلمة وهذا الحديث من الاحاديث التي قيل فيها أنها أحد أرباع الدين ومن عده فيها الامام محمد بن أسلم الطوسي وقال النووي بل هو وحده محصل لغرض الدين كله لانه منحصر في الامور التي ذكرها فالنصيحة لله وصفه بما هو له أهل والخضوع له ظاهره واطنا والرغبة في محابه بفعل طاعته والرهبة من مساخطه بترك معصيته والجهاد في رد العاصين اليه وروى الثوري عن عبدالعزيز بن ربيع عن أبي ثمامة صاحب على قال قال الخواريون لعيسى عليه السلام ياروح الله من الناصح لله قال الذي يقدم حق الله على حق الناس والنصيحة لكتاب الله تعلمه وتعليمه واقامة حروفه في التلاوة وتحريزها في الكتابة وتفهم معانيه وحفظ حدوده والعمل بما فيه وذبح تحريف المبطلين عنه والنصيحة لرسوله تعظيمه ونصره حيا وميتا واحياء سنته بتعلمها وتعليمها والافتداء به في أقواله وأفعاله ومحبة وحببة أتباعه والنصيحة لأئمة المسلمين أعانتهم على ما حملوا القيام به وتنبيههم عند الغفلة وسد خللهم عند الهفوة وجمع الكلمة عليهم ورد القلوب النافرة اليهم ومن أعظم نصيحتهم دفعهم عن الظلم بالتي هي أحسن ومن جملة أئمة المسلمين أئمة الاجتهاد وتقع النصيحة لهم ببث علومهم ونشر مناقبهم وتحسين الظن بهم والنصيحة لعامة المسلمين الشفقة عليهم والسعي فيما يهود نفعه عليهم وتعليمهم ما ينفعهم وكف وجوه الاذى عنهم وأن يحب لهم ما يحب لنفسه ويكره لهم ما يكره لنفسه وفي الحديث فوائد أخرى * منها أن الدين يطلق على العمل لكونه سمي النصيحة ديناً وعلى هذا المعنى بني المصنف أكثر كتاب الايمان * ومنها جواز تأخير البيان عن وقت الخطاب من قوله قلنا لمن * ومنها رغبة السلف في طلب علو الاسناد وهو مستفاد من قصة سفيان مع سهيل (قوله عن جرير بن عبد الله) هو البجلي بن جهم الجهمي وقيس الراوي عنه واسماعيل الراوي عن قيس بجليان أيضاً وكل منهم يكنى أبا عبد الله وكلهم كوفيون (قوله بايعت رسول الله صلى الله عليه وسلم) قال القاضي عياض اقتصر على الصلاة والزكاة لشهرتهما ولم يذكر الصوم وغيره لدخول ذلك في السمع والطاعة * قلت زيادة السمع والطاعة وقعت عند المصنف في البيوع من طريق سفيان عن اسماعيل المذكور وله في الاحكام ولمسلم من طريق الشعبي عن جرير قال بايعت النبي صلى الله عليه وسلم على السمع والطاعة فلقتني فيما استطعت والنصح لكل مسلم ورواه ابن حبان من طريق أبي زرعة بن عمرو بن جرير عن جده وزاد فيه فكان جرير اذا اشترى شيئاً أو باع يقول اصاحبه اعلم ان ما أخذنا منك أحب الينا مما أعطينا ده فاختر وروي الطبراني في ترجمته ان غلامه اشترى له فرساً بثلاثمائة فلما رآه جاء الى صاحبه فقال ان فرسك خير من ثلثمائة فلم يزل يزيده حتى أعطاه ثمانمائة قال القرطبي كانت مبايعة النبي صلى الله عليه وسلم

سَمِعْتُ جَرِيرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ يَوْمَ مَاتَ الْمَغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ قَامَ فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ وَقَالَ عَلَيْهِ كُمْ بِأَنْقَاءِ اللَّهِ وَحَدَهُ لِأَشْرِيكَ لَهُ وَالْوَقَارِ وَالسَّكِينَةِ حَتَّى يَأْتِيَكُمْ أَمِيرٌ فَأَتَمَّا يَأْتِيَكُمْ الْآنَ ثُمَّ قَالَ أَسْتَعْفُوا لِأَمِيرِكُمْ فَإِنَّهُ كَانَ يُحِبُّ الْهَفْوَ ثُمَّ قَالَ أَمَّا بَعْدُ فَإِنِّي أُتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ قُلْتُ أَبَاكَ عَلَى الْإِسْلَامِ فَشَرَطَ عَلَيَّ رَأْيُ النَّصِيحِ لِكُلِّ مُسْلِمٍ فَبَايَعْتُهُ عَلَى هَذَا وَرَبُّ هَذَا الْمَسْجِدِ إِنِّي لَنَاصِحٌ لَكُمْ ثُمَّ أَسْتَغْفِرُ وَنَزَلَ .

لأصحابه بحسب ما يحتاج اليه من تجديد عهد أو تأكيد أمر فلذلك اختلفت الفاظهم وقوله فيما استطعت روينا بفتح التاء وضمها وتوجيهها واضح والمقصود بهذا التنبيه على أن اللازم من الأمور المباحة عليها هو ما يطاق كما هو المشتراط في أصل التكليف ويشعر الأمر بمقول ذلك اللفظ حال المباحة بالعموم عن الهفوة وما يقع عن خطأ وسهو والله أعلم (قوله سمعت جرير بن عبد الله) المسموع من جرير حمد الله والثناء عليه فالتقدير سمعت جرير أحمد الله والباقي شرح للكيفية (قوله يوم مات المغيرة بن شعبة) كان المغيرة واليا على الكوفة في خلافة معاوية وكانت وفاته سنة خمس من الهجرة واستتاب عند موته ابنه عروة وقيل استتاب جرير المذكور ولهذا خطب الخطبة المذكورة حكي ذلك العلاني في أخبار يزيد والوقار بالفتح الرزاة والسكينة السكون وانما أمرهم بذلك مقدما لتقوى الله لان الغالب أن وفاة الامراء تؤدي الى الاضطراب والتنة ولا سيما ما كان عليه أهل الكوفة اذ ذلك من مخافة ولاية الامور (قوله حتى يأتيكم أمير) أي بدل الأمير الذي مات ومفهوم الغاية هنا هو أن الأمور به ينتهي بمجيء الأمير ليس مراد ابل يلزم ذلك بعد مجيء الأمير بطريق الاولى وشرط اعتبار مفهوم المخالفة ان لا يعارضه مفهوم الموافقة (قوله الآن) أراد به تقريب المدة تسهيلا عليهم وكان كذلك لان معاوية لما بلغه موت المغيرة كتب الى نائبه على البصرة وهو زياد أن يسير الى الكوفة أميرا عليها (قوله استعنفوا الأميركم) أي اطلبوا له العفو من الله كذا في معظم لروايات بالعين المهمة وفي رواية بن عسا كراستغفروا بغين معجمة وزيادة راء وهي رواية الاسمعيلى في المستخرج (قوله فانه كان يحب العفو) فيه اشارة الى أن الجزاء يقع من جنس العمل (قوله قلت أبايعك) ترك أداة العطف اما لأنه بدل من أتيت أو استئناف (قوله والنصح) بالخفض عطف على الاسلام ويجوز نصبه عطف على مقدر أى شرط على الاسلام والنصيحة وفيه دليل على كمال شفقة الرسول صلى الله عليه وسلم (قوله على هذا) أى على ما ذكر (قوله ورب هذا المسجد) مشعر بأن خطبته كانت في المسجد ويجوز أن يكون اشارة الى جهة المسجد الحرام ويدل عليه رواية الطبراني بلفظ ورب الكعبة وذكر ذلك للتنبيه على شرف المقسم به ليكون أدعى للقبول (قوله لناصح) اشارة الى أنه وفي بما يابيع عليه الرسول وان كلامه خالص عن الغرض (قوله ونزل) مشعر بأنه خطب على المنبر والمراد قعدلانه في مقابلة قوله قام فحمد الله تعالى ﴿ فائدة ﴾ التقييد بالمسلم للاغلب والا فالنصح للكافر معتبر بأن يدعى الى الاسلام ويشار عليه بالصواب اذا استشار واختلف العلماء في البيع على بيعه ونحو ذلك فحزم أحمد أن ذلك يختص بالمسلمين واحتج بهذا الحديث ﴿ فائدة أخرى ﴾ ختم البخاري كتاب الايمان بباب النصيحة مشيرا الى أنه عمل بمنتهى في الارشاد الى العمل بالحديث الصحيح دون السقيم ثم ختمه بخطبة جرير التي تضمنت لشرح حاله في تصنيفه فأوما بتموله فائما يأتيكم الآن الى وجوب التمسك بالشرائع حتى يأتي من يقيمها اذ لا زال طائفة منصوره وهم فتناء أصحاب الحديث وبقوله استعنفوا لا ميركم الى طلب الدعاء له لعمله الفاضل ثم ختم بقروله استغفر ونزل فأشعر بختم الباب ثم عقبه بكتاب العلم لمآدل عليه حديث النصيحة أن معظمها يقع بالتعلم والتعليم ﴿ خاتمة ﴾ اشتمل كتاب الايمان ومقدمته من بدء الوحي من الاحاديث المرفوعة على أحد وثمانين حديثا بالكرر منها في بدء الوحي خمسة عشر وفي الايمان ستة وستون المكرر منها ثلاثة وثلاثون منها في المتابعات بصيغة المتابعة أو التعليق اثنان وعشرون في بدء الوحي ثمانية وفي الايمان أربعة عشر ومن الموصول المكرر ثمانية ومن التعليق الذي لم يوصل في مكان آخر ثلاثة

كتاب العلم

(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)

بَابُ فَضْلِ الْعِلْمِ وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ . وَقَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا .

وبقية ذلك وهي ثمانية وأربعون حديثاً موصولة بغير تكرير وقد وافقها مسلم على تخريجها لاسبعة وهي الشعبي عن عبد الله بن عمرو في المسلم والمهاجر ، الأعرج عن أبي هريرة في حب الرسول صلى الله عليه وسلم وابن أبي شعبة عن أبي سعيد في الفرار من الفتن وأنس عن عباد في ليلة القدر وسعيد عن أبي هريرة في الدين يسروا لا تحنط عن أبي بكر في القتال والمقتول وهشام عن أبيه عن عائشة في أنا علمكم بالله وجميع ما فيه من الموقوفات على الصحابة والتابعين الثلاثة عشر أئمة معلقة غير أثر ابن الناطور فهو موصول وكذا خطبة جرير التي ختم بها كتاب الإيمان والله أعلم

(قوله كتاب العلم)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ بَابُ فَضْلِ الْعِلْمِ

هكذا في رواية الاصيلي وكريمة وغيرها وفي رواية أبي ذر تقديم البسملة وقد قدمنا توجيه ذلك في كتاب الإيمان وليس في رواية المستملي لفظ باب ولا في رواية رفيقه لفظ كتاب العلم . فائدة : قال القاضي أبو بكر بن العربي بدأ المصنف بالنظر في فضل العلم قبل للنظر في حقيقته وذلك لاعتماده انه في نهاية الوضوح فلا يحتاج الى تعريف أولان النظر في حقائق الاشياء ليس من فن الكتاب وكل من القدرين ظاهر لأن البخاري لم يضع كتابه لحدود الحقائق وتصورها بل هو جار على أساليب العرب القديمة فأنهم يبدؤون بفضيلة المطلوب للتشويق اليه اذا كانت حقيقته مكشوفة معلومة وقد أنكر ابن العربي في شرح الترمذي على من تصدى لتعريف العلم وقال هو أبين من ان يبين (قلت) وهذه طريقة الغزالي وشيخه الامام ان العلم لا يحد لوضوحه أوله مره (قوله وقول الله عز وجل) ضبطناه في الاصول بالرفع عطفاً على كتاب أو على الاستئناف (قوله يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات) قيل في تفسيرها يرفع الله المؤمن العالم على المؤمن غير العالم ورفعة الدرجات تدل على الفضل اذا المراد به كثرة الثواب وبهاترتفع الدرجات ورفعتها تشمل المعنوية في الدنيا بعلم المنزلة وحسن الصيت والحسنة في الآخرة بعلم المنزلة في الجنة وفي صحيح مسلم عن نافع بن عبد الحارث الخزاعي وكان عاملاً عمر على مكة أنه لقيه بعسفان فقال له من استخلفت فقال استخلفت ابن أبنى مولى لنا فقال عمر استخلفت مولى قال أنه قارىء لكتاب الله عالم بالفرائض فقال عمر أما ان نبيكم قد قال ان الله يرفع بهذا الكتاب أقواماً ويضع به آخرين وعن زيد بن أسلم في قوله تعالى يرفع درجات من نشاء قال بالعلم (قوله وقوله عز وجل رب زدني علماً) واضح الدلالة في فضل العلم لأن الله تعالى لم يأمر نبيه صلى الله عليه وسلم بطلب الازيد من شيء الا من العلم وانرا بالعلم العلم الشرعي الذي يفيد معرفة ما يجب على المكلف من أمر دينه في عباداته ومعاملاته والعلم بالله وصفاته وما يجب له من القيام بأمره وتنزيهه عن النقائص ومدار ذلك على التفسير والحديث والنقطة وقد ضرب هذا الجامع الصحيح في كل من الانواع الثلاثة بنصيب فرضي الله عن مصنفه وأعاننا على ما تصدينا له من توضيحه بمنه وكرمه فان قيل لم لم يورد المصنف في هذا الباب شيئاً من الحديث فالجواب انه اما أن يكون اكتفى بالآيتين الكريمتين واما يفيض له ليلحق فيه ما يناسبه فلم يتمر واما أورد فيه حديث ابن عمر الآتي بعد باب رفع العلم ويكون وضعه هناك من تصرف بعض الرواة وفيه نظر على ما سنبيته هناك

باب مَنْ سَأَلَ عِلْمًا وَهُوَ مُشْتَغِلٌ فِي حَدِيثِهِ فَأَتَمَّ الْحَدِيثَ ثُمَّ أَجَابَ السَّائِلَ . **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ** قَالَ حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ وَحَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ قَالَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُلَيْحٍ قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ حَدَّثَنِي هِلَالُ بْنُ عَلِيٍّ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ بَيْنَمَا النَّبِيُّ ﷺ فِي مَجْلِسٍ يُحَدِّثُ الْقَوْمَ

ان شاء الله تعالى وقل الكرماني عن بعض أهل الشام ان البخاري بوب الابواب وترجم التراجم وكتب الاحاديث وربما ييض لبعضها ليلحقه وعن بعض أهل العراق انه تعمد بعد الترجمة عدم ايراد الحديث اشارة الى انه لم يثبت فيه شيء عنده على شرطه (قلت) والذي يظهر لي أن هذا محله حيث لا يورد فيه آية أو أثر أو ما إذا أورد آية أو أثرًا فهو اشارة منه الى ما ورد في تفسير تلك الآية وانه لم يثبت فيه شيء على شرطه ومادلت عليه الآية كاف في الباب والى أن الأثر الوارد في ذلك يقوي به طريق المرفوع وان لم يصل في القوة الى شرطه والاحاديث في فضل العلم كثيرة صحيح مسلم منها حديث أبي هريرة رفعه من الشمس طريقا يلتمس فيه علما سهل الله له طريقا الى الجنة ولم يخرج به البخاري لانه اختلف فيه علي الأعمش والراجح أنه بينه وبين أبي صالح فيه واسطة والله أعلم (قوله باب من سئل علما وهو مشغول) محصله التنبيه على أدب العالم والمتعلم أما العالم فلما تضمنه من ترك زجر السائل بل أدبه بالأعراض عنه أولا حتى استوفى ما كان فيه ثم رجع الى جوابه فرفق به لانه من الأعراب وهم جفاة وفيه العناية بجواب سؤال السائل ولولم يكن السؤال متعينا ولا الجواب وأما المتعلم فلما تضمنه من أدب السائل أن لا يسأل العالم وهو مشغول بغيره لان حتى الأول مقدم ويؤخذ منه أخذ الدروس على السبق وكذلك التناوى والحكومات ونحوها وفيه مراجعة العالم اذ لم يفهم ما يجيب به حتى يتضح لقوله كيف اضاعتها وبوب عليه ابن حبان اباحة اعفاء المسؤل عن الاجابة على الفور ولكن سياق القصة يدل على ان ذاك ليس على الإطلاق وفيه اشارة الى أن العلم سؤال وجواب ومن ثم قيل حسن السؤال نصف العلم وقد أخذ بظاهر هذه القصة مالك وأحمد وغيرهما في الخطبة فقالوا لا نقطع الخطبة لسؤال سائل بل اذا فرغ نخبه وفصل الجمهور بين أن يقع ذلك في أثناء واجباتها فيؤخر الجواب أو في غير الواجبات فيجيب والاولى حينئذ التفصيل فان كان مما يهتم به في أمر الدين ولا سيما ان اختص بالسائل فيستحب اجابته ثم يتم الخطبة وكذا بين الخطبة والصلاة وان كان بخلاف ذلك فيؤخر وكذا قد يقع في أثناء الواجب ما يقتضى تقديم الجواب لكن اذا اجاب استأنف على الاصح ويؤخذ ذلك كله من اختلاف الاحاديث الواردة في ذلك فان كان السؤال من الأمور التي ليست معرفتها على الفور مهمة فيؤخر كما في هذا الحديث ولا سيما ان كان ترك السؤال عن ذلك أولى وقد وقع نظيره في الذي سأل عن الساعة وأقيمت الصلاة فلما فرغ من الصلاة قال ابن السائل فأجابه أخرجه وان كان السائل به ضرورة ناجزة فتقدم اجابته كما في حديث أبي رفاعه عند مسلم أنه قال للنبي صلى عليه وسلم وهو يخطب رجل غريب لا يدري دينه جاء يسأل عن دينه فترك خطبته وأتى بكرسي فقعد عليه فجعل يعلمه ثم أتى خطبته فأتم آخرها وكما في حديث سمرة عند أحمد أن اعرابيا سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن الضب وكما في الصحيحين في قصة سالم لما دخل المسجد والنبي صلى الله عليه وسلم يخطب فقال له أصليت ركعتين الحديث وسيأتي في الجمعة وفي حديث أنس كانت الصلاة تقام فيعرض الرجل فيحدث النبي ﷺ حتى ربما نعس بعض القوم ثم يدخل في الصلاة وفي بعض طرقه وقيل ذلك بين الخطبة والصلاة (قوله فليح) بصيغة التصغير هو ابن سليمان أبو يحيى المدني من طبقة مالك وهو صدوق تكلم بعض الأئمة في حنظله ولم يخرج البخاري من حديثه في الأحكام الامتو بع عليه وأخرج له في المواعظ والآداب وما شا كلها طائفة من أفرادها وهذا منها وانما أورده عاليا عن فليح بواسطة محمد بن سنان فقط ثم أورده نازلا بواسطة محمد بن فليح وإبراهيم بن المنذر عن محمد لانه أورده في كتاب الرقاق عن محمد بن سنان فقط فأراد أن يعيد هنا طريقا أخرى ولاجل نزولها قرنهما بالرواية الأخرى وهلال بن علي يقال له هلال بن أبي ميمون وهلال بن أبي هلال فقد يظن ثلاثة وهو واحد وهو من صفار التابعين وشيخه في هذا الحديث من أوساطهم (قوله يحدث) هو خبر المبتدأ وحذف

جاءه أعرابي فقال متى الساعة فمضى رسول الله ﷺ يحدث فقال بعض القوم سمع ما قال فذكره ما قال وقال بعضهم بل لم يسمع حتى إذا قضى حديثه قال أين أراه السائل عن الساعة قال ها أنا يا رسول الله قال فإذا ضيقت الأمانة فانتظر الساعة قال كيف إضاعتها قال إذا وسد الأمر إلى غير أهله فانتظر الساعة **باب** من رفع صوته بالعلم **حديثنا** أبو النعمان عارم بن الفضل قال حدثنا أبو عوانة عن أبي بشر عن يوسف بن ماهك عن عبد الله بن عمر وقال تخلف عنا النبي ﷺ في سفره سافرتناها فادرر كنا وقد أرهقنا الصلاة ونحن نتوضأ فجعلنا نمسح على أرجلنا فننادى بأعلى صوته ويل للأعقاب من النار مرتين أو ثلاثاً **باب** قول المحدث حدثنا وأخبرنا وأتانا

مفعوله الثاني لدلالة السياق عليه والقوم الرجال وقد يدخل فيه النساء تبعاً (قوله جاء أعرابي) لم أقف على تسميته (قوله فمضى) أي استمر يحدثه كذا في رواية المستملى والحموى بزيادة هاء وليست في رواية الباقرين وإن ثبتت فالمعنى يحدث القوم الحديث الذي كان فيه وليس الضمير عائداً على الأعرابي (قوله فقال بعض القوم سمع ما قال) إنما حصل لهم التردد في ذلك لما ظهر من عدم التفات النبي صلى الله عليه وسلم إلى سؤاله واصفائه نحوه ولـكونه كان يكره السؤال عن هذه المسئلة بخصوصها وقد تبين عدم انحصار ترك الجواب في الأمرين المذكورين بل احتمال كما تقدم أن يكون آخره ليكمل الحديث الذي هو فيه أو أخرج جوابه ليوحى إليه به (قوله قال أين أراه السائل) بالرفع على الحكاية وأراه بالضم أي أظنه والشك من محمد بن فليح ورواه الحسن بن سفيان أو غيره عن عثمان بن أبي شيبة عن يونس بن محمد عن فليح ولفظه أين السائل ولم يشك (قوله إذا وسد) أي أسند وأصله من الوسادة وكان من شأن الأمير عندهم إذا جلس أن تثنى تحته وسارة فقوله وسد أي جعل له غير أهله وساداً فتكون إلى بمعنى اللام وأتى بها ليدل على تضمين معنى أسند ولفظ محمد بن سنان في الرقاق إذا أسند وكذا رواه يونس بن محمد وغيره عن فليح ومناسبة هذا المتن لكتاب العلم أن اسناد الأمر إلى غير أهله إنما يكون عند غلبة الجهل ورفع العلم وذلك من جملة الأشرار ومقتضاه أن العلم مادام قائماً في الأمر فسجة وكان المصنف أشار إلى أن العلم إنما يؤخذ عن الأكابر تلميحا لما روى عن أبي أمية الجمحي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أشرار الساعة أن يلتمس العلم عند الأصاغر وسيأتي بقية الكلام على هذا الحديث في الرقاق إن شاء الله تعالى (قوله باب من رفع صوته بالعلم حدثنا أبو النعمان) زاد الكشميهني في رواية كريمة عنه عارم بن الفضل وعارم لقلب واسمه محمد كما تقدم في المقدمة (قوله ماهك) بفتح الهاء وحكى كسرهما وهو غير منصرف عند الأكثرين للعلمية والعجدة ورواه الأصيلي منصرفاً فكان له لفظ فيه الوصف واستدل المصنف على جواز رفع الصوت بالعلم بقوله فننادى بأعلى صوته وإنما يتم الاستدلال بذلك حيث تدعوا الحاجة إليه لبعد أو كثرة جمع أو غير ذلك ويلحق بذلك ما كان في موعظة كما ثبت ذلك في حديث جابر كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا خطب وذكر الساعة اشتد غضبه وعلا صوته الحديث أخرجه مسلم ولاحمد من حديث النعمان في معناه وزاد حتى لو أن رجلاً بالسوق لسمعه واستدل به أيضاً على مشروعية إعادة الحديث ليفهم وسيأتي الكلام على مباحث المتن في كتاب الوضوء إن شاء الله تعالى قال ابن رشيد في هذا التبويب رمز من المصنف إلى أنه يريد أن يبلغ الغاية في تدوين هذا الكتاب بأن يستفرغ وسعه في حسن ترتيبه وكذلك فعل رحمه الله تعالى (قوله باب قول المحدث حدثنا وأخبرنا وأتانا) قال ابن رشيد أشار بهذه الترجمة إلى أنه بني كتابه على المسندات المرويات عن النبي ﷺ (قلت) ومراده هل هذه الألفاظ بمعنى واحد أم لا وإبراده قول ابن

وَقَالَ لَنَا الْحَمِيدِيُّ كَانَ عِنْدَ ابْنِ عُيَيْنَةَ حَدَّثَنَا وَأَخْبَرَنَا وَأَنْبَأَنَا وَسَمِعْتُ وَاحِدًا وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ الصَّادِقُ الْمَصْدُوقُ وَقَالَ شَقِيقٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ كَلِمَةً وَقَالَ حَدِيثُهُ حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَدِيثَيْنِ وَقَالَ أَبُو الْعَالِيَةِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِيمَا يَرَوِي عَنْ رَبِّهِ وَقَالَ أَنَسٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ يَرَوِيهِ عَنْ رَبِّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ يَرَوِيهِ عَنْ رَبِّكُمْ عَزَّ وَجَلَّ **حَدَّثَنَا** إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

عينه دون غيره دال على أنه مختاره (قوله وقال الحميدي) في رواية كريمة والاصيلي وقال لنا الحميدي وكذا ذكره أبو نعيم في المستخرج فهو متصل وسقط من رواية كريمة قوله وأنبأنا ومن رواية الاصيلي قوله أخبرنا وثبت الجميع في رواية أبي ذر (قوله وقال ابن مسعود) هذا التعليق طرف من الحديث المشهور في خلق الجنين وقد وصله المصنف في كتاب القدر ويأتي الكلام عليه هناك ان شاء الله تعالى (قوله وقال شقيق) هو أبو وائل (عن عبد الله) هو ابن مسعود سيأتي موصولا أيضا حيث ذكره المصنف في كتاب الجنائز ويأتي أيضا حديث حذيفة في كتاب الرقاق ومراده من هذه التعاليق أن الصحابي قال تارة حدثنا وتارة سمعت فدل على أنهم لم يفرقوا بين الصيغ وأما أحاديث ابن عباس وأنس وأبي هريرة في رواية النبي صلى الله عليه وسلم عن ربه فقد وصلها في كتاب التوحيد وأراد بذلك أنها تنبيه على العنينة وأن حكمها الوصل عند ثبوت الاتي وأشار على ما ذكره ابن رشيد إلى أن رواية النبي صلى الله عليه وسلم إنما هي عن ربه سواء صرح الصحابي بذلك أم لا ويدل له حديث ابن عباس المذكور فإنه لم يقل فيه في بعض المواضع عن ربه ولكنه اختصار فيحتاج إلى التقدير (قات) ويستفاد من الحكم بصحة ما كان ذلك سبيله صحة الاحتجاج بمراسيل الصحابة لأن الواسطة بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين ربه في عالم يكلمه به مثل ليلة الإسراء جبريل وهو مقبول قطعاً والواسطة بين الصابي وبين النبي صلى الله عليه وسلم مقبول اتفاقاً وهو صحابي آخر وهذا في أحاديث الأحكام دون غيرها فإن بعض الصحابة ربما حملها عن بعض التابعين مثل كعب الأحبار (تنبيه) أبو العالوية المذكور هنا هو الرياحي بالياء الأخيرة واسمه رفيع بضم الراء ومن زعم أنه البراء بالراء الثقيلة فقد وهم فإن الحديث المذكور معروف برواية الرباعي دونه فإن قيل فمن أين يظهر مناسبة حديث ابن عمر للترجمة ومحصل الترجمة التسوية بين صيغ الأداء الصريحة وليس ذلك بظاهر في الحديث المذكور فالجواب أن ذلك يستفاد من اختلاف ألفاظ الحديث المذكور ويظهر ذلك إذا اجتمعت طرقه فإن لفظ رواية عبد الله بن دينار المذكور في الباب فحدثوني ما هي وفي رواية نافع عند المؤلف في التفسير أخبروني وفي رواية عند الاسمعيلى أنبؤني وفي رواية مالك عند المصنف في باب الحياء في العلم حدثوني ما هي وقال فيها فقالوا أخبرنا بها فدل ذلك على أن التحديث والخبار والانباء عندهم سواء وهذا الخلاف فيه عند أهل العلم بالنسبة إلى اللغة ومن أصرح الأدلة فيه قوله تعالى يومئذ تحدث أخبارها وقوله تعالى ولا ينبئك مثل خبير وأما بالنسبة إلى الاصطلاح ففيه الخلاف فمنهم من استمر على أصل اللغة وهذا رأي الزهري ومالك وابن عينة وبجي القطان وأكثر الحجازيين والكوفيين وعليه استمر عمل المغاربة ورجحه ابن الحاجب في مختصره ونقل عن الخاك أن مذهب الأئمة الأربعة ومنهم من رأى إطلاق ذلك حيث يقرأ الشيخ من لفظه وتقيده حيث يقرأ عليه وهو مذهب اسحق بن راهويه والنسائي وابن حبان وابن منده وغيرهم ومنهم من رأى التفرقة بين الصيغ بحسب افتراق التحمل فيخصون التحديث بما يلفظه الشيخ والخبار بما يقرأ عليه وهذا مذهب ابن جريج والاوزاعي والشافعي وابن وهب وجمهور أهل المشرق ثم أحدث أتباعهم تفصيلاً آخر فمن سمع وحده من لفظ الشيخ أفرد فقال حدثني ومن سمع مع غيره جمع ومن قرأ بنسبة على الشيخ أفرد فقال أخبرني ومن سمع

إِنَّ مِنَ الشَّجَرِ شَجَرَةً لَا يَسْقُطُ وَرَقُهَا وَإِنَّهَا مِثْلُ الْمَسْلَمِ فَحَدَّثَنِي مَا هِيَ فَوَقَعَ النَّاسُ فِي شَجَرِ الْبُؤَادِي
قَالَ عَبْدُ اللَّهِ وَوَقَعَ فِي نَفْسِي أَنَّهَا النَّخْلَةُ فَاسْتَحْبَبْتُ ثُمَّ قَالُوا حَمْنًا مَا هِيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ هِيَ النَّخْلَةُ

بقراءة غيره جمع وكذا خصصوا الانباء بالاجازة التي يشافها الشيخ من يجزئه وكل هذا مستحسن وليس بواجب عندهم
وانما أراد التمييز بين أحوال التحمل وظن بعضهم ان ذلك على سبيل الوجوب فتكناوا في الاحتجاج له وعليه بما لا طائل
تحته نعم يحتاج المتأخرون الى مراعاة الاصطلاح المذكور لتلاخظ لانه صار حقيقة عرفية عندهم فمن تجوز عنها احتاج
الى الاتيان بقريضة تدل على مراده والافلا يؤمن اختلاط المسموع بالحجاز بعد تقرير الاصطلاح فيحمل ما يرد
من ألقاظ المتقدمين على محل واحد بخلاف المتأخرين (قوله ان من الشجر شجرة) زاد في رواية مجاهد عند المصنف في باب
الفهم في العلم قال صحبت ابن عمر الى المدينة فمات كناعند النبي ﷺ فأتني بجمار وقال ان من الشجر وله عنه في الببوع كنت
عند النبي ﷺ وهو يا كل جمارا (قوله لا يسقط ورقها وانها مثل المسلم) كذا في رواية أبي ذر بكريم مثل واسكان انثثة
وفي رواية الاصيلي وكريمة بفتحهما وهما بمعنى قال الجوهري مثله ومثله كلمة تسوية كما يقال شبهه وشبهه بمعنى قال
والمثل بالتحريك أيضا ما يضرب من الامثال انتهى ووجه الشبه بين النخلة والمسلم من جهة عدم سقوط الورق مارواه
الحريث بن أسامة في هذا الحديث من وجه آخر عن ابن عمر ولفظه قال كناعند رسول الله ﷺ ذات يوم فمات ان مثل المؤمن
كمثل شجرة لا تسقط لها أثملة أتدرون ما هي النخلة لا تسقط لها أثملة ولا تسقط لمؤمن دعوة ووقع عند
المصنف في الاطعمة من طريق الاعمش قال حدثني مجاهد عن ابن عمر قال بينا نحن عند النبي ﷺ اذ أتني بجمار فقال ان
من الشجر لما بركته كبركة المسلم وهذا أعم من الذي قبله وبركة النخل موجود في جميع أجزائها مستمر في جميع أحوالها
فمن حين تطلع الى أن تيبس تؤكل أنواعا ثم بعد ذلك ينتفع بجميع أجزائها حتى النوي في علف الدواب والليف في الحبال
 وغير ذلك مما لا يخفى وكذلك بركة المسلم عامة في جميع الأحوال ونفعه مستمر له ولغيره حتى بعد موته ووقع عند المصنف في
التفسير من طريق نافع عن ابن عمر قال كناعند رسول الله ﷺ فقال أخبروني بشجرة كالرجل المسلم لا يتجارت ورقها ولا
ولا ولا كذا ذكر النفي ثلاث مرات على طريق الاكتفاء فتقيل في تفسيره ولا ينقطع ثمرها ولا يعدم فيؤهل ولا يبطل ثمرها
ووقع في رواية مسلم ذكر النفي مرة واحدة فظن ابراهيم بن سنيان الراوي عنه أنه متعلق بما بعده وهو قوله تؤتي أكلها
فاستشكله وقال لعل لازائدة وعلله وتؤتي أكلها وليس كما ظن بل معمول النفي محذوف على سبيل الاكتفاء كما بيناد وقوله
تؤتي ابتداء كلام على سبيل التفسير لما تقدم ووقع عند الاسمعيلى بتقديم تؤتي أكلها كل حين على قوله لا يتجارت ورقها فسلم
من الاشكال (قوله فوق الناس) أي ذهبت أفكارهم في أشجار البادية فجعل كل منهم يفسرها بنوع من الأنواع وذهلوا عن
النخلة يقال وقع الطائر على الشجرة اذ انزل عليها (قوله قال عبدالله) هو ابن عمر الراوي (قوله ووقع في نفسي) بين أبو
عوانة في صحيحه من طريق مجاهد عن ابن عمر وجه ذلك قال فظننت أنها النخلة من أجل الجمار الذي أتى به وفيه إشارة الى
أن المأفز له ينبغي أن يتنظن لقرائن الأحوال الواقعة عند السؤال وان المأفز ينبغي له أن لا يبالغ في التعمية بحيث لا يجعل
للمأفز بابا يدخل منه بل كلما فر به كان أوقع في نفس سامعه (قوله فاستحييت) زاد في رواية مجاهد في باب الفهم في العلم
فأردت أن أقول هي النخلة فاذا أنا أصغر القوم وله في الاطعمة فاذا أنا عاشر عشرة أنا أحدثهم وفي رواية نافع ورأيت أبا
بكر وعمر لا يتكلمان فكرهت أن أتكلم فلما قمنا قلت لعمر يا أبتاه وفي رواية مالك عن عبدالله بن دينار عند المؤلف في باب
الحياء في العلم قال عبدالله فحدثت أبي بما وقع في نفسي فمات لأن تكون قتلها أحب الى من ان يكون لي كذا وكذا زاد ابن
حبان في صحيحه أحسبه قال حمر النعم وفي هذا الحديث من القوائد غير ما تقدم امتحان العالم أذهان الطلبة بما يخفى مع بيانه لهم
ان لم يفهموه وأما مارواه أبو داود من حديث معاوية عن النبي ﷺ أنه نهى عن الاغلوطات قال الاوزاعي احذروا انه هي
صعاب المسائل فان ذلك محمول على ما لا نفع فيه او ما خرج على سبيل تغنت المسؤل او تعجزه وفيه التحريص على الفهم في

باب طرح الإمام المسئلة على أصحابه ليخبر ما عندهم من العلم حديثنا **حدثنا** **سليمان** **حدثنا** **عبد الله بن دينار** **عن** **عمر** **عن** **النبي** **ﷺ** **قال** **إن** **من** **الشجر** **شجرة** **لا** **يسقط** **ورقها** **وإنها** **مثل** **المسلم** **حدثني** **ماهي** **قال** **فوقع** **في** **نفسي** **أنها** **النخلة** **ثم** **قالوا** **حدثنا** **ماهي** **يارسول الله** **قال** **هي** **النخلة**

العلم وقد بوب عليه المؤلف باب الفهم في العلم وفيه استحباب الحياء ما لم يؤدي إلى تمويت مصلحة ولهذا تبنى عمران يكون ابنه لم يسكت وقد بوب عليه المؤلف في العلم وفي الأدب وفيه دليل على بركة النخلة وما تشره وقد بوب عليه المصنف أيضا وفيه دليل على أن بيع الجمار جائز لأن كل ما جازأ كله جاز بيعه ولهذا بوب عليه المؤلف في البيوع وتعقبه ابن بطال لكونه من الجمع عليه واجيب بأن ذلك لا يمنع من التنبيه عليه لأنه أوردته عقب حديث النهي عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها فكأنه يقول لعل متخيلا لا يتخيل أن هذا من ذاك وليس كذلك وفيه دليل على جواز تجمير النخل وقد بوب عليه في الاطعمة لئلا يظن أن ذلك من باب اضاغة المال وأوردته في تفسير قوله تعالى ضرب الله مثلا كلمة طيبة إشارة منه إلى أن المراد بالشجرة النخلة وقد ورد صريحها في رواه البزار من طريق موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر قال قرأ رسول الله ﷺ فذكر هذه الآية فقال أتدرون ماهي قال بن عمر لم يخف على أنها النخلة فمنعني أن أتكلم مكان سني فقال رسول الله ﷺ هي النخلة ويجمع بين هذا وبين ما تقدم أنه ﷺ أنى بالجمار فشرع في كنهه تاليا للآية قائلا أن من الشجر شجرة إلى آخره ووقع عن ابن حبان من رواية عبد العزيز بن مسلم عن عبد الله بن دينار عن عمران النبي ﷺ قال من يخبرني عن شجرة مثلها مثل المؤمن أصلها ثابت وفرعها في السماء فذكر الحديث وهو يؤيد رواية البزار قال القرطبي فوقع التشبيه بينهما من جهة أن أصل دين المسلم ثابت وأن ما يصدر عنه من العلوم والخير قوت للأرواح مستطاب وأنه لا يزال مستورا بدينه وأنه ينتفع بكل ما يصدر عنه حيا وميتا انتهى وقال غيره والمراد بكون فرع المؤمن في السماء رفع عمله وقبوله وروى البزار أيضا من طريق سفيان بن حسين عن أبي بشر عن مجاهد عن ابن عمر قال قال رسول الله ﷺ مثل المؤمن مثل النخلة ما أناك منها تفعل هكذا وأورده مختصرا واسناده صحيح وقد أفصح بالمقصود بأوجز عبارة وأما من زعم أن موقع التشبيه بين المسلم والنخلة من جهة كون النخلة إذا قطع رأسها ماتت أولانها لا تحمل حتى تلتحق أولانها تموت إذا غرقت أو لأن لطلعها راحة مني الآدمي أولانها تعشق أولانها تشرب من أعلاها فكلها أوجه ضعيفة لأن جميع ذلك من المشبهات مشترك في الآدميين لا يختص بالمسلم وأضعف من ذلك قول من زعم أن ذلك لكونها خلقت من فضلة طين آدم فإن الحديث في ذلك لم يثبت وأنه أعلم وفيه ضرب الأمثال والاشباه لزيادة الأفهام وتصوير المعاني لترسخ في الذهن ولتجديد الفكر في النظر في حكم الحادثة وفيه إشارة إلى أن تشبيه الشيء بالشيء لا يلزم أن يكون نظيره من جميع وجوهه فإن المؤمن لا يماثله شيء من الجمادات ولا يعادله وفيه توقيف الكبير وتقديم الصغير أباه في القول وأنه لا يبادره بما فهمه وإن ظن أنه الصواب وفيه أن العالم الكبير قد يخفى عليه بعض ما يدركه من هودونه لأن العلم مواهب والله يؤتي فضله من يشاء واستدل به مالك على أن الخواطر التي تقع في القلب من محبة الثناء على أعمال الخير لا يقدح فيها إذا كان أصلها لله وذلك مستفاد من تمني عمر المذكور ووجه تمني عمر رضي الله عنه ما طبع الإنسان عليه من محبة الخير لنفسه ولولده وله ظهر فضيلة الولد في الفهم من صغره ويزداد من النبي ﷺ حظوه ولكنه كان يرجو أن يدعو له إذا كان بالزيادة في الفهم وفيه الإشارة إلى حقارة الدنيا في عين عمر لأنه قابل فهم ابنه لمسئلة واحدة بخمر النعم مع عظم مقدارها وغلاء ثمنها **فائدة** قال البزار في مسند، ولم يرو هذا الحديث عن النبي ﷺ بهذا السياق إلا ابن عمر وحده وما ذكره الترمذي قال وفي الباب عن أبي هريرة وأشار بذلك إلى حديث مختصر لابي هريرة أوردته عبد بن حميد في تفسيره لنظرة مثل المؤمن مثل النخلة وعند الترمذي أيضا والنسائي وابن حبان من حديث أنس أن النبي ﷺ قرأ ومثل كلمة طيبة كشجرة طيبة قال هي النخلة تفرد برفعه حماد بن سلمة وقد تقدم أن في رواية مجاهد عن ابن عمر أنه كان عاشر عشرة فاستندنا من مجموع ما ذكرناه أن منهم أبا بكر وعمر وابن عمر وأبا هريرة وأنس بن مالك أن كان سمعوا ما رواه من هذا الحديث في ذلك المحاسن والله تعالى أعلم **(قوله باب طرح الإمام المسئلة)** وأورد فيه

باب ما جاء في العلم وقوله تعالى وقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا * الْقِرَاءَةُ وَالْعَرْضُ عَلَى الْحَدِيثِ وَرَأَى الْحَسَنَ وَالثَّوْرِيَّ وَمَالِكُ الْقِرَاءَةَ جَائِزَةً وَاحْتِجَّ بَعْضُهُمْ فِي الْقِرَاءَةِ عَلَى الْعَالَمِ بِحَدِيثِ ضِمَامِ بْنِ ثَعْلَبَةَ قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ اللَّهُ أَمَرَكَ أَنْ تُصَلِّيَ الصَّلَوَاتِ قَالَ نَعَمْ قَالَ فَهَذِهِ قِرَاءَةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَ ضِمَامٌ قَوْمَهُ بِذَلِكَ فَأَجَازُوهُ وَاحْتِجَّ مَالِكٌ بِالصَّكِّ يَقْرَأُ عَلَى الْقَوْمِ فَيَقُولُونَ أَشْهَدُنَا فَلَا نُؤَيِّقُهَا ذَلِكَ قِرَاءَةُ عَلَيْهِمْ وَيَقْرَأُ عَلَى الْمُتَمَرِّئِ فَيَقُولُ الْقَارِئُ أَقْرَأَنِي فَلَانُ **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الْوَاسِطِيُّ عَنْ عَوْفٍ

حديث ابن عمر المذكور بلفظ قريب من لفظ الذي قبله وإنما أورده باسناد آخر إثباتا لابتداء فائدة تدفع اعراض من يدعي عليه التكرار بلا فائدة وأما دعوى الكرماني انه لمراعاة صنيع مشايخه في تراجم مصنفاتهم وأن رواية قتيبة هنا كانت في بيان معنى التحديث والاخبار ورواية خالد كانت في بيان طرح الامام المسئلة فذكر الحديث في كل موضع عن شيخه الذي روى له الحديث لذلك الامر فانها غير مقبولة ولم نجد عن أحد من عرف حال البخاري وسعة علمه وجودة تصرفه حكي أنه كان يقاد في التراجم ولو كان كذلك لم يكن له مزية على غيره وقد توارد النقل عن كثير من الائمة أن من جملة ما امتاز به كتاب البخاري دقة نظره في تصرفه في تراجم ابوابه والذي ادعاه الكرماني يقتضي أنه لا مزية له في ذلك لانه مقدفيه لمشايخه ووراء ذلك أن كلاما من قتيبة وخالد بن مخلد لم يذكرا لاحد منهما من صنف في بيان حالهما أن له تصنيفا على الابواب فضلا عن التدقيق في التراجم وقد أعاد الكرماني هذا الكلام في شرحه مرارا ولم أجده سلفا في ذلك والله المستعان ورواه عن عبد الله بن دينار سليمان هو ابن بلال المدني النقيض المشهور ولم أجده من روايته الا عند البخاري ولم يقع لاحد من استخرج عليه حتى ان ابانعيم إنما أورده في المستخرج من طريق الفربري عن البخاري نفسه وقد وجدته من رواية خالد بن مخلد الراوي عن سليمان المذكور اخرج ابو عوانة في صحيحه لكنه قال عن مالك بدل سليمان بن بلال فان كان محفوظا فلخالفه شيخان وقد وقع التصريح بسماع عبد الله بن دينار له من عبد الله بن عمر عند مسلم وغيره (قوله باب القراءة والعرض على الحديث) انما غير بينهما بالعطف لما بينهما من العموم والخصوص لان الطالب اذا قرأ كان اعم من العرض وغيره ولا يقع العرض الا بالقراءة لان العرض عبارة عما يعارض به الطالب اصل شيخه معه او مع غيره بحضرته فهو اخص من القراءة وتوسع فيه بعضهم فأطلقه على ماذا احضر الاصل لشيخه فنظريه وعرف صحته واذن له ان يرويه عنه من غير ان يحدثه به او يقرأه الطالب عليه والحق ان هذا يسمى عرض المناولة بالتمهيد لا الاطلاق وقد كان بعض السلف لا يعتدون الا بما سمعوه من العاظم المشايخ دون ما يقرأ عليهم ولهذا ابوب البخاري على جوازه وأورده في قول الحسن وهو البصري لا بأس بالقراءة على العالم ثم اسنده اليه بعد ان علقه وكذا ذكر عن سفيان الثوري ومالك موصولا انهما سويا بين السماع من العالم والقراءة عليه وقوله جائزا وقع في رواية ابى ذر جائزة اي القراءة لان السماع لا نزاع فيه (قوله واحتج بعضهم) المحتج بذلك هو الحميدي شيخ البخاري قاله في كتاب النوادر كذا قال بعض من أدركته وتبعته في المقدمة ثم ظهر لي خلافه وان قائل ذلك أبو سعيد الحداد اخرج به البيهقي في المنزه من طريق ابن خزيمة قال سمعت محمد بن اسمعيل البخاري يقول قال أبو سعيد الحداد عندي خبر عن النبي ﷺ في القراءة على العالم فقل له فقال قصة ضمام بن ثعلبة قال الله أمرك بهذا قال نعم انتهى وليس في المتن الذي ساقه البخاري بعد من حديث أنس في قصة ضمام ان ضماما أخبر قومه بذلك وانما وقع ذلك من طريق أخرى ذكرها أحمد وغيره من طريق بن اسحق قال حدثني محمد بن الوليد بن نوفع عن كريب عن ابن عباس قال بعث بنو سعد بن بكر ضمام بن ثعلبة فذكر الحديث بطوله وفي آخره ان ضماما قال لقومه عندما رجع اليهم إن الله قد بعث رسولا وانزل عليه كتابا وقد جئكم من عنده بما أمركم به ونهاكم عنه قال فوالله ما أمسى من ذلك اليوم وفي حاضره رجل ولا امرأة الا مسلما فمعنى قول البخاري فاجازوه أي قبلوه منه ولم يقصد الاجازة المصطلجة بين أهل الحديث (قوله واحتج مالک بالصك) قال الجوهرى الصك يعني بالفتح الكتاب فارسي

عَنِ الْحَسَنِ قَالَ لَا بَأْسَ بِالْقِرَاءَةِ عَلَى الْعَالَمِ وَأَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ الْفَرَبِيُّ وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْبُخَارِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى عَنْ سُفْيَانَ قَالَ إِذَا قُرِئَ عَلَى الْحَدِيثِ فَلَا بَأْسَ أَنْ تَقُولَ حَدَّثَنِي قَالَ وَسَمِعْتُ أَبَا عَاصِمٍ يَقُولُ عَنْ مَالِكٍ وَسُفْيَانَ الْقِرَاءَةُ عَلَى الْعَالَمِ وَقِرَاءَتُهُ سَوَاءٌ **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ قَالَ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ سَعِيدٍ هُوَ الْمُقْبَرِيُّ عَنْ شَرِيكَ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ

معرب واجمع صكك وصكوك والمراد هنا المكتوب الذي يكتب فيه اقرار المقر لانه اذا قرىء عليه فقال نعم ساغت الشهادة عليه به وان لم يلفظ هو بما فيه فكذلك اذا قرىء على العالم فاقربه صح ان يروي عنه وأما قياس مالك قراءة الحديث على قراءة القرآن فرواه الخطيب في الكفاية من طريق ابن وهب قال سمعت مالكا وسئل عن الكتب التي تعرض عليه يقول الرجل حدثني قال نعم كذلك القرآن اليس الرجل يقرأ على الرجل فيقول أفراني فلان وروى الحاكم في علوم الحديث من طريق مطرف قال صحبت مالكا سبع عشرة سنة فإرايته قرأ الموطأ على أحد بل يقرؤن عليه قال وسمعت يابى أشد الآباء على من يقول لا يجزيه إلا السماع من لفظ الشيخ ويقول كيف لا يجزيك هذا في الحديث ويجزيك في القرآن والقرآن أعظم قلت وقد انقرض الخلاف في كون القراءة على الشيخ لا تجزي وإنما كان يقول بعض المتشددين من أهل العراق فروى الخطيب عن إبراهيم بن سعد قال لا تدعون تنطعكم يا أهل العراق العرض مثل السماع وبالع بعض المدنيين وغيرهم في مخالفتهم فقالوا إن القراءة على الشيخ أرفع من السماع من لفظه ونقله في الدارقطني غرائب مالك عنه ونقله الخطيب بإسناد صحيح عن شعبة وابن أبي ذئب ويحيى القطان وابتلوا بالشيخ لوسهالم يتهيا للطلاب الرد عليه وعن أبي عبيد قال القراءة على أثبت وأفهم لي من أن أتولى القراءة أنا والمعروف عن مالك كما نقله المصنف عنه وعن سنيان وهو الثوري أنهم أساءوا والمشهور الذي عليه الجمهور أن السماع من لفظ الشيخ أرفع رتبة من القراءة عليه بالمعارض يصير القراءة عليه أولى ومن ثم كان السماع من لفظه في الأملاء أرفع الدرجات لما يلزم منه من تخرز الشيخ والطالب والله أعلم (قوله عن الحسن قال لا بأس بالقراءة على العالم) هذا لا نزاع فيه رواه الخطيب أتم سياقاً مما هنا فخرج من طريق أحمد بن حنبل عن محمد بن الحسن الواسطي عن عوف الأعرابي أن رجلاً سأل الحسن فقال يا أبا سعيد متزلي بعيد الاختلاف يشق على فإني لم تكن ترى بالقراءة بأساً قرأت عليك قل ما أبالي قرأت عليك أو قرأت على قال فاقول حدثني الحسن قال نعم قل حدثني الحسن ورواه أبو الفضل السلمي في كتاب الحث على طلب الحديث من طريق سهل بن التوكل قال حدثنا محمد بن سلام بلفظ قلنا للحسن هذه الكتب التي تقرأ عليك أيش تقول فيها قال قولوا حدثنا الحسن (قوله الليث عن سعيد) في رواية الأسعيلي من طريق يونس بن محمد عن الليث حدثني سعيد وكذا لابن منده من طريق ابن وهب عن الليث وفي هذا دليل على أن رواية النسائي من طريق يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن الليث قال حدثني محمد بن عجلان وغيره عن سعيد موهومة معدودة من الزيد في متصل الأسانيد أو يحتمل على أن الليث سمعه عن سعيد بواسطة ثم لقيه فحدثه به وفيه اختلاف آخر أخرجه النسائي والبعثي من طريق الحرث بن عمير عن عبيد الله بن عمر وذكره ابن منده من طريق الضحاك بن عثمان كلاهما عن سعيد عن أبي هريرة ولم يقدح هذا الاختلاف فيه عند البخاري لأن الليث أثبتهم في سعيد المتبري مع احتمال أن يكون سعيد فيه شيخان لكن ترجح رواية الليث بأن المقبري عن أبي هريرة جادة مدونة فلا يعدل عنها إلى غيرها إلا من كان ضابطاً مثبتاً ومن ثم قال ابن أبي حاتم عن أبيه رواية الضحاك وهم وقال الدارقطني في العمل رواد عبيد الله بن عمر وأخوه عبد الله والضحاك بن عثمان عن المقبري عن أبي هريرة وهموا فيد ولقول قول الليث أما مسلم فلم يخرج من هذا الوجه بل أخرجه من طريق سليمان بن المغيرة عن ثابت عن أنس وقد أشار إليها المصنف عقب هذه الطريق وما فرمته مسلم وقع في نظيره فان حماد بن سلمة أثبت الناس في ثابت وقد

بْنِ أَبِي نَمْرٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ بَيْنَمَا نَحْنُ جُلُوسٌ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ دَخَلَ رَجُلٌ عَلَى جَمَلٍ فَأَنَاحَهُ
فِي الْمَسْجِدِ ثُمَّ عَقَلَهُ ثُمَّ قَالَ لَهُمْ أَيُّكُمْ مُحَمَّدٌ . وَالنَّبِيُّ ﷺ مُتَّكِيٌّ . بَيْنَ ظَهْرٍ آخِرِهِمْ . فَقُلْنَا هَذَا الرَّجُلُ
الْأَبْيَضُ الْمُتَّكِيُّ فَقَالَ لَهُ الرَّجُلُ ابْنَ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ قَدْ أُحِبَّبْتُ فَقَالَ الرَّجُلُ لِلنَّبِيِّ ﷺ
إِنِّي سَأَلْتُكَ فَمَشَدُّ عَلَيْكَ فِي الْمَسْئَلَةِ فَلَا تَجِدُ عَلَى فِي نَفْسِكَ فَقَالَ سَأَلَ عَمَّا بَدَا لَكَ فَقَالَ أَسْأَلُكَ بِرَبِّكَ وَرَبِّ
مَنْ قَبْلَكَ اللَّهُ أَرْسَلَكَ إِلَى النَّاسِ كُلِّهِمْ فَقَالَ اللَّهُمَّ نَعَمْ قَالَ

روى هذا الحديث عن ثابت فارس له ورجح الدارقطني رواية حماد (قوله بن أبي نمر) هو بفتح النون وكسر الميم لا يعرف
اسمه ذكره ابن سعد في الصحابة وأخرج له ابن السكن حديثاً وأغفله ابن الأثير تبعاً لأصوله (قوله في المسجد)
أي مسجد رسول الله ﷺ (قوله ورسول الله ﷺ متكى) فيه جواز اتسكاه الإمام بين اتباعه وفيه ما كان رسول الله صلى
الله عليه وسلم عليه من ترك التكبر لقوله بين ظهرانيهم هو بفتح النون أي بينهم وزيد لفظ الظاهر ليدل على أن ظهوراً منهم
قدامه وظهوراً وراءه فهو مخوف بهم من جانبيه والالف والنون فيه للتأكيد قاله صاحب الفائق ووقع في رواية
موسى بن اسمعيل الآتي ذكرها آخر هذا الحديث في أوله عن أنس قال نهينا في القرآن أن نسأل النبي ﷺ فكان
يعجبنا أن يجيء الرجل من أهل البادية العاقل فيسأله ونحن نسمع فجاء رجل وكأن أنسا أشار إلى آية المائدة
وسياتي بسط القول فيها في التفسير إن شاء الله تعالى (قوله دخل) زاد الأصيلي قبلها إذ (قوله ثم عقله) بتخفيف
القاف أي شد على ساق الجمل بعد أن ثني ركبته جبلاً (قوله في المسجد) استنبط منه ابن بطال وغيره طهارة ابوال
الابل وأرواها إذ لا يؤمن ذلك منه مدة كونه في المسجد ولم ينكره النبي صلى الله عليه وسلم ودلالته غير واضحة وإنما
فيه مجرد احتمال ويدفعه رواية أبي نعيم على بعير له حتى أتى المسجد فأناخه ثم عقله فدخل المسجد فهذا السياق
يدل على أنه ما دخل به المسجد وأصرح منه رواية ابن عباس عند أحمد والحاكم وانظروا فأناخ بعيره على باب المسجد
فعقله ثم دخل فعلي هذا في رواية أنس مجاز الحذف والتقدير فأناخه في ساحة المسجد ونحو ذلك (قوله الأبيض)
أي المشرب بحمرة كما في رواية الحرث بن عمير الأقرع أي بالغين المعجمة قال حمزة بن الحرث هو الأبيض المشرب
بحمرة ويؤيده ما يأتي في صفته ﷺ أنه لم يكن أبيض ولا آدم أي لم يكن أبيض صرفاً (قوله أحببتك) أي أسمعتك والمراد
إنشاء الإجابة أو نزل تقريره للصحابة في الإعلام عنه منزلة النطق وهذا لا يثق بمراد المصنف وقد قيل إنما لم يقل له نعم لانه
لم يخاطبه بما يليق بمنزلة من التعظيم لاسيما مع قوله تعالى لا تجعلوا دعاء الرسول بينكم كدعاء بعضكم بعضاً والعذر
عنه أن قلنا أنه قدم مسلماً أنه لم يبلغه النهي وكانت فيه بقية من جفاء الأعراب وقد ظهرت بعد ذلك في قوله فمشدد
عليك في المسئلة وفي قوله في رواية ثابت وزعم رسولك أنك تزعم ولهذا وقع في أول روايه ثابت عن أنس كنا نهينا
في القرآن أن نسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن شيء فكان يعجبنا أن يجيء الرجل من أهل البادية العاقل فيسأله
ونحن نسمع زاد أبو عوانة في صحيحه وكانوا أجراً على ذلك منا يعني أن الصحابة واقفون عند النهي وأولئك يعذرون
بالجهل وتمنوه عافلاً ليكون عارفاً بما يسأل عنه وظهر عقل ضمام في تقديمه الاعتذار بين يدي مسئلة لانه لا يصل إلى
مقصوده إلا بتلك المخاطبة وفي رواية ثابت من الزيادة أنه سأله من رفع السماء وبسط الأرض وغير ذلك من المصنوعات
ثم أقسم عليه به أن يصدقه عما ما يسأل عنه وكرر القسم في كل مسئلة تأكيذاً وتقريراً الأمر ثم صرح بالتصديق فكل
ذلك دليل على حسن تصرفه وتمكن عقله ولهذا قال عمر في رواية أبي هريرة ما رأيت أحداً أحسن مسئلة ولا أوجز
من ضمام (قوله ابن عبد المطالب) بفتح النون على النداء وفي رواية الكشميني يا ابن بانيات حرف النداء (قوله فلا
تجد) أي لا تغضب ومادة وجد متحدة الماضي والمضارع مختلفة المصادر وبحسب اختلاف المعاني يقال في الغضب

أَشَدُّكَ بِاللَّهِ أَمَرَكَ أَنْ تُصَلِّيَ الصَّلَاةَ الْخَمْسَ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ قَالَ اللَّهُمَّ نَعَمْ . قَالَ أُنَشِّدُكَ بِاللَّهِ اللَّهُ
أَمَرَكَ أَنْ تَصُومَ هَذَا الشَّهْرَ مِنَ السَّنَةِ قَالَ اللَّهُمَّ نَعَمْ قَالَ أُنَشِّدُكَ بِاللَّهِ اللَّهُ أَمَرَكَ أَنْ تَأْخُذَ هَذِهِ
الصَّدَقَةَ مِنْ أَغْنِيَانِنَا فَتَقْسِمَهَا عَلَى فُقَرَائِنَا فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ اللَّهُمَّ نَعَمْ فَقَالَ الرَّجُلُ آمَنْتُ بِمَا جِئْتُ بِهِ

موجدة وفي المطلوب وجودا وفي الضالة وجدانا وفي الحب وجدا بالفتح وفي المال وجدا بالضم وفي الغنى جدة بكسر
الجيم وتخفيف الدال المفتوحة على الاشهر في جميع ذلك وقالوا أيضا في المكتوب وجادة وهي مولدة (قوله أُنَشِّدُكَ)
بفتح الهمزة وضم المعجمة واصله من النشيد وهو رفع الصوت والمعنى سألتك رافعا نشيدتي قاله البغوي في شرح
السنة وقال الجوهري نشدتك بالله أي سألتك بالله كأنك ذكرته فنشد أي تذكر (قوله آله) بالمد في المواضع كلها
(قوله اللهم نعم) الجواب حصل بنعم وإنما ذكر اللهم تبركا بها وكأنه استشهد بالله في ذلك تأكيد الصدقة ووقع في
رواية موسى فقال صدقت قال فمن خلق السماء قال الله قال فمن خلق الأرض والجبال قال الله قال فمن جعل فيها المنافع
قال الله قال فبالذي خلق السماء وخلق الأرض ونصب الجبال وجعل فيها المنافع آله أرسالك قال نعم وكذا هو
في رواية مسلم (قوله ان تصلي) بناء المخاطب فيه وفيما بعده ووقع عند الاصيل بالنون فيها قال القاضي عياض هو
أوجه ويؤيده رواية ثابت بلفظ ان علينا خمس صلوات في يومنا وليلتنا وساق البقية كذلك وتوجيه الاول ان كل
ما وجب عليه وجب على امته حتى يقوم دليل الاختصاص ووقع في رواية الكشمريني والمرحبي الصلاة الخمس
بالافراد على ارادة الجنس (قوله ان تأخذ هذه الصدقة) قال ابن التين فيه دليل على ان المرء لا يفرق صدقة بنفسه
(قلت) وفيه نظر وقوله على فقرائنا خرج مخرج الاغلب لانهم معظم اهل الصدقة (قوله آمنت بما جئت به) يحتمل
أن يكون اخبارا وهو اختيار البخاري ورجحه القاضي عياض وانه حضر بعد اسلامه مستتبنا من الرسول صلى الله عليه
وسلم ما خبره به رسوله اليهم لانه قال في حديث ثابت عن انس عند مسلم وغيره فان رسولك زعم وقال في رواية كريب
عن ابن عباس عند الطبراني اتنا كتبك واتنا رسالك واستنبط منه الحاكم اصل طلب علو الاسناد لانه سمع ذلك من
الرسول وآمن وصدق ولكنه اراد ان يسمع ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم مشافهة ويحتمل ان يكون
قوله آمنت انشاء ورجحه القرطبي لقوله زعم قال والزعم القول الذي لا يوثق به قاله ابن السكيت وغيره (قلت) وفيه نظر
لان الزعم يطلق على القول المحقق ايضا كما نقله ابو عمر الزاهد في شرح فصيح شيخه ثعلب واكثر سيبويه من قوله زعم
اخليل في مقام الاحتجاج وقد اشرنا الى ذلك في حديث ابي سفيان في بدء الوحي واماتوب ابي داود عليه باب المشرية يدخل
المسجد فليس مصير امته الي ان ضما مقدم مشركا بل وجهه انهم تركوا شخصا قادم ما يدخل المسجد من غير استئصال ومما يؤيد
ان قوله آمنت اخبار انه لم يسأل عن دليل التوحيد بل عن عموم الرسالة وعن شرائع الاسلام ولو كان انشاء لكان طلب
معجزة توجب له التصديق قاله الكرماني وعكسه القرطبي فاستدل به على صحة ايمان المقلد للرسول ولولم تظهر له معجزة
وكذا اشار اليه ابن الصلاح والله أعلم به تنبيه لم يذكر الخج في رواية شريك هذه وقد ذكره مسلم وغيره فقال موسى
في روايته وان علينا حج البيت من استطاع اليه سبيلا قال صدق وأخرجه مسلم أيضا وهو في حديث أبي هريرة وابن عباس
أيضا وأغرب ابن التين فقال انما لم يذكره لانه لم يكن فرض وكان الحامل له على ذلك ما جزم به الواقدي ومحمد بن حبيب
ان قدوم ضمام كان سنة خمس فيكون قبل فرض الحج لكانه غلط من أوجه أحدها ان في رواية مسلم ان قدومه كان
بعد نزول النسي في القرآن عن سؤال الرسول وآية النهي في المسألة ونزولها متأخر جدا ناهيا ان ارسال الرسل الى الدعاء
الى الاسلام انما كان ابتداءه بهذا الحديث ومعظمه بعد فتح مكة ناهيا ان في القصة ان قومه أوفدوه وانما كان معظم
أوفدوه بعد فتح مكة رابعها في حديث ابن عباس ان قومه أطاعوه ودخلوا في الاسلام بعد رجوعه اليهم ولم يدخل بنو
سعد وهو ابن بكر بن موزان في الاسلام الا بعد وقعة حنين وكانت في شوال سنة ثمان كما سيأتي مشروحا في مكانه ان

وَأَنَا رَسُولُ مَنْ وَرَائِي مِنْ قَوْمِي وَأَنَا ضِمَامُ بْنُ ثَعْلَبَةَ أَخُو بَنِي سَعْدِ بْنِ بَكْرٍ رَوَاهُ مُوسَى وَعَلِيُّ بْنُ عَبْدِ
الْحَمِيدِ عَنْ سُلَيْمَانَ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذَا **بَاب** مَا يَذْكُرُ فِي الْمَنَاوِلَةِ وَكِتَابِ أَهْلِ
الْعِلْمِ بِالْعِلْمِ إِلَى الْبُلْدَانِ وَقَالَ أَنَسٌ

شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى فَالْصَوَابُ أَنْ قَدُومُ ضِمَامٍ كَانَ فِي سَنَةِ تِسْعٍ وَبِهِ جَزَمَ ابْنُ اسْحَقَ وَأَبُو عُبَيْدَةَ وَغَيْرُهُمَا وَغُلَّ الْبَدْرُ الزُّرْكَشِيُّ
فَقَالَ إِنَّمَا يَذْكُرُ الْحَجَّ لِأَنَّهُ كَانَ مَعْلُومًا عِنْدَهُمْ فِي شَرِيعَةِ إِبْرَاهِيمَ انْتَهَى وَكَأَنَّهُ لَمْ يَرَأِ جَمْعَ صَحِيحِ مُسْلِمٍ فَضْلًا عَنْ غَيْرِهِ (وَأَنَا
رَسُولُ مَنْ وَرَائِي) مِنْ مَوْصُولَةٍ وَرَسُولُ مُضَافٍ إِلَيْهَا وَيُجُوزُ تَنَوُّنُهُ وَكَسْرُ مَنْ لَمْ تَأْتِ بِهِ الرَّوَاةُ وَوُقُوعُ فِي رَوَايَةِ
كَرِيبٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ جَاهِ رَجُلٍ مِنْ بَنِي سَعْدِ بْنِ بَكْرٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَكَانَ مُسْتَرْضَعًا فِيهِمْ فَقَالَ
أَنَا وَافِدٌ قَوْمِي وَرَسُولُهُمْ وَعِنْدَ أَحْمَدَ وَالْحَاكِمِ بَعَثَتْ بَنُو سَعْدِ بْنِ بَكْرٍ ضِمَامَ بْنَ ثَعْلَبَةَ وَافِدًا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
فَقَدِمَ عَلَيْنَا فَذَكَرَ الْحَدِيثَ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ فَقَدِمَ عَلَيْنَا يَدُلُّ عَلَى تَأْخِيرِ وَقَادَتِهِ أَيْضًا لِأَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ انْتَفَضَ إِلَى الْمَدِينَةِ بَعْدَ
الْفَتْحِ وَزَادَ مُسْلِمٌ فِي آخِرِ الْحَدِيثِ قَالَ وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ لَا أَرَى يَدْعِيهِمْ وَلَا أَنْتَقِصَ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيْسَ بِصَدَقٍ
لِي دَخَانُ الْجَنَّةِ وَكَذَاهِي فِي رَوَايَةِ مُوسَى بْنِ إِسْمَاعِيلَ وَوُقِعَتْ هَذِهِ الزِّيَادَةُ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَهِيَ الْحَامِلَةُ لِمَنْ سَمِيَ مِنْهُمْ
فِي حَدِيثِ طَلْحَةَ ضِمَامَ بْنَ ثَعْلَبَةَ كَابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ وَغَيْرِهِ وَقَدْ قَدِمْنَا هُنَا أَنَّ التَّرْطُيَّ مَالَ إِلَى أَنَّهُ غَيْرُهُ وَوُقِعَ فِي رَوَايَةِ عُبَيْدِ اللَّهِ
ابْنِ عَمْرِو بْنِ الْمُقْبَرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ التَّيَّحِ أَشْرَتْ إِلَيْهَا قَبْلَ مَنْ الزِّيَادَةُ فِي هَذِهِ التَّمَصُّصَةِ أَنَّ ضِمَامًا قَالَ بِعَدْوِيهِ وَأَنَا ضِمَامُ
ابْنِ ثَعْلَبَةَ فَأَمَّا هَذِهِ الْهِنَاةُ فَوَاللَّهِ أَنَّهُ كُنَّا لَنَنْتَزِعُ عَنْهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ يَعْنِي التَّمَوَّاحِشَ فَلَمَّا كَانَ وَلِيُّ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
فَقَالَ الرَّجُلُ قَالَ وَكَانَ عَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ يَقُولُ مَا رَأَيْتُ أَحْسَنَ مَسْئَلَةً وَلَا أَوْجَزَ مِنْ ضِمَامٍ وَوُقِعَ فِي آخِرِ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ
عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ فَاسْمَعْنَا بِوَافِدِ قَوْمٍ كَانَ أَفْضَلَ مِنْ ضِمَامٍ وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنَ التَّوَائِدِ غَيْرَ مَا تَقَدَّمَ الْعَمَلُ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ وَلَا
يَقْدَحُ فِيهِ مَجِيءُ ضِمَامٍ مُسْتَثْبِتًا لِأَنَّهُ قَصْدُ اللَّقَاءِ وَالْمُشَافَهَةِ كَمَا تَقَدَّمَ عَنِ الْحَاكِمِ وَقَدْ رَجَعَ ضِمَامٌ إِلَى قَوْمِهِ وَحَدَّثَهُ فَصَدَّقُوهُ
وَأَمَّنُوا كَمَا وَقَعَ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَفِيهِ نِسْبَةُ الشَّخْصِ إِلَى جَدِّهِ إِذَا كَانَ أَشْهَرَ مِنْ أَبِيهِ وَمِنْهُ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
يَوْمَ حُنَيْنٍ أَنَا ابْنُ عَبْدِ الْمَطْلَبِ وَفِيهِ الِاسْتِحْلَافُ عَلَى الْأَمْرِ الْحَقِّ لَزِيَادَةِ التَّائِي كَيْدُوفِيهِ رَوَايَةُ الْإِقْرَانِ لِأَنَّ سَعِيدًا وَشَرِيكَ
تَابِعِيَانِ مِنْ دَرَجَةٍ وَاحِدَةٍ وَهُمَا مَدَنِيَانِ (قَوْلُهُ رَوَاهُ مُوسَى) هُوَ ابْنُ إِسْمَاعِيلَ أَبُو سَلَمَةَ التَّبَوُذْكِ شَيْخُ الْبُخَارِيِّ وَحَدِيثُهُ
مَوْصُولٌ عِنْدَ أَبِي عَوَانَةَ فِي صَحِيحِهِ وَعِنْدَ ابْنِ مَنْدَةَ فِي الْإِيمَانِ وَأَمَّا عَلَمَةُ الْبُخَارِيِّ لِأَنَّهُ لَمْ يَحْتِجْ بِشَيْخِهِ سُلَيْمَانَ بْنِ الْمَغِيرَةِ وَقَدْ
خُولِفَ فِي وَصْلِهِ فَرَوَاهُ حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ ثَابِتٍ مَرْسَلًا وَرَجَّحَهَا الدَّارِقُطْنِيُّ وَزَعَمَ مَضَاهُمْ أَنَّهَا عِلَّةٌ تَمْنَعُ مِنْ تَصْحِيحِ الْحَدِيثِ
وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ هِيَ دَالَّةٌ عَلَى أَنَّ لِحَدِيثِ شَرِيكَ أَصْلًا (قَوْلُهُ وَعَلَى ابْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ) هُوَ الْمَعْنَى يَنْتَحِ الْمِيمُ وَتَكُونُ الْعَيْنُ
الْمُهْمَلَةُ وَكُسِرَ النُّونُ بَعْدَ هَايَاةِ النَّسَبِ وَحَدِيثُهُ مَوْصُولٌ عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ أَخْرَجَهُ عَنِ الْبُخَارِيِّ عَنْهُ وَكَذَا أَخْرَجَهُ الدَّارِمِيُّ عَنْ
عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ وَلَيْسَ لَهُ فِي الْبُخَارِيِّ سِوَى هَذَا الْمَوْضِعِ الْمَعْلُوقِ (قَوْلُهُ بِهَذَا) أَيُّ هَذَا الْمَعْنَى وَالْأَقْلَقُ كَمَا يَبِينُ مُخْتَلَفٌ
وَسَقَطَتْ هَذِهِ اللَّفْظَةُ مِنْ رَوَايَةِ أَبِي الْوَقْتِ وَابْنِ عَسَاكَرٍ وَاتَّهَبَ بِجَانِهِ وَتَعَالَى أَعْلَمُ بِتَنْبِيهِ يَوْ قَعُ فِي النُّسخَةِ الْبَغْدَادِيَّةِ
الَّتِي صَحَّحَهَا الْعَلَامَةُ أَبُو مُحَمَّدٍ بْنُ الصَّفَّانِيِّ اللَّغْوِيُّ بَعْدَ أَنْ سَمِعَهَا مِنْ أَصْحَابِ أَبِي الْوَقْتِ وَقَالَهَا عَلَى عِدَّةٍ نَسَخَ وَجَعَلَ لَهَا
عَلَامَاتٍ عَقِبَ قَوْلِهِ رَوَاهُ مُوسَى وَعَلَى ابْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ الْمَغِيرَةِ عَنْ ثَابِتٍ مَا نَصَّهُ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ ثَنَا سُلَيْمَانُ
بْنُ الْمَغِيرَةِ ثَنَا ثَابِتٌ عَنْ أَنَسٍ وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِتَمَامِهِ وَقَالَ الصَّفَّانِيُّ فِي الْمَسَامِشِ هَذَا الْحَدِيثُ سَاقَطٌ مِنَ النَّسخِ كُلِّهَا إِلَّا فِي
النُّسخَةِ الَّتِي قَرَأْتُ عَلَى الْقُرْبَرِيِّ صَاحِبِ الْبُخَارِيِّ وَعَلَيْهَا خَطُهُ (قُلْتُ) وَكَذَا سَقَطَتْ فِي جَمِيعِ النَّسخِ الَّتِي وَقَفْتُ عَلَيْهَا
وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ بِالْصَوَابِ (قَوْلُهُ بِابٍ مَا يَذْكُرُ فِي الْمَنَاوِلَةِ) لَمْ يَفْرَغْ مِنْ تَقْرِيرِ السَّمَاعِ وَالْعَرَضُ أَرْدَفُهُ بَيِّنَةٌ وَجْهٌ التَّجَمُّلِ
الْمُعْتَبَرَةُ عِنْدَ الْجُمْهُورِ فَمِنْهَا الْمَنَاوِلَةُ وَصُورَتُهَا أَنْ يُعْطَى الشَّيْخُ الطَّالِبُ الْكِتَابَ فَيَقُولُ لَهُ هَذَا سَمِعْتُهُ مِنْ فُلَانٍ أَوْ هَذَا تَصْنِيفِي
فَارُوهُ عَنِّي وَقَدْ قَدِمْنَا صُورَةَ عَرَضِ الْمَنَاوِلَةِ وَهِيَ احْتِضَارُ الطَّالِبِ الْكِتَابَ وَقَدْ سَوَّغَ الْجُمْهُورُ الرُّوَايَةَ بِهَا وَرَدَّهَا مِنْ رَدِّ
عَرَضِ الْقِرَاءَةِ مِنْ بَابِ الْأَوَّلِ (قَوْلُهُ إِلَى الْبُلْدَانِ) أَيُّ إِلَى أَهْلِ الْبُلْدَانِ وَكِتَابٌ مُصَدَّرٌ وَهُوَ مُتَعَلِّقٌ إِلَى وَذَكَرَ الْبُلْدَانِ

نَسَخَ عُثْمَانُ الْمَصَاحِفَ فَبَثَ بِهَا إِلَى الْآفَاقِ وَرَأَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ وَبُحَيُّ بْنُ سَعِيدٍ وَمَالِكُ ذَلِكَ جَائِزًا
وَأَحْتَجَّ بَعْضُ أَهْلِ الْحِجَازِ فِي الْمُنَاوَلَةِ بِحَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ حَيْثُ كَتَبَ لِأَمِيرِ السَّرِيَّةِ كِتَابًا بِأَوْقَالَ لَا تَقْرَأْهُ
حَتَّى تَبْلُغَ مَكَانَ كَذَا وَكَذَا فَلَمَّا بَلَغَ ذَلِكَ الْمَكَانَ قَرَأَهُ عَلَى النَّاسِ وَأَخْبَرَهُمْ بِأَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ

على سبيل المثال والافالحكم عام في القرى وغيرها والمكاتبة من أقسام التحمل وهي أن يكتب الشيخ حديثه بخطه أو
يأذن لمن يثق به بكتبه ويرسله بعد تحريره إلى الطالب ويأذن له في روايته عنه وقد سوى المصنف بينها وبين المناولة
ورجح قوم المناولة عليها لحصول المشافهة فيها بالأذن دون المكاتبة وقد جوز جماعة من القدماء إطلاق الاخبار فيهما
والأولى ما عليه المحققون من اشتراط بيان ذلك (قوله نسخ عثمان المصاحف) هو طرف من حديث طويل يأتي الكلام
عليه في فضائل القرآن ان شاء الله تعالى ودلالته على تسوية الرواية بالمكاتبة واضح فان عثمان أمرهم بالاعتماد على ما في
تلك المصاحف ومخالفة ما عداها والمستناد من بعثه المصاحف انما هو ثبوت أسناد صورة المکتوب فيها الى عثمان
لأصل ثبوت القرآن فانه متواتر عندهم (قوله ورأى عبدالله بن عمر) كذا في جميع نسخ الجامع عمر بضم العين وكنت
أظنه العمري المديني وخرجت الاثر عنه بذلك في تعليق التعليق وكذا جزم به الكرماني ثم ظهر لي من قرينة تقديمه في
الذكر على يحيى بن سعيد أنه غير العمري لان يحيى أكبر منه سنا وقد را فتبعت فلم أجده عن عبدالله بن عمر بن الخطاب
صريحاً لكن وجدت في كتاب الوصية لابن القاسم بن منده من طريق البخاري بسند له صحيح الى عبدالرحمن الحبلي
بضم المهملة الموحدة أنه أتى عبدالله بكتاب فيه أحاديث فقال انظر في هذا الكتاب فاعرفت منه اتركه وما لم تعرفه
احم فذكر اخبروه هو أصل في عرض المناولة وعبدالله يحتمل أن يكون هو ابن عمر بن الخطاب فان الحبلي سمع منه ويحتمل
أن يكون ابن عمرو بن العاصي فان الحبلي مشهور بالرواية عنه وأما الاثر بذلك عن يحيى بن سعيد ومالك فاخرجه الحاكم
في علو الحديث من طريق اسمعيل بن أبي أويس قال سمعت خالي مالك بن أنس يقول قال لي يحيى بن سعيد الانصاري
لما أراد الخروج الى العراق التقط لي مائة حديث من حديث ابن شهاب حتى أرويهما عنك قال مالك فكتبتهما ثم بعثتهما
اليه وروي الرازي من طريق ابن أبي أويس أيضاً عن مالك في وجوه "تحمل قال قراءتك على العالم ثم قراءته
وأنت تسمع ثم أنت تدفع اليك كتابه فيقول اروه هذا عني (قوله واحتج بعض أهل الحجاز) هذا المحتج هو
الحمدي ذكر ذلك في كتاب النوادر له (قوله في المناولة) أي في صحة المناولة والحديث الذي أشار اليه لم يورده
موصلاً في هذا الكتاب وهو صحيح وقد وجدته من طريقين احدهما رسالة ذكرها ابن اسحق في المغازي عن يزيد
ابن رومان وأبو اليمان في نسخته عن شعيب عن الزهري كلاهما عن عروة بن الزبير والاخرى موصولة أخرجهما
الطبراني من حديث جندب البجلي باسناد حسن ثم وجدت له شاهداً من حديث ابن عباس عند الطبري في التفسير
فمجموع هذه الطرق يكرن صحيحاً وأمير المرية اسمه عبدالله بن جحش الاسدي أخو زينب أم المؤمنين
وكانت تأميره في السنة الثانية قبل وقعة بدر والمرية بنتج المهمة وكسر الراء وتشديد الياء التحتانية القطعة
من الجبش وكانوا اثني عشر رجلاً من المهاجرين (قوله حتى تبلغ مكان كذا وكذا) هكذا في حديث جندب
علي الإبهام وفي رواية عروة أنه قال له اذا سرت يومين فافتح الكتاب قالاً فنتجه هناك فاذا فيه ان امض حتى
تنزل نخلة فتأتيننا من اخبار قريش ولا تستكرهن أحداً قال في حديث جندب فرجع رجلاً ومضى الباقيون فلتوا عمرو
ابن الحضرمي ومعه غير أي تجارة لثريش فقتلوه فكان أول مقتول من الكفار في الاسلام وذلك في أول يوم من رجب
وغنموا ما كان معهم فكانت أول غنمية في الاسلام فعاب عليهم المشركون ذلك فأنزل الله تعالى يسئلونك عن الشهر الحرام
قتال فيه الآية ووجه الدلالة من هذا الحديث ظاهرة فانه ناوله الكتاب وأمره ان يقرأه على أصحابه ليعملوا بما فيه
فتية المناولة ومعني المكاتبة وتعتبه بعضهم بأن الحجة انما وجبت به لعدم توهم التبديل والتغيير فيه اعدالة الصحابة بخلاف من

حدثنا إسماعيل بن عبد الله قال حدثني إبراهيم بن سعد عن صالح عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود أن عبد الله بن عباس أخبره أن رسول الله ﷺ بعث بكتابه رجلاً وأمره أن يدقعه إلى عظيم البحرين فدفعه عظيم البحرين إلى كسرى فقرأه مزقه فحسبت أن ابن المسيب قال فدعا عليهم رسول الله ﷺ أن يمزقوا كل ممزق **حدثنا** محمد بن مقاتل أبو الحسن أخبرنا عبد الله قال أخبرنا شعبة عن قتادة عن أنس بن مالك قال كتب النبي ﷺ كتاباً أو أراد أن يكتب فقيل له إنهم لا يقرؤن كتاباً إلا محتوماً فأتخذ خاتماً من فضة نقشه محمد رسول الله كأنني أنظر إلى بياضه في يده فقلت لقتادة من قال نقشه محمد رسول الله قال أنس **باب** من قعد حيث يذبح به المجلس ومن رأى فرجة في الحلقة فجلس فيها **حدثنا** إسماعيل قال حدثني مالك عن إسحق بن عبد الله بن أبي طاحه أن أبا مرة مولى عقيل بن أبي طالب أخبره عن أبي واقد الليثي أن رسول الله ﷺ بينما هو جالس في المسجد والناس معه إذ أقبل

بعدهم حكاة البيهقي وأقول شرط قيام الحجة بالمكاتب أن يكون الكتاب محتوماً وحامله مؤتمناً والمكتوب إليه يعرف خط الشيخ إلى غير ذلك من الشروط الدافعة لتوهم التغير والله أعلم (قوله حدثنا اسمعيل بن عبد الله) هو ابن أبي أويس وصاح هو ابن كيسان (قوله بعث بكتابه رجلاً) هو عبد الله بن حذافة السهمي كما سماه المؤلف في هذا الحديث في المغازي وكسرى هو ابرويز بن هرم بن أنوشروان وهم من قال هو أنوشروان وعظيم البحرين هو المنذر بن ساوي بالمهملة وفتح الواو المعالة وسيا في الكلام على هذا الحديث في المغازي (قوله فحسبت) القائل هو ابن شهاب روى الحديث فقصة الكتاب عنده موصولة وقصة الدعاء مرسله ووجه دلالة على المكاتبه ظاهر ويمكن أن يستدل به على المناولة من حيث أن النبي صلى الله عليه وسلم ناول الكتاب لرسوله وأمره أن يخبر عظيم البحرين بأن هذا كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن لم يكن سمع ما فيه ولا قرأه (قوله عبد الله) هو ابن المبارك (قوله كتب أو أراد أن يكتب) شك من الراوى ونسبة الكتابة إلى النبي صلى الله عليه وسلم مجازية أي كتب الكتاب بأمره (قوله لا يقرؤن كتاباً إلا محتوماً) يعرف من هذا فائدة أراد هذا الحديث في هذا الباب لينبه على أن شرط العمل بالمكاتب أن يكون الكتاب محتوماً ليحصل الأمن من توهم تغييره لكن قد يستغنى عن ختمه إذا كان الحامل عدلاً مؤتمناً (قوله فقلت) القائل هو شعبة وسيا في باقي الكلام على هذا الحديث في الجهاد وفي المباس أن شاء الله تعالى (فائدة) لم يذكر المصنف من أقسام التحمل الإجازة المجردة عن المناولة أو المكاتب ولا الوجدة ولا الوصية ولا الاعلام المجردات عن الإجازة وكأنه لا يرى بشئ منها وقد ادعى ابن منده أن كل ما يقول البخاري فيه قال لي فهي إجازة وهي دعوى مردودة بدليل أني استقرت كثيراً من المواضع التي يقول فيها في الجامع قال لي فوجدته في غير الجامع يقول فيها حدثنا والبخاري لا يستجيز في الإجازة إطلاق الحديث فدل على أنها عنده من المسموع لكن سبب استعمله هذه الصيغة ليفرق بين ما يبلغ شرطه وما لا يبلغ والله أعلم (قوله باب من قعد حيث ينتهي به المجلس) مناسبة هذا الكتاب العلم من جهة أن المراد بالمجلس وبالحلقة حلقة العلم ومجلس العلم في أدب الطالب من عدة أوجه كما سنبينه والزاجم الماضية كلها تتعلق بصفات العالم (قوله مولى عقيل) ينتج العين وقيل لابي مرة ذلك للزومه إياه وانما هو مولى اخته أم عاتى بنت أبي طالب (قوله عن أبي واقد) صرح بالتحديث في رواية النسائي من طريق يحيى بن أبي كثير عن إسحق فقال عن أبي مرة أن أبا واقد حدثه وقد قدمنا أن أسم أبي واقد الحرث بن مالك وقيل ابن عوف وقيل عوف بن الحرث وليس له في البخاري غير هذا الحديث ورجال أسنده مدنيون وهو في الموطأ ولم يروه عن أبي واقد إلا أبو مرة ولا عنه إلا إسحق وأبو

ثَلَاثَةٌ نَفَرٌ فَأَقْبَلَ اثْنَانِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَذَهَبَ وَاحِدٌ قَالَ فَوْقَهُمَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَمَّا أَحَدُهُمَا فَرَأَى فُرْجَهُ فِي
الْحُلَّةِ فَجَلَسَ فِيهَا وَأَمَّا الْآخَرُ فَجَلَسَ خَلْفَهُمْ وَأَمَّا الثَّلَاثُ فَأَذْبَرَ ذَاهِبًا فَلَمَّا فَرَغَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ الْآخِرُ كُمْ
عَنِ النَّفَرِ الثَّلَاثَةِ . أَمَّا أَحَدُهُمْ فَأَوَى إِلَى اللَّهِ فَأَوَاهُ اللَّهُ . وَأَمَّا الْآخَرُ فَأَسْتَحْيَا فَأَسْتَحْيَا اللَّهُ مِنْهُ . وَأَمَّا الْآخَرُ
فَأَعْرَضَ فَأَعْرَضَ اللَّهُ عَنْهُ **بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ رَبِّ مَبْلَغٍ أَوْ عِيٍّ مِنْ سَامِعٍ حَدَّثَنَا** سُدَّدٌ قَالَ حَدَّثَنَا

مرة والراوى عنه تابعيان وله شاهد من حديث أنس أخرجه البزار والحاكم (قوله ثلاثة نفر) نفر بالتحريك للرجال
من ثلاثة الى عشرة والمعنى ثلاثة نفر والنفر اسم جمع ولهذا وقع بميزا للجمع كقوله تعالى تسعة رهط (قوله فأقبل اثنان)
بعد قوله فأقبل ثلاثة هما اقبالان كأنهم أقبلوا أولا من الطريق فدخلوا المسجد مارين كما في حديث أنس فاذا ثلاثة نفر يمرون
فلما رأوا مجلس النبي صلى الله عليه وسلم أقبل اليه اثنان منهم واستمر الثالث ذاهبا (قوله فوقهما) زادوا كثرة رواية الموطأ فلما وقفا
سلبا وكذا عند الترمذى والنسائى ولم يذكر المصنف هنا ولا فى الصلاة والسلام وكذا لم يقع فى رواية مسلم ويستفاد منه
ان الداخل يبدأ بالسalam وان التائب يسلم على القاعد وانما لم يذكر السلام عليهما كتناء بشهرته أو يستفاد منه ان
المستغرق فى العبادة يسقط عنه الرد وسيأتى البحث فيه فى كتاب الاستئذان ولم يذكر انهما صليتا تحية المسجد اما الكون
ذلك كان قبل ان تشرع أو كانا على غير وضوء أو وقع فم ينقل للاهتمام بغير ذلك من القصة أو كان فى غير وقت تنفل قاله
القاضى عياض بناء على مذهبه فى انها لا تصلى فى الاوقات المكروهة (قوله فوقهما على رسول الله صلى الله عليه وسلم)
أى على مجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم أو على بمعنى عند (قوله فرجة) بالضم والفتح معاهى الخلل بين الشئيين والحلقة
باسكان اللام كل شئ مستدير خالى الوسط والجمع حلق بنتحتين وحكى فتح اللام فى الواحد وهو نادر وفيه استحباب
التحليق فى مجالس الذكر والعلم وفيه ان من سبق الى موضع منها كان أحق به (قوله واما الآخر) بفتح الخاء المعجمة
وفيه رد على من زعم انه يختص بالآخر لا لاطرافه هنا على الثانى (قوله فأوى الى الله فأواه الله) قال القرطبي الرواية
الصحيحة بقصر الاول ومد الثانى وهو المشهور فى اللغة وفى القرآن اذا وى التية الى الكهف بالقصر وآونياها الى ربوة
بالتدو حكى فى اللغة القصر والمد معافيهما ومعنى أوى الى الله لجأ الى الله أو على الحذف أى انضم الى مجلس رسول الله صلى
الله عليه وسلم ومعنى فأواه الله أى جازاه بنظير فعله بان ضمه الى رحمته ورضوانه وفيه استحباب الادب فى مجالس العلم
وفضل سد خلل الحلقة كما ورد الترغيب فى سد خلل الصنف فى الصلاة وجواز التخطي لسد الخلل ما لم يؤذى فان خشى
استحباب الجلوس حيث ينهى كما فعل الثانى وفيه الثناء على من زاحم فى طلب الخير (قوله فاستحيا) أى ترك المازاحة كما فعل
رفيقه حياء من النبي صلى الله عليه وسلم ومن حضر قاله القاضى عياض وقد بين أنس فى روايته سبب استحياء هذا الثانى
فلنظنه عند الحاحكم ومضى الثانى قليلا ثم جاء فجلس فالمعنى انه استحيا من الذهاب عن المجلس كما فعل رفيقه الثالث (قوله
فاستحيا الله منه) أى رحمه ولم يماغبه (قوله فأعرض الله عنه) أى سخط عليه وهو محمول على من ذهب معرضا لا لعذر هذا
ان كان مسلما ويحتمل ان يكون منافقا واطلع النبي صلى الله عليه وسلم على امره كما يحتمل ان يكون قوله صلى الله عليه وسلم
فأعرض الله عنه اخبارا أودعا. ووقع فى حديث أنس فاستغنى فاستغنى الله عنه وهذا يرشح كونه خبرا واطلاق الاعراض
وغيره فى حق الله تعالى على سبيل المقابلة والمشاكلة فيحمل كل لفظ منها على ما يليق بجلاله سبحانه وتعالى وفائدة اطلاق
ذلك بيان الشئ بطريق واضح وفيه جواز الاخبار عن أهل المعاصى وأحوالهم للزجر عنها وان ذلك لا يعد من الغيبة وفى
الحديث فضل دلازمة حلق العلم والذكر وجلوس العالم وانما ذكر فى المسجد وفيه الثناء على المستحي والجلوس حيث
ينتهى به الخجاس ولم أقف فى شئ من طرق هذا الحديث على تسمية واحد من الثلاثة المذكورين والله تعالى اعلم (قوله
باب قول النبي صلى الله عليه وسلم رب مبلغ أوعى من سامع) هذا الحديث المعلق أو رد المصنف فى الباب معناه وأما نظمه
فهو موصول عنده فى باب الخطبة بمضى من كتاب الحج أو رده فى هذا الحديث من طريق قررة بن خالد عن محمد بن سيرين قال

بِشْرٍ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو عَوْنٍ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ عَنْ أَبِيهِ ذَكَرَ النَّبِيُّ ﷺ قَعَدَ عَلَى بَعِيرِهِ وَأَمْسَكَ إِنْسَانٌ بِخِطَامِهِ أَوْ بِزِمَامِهِ قَالَ أَيْ يَوْمَ هَذَا فَسَكَتْنَا حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيْسَمِيهِ سَوَى اسْمِهِ قَالَ أَلَيْسَ يَوْمَ النُّحْرِ قُلْنَا بَلَى قَالَ فَأَيُّ شَهْرٍ هَذَا فَسَكَتْنَا حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيْسَمِيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ فَقَالَ أَلَيْسَ بِذِي الْحِجَّةِ قُلْنَا بَلَى قَالَ

أخبرني عبد الرحمن بن أبي بكرة ورجل افضل في نفسي من عبد الرحمن حميد بن عبد الرحمن كلاهما عن أبي بكرة قال خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم النحر قال أتدرون أي يوم هذا وفي آخره هذا اللفظ وغفل القطب الحلبي ومن تبعه من الشراح في عزوهم له الى تخريج الترمذي من حديث ابن مسعود فأبعدوا النجعة وأوهموا عدم تخريج المصنف له والله المستعان ورب للتقليل وقد ترد للتكثير ومبلغ بفتح اللام واوعى نعت له والذي يتعلق به رب محذوف وتقديره يوجد أو يكون ويجوز على مذهب الكوفيين في أن رب اسم أن تكون هي مبتدأ وأوعى الخبر فلا حذف ولا تقدير والمراد رب مبلغ عني أوعى أي أفهم لما أقول من سامع مني وصرح بذلك أبو القاسم بن منده في روايته من طريق هوزة عن ابن عون ولفظه فانه عسى أن يكون بعض من لم يشهد أوعى لما أقول من بعض من شهد (قوله بشر) هو ابن الفضل ورجال الاسناد كلهم بصريون (قوله ذكر النبي صلى الله عليه وسلم) نصب النبي على المفعولية وفي ذكر ضمير يعود على الراوى يعني ان ابا بكرة كان يحدثهم فذكر النبي صلى الله عليه وسلم فقال قعد على بعيره وفي رواية النسائي ما يشعر بذلك ولفظه عن أبي بكر قال وذكر النبي صلى الله عليه وسلم قالوا اما حالية واما عاطفة والمعطوف عليه محذوف وقد وقع في رواية ابن عساكر عن أبي بكرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قعد ولا اشكال فيه (قوله وأمسك انسان بخطامه أو بزمامه) الشك من الراوى والزمام والخطام بمعنى وهو الخيط الذي تشد فيه الحلقة التي تسمى بالبرة بضم الموحدة وتخفيف الراء المفتوحة في أنف البعير وهذا الممسك سماه بعض الشراح بلالا وأستند الى ما رواه النسائي من طريق أم الحصين قالت حججت فرأيت بلالا يقول بخطام راحلة النبي صلى الله عليه وسلم انتهى وقد وقع في السنن من حديث طريق عمرو بن خارجة قال كنت آخذ بزمام ناقة النبي صلى الله عليه وسلم انتهى فذكر بعض الخطبة فهو أولى أن يفسر به الماهم من بلال لكن الصواب أنه هنا أبو بكرة فقد ثبت ذلك في رواية الاسمعيلى من طريق ابن المبارك عن ابن عون وانظر خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم على راحلته يوم النحر وأمسكت اما قال بخطامها واما قال بزمامها واستفدنا من هذا أن الشك ممن دون أبي بكرة لأمه وقائدة امساك الخطام صون البعير عن الاضطراب حتى لا يشوش على راحته (قوله أي يوم هذا) سقط من رواية المستملى واختموي السؤال عن الشهر والجواب الذي قبله فصار هكذا أي يوم هذا فسكتنا حتى ظننا انه سيسميه سوى اسمه قال اليس بذى الحجة وكذا في رواية الاصيل وتوجيهه ظاهر وهو من اطلاق الكل على البعض ولكن الثابت في الروايات عند مسلم وغيره ما ثبت عند الكشميهني وكرامة وكذلك وقع في مسلم وغيره السؤال عن البلد وهذا كله في رواية ابن عون وثبت السؤال عن الثلاثة عند المصنف في الاضاحي من رواية أيوب وفي الحج من رواية قرة كلاهما عن ابن سيرين قال القرطبي سؤاله صلى الله عليه وسلم عن الثلاثة وسكوته بعد كل سؤال منها كان لاستحضارهم وهم واية قبلوا عليه بكليتهم وليست شعروا عظيمة ما يخبرهم عنه ولذلك قال بعد هذا فان دماءكم الى آخره مبالغة في بيان تحريم هذه الاشياء انتهى ومناط التشبيه في قوله كحرمة يومكم وما بعده ظهوره عند السامعين لأن تحريم البلد والشهر واليوم كان ثابتا في نفوسهم مقرررا عندهم بخلاف الانفس والاموال والاعراض فكانوا في الجاهلية يستباحونها فطراً الشرع عليهم بان تحريم دم المسلم وماله وعرضه أعظم من تحريم البلد والشهر واليوم فلا يرد كون التشبيه به أخفض رتبة من التشبيه لان الخطاب إنما وقع بالنسبة لما اعتاده المخاطبون قبل تقرير الشرع ووقع في الروايات التي أشرنا اليها عند المصنف

فَإِنْ دِمَاءُكُمْ وَأَمْوَالُكُمْ وَأَعْرَاضُكُمْ بَيْنَكُمْ حَرَامٌ كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا فِي شَهْرِكُمْ هَذَا فِي بَلَدِكُمْ هَذَا لِيُبْلَغَ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ فَإِنَّ الشَّاهِدَ عَسَى أَنْ يَبْلُغَ مَنْ هُوَ أَوْعَى لَهُ مِنْهُ **بَابُ الْعِلْمِ قَبْلَ الْقَوْلِ وَالْعَمَلِ** لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى مَا عَلَّمَ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ . فَبَدَأَ بِالْعِلْمِ . وَأَنَّ الْعَالَمَاءَ هُمْ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ وَرَثُوا الْعِلْمَ مَنْ أَخَذَ أَخَذَ

وغيره أنهم أجابوه عن كل سؤال بتوهم الله ورسوله أعلم وذلك من حسن أدبهم لأنهم علموا أنه لا يخفى عليه ما يعرفونه من الجواب وأنه ليس مراده مطلق الأخبار بما يعرفونه ولهذا قال في رواية الباب حتى ظننا أنه سيسميه سوى اسمه فتيه إشارة إلى تفويض الأمور الكلية إلى الشارع ويستفاد منه الحجة لما ثبت الحقائق الشرعية (قوله فإن دماءكم إلى آخره) هو على حذف مضاف أي سفك دمائكم وأخذ أموالكم وثلب أعراضكم والعرض بكسر العين موضع المدح والذم من الإنسان سواء كان في نفسه أو سلته (قوله ليبلغ الشاهد) أي الحاضر في المجلس (الغائب) أي الغائب عنه والمراد أما تبليغ القول المذكور أو تبليغ جميع الأحكام وقوله منه صلة لأفعل التفضيل وجاز الفصل بينهما لأن في الظرف سعة وليس الناصل أيضا أجنبيا (فائدة) وقع في حديث الباب فسكتنا بعد السؤال وعند المصنف في الحج من حديث ابن عباس أن رسول الله ﷺ خطب الناس يوم النحر فقال أي يوم هذا قالوا يوم حرام وظاهرهما التعارض واجمع بينهما أن الطائفة الذين كان فيهم ابن عباس اجابوا والطائفة الذين كان فيهم أبو بكر لم يجيبوا بل قالوا الله ورسوله أعلم كما اشرنا إليه أو تكون رواية ابن عباس بالمعنى لأن في حديث أبي بكر عند المصنف في الحج وفي المتن انما قال اليس يوم النحر قالوا بلى فقوهم بلى بمعنى قوهم يوم حرام بالاستلزام وغايته ان أبا بكر نقل السياق بتمامه واختصره بن عباس وكان ذلك كان بسبب قرب أبي بكر منه لكونه كان أخذ بخطام الناقة وقال بعضهم يحتمل تعدد الخطبة فان اراد أنه كررها في يوم النحر فيحتاج لدليل فان في حديث ابن عمر عند المصنف في الحج ان ذلك كان يوم النحر بين الجمرات في حجته وفي هذا الحديث من التوائد غير ما تقدم الحث على تبليغ العلم وجواز التحمل قبل كمال الأهلية وان الفهم ليس شرطا في الأداء وأنه قد يأتي في الآخر من المتقدم من يكون أفهم ممن تقدمه لكن بتملة واستنبط ابن المنير من تعليل كون المتأخر أرجح نظرا من المتقدم أن تفسير الراوي أرجح من تفسير غيره وفيه جواز القعود على ظهر الدواب وهي واقفة اذا احتيج إلى ذلك وحمل النهي الوارد في ذلك على ما اذا كان لغير ضرورة وفيه الخطبة على موضع عال ليكون أبلغ في استماعه للناس ورؤيتهم أياها (قوله باب العلم قبل القول والعمل) قال ابن المنير أراد به أن العلم شرط في صحة القول والعمل فلا يعتبران إلا به فهو متقدم عليهما لانه مصحح للنية المصححة للعمل فنبه المصنف على ذلك حتى يسبق إلى الذهن من قوهم ان العلم لا ينفع إلا بالعمل تهوين أمر العلم والتساهل في طلبه (قوله فبدأ بالعلم) أي حيث قال فاعلم أنه لا إله إلا الله ثم قال واستغفر لذنبك واخطاب وان كان للنبي صلى الله عليه وسلم فهو متناول لامته واستدل سفيان بن عيينة بهذه الآية على فضل العلم كما أخرجه أبو نعيم في الحلية في ترجمته من طريق الربيع بن نافع عنه أنه تلاها فقال ألم تسمع أنه بدأ به فقال اعلم ثم أمره بالعمل وينزع منها دليل ما يقوله المتكلمون من وجوب المعرفة لكن النزاع كما قدمناه انما هو في انجاب تعلم الأدلة على القوانين المذكورة في كتب الكلام وقد تقدم شيء من هذا في كتاب الأيمان (قوله وان العلماء) ينتج أن ويجوز كسرهما ومن هنا إلى قوله وافر طرف من حديث أخرجه أبو داود والترمذي وابن حبان والحاكم مصححا من حديث أبي الدرداء وحسنه حمزة الكنعاني وضعفه غيرهم بالاضطراب في سنده لكن له شواهد يتقوى بها ولم ينصح المصنف بكونه حديثا فلهذا لا يعد في تعاليقه لكن اراد له في الترجمة يشعر بان له أصلا وشاهده في القرآن قوله تعالى ثم أورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا ومناسبتة للترجمة من جهة أن الوارث قائم مقام الموروث فله حكمه فيما قام مقامه فيه (قوله ورثوا) بتشديد الراء المقترحة أي الأنبياء ويروي بتخفيفها مع الكسر أي العلماء ويؤيد الأول ما عند الترمذي وغيره فيه وان

بِحَظِّهِ وَافِرٍ وَمَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَطْلُبُ بِهِ عِلْمًا سَهَّلَ اللَّهُ لَهُ طَرِيقًا إِلَى الْجَنَّةِ . وَقَالَ جَلَّ ذِكْرُهُ . إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ . وَقَالَ وَمَا يَعْزُبُ عَنْهُ الْعَالَمُونَ . وَقُلُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ . وَقَالَ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ . وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ مَنْ يَرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفْقَهُهُ وَإِنَّمَا الْعِلْمُ بِالتَّعَلُّمِ . وَقَالَ أَبُو ذَرٍّ لَوْ وَضَعْتُمْ الصَّمْصَامَةَ عَلَى هَذِهِ وَأَشَارَ إِلَى قَفَاةِ نَمْرٍ ذَلَمْتَ أَنِّي الْفَذُ كِبَرَةً سَمِعْتُهَا مِنَ النَّبِيِّ ﷺ قَبْلَ أَنْ تُجِيزُوا عَلَيَّ لَا تَقْذَرُهَا .

الانبياء لم يورثوا دينارا ولا درهما وإنما ورثوا العلم (قوله بحظ) أى نصيب (وافر) أى كامل (قوله ومن سلك طريقا) هو من جملة الحديث المذكور وقد أخرج هذه الجملة أيضا مسلم من حديث الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة في حديث غير هذا وأخرجه الترمذي وقال حسن قال ولم يقل له صحيح لأنه يقال إن الأعمش دلس فيه فقال حدثت عن أبي صالح (قلت) لكن في رواية مسلم عن أبي أسامة عن الأعمش حدثنا أبو صالح فانتفتت تهمة تدليسه (قوله طريقا) نكروها ونكرو علما ليتناول أنواع الطرق الموصلة إلى تحصيل العلوم الدينية وليتدرج فيه القليل والكثير (قوله سهل الله له طريقا) أى في الآخرة أو في الدنيا بان يوفقه للأعمال الصالحة الموصلة إلى الجنة وفيه بشارة بتسهيل العلم على طالبه لأن طلبه من الطرق الموصلة إلى الجنة (قوله وقال) أى الله عز وجل وهو معطوف على قوله لقول الله إنما يخشى الله أى يخاف من الله من علم قدرته وسلطانه وهم العلماء قاله ابن عباس (قوله وما يعقلها) أى الامثال المضروبة (قوله لو كنا نسمع) أى سمع من يعي ويفهم (أو نعقل) عقل من يميز وهذه أوصاف أهل العلم فالعنى لو كنا من أهل العلم لعلمنا ما يجب علينا فعملنا به فنجونا (قوله وقال النبي صلى الله عليه وسلم من يرد الله به خيرا يفقهه) كذا في رواية الأثرى في رواية المستمل يفهمه بالهاء المشددة المكسورة بعدها ميم وقد وصله المؤلف باللفظ الاول بعد هذا بيا بين كما سيأتى وأما اللفظ الثانى فاخرجه ابن أبي عاصم في كتاب العلم من طريق ابن عمر عن عمر مرفوعا واسناده حسن والفقهاء هو الفهم قال الله تعالى لا يكادون يفقهون حديثا أى لا يفهمون والمراد الفهم فى الأحكام الشرعية (قوله وإنما العلم بالتعلم) هو حديث مرفوع أيضا أورده ابن أبى عاصم والطبرانى من حديث معاوية أيضا بلفظ يأبىها الناس تعلموا إنما العلم بالتعلم والفقهاء بالفتح ومن يرد الله به خيرا يفقهه فى الدين اسناده حسن لأن فيه مبهما اعتضد بمجيئه من وجه آخر وروى البزار نحوه من حديث ابن مسعود موقوفا ورواه أبو نعيم الاصبهاني مرفوعا وفى الباب عن أبى الدرداء وغيره فلا يفتتر بقول من جعله من كلام البخارى والمعنى ليس العلم المعتبر الا ما أخذ من الانبياء ورثتهم على سبيل التعلم (قوله وقال أبو ذر) هذا التعليق رويناه موصولا فى مسند الدارمى وغيره من طريق الاوزاعى حدثنى أبو كثير يعنى مالك بن مرثد عن أبيه قال أثبت أبذر وهو جالس عند الجمرة الوسطى وقد اجتمع عليه الناس يستفتونه فأتاه رجل فوقف عليه ثم قال ألم تنه عن الفتيا فرفع رأسه إليه فقال أرقب أنت على لو وضعتم فذ كرملة ورويناه فى الحلية من هذا الوجه وبين أن الذى خاطبه رجل من قريش وإن الذى نهاه عن الفتيا عثمان رضى الله عنه وكان سبب ذلك أنه كان بالشام فاختلاف مع معاوية فى تأويل قوله تعالى والذين يكثرزون المذهب والفضة فقال معاوية نزلت فى أهل الكتاب خاصة وقال أبو ذر نزلت فيهم وفيما فكاتب معاوية إلى عثمان فأرسل إلى أبي ذر فحصلت منازعة أدت إلى انتقال أبي ذر عن المدينة فسكن الربداء بفتح الراء والنوحدة والذال المعجمة إلى أن مات رواه النسائي وفيه دليل على أن أبذر كان لا يرى بطاعة الامام اذ انها عنه عن التيالان كان يرى أن ذلك واجب عليه لا امر النبي صلى الله عليه وسلم بالتبليغ عنه كما تقدم ولعله أيضا سمع الوعيد فى حق من كتم علما يعلمه وسيأتى لعلي مع عثمان نحوه والصمصامة بمهملةين الاولى مفتوحة هو السيف الصارم الذى لا يثنى وقيل الذى له حد واحد (قوله هذه) إشارة إلى

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ كُتُبُ بَنِي بَنِي حَمَلَاءَ قُفَّاءَ . وَيُقَالُ الرَّبَّانِيُّ الَّذِي يُرَبِّي النَّاسَ بِصِفَارِ الْعِلْمِ قَبْلَ كِبَارِهِ
بَابُ مَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَخَوَّلُهُمْ بِالْمَوْعِظَةِ وَالْعِلْمِ كَيْ لَا يَنْفِرُوا حَدِيثًا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ قَالَ
 أَخْبَرَنَا سَفْيَانُ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنِ أَبِي وَائِلٍ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَخَوَّلُنَا بِالْمَوْعِظَةِ فِي
 الْأَيَّامِ كَرَاهَةِ السَّامَةِ

القما وهو يذكر ويؤث وأتخذ بضم الهمزة وكسر الفاء والذال المعجمة أي أمضي وتجزوا بضم المثناة وكسر الجيم وبعد
 الياء زاي تكلموا قتلى ونكر كلمة لبشمل القليل والكثير والمراد به يبلغ ما تحمله في كل حال ولا ينتهي عن ذلك ولو أشرف
 على القتل ولو في كلامه لمجرد الشرط من غير أن يلاحظ الامتناع أو المراد أن الاتقاد حاصل على تقدير وضع الصمصامة
 وعلى تقدير عدم حصوله أولى فهو مثل قوله لولم يخف الله لم يعصه وفيه الحث على تعليم العلم واحتمال المشقة فيه والصبر على
 الأذى طلبا للنواب (قوله وقال ابن عباس) هذا التعليق وصله ابن أبي عاصم أيضا بأسناد حسن والخطيب بأسناد آخر
 حسن وقد فسر ابن عباس الرباني بأنه الحكيم الفقيه ووافقه ابن مسعود فيما رواه إبراهيم الحربي في غريبه عنه بأسناد
 صحيح وقال الأصمعي والاسمعي الرباني نسبة إلى الرب أي الذي يقصد ما أمره الرب بقصده من العلم والعمل وقال ثعلب
 قيل للعلماء ربانيون لأنهم يربون العلم أي يقومون به وزيدت الالف والنون للمبالغة والحاصل أنه اختلف في هذه النسبة
 هل هي نسبة إلى الرب أو إلى الترية والترية على هذا العلم وعلي ما حكاه البخاري لتعلمه والمراد بصغار العلم ما وضح من
 مسائله وبكباره ما دق منها وقيل يعلمهم جزئياته قبل كلياته أو فروعه قبل أصوله أو متدما قبل مقاصده وقال ابن الأعرابي
 لا يقال للعلماء رباني حتى يكون عالما معلماعاملا * (فائدة) * اقتصر المصنف في هذا الباب على ما أورده من غير أن يورد حديثا
 موصولا على شرطه فاما أن يكون يرض له ليورده فيه ما ثبت على شرطه أو يكون تعمد ذلك اكتفاء بما ذكر والله أعلم
 (قوله باب ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يتخولهم) هو بالخاء المعجمة أي يتعهدهم والموعظة النصيح والتذكير وعطف العلم
 عليهما من باب عطف العام على الخاص لأن العلم يشمل الموعظة وغيرها وانما عطفه لأنها منصوصة في الحديث وذكر العلم
 استنباطا (قوله لتلاينفروا) استعمل في الترجمة معنى الحديثين الذين ساقهما وتضمن ذلك تفسير السامة بالنفور وهما
 متقاربان ومناسبة لما قبله ظاهرة من جهة ما حكاه أخيرا من تفسير الرباني كنسبة الذي قبله من تشديد أبي ذر في أمر التبليغ لما
 قبله من الأمر بالتبليغ وغاب أبواب هذا الكتاب لمن أمعن النظر فيها والتأمل لا يخلو عن ذلك (قوله سفيان) هو الثوري
 وقد رواه أحمد في مسنده عن ابن عينة لكن محمد بن يوسف القرطبي وإن كان يروي عن السفينيين فإنه حين يطلق يريد به الثوري
 كما أن البخاري حيث يطن محمد بن يوسف لا يريد به إلا القرطبي وإن كان يروي عن محمد بن يوسف البيكندی أيضا وقد وهم من
 زعم أنه هنا البيكندی (قوله عن أبي وائل) في رواية أحمد المذكورة سمعت شقيقا وهو أبو وائل وأفاد هذا التصريح
 رفع ما يتوهم في رواية مسلم التي أخرجها من طريق علي بن مسهر عن الأعمش عن شقيق عن عبد الله فذكر
 الحديث قال علي بن مسهر قال الأعمش وحدثني عمرو بن مرة عن شقيق عن عبد الله مثله فقد يوهم هذا أن
 الأعمش دلسه أولا عن شقيق ثم سمي الواسطة بينهما وإس كذلك بل سمعه من أبي وائل بلا واسطة وسمعه عنه بواسطة
 وأراد بذلك الرواية الثانية وإن كانت نازلة تأكيده أوليابه علي عناية بالرواية من حيث أنه سمعه نازلا فلم يقنع بذلك حتى
 سمعه عاليا وكذا صرح الأعمش بالتحديث عند المصنف في الدعوات من رواية حفص بن غياث عنه قال حدثني شقيق
 وزاد في أوله أنهم كانوا ينتظرون عبد الله بن مسعود ليخرج إليهم فيذكرهم وأنه لما خرج قال أمانني أخبر بمكانكم ولكنه
 يمنعني من الخروج إليكم فذكر الحديث (قوله كان يتخولنا) بالخاء المعجمة وتشديد الواو قال الخطابي الخائل بالمعجمة
 هو القائم بالتمهيد للمال يقال خال المال يخوله تخولا إذا تعهده وأصلحه والمعنى كان يراعى الاوقات في تذكرنا ولا يفعل ذلك
 كل يوم للتأمل والتخون بالنون أيضا يقال تخون الشيء إذا تعهده وحفظه أي اجتنب الخيانة فيه كما قيل في تحنت وتأنم

عَلَيْنَا **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو التَّيَّاحِ عَنْ
 أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ يَسِّرُوا وَلَا تَعْسِرُوا وَبَشِّرُوا وَلَا تُنْفِرُوا **بَاب** مَنْ جَعَلَ لِأَهْلِ الْعِلْمِ أَيَّامًا مَعْلُومَةً
حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ أَبِي وَائِلٍ قَالَ كَانَ عَبْدُ اللَّهِ يُدْكِرُ
 النَّاسَ فِي كُلِّ خَمِيسٍ فَيَقَالَ لَهُ رَجُلٌ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ لَوْ دِدْتُ أَنَّكَ ذَكَرْتَنَا كُلَّ يَوْمٍ قَالَ أَمَا إِنَّهُ يَمْنَعُنِي مِنْ
 ذَلِكَ أَنِّي أَكْرَهُ أَنْ أَمْلِكُكُمْ وَإِنِّي أَخْشَى أَنْ أَخْلُوكُمْ بِالْمَوْعِظَةِ كَمَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَخْشَى أَنْ يَخْلُوكَ بِهَا عِثَّةُ السَّامَةِ عَلَيْنَا
بَاب مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ **حَدَّثَنَا** سَعِيدُ بْنُ زَيْدٍ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو وَهْبٍ عَنْ يُونُسَ

ونظائرهما وقد قيل إن أبا عمرو بن العلاء سمع الأعمش يحدث هذا الحديث فقال يتخولنا باللام فردده عليه بالنون فلم
 يرجع لأجل الرواية وكلا اللغتين جائز وحكي أبو عبيد المهروري في الغريبين عن أبي عمرو الشيباني أنه كان يقول الصواب
 يتخولنا بالحاء المهملة أى يتطلب أحوالنا التى ننشط فيها للموعظة قلت والصواب من حيث الرواية الأولى
 فقد رواه منصور عن أبي وائل كرواية الأعمش وهو فى الباب الآتى وإذا ثبتت الرواية وصح المعنى بطل الاعتراض (قوله
 علينا) أى السامة الطارئة علينا أو ضمن السامة معنى المشقة فعداها بهلى والصلة محذوفة والتقدير من الموعظة ويستفاد
 من الحديث استحباب ترك المداومة فى الجد فى العمل الصالح خشية الملل وإن كانت المداومة مطلوبة لكها على قسمين أما
 كل يوم مع عدم التكلف وأما يوما بعد يوم فيكون يوم الترك لأجل الراحة ليقبل على الثانى بنشاط وأما يوما فى الجمعة ويختلف
 باختلاف الأحوال والأشخاص والضابط الحاجة مع مراعاة وجوب النشاط واحتمل عمل ابن مسعود مع استدلاله أن
 يكون اقتدى بفعل النبي صلى الله عليه وسلم حتى فى اليوم الذى عينه واحتمل أن يكون اقتدى بمجرد التخلل بين العمل
 والترك الذى عبر عنه بالتخول والثانى أظهر وأخذ بعض العلماء من حديث الباب كراهة تشبيه غير الرواتب بالرواتب
 بالمواظبة عليها فى وقت معين دائما وجاء عن مالك ما يشبه ذلك (قوله أبو التياح) تقدم أنه ينتج انتفاء التوقيفية وتشديد
 التحتانية وآخره مهملة (قوله ولا تعسروا) النائدة فيه التصريح باللام تأكيذا وقال النووي لو انتصر على يسروا لصدق
 على من يسر مرة وعسر كثيرا فقال ولا تعسروا لنفى التعسير فى جميع الأحوال وكذا القول فى عطفته عليه ولا تنفروا وأيضا
 فإن المقام مقام الاطناب لا الإيجاز (قوله وبشروا) بعد قوله يسروا فيه الجناس الخطي ووقع عند المصنف فى الأدب
 عن آدم عن شعبة بدلهما وسكنوا وهى التى تقابل ولا تنفروا لأن السكون ضد النفر كما أن ضد البشارة النذارة لكن لما كانت
 النذارة وهى الأخبار بالشر فى ابتداء التعليم توجب النفرة قوبلت البشارة بالتنفير والمراد تأليف من قرب إسلامه وترك
 التشديد عليه فى الابتداء وكذلك الزجر عن المعاصى ينبغى أن يكون بتلطيف ليقبل وكذا تعليم العلم ينبغى أن يكون
 بالتدريج لأن الشئ إذا كان فى ابتداءه سهلا حجب إلى من يدخل فيه ولما بدأ ببساطة وكانت عاقبته غالبا الأزدىاد لخلاف
 ضده والله تعالى أعلم (قوله باب من جعل لأهل العلم يوما معلوما) فى رواية كريمة أياما معلومة وللكشميهني
 معلومات وكأنه أخذ هذا من صنيع ابن مسعود فى تذكره كل خميس أو من استنباط عبد الله ذلك الحديث الذى
 أورده (قوله جرير) هو ابن عبد الحميد ومنصور هو ابن المعتمر (قوله كان عبد الله) هو ابن مسعود وكنيته أبو
 عبد الرحمن (قوله فقال له رجل) هذا المبهم يشبه أن يكون هو يزيد بن معاوية النخعي وفى سياق المصنف
 فى أواخر الدعوات ما يرشد إليه (قوله لوددت) اللام جواب قسم محذوف أى والله لوددت وقاعل يمنعني أني
 أكره ينتج همزة أني وأملككم بضم الهمزة أى أضجركم وإنى الثانية بكمز الهمزة وقد تقدم شرح المتن
 قريبا والاسناد كله كوفيون وحديث أنس الذى قبله بصريون (قوله باب من يرد الله به خيرا يفقهه فى
 الدين) ليس فى أكثر الروايات فى الترجمة قوله فى الدين وثبت الكشميهني (قوله حدثنا سعيد بن عفير) هو سعيد

عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ قَالَ حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ سَمِعْتُ مَعَاوِيَةَ خَطِيبًا يَقُولُ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ. وَإِنَّمَا أَنَا قَائِمٌ وَاللَّهُ يَعْطِي. وَلَنْ تَزَالَ هَذِهِ الْأُمَّةُ قَائِمَةً عَلَى أَمْرِ اللَّهِ لَا يَخْزُهُمْ مِنْ خَالِفِهِمْ حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ بِآبِ الْفَهْمِ فِي الْعِلْمِ. **حَدَّثَنَا** عَلَى حَدَّثَنَا سَفِيَانُ قَالَ قَالَ لِي ابْنُ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ جُمَاهِدٍ قَالَ صَحِبْتُ ابْنَ عُمَرَ إِلَى الْمَدِينَةِ فَلَمْ أَسْمَعْهُ يُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَّا حَدِيثًا وَاحِدًا قَالَ كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَأَتَى بِجُمَارٍ فَقَالَ إِنَّ مِنْ الشَّجَرِ شَجَرَةً مِثْلُهَا كَمِثْلِ الْمُسْلِمِ فَأَرَدْتُ أَنْ أَقُولَ هِيَ النَّخْلَةُ فَإِذَا أَنَا أَصْفَرُ التَّمْرَ فَسَكَتُ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ هِيَ النَّخْلَةُ.

ابن كثير بن عفير نسب الى جده وهو بالمهمله مصغرا (قوله عن ابن شهاب) قال حميد في الاعتصام المؤلف من هذا الوجه أخبرني حميد ولمسلم حدثني حميد بن عبد الرحمن بن عوف زاد تسمية جده (قوله سمعت معاوية) هو ابن أبي سفيان (قوله خطيبا) هو حال من المفعول وفي رواية مسلم والاعتصام سمعت معاوية بن أبي سفيان وهو يخطب وهذا الحديث مشتمل على ثلاثة أحكام أحدها فضل التفقه في الدين وثانيها أن المعطى في الحقيقة هو الله وثالثها أن بعض هذه الأمة يبق على الحق أبدا فلاول لائق بأبواب العلم والثاني لائق بقسم الصدقات ولهذا أورده مسلم في الزكاة والمؤلف في الخمس والثالث لائق بذكر اشراط الساعة وقد أورده المؤلف في الاعتصام لالتفاتة الى مسألة عدم خلو الزمان عن مجتهد وسيأتي بسط القول فيه هناك وإن المراد بامر الله هنا الريح التي تقبض روح كل من في قلبه شيء من الايمان وتبقى شرار الناس فعليهم تقوم الساعة وقد تعلق الاحاديث الثلاثة بأبواب العلم بل بترجمة هذا الباب خاصة من جهة اثبات الخير لمن تفقه في دين الله وإن ذلك لا يكون بالاكتساب فقط بل لمن يفتح الله عليه به وإن من ينتج الله عليه بذلك لا يزال جنسه موجودا حتى يأتي أمر الله وقد جزم البخاري بأن المراد بهم أهل العلم بالآثار وقل أحمد بن حنبل أن لم يكونوا أهل الحديث فلا أدرى من هم وقال القاضي عياض أراد أحمد أهل السنة ومن يعتقده مذهب أهل الحديث وقال النووي يحتمل أن تكون هذه الطائفة فرقة من أنواع المؤمنين ممن يقيم أمر الله تعالى من مجاهد وفقه ومحدث وزاهد وأمر بالمعروف ونحو ذلك من أنواع الخير ولا يلزم اجتماعهم في مكان واحد بل يجوز أن يكونوا متفرقين (قلت) وسيأتي بسط ذلك في كتاب الاعتصام إن شاء الله تعالى (قوله يفقهه) أي يفهمه كما تقدم وهي ساكنة الهاه لانها جواب الشرط يقال يفقهه بالضم اذا صار الفقه له سجية وفقه بالفتح اذا سبق غيره الى الفهم وفقه بالكسر اذا فهم ونكر خيرا ليشمل القليل والكثير والتكثير للتعظيم لان المقام يقتضيه ومنه فهم الحديث ان من لم يتفقه في الدين أي يتعلم قواعد الاسلام وما يتصل بها من الفروع فقد حرم الخير وقد أخرج أبو يعلى حديث معاوية من وجه آخر ضعيف وزاد في آخره ومن لم يتفقه في الدين لم يبال الله به والمعنى صحيح لان من لم يعرف أمور دينه لا يكون فقيها ولا طالب فقه فيصح أن يوصف بأنه مأر يذبه الخير وفي ذلك بيان ظاهر لتفضل العلماء على سائر الناس ولتفضل التفقه في الدين على سائر العلوم وسيأتي بقية الكلام على الحديثين الآخرين في موضعهما من الخمس والاعتصام إن شاء الله تعالى وقوله لن تزال هذه الأمة يعني بعض الأمة كما يجيء مصرحاً به في الموضع الذي أشرت اليه إن شاء الله تعالى (قوله باب الفهم) أي فضل الفهم (في العلم) أي في العلوم (قوله حدثنا علي) في رواية أبي ذر بن عبد الله وهو المعروف بابن المديني (قوله حدثنا سفيان) قال قال لي بن أبي نجيح (في مسند الحميدي عن سفيان حدثني ابن أبي نجيح) (قوله صحبت ابن عمر الى المدينة) فيه ما كان بعض الصحابة تلميذ من توفى الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم الا عند الحاجة خشية الزيادة والنقصان وهذه كانت طريقته ابن عمر ووالده عمر وجماعة وإنما كثرت أحاديث ابن عمر مع ذلك لكثرة من كان يسأله ويستفتيه وقد تقدم الكلام على متن حديث الباب في أوائل كتاب العلم ومناسبته للترجمة ان ابن عمر لما ذكر النبي صلى

بابُ الاغْتِبَاطِ فِي الْعِلْمِ وَالْحِكْمَةِ . وَقَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ قَبْلَ أَنْ تَسُودُوا **حَدَّثَنَا** حَمِيدُ بْنُ قَدْرَةَ حَدَّثَنَا سَفِيَّانُ قَالَ حَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ عَلَى غَيْرِهِ مَا حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ قَالَ سَمِعْتُ قَيْسَ بْنَ أَبِي حَازِمٍ قَالَ سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ قَالَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لَا حَسَدَ

اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمَسْئَلَةُ عِنْدَ احْتِضَارِ الْجَمْعِ إِلَيْهِمْ أَنَّ الْمَسْئُولَ عَنْهُ النِّجَاحُ فَالْمَنْعُ فُطْنَةٌ يَنْهَمُ بِهَا صَاحِبُهَا مِنَ الْكَلَامِ مَا يَنْقُصُ بِهِ مِنْ قَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ وَقَدْ أَخْرَجَ أَحْمَدُ فِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْآتِي فِي الْوَفَاةِ النَّبَوِيَّةِ حَيْثُ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ عَبْدَ أَخِيهِ اللَّهَ فَبَكَى أَبُو بَكْرٍ وَقَالَ فَدِينَاكَ بَابَانَا فَتَعْجَبُ النَّاسُ وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ فِيهِمْ مِنَ الْمَقَامِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هُوَ الْخَيْرُ فَمَنْ قَالَ أَبُو سَعِيدٍ فَكَانَ أَبُو بَكْرٍ أَعْلَمُنَا بِهِ وَاللَّهُ الْمَهَادِي إِلَى الصُّوَابِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ (قَوْلُهُ بَابُ الْاِغْتِبَاطِ فِي الْعِلْمِ) هُوَ بِالْغَيْنِ الْمَعْجَمَةُ (قَوْلُهُ فِي الْعِلْمِ وَالحِكْمَةِ) فِيهِ تَنْظِيرٌ مَذْكُورٌ نَاقِي قَوْلِهِ بِالْمَوْعِظَةِ وَالْعِلْمُ لَكِنْ هَذَا عَكْسُ ذَلِكَ أَوْ هُوَ مِنَ الْعُطْفِ التَّنْصِيرِ أَنْ قُلْنَا أَنَّهُمَا مُتَرَادِفَانِ (قَوْلُهُ وَقَالَ عُمَرُ تَنْقَبُوا قَبْلَ أَنْ تَسُودُوا) هِيَ بَضْمُ الْمُثَنَاءِ وَفَتْحُ الْمُهْمَلَةِ وَتَشْدِيدُ الْوَاوِ أَيْ تَجْعَلُوا سَادَةً زَادَ الْكُشْمِينِيُّ فِي رِوَايَتِهِ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أَيْ الْبَخَارِيُّ وَبَعْدَ أَنْ تَسُودُوا إِلَى قَوْلِهِ سَنَهُمْ أَمَّا تُرْعَمُ فَخَرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَغَيْرُهُ مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ عَنْ الْأَحْنَفِ بْنِ قَيْسٍ قَالَ قَالَ عُمَرُ فَذَكَرَهُ وَاسْنَادُهُ صَحِيحٌ وَإِنَّمَا عَقِبَهُ الْبَخَارِيُّ بِقَوْلِهِ وَبَعْدَ أَنْ تَسُودُوا لِيَبَيِّنَ أَنَّ لَا مَقْبُومَ لَهُ خَشْيَةٌ أَنْ يَفْهَمَ أَحَدٌ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ السِّيَادَةَ مَانِعَةٌ مِنَ التَّنْفِذِ وَإِنَّمَا أَرَادَ عُمَرُ أَنَّهَا قَدْ تَكُونُ سَبَبًا لِلْمَنْعِ لِأَنَّ الرَّئِيسَ قَدْ يَنْعَهُ الْكِبَرُ وَالْاِحْتِشَامُ أَنْ يَجْلِسَ مَجْلِسَ الْمُتَعَلِّمِينَ وَلِهَذَا قَالَ مَالِكٌ عَنْ عَيْبِ الْقَضَاءِ أَنَّ الْقَاضِيَ إِذَا عَزَلَ لَا يَرْجِعُ إِلَى مَجْلِسِهِ الَّذِي كَانَ يَتَعَلَّمُ فِيهِ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ إِذَا تَصَدَّرَ احْدَثَ فَاتَهُ عِلْمٌ كَثِيرٌ وَقَدْ فَسَّرَهُ أَبُو عُبَيْدٍ فِي كِتَابِهِ غَرِيبَ الْحَدِيثِ فَقَالَ مَعْنَاهُ تَنْقَبُوا وَأَنْتُمْ صَغَارُ قَبْلَ أَنْ تَصِيرُوا سَادَةً فَتَمْنَعَكُمْ الْإِثْمَةُ عَنْ الْاِخْتِزَاعِ عَنْ هُوَ دُونَكُمْ فَتَنْقَبُوا أَحْبَابًا وَفَسَّرَهُ شَمْسُ الْمَغْرِيِّ بِالزَّوْجِ فَانَّهُ إِذَا تَزَوَّجَ صَارَ سَيِّدَ أَهْلِهِ وَلَا سَيِّمًا أَنْ وَلَدَ لَهُ وَقِيلَ أَرَادَ عُمَرُ الْمَكْفَ عَنْ طَلَبِ الرِّيَاسَةِ لِأَنَّ الَّذِي يَتَنَفَّذُ يَعْرِفُ مَا فِيهَا مِنَ الْغَوَائِلِ فَيَجْتَنِبُهَا وَهُوَ حَمَلٌ بَعِيدٌ إِذَا الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ تَسُودُوا السِّيَادَةُ وَهِيَ أَعْمُ مِنَ الزَّوْجِ وَلَا وَجْهَ لِمَنْ خَصَّصَهُ بِذَلِكَ لِأَنَّهَا قَدْ تَكُونُ بِهِ وَغَيْرُهُ مِنَ الْأَشْيَاءِ الشَّاعِلَةِ لِصَحَابِهَا عَنْ الْاِشْتِغَالِ بِالْعِلْمِ وَجُوزِ الْكِرْمَانِيِّ أَنْ يَكُونَ مِنَ السَّوَادِ فِي الْمَلْحِيَةِ فَيَكُونُ أَمْرًا لِلشَّابِّ بِالتَّنْفِذِ قَبْلَ أَنْ تَسُودَ حَيْثُ أَمَرَ الْمَكْبَلُ قَبْلَ أَنْ يَتَحَوَّلَ سَوَادَ الْمَلْحِيَةِ إِلَى الشَّيْبِ وَلَا يَخْفَى تَكْنِيهِ وَقَالَ ابْنُ الْمُنِيرِ مِطَابَقَةُ قَوْلِ عُمَرَ لِلتَّرْجُمَةِ أَنَّهُ جَعَلَ السِّيَادَةَ مِنْ ثَمَرَاتِ الْعِلْمِ وَأَوْصَى الطَّالِبَ بِاِغْتِنَامِ الزِّيَادَةِ قَبْلَ بُلُوغِ دَرَجَةِ السِّيَادَةِ وَذَلِكَ يَحْتَقِقُ اسْتِحْتِمَاقَ الْعِلْمِ بِنِهَايَةِ غَيْبِطِ صَاحِبِهِ فَانَّهُ سَبَبٌ لِسِّيَادَتِهِ كَمَا قَالَ وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ مُرَادَ الْبَخَارِيِّ أَنَّ الرِّيَاسَةَ وَإِنْ كَانَتْ مِمَّا يَغْضُطُ بِهَا صَاحِبُهَا فِي الْعَادَةِ لَكِنَّ الْحَدِيثَ دَلٌّ عَلَى أَنَّ الْغَيْبَةَ لَا تَكُونُ إِلَّا بِأَحَدٍ مِنْ الْعِلْمِ أَوْ الْجُودِ وَلَا يَكُونُ الْجُودُ مَحْمُودًا إِلَّا إِذَا كَانَ بِعِلْمٍ فَكَيْفَ يَقُولُ تَعَلَّمُوا الْعِلْمَ قَبْلَ حَصُولِ الرِّيَاسَةِ لَتَغْضُطُوا إِذَا غَبِطْتُمْ بِحَقِّهِ وَيَقُولُ أَيْضًا أَنْ تَعْجَلْتُمْ الرِّيَاسَةَ الَّتِي مِنْ عَادَتِهَا أَنْ تَمْنَعَ صَاحِبَهَا مِنْ طَلَبِ الْعِلْمِ فَتَرْكُوكَ الْعَادَةَ وَتَعَلَّمُوا الْعِلْمَ لِتَحْصُلَ لَكُمْ الْغَيْبَةُ الْحَقِيقِيَّةُ وَمَعْنَى الْغَيْبَةِ تَمْنِي الْمُرءِ أَنْ يَكُونَ لَهُ تَنْظِيرٌ مَا لَمْ يَكُنْ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَزُولَ عَنْهُ وَهُوَ الْمُرَادُ بِالْحَسَدِ الَّذِي أُطْلِقَ فِي الْخَبَرِ كَمَا سَنَبِينَهُ (قَوْلُهُ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ عَلَى غَيْرِهِ مَا حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ) يَعْنِي أَنَّ الزُّهْرِيَّ حَدَّثَ سَفِيَّانَ بِهَذَا الْحَدِيثِ بِلُغَةٍ غَيْرِ اللَّفْظِ الَّذِي حَدَّثَهُ بِهِ إِسْمَاعِيلُ وَرِوَايَةُ سَفِيَّانَ عَنْ الزُّهْرِيِّ أَخْرَجَهَا الْمُصَنِّفُ فِي التَّوْحِيدِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْهُ قَالَ قَالَ الزُّهْرِيُّ عَنْ سَالِمٍ وَرَوَاهَا مُسْلِمٌ عَنْ زُهَيْرِ بْنِ حَرْبٍ وَغَيْرِهِ عَنْ سَفِيَّانَ بْنِ عِيْنَةَ قَالَ حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ سَاقَهُ مُسْلِمٌ تَامًا وَاخْتَصَرَهُ الْبَخَارِيُّ وَأَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ أَيْضًا تَامًا فِي فَصَائِلِ الْقُرْآنِ مِنْ طَرِيقِ شُعَيْبٍ عَنْ الزُّهْرِيِّ حَدَّثَنَا سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ فَذَكَرَهُ وَسَنَدُكَ مَا تَخَالَفَتْ فِيهِ الرِّوَايَتَانِ بَعْدَ إِذْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى (قَوْلُهُ قَالَ سَمِعْتُ) الْقَائِلُ وَهُوَ إِسْمَاعِيلُ عَلَى مَا حَرَّرْنَاهُ (قَوْلُهُ لَا حَسَدَ) الْحَسَدُ تَمْنِي زَوَالِ النِّعْمَةِ عَنْ الْمُنْعَمِ عَلَيْهِ وَخَصَّهُ بِمَعْضَمٍ بَلَّغَ تَمْنِي ذَلِكَ لِنَفْسِهِ وَالْحَقُّ أَنَّهُ أَعْمُ وَسَبَبُهُ أَنَّ الطَّبَاعَ مَجْبُولَةٌ عَلَى حُبِّ الزَّرْفِ عَلَى الْجَنَسِ فَذَا رَأَى لغيرِهِ

إِلَّا فِي اثْنَتَيْنِ رَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ مَالًا فَسُطَّ عَلَى هَدْيِهِ فِي الْحَقِّ . وَرَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ الْحِكْمَةَ فَهُوَ يَقْضِي
بِهَا وَيُعَلِّمُهَا **بَاب** مَا ذُكِرَ فِي ذَهَابِ مُوسَى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ فِي الْبَحْرِ إِلَى الْخَضِرِ . وَقَوْلُهُ تَعَالَى هَلْ أَتَيْتُكَ
عَلَى أَنْ تَعْلِمَنِي مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْدًا

ما ليس له أحب أن يزول ذلك عنه له ليرتفع عليه أو مطلقا ليساويه وصاحبه مذموم إذا عمل بمقتضى ذلك من تصميم
أو قول أو فعل وينبغي لمن خطر له ذلك أن يكرهه كما يكره ما وضع في طبعه من حب المنهيات واستثنوا من ذلك ما إذا
كانت النعمة لكافرا أو فاسقا يستعين بها على معاصي الله تعالى فهذا حكم الحسد بحسب حقيقته وأما الحسد المذموم كور في
الحديث فهو الغبطة وأطلق الحسد عليها مجازا وهي أن يتمنى أن يكون له مثل ما لغيره من غير أن يزول عنه والحرص
على هذا يسمى منافسة فإن كان في الطاعة فهو محمود ومنه فليتنافس المتنافسون وإن كان في المعصية فهو مذموم ومنه ولا
تنافسوا وإن كان في الجائزات فهو مباح فكأنه قال في الحديث لا غبطة أعظم أو أفضل من الغبطة في هذين
الأمرين ووجه الحصر أن الطاعات إما بدنية أو مالية أو كائنة عنهما وقد أشار إلى البدنية بآية باتيان الحكمة
والقضاء بها وتعليمها ولفظ حديث ابن عمر رجل آتاه الله القرآن فهو يقوم به آناء الليل وآناء النهار والمراد
بالقيام به العمل به مطلقا أعم من تلاوته داخل الصلاة أو خارجها ومن تعليمه والحكم والتتوى بمقتضاه
لا تخالف بين لفظي الحديثين ولا حمد من حديث يزيد بن الأحنس السلمي رجل آتاه الله القرآن فهو
يقوم به آناء الليل وآناء النهار ويتبع ما فيه ويجوز حمل الحسد في الحديث على حقيقته على أن الاستثناء منقطع والتقدير
نفي الحسد مطلقا لكن هاتان الحصلتان محمودتان ولا حسد فيهما فلا حسد أصلا (قوله الألف اثنتين) كذا في معظم الروايات
اثنتين بقاء التائب أي لا حسد محمودا في شيء الألف خصلتين وعلى هذا فقوله رجل بالرفع والتقدير خصلة رجل حذف
المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه والمصنف في الاعتصام الألف اثنتين وعلى هذا فقوله رجل بالخفض على البدلية أي
خصلة رجلين ويجوز نصب باضمار أعني وهي رواية ابن ماجه (قوله مالا) نكره أن يشمل القليل والكثير (قوله فسلط)
كذا في ذر والباقيين فسلطه وعبر بالتسليط لدلالة على قهر النفس المحبولة على الشح (قوله ذلك) بفتح اللام والكاف
أي أهلا كد وعبر بذلك ليدل على أنه لا يبقى منه شيء وكله بقوله في الحق أي في الطاعات ليزيل عنه إيهام الأسراف المذموم
(قوله الحكمة) اللام للعهد لأن المراد بها القرآن على ما أشرنا إليه قبل وقيل المراد بالحكمة كل ما منع من الجهل وزجر
عن القبيح * (فائدة) * زاد أبو هريرة في هذا الحديث ما يدل على أن المراد بالحسد المذكور هنا الغبطة كما ذكرناه
ولفظه قتال رجل لثني أو تيت مثل ما أوتي فلان فعملت مثل ما يعمل أو رده المصنف في فضائل القرآن وعند الترمذي
من حديث أبي كبشة الأنماري بفتح الهمزة واسكان النون أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول فذكر حديثا
طويلا في استواء العامل في المال بالحق والتمنى في الأجر ولفظه وعبد رزقه الله علما ولم يرزقه مالا فهو صادق النية
يقول لو أن لي مالا لعملت مثل ما يعمل فلان فاجرهما سواء وذكر في ضدها أنهما في الوزر سواء وقال فيه حديث حسن
صحيح وإطلاق كونهما سواء يرد على الخطابي في جزمه بأن الحديث يدل على أن الغني إذا قام بشروط المال كان أفضل من
الفقير نعم يكون أفضل بالنسبة إلى من أعرض ولم يتمن لكن الأفضلية المستفادة منه هي بالنسبة إلى هذه الخصلة فقط
لأنها مطلقا وسيكون لنا عودة إلى البحث في هذه المسئلة في حديث الطاعم الشاكر كالصائم الصابر حيث ذكره المؤلف
في كتاب الأطعمة إن شاء الله تعالى (قوله باب ما ذكر في ذهاب موسى في البحر إلى الخضر) هذا الباب معقود للترغيب
في احتمال المشقة في طلب العلم لأن ما يغتبط به تحتل المشقة فيه ولأن موسى عليه الصلاة والسلام لم يمنعه بلوغه من السيادة
أجل الأعلى من طلب العلم وركوب البر والبحر لاجله فظهر بهذا مناسبة هذا الباب لما قبله وظاهر التبويب أن موسى ركب
البحر لما توجه في طلب الخضر وفيه نظر لأن الذي ثبت عند المصنف وغيره أنه خرج في البر وسيأتي بلفظ نخرج كما يشيان

حدثني محمد بن غريز الزهرى قال حدثنا يعقوب بن إبراهيم قال حدثني أبي عن صالح بن عبد الله بن شهاب حدث أن عبيد الله بن عبد الله أخبره عن ابن عباس أنه تمارى هو والحر بن قيس بن حصين ألفزارى في صاحب موسى قال ابن عباس هو خضر فعز بهما أبي بن كعب فدعا ابن عباس فقال إني تماريت أنا وصاحبي هذا في صاحب موسى الذي سأل موسى السبيل إلى لقية هل سمعت النبي ﷺ يذكر شأنه قال نعم سمعت رسول الله ﷺ يقول بينما موسى في ملاء من بني إسرائيل جاءه رجل فقال هل تعلم أحدًا أعلم منك قال موسى لا فأوحى الله إلى موسى بلى عبدنا خضر فسأل موسى السبيل إليه فجعل الله الحوت آية وقيل له إذا فقدت الحوت فأرجع فانك ستلقاه وكان

وفي لفظ لا حمد حتى أتيا الصخرة وانما ركب البحر في السفينة هو والخضر بعد ان التقيا في حمل قوله الى الخضر على ان فيه حذف أى الى مقصد الخضر لان موسى لم يركب البحر لحاجة نفسه وانما ركب به تبع للخضر ويحتمل أن يكون التقدير ذهاب موسى في ساحل البحر فيكون فيه حذف ويمكن أن يقال مقصود الذهاب انما حصل بتمام القصة ومن تمامها انه ركب معه البحر فاطلق على جميعها ذهابا مجازا اما من اطلاق الكل على البعض أو من تسمية السبب باسم ما تسبب عنه وحمله ابن المنير على أن الي بمعنى مع وقال ابن رشيد يحتمل أن يكون ثبت عند البخاري أن موسى توجه في البحر لما طلب الخضر * (قلت) * لعله قوي عنده أحد الاحتمالين في قوله فكان يتبع أرا الحوت في البحر فالظرف يحتمل أن يكون لموسى ويحتمل أن يكون للحوت ويؤيد الاول ما جاء عن أبي العالية وغيره فروى عبد بن حميد عن أبي العالية أن موسى التقى بالخضر في جزيرة من جزائر البحر انتهى والتوصل الى جزيرة في البحر لا يقع الا بسلك البحر غالباً وعندنا أيضاً من طريق الربيع بن أنس قال انجاب الماء عن هلك الحوت فصار طائفة مفتوحة فدخلها موسى على أرا الحوت حتى انتهى الى الخضر فهذا يوضح انه ركب البحر اليه وهذا الاثران الموقوفان رجاء لهما ثقات (قوله الآية) هو بالنصب بتقدير فذكر لآتي انفعولية وقد ذكر الاصيلي في روايته باقى الآية وهى قوله مما علمت رشداً (قوله حدثنا) وللاصيلي حدثني بالافراد (قوله غريز) تقدم في المقدمة انه بالغين المعجمة مصغرا ومحمد وشيخه وابوه ابراهيم بن سعد زهرى بنون وكذا ابن شهاب شيخ صالح وهو ابن كيسان (قوله حدثه) للكشميهني حدث بغيره وهى محمول على السماع لان صالحاً غير مدلس (قوله تمارى) أى تجادل (قوله والحر) هو بضم الحاء وتشديد الراء المهملة وهى صحابي مشهور ذكره ابن السكن وغيره وله ذكر عند المصنف أيضاً في قصة له مع عمر قال فيها وكان الحر من النفر الذى يدنيه عمر مشهور يعنى لفضله (قوله قال ابن عباس هو خضر) لم يذكر ما قال الحر بن قيس ولا وقفت على ذلك فى شيء من طرق هذا الحديث وخضر بفتح أوله وكسر ثانيه أو بكسر أوله واسكان ثانيه ثبتت بهما الرواية وبأثبات الالف واللام فيه وبخذفهما وهذا التمارى الذى وقع بين ابن عباس والحر غير التمارى الذى وقع بين سعيد بن جبيرة ونوف البكالى فان هذا فى صاحب موسى هل هو الخضر أو غيره وذلك فى موسى هل هو موسى بن عمران الذى أنزلت عليه التوراة أو موسى بن ميثا بكسر الميم وسكون التحتانية بعد ما معجه وسياق سعيد بن جبيرة للحديث عن ابن عباس أنهم من سياق عبيد الله بن عبد الله بن عتبة لهذا شيء كثير وسياقى ذكر ذلك مفصلاً فى كتاب التفسير ان شاء الله تعالى ويقال ان اسم الخضر بلياً بوحدة ولام ساكنة ثم تحتانية وسياق فى أحاديث الانبياء النقل عن سبب تسميته بالخضر وسياق نقل الخلاف فى نسبه وهل هو رسول أو نبى فقط أو ملك بفتح اللام أو ولي فقط وهل هو باق أو مات (قوله فدعا) أى ناداه وذكر ابن التين ان فيه حذفاً والتقدير فقام اليه فسأله لان المعروف عن ابن عباس التأدب مع من يأخذ عنه وأخبره فى ذلك شهيرة (قوله جاءه اذ رجل) لم أقف على تسميته (قوله بلى عبدنا) أى هو أعلم للكشميهني بل باسكان اللام والتقدير فأوحى الله اليه لا تطلق النفى بل قل خضر وانما قال عبدنا

يَتَّبِعُ أُنْزَلَ الْخُوتِ فِي الْبَحْرِ فَقَدْ مَرَّ بِمُوسَى فَقَدْ أَرَأَيْتَ إِذْ أُوتِينَا إِلَى الصَّخْرَةِ فَإِنِّي نَسِيتُ الْخُوتَ وَمَا
 الْبَحْرُ بِالشَّيْطَانِ أَنْ أَذْكَرَهُ قُلْ ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِي فَارْتَدَّا عَلَى آثَارِهِمَا قَصَصًا فَوَجَدَا رِجْلَيْ رَجُلٍ
 فَبَكَوْا مِنْ شَأْنِهِ الَّذِي قَصَّ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي كِتَابِهِ **بَابُ** قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ اللَّهُمَّ عَلِّمْنِي الْكِتَابَ
حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ قَالَ حَدَّثَنَا خَالِدٌ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ ضَمَنِي
 رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَالَ اللَّهُمَّ عَلِّمْنِي الْكِتَابَ

وان كان السياق يقتضي أن يقول عبد الله لكونه أو رده على طريق الحكاية عن الله سبحانه وتعالى والاضافة فيه للتعظيم
 (قوله يتبع أنزله في البحر) في هذا السياق اختصار يأتي بيانه عند شرحه ان شاء الله تعالى (قوله ما كنا نبغي) أي
 نطلب لان فقد الخوت جعل آية أي علامة على الموضع الذي فيه الخضر وفي الحديث جواز التجادل في العلم اذا كان بغير
 نعت والرجوع الى أهل العلم عند التنازع والعمل بخبر الواحد الصدوق وركوب البحر في طلب العلم بل في طلب
 الاستكثار منه ومثروعية حمل الزاد في السفر ويزوم التواضع في كل حال ولهذا حرص موسى على الالتقاء بالخضر عليهما
 السلام وطلب العلم منه تعلميا تقومه أن يتأدبوا بأدبه وتنبيهها لمن زكي نفسه أن يسلك مسالك التواضع (قوله باب قول النبي
 صلى الله عليه وسلم اللهم علمه الكتاب) استعمل انظر الحديث ترجمة تمسكا بان ذلك لا يختص بجوازه بابن عباس والضمير
 على هذا غير مذکور ويحتمل أن يكون لابن عباس نفسه لتقديم ذكره في الحديث الذي قبله اشارة الى ان الذي وقع لابن
 عباس من غلبته لخبر بن قيس انما كان بدعاء النبي صلى الله عليه وسلم له (قوله حدثنا أبو معمر) هو عبد الله بن عمرو بن
 أبي الخجاج المعروف بالثقف البصري (قوله حدثنا خالد) هو ابن دهر ان الخداء (قوله ضمني رسول الله صلى الله عليه وسلم)
 زاد المصنف في فضل ابن عباس عن مسدد عن عبد الوارث الى صدره وكان ابن عباس اذا كان غلاما مميزا فاستناد منه
 جواز احتضان النبي القريب على سبيل الشفقة (قوله علمه الكتاب) بين المصنف في كتاب الطهارة من طريق عبيد الله
 ابن أبي يزيد عن ابن عباس سبب هذا الدعاء ونظمه دخل النبي صلى الله عليه وسلم الخلاء فوضعت له وضوءا زاد مسلم
 فلما خرج قال من وضع هذا فآخبروا لمسلم قالوا ابن عباس ولا أحمد وأبو حبان من طريق سعيد بن جبير عنه أن ميمونة
 هي التي أخبرته بذلك وان ذلك كان في بيتها ليلا ولعل ذلك كان في الليلة التي بات ابن عباس فيها عندها ليرى صلاة النبي
 صلى الله عليه وسلم كما سألني في موضعه ان شاء الله تعالى وقد أخرج أحمد من طريق عمرو بن دينار عن كريب عن
 ابن عباس في قيامه خلف النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة الليل وفيه فقال لي ما بالك أجمعك هذا فتخاني فقلت
 أو ينبغي لأحد أن يصلي خداه وأنت رسول الله فدعاني أن يريدي الله ففهموا علما والمراد بالكتاب القرآن لان العرف
 الشرعي عليه والمراد بالتعليم ما هو أعم من حفظه والتفهيم فيه ووقع في رواية مسدد الحكمة بدل الكتاب وذكر
 الاسمعيلى ان ذلك هو الثابت في الطرق كلها عن خالد الخداء كذا قال وفيه نظر لان المصنف أخرجه أيضا من حديث
 وهيب عن خالد بن أنس الكتاب أيضا فيحمل على أن المراد بالحكمة أيضا القرآن فيكون بعضهم رواه بالمعنى وللنسائي
 والترمذي من طريق عطاء عن ابن عباس قال دعاني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أتى الحكمة مرتين فيحتمل تعدد
 الواقعة فيكون المراد بالكتاب القرآن وبالحكمة السنة ويؤيده ان في رواية عبيد الله بن أبي يزيد التي قدمناها عند
 الشيخين اللهم فقهه في الدين لكن لم يقع عند مسلم في الدين وذكر الحميدى في الجمع أن أبا مسعود ذكره في أطراف
 الصحيحين بالنظر اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل قال الحميدى وهذه الزيادة ليست في الصحيحين (قلت) وهو كما
 قل نعم هي في رواية سعيد بن جبير التي قدمناها عند أحمد وابن حبان والطبراني ورواها ابن سعد من وجه آخر عن عكرمة
 مرسلا وأخرج البغوي في معجم الصحابة من طريق يزيد بن أسلم عن ابن عمر كان عمر يدعوا ابن عباس ويقر به ويقول

باب متى يصح سماع الصغير حديثنا إنا عيال بن أبي أويس قال حدثني مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن عبد الله بن عباس قال أقبلت راجيا على حمار أتان وأنا يومئذ قد نهزت الاحتلام ورسول الله ﷺ يصلي يميني إلى غير جدار فمررت بين يدي بعض الصف وأرسلت الأتان ترافع

اني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم دعاك يوما فمسح رأسك وقال اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل ووقع في بعض نسخ ابن ماجه من طريق عبد الوهاب الثقفي عن خالد الحذاء في حديث الباب بلفظ اللهم علمه الحكمة وتاويل الكتاب وهذه الزيادة مستغربة من هذا الوجه فقد رواه الترمذي والاسمعيلى وغيرهما من طريق عبد الوهاب بدونها وقد وجدت عند ابن سعد من وجه آخر عن طاوس عن ابن عباس قال دعاني رسول الله صلى الله عليه وسلم فمسح على ناصبتي وقال اللهم علمه الحكمة وتاويل الكتاب وقدرناه أحمد عن هشيم عن خالد في حديث الباب بلفظ مسح على رأسي وهذه الدعوة مما تحقق أجابة النبي صلى الله عليه وسلم فيها لما علم من حال ابن عباس في معرفة التفسير والفقه في الدين رضي الله تعالى عنه واختلف الشراح في المراد بالحكمة هنا فقل القرآن كما تقدم وقيل العمل به وقيل السنة وقيل الاصابة في القول وقيل الخشية وقيل النهم عن الله وقيل العقل وقيل ما يشهد العقل بصحته وقيل نور يفرق به بين الالهام والغسواس وقيل سرعة الجواب مع الاصابة وبعض هذه الافعال ذكرها بعض أهل التفسير في تفسير قوله تعالى ولقد آتينا لقمان الحكمة والاقرب أن المراد بها في حديث ابن عباس النهم في القرآن وسيأتي مزيد لذلك في المناقب إن شاء الله تعالى (قوله باب متى يصح سماع الصغير) زاد الكشميهني الصبي الصغير ومقصود الباب الاستدلال على أن البلوغ ليس شرطاً في التحمل وقال الكرماني ان معني الصحة هنا جواز قبول مسموعه (قلت) وهذا تفسير لثمرة الصحة لأنفس الصحة وأشار المصنف بهذا الى اختلاف وقع بين أحمد بن حنبل ويحيى بن معين رواه الخطيب في الكفاية عن عبد الله بن أحمد وغيره أن يحيى قال أقل سن التحمل خمس عشرة سنة لكون ابن عمر رديوم أحدا لم يبلغها فبلغ ذلك أحمد فقال بل اذا عقل ما يسمع وانما قصة ابن عمر في القتال ثم أورد الخطيب أشياء مما حفظها جمع من الصحابة ومن بعدهم في الصغير وحدوثها بعد ذلك وقبلت عنهم وهذا هو المعتمد وما قاله ابن معين ان أراد به تحديد ابتداء الطلب بنفسه فوجهه وأن أراد به رد حديث من سمع اتفاقاً أو اعطني به فسمع وهو صغير فلا وقد نقل ابن عبد البر الاتفاق على قبول هذا وفيه دليل على أن مراد ابن معين الاول وأما احتجاجه بأن النبي صلى الله عليه وسلم رد البراء وغيره يوم بدر ممن كان لم يبلغ خمس عشرة فردود بان القتال يقصد فيه مريد القوة والتبصر في الحرب فكانت مضته سن البلوغ والسمع يقصد فيه النهم فكانت مضته التميز وقد احتج الاوزاعي لذلك بحديث مروع باصلاة لسبع (قوله حديثنا اسمعيل) هو ابن أبي أويس وقد ثبت ذلك في رواية كريمة (قوله على حمار) هو اسم جنس يشمل الذكور والانثى كقولك بعير وقد شذجراة في الانثى حكاه في الصحاح واتان بنتج الهمزة وشذ كسرهما كما حكاه الصغاني عن الانثى من الخيرون بما قالوا للانثى ائانة حكاه يونس وأنكره غيره فجاء في الرواية على اللغة العاصحي وحمار اتان بالتثنية فيها على النعت أو البدل وروى بالاضافة وذكر ابن الاثير أن فائدة التنصيص على كونها انثى للاستدلال بطريق الاولى على أن الانثى من بني آدم لا تقطع الصلاة لانهم أشرف وهو قياس صحيح من حيث النظر الا أن الخبر الصحيح لا يدفع بمثله كما سيأتي البحث فيه في الصلاة ان شاء الله تعالى (قوله ناهزت) أى قاربت والمراد بالاحتلام البلوغ الشرعى (قوله الى غير جدار) أى اني غير ستره قائم الشافعي وسيأتي الكلام يدل على ذلك لان ابن عباس أوردته في معرض الاستدلال على أن المرور بين يدي المصلي لا يقطع صلاته ويؤيده رواية البراء بلفظ والنبي صلى الله عليه وسلم يصلي المكتوبة ليس شيء يستره (قوله بين يدي بعض الصف) هو مجاز عن الأمام بفتح الهمزة لان الصف ليس له يدو بعض الصف يحتمل أن يراد به صف من الصفوف أو بعض من أحد الصفوف قاله الكرماني (قوله ترافع) بمثنيتين مفتوحتين وضم العين أى تأكل ما تشاء وقيل تسرع في المشي وجاء أيضاً بكمز العين

فَدَخَلْتُ فِي الصَّفِّ فَلَمْ يَنْكُرْ ذَلِكَ عَلَيَّ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو مُسْهِرٍ قَالَ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنِي الزُّبَيْدِيُّ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الرَّبِيعِ قَالَ سَمِعْتُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ بِحُجَّتِهِ فِي وَجْهِهِ وَأَنَا بَيْنَ خَمْسِ سَنِينَ

بوزن يفتعل من المرعى وأصله ترتعى لكن حذفت الياء تخفيفاً والاول أصوب ويدل عليه رواية المصنف في الحج نزلت عنها فرغت (قوله ودخلت) وللكشميهني فدخلت بالفاء (قوله فلم ينكر ذلك على أحد) قيل فيه جواز تقديم المصلحة الراجحة على المفسدة الخفيفة لان المرور مفسدة خفيفة والدخول في الصلاة مصلحة راجحة واستدل ابن عباس على الجواز بعدم الانكار لانتفاء الموانع اذ ذلك ولا يقال منع من الانكار اشتغالهم بالصلاة لانه نفى الانكار مطلقاً فتناول ما بعد الصلاة وايضا فكان الانكار يمكن بالاشارة وفيه ما ترجم له أن التحمل لا يشترط فيه كمال الاهلية وانما يشترط عند الاداء ويلحق بالصبي في ذلك العبد والفاسق والكافر وقامت حكاية ابن عباس لفعل النبي صلى الله عليه وسلم وتقريره مقام حكاية قوله اذ لا فرق بين الامور الثلاثة في شرائط الاداء فان قيل التقييد بالصبي والصغير في الترجمة لا يطابق حديث ابن عباس أجاب الكرماني بان المراد بالصغير غير البالغ وذ كر الصبي معه من باب التوضيح ويحتمل أن يكون لفظ الصغير يتعلق بقصة محمود ولفظ الصبي يتعلق بهما معا والله أعلم وسيأتي باقي مباحث هذا الحديث في كتاب الصلاة ان شاء الله تعالى (قوله حدثنا محمد بن يوسف) هو البليكندي كما جزم به البهقي وغيره وأما القريابي فليست له رواية عن أبي مسهر وكان أبو مسهر شيخ الشافيين في زمانه وقد لقيه البخاري وسمع منه شيئاً يسيراً وحدث عنه هنا بواسطة وذ كر ابن المرباط فيما نقله ابن رشيد عنه ان أبا مسهر تفرد برواية هذا الحديث عن محمد بن حرب وليس كما قال ابن المرباط فان النسائي رواه في السنن الكبرى عن محمد المصطفي بن (١) عن محمد بن حرب وأخرجه البهقي في المدخل من رواية محمد بن جوصاء وهو بفتح الجيم والصاد المهملة عن سلمة بن الخليل وأبي التقي وهو بفتح المثناة وكسر القاف كلاهما عن محمد بن حرب فهمؤلاء ثلاثة غير أبي مسهر روه عن محمد بن حرب فكانه المتفرد به عن الزبيدي وهذا الاسناد الى الزهري شاميون وقد دخلها هو وشيخه محمود ابن الربيع بن سراقه بن عمرو الانصاري الخزرجي وحديثه هذا طرف من حديثه عن عتبان بن مالك الآتي في الصلاة من رواية صالح ابن كيسان وغيره عن الزهري وفي الرقاق من طريق معمر عن الزهري أخبرني محمود (قوله عقلت) هو بفتح القاف أي حفظت (قوله حجة) بفتح الهم وتشديد الجيم والمج هو ارسال الماء من القم وقيل لا يسمى مجاً الا ان كان على بعد وفعله النبي صلى الله عليه وسلم مع محمود امامد اعبة معه أولييارك عليه بها كما كان ذلك من شأنه مع أولاد الصحابة (قوله وأنا ابن خمس سنين) لم ار التقييد بالسن عند تحمله في شيء من طرقه لا في الصحيحين ولا في غيرهما من الجوامع والمناسيد الا في طريق الزبيدي هذه والزيدي من كبار الحفاظ المتقنين عن الزهري حتي قال الوليد بن مسلم كان الاوزاعي يفضلهم على جميع من سمع من الزهري وقال أبو داود ليس في حديثه خطأ وقد تابعه عبد الرحمن بن نمر عن الزهري ومن لفظه عند الطبراني والخطيب في الكفاية من طريق عبد الرحمن بن نمر وهو بفتح النون وكسر الميم عن الزهري وغيره قال حدثني محمود بن الربيع وتوفي النبي صلى الله عليه وسلم وهو ابن خمس سنين فأفادت هذه الرواية أن الواقعة التي ضبطها كانت في آخر سنة من حياة النبي صلى الله عليه وسلم وقد ذ كر ابن حبان وغيره انه مات سنة تسع وتسعين وهو ابن أربع وتسعين سنة وهو مطابق لهذه الرواية وذ كر القاضي عياض في المسامع وغيره أن في بعض الروايات انه كان ابن أربع ولم أقف على هذا صريحاً في شيء من الروايات بعد التبع التام الا ان كان ذلك مأخوذاً من قول صاحب الاستيعاب أنه عقتل الحجة وهو ابن أربع سنين او خمس وكان الحامل له على هذا التردد قول الواقدي انه كان ابن ثلاث وتسعين لمامات والاول أولى بالاعتماد لصحة اسناده على أن قول الواقدي يمكن جملة ان صح على انه النقي الكسر وجبره غير والله أعلم واذا انحدر هذا فقد اعترض المهلب على البخاري لكونه لم يذكر هنا حديث ابن

من دلو باب الخروج في طلب العلم ورحل جابر بن عبد الله مسيرة شهر إلى عبد الله بن أنيس في حديث واحد حدثنا أبو القاسم.

الزبير في رؤيته والده يوم بني قريظة ومراجعتة له في ذلك فقيه السماع منه وكان سنة اذ ذاك ثلاث سنين أو أربعاً فمما أصغر من محمود وليس في قصة محمود ضبطه لسماع شيء فكان ذكر حديث بن الزبير أولى لهذين المعنيين وأجاب ابن المنير بأن البخاري إنما أراد نقل السنن النبوية لا الاحوال لوجودية ومحمود نقل سنة مقصودة في كون النبي صلى الله عليه وسلم حج بحجة في وجهه بل في مجرد رؤيته إياه فائدة شرعية تثبت كونه صحابياً وأما قصة ابن الزبير فليس فيها نقل سنة من السنن النبوية حتى تدخل في هذا الباب ثم أنشد: وصاحب البيت أدري بالذي فيه * انتهى وهو جواب مسدد وتكلمته ما تقدمناه قيل إن المقصود بانمط السماع في الترجمة هو أو ما يتزل منزله من نقل العمل أو التقرير وغفل البدر الزركشي فقال يحتاج الملهم إلى ثبوت أن قصة بن الزبير صحيحة على شرط البخاري انتهى والبخاري قد أخرج قصة ابن الزبير المذكورة في مناقب الزبير في الصحيح فلا يراد موجه وقد حصل جوابه والعجب من متكامل على كتاب يغفل عما وقع فيه في المواضع الواضحة ويعترضها بما يؤدي إلى تقي ورودها فيه (قوله من دلو) زاد النسائي معلق ولأبن حبان معلقة والدلو يذكرونه في المصنف في الرقاق من رواية معمر من دلو كانت في دارهم وله في الطهارة والصلاة وغيرهما من بشر بدل دلو ويجمع بينهما بأن الماء أخذ بالدلو من البئر وتناوله النبي صلى الله عليه وسلم من الدلو وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم جواز احضار الصبيان مجالس الحديث وزيارة الامام أصحابه في دورهم ومداعبة صبيانهم واستدلاله بعضهم على تسميع من يكون ابن خمس وما كان دونها يكتب له حضور وليس في الحديث ولا في تبويب البخاري ما يدل عليه بل الذي ينبغي في ذلك اعتبار الفهم فمن فهم الخطاب سمع وإن كان دون ابن خمس والافلاوق قال بن رشيد الظاهر أنهم أرادوا حديثاً خمس أنها مظنة لذلك لأن بلوغها شرط لا بد من تحققه والله أعلم وقريب منه ضبط الفقهاء سن التمييز ست أو سبع والمرجح أنها مظنة لا تحديد ومن أقوى ما يتمسك به في أن المراد في ذلك إلى الفهم فيختلف باختلاف الأشخاص ما أورده الخطيب من طريق أبي عاصم قال ذهب بابني وهو ابن ثلاث سنين إلى ابن جريج فحدثه قال أبو عاصم ولا بأس بتعليم الصبي الحديث والقرآن وهو في هذا السن يعني إذا كان فهماً وقصة أبي بكر بن المقرئ الحافظ في تسميته لا بن أربع بعد أن امتحنه بختنظ سور من القرآن مشهورة (قوله باب الخروج) أي السفر (في طلب العلم) لم يذكر فيه شيئاً مرفوعاً صريحاً وقد أخرج مسلم حديث أبي هريرة رفعه من سلك طريقاً يلتمس فيه علماً سهل الله له به طريقاً إلى الجنة ولم يخرج المصنف لاختلاف فيه (قوله ورحل جابر ابن عبد الله) هو الانصاري الصحابي المشهور وعبد الله بن أنيس بضم الهمزة مصغراً من الجهنني حليف الانصار (قوله في حديث واحد) هو حديث أخرجه المصنف في الادب المفرد واحمد وأبو يعلى في مسنديهما من طريق عبد الله بن محمد بن عقيل أنه سمع جابر بن عبد الله يقول بلغني عن رجل حديث سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم فاشتريت بعيراً ثم شددت رحلي فمريت إليه شهراً حتى قدمت الشام فإذا عبد الله بن أنيس فقلت للبواب قل له جابر على الباب فقال بن عبد الله قلت نعم فخرج فاعتنقني فقلت حديث بلغني عنك أنك سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم فخشيت أن أموت قبل أن أسمعته فقال سمعت رسول الله ﷺ يقول يحشر الله الناس يوم القيامة عراة فذكر الحديث وله طريق أخرى أخرجه الطبراني في مسند الشاميين وتمام في فوائده من طريق الحجاج بن دينار عن محمد بن المنكدر عن جابر قال كان يبلغني عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث في القصص وكان صاحب الحديث بمصر فاشترت بعيراً فمريت حتى وردت مصر فمضت إلى باب الرجل فذكر نحوه واسناده صالح وله طريق ثالثة أخرجه الخطيب في الرحلة من طريق أبي الجارود العنسي وهو بالنون الساكنة عن جابر قال بلغني حديث في القصص فذكر الحديث نحوه وفي اسناده ضعف وادعي بعض الأخرين أن هذا ينقض الماعدة المشهورة أن البخاري حيث يعلق بصيغة الجزم يكون صحيحاً وحيث يعلق بصيغة التمر يض يكون فيه علة

خَالِدُ بْنُ خَلِيٍّ قَالَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ أَخْبَرَنَا الزُّهْرِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ مَسْعُودٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ تَمَارَى هُوَ وَالْحُرُّ بْنُ قَيْسٍ بْنُ حِصْنِ الْفَزَارِيِّ فِي صَاحِبِ مُوسَى فَدَرَّ بِمَا أَبِي بْنُ كَتَبٍ فَدَعَاهُ بْنُ عَبَّاسٍ فَقَالَ إِنِّي تَمَارَيْتُ أَنَا وَصَاحِبِي هَذَا فِي صَاحِبِ مُوسَى الَّذِي سَأَلَ السَّبِيلَ إِلَى لُقْيِهِ . هَلْ سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَذْكُرُ شَأْنَهُ فَقَالَ ابْنِي نَعَمْ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَذْكُرُ شَأْنَهُ يَقُولُ بَيْنَمَا مُوسَى فِي مَلَأَةٍ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ إِذْ جَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ أَتَعْلَمُ أَحَدًا أَعْلَمَ مِنْكَ قَالَ مُوسَى لَا فَأَوْحَى اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ إِلَى مُوسَى إِلَى عَبْدِ نَا خَضِرٍ فَسَأَلَ السَّبِيلَ إِلَى لُقْيِهِ فَجَمَعَ اللَّهُ لَهُ الْحُوتَ آيَةً . وَقِيلَ لَهُ إِذَا فَقَدْتَ الْحُوتَ فَارْجِعْ فَإِنَّكَ سَتَلْقَاهُ . فَكَانَ مُوسَى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَّبِعُ أَثَرَ الْحُوتِ فِي الْبَحْرِ فَقَالَ فَتَى مُوسَى أَرَأَيْتَ إِذْ أَوْيْنَا إِلَى الصَّخْرَةِ فَإِنِّي نَسِيتُ الْحُوتَ وَمَا أَنَا بِهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ . قَالَ مُوسَى ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِي فَأَرْتَدَّا عَلَى آثَارِهِمَا قَصَصًا فَوَجَدَا خَضِرًا فَكَانَ مِنْ شَأْنِهِمَا مَا قَصَّ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ

لأنه علمه بالجزم هنا ثم أخرج طرفا من متنه في كتاب التوحيد بصيغة التريض فقال ويذكر عن جابر عن عبد الله بن أنيس قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول يحشر الله العباد فيناديهم بصوت الحديث وهذه الدعوى مردودة والقاعدة بحمد الله غير منتقضة ونظر البخاري أدق من أن يعترض عليه بمثل هذا فإنه حيث ذكر الارتحال فقط جزم به لأن الإسناد حسن وقد اعتضد وحيث ذكر طرفا من المتن لم يجزم به لأن لفظ الصوت مما يتوقف في إطلاق نسبتته إلى الرب ويحتاج إلى تأويل فلا يكفي فيه مجيء الحديث من طريق مختلف فيها ولو اعتضدت ومن هنا يظهر شقوق علمه ودقة نظره وحسن تصرفه رحمه الله تعالى وهم ابن بطلان فزعم أن الحديث الذي رحل فيه جابر إلى عبد الله بن أنيس هو حديث الستر على أنس وهو انتقال من حديث إلى حديث فإن الراحل في حديث الستر هو أبو أيوب الأنصاري رحل فيه إلى عقبة بن عامر الجهني أخرجه أحمد بسند منقطع وأخرجه الطبراني من حديث مسلمة بن مخلد قال أتاني جابر فقال لي حديث بلغني أنك ترويه في الستر فذكره وقد وقع ذلك لغير من ذكره فروى أبو داود من طريق عبد الله بن بريدة أن رجلا من الصحابة رحل إلى فضالة بن عبيد وهو بمصر في حديث وروى الخطيب عن عبيد الله بن عدي قال بلغني حديث عند علي خفت أن مات أن لأجده عند غيره فرحلت حتى قدمت عليه العراق وتتبع ذلك يكثر وسيأتي قول الشعبي في مسألة أن كان الرجل ليرحل فيمادونها إلى المدينة وروى مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب قال إن كنت لا رحل الأيام والليالي في طلب الحديث الواحد وسيأتي نحو ذلك عن غيره وفي حديث جابر دليل على طلب علو الإسناد لأنه بلغه الحديث عن عبد الله بن أنيس فلم يقنعه حتى رحل فاخذه عنه بلا واسطة وسيأتي عن ابن مسعود في كتاب فضائل القرآن قوله لو أعلم أحدا أعلم بكتاب الله مني لرحلت إليه وأخرج الخطيب عن أبي العالية قال كنا نسمع عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا نرضي حتى خرجنا إليهم فسمعنا منهم وقيل لأحمد رحل يطلب العلم يلزم رجلا عنده علم كثير أو يرحل قال يرحل يكتب عن علماء الأمصار فيشام الناس ويعلم منهم وفيما كان عليه الصحابة من الحرص على تحصيل السنن النبوية وفيه جواز اعتناق القادم حيث لا تحصل الرتبة (قوله خالد بن خلي) هو بفتح الخاء المعجمة وكسر اللام الخفيفة بعدها ياء تحتانية مشددة كما تقدم في المقدمة وإنما أعدته لأنه وقع عند الزركشي مضبوطا بلام مشددة وهو سبق قلم أو خطأ من الناسخ (قوله قال الأوزاعي) في رواية الأصل حديثنا الأوزاعي (قوله أنه تمارى هو والحر) سقطت هـ من رواية ابن عساكر فحذف على المرفوع منسوخ غير أن كيد ولا نقص وهو جائز عند البعض وقد تقدمت مباحث هذا الحديث قبل بيا بين وليس بين الروايتين

بابُ فضلِ مَنْ عِلِمَ وَعَلِمَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ قَالَ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ أَسَامَةَ عَنْ بَرِيدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ مَثَلُ مَا بَعَثَنِي اللَّهُ بِهِ مِنْ الْهُدَى وَالْعِلْمِ كَمَثَلِ الْغَيْثِ الْكَثِيرِ أَصَابَ أَرْضًا فَكَانَ مِنْهَا نَقِيَّةٌ قَبِلَتْ الْمَاءَ فَأَنْبَتَتِ الْكَلَاءَ وَالْعُشْبَ الْكَثِيرَ وَكَانَتْ مِنْهَا أَجْدَبُ امْسَكَتِ الْمَاءَ فَتَفَعَّ اللَّهُ بِهَا النَّاسَ فَشَرُّهُمُ ابْوَاسَقُوا وَزَرَعُوا

اختلاف الأفعال لا يغير المعنى وهو قليل وفيه فضل الزيادة من العلم ولو مع المشقة والنصب بالسفر وخضوع الكبير لمن يعلم منه ووجه الدلالة منه قوله تعالى لنبيه عليه الصلاة والسلام أولئك الذين هدى الله فبهاذا الحمد وموسى عليه السلام منهم فتدخل أمة النبي صلى الله عليه وسلم تحت هذا الأمر الأفيان ثبت نسجه (قوله باب فضل من علم وعلم) الأولي بكسر اللام الخفيفة أى صار عالما والثانية بفتحها وتشديد ها (قوله حدثنا محمد بن العلاء) هو أبو كريب مشهور بكنيته أكثر من اسمه وكذا شيخه أبو أسامة وبريد بضم الموحدة وأبو بردة جده وهو ابن أبي موسى الأشعري وقال في السياق عن أبي موسى ولم يقل عن أبيه تمننا والاسناد كله كوفيون (قوله مثل) بفتح المشقة والمراد به الصفة العجيبة لا القول السائر (قوله الهدى) أى الدلالة الموصلة إلى المطلوب والعلم المراد به معرفة الأدلة الشرعية (قوله نقية) كذا عند البخاري في جميع الروايات التي رأيناها بالنون من النقاء وهي صفة محذوف لكن وقع عند الخطابي والحميدي وفي حاشية أصل أبي ذر ثعبنة بثلاثة مفتوحة وغين معجمة مكسورة بهذا الموحدة خفيفة مفتوحة قال الخطابي هي مستنقع الماء في الجبال والصخور قال القاضى عياض هذا غلط في الرواية وإحالة للمعنى لأن هذا وصف الطائفة الأولى التي ثبتت وما ذكره يصلح وصفاً للثانية التي تمسك الماء قال وما ضبطه في البخاري من جميع الطرق الأنقية بفتح النون وكسر الغاف وتشديد الياء التحتانية وهو مثل قوله في مسلم طائفة ضيبة (قلت) وهو في جميع ما وقعت عليه من المسانيد والمستخرجات كما عند مسلم وفي كتاب الزركشى وروى بقعة قلت هو بمعنى طائفة لكن ليس ذلك في شيء من روايات الصحيحين ثم قرأت في شرح ابن رجب أن في رواية بالوحدة بدل النون قال والمراد بها النقطعة الطيبة كما يقال فلان بنية الناس وعنه فلولاً كان من القرون من قبلكم أولو بنية (قوله قبلت) بفتح القاف وكسر الموحدة من القبول كذا في معظم الروايات ووقع عند الأصيلي قبلت بالتحتهنية المشددة وهو تصحيف كما سند كره بعد (قوله الكلاء) بالهمزة بلامد (قوله والعشب) هو من ذكر الخاص بعد العام لأن لكل لا يطلق على أنبت الرطب واليابس معا والعشب للرطب فقط (قوله الأخذات) كذا في رواية أبي ذر بكسر الهمزة وإخاء والدال المعجمة تين وآخره مثناة من فوق قبلها ألف جمع أخذة وهي الأرض التي تمسك الماء وفي رواية غير أبي ذر وكذا في مسلم وغيره أجذب بجيم والذال المهملة بعدها موحدة جمع جذب بفتح الدال المهملة على غير قياس وهي الأرض الصلبة التي لا ينضب منها ماء وضبطه الأزرعي بالذال المعجمة ووجه القاضى ورواها الأسمعيني عن أبي يعلى عن أبي كريب أحرب بجاء وراء مهملة تين قال الأسمعيني لم يضبطه أبو يعلى وقال الخطابي ليست هذه الرواية بشيء قل وقال بعضهم أجرب بجيم وراء ثم دال مهملة جمع جرداء وهي البارزة التي لا تنبت قال الخطابي هو صحيح المعنى أن ساعدة الرواية وأغرب صاحب المطالع فجعل الجميع روايات وليس في الصحيحين سوى روايتين فقط وكذا جزم القاضى (قوله فتنع الله به) أى بالآخذات والأصيلي به أى بالماء (قوله وزرعوا) كذاله بزيادة زاي من الزرع ووافقه أبو يعلى ويعقوب بن الأخرم وغيرهما عن أبي كريب ومسلم والنسائي وغيرهما عن أبي كريب وزرعوا بغير زاي من الرعى قال النووي كلامهما صحيح ورجح القاضى رواية مسلم بلامرجح لأن رواية زرعوها تدل على مباشرة الزرع لثبات في التمثيل مباشرة طلب نعم وإن كانت رواية زرعوها مطابقة لقوله أنبتت لكن المراد أنها قابلة للأنبات وقيل أنه روى وزرعوا أبو كريب وحسن ذلك وقال القاضى قوله وزرعوا راجع للأولى لأن الثانية لم يخص منها نبات التين ويمكن أن يرجع إلى الثانية أيضاً بمعنى أن ماء التين

وَأَصَابَتْ مِنْهَا طَائِفَةٌ أُخْرَىٰ إِنَّمَا هِيَ قِيعَانٌ لَا تُمْسِكُ مَاءً وَلَا تَذُقُ كَلَاءً فَذَلِكَ مَثَلُ مَنْ رَفَعَهُ فِي دِينِ اللَّهِ
وَنَفَعَهُ مَا بَعَثَنِي اللَّهُ بِهِ فَعَلِمَ وَعَلِمَ . وَمَثَلُ مَنْ لَمْ يَرْفَعْ بِذَلِكَ رَأْسًا وَلَمْ يَقْبَلْ هُدَى اللَّهِ الَّذِي أُرْسِلْتُ
بِهِ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ قَالَ إِسْحَقُ وَكَانَ مِنْهَا طَائِفَةٌ قِيلَتْ الْمَاءُ قَاعٌ يَمْلُؤُهُ الْمَاءُ . وَالصَّنْفُفُ الْمُسْتَوِيُّ مِنَ
الْأَرْضِ . **بَابُ رَفْعِ الْعِلْمِ وَظُهُورِ الْجَهْلِ**

استقر بها سقيت منه ارض اخري فانبئت (قوله فأصاب) أي الماء وللأصيلي وكريمة أصابت أي طائفة اخرى
ووقع كذلك صريحاً عند النسائي والمراد بالطائفة القطعة (قوله قيعان) بكسر القاف جمع قاع وهو الأرض المستوية
المساء التي لا تنبت (قوله فقه) بضم القاف أي صار فقيها وقال ابن التين رويناه بكسرها والضم أشبه قال القرطبي
 وغيره ضرب النبي صلى الله عليه وسلم لما جاء به من الدين مثلاً بالغيث العام الذي يأتي الناس في حال حاجتهم إليه وكذا
كان حال الناس قبل بعثته فكما أن الغيث يحيي البلد الميت فكذا علوم الدين يحيي القلب الميت ثم شبه السامعين له بالأرض
المختلفة التي ينزل بها الغيث فمنهم العالم العامل المعلم فهو بمنزلة الأرض الطيبة شربت فانتفعت في نفسها وانبئت فنفعت
غيرها ومنهم الجامع للعلم المستغرق لزمانه فيه غير أنه لم يعمل بنوافله أو لم ينتفعه فيما جمع لكنه أداه لغيره فهو بمنزلة
الأرض التي يستقر فيها الماء فينتفع الناس به وهو المشار إليه بقوله نضر الله أمراً سمع مقالتي فادأها كما سمعها
ومنهم من يسمع العلم فلا يحفظه ولا يعمل به ولا ينقله لغيره فهو بمنزلة الأرض السبخة أو المساء التي لا تقبل
الماء أو تفسده على غيرها وإنما جمع في المثل بين الطائفتين الأولتين المحمودتين لا شترأ كهما في الانتفاع بهما
وأفرد الطائفة الثالثة المذمومة لعدم النفع بها والله أعلم ثم ظهر لي أن في كل مثل طائفتين فالأول قد أوضحناه
والثاني الأولى منه من دخل في الدين ولم يسمع العلم أو سمعه فلم يعمل به ولم يعلمه ومثالها من الأرض السباخ
وأشير إليها بقوله صلى الله عليه وسلم من لم يرفع بذلك رأساً أي أعرض عنه فلم ينتفع به ولا نفع والثانية منه
من لم يدخل في الدين أصلاً بل بلغه فكفر به ومثالها من الأرض السماء المساء المستوية التي يمر عليها الماء
فلا ينتفع به وأشير إليها بقوله صلى الله عليه وسلم ولم يقبل هدي الله الذي جئت به وقال الطيبي بقي من أقسام الناس قسمان
أحدهما الذي انتفع بالعلم في نفسه ولم يعلمه غيره والثاني من لم ينتفع به في نفسه وعلمه غيره (قلت) والأول داخل في
الأول لأن النفع حصل في الجملة وإن تفاوتت مراتبه وكذلك ما تنبته الأرض فمنه ما ينتفع الناس به ومنه ما يصير هشيماً وأما
الثاني فإن كان عمل الفرائض وأهمل النوافل فقد دخل في الثاني كما فررناه وإن ترك الفرائض أيضاً فهو فاسق لا يجوز
الآخذ عنه ولعله يدخل في عموم من لم يرفع بذلك رأساً والله أعلم (قوله قال إسحق) وكان منها طائفة قيلت أي بتشديد
الياء التجانية أي إن إسحق وهو ابن راهويه حيث روي هذا الحديث عن أبي أسامة خالف في هذا الحرف قال الأصيلي
هو تصحيف من إسحق وقال غيره بل هو صواب ومعناه شربت والقليل شرب نصف النهار يقال قيلت الأبل أي
شربت في القائلة وتعقبه القرطبي بأن انقصود لا يختص بشرب القائلة وأجيب بأن كون هذا أصله لا يمنع استعماله على
الاطلاق تجوزاً وقال ابن دريد قيل الماء في المكان المنخفض إذا اجتمع فيه وتعقبه القرطبي أيضاً بأنه يفسد التمثيل لأن
اجتماع الماء إنما هو مثال الطائفة الثانية والكلام هنا إنما هو في الأولى التي شربت وانبئت قال والظاهر أنه تصحيف
(قوله قاع يملؤه الماء والصنفيف المستوي من الأرض) هذا ثابت عند المستمل وأراد به أن قيعان المذكورة في الحديث
جمع قاع وإنما الأرض التي يملؤها الماء ولا يستقر فيها وإنما ذكر الصنفيف معه جرياً على عادته في الاعتناء بتفسير ما يقع
في الحديث من الألفاظ الواقعة في القرآن وقد يستطرد ووقع في بعض النسخ المصطف بدل الصنفيف وهو تصحيف
لم تنبيه في وقع في رواية كريمة وقال ابن إسحق وكان شيخنا العراقي يرجحها ولم أسمع ذلك منه وقد وقع في نسخة الصغاني
وقال إسحق عن أبي أسامة وهذا يرجح الأول (قوله باب رفع العلم) مقصود الباب الحث على تعلم العلم فإنه لا يرفع إلا

وَقَالَ رِبِيعَةُ لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ عِنْدَهُ شَيْءٌ مِنَ الْعِلْمِ أَنْ يُضَيِّعَ نَفْسَهُ **حَدَّثَنَا** عُمَرَانُ بْنُ مَيْسَرَةَ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ عَنْ أَبِي النَّيَّاحِ عَنْ أَنَسٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِنَّ مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ أَنْ يَرْفَعَ الْعِلْمُ وَيَنْبُتَ الْجَهْلُ . وَيُشْرَبَ الْخَمْرُ . وَيَظْهَرَ الزُّنَا **حَدَّثَنَا** مُسَدَّدٌ قَالَ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ شُعْبَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ قَالَ لِأَحَدٍ نَزَّكُمْ حَدِيثًا لَا يُحَدِّثُكُمْ أَحَدٌ بَعْدِي

بقبض العلماء كما سيأتي صريحاً ومادام من يعلم العلم موجوداً لا يحصل الرفع وقد تبين في حديث الباب أن رفعه من علامات الساعات (قوله وقال ربيعة) هو ابن أبي عبد الرحمن الفقيه المدني المعروف بربيعة الرأي باسكان الهمزة قيل له ذلك لكثرة اشتغاله بالاجتهاد ومراد ربيعة أن من كان فيه فهم وقابلية للعلم لا ينبغي له أن يهمل نفسه فيترك الاشتغال لئلا يؤدي ذلك إلى رفع العلم أو مراده الحث على نشر العلم في أهله لئلا يموت العلم قبل ذلك فيؤدي إلى رفع العلم أو مراده أن يشهر العالم نفسه ويتصدى للاخذ عنه لئلا يضيع علمه وقيل مراده تعظيم العلم وتوقيره فلا يهين نفسه بأن يجعله عرضاً للدنيا وهذا معنى حسن لكن اللائق بتبويب المصنف ما تقدم وقد وصل أثر ربيعة المذكور الخطيب في الجامع والبيهقي في المدخل من طريق عبد العزيز الأويسى عن مالك عن ربيعة (قوله حدثنا عمران بن ميسرة) في بعضها عمران غير المذكور الأب وقد عرف من الرواية الأخرى أنه ابن ميسرة وقد خرج النسائي عن عمران بن موسى القزاز وليس هو شيخ البخاري فيه (قوله عبد الوارث) هو ابن سعيد (عن أبي النباح) بمثناة مفتوحة فوقانية بعدها تحتانية ثقيلة وآخره حاء مهملة كما تقدم (قوله عن أنس) زاد الأصيلي وابو ذر بن مالك وللنسائي حدثنا أنس ورجال هذا الإسناد كلهم بصريون وكذا الذي بعده (قوله اشراط الساعة) أي علاماتها كما تقدم في الإيمان وتقدم أن منها ما يكون من قبيل المعتاد ومنها ما يكون خارقاً للعادة (قوله أن يرفع العلم) هو في محل نصب لأنه اسم أن وسقطت أن من رواية النسائي حيث أخرجه عن عمران شيخ البخاري فيه فعلى روايته يكون مرفوع المحل والمراد برفعه موت حملته كما تقدم (قوله ويثبت) هو بنتح أوله وسكون المثلثة وضم الموحدة وفتح المثناة وفي رواية مسلم ويث بضم أوله وفتح الموحدة بعدها مثناة أي ينتشر وغفل الكرماني فعزاها للبخاري وإنما حكاه النووي في الشرح لمسلم قال الكرماني وفي رواية وينبت بالنون بدل المثلثة من النبات وحكي ابن رجب عن بعضهم وينت بنون ومثناة من الث وهو الاشاعة (قلت) وليست هذه في شيء من الصحيحين (قوله ويشرب الخمر) هو بضم المثناة أوله وفتح الموحدة على العطف والمراد كثرة ذلك واشتهاره وعند المصنف في النكاح من طريق هشام عن قتادة ويكثر شرب الخمر فالعلامة مجموع ما ذكر (قوله ويظهر الزنا) أي يفشو كما في رواية مسلم (قوله حدثنا يحيى) هو ابن سعيد القطان (قوله عن أنس) زاد الأصيلي بن مالك (قوله لا يحدثكم) بفتح اللام وهو جواب قسم محذوف أي والله لا يحدثكم وصرح به أبو عوانة من طريق هشام عن قتادة ولمسلم من رواية غندر عن شعبة إلا أحدثكم فيحتمل أن يكون قال لهم أولاً أحدثكم فقالوا نعم فقال لا يحدثكم (قوله لا يحدثكم أحد بعدى) كذا له ولمسلم بحذف الفاعل ولا بن ماجه من رواية غندر عن شعبة لا يحدثكم به أحد بعدى والمصنف من طريق هشام لا يحدثكم به غيري ولا بن عوانة من هذا الوجه لا يحدثكم أحد سمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم بعدى وعرف أنس أنه لم يبق أحد ممن سمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم غيره لأنه كان آخر من مات بالبصرة من الصحابة فلعل الخطاب بذلك كان لاهل البصرة أو كان عاماً وكان حديثه بذلك في آخر عمره لأنه لم يبق بعده من الصحابة من ثبت سماعه من النبي صلى الله عليه وسلم إلا النادر ممن لم يكن هذا المتيقن في مرويه وقال ابن بطال يحتمل أنه قال ذلك لما رأى من التغيير ونقص العلم يعني فاقضى ذلك عنده أنه لفساد الحال لا يحدثهم أحد بالحق (قلت) والأول

سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ . أَنْ يَقِلَّ الْعِلْمُ . وَيَظْهَرَ الْجَهْلُ . وَيَظْهَرَ الزُّنَا . وَتَكْثُرَ النِّسَاءُ . وَيَقِلَّ الرُّجَالُ . حَتَّى يَكُونَ لِحَمْسِينَ أَمْرَأَةً الْقِيمُ الْوَاحِدُ **بَابُ فَضْلِ الْعِلْمِ حَدَّثَنَا** سَعِيدُ بْنُ عَفِيرٍ قَالَ حَدَّثَنِي اللَّيْثُ قَالَ حَدَّثَنِي عُقَيْلٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ حَمْزَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ بَيْنَمَا أَنَا نَائِمٌ أُتَيْتُ بِقَدَحٍ لَبَنٍ فَشَرِبْتُ حَتَّى إِنِّي لَأَرَى الرَّيَّ يَخْرُجُ فِي أَظْفَارِي . ثُمَّ أُعْطِيتُ فَضَّلِي عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ . قَالُوا فَمَا أَوْلَاهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ الْعِلْمُ **بَابُ الْفُتْيَا**

أولى (قوله سمعت) هو بيان أو بدل لقوله لأحدثكم (قوله أن يقل العلم) هو بكسر القاف من القلة وفي رواية مسلم عن غندر وغيره عن شعبة أن يرفع العلم وكذا في رواية سعيد عن ابن أبي شيبة وهام عند المصنف في الحدود وهشام عنده في النكاح كلهم عن قتادة وهو موافق لرواية أبي التياح والمصنف أيضا في الاشارة من طريق هشام أن يقل فيحتمل أن يكون المراد بقلته أول العلامة ورفعه آخرها واطلقت القلة واريدها العدم كما يطلق العدم ويراد به القلة وهذا أليق لاتحاد المخرج (قوله وتكثر النساء) قيل سببه ان الفتن تكثر فيكثر القتل في الرجال لانهم أهل الحرب دون النساء وقال أبو عبد الملك هو اشارة الى كثرة الفتوح فتكثر السبايا فيتخذ الرجل الواحد عدة موطوات (قلت) وفيه نظر لانه صرح بالقلة في حديث أبي موسى الآتي في الزكاة عند المصنف فقال من قلة الرجال وكثرة النساء و اظاهر انها علامة محضة لا لسبب آخر بل يقدر الله في آخر الزمان أن يقل من يولد من الذكور ويكثر من يولد من الاناث وكون كثرة النساء من العلامات مناسبة لظهور الجهل ورفع العلم وقوله الخمسين يحتمل أن يراد به حقيقة هذا العدد أو يكون مجازا عن الكثرة ويؤيده ان في حديث أبي موسى وتري الرجل الواحد يتبعه أربعون امرأة (قوله القيم) أي من يقوم بامرهن واللام للعهد اشعارا بما هو معهود من كون الرجال قوامين على النساء وكان هذه الامور الخمسة خصت بالذكر لكونها مشعرة باختلال الامور التي يحصل بحفظها صلاح المعاش والمعاد وهي الدين لان رفع العلم يخل به والعقل لان شرب الخمر يخل به والنسب لان الزنا يخل به والنفس والمال لان كثرة الفتن يخل بهما قال الكرمانى وانما كان اختلال هذه الامور مؤذنا بخراب العالم لان الخلق لا يتركون هملا ولا نبي بعد نبينا صلوات الله تعالى وسلامه عليهم أجمعين فتمعن ذلك وقال القرطبي في المنهم في هذا الحديث علم من أعلام النبوة إذا خبر عن أمور ستقع فوقع خصوصاً في هذه الأزمان وقال القرطبي في التذكرة يحتمل أن يراد بالقيم من يقوم عليهم سواء كن موطوات أم لا ويحتمل أن يكون ذلك يقع في الزمان الذي لا يبق فيه من يقول الله الله فيتزوج الواحد بغير عدد جهلا بالحكم الشرعي (قلت) وقد وجد ذلك من بعض أمراء الزركان وغيرهم من أهل هذا الزمان مع دعواه الاسلام والله المستعان (قوله باب فضل العلم) الفضل هنا بمعنى الزيادة أي ما فضل عنه والفضل الذي تقدم في أول كتاب العلم بمعنى التفضيلة فلا يظن انه كرره (قوله حدثنا سعيد بن عفير) هو سعيد بن كثير بن عفير المصري نسب الى جده كما تقدم وعفير بضم المهملة بعدها فاء كما تقدم أيضا (قوله حدثنا الليث) هو ابن سعيد عن عقيل وللأصيلي وكريمة حدثني الليث حدثني عقيل (قوله عن حمزه) والمصنف في التعبير أخبرني حمزة (قوله بينا) أصله بين فأشبهت بالفتح (قوله أتيت) بضم الهمزة (قوله فشربت) أي من ذلك اللبن (قوله لا ارى) بفتح الهمزة من الرؤية أو من العلم واللام للتأكيد أو جواب قسم محذوف والرى وبكسر الراء في الرواية وحكي الجوهرى الفتح وقال غيره بالكسر الفعل وبالفتح المصدر (قوله يخرج) أي الرى وأطلق رؤيته اياه على سبيل الاستعارة (قوله في اظفارى) في رواية ابن عساكر من اظفارى وهو أبلغ وفي التعبير من أطرافى وهو بمعناه (قوله قال العلم) هو بالنصب وبالرفع معافى الرواية وتوجيههما ظاهر وتفسير اللبن بالعلم لا شرا كهما في كثرة النفع بهما وسأني بقية الكلام عليه في مناقب عمر في كتاب التعبير إن شاء الله تعالى قال ابن المنبر وجه التفضيلة للعلم في الحديث من جهة انه عبر عن العلم بانه فضلة النبي صلى الله عليه وسلم ونصيب مما أتناه الله وناهيك بذلك انتهى وهذا قاله بناء على ان المراد بالفضل التفضيلة وغفل عن النكتة المتقدمة (قوله باب الفتيا) هو بضم الفاء وان قلت

وَهُوَ وَقِفْتُ عَلَى الدَّابَّةِ وَغَبَرَهَا **حَدَّثَنَا** إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عِيْسَى بْنِ طَلْحَةَ بْنِ عُمَيْرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَقَفَ فِي حَجَّةِ الْوُدَّاعِ بِمِنَى لِلنَّاسِ بِسَأَلُونَهُ فَجَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ لَمْ أَشْعُرْ فَحَامَتُ قَبْلَ أَنْ أَذْبَحَ فَقَالَ أَذْبَحْ وَلَا حَرَجَ فَجَاءَهُ آخَرُ فَقَالَ لَمْ أَشْعُرْ فَتَحَرَّثُ قَبْلَ أَنْ أَرْمِيَ قَالَ أَرْمِ وَلَا حَرَجَ فَمَسَّ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ شَيْءٍ قَدَّمَ وَلَا آخَرَ إِلَّا قَالَ أَفْعَلْ وَلَا حَرَجَ **بَابُ** مَنْ أَجَابَ الْفُتْيَا بِإِشَارَةِ الْيَدِ وَالرَّاسِ **حَدَّثَنَا** مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ قَالَ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ فِي حَجَّتِهِ فَقَالَ ذَبَحْتُ قَبْلَ أَنْ أَرْمِيَ فَأَوْمَأَ بِيَدِهِ قَالَ وَلَا حَرَجَ قَالَ حَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَذْبَحَ فَأَوْمَأَ بِيَدِهِ وَلَا حَرَجَ **حَدَّثَنَا** الْمَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ أَخْبَرَنَا حَنْظَلَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ

الفتوى فتحتها والمصادر الآتية بوزن فتيا قليلة مثل تقياورجمي (قوله وهو) أي المتني ومراده إن العالم يجيب سؤال الطالب ولو كان راكبا (قوله على الدابة) المراد بها في اللغة كل مامشي على الأرض وفي العرف ما يركب وهو المراد بالترجمة وبعض أهل العرف خصها بالحمارة فإن قيل ليس في سياق الحديث ذكر الركوب فالجواب أنه أحال به على الطريق الأخرى التي أوردناها في الحج فتأمل كان على نائته ترجم له باب الفتيا على الدابة عند الجمره فورد الحديث من طريق مالك عن ابن شهاب فذكره كالذي هنا ثم من طريق بن جريج نحوه ثم من طريق صالح بن كيسان عن ابن شهاب بلفظ وقف رسول الله صلى الله عليه وسلم على نائته قال فذكر الحديث ولم يسق انظره وقال بعده تابعه معمر عن الزهري انتهى ورواية معمر وصلها أحمد ومسلم والنسائي وفيها رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يني على نائته (قوله حدثنا اسمعيل) هو ابن أبي أويس (قوله حجة الوداع) هو بفتح الحاء ويجوز كسرها (قوله للناس يسألونه) هو ما حل من فاعل وقف أو من الناس أو استئناف بما نال سبب الوقوف (قوله فجاء رجل) لم أعرف اسم هذا السائل ولا الذي بعده في قوله فجاء آخره والظاهر أن الصحابي لم يسم أحد لكثرة من سأل إذ ذاك وسيأتي بسط ذلك في الحج (قوله ولا حرج) أي لا شيء عليك مطمئنا من الأثم لا في الترتيب ولا في ترك التذبة هذا ظاهره وقال بعض النقهاء المراد في الأثم فقط وفيه نظر لأن في بعض الروايات الصحيحة ولم يامر بكفارة وسيأتي مباحث ذلك في كتاب الحج إن شاء الله تعالى ورجال هذا الإسناد كلهم مديونون (قوله باب من أجاب الفتيا بإشارة اليد أو الرأس) الإشارة باليد مستفادة من الحديثين المذكورين في الباب أولا وهو مرفوعان وبالأمر مستفادة من حديث أسماء فقط وهو من فعل عائشة فيكون موقوفا لكن له حكم المرفوع لأنها كانت تصلي خلف النبي صلى الله عليه وسلم وكان في الصلاة يرى من خلفه فيدخل في التقرير (قوله وهيب) بالتصغير وهو ابن خالد من حنظلة البصرة مات سنة خمس وستين وقيل تسع وستين واربعة الدمياطي في حواشي نسخة سنة ست وخمسين وهو وعمر واوب هو السختراني وعكرمة هو مولي ابن عباس والاسناد كله بصريون (قوله سئل) هو بضم أوله (قوله) أي السائل (ذبحت قبل أن أرمي) أي قبل على شيء (قوله فأومأ بيده فقال لا حرج) أي عليك وقوله فقال يحتمل أن يكون يائنا لقوله أو ما ويكون من إطلاق القول على الفعل كما في الحديث الذي بعده فقال هكذا بيده ويحتمل أن يكون حنظلة والتقدير فأومأ بيده قائلا لا حرج فجمع بين الإشارة والنطق والاول اليق بترجمة المصنف (قوله وقال حلقت) يحتمل أن السائل هو الاول ويحتمل أن يكون غيره ويكون التقدير فقال سائل كذا وقال آخر كذا وهو الاظهر ليوافق الرواية التي قبله حيث قال فجاء آخر (قوله فأومأ بيده) كذا ثبتت الواو في قوله ولا حرج وليست عند أبي ذر في الجواب الاول قال السكراني لأن الاول كان في ابتداء الحكم والثاني عطف على المذكور أولا انتهى وقد ثبتت الواو في الاول أيضا وفي رواية الاصيلي وغيره (قوله حدثنا المكي) هو اسم وليس بذهب وهو من كبار شيوخ البخاري كما سند كره في باب أنهم من كذب (قوله أخبرنا حنظلة) وهو ابن أبي

عَنْ سَالِمٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَاهُ رِبْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ يَقْبُضُ الْعِلْمُ وَيُظْهَرُ الْجَهْلُ وَالْفِتْنُ وَيَكْثُرُ الْهَرْجُ .
 قِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَا الْهَرْجُ . فَقَالَ هَكَذَا بِيَدِهِ فَحَرَفَهَا كَمَا أَنَّهُ يُرِيدُ الْقَتْلَ **حَدَّثَنَا** مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ
 حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ قَالَ حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ فَاطِمَةَ عَنْ أَسْمَاءَ قَالَتْ أَتَيْتُ عَائِشَةَ وَهِيَ تَصَلِّي فَقُلْتُ مَا شَأْنُ النَّاسِ فَأَشَارَتْ إِلَى
 السَّمَاءِ فَإِذَا النَّاسُ قِيَامٌ فَقُلْتُ سُبْحَانَ اللَّهِ قُلْتُ آيَةٌ فَأَشَارَتْ بِرَأْسِهَا أَيُّ نَعَمٍ فَقُمْتُ حَتَّى تَجَلَّيَ الْغَشِيُّ فَجَعَلَتْ
 أَصَبُّ عَلَى رَأْسِي الْمَاءَ فَحَمِدَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ النَّبِيُّ ﷺ وَأَتْنِي عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ مَا مِنْ شَيْءٍ لَمْ أَكُنْ أُرِيتهُ إِلَّا رَأَيْتُهُ
 فِي مَقَامِي حَتَّى الْجَنَّةُ وَالنَّارُ . فَأَوْحَى إِلَيَّ أَنَّكُمْ تُفْتَنُونَ فِي قُبُورِكُمْ مِثْلَ أَوْ قَرِيبٍ أَذْرِي أَيُّ ذَلِكَ قَالَتْ أَسْمَاءُ مِنْ فِتْنَةِ
 الْمَسِيحِ الدَّجَالِ . يَقَالُ مَا عَلَيْكَ بِهِذِ الرَّجُلِ فَأَمَّا الْمُؤْمِنُ أَوْ الْمُؤْمِنَةُ لَا أَذْرِي بَأَيِّمَا قَالَتْ أَسْمَاءُ فَيَقُولُ هُوَ مُحَمَّدٌ
 رَسُولُ اللَّهِ جَاءَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى فَاجْتَبَيْنَا وَاتَّبَعْنَا هُوَ مُحَمَّدٌ ثَلَاثًا فَيَقُولُ نَحْمُ صَالِحًا قَدْ عَلِمْنَا إِنْ كُنْتُمْ لَمَوْقِنًا
 بِهِ . وَأَمَّا الْمُنَافِقُ أَوْ الْمُرْتَابُ لَا أَذْرِي أَيُّ ذَلِكَ قَالَتْ أَسْمَاءُ فَيَقُولُ لَا أَذْرِي سَمِعْتُ النَّاسَ يَقُولُونَ شَيْئًا فَقَالَتْهُ

سفيان بن عبد الرحمن الجمحي المدني (قوله عن سالم) هو بن عبد الله بن عمر بن الخطاب وفي رواية
 الاسمعيلى من طريق اسحق بن سليمان الراوى عن حنظلة قال سمعت سألما وزاد فيه لا أدري كم رايت
 أبا هريرة قائما في السوق يقول يقبض العلم فذكره موقوفا لكن ظهر في آخره أنه مرفوع (قوله يقبض العلم) يفسر
 المراد بقوله قبل هذا يرفع العلم والقبض ينسره حديث عبد الله بن عمرو الآتي بعد أنه يقع بموت العلماء (قوله ويظهر
 الجهل) هو من لازم ذلك (قوله والفتن) في رواية الاصيلي وغيره وتظهر الفتن (قوله الهرج) هو بفتح الهاء وسكون
 الراء بعدها جيم (قوله فقال هكذا بيده) هو من اطلاق القول على الفعل (قوله فخرها) الغاء فيه تفسيرية كأن
 الراوي بين أن الأسماء كان محرفا (قوله كأنه يريد القتل) كأن ذلك فهم من تحريف اليد وحركتها كالأضارب لكن
 هذه الزيادة لم أرها في معظم الروايات وكأنها من تفسير الراوى عن حنظلة فإن أبا عوانة رواه عن عباس الدوري
 عن أبي عاصم عن حنظلة وقال في آخره وأرانا أبو عاصم كأنه يضرب عنق الإنسان وقال الكرمانى الهرج هو الفتنة
 فإرادة القتل من لفظه على طريق التجوزاد هو لازم معنى الهرج قال إلا أن ثبت ورود الهرج بمعنى القتل لغة فلت وهى
 غلبة عما في البخاري في كتاب الفتن والهرج القتل بلسان الحبشة وسيأتى بقية مباحث هذا الحديث هناك إن شاء الله
 تعالى (قوله هشام) هو ابن عروة بن الزبير (عن فاطمة) هي بنت المنذر بن الزبير وهى زوجة هشام و بنت عمه
 (قوله عن أسماء) هى بنت أبي بكر الصديق زوج الزبير بن العوام وهى جدة هشام وفاطمة جميعا (قوله فقلت
 ما شأن الناس) أى لما رأيت من اضطرابهم (قوله فأشارت) أى عائشة إلى السماء أى انكسنت الشمس (قوله
 فإذا الناس قيام) كأنها التفتت من حجرة عائشة إلى من في المسجد فوجدتهم قياما في صلاة الكسوف فتمت
 إطلاق الناس على البعض (قوله فتأت سبجان الله) أى أشارت قائلة سبحان الله (قوله قلت آية) هو بالرفع
 خبر مبتدا محذوف أى هذه آية أى علامة ويجوز حذف همزة الاستنهام وإثباتها (قوله فقامت) أى فى الصلاة
 (قوله حتى علاني) كذا للاكثر بالعين المهملة وتخفيف اللام وفي رواية كريمة تجلاني بمثناة وجيم ولام مشددة
 وجلال الشئ ما غطى به والغشى بفتح الغين واسكان الشين المعجمتين وتخفيف الياء و بكسر الشين وتشديد الياء
 أيضا هو طرف من الأغماء والمراد به هنا الحالة التريية منه فأطلقته مجازا ولهذا قالت فجعلت أصب على رأسي
 الماء أى في تلك الحال ليذهب ووهم من قال بأن صبهها كان بعد الافاقة وسيأتى تقرير ذلك في كتاب الطهارة
 ويأتى الكلام على هذا الحديث أيضا في صلاة الكسوف إن شاء الله تعالى (قوله أريته) هو بضم الهمزة (قوله
 حتى الجنة والنار) رويناه بالحرركات الثلاث فيهما (قوله مثل أوقرييا) كذا هو بترك التنوين فى الاول وإثباته

باب تحريض النبي ﷺ وفد عبد النيس على أن يحفظوا الإيمان والعلم ويخبروا من رآهم وقال مالك بن الحويرث قال النبي ﷺ أرجعوا إلى أهلكم فعلموهم **حدثنا** محمد بن بشر قال حدثنا غندر قال حدثنا شعبة عن أبي جمرة قال كنت أترجم بين أبي عباس وبين الناس فقال إن وفد عبد القيس أتوا النبي ﷺ فقال من الوفد أو من القوم قالوا ربيعة فقال مرحبا بالقوم أو بالوفد غير خزايا ولا ندائي. قالوا إنا نأتيك من شقة بعيدة وبيننا وبينك هذا الحى من كفتار مفر ولا نستطيع أن نأتيك إلا في شهر حرام فمرنا بأمر نخبر به من وراءنا ندخل به الجنة فمرهم بأربع وبنهاهم عن أربع. أمرهم بالإيمان بالله عز وجل وحده قال هل تدرون ما الإيمان بالله وحده. قالوا الله ورسوله أعلم. قال شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله. وإقام الصلاة. وإيتاء الزكاة. وصوم رمضان. وتعطوا الخمس من المعن. ونهاهم عن الذبأ والخنم والمزفت قال شعبة رُبما قول النقيير وربما قال النقيير أحفظه وأخبره من وراءكم **باب** الرحلة في المسئلة النازلة وتعليم أهل **حدثنا** محمد بن مقاتل أبو الحسن قال

في الثاني قال ابن مالك توجيهه أن أصله مثل فتنة الدجال أو قريبا من فتنة الدجال فحذف ما أضيف الي مثل وتره على هيئته قبل الحذف وجاز الحذف لدلالة ما بعده عليه وهذا كقول الشاعر * بين ذراعى وجهة الاسد تقديره بين ذارعى الاسد وجهه الاسد وقال الآخر

أمام وخلف المرء من لطف ربه * كوالى تروى عنه ما هو يحذر

وفي رواية بترك التنوين في الثاني أيضا وتوجيهه أنه مضاف الى فتنة أيضا وأظهر حرف الجر بين المضاف والمضاف اليه جائز عند قوم وقوله لا أدري أي ذلك قالت أسماء حمله معترضة بين بها الراوى أن الشك منه هل قالت له أسماء مثل أوقالت قريبا وسيأتي مباحث هذا المتن في كتاب الجنائز ان شاء الله تعالى (تنبيهه) وقع في نسخه الصغاني هنا قال ابن عباس مرقدنا مخرجنا وفي ثبوت ذلك نظر لانه لم يقع في الحديث لذلك ذكر وان كان قد يظهر له مناسبة وقد ذكر ذلك في موضعه من سورة يس (قوله باب تحريض) هو بالضاد المعجمة ومن قالها بالمهملة هنا فقد صحف (قوله وقال مالك بن الحويرث) هو بصيغة تصغير الحارث وهذا التعليق طرف من حديث له مشهور يأتي في الصلاة (قوله ابي جمره) هو بالجيم والراء كما تقدم (قوله من شقة) بضم الشين المعجمة وتشديد القاف (قوله وتعطوا) كذا وقع وهو منصوب بتقدير أن وساغ التقدير لان المعطوف عليه اسم قاله الكرمانى قلت قد رواه أحمد عن غندر فقال وأن تعطوا فكأن حذفها من شيخ البخارى (قوله قال شعبة وربما قال النقيير) أي بالنون المفتوحة وتخفيف القاف المكسورة (وربما قال النقيير) أي بالميم المضمومة وفتح القاف وتشديد الياء المفتوحة وليس المراد أنه كان يتردد في هاتين اللفظتين لثبت أحدهما دون الاخرى لانه يلزم من ذكر النقيير التكرار لسبق ذكر المزفت لانه بمعناه بل المراد أنه كان جازما بذكر الثلاثة الاول شاكا في الرابع وهو النقيير فكان تارة يذكره وتارة لا يذكره وكان أيضا شاكا في اللفظ الثالث فكان تارة يقول المزفت وتارة يقول النقيير هذا توجيهه فلا يلتفت الى ما عدها وقد تقدمت مباحث هذا الحديث في أواخر كتاب الايمان وأخرجه المصنف هناك عاليا عن علي بن الجعد عن شعبة ولم يتردد الا في المزفت والنقيير فقط وجزم بالنقيير وهو يؤيد ما نقله والله أعلم (قوله وأخبروه) هو بفتح الهمزة وكسر الباء وللكشميهني وأخبروا بحذف الضمير (قوله باب الرحلة) هو بكسر الراء بمعنى الارتحال وفي روايتنا أيضا بفتح الراء أي الواحدة وأما بضمها فالمراد به الجهة وقد تطلق على

أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ أَخْبَرَنَا عُمَرُ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ أَبِي حُسَيْنٍ قَالَ حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ عَنْ عُقْبَةَ
 بْنِ الْحَارِثِ أَنَّهُ تَزَوَّجَ ابْنَةَ لَإِي إِهَابِ بْنِ عَزِيرٍ فَاتَتْهُ أُمْرَأَةٌ فَقَالَتْ إِنِّي قَدْ أَرْضَعْتُ عُقْبَةَ وَالَّتِي تَزَوَّجَ فَقَالَ
 لَهَا عُقْبَةُ مَا أَعْلَمُ أَنَّكَ أَرْضَعْتَنِي وَلَا أَخْبَرْتَنِي فَرَكِبَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْمَدِينَةِ فَسَأَلَهُ فَقَالَ رَسُولُ
 اللَّهِ ﷺ كَيْفَ وَقَدْ قِيلَ فَفَارَقَهَا عُقْبَةُ وَنَكَحَتْ زَوْجًا غَيْرَهُ **بَابُ التَّنَاوُبِ فِي الْعِلْمِ حَدَّثَنَا**
 أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ قَالَ بْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنَا يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ
 عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي ثَوْرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ عَنْ عُمَرَ قَالَ كُنْتُ أَنَا وَجَارِي مِنْ الْأَنْصَارِ
 فِي بَنِي أُمَيَّةَ بْنِ زَيْدٍ وَهِيَ مِنْ عَوَالِي الْمَدِينَةِ وَكُنَّا نَتَنَاوَبُ النَّزُولَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَنْزِلُ يَوْمًا وَأَنْزِلُ
 يَوْمًا فَإِذَا نَزَلَتْ جِئْتُهُ بِخَبَرٍ ذَلِكَ الْيَوْمَ مِنَ الْوَحْيِ وَغَيْرِهِ وَإِذَا نَزَلَ فَعَلَ مِثْلَ ذَلِكَ فَتَزَلَّ صَاحِبِي
 الْأَنْصَارِيُّ يَوْمَ نَوَيْتُهُ فَضْرَبَ بَابِي ضَرْبًا شَدِيدًا فَقَالَ أَيْمٌ هُوَ فَفَزَعْتُ فَخَرَجْتُ إِلَيْهِ فَقَالَ قَدْ حَدَّثَ أَمْرٌ
 عَظِيمٌ قَالَ فَدَخَلْتُ عَلَى حَفْصَةَ فَإِذَا هِيَ تَبْكِي فَقُلْتُ طَلَّقَكُنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَتْ لَا أَدْرِي ثُمَّ
 دَخَلْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقُلْتُ وَأَنَا قَائِمٌ أَطَلَّقْتَ نِسَاءَكَ قَالَ لَا فَقُلْتُ اللَّهُ أَكْبَرُ

من يرخل إليه وفي رواية كريمة وتعلم أهله بعد قوله في المسئلة النازلة والصواب حذفها لأنها تأتي في باب آخر (قوله
 أخبرنا عبد الله) هو ابن المبارك (قوله حدثني عبد الله بن أبي مليكة) هو عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة نسب إلى
 جده (قوله عن عقبة بن الحارث) سيأتي تصريحه بالسماع من عقبة في كتاب النكاح خلافاً لمن أنكره وسيأتي الخلاف
 في كنية عقبة في قصة حبيب بن عدي (قوله أنه تزوج ابنة) اسمها غنية بنتح المعجمة وكسر النون بعدها ياء تحتانية
 مشددة وكنتها أم يحيى كما يأتي في الشهادات وهم الكرماني فقال لا يعرف اسمها وأبوها ب كسر الهمزة لا أعرف
 اسمه وهو مذكور في الصحابة وعزير بفتح العين المهملة وكسر الزاي وآخره زاي أيضاً كما تقدم في المقدمة ومن
 قاله بضم أوله فقد حرف (قوله فأتته امرأة) لم أقف على اسمها (قوله ولا أخبرني) بكسر المثناة أي قبل ذلك كأنه
 اتهمها (قوله فركب) أي من مكة لأنها كانت دار إقامته والفرق بين هذه الترجمة وترجمة باب الخروج في طلب
 العلم أن هذا أخص وذلك أعم وسيأتي مباحث هذا الحديث في كتاب الشهادات إن شاء الله تعالى (قوله ونكحت
 زَوْجًا غَيْرَهُ) اسم هذا الزوج ظريب بضم المعجمة المشالة وفتح الراء وآخره موحدة مصغراً (قوله باب
 التناوب) هو بالنون وضم الواو من النوبة بنتح النون (قوله وقال ابن وهب) هذا التعليق وصله ابن حبان في
 صحيحه عن ابن قتيبة عن حرملة عنه بسنده وليس في روايته قول عمر كنت أنا وجارلي من الأنصار تناوب النزول
 وهو مقصود هذا الباب وإنما وقع ذلك في رواية شعيب وحده عن الزهري نص على ذلك الذهلي والدارقطني
 والحاكم وغيرهم وقد ساق المصنف الحديث في كتاب النكاح عن أبي اليمان وحده أتم مما هنا بكثير وإنما
 ذكر هنا رواية يونس بن يزيد ليوضح أن الحديث كله ليس من أفراد شعيب (قوله عن عبيد الله بن عبد
 الله بن أبي ثور) هو مكي نوفلي وقد اشترك معه في اسمه واسم أبيه وفي الرواية عن ابن عباس وفي رواية
 الزهري عنهما عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود المدني الهذلي لكن روايته عن ابن عباس كثيرة في
 الصحيحين وليس لابن أبي ثور عن ابن عباس غير هذا الحديث الواحد (قوله وجارلي) هذا الجار هو عتبان
 ابن مالك أقاده ابن القسطلاني لكن لم يذكر دليلاً (قوله في بني أمية) أي ناحية بني أمية سميت البقعة باسم
 من نزلها (قوله أتم) هو بنتح المثلثة (قوله دخلت على حفصة) ظاهر سياقه يوم انه من كلام الأنصاري

باب الغضب في الموعظة والتعليم إذا رأى ما يكره **حدثنا** محمد بن كثير قال أخبرنا سفيان عن ابن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن أبي مسعود الأنصاري قال قال رجل يا رسول الله لا أكاد أدرك الصلاة مما يطول بنا فلان فما رأيت النبي ﷺ في موعظة أشد غضباً من يومئذ فقال أيها الناس إنكم ممنفرون فمن صلى بالناس فأبغضت فإن فيه من المريض والضعيف وذا الحاجة **حدثنا** عبد الله بن محمد قال حدثنا أبو عامر قال حدثنا سليمان بن بلال المدني عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن يزيد بن مولى المنبث عن زيد بن خالد الجني أن النبي ﷺ سأل رجل عن اللقطة فقال أعرف وكاءها أو قال وعاءها ودفناصها ثم عرفها سنة ثم استمتع بها فإن جاء ربها فأدوها إليه قال فضالة الإبل فغضب حتى أحمرت وجنتاه أو قال أحمر وجهه فقال وما لك ولما معها سقائها وحذاؤها ترذ الماء وترعى الشجر فذرهما حتى يلتقاها ربها قال فضالة الغنم قال لك أو لأخيك أو للذئب **حدثنا** محمد بن العلاء قال حدثنا أبو أسامة عن يزيد بن أبي بردة عن أبي موسى قال

وانما الداخل على حفصة عمر وللشمس فدخلت على حفصة وانما جاء هذا من الاختصار والافنى أصل الحديث بعد قوله أمر عظيم طاب رسول الله صلى الله عليه وسلم نساءه (قلت) قد كنت أظن ان هذا كائن حتى اذا صليت الصبح شددت على ثيابي ثم نزلت فدخلت على حفصة يعني أم المؤمنين بنته وفي هذا الحديث الاعتماد على خبر الواحد والعمل بمراسيل الصحابة وفيه أن الطالب لا يغفل عن النظر في أمر معاشه ليستعين على طلب العلم وغيره مع أخذه بالحزم في السؤال عما يفوته يوم غيبته لا علم من حال عمر أنه كان يتعاني التجارة اذذاك كما سيأتي في البيوع وفيه ان شرط التواتر أن يكون مستند نقلته الامر المحسوس لا الاشاعة التي لا يدري من بدأ بها وسيأتي بقية الكلام عليه في النكاح ان شاء الله تعالى (قوله باب الغضب في الموعظة حدثنا محمد بن كثير) هو العبدى ولم يخرج للصغاني شيئاً (قوله أخبرني سفيان) هو الثوري (عن ابن أبي خالد) هو اسمعيل (قوله قال رجل) قيل هو حزم بن أبي كعب (قوله لا أكاد أدرك الصلاة مما يطول) قال القاضي عياض ظاهره مشكل لان التطويل يقتضى الادراك لا عدمه قال فكان الالف زبدت بعد لا وكان أدرك كانت أترك (قلت) هو توجيه حسن لو ساعدته الرواية وقال أبو الزناد بن سراج معناه أنه كان به ضعف فكان اذا طوّل به الإمام في القيام لا يبالغ الركوع الا وقد ازداد ضعفه فلا يكاد يتم معه الصلاة قلت وهو معني حسن لكن رواء المصنف عن الثوري عن سفيان بهذا الاسناد بالنظر اني لا أخرج عن الصلاة فعلي هذا فإرادته بقوله اني لا أكاد أدرك الصلاة أى لا أقرب من الصلاة في الجماعة بل أتأخر عنها أحياناً من أجل التطويل وسيأتي تحرير هذا في موضعه في الصلاة ويأتى الخلاف في اسم الشاكي والشكوى (قوله أشد غضباً) قيل انما غضب لتقدم نهيته عن ذلك (قوله وذا الحاجة) كذا لاكثر وفي رواية القاسمي وذا الحاجة وتوجيهه أنه عطف على موضع اسم ان قبل دخولها أو هو استئناف (قوله سأل رجل) هو عمير والدمالك وقيل غيره كما سيأتي في اللقطة (قوله وكاءها) هو بكسر الواو ما يربط به والعفاص بكسر العين المهملة هو الوعاء بكسر الواو (قوله فغضب) أمالانه كان نهى قبل ذلك عن التقاطها وأمالان السائل قصر في فهمه فقاس ما يتعين التقاطه على ما لا يتعين (قوله سقائها) هو بكسر أوله والمراد بذلك أجوافها لانها تشرب فتكتفي به أياها (قوله وحذاؤها) بكسر المهملة ثم ذال معجمة والمراد هنا خفها وسيأتي مباحث هذا الحديث في كتاب البيوع ان شاء الله تعالى (قوله حدثنا محمد بن العلاء) تقدم هذا الاسناد في باب

سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ أَشْيَاءَ كَرِهَهَا فَلَمَّا كَثُرَ عَلَيْهِ غَضِبَ ثُمَّ قَالَ لِلنَّاسِ سَلُونِي عَمَّا شِئْتُمْ قَالَ رَجُلٌ مِنْ أَبِي
 قَالِ أَبُوكَ حَذَافَةُ فَقَامَ آخَرُ فَقَالَ مَنْ أَبِي يَارَسُولَ اللَّهِ فَقَالَ أَبُوكَ سَالِمُ مَوْلَى شَيْبَةَ فَلَمَّا رَأَى عُمَرُ
 مَا فِي وَجْهِهِ قَالَ يَارَسُولَ اللَّهِ إِنَّا نَتُوبُ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ **بَاب** مَنْ بَرَكَ عَلَى رُكْبَتَيْهِ عِنْدَ الْإِمَامِ أَوْ أَخْبَرَهُ
حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ قَالَ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ أَخْبَرَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
 خَرَجَ فَقَامَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَذَافَةَ فَقَالَ بِي مَنْ أَفَقَالَ أَبُوكَ حَذَافَةُ ثُمَّ أَكْثَرَ أَنْ يَقُولَ سَلُونِي فَبَرَكَ عُمَرُ عَلَى رُكْبَتَيْهِ
 فَقَالَ رَضِينَا بِاللَّهِ رَبًّا وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا وَبِمُحَمَّدٍ ﷺ نَبِيًّا . فَسَكَتَ **بَاب** مَنْ أَعَادَ الْحَدِيثَ ثَلَاثًا لِيَفْهَمَ
 عَنْهُ فَقَالَ أَلَا وَقَوْلُ الزُّوْرِ فَمَا زَالَ يُكْرَرُهَا وَقَالَ بَنُ عُمَرَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ هَلْ بَلَغْتَ ثَلَاثًا

فضل من علم وعلم (قوله سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن أشياء) كان منها السؤال عن الساعة وما أشبه ذلك من المسائل
 كما سيأتي في حديث ابن عباس في تفسير المائدة (قوله قال رجل) هو عبد الله بن حذافة بضم أوله وبالذال المعجمة
 والفاء القرشى السهمي كما سماه في حديث أنس الآتي (قوله فقام آخر) هو سعد بن سالم مولى شيبَةَ بن ربيعة سماء ابن
 عبد البر في التمهيد في ترجمة سهيل بن أبي صالح منه وأغفل في الاستيعاب ولم يظفر به أحد من الشارحين ولا من صنف
 في المبهات ولا في أسماء الصحابة وهو صحابي بلامرية لقوله فقال من أبي يارسول الله ووقع في تفسير مقاتل في نحو
 هذه القصة أن رجلا من بني عبد الدار قال من أبي قال سعد بن سالم إلى غير أبيه بخلاف ابن حذافة وسيأتي مزيد لهذا في
 تفسير سورة المائدة (قوله فلما رأى عمر) هو ابن الخطاب (ما في وجهه) أي من الغضب (قال يارسول الله أنا نتوب إلى
 الله) أي مما يوجب غضبك وفي حديث أنس الآتي بعد أن عمر برك على ركبتيه فقال رَضِينَا بِاللَّهِ رَبًّا وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا
 وَبِمُحَمَّدٍ نَبِيًّا والجمع بينهما ظاهر بأنه قال جميع ذلك فنقل كل من الصحابين ما حفظ ودل على اتحاد المجلس اشتراكهما
 في نقل قصة عبد الله بن حذافة في تنبيهه قصر المصنف الغضب على الموعظة والتعليم دون الحكم لأن الحاكم مأمور أن
 لا يقضي وهو غضبان والنرق ان الراعظ من شأنه أن يكون في صورة الغضبان لأن مقامه يقتضي تكلف الانزعاج لانه
 في صورة المنذر وكذا المعلم إذا أنكر على من يتعلم منه سوء فهم ونحوه لانه قد يكون ادعى للقبول منه وليس ذلك لازما
 في حق كل أحد بل يختلف باختلاف أحوال المتعلمين وأما الحاكم فهو بخلاف ذلك كما يأتي في بابيه فان قيل فقد قضي
 عليه الصلاة والسلام في حال غضبه حيث قال أبو بكر فلان فاجواب أن يقال أولا ليس هذا من باب الحكم وعلى تقديره
 فيقال هذا من خصوصياته لمحل العصمة فاستوي غضبه ورضاه ومجرد غضبه من الشيء دال على تحريره أو كراهته
 بخلاف غيره صلى الله عليه وسلم (قوله باب من برك) هو بفتح الموحدة والراء المحققة يقال برك البعير إذا استناخ واستعمل
 في الآدمي مجازا (قوله خرج فقام عبد الله بن حذافة) فيه حذف يظهر من الرواية الاخرى والتقدير خرج فسئل
 فأكثر وأعليه فغضب فقال سلوني فقام عبد الله (قوله فقال رَضِينَا بِاللَّهِ رَبًّا) قال ابن بطال فهم عمر منه ان تلك الاسئلة
 قد تكون على سبيل التعت أو الشك فحشى أن تنزل العقوبة بسبب ذلك فقال رَضِينَا بِاللَّهِ رَبًّا إلى آخره فرضى النبي صلى
 الله عليه وسلم بذلك فسكت (قوله باب من أعاد الحديث ثلاثا ليفهم) هو بضم الياء وفتح الهاء وفي روايتنا أيضا بكسر
 الهاء لكن في رواية الاصلية وكرامة ليفهم عنه وهو بفتح الهاء لا غير (قوله فقال الا وقول الزور) كذا في رواية أبي
 ذر وفي رواية غيره فقال النبي صلى الله عليه وسلم وهو طرف معلق من حديث أبي بكر المذكور في الشهادات وفي الديات
 الذي أوله ألا أنبئكم بأكبر الكبائر ثلاثا فذكر الحديث فتمية معنى الترجمة لكونه قال لهم ذلك ثلاثا (قوله فما زال
 يكررها) أي في محله ذلك والضمير يعود على الكلمة الأخيرة وهي قول الزور وسيأتي الكلام عليه ان شاء الله
 تعالى في مكانه (قوله وقال ابن عمر) هو طرف أيضا من حديث مذكور عند المصنف في كتاب الحدود أوله قال رسول

حَدَّثَنَا عَبْدَةُ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُنْثَنِ قَالَ حَدَّثَنَا ثَمَامَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ إِذَا سَلَّمَ سَلَامًا ثَلَاثًا وَإِذَا تَكَلَّمَ بِكَلِمَةٍ أَعَادَهَا ثَلَاثًا **حَدَّثَنَا** عَبْدَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُنْثَنِ قَالَ حَدَّثَنَا ثَمَامَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ إِذَا تَكَلَّمَ بِكَلِمَةٍ أَعَادَهَا ثَلَاثًا حَتَّى تَفْهَمَ عَنْهُ . وَإِذَا أَتَى عَلَى قَوْمٍ فَسَلَّمَ عَلَيْهِمْ سَلَّمَ عَلَيْهِمْ ثَلَاثًا . **حَدَّثَنَا** مُسَدَّدٌ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو عِيَاذَةَ عَنْ أَبِي يَسْرٍ عَنْ يُوسُفَ بْنِ مَاهِكٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ تَخَلَّفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ سَافَرْنَاهُ فَأَذَرَ كَتَمًا وَقَدْ أَرْهَقْنَا الصَّلَاةَ صَلَاةَ الْعَصْرِ وَنَحْنُ نَتَوَضَّأُ فَجَعَلْنَا نَمْسَحُ عَلَى أَرْجُلِنَا فَزَادَى بَأْسًا عَلَى صَوْتِهِ وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ

الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع أي شهر هذا فذكر الحديث وفيه هذا القدر المعلق وقوله ثلاثا متعلق بقوله لا بقوله بلغت (قوله حدثنا عبدة) هو ابن عبد الله الصنفار ولم يخرج البخاري عن عبدة بن عبد الرحمن المزوزي وهو من طبقة عبدة الصنفار وفي رواية الأصيلي حدثنا عبدة الصنفار (قوله حدثنا عبد الصمد) هو ابن عبد الوارث بن سعيد يكنى أبا سهل والمثنى والد عبد الله هو بضم الميم وفتح المثلثة وتشديد النون المفتوحة وهو ابن عبد الله بن أنس بن مالك وثمالة عمه ورجال هذا الإسناد كلهم بصريون (قوله عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان) أي من عادة النبي صلى الله عليه وسلم والمراد أن أنس أخبر عما عرفه من شأن النبي صلى الله عليه وسلم وشاهده لأن النبي صلى الله عليه وسلم أخبره بذلك ويؤيد ذلك أن المصنف أخرجه في كتاب الاستئذان عن إسحق وهو ابن منصور عن عبد الصمد بهذا الإسناد إلى أنس فقال إن النبي صلى الله عليه وسلم كان (قوله إذا تكلم) قال الكرمانى مثل هذا التركيب يشعر بالاستمرار عند الأصوليين (قوله بكلمة) أي بجملة مفيدة (قوله أعادها ثلاثا) قد بين المراد بذلك في تفسير الحديث بقوله حتى تفهم عنه وللتزمذى والخالكى في المستدرک حتى تعقل عنه وهم الخالكى في استدراكه وفي دعواه أن البخارى لم يخرج عنه وقال الترمذى حسن صحيح غريب إنما عرفه من حديث عبد الله بن المثنى انتهى وعبد الله بن المثنى ممن تفرّد البخارى بإخراج حديثه دون مسلم وقد وثقه العجلي والتزمذى وقال أبو زرعة وأبو حاتم صالح وقال ابن أبي خيثمة عن ابن معين ليس بشيء وقال النسائي ليس بالقوى قلت لعله أراد في بعض حديثه وقد تقرر أن البخارى حيث يخرج لبعض من فيه مقال لا يخرج شيئا مما أنكر عليه وقول ابن معين ليس بشيء أراد به في حديث بعينه سئل عنه وقد قواه في رواية إسحق بن منصور عنه وفي الجملة فالرجل إذا ثبتت عدالته لم يقبل فيه الجرح إلا إذا كان مفسرا بأمر قاذح وذلك غير موجود في عبد الله بن المثنى هذا وقد قال ابن حبان لما ذكره في الثقات ربما أخطأ والذي أنكر عليه إنما هو من روايته عن غيره ثمالة والبخارى إنما أخرجه عن عمه هذا الحديث وغيره ولا شك أن الرجل أضبط لحديث آل بيته من غيره وقال ابن المنبر في البخارى بهذه الترجمة على الرد على من كره إعادة الحديث وأنكر على الطالب الاستعادة وعده من البلادة قال والحق أن هذا يختلف باختلاف القرائح فلا عيب على المستفيد الذي لا يحفظ من مرة إذا استعاد ولا عذر للمفيد إذا لم يعد بل إعادة عليه آكد من الابتداء لأن الشرع ملزم وقال ابن التين فيه أن الثلاث غاية ما يقع به الاعتذار والبيان (قوله وإذا أتى على قوم) أي وكان إذا أتى (قوله فسلم عليهم) هو من تمة الشرط وقوله سلم عليهم هو الجواب قال الأسمعيلي يشبه أن يكون ذلك كان إذا سلم سلام الاستئذان على مارواه أبو موسى وغيره وأما أن يمارس مسلما فالمعروف عدم التكرار (قلت) وقد فهم المصنف هذا بعينه فأورد هذا الحديث مقررا بنا بحديث ابن موسى في قصته مع عمر كما سيأتي في الاستئذان لكن يحتمل أن يكون ذلك كان يقع أيضا منه إذا خشي أنه لا يسمع سلامه وما ادعاه الكرمانى من أن الصيغة المذكورة تفيد الاستمرار مما ينازع فيه والله أعلم (قوله في حديث عبد الله بن عمرو فأدركنا) هو بفتح الكاف وقوله أرهقنا

مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا **بَابُ تَعْلِيمِ الرَّجُلِ أُمَّتَهُ وَأَهْلَهُ** أَخْبَرَنَا مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ سَلَامٍ حَدَّثَنَا الْمُحَارِبِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا
صَالِحُ بْنُ حَيَّانَ قَالَ قَالَ عَامِرُ الشَّعْبِيِّ حَدَّثَنِي أَبُو بُرْدَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثَةٌ
لَهُمْ أَجْرَانِ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ آمَنَ بِنَبِيِّهِ وَآمَنَ بِمُحَمَّدٍ ﷺ وَالْعَبْدُ الْمَمْلُوكُ إِذَا أَدَّى حَقَّ اللَّهِ
وَحَقَّ مَوْلَاهُ وَرَجُلٌ كَانَتْ عِنْدَهُ أَمَةٌ فَأَدَّبَهَا فَأَحْسَنَ تَأْدِيبَهَا وَعَلَّمَهَا فَأَحْسَنَ تَعْلِيمَهَا ثُمَّ اعْتَقَهَا فَتَزَوَّجَهَا

بسكون القاف وللأصيلي ارهقتنا وقوله صلاة العصر هو بدل من الصلاة ان رفعا ورفع وان نصبا فنصب (قوله مرتين
او ثلاثا) هو شك من الراوى وهو يدل على ان الثلاث ليست شرطا بل المراد التتميم فاذا حصل بدونها اجزا وسياتي
الكلام على المتن في الطهارة ان شاء الله تعالى (قوله باب تعليم الرجل امته واهله) مطابقة الحديث للترجمة في الامة
بالنص وفي الاهل بالقياس اذا الاعتناء بالاهل الحرائر في تعليم فرائض الله وسنن رسوله آكد من الاعتناء بالاماء
(قوله حدثنا محمد بن سلام) كذا في روايتنا من طريق ابى ذر وفي رواية كريمة حدثنا محمد هو ابن سلام وللأصيلي
حدثنا محمد حسب واعتمده المزى في الاطراف فقال رواه البخارى عن محمد قيل هو بن سلام (قوله اخبرنا) في رواية
كريمة حدثنا المحاربى وهو عبد الرحمن بن محمد بن زياد وليس له عند البخارى سوى هذا الحديث وحديث آخر في
العديد وذكروا على الجياني ان بعض اهل بلدهم صحف المحاربى فقال البخارى فاخطأ خطأ فاحشا (قوله حدثنا
صالح بن حيّان) هو صالح بن صالح بن مسلم بن حيّان نسب الى جد ابيه وهو بفتح المهملة وتشديد الياء التحتانية واقبه
حي وهو اشتهر به من اسمه وكذا من ينسب اليه يقال للواحد منهم غالبا فلان بن حي كصالح بن حي هذا وهو ثقة مشهور وفي
طبقاته راو آخر كوفي أيضا يقال له صالح بن حيّان القرشي لكنه ضعيف وقدم من زعم ان البخارى اخرج له فانه
انما اخرج لصالح بن حي وهذا الحديث معروف براويته عن الشعبي دون القرشى وقد اخرج البخارى من حديثه
من طرق منها في الجهاد من طريق ابن عيينة قال حدثنا صالح بن حي أبو حسين قال سمعت الشعبي وأصرح من ذلك
انه اخرج الحديث المذكور في كتاب الادب المفرد بالاسناد الذى اخرجناه هنا فقال صالح بن حي (قوله قال عامر)
أى قال صالح قال عامر وعادتهم حذف قال اذا تكررت خطأ نطقا (قوله عن أبيه) هو أبو موسى الأشعري كما
صرح به في العتق وغيره (قوله ثلاثة لهم أجران) ثلاثة مبتدأ والتقدير ثلاثة رجال أو رجال ثلاثة ولهم أجران خبره
(قوله رجل) هو بدل تفصيل أو بدل كل بالنظر الى المجموع (قوله من اهل الكتاب) لفظ الكتاب عام ومعناه
خاص أى انزل من عند الله والمراد به التوراة والانجيل كما تظاهرت به نصوص الكتاب والسنة حيث يطلق اهل
الكتاب وقيل المراد به هنا الانجيل خاصة ان قلنا ان النصرانية ناسخة لليهودية كذا قرره جماعة ولا يحتاج الى اشتراط
النسخ لان عيسى عليه الصلاة والسلام كان قد أرسل الى بني اسرائيل بلا خلاف فمن أجابه منهم نسب اليه ومن كذبه
منهم واستمر على يهوديته لم يكن مؤمنا فلا يتناوله الخبر لان شرطه أن يكون مؤمنا بنبيه نعم من دخل في اليهودية من
غير بني اسرائيل أو لم يكن بحضرة عيسى عليه السلام فلم تبلغه دعوته يصدق عليه انه يهودى مؤمن اذ هو مؤمن بنبيه موسى عليه
السلام ولم يكذب نبياً آخر بعده فمن ادرك بعثة محمد صلى الله عليه وسلم ممن كان بهذه المثابة وآمن بدلائل شكل انه يدخل في
الخبر المذكور ومن هذا القبيل العرب الذين كانوا باليمن وغيرها ممن دخل منهم في اليهودية ولم تبلغهم دعوة عيسى عليه السلام
لكونه أرسل الى بني اسرائيل خاصة نعم الاشكال في اليهود الذين كانوا بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم وقد ثبت ان الآية
الموافقة لهذا الحديث وهى قوله تعالى أولئك يؤتون أجرهم مرتين نزلت في طائفة آمنوا منهم كعبد الله بن سلام وغيره ففي
الطبرانى من حديث رفاعة القرظي قال نزلت هذه الآيات في وفيمن آمن معي وروى الطبري باسناد صحيح عن علي ابن
رفاعة القرظي قال خرج عشرة من اهل الكتاب منهم أبو رفاعة الى النبي صلى الله عليه وسلم فآمنوا به فأوذوا فأنزلت

فَلَهُ أَجْرٌ أَنْ تُمَّ قَالَ عَامِرٌ أَعْطَيْنَا كَمَا

الذين آتيناهم الكتاب من قبله هم به يؤمنون الآيات فهؤلاء من بني إسرائيل ولم يؤمنوا بعيسى بل استمروا على اليهودية إلى أن آمنوا بمحمد صلى الله عليه وسلم وقد ثبت أنهم يؤتون أجراً مرتين قال الطيبي فيجتمعا إجراء الحديث على عمومهم إذ لا يبعد أن يكون طريان الأيمان بمحمد صلى الله عليه وسلم سببا لقبول تلك الأديان وإن كانت منسوخة انتهى وسأذكر ما يؤيده بعد ويمكن أن يقال في حق هؤلاء الذين كانوا بالمدينة أنه لم تبلغهم دعوة عيسى عليه السلام لأنهم لم تنتشر في أكثر البلاد فاستمروا على يهوديتهم مؤمنين بنبيهم موسى عليه السلام إلى أن جاء الإسلام فآمنوا بمحمد صلى الله عليه وسلم فهذا يرتفع الاشكال أن شاء الله تعالى (فوائد) الأولى وقع في شرح ابن التين وغيره أن الآية المذكورة نزلت في كعب الأحمار وعبد الله بن سلام وهو صواب في عبد الله خطأ في كعب لأن كعبا ليست له صحبة ولم يسلم إلا في عهد عمر بن الخطاب والذي في تفسير الطبري وغيره عن قتادة أنها نزلت في عبد الله بن سلام وسلمان الفارسي وهذا مستقيم لأن عبد الله كان يهوديا فأسلم كما سيأتي في الهجرة وسلمان كان نصرانيا فأسلم كما سيأتي في البيوع وهما صحابييان مشهوران الثانية قال القرطبي الكتابي الذي يضاعف أجره مرتين هو الذي كان على الحق في شرع، عقدا وفعلا إلى أن آمن بنبينا صلى الله عليه وسلم فيؤجر على اتباع الحق الأول والثاني انتهى ويشكل عليه أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب إلى هرقل أسلم يؤثك الله أجرك مرتين وهرقل كان ممن دخل في النصرانية بعد التبديل وقد قدمت بحث شيخ الإسلام في هذا في حديث أبي سفيان في بدء الوحي الثالثة قال أبو عبد الله البوني وغيره أن الحديث لا يتناول اليهود البتة وليس بمستقيم كما قررناه وقال الداودي ومن تبعه أنه يحتمل أن يتناول جميع الأمم فيما فعلوه من خير كما في حديث حكيم بن حزام الآتي أسلمت على ما أسلفت من خير وهو متعقب لأن الحديث متعبد بأهل الكتاب فلا يتناول غيرهم الأبقاس الخيرة على الأيمان وأيضا فالنكتة في قوله آمن بنبيه الأشعار بعلة الإجراء أي أن سبب الإجراءين الأيمان بالنبيين والكفار ليسوا كذلك ويمكن أن يقال الترتيب بين أهل الكتاب وغيرهم من الكفار أن أهل الكتاب يعرفون محمد صلى الله عليه وسلم كما قال الله تعالى يجدونه مكتوبا عندهم في التوراة والإنجيل فمن آمن به واتبعه منهم كان له فضل على غيره وكذا من كذبه منهم كان وزره أشد من وزر غيره وقد ورد مثل ذلك في حق نساء النبي صلى الله عليه وسلم لكون الوحي كان ينزل في بيوتهن فان قيل فلم لم يذكر في هذا الحديث فيكون العدد أربعة أجب شيخنا شيخ الإسلام بأن قضيتين خاصة بهن مقصورة عليهن والثالثة المذكورة في الحديث مستمرة إلى يوم القيامة وهذا مصير من شيخنا إلى أن قضية مؤمن أهل الكتاب مستمرة وقد ادعى الكرمانى اختصاص ذلك بمن آمن في عهد البعثة وعمل ذلك بأن نبيهم بعد البعثة إنما هو محمد صلى الله عليه وسلم باعتبار عموم بعثته انتهى وقضيته أن ذلك أيضا لا يتم لمن كان في عهد النبي صلى الله عليه وسلم فان خصه بمن لم تبلغه الدعوة فلا فرق في ذلك بين عهده وبعده فمأقوله شيخنا أظهر والمراد بنسبتهم إلى غير نبينا صلى الله عليه وسلم إنما هو باعتبار ما كانوا عليه قبل ذلك وأماما قوى به الكرمانى دعواه بكون السياق محتكما حيث قيل في مؤمن أهل الكتاب رجل بالنكير وفي العبد بالتعريف وحيث زيدت فيه إذا الدالة على معنى الاستقبال فأشعر ذلك بأن الإجراءين مؤمن أهل الكتاب لا يقع في الاستقبال بخلاف العبد انتهى وهو غير مستقيم لأنه مشى فيه مع ظاهر اللفظ وليس متنقا عليه بين الرواة بل هو عند المصنف وغيره مختلف فتدبر في ترجمة عيسى بأداني الثلاثة وعبر في النكاح بقوله إيمان رجل في المواضع الثلاثة وهي صريحة في التعميم وأما الاختلاف بالتعريف والتنكير فلا أثر له هنا لأن المعروف بلام الجنس مؤداه مؤدى النكرة والله أعلم الرابعة حكم المرأة الكتابية حكم الرجل كما هو مطرد في جل الأحكام حيث يدخل مع الرجال بالتبعية إلا ما خصه الدليل وسيأتي مباحث العبد في العتق ومباحث الأمة في النكاح (قوله فله أجران) هو تكرير لطول الكلام للاهتمام به (قوله ثم قال عامر) أي الشعبي أعطينا كما ظاهره أنه خاطب بذلك صالحا الراوى عنه ولهذا جزم الكرمانى بقوله الخطاب لصالح وليس

بِعَبْرٍ شَيْءٍ قَدْ كَانَ يَرْكَبُ فِيمَا دُونَهَا إِلَى الْمَدِينَةِ **بَابُ** عِظَةِ الْإِمَامِ النَّسَاءِ وَتَعْلِيمِهِنَّ **حَدَّثَنَا** سَلِيمَانُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَيُّوبَ قَالَ سَمِعْتُ عَطَاءً قَالَ سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ أَشْهَدُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ . أَوْ قَالَ عَطَاءُ أَشْهَدُ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ وَمَعَهُ بِلَالٌ فَظَنَّ أَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ فَرَّ عَظْمُهُنَّ وَأَمَرَهُنَّ بِالصَّدَقَةِ فَجَعَلَتِ الْمَرْأَةُ تُلْقِي الْقُرْطَ وَالْخَاتِمَ وَبِلَالٌ يَأْخُذُ فِي طَرَفِ نَوْبِهِ وَقَالَ إِسْمَاعِيلُ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ عَطَاءٍ وَقَالَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَشْهَدُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ **بَابُ** الْحِرْصِ عَلَى الْحَدِيثِ

كذلك بل إنما خاطب بذلك رجلا من أهل خراسان سأله عن يعتق أمته ثم يتزوجها كما سئذ كذا ذلك في ترجمة عيسى عليه السلام من هذا الكتاب ان شاء الله تعالى (قوله بغير شيء) أي من الأمور الدنيوية والأفلا جراً الأخرى حاصل له (قوله يركب فيما دونها) أي يرحل لأجل ما هو أهون منها كما عنده في الجهاد والضمير عائذ على المسئلة (قوله إلى المدينة) أي النبوية وكان ذلك في زمن النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الرشيديين ثم تفرق الصحابة في البلاد بعد فتوح الأمصار وسكنوها فكتفي أهل كل بلد بعلمائه الأمن طلب التوسع في العلم فرحل وقد تقدم حديث جابر في ذلك ولهذا عبر الشعي مع كونه من كبار التابعين بقوله كان واستدلال ابن بطال وغيره من المالكية على تخصيص العلم بالمدينة فيه نظر لما فررنا، وإنما قال الشعي ذلك تحريضا للسامع ليكون ذلك أدعى لحفظه وأجلب لحرصه والله المستعان وقد روي الدارمي بسند صحيح عن بسر بن عبيد الله وهو بضم الموحدة وسكون المهملة قال ان كنت لاركب إلى مصر من الأمصار في الحديث الواحد وعن أبي العالفة قال كنا نسمع الحديث عن الصحابة فلا نرضى حتى نركب إليهم فنسمعه منهم (قوله باب عظة الإمام النساء) نبه بهذه الترجمة على أن ما سبق من النذب إلى تعليم الأهل ليس مختصا بأهلهم بل ذلك مندوب للإمام الأعظم ومن ينوب عنه واستفيد الوعظ بالتصريح من قوله في الحديث فوعظهم وكانت الموعظة بقوله اني رأيتكن أ كثر أهل النار لانكن تكثرن اللعن وتكفرن العشير واستفيد التعليم من قوله وأمرهن بالصدقة كأنه أعلمهن ان في الصدقة تكفيرا لخطاياهن (قوله عن أيوب) هو السخيتاني وعطاء هو ابن أبي رباح (قوله أوقال عطاء أشهد) معناه أن الراوى تردد هل انظر أشهد من قول ابن عباس أو من قول عطاء وقد رواه بالاشك أيضا حماد بن زيد عن أيوب أخرجه أبو نعيم في المستخرج وأخرجه أحمد بن حنبل عن غندر عن شعبة جازما باللفظ أشهد عن كل منهما وإنما عبر باللفظ الشهادة تأكيذا لتحقيقه وثوقا بوقوعه (قوله ومعه بلال) كذا للكشمة بيني وسقطت الواو للباقيين (قوله التقرط) هو بضم القاف واسكان الراء بعدها طاء مهملة أي الحلقة التي تكون في شحمة الأذن وسيأتي مزيد في هذا المتن في العيدين ان شاء الله تعالى (قوله وقال اسمعيل) هو المعروف بابن عليّة وأراد بهذا التعليق انه جزم عن أيوب بان لفظ أشهد من كلام ابن عباس فقط وكذا جزم به أبو داود الطيالسي في مسنده عن شعبة وكذا قال وهيب عن أيوب ذكره الاسمعي وأغرب الكرماني فقال يحتمل أن يكون قوله وقال اسمعيل عطنا على حدثنا شعبة فيكون المراد به حدثنا سليمان بن حرب عن اسمعيل فلا يكون تعليقا انتهى وهو مردود بأن سليمان بن حرب لا رواية له عن اسمعيل أصلا لهذا الحديث ولا غيره وقد أخرجه المصنف في كتاب الزكاة موصولا عن مؤمل بن هشام عن اسمعيل كما سيأتي وقد قلنا غير مرة ان الاحتمالات العلقية لا تدخل لها في الأمور الثقلية ولو استرسل فيها مسترسل انما يحتمل أن يكون اسمعيل هنا آخر غير ابن عليّة وان أيوب آخر غير السخيتاني وهكذا في أكثر الرواة فيخرج بذلك ما ليس بمرضى وفي هذا الحديث جواز المعاطاة في الصدقة وصدقة المرأة من مالها بغير اذن زوجها وأن الصدقة تمحوا كثيرا من الذنوب التي تدخل النار (قوله باب الحرص على الحديث) المراد بالحديث في عرف الشرع ما يضاف إلى النبي صلى الله عليه وسلم وكأنه اراد به مقابلة القرآن لانه قديم

حدثنا عبد العزيز بن عبد الله قال حدثني سليمان بن عمرو بن أبي عمرو عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة أنه قال قيل يا رسول الله من أسعد الناس بشفاعتك يوم القيامة قال رسول الله ﷺ لقد ظننت يا أبا هريرة أن لا يسألني عن هذا الحديث أحد أول منك لما رأيت من حرصك على الحديث . أسعد الناس شفاعتي يوم القيامة من قال لا إله إلا الله خالصاً من قلبه أو نفسه **باب** كيف يقبض العلم . وكسب عمر بن عبد العزيز إلى أبي بكر بن حزم أنظر ما كان من حديث رسول الله ﷺ فكتبه فاني خفت دروس العباد وذهاب العلماء ولا تقبل الأحاديث النبوية ولتفسدوا العلم وأنجلسوا حتى يعلم من لا يعلم فإن العلم لا يهلك حتى يكرن سراً **حدثنا** العلامة بن عبد الجبار قال حدثنا عبد العزيز بن مسلم عن عبد الله بن دينار بذلك يعني حديث عمر بن عبد العزيز إلى قوله ذهاب العلماء **حدثنا** إسماعيل بن أبي أويس قال

(قوله حدثنا عبد العزيز) هو أبو الناسم الأوبى وسليمان هو ابن بلال وعمرو بن أبي عمرو وهو مولى المنطبي بن عبد الله بن حنطب واسم أبي عمرو وميسرة والاسناد كله مديون (قوله أنه قال قيل يا رسول الله) كذا لا يذروكم بومة وسقطت قيل للباقي وهو الصواب ولعلها كانت قلت فتصحفت فمداً أخرجه المصنف في الرقاق كذلك وللاسمعيلى أنه سأل ولابي نعم ان أبا هريرة قال يا رسول الله (قوله أول منك) وقع في روايتنا برفع اللام ونصبها فالرفع على الصفة لا أحد أو البدل منه والنصب على أنه مفعول ثاني اظننت قاله القاضى عياض وقال أبو البقاء على الحال ولا يضر كونه نكرة لأنها في سياق النفي كقولهم ما كان أحد مثلك وما في قوله لما موصولة ومن بيا نية أو تبيينية وفيه فضيل أبي هريرة وفضل الحرص على تحصيل العلم (قوله من قال لا إله إلا الله) احتراز من الشرك والمراد مع قوله محمد رسول الله لكن قد يكتفي بأجزء الأول من كلمتي الشهادة لانه صار شعاراً لمجموعهما كما تقدم في الايمان (قوله خالصاً) احتراز من المنافق ومعنى أفعلى في قوله أسعد الفعل لانها أفعلى التفضيل أى سعيد الناس كقوله تعالى وأحسن مقيلاً ويحتمل أن يكون أفعلى التفضيل على بابها وان كل أحد يحصل له سعد بشفاعته لكن المؤمن الخالص أكثر سعادتها فانه صلى الله عليه وسلم يشفع في الخلق لأراحتهم من هول الموقف ويشفع في بعض الكفار بتخفيف العذاب كما صح في حق أبي طالب ويشفع في بعض المؤمنين بالخروج من النار بعد أن دخلوها وفي بعضهم بعدم دخولها بعد أن استوجبوا دخولها وفي بعضهم بدخول الجنة بغير حساب وفي بعضهم برفع الدرجات فيها فظهر الاشتراك في السعادة بالشفاعة وأن أسعدهم بها المؤمن الخالص والله أعلم (قوله من قلبه أو نفسه) شك من الراوى وللمصنف في الرقاق خالصاً من قبل نفسه وذكر ذلك على سبيل التأكيذ كفا في قوله تعالى فانه آثم قلبه وفي الحديث دليل على اشتراط النطق بكلمتي الشهادة لتعبيره بالقول في قوله من قال (قوله باب كيف يقبض العلم) أى كيفية قبض العلم (قوله الى أبي بكر بن حزم) هو ابن محمد بن عمرو بن حزم الانصارى نسب الى جد أبيه وجدته عمرو وصحبة ولا يبه محروية وأبو بكر تابعي فقيه استعمله عمر بن عبد العزيز على امرة المدينة وقضاها وهذا كتب اليه ولا يعرف له اسم سوى أبي بكر وقيل كنيته أبو عبد الملك واسمه أبو بكر وقيل اسمه كنيته (قوله أنظر ما كان) أى اجمع الذي تجد ووقع هنا لك شمهني عندك أى في بلدك (قوله فكتبه) يستأنده منه ابتداء تدوين الحديث النبوى وكانوا قبل ذلك يعتمدون على الحفظ فلما خاف عمر بن عبد العزيز وكان على رأس المائة الاولى من ذهاب العلم بموت العلماء رأى أن في تدوينه ضبطاً له وإبقاء وقد روى ابو نعيم في تاريخ اصبهان هذه القصة بامط كتب عمر بن عبد العزيز الى الآفاق انظروا حديث رسول الله صلى الله عليه فاجعوه (قواه ولا يقبل) هو بضم الياء التجتانيه وسكون اللام وسكونها وكسرها معافى وليفسدوا وليجلسوا (قوله حتى يعلم) هو بضم اوله وتشديد اللام وللكشميه في علم ينتج اوله وتخفيف اللام (قوله يهلك) ينتج اوله وكسر اللام (قوله حدثنا العلامة) لم يقع وصلاً هذا التعلية عند الكشميه ولا كريمة ولا ابن عساكر الى

حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبِضُ الْعِلْمَ أَنْتَزَاعًا يَنْتَزَعُهُ مِنَ الْعِبَادِ وَلَكِنْ يَقْبِضُ الْعِلْمَ بِقَبْضِ الْعُلَمَاءِ حَتَّى إِذَا لَمْ يَبْقَ عَالِمًا أَخَذَ النَّاسُ رُؤُوسًا جُهَالًا فَسُئِلُوا فَأَفْتَوْا بِغَيْرِ عِلْمٍ فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا . قَالَ الْفَرَبْرِيُّ حَدَّثَنَا عَبَّاسٌ قَالَ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُمَرَ نَحْوُ دُبَابٍ هَلْ يُجْمَلُ لِلنِّسَاءِ يَوْمَ عَلَى حِدَةٍ فِي الْعِلْمِ حَدَّثَنَا آدَمُ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ حَدَّثَنِي ابْنُ الْأَصْبَغَانِي قَالَ سَمِعْتُ أَبَا صَالِحٍ ذَكَرَ أَنَّ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَتِ النِّسَاءُ لِلنَّبِيِّ ﷺ غَابَمْنَا عَلَيْكَ الرِّجَالُ فَأَجْعَلْ لَنَا يَوْمًا مِنْ نَفْسِكَ فَوَعَدَهُنَّ يَوْمًا لَقِيَهُنَّ فِيهِ فَوَعَظَهُنَّ وَأَمَرَهُنَّ فَكَانَ فِيهَا قَالَ لَهُنَّ مَا مِنْكُنَّ أَمْرًا تُقَدِّمُ ثَلَاثَةً مِنْ وَلَدِهِنَّ

قوله ذهاب العلماء وهو محتمل لأن يكون ما بعده ليس من كلام عمر أو من كلامه ولم يدخل في هذه الرواية والاول أظهر وبه صرح أبو نعيم في المستخرج ولم أجده في مواضع كثيرة الا كذلك وعلى هذا فبقية من كلام المصنف أو رده تلو كلام عمر ثم بين أن ذلك غاية ما انتهى اليه كلام عمر بن عبد العزيز رحمه الله تعالى (قوله حدثني مالك) قال الدارقطني لم يروه في الموطأ إلا مع بن عيسى ورواه أصحاب مالك كابن وهب وغيره عن مالك خارج الموطأ وأفاد ابن عبد البر أن سليمان بن يزيد رواه أيضا في الموطأ وأنه أعلم وقد اشتهر هذا الحديث من رواية هشام بن عروة فوقع لنا من رواية أكثر من سبعين نفسا عنه من أهل الحرمين والعراقين والشام وخراسان ومصر وغيرها ووافقه على روايته عن أبيه عروة أبوا الأسود المدني وحديثه في الصحيحين والزهرى وحديثه في النسائي ويحيى بن أبي كثير وحديثه في صحيح أبي عوانة ووافق أباه على روايته عن عبد الله بن عمر وعمر بن الحكم بن ثوبان وحديثه في مسلم (قوله لا يقبض العلم انتزاعا) أي محو أو من الصدور وكان تحديث النبي صلى الله عليه وسلم بذلك في حجة الوداع كما رواه أحمد والطبراني من حديث أبي امامة قال لما كان في حجة الوداع قال النبي صلى الله عليه وسلم خذوا العلم قبل أن يقبض أو يرفع فقال أعرابي كيف يرفع فقال إلا أن ذهاب العلم ذهاب حمله ثلاث مرات قال ابن المنير محو العلم من الصدر رجائز في القدرة إلا أن هذا الحديث دل على عدم وقوعه (قوله حتى إذا لم يبق عالم) هو بفتح الياء والقاف وللأصيلي بضم أوله وكسر القاف وعالم منصوب أي لم يبق الله عالما وفي رواية مسلم حتى إذا لم يترك عالما (قوله رؤسا) قال النووي ضبطناه بضم الهمزة والتنوين جمع راس (قلت) وفي رواية أبي ذر أيضا بفتح الهمزة وفي آخره همزة أخرى مفتوحة جمع رئيس (قوله بغير علم) وفي رواية أبي الأسود في الاعتصام عند المصنف فيفتون برأيهم ورواه مسلم كلاولى (قوله قال الفربري) هذا من زيادات الراوى عن البخارى في بعض الأسانيد وهي قليلة (قوله نحوه) أي بمعنى حديث مالك ولفظ رواية قتيبة هذه أخرجها مسلم عنه وفي هذا الحديث الحث على حفظ العلم والتحذير من رئيس الجهلة وفيه ان الفتوى هي الرياسة الحقيقية وذم من يقدم عليها بغير علم واستدل به الجمهور على القول بخلو الزمان عن مجتهد والله الأمر يفعل ما يشاء وسيكون لنا في المسئلة عود في كتاب الاعتصام ان شاء الله تعالى (قوله باب هل يجعل) أي الامام وللأصيلي وكريمة يجعل بضم أوله وعندهما يوم بالرفع لأجل ذلك (قوله على حدة) بكسر الميم وفتح الدال المهملة المحذوفة أي ناحية وحدثه والهاء عوض عن الواو المحذوفة كما قالوا في عدة من الوعد (قوله حدثنا آدم) هو ابن أبي إياس (قوله قال النساء) كذلك في ذر والباقي قالت النساء وكلاهما جائز وغلبنا بفتح الموحدة والرجال بالضم لأنه فاعله (قوله فاجعل لنا) أي عين لنا وعبر عنه بالجعل لأنه لازم ومن ابتدائة متعلقة بالجعل والمراد ذلك إلى اختياره (قوله فوعظهن) التمدير فوفي بوعده فلقين فوعظهن ووقع في رواية سهل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة بنحو هذه القصة فقال موعدا كن بيت فلانة فأتاهن فحدثهن (قوله وأمرهن) أي بالصدقة أو حذف المأمور به لأرادة التعميم (قوله ما منكن امرأة) وللأصيلي ما من امرأة ومن

إِلَّا كَانَ لَهَا حِجَابًا مِنَ النَّارِ فَقَالَتْ امْرَأَةٌ وَأَثْنَتَيْنِ فَقَالَ وَأَثْنَتَيْنِ **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ حَدَّثَنَا غَنْدَرٌ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَصْبَهَانِيِّ عَنْ ذُكْوَانَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذَا وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَصْبَهَانِيِّ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا حَازِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ ثَلَاثَةٌ لَمْ يَبْتَاعُوا الْحِنْتَ **بَابُ** مَنْ سَمِعَ شَيْئًا فَرَجَعَ حَتَّى يَعْرِفَهُ **حَدَّثَنَا** سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ قَالَ أَخْبَرَنَا نَافِعُ بْنُ عُمَرَ قَالَ حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي مَلِيكَةَ أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ كَانَتْ لَا تَسْمَعُ شَيْئًا لَا تَعْرِفُهُ إِلَّا رَاجِعَتْ فِيهِ حَتَّى تَعْرِفَهُ . وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ مَنْ حُوسِبَ عَذْبٌ قَالَتْ عَائِشَةُ فَقُلْتُ أَوْ أَيْسَ يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا . قَالَتْ وَقَالَ إِنَّمَا ذَلِكَ الْعَرَضُ وَلَكِنْ مِنْ نُوقِشَ الْحِسَابَ يَلِكُ

زائدة لفظاً وقوله تقدم صفة لامرأة (قوله الا كان لها) أى التقديم (حجاباً) وللأصيلي حجاب بالرفع وتعرب كان تامة أى حصل لها حجاب والمصنف فى الجنائز الا كن لها أى النفس التى تقدم وله فى الاعتصام الا كانوا أى الاولاد (قوله فقات امرأة) هى أم سليم وقيل غيرها كما سنوضحه فى الجنائز (قوله واثنين) والكريمة واثنين بزيادة تاء الاثنين وهو منصوب بالعطف على ثلاثة ويسمى العطف التامىي وكانها فهمت الحصر وطمعت فى الفضل فسألت عن حكم الاثنين هل يلهى بالثلاثة أو لا وسألت فى الجنائز الكلام فى تقديم الواحد (قوله حدثني محمد بن بشار) أفاد بهذا الاسناد فائدتين احدهما تسمية ابن الاصبهاني المبهمة فى الرواية الاولى والثانية زيادة طريق أبي هريرة التى زاد فيها التميميد بعدم بلوغ الحنث أى الاثم والمعنى انهم ما توقعوا أن يبلغوا لان الاثم انما يكتب بعد البلوغ وكان المر فيه أنه لا ينسب اليهم اذذاك عقوق فيكون الحزن عليهم أشد وفى الحديث ما كان عليه نساء الصحابة من الحرص على تعليم أمور الدين وفيه جواز الوعد وان اطمأن المسلمون فى الجنة وان مات ولدان حجباه من النار ولا اختصماص لذلك بالنساء كما سياتى التنصيص عليه فى الجنائز (تنبيه) حديث أبي هريرة مرفوع والواو فى قوله وقال للعطف على محذوف تقديره مثله أى مثل حديث أبي سعيد والواو فى قوله وعن عبد الرحمن للعطف على قوله أولاً عن عبد الرحمن والحاصل أن شعبة يرويه عن عبد الرحمن بأسنادين فهو موصول ووجه من زعم انه معلق (قوله باب من سمع شيئاً) زاد أبو ذر فلم ينهمه (قوله فراجع) أى راجع الذى سمعه منه وللأصيلي فراجع فيه (قوله ان عائشة) ظاهر أوله الارسال لان ابن أبي مليكة تابعى لم يدرك مراجعة عائشة النبى صلى الله عليه وسلم لكن تبين وصله بعد فى قوله قات عائشة فقالت (قوله كانت لا تسمع) أتى بالمضارع استحضار للصورة الماضية لقوة تحتملها (قوله انما ذلك) بكسر الكاف (العرض) أى عرض الناس على الميزان (قوله نوقش) بالقاف والمعجمة من المناقشة واصلها الاستخراج ومنه نقش الشوكه اذا استخرجها والمراد هنا المبالغة فى الاستيفاء والمعنى ان تحرير الحساب يقضى الى استحقاق العذاب لان حسنات العبد موقوفة على القبول وان لم تقع الرحمة المقتضية للقبول لا يحصل النجاء (قوله فى آخره يهلك) بكسر اللام واسكان الكاف وفى الحديث ما كان عند عائشة من الحرص على تفهم معانى الحديث وان النبى صلى الله عليه وسلم لم يكن يتنمجر من المراجعة فى العلم وفيه جواز المناظرة ومقابلة السنة بالكتاب وتفاوت الناس فى الحساب وفيه أن السؤال عن مثل هذا لم يدخل فيما نهى الصحابة عنه فى قوله تعالى لا تسألوا عن أشياء وفى حديث انس كنا نهدى ان نسال رسول الله صلى الله عليه وسلم عن شيء وقد وقع نحو ذلك لعيز عائشة فنى حديث خصصة انها لما سمعت لا يدخل النار احد ممن شهد به رأوا الحديبية قالت أليس الله يقول وان منكم الا وادها فاجبت بقوله ثم تنجى الذين اتقوا الآية وسأل الصحابة لما نزل الذين آمنوا ولم يلبسوا ايمانهم بظلم أينا لم يظلم نفسه فأجيبوا بأن المراد بالظلم المثل والجامع بين هذه المسائل الثلاث ظهور العموم فى الحساب والورود والظلم فأوضح لهم أن المراد فى كل منها أمر خاص ولم يقع مثل هذا من الصحابة

باب لِيُبْلَغَ الْعِلْمَ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ قَالَ أَبُو عَبَّاسٍ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُسُفَ قَالَ حَدَّثَنِي اللَّيْثُ قَالَ حَدَّثَنِي سَعِيدٌ عَنْ أَبِي شُرَيْحٍ أَنَّهُ قَالَ لِعَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ وَهُوَ يَبْعَثُ الْبُعُوثَ إِلَى مَكَّةَ إِذْ ذُنُّ لِي أَتِيهَا الْأَمِيرُ أَحَدُكُمْ قَوْلًا قَامَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ الْغَدَ مِنْ يَوْمِ الْفَتْحِ سَمِعْتُهُ أَذْنًا. وَوَعَاهُ قَلْبِي. وَأَبْصَرْتُهُ عَيْنَايَ. حِينَ تَكَلَّمَ بِهِ حَمْدُ اللَّهِ وَأَتْنَى عَلَيْهِ. ثُمَّ قَالَ إِنَّ مَكَّةَ حَرَمَهَا اللَّهُ. وَلَمْ يُحْرَمَهَا النَّاسُ. فَلَا يَحِلُّ لِأَمْرِي. يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يَسْفِكَ بِهَا دَمًا. وَلَا يَضِدَّ بِهَا شَجَرَةً. فَإِنْ أَحَدٌ تَرَخَّصَ لِقِتَالِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِيهَا فَقُولُوا إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَذِنَ لِرَسُولِهِ. وَلَمْ يَأْذَنْ لَكُمْ. وَإِنَّمَا أَذِنَ لِي فِيهَا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ. ثُمَّ عَادَتْ حُرْمَتُهَا الْيَوْمَ كَحُرْمَتِهَا بِالْأَمْسِ وَلِيُبْلَغَ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ. فَقِيلَ لِأَبِي شُرَيْحٍ مَا قَالَ عَمْرُو. قَالَ أَنَا أَعْلَمُ مِنْكَ يَا أَبَا شُرَيْحٍ لَا يُعِيدُ عَاصِيًا

الافقيلامع بوجه السؤال وظهوره وذلك لسكمال فهمهم ومعرفةهم باللسان العربي فيحمل ماورد من ذم من سال عن انشكلات على من سال تعنتا كما قال تعالى فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وفي حديث عائشة فاذا رايتهم الذين يسألون عن ذلك فهم الذين سمى الله فاحذروهم ومن ثم أنكر عمر على ضبيع لما رآه أكثر من السؤال عن مثل ذلك وعاقبه وسيأتي ايضاح هذا كله في كتاب الاعتصام ان شاء الله تعالى وسياتي باقي في كتاب الرقاق وكذا الكلام على انتقاد الدارقطني لاسناده ان شاء الله تعالى (قوله باب ليبلغ العلم) بالنصب والشاهد بالرفع والغائب منصوب أيضا والمراد بالشاهد هنا الحاضر أي ليبلغ من حضر من غاب لانه المفعول الاول والعلم المفعول الثاني وان قدم في الذكر (قوله قاله ابن عباس) أي رواه وليس هو في شيء من طرق حديث ابن عباس بهذه الصورة وانما هو في روايته ورواية غيره بخذف العلم وكانه أراد بالمعنى لأن المأمور بتبليغه هو العلم (قوله عن أبي شريح) هو الخزاعي الصحابي المشهور وعمرو بن سعيد هو ابن العاصي بن سعيد بن العاصي بن أمية القرشي الأموي يعرف بالاشدق وليست له صحبة ولا كان من التابعين باحسان (قوله وهو يبعث البعث) أي يرسل الجيوش الى مكة لقتال عبد الله بن الزبير لكونه امتنع من مبايعة يزيد بن معاوية واعتصم بالحرم وكان عمرو والي يزيد على المدينة والقصة مشهورة وملخصها أن معاوية عهد بالخلافة بعده ليزيد بن معاوية فبايعه الناس الا الحسين بن علي وابن الزبير فاما ابن أبي بكر فمات قبل موت معاوية وأما ابن عمر فبايع ليزيد عقب موت أبيه وأما الحسين بن علي فصار الى الكوفة لاستدعائهم اياه ليبايعوه فكان ذلك سبب قتله وأما ابن الزبير فاعتصم ويسمى عائذ البيت وغلب على امر مكة فكان يزيد بن معاوية يأمر أمراءه على المدينة أن يجهزوا اليه الجيوش فكان آخر ذلك ان اهل المدينة اجتمعوا على خلع يزيد من الخلافة (قوله ائذن لي) فيه حسن التلطف في الانكار على امراء الجور ليكون ادعى لقبولهم (قوله أحذرك) بالجزم لانه جواب الامر (قوله قام) صفة للقول والمقول هو حمد الله الى آخره (قوله الغد) بالنصب أي انه خطب في اليوم الثاني من فتح مكة (قوله سمعته اذناي الى آخره) اراد انه بالغ في حفظه والتثبت فيه وان لم يأخذه بواسطة واتى بالثنية تا كيدا والضمير في قوله تكلم به عائذ علي قوله قولا (قوله ولم يحرمها الناس) بالضم أي ان تحريمها كان بوحي من الله لا من اصطلاح الناس (قوله يسفك) بكسر الفاء وحكي ضمها وهو صب الدم والمراد به القتل (قوله بها) والمستمل فيهما (قوله ولا يعضد) بكسر الضاد المعجمة وفتح الدال أي يقطع بالمعضد وهو آلة كالناس (قوله وانما اذن لي) أي الله وروى بضم الهمزة وفي قوله في الثقات لان نسق الكلام وانما اذن له أي لرسوله (قوله ساعة) أي مقدارا من الزمان والمراد به يوم الفتح وفي مسند احمد من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان لك كان من طلوع الشمس الى العصر والمأذون له فيه القتال لا قطع الشجر (قوله ما قال عمرو) أي في جوابك (قوله لا تعيد) بضم المثناة اوله وآخره ذال معجمة أي مكة ولا

وَلَا فَارًا يَدَمٍ وَلَا فَارًا بِخَرْبَةٍ **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ قَالَ حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ أَنُوبَ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ
 ابْنِ أَبِي بَكْرَةَ عَنْ أَبِي بَكْرَةَ ذَكَرَ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ فَإِنْ دِمَاءُكُمْ وَأَمْوَالُكُمْ قَالَ مُحَمَّدٌ وَأَحْسِبُهُ قَالَ
 وَأَعْرَاضُكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ كَحُرْمَةِ يَوْمِيكُمْ هَذَا فِي شَهْرِكُمْ هَذَا أَلَا يُبْلَغُ الشَّاهِدُ مِنْكُمْ الْغَائِبَ .
 وَكَانَ مُحَمَّدٌ يَقُولُ صَدَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَانَ ذَلِكَ أَلَا هَلْ بَلَغْتَ مَرَّتَيْنِ **بَاب** إِنْ مِنْ كَذَبٍ
 عَلَى النَّبِيِّ ﷺ **حَدَّثَنَا** عَلِيُّ بْنُ الْجَمْدِ قَالَ أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ قَالَ أَخْبَرَنِي مَنْصُورٌ قَالَ سَمِعْتُ رَبِيعَ بْنَ
 حِرَاشٍ يَقُولُ سَمِعْتُ عَائِيًا يَقُولُ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لَا تَكْذِبُوا عَلَيَّ فَإِنَّهُ مِنْ كَذَبٍ عَلَيَّ

لا تعصم العاصي عن إقامة الحد عليه (قوله ولا فارا) بالناء والراء المشددة أي هارباً عليه دم بعتصم بمكة كيلا يقتص منه
 (قوله بخربة) بفتح المعجمة واسكان الراء ثم موحدة يعني السرقة كذا ثبت تفسيرها في رواية المستملي قال ابن بطال
 الخربة بالضم الفساد وبالفتح السرقة وقد تصرف عمرو في الجواب واتى بكلام ظاهره حق لكن اراد به الباطل
 فان الصحابي انكر عليه نصب الحرب علي مكة فاجابه بانها لا تمنع من إقامة القصاص وهو صحيح الا ان ابن الزبير
 لم يرتكب امراً يجب عليه فيه شيء من ذلك وبسند كرمباحث هذا الحديث في كتاب الحج ومال العلماء فيه
 من الاختلاف في القتال في الحرم ان شاء الله تعالى وفي الحديث شرف مكة وتقديم الحمد والثناء على القول
 المقصود واثبات خصائص الرسول صلى الله عليه وسلم واستواء المسلمين معه في الحكم الاما ثبت تخصيصه به ووقوع
 النسخ وفضل أبي شريح لا تباعه امر النبي صلى الله عليه وسلم بالتبليغ عنه وغير ذلك (قوله حدثنا حماد) هو ابن زيد
 (قوله عن محمد) هو ابن سيرين (عن ابن أبي بكرة) كذا للمستملي والكشميني وسقط عن ابن أبي بكرة للباقي فصار منقطعاً
 لان محمداً لم يسمع من أبي بكرة وفي رواية عن محمد بن أبي بكرة وهي خطأ وكأن عن سقطت منها وقد تقدم هذا الحديث
 في أوائل كتاب العلم من طريق أخرى عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه وهو الصواب وسيأتي بهذا السند في
 تفسير سورة براءة باسقاطه عن بعضهم وسأنبه عليه هناك ان شاء الله تعالى وفيه عن ابن أبي بكرة عند الجميع ويأتي في بدء
 الخلق (قوله ذكر النبي صلى الله عليه وسلم) فيه اختصار وقد قدمنا توجيهه هناك وكانه حديث بحديث ذكر فيه النبي صلى الله
 عليه وسلم شيئاً من كلامه ومن جملة قوله فان دماءكم الى آخره (قوله قال محمد) هو ابن سيرين (قوله أحسبه) كأنه شك
 في قوله واعراضكم أقالها ابن أبي بكرة أم لا وقد تقدم في أوائل العلم الجزم بها وهي منصوبة بالعطف (قوله الأهل
 بلغت) هذا من قول النبي ﷺ وهو تكملة الحديث واعترض قوله وكان محمد الى قوله ذلك في أثناء الحديث هذا هو
 المعتمد فلا يلتفت الى ما عداه والعلم عند الله تعالى (قوله باب اسم من كذب على النبي صلى الله عليه وسلم) ليس في الأحاديث
 التي في الباب تصريح بالاثم وانما هو مستند من الوعيد بالنار على ذلك لانه لازمه (قوله منصور) هو ابن المعتز
 السكوني وهو تابعي صغير وربيع بكسر أوله واسكان الموحدة وأبوه حراش بكسر الهمزة أوله وهو من كبار التابعين (قوله
 سمعت عائياً) هو ابن أبي طالب رضي الله عنه (قوله لا تكذبوا علي) هو عام في كل كاذب مطلق في كل نوع من الكذب
 ومعناه لا تنسبوا الكذب الى ولا مفهوم لقوله على لانه لا يتصور أن يكذب له لنبيه عن مطلق الكذب وقد اغتر قوم
 من الجهلة فوضعوا أحاديث في الترغيب والترهيب وقالوا نحن لم نكذب عليه بل فعلنا ذلك لتأييد شريعته ومادروا
 أن تقويله ﷺ ما لم يقل يقتضي الكذب على الله تعالى لانه اثبات حكم من الأحكام الشرعية سواء كان في الإيجاب
 أو الندب وكذا مقابلهما وهو الحرام والمكروه ولا يعتد بمن خالف ذلك من الكرامية حيث جوزوا وضع
 الكذب في الترغيب والترهيب في تثبيت ما ورد في القرآن والسنة واحتج بأنه كذب له لا عليه وهو جهل باللغة العربية
 وتمسك بعضهم بما ورد في بعض طرق الحديث من زيادة لم تثبت وهي ما أخرجه البزار من حديث ابن مسعود بلفظ

حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ جَامِعِ بْنِ شَدَّادٍ عَنْ عَامِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ قُلْتُ لَزُبَيْرٍ إِنِّي لَا أَسْمَعُكَ تُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَمَا يُحَدِّثُ فَلَانٌ وَفَلَانٌ قَالَ أَمَا إِنِّي لَمْ أَفَارِقْهُ وَلَكِنْ سَمِعْتُهُ يَقُولُ مَنْ كَذَبَ عَلَى فَلْيَذَبُوا مُقَعَّدَهُ مِنَ النَّارِ

من كذب على ليضل به الناس الحديث وقد اختلف في وصله وارساله ورجح الدارقطني والحاكم ارساله واخرجه الدارمي من حديث يعلى بن مرة بسند ضعيف وعلى تقدير ثبوته فليست اللام فيه للعلة بل للصيرورة كما فسر قوله تعالى فمن أظلم ممن افترى على الله كذبا ليضل الناس والمعنى أن ما آل أمره الى الاضلال أو هو من تخصيص بعض أفراد العموم بالذكر فلا مفهوم له كقوله تعالى لاتأكلوا الربا أضعافا مضاعفة ولا تقتلوا أولادكم من املاق قلن قتلت الاولاد ومضاعفة الربا والاضلال في هذه الآيات انما هو لتأكيد الامر فيها لاختصاص الحكم (قوله فليالج النار) جعل الامر بالولوج مسببا عن الكذب لان لازم الامر بالالزام والالزام بولوج النار سببه الكذب عليه أو هو بلفظ الامر ومعناه الخبر ويؤيده رواية مسلم من طريق غندر عن شعبة باللفظ من يكذب على يلج النار ولا بن ماجه من طريق شريك عن منصور قال الكذب على بولج أى يدخل النار (قوله حدثنا أبو الوليد) هو الطيالسي و (جامع بن شداد) كوفي تابعي صغير وفي الاسناد لطيفتان احدهما أنه من رواية تابعي عن تابعي يرويه صحابي عن صحابي ثانيهما أنه من رواية الانباء عن الآباء بخصوص رواية الاب عن الجد وقد أفردت بالتصنيف (قوله) (قوله قلت للزبير) أى ابن العوام (قوله تحدث) حذف مفعولها ليشمل (قوله كما يحدث فلان وفلان) سمى منهما في رواية ابن ماجه عبد الله بن مسعود (قوله أما) بالميم المحققة وهى من حروف التنبيه واني بكسر الهمزة ولم أفارقه أى لم أفارق رسول الله صلى الله عليه وسلم زاد الاسمعيلى منذ أسلمت والمراد في الاغلب والافقدها جر الزبير الى الحبشة وكذا لم يكن مع النبي صلى الله عليه وسلم في حال هجرته الى المدينة وانما أورد هذا الكلام على سبيل التوجيه للسؤال لان لازم الملازمة السماع ولازمه اعادة التحديث لكن منعه من ذلك ما خشيته من معنى الحديث الذي ذكره ولهذا أتى بقوله لكن وقد أخرجه الزبير بن بكار في كتاب النسب من وجه آخر عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن الزبير قال عناني ذلك يعنى قلدر رواية الزبير فسألتها أى عن ذلك فقال يا بني كان بيني وبينه من القرابة والرحم ما علمت وعمته أمي وزوجته خديجة عمتي وأمه آمنة بنت وهب وجدتي هالة بنت وهيب ابني عبد مناف بن زهرة وعندي أمك وأختها عائشة عنده ولكني سمعته يقول (قوله من كذب على) كذا رواه البخارى ليس فيه متعمدا وكذا أخرجه الاسمعيلى من طريق غندر عن شعبة وكذا في رواية الزبير بن بكار المذكورة وأخرجه ابن ماجه من طريقه وزاد فيه متعمدا وكذا للاسمعيلى من طريق معاذ عن شعبة والاختلاف فيه على شعبة وقد أخرجه الدارمي من طريق أخرى عن عبد الله بن الزبير بلفظ من حدث عني كذبا ولم يذكر العمد وفي تمسك الزبير بهذا الحديث على ما ذهب اليه من اختيار قلعة التحديث دليل للاصح في أن الكذب هو الاخبار بالشئ على خلاف ما هو عليه سواء كان عمدا أم خطأ واخطي وان كان غير مأثوم بالاجماع لكن الزبير خشي من الاكثار ان يقع في الخطأ وهو لا يشعر لانه وان لم ياثم بالخطأ لكن قدياً ثم بالاكثار اذا الاكثار مظنة الخطأ فحمل عنه وهو لا يشعر أنه خطأ يعمل به على الدوام الوثوق بنقله فيكون سببا للعمل بما لم يقله الشارع فمن خشي من الاكثار الوقوع في الخطأ لا يؤمن عليه الاثم اذا تعمد الاكثار فمن ثم توقف الزبير وغيره من الصحابة عن الاكثار من التحديث وأما من أكثر منهم فحملوا على أنهم كانوا واثقين من أنفسهم بالثبت أو طالت أعمارهم فاحتيج الى ما عندهم فسئلوا فلم يمكنهم السكتان رضي الله عنهم (قوله فليذبوا) أى فليخذ لنفسه منزلا يقال تبوأ الرجل المسكان اذا اتخذ سكنا وهو أمر بمعنى الخبر أيضا أو بمعنى التهديد أو بمعنى النهك اودعاه على فاعل ذلك أى بوأه الله ذلك وقال الكرماني يحتمل أن يكون الامر على حقيقته والمعنى من كذب فلان مر

حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ قَالَ أَنَسُ إِنَّهُ لَيَمْنَعُنِي أَنْ أُحَدِّثَكُمْ حَدِيثًا كَثِيرًا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ مَنْ تَعَمَّدَ عَلَى كَذِبٍ فَلَا يَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ **حَدَّثَنَا** مَكِّي بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ أَبِي عُبَيْدٍ عَنْ سَلَمَةَ قَالَ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ مَنْ قَالَ عَلَى مَا لَمْ أَقُلْ فَلَا يَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ **حَدَّثَنَا** مُوسَى قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ أَبِي حَصِينٍ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ تَسَمَّوْا بِأَسْمَى وَلَا تَكْتُمُوا بِكُنْيَتِي . وَمَنْ رَأَى فِي الْمَنَامِ فَقَدْ رَأَى فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَتَمَثَّلُ فِي صُورَتِي وَمَنْ كَذَبَ عَلَى مَقْعَدٍ فَلَا يَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ

نفسه بالتبوء ويلزم عليه كذا قال وأولها أولاه فقد رواه أحمد بأسناد صحيح عن ابن عمر بلفظ بني له بيت في النار قال الطبري فيه إشارة إلى معنى القصص في الذنب وجزائه أي كما أنه قصد في الكذب التعمد فليقتصد بجزائه التبوأ (قوله حدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ) هو البصري المقعد وعبد الوارث هو ابن سعيد وعبد العزيز هو ابن صهيب والأسناد كله بصريون (قوله حدَّثَنَا) المراد به جنس الحديث ولهذا وصفه بالكثرة (قوله إن النبي صلى الله عليه وسلم) هو وما بعده في محل الرفع لأنه فاعل يمني وإنما خشي أنس مما خشي منه الزبير ولهذا صرح بلفظ الاكثار لأنه يظنه ومن حوّل الحمي لا يامن وقوعه فيه فكان التقليل منهم للاحتراز ومع ذلك فأنس من المكثرين لأنه تأخرت وقته فاحتجج إليه كما قدمناه ولم يمكنه الكتمان ويجمع بانه لو حدث بجميع ما عنده لكان أضعاف ما حدث به ووقع في رواية عتاب بمهملة ومثناة فوقانية مولى هرمل سمعت أنسا يقول لولا أني أخشي أن أخطي لحديثك بأشياء قالها رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث أخرجه أحمد بأسناد فإشارته إلى أنه لا يحدث إلا ما تحققه ويترك ما يشك فيه وحماله بعضهم على أنه كان يحافظ على الرواية باللفظ فأشار إلى ذلك بقوله لولا أن أخطي وفيه نظر والمعروف عن أنس جواز الرواية بالمعنى كما أخرجه الخطيب عنه صريحا وقد وجد في رواياته ذلك كالحديث في البسملة وفي قصة تكثير الماء عند الوضوء وفي قصة تكثير الطعام (قوله كذبا) هو نكرة في سياق الشرط فيعم جميع أنواع الكذب (قوله حدَّثَنَا المكي) هو اسم وليس بنسب كما تقدم وهو من كبار شيوخ البخاري سمع من سبعة عشر نفسا من التابعين منهم يزيد بن أبي عبيد المذكور هنا وهو مولى سلمة بن الأكوع صاحب النبي ﷺ وهذا الحديث أول ثلاثي وقع في البخاري وليس فيه أعلى من الثلاثيات وقد افردت فبلغت أكثر من عشرين حديثا (قوله من يقل) أصله يقول وإنما جزم بالشرط (قوله ما لم أقل) أي شيئا لم أقله فحذف العائد وهو جائز ذكر القول لأنه لا أكثر وحكم الفعل كذلك لا شتر كما في علة الامتناع وقد دخل الفعل في عموم حديث الزبير وأنس السابقين لتعبيرهما بلفظ الكذب عليه ومثلهما حديث أبي هريرة الذي ذكره بعد حديث سلمة فلا فرق في ذلك بين أن يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا أو فعل كذا إذا لم يكن قاله أو فعله وقد تمسك بظاهر هذا اللفظ من منع الرواية بالمعنى وأجاب المجيزون عنه بأن المراد النهي عن الاتيان بلفظ يوجب تغير الحكم مع (٣) الاتيان باللفظ لا شك في أولويته والله أعلم (قوله حدَّثَنَا موسى) هو ابن اسمعيل التبوذكي (قوله عن أبي حصين) هو بمهملتين مفتوح الأول وأبو صالح هو ذكوان السمان وقد ذكرنا مؤلف هذا الحديث بتمامه في كتاب الأدب من هذا الوجه ويأتي كلام عليه فيه إن شاء الله تعالى وقد اقتصر مسلم في روايته على الجملة الأخيرة وهي مقصود الباب وإنما ساقه المؤلف بتمامه ولم يختصره كعادته لينبه على أن الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم يستوي فيه اليقظة والمنام والله سبحانه وتعالى أعلم فإن قيل الكذب معصية إلا ما استثنى في الإصلاح وغيره والمعاصي قد تعد عليها بالنار فما الذي اعتاز به الكاذب

(٣) قوله تغير الحكم مع الاتيان الخ كذا في النسخ التي بأيدينا ولعل فيه سقطا بين قوله تغير الحكم وقوله مع الاتيان فتأمله وحرره اه مصححه

على رسول الله صلى الله عليه وسلم من الوعيد على من كذب على غيره فالجواب عنه من وجهين أحدهما أن الكذب عليه يكفر متممه عند بعض أهل العلم وهو الشيخ أبو محمد الجويني لكن ضعفه ابنه امام الحرمين ومن بعده ومال ابن المنير إلى اختياره ووجهه بأن الكاذب عليه في تحليل حرام مثلاً لا ينفك عن استحلال ذلك الحرام أو الحمل على استحلاله واستحلال الحرام كفو والحمل على الكفر كفر وفيما قاله نظر لا يخفى والجمهور على أنه لا يكفر الا اذا عتد حل ذلك الجواب الثاني أن الكذب عليه كبيرة والكذب على غيره صغيرة فافترقا ولا يلزم من استواء الوعيد في حق من كذب عليه أو كذب على غيره أن يكون مقرهما واحداً أو طول أقامتهما سواء فقد دل قوله صلى الله عليه وسلم فليتبعوا على طول الإقامة فيها بل ظاهره أنه لا يخرج منها لأنه لم يجعل له منزلاً غيره إلا أن الأدلة القطعية قامت على أن خلود التأييد مختص بالكافرين وقد فرق النبي صلى الله عليه وسلم بين الكذب عليه وبين الكذب على غيره كما سيأتي في الجنائز في حديث المغيرة حيث يقول إن كذبا على ليس ككذب على أحد وسند كرمباحته هناك إن شاء الله تعالى ونذكر فيه الاختلاف في توبة من تعد الكذب عليه هل تقبل أولاً (تنبيه) رتب المصنف أحاديث الباب ترتيباً حسناً لأنه بدأ بحديث على وفيه مقصود الباب وثني بحديث الزبير الدال على توقي الصحابة وتحريمهم من الكذب عليه وثالث بحديث أنس الدال على أن امتناعهم إنما كان من الاكثار المفضي إلى الخطأ لا عن أصل التحديث لأنهم ما موروون بالتبليغ وختم بحديث أبي هريرة الذي فيه الإشارة إلى استواء تحريم الكذب عليه سواء كانت دعوى السماع منه في اليقظة أو في المنام وقد أخرج البخاري حديث من كذب على أيضاً من حديث المغيرة وهو في الجنائز ومن حديث عبد الله بن عمرو بن العاص وهو في أخبار بني إسرائيل ومن حديث واثلة بن الأسقع وهو في مناقب قريش لكن ليس هو بلانظر الوعيد بالنار صريحاً واتفق مسلم معه على تخريج حديث على وأنس وأبي هريرة والمغيرة وأخرجه مسلم من حديث أبي سعيد أيضاً وصح أيضاً في غير الصحيحين من حديث عثمان بن عفان وابن مسعود وابن عمر وأبي قتادة وجابر وزيد بن أرقم وورد بأسانيد حسان من حديث طلحة بن عبيد الله وسعيد بن زيد وأبي عبيدة بن الجراح وسعد بن أبي وقاص ومعاذ بن جبل وعقبة بن عامر وعمران بن حصين وابن عباس وسلمان الفارسي ومعاوية بن أبي سفيان ورافع بن خديج وطارق الأشجعي والسائب بن يزيد وخالدة بن عرفة وأبي امامة وأبي قرصافة وأبي موسى الغافقي وعائشة فهؤلاء ثلاثون نفساً من الصحابة وورد أيضاً عن نحو من خمسين غيرهم بأسانيد ضعيفة وعن نحو من عشرين آخرين بأسانيد ساقطة وقد اعتنى جماعة من الحفاظ بجمع طرقه فأول من وقفت على كلامه في ذلك على ابن المديني وتبعه يعقوب بن شيبة فقال روي هذا الحديث من عشرين وجهاً عن الصحابة من الحجازين وغيرهم ثم إبراهيم الحرابي وأبو بكر البزار فقال كل منهما انه ورد من حديث أربعين من الصحابة وجمع طرقه في ذلك العصر أبو محمد يحيى بن محمد بن صاعد فزاد قليلاً وقال أبو بكر الصيرفي شارح رسالة الشافعي رواه ستون نفساً من الصحابة وجمع طرقه الطبراني فزاد قليلاً وقال أبو القاسم بن منده رواه أكثر من ثمانين نفساً وقد خرجها بعض النيسابوريين فزادت قليلاً وقد جمع طرقه ابن الجوزي في مقدمة كتاب الموضوعات فجاوز التسعين وبذلك جزم ابن دحية وقال أبو موسى المديني يرويه نحو مائة من الصحابة وقد جمعها بعده الحفاظ يوسف ابن خليل وأبو علي البكري وهما متعاصران فوقع لكل منهما ما ليس عند الآخر وتحصل من مجموع ذلك كله رواية مائة من الصحابة على ما فصلته من صحيح وحسن وضعيف وساقط مع أن فيها ما هو في مطلق ذم الكذب عليه من غير تقييد بهذا الوعيد الخاص ونقل النووي أنه جاء عن مائتين من الصحابة ولا جل كثرة طرقه أطلق عليه جماعة انه متواتر ونازع بعض مشايخنا في ذلك قال لان شرط التواتر استواء طرفيه وما بينهما في الكثرة وليست موجودة في كل طريق منها بمفردها وأجيب بأن المراد باطلاق كونه متواتراً رواية المجموع عن المجموع من ابتدائه إلى انتهائه في كل عصر وهذا كاف في افادة العلم وأيضاً فطريق أنس وحدها قد رواها عنه العدد الكثير وتواترت عنهم نعم وحديث على رواه عنه ستة من مشاهير التابعين وثقاتهم وكذا حديث ابن مسعود وأبي هريرة وعبد الله بن عمر وفلقيل في كل منهما انه متواتر عن صحابته لكان صحيحاً فان العدد المائتين لا يشترط في

بابُ كِتَابَةِ الْعِلْمِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ قَالَ أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ مُطْرِفٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ قَالَ قُلْتُ لِعَلِيٍّ هَلْ عِنْدَكُمْ كِتَابٌ قَالَ لَا إِلَّا كِتَابُ اللَّهِ أَوْ فَهْمٌ أُعْطِيَهِ رَجُلٌ مُسْلِمٌ أَوْ مَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ قَالَ قُلْتُ فَمَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ قَالَ الْعَقْلُ

المتواتر بل ما أفاد العلم كفى والصفات العلية في الرواة تقوم مقام العدد أو تزيد عليه كما نرى رتبة في نكت علوم الحديث وفي شرح نخبة الفكر وبيئت هناك الرد على من ادعى أن مثال المتواتر لا يوجد إلا في هذا الحديث وبيئت أن أمثله كثيرة منها حديث من بني الله مسجداً والمسح على الخنفين ورفع اليدين والشفاعة والخوض ورؤية الله في الآخرة والأئمة من قریش وغير ذلك والله المتعان وأما ما نقله البيهقي عن الحاكم ووافقه أنه جاء من رواية العشرة المشهورة قال وليس في الدنيا حديث أجمع العشرة على روايته غيره فقد تعقبه غير واحد لكن الطرق عنهم موجودة فيما جمعه ابن الجوزي ومن بعده والنائب منها ما قدمت ذكره فمن الصحاح على والزبير ومن الحسان طلحة وسعد وسعيد وأبو عبيدة ومن الضعيف التماسك طريق عثمان وبقية ضعیف وساقط (قوله باب كتابة العلم) طريقة البخاري في الأحكام التي يقع فيها الاختلاف أن لا يجزم فيها بشيء بل يوردها على الاحتمال وهذه الترجمة من ذلك لأن السلف اختلفوا في ذلك عملاً وتركوا أن كان الأمر مستمر والاجماع انعقد على جواز كتابة العلم بل على استحبابه بل لا يبعد وجوبه على من خشي النسيان ممن يتعين عليه تبليغ العلم (قوله حدثنا ابن سلام) كذا للاصلي واسمه محمد وقد صرح به أبو داود وغيره (قوله عن سفيان) هو الثوري لأن وكيعاً مشهور بالرواية عنه وقال أبو مسعود الدمشقي في الأطراف يقال إنه ابن عيينة (قلت) لو كان ابن عيينة لنسبه لأن القاعدة في كل من روي عن متفق الاسم أن يحمل من أهمل نسبه على من يكون له به خصوصية من اكثر ونحوه كما قدمناه قبل هذا وهكذا نقول هنا لأن وكيعاً قليل الرواية عن ابن عيينة بخلاف الثوري (قوله عن مطرف) هو بفتح الطاء المهملة وكسر الراء ابن طريف بطاء مهملة أيضاً (قوله عن الشعبي) وللمصنف في الديات سمعت الشعبي (قوله عن أبي جحيفة) هو وهب السوائي وقد صرح بذلك الاسمعي في روايته وللمصنف في الديات سمعت أبا جحيفة والاسناد كله كوفيون الا شيخ البخاري وقد دخل الكوفة وهو من رواية صحابي عن صحابي (قوله قلت لعلی) هو ابن أبي طالب رضي الله عنه (قوله هل عندكم) الخطاب لعلی والجمع اما لارادته مع بقية أهل البيت أو للتعظيم (قوله كتاب) أي مكتوب أخذتموه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مما أوحى اليه وبدل على ذلك رواية المصنف في الجهاد هل عندكم شيء من الوحي الاماني كتاب الله وله في الديات هل عندكم شيء مما ليس في القرآن وفي مسند اسحق بن راهويه عن جرير عن مطرف هل علمت شيئاً من الوحي وانما سأله أبو جحيفة عن ذلك لأن جماعة من الشيعة كانوا يزعمون أن عند أهل البيت لاسماء علياً أشياء من الوحي خصهم النبي ﷺ به لم يطلع غيرهم عليها وقد سأل علياً عن هذه المسئلة أيضاً فبس بن عبادة وهو بضم المهملة وتخفيف الموحدة والاشتر النخعي وحديثهما في مسند النسائي (قوله قال لا) زاد المصنف في الجهاد لا والذي فلق الحبة وبرأ النسمة (قوله الا كتاب الله) هو بالرفع وقال ابن المنير فيه دليل على أنه كان عنده أشياء مكتوبة من النسخ المستنبط من كتاب الله وهي المراد بقوله أو فهم أعطيه رجل لأنه ذكره بالرفع فلو كان الاستثناء من غير الخنس لكان منصوباً كذا قال والظاهر أن الاستثناء فيه منقطع والمراد بذكر الفهم اثبات إمكان الزيادة على ما في الكتاب وقد رواه المصنف في الديات بلفظ ما عندنا الا ما في القرآن الا فهم اعطى رجل في الكتاب فلا استثناء الاول مفرغ والثاني منقطع معناه لكن ان أعطى الله رجلاً فهم ما في كتابه فهو يقدر على الاستنباط فتحصل عنده الزيادة بذلك الاعتبار وقد روى أحمد باسناد حسن من طريق طارق بن شهاب قال شهدت علياً على المنبر وهو يقول والله ما عندنا كتاب نقرؤه عليكم الا كتاب الله وهذه الصحيفة وهو يؤيد ما قلناه انه لم يرد بالفهم شيئاً مكتوباً (قوله الصحيفة) أي الورقة المكتوبة والنسائي من طريق الاشترا فخرج كتاب من قراب سيفه (قوله العقل) أي الدية وانما سميت به لانهم كانوا يعطون فيها الابل ويربطونها

وَفَكَكَ الْأَسِيرَ وَلَا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ **حَدَّثَنَا** أَبُو نَعِيمٍ الْفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ قَالَ حَدَّثَنَا شَيْبَانُ عَنْ
يَحْيَى عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ خُرَاعَةَ قَتَلُوا رَجُلًا مِنْ بَنِي لَيْثٍ عَامَ فَتَحٍ مَكَّةَ بِقَتِيلٍ مِنْهُمْ قَتَلُوهُ
فَأَخْبَرَ بِذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ فَكَرَّ بِرَأْسِهِ فَخَطَبَ فَقَالَ إِنَّ اللَّهَ حَبَسَ عَنْ مَكَّةَ الْقَتْلَ أَوْ الْفِيلَ شَكَ أَبُو عَبْدِ
اللَّهِ وَسَلَّطَ عَلَيْهِمْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَالْمُؤْمِنِينَ الْأَوَّلِينَ لَمْ يَحِلَّ لِأَحَدٍ قَبْلِي وَلَمْ يَحِلَّ لِأَحَدٍ بَعْدِي إِلَّا وَإِنَّهَا حَلَّتْ
لِي سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ إِلَّا وَإِنَّهَا مَأْتِي هَذِهِ حَرَامٌ لَا يُجْزَى شَوْكُهُمْ وَلَا يُعْزِشُ جَرْهُ أَرْلَا تُلَاقِي سَاقِيَتَهَا إِلَّا لِلْمُشِيدِ
فَمَنْ قُتِلَ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ إِمَّا أَنْ يُعَالَ .

بفناء دار المقتول بالعقال وهو الحبل ووقع في رواية ابن ماجه بدل العقل الديات والمراد أحكامها ومقاديرها وأصنافها
(قوله وفكك) بكسر الناء وفتحها وقال الفراء الفتح أفصح والمعني ان فيها حكم تخليص الاسير من يد العدو والترغيب
في ذلك (قوله ولا يقتل) بضم اللام وللشميمي وأن لا يقتل بفتح اللام وعطفت الجملة على المفرد لان التقدير فيها أى
الصحيفة حكم العقل وحكم تحريم قتل المسلم بالكافر وسيأتى الكلام على مسألة قتل المسلم بالكافر في كتاب القصاص
والديات ان شاء الله تعالى ووقع للمصنف ومسلم من طريق يزيد التيمي عن علي قال ما عندنا شيء نقرؤه الا كتاب الله
وهذه الصحيفة فاذا فيها المدينة حرم الحديث ولمسلم عن أبي الطفيل عن علي ما خصنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بشيء لم
يعم به الناس كافة الا ما في قراب سيني هذا واخرج صحيفة مكتوبة فيها لعن الله من ذبح لغير الله الحديث وللنسائي من
طريق الاشترا وغيره عن علي فاذا فيها المؤمنون تتكافأ دماؤهم يسعى بذمتهم أدناهم الحديث ولاحمد من طريق طارق بن
شهاب فيها فرائض الصدقة والجمع بين هذه الاحاديث ان الصحيفة كانت واحدة وكان جميع ذلك مكتوبا فيها فنقل كل واحد
من الرواة عنه ما حفظه والله أعلم وقد بين ذلك قتادة في روايته لهذا الحديث عن أبي حسان عن علي وبين أيضا السبب في
سؤالهم لعل الله عنه عن ذلك أخرجه أحمد والبيهقي في الدلائل من طريق أبي حسان أن عليا كان يامر بالامر فيقال
قد فعلناه فيقول صدق الله ورسوله فقال له الاشر هذا الذي تقول أهو شيء عهدك اليك رسول الله صلى الله عليه وسلم
خاصة دون الناس فذكره بطوله (قوله حدثنا شيان) هو ابن عبد الرحمن يكنى أبا معاوية وهو بفتح الشين المعجمة
بعدها تحتانية ثم موحدة وليس في البخارى بهذا الصورة غيره (قوله عن يحيى) هو ابن أبي كثير (قوله عن أبي سلمة)
في رواية المصنف في الديات حدثنا أبو سلمة حدثنا أبو هريرة (قوله ان خزاعة) أي القبيلة المشهورة والمراد واحد
منهم فاطلق عليه اسم القبيلة مجازا واسم هذا القائل خراش بن أمية الخزاعي والمقتول في الجاهلية منهم اسمه أحمز
والمقتول في الاسلام من بني ليث لم يسم (قوله حبس) أي منع عن مكة (القتل) أي بالقاف والمثناة من فوق (أو الفيل)
أي بالفاء المكسورة بعدها ياء تحتانية (قوله كذا قال أبو نعيم) أراد البخارى ان الشك فيه من شيخه (قوله وغيره يقول
الفيل) أي بالفاء ولا يشك والمراد بالغير من رواه عن شيان رفيقا لأبي نعيم وهو عبيد الله بن موسى ومن رواه عن يحيى
رفيقا لشيبان وهو حرب بن شداد كما سيأتي بيانه عند المصنف في الديات والمراد بحبس الفيل أهل الفيل وأشار بذلك
الى القصة المشهورة للحبشة في غزوهم مكة ومعهم الفيل فمنعها الله عنهم وسلط عليهم الطير الا بايل مع كون أهل مكة اذذاك
كانوا كفارا فخرقة أهلها بعد الاسلام أكد لكن غزو النبي صلى الله عليه وسلم أياها مخصوص به على ظاهر هذا الحديث
وغيره وسيأتى الكلام على المسئلة في كتاب الحج مفصلا ان شاء الله تعالى (قوله وسلط عليهم) هو بضم أوله ورسول من فوع
والمؤمنون معطوف عليه (قوله ولا تحل) للشميمي ولم تحل للمصنف في اللقطة من طريق الاوزاعي عن يحيى وان وهى
أليق بالمستقبل (قوله لا يختل) بالخاء المعجمة أى لا يحصد يقال اختلته اذا قطعته وذكر الشوك دال على منع قطع غيره
من باب أولى وسيأتى ذكر الخلاف فيه في الحج ان شاء الله تعالى (قوله الا لمنشد) أي معرف وسيأتى الكلام على هذه
المسئلة في كتاب اللقطة ان شاء الله تعالى (قوله فمن قتل فهو بخير النظرين) كذا وقع هنا وفيه حذف وقع بيانه في رواية

وإمّا أن يُقَادَ أَهْلُ الْقَتِيلِ . فَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ . فَقَالَ أَ كَتَبَ لِي يَا رَسُولَ اللَّهِ فَقَالَ ا كْتُبُوا لِأَبِي
فَلَانَ فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ قُرَيْشٍ إِلَّا الْإِذْخِرَ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَإِنَّا نَجْعَلُهُ فِي بُيُوتِنَا وَقُبُورِنَا فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَّا الْإِذْخِرَ
إِلَّا الْإِذْخِرَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ يُقَالُ يُقَادُ بِالْقَافِ . فَتَقِيلُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ أَيُّ شَيْءٍ كَتَبَ لَهُ قَالَ كَتَبَ لَهُ
هَذِهِ الْخُطْبَةُ **حَدَّثَنَا** عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ حَدَّادٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ قُلَيْبٍ أَخْبَرَنِي وَهْبُ بْنُ مُنَبِّهٍ
عَنْ أَخِيهِ قَالَ سَمِعْتُ أَبَاهُ بَرَّةَ يَقُولُ مَا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ أَحَدٌ أَكْثَرَ حَدِيثًا عَنْهُ مِنِّي إِلَّا مَا كَانَ
مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو فَإِنَّهُ كَانَ يَكْتُبُ وَلَا أَكْتُبُ تَابِعَهُ مَعْمَرٌ عَنْ هَمَّامٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ **حَدَّثَنَا**
يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو وَهْبٍ قَالَ

المصنف في الديات عن أبي نعيم بهذا الاسناد فمن قتل له قتيل (قوله وإمّا أن يُقَادَ) هو بالقاف أى يقتل ويوقع في رواية
لمسلم أمّا أن يفادي بالغاء وزيادة ياء بعد الدال والصواب أن الرواية على وجهين من قالها بالقاف قال فيها قبلها إمّا أن
يعقل من العقل وهو الدية ومن قالها بالياء قال فيها قبلها إمّا أن يقتل بالقاف والمنثاة والحاصل تفسير النظرين بالقصاص
أو الدية وفي المسئلة بحث يأتي في الديات إن شاء الله تعالى (قوله فجاء رجل من أهل اليمن) هو أبو شاه بهاء منونة وسيأتي في
اللقطة مسمى والاشارة الى من حرقه وهناك من الزيادة عن الوليد بن مسلم قلت للوزاعي ما قوله ا كتبوا لي قال هذه
الخطبة التي سمعها من رسول الله صلى الله عليه وسلم (قلت) وبهذا تظهر مطابقة هذا الحديث للترجمة (قوله فقال رجل
من قريش) هو العباس بن عبد المطلب كما يأتي في اللقطة ووقع في رواية لابن أبي شبة فقال رجل من قريش يقال له شاه
وهو غلط (قوله الا الاذخر) كذا هو في روايتنا بالنصب ويجوز رفعه على البدل مما قبله (قوله الا الاذخر الا الاذخر)
كذا هو في روايتنا والثانية على سبيل التاكيد (قوله حدثنا عمرو) هو ابن دينار المكي (قوله عن أخيه) هو همام بن منبه
بتشد يد الموحدة المكسورة وكان أكبر منه سنًا لكن تأخرت وفاته عن وهب وفي الاسناد ثلاثة من التابعين من طبقة
مقاربة أولهم عمرو (قوله فانه كان يكتب ولا أكتب) هذا استدلال من أبي هريرة على ما ذكره من أكثرية ما عند
عبد الله بن عمرو أى ابن العاص على ما عنده ويستناد من ذلك أن أباه هريرة كان جازما بأنه ليس في الصحابة أكثر حديثا
عن النبي صلى الله عليه وسلم منه إلا عبد الله مع أن الموجود المروي عن عبد الله بن عمرو أقل من الموجود المروي عن أبي
هريرة بأضعاف مضاعفة فإن قلنا الاستثناء منقطع فلا أشكال إذ التقدير لكن الذي كان من عبد الله وهو الكتابة لم يكن
منى سواء لزم منه كونه أكثر حديثا لما تقتضيه العادة أم لا وإن قلنا الاستثناء متصل فالسبب فيه من جهات أحدها أن عبد الله
كان مشغلا بالعبادة أكثر من اشتغاله بالتعليم فقلت الرواية عنه ثانيها أنه كان أكثر مقامه بعد فتوح الامصار بمصر أو
بالطائف ولم تكن الرحلة اليها ممن يطلب العلم كالرحلة الى المدينة وكان أبو هريرة متصديقا فيها لمتوي والتحديث الى أن
مات ويظهر هذا من كثرة من حمل عن أبي هريرة فقد ذكر البخاري انه روي عنه ثمانمائة نفس من التابعين ولم يقع هذا
غيره ثالثها ما اختص به أبو هريرة من دعوة النبي صلى الله عليه وسلم له بأن لا ينسى ما يحدث به كما سند كرهه قريشا رابعها أن
عبد الله كان قد ظفر في الشام بحمل جمل من كتب أهل الكتاب فكان ينظر فيها ويحدث منها فتجنب الأخذ عنه لذلك
كثير من أئمة التابعين والله أعلم (تنبيه) قوله ولا أكتب قد يعارضه ما أخرجه ابن وهب من طريق الحسن بن عمرو بن
امية قال تحدث عند أبي هريرة بحديث فاخذ بيدي الى بيته فارانا كتابا من حديث النبي صلى الله عليه وسلم وقال هذا هو
مكتوب عندي قال ابن عبد البر حديث همام اصح ويمكن الجمع بأنه لم يكن يكتب في العهد النبوي ثم كتب بعده
(قلت) وأقوى من ذلك أنه لا يلزم من وجود الحديث مكتوبا عنده أن يكون بخطه وقد ثبت أنه لم يكن يكتب فتعين أن
المكتوب عنده بغير خطه (قوله تابعه معمر) أى ابن راشد يعني تابع وهب بن منبه في روايته لهذا الحديث عن

أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ بَنِي شِهَابٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ بَنِي عَبَّاسٍ قَالَ كَمَا أَشْتَدُّ بِالنَّبِيِّ ﷺ وَجَعَهُ
قَالَ قَتُونِي بِكِتَابٍ أَكْتَبْتُ لَكُمْ كِتَابًا لَا تَضِلُّوا بِهِ قَالَ عُمَرُ بْنُ النَّبِيِّ ﷺ غَلَبَهُ الْوَجَعُ وَعِنْدَنَا
كِتَابُ اللَّهِ حَسْبُنَا فَاخْتَلَفُوا وَكَثُرَ الْأَغْطُ قَالَ قَوْمُوا عَنِّي

هَامٍ وَالتَّابِ الْمَذْكُورَةِ أَخْرَجَهَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ وَأَخْرَجَهَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ عَلِيٍّ مَارُوزِي فِي كِتَابِ الْعِلْمِ لَهُ عَنْ
حُجَّاجِ بْنِ الشَّاعِرِ عَنْهُ وَرَوَى أَحْمَدُ وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ فِي الْمَدْخَلِ مِنْ طَرِيقِ عُمَرَ بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ مُجَاهِدٍ وَابْنِ الْمُبَرِّكِ عَنْ حَكِيمٍ قَالَا
سَمِعْنَا أَبَاهُ رِيعَةً يَقُولُ مَا كَانَ أَحَدٌ أَعْلَمَ بِحَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنِّي إِلَّا مَا كَانَ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ
فَإِنَّهُ كَانَ يَكْتُبُ بِيَدِهِ وَيَعِي بِقَلْبِهِ وَكَانَتْ أَدْعَى وَلَا أَكْتُبُ أَسْتَأْذِنُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْكِتَابِ
عَنْهُ فَأَذِنَ لَهُ أَسْنَدُهُ حَسَنٌ وَلَهُ طَرِيقٌ أُخْرَى أَخْرَجَهَا الْعُقَيْلِيُّ فِي تَرْجُمَةِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَلْمَانَ عَنْ عُقَيْلٍ عَنْ
ابْنِ الْمُبَرِّكِ عَنْ حَكِيمٍ سَمِعَ أَبَاهُ رِيعَةً قَالَ مَا كَانَ أَحَدٌ أَعْلَمَ بِحَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنِّي إِلَّا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ فَإِنَّهُ كَانَ
يَكْتُبُ أَسْتَأْذِنُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَكْتُبَ بِيَدِهِ مَا سَمِعَ مِنْهُ فَأَذِنَ لَهُ الْحَدِيثُ وَعِنْدَ أَحْمَدَ وَأَبِي دَاوُدَ مِنْ
طَرِيقِ يُونُسَ بْنِ مَاهِكٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ وَكَانَتْ أَدْعَى وَأَكْتُبُ كُلَّ شَيْءٍ سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَتَهْتَنِي
قَرِيشَ الْحَدِيثِ وَفِيهِ أَكْتُبُ فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا يَخْرُجُ مِنْهُ إِلَّا الْحَقُّ وَلِهَذَا طَرَقَ أُخْرَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ وَيَقْوَى
بَعْضُهَا بَعْضًا وَلَا يُلْزَمُ مِنْهُ أَنْ يَكُونَ فِي الْوَعْيِ سَوَاءً لِمَا قَدَّمَ مِنْهُ مِنْ اخْتِصَاصِ أَبِي هُرَيْرَةَ بِالْإِعْجَابِ بِعَدَمِ النِّسْيَانِ وَيَحْتَمِلُ أَنْ
يُقَالَ تَحْمِلُ أَكْثَرِيَّةَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَلَى مَا فَازَ بِهِ عَبْدِ اللَّهِ مِنْ الْكِتَابَةِ قَبْلَ الدَّعَاءِ لِأَبِي هُرَيْرَةَ لِأَنَّهُ قَالَ فِي حَدِيثِهِ فَمَا
نَسِيتُ شَيْئًا بَعْدَ فَجَازَ أَنْ يَدْخُلَ عَلَيْهِ النِّسْيَانُ فَمَا سَمِعَهُ قَبْلَ الدَّعَاءِ بِخِلَافِ عَبْدِ اللَّهِ فَإِنَّ الَّذِي سَمِعَهُ مَضْبُوطٌ بِالْكِتَابَةِ وَالَّذِي
أَشْرَعَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَعَ ذَلِكَ أَضْعَافُ مَا أَشْرَعَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ وَلْتَصْدُقْ أَبِي هُرَيْرَةَ لِذَلِكَ وَمَقَامُهُ بِالْمَدِينَةِ النَّبَوِيَّةِ بِخِلَافِ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ وَفِي الْأَمْرِينِ وَيَسْتَنَادُ مِنْهُ وَمِنْ حَدِيثٍ عَلَى التَّقْدِيمِ وَمِنْ قِصَّةِ أَبِي شَاهٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَذِنَ فِي
كِتَابَةِ الْحَدِيثِ عَنْهُ وَهُوَ يَعْارِضُ حَدِيثَ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَا تَكْتُبُوا عَنِّي شَيْئًا
غَيْرَ الْقُرْآنِ رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَالْجَمْعُ بَيْنَهُمَا أَنَّ النَّهْيَ خَاصٌّ بِوَقْتِ نَزُولِ الْقُرْآنِ خَشْيَةَ التَّبَاسُخِ بِهِ وَالأَذْنُ فِي غَيْرِ ذَلِكَ أَوْ أَنَّ
النَّهْيَ خَاصٌّ بِكِتَابَةِ غَيْرِ الْقُرْآنِ مَعَ الْقُرْآنِ فِي شَيْءٍ وَاحِدٍ وَالْأَذْنُ فِي تَرْيِيقِهَا أَوِ النَّهْيَ مُتَقَدِّمٌ وَالْأَذْنُ نَاسِخٌ لَهُ عِنْدَ الْأَمْنِ
مِنَ الْإِلْتِبَاسِ وَهُوَ أَقْرَبُهَا مَعَهُ أَنَّهُ لَا يَنَافِيهَا وَقِيلَ النَّهْيُ خَاصٌّ بِمَنْ خَشِيَ مِنْهُ الْإِتِّكَالَ عَلَى الْكِتَابَةِ دُونَ الْحِفْظِ وَالْأَذْنُ
لِمَنْ أَمِنَ مِنْ ذَلِكَ وَمِنْهُمْ مَنْ أَعْلَى حَدِيثَ أَبِي سَعِيدٍ وَقَالَ الصَّوَابُ وَقَفَهُ عَلَى أَبِي سَعِيدٍ قَالَهُ الْبُخَارِيُّ وَغَيْرُهُ قَالَ الْعُلَمَاءُ كَرِهَ
جَمَاعَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ كِتَابَةَ الْحَدِيثِ وَاسْتَحَبُّوا أَنْ يُؤْخَذَ عَنْهُمْ حِفْظًا كَمَا أَخَذُوا حِفْظًا لَكِنْ لَمَّا فَصُرَتْ لَهُمْ
وُخْشِيَ الْأُتْمَةُ ضِيَاعُ الْعِلْمِ دُونَهُ وَأَوَّلُ مَنْ دُونَ الْحَدِيثِ ابْنُ شِهَابٍ الزَّهْرِيُّ عَلَى رَأْسِ الْمِائَةِ بِأَمْرِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ ثُمَّ
كَثُرَ التَّدْوِينُ ثُمَّ التَّصْنِيفُ وَحَصَلَ بِذَلِكَ خَيْرٌ كَثِيرٌ فَلِلَّهِ الْحَمْدُ (قَوْلُهُ أَخْبَرَنِي يُونُسُ) هُوَ ابْنُ زَيْدٍ (قَوْلُهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
عَبْدِ اللَّهِ) أَيِ ابْنِ عَبَّاسٍ (قَوْلُهُ لَمَّا أَشْتَدَّ) أَيِ قَوَى (قَوْلُهُ وَجَعَهُ) أَيْ فِي مَرَضٍ مَوْتُهُ كَمَا سَيَأْتِي وَلِلْمُصَنِّفِ فِي
الْمَغَازِي وَلِلْأَسْمَعِيِّ لَمَّا حَضَرَتْ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْوَفَاةُ وَلِلْمُصَنِّفِ مِنْ حَدِيثِ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ يَوْمَ
الْخَمِيسِ وَهُوَ قَبْلَ مَوْتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِأَرْبَعَةِ أَيَّامٍ (قَوْلُهُ بِكِتَابٍ) أَيِ بِأَدْوَاتِ الْكِتَابِ فَقِيهِه بِحَاجِزِ الْحَذْفِ وَقَدْ
صَرَّحَ بِذَلِكَ فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ قَالَ اتَّخَذَنِي بِالْكَتْفِ وَالِدَاؤُهُ وَالْمَرَادُ بِالْكَتْفِ عَظْمُ الْكَتِفِ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْتُبُونَ
فِيهَا (قَوْلُهُ أَكْتُبُ) هُوَ بِاسْكَانٍ الْبَاءُ جَوَابُ الْأَمْرِ وَيَجُوزُ الرفعُ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ وَفِيهِ حَاجِزٌ أَيْ أَمْرٌ بِالْكِتَابَةِ وَيَحْتَمِلُ
أَنْ يَكُونَ عَلَى ظَاهِرِهِ كَمَا سَيَأْتِي الْبَحْثُ فِي الْمَسْئَلَةِ فِي كِتَابِ الصَّلَاحِ أَنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى وَفِي مُسْنَدِ أَحْمَدَ مِنْ حَدِيثٍ عَلَى أَنَّهُ
أَمَّا مَوْزِعٌ بِذَلِكَ وَلَمْ يَنْظُرْ أَمْرُنِي النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَأْتِيَهُ بِطَبِيقٍ أَيْ كَتِفٍ يَكْتُبُ مَا لَا تَضِلُّ أُمَّتُهُ مِنْ بَعْدِهِ (قَوْلُهُ كِتَابًا)
بَعْدَ قَوْلِهِ بِكِتَابٍ فِيهِ الْجَنَاسُ التَّامُّ بَيْنَ الْكَلِمَتَيْنِ وَأَنْ كَانَتْ أَحَدَاهُمَا بِالْحَقِيقَةِ وَالْأُخْرَى بِالْمَجَازِ (قَوْلُهُ لَا تَضِلُّوا) هُوَ فِي وَحْدَةٍ وَحُذِفَتْ
النُّونُ فِي الرِّوَايَاتِ الَّتِي اتَّصَلَتْ لَنَا لِأَنَّهُ يَدُلُّ مِنْ جَوَابِ الْأَمْرِ وَتَعَدُّدِ جَوَابِ الْأَمْرِ مِنْ غَيْرِ حَرْفِ الْعَطْفِ جَائِزٌ (قَوْلُهُ غَلَبَهُ الْوَجَعُ)

وَلَا يَذْبُقِي عِنْدِي التَّنَازُعَ فَخَرَجَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَقُولُ إِنَّ الرِّزْيَةَ كُلَّ الرِّزْيَةِ مَا سَأَلَ بَيْنَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَبَيْنَ كِتَابِهِ

أَي فِشَقٍ عَلَيْهِ أَمَلَاءُ الْكِتَابِ أَوْ مَبَاشِرَةُ الْكِتَابَةِ وَكَانَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَمِمَّنْ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ يَقْتَضِي التَّطْوِيلَ
قَالَ الْقُرْطُبِيُّ وَغَيْرُهُ ائْتُونِي أَمْرًا وَكَانَ حَقَّ الْأُمُورِ أَنْ يَبَادَرَ لِلْإِمْتِثَالِ لَكِنْ ظَهَرَ لِعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَعَ طَائِفَةٍ أَنَّهُ
لَيْسَ عَلَى الْوُجُوبِ وَأَنَّهُ مِنْ بَابِ الْإِرْشَادِ إِلَى الْأَصْلَحِ فَكَرِهُوا أَنْ يَكْتُمُوهُ مِنْ ذَلِكَ مَا يَشُقُّ عَلَيْهِ فِي تِلْكَ الْحَالَةِ مَعَ
اسْتِحْضَارِهِمْ قَوْلَهُ تَعَالَى مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ وَقَوْلُهُ تَعَالَى تَبَيَّنَّا لَكُلِّ شَيْءٍ وَلِهَذَا قَالَ عُمَرُ حَسْبُنَا كِتَابُ اللَّهِ
وَوَظَرُ لَطَائِفِهِ أُخْرَى أَنْ الْأَوَّلَى أَنْ يَكْتَبَ فِيهِ مِنْ إِمْتِثَالِ أَمْرِهِ وَمَا تَتَضَمَّنُهُ مِنْ زِيَادَةِ الْإِبْصَاحِ وَدَلَّ أَمْرُهُ لَهُمْ
بِالْقِيَامِ عَلَى أَنْ أَمْرَهُ الْأَوَّلُ كَانَ عَلَى الْإِخْتِيَارِ وَلِهَذَا عَاشَرَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْدَ ذَلِكَ أَيَّامًا وَلَمْ يَعَاوِدْ أَمْرَهُ
بِذَلِكَ وَلَوْ كَانَ وَاجِبًا لَمْ يَتْرَكْهُ لِاخْتِلَافِهِمْ لِأَنَّهُ لَمْ يَتْرَكْ التَّبْلِيغَ لِلْخَلِائِفَةِ مَنْ خَالَفَ وَقَدْ كَانَ الصَّحَابَةُ يَرِاجِعُونَهُ
فِي بَعْضِ الْأُمُورِ مَا لَمْ يَجْزَمْ بِالْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمَ امْتِثَلُوا وَسَيَأْتِي بَسْطُ ذَلِكَ فِي كِتَابِ الْإِعْتَصَامِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى وَقَدْ عُدَّ هَذَا
مِنْ مُوَافَقَةِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَاخْتَلَفَ فِي الْمَرَادِ بِالْكِتَابِ فَقِيلَ كَانَ أَرَادَ أَنْ يَكْتَبَ كِتَابًا يَنْصَحُ فِيهِ عَلَى الْأَحْكَامِ لِيَرْتَفَعَ
الْإِخْتِلَافُ وَقِيلَ بَلْ أَرَادَ أَنْ يَنْصَحَ عَلَى أَسْمَى الْخُلَفَاءِ بَعْدَهُ حَتَّى لَا يَقَعَ بَيْنَهُمُ الْإِخْتِلَافُ قَالَهُ سَنِيَانُ بْنُ عُبَيْنَةَ وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّهُ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ فِي أَوَائِلِ مَرَضِهِ وَهُوَ عِنْدَ عَائِشَةَ ادْعَى لِي أَبَاكَ وَأَخَاكَ حَتَّى أَكْتُبَ كِتَابًا فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ يَتِمَّنِيَ
مَتَمَّنٍ وَيَقُولَ قَائِلٌ وَيَأْبَى اللَّهُ وَالْمُؤْمِنُونَ إِلَّا أَبَا بَكْرٍ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَلِلْمُصَنِّفِ مَعْنَاهُ وَقَعَ ذَلِكَ فَلَمْ يَكْتُبْ وَالْأَوَّلُ
أُظْهِرَ لِقَوْلِ عُمَرَ كِتَابُ اللَّهِ حَسْبُنَا أَيْ كَافِينَا مَعَ أَنَّهُ يَشْمَلُ الْوَجْهَ الثَّانِي لِأَنَّهُ بَعْضُ أَفْرَادِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِفَائِدَةِ هَذِهِ قَالَ
الْخَطَّابِيُّ إِنَّمَا ذَهَبَ عُمَرُ إِلَى أَنَّهُ لَوْ نَصَّ بِمَا يَزِيلُ الْخِلَافَ لَبَطَلَتْ فَضِيلَةُ الْعُلَمَاءِ وَعَدِمَ الْجَهْدُ وَتَعَقَّبَهُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ بِأَنَّهُ
لَوْ نَصَّ عَلَى شَيْءٍ أَوْ أَشْيَاءَ لَمْ يَبْطُلِ الْجَهْدُ لِأَنَّ الْخَوَاطِثَ لَا يُمْكِنُ حَصْرُهَا قَالَ وَإِنَّمَا خَافَ عُمَرُ أَنْ يَكُونَ مَا يَكْتُبُهُ فِي
حَالَةِ غَلْبَةِ الْمَرَضِ فَيَجْدُ بِذَلِكَ الْمُنَافِقُونَ سَبِيلًا إِلَى الطَّعْنِ فِي ذَلِكَ الْمَكْتُوبِ وَسَيَأْتِي مَا يُؤَيِّدُهُ فِي أَوَاخِرِ الْمَغَازِي (قَوْلُهُ وَلَا
يَذْبُقِي عِنْدِي التَّنَازُعَ) فِيهِ أَشْعَارُ بَانَ الْأَوَّلَى كَانَ الْمُبَادَرَةُ إِلَى إِمْتِثَالِ الْأَمْرِ وَإِنْ كَانَ مَا اخْتَارَهُ عُمَرُ صَوَابًا أَدْلَمَ يَتَدَارَكَ ذَلِكَ
النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْدَ كَمَا قَدَّمَ نَاهُ قَالَ الْقُرْطُبِيُّ وَاخْتِلَافُهُمْ فِي ذَلِكَ كَاخْتِلَافُهُمْ فِي قَوْلِهِ لَهُمْ لَا يَصْلُحُ أَحَدُهُمْ إِلَّا
فِي بَنِي قُرَيْظَةَ فَتَخَوَّفَ نَاسٌ فَوْتِ الْوَقْتِ فَصَلُّوا وَتَمَسَّكَ آخَرُونَ بِظَاهِرِ الْأَمْرِ فَلَمْ يَصْلُحُوا فَمَاعَنَفَ أَحَدًا مِنْهُمْ مِنْ أَجْلِ
الْإِجْتِهَادِ الْمَسْوُوعِ وَالْمَقْصِدِ الصَّالِحِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ (قَوْلُهُ فَخَرَجَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَقُولُ) ظَاهِرُهُ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ كَانَ مَعَهُمْ وَأَنَّهُ فِي تِلْكَ
الْحَالَةِ خَرَجَ قَائِلًا هَذِهِ الْمَقَالَةُ وَلَيْسَ الْأَمْرُ فِي الْوَأَقِعِ عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ هَذَا الظَّاهِرُ بَلْ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ الْمَذْكُورُ إِنَّمَا كَانَ
يَقُولُهُ عِنْدَ مَا يَحْدُثُ بِهَذَا الْحَدِيثِ فِي رِوَايَةِ مَعْمَرٍ عِنْدَ الْمُصَنِّفِ فِي الْإِعْتَصَامِ وَغَيْرِهِ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ فَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَقُولُ
وَكَذَا لِأَحْمَدَ مِنْ طَرِيقِ جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ عَنْ يُونُسَ بْنِ يَزِيدٍ وَجَزَمَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي الرَّدِّ عَلَى الرَّافِضِيِّ بِمَا قُلْتُهُ وَكُلٌّ مِنَ الْأَحَادِيثِ
يَأْتِي بِسَطِّ الْقَوْلِ فِيهِ فِي مَكَانِهِ اللَّائِقُ بِهِ الْأَحْدِيثُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ وَهُوَ عَمْدَةُ الْبَابِ وَوَجْهُ رِوَايَةِ حَدِيثِ الْبَابِ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ
لَمَّا حَدَّثَ عِبِيدَ اللَّهِ بِهَذَا الْحَدِيثِ خَرَجَ مِنَ الْمَكَانِ الَّذِي كَانَ بِهِ وَهُوَ يَقُولُ ذَلِكَ وَيَدُلُّ عَلَيْهِ رِوَايَةُ أَبِي نَعِيمٍ فِي الْمُسْتَخْرَجِ
قَالَ عِبِيدَ اللَّهِ فَسَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ إِلَى آخِرِهِ وَإِنَّمَا تَعَيَّنَ حَمْلُهُ عَلَى غَيْرِ ظَاهِرِهِ لِأَنَّ عِبِيدَ اللَّهِ تَابِعِي مِنَ الطَّبَقَةِ الثَّانِيَةِ لَمْ
يَدْرِكِ الْقِصَّةَ فِي وَقْتِهَا لِأَنَّهُ وَلَدَ بَعْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمُدَّةٍ طَوِيلَةٍ ثُمَّ سَمِعَهَا مِنْ ابْنِ عَبَّاسٍ بَعْدَ ذَلِكَ بِمُدَّةٍ أُخْرَى
وَاللَّهُ أَعْلَمُ (قَوْلُهُ الرِّزْيَةُ) هِيَ بَفَتْحِ الرَّاءِ وَكُسْرِ الزَّايِ بَعْدَهَا يَاءٌ ثُمَّ هَمْزَةٌ وَقَدْ تَسَهَّلَ الْهَمْزَةُ وَتَشَدَّدَ الْيَاءُ وَمَعْنَاهَا الْمَصِيبَةُ
وَزَادَ فِي رِوَايَةِ مَعْمَرٍ لاختلافهم ولغتهم أي أن الاختلاف كان سببا لتركة كتابة الكتاب وفي الحديث دليل على جواز
كتابة العلم وعلى أن الاختلاف قد يكون سببا في حرمان الخير كما وقع في قصة الرجلين اللذين تخاصما فرفع تعيين ليلة القدر
بسبب ذلك وفيه وقوع الاجتهاد بحضرة النبي ﷺ فيما لم ينزل عليه فيه وسند كبريئة ما يتعلق به في أواخر السيرة النبوية
من كتاب المغازي إن شاء الله تعالى وَأْتَانِيهِ قَدْ قَدَّمَ حَدِيثَ عَلَى أَنَّهُ كَتَبَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِطَرَفِهِ أَحْمَلُ أَنْ يَكُونَ إِنَّمَا
كَتَبَ ذَلِكَ بَعْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَمْ يَلْمِغْهُ النَّهْيُ وَثَنِي بِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَفِيهِ الْأَمْرُ بِالْكِتَابَةِ وَهُوَ بَعْدَ النَّهْيِ

باب العلم والعظة بالليل حدثنا صدقة أخبرنا بن عيينة عن معمر عن الزهري عن هند عن أم سلمة وعمر ويحيى بن سعيد عن الزهري عن هند عن أم سلمة قالت استيقظ النبي ﷺ ذات ليلة فقال سبحان الله ماذا أنزل الليلة من الفتن وماذا فُتِحَ من الخزانين أيقظوا صواحبَاتِ الحجرِ فرب كاسية في الدنيا عارية في الآخرة

فيكون ناسخا وثلاث بحديث عبد الله بن عمرو وقد بينت ان في بعض طرقه اذن النبي صلى الله عليه وسلم له في ذلك فهو أقوى في الاستدلال للجواز من الامر أن يكتبوا لابي شاه لاحتمال اختصاص ذلك بمن يكون أميا أو أعمري وختم بحديث ابن عباس الدال على أنه صلى الله عليه وسلم هم ان يكتب لأخته كتابا يحصل معه الامن من الاختلاف وهو لا يهم الابح (قوله باب العلم) أي تعليم العلم بالليل والعظة تقدم انها الوعظ وأراد المصنف التنبيه على أن النهي عن الحديث بعد العشاء مخصوص بما لا يكون في الخير (قوله صدقة) هو ابن الفضل المروزي (قوله عن هند) هي بنت الحرث القراسية بكسر الفاء والسين المهملة وفي رواية الكشميهني بدلها عن امرأة (قوله وعمر) كذا في روايتنا بالرفع ويجوز الكسر والمعني ان ابن عيينة حدثهم عن معمر ثم قال وعمر وهو ابن دينار فعلى رواية الكسر يكون معطوفا على معمر وعلى رواية الرفع يكون استثناء كان ابن عيينة حدث بحذف صيغة الاداء وقد جرت عادته بذلك وقد روي الحميدي هذا الحديث في مسنده عن ابن عيينة قال حدثنا معمر عن الزهري قال وحدثنا عمرو ويحيى بن سعيد عن الزهري فصرح بالتحديث عن الثلاثة (قوله ويحيى بن سعيد) هو الانصاري وأخطأ من قال أنه هو القطان لانه لم يسمع من الزهري ولا لقيه ووقع في غير رواية عن أبي ذر عن امرأة بدل قوله عن هند في الاسناد الثاني والحاصل ان الزهري كان ربما أبهمها وربما سماها وقد رواه مالك في الموطأ عن يحيى بن سعيد الانصاري عن الزهري ولم يذكر هندا ولا أم سلمة (قوله سبحان الله ماذا) ما استغماية متضمنة لمعنى التعجب والتعظيم وعبر عن الرحمة بالخزائن كقوله تعالى خزائن رحمة ربك وعن العذاب بالفتن لانها أسبابه قال الكرمانى ويحتمل أن تكون مانكرة موصوفة (قوله أنزل) بضم الهمزة وللشك في أنزل الله باظهار الفاعل والمراد بالانزال اعلام الملائكة بالامر المقدور وأن النبي صلى الله عليه وسلم أوحى اليه في نومه ذلك بما سيقع بعده من الفتن فعبر عنه بالانزال (قوله وماذا فتح من الخزائن) قال الداودي الثاني هو الاول والشيء قد يعطف على نفسه تأكيذا لان ما يفتح من الخزائن يكون سببا للفتنة وكأنه فهم ان المراد بالخزائن خزائن فارس والروم وغيرها مما فتح على الصحابة لكن المغايرة بين الخزائن والفتن أوضح لانها غير متلازمين وكم من نائل من تلك الخزائن سالم من الفتن (قوله صواحب الحجر) بضم الحاء وفتح الجيم جمع حجرة وهي منازل أزواج النبي ﷺ وانما خصهن بالايقاظ لانهن الحاضرات حينئذ أو من باب ابدأ بنفسك ثم بمن تعول (قوله قرب كاسية) استدلل به ابن مالك على أن رب في الغالب للتكثير لان هذا الوصف للنساء وهن أكثر أهل النار انتهى وهذا يدل لو رودها في التنكير لالاكثرية فيها (قوله عارية) بتخفيف الياء وهي مجرورة في أكثر الروايات على النعت قال السهيلي انه الاحسن عند سيدي به لان رب عنده حرف جر يلزم صدر الكلام قال ويجوز الرفع على اضمار مبتدأ والجملة في موضع النعت أي هي عارية والفعل الذي تتعلق به رب محذوف انتهى وأشار ﷺ بذلك الى موجب استيقاظ أزواجه أي ينبغى لهن أن لا يتغافلن عن العبادة ويعتمدن على كونهن أزواج النبي صلى الله عليه وسلم وفي الحديث جواز قول سبحان الله عند التعجب ونديسة ذكر الله بعد الاستيقاظ رايضا الرجل أهله بالليل للعبادة لا سيما عند آية تحدث وسيأتي بقية الكلام على هذا الحديث في كتاب الفتن ان شاء الله تعالى وفي هذا الاسناد رواية الاقران في موضعين أحدهما ابن عيينة عن معمر والثاني عمرو ويحيى عن الزهري وفيه رواية ثلاثة من التابعين بعضهم عن بعض في نسق وهند قد قيل أنها صحابية فان صح فهو من رواية تابعي عن

باب السمر في العلم حدثنا سعيد بن عفير قال حدثني الليث قال حدثني عبد الرحمن بن خالد عن ابن شهاب عن سالم وأبي بكر بن سليمان بن أبي حنمة أن عبد الله بن عمر قال صلى بنا النبي ﷺ العشاء في آخر حياته فلما سلم قام فقال أرايتكم ليلتكم هذير فإن رأس مائة سنة منها لا يبقى ممن هو على ظهر الأرض أحد **حدثنا** آدم قال حدثنا شعبة قال حدثنا الحكم قال سمعت سعيد ابن جبيرة عن ابن عباس قال بت في بيت خالتي ميمونة بنت الحارث زوج النبي ﷺ وكان النبي ﷺ عند هاني ليلتها فصلى النبي ﷺ العشاء ثم جاء إلى منزله فصلى أربع ركعات ثم نام ثم قام ثم قال نام الغليم

مثله عن صحابة عن مثلها وأم سلمة هي أم المؤمنين وكانت تلك الليلة ليلتها وفي الحديث استحباب الاسراع إلى الصلاة عند خشية الشر كما قال تعالى واستعينوا بالصبر والصلاة وكان ﷺ إذا حزبه أمر فزع إلى الصلاة وأمر من رأي في منامه ما يكره أن يصلي وسيأتي ذلك في مواضعه وفيه التيسير عند رؤية الأشياء الموهلة وفيه تحذير العالم من يأخذ عنه من كل شيء يتوقع حصوله والارشاد إلى ما يدفع ذلك المحذور والله أعلم (قوله باب السمر) هو بفتح المهملة والميم وقيل الصواب اسكان الميم لانه اسم للنعل ومعناه الحديث بالليل قبل النوم وبهذا يظهر الفرق بين هذه الترجمة والتي قبلها (قوله في العلم) كذا في رواية أبي ذر باضاعة الباب إلى السمر وفي رواية غيره باب السمر في العلم بنوين باب (قوله حدثني الليث قال حدثني عبد الرحمن) أي أنه حدثه عبد الرحمن وفي رواية غير أبي ذر حدثني عبد الرحمن والليث وعبد الرحمن قرينان (قوله عن سالم) أي ابن عبد الله بن عمر (قوله ابن حنمة) بفتح المهملة وسكون المثلثة واسم أبي حنمة عبد الله بن حذيفة العدوي وأما أبو بكر الراوي فتابعي مشهور لم يسم وقد قيل إن اسمه كنيته (قوله صلى لنا) أي إماما وفي رواية بنا بموحدة (قوله العشاء) أي صلاة العشاء (قوله في آخر حياته) جاء مقيدا في رواية جابر أن ذلك كان قبل موته صلى الله عليه وسلم بشهر (قوله أرايتكم) هو بفتح المثناة لأنها ضمير المخاطب والكاف ضمير ثان لا محل لها من الأعراب والهمزة الأولى للاستفهام والرؤية بمعنى العلم أو البصر والمعنى أعلمتم أو أبصرتكم ليلتكم وهي منصوبة على المفعولية والجواب محذوف تقديره قالوا نعم قال فاضبطوها وترد أرايتكم للاستخبار كما في قوله تعالى قل أرايتكم أن أناكم عذاب الله الآية قال الزمخشري المعنى أخبروني ومتعلق الاستخبار محذوف تقديره من تدعون ثم بكتهم فقال غير الله تدعون انتهى وإنما أوردت هذا لأن بعض الناس نقل كلام الزمخشري في الآية إلى هذا الحديث وفيه نظر لانه جعل التقدير أخبروني ليلتكم هذه فاحتفظوا وليس ذلك مطابقا لسياق الآية (قوله فان رأس) وللأصيلي فان على رأس أي عند انتهاء مائة سنة (قوله منها) فيه دليل على أن من تكون لا ابتداء الغاية في الزمان كقول الكوفيين وقد رد ذلك نخاعة البصرة وأولوا ما ورد من شواهد كقوله تعالى من أول يوم أحق أن تقوم فيه وقول أنس ما زلت أحب الدباء من يومئذ وقوله مطرنا من يوم الجمعة إلى الجمعة (قوله لا يبقى ممن هو على ظهر الأرض) أي الآن موجودا إذا ذلك وقد ثبت هذا التقدير عند المصنف من رواية شعيب عن الزهري كما سيأتي في الصلاة مع بقية الكلام عليه قال ابن بطال إنما أراد رسول الله ﷺ أن هذه المدة تحترم الجليل الذي هم فيه فوعظهم بقصر أعمارهم وأعلمهم أن أعمارهم ليست كأعمار من تقدم من الأمم ليجتهدوا في العبادة وقال النووي المراد أن كل من كان تلك الليلة على الأرض لا يعيش بعد هذه الليلة أكثر من مائة سنة سواء قل عمره قبل ذلك أم لا وليس فيه نفى حياة أحد يولد بعد تلك الليلة مائة سنة والله أعلم (قوله حدثنا الحكم) بفتح حين هو ابن عيينة بالمشناة تصغير عتبة وهو تابعي صغير وكان أحد الفقهاء (قوله ثم جاء) أي من المسجد (قوله نام الغليم) بضم الغيم وهو من تصغير الشفقة والمراد به ابن عباس ويحتمل أن يكون ذلك أخبارا منه ﷺ بنومه أو استنماها بحذف الهمزة وهو

أَوْ كَلِمَةً تُشَبِّهُهَا ثُمَّ قَامَ فَقُمْتُ عَنْ بَسَارِهِ فَجَعَلَنِي عَنْ يَمِينِهِ فَصَلَّى خَمْسَ رَكَعَاتٍ ثُمَّ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ
ثُمَّ نَامَ حَتَّى سَمِعْتُ غَطِيطَهُ أَوْ خَطِيطَهُ ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ **بَابُ حِفْظِ الْعِلْمِ**

الواقع ووقع في بعض النسخ يأم الغليم بالنداء وهو تصحيف لم تثبت به رواية (قوله أو كلمة) بالشك من الراوى والمراد بالكلمة الجملة أو المفردة ففي رواية أخرى نام الغلام (قوله غطيطه) ينتح الغين المعجمة وهو صوت نفس النائم والتخير أقوى منه (قوله أو خطيطه) بالخاء المعجمة والشك فيه من الراوى وهو بمعنى الاول قاله الداودى وقال ابن بطال لم أجده بالخاء المعجمة عند أهل اللغة وتبعه القاضى عياض فتمال هو هنا وهم انتهى وقد نقل ابن الاثير عن أهل الغريب أنه دون الغطيط (قوله ثم صلى ركعتين) أى ركعتي الفجر وأغرب الكرماني فقال انما فصل بينهما وبين الخمس ولم يقل سبع ركعات لان الخمس اقتدى ابن عباس به فيها بخلاف الركعتين أو لان الخمس بسلام والركعتين بسلام آخر انتهى وكأنه ظن ان الركعتين من جملة صلاة الليل وهو محتمل لكن حملهما على سنة الفجر اولى ليحصل الختم بالوتر وسيأتي تفصيل هذه المسئلة في كتاب الصلاة في باب الوتر ان شاء الله تعالى ومناسبة حديث ابن عمر للترجمة ظاهرة لقوله فيه قام فقال بعد قوله صلى العشاء واما حديث ابن عباس فقال ابن المنير ومن تبعه يحتمل ان يريد ان اصل السمر يثبت بهذه الكلمة وهى قوله نام الغليم ويحتمل ان يريد ان تقاب ابن عباس لاحوال النبي صلى الله عليه وسلم ولا فرق بين التعليم من القول والتعليم من الفعل فقد سمر ابن عباس ليلته في طلب العلم زاد الكرماني او ما ينهم من جعله إياه على يمينه كأنه قال له قف عن يميني فقال وقت اه وكل ما ذكره معترض لان من يتكلم بكلمة واحدة لا يسمى سامراً أو صنيع ابن عباس يسمى سمرأ لا سمرأ إذ السمر لا يكون الا عن تحدث قاله الاسمعيلى وبعدها الاخير لان ما يقع بعد الاثناء من النوم لا يسمى سمرأ وقال الكرماني تبعاً لغيره ايضا يحتمل أن يكون مراد البخارى ان الاقارب اذا اجتمعوا لا بد ان يجري بينهم حديث للمؤانسة وحديثه صلى الله عليه وسلم كله علم وفوائد (قلت) والاولى من هذا كله ان مناسبة الترجمة مستفادة من لفظ آخر في هذا الحديث بعينه من طريق اخري وهذا يصنعه المصنف كثيرا يريد به تنبيه الناظر في كتابه على الاعتناء بتتبع طرق الحديث والنظر في مواقع الفاظ الرواة لان تفسير الحديث بالحديث اولى من الخوض فيه بالظن وانما اراد البخارى هنا ما وقع في بعض طرق هذا الحديث مما يدل صريحاً على حقيقة السمر بعد العشاء وهو ما أخرجه في التفسير وغيره من طريق كريب عن ابن عباس قال بت في بيت ميمونه فتحدث رسول الله صلى الله عليه وسلم مع أهله ساعة ثم رقد الحديث فصحت الترجمة بحمد الله تعالى من غير حاجة الى تعسف ولا رجم بالظن فان قيل هذا انما يدل على السمر مع الاهل لا في العلم فالجواب أنه يلحق به والجامع تحصيل الفائدة أو هو دليل الفحوى لانه اذا شرع في المباح في المستحب من طريق الاولى وسند كريب باق مباحث هذا الحديث حيث ذكره المصنف مطولاً في كتاب الوتر من كتاب الصلاة ان شاء الله تعالى ويدخل في هذا الباب حديث أنس ان النبي صلى الله عليه وسلم خطبهم بعد العشاء وقد ذكره المصنف في كتاب الصلاة ولا نس حديث آخر في قصة أسيد بن حضير وقد ذكره المصنف في المناقب وحديث عمر كان النبي صلى الله عليه وسلم يسمر مع أبي بكر في الامر من أمور المسلمين أخرجه الترمذى والنسائى ورجاله ثقات وهو صريح في المقصود الا أن في اسناده اختلافاً على علقمة فلذلك لم يصح على شرطه وحديث عبد الله بن عمر وكان نبي الله صلى الله عليه وسلم يحدثنا عن بني اسرائيل حتى يصبح لا يقوم الا الى عظيم صلاة رواده أبوداود وصححه ابن خزيمة وهو من رواية أبي حسان عن عبد الله بن عمر وليس على شرط البخارى وأما حديث لاسمر الا لمصل أو مسافر فهو عند أحمد بسند فيه راو مجهول وعلى تقدير ثبوته فالسمر في العلم يلحق بالسمر في الصلاة نافذة وقد سمر عمر مع أبي موسى في مذاكرة الفقه فقال أبو موسى الصلاة فقال عمر أنا في صلاة والله أعلم (قوله باب حفظ العلم) لم يذكر في الباب شيئاً عن غير أبي هريرة وذلك لانه كان أحفظ الصحابة للحديث قال الشافعى رضى

حدثنا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ بَنِي شِهَابٍ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ
 إِنَّ النَّاسَ يَقُولُونَ أَكْثَرَ أَبُو هُرَيْرَةَ وَلَوْ لَا آيَتَانِ فِي كِتَابِ اللَّهِ مَا حَدَّثْتُ حَدِيثًا ثُمَّ يَتْلُوَانِ الَّذِينَ
 يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ إِلَى قَوْلِهِ الرَّحِيمُ إِنَّ إِخْوَانَنَا مِنَ الْمُهَاجِرِينَ كَانَ يَشْفَلُهُمُ الصَّفَقُ
 بِالْأَسْوَأِ وَإِنْ وَإِخْوَانَنَا مِنَ الْأَنْصَارِ كَانَ يَشْفَلُهُمُ الْعَمَلُ فِي أَمْوَالِهِمْ وَإِنْ أَبَاهُ رَيْرَةَ كَانَ يُلْزَمُ رَسُولُ
 اللَّهِ ﷺ بِشَبَعٍ بَطْنِهِ وَيَحْضُرُ مَا لَا يَحْضُرُونَ وَيَحْفَظُ مَا لَا يَحْفَظُونَ **حدثنا** أَحْمَدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ أَبُو
 مُصْعَبٍ قَالَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ابْنُ دِينَارٍ عَنْ بَنِي أَبِي ذُئْبٍ عَنْ سَعِيدِ الْقُبَيْرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ
 قَالَ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أَسْمَعُ مِنْكَ حَدِيثًا

الله عنه أبو هريرة أحفظ من روى الحديث في عصره وقد كان ابن عمر يترحم عليه في جنازته ويقول كان يحفظ على المسلمين
 حديث النبي ﷺ رواه ابن سعد وقد دل الحديث الثالث من الباب على أنه لم يحدث بجميع محفوظه ومع ذلك فالوجود من
 حديثه أكثر من الموجود من حديث غيره من المسكتين ولا يعارض هذا ما تقدم من تقديمه عبد الله بن عمر وعلى نفسه في
 كثرة الحديث لا نأخذنا الجواب عن ذلك ولأن الحديث الثاني من الباب دل على أنه لم ينس شيئاً سمعه ولم يثبت مثل ذلك
 لغيره (قوله حدثنا عبد العزيز) هو الأوسي المدني والاسناد كله مدنيون (قوله أكثر أبو هريرة) أي من الحديث عن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم كما صرح به المصنف في البيوع من طريق شعيب عن الزهري وله فيه وفي المزارعة من طريق
 إبراهيم بن سعد عن الزهري هنا زيادة وهي ويقولون ماله مهاجرين والأنصار لا يحدثون مثل أحاديثه وبها تبين الحكمة
 في ذكره المهاجرين والأنصار ووضع المظهر موضع المضمهر على طريق الحكاية حيث قال أكثر أبو هريرة ولم يقل أكثر
 (قوله ولولا آيتان) مقول قال لا مقول يقولون وقوله ثم يلو مقول الأعرج وذكره بلفظ المضارع استحضار الصورة التلاوة
 ومعناه لولا أن الله ذم الكاذبين للعلم ما حدث أصلاً لكن لما كان الكتمان حراماً وجب الإظهار فلما حصلت الكثرة لكثرة
 ما عنده ثم ذكر سبب الكثرة بقوله إن إخواننا وأراد بصيغة الجمع نفسه وأمثاله والمراد بالآخرة الآخرة (قوله بشغلهم)
 بفتح أوله من الثلاثي وحكي ضممه وهو شاذ (قوله الصنف) بالسكان القاء هو ضرب على اليد وجرت به عادتهم عند عقد البيع
 (قوله في أموالهم) أي القيام على مصالح زرعهم وولسهم كان يشغلهم عمل أرضهم ولابن سعد كان يشغلهم القيام على أرضهم
 (قوله وإن أباه ريرة) فيه التثنية إذ كان نسق الكلام أن يقول واني (قوله لشعب) بلام التعليل لا أكثر وهو الثابت في غير
 البخاري أيضاً وللأصيلي بشعب بموحدة أوله وزاد المصنف في البيوع وكنت امرأ مسكيناً من مساكين الصنف (قوله
 ويحضر) أي من الأحوال (ويحفظ) أي من الأقوال وهما معطوفان على قوله يلزم وقد روى البخاري في التاريخ والحاكم في
 المستدرک من حديث طلحة بن عبيد الله شاهد الحديث أبي هريرة هذا ولفظه لا شك أنه سمع من رسول الله ﷺ ما لا نسمع
 وذلك أنه كان مسكيناً لا شيء له ضيف الرسول الله ﷺ وأخرج البخاري في التاريخ والبيهقي في المدخل من حديث محمد بن عمار
 بن حزم أنه قعد في مجلس فيه مشيخة من الصحابة بضعة عشر رجلاً فجعل أبو هريرة يحدثهم عن رسول الله ﷺ بالحديث
 فلا يعرفه بعضهم فیراجعون فيه حتى يعرفوه ثم يحدثهم بالحديث كذلك حتى فعل مراراً فرفعت يومئذ أباه ريرة أحفظ الناس
 وأخرج أحمد والترمذي عن ابن عمر أنه قال لأبي هريرة كنت ألتزم الرسول الله صلى الله عليه وسلم وأعرفنا بحديثه
 قال الترمذي حسن واختلف في اسناد هذا الحديث على الزهري فرواه مالك عنه هكذا ووافقه إبراهيم بن سعد
 وسفيان بن عيينة ورواه شعيب عن الزهري عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن كلاهما عن أبي هريرة وتابعه
 يونس بن يزيد والاسنادان جميعاً محفوظان صحيحهما الشيخان وزادوا في روايتهم عن الزهري شيئاً سنذكره في هذا
 في هذا الحديث الثاني (قوله حدثنا أحمد بن أبي بكر) هو الزهري المدني صاحب مالك وسقط قوله أبو مصعب من

كَثِيرًا أَنَسَاهُ قَالَ أَبْطُرُ رِذَاءَكَ فَبَسَطْتُهُ قَالَ فَغَرَفَ بِيَدَيْهِ ثُمَّ قَالَ ضُمَّهُ فَضَمَّمْتُهُ فَمَا نَسِيتُ شَيْئًا
بَعْدَهُ **حَدَّثَنَا** إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فَدْيِكٍ بِهَذَا أَوْ قَالَ غَرَفَ بِيَدَيْهِ فِيهِ
حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ

رواية الاصيلي وأبي ذر وهو تكتيته انتهى والاسناد كله مدنيون وكذا الذي بعده (قوله كثيرا) هو صفة لقوله حديثا لانه اسم جنس (قوله فغرف) لم يذكر المعروف منه وكأنها كانت اشارة محضة (قوله ضم) وللكشميهني والباقي ضممه وهو بفتح الميم ويجوز ضمها وقيل يتعين لاجل ضمة الهاء ويجوز كسرهما لكن مع اسكان الهاء وكسرهما (قوله فما نسيت شيئا بعد) هو مقطوع الاضافة مبني على الضم وتنكير شيئا بعد النفي ظاهر العموم في عدم النسيان منه لكل شيء من الحديث وغيره ووقع في رواية ابن عيينة وغيره عن الزهري في الحديث الماضي فوالذي بعثه بالحق ما نسيت شيئا سمعته منه وفي رواية يونس عند مسلم فانسيت بعد ذلك اليوم شيئا حدثني به وهذا يقتضي تخصيص عدم النسيان بالحديث ووقع في رواية شعيب فما نسيت من مقالته تلك من شيء وهذا يقتضي عدم النسيان بتلك المقالة فقط لكن سياق الكلام يقتضي ترجيح رواية يونس ومن وافقه لان ابا هريرة نسيه به على كثرة محفوظه من الحديث فلا يصح حمله على تلك المقالة وحدها ويحتمل أن تكون وقعت له قضيتان فالتى رواها الزهري مختصة بتلك المقالة والقضية التى رواها سعيد المقبرى عامة وأما ما أخرجه ابن وهب من طريق الحسن بن عمرو بن أمية قال تحدث عند أبي هريرة بحديث فأنكره فقلت انى سمعته منك فقال ان كنت سمعته منى فهو مكتوب عندي فقد يتمسك به في تخصيص عدم النسيان بتلك المقالة لكن سند هذا ضعيف وعلى تقدير ثبوته فهو نادر ويلتحق به حديث أبي سلمة عنه لا عدوى فانه قال فيه ان ابا هريرة أنكره قال فما رأيته نسي شيئا غيره (فائدة) المقالة المشار اليها في حديث الزهري أبهمت في جميع طرقه وقد وجدتاه مصرحاً بها في جامع الترمذى وفي الحلية لأبي نعيم من طريق اخرى عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من رجل يسمع كلمة أو كلمتين أو ثلاثا أو أربعا أو خمسا مما فرض الله فيتعلمهن ويعلمهن الا دخل الجنة فذكر الحديث وفي هذين الحديثين فضيلة ظاهرة لأبي هريرة ومعجزة واضحة من علامات النبوة لان النسيان من لوازم الانسان وقد اعترف أبو هريرة بأنه كان يكثر منه ثم تخلف عنه بركة النبي صلى الله عليه وسلم وفي المستدرک للحاكم حديث زيد بن ثابت قال كنت أنا وأبو هريرة وآخر عند النبي صلى الله عليه وسلم فقال ادعوا فدعوت أنا وصاحبي وأمن النبي صلى الله عليه وسلم ثم دعا أبو هريرة فقال اللهم انى أسألك مثل ما سألك صاحبى وأسألك علما لا ينسى فامن النبي صلى الله عليه وسلم فقلنا ونحن كذلك يا رسول الله فقال سبقكما الغلام الدوسي وفيه الحث على حفظ العلم وفيه ان القتل من الدنيا أمكن لحفظه وفيه فضيلة التكسب لمن له عيال وفيه جواز اخبار المرء بما فيه من فضيلة اذا اضطر الى ذلك وامن من الاعجاب (قوله ابن أبي فديك بهذا) أشكل قوله بهذا على بعض الشارحين لان ابن أبي فديك لم يتقدم له ذكر وقد ظن بعضهم ان محمد بن ابراهيم بن دينار المذکور قبل فيكون مراده ان السياقين متحدان الا في المنظة المبينة فيه وليس كما ظن لان ابن أبي فديك اسمه محمد بن اسمعيل بن مسلم وهو ليثى يكنى ابا اسمعيل وابن دينار جهني يكنى أبا عبد الله لكن اشتركا في الرواية عن ابن أبي ذئب لهذا الحديث واثيره وفي كونهما مدنيين وجوز بعضهم ان يكون الحديث عند المصنف باسناد آخر عن ابن أبي ذئب وكل ذلك غفلة عما عند المصنف في علامات النبوة فقد ساقه بالاسناد المذكور والمتن من غير تغيير الا في قوله بيديه فانه ذكرها بالافراد وقال فيها أيضا نعرف وهي رواية الاكثرين في حديث الباب ووقع في رواية المستمل وحده بخذف بدل فغرف وهو تصحيف لما رشح في سياقه من علامات النبوة وقد رواه ابن سعد في الطبقات عن ابن أبي فديك فقال فغرف (قوله حدثنا اسمعيل) هو ابن

حَدَّثَنِي أَخِي عَنْ ابْنِ أَبِي ذِئْبٍ عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ حَفِظْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَعَاءَيْنِ فَأَمَّا أَحَدُهُمَا فَتَبَثُّهُ وَأَمَّا الْآخَرُ فَلَوْ تَبَثُّهُ قُطِعَ هَذَا الْبَلْعُومُ **بَابُ** الْإِنْصَاتِ لِلْعُلَمَاءِ **حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ** قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ أَخْبَرَنِي عَلِيُّ بْنُ مُذْرِكٍ عَنْ أَبِي ذُرْعَةَ عَنْ جَرِيرٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ فِي حُجَّةِ الْوَدَاعِ اسْتَنْصِتِ النَّاسَ فَقَالَ لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كَمَا رَأَيْتُمْ بَعْضَكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ

أبي اويس (حدثني أخي) هو أبو بكر عبد الحميد (قوله حفظت عن) وفي رواية الكشميهني من بدل عن وهي أصرح في تلميذه من النبي صلى الله عليه وسلم بلا واسطة (قوله وعاءين) أي طرفين أطلق المحل وأراد به الحال أي نوعين من العلم وبهذا التقرير يندفع إيراد من زعم أن هذا يعارض قوله في الحديث الماضي كنت لأكتب وإنما مراده أن محفوظه من الحديث لو كتب للملا وعاءين ويحتمل أن يكون أبو هريرة أملى حديثه على من يثق به فكتبه له وتركه عنده والاول أولى ووقع في المسند عنه حفظت ثلاثة أجربة بثنت منها جرابين وليس هذا مخالفا لحديث الباب لانه يحمل على أن أحد الوعاءين كان أكبر من الآخر بحيث يحصى ما في الكبير في جرابين وما في الصغير في واحد ووقع في المحدث الفاضل للرامهرمزي من طريق منقطة عن أبي هريرة خمسة أجربة وهو ان ثبت محمول على نحو ما تقدم وعرف من هذا أن ما نشره من الحديث أكثر مما لم ينشره (قوله بثنته) بفتح الموحدة والمثلثة وبعدها مثلثة ساكنة تدغم في المثناة التي بعدها أي اذعته ونشرته زاد الاسمعيلى في الناس (قوله قطع هذا البلعوم) زاد في رواية المستملى قال ابو عبد الله يعني المصنف البلعوم مجري الطعام وهو بضم الموحدة وكفى بذلك عن القتل وفي رواية الاسمعيلى لقطع هذا يعني راسه وحمل العلماء الوعاء الذي لم يثبت على الاحاديث التي فيها تبين اسامى امراء السوء واحوالهم وزمنهم وقد كان أبو هريرة يكي عن بعضه ولا يصرح به خوفا على نفسه منهم كقوله أعوذ بالله من رأس الستين وأمارة الصبيان يشر الى خلافة يزيد بن معاوية لأنها كانت سنة ستين من الهجرة واستجاب الله دعاء أبي هريرة فمات قبلها بسنة وستأتي الإشارة إلى شيء من ذلك ايضا في كتاب الفتن ان شاء الله تعالى قال ابن المنير جعل الباطنية هذا الحديث ذريعة الى تصحيح باطلهم حيث اعتقدوا أن للشرعية ظاهرا وباطنا وذلك الباطل إنما حاصله الانحلال من الدين قال وانما اراد ابو هريرة بتموله قطع أي قطع أهل الجور رأسه اذا سمعوا عيبه لفعلهم وتضليله لسعيهم ويؤيد ذلك ان الاحاديث المكتوبة لو كانت من الاحكام الشرعية ما وسعها كتمانها لما ذكره في الحديث الاول من الآية الدالة على ذم من كتم العلم وقال غيره يحتمل أن يكون أراد مع الصنف المذكور ما يتعلق باسقاط الساعة وتغيير الاحوال والملاحم في آخر الزمان فينكر ذلك من لم يأثمه ويعترض عليه من لا شعوره به (قوله باب الانصات للعلماء) أي السكوت والاستماع لا يقولونه (قوله حدثنا حجاج) هو ابن منهال (قوله عن جرير) هو ابن عبد الله البجلي وهو جد أبي زرعة الراوى عنه هنا (قوله قال له في حجة الوداع) ادعى بعضهم ان لفظ له زيادة لأن جريرا انما أسلم بعد حجة الوداع بنحو من شهرين فقد جزم ابن عبد البر انه أسلم قبل موت النبي صلى الله عليه وسلم باربعين يوما وما جزم به يعارضه قول البغوي وابن حبان إنه أسلم في رمضان سنة عشر ووقع في رواية المصنف لهذا الحديث في باب حجة الوداع بان النبي ﷺ قال لجرير وهذا لا يحتمل التأويل فيقوى ما قال البغوي والله أعلم (قوله يضرب) هو بضم الباء في الروايات والمعنى لا تعملوا فعل الكفار فتشبهوهم في حالة قتل بعضهم بعضا وسيأتي بقية الكلام عليه في كتاب الفتن ان شاء الله تعالى قال ابن بطال فيه ان الانصات للعلماء لازم للمتعلمين لان العلماء ورثة الانبياء كانه أراد بهذا مناسبة لترجمة للحديث وذلك ان العقبة المذكورة كانت في حجة الوداع واجتمع كثير جدا وكان اجتماعهم لرمى الجمار وغير ذلك من أمور الحج وقد قال لهم خذوا عني مناسككم كما ثبت في صحيح مسلم فلما خطبهم ليعلمهم ناسب ان يامرهم بالانصات وقد وقع التفريق بين الانصات والاستماع في قوله تعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا ومعناها مختلف فالانصات هو السكوت وهو يحصل ممن يستمع وممن لا يستمع كان يكون مفكرا في أمر آخر وكذلك الاستماع قد يكون مع السكوت وقد يكون النطق

باب ما يستحبُّ للعلماء إذا سُئِلَ أىُّ الناسِ أعلمُ فيَكِلُ العلمَ إلى الله حدَّثنا عبدُ
اللهِ ابنُ محمدٍ قال حدَّثنا سفيانُ قال حدَّثنا عمرو قال أخبرني سعيدُ ابنُ جبْرِ قال قلتُ لابنِ عباسٍ إنَّ
نوفًا البكاليَّ يزعمُ أنَّ موسىَ ليسَ بموسىَ بنِ إسرائيلَ إنَّما هو موسىَ آخرُ فقال كذبَ عدوُّ اللهِ حدَّثنا
أبى بنُ كعبٍ عن النَّبيِّ ﷺ قال موسىُ النَّبيُّ خطيباً في بني إسرائيلَ فسُئِلَ أىُّ الناسِ أعلمُ فقال أنا
أعلمُ فعتبَ اللهُ عليه إذ لم يردِّ العلمَ إليه فأوحى اللهُ إليه أنَّ عبداً من عبادي يجمعُ البحرَينِ

بكلام آخر لا يشتغل الناطق به عن فهم ما يقول الذي يستمع منه وقد قال سفيان الثوري وغيره أول العلم الاستماع ثم الانصات ثم الحفظ ثم العمل ثم النشر وعن الأصمعي تقديم الانصات على الاستماع وقد ذكر علي ابن المديني انه قال لابن عينة أخبرني معتمر بن سليمان عن كهَمَس عن مطرف قال الانصات من العينين فقال له ابن عينة وما ندرى كيف ذلك قال لا اذا حدثت رجلاً فلم ينظر اليك لم يكن مصتاً انتهى وهذا محمول على الغالب والله أعلم (قوله باب ما يستحب للعالم اذا سئل أى الناس أعلم) أى من غيره والفاء في قوله فيكل تفسيرية بناء على ان فعل المضارع بتقدير المصدر أى ما يستحب عند السؤال هو الكول وفي رواية ان يكل وهو أوضح (قوله حدَّثنا عبد الله بن محمد) هو الجعفي المسندي وسفيان هو ابن عينة وعمرو هو ابن دينار ونوف بن فتح النون وبالثناء والبكالي بفتح الموحدة وكسر ها وتخفيف الكاف ووهم من شدها منسوب الى بكال بطن من حمير ووهم من قال انه منسوب الى بكيل بكسر الكاف بطن من همدان لانهما متغايران ونوف المذكور تابعى من أهل دمشق فاضل عالم لاسيما بالاسرائيليات وكان ابن امرأة كعب الاحبار وقيل غير ذلك (قوله ان موسى) أى صاحب الحضرة وصرح به المصنف في التفسير (قوله انما هو موسى آخر) كذا في روايتنا بغير تنوين فيهما وهو علم على شخص معين قالوا انه موسى ابن ميثا بكسر الميم وبالشين المعجمة وجزم بعضهم انه ممنون مصروف لانه نكرة ونقل عن ابن مالك انه جملة مثالا للعلم اذا نكر تخفيفا قال وفيه بحث (قوله كذب عدو الله) قال ابن التين لم يرد بن عباس اخراج نوف عن ولاية الله ولكن قلوب العلماء تنفر اذا سمعت غير الحق فيطعنون أمثال هذا الكلام لقصد الزجر والتحذير منه وحقيقته غير مرادة (قلت) ويجوز أن يكون ابن عباس اتهم نوفاً في صحة اسلامه فلماذا لم يقل في حق الحر بن قيس هذه المقالة مع توارد هاتين عليها وامات كذبه فيستفاد منه ان للعالم اذا كان عنده علم بشيء فسمع غيره يذكر فيه شيئاً بغير علم ان يكذبه ونظيره قوله صلى الله عليه وسلم كذب أبو السنا بل أى أخبر بما هو باطل في نفس الامر (قوله حدثني أبى ابن كعب) في استدلاله بذلك دليل على قوة خبر الواحد المتقن عنده حيث يطلن مثل هذا الكلام في حق من خالفه وفي الاسناد رواية تابعى عن تابعى وهما عمرو وسعيد وصحابي عن صحابي وهما ابن عباس وأبى (قوله فقال أنا أعلم) في جواب أى الناس أعلم قيل انه مخالف لقوله في الرواية السابقة في باب الخروج في طلب العلم قال هل تعلم أحداً أعلم منك وعندى لا مخالفة بينهما لان قوله هنا أنا أعلم أى فيما أعلم فيطابق بقوله لا في جواب من قال له هل تعلم أحداً أعلم منك في اسناد ذلك إلى علمه لا إلى ما في نفس الامر وعند النسائي من طريق عبد الله بن عبيد عن سعيد بن جبْرِ بهذا السند قام موسى خطيباً فعرض في نفسه ان أحداً لم يؤت من العلم ما أوتى وعلم الله بما حدث به نفسه فقال يا موسى ان من عبادي من آ من العلم ما لم أوتك وعند عبد الرزاق عن معمر عن أبي اسحق عن سعيد بن جبْرِ فقال ما أجد أحداً أعلم بالله وأمره مني وهو عند مسلم من وجه آخر عن أبي اسحق بلنظ ما أعلم في الارض رجلاً اخيراً او أعلم مني قال ابن المنبر ظن ابن بطال ان ترك موسى الجواب عن هذه المسئلة كان أولى قال وعندى انه ليس كذلك بل رد العلم إلى الله تعالى متعين أجاب اولم يجب فلو قال موسى عليه السلام أنا والله أعلم لم تحصل المعاتبة وانما عوتب على اقتصراره على ذلك أى لأن الجزم بوجه انه كذلك في نفس الامر وانما مراده الاخبار بما في علمه كما قدمناه والعتب من الله تعالى

هُوَ أَعْلَمُ مِنْكَ قَالَ يَارَبُّ وَكَيْفَ بِهِ فَقِيلَ لَهُ أَجْمَلْ حُوتَانِي وَكَذَلِكِ فَإِذَا فَقَدْتَهُ فَبُورَ ثُمَّ فَاظْلُقْ وَأَنْطَلِقْ بِفَتَاهُ يُوشَعَ
 بَنِي نُونٍ وَحَمَلًا حُوتَانِي وَكَذَلِكِ حَتَّى كَانَا عِنْدَ الصَّخْرَةِ وَضَعَا رُؤُوسَهُمَا وَنَامَا فَأَنَسَا الْحُوتُ مِنْ أَيْمَنِ كُنْتَلِي
 فَأَتَخَذَ سَبِيلَهُ فِي الْبَحْرِ سَرَبًا . وَكَانَ لِمُوسَى وَفَتَاهُ عَجَبًا فَأَنْطَلَقَا بِقِيَمَةٍ لَيْلَتَهُمَا وَيَوْمَهُمَا فَلَمَّا أَصْبَحَ قَالَ
 مُوسَى لِفَتَاهُ آتِنَا غَدَاءَنَا لَقَدْ لَقِينَا مِنْ سَفَرِنَا هَذَا نَصَبًا . وَلَمْ يَجِدْ مُوسَى مَسًّا مِنَ النَّصَبِ حَتَّى جَاوَزَ
 الْمَكَانَ الَّذِي أُمِرَ بِهِ فَقَالَ لَهُ فَتَاهُ أَرَأَيْتَ إِذْ أَوَيْنَا إِلَى الصَّخْرَةِ فَإِنِّي نَسِيتُ الْحُوتَ قَالَ مُوسَى ذَلِكَ مَا كُنَّا
 نَبْنِي فَارْتَدَّ عَلَى آثَارِهِمَا قَصَصًا . فَلَمَّا أَتَيْنِيَا إِلَى الصَّخْرَةِ إِذَا رَجُلٌ مُسَجًى يَتَوَبُّ أَوْ قَالَ تَسْجَى يَتَوَبُّ
 فَسَلَّمَ مُوسَى فَقَالَ الْخَضِرُ وَأَنِّي بِأَرْضِكَ السَّلَامُ فَقَالَ أَنَا مُوسَى فَقَالَ مُوسَى بَنِي إِسْرَائِيلَ قَالَ نَعَمْ . قَالَ
 هَلْ أَتَيْتُكَ عَلَى أَنْ تُعَلِّمَنِي مِمَّا عُلِّمْتُ رَشَدًا . قَالَ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا . يَا مُوسَى إِنِّي عَلَى عِلْمٍ مِنْ عِلْمِ
 اللَّهِ عِلْمِي بِهِ لَا تَعْلَمُهُ أَنْتَ وَأَنْتَ عَلَى عِلْمٍ عِلْمِي بِهِ لَا أَعْلَمُهُ قَالَ سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ صَابِرًا وَلَا أَعْصِي لَكَ
 أَمْرًا . فَأَنْطَلَقَا بِمُشِيَانٍ عَلَى سَاحِلِ الْبَحْرِ لَيْسَ لَهُمَا سَفِينَةٌ فَمَرَّتْ بِهِمَا سَفِينَةٌ فَكَلَّمُوهُمُ أَنْ يَحْمِلُوهُمَا فَعَرَفَ الْخَضِرُ

محمول على ما يليق به لا على معناه العرفي في الآدميين كمنظائره (قوله هو أعلم منك) ظاهر في أن الخضر نبي بل نبي مرسل
 إذ لو لم يكن كذلك للزم تفضيل العالي على الأعلى وهو باطل من القول ولهذا أورد الزخشي سؤالا وهو دلت حاجة
 موسى إلى التعليم من غيره أنه موسى ابن ميثا كما قيل إذ النبي يجب أن يكون أعلم أهل زمانه وأجاب عنه بأنه لا نقص بالنبي
 في أخذ العلم من نبي مثله (قلت) وفي الجواب نظر لأنه يستلزم في ما أوجب والحق أن المراد بهذا الإطلاق تقييد العلمية
 بأمر مخصوص لقوله بعد ذلك إني على علم من علم الله علمني لا تعلمه أنت وأنت على علم علمه الله لا أعلمه والمراد
 بكون النبي أعلم أهل زمانه أي ممن أرسل إليه ولم يكن موسى مرسلًا إلى الخضر وإذا فلا نقص به إذا كان الخضر أعلم
 منه إن قلنا أنه نبي مرسل أو أعلم منه في أمر مخصوص إن قلنا أنه نبي أو ولي وينحل بهذا التقرير إشكالات
 كثيرة ومن أوضح ما يستدل به على نبوة الخضر قوله وما فعلته عن أمري وينبغي اعتقاد كونه نبيا لئلا تدفع بذلك
 أهل الباطل في دعواهم أن الولي أفضل من النبي حاشا وكلًا وتعقب ابن المنير على ابن بطال إرادته في هذا الموضع
 كثيرا من أقوال السلف في التحذير من الدعوى في العلم والحث على قول العالم لأدري بأن سياق مثل ذلك في
 هذا الموضع غير لائق وهو كما قال رحمه الله قال وليس قول موسى عليه السلام أنا أعلم كقول آحاد الناس مثل ذلك
 ولا نتيجة قوله كنتيجة قولهم فإن نتيجة قولهم العجب والكبر ونتيجة قوله المزبد من العلم والحث على التواضع والحرص
 على طلب العلم واستدلاله به أيضا على أنه لا يجوز الاعتراض بالعقل على الشرع خطأ لأن موسى إنما اعترض بظاهر
 الشرع لا بالعقل المجرد فتمية حجة على صحة الاعتراض بالشرع على ما لا يسوغ فيه ولو كان مستهيا في باطن الأمر (قوله في
 مكنت) بكسر الميم وفتح المثناة من فوق (قوله فأنطلقا بقيمة ليلتهما) بالجر على الإضافة ويومهما ما بانصب على إرادة سير جميعه
 ونبه بعض الخذاق على أنه مقلوب وإن الصواب بقيمة يومهما وليتهما لقوله بعده فلما أصبح لأنه لا يصبح إلا عن ليل انتهى
 ويحتمل أن يكون المراد بقوله فلما أصبح أي من الليلة التي تلي اليوم الذي سار جميعه والله أعلم (قوله إني) أي كيف
 بأرضك السلام ويؤيده ما في التفسير هل بأرضي من سلام أو من أين كما في قوله تعالى إني لك هذا والمعني من ابن السلام
 في هذه الأرض التي لا يعرف فيها وكانها كانت بلاد كفر أو كانت تحيتهم بغير السلام وفيه دليل على أن الأنبياء
 ومن دونهم لا يعلمون من الغيب إلا ما علمهم الله إذ لو كان الخضر يعلم كل غيب لعرف موسى قبل أن يسأله (قوله
 فأنطلقا بمشيان) أي موسى والخضر ولم يذكر في موسى وهو يوشع لأنه تابع غير مقصود بالاصالة (قوله وكلموهم)

فَحَمَلُوهُ إِفْرًا نَوَّلَ فُجَاءَ عَصْفُورٌ فَوَقَعَ عَلَى حَرْفِ السَّفِينَةِ فَتَقَرَّرَ نَقْرَةً أَوْ تَقَرَّرَ تَيْنٌ فِي الْبَحْرِ فَقَالَ الْخَضِرُ يَا مُوسَى
مَا نَقَصَ عِلْمِي وَعِلْمُكَ مِنْ عِلْمِ اللَّهِ إِلَّا كَنَقْرَةٍ هَذَا الْعَصْفُورُ فِي الْبَحْرِ

ضم يوشع معهما في الكلام لاهل السفينة لان المقام يقتضى كلام التابع (قوله فحملوها) يقال فيه ما تيل في ممشيان
ويحتمل أن يكون يوشع لم يركب معها لانه لم يقع له ذكر بعد ذلك (قوله فجاء عصفور) بضم أوله قيل هو
الصرد بضم المهملة وفتح الراء وفي الرحلة للخطيب أنه الخطاف (قوله ما نقص علمي وعلمك من علم الله) لفظ النقص ليس
على ظاهره لان علم الله لا يدخله النقص فقل معناه لم يأخذوه هذا توجيه حسن ويكون التشبيه واقعا على الآخذ لا على
الآخوذ منه واحسن منه ان المراد بالعلم المعلوم بدليل دخول حرف التبعية لان العلم القائم بذات الله تعالى صفة قديمة
لا تتبعه والمعلوم هو الذي يتبعه وقال الاسمي المراد ان نقص العصفور لا ينقص البحر بهذا المعنى وهو كما قيل
ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم * بهن فلول من قراع الكتائب

أى ليس فيهم عيب وحاصله أن نبي النقص أطلق على سبيل المبالغة وقيل الأبعنى ولا أى ولا كنقرة هذا العصفور وقال
القرطبي من أطلق اللفظ هنا تجوز لقصد التمسك والتعظيم اذ لا نقص في علم الله ولا نهاية لمعلوماته وقد وقع في رواية
ابن جرير بن منظور أحسن سياق من هذا وأبعد اشكالا فقال ما علمي وعلمك في جنب علم الله ألا كما أخذ هذا العصفور بمنقاره
من البحر وهو تدبير للفظ الذي وقع هنا قال وفي قصة موسى والخضر من الفوائد ان الله يفعل في ملكه ما يريد ويحكم في خلقه
بما يشاء مما ينفع او يضر فلا مدخل للعقل في افعاله ولا معارضة لاحكامه بل يجب على الخلق الرضا والتسليم فان ادراك
العقول لاسرار الربوبية قاصر فلا يتوجه على حكمه كم ولا كيف كما لا يتوجه عليه في وجوده اين وحيث وان العقل لا يحسن
ولا يقبح وان ذلك راجع الى الشرع فما حسنه بالثناء عليه فهو حسن وما قبحه بالذم فهو قبيح وان الله تعالى فيما
يقضيه حكما واسرار في مصالح خفية اعتبرها كل ذلك بمشيتته وارادته من غير وجوب علمه ولا حكم عقل يتوجه اليه بل
بحسب ما سبق في علمه ونافذ حكمه فما اطلع الخلق عليه من تلك الاسرار عرف والا فالعقل عنده واقف فليحذر المرء من
الاعتراض فان ما آل ذلك الى الخيبة قال ولنبه هنا على مغالطين الاولى وقع لبعض الجهلة ان الخضر افضل من موسى تمسكا
بهذه القصة وبما اشتهر عليه وهذا انما يصدر من قصر نظره على هذه القصة ولم ينظر فيما خص الله به موسى عليه السلام من
الرسالة وسماح كلام الله واعطائه التوراة فيها علم كل شيء وان انبياء بني اسرائيل كلهم داخلون تحت شريعته ومخاطبون بحكم
نبوته حتى عيسى وأدلة ذلك في القرآن كثيرة ويكفى من ذلك قوله تعالى يا موسى اني اصطفيتك على الناس برسالاتي وبكلامي
وسأني في احاديث الانبياء من فضائل موسى ما فيه كفاية قال والخضر وان كان نبيا فليس برسول باتفاق والرسول
افضل من نبي ليس برسول ولو تنزلنا على انه رسول فرسالة موسى أعظم وأتمه أكثر فهو افضل وغاية الخضر أن يكون
كواحد من انبياء بني اسرائيل وموسى افضلهم وان قلنا ان الخضر ليس بنبي بل ولى فالنبي افضل من الولى وهو أمر
مقطوع به عقلا ونقلا والصائر الى خلافه كافر لانه أمر معلوم من الشرع بالضرورة قال وانما كانت قصة الخضر مع
موسى امتحانا لموسى ليعتبر الثانية ذهب قوم من الزنادقة الى سلوك طريقة تستلزم هدم احكام الشريعة فقالوا انه
يستناد من قصة موسى والخضر أن الاحكام الشرعية العامة تختص بالعامة والاغبياء وأما الاولياء والخواص فلا حاجة
بهم الى تلك النصوص بل انما يراد منهم ما يقع في قلوبهم ويحكم عليهم بما يغلب على خواطرهم لصفاء قلوبهم عن الاكدار
وخلوها عن الاغيار فتجلى لهم العلوم الالهية والحقائق الربانية فيقفون على اسرار الكائنات ويعلمون الاحكام
الجزئية فيستغنون بها عن احكام الشرائع الكليات كما اتفق للخضر فانه استغنى بما ينجلي له من تلك العلوم عما كان
عند موسى ويؤيده الحديث المشهور استفت قلبك وأن افترق قال القرطبي وهذا القول زندقة وكفر لانه انكار لما علم
من الشرائع فان الله قد أجرى سنته وأتقن كائنه بان احكامه لا تعلم الا بواسطة رسوله السفراء بينه وبين خلقه المثبتين

فَعَمِدَ الْخَضِرُ إِلَى لَوْحٍ مِنْ أَلْوَاحِ السَّفِينَةِ فَزَعَهُ فَقَالَ مُوسَى قَوْمُ حَمَلُونَا بِغَيْرِ تَوَلٍّ عَمَدَتْ إِلَى سَفِينَتِهِمْ فَخَرَقَتْهَا
لِتَفْرِقَ أَهْلَهَا قَالَ أَلَمْ أَقُلْ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا قَالَ لَا تَوَاخِذْنِي بِمَا نَسِيتُ فَكَانَتْ الْأُولَى مِنْ
مُوسَى نِسْيَانًا . فَأَنْطَلَقَا فَإِذَا غُلَامٌ يَلْعَبُ مَعَ الْغُلَامَيْنِ فَأَخَذَ الْخَضِرُ بِرَأْسِهِ مِنْ أَعْلَاهُ وَقَتَعَ رَأْسَهُ بِيَدِهِ فَقَالَ
مُوسَى أَقْتَلْتَ نَفْسًا زَكِيَّةً بِغَيْرِ نَفْسٍ قَالَ أَلَمْ أَقُلْ لَكَ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا . قَالَ آتِنِ عِيَّتِي هَذَا
أَوْ كَدُّ . فَأَنْطَلَقَا حَتَّى إِذَا آتَيَا أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطَعَمَا أَهْلُهَا فَأَبَوْا أَنْ يُضَيِّقُوهَا فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ
أَنْ يَنْقُضَ قَاعَهُ قَالَ الْخَضِرُ بِيَدِهِ فَأَقَامَهُ فَقَالَ لَهُ مُوسَى لَوْ شِئْتَ لَاتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا قَالَ هَذَا فِرَاقُ بَيْنِي
وَبَيْنِكَ . قَالَ النَّبِيُّ ﷺ بِرَحْمَةِ اللَّهِ مُوسَى لَوْ دِدْنَا لَوْ صَبَرَ حَتَّى يُنْصَحَ عَلَيْنَا مِنْ أَمْرِ هَذَا **بَاب** مَنْ
سَأَلَ وَهُوَ قَائِمٌ عَالِمًا جَالِسًا **حَدَّثَنَا** عُثْمَانُ قَالَ أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ أَبِي
مُوسَى قَالَ جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا الْقِتَالُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَإِنْ أَحَدَنَا يُقَاتِلُ غَضَبًا وَيُقَاتِلُ
حِمَّةً فَرَفَعَ إِلَيْهِ رَأْسَهُ قَالَ وَمَا رَفَعَ إِلَيْهِ رَأْسَهُ إِلَّا أَنَّهُ كَانَ قَائِمًا فَقَالَ مَنْ قَاتَلَ لِمَكُونِ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ
الْعُلْيَا فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ

أشرائعه وأحكامه كما قال تعالى الله يصطفي من الملائكة رسلا ومن الناس وقال الله اعلم حيث يجعل رسالته وأمر
بطاعتهم في كل ما جاؤا به وحث على طاعتهم والتمسك بما أمرو به فإن فيه الهدى وقد حصل العلم اليقين واجماع السلف
على ذلك فمن ادعى ان هناك طريقا أخرى يعرف بها أمره ونهيه غير الطرق التي جاءت بها الرسل يستغنى بها عن
الرسول فهو كافر يقتل ولا يستتاب قال وهي دعوى تستلزم اثبات نبوة نبينا لأن من قال انه يأخذ عن قلبه لأن
الذي يقع فيه هو حكم الله وانه يعمل بمقتضاه من غير حاجة منه الى كتاب ولا سنة فتمدأ ثبت لنفسه خاصة النبوة كما
قال نبينا صلى الله عليه وسلم ان روح القدس نثت في روعي قال وقد بلغنا عن بعضهم أنه قال اننا آخذ عن الموتى وانما
آخذ عن الحي الذي لا يموت وكذا قال آخر انا آخذ عن قلمي من ربي وكل ذلك كفر باتفاق أهل الشرائع ونسأل الله
الهداية والتوفيق وقال غيره من استدل بقصة الخضر على أن الولي يجوز أن يطلع من خفايا الأمور على ما يخالف
الشريعة ويجوز له فعله فقد ضل وليس ما تمسك صحيحا فإن الذي فعله الخضر ليس في شيء منه ما يناقض الشرع فإن
نقض لوح من ألواح السفينة لدفع الظالم عن غضبها ثم اذتركها أعيد اللوح جائز شرعا وعقلا ولكن مبادرة موسى
بالإنكار بحسب الظاهر وقد وقع ذلك واضحا في رواية أبي اسحق التي أخرجها مسلم وانقطعت فإذا جاء الذي يسخرها
فوجد ها منخرقة تجاوزها فأصلحها فيستند منه وجوب الثاني عن الإنكار في المتحولات وأما قتله الغلام فلم له كان في تلك
الشيعة وأما إقامة الجدار فمن باب مقابلة الإساءة بالإحسان والله أعلم (قوله فعمد) بفتح الهمزة وانيم وكذا قوله عمدت
ونول بفتح النون أي أجرة (قوله فانطلقا) أي خرجا من السفينة فانطلقا كما صرح به أيضا في التفسير (قوله قال
الخضر يده) هو من اطلاق القول على الفعل وسند كبريا في مباحث هذا الحديث في كتاب التفسير ان شاء الله تعالى
(قوله باب من سأل وهو قائم) جملة حالية عن الفاعل وقوله عالما مفعول وجالسا صفة له والمراد ان العالم الجالس اذا
سأله شخص قائم لا يعد من باب من أحب أن يتمثل له الرجال قياما بل هذا جائز بشرط الأمن من الإعجاب قاله ابن
المنير (قوله حدثنا عثمان) هو ابن أبي شيبة وجريروا بن عبد الحميد ومنصور هو ابن المعتز وأبو وائل هو شقيق وأبو
موسى هو الأشعري وكلهم كوفيون (قوله قال ومارفع إليه رأسه) ظاهره ان القائل هو أبو موسى ويحتمل أن يكون من
دونه فيكون مدرجا في أثناء الخبر (قوله من قاتل الخ) هو من جوامع كلمه صلى الله عليه وسلم لأنه أجاب بلفظ جامع لمعني

بابُ السُّؤَالِ وَالْفَتْيَا عِنْدَ رَمِي الْجِمَارِ **حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ** قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ
عَنِ الزَّهْرِيِّ عَنْ عَيْدِيِّ بْنِ طَلْحَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ عِنْدَ الْجَمْرَةِ وَهُوَ يُسْتَلُّ
فَقَالَ رَجُلٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ نَحَرْتُ قَبْلَ أَنْ أُرْمِيَ قَالَ أَرْمِ وَلَا حَرَجَ قَالَ آخِرُ يَارَسُولَ اللَّهِ حَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ
أُنْحَرَ قَالَ أُنْحَرْ وَلَا حَرَجَ فَمَا سُئِلَ عَنْ شَيْءٍ قُدِّمَ وَلَا أُخِّرَ إِلَّا قَالَ أَفْعَلْ وَلَا حَرَجَ **بابُ قَوْلِ اللَّهِ**
تَعَالَى وَمَا أَوْتَيْنُم مِّنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا **حَدَّثَنَا قَيْسُ بْنُ حَفْصٍ** قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ قَالَ حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ
سُلَيْمَانُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَلْقَمَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ بَيْنَمَا أَنَا مَشِيٌّ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي خَرِبِ الْمَدِينَةِ وَهُوَ يَتَوَكَّأُ عَلَى
عَسِيبٍ مَّعَهُ فَمَرَّ

السؤال مع الزيادة عليه وفي الحديث شاهد لحديث الاعمال بالنيات وانه لا بأس بقيام طاب الحاجه عند أمن الكبروان
الفضل الذي ورد في المجاهدين مختص بمن قاتل لاعلاء دين الله وفيه استجباب اقبال المسؤل على السائل وسيأتي
بقية الكلام عليه في كتاب الجهاد ان شاء الله تعالى (قوله باب السؤال والفتيا عن رمي الجمار) مراده ان اشتغال
العالم بالطاعة لا يمنع من سؤاله عن العلم ما لم يكن مستغرقا فيها وأن الكلام في الرمي وغيره من المناسك جائز وقد تقدم
هذا الحديث في باب الفتيا على الدابة وآخر الكلام على المتن الي الحج وعبد العزيز بن أبي سلمة هو ابن عبد الله
نسب الى جده أبي سلمة الماحشون بكسر الجيم و بشين معجمة وقد اعترض بعضهم على الترجمة بأنه ليس في الخبر
أن المسئلة وقعت في حال الرمي بل فيه انه كان واقفا عندها فقط وأجيب بأن المصنف كثير اما يتمسك بالعموم
فوقوع السؤال عند الجمرة أعم من أن يكون في حال اشتغاله بالرمي أو بعد الفراغ منه واستدل الاسمعيلى بالخبر
على أن الترتيب قائم مع اللفظ أى بأى صيغة ورد ما لم يقم دليل على عدم إرادته والله أعلم وحاصله أنه لو لم يفهموا
أن ذلك هو الاصل لما احتاجوا الى السؤال عن حكم تقديم الاول على الثاني اذ ورد الامر لشئئين معطوفا بالواو
فيقال الاصل العمل بتقديم ما قدم وتأخير ما أخر حتى يقوم الدليل على النسوية ولمن يقول بعدم الترتيب أصلا
أن يتمسك بهذا الخبر يقول ٣ حتى يقوم دليل على وجوب الترتيب واعترض الاسمعيلى أيضا على الترجمة فقال
لا فائدة في ذكر المكان الذى وقع السؤال فيه حتى يفرد بباب وعلى تقدير اعتبار مثل ذلك فليترجم بباب السؤال
والمسؤل على الراحة و بباب السؤال يوم النحر قلت انما نبي الفائدة لتقدم الجواب عنه ويراد أن سؤال من لا يعرف
الحكم عنه في موضع فعله حسن بل واجب عليه لان صحة العمل متوقفة على العلم بكيفيته وان سؤال العالم على قارعة
الطريق عما يحتاج اليه السائل لا نقص فيه على العالم اذا أجاب ولا لوم على السائل ويستفاد منه أيضا دفع توهم
من يظن ان في الاشتغال بالسؤال والجواب عند الجمرة تضيقا على الرامين وهذا وان كان كذلك لكن يستثنى
من المنع ما اذا كان فيما يتعلق بحكم تلك العبادة وأما الزام الاسمعيلى فجوابه أنه ترجم للاول فيما مضى باب الفتيا
وهو واقف على الدابة وأما الثاني فكأنه أراد أن يقابل المسكان بالزمان وهو متجه وان كان معلوما ان السؤال
عن العلم لا يتبدى يوم دون يوم لكن قد يتخيل متخيل من كون يوم العيد يوم لهو امتناع السؤال عن العلم فيه
وانه أعلم (قوله باب قول الله عز وجل وما أوتيتم من العلم الا قليلا عبد الواحد) هو ابن زياد البصري واسناد
الأعمش الى منتهاه ما قيل أنه أصح الاسانيد (قوله خرب) بكسر الخاء المعجمة وفتح الراء جمع خربة و يقال بالعكس
واخرب ضد العامر ووقع في موضع آخر بفتح المهملة واسكان الراء بعدها مثلثة (قوله عسيب) أي عصي من

(٣) قوله يقول حتى يقوم كذا بالنسخ التي بأيدينا ولعل لفظة يقول زائدة من قلم الناسخ اه مصححه

بَنَفَرٍ مِنَ الْيَهُودِ فَقَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ سَأَلُوهُ عَنِ الرُّوحِ وَقَالَ بَعْضُهُمْ لَا تَسْأَلُوهُ لَا يَجِيءُ فِيهِ بِشْيءٌ
تَكْرَهُونَهُ فَقَالَ بَعْضُهُمْ لِنَسْأَلَنَّهُ فَقَامَ رَجُلٌ مِنْهُمْ فَقَالَ يَا أَبَا الْقَاسِمِ مَا الرُّوحُ فَسَكَتَ فَقُلْتُ إِنَّهُ يُوحَى
إِلَيْهِ فَقُمْتُ فَلَمَّا أَنْجَلَى عَنْهُ فَقَالَ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتُوا مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا
قَلِيلًا قَالَ الْأَعْمَشُ هَكَذَا فِي قِرَاءَتِنَا **بَابُ** مَنْ تَرَكَ بَعْضَ الْأَخْيَارِ مَخَافَةَ أَنْ يَقْصُرَ فِيهِمْ بَعْضُ النَّاسِ عَنْهُ
فَيَقْتَمُوا فِي أَشَدِّ مِنْهُ **حَدَّثَنَا** عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى عَنْ إِسْرَائِيلَ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنِ الْأَسْوَدِ قَالَ قَالَ لِي
أَبْنُ الزُّبَيْرِ كَانَتْ عَائِشَةُ تُسِرُّ إِلَيْكَ كَثِيرًا فَمَا حَدَّثْتِكَ فِي الْكُعْبَةِ قُلْتُ قَالَتْ لِي قَالَ النَّبِيُّ ﷺ يَا عَائِشَةُ
لَوْلَا قَوْمُكَ حَدِيثُ عَهْدِهِمْ قَالَ أَبُو الزُّبَيْرِ يَكْفُرُ لَنَقَضْتُ الْكُعْبَةَ فَجَعَلْتُ لَهَا بَابَيْنِ بَابٌ يَدْخُلُ النَّاسُ
وَبَابٌ يَخْرُجُونَ فَفَعَلَهُ أَبُو الزُّبَيْرِ

جريد النخل (قوله بنفر من اليهود) لم أقف على أسمائهم (قوله لا تسألوه لا يجي) في روايتنا بالجزم على جواب
النهي ويجوز النصب والمعنى لا تسألوه خشية أن يجي فيه بشيء ويجوز الرفع على الاستئناف (قوله لنسئلنه) جواب
القسم المحذوف (قوله فقمتم) أى حتى لا أكون مشرشا عليه أوفقمتم قائما حائلا بينه وبينهم (قوله فلما أنجلي)
أى الكرب الذى كان يغشاه حال الوحي (قوله الروح) الأكثر على أنهم سألوه عن حقيقة الروح الذى فى الحيوان
وقيل عن جبريل وقيل عن عيسى وقيل عن القرآن وقيل عن خلق عظيم روحاني وقيل غير ذلك وسيأتي بسط
ذلك فى كتاب التفسير ان شاء الله تعالى ونشير هناك الى ما قيل فى الروح الحيوانى وأن الاصح أن حقيقة ما استأثر الله
بعلمه (قوله هى كذا) وللكشمينى هكذا فى قراءة أى قراءة الاعمش وليست هذه القراءة فى السبعة
بل ولا فى المشهور من غيرها وقد أغفلها أبو عبيد فى كتاب القرآت له من قراءة الاعمش والله أعلم (قوله باب
من ترك بعض الاختيار) أى فعل الشيء المختار والاء لام به (قوله عن إسرائيل) هو ابن يونس (عن
أبي إسحق) هو السبيعي بفتح المهملة وهو جد إسرائيل الراوى عنه والاسود هو ابن يزيد النخعي والاسناد
إليه كلهم كوفيون (قوله قال لى ابن الزبير) يعنى عبد الله الصحابي المشهور (قوله كانت عائشة) أى
أم المؤمنين (قوله فى الكعبة) يعنى فى شأن الكعبة (قوله قلت قالت لى) زاد فيه ابن أبي شيبة فى مسنده عن
عبيد الله بن موسى بهذا الاسناد قلت لتدحدثني حديثا كثيرا نسيت بعضه وأنا أذكر بعضه قال لى ابن الزبير
ما نسيت أذكرتك قلت قالت (قوله حديث عهدهم) بتنوين حديث ورفع عهدهم على أعمال الصنعة المشبهة (قوله قال)
وللاصيلي فقال ابن الزبير بكفر أى أذكره ابن الزبير بقوله بكفر كان الاسود نسبها وأما ما بعدها وهو قوله
لنقضت الخ فيحتمل أن يكون مما نسى أيضا أو ما ذكر وقد روى الترمذى من طريق شعبة عن أبي إسحق
عن الاسود بتمامه الا قوله بكفر فقال بدلها بجاهلية وكذا لم يصنف فى الحج من طريق أخرى عن الاسود ورواه
الاسمعيلى من طريق زهير بن معاوية عن أبي إسحق ولفظه قلت حدثتني حديثا ختمت أوله ونسبت آخره ورجحها
الاسمعيلى على رواية إسرائيل وفيما قال نظر لما قدمناه وعلى قوله يكون فى رواية شعبة ادراج والله أعلم (قوله بابا)
بالنصب على البدل كذا لابي ذر فى الموضعين ولغيره بالرفع على الاستئناف (قوله ففعله) يعنى بنى الكعبة على ما أراد
النبي صلى الله عليه وسلم كما سيأتى ذلك مبسوطا فى كتاب الحج ان شاء الله تعالى وفى الحديث معنى ما ترجم له لأن
قرشا كانت تعظم أمر الكعبة جدا فخشى صلى الله عليه وسلم أن يظنوا لاجل قرب عهدهم بالاسلام انه غير بناءها
لينفرد بالفخر عليهم فى ذلك ويستناد منه ترك المصلحة لامن الوقوع فى المفسدة ومنه انكار ترك المنكر خشية

باب مَنْ خَصَّ بِالْعِلْمِ قَوْمًا دُونَ قَوْمٍ كَرَاهِيَةً أَنْ لَا يَفْهَمُوا وَقَالَ عَلِيُّ حَدَّثُوا النَّاسَ بِمَا يَعْرِفُونَ
أُحِبُّونَ أَنْ يُكَذَّبَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ **حَدَّثَنَا** عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى عَنْ مَعْرُوفِ بْنِ خَرَبُودٍ عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ عَنْ
عَلِيٍّ بِذَلِكَ **حَدَّثَنَا** إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ حَدَّثَنَا مَعَاذُ بْنُ هِشَامٍ قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ قَتَادَةَ قَالَ حَدَّثَنَا أَنَسُ
بْنُ مَالِكٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَمَعَاذُ رَدِيهِ عَلَى الرَّحْلِ قَالَ يَامُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ قَالَ لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَسَعْدَيْكَ
قَالَ يَامُعَاذُ قَالَ لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَسَعْدَيْكَ ثَلَاثًا قَالَ مَا مِنْ أَحَدٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ
اللَّهِ صِدْقًا مِنْ قَلْبِهِ إِلَّا حَرَّمَهُ اللَّهُ عَلَى النَّارِ قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفَلَا أَخْبَرُ بِهِ النَّاسَ

الوقوع في أنكر منه وأن الامام يسوس رعيته بما فيه اصلاحهم ولو كان مفضولا مالم يكن محرما (قوله باب
من خص بالعلم قومادون قوم) أى سوي قوم لاجمعى الادون وكراهية بالاضافة بغير تنوين وهذه الترجمة قرينة
من الترجمة التي قبلها ولكن هذه في الاقوال وتلك في الافعال أو فيهما (قوله حدثنا عبيد الله) هو ابن موسى كما
ثبت للباقيين (قوله عن معروف) هو ابن خربوذ كما في رواية كريمة وهو تابعي صغير مكي وليس له في البخاري
غية هذا الموضع وأبوه بفتح المعجمة وتشديد الراء المفتوحة وضم الموحدة وآخره معجمة وهذا الاسناد من عوالي
البخاري لانه يلتحق بالثلاثيات من حيث ان الراوى الثالث منه صحابي وهو أبو الطفيل عامر بن واثلة الليثي
آخر الصحابة موتا وليس له في البخاري غير هذا الموضع (قوله حدثوا الناس بما يعرفون) كذا وقع في رواية أبي
ذر وسقط كله من روايته عن الكشمريني ولغيره بتقديم المتن ابتداء به معلقا فقال وقال على الخ ثم عقبه بالاسناد
والمراد بقوله بما يعرفون أى يفهمون وزاد آدم بن أبي اياس في كتاب العلم له عن عبد الله بن داود عن معروف
في آخره ودعوا ما ينكرون أى ما يشبه عليهم فهمه وكذا رواه أبو نعيم في المستخرج وفيه دليل على ان التشابه لا ينبغي
أن يذكر عند العامة ومثله قول ابن مسعود ما أنت محدثا قوما حديثا لا تبلغه عقولهم الا كان لبعضهم فتنة رواه
مسلم وممن كره التحديث بعض دون بعض أحمد في الاحاديث التي ظاهرها الخروج على السلطان ومالك في
أحاديث الصفات وأبو يوسف في الغرائب ومن قبلهم ابو هريرة كما تقدم عنه في الجرايين وان المراد ما يقع من
الذين ونحوه عن حذيفة وعن الحسن أنه أنكر تحديث أنس للحجاج بقصة العرنيين لانه اتخذها وسيلة
الى ما كان يعتمد منه من انبالة في سفك الدماء بتأويله الواهي وضابط ذلك أن يكون ظاهر الحديث يقوي
البدعة وظاهره في الاصل غير مراد فالامساك عنه عند من يخشى عليه الاخذ بظاهره مطلوب والله أعلم (قوله حدثني
أبي) هو هشام بن أبي عبد الله الدستوائي (قوله رديفه) أى راكب خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم والجملة حالية والرحل
باسكان الحاء المهملة وأكثر ما يستعمل للبعير لكن معاذ كان في تلك الحالة رديفه ﷺ على حمار كما يأتي في الجهاد (قوله
قال يامعاذ بن جبل) هو خبر ان المتقدمه وابن جبل بفتح النون وأما معاذ فبالضم لانه منادى مفرد علم وهذا اختيار ابن مالك
لعدم احتياجه الى تقدير واختار ابن الحاحب النصب على أنه مع ما بعده كاسم واحد مركب كأنه أضيف والمنادى
المضاف منصوب وقال ابن التين يجوز النصب على أن قوله معاذ زائد فالتقدير يا ابن جبل وهو يرجع الى كلام
ابن الحاحب بتأويل (قوله قال لبيك يا رسول الله وسعديك) اللب بفتح اللام معناه هنا الاجابة والسعد
المساعدة كأنه قال لبالك واسعادك ولكنهما ثنيا على معنى التأكيد والتكثير أى اجابة بعد اجابة واسعاد بعد اسعاد وقيل
في أصل لبيك واشتقاقها غير ذلك وسنوضحه في كتاب الحج ان شاء الله تعالى (قوله ثلاثا) أى النداء والاجابة قيل ثلاثا
وحصر بذلك في رواية مسلم ويؤيده الحديث المتقدم في باب من أعاد الحديث ثلاثا ليفهم عنه (قوله صدقا) فيه احتراز عن
شهادة المنافق وقوله من قلبه يمكن أن يتعلق بصدقا أى يشهد بلفظه ويصدق بقلبه ويمكن أن يتعلق بيشهد أى يشهد بقلبه

فَيُسْتَبْشِرُوا قَالَ إِذَا تَسَكَّلُوا وَأَخْبَرَ بِهَا مَعَاذَ عِنْدَ مَوْتِهِ تَأْتِمَا حَدَّثَنَا مَسَدَّدٌ قَالَ حَدَّثَنَا
مُعْتَمِرٌ قَالَ سَمِعْتُ أَبِي قَالَ سَمِعْتُ أَنَسًا قَالَ ذَكَرَ لِي أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِمَعَاذِ

والاول اولى وقال الطيبي قوله صدقا اقيم هنا مقام الاستقامة لان الصدق يعبر به قولاً عن مطابقة القول المخبر عنه ويعبر به فعلاً عن تحرى الاخلاق المرضية كقوله تعالى والذي جاء بالصدق وصدق به أى حقق ما أورده قولاً بما خراه فعلاً انتهى وأراد بهذا التقرير رفع الاشكال عن ظاهر الخبر لانه يقتضى عدم دخول جميع من شهد الشهادتين النار لما فيه من التعميم والتأكيد لكن دلت الادلة القطعية عند أهل السنة على أن طائفة من عصاة المؤمنين يعذبون ثم يخرجون من النار بالشفاعة فعلم أن ظاهره غير مراد فكأنه قال ان ذلك مقيد بعمل الاعمال الصالحة قال ولاجل خفاء ذلك لم يؤذن لمعاذ في التبشير به وقد أجاب العلماء عن الاشكال أيضاً بأجوبة أخرى منها أن مطلقه مقيد بمن قالها تأثراً ثم مات على ذلك ومنها أن ذلك كان قبل نزول الفرائض وفيه نظر لان مثل هذا الحديث وقع لأبي هريرة كما رواه مسلم وصحبه متأخرة عن نزول أكثر الفرائض وكذا ورد نحوه من حديث أبي موسى رواه أحمد بإسناد حسن وكان قدومه في السنة التي قدم فيها أبو هريرة ومنها أنه خرج مخرج الغالب أن الغالب أن الواحد يعمل الطاعة ويجنب المعصية ومنها أن المراد بتجريمه على النار تحريم خلوده فيها لأصل دخولها ومنها أن المراد النار التي أعدت للكافرين لا الطبقة التي أفردت لعصاة الموحدين ومنها أن المراد بتجريمه على النار حرمة جملة لان النار لا تأكل مواضع السجود من المسلم كما ثبت في حديث الشناعة أن ذلك محرم عليها وكذا لسانه الناطق بالتوحيد والعلم عند الله تعالى (قوله فيستبشرون) كذا لا يذرى أى فهم يستبشرون وللباقين خذف النون وهو أوجه لوقوع الناء بعد النفي أو الاستنهام أو العرض وهى تنصب فى كل ذلك (قوله اذا يتكلموا) بتشديد الشنة المفتوحة وكسر الكاف وهو جواب وجزاء أى ان أخبرتهم يتكلموا وللاصيلي والكشميهنى يتكلموا باسكان النون وضم الكاف أن يمتنعوا من العمل اعتماداً على ما يتبادر من ظاهره وروى البرار بإسناد حسن من حديث أبي سعيد الخدرى رضى الله عنه فى هذه القصة ان النبي صلى الله عليه وسلم أذن لمعاذ في التبشير فأنه عمر فقال لا تعجل ثم دخل فقال يا نبي الله أنت أفضل رأياً ان الناس اذا سمعوا ذلك اتكلموا عليهم اقال فردده وهذا معدود من موافقات عمر وفيه جواز الاجتهاد بحضرة صلى الله عليه وسلم واستدل بعض متكلمي الاشاعرة من قوله يتكلموا على أن للعبد اختياراً كما سبق في عم الله (قوله عند موته) أي موت معاذ وأغرب الكرمانى فقال يحتمل أن يرجع الضمير الى رسول الله صلى الله عليه وسلم (قلت) ويرده مارواه أحمد بسند صحيح عن جابر بن عبد الله الانصاري قال أخبرني من شهد معاذ حين حضرته الوفاة يقول سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثاً لم يمنعني ان أحدثكموه الا مخافة أن تتكلموا فذكره (قوله تأتما) هو بتشديد الهمة وتشديد المثلثة المضمومة أى خشية الوقوع في الائم وقد تقدم توجيهه في حديث بدء الوحي في قوله يتحنث والمراد بالائم الحاصل من كتمان العلم ودل صنيع معاذ على انه عرف ان النهى عن التبشير كان على التنزيه لا على التحريم والا لما كان يخبر به اصلاً وعرف ان النهى مقيد بالاتكال فأخبر به من لا يخشى عليه ذلك واذا زال القيد زال المنع والاول اوجه لكونه اخر ذلك الى وقت موته وقال القاضي عياض لعل معاذاً لم يفهم النهى لكن كثر عزمه عما عرض له من تبشيرهم (قلت) والرواية الآتية صريحة في النهى فالاولى ما تقدم وفي الحديث جواز الازداف وبيان تواضع النبي صلى الله عليه وسلم ومثله معاذ بن جبل من العلم لانه خصه بما ذكر وفيه جواز استئثار الطالب عما يتردد فيه واستئذانه في اشاعة ما يعلم به وحده (قوله حدثنا مسدد حدثنا معتمر) كذا للجميع وذكر الجاني ان عبدوسا والقاسى روياه عن أبي زيد المروزي باسقاط مسدد من السند قال وهو وهم ولا يتصل السند الا بذكره انتهى ومعتمر هو ابن سليمان التيمي والاسناد كله بصريون الامعاذ او كذا الذى قبله الاسحق فهو مروزي وهو الامام المعروف بابن راهويه (قوله ذكر لي) هو بالضم على البناء لما لم يسم فاعله ولم يسم أنس من ذكره ذلك في جميع ما وقعت عليه من الطرق وكذلك جابر ابن عبد الله كما أنه من عند أحمد لان معاذاً انما حدث به عند موته بالشام وجابر وأنس انما ذكرا بالمدينة فلم يشهداه وقد

مَنْ لَقِيَ اللَّهَ لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ قَالَ أَلَا أُبَشِّرُ النَّاسَ قَالَ لَا إِنِّي أَخَافُ أَنْ يَتَكَلَّمُوا بِأَب
الْحَيَاءِ فِي الْعِلْمِ وَقَالَ مُجَاهِدٌ لَا يَتَعَلَّمُ الْعِلْمَ مُسْتَحْيٍ وَلَا مُسْتَكْبِرٌ . وَقَالَتْ عَائِشَةُ نِعَمَ الذِّكَاةِ نِسَاءُ الْأَنْصَارِ
لَمْ يَمْنَعْنِ الْحَيَاءُ أَنْ يَتَفَقَّهْنَ فِي الدِّينِ **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ قَالَ أَخْبَرَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ قَالَ حَدَّثَنَا

حضر ذلك من معاذ عمرو بن ميمون الأودي أحد المخضرمين كما سيأتي عند المصنف في الجهاد و يأتي الكلام على ما في
سياقه من الزيادة ثم ورواه النسائي من طريق عبد الرحمن بن سمرة الصحابي المشهور أنه سمع ذلك من معاذ أيضا فيحتمل
أن يفهم المبهمة بأحد هاتين (تنبيه) أو رد المزي في الأطراف هذا الحديث في مسند أنس وهو من مراسيل أنس وكان
حقه أن يذكره في المبهمات والله الموفق (قوله من لقي الله) أي من لقي الأجل الذي قدره الله يعني الموت كذا قاله جماعة
ويحتمل أن يكون المراد بالبعث أو رؤية الله تعالى في الآخرة (قوله لا يشرك به) اقتصر على نفى الإشراك لأنه يستدعي
التوحيد بالافتضاء ويستدعي إثبات الرسالة باللزوم إذ من كذب رسول الله فقد كذب الله ومن كذب الله فهو مشرك أو هو
مثل قول القائل من توضحا صحت صلاته أي مع سائر الشرائط فالمراد من مات حال كونه مؤمنا بجميع ما يجب الإيمان به وليس
في قوله دخل الجنة من الاشكال ما تقدم في السياق الماضي لأنه أعم من أن يكون قبل التعذيب أو بعده (قوله فأخبر بها
معاذ عند موته تأثما) معني التأثم التخرج من الوقوع في الآثم وهو كالجنب وإنما خشي معاذ من الآثم المرتب على كتمان العلم
وكانه فهم من منع النبي صلى الله عليه وسلم أن يخبر بها أخبارا عاما لقوله أفلا أبشر الناس فأخذهوا ولا بعموم المنع فلم يخبر بها
أحدا ثم ظهر له أن المنع إنما هو من الأخبار عموما فبادر قبل موته فأخبر بها خاصا من الناس فجمع بين الحكيم
ويقوي ذلك أن المنع لو كان على عمومته في الأشخاص لما أخبر هو بذلك وأخذ منه أن من كان في مثل مقامه في الفهم أنه لم يمنع
من أخباره وقد تعقب هذا الجواب بما أخرجه أحمد من وجه آخر فيه انقطاع عن معاذ أنه لما حضرته الوفاة قال أدخلوا علي
الناس فأدخلوا عليه فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من مات لا يشرك بالله شيئا جعله الله في الجنة وما كنت
أحد تكوه إلا عند الموت وشاهدي علي ذلك أبو الدرداء فتعال صدق أخى وما كان يحدثكم به إلا عند موته وقد وقع لأبي
أيوب مثل ذلك في المسند من طريق أبي ظبيان أن أبا أيوب غزا الروم فمرض فلما حضر قال سأحدثكم حديثا سمعته من
رسول الله صلى الله عليه وسلم لولا حالي هذه ما حدثتكموه سمعته يقول من مات لا يشرك بالله شيئا دخل الجنة وإذا عورض
هذا الجواب فأجيب عن أصل الاشكال بأن معاذ اطلع على أنه لم يكن المقصود من المنع التحريم بدليل أن النبي صلى الله
عليه وسلم أمر أبا هريرة أن يبشر بذلك الناس فلقية عمر فدفعه وقال أرجع يا أبا هريرة ودخل على أثره فقال يا رسول الله لا
تفعل فاني أخشى أن يتكل الناس فخلهم يعملون فقال فخلهم أخرجه مسلم فكان قوله صلى الله عليه وسلم لمعاذ أخاف أن يتكلوا
كان بعد قصة أبي هريرة فكان النهي للمصلحة لا للتحريم فلذلك أخبر به معاذ لعموم الآية بالتبليغ والله اعلم (قوله لا) هي
للنهي ليست داخلية على أخاف بل المعني لا تبشر ثم استأنف فقال أخاف وفي رواية كريمة أني أخاف بأثبات التعليل
وللحسن بن سفيان في مسنده عن عبيد الله بن معاذ عن معتمر قال لا دعهم فليتنافسوا في الأعمال فاني أخاف أن يتكلوا (قوله
باب الحياء) أي حكم الحياء وقد تقدم أن الحياء من الإيمان وهو الشرعي الذي يقع على وجه الاجلال والاحترام للأكابر
وهو محمود وأما ما يقع سببا لترك أمر شرعي فهو مذموم وليس هو بحياء شرعي وإنما هو ضعف ومهانة وهو
المراد بقول مجاهد لا يتعلم العلم مستحي وهو باسكان الحياء ولا في كلامه نافية لا ناهية ولهذا كانت ميم يتعلم
مضمومة وكانه أراد تحريض المتعلمين على ترك العجز والتكبر لما يؤثر كل منهما من النقص في التعليم وقول مجاهد هذا وصله
ابو نعيم في الحلية من طريق علي بن المديني عن ابن عيينة عن منصور عنه وهو اسناد صحيح على شرط المصنف (قوله
وقالت عائشة) هذا التعليق وصله مسلم من طريق ابراهيم بن مهاجر عن صفية بنت شيبة عن عائشة في حديث أوله

هشام عن أبيه عن زينب ابنة أم سلمة عن أم سلمة قالت جاءت أم سلم إلى رسول الله ﷺ فقالت يا رسول الله إن الله لا يستحي من الحق فهل على المرأة من غسل إذا احتلمت قال النبي ﷺ إذا رأت الماء فطغت أم سلمة أعني وجهها وقالت يا رسول الله ونحوها المرأة قال نعم تربت يمينك فبم يشبهها ولدها **حدثنا** إسماعيل قال حدثني مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ قال إن من الشجر شجرة لا يسقط ورقها وهي مثل المسلم حداثتي ما هي فوق الناس في شجر البادية ووقع في نفسي أنها النخلة قال عبد الله فاستحييت فقالوا يا رسول الله أخبرنا بها فقال رسول الله ﷺ هي النخلة قال عبد الله فحدثت أبي بما وقع في نفسي فقال لأن تكون قلتها أحب إلي من أن يكون لي كذا وكذا **باب** من استحيى فأمر غيره بالسؤال **حدثنا** مسدد قال حدثنا عبد الله بن داود عن الأعمش عن منذر الثوري عن محمد بن الحنفية عن علي قال كنت رجلاً مذاء فأمرت المتدأ أن يسأل النبي ﷺ فسأله فقال فيه الوضوء **باب** ذكر العلم والفتيا في المسجد **حدثني** قتيبة بن سعيد قال حدثنا الليث بن سعد قال حدثنا نافع مولى عبد الله بن عمر بن الخطاب عن عبد الله بن عمر

أن أسماء بنت زيد الانصاري سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن غسل الحيض (قوله هشام) هو ابن عروة بن الزبير وفي الاسناد من اللطائف رواية تابعي عن مثله عن صحابية عن مثلها وفيه رواية الابن عن أبيه والبنت عن أمها وزينب هي بنت أبي سلمة بن عبد الاسد ربيعة النبي صلى الله عليه وسلم نسبت الى أمها تشرى فالكونها زوج النبي صلى الله عليه وسلم (قوله جاءت أم سليم) هي بنت ملحان والدة أنس بن مالك (قوله إن الله لا يستحي من الحق) أي لا يأمر بالحياء في الحق وقدمت أم سليم هذا الكلام بسطاً لعذرها في ذكر ما تستحي النساء من ذكره بحضرة الرجال ولهذا قالت لها عائشة كائنت في صحيح مسلم فضحت النساء (قوله إذا احتلمت) أي رأت في منامها أنها تجماع (قوله إذا رأت الماء) يدل على تحقق وقوع ذلك وجعل رؤية الماء شرطاً للغسل يدل على أنها إذا لم تلمس الماء لا غسل عليها (قوله فطغت أم سلمة) في مسلم من حديث أنس أن ذلك وقع لعائشة أيضاً ويمكن الجمع بينهما كأنها حاضرتين (قوله تعني وجهها) هو بالمشاة من فوق والقائل عروة وفاعل تعني زينب والضمير يعود على أم سلمة (قوله ونحوها) بخذف همزة الاستفهام وللشبهة أوتحتلم باثباتها قيل فيه دليل على أن الاحتلام يكون في بعض النساء دون بعض ولذلك أنكرت أم سلمة ذلك لكن الجواب يدل على أنها إنما أنكرت وجود المني من أصله ولهذا أنكر عليها (قوله تربت يمينك) أي افتقرت وصارت على التراب وهي من الالفاظ التي تطاق عند الزجر ولا يراد بها ظاهرها (قوله فبم) بموحدة مكسورة وسيأتي الكلام على مباحثه في كتاب الطهارة إن شاء الله تعالى (قوله حدثنا إسماعيل) هو ابن أبي أويس وقد تقدم الكلام على حديث ابن عمر هذا في أوائل كتاب العلم وأورده هنا لقول ابن عمر فاستحييت ولتأسف عمر على كونه لم يقل ذلك لتظهر فضيلته فاستلزم حياء ابن عمر تقويت ذلك وكان يمكنه إذا استحيا اجلالاً لمن هو أكبر منه أن يذكر ذلك لغيره سرا ليخبر به عنه فجمع بين المصلحتين ولهذا عقبه المصنف بباب من استحيا فأمر غيره بالسؤال وأورد فيه حديث علي ابن أبي طالب قال كنت رجلاً مذاء وهو بتشكيل الذال المعجمة واند أي كثير المذي وهو باسكان المعجمة الماء الذي يخرج من الرجل عند الملاعبة وسيأتي الكلام عليه في الطهارة أيضاً واستدل به بعضهم على جواز الاعتماد على الخبر المظنون مع القدرة على المقطوع وهو خطأ في النسائي ان السؤال وقع وعلى حاضر (قوله باب ذكر العلم) أي القاء العلم والفتيا في المسجد وأشار بهذه الترجمة الى الرد على من توقف فيه لما يقع

أَنَّ رَجُلًا قَامَ فِي الْمَسْجِدِ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ مِنْ أَيْنَ تَأْمُرُنَا أَنْ نُهْرِلَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَهْرِلُ أَهْلُ الْمَدِينَةِ مِنْ ذِي الْحُلْفَةِ . وَيَهْرِلُ أَهْلُ الشَّامِ مِنْ الْجُهْفَةِ . وَيَهْرِلُ أَهْلُ نَجْدٍ مِنْ قَرْنٍ وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ وَيَزْعُمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ . وَيَهْرِلُ أَهْلُ الْيَمَنِ مِنْ يَلَمِّمْ وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَقُولُ لَمْ أَفْقَهُ هَذِهِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ **باب** مَنْ أَجَابَ السَّائِلَ بِأَكْثَرِ مِمَّا سَأَلَهُ **حَدَّثَنَا** آدَمُ قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذئبٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَعَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَهُ مَا يَلْبَسُ الْحَرَمُ فَقَالَ لَا يَلْبَسُ الْقَمِيصَ وَلَا الْعِمَامَةَ وَلَا السَّرَاوِيلَ وَلَا الْبُرْنُسَ وَلَا ثَوْبًا مَسَّهُ الْوَرَسُ أَوْ الزَّعْفَرَانُ فَإِنْ لَمْ يَجِدِ النَّعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسِ الْخُفَيْنِ وَلْيَطْمُرْهُمَا حَتَّى يَكُونَا تَحْتَ الْكَعْبَيْنِ .

في المباحثة من رفع الاصوات فنبه على الجواز (قوله ان رجلا قام في المسجد) لم أقف على اسم هذا الرجل والمراد بالمسجد مسجد النبي صلى الله عليه وسلم ويستغاد منه ان السؤال عن مواقيت الحج كان قبل السفر من المدينة وقرن باسكان الرءاء وغلط من فتحها وقول ابن عمر ويزعمون الى آخره يفسر بمن روى الحديث تاما كابن عباس وغيره وفيه دليل على اطلاق الزعم على القول المحقق لان ابن عمر سمع ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم لكنه لم يفهمه لقوله لم أفقه هذه أي الجملة الأخيرة فصار يرويه عن غيره وهو دال على شدة تحريه وورعه وسيأتي الكلام على فوائده في الحج ان شاء الله تعالى (قوله باب من أجاب السائل بأكثر مما سأل) قال ابن المنير موقع هذه الترجمة التنبيه على ان مطابقة الجواب للسؤال غير لازم بل اذا كان السبب خاصا والجواب عاما جاز وحمل الحكم على عموم اللفظ لا على خصوص السبب لانه جواب وزيادة فائدة ويؤخذ منه أيضا ان المفتي اذا سئل عن وائفة واحتمل عنده أن يكون السائل يتذرع بجوابه الى ان يعديه الى غير محل السؤال تعين عليه ان يفصل الجواب ولهذا قال فان لم يجد نعلمين فكانه سأل عن حالة الاختيار فاجابه عنها وزاده حالة الاضطرار واستأجنية عن السؤال لان حالة السفر تقتضي ذلك وأما ما وقع في كلام كثير من الاصولين ان الجواب يجب أن يكون مطابقا للسؤال فليس المراد بالمطابقة عدم الزيادة بل المراد ان الجواب يكون مفيدا للحكم المسؤل عنه قاله ابن دقيق العيد وفي الحديث أيضا العدول عما لا ينحصر الى ما ينحصر طالما لا يجازلان السائل سئل عما يلبس فاجيب بما لا يلبس اذا اصل الاباحة ولو عدد له ما يلبس لطال به بل كان لا يؤمن أن يتمسك بعض السامعين بمفهومه فيظن اختصاصه بالمحرم وأيضا فالمقصود ما يحرم لبسه لا ما يحل له لبسه لانه لا يجب له لباس مخصوص بل عليه أن يجتنب شيئا مخصوصا (قوله وابن أبي ذئب) هو بالضم عطفا على قول آدم حدثنا ابن أبي ذئب والمراد ان آدم سمعه من ابن أبي ذئب باسنادين وفي رواية غير أبي ذر وعن الزهري بالعطف على نافع ولم يعد ذكر ابن أبي ذئب (قوله ان رجلا) لم أقف على اسمه وسيأتي بقية الكلام على فوائده في كتاب الحج أيضا ان شاء الله تعالى (خاتمة) اشتمل كتاب العلم من الاحاديث المرفوعة على مائة حديث وحديثين منها في المتابعات بصيغة التعليق وغيرها ثمانية عشر والتعليق التي لم يوصلها في مكان آخر أربعة وهي كتب لامير السرية ورحل جابر إلى عبد الله بن أنيس وقصة ضمام في رجوعه الى قومه وحديث اما العلم بالتعلم وباقي ذلك وهو ثمانون حديثا كلها موصولة بالمكرر منها ستة عشر حديثا وبغير تكرير أربعة وستون حديثا وقد وافقه مسلم على تخريجها الا ستة عشر حديثا وهي الاربعة المعلقة انذ كورة وحديث أبي هريرة اذا وسد الامر الى غير أهله وحديث ابن عباس اللهم علمه الكتاب وحديثه في الذبح قبل الرمي وحديث عتبة بن الحرث في شهادة المرضعة وحديث أنس في اعادة الكلمة ثلاثا وحديث أبي هريرة أسعد الناس بالشفاعة وحديث الزبير من كذب علي وحديث سلمة من تقول علي وحديث علي في الصحيفة وحديث أبي هريرة في كونه أكثر الصحابة حديثا وحديث أم سلمة ماذا أنزل الليلة من الفتن وحديث أبي هريرة حفظت

كتاب الوضوء

(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)

بابُ ما جاء في الوضوء وقول الله تعالى إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين قل أبو عبد الله الله

وعاءين والمراد بموافقة مسلم موافقته على تخرج أصل الحديث عن صحابة وإن وقعت بعض المخالفة في بعض السياقات وفيه من الآثار الموقوفة على الصحابة ومن بعدهم اثنان وعشرون أثراً أربعة منها موصولة والبقية معطلة قال ابن رشد ختم البخاري كتاب العلم بباب من أجاب السائل بأكثر مما سأل عنه إشارة منه إلى أنه بلغ الغاية في الجواب عملاً بالنصيحة واعتماداً على النية الصحيحة وأشار قبل ذلك بقليل بترجمة من ترك بعض الاختيار مخافة أن يتعصر فهم بعض الناس عنه إلى أنه ربما صنع ذلك فاتبع الطيب بالطيب بابر ع سياق وأبدع اتساق رحمه الله تعالى

(قوله بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الوضوء)

(باب ما جاء في قول الله عز وجل إذا قمتم إلى الصلاة الآية) وفي رواية الأصل ما جاء في قول الله دون ما قبله ولكريمة باب في الوضوء وقول الله عز وجل إلى آخره والمراد بالوضوء ذكر أحكامه وشرائطه وصنفته ومقدماته والوضوء بالضم هو الفعل وبالفتح الماء الذي يتوضأ به على المشهور فيهما وحكي في كل منهما الأمران وهو مشتق من الوضأة وسمى بذلك لأن المصلي ينظف به فيصير وضياً وأشار بقوله ما جاء إلى اختلاف السلف في معنى الآية فقال الأكثرون التقدير إذا قمتم إلى الصلاة محدثين وقال الآخرون بل الأمر على عمومته من غير تقدير حذف إلا أنه في حق الحديث على الإيجاب وفي حق غيره على الندب وقال بعضهم كان على الإيجاب ثم نسخ فصار مندوباً وبديل لهذا ما رواه أحمد وأبو داود من طريق عبد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب أن أسماء بنت زيد بن الخطاب حدثت أباه عبد الله بن عمر عن عبد الله بن حنظلة الأنصاري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بالوضوء لكل صلاة طاهراً كان أو غير طاهر فلما شق عليه وضع عنه الوضوء إلا من حدث ولمسلم من حديث بريدة كان النبي صلى الله عليه وسلم يتوضأ عند كل صلاة فلما كان يوم الفتح صلى الصلوات بوضوء واحد فقال له عمر أنك فعلت شيئاً لم تكن تفعله فقال عمداً فعلته أي لبيان الجواز وسيأتي حديث أنس في ذلك في باب الوضوء من غير حدث واختلاف العلماء أيضاً في موجب الوضوء فقليل يجب بالحدث وجوبا موسعاً وقليل به وبالقيام إلى الصلاة معاً ورجحه جماعة من الشافعية وقليل بالقيام إلى الصلاة حسب وبديل له ما رواه أصحاب السنن من حديث ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إنما أمرت بالوضوء إذا قمتم إلى الصلاة واستنبت بعض العلماء من قوله تعالى إذا قمتم إلى الصلاة إيجاب النية في الوضوء لأن التقدير إذا أردتم القيام إلى الصلاة فتوضؤوا لاجلها ومثله قولهم إذا رأيت الأمير فقم أي لاجله وتمسك بهذه الآية من قال إن الوضوء أول ما فرض بالمدينة فاما ما قبل ذلك فنقل ابن عبد البر اتفاق أهل السير على أن غسل الجنابة إنما فرض على النبي صلى الله عليه وسلم وهو بمكة كما فرضت الصلاة وأنه لم يصل قط إلا بوضوء قال وهذا مما لا يجهله عالم وقال الحاكم في المستدرک وأهل السنة بهم حاجة إلى دليل الرد على من زعم أن الوضوء لم يكن قبل نزول آية المائدة ثم ساق حديث ابن عباس دخلت فاطمة على النبي صلى الله عليه وسلم وهي تبكي فقالت هؤلاء الملائكة من قریش قد تعاهدوا ليقتلوك فقال اثنوني بوضوء فتوضأ الحديث (قلت) وهذا يصلح رداً على من أنكر وجود الوضوء قبل الهجرة لأعلى من أنكر وجوبه حينئذ وقد جزم (١) ابن الجهم المالكي بأنه

(١) قوله ابن الجهم في نسخة ابن الحكم

وَبَيْنَ النَّبِيِّ ﷺ أَنْ فَرَضَ الْوُضُوءَ مَرَّةً مَرَّةً وَتَوَضَّأَ أَيْضاً مَرَّتَيْنِ وَثَلَاثاً وَلَمْ يَزِدْ عَلَى ثَلَاثٍ وَكَرِهَ أَهْلُ
الْعِلْمِ الْإِسْرَافَ فِيهِ وَأَنْ يُجَاوِزُوا فِعْلَ النَّبِيِّ ﷺ

كان قبل الهجرة مندوبا وجزم ابن حزم بأنه لم يشرع الا بالمدينة ورد عليهما بما أخرجه ابن لهيعة في المغازي التي يرويها
عن أبي الاسود يتيم عروة عنه ان جبريل علم النبي صلى الله عليه وسلم الوضوء عند نزوله عليه بالوحى وهو مرسل ووصله
أحمد من طريق ابن لهيعة أيضا لكن قال عن الزهري عن عروة عن أسامة بن زيد عن أبيه وأخرجه ابن ماجه من رواية
رشد بن بن سعد عن عقيل عن الزهري نحوه لكن لم يذكر زيد بن حارثة في السند وأخرجه الطبراني في الاسط من طريق
الثلاث عن عقيل موصولا ولوثبت لكان على شرط الصحيح لكن المعروف رواية ابن لهيعة (قوله و بين النبي صلى الله
عليه وسلم أن فرض الوضوء مرة مرة) كذا في روايتنا بالرفع على الخبرية ويجوز النصب على أنه مفعول مطلق أى فرض
الوضوء غسل الاعضاء غسلا مرة مرة أو على الحال السادة مداخلة أى يفعل مرة أو على لغة من ينصب الجزأين بان
وأعاد لفظ مرة لارادة التفصيل أى الوجه مرة واليد مرة الخ والبيان المذکور يحتمل أن يشير به الى ما رواه بعد من حديث
ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم توضأ مرة مرة وهو بيان بالنعل لمجمل الآية اذا الامر يفيد طلب إيجاد الحقيقة
ولا يتعين بهددين الشارع ان المرة الواحدة للإيجاب وما زاد عليها للاستحباب وستأتي الاحاديث على ذلك فيما بعد وأما
حديث أبي بن كعب ان النبي صلى الله عليه وسلم دعا بقاء فتوضأ مرة مرة وقال هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة الا به ففيه
بيان النعل والقول معال كنه حديث ضعيف أخرجه ابن ماجه وله طرق أخرى كلها ضعيفة (قوله وتوضأ أيضا مرتين
مرتين) كذا في رواية أبي ذر وغيره مرتين بغير تكرار وسيأتي هذا التعليق موصولا في باب مفرد مع الكلام عليه
(قوله وثلاثا) أى وتوضأ أيضا ثلاثا زاد الأصحلي ثلاثا على نسق ما قبله وسيأتي موصولا أيضا في باب مفرد (قوله
ولم يزد على ثلاث) أى لم يأت في شيء من الاحاديث المرفوعة في صفة وضوئه ﷺ انه زاد على ثلاث بل ورد عنه
صلى الله عليه وسلم ذم من زاد عليها وذلك فيما رواه ابو داود وغيره من طريق عمرو بن شعيب عن ابيه عن
جده ان النبي صلى الله عليه وسلم توضأ ثلاثا ثلاثا ثم قال من زاد على هذا أو نقص فقد اساء وظلم اسناده جيد
لكن عدده مسلم في جملة ما انكر على عمرو بن شعيب لان ظاهره ذم النقص من الثلاث واجيب بأنه امر
سيء والأساءة تتعلق بالنقص والظلم بالزيادة وقيل فيه حذف تقديره من نقص من واحدة ويؤيده ما رواه
نعيم بن حماد من طريق المطلب بن حنطب مرفوعا الوضوء مرة ومرتين وثلاثا فان نقص من واحدة او زاد
على ثلاث فقد اخطأ وهو مرسل رجاله ثقات واجيب عن الحديث ايضا بان الرواة لم يتفقوا على ذكر
النقص فيه بل اكثرهم مقتصر على قوله فمن زاد فقط كذا رواه ابن خزيمة في صحيحه وغيره ومن الغرائب ما حكاها الشيخ
ابو حامد الاسفرايني عن بعض العلماء انه لا يجوز النقص من الثلاث وكأنه تمسك بظاهر الحديث المذکور وهو محجوج
بالاجماع وأما قول مالك في المدونة لا أحب الواحدة الا من العالم فليس فيه إيجاب زيادة عليها والله أعلم (قوله وكره
أهل العلم الاسراف فيه) يشير بذلك الى ما أخرجه ابن أبي شيبة من طريق هلال بن يساف أحد التابعين قال كان يقال
من الوضوء اسراف ولو كنت على شاطئ نهر وأخرج نحوه عن أبي الدرداء وابن مسعود وروى في معناه حديث
مرفوع أخرجه أحمد وابن ماجه باسنادين من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص (قوله وان يجاوزوا الخ) يشير الى
ما أخرجه ابن أبي شيبة أيضا عن ابن مسعود قال ليس بعد الثلاث شيء وقال احمد واسحق وغيرها لا تجوز الزيادة
على الثلاث وقال ابن المبارك لا آمن ان يأتى وقال الشافعي لا أحب ان يزيد التوضي على ثلاث فان زاد لم اكرهه
أى لم احرمه لان قوله لا أحب يقتضي الكراهة وهذا الاصح عند الشافعية انه مكروه كراهة تنزيه وحكي
المداري منهم عن قوم ان الزيادة على الثلاث تبطل الوضوء كالزيادة في الصلاة وهو قياس فاسد ويلزم من القول بتحريم

باب لَا تُقْبَلُ صَلَاةٌ بِغَيْرِ طُهُورٍ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ الْحَنْظَلِيُّ قَالَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ
 قَالَ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ قَهْمَانَ بْنِ مُنْبِهِ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَاهُ زَيْدَةَ يَقُولُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا تُقْبَلُ صَلَاةٌ
 مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَتَوَضَّأَ قَالَ رَجُلٌ مِنْ حَضَرَمَوْتَ مَا الْحَدِيثُ يَا أَبَاهُ زَيْدَةَ قَالَ فَسَأَلَهُ أَوْضَرَ أَطْبَاطَابِ
 فَضْلِ الْوُضُوءِ وَالْفَرْغِ الْمُحْجَجُونَ مِنْ آثَارِ الْوُضُوءِ **حَدَّثَنَا** يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ قَالَ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ

الزيادة على الثلاث أو كراهتها أنه لا يندب تجديد الوضوء على الإطلاق واختلف عند الشافعية في التيمم الذي يمنع منه
 حكم الزيادة على الثلاث فلا يصح أن صلى به فرضاً أو تنفلاً وقيل النرض فقط وقيل مثله حتى سجدة التلاوة والنسك
 ومس المصحف وقيل ما يقصد له الوضوء وهو أعم وقيل إذا وقع الفصل بـ من يحتمل في مثله تقض الوضوء عادة وعند
 بعض الحنفية أنه راجع إلى الاعتقاد فإن اعتقد أن الزيادة على الثلاث سنة خطأ ودخل في الوعيد فلا يشترط للتجديد
 شيء بل لو زاد الرابعة وغيرها لا لوم ولا سيما إذا قصد به القربة للحديث الوارد الوضوء على الوضوء نور (قلت) وهو
 حديث ضعيف ولعل المصنف أشار إلى هذه الرواية وسيأتي بسط ذلك في أول تفسيرنا إن شاء الله تعالى ويستثنى
 من ذلك ما لو علم أنه بقي من العضو شيء لم يصبه الماء في المرات أو بعضها فإنه يغسل موضعه فقط وأما مع الشك الطاريء
 بعد الفراغ فلا تلا يؤل به الحال إلى الوسواس المذموم (قوله باب لا تقبل صلاة بغير طهور) هو بضم الطاء المهملة والمراد
 به ما هو أعم من الوضوء والغسل وهذه الترجمة لفظ حديث رواه مسلم وغيره من حديث ابن عمرو وأبو داود وغيره من
 طريق أبي الميخ بن أسامة عن أبيه وله طرق كثيرة لكن ليس فيها شيء على شرط البخاري فهذا اقتصر على ذكره
 في الترجمة وأورد في الباب ما يقوم مقامه (قوله لا تقبل) كذا في روايةنا بالضم على البناء للم يسم فاعله وأخرجه المصنف
 في ترك الحيل عن اسحق بن نصر وأبو داود عن أحمد بن حنبل كلاهما عن عبد الرزاق باللفظ لا يقبل الله والمراد بالقبول
 هنا ما يرادف الصحة وهو الاجزاء وحقيقة القبول ثمرة وقوع الطاعة بمجزئة رافعة لما في الذمة ولما كان الاثنان بشروطها
 مظنة الاجزاء الذي القبول ثمرة عبر عنه بالقبول مجازاً وأما القبول المنفي في مثل قوله صلى الله عليه وسلم من أتى عرفاً لم تقبل
 له صلاة فهو الحقيقي لأنه قد يصح العمل ويتخلف القبول لما منع ولهذا كان بعض السلف يقول لأن تقبل لي صلاة
 واحدة أحب إلي من جميع الدنيا قاله ابن عمر قال لأن الله تعالى قال إنما يقبل الله من المتقين (قوله أحدث) أي وجد
 منه الحدث والمراد به الخارج من أحد السيدين وإنما فسرته أبو هريرة بأخص من ذلك تنبيهها بالاختفاء على الأغلب ولأنهما
 قد يقعان في أثناء الصلاة أكثر من غيرها وأما باقي الاحداث المختلف فيها بين العلماء كمس الذكرو لمس المرأة والتقيء ملء
 الفم والحجامة فعمل أبو هريرة كان لا يري النقض بشيء منها وعليه مشى المصنف كما سيأتي في باب من لم يبر الوضوء إلا
 من المخرجين وقيل إن أبو هريرة إنما اقتصر في الجواب على ما ذكره لعله أن السائل كان يعلم ما عدا ذلك
 وفيه بعد واستدل بالحديث على بطلان الصلاة بالحدث سواء كان خروجاً اختيارياً أم اضطرارياً
 وعلى أن الوضوء لا يجب لكل صلاة لأن القبول انتهى إلى غاية الوضوء وما بعدها مخالف لما قبلها فانتضى ذلك
 قبول الصلاة بعد الوضوء مطلقاً (قوله يتوضأ) أي بالماء أو ما يقوم مقامه وقد روى النسائي بإسناد قوى
 عن أبي ذر مرفوعاً الصبيد الطيب وضوء المسلم فأطلق الشارع على التيمم أنه وضوء لكونه قام مقامه ولا يخفى أن المراد
 بقبول صلاة من كان محدثاً يتوضأ أي مع باقي شروط الصلاة والله أعلم (قوله باب فضل الوضوء والغرايحجلون) كذا في
 أكثر الروايات بالرفع وهو على سبيل الحكاية لما ورد في بعض طرق الحديث أنتم الغرايحجلون وهو عند مسلم أو الواو
 استثنافيه والغرايحجلون مبتدأ وخبره محذوف تقديره لهم فضل أو الخبر قوله من آثار الوضوء وفي رواية المستمل والغرا

عَنْ خَالِدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِلَالٍ عَنْ نَعِيمِ الْجَمْرِ قَالَ رَقِيتُ مَعَ أَبِي هُرَيْرَةَ عَلَى ظَهْرِ الْمَسْجِدِ
فَتَوَضَّأَ فَقَالَ إِنِّي سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ إِنَّ أُمَّتِي يُدْعَوْنَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ غُرًّا مُحَجَّلِينَ مِنْ آثَارِ الْوُضُوءِ
فَمَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يُطِيلَ غُرَّتَهُ فَلْيَفْعَلْ

المحجلين بالعطف على الوضوء أي وفضل الغر المحجلين كما صرح به الاصيلي في روايته (قوله عن خالد) هو ابن يزيد
الاسكندراني أحد الفقهاء الثقات وروايته عن سعيد بن أبي هلال من باب رواية الاقران (قوله عن نعيم الجمر) بضم الميم
واسكان الجيم هو ابن عبد الله المدني وصيِّف هو وأبوه بذلك لكونهما كانا يخرجان مسجدا للنبي صلى الله عليه وسلم وزعم
بعض العلماء ان وصف عبد الله بذلك حقيقة ووصف ابنه نعيم بذلك مجاز وفيه نظر فقد جزم ابراهيم الحارثي بان نعيما
كان يباشر ذلك ورجال هذا الاسناد الستة نصفهم مصريون وهم الليث وشيخه والراوي عنه والنصف الآخرون مدنيون
(قوله رقيت) بفتح الراء وكسر القاف أي صعدت (قوله فتوضأ) كذا الجمهور الرواة وللششمي يوما بدل قوله فتوضأ
وهو تصحيف وقد رواه الاسمعيلى وغيره من الوجه الذي أخرجه منه البخاري بلفظ ثم توضأ وزاد الاسمعيلى فيه فغسل
وجهه وبديه فرفع في عضديه وغسل رجله فرفع في ساقيه وكذا المسلم من طريق عمرو بن الحرث عن سعيد بن أبي هلال
نحوه ومن طريق عمار بن غزيرة عن نعيم وزاد في هذه ان أباه ريرة قال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ
فأفاد رفعه وفيه رد على من زعم ان ذلك من رأى أبي هريرة بل هو من روايته ورأيه معا (قوله أمتي) أي أمة الاجابة
وهم المسلمون وقد تطلق أمة محمد ويراد بها أمة الدعوة وليست مرادة هنا (قوله يدعون) بضم أوله أي ينادون أو يسمون
(قوله غرا) بضم المعجمة وتشديد الراء جمع أغراى ذوغرة وأصل الغرة لمعة بيضاء تكون في جبهة الفرس ثم استعملت
في الجمال والشهرة وطيب الذكر والمراد بها هنا النور الكائن في وجوه أمة محمد صلى الله عليه وسلم وغرا منصوب على المفعولية
ليدعون أو على الحال أي أنهم اذا دعوا على رؤس الاشهاد نودوا بهذا الوصف وكانوا على هذه الصفة (قوله محجلين) بالمهملة
والجيم من التحجيل وهو يبيض يكون في ثلاثة قوائم من قوائم الفرس وأصله من الحجل بكسر المهملة وهو الخللخال
والمراد به هنا أيضا النور واستدل الحليمي بهذا الحديث على ان الوضوء من خصائص هذه الامة وفيه نظر لانه ثبت عند
المصنف في قصة سارة رضي الله عنها مع الملك الذي أعطاهاها جران سارة لما هم الملك بالنوم منها قامت تتوضأ وتصلي وفي قصة
جريح الراهب أيضا انه قام فتوضأ وصلى ثم كلم الغلام فالظاهر ان الذي اختصت به هذه الامة هو الغرة والتحجيل لأصل
الوضوء وقد صرح بذلك في رواية لمسلم عن أبي هريرة أيضا مرفوعا قال سيما ليست لاحد غيركم وله من حديث حذيفة نحوه
وسيمما بكسر المهملة واسكان الياء الاخيرة أي علامة وقد اعترض بعضهم على الحليمي بحديث هذا وضوئي ووضوء
الانبياء قبلي وهو حديث ضعيف كما تقدم لا يصح الاحتجاج به لضعفه ولا احتمال أن يكون الوضوء من خصائص الانبياء
دون أمتهم إلا هذه الامة (قوله من آثار الوضوء) بضم الواو ويجوز فتحها على أنه الماء قاله ابن دقيق العيد (قوله فمن
استطاع منكم ان يطيل غرته فليفعل) أي فليطل الغرة والتحجيل واقتصر على احداها لدلالتهما على الاخرى نحو سراجيل
تقيمكم الحر واتفقوا على ذكر الغرة وهي مؤنثة دون التحجيل وهو مذكر لان محل الغرة أشرف أعضاء الوضوء وأول ما يقع
عليه النظر من الانسان على ان في رواية لمسلم من طريق عمار بن غزيرة ذكر الامرين ولفظه فليطل غرته وتحجيله وقال ابن
بطال كنى أبو هريرة بالغرة عن التحجيل لان الوجه لا سبيل الى الزيادة في غسله وفيما قال نظر لانه يستلزم قلب اللغة وما نقاه
منزع لان الاطالة ممكنة في الوجه بأن يغسل الي صفة العنق مثلا ونقل الرافي عن بعضهم ان الغرة تطامن على كل من
الغرة والتحجيل ثم ان ظاهره انه بقية الحديث لكن رواه أحمد من طريق فليح عن نعيم وفي آخره قال نعيم لا أدري قوله
من استطاع الخ من قول النبي صلى الله عليه وسلم أو من قول أبي هريرة أو هذه الجملة في رواية أحد ممن روى هذا الحديث
من الصحابة وهم عشرة ولا ممن رواه عن أبي هريرة غير رواية نعيم هذه والله أعلم واختلاف العلماء في القدر المستحب من

باب لا يتوضأ من الشك حتى يستيقن حدثنا علي قال حدثنا سفيان قال حدثنا الزهري عن سفيان بن عيينة عن عباد بن نعيم عن عمه أنه سأل رسول الله ﷺ الرجل الذي يتخيل إليه أنه يجزئ في الصلاة فقال لا يفتل أولاً ينصرف حتى يسمع صوتاً أو يجده ربحاً

التطويل في التحجيل فقل إلى المنكب والركبة وقد ثبت عن أبي هريرة رواية ورأى وعن ابن عمر من فعله أخرجه ابن أبي شبة وأبو عبيد بأسناد حسن وقيل المستحب الزيادة إلى نصف العضد والساق وقيل إلى فوق ذلك وقال ابن بطال وطائفة من المالكية لا تستحب الزيادة على الكعب والمرفق لقوله صلى الله عليه وسلم من زاد على هذا فقد أساء وظلم وكلامهم معترض من وجوه ورواية مسلم صريحة في الاستحباب فلا تعارض بالاحتمال وأما دعواهم اتفق العلماء على خلاف مذهب أبي هريرة في ذلك فهي مردودة بما نقلناه عن ابن عمر وقد صرح باستحبابه جماعة من السلف وأكثر الشافعية والخنفية وأما ما ويلهم الاطالة المطلوبة بالمداومة على الوضوء فمعترض بأن الراوي أدري بمعنى ما روي كيف وقد صرح برفعه إلى الشارع صلى الله عليه وسلم وفي الحديث معني ما ترجم له من فضل الوضوء لأن الفضل الحاصل بالغررة والتحجيل من آثار الزيادة على الواجب فكيف الظن بالواجب وقد وردت فيه أحاديث صحيحة صريحة أخرجه مسلم وغيره وفيه جواز الوضوء على ظهر المسجد لكن إذا لم يحصل منه أذى للمسجد أولم فيه والله أعلم (قوله باب) بالتنوين (لا يتوضأ) بفتح أوله على البناء للفاعل (قوله من الشك) أي بسبب الشك (قوله حدثنا علي) هو ابن عبد الله المديني وسفيان هو ابن عيينة (قوله وعن عباد) هو معطوف على قوله عن سفيان بن المسيب وسقطت الواو من رواية كريمة غلطاً لأن سفيان لا رواية له عن عباد أصلاً ثم إن شيخ سفيان فيه يحتمل أن يكون عم عباد كما أنه قال كلاهما عن عمه أي عم الثاني وهو عباد ويحتمل أن يكون محذوفاً ويكون من مراسيل ابن المسيب وعلي الأول جري صاحب الأطراف ويؤيد الثاني رواية معمر لهذا الحديث عن الزهري عن ابن المسيب عن أبي سفيان الخديري أخرجه ابن ماجه ورواه ثقات لكن سئل أحمد عنه فقال أنه منكر (قوله عن عمه) هو عبد الله بن زيد بن عاصم المازني الانصاري سماه مسلم وغيره في روايتهم لهذا الحديث من طريق ابن عيينة واختلاف هل هو عم عباد لا يهأولاه (قوله أنه شكاً) كذا في روايتنا شكاً بالف ومقتضاه ان الراوي هو الشاكي وصرح بذلك ابن خزيمة عن عبد الجبار بن العلاء عن سفيان ولفظه عن عمه عبد الله بن زيد قال سألت رسول الله ﷺ عن الرجل ووقع في بعض الروايات شك في بضم أوله على البناء للمفعول وعلى هذا قالوا في أنه ضمير الشأن ووقع في مسلم شك بالضم أيضاً كما ضبطه النوزي وقال لم يدركم الشاكي قال وجاء في رواية البخاري أنه الراوي قال ولا ينبغي أن يتوهم من هذا أن شكى بالفتح أي في رواية مسلم وإنما نبهت على هذا لأن بعض الناس قال أنه لم يظهر له كلام النووي (قوله الرجل) بالضم على الحكاية وهو وما بعده في موضع النصب (قوله يخيل) بضم أوله وفتح المعجمة وتشديد الياء الأخيرة المفتوحة وأصله من الخيال والمعني يظن والظن هنا أعم من تساوى الاحتمالين أو ترجيح أحدهما على ما هو أصل اللغة من أن الظن خلاف اليقين (قوله يجد الشيء) أي الحدث خارجاً عنه وصرح به الأسمعي ولفظه يخيل إليه في صلاته أنه يخرج منه شيء وفيه العدول عن ذكر الشيء المستقدر بخاص اسمه إلا للضرورة (قوله في الصلاة) تمسك بعض المالكية بظاهره فخصوا الحكم بمن كان داخل الصلاة أو جوا الوضوء على من كان خارجاً وفرقوا باللهي عن إبطال العبادة والنهي عن إبطال العبادة متوقف على صحتها فلا معنى للتفريق بذلك لأن هذا التخيل إن كان نافضاً خارج الصلاة فينبغي أن يكون كذلك فيها كبقية النواقض (قوله لا يفتل) بالجزم على النهي ويجوز الرفع على أن لا نافية (قوله أولاً ينصرف) هو شك من الراوي وكأنه من علي لأن الرواة غيره ووه عن سفيان بلعظلاً ينصرف من غير شك (قوله صوتاً) أي من مخرجه (قوله أو يجده) أو للتنوين وعبر بالوجدان دون الشم ليشمل ما لمس الحبل ثم شم يده ولا حجة فيه لمن استدل على أن لمس الدبر لا ينقض لأن الصورة تحمل على لمس ما قاربه لأعينه ودل حديث الباب على

باب التَّخْفِيفِ فِي الْوُضُوءِ حَدَّثَنَا عَلَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنَا سَفْيَانُ عَنْ عُمَرَ قَالَ أَخْبَرَنِي كُرَيْبٌ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَامَ حَتَّى نَفَخَ ثُمَّ صَلَّى وَرُبَّمَا قَالَ اضْطَجَعَ حَتَّى نَفَخَ ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى ثُمَّ حَدَّثَنَا بِهِ سَفْيَانُ مَرَّةً بِمُدَّةٍ رَقِ عَنْ عُمَرَ وَ عَنْ كُرَيْبٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ بَتُّ عِنْدَ خَالَتِي مِثْمُونَةَ لَيْلَةٍ فَهَامَ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ اللَّيْلِ فَلَمَّا كَانَ فِي بَعْضِ اللَّيْلِ قَامَ النَّبِيُّ ﷺ فَتَوَضَّأَ مِنْ شَيْءٍ مُعَلَّقٍ وَضُوءًا خَفِيفًا يُخَفِّفُهُ عُمَرُو وَيَقْلِلُهُ وَقَامَ يُصَلِّيُ فَتَوَضَّأَتْ

صححة الصلاة ما لم يتيقن الحديث وليس المراد تخصيص هذين الأمرين باليقين لأن المعنى إذا كان أوسع من اللفظ كان الحكم للمعنى قاله الخطابي وقال النووي هذا الحديث أصل في حكم بقاء الأشياء على أصولها حتى يتيقن خلاف ذلك ولا يضر الشك الطارىء عليها وأخذ بهذا الحديث جمهور العلماء وروى عن مالك النقض مطلقاً وروى عنه النقض خارج الصلاة دون داخلها وروى هذا التفصيل عن الحسن البصري والاول مشهور مذهب مالك قاله القرطبي وهو رواية ابن القاسم عنه وروى ابن نافع عنه لا وضوء عليه مطلقاً كقول الجمهور وروى بن وهب عنه أحب الي أن يتوضأ ورواية التفصيل لم تثبت عنه وإنما هي لأصحابه وحمل بعضهم الحديث على من كان به وسواس وتمسك بأن الشكوي لا تكون إلا عن علة وأجيب بمبادل على التعميم وهو حديث أبي هريرة عند مسلم ولفظه إذا وجد أحدكم في بطنه شيئاً فأشكل عليه أخرج منه شيء أم لا فلا يخرجن من المسجد حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً وقوله فلا يخرجن من المسجد أى من الصلاة وصرح بذلك أبو داود في روايته وقال العراقي ما ذهب إليه مالك راجح لأنه احتياط للصلاة وهي مقصد وأثنى الشك في السبب البرى وغيره احتياط للطهارة وهي وسيلة والغنى الشك في الحدث الناقض لها والاحتياط للمقاصد أولى من الاحتياط للوسائل وجوابه أن ذلك من حيث النظر قوى لكنه غابر لدلول الحديث لأنه أمر بعدم الانصراف إلى أن يتحقق وقال الخطابي يستدل به لمن أوجب الحد على من وجد منه ريح الخمر لأنه اعتبر بوجد أن الريح ورتب عليه الحكم ويمكن الفرق بأن الحدود تدرأ بالشبهة والشبهة هنا قائمة بخلاف الاول فانه متحقق (قوله باب التخفيف في الوضوء) أى جواز التخفيف (قوله سفيان) هو ابن عيينة وعمره هو ابن دينار المكي لا البصري وكريب بالتصغير من الاسماء المفردة في الصحيحين والاسناد مكيون سوى على وقد أقام بهامدة وفيه رواية تابعي عن تابعي عمرو بن كريب (قوله ورُبَّمَا قَالَ اضْطَجَعَ) أى كان سفيان يقول تارة نام وتارة اضْطَجَعَ وليس مترادفين بل بينهما عموم وخصوص من وجه لكنه لم يرد إقامة أحدهما مقام الآخر بل كان إذا روى الحديث مطولاً قال اضْطَجَعَ فنام كما سيأتي وإذا اختصره قال نام أى مضطجعاً أو اضْطَجَعَ أى نائماً (قوله ثم حدثنا) يعني أن سفيان كان يحدثهم به مختصراً ثم صار يحدثهم به مطولاً (قوله ليلة فقام) كذا لا أكثر ولا بن السكن فنام بالنون بدل القاف وصوبها القاضى عياض لأجل قوله بمد ذلك فلما كان في بعض الليالي قام انتهى ولا ينبغي الجزم بخطئها لأن توجيهها ظاهر وهو أن الفاء في قوله فلما تفصيلية فالجملة الثانية وإن كان مضمونها مضمون الأولى لكن المغايرة بينهما بالاجمال والتفصيل (قوله فلما كان) أى رسول الله صلى الله عليه وسلم (في بعض الليل) وللكشميهني من بدل في فيحتمل أى تكون بمعناها ويحتمل أن تكون زائدة وكان تامة أى فلما حصل بعض الميل (قوله شن) ينتج المعجمة وتشديد النون أى القربة العتيقة (قوله معلق) ذكر على إرادة الجلد أو الوعاء وقد أخرج بعد أبواب بلفظ معلقة (قوله يخففه عمرو ويقلله) أى يصفه بالتخفيف والتقليل وقال ابن المنير يخففه أى لا يكثر ذلك ويقلله أى لا يزيد على مرة مرة قال وفيه دليل على إيجاب ذلك لأنه لو كان يمكن اختصاره لاختصره لكنه لم يختصره انتهى وهي دعوى مردودة فانه ليس في الخبر ما يقتضي ذلك بل الافتصار على نحو

نَحْوًا تَوْضًا . ثُمَّ جِئْتُ فَقُمْتُ عَنْ يَسَارِهِ وَرُبَّمَا قَالَ سَفِيَانُ عَنْ شِبَالِهِ فَحَوَّلَنِي فَجَعَلَنِي عَنْ يَمِينِهِ ثُمَّ صَلَّى مَا شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ اضْطَجَعَ فَنَامَ حَتَّى نَفَخَ ثُمَّ أَتَاهُ الْمُنَادِي فَأَذَنَهُ بِالصَّلَاةِ فَقَامَ مَعَهُ إِلَى الصَّلَاةِ فَصَلَّى وَلَمْ يَتَرَضَّ قُلْنَا لِعَمْرُو إِنَّ نَاسًا يَقُولُونَ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَنَامُ عَيْنُهُ وَلَا يَنَامُ قَلْبُهُ قَالَ عَمْرُو سَمِعْتُ عُبَيْدَ بْنَ عَمْرٍِ يَقُولُ رَوِيَا الْأَنْبِيَاءُ وَحَيٌّ . ثُمَّ قَرَأَ إِنِّي أَرَى فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَذْبَحُكَ **بَابُ** إِسْبَاغِ الْوُضُوءِ وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ إِسْبَاغُ الْوُضُوءِ الْإِثْقَاءُ **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ مُوسَى بْنِ عَقَبَةَ عَنْ كُرَيْبِ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ دَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ عَرَقَةٍ حَتَّى إِذَا كَانَ بِالشَّعْبِ نَزَلَ فَقَالَ ثُمَّ تَوَضَّأَ وَلَمْ يُسَبِّحْ الْوُضُوءَ فَقُلْتُ الصَّلَاةُ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَقَالَ الصَّلَاةُ أَمَامَكَ فَرَكِبَ فَلَمَّا جَاءَ الْمَزْدَلِفَةَ نَزَلَ فَتَوَضَّأَ فَاسْبَغَ الْوُضُوءَ . ثُمَّ أَقِيَمَتِ الصَّلَاةُ فَصَلَّى لِلْمَغْرِبِ ثُمَّ أَنَاخَ كُلُّ إِنْسَانٍ بَعِيرَهُ فِي مَنْزِلِهِ ثُمَّ أَقِيَمَتِ الْعِشَاءُ فَصَلَّى وَلَمْ يُصَلِّ بَيْنَهُمَا

سيلان الماء على العضو أخف من أميل ذلك (قوله نحو ما توضحاً) قال الكرمانى لم يقل مثلاً لأن حقيقة مماثلته صلى الله عليه وسلم لا يقدر عليها غيره انتهى وقد ثبت في هذا الحديث كما سيأتي بعد أبواب فقامت فصنعت مثل ما صنع ولا يلزم من إطلاق المثلية المساواة من كل جهة (قوله فأذنه) بالمدى أعلمه وللمستملي فتاداه (قوله فصلى ولم يتوضأ) فيه دليل على أن النوم ليس حدثاً بل مظنة الحدث لأنه صلى الله عليه وسلم كان تنام عينه ولا ينام قلبه فلو احدث لعلم بذلك ولهذا كان ربما توضحاً إذا قام من النوم وربما لم يتوضأ قال الخطابي وإنما منع قلبه النوم ليعي الوحي الذي يأتيه في منامه (قوله قلنا) القائل سفيان والحديث المذكور صحيح كما سيأتي من وجه آخر وعبيد بن عمير من كبار التابعين ولا يبه عمير بن قتادة صحبة وقوله رؤى بالأنبياء وحي رواه مسلم مرفوعاً وسيأتي في التوحيد من رواه شريك عن أنس ووجه الاستدلال بما تلاه من جهة أن الرؤى بالولم تكن وحيًا لما جاز لأبراهيم عليه السلام الأقدام على ذبح ولده وأغرب الداودي الشارح فقال قول عبيد بن عمير لا تعلق له بهذا الباب وهذا الزام منه للبخارى بأن لا يذكرك من الحديث إلا ما يتعلق بالترجمة فقط ولم يشترط ذلك أحد وإن أراد أنه لا يتعلق بحديث الباب أصلاً فممنوع والله أعلم وسيأتي بقية مباحث هذا الحديث في كتاب الوتر من كتاب الصلاة إن شاء الله تعالى (قوله باب إسباغ الوضوء) الإسباغ في اللغة الاتمام ومنه درع سابغ (قوله وقال ابن عمر) هذا التعليق وصله عبد الرزاق في مصنفه بإسناد صحيح وهو من تفسير الشيء بلازمه إذا الاتمام يستلزم الاتقاء عادة وقد روي بن المنذر بإسناد صحيح أن ابن عمر كان يغسل رجله في الوضوء سبع مرات وكأنه بالغ فيهما دون غيرهما لأنهما محل الأوساخ غالباً لا اعتيادهم المشى حفاة والله أعلم (قوله حدثنا عبد الله ابن مسleme) هو القعني والحديث في الموطأ والإسناد كله مدنيون وفيه رواية تابعي عن تابعي موسى عن كريب وأسامه بن زيد أي ابن حارثة مولي رسول الله صلى الله عليه وسلم له ولأبيه وجده صحبة وستأتي مناقبه في مكانها إن شاء الله تعالى (قوله دفع من عرفه) أي أفاض (قوله بالشعب) بكسر الشين المعجمة هو الطريق في الجبل واللام فيه للعهد (قوله ولم يسبغ الوضوء) أي خففه ويأتي فيه ما تقدم في توجيه الحديث الماضي (قوله فقلت الصلاة) هو بالنصب على الأغراء أو على الحذف والتقدير أريد الصلاة ويؤيده قوله في رواية تأتي فقلت أتصلي يا رسول الله ويجوز الرفع والتقدير حانت الصلاة (قوله قال الصلاة) هو بالرفع على الابتداء وأمأمك بفتح الهمزة خبره وفيه دليل على مشروعية الوضوء للدوام على الطهارة لأنه صلى الله عليه وسلم لم يصل بذلك الوضوء شيئاً وأمأم من زعم أن المراد بالوضوء هنا الاستنجاء فباطل أقوله في الرواية الأخرى فعملت أصب عليه وهو يتوضأ ولقوله هنا ولم يسبغ الوضوء (قوله نزل فتوضأ فاسبغ الوضوء) فيه دليل على مشروعية إعادة الوضوء من غير أن يفصل

بابُ غَسْلِ الْوَجْهِ بِالْيَدَيْنِ مِنْ غُرْفَةٍ وَاحِدَةٍ . حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ . قَالَ أَخْبَرَنَا أَبُو سَلَمَةَ الْخَزَائِعِيُّ مَنصُورُ بْنُ سَلَمَةَ قَالَ أَخْبَرَنَا ابْنُ بِلَالٍ يَعْنِي سُلَيْمَانَ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ تَوَضَّأَ فَغَسَلَ وَجْهَهُ أَخَذَ غُرْفَةً مِنْ مَاءٍ فَضَمَّضَ بِهَا وَاسْتَمَشَقَ . ثُمَّ أَخَذَ غُرْفَةً مِنْ مَاءٍ فَجَعَلَ بِهَا هَكَذَا أَضَافَهَا إِلَى يَدِهِ الْأُخْرَى فَغَسَلَ بِهَا وَجْهَهُ ثُمَّ أَخَذَ غُرْفَةً مِنْ مَاءٍ فَغَسَلَ بِهَا يَدَهُ الْيُمْنَى ثُمَّ أَخَذَ غُرْفَةً مِنْ مَاءٍ فَغَسَلَ بِهَا يَدَهُ الْيُسْرَى . ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ ثُمَّ أَخَذَ غُرْفَةً مِنْ مَاءٍ فَرَشَّ عَلَى رِجْلِهِ الْيُمْنَى حَتَّى غَسَلَهَا ثُمَّ أَخَذَ غُرْفَةً أُخْرَى فَغَسَلَ بِهَا رِجْلَهُ الْيُسْرَى . ثُمَّ قَالَ هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَتَوَضَّأُ

بينهما بصلاة قاله الخطابي وفيه نظر لا احتمال أن يكون أحدث **فائدة** الماء الذي توضع به صلى الله عليه وسلم ليلة ثلث كان من ماء زمزم أخرجه عبد الله بن أحمد بن حنبل في زيادات مسند أبيه باسناد حسن من حديث علي بن أبي طالب فيستغاده الرد على من منع استعمال ماء زمزم غير الثرب وسياقي بقية مباحث هذا الحديث في كتاب الحج إن شاء الله تعالى (قوله باب غسل الوجه باليدين من غرفة واحدة) مراده بهذا التنبيه على عدم اشتراط الاغتراف باليدين جميعا والاشارة الى تضعيف الحديث الذي فيه أنه صلى الله عليه وسلم كان يغسل وجهه بيمينه وجمع الحليمي بينهما بان هذا حيث كان يتوضأ من اناء يصب منه بيساره على يمينه والآ خر حيث كان يغترف لكن سياق الحديث يأباه لان فيه أنه بعد أن تناول الماء باحدى يديه اضافته الى الاخرى وغسل بهما (قوله حدثنا محمد بن عبد الرحيم) هو أبو يحيى المعروف بصاعقة وكان أحد الحفاظ وهو من صغار شيوخ البخاري من حيث الاسناد وشيخه منصور كان أحد الحفاظ أيضا وقد أدركه البخاري لكنه لم يلقه وفي الاسناد رواية تابعي عن تابعي زيد عن عطاء (قوله أنه توضأ) زاد أبو داود في أوله من طريق هشام بن سعد عن زيد بن أسلم أن يحبون أن أرى كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ فدعا باناء فيه ماء وللنسائي من طريق محمد بن عجلان عن زيد بن أسلم في أول الحديث توضأ رسول الله صلى الله عليه وسلم فغرف غرفة (قوله فغسل وجهه) الفاء تفصيلية لانها داخلية بين المجمع والمفصل (قوله أخذ غرفة) وهو بيان الغسل وظاهره ان المضمضة والاستنشاق من جملة غسل الوجه لكن المراد بالوجه أولا ما هو أعم من المفروض والمسنون بدليل انه أعاد ذكره ثانيا بعد ذكر المضمضة والاستنشاق بغرفة مستقلة وفيه دليل الجمع بين المضمضة والاستنشاق بغرفة واحدة وغسل الوجه باليدين جميعا اذا كان بغرفة واحدة لان اليد الواحدة قد لا تستوعب (قوله أضافها) بيان لقوله فجعل بها هكذا (قوله فغسل بها) أي بالغرفة وللاصيلي وكريمة فغسل بهما أي باليدين (قوله ثم مسح برأسه) لم يذكر لها غرفة مستقلة فقد يتمسك به من يقول بطهورية الماء المستعمل لكن في رواية أبي داود ثم قبض قبضة من الماء ثم نقض يده ثم مسح رأسه زاد النسائي من طريق عبدالعزيز الدراوردي عن زيد واذنيه مرة واحدة ومن طريق ابن عجلان باطنهما بالسباحتين وظاهرهما باهمايه وزاد ابن خزيمة من هذا الوجه وادخل اصبعيه فيهما (قوله فرش) أي سكب الماء قليلا قليلا الى أن صدق عليه مسمى الغسل (قوله حتى غسلها) صريح في أنه لم يكتف بالرش وأما ما وقع عند أبي داود والحاكم فرش على رجله اليمنى وفيها النعل ثم مسحها بيديه يد فوق القدم ويد تحت النعل فالمراد بالمسح تسييل الماء حتى يستوعب العضو وقد صح أنه صلى الله عليه وسلم كان يتوضأ في النعل كما سيأتي عند المصنف من حديث بن عمرو أما قوله تحت النعل فان لم يحمل على التجوز عن القدم والافى رواية شاذة وراويها هشام بن سعد لا يحتج بما تفرده فكيف اذا خالف (قوله فغسل بها رجله يعني اليسرى) قائل يعني هوزيد بن أسلم أو من دونه واستدل ابن بطال بهذا الحديث على أن الماء المستعمل طهور لان العضو اذا غسل مرة واحدة فان الماء الذي يتي في اليد منها يلاقى ماء العضو الذي يليه وأيضا فان غرفة تلاقي أول جزء من أجزاء كل عضو فيصير مستعملا بالنسبة

باب التسمية على كل حال وعند الوقاء **حدثنا** علي بن عبد الله قال **حدثنا** جرير عن منصور عن سالم بن أبي الجعد عن كريب عن بن عباس **يبلغ النبي** **عليه السلام** قال لو أن أحدكم إذا أتى أهله قال **باسم الله اللهم جنبنا الشيطان وجنب الشيطان** ما رزقنا فغني بيدهما ولد لم يضره **باب** ما يقول عند الخلاء **حدثنا** آدم قال **حدثنا** شعبة عن عبد العزيز بن صبيح قال سمعت أنسا يقول كان النبي **عليه السلام** إذا دخل الخلاء قال اللهم إني أعوذ بك من

اليه وأجيب بأن الماء مادام متصلا باليد مثلا لا يسمى مستعملا حتى ينفصل وفي الجواب بحث (تنبيه) ذكر ابن التين أنه رواه بالمنظف فعل بهارجله بالعين المهملة واللام المشددة قال فلعله جعل الرجلين بمنزلة العضو الواحد فعد الغسلة الثانية تكريرا لان العمل هو الشرب الثاني انتهى وهو تكلف ظاهر والحق أنها تصحيف (قوله باب التسمية على كل حال وعند الوقاء) أي الجماع وعطفه عليه من عطف الخاص على العام للاهتمام به وليس العموم ظاهرا من الحديث الذي أورده لكن يستفاد من باب الاولي لانه اذا شرع في حالة الجماع وهي مما أمر فيه بالصحة فغيره أولى وفيه إشارة الى تضعيف ما ورد من كراهة ذكر الله في حالين الخلاء والوقاء لكن على تقدير صحته لا ينافي حديث الباب لانه يحمل على حال ارادة الجماع كما سيأتي في الطريق الاخرى ويقيد ما أطلعه المصنف مارواه ابن أبي شيبة من طريق علقمة ابن مسعود وكان اذا غشي أهله فأنزل قال اللهم لا تجعل الشيطان فيما رزقني نصيبا (قوله جرير) هو ابن عبد الحميد ومنصور وهو ابن المعتز من صغار التابعين وفي الاسناد ثلاثة من التابعين (قوله فغني بينهم) كذا للمستمل والحموى وللباقين بينهما وهو أصوب ويحمل الاول على أن أقل الجمع اثنان وسيأتي مباحث هذا الحديث في كتاب النكاح ان شاء الله تعالى وافاد الكرماني أنه رأى في نسخة قرئت على النربري قيل لابي عبد الله يعني المصنف من لا يحسن العربية يقولها بالفارسية قال نعم (قوله باب ما يقول عند الخلاء) أي عند ارادة الدخول في الخلاء ان كان معدا لذلك والا فلا تقدير (تنبيه) أشكل ادخال هذا الباب والابواب التي بعده الى باب الوضوء مرة مرة لانه شرع في أبواب الوضوء فذكر منها فرضه وشرطه وفضيلته وجواز تخفيفه واستحباب اسباغه ثم غسل الوجه ثم التسمية ولا أثر لتأخيرها عن غسل الوجه لان محلها مقارنة أول جزء منه فتقدمها في الذكر عنه وتأخيرها سواء لكن ذكر بعدها القول عند الخلاء واستمر في ذكر ما يتعلق بالاستنجاء ثم رجع فذكر الوضوء مرة مرة وقد خفي وجه المناسبة على الكرماني فاستروح قائلا ما وجه الترتيب بين هذه الابواب مع ان التسمية انما هي قبل غسل الوجه لا بعده ثم توسط أبواب الخلاء بين أبواب الوضوء وأجاب بقوله قلت البخاري لا يرعى حسن الترتيب وجملة قصده انما هو في نقل الحديث وما يتعلق بصحيحه لا غير انتهى وقد أبطل هذا الجواب في كتاب التفسير فقال لما ناقش البخاري في اشياء ذكرها من تفسير بعض الالفاظ بما معناه لو ترك البخاري هذا لكان أولى لانه ليس من موضوع كتابه وكذلك قال في مواضع اخر اذا لم يظهر له توجيه ما يقوله البخاري مع ان البخاري في جميع ما يورده من تفسير الغريب انما ينقله عن أهل ذلك الفن كابن عبيدة والنضر بن شميل والنراء وغيرهم وأما المباحث الفقهية فغالبا هم مستمدة له من الشافعي وأبي عبيد واما لها واما المسائل الكلامية فأكثرها من الكرايسى وابن كلاب ونحوهما والعجب من دعوى الكرماني انه لا يقصد تحسين الترتيب بين الابواب مع أنه لا يعرف لاحد من المصنفين على الابواب من اعني بذلك غيره حتى قال جمع من الامة فقه البخاري في تراجمه وقد ادبت في هذا الشرح من محاسنه وتدقيقه في ذلك ما لا خفاء به وتدا منعت النظر في هذا الموضوع فوجدته في بادي الرأي يظن الناظر فيه أنه لم يعتن بترتيبه كما قال الكرماني لكنه اعني بترتيب كتاب الصلاة اعتناء تاما كما سأذكره هناك وقد يتلمح انه ذكر اولاً فرض الوضوء كما ذكرت وأنه شرط لصحة الصلاة ثم فضله وأنه لا يجب الامع اليقين وأن الزيادة فيه على ايصال الماء الى العضو ليس بشرط وأن ما زاد على ذلك من الاسباغ فضل ومن ذلك الاكتفاء في غسل بعض الاعضاء بغرفة واحدة وأن

الْخُبُثِ وَالْخَبَائِثِ تَابِعَهُ ابْنُ عَرَّةَ عَنْ شُعْبَةَ وَقَالَ غُنْدَرٌ عَنْ شُعْبَةَ إِذَا أَتَى الْخُلَاءَ وَقَالَ مُوسَى عَنْ حَمَادٍ إِذَا دَخَلَ . وَقَالَ سَعِيدُ ابْنِ زَيْدٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَدْخُلَ

الاسمية مع أوله مشروعة كما يشرع الذكرك عند دخول الخلاء فاستطرد من هنالآداب الاستنجاء وشرائطه ثم رجع لبيان أن واجب الوضوء مرة واحدة وأن الثنتين والثلاث سنة ثم ذكر سنة الاستنثار إشارة إلى الابتداء بتنظيف البواطن قبل الظواهر وورد الأمر بالاستجمار وترا في حديث الاستنثار فترجم به لانه من جملة التنظف ثم رجع إلى حكم التخفيف فترجم بغسل القدمين لا بمسح الخفين إشارة إلى أن التخفيف لا يكفي فيه المسح دون مسمى الغسل ثم رجع إلى المضمضة لأنها أخت الاستنشاق ثم استدرك بغسل العقبين لئلا يظن أنها لا يدخلان في مسمى القدم وذ كر غسل الرجلين في النعلين رد أعلى من قصر في سياق الحديث المذكور فاقصر على النعلين علي ما سأل بينه ثم ذكر فضل الابتداء باليمين ومتى يجب طلب الماء الوضوء ثم ذكر حكم الماء الذي يستعمل وما يوجب الوضوء ثم ذكر الاستعانة في الوضوء ثم ما يمتنع على من كان على غير وضوء واستمر على ذلك إذا ذكر شيئا من أعضاء الوضوء استطرد منه إلى ماله به نعلين لمن يمتنع إلى أن أكمل كتاب الوضوء على ذلك وسلك في ترتيب الصلاة أسهل من هذا المسلك فأورد أبوابها ظاهرة التناسب في الترتيب فكان أنه تفنن في ذلك والله أعلم (قوله الخبث) بضم المعجمة والموحدة كذا في الرواية وقال الخطابي أنه لا يجوز غيره وتعقب بأنه يجوز اسكان الموحدة كما في نظائره مما جاء على هذا الوجه ككتب وكتب قال النووي وقد صرح جماعة من أهل المعرفة بأن الباء هنا ساكنة منهم أبو عبيدة لأن يقال إن ترك التخفيف أولى لئلا يشتبه بالمصدر والخبث جمع خبيث والخبائث جمع خبيثة يريد ذكر الشياطين وانا هم قاله الخطابي وابن حبان وغيرهما ووقع في نسخة ابن عساكر قال أبو عبد الله يعني البخاري ويقال الخبث أي باسكان الموحدة فإن كانت محققة عن المحركة فقد تقدم توجيهه وإن كانت بمعنى المفرد فعنه كما قال ابن الأعرابي المكروه قال فإن كان من الكلام فهو الشتم وإن كان من المال فهو الكفر وإن كان من الطعام فهو الحرام وإن كان من الشراب فهو الضار وعلي هذا فالمراد بالخبائث المعاصي أو مطلق الأفعال المذمومة ليحصل التناسب ولهذا وقع في رواية الترمذي وغيره أعوذ بالله من الخبث والخبث أو الخبيث وهكذا على الشك الأول بالاسكان مع الأفراد والثاني بالتحريك مع الجمع أي من الشئ المنكر وهو من الشئ المذموم أو من ذكران الشياطين وانا هم وكان صلي الله عليه وسلم يستعيز اظهارا للعبودية ويجهز بها للتعليم وقدر وي العزمي هذا الحديث من طريق عبد العزيز بن المختار عن عبد العزيز بن صهيب بلفظ الامر قال اذا دخلتم الخلاء فقولوا بسم الله أعوذ بالله من الخبث والخبائث واسناده على شرط مسلم وفيه زيادة التسمية ولم أرها في غير هذه الرواية (قوله تابعه ابن عررة) اسمه محمد وحديثه عند المصنف في الدعوات (قوله وقال غندر) هذا التعليق وصله البزار في مسنده عن محمد بن بشار بن دار عن غندر بلفظه ورواه أحمد بن حنبل عن غندر بلفظ اذا دخل (قوله وقال موسى) هو ابن اسمعيل التبوذكي (قوله عن حماد) هو ابن سلمة يعني عن عبد العزيز بن صهيب وطريق موسى هذه وصلها البيهقي باللفظ المذكور (قوله وقال سعيد بن زيد) هو أخو حماد بن زيد وروايته هذه وصلها المؤلف في الادب المفرد قال حدثنا أبو النعمان حدثنا سعيد بن زيد حدثنا عبد العزيز بن صهيب قال حدثني أنس قال كان النبي ﷺ إذا أراد أن يدخل الخلاء قال فذكره مثل حديث الباب وأفادت هذه الرواية تبين المراد من قوله اذا دخل الخلاء أي كان يقول هذا الذكر عند ارادة الدخول لا بعده والله أعلم وهذا في الامكنة المعدة لذلك بقريئة الدخول ولهذا قال ابن بطال رواية اذا أتى أعم لشمولها انتهى والكلام هنا في مقامين أحدهما هل يختص هذا بالذكر بالامكنة المعدة لذلك لكونها تحضرها الشياطين كما ورد في حديث زيد بن أرقم في السنن أو يشمل حتى لو بال في اناة مثلا في جانب البيت الأصح الثاني ما لم يشرع في قضاء الحاجة المقام الثاني متى يقول ذلك فمن يكره ذكر الله في تلك الحالة ينمصل أما في الامكنة المعدة لذلك فيقول له قبيل دخرها وأما في غيرها فيقول له في أول الشروع كذا شمر ثيابه مثلا وهذا مذهب

باب وضع الماء عند الخلاء **حدثنا** عبد الله بن محمد قال حدثنا هاشم بن القاسم قال حدثنا ورقاء عن عبيد الله بن أبي يزيد عن ابن عباس أن النبي ﷺ دخل الخلاء فوضعت له وضوءاً فقال من وضع هذا فأخبر فقال اللهم فقهه في الدين **باب** لا تستقبل القبلة بغائط أو بول إلا عند البناء جدار أو نحو **حدثنا** آدم قال حدثنا ابن أبي ذئب قال حدثنا الزهري عن عطاء بن يزيد الليثي عن أبي أيوب الأنصاري قال قال رسول الله ﷺ إذا أتى أحدكم الغائط

الجمهور وقالوا فيمن نسي يستعيز بقلبه لا بلسانه ومن يجزم مطلقاً كما نقل عن مالك لا يحتاج إلى تفصيل (تنبيه) سعيد بن زيد الذي أتى بالرواية المبينة صدوق تكلم بعضهم في حفظه وليس له في البخاري غيره هذا الموضع المعلق لكن لم ينفرد بهذا اللفظ فقد رواه مسدد عن عبد الوارث عن عبد العزيز مثله وأخرجه البيهقي من طريقه وهو على شرط البخاري (قوله باب وضع الماء عند الخلاء) هو بالد وحيث يقته المكان الخالي واستعمل في المكان المعد للقضاء الحاجة مجازاً (قوله ورقاء) هو ابن عمر (قوله عن عبيد الله) بالصغير (ابن أبي يزيد) مكي ثقة لا يعرف اسم أبيه ووقع في روايه الكشميهني ابن أبي زائدة وهو غلط (قوله فوضعت له وضوءاً) بفتح الواو أي ماء ليتوضأ به وقيل يحتمل أن يكون ناو له أياه ليستنجي به وفيه نظر (قوله فأخبر) تقدم في كتاب العلم أن ميمونة بنت الحارث خاتمة ابن عباس هي الخبيرة بذلك قال التيمي فيه استحباب المكافأة بالدعاء وقال ابن المنير مناسبة الدعاء لابن عباس بالثقة على وضوءه الماء من جهة أنه تردد بين ثلاثة أمور إما أن يدخل إليه بالماء إلى الخلاء أو يضعه على الباب ليتناول منه من قرب أو لا يفعل شيئاً فرأى الثاني أوفق لأن في الأول تعرضاً للاطلاع والثالث يستدعي مشقة في طلب الماء والثاني أسهلها ففعله يدل على ذكائه فناسب أن يدعى له بالثقة في الدين ليحصل به النفع وكذا كان وقد تقدمت باقي مباحثه في كتاب العلم (قوله باب لا تستقبل القبلة) في روايتنا بضم المنة على البناء للمفعول ويرفع القبلة وفي غيرها بفتح الياء التحتية على البناء للفاعل ونصب القبلة ولام تستقبل مضمومة على أن لا نافية ويجوز كسرهما على أنها نافية (قوله لا عند البناء جدار أو نحو) وللشكشميهني أو غيره أي كالأحجار الكبار والسواري الخشب وغيرها من السواتر قال الأسمعي ليس في حديث الباب دلالة على الاستثناء المذكور وأجيب بثلاثة أجوبة أحدها أنه تمسك بحقيقة الغائط لانه المكان المطمئن من الأرض في القضاء وهذه حقيقة اللغوية وإن كان قد صار يطلق على كل مكان أعد لذلك محازا فيختص النهي به إذ الأصل في الإطلاق الحقيقة وهذا الجواب للأسمعي وهو أقوىها ثانيها أن استقبال القبلة إنما يتحقق في القضاء وأما الجدار والابنية فإنها إذا استقبلت أضيف إليها الاستقبال عرفاً قاله ابن المنير ويتقوى بان الامتعة المعدة ليست صالحة لأن يصلي فيها فلا يكون فيها قبلة بحال وتعقب بأنه يلزم منه أن لا تصح صلاة من بينه وبين الكعبة مكان لا يصلح للصلاة وهو باطل ثالثها الانتفاء مستند من حديث ابن عمر المذكور في الباب الذي بعد لأن حديث النبي صلى الله عليه وسلم كله كأنه شيء واحد قاله ابن بطال وارتضاه بن التين وغيره لكن مقتضاه أن لا يبقى لتفصيل التراجم معني فإن قيل لم يحمل الغائط على حقيقة ولم يحملوه على ما هو أعم من ذلك ليتناول القضاء والبنيان لاسيما الصحيحين راوي الحديث قد حملاه على العموم فيهما لأنه قال كما سيأتي عند المصنف في باب قبلة أهل المدينة في أوائل الصلاة فقدمنا الشام فوجدنا مراحيض بنيت قبل القبلة فنحرف ونستغفر فالجواب أن أبا أيوب أعمل لفظ الغائط في حقيقة وجازه وهو المعتمد وكأنه لم يبلغه حديث التخصيص ولولا أن حديث ابن عمر دل على تخصيص ذلك بالابنية لقمانا بالعميم لكن العمل بالدليلين أولى من الغاء أحدهما وقد جاء عن جابر فيما رواه أحمد وأبو داود وابن خزيمة وغيرهم تأييد ذلك ولنظنه عند أحمد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهانا أن نستدبر القبلة أو نستقبلها بفر وجنا إذا هرقنا الماء قال ثم رأيت قبل موته بعام يقول

فَلَا يَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ وَلَا يُؤْمَلُ ظَهْرُهُ شَرْقًا وَلَا غَرْبًا **بَابُ مَنْ تَبَرَّزَ عَلَى لَبَنَةِ بْنِ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ عَنْ عَمِّهِ وَاسِعٍ بْنِ حَبَّانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ**

مستقبل القبلة والحق أنه ليس بناسخ لحديث النهي خلافًا لمن زعمه بل هو محمول على أنه رآه في بناء أو نحوه لأن ذلك هو المعبود من حاله صلى الله عليه وسلم لمبالغته في التستر ورؤية ابن عمر له كانت عن غير قصد كما سيأتي فكذا رواية جابر ودعوى خصوصية ذلك بالنبي صلى الله عليه وسلم لا دليل عليها إذ الخصائص لا تثبت بالاحتمال ودل حديث بن عمر الآتي على جواز استدبار القبلة في الأبنية وحديث جابر على جواز استقبالها ولولا ذلك لكان حديث أبي أيوب لا يخص من عموميه بحديث ابن عمر الجواز الاستدبار فقط ولا يقال يلحق به ألا استقبال قياسا لأنه لا يصح إلحاقه به لكونه فوقه وقد تمسك به قوم فقالوا بجواز الاستدبار دون الاستقبال حكى عن أبي حنيفة وأحمد بالتفريق بين البنيان والصحراء مطلقا قال الجمهور وهو مذهب مالك والشافعي واسحق وهو أعدل الأقوال لأعماله جميع الأدلة يؤيده من جهة النظر ما تقدم عن ابن المنير أن الاستقبال في البنيان مضاف إلى الجدار عرفا وبأن الامكنة المعدة لذلك مأوى الشياطين فليست صالحة لكونها قبلة بخلاف الصحراء فيهما وقال قوم بالتحريم مطلقا وهو المشهور عن أبي حنيفة وأحمد وقال به أبو ثور صاحب الشافعي ورجحه من المالكية ابن العربي ومن الظاهرية ابن حزم وحجتهم أن النهي مقدم على الإباحة ولم يصححه حديث جابر الذي أشرنا إليه وقال قوم بالجواز مطلقا وهو قول عائشة وعروة وربيعة وداود واعتلوا إن الأحاديث تعارضت فليرجع إلى أصل الإباحة فهذه المذاهب الأربعة مشهورة عن العلماء ولم يحك النووي في شرح المذهب غيرها وفي المسئلة ثلاثة مذاهب أخرى منها جواز الاستدبار في البنيان فقط تمسكا بظاهر حديث ابن عمر وهو قول أبي يوسف ومنها التحريم مطلقا حتى في القبلة المنسوخة وهي بيت المقدس وهو محكي عن إبراهيم وأبن سيرين عملا بحديث معقل الأسدي نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يستقبل القبلة في بيوت أو بغائط أو بواض أو غيره وهو حديث ضعيف لأن فيه راويا مجهول الحال وعلى تقدير صحته فالمراد بذلك أهل المدينة ومن على سمتها لأن استقبالهم بيت المقدس يستلزم استدبارهم الكعبة فالعلة استدبار الكعبة لاستقبال بيت المقدس وقد ادعى الخطابي الإجماع على عدم تحريم استقبال بيت المقدس لمن لا يستدبر في استقباله الكعبة وفيه نظير لما ذكرناه عن إبراهيم وابن سيرين وقد قال به بعض الشافعية أيضا حكاه ابن أبي الدم ومنها أن التحريم مختص بأهل المدينة ومن كان على سمتها فاما من كانت قبلته في جهة المشرق أو المغرب فيجوز له الاستقبال والاستدبار مطلقا لعموم قوله شرقا أو غربا قاله أبو عوانة صاحب المزني وعكسه البخاري فاستدل به على أنه ليس في المشرق ولا في المغرب قبلة كما سيأتي في باب قبلة أهل المدينة من كتاب الصلاة أن شاء الله تعالى (قوله فلا يستقبل) بكسر اللام لأن لانهية واللام في القبلة للعهد أي للكعبة (قوله ولا يؤلم ظهره) ولمسلم ولا يستدبرها وزاد بيوت أو بغائط والغائط الثاني غير الأول أطلق على الخارج من الدبر مجازا من إطلاق اسم المحل على الحال كراهية لذكره بصريح اسمه وحصل من ذلك جناس تام والظاهر من قوله بيوت اختصاص النهي بخروج الخارج من العورة ويكون مثله أكرام القبلة عن المواجهة بالنجاسة ويؤيده قوله في حديث جابر إذا هرقنا الماء وقيل مثار النهي كشف العورة وعلى هذا فيطرده في كل حالة تكشف فيها العورة كالوطء مثلا وقد نقله ابن شاش المالكي قولاً في مذهبه وكان قائله تمسك برواية في الموطأ لا تستقبلوا القبلة بمروجكم ولكنها محمولة على المعنى الأول أي حال قضاء الحاجة جمع ما بين الروايتين والله أعلم وسيأتي الكلام على قول أبي أيوب فنحرف ونستغفر حيث أورده المصنف في أوائل الصلاة أن شاء الله تعالى (قوله باب من تبرز) بوزن تفعل من البراز بنتج الموحدة وهو الفضاء الواسع كذا به عن الخارج من الدبر كما تقدم في الغائط (قوله على لبنتين) بنتج اللام وكسر الموحدة وفتح النون ثنية لبنه وهي ما يصنع من الطين أو غيره للبناء قبل أن يحرق (قوله يحيى بن سعيد) هو الأناصاري المدني التابعي وكذا شيخه وشيخه في الأوصاف الثلاثة ولكن قيل إن لواسع

أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ إِنَّ نَاسًا يَقُولُونَ إِذَا قَعَدْتَ عَلَى حَاجَتِكَ فَلَا تَسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ وَلَا بَيْتَ الْمُقَدَّسِ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ
 بْنُ عُمَرَ لَقَدْ أَرْتَقَيْتُ يَوْمًا عَلَى ظَهْرِ بَيْتِ لَنَا فَرَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى لَبَائِيْنِ مُسْتَقْبِلًا بَيْتَ الْمُقَدَّسِ
 لِحَاجَتِهِ وَقَالَ لَكَ مِنْ الَّذِينَ يُصَلُّونَ عَلَى أَوْرَاكِهِمْ فَقُلْتُ لَا أَذْرِي وَلِلَّهِ قَالِ مَا لَكَ بِعَيْنِي الَّذِي يُصَلِّي وَلَا يَرْتَفِعُ
 عَنِ الْأَرْضِ يَسْجُدُ وَهُوَ لَا صِقُّ بِالْأَرْضِ

رؤية فذكر لذلك في الصحابة وأبوه حبان هو ابن منقذ ابن عمر له ولا به صحبه وقد تقدم في المقدمة انه بفتح المهملة
 وبالموحدة (قوله انه كان يقول) أي ابن عمر كما صرح به مسلم في روايته وسيأتي لفظه قريباً فاما من زعم أن الضمير يعود على
 واسع فهو وهم منه وليس قوله فقال ابن عمر جواباً للواسع بل الناء في قوله فقال سببه لان ابن عمر أورد القول الاول منكراً له
 ثم بين سبب انكاره بما رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم وكان يمكنه أن يقول فلقدر أيت إلى آخره ولكن الراوى عنه
 وهو واسع أراد التأكيد باعادة قوله قال عبد الله بن عمر (قوله ان ناساً) يشير بذلك الى من كان يقول
 بعموم النهي كما سبق وهو مروي عن أبي أيوب وأبي هريرة ومعلق الاسدي وغيرهم (قوله اذا قعدت) ذكر التعود
 لكونه الغالب والاحال القيام كذلك (قوله على حاجتك) كني بهذا عن التبرز ونحوه (قوله لقد) اللام جواب قسم محذوف
 (قوله على ظهريتنا) وفي رواية يزيد الآية على ظهر بيتنا وفي رواية عبيد الله بن عمر الآية على ظهريتنا حفصة أي
 أخته كما صرح به في رواية مسلم ولا بن خزيمة دخلت على حفصة بنت عمر فصعدت ظهر البيت وطريق الجمع أن يقال
 أضافته البيت اليه على سبيل المجاز لكونها أخته فله منه سبب أوحى إضافة الى حفصة كان باعتبار أنه البيت الذي أسكنها
 النبي صلى الله عليه وسلم فيه واستمر في يدها الى أن ماتت فورث عنها وسيأتي انزعاع المصنف ذلك من هذا الحديث في كتاب
 الخمس ان شاء الله تعالى وحيث أضافه الى نفسه كان باعتبار ما آل اليه الحال لانه ورث حفصة دون أخوته لكونها كانت
 شقيقته ولم يترك من يحجبه عن الاستيعاب (قوله على لبنتين) ولا بن خزيمة فأشرفت على رسول الله ﷺ وهو على
 خلافه وفي رواية له فرأيت يقضى حاجته محجوراً بعلية بلبن وللحكيم الترمذي بسند صحيح ورأيت في كنيف وهو يفتح الكاف
 وكسر النون بعدها ياء تحتانية ثم فاء وانتهى بهذا اراد من قال ممن يرى الجواز مطلقاً يحتمل أن يكون رآه في القضاء وكونه
 على لبنتين لا يدل على البناء لاحتمال أن يكون جلس عليهما ليرتفع بهما عن الأرض ويرد هذا الاحتمال أيضاً ان ابن عمر كان
 يرى المنع من الاستقبال في القضاء الا بسائر كما وراه أبو داود والحاكم بسند لا بأس به ولم يقصد ابن عمر الا شراف على النبي
 صلى الله عليه وسلم في تلك الحالة وانما صعد السطح لضرورة كما في الرواية الآية فحانت منه الثنائه كما في رواية للبيهقي من
 طريق نافع عن ابن عمر نعم لما اتفقت له رؤيته في تلك الحالة عن غير قصد أحب ان لا يخفى ذلك من فائدة حفظ هذا الحكم
 الشرعي وكأنه انما رآه من جهة ظهره حتى ساع له تامل الكيفية المذكورة من غير محذور ودل ذلك على شدة حرص هذا الصحابي
 على تتبع احوال النبي ﷺ ليتبعها وكذا كان رضى الله عنه (قوله وقال) أي ابن عمر (لعلك) الخطاب لواسع وغلط من
 زعم انه مرفوع وقد فسر مالك المراد بقوله يصلون على اوراكهم أي من يلصق بطنه بوركه اذا سجد وهو خلاف هيئة
 السجود المشروعة وهي التجافي والتجنى كما سيأتي بيانه في موضعه وفي النهاية وفسر بأنه يخرج ركبته فيصير معتمداً
 على وركيه وقد استشكلت مناسبة ذكر ابن عمر لهذا مع المسئلة السابقة فقليل يحتمل أن يكون أراد بذلك أن الذي
 خاطبه لا يعرف السنة اذ لو كان عارفاً لعرف الفرق بين القضاء وغيره أو الفرق بين استقبال الكعبة وبيت المقدس
 وإنما كني عن لا يعرف السنة بالذي يصلي على وركيه لان من يفعل ذلك لا يكون الا جاهلاً بالسنة وهذا الجواب
 للكرمانى ولا يخفى ما فيه من التكلف وليس في السياق ان واسعا سأل ابن عمر عن المسئلة الاولى حتى ينسبه الى عدم
 معرفتها ثم الحصر الاخير مردود لانه قد يسجد على وركيه من يكون عارفاً بسنن الخلاء والذي يظهر في المناسبة ما دل
 عليه سياق مسلم في أوله عنده عن واسع قال كنت أصلي في المسجد فاذا عبد الله بن عمر جالس فلما قضيت صلاتي

بابُ خُرُوجِ النِّسَاءِ إِلَى الْبَرَّازِ حَدَّثَنَا بَحْجِي بْنُ بُكَيْرٍ قَالَ حَدَّثَنَا الْإِيْثُ قَالَ حَدَّثَنِي عَقِيلٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ أَرْوَاجَ النَّبِيِّ ﷺ كُنَّ يَخْرُجْنَ بِاللَّيْلِ إِذَا تَبَرَّزْنَ إِلَى الْمَنَاصِعِ وَهُوَ صَعِيدٌ أَفِيحٌ فَكَانَ عُمَرُ يَقُولُ لِلنَّبِيِّ ﷺ أَحْجُبْ نِسَاءَكَ فَلَمْ يَكُنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُ فَخَرَجَتْ سَوْدَةُ بَذَتْ زَمَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ لَيْلَةً مِنَ اللَّيْلِ عِشَاءً وَكَانَتْ امْرَأَةً طَوِيلَةً فَنَادَاهَا عُمَرُ أَلَا قَدْ عَرَفْنَاكَ يَا سَوْدَةُ حَرِصًا عَلَى أَنْ يَنْزِلَ الْحِجَابُ فَأَنْزَلَ اللَّهُ آيَةَ الْحِجَابِ

أنصرفت إليه من شقي فقال عبد الله يقول ناس فذكر الحديث فكان ابن عمر رأي منه في حال سجوده شيئاً لم يتحققه فسأله عنه بالعبارة المذكورة وكانه بدأ بالقصة الأولى لأنها من روايته المرفوعة المحققة عنده فقدمها على ذلك الأمر المظنون ولا يبعد أن يكون قريب العهد بقول من نقل عنهم ما نقل فأحب أن يعرف الحكم لهذا التابعي لينقله عنه على أنه لا يمتنع إبداء مناسبة بين هاتين المسئلتين بخصوصهما وأن لا حداها بالأخرى تعلقاً بأن يقال لعل الذي كان يسجد وهو لاصق بطنه بوركه كان يظن امتناع استقبال القبلة بفرجه في كل حالة كما قدمنا في الكلام على مثار النهي وأحوال الصلاة أربعة قيام وركوع وسجود وقعود وانضمام الفرج فيها بين الوركين ممكن إلا إذا جافى في السجود فرأي أن في الالتصاق ضم الفرج فتعله ابتداء وتنطعا والسنة بخلاف ذلك والتستر بالثياب كاف في ذلك كما أن الجدار كاف في كونه حائلاً بين العورة والقبلة أن قلنا أن مثار النهي الاستقبال بالعورة فلما حدث ابن عمر التابعي بالحكم الأول أشار له إلى الحكم الثاني منبهاً له على ما ظنه منه في تلك الصلاة التي رآه صلاها وأما قول واسع لأدري فدا لعل على أنه لا شعور عنده بشيء مما ظنه به ولهذا لم يغلظ ابن عمر له في الزجر والله أعلم (قوله باب خروج النساء إلى البراز) أي القضاء كما تقدم وهو بفتح الموحدة ثم راء وبعد ألف زاي قال الخطابي أكثر الرواة يقولونه بكسر أوله وهو غلط لأن البراز بالكسر هو المبارزة في الحرب (قلت) بل هو موجه لانه يطلن بالكسر على نفس الخارج قال الجوهري البراز المبارزة في الحرب والبراز أيضاً كناية عن ثقل الغذاء وهو الغائط والبراز بالنفتح القضاء الواسع انتهى فعلي هذا من فتح أراد القضاء فإن أطلقه على الخارج فهو من إطلاق اسم المحل على الحال كما تقدم مثله في الغائط ومن كسر أراد نفس الخارج (قوله حدثنا بحجي بن بكير) تقدم هذا الإسناد برمته في بدء الوحي وفيه تابعيان عروة وابن شهاب وقرينان الليث وعقيل (قوله المناصع) بالنون وكسر الصاد المهملة بعدها عين مهملة جمع منصع بوزن مقعد وهي أما كن معروفة من ناحيه البقيع قال الداودي سميت بذلك لأن الإنسان ينصع فيها أي يخلص والظاهر أن التفسير مقول عائشة والأفصح بالحاء المهملة التاسع (قوله احجب) أي أمتنعن من الخروج من بيوتهن بدليل أن عمر بعد نزول آية الحجاب قال لسودة ما قال كما سيأتي قريباً ويحتمل أن يكون أراد أولاً الأمر بستر وجوههن فلما وقع الأمر بوفق ما أراد أحب أيضاً أن يحجب أشخاصهن بمبالغة في التستر فلم يجب لأجل الضرورة وهذا أظهر الاحتمالين وقد كان عمر بعد نزول آية الحجاب من موافقته كما سيأتي في تفسير سورة الأحزاب وعلى هذا فقد كان لهن في التستر عند قضاء الحاجة حالات أولها بالظلمة لانهن كن يخرجن بالليل دون النهار كما قالت عائشة في هذا الحديث كن يخرجن بالليل وسيأتي في حديث عائشة في قصة الافك فخرجت معي أم مسطح قبل المناصع وهو متبرزنا وكنا لا نخرج إلا ليلاً إلى ليل انتهى ثم نزل الحجاب فتسترن بالثياب السكن كانت أشخاصهن ر بما تميز ولهذا قال عمر لسودة في المرة الثانية بعد نزول الحجاب أما والله ما تخمين علينا ثم اتخذت الكف في البيوت فتسترن بها كما في حديث عائشة في قصة الافك أيضاً فإن فيها وذلك قبل أن تتخذ الكنف وكان قصة الافك قبل نزول آية الحجاب كما سيأتي شرحه في موضعه أن شاء الله تعالى (قوله فانزل الله الحجاب) وللمستمل آية الحجاب زاد ابو عوانة في صحيحه من طريق الزبيدي

حدثنا زكرياء قال حدثنا أبو أسامة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة عن النبي ﷺ قال قد أذن أن تخرجن في حاجتكن قل هشام يعني البراز **باب التبرز في البيوت** **حدثنا** إبراهيم بن المنذر قال حدثنا أنس بن عياض عن عبيد الله عن محمد بن يحيى بن حبان عن واسع بن حبان عن عبد الله بن عمر قال أرقت فوق ظهر بيت حفصة لمض حاجتي فرأيت رسول الله ﷺ يقضي حاجته مستدير القبلة مستقبل الشام **باب** **حدثنا** يعقوب بن إبراهيم قال حدثنا يزيد بن هارون قال أخبرنا يحيى بن محمد بن يحيى بن حبان أن عمه واسع بن حبان أخبره أن عبد الله بن عمر أخبره قال لقد ظهرت ذات يوم على ظهر بيتنا فرأيت رسول الله ﷺ قاعدا على إمامتين مستقبل بيت المقدس **باب الاستنجاء بالماء** **حدثنا** أبو الوليد

عن ابن شهاب فانزل الله الحجاب يأبها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوت النبي الآية وسياتي في تفسير الاحزاب ان سبب نزولها قصة زينب بنت جحش لما أولم عليها وتأخر النفر الثلاثة في البيت واستحيا النبي صلى الله عليه وسلم ان يأمرهم بالخروج فنزلت آية الحجاب وسياتي أيضا حديث عمر قلت يا رسول الله ان نساءك يدخل عليهن البر والفاجر فلو أمرتهن أن يحتجن فنزلت آية الحجاب وروى ابن جرير في تفسيره من طريق مجاهد قال بينا النبي صلى الله عليه وسلم ياكل ومعه بعض أصحابه وعائشة تاكل معهم اذا صابت يدرجل منهم يدها فسكره النبي صلى الله عليه وسلم ذلك فنزلت آية الحجاب وطريق الجمع بينها أن أسباب نزول الحجاب تعددت وكانت قصة زينب آخرها للنص على قصتها في الآية أو المراد بآية الحجاب في بعضها قوله تعالى بدنين عليهن من جلابيبهن (قوله حدثنا زكريا) هو ابن يحيى وسياتي حديثه هذا في التفسير مطولا ومحصله ان سودة خرجت بعد ما ضرب الحجاب لحاجتها وكانت عظيمة الجسم فرآها عمر بن الخطاب فقال يا سودة أما والله ما تخفين علينا فانظري كيف تخرجين فرجعت فشكت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم وهو يتعشى فاوحى اليه فقال انه قد اذن لكن أن تخرجن لحاجتكن قال ابن ابطال فتمه هذا الحديث انه يجوز للنساء التصرف فيما هن الحاجة اليه من مصالحهن وفيه مراجعة الادني للأعلى فيما يتبين له انه الصواب وحيث لا يقصد التعنت وفيه منقبة لعمر وفيه جواز كلام الرجال مع النساء في الطرق للضرورة وجواز الاغلاظ في القول لمن يقصد الخير وفيه جواز وعظ الرجل امه في الدين لان سودة من أمهات المؤمنين وفيه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان ينتظر الوحي في الامور الشرعية لانه لم يأمرهن بالحجاب مع وضوح الحاجة اليه حتى نزلت الآية وكذا في اذنه لهن بالخروج والله أعلم (قوله باب التبرز في البيوت) عقب المصنف بهذه الترجمة ليشير الى ان خروج النساء للبراز لم يستمر بل اتخذت بعد ذلك الاخلية في البيوت فاستغنين عن الخروج الال للضرورة (قوله عبيد الله) أي ابن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب وهو تابعي صغير من فقهاء أهل المدينة وأتباعهم والاسناد كله مدنيون (قوله حدثنا يعقوب بن إبراهيم) هو الدورقي وزيد هو ابن هرون كالأبى ذرو الاصيلي ويحي هو ابن سعيد الانصاري الذي روي مالك عنه هذا الحديث كما تقدم ولم يقع في رواية يحيى مستدبر القبة أي الكعبة كما في رواية عبيد الله بن عمر لان ذلك من لازم من استقبال الشام بالمدينة وانما ذكرت في رواية عبيد الله للتأكيد والتصريح به والتعبير تارة بالشام وتارة ببيت المقدس بالمعني لانهما في جهة واحدة (قوله باب الاستنجاء بالماء) أراد بهذا الترجمة الرد على من كرهه وعلى من زعم وقوعه من النبي صلى الله عليه وسلم وقد روي ابن أبي شيبة بأسانيد صحيحة عن حزن بنه بن الهان رضي الله عنه أنه سئل عن الاستنجاء بالماء فقال اذا لا يزال في يدي تن وعن نافع ان ابن عمر كان لا يستنجي بالماء وعن ابن الزبير قال ما كنا

هشام بن عبد الملك قال حدثنا شعبة عن أبي معاذ وأسمه عطاء بن أبي ميمونة قال سمعت أنس بن مالك يقول كان النبي ﷺ إذا خرج لحاجته أجسأ أنا وغلام معنا إداوة من ماء يعني يستنجي به **باب** من حمل معه الماء لطهوره وقال أبو الدرداء أليس فيكم صاحب النملين والطهور والوساد **حدثنا** سليمان بن حرب قال حدثنا شعبة عن أبي معاذ هو عطاء بن أبي ميمونة قال سمعت أنساً يقول كان رسول الله ﷺ إذا خرج لحاجته تبعته أنا وغلام منا معنا إداوة من ماء

فعله ونقل ابن التين عن مالك أنه أنكر أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم استنجي بالماء وعن ابن حبيب من المالكية أنه منع الاستنجاء بالماء لأنه مطعوم (قوله هشام بن عبد الملك) هو الطيالى والاسناد كدبصريون (قوله أجسأ أنا وغلام) زاد في الرواية الآتية عقبها منا أي من الانصار وصرح به الاسماعيلي في روايته ولمسلم نحوى أي مقارب لى في السن والغلام هو المترعرع قاله أبو عبيد وقال في المحكم من لدن القطام الى سبع سنين وحكي الزمخشري في أساس البلاغة ان الغلام هو الصغير الى حد الالتجاء فان قيل له بعد الالتجاء غلام فهو مجاز (قوله اداوة) بكسر الهمزة اناء صغير من جند (قوله من ماء) أي مملوءة من ماء (قوله يعني يستنجي به) قائل يعني هو هشام وقدر واد المصنف بعد هذا عن سليمان بن حرب فلم يذكرها لكنه رواه عقبه من طريق محمد بن جعفر عن شعبة فقال يستنجي بالماء والاسماعيلي من طريق بن مرزوق عن شعبة فأطلق أنا وغلام من الانصار معنا اداوة فيهما ماء يستنجي منها النبي صلى الله عليه وسلم وللمصنف من طريق روح ابن القاسم عن عطاء بن أبي ميمونة اذا تبرز لحاجته أتته بماء فيغسل به ولمسلم من طريق خالد الخذاء عن عطاء عن أنس فخرج علينا وقد استنجي بالماء وقد بان بهذه الروايات أن حكاية الاستنجاء من قول أنس راوى الحديث فنيه الرد على الاصيلي حيث تعقب على البخاري استدلاله بهذا الحديث على الاستنجاء بالماء قال لان قوله يستنجي به ليس هو من قول أنس انما هو من قول أبي الريد أي أحد الرواة عن شعبة قال وقد رواه سليمان بن حرب عن شعبة فلم يذكرها قال فيحتمل أن يكون الماء لوضوءه انتهى وقد انتفى هذا الاحتمال بالروايات التي ذكرناها وكذا فيه الرد على من زعم ان قوله يستنجي بالماء مدرج من قول عطاء الراوى عن أنس فيكون مرسلًا فلا حجة فيه كما حكاها ابن التين عن أبي عبد الملك البوني فان رواية خالد التي ذكرناها تدل على انه قول أنس حيث قال فخرج علينا ووقع هنا في نكت البدر الزركشي تصحيف فانه نسب التعقب المذكور الى الاسماعيلي وانما هو للاصيلي وأقره فكانه ارتضاه وليس يرضى كما أوضحناه وكذا نسبه الكرماني الى ابن بطلال وأقره عليه وابن بطلال انما أخذه عن الاصيلي (قوله باب من حمل معه اناء لطهوره) هو بالضم أي ليتطهر به (قوله وقال أبو الدرداء أليس فيكم) هذا الخطاب لعقمة بن قيس والمراد بصاحب النملين وما ذكر معهما عبد الله بن مسعود لانه كان يتولى خدمة النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك وصاحب النملين في الحقيقة هو النبي صلى الله عليه وسلم وقيل لابن مسعود صاحب النملين مجازا لكونه كان يحملهما وسيأتي الحديث ان ذكر موصول عند المصنف في المناقب ان شاء الله تعالى وايراد المصنف لحديث أنس مع هذا الطرف من حديث أبي الدرداء يشعر أشعارا قويا بأن الغلام المذكور في حديث أنس هو ابن مسعود وقد تقدمنا ان لفظ الغلام يطلق على غير الصغير مجازا وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم لابن مسعود بمكة وهو رعى الغنم انك لغلام معلم وعلى هذا فقول أنس وغلام منا أي من الصحابة أو من خدم النبي صلى الله عليه وسلم وأما رواية الاسماعيلي التي فيها من الانصار فلعلها من تصرف الراوى حيث رأى في الرواية منا حملها على القبيلة فرواها بالمعنى فقال من الانصار أو اطلاق الانصار على جميع الصحابة سائغ وان كان العرف خصه بالاوز والخزرج وروى أبو داود من حديث أبي هريرة قال كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا أتى الخلاء أتته بماء في ركوة فاستنجى فيحتمل ان يفسر به الغلام المذكور في حديث أنس

باب حمل العنزة مع الماء في الاستنجاء **حدثنا** محمد بن بشر قال حدثنا محمد بن جعفر قال حدثنا
 شعبة عن عطاء بن أبي ميمونة سمع أنس بن مالك يقول كان رسول الله ﷺ يدخل الخلاء فاحمل أنا
 وغلام إداوة من ماء وعنزة يستنجي بالماء، تابعه النضر وشاذان عن شعبة العنزة عصا عابرة **باب**
 النهي عن الاستنجاء باليمين **حدثنا** معاذ بن فضالة قال حدثنا هشام

ويؤيده ما رواه المصنف في ذكر الجن من حديث أبي هريرة أنه كان يحمل مع النبي صلى الله عليه وسلم الإداوة لوضوئه
 وحاجته وأيضاً فإن في رواية أخرى لمسلم أن أنسا وصفه بالصغر في ذلك الحديث فيبعد لذلك أن يكون هو ابن مسعود
 والله أعلم ويكون المراد بقوله أصغر نأى في الحال لقرب عهده بالسلام وعند مسلم في حديث جابر الطويل الذي في آخر
 الكتاب أن النبي صلى الله عليه وسلم انطلق لحاجته فاتبعه جابر بإداوة فيحمل أن يفهم به الميم لاسيما وهو نصاري
 ووقع في رواية الاسماعيلي من طريق عاصم بن علي عن شعبة فأتبعه وأنا غلام بتقديم أو اوفتكون حالية لكن تعقبه
 الاسماعيلي بأن الصحيح أن أو غلام أي بواو العطف (قوله باب حمل العنزة مع الماء في الاستنجاء) العنزة بفتح النون عصي
 أقصر من الرمح لها سنان وقيل هي الحربة القصيرة ووقع في رواية كريمة في آخر حديث هذا الباب العنزة عصي عليها زج
 بزاي مضمومة ثم جيم مشددة أي سنان وفي الطبقات لابن سعد أن النجاشي كان أهداها للنبي صلى الله عليه وسلم وهذا
 يؤيد كونها كانت على صنعة الحربة لأنها من آلات الحبشة كما سيأتي في العيدين إن شاء الله تعالى (قوله سمع أنس بن مالك)
 أي أنه سمع ولفظة أنه تحذف في الخط عرفاً (قوله يدخل الخلاء) المراد به هنا القضاء لقوله في الرواية الأخرى كان إذا
 خرج لحاجته وأقرينة حمل العنزة مع الماء فإن الصلاة إليها إنما تكون حيث لاسترة غيرها وأيضاً فإن الإخيلة التي في
 البيوت كان خدمته فيها متعلقة بأهله وفهم بعضهم من تبويب البخاري أنها كانت تحمل ليستريحها عند قضاء الحاجة وفيه
 نظر لأن ضابط السترة في هذا ما يستر الأسافل والعنزة ليست كذلك نعم يحتمل أن يركزها امامه ويضع عليها الثوب الساتر
 أو يركزها بجانبه لتكون إشارة إلى منع من يروم المرور بقربه أو تحمل لنبتش الأرض الصلبة أو لمنع ما يعرض من
 هوام الأرض لكونه صلى الله عليه وسلم كان يبعد عند قضاء الحاجة أو تحمل لأنه كان إذا استنجى توضأ وإذا توضأ
 صلى وهذا أظهر الأوجه وسيأتي التبويب على العنزة في ستره المنصلي في الصلاة واستدل البخاري بهذا الحديث على
 غسل البول كما سيأتي وفيه جواز استخدام الأحرار خصوصاً إذا أُرصدوا لذلك ليحصل لهم التمرن على التواضع وفيه
 أن في خدمة العالم شرفاً للمتعم لكون أبي الدرداء مدح ابن مسعود بذلك وفيه حجة على ابن حبيب حيث منع
 الاستنجاء بالماء لأنه معطوم لأن ماء المدينة كان عذبا واستدل به بعضهم على استحباب التوضيء من الأواني دون الأنهار
 والبرك ولا يستقيم إلا لو كان النبي صلى الله عليه وسلم وجد الأنهار والبرك فعدل عنها إلى الأواني (قوله تابعه النضر)
 أي ابن شميل تابع محمد بن جعفر وحديثه موصول عند النسائي (قوله وشاذان) أي الأسود بن عامر وحديثه عند المصنف
 في الصلاة وانظره ومعنا عكازة أو عصي أو عنزة والظاهر أن أو شك من الراوي لتوافق الروايات على ذكر العنزة والله أعلم
 وجميع الرواة المذكورين في هذه الأبواب الثلاثة بصريون (قوله باب النهي عن الاستنجاء باليمين) أي باليد اليمنى وعبر بالنهي
 إشارة أنه لم يظهر له هل هو للتحريم أو للتنزيه أو أن القرينة الصارفة للنهي عن التحريم لم تظهر له وهي أن ذلك أدب من الآداب
 وبكونه للتنزيه قال الجمهور وذهب أهل الظاهر إلى أنه للتحريم وفي كلام جماعة من الشافعية ما يشعر به لكن قال النووي
 مراد من قال منهم لا يجوز الاستنجاء باليمين أي لا يكون مباحياً يستوى طرقاه بل هو مكروه راجح التبرك ومع القول بالتحريم
 فن فعله إساءة وأجزأه وقال أهل الظاهر وبعض الخنابلة لا يجزىء ومحل هذا الاختلاف حيث كانت اليد تباشر ذلك بألة
 غيرها كالماء وغيره ما يغري آلة فحرام غير مجزىء، باختلاف والبسرى في ذلك كالتيمم والله أعلم (قوله حدثنا معاذ بن فضالة)

هُوَ الدَّسْتَوَائِيُّ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
 إِذَا شَرِبَ أَحَدُكُمْ فَلَا يَتَنَفَّسْ فِي الْإِنَاءِ . وَإِذَا أَتَى الْخَلَاءَ فَلَا يَمَسُّ ذَكَرَهُ يَمِينِهِ وَلَا يَتَمَسَّحُ يَمِينِهِ
بَابُ لَا يَمَسُّكَ ذَكَرَهُ يَمِينِهِ إِذَا بَالَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ قَالَ حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي
 كَثِيرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ إِذَا بَالَ أَحَدُكُمْ

بفتح الفاء والضاد المعجمة وهو بصرى من قدماء شيوخ البخارى (قوله هو الاستوائى) أى ابن عبد الله لابن حسان وهما
 بصرىان ثقتان مشهوران من طبقة واحدة (قوله عن أبيه) أى أبى قتادة الحارثى، وقيل عمرو وقيل النعمان الانصارى
 فارس رسول الله صلى الله عليه وسلم أول مشاهده أحدومات سنة أربع وخمسين على الصحيح فيهما (قوله فلا يتنفس)
 بالجزم ولاناهية فى الثلاثة وروى بالضم فيها على أن لانا فيه (قوله فى الإناء) أى داخله وأما إذا أبانه وتنفس فهى السنة
 كما سأتى فى حديث أنس فى كتاب الاشربة أن شاء الله تعالى وهذا النهى للتأديب لارادة المبالغة فى النظافة اذ قد يخرج
 مع النفس بصاق أو مخاط أو بخار ردى فيكسبه رائحة كريهة فيتقذر بها هو أو غيره عن شربه (قوله وإذا أتى الخلاء) أى فبال
 كما فسرت الرواية التى بعدها (قوله ولا يتمسح يمينه) أى لا يستنج وقد أثار الخطابى هنا بحثا وبالغ فى التبجح به وحكى عن
 أبى على بن أبى هريرة أنه ناظر رجلا من الفقهاء الخراسانيين فسأله عن هذه المسئلة فأعياه جوابها ثم أجاب الخطابى عنه
 بجواب فيه نظر ومحصل الايراد أن المستجمر متى استجمر بيساره استلزم مس ذكره يمينه ومتى أمسكه بيساره استلزم
 استجماره يمينه وكلاهما قد شمله النهى ومحصل الجواب أنه يقصد الاشياء الضخمة التى لا تروى بالحركة كالجدار ونحوه
 من الاشياء البارزة فيستجمر بها بيساره فإن لم يجد فليصق مقعده بالأرض ويمسك ما يستجمر به بين عقبيه أو إبهامى رجله
 ويستجمر بيساره فلا يكون متصرفا فى شىء من ذلك يمينه انتهى وهذه هيئة منكورة بل يتعذر فعلها فى غالب الاوقات وقد
 تعقبه الطيبى بأن النهى عن الاستجمار باليمين مختص بالدبر والنهى عن المس مختص بالذكور فبطل الايراد من أصله كذا قال وما
 ادعاه من تخصيص الاستنجاء بالدبر مردود والمس وإن كان مختصا بالذكور لكن يلحق به الدبر قياسا والتخصيص على
 الذكر لا مفهوم له بل فرج المرأة كذلك وإنما خص الذكر بالذكر لأن كون الرجال فى الغالب هم المخاطبون والنساء شقائق
 الرجال فى الاحكام الاما خص والصواب فى الصورة التى أوردها الخطابى ما قاله امام الحرمين ومن بعده كالفزلى
 فى الوسيط والبعثى فى التهذيب انه يمر العضو بيساره على شىء يمسكه يمينه وهى قارة غير متحركة فلا يعد مستجمرا باليمين
 ولما سابهوا من ادعى انه فى هذه الحالة يكون مستجمرا يمينه فقد غلط وإنما هو كمن صب يمينه الماء على يساره حال
 الاستنجاء (قوله باب لا يمسك ذكره يمينه إذا بَالَ) أشار بهذه الترجمة الى ان النهى المطلق عن مس الذكر باليمين كفى
 الباب قبله محمول على المقيد بحالة البول فيكون ماعداه مباحا وقال بعض العلماء يكون ممنوعا أيضا من باب الاولى لانه نهى
 عن ذلك مع مظنة الحاجة فى تلك الحالة وتعقبه أبو محمد بن أبى جرة بأن مظنة الحاجة لا تختص بحالة الاستنجاء وإنما
 خص النهى بحالة البول من جهة ان مجاور الشىء يعطى حكمه فلما منع الاستنجاء باليمين منع مس آلتة جسمها للمادة
 ثم استدل على الاباحة بقوله صلى الله عليه وسلم لطلق بن على حين سأله عن مس ذكره انما هو بضعة منك فدل
 على الجواز فى كل حال فخرجت حالة البول بهذا الحديث الصحيح وبقى ماعداها على الاباحة انتهى والحديث
 الذى أشار اليه صحيح أو حسن وقد يقال حمل المطلق على المقيد غير متفق عليه بين العلماء ومن قال به يشترط فيه شروطا
 لكن نبه ابن دقيق العيد على أن محل الاختلاف انما هو حيث تتغير مخارج الحديث بحيث يعد حديثين مختلفين فأما اذا
 أخذ المخرج وكان الاختلاف فيه من بعض الرواة فينبى حمل المطلق على المقيد بلا خلاف لان التقييد حينئذ يكون زيادة
 من عدل فتقبل (قوله حدثنا محمد بن يوسف) هو الثوري أبى وقد صرح ابن خزيمة فى روايته بسماع يحيى له من عبد الله
 بن أبى قتادة وصرح ابن المنذر فى الاوسط بالتحديث فى جميع الاسناد وأورده من طريق بشر بن بكر عن الاوزاعى

فَلَا يَأْخُذَنَّ ذِكْرَهُ يَمِينِهِ . وَلَا يَسْتَنْجِي يَمِينِهِ وَلَا يَتَنَفَسُ فِي الْإِنَاءِ **بَابُ** الْإِسْتِنْجَاءِ بِالْحِجَارَةِ
حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَسْكِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ نَجِيٍّ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ عَمْرِو بْنِ الْمَسْكِيِّ عَنْ جَدِّهِ عَنْ أَبِي
 هُرَيْرَةَ قَالَ أَتَبِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَخَرَجَ حَاجَتَهُ فَكَانَ يَلْتَفِتُ فَدَنَوْتُ مِنْهُ فَقَالَ ابْنِي أَحْجَارًا أَسْتَنْفِضُ
 بِهَا أَوْ نَحْوَهُ وَلَا تَأْتِنِي بِعَظْمٍ وَلَا رَوْثٍ فَأَتَيْتُهُ بِأَحْجَارٍ بِطَرَفِ ثِيَابِي فَوَضَعْتُهَا إِلَى جَنْبِهِ

فحصل الامن من محذور التدليس (قوله فلا يأخذن) كذا لا يبي ذر بنون التنا كيدوا غيره بدونها وهو مطابق لقوله
 في الترجمة لا يمسك وكذا في مسام التعبير بالمسك من رواية همام عن يحيى ووقع في رواية الاسماعيلي لا تمس
 فاعترض على ترجمة البخاري بأن المس أعم من المسك يعني فكيف تستدل بالأعم على الأخص ولا يراد على
 البخاري من هذه الحثية لما بيناه واستنبط منه بعضهم منع الاستنجاء باليد التي فيها الخاتم المنقوش فيه اسم الله تعالى
 لكون النهي عن ذلك لتشريف اليمين فيكون ذلك من باب الأولي وما وقع في العتبية عن مالك من عدم الكراهة
 قد أنكره حذاق أصحابه وقيل الحكمة في النهي لكون اليمين معدة للأكل بها فلو تعاطى ذلك بها لأمكن
 أن يتذكره عند الأكل فيتأذى بذلك والله أعلم (قوله ولا يتنفس في الإناء) جملة خبرية مستعملة إن كانت لنافية وإن كانت
 ناهية فمعطوفة لكن لا يلزم من كون المعطوف عليه مقيدا بتميدان يكون المعطوف مقيدا به لأن التنفس لا يتعلق بحالة البول
 وإنما هو حكم مستقل ويحتمل أن تكون الحكمة في ذكره هنا أن الغالب من أخلاق المؤمنين التأسى بأفعال النبي صلى
 الله عليه وسلم وقد كان إذا بال توضأ وثبت أنه شرب فضل وضوئه فالؤمن بصدده أن يفعل ذلك فعلمه أدب الشرب مطلقا
 لاستحضاره والتنفس في الإناء مختص بحالة الشرب كما دل عليه سياق الرواية التي قبله وللحاكم من حديث أبي هريرة
 لا يتنفس أحدكم في الإناء إذا كان يشرب منه والله أعلم (قوله باب الاستنجاء بالحجارة) أراد بهذه الترجمة الرد على من زعم
 أن الاستنجاء مختص بالماء والدلالة على ذلك من قوله أستنفض فإن معناه استنجي كما سيأتي (قوله حدثنا أحمد بن محمد
 المسكي) هو أبو الوليد الأزرق جد أبي الوليد محمد بن عبد الله صاحب تاريخ مكة وفي طبقته أحمد بن محمد المسكي أيضا لكن
 كنيته أبو محمد واسم جده عون ويعرف بالقواس وقد وهم من زعم أن البخاري روى عنه وإنما روى عن أبي الوليد ووهم
 أيضا من جعلهما واحدا (قوله عن جده) يعني سعيد ابن عمرو بن سعيد بن العاصي بن أمية القرشي الأموي وعمرو بن
 سعيد هو المعروف بالاشدق الذي ولي إمرة المدينة وكان يجهز البعوث إلى مكة كما تقدم في حديث أبي شريح الخزاعي
 وكان عمر وهذا قد تغلب على دمشق في زمن عبد الملك بن مروان فقتله عبد الملك وسير أولاده إلى المدينة وسكن ولده مكة
 لما ظهرت دولة بني العباس فاستمر رواها ففى الاسناد مكيان ومدينان (قوله اتبع) بتشديد التاء انشأة أي سرت وراءه
 والواو في قوله وخرج حاله وفي قوله وكان استثنائية وفي رواية أبي ذر فكان بالماء (قوله فدنت منه) زاد الاسماعيلي
 أستأنس وأتحنج فقال من هذا فقلت أبو هريرة (قوله ابغني) بالوصل من الثلاثي أي أطلب لي يقال بغيت الشيء أي
 طلبته لك وفي رواية بالقطع أي أعني على الطلب يقال أبغيت الشيء أي أعتك على طلبه والوصل أليق بالسياق ويؤيده
 رواية الاسماعيلي ابغني (قوله أستنفض) بقاء مكسورة وصاد معجمة مجزوم لأنه جواب الأمر ويجوز الرفع على
 الاستئناف قال القزاز قوله أستنفض استعمل من التخص وهو أن تبرز الشيء لطير غبار قال وهذا موضع أستنظف أي
 بتقديم الظاء المشالة على الفاء ولكن كذا روى انتهى والذي وقع في الرواية صواب ففى القاموس استنفضه استخرجه
 وبالحجر استنجي وهو مأخوذ من كلام المطرزي قال الاستنفاض الاستخراج ويكني به عن الاستنجاء ومن رواه
 بالتماف والصاد المهملة فقد صحف انتهى ووقع في رواية الاسماعيلي استنجي بدل أستنفض وكأنها المراد بقوله في روايتنا
 أو نحوه ويكون التردد من بعض رواه (قوله ولا تأتني) كأنه صلى الله عليه وسلم خشي أن يفهم أبو هريرة من قوله
 أستنجي أن كل ما يزيل الأثر وينقي كاف ولا اختصاص لذلك بالأحجار فنهى بالاعتصام به في النهي على العظم والروث على

وَأَعْرَضْتُ عَنْهُ فَلَمَّا قَضَى أُتْبِعَهُ بِهِ حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ قَالَ حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ قَالَ
لَيْسَ أَبُو عُبَيْدَةَ ذَكَرَهُ . وَلَكِنْ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْأَسْوَدِ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ يَقُولُ أَنِّي النَّبِيُّ
ﷺ الْفَاطِطُ فَأَمَرَنِي أَنْ آتِيَهُ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ . فَوَجَدْتُ حَجَرَيْنِ وَالتَّمَسْتُ الثَّلَاثَ فَلَمْ أَجِدْهُ فَأَخَذْتُ
رَوْثَةً فَأَتَيْتُهُ بِهَا فَأَخَذَ الْحَجَرَيْنِ وَأَلْقَى الرَّوْثَةَ وَقَالَ

أَنْ مَسَاوَاهَا يَجْزَى . وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ مَخْتَصًا بِالْأَحْجَارِ كَمَا يَقُولُهُ بَعْضُ الْحَنَابِلَةِ وَالظَّاهِرِيَّةُ لَمْ يَكُنْ لِمَخْتَصِصِ هَذَيْنِ بِالنَّبِيِّ
مَعْنَى وَانْمَا خَصَّ الْأَحْجَارَ بِالذِّكْرِ لِكَثْرَةِ وَجُودِهَا وَزَادَ الْمَصْنَفُ فِي الْمَبْعَثِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ أَبَاهُ رِيرَةَ قَالَ لَهُ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا فَرَّغَ مَا بِالْعِظَمِ وَالرُّوثِ قَالَ هُمَا مِنْ طَعَامِ الْجَنِّ وَالظَّاهِرُ مِنْ هَذَا التَّمْلِيلِ اخْتِصَاصُ الْمَنْعِ بِهِمَا نَعْمَ يَلْتَحِقُ
بِهِمَا جَمِيعُ الْمَطْعُومَاتِ الَّتِي لِلْأَدَمِيِّينَ قِيَاسًا مِنْ بَابِ الْأَوَّلَى وَكَذَا الْمُحْتَرَمَاتُ كَأَوْرَاقِ كُتُبِ الْعِلْمِ وَمَنْ قَالَ عَالَةَ النَّهْيِ عَنْ
الرُّوثِ كَوْنَهُ نَجَسًا أَلْحَقَ بِهِ كُلَّ نَجَسٍ وَمُتَنَجِّسٍ وَعَنِ الْعِظَمِ كَوْنَهُ لَزْجًا فَلَا يَزِيلُ إِزَالَةً تَامَةً أَلْحَقَ بِهِ مَا فِي مَعْنَاهُ
كَالزَّجَاجِ الْأَمْلَسِ وَيُؤْبَدُهُ مَارَوَاهُ الدَّارُ قُطْنِي وَصَحِيحُهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى
أَنْ يَسْتَنْجِيَ بِرُوثٍ أَوْ بِعِظَمٍ وَقَالَ أَنَّهُمَا لَا يَطْهُرَانِ وَفِي هَذَا رَدٌّ عَلَى مَنْ زَعَمَ أَنَّ الِاسْتِنْجَاءَ بِهِمَا يَجْزَى . وَإِنْ كَانَ
مَنْهَا عَنهُ وَسَيَأْتِي فِي كِتَابِ الْمَبْعَثِ بَيَانُ قِصَّةِ وَفَدَا الْجَنِّ وَأَيُّ وَقْتٍ كَانَتْ أَنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى (قَوْلُهُ وَأَعْرَضْتُ) كَذَا فِي
أَكْثَرِ الرِّوَايَاتِ وَلِلْكَشْمِيِّينَ وَاعْتَرَضْتُ بِزِيَادَةِ مِثْنَةٍ بَعْدَ الْعَيْنِ وَالْمَعْنَى مُتَقَارِبٌ (قَوْلُهُ فَلَمَّا قَضَى) أَيُّ حَاجَتِهِ (أَتْبَعَهُ)
بِهِمَزَةٍ قَطَعَ أَيُّ أَلْحَقَهُ . وَكُنِيَ بِذَلِكَ عَنِ الِاسْتِنْجَاءِ وَفِي الْحَدِيثِ جَوَازُ اتِّبَاعِ السَّادَاتِ وَإِنْ يَأْمُرُوا بِذَلِكَ
وَاسْتِخْدَامِ الْأَمَامِ بِعُضْرِ عَيْنِهِ وَالْأَعْرَاضِ عَنْ قَاضِي الْحَاجَةِ وَالْإِعَانَةِ عَلَى احْتِضَارِ مَا يَسْتَنْجِي بِهِ وَاعْدَادِهِ عِنْدَهُ لثَلَاثٍ
يَحْتَاجُ إِلَيْنِ طَلَبُهَا بَعْدَ الْفَرَاغِ فَلَا يَأْمَنُ التَّلَوُّثُ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ (قَوْلُهُ بِبَابِ) بِالتَّنْوِينِ (لَا يَسْتَنْجِي) بِضَمِّ أَوَّلِهِ (قَوْلُهُ زُهَيْرٌ)
هُوَ ابْنُ مَعَاوِيَةَ الْجَعْفِيُّ الْكُوفِيُّ وَالْإِسْنَادُ كَذَلِكَ كُوفِيُونَ وَأَبُو إِسْحَقَ هُوَ السَّبْعِيُّ وَهُوَ تَابِعِي وَكَذَا شَيْخُهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ وَأَبُوهُ
الْأَسْوَدُ (قَوْلُهُ لَيْسَ أَبُو عُبَيْدَةَ) أَيُّ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ وَقَوْلُهُ ذَكَرَهُ أَيُّ لِي (وَلَكِنْ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْأَسْوَدِ) أَيُّ
هُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ لِي بِدَلِيلِ قَوْلِهِ فِي الرِّوَايَةِ الْآتِيَةِ الْمَعْلُومَةُ حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ وَانْمَا عَدَلَ أَبُو إِسْحَقَ عَنِ الرِّوَايَةِ عَنْ أَبِي
عُبَيْدَةَ إِلَى الرِّوَايَةِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ مَعَ أَنَّ رِوَايَةَ أَبِي عُبَيْدَةَ أَعْلَى لَهُ لَكُنْ أَبِي عُبَيْدَةَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِيهِ عَلَى الصَّحِيحِ فَتَكُونُ
مَنْقُطَةً بِخِلَافِ رِوَايَةِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ فَانْمَا مَوْصُولَةٌ وَرِوَايَةُ أَبِي إِسْحَقَ لِهَذَا الْحَدِيثِ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ
عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ وَنَزِيدُهُ مِنْ طَرِيقِ اسْرَائِيلَ بْنِ يُونُسَ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ فَمَرَادُ أَبِي إِسْحَقَ هُنَا بِقَوْلِهِ لَيْسَ أَبُو عُبَيْدَةَ ذَكَرَهُ أَيُّ
لَسْتُ أُرْوِيهِ الْآنَ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ وَانْمَا أُرْوِيهِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ (قَوْلُهُ عَنْ أَبِيهِ) هُوَ الْأَسْوَدُ بْنُ يَزِيدَ النَّخَعِيُّ صَاحِبُ ابْنِ
مَسْعُودٍ وَقَالَ ابْنُ التِّينِ هُوَ الْأَسْوَدُ بْنُ عَبْدِ غوثِ الزَّهْرِيِّ وَهُوَ غُلَطٌ فَاحِشٌ فَإِنَّ الْأَسْوَدَ الزَّهْرِيَّ لَمْ يَسْلَمْ فَضْلًا عَنْ أَنْ
يَعْبُشَ حَتَّى يَرُدَّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ (قَوْلُهُ أَنِّي الْفَاطِطُ) أَيُّ الْأَرْضِ الْمُطْمَئِنَّةُ لِقَضَاءِ الْحَاجَةِ (قَوْلُهُ فَلَمْ أَجِدْ)
وَالْكَشْمِيِّينَ فَلَمْ أَجِدْهُ أَيُّ الْحَجَرِ الثَّلَاثِ (قَوْلُهُ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ) فِيهِ الْعَمَلُ بِمَادِلٍ عَلَيْهِ النَّهْيُ فِي حَدِيثِ سَلْمَانَ عَنِ النَّبِيِّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ وَلَا يَسْتَنْجِي أَحَدُكُمْ بِأَقْلٍ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ وَادَّعَى وَأَخَذَ بِهَذَا الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَأَصْحَابُ الْحَدِيثِ
فَشَرَطُوا أَنْ لَا يَنْقُصَ مِنَ الثَّلَاثِ مَعَ مَرَاعَاةِ الْإِنْقَاءِ إِذَا لَمْ يَحْصُلْ بِهَا فِيزَادُ حَتَّى يَنْقُصَ وَيَسْتَجِبُ حِينَئِذٍ لَا يَتَارَ لِقَوْلِهِ وَمَنْ
اسْتَجْمَرَ فَلْيُؤْتِرْ وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ لَزِيَادَةِ فِي أَبِي دَاوُدَ حَسَنَةُ الْإِسْنَادِ قَالَ وَمَنْ لَا فَلَاحِجٌ . وَبِهَذَا يَحْصُلُ الْجَمْعُ بَيْنَ الرِّوَايَاتِ
فِي هَذَا الْبَابِ قَالَ الْخَطَّابِيُّ لَوْ كَانَ الْقَصْدُ الْإِنْقَاءَ فَقَطْ لَخَلَا اشْتِرَاطُ الْعَدَدِ عَنِ الْفَائِدَةِ فَلَمَّا اشْتَرَطَ الْعَدَدُ لَفْظًا وَعِلْمُ الْإِنْقَاءِ
فِيهِ مَعْنَى دَلٍّ عَلَى إِنْجَابِ الْأَمْرِ مِنْ وَظَائِرِهِ الْعِدَّةُ بِالْأَفْرَاءِ فَإِنَّ الْعَدَدَ مُشْتَرَطٌ وَلَوْ تَحَقَّقَتْ بَرَاءَةُ الرَّحْمِ بِقَرَّةٍ وَاحِدَةٍ (قَوْلُهُ)
فَأَخَذْتُ رَوْثَةً (زَادَ ابْنُ خُرَيْمَةَ فِي رِوَايَتِهِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّهُمَا كَانَتْ رَوْثَةً حَمَارًا وَنَقَلَ التِّيمِيُّ أَنَّ الرُّوثَ مَخْتَصٌّ بِمَا يَكُونُ
مِنْ الْخَيْلِ وَالْبَعَالِ وَالْحَمِيرِ) (قَوْلُهُ أَنِّي الرَّوْثَةُ) اسْتَدْلَ بِهِ الطَّحَاوِيُّ عَلَى عَدَمِ اشْتِرَاطِ الثَّلَاثَةِ قَالَ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مُشْتَرَطًا

هَذَا رِكَسُ بَابِ الْوُضُوءِ مَرَّةً مَرَّةً حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ قَالَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ بَنِي عَبَّاسٍ قَالَ تَوَضَّأَ النَّبِيُّ ﷺ مَرَّةً مَرَّةً بِبَابِ الْوُضُوءِ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عِيْسَى قَالَ حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ حَدَّثَنَا فُلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ عَنْ عَبَّادِ بْنِ تَمِيمٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ

اطلب ثالثا كذا قال وغفل رحمه الله عما أخرجه أحمد في مسنده من طريق معمر عن أبي إسحق عن عائمة عن ابن مسعود في هذا الحديث قان فيه فالتى الروثة وقال انها ركس ايتني بحجر ورجاله ثقات أثبات وقد تابع عليه معمر أبو شعبة الواسطي وهو ضعيف أخرجه الدارقطني وتابعهما عمار بن زريق أحد الثقات عن أبي إسحق وقد قيل ان أبا إسحق لم يسمع من عائمة لكن أثبت سماعه لهذا الحديث منه الكرايسي وعلى تقدير أن يكون أرسله عنه فالمرسل حجة عند المخالفين وعندنا أيضا اذا اعتضدوا استدلال الطحاوي فيه نظر بعد ذلك لاحتمال أن يكونا كتفي بالامر الاول في طلب الثلاثة فلم يحدد الامر بطلب الثالث أو ا كتفي بطرف أحدهما عن الثالث لان المقصود بالثلاثة أن يمسح بها ثلاث مسحات وذلك حاصل ولو بواحد والدليل على صحته أنه لو مسح بطرف واحد ورماه ثم جاء شخص آخر فمسح بطرفه الآخر لاجزأهما بلا خلاف وقال أبو الحسن بن القصار المالكي روي أنه أتاه بثالث لكن لا يصح ولو صح فلا استدلال به لمن لا يشترط الثلاثة قائم لانه اقتصر في الموضعين على ثلاثة فحصل لكل منهما أقل من ثلاثة انتهى وفيه نظر أيضا لان الزيادة ثابتة كما قدمناه وكانها إنما وقف على الطريق التي عند الدارقطني فقط ثم يحتمل أن يكون لم يخرج منه شيء الا من سبيل واحد وعلى تقدير أن يكون خرج منهما فيحتمل أن يكون ا كتفي للقبل بالمسح في الارض وللدبر بالثلاثة أو مسح من كل منهما بطرفين واما استدلالهم على عدم الاشتراط للعدد بالقياس على مسح الرأس فمماسد الاعتبار لانه في مقابلة النص الصريح كما قدمناه من حديث أبي هريرة وسلمان والله أعلم (قوله هذا ركس) كذا وقع هنا بكسر الراء واسكان الكاف فقتيل هي لغة في رجس بالجيم وبدل عليه رواية ابن ماجه وابن خزيمة في هذا الحديث فانها عندهما بالجيم وقيل الركس الرجيع رد من حالة الطهارة الى حالة النجاسة قاله الخطابي وغيره والاولي أن يقال رد من حالة الطعام الى حالة الروث وقال ابن بطال لم أر هذا الحرف في اللغة يعني الركس بالكاف وتعقبه أبو عبد الملك بأن معناه الرد كما قال تعالى أركسوا فيها أي ردوا فكانه قال هذا رد عليك انتهى ولو ثبت ما قال لكان ينتج الراء يقال أركسه ركسا اذارده وفي رواية الترمذي هذا ركس يعني نجسا وهذا يؤيد الاول وأغرب النسائي فقال عقب هذا الحديث الركس طعام الجن وهذا ان ثبت في اللغة فهو مريح من الاشكال (قوله وقال ابراهيم بن يوسف عن أبيه) يعني يوسف بن أسحق بن أبي أسحق السبيعي عن أبي أسحق وهو جده قال حدثني عبد الرحمن يعني ابن الاسود بن يزيد بالاسناد ان كور أولا وأراد البخاري بهذا التعليق الرد على من زعم أن أبا أسحق دلل هذا الخبر كما حكى ذلك عن سلمان الشاذ كوني حيث قال لم يسمع في التدليس بأخني من هذا قال ليس أبو عبيدة ذكره ولكن عبد الرحمن ولم يقل ذكره الى انتهى وقد استدلل الاسماعيلي أيضا على صحة سماع أبي إسحق لهذا الحديث من عبد الرحمن بكون يحيى القطان رواه عن زهير فقال بعد أن أخرجه من طريقه القطان لا يرضى ان يأخذ عن زهير ما ليس بهماع لابي إسحق وكأنه عرف ذلك بالاستقراء من صنيع القطان أو بالتصريح من قوله فانزاحت عن هذه الطريق علة التدليس وقد أعله قوم بالاضطراب وقد ذكر الدارقطني الاختلاف فيه على أبي إسحق في كتاب العلل واستوفيته في مقدمة الشرح الكبير لكن رواية زهير هذه ترجحت عند البخاري بمتابعة يوسف حفيد أبي إسحق وتابعهما شريك القاضي وذكر ابن أبي زائدة وغيرهما وتابع أبا إسحق على روايته عن عبد الرحمن المذكور ليش بن أبي سليم وحديثه يستشهد به أخرجه ابن أبي شيبة وما يرجحها أيضا استحضر أبي إسحق لطريق أبي عبيدة وعدوله عنها

باب الوضوء ثلاثاً ثلاثاً حدثنا عبد العزيز بن عبد الله الأويسى قال حدثني إبراهيم بن سعيد عن ابن شهاب أن عطاء بن يزيد أخبره أن حمران مولى عثمان أخبره أنه رأى عثمان بن عفان دعا بإناء فأفرغ على كفيه ثلاث مرار فمسحهما . ثم أدخل يمينه في الإناء فمضمض واستنشق ثم غسل وجهه ثلاثاً ويديه إلى المرفقين ثلاث مرار (ثم) مسح برأسه ثم غسل رجليه ثلاث مرار إلى الكعبين ثم قال قال رسول الله ﷺ من توضأ

بخلاف رواية إسرائيل عنه عن أبي عبيدة فإنه يتعرض فيها لرواية عبد الرحمن كما أخرجه الترمذي وغيره فلما اختلفا في رواية زهير طريق عبد الرحمن على طريق أبي عبيدة دل على أنه عارف بالطريقين وإن رواية عبد الرحمن عنده أرجح والله أعلم (قوله باب الوضوء مرة مرة) أي لكل عضو والحديث المذكور في الباب مجمل وقد تقدم بيانه في باب غسل الوجه باليدين من غرفة واحدة وسفيان هو الثوري والراوى عنه الفريابي لا اليكندي وصرح أبو داود والاسماعيلي في روايتهما بسماع سفيان له من زيد بن أسلم (قوله باب الوضوء مرتين مرتين) أي لكل عضو (قوله حدثنا الحسين بن عيسى) هو البسطامي ينتج الموحدة ويونس هو المؤدب وفليح ومن فوقه مديون وعبد الله بن زيد هو ابن عاصم المازني وحديثه هذا مختصر من حديث مشهور في صفة وضوء النبي صلى الله عليه وسلم كما سيأتي بعد من حديث مالك وغيره لكن ليس فيه الفصل مرتين إلا في اليدين إلى المرفقين نعم روي النسائي من طريق سفيان بن عيينة في حديث عبد الله بن زيد الثانية في اليدين والرجلين ومسح الرأس وتلث غسل الوجه لكن في الرواية المذكورة نظر سنشبر إليه بعد أن شاء الله تعالى وعلى هذا في حديث عبد الله بن زيد أن يوب له غسل بعض الأعضاء مرة وبعضها مرتين وبعضها ثلاثاً وقد روي أبو داود والترمذي وصححه وابن حبان من حديث أبي هريرة أن النبي ﷺ توضأ مرتين مرتين وهو شاهد قوي لرواية فليح هذه فيحتمل أن يكون حديثه هذا المجمل غير حديث مالك البين لاختلاف مخرجيهما والله أعلم (قوله باب الوضوء ثلاثاً ثلاثاً) أي لكل عضو (قوله عطاء بن زيد) هو الليثي المدني والاسناد كله مديون وفيه ثلاثة من التابعين حمران وهو بضم المهملة ابن أبان وعطاء وابن شهاب وفي الاسناد الذي يليه أربعة من التابعين حمران وعروة وهما قرينان وابن شهاب وصالح بن كيسان وهما قرينان أيضاً (قوله دعا بإناء) وفي رواية شعيب الآتية قريادعا بوضوء وكذا مسلم من طريق يونس وهو ينتج الواو اسم للماء المعد للوضوء بالضم الذي هو النعل وفيه الاستعانة على احضار ما يتوضأ به (قوله فأفرغ) أي صب (قوله على كفيه ثلاث مرار) كذا لابي ذروابي الوقت وللأصيلي وكريمة مرات بمشاة آخره وفيه غسل اليدين قبل ادخالها الإناء ولولم يمكن عقب نوم احتياطاً (قوله ثم أدخل يمينه) فيه الاغتراف باليمين واستدل به بعضهم على عدم اشتراط نية الاغتراف ولا دلالة له فيه ثانياً ولا اثباتاً (قوله فمضمض واستنشق) وللكشميهني واستنشق بدل واستنثر والاول أعم وثبت الثلاثة في رواية شعيب الآتية في باب المضمضة ولم أرفق شيء من طرق هذا الحديث تمييزاً لذلك بعدد نعم ذكره ابن المنذر من طريق يونس عن الزهري وكذا ذكره أبو داود من وجهي آخر بن عثمان وانتقت الروايات على تقديم المضمضة (قوله ثم غسل وجهه) فيه ناخبة عن المضمضة والاستنشق وقد ذكرنا إن حكمة ذلك اعتباراً وصاف الماء لأن اللون يدرك بالبصر والطعم يدرك بالإنف فقدمت المضمضة والاستنشق وهما مسنونان قبل الوجه وهو مفروض احتياطاً للعبادة وسيأتي ذكر حكمة الاستنثار في الباب الذي يليه (قوله ويديه إلى المرفقين) أي كل واحدة كما بينه المصنف في رواية معمر عن الزهري في الصوم وكذا مسلم من طريق يونس وفيها تقديم اليميني على اليسري والتعبير في كل منهما بتم وكذا القول في الرجلين أيضاً (قوله ثم مسح برأسه) هو بخذف الباء في الروايتين المذكورتين وليس في

نَحْوُ وَضُوءِي هَذَا ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ لَا يُحَدِّثُ فِيهِمَا نَفْسَهُ خُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ * وَعَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ
قَالَ صَالِحُ بْنُ كَيْسَانَ قَالَ بَنُ شِهَابٍ

شيء من طرقه في الصحيحين ذكر عدد للمسح وبه قال أكثر العلماء وقال الشافعي يستحب التثليث في المسح كما في الغسل
واستدل له بظاهر رواية لمسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ ثلاثاً ثلاثاً وأجيب بأنه يحمل تبين في الروايات
الصحيحة أن المسح لم يتكرر فيحمل على الغالب أو يختص بالغسل قال أبو داود في السنن أحاديث عثمان الصحاح كلها
تدل على أن مسح الرأس مرة واحدة وكذا قال ابن المنذر أن الثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم في المسح مرة واحدة وبأن
المسح مبني على التخفيف فلا يقاس على الغسل أراد منه المبالغة في الأسباح وبأن العدد لو اعتبر في المسح لصار في صبوة
الغسل إذ حقيقة الغسل جريان الماء والدلك ليس بمشروط على الصحيح عند أكثر العلماء وبأن أبو عبيد فقال لا نعلم
أحداً من السلف استحب تثليث مسح الرأس إلا إبراهيم التيمي وفيما قال نظر فقد نقله ابن أبي شيبة وابن المنذر عن
أنس وعطاء وغيرهما وقد روى أبو داود من وجهين صحيح أحدهما ابن خزيمة وغيره في حديث عثمان بتثليث
مسح الرأس والزيادة من الثقة مقبولة (قوله نحو وضوئي هذا) قال النووي إنما لم يقل مثل لأن حقيقة
مماثلته لا يقدر عليها غيره (قلت) لكن ثبت التعبير بها في رواية المصنف في الرقاق من طريق معاذ بن
عبد الرحمن عن حمran عن عثمان وأفظه من توضأ مثل هذا الوضوء وله في الصيام من رواية معمر من توضأ وضوئي هذا ولمسلم
من طريق زيد بن أسلم عن حمran توضأ مثل وضوئي هذا وعلى هذا فالتعبير بنحو من تصرف الرواة لأنها تطلق على المثلية
بجازا ولأن مثل وإن كانت تقتضي المساواة ظاهراً لكنها تطلق على الغالب فهذا تلتم الروايتان ويكون المتروك بحيث لا يخل
بالمقصود والله تعالى أعلم (قوله ثم صلى ركعتين) فيه استعجاب صلاة ركعتين عقب الوضوء ويأتي فيهما ما يأتي في تحية المسجد (قوله
لا يحدث فيهما نفسه) أراد به ما تسترسل النفس معه ويمكن المرء قطعه لأن قوله يحدث يقتضي تكسباً منه فاما ما بهجم من
الخطرات والوساوس ويتمرد دفعه فذلك معنوعه ونقل القاضي عياض عن بعضهم إن المراد من لم يحصل له حديث النفس
أصلاً ورأساً ويشهد له ما أخرجه ابن المبارك في الزهد بلعظم لم يسرفهما وردده النووي فقال الصواب حصول هذه
الفضيلة مع طريان الخواطر العارضة غير المستقرة نعم من اتفق أن يحصل له عدم حديث النفس أصلاً على درجة بالارباب
ثم إن تلك الخواطر منها ما يتعلق بالدنيا والمراد دفعه مطلقاً ووقع في رواية للحكيم الترمذي في هذا الحديث لا يحدث نفسه
بشيء من الدنيا وهي في الزهد لابن المبارك أيضاً والمصنف لابن أبي شيبة ومنها ما يتعلق بالآخرة فإن كان اجنبياً شبه أحوال
الدنيا وإن كان من متعلقات تلك الصلاة فلا وسيا تبقية مباحث ذلك في كتاب الصلاة إن شاء الله تعالى (قوله من ذنبه)
ظاهره يعم الكبائر الصغائر ولكن العلماء خصوه بالصغائر لوروده مقيداً باستثناء الكبائر في غير هذه الرواية وهو في حق
من له كبائر وصغائر فمن ليس له إلا صغائر كفرت عنه ومن ليس له إلا كبائر خفف عنه منها بمقدار ما لصاحب الصغائر ومن
ليس له صغائر ولا كبائر زاد في حسناته بنظر ذلك وفي الحديث التعليم بالفعل لكونه أبلغ وأضبط للمتعلم والترتيب
في أعضاء الوضوء وللاتيان في جميعها ثم والترغيب في الإخلاص وتحذير من لها في صلاته بالتفكير في أمور الدنيا من
عدم القبول ولا سيما إن كان في العزم على عمل معصية فإنه يحضر المرء في حال صلاته ما هو مشغوف به أكثر من خارجها ووقع
في رواية المصنف في الرقاق في آخر هذا الحديث قال النبي صلى الله عليه وسلم لا تغتروا أي قدستكمثروا من الأعمال السيئة
بناء على أن الصلاة تكفرها فإن الصلاة التي تكفر بها الخطايا هي التي يقبلها الله واني للعبد بالاطلاع على ذلك (قوله وعن
إبراهيم) أي ابن سعد وهو معطوف على قوله حدثني إبراهيم بن سعد وزعم مغلطاي وغيره أنه معلق وليس كذلك فتدأ أخرجه
مسلم والاسمعيلى من طريق يعقوب بن إبراهيم ابن سعد عن أبيه بالسنادين معا وإذا كانا جميعاً عند يعقوب فلا مانع
أن يكون عند الأويسى ثم وجدت الحديث الثاني عند أبي عوانة في صحيحه من حديث الأويسى المذكور فصح ما نقله بحمد

وَلَكِنْ عُرْوَةٌ يُحَدِّثُ عَنْ حُرَّانَ. فَلَمَّا تَوَضَّأَ عُثْمَانُ قَالَ لَا أَحَدٌ كُمْ حَدِيثًا لَوْلَا آيَةٌ مَا حَدَّثْتُكُمْوهُ سَمِعَتْ
النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ لَا يَتَوَضَّأُ رَجُلٌ يَحْسِنُ وَضُوءَهُ وَيُصَلِّيُ الصَّلَاةَ إِلَّا غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الصَّلَاةِ حَتَّى يُصَلِّيَهَا
قَالَ عُرْوَةُ الْآيَةُ إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ **بَابُ** الْإِسْتِثْنَاءِ فِي الْوَضُوءِ، ذَكَرَهُ
عُثْمَانُ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ وَابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ قَالَ أَخْبَرَنَا
عَبْدُ اللَّهِ قَالَ أَخْبَرَنَا يُونُسُ عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبُو إِدْرِيسَ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ
ﷺ أَنَّهُ قَالَ مَنْ تَوَضَّأَ فَلَيْسَ تَنْزِيرُ

الله تعالى وقد أوضحت ذلك في تعليق التعليق (قوله ولكن عروة يحدث) يعني أن شيخي ابن شهاب اختلما في روايتهما
له عن حمران عن عثمان فحدثه به عن عطاء على صفة وعروة على صفة وليس ذلك اختلافا وإنما هما حديثان متغايران وقد
رواهما معاذ بن عبد الرحمن فأخرج البخاري في طريقه نحو سياق عطاء ومسلم من طريقه نحو سياق عروة وأخرجه
أيضا من طريق هشام بن عروة عنه عن أبيه (قوله لولا آية) زاد مسلم في كتاب الله ولاجل هذه الزيادة صحف بعض
رواته آية فجعلها بالنون المشددة وبهاء الشان (قوله ويصلي الصلاة) أي المكتوبة وفي رواية لمسلم فيصلي هذه
الصلوات الخمس (قوله وبين الصلاة) أي التي تلبيها كما صرح به مسلم في رواية هشام بن عروة (قوله حتى يصليها) أي يشرع
في الصلاة الثانية (قوله قال عروة الآية أن الذين يكتمون ما أنزلنا) يعني الآية التي في البقرة إلى قوله اللاعنون كما صرح
به مسلم ومراد عثمان رضي الله عنه أن هذه الآية تحرض على التبليغ وهي وإن نزلت في أهل الكتاب لكن العبرة بعموم
اللفظ وقد تقدم نحو ذلك لأبي هريرة في كتاب العلم وإنما كان عثمان يرى ترك تبليغهم ذلك لولا الآية المذكورة خشية
عليهم من الاغترار والله أعلم وقد روى مالك هذا الحديث في الموطأ عن هشام بن عروة ولم يقع في روايته تعيين الآية فقال
من قبل نفسه أراه يريد أقم الصلاة طرقي النهار وزلها من الليل أن الحسنات ذهبن السيئات انتهى وما ذكره عروة راوي
الحديث بالجزم أولى والله أعلم (قوله باب الاستنثار) هو استعمال من النثر بالنون والمثلثة وهو طرح الماء الذي يستنشقه
التوضأ أي يجذبه بريح أنفه لتنظيف ما في داخله فيخرج بريح أنفه سواء كان باعانة يده أم لا وحكي عن مالك كراهية فعله
بغير اليد لكونه يشبه فعل الدابة والمشهور عدم الكراهة وإذا استنثر بيده فالمستحب أن يكون باليسري بوب عليه
النسائي وأخرجه مقيدا بها من حديث علي (قوله ذكره) أي روى الاستنثار (عثمان) وقد تقدم حديثه وعبد الله بن
زيد وسيأتي حديثه (قوله وابن عباس) تقدم حديثه في صفة الوضوء في باب غسل الوجه من غرفة وليس فيه ذكر
الاستنثار وكان المصنف أشار بذلك إلى ما رواه أحمد وأبو داود والحاكم من حديثه مرفوعا استنثر وامرئين بالفتين أو
ثلاثة ولأبي داود الطيالسي إذا توضأ أحدكم واستنثر فلينعل ذلك مرتين أو ثلاثا وإسناده حسن (قوله أبو
إدريس) هو الخولاني (قوله أنه سمع أبا هريرة) زاد مسلم من طريق ابن المبارك وغيره عن يونس أباسعيد مع
أبي هريرة (قوله فليستنثر) ظاهر الأمر أنه للوجوب فيلزم من قال بوجوب الاستنشاق لو روى الأمر به كأحمد وأسحق
وأبي عبيد وأبي ثور وابن المنذر أن يقول به في الاستنثار وظاهر كلام صاحب المغني يقتضي أنهم يقولون بذلك وإن
مشرعية الاستنشاق لا تحصل إلا بالاستنثار وصرح ابن بطال بأن بعض العلماء قال بوجوب الاستنثار وفيه تعقب على
من نقل الإجماع على عدم وجوبه واستدل الجمهور على أن الأمر فيه للندب بما حسنه الترمذي وصححه الحاكم من قوله
ﷺ للأعرابي توضأ كما أمرك الله فأحاله على الآية وليس فيها ذكر الاستنشاق واجيب بأنه محتمل أن يراد بالأمر ما هو
أعم من آية الوضوء فقد أمر الله سبحانه باتباع نبيه صلى الله عليه وسلم وهو المبين عن الله أمره ولم يحل أحد ممن وصف
وضوؤه عليه الصلاة والسلام على الاستقصاء أنه ترك الاستنشاق بل ولا المضمضة وهو يرد على من لم يوجب المضمضة

وَمَنْ اسْتَجَمَرَ فَلْيُوتِرْ **بَابُ** الْإِسْتِجْمَارِ وَتَرَأَى **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فَلْيَجْعَلْ فِي أَنْفِهِ نَمًّا لِيَنْثُرَ وَمَنْ اسْتَجَمَرَ فَلْيُوتِرْ وَإِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ فَلْيَغْسِلْ يَدَهُ

أيضا وقد ثبت الامر بها أيضا في سنن أبي داود باسناد صحيح وذ كر ابن المنذر ان الشافعي لم يحتج على عدم وجوب الاستنشاق مع صحة الامر به الا لكونه لا يعلم خلافا في ان تاركه لا يعيد وهذا دليل قوي فانه لا يحتفظ ذلك عن أحد من الصحابة ولا التابعين الا عن عطاء وثبت عنه أنه رجع عن انجاب الاعادة ذكره كله ابن المنذر ولم يذكر في هذه الرواية عدد او قد ورد في رواية سفيان عن أبي الزناد وانظروا اذا استنثروا فليستروا ترا أخرجه اخمدي في مسنده عنه وأصله لمسلم وفي رواية عيسى بن طلحة عن أبي هريرة عند المصنف في بدء الخلق اذا استيقظ أحدكم من منامه فتوضأ فليستثر ثلاثا فان الشيطان يبس على خيشومه وعلى هذا فالمراد بالاستنثار في الوضوء التنظيف لما فيه من المعونة على القراءة لان بتقية مجرى النفس تصح مخارج الحروف ويراد للمستيقظ بأن ذلك لطرد الشيطان وسند كبرافي مباحته في مكانه ان شاء الله تعالى (قوله ومن استجمر) أي استعمل الجمار وهي الحجارة الصغار في الاستنجاء وحمله بعضهم على استعمال البخور فانه يقال فيه تجمر واستجمر حكاه ابن حبيب عن ابن عمر ولا يصح عنه وابن عبد البر عن مالك وروى ابن خزيمة في صحيحه عنه خلافة وقال عبد الرزاق عن معمر أيضا بموافقة الجمهور وقد تقدم القول على معنى قوله فليوتر في الكلام على حديث ابن مسعود واستدل بعض من نفي وجوب الاستنجاء بهذا الحديث للاتيان فيه بحرف الشرط ولادلالة فيه وانما مقتضاه التخيير بين الاستنجاء بالماء أو بالأحجار والله أعلم (قوله باب الاستجمار وترا) استشكل ادخال هذه الترجمة في أثناء أبواب الوضوء والجواب أنه لا اختصاص لها بالاستشكل فان أبواب الاستطابة لم تتميز في هذا الكتاب عن أبواب صفة الوضوء لتلازمهما ويحتمل أن يكون ذلك ممن دون المصنف على ما أثرنا اليه في المقدمة والله أعلم وقد كرت توجيه ذلك في أول كتاب الوضوء (قوله اذا توضأ) أي اذا شرع في الوضوء (قوله فليجعل في أنفه ماء) كذا لابي ذر وسقط قوله ماء لغيره وكذا اختلف رواة الموطا في اسقاطه وذكره وثبت ذكره لمسلم من رواية سفيان عن أبي الزناد (قوله ثم لينثر) كذا لابي ذر والاصيلي بوزن لينثعل ولغيرهما ثم لينثر بملأه مضمومة بعد النون الساكنة والروايتان لأصحاب الموطا أيضا قال الهراء يقال نثر الرجل وانتثر واستثر اذا حرك النثرة وهي طرف الانف في الطهارة (قوله اذا استيقظ) هكذا عطفه المصنف واقتضى سياقه انه حديث واحد وليس هو كذلك في الموطا وقد أخرجه أبو نعيم في المستخرج من موطا يحيى رواية عبد الله بن يوسف شيخ البخاري منرقا وكذا هو في موطا يحيى بن بكير وغيره وكذا فرقه الاسماعيل من حديث مالك وكذا أخرجه مسلم الحديث الاول من طريق ابن عيينة عن أبي الزناد والثاني من طريق المغيرة بن عبد الرحمن عن أبي الزناد وعلى هذا فكان البخاري كل يرى جواز جمع الحديثين اذا اتحد سندهما في سياق واحد كما يرى جواز تفريق الحديث الواحد اذا اشتمل على حكيم مستقلين (قوله من نومه) أخذ بعنقه ومه الشافعي واجمهور فاستحبوه عتب كل نوم وخصه أحمد بنوم الليل لقوله في آخر الحديث باتت يده لان حقيقة البت أن يكون في الليل وفي رواية لابي داود ساق مسلم اسنادها اذا قام أحدكم من الليل وكذا للترمذي من وجه آخر صحيح ولابي عوانة في رواية لابي داود ساق مسلم اسنادها أيضا اذا قام أحدكم الى الوضوء حين يصبح لكن التعديل يقتضي الحاق نوم النهار بنوم الليل وانما خص نوم الليل بالذكر لليلة قال الرافي في شرح المسند يمكن ان يقال الكراهة في الغسل لمن نام ليلا اشد منها لمن نام نهارا لان الاحتمال في نوم الليل أقرب لطوله عادة ثم الامر عند الجمهور على التدب وحمله أحد على الوجوب في نوم الليل دون النهار وعنه في رواية استحبابه في نوم النهار واتفقوا على أنه لو غمس يده لم يضر الماء وقال اسحق وداود والطبري ينجس واستدل لهم بما ورد من الامر باراقته لكنه حديث ضعيف أخرجه ابن عدي والقرينة الصارفة للامر عن الوجوب عند الجمهور والتعليل بأمر

قَبْلَ أَنْ يُدْخِلَهَا فِي وَضُوئِهِ فَإِنْ أَحَدَكُمْ لَا يَدْرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ

يَقْتَضِي الشُّكَّ لِأَنَّ الشُّكَّ لَا يَقْتَضِي وَجُوبًا فِي هَذَا الْحُكْمِ اسْتِصْحَابًا لِأَصْلِ الطَّهَارَةِ وَاسْتَدْلَ أَبُو عَوَانَةَ عَلَى عَدَمِ الْوَجُوبِ بِوَضُوئِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الشُّكِّ الْمَلْقُوعِ بِهَدْيِيَّاهُ مِنَ النَّوْمِ كَمَا سَأَلَنِي فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَتَعَقَّبَ بِأَنْ قَوْلَهُ أَحَدُكُمْ يَقْتَضِي اخْتِصَاصَهُ بِغَيْرِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأُجِيبَ بِأَنَّهُ صَحَّحَ عَنْهُ غَسْلَ يَدَيْهِ قَبْلَ ادْخَالِهَا فِي الْإِنَاءِ حَالِ الْيَقَظَةِ فَاسْتِجَابَ بِهِ بِعَدَمِ النَّوْمِ أَوَّلَى وَيَكُونُ تَرْكُهُ لِبَيَانِ الْجَوَازِ وَأَيْضًا فَقَدْ قَالَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ فِي رَوَايَاتِ لِسَلَمٍ وَأَبِي دَاوُدَ وَغَيْرِهِمَا فَلْيَغْسِلْهَا ثَلَاثًا وَفِي رَوَايَةِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ التَّمْيِيدَ بِالْعَدَدِ فِي غَيْرِ النَّجَاسَةِ الْعَيْنِيَّةِ بِدَلٍّ عَلَى النَّدْبِيَّةِ وَوَقَعَ فِي رَوَايَةِ هَمَامٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عِنْدَ أَحْمَدَ فَلَا يَضَعُ يَدَهُ فِي الْوَضُوءِ حَتَّى يَغْسِلَهَا وَالنَّهْيُ فِيهِ لِلتَّنْزِيهِ كَمَا ذَكَرْنَا أَنْ فَعَلَ اسْتَحْبَابٌ وَإِنْ تَرَكَ كَرِهَ وَلَا تَزُولُ الْكَرَاهَةُ بِدُونَ الثَّلَاثِ نَصٌّ عَلَيْهِ الشَّافِعِيُّ وَالْمُرَادُ بِالْيَدِ هُنَا الْكَفُّ دُونَ مَا زَادَ عَلَيْهَا اتِّفَاقًا وَهَذَا كُلُّهُ فِي حَقِّ مَنْ قَامَ مِنَ النَّوْمِ لِما دَلَّ عَلَيْهِ مَفْهُومُ الشَّرْطِ وَهُوَ حُجَّةٌ عِنْدَ أَكْثَرِ أُمَمِ الْمُسْتَقْبِطِ فَيَسْتَحْبِبُ لَهُ الْفِعْلُ لِحَدِيثِ عُثْمَانَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ وَلَا يَكْرَهُ الْتَرْكُ لِعَدَمِ وَرُودِ النَّهْيِ فِيهِ وَقَدْ رَوَى سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ كَانَ يَفْعَلُهُ وَلَا يَرِي بِتَرْكِهِ بِأَسَا وَسَيَأْتِي عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَالْبَرَاءِ نَحْوَ ذَلِكَ (قَوْلُهُ قَبْلَ أَنْ يُدْخِلَهَا) وَلِسَلَمٍ وَابْنِ خُزَيْمَةَ وَغَيْرِهِمَا مِنْ طَرُقٍ فَلَا يَغْمَسُ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ حَتَّى يَغْسِلَهَا وَهِيَ أَكْبَرُ فِي الْمُرَادِ مِنْ رَوَايَةِ الْإِدْخَالِ لِأَنَّ مَطْلَقَ الْإِدْخَالِ لَا يَتَرَبَّعُ عَلَيْهِ كَرَاهَةٌ كَمَنْ أَدْخَلَ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ وَاسْعَ فَاعْتَرَفَ مِنْهُ بِإِنَاءٍ صَغِيرٍ مِنْ غَيْرِ أَنْ تَلَامَسَ يَدُهُ الْمَاءَ (قَوْلُهُ فِي وَضُوئِهِ) يَفْتَحُ الْوَاوُ إِذَا الْإِنَاءُ الَّذِي أُعِدَّ لِلْوَضُوءِ وَفِي رَوَايَةِ الْكَشْمِيرِيِّ فِي الْإِنَاءِ وَهِيَ رَوَايَةُ مُسْلِمٍ مِنْ طَرُقٍ أُخْرَى وَلَا بِنَ خُزَيْمَةَ فِي إِنْاءِهِ أَوْ وَضُوئِهِ عَلَى الشُّكِّ وَالظَّاهِرُ اخْتِصَاصُ ذَلِكَ بِإِنَاءِ الْوَضُوءِ وَيُلْحَقُ بِهِ إِنْاءُ الْغَسْلِ لِأَنَّهُ وَضُوءٌ وَزِيَادَةٌ وَكَذَا بَاقِي الْآيَةِ قِيَاسًا لَكُنْ فِي الْاسْتِحْبَابِ مِنْ غَيْرِ كَرَاهَةٍ لِعَدَمِ وَرُودِ النَّهْيِ فِيهَا عَنْ ذَلِكَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَخَرَجَ بِذِكْرِ الْإِنَاءِ الْبَرَكِ وَالْحِيَاضِ الَّتِي لَا تَفْسُدُ بِغَمَسِ الْيَدِ فِيهَا عَلَى تَقْدِيرِ نَجَاسَتِهَا فَلَا يَتَنَاوَلُهَا النَّهْيُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ (قَوْلُهُ فَإِنْ أَحَدُكُمْ) قَالَ الْبَيْضاوِيُّ فِيهِ إِيْمَاءٌ إِلَى أَنْ الْبَاعِثُ عَلَى الْأَمْرِ بِذَلِكَ أَحْتِمَالُ النَّجَاسَةِ لِأَنَّ الشَّارِعَ إِذَا ذَكَرَ حُكْمًا وَعَقِبَهُ بِعَلَّةٍ دَلَّ عَلَى أَنَّ ثُبُوتَ الْحُكْمِ لِأَجْلِهَا وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ فِي حَدِيثِ الْحَرَمِ الَّذِي سَقَطَ فَمَاتَ نَأْنُهُ يَبْعَثُ مَلِيًّا بَعْدَ نَهْيِهِمْ عَنْ تَطْيِيبِهِ فَنَبِهَ عَلَى عِلَّةِ النَّهْيِ وَهِيَ كَوْنُهُ مُحَرَّمًا (قَوْلُهُ لَا يَدْرِي) فِيهِ أَنَّ عِلَّةَ النَّهْيِ أَحْتِمَالُ هَلْ لَافَتْ يَدُهُ مَا يُوْثِرُ فِي الْمَاءِ أَوَّلًا وَمَقْتَضَاةُ الْحَاقِّ مِنْ شُكٍّ فِي ذَلِكَ وَلَوْ كَانَ مُسْتَقْبَظًا وَمَفْهُومُهُ أَنَّ مَنْ دَرَى أَنَّ يَدَهُ كَمَنْ لَافَتْ عَلَيْهَا خَرْقَهُ مِثْلًا فَاسْتَقْبَظَ وَهِيَ عَلَى حَالِهَا أَنْ لَا كَرَاهَةَ وَإِنْ كَانَ غَسَلَهَا مَسْتَحْبَبًا عَلَى الْمُخْتَارِ كَمَا فِي الْمُسْتَقْبَظِ وَمَنْ قَالَ بِأَنَّ الْأَمْرَ فِي ذَلِكَ لِلتَّعَبُدِ كَمَا لَكَ لَا يَفْرُقُ بَيْنَ شُكٍّ وَمُتَيْقِنٍ وَاسْتَدْلَ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَلَى التَّنَرُّقَةِ بَيْنَ وَرُودِ الْمَاءِ عَلَى النَّجَاسَةِ وَبَيْنَ وَرُودِ النَّجَاسَةِ عَلَى الْمَاءِ وَهُوَ ظَاهِرٌ وَعَلَى أَنَّ النَّجَاسَةَ تُوْثِرُ فِي الْمَاءِ وَهُوَ صَحِيحٌ لَكِنْ كَوْنُهَا تُوْثِرُ النَّجَاسَةَ وَإِنْ لَمْ يَتَغَيَّرْ فِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّ مَطْلَقَ التَّأْثِيرِ لَا يَدُلُّ عَلَى خُصُوصِ التَّأْثِيرِ بِالنَّجَاسَةِ فَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ الْكَرَاهَةُ بِالْمُتَيْقِنِ أَشَدَّ مِنَ الْكَرَاهَةِ بِالْمُظَنِّ قَالَهُ ابْنُ دَقِيقٍ الْعِيدُ وَمُرَادُهُ أَنَّهُ لَيْسَتْ فِيهِ دَلَالَةٌ قَطِيعَةً عَلَى مَنْ يَقُولُ أَنَّ الْمَاءَ لَا يَنْجَسُ إِلَّا بِالتَّغْيِيرِ (قَوْلُهُ أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ) أَيُّ مَنْ جَسَدَهُ قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ كَانُوا يَسْتَجْمِرُونَ وَبِلَادُهُمْ حَارَةٌ فَرُبَّمَا عَرِقَ أَحَدُهُمْ إِذَا نَامَ فَيَحْتَمِلُ أَنْ تَطُوفَ يَدُهُ عَلَى الْحُلِّ أَوْ عَلَى بَثْرَةٍ أَوْ دَمٍ حَيَوَانٍ أَوْ قَذَرٍ غَيْرِ ذَلِكَ وَتَعْتَبَهُ أَبُو الْوَلِيدِ الْبَاجِي بِأَنَّ ذَلِكَ يَسْتَلْزِمُ الْأَمْرَ بِغَسْلِ ثَوْبِ النَّائِمِ لِحَوَازِ ذَلِكَ عَلَيْهِ وَأُجِيبَ بِأَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا كَانَ الْعَرَقُ فِي الْيَدِ دُونَ الْحُلِّ أَوْ أَنَّ الْمُسْتَقْبَظَ لَا يَرِيدُ غَمَسَ ثَوْبِهِ فِي الْمَاءِ حَتَّى يُوْثِرَ بِغَسْلِهِ بِخِلَافِ الْيَدِ فَإِنَّهُ مَحْتَاجٌ إِلَى غَمْسِهَا وَهَذَا أَقْوَى الْجَوَابَيْنِ وَالِدَلِيلُ عَلَى أَنَّهُ لَا اخْتِصَاصَ بِذَلِكَ بِمَحَلِّ الِاسْتِجْمَارِ مَا رَوَاهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ وَغَيْرُهُ مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ الْوَلِيدِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ خَالِدِ الْحَذَاءِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ قَالَ فِي آخِرِهِ أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ مِنْهُ وَأَصْلُهُ فِي مُسْلِمٍ دُونَ قَوْلِهِ مِنْهُ قَالَ الدَّارِقُطِيُّ تَمَرَّدَ بِهَا شُعْبَةُ وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ تَفَرَّدَ بِهَا مُحَمَّدُ بْنُ الْوَلِيدِ (قُلْتُ) إِنْ أَرَادَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ فَسَمٌّ وَإِنْ أَرَادَ مَطْلَقًا فَلَا فَقَدْ قَالَ الدَّارِقُطِيُّ تَابِعَهُ عَبْدُ الصَّمَدِ عَنْ شُعْبَةَ وَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَنْدَهٍ مِنْ طَرِيقِهِ وَفِي الْحَدِيثِ الْأَخْذُ بِالْوَثِيقَةِ وَالْعَمَلُ بِالْإِحْتِيَاظِ فِي الْعِبَادَةِ وَالْكُنْيَاةِ عَمَّا يَسْتَحْيَا مِنْهُ إِذَا حَصَلَ الْإِفْهَامُ بِهَا وَاسْتِحْبَابُ غَسْلِ النَّجَاسَةِ ثَلَاثًا لِأَنَّهُ أَمْرٌ نَابِغٌ لثَلَاثٍ عِنْدَ تَوْهَمِهِمَا فَعِنْدَ تَقْنَنِهَا أَوَّلَى وَاسْتَنْبَطَ مِنْهُ قَوْمٌ فَوَائِدَ أُخْرَى فِيهَا بَعْدُ مِنْهَا أَنْ مَوْضِعَ الْاسْتِنْجَاءِ

بابُ غَسْلِ الرَّجْلَيْنِ وَلَا يَمْسَحُ عَلَى الْتَدَمِينَ حَدَّثَنَا مُوسَى قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ يُونُسَ بْنِ مَاهِكٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ تَخَلَّفَ النَّبِيُّ ﷺ عَنَّا فِي سَفَرٍ قَسَافَرْنَا هَافًا ذُرَّ كُنَّا وَقَدَّارًا هَقَمْنَا أَمَصَرًا فَجَعَلْنَا نَتَوَضَّأُ وَنَمْسَحُ عَلَى أَرْجُلِنَا فَنَادَى بِأَعْلَى صَوْتِهِ وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا **بابُ الْمَضْمُضَةِ فِي الْوُضُوءِ**

مخصوص بالرخصة في جواز الصلاة مع بقاء أثر النجاسة عليه قاله الخطابي ومنها إيجاب الوضوء من النوم قاله ابن عبد البر ومنها تقوية من يقول الوضوء من مس الذكر حكاه أبو عروانة في صحيحه عن ابن عينة ومنها أن القليل من الماء لا يصير مستعملًا بادخال اليد فيه لمن أراد الوضوء قاله الخطابي صاحب الخصال من الشافعية (قوله باب غسل الرجلين) كذا الملا كثير وزاد أبو ذر ولا يمسح على القدمين (قوله حدثني موسى) بن اسمعيل هو التبوذكي (قوله عنا في سفرة) زاد في رواية كريمة سافرناها وظاهره أن عبد الله بن عمرو كان في تلك السفرة ووقع في رواية لمسلم أنها كانت من مكة إلى المدينة ولم يقع ذلك لعبد الله محققا إلا في حجة الوداع أما غزوة التتح فقد كان فيها لكن ما رجع النبي صلى الله عليه وسلم فيها إلى المدينة من مكة بل من الجعرانة ويحتمل أن تكون عمرة القضية فإن هجرة عبد الله بن عمر وكانت في ذلك الوقت أو قريبا منه (قوله أرهقنا) بفتح الهاء والقاف والعصر مرفوع بالفاء علية كذا لابي ذر وفي رواية كريمة بأسكان القاف والعصر منصوب بالفعولية ويقوى الاول رواية الاصيلي أرهقنا بفتح القاف بعدها مثناة ساكنة ومعني الارهاق الادراك والغشيان قال ابن بطال كأن الصحابة آخروا الصلاة في أول الوقت طمعا أن يلحقهم النبي صلى الله عليه وسلم فيصلوا معه فلما ضاق الوقت بادروا إلى الوضوء وأعجلهم لم يسبقوه فأدركهم على ذلك فأنكر عليهم (قلت) مذكرة من تأخيرهم قاله احتمالا ويحتمل أيضا أن يكونوا آخروا الكونهم على طهر أو لرجاء الوصول إلى الماء ويدل عليه رواية مسلم حتى إذا كنا بماء بالطريق تعجل قوم عند العصر أي قرب دخول وقتها فتوضؤوا وهم عجال (قوله ونمسح على أرجلنا) انزع عنه البخاري أن الانكار عليهم كان بسبب المسح لا بسبب الاقتصار على غسل بعض الرجل فلماذا قال في الزجعة ولا يمسح على القدمين وهذا ظاهر الرواية المتفق عليه وفي أفراد مسلم فأنهينا اليهم وأعقابهم بيض تلوح لم يمسها الماء فتمسك بهذا من يقول باجزاء المسح ويحمل الانكار على ترك التعميم لكن الرواية المتفق عليها أرجح فتحمل هذه الرواية عليها بالتأويل فيحتمل أن يكون معني قوله لم يمسها الماء أي ماء الغسل جمعا بين الروايتين وأصرح من ذلك رواية مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ رأى رجلا لم يغسل عقبه فقال ذلك وأيضا فن قال بالمسح لم يوجب مسح العقب والحديث حجة عليه وقال الطحاوي لما أمرهم بتعميم غسل الرجلين حتى لا يبقى منهما لمعة دل على أن فرضهما الغسل وتعقبه ابن المنير بأن التعميم لا يستلزم الغسل فالرأس تم بالمسح وليس فرضها الغسل (قوله أرجلنا) قابل الجمع بالجمع فالأرجل موزعة على الرجال فلا يلزم أن يكون لكل رجل أرجل (قوله ويل) جازا لابتداء بالنكرة لانه دعاء واختلف في معناه على أقوال أظهرها ما رواه ابن حبان في صحيحه من حديث أبي سعيد مرفوعا ويل وادي جهنم قال ابن خزيمة لو كان الماسح مؤذيا للفرس لما توعده بالنار وأشار بذلك إلى ما في كتب الخلاف عن الشيعة أن الواجب المسح أخذا بظاهر قراءة وأرجلهم بالخفض وقد تواترت الأخبار عن النبي صلى الله عليه وسلم في صفة وضوئه أنه غسل رجله وهو الميمن لأمرة الله وقد قال في حديث عمرو بن عبسة الذي رواه ابن خزيمة وغيره مطولا في فضل الوضوء ثم يغسل قدميه كما أمره الله ولم يثبت عن أحد من الصحابة خلاف ذلك إلا عن علي وابن عباس وأنس وقد ثبت عنهم الرجوع عن ذلك قاله ابن أبي ليلى أجمع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على غسل القدمين رواه سعيد بن منصور وادعى الطحاوي وابن حزم أن المسح منسوخ والله أعلم (قوله للأعقاب) أي الرؤية اذذاك فاللام للعهد ويلتحق بهما ما يشاركها في ذلك والعقب مؤخر القدم قال البغوي معناه ويل لأصحاب الأعقاب المقصرين في غسلها وقيل أراد أن العقب يختص بالعقاب إذا قصر في غسله وفي الحديث تعليم الجاهل ورفع الصوت بالانكار وتكرار المسئلة لتفهيم كما تقدم في كتاب العلم (قوله باب المضضة في الوضوء)

قَالَ بَنُ عَبَّاسٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ **حَدَّثَنَا** أَبُو الْيَمَانِ قَالَ أَخْبَرَ نَاشِئُ بْنُ
عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ أَخْبَرَ نِي عَطَاءُ بْنُ يَزِيدَ عَنْ حُرَّانَ مَوْلَى عُثْمَانَ بْنِ عُمَانَ أَنَّهُ رَأَى عُثْمَانَ دَعَا بِوَضُوءٍ فَأَفْرَغَ
عَلَى يَدَيْهِ مِنْ إِيَّائِهِ فَعَسَلَهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ثُمَّ أَدْخَلَ بِيَمِينِهِ فِي الْوَضُوءِ ثُمَّ تَمَضَّضَ وَأَسْتَنْشَقَ وَأَسْتَنْزَلَ ثُمَّ
غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا وَيَدَيْهِ إِلَى الْمِرْقَتَيْنِ ثَلَاثًا ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ ثُمَّ غَسَلَ كُلَّ رِجْلٍ ثَلَاثًا ثُمَّ قَالَ رَأَيْتُ
النَّبِيَّ ﷺ يَوَضَّأُ نَحْوَ وَضُوءِي هَذَا وَقَالَ مَنْ تَوَضَّأَ نَحْوَ وَضُوءِي هَذَا ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ لَا يُحَدِّثُ فِيهِمَا
نَفْسَهُ غُفِرَ اللَّهُ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ **بَابُ** غَسْلِ الْأَعْقَابِ وَكَانَ بَنُ سِيرِينَ يَغْسِلُ مَوْضِعَ الْخَاتَمِ إِذَا
تَوَضَّأَ **حَدَّثَنَا** آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زَيْدٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا
هُرَيْرَةَ وَكَانَ يَمُرُّ بِنَا وَالنَّاسُ يَتَوَضَّئُونَ مِنَ الْمِطْهَرَةِ . قَالَ أَسْبِغُوا الْوَضُوءَ فَإِنَّ أبا الْقَاسِمِ ﷺ قَالَ
وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ **بَابُ** غَسْلِ الرَّجُلَيْنِ فِي النَّعْلَيْنِ

أصل المضمضة في اللغة التجريك ومنه مضمض النعاس في عينيه إذا تحركت بالنعاس ثم اشتهر استعماله في وضع الماء في الفم
وتحريكه وأما معناه في الوضوء الشرعي فأكمله أن يضع الماء في الفم ثم يديره ثم يمجه والمشهور عن الشافعية أنه لا يشترط
تحريكه ولا يمجه وهو عجيب ولعل المراد أنه لا يتعين المجر بل لو ابتلعه أو تركه حتى يسيل اجزأ (قوله قاله ابن عباس) قد تقدم
حديثه في أوائل الطهارة (قوله وعبد الله بن زيد) سيأتي حديثه قريباً (قوله ثم غسل كل رجل) كذا للأصلي والكشيميني
ولابن عساكر كذا تاريخه وهي التي اعتمدها صاحب العمدة والمستمل والمحموي كل رجله وهي تفيد تعميم كل رجل بالغسل
وفي نسخة رجله بالثنية وهي بمعنى الأولى (قوله لا يحدث) تقدمت مباحثه قريباً وقال بعضهم يحتمل أن يكون المراد
بذلك الإخلاص أو ترك العجب بأن لا يرى لنفسه مزية خشية أن يتغير فيتكبر فيها (قوله غفر الله له) كذا للمستمل
ولغيره غفر له على البناء للمفعول وقد تقدمت مباحثه إلا أن في هذا السياق من الزيادة رفع صفة الوضوء إلى فعل النبي صلى
الله عليه وسلم وزاد مسلم في رواية ليونس قال الزهري كان علماءنا يقولون هذا الوضوء أسبغ ما يتوضأ به أحد للصلاة وقد
تمسك بهذا من لا يرى ثلث مسح الرأس كما سيأتي في باب مسح الرأس مرة إن شاء الله تعالى (قوله باب غسل الأعقاب وكان
ابن سيرين) هذا التعليق وصله المصنف في التاريخ عن موسى بن اسمعيل عن مهدي بن ميمون عنه وروى ابن أبي شيبه عن
هشيم عن خالد عنه أنه كان إذا توضأ حرك خاتمه والأسنادان صحيحان فيحمل على أنه كان واسعاً بحيث يصل الماء إلى ماتحته
بالتحريك وفي ابن ماجه عن أبي رافع مرفوعاً نحوه بأسناد ضعيف (قوله محمد بن زياد) هو الجحى المدني الألهاني الحمصي
(قوله وكان) الواو حالية من مفعول سمعت والناس يتوضئون حال من فاعل يمر (قوله المطهرة) بكسر الميم هي الأثناء المعدة
للتطهير منه (قوله أسبغوا) بنتج الحمزة أي أكملوا كما أنه رأى منهم تقصيراً وخشى عليهم (قوله فإن أبا القاسم) فيه ذكر
رسول الله صلى الله عليه وسلم بكنيته وهو حسن وذكره بوصف الرسالة أحسن وفيه أن العالم يستدل على ما ينبغي به ليكون
أوقع في نفس سامعه وقد تقدم شرح الأعقاب وإنما خصت بالذكر لصورة السبب كما تقدم في حديث عبد الله بن عمرو
فيلتحق بها ما في معناها من جميع الأعضاء التي قد يحصل التساهل في أسباغها وفي الحاكم وغيره من حديث عبد الله بن
الحريث وويل للأعقاب ويطون الأقدام من النار ولهذا ذكر في الترجمة أن ابن سيرين في غسله موضع الخاتم لأنه قد لا يصل
إليه الماء إذا كان خفيفاً والله أعلم (قوله باب غسل الرجلين في النعلين) ليس في الحديث الذي ذكره تصريح بذلك وإنما
هو مأخوذ من قوله يتوضأ فيها لأن الأصل في الوضوء هو الغسل ولأن قوله فيها يدل على الغسل ولو أريد المسح لقال عليها

وَلَا يَمَسُّ عَلَى النَّعْلَيْنِ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جُرَيْجٍ أَنَّهُ قَالَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ رَأَيْتُكَ تَصْنَعُ أَرْبَعًا أَوْ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِكَ يَصْنَعُهَا قَالَ وَمَا هِيَ يَا ابْنَ جُرَيْجٍ قَالَ رَأَيْتُكَ لَا تَمَسُّ مِنَ الْأَرْضِ إِلَّا الْإِبْرَاقَيْنِ. وَرَأَيْتُكَ تَلْبَسُ النُّعْلَ السَّبْتِيَّةَ. وَرَأَيْتُكَ تَصْبِغُ بِالصُّفْرَةِ. وَرَأَيْتُكَ إِذَا كُنْتَ بِمَكَّةَ أَهْلَ النَّاسِ إِذَا رَأَوْا الْهَلَالَ وَلَمْ تُبْرِأْ أَنْتَ حَتَّى كَانَ يَوْمُ التَّرْوِيَةِ.

(قوله ولا يمسح على النعلين) أي لا يكتفي بالمسح عليهما كما في الخفين وأشار بذلك إلى ما روي عن علي وغيره من الصحابة أنهم مسحوا على نعالهم في الوضوء ثم صلوا وروى في ذلك حديث مرفوع أخرجه أبو داود وغيره من حديث المغيرة ابن شعبه لكن ضعفه عبد الرحمن بن مهدي وغيره من الأئمة واستدل الطحاوي على عدم الاجزاء بالاجماع على أن الخفين إذا تخرقا حتى تبدو القدمان ان المسح لا يجزىء عليهما قال فكذلك النعلان لأنهما لا يفيدان القدمين انتهى وهو استدلال صحيح لكنه منازع في نقل الاجماع المذكور وليس هذا موضع بسط هذه المسئلة ولكن نشير إلى ملخص منها فقد تمسك من اكتفى بالمسح بقوله تعالى وأرجلكم عطفنا على وامسحوا برؤوسكم فذهب إلى ظاهرها جماعة من الصحابة والتابعين فحكى عن ابن عباس في رواية ضعيفة والثابت عنه خلافه وعن عكرمة والشعبي وقتادة وهو قول الشيعة وعن الحسن البصري الواجب الغسل أو المسح وعن بعض أهل الظاهر يجب الجمع بينهما وحجة الجمهور إلا حديث الصحيحة المذكورة وغيرها من فعل النبي صلى الله عليه وسلم فإنه بيان للمراد وأجابوا عن الآية بأجوبة منها أنه قريء وأرجلكم بالنصب عطفنا على أيديكم وقيل معطوف على محل برؤوسكم كقوله يا جبال أو بي معه والطير بالنصب وقيل المسح في الآية محمول لمشرعية المسح على الخفين فحملوا قراءة الجر على مسح الخفين وقراءة النصب على غسل الرجلين وقرئ ذلك أبو بكر بن العربي تقييرا حسنا فقال ما ملخصه بين القراءتين تعارض ظاهر والحكم فيها ظاهره التعارض أنه إن أمكن العمل بهما وجب والعمل بالقدر الممكن ولا يتأتى الجمع بين الغسل والمسح في عضو واحد في حالة واحدة لأنه يؤدي إلى تكرار المسح لأن الغسل يتضمن المسح والامر المطلق لا يقتضي التكرار فبقى أن يعمل بهما في حالين توفيقا بين القراءتين وعملا بالقدر الممكن وقيل إنما عطفنا على الرأس الممسوحة لأنهما مظنة لكثرة صب الماء عليها فلمنع الاسراف عطفنا وليس المراد أنها تمسح حقيقة ويدل على هذا المراد قوله إلى الكعبين لأن المسح رخصة فلا يقيد بالغاية ولأن المسح يطلق على الغسل الخفيف يقال مسح على أطرافه لمن توضح ذكره أبو زيد اللغوي وابن قتيبة وغيرهما (قوله عبيد ابن جريج) هو هذني مولي بني تيم وليس بينه وبين ابن جريج النقيصة المحكي مولي بني أمية نسب وقد تقدم في المقدمة أن الفقيه هو عبد الملك ابن عبد العزيز بن جريج فقد يظن أن هذا دعمه وليس كذلك وهذا الاسناد كله مدنيون وفيه رواية الأفران لأن عبيدا وسعيدا تابعيان من طبقة واحدة (قوله أربعا) أي أربع خصال (قوله لم أر أحدا من أصحابك) أي أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والمراد بعضهم والظاهر من السياق انفراد ابن عمر بما ذكره من غيره ممن رأهم عبيد وقال المازري يحتمل أن يكون مراده لا يصنع من غيرك مجتمعة وإن كان يصنع بعضها (قوله الأركان) أي أركان الكعبة الأربعة وظاهره أن غير ابن عمر من الصحابة الذين رأهم عبيد كانوا يستلمون الأركان كلها وقد صح ذلك عن معاوية وابن الزبير وسيأتي الكلام على هذه المسئلة في الحج إن شاء الله تعالى (قوله السبتية) بكسر المهملة هي التي لا شعر فيها مشتقة من السبت وهو الحلق قاله في التهذيب وقيل السبت جلد البقر المدبوغ بالقرظ وقيل بالسبت بضم أوله وهو نبت يدبغ به قاله صاحب المنتهى وقال الهروي قيل لها سبتية لأنها انسبت بالدباغ أي لانت به يقال رطبة منسبتة أي لينة (قوله تصبغ) بضم الموحدة وحكي فتحها وكسرهما وهل المراد صبغ الثوب أو الشعر يأتي الكلام على ذلك حيث ذكره المصنف في كتاب اللباس إن شاء الله تعالى (قوله أهل الناس) أي رفعوا أصواتهم بالتلبية من أول ذي الحجة (قوله ولم تهمل أنت حتى كان) ولمسلم حتى يكون (يوم التروية) أي الثامن من ذي الحجة ومراده فهل أنت حينئذ وتبين من

قال عبد الله أما الأركان فإني لم أر رسول الله ﷺ يمس إلا اليمانيين . وأما النعال السود فإني رأيت رسول الله ﷺ يلبس النعل التي ليس فيها شعر ويتوضأ فيها فإنا أحب أن البسها . وأما الصفرة فإني رأيت رسول الله ﷺ يصبغ بها فإنا أحب أن أصبغ بها . وأما الإهلال فإني لم أر رسول الله ﷺ يرل حتى تتبع به راحلته **باب التيمن في الوضوء والغسل حدثنا** مسدد قال حدثنا إسماعيل قال حدثنا خالد عن حفصة بنت سيرين عن أم عطية قالت قال النبي ﷺ لمن في غسل ابنته ابدأن يمينها ومواضع الوضوء منها **حدثنا** حفص بن عمر قال حدثنا شعبة قال أخبرني أشعث بن سليم قال سمعت أبي عن مسروق عن عائشة قالت كان النبي ﷺ يعجبه التيمن في تنعله وترجله وطهوره في شأنه كله .

جواب ابن عمر أنه كان لا يهل حتى يركب قاصدا إلى منى وسيأتي الكلام على هذه المسئلة أيضا في الحج إن شاء الله تعالى (قوله قال عبد الله) أي ابن عمر مجيبا لعبيد والمصنف في اللباس فقال له عبد الله بن عمر (قوله اليمانيين) تنية يمان والمراد بهما الركن الاسود والذي يسامته من مقابلة الصفا وقيل للاسود يمان تغلبيا (قوله فإني أحب أن أصبغ) وللكشميين والباقي فإنا أحب كالتى قبلها وسيأتي باقي الكلام على هذا الحديث في كتاب اللباس إن شاء الله تعالى (قوله باب التيمن) أي الابتداء باليمين (قوله إسماعيل) هو ابن علية وخالد هو الحذاء والاسناد كله بصريون (قوله في غسل) أي في صفة غسل ابنته وهي زينب عليها السلام كما سيأتي تحقيقه في كتاب الجنائز إن شاء الله تعالى وأورد المصنف من الحديث طرفا ليبين به المراد بقول عائشة يعجبه التيمن اذ هو لفظ مشترك بين الابتداء باليمين وتعاطي الشيء باليمين والتبرك وقصد اليمين فبان بحديث أم عطية ان المراد بالطهور الاول (قوله سمعت أبي) هو سليم بن أسود الحاربي الكوفي أبو الشعثاء مشهور بكتبته أكثر من اسمه وهو من كبار التابعين كشيخه مسروق فهما قرينان كما ان أشعث وشعبة قرينان وهما من كبار اتباع التابعين (قوله كان يعجبه التيمن) قيل لانه كان يحب الفأل الحسن اذا صحاب اليمين أهل الجنة وزاد المصنف في الصلاة عن سليمان بن حرب عن شعبة ما استطاع فنه على المحافظة على ذلك ما لم يمنع مانع (قوله في تنعله) أي لبس نعله (وترجله) أي ترجل شعره وهو تسريحه ودهنه قال في المشارق رجل شعره اذا مشطه بماء أودهن ليلين ويرسل الثائر ويمد المنقبض زاد أبو داود عن مسلم بن إبراهيم عن شعبة وسواكه (قوله في شأنه كله) كذا لاكثر من الرواة بغير واو وفي رواية أبي الوقت باثبات الواو وهي التي اعتمدها صاحب العمدة قال الشيخ تقي الدين هو عام مخصوص لان دخول الخلاء والخروج من المسجد ونحوهما يبدأ فيهما باليسار انتهى وتأكيده الثاني بقوله كله بدل على التعميم لان التاكيد يرفع الحجاز فيمكن أن يقال حقيقة الشأن ما كان فعلا مقصودا وما يستحب فيه التيسر ليس من الافعال المقصودة بل هي امثروك واما غير مقصودة وهذا كله على تقدير اثبات الواو واما على اسقاطها فقوله في شأنه كله متعلق بعجبه لا بالتيمن أي يعجبه في شأنه كله التيمن في تنعله الى آخره أي لا يترك ذلك سذرا ولا حضرا ولا في فراغه ولا شغله ونحو ذلك وقال الطيبي قوله في شأنه بدل من قوله في تنعله باعادة العامل قال وكأنه ذكر التنعل لتعلقه بالرجل والترجل لتعلقه بالرأس والطهور لكونه مفتاح أبواب العبادة فكأنه نبه على جميع الاعضاء فيكون كبدل الكل من الكل (قلت) ووقع في رواية مسلم بتقديم قوله في شأنه كله على قوله في تنعله الى آخره وعليها شرح الطيبي وجميع ما قدمناه مبني على ظاهر السياق الوارد هنا لكن بين المصنف في الاطعمة من طريق عبد الله بن المبارك عن شعبة ان أشعث شيخه كان يحدث به تارة مقتصرا على قوله في شأنه كله وتارة على قوله في تنعله الى آخره وزاد

باب التماس الوضوء إذا حانت الصلاة . وقالت عائشة حضرت الشيخ فالتمس الماء فلم يوجد فنزل التيمم **حدثنا** عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك أنه قال رأيت رسول الله ﷺ وحانت صلاة العصر فالتمس الناس الوضوء فلم يجدوه فأتى رسول الله ﷺ بوضوء فوضع رسول الله ﷺ في ذلك الإناء يده وأمر الناس أن يتوضؤوا منه قال فرأيت الماء ينبع من تحت أصابعه حتى توضوا من عنده أخبرهم

الاسماعيلي من طريق غندر عن شعبة ان عائشة أيضا كانت تجعله نارة وتبينه أخرى فعلى هذا يكون أصل الحديث ما ذكر من التنعل وغيره ويؤيده رواية مسلم من طريق أبي الاحوص وابن ماجه من طريق عمرو بن عبيد كلاهما عن أشعث بدون قوله في شأنه كدوكا نال الرواية المقتضرة على في شأنه كدوكا من الرواية بالمعنى ووقع في رواية مسلم في ظهوره ونعله بفتح النون واسكان العين أى هيئة تنعله وفي رواية ابن ماجة في مسلم ونعله بفتح العين وفي الحديث استحباب البداء بشق الرأس الايمن في الترجل والغسل والخلق ولا يقال هو من باب الازالة فيبدأ فيه باليسرى بل هو من باب العبادة والتزيين وقد ثبت الابتداء بالشق الايمن في الحلق كما سيأتي قريبا وفيه البداء بالرجل الايمن في التنعل وفي ازالته باليسرى وفيه البداء باليد الايمن في الوضوء وكذا الرجل والشق الايمن في الغسل واستدل به على استحباب الصلاة عن يمين الامام وفي ميمنة المسجد وفي الاكل والشرب باليمين وقد أورد المصنف في هذه المواضع كلها قول النووي قاعدة الشرع المستمرة استحباب البداء باليمين في كل ما كان من باب التكريم والتزيين وما كان بضددهما استحباب فيه التيسر قال وأجمع العلماء على ان تقديم اليمين في الوضوء سنة من خالفها فانه الفضل وتم وضوءه انتهى ومراده بالعلماء أهل السنة والافذهب الشيعة الوجوب وغلط المرتضى منهم فتنسبه لشافعي وكأنه ضمن ان ذلك لازم من قوله بوجوب الترتيب لكونه لم يقل بذلك في الدين ولا في الرجلين لانهما بمنزلة العضو الواحد ولانهما جمعا في لفظ القرآن لكن يشكل على أصحابه حكمهم على اداء بالاستعمال اذا انتقل من يد الى يد أخرى مع قولهم بان اداء مدام مترددا على العضو لا يسمى مستعملا وفي استدلالهم على وجوب الترتيب بانه لم ينتقل أحد في صفة وضوء النبي صلى الله عليه وسلم انه توضا منكسا وكذلك لم ينتقل أحد انه قدم اليسرى على الايمن ووقع في البيان للمعمراني والتجريد للمبنديجي نسبة القول بالوجوب الى الفقهاء السبعة وهو تصحيف من الشيعة وفي كلام الرازي ما يؤيد ان أحمد قال بوجوبه ولا يعرف ذلك عنه بل قال الشيخ الموفق في المغني لا نعلم في عدم الوجوب خلافا (قوله باب التماس الوضوء) ينتج الواو أى طلب الماء للوضوء (اذا حانت) بالمهملة أى قربت (الصلاة) والراد وقتها الذي توقع فيه (قوله وقالت عائشة) هذا طرف من حديثها في قصة نزول آية التيمم وسيأتي في كتاب التيمم ان شاء الله تعالى وساقه هذا بلفظ عمرو بن الحارث عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عنها وهو موصول عنده في تفسير المائدة قال ابن المنير أراد الاستدلال على أنه لا يجب طاب الماء للتطهير قبل دخول الوقت لان النبي ﷺ لم ينسكرك عليهم التأخير فدل على الجواز (قوله فالتمس) بالنظم على البناء للمفعول وللشك فيهما (قوله وحان) وللشك فيهما وحان وانوار دحل بتقدير قد (قوله الوضوء) ينتج الواو أى الماء الذي يتوضا به (قوله فلم يجدوا) وللشك فيهما فلم يجدوه بزيادة ضمير (قوله فأتى) بالنظم على البناء للمفعول وبين المصنف في رواية قتادة ان ذلك كان بالزوراء وهو سوق المدينة (قوله بوضوء) ينتج أى بالاء فيه ماء ليتوضا به ووقع في رواية ابن المبارك فجاء رجل بقدر فيه ماء يسير فصفران يسطر عليه كفه فضم أصابعه ونحوه . . . اية حمد الآتية في باب الوضوء من الخضب (قوله ينبع) بفتح أوله وضم الموحدة ويجوز كسرهما وتفتح وسياتي الكلام

بابُ الْمَاءِ الَّذِي يُغْسَلُ بِهِ شَعْرُ الْإِنْسَانِ . وَكَانَ عَطَاءٌ لَا يَرَى بِهِ بَأْسًا أَنْ يُتَّحَدَّ مِنْهَا الْخِيُوطُ وَالْحِبَالُ
وَسُورُ الْكِلَابِ وَمَرُّهَا فِي الْمَسْجِدِ

الكرمانى حتى للتدرج ومن البيان أى توضحاً للناس حتى توضحاً الذين عند آخرهم وهو كناية عن جميعهم قال وعندى معنى فى لان عند وان كانت للظرفية الخاصة لكن المبالغة تقتضى ان تكون لملكان الظرفية فكأنه قال الذين هم فى آخرهم وقال التيمى المعنى توضحاً القوم حتى وصلت النوبة الى الآخر وقال النووى من هنا بمعنى الى وهى لغة وتعقبه الكرمانى بأنها شاذة قال ثم ان الى لا يجوز ان تدخل على عند ويلزم عليه وعلى ما قال التيمى ان لا يدخل الاخير لكن ما قاله الكرمانى من ان الى لا تدخل على عند لا يلزم مثله فى من اذا وقعت بمعنى الى وعلى توجيه النووى يمكن أن يقال عند زائدة وفى الحديث دليل على ان المواصلة مشروعة عند الضرورة لمن كان فى مائه فضل عن وضوئه وفيه ان اغتراف المتوضىء من الماء القليل لا يصير الماء مستعملاً واستدل به الشافعى على أن الامر بغسل اليد قبل ادخالها الاناء أمر نذبه لا حتم ^{في تنبيهه} قال ابن بطال هذا الحديث يعنى حديث نبع الماء شهده جمع من الصحابة الا انه لم يروى والامن طريق أنس وذلك لطول عمره ولطلب الناس علو السند كذا قال وقد قال القاضى عياض هذه القصة رواها العدد الكثير من الثقات عن الجهم الغفير عن الكافة متصلين عن جماعة من الصحابة بل لم يؤثر عن أحد منهم انكار ذلك فهو مانع بالقطع من معجزاته انتهى فانظر كم بين الكلامين من التفاوت وسنحرر هذا الموضع فى كتاب علامات النبوة ان شاء الله تعالى (قوله باب الماء) أى حكم الماء الذي يغسل به شعر الانسان أشار المصنف الى أن حكمه الطهارة لان المتغسل قد يقع فى ماء غسله من شعره فلو كان نجساً لتنجس الماء بملاقاته ولم ينقل أن النبي صلى الله عليه وسلم تجنب ذلك فى أغتساله بل كان يخلل أصوله شعره كما سيأتى وذلك ينفى غالباً الى تناثر بعضه فدل على طهارته وهو قول جمهور العلماء وكذا قاله الشافعى فى القديم ونص عليه فى الجديد أيضاً وصححه جماعة من أصحابه وهى طريقة الخراسانيين وصحح جماعة القول بتنجيسه وهى طريقة العراقيين واستدل المصنف على طهارته بما ذكره من الحديث المرفوع وتعقب بان شعر النبي صلى الله عليه وسلم مكرم لا يقاس عليه غيره ونقضه ابن المنذر والخطابي وغيرهما بان الخصوصية لا تثبت الا بدليل والاصل عدمه قالوا ويلزم القائل بذلك أن لا يحتج على طهارة المني بأن عائشة كانت تفركه من ثوبه صلى الله عليه وسلم لا مكان ان يقال له منه طاهر فلا يقاس عليه غيره والحق ان حكمه حكم جميع المكلفين فى الاحكام التكليفية الا فيما خص بدليل وقد تكاثرت الادلة على طهارة فضلاته وعدالته ذلك فى خصائصه فلا يلتزم الى ما وقع فى كتب كثير من الشافعية مما يخالف ذلك فقد استقر الامر بين أئمتهم على القول بالطهارة هذا كله فى شعر الأدمى أما شعر الحيوان غير الماء كقول المذكي فتميه اختلاف مبني على ان الشعر هل تحله الحياة فينجس بالموت أولاً فالاصح عند الشافعية انه ينجس بالموت وذهب جمهور العلماء الى خلافه واستدل ابن المنذر على انه لا تحله الحياة فلا ينجس بالموت ولا بالانفصال بانهم أجمعوا على طهارة ما يجز من الشاة وهى حية وعلى نجاسة ما يقطع من أعضائها وهى حية فدل ذلك على التفرقة بين الشعر وغيره من أجزائها وعلى التسوية بين حالتى الموت والانفصال والله أعلم وقال البغوى فى شرح السنة فى قوله صلى الله عليه وسلم فى شاة ميمونة انما حرم أكلها يستدل لمن ذهب الى أن ما عدا ما يؤكل من اجزاء الميتة لا يحرم الانتفاع به اهـ وسيأتى الكلام على ريش الميتة وعظمها فى باب مفرد من هذا الكتاب ان شاء الله تعالى (قوله وكان عطاء) هذا التعليق وصله محمد بن اسحق الفاكهى فى اخبار مكة بسند صحيح الى عطاء وهو ابن أبى رباح انه كان لا يرى بأساً بالانتفاع بشعور الناس التى تحلق بمني (قوله وسور الكلاب) هو بالجر عطناً على قوله الماء والتقدير وباب سور الكلاب أى ما حكمه والسور البقية والظاهر من تصرف المصنف انه يقول بطهارته وفى بعض النسخ بعد قوله فى المسجد وأكلها وهو من اضافة المصدر الى الفاعل

وَقَالَ الزُّهْرِيُّ إِذَا وَلَغَ فِي إِنْاءٍ لَيْسَ لَهُ وُضُوءٌ غَيْرُهُ يَتَوَضَّأُ بِهِ وَقَالَ سَفْيَانُ هَذَا الثَّقَفُ يَعْنِيهِ يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى فَلَمْ
تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا وَهَذَا مَاءٌ وَفِي النَّفْسِ مِنْهُ شَيْءٌ يَتَوَضَّأُ بِهِ وَيَتَيَمَّمُ **حَدَّثَنَا** مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ
قَالَ حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ عَنْ عَاصِمٍ عَنْ أَبِي سِيرِينَ قَالَ قُلْتُ لِمَبِيَّةَ عِنْدَنَا مِنْ شَعْرِ النَّبِيِّ ﷺ أَصْبَنَاهُ مِنْ
قَبْلِ أَنَسٍ أَوْ مِنْ قَبْلِ أَهْلِ أَنَسٍ فَقَالَ لَأَنْ تَكُونَ عِنْدِي شَعْرَةً مِنْهُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ الذَّنْبِ وَمَا فِيهَا **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ
بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ قَالَ أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَلَمَانَ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَوْنٍ عَنْ أَبِي سِيرِينَ عَنْ أَنَسٍ أَنَّ رَسُولَ
اللَّهِ ﷺ لَمَّا حُلِقَ رَأْسُهُ كَانَ أَبُو طَلْحَةَ أَوَّلَ مَنْ أَخَذَ مِنْ شَعْرِهِ **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ
أَبِي الزُّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ

(قوله وقال الزهري اذا ولغ الكلب) جمع المصنف في هذا الباب بين مسئلتين وهما حكم شعر الآدمي وسؤر الكلب فذكر
الترجمة الاولى وأثرها معها ثم نفي بالثانية وأثرها معها ثم رجع الى دليل الاولى من الحديث المرفوع ثم نفي بادلة الثانية
وقول الزهري هذا رواه الوليد بن مسلم في مصنفه عن الاوزاعي وغيره عنه ولنظمه سمعت الزهري في اناء ولغ فيه كلب فلم
يجدوا ماء غيره قال يتوضأ به وأخرجه بن عبد البر في التمهيد من طريقه بسند صحيح (قوله وقال سفیان) المتبادر الى الذهن
انه ابن عيينة لكونه معروفا بالرواية عن الزهري دون الثوري لكن المراد به هنا الثوري فان الوليد بن مسلم عقب أثر
الزهري هذا بقوله فذكر ذلك لسفيان الثوري فقال والله هذا الثقف بعينه فذكره وزاد بعد قوله شيء فأرى ان يتوضأ به
ويتيمم فسمى الثوري الأخذ بدلالة العموم فتمها وهي التي تضمنها قوله تعالى فلم تجدوا ماء لكونها نكرة في سياق النفي
فتعم ولا تخص الابدليل وتنجيس الماء بولوغ الكلب فيه غير متفق عليه بين أهل العلم وزاد من رواية التيمم احتياطا
وتعقبه الاسماعيلي بان اشتراطه جواز التوضي به اذ لم يجد غيره يدل على تنجيسه عنده لان الظاهر يجوز التوضي به مع
وجود غيره وأجيب بان المراد ان استعمال غيره مما لم يختلف فيه أولى فاما اذ لم يجد غيره فلا يعدل عنه وهو يعتد
طهارته الى التيمم وأما فتيا سفیان بالتيمم بعد الوضوء به فلانه رأى انه ماء مشكوك فيه من أجل الاختلاف فاحتاط
للعادة وقد تعقب بانه يلزم من استعماله ان يكون جسده طاهرا بلا شك فيصير استعماله مشكوكا في طهارته ولهذا قال
بعض الأئمة الاولى ان يريق ذلك الماء ثم يتيمم والله أعلم بوجه تنبيهه وقع في رواية أبي الحسن القاسمي عن أبي زيد
الروزي في حكاية قول سفیان يقول الله تعالى قل لم تجدوا ماء وكذا حكاية أبو نعيم في المستخرج على البخاري وفي باقي
الروايات فلم تجدوا وهو الموافق للتلاوة وقال القاسمي وقد ثبت ذلك في الاحكام لاسماعيل القاضي يعني بإسناد الى
سفیان قال وما أعرف من قرأ بذلك (قلت) لعل الثوري حكاة بالمعنى وكان يرى جواز ذلك وكان هذا هو الذي جر
المصنف أن يأتي بمثل هذه العبارة في كتاب التيمم كما سيأتي ان شاء الله تعالى (قوله عن عاصم) هو ابن سلمان وابن
سيرين هو محمد وعبيدة هو ابن عمر والسلماني أحد كبار التابعين انخرطه بن أسلم قبل وفاة النبي صلى الله عليه وسلم
بستين ولم يره (قوله من شعر النبي صلى الله عليه وسلم) أي شيء (قوله اصبناه) أي حصل لنا من جهة أنس بن مالك
وأراد المصنف بإيراد هذا الاثر تقرير ان الشعر الذي حصل لابي طلحة كما في الحديث الذي يليه بقي عند آل بيته الى
أن صار لموااليهم منه لان سيرين والد محمد كان مولى أنس بن مالك وكان أنس ربيب أبي طلحة ووجه الدلالة منه على
الترجمة أن الشعر طاهر والا لما حفظوه ولا تمنى عبدة أن يكون عنده شعرة واحدة منه واذا كان طاهرا فلما الذي يغسل
به طاهر (قوله حدثنا عباد) هو ابن عباد المهلب وقد نزل البخاري في هذا الاسناد لانه قد سمع من شيخ شيخه سعيد بن
سليمان بل سمع من أبي عاصم وغيره من أصحاب ابن عون فيقع بينه وبين ابن عون واحدا وهذا بينه وبينه ثلاثة أنس (قوله
لما حلق) أي أمر الحلاق فحلقه فاضاف الفعل اليه مجازا وكان ذلك في حجة الودع كما سنبينه (قوله كان أبو طلحة) يعني

إِذَا شَرِبَ الْكَلْبُ فِي إِنْاءٍ أَحَدِكُمْ

الانصاري زوج أم سليم والدة أنس وقد أخرج أبو عوانة في صحيحه هذا الحديث من طريق سعيد بن سليمان المذكور
أبين مما ساقه محمد بن عبد الرحيم وانظره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر الخلاق فخلق رأسه ودفع إلى أبي طلحة
الشق الايمن ثم حلق الشق الآخر فأمره أن يقسمه بين الناس ورواه مسلم من طريق ابن عيينة عن هشام بن حسان
عن ابن سيرين بلفظ لا رمى الجرة ونحر نسكه ناول الخاق شقه الايمن فخامه ثم دعا أبا طلحة فأعطاه إياه ثم ناوله
الشق الايسر فلقه فأعطاه أبا طلحة فقال أقسمه بين الناس وله من رواية حنص بن غياث عن هشام انه قسم الايمن
فيمن يمينه وفي لفظ فوزعه بين الناس الشمرة والشمرتين وأعطى الايسر أم سليم وفي لفظ أبا طلحة ولا تناقض في هذه
الروايات بل طريق الجمع بينهما انه ناول أبا طلحة كلاما من الشقين فاما الايمن فوزعه أبا طلحة بامرهم وأما الايسر فأعطاه
لام سليم زوجته بامرهم صلى الله عليه وسلم أيضا زاد أحمد في رواية له لتجعله في طيها وعلى هذا فالضمير في قوله يقسمه
في رواية أبي عوانة يعود على الشق الايمن وكذا قوله في رواية ابن عيينة فقال اتقسمه بين الناس قال النووي فيه استحباب البداءة
بالشق الايمن من رأس الخلق وهو قول الجمهور وخلافا لابي حنيفة وفيه طهارة شعر الآدمي وبه قال الجمهور وهو الصحيح
عندنا وفيه التبرك بشعره صلى الله عليه وسلم وجواز اقتنائه وفيه المواساة بين الاصحاب في العطية والهدية أقول وفيه ان
المواساة لا تستلزم المساواة وفيه تنفيل من يتولى التفرقة على غيره قال واختلنا في اسم الخاق فالصحيح انه معمر بن
عبد الله كما ذكره البخاري وقيل هو خراش بن أمية وهو بمجمتين اه والصحيح ان خراشا كان الخاق بالحديدية والله
أعم ووقع هنا في رواية ابن عساكر قبل ايراد حديث مالك باب اذا شرب الكلب في الإناء (قوله اذا شرب) كذا هو في
الموطأ والمشهور عن أبي هريرة من رواية جمهور أصحابه عنه اذا ولغ وهو المعروف في اللغة يقال ولغ بلغ بالفتح فيهما اذا
شرب بطرف لسانه أو أدخل لسانه فيه فخرجه وقال ثعلب هو ان يدخل لسانه في الماء وغيره من كل مائع فيحركه زاد ابن
درستويه شرب أو لم يشرب وقال (١) ابن مكي فان كان غير مائع يقال لعقه وقال المطرزي فان كان فارغا يقال لحسه وادعى ابن
عبد البر ان لفظ شرب لم يروا الا مالك وان غيره رواد بلفظ ولغ وليس كما ادعى فقد رواد ابن خزيمة وابن المنذر من طريقين
عن هشام بن حسان عن ابن سيرين عن أبي هريرة بلفظ اذا شرب لكن المشهور عن هشام بن حسان بلفظ اذا ولغ كذا
أخرجه مسلم وغيره من طريق عن وقدر وادعى ابن الزناد شيخ مالك بلفظ اذا شرب ورواه بن عمر أخرجه الجوزي وكذا
الغيرة بن عبد الرحمن أخرجه أبو يعلى نعم وروى عن مالك بلفظ اذا ولغ أخرجه أبو عبيد في كتاب الطهارة له عن اسمعيل
بن عمر عنه ومن طريقه أورده الاسماعيلي وكذا أخرجه الدارقطني في الموطأ له من طريق أبي علي الحنفي عن مالك
وهو في نسخة صحيحة من سنن ابن ماجه من رواية روح بن عباد عن مالك أيضا وكأن أبا الزناد حدثه باللفظين
لتقاربهما في المعنى لكن الشرب كما بينا أخص من الولوغ فلا يقوم مقامه ومنهوم الشرط في قوله اذا ولغ يقتضي قصر
الحكم على ذلك لكن اذا قلنا ان الامر بالغسل للتنجيس يتعدى الحكم الى ما اذا لحس أو لعلق مثلا ويكون ذكر الولوغ
لغالب وأما الخاق باقي أعضائه كيد ورجلاه فالذهب المنصوص انه كذلك لان فيه أشرفها فيكون الباقي من باب الاولى
وخصه في القديم الاول وقال النووي في الروضة انه وجه شاذ وفي شرح المذهب انه التقوي من حيث الدليل والاولوية
المذكورة قد تمنع لكونه محل استعمال النجاسات (قوله في إناء أحدكم) ظاهره العموم في الآنية ومنهوم يخرج الماء
لستنع مثلا وبه قال الاوزاعي مطاقا لكن اذا قلنا بأن الغسل للتنجيس يجري الحكم في القليل من الماء دون الكثير
والإضافة التي في إناء أحدكم يلزم اعتبارها هنا لان الطهارة لا تتوقف على ملكه وكذا قوله فليغسله لا يتوقف على أن يكون
هو الغسل وزاد مسلم والنسائي من طريق علي بن مسهر عن الأعرج عن أبي صالح وأبي رزين عن أبي هريرة في هذا

(١) قوله ابن مكي في نسخ حذف ابن فليحرقه اه مصححه

الحديث فليرقه وهو يقوى القول بان الغسل للتنجيس اذ المراق اعم من أن يكون ماء أو طعاما فلو كان طاهرا لم يؤمر باراقته
للهي عن اضاعة المال لكن قال النسائي لأعلم أحدا تابع علي بن مسهر على زيادة فليرقه وقال حمزة الكناني انها غير
محمولة وقال ابن عبد البر لم يذكرها الحفاظ من أصحاب الاعمش كابي معاوية وشعبة وقال ابن منده لا تعرف عن النبي
صلى الله عليه وسلم بوجه من الوجوه الا عن علي بن مسهر بهذا الاسناد (قلت) قد ورد الامر بالاراقة أيضا من طريق
عطاء عن أبي هريرة مرفوعا أخرجه ابن عدي لكن في رفعه نظر والصحيح انه موقوف وكذا ذكر الاراقة حماد بن
زيد عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة موقوفا واسناده صحيح أخرجه الدارقطني وغيره (قوله فليغسله) يقتضي
الفور لكن جملة الجمهور على الاستنجاب الا ان أراد أن يستعمل ذلك الاناء (قوله سبعا) أي سبع مرار ولم يقع في رواية مالك
الترييب ولم يثبت في شيء من الرواية عن أبي هريرة الا عن ابن سيرين على ان بعض أصحابه لم يذكره وروى أيضا عن
الحسن وأبي رافع عند الدارقطني وعبد الرحمن والد السدي عند البزار واختلاف الرواة عن ابن سيرين في محل غسلة
الترييب فلمسلم وغيره من طريق هشام بن حسان عنه أولا هن وهي رواية الاكثر عن ابن سيرين وكذا في رواية أبي رافع
المذكورة واختلف عن قتادة عن ابن سيرين فقال سعيد بن بشير عنه أولا هن أيضا أخرجه الدارقطني وقال أبان
عن قتادة السابعة أخرجه أبو داود وللشافعي عن سفيان عن أيوب عن ابن سيرين أولا هن أو احدا هن وفي رواية السدي
عن البزار احدا هن وكذا في رواية هشام بن عروة عن أبي الزناد عنه فطريق الجمع بين هذه الروايات أن يقال احدا هن
مبهمة وأولا هن والسابعة معينة وأوان كانت في نفس الخبر فهي للتخير فقتضي حمل المطلق على المتيدان يحمل على أحدهما
لان فيه زيادة على الرواية المعينة وهو الذي نص عليه الشافعي في الام والبويطي وصرح به المرعشي وغيره من اصحاب
وذكره ابن دقيق العيد والسبكي بحثا وهو منصوص كما ذكرنا وان كانت أو شكاهن الراوى فرواية من عين ولم يشك أولي
من رواية من أهم أو شك فيبقى النظر في الترجيح بين رواية أولا هن ورواية السابعة ورواية أولا هن أرجح من حيث
الاكثرية والاحفظية ومن حيث المعنى أيضا لان تريب الأخيرة يقتضي الاحتياج الى غسلة أخرى لتنظيفه وقد نص
الشافعي في حرمة على أن الأولى أولى والله أعلم وفي الحديث دليل على أن حكم النجاسة يتعدى عن محلها الى ما يجاورها
بشرط كونه مائعا وعلى تنجيس المساعات اذا وقع في جزء منها نجاسة وعلى تنجيس الاناء الذي يتصل بالمائع وعلى أن
الماء القليل ينجس بوقوع النجاسة فيه وان لم يتغير لان ولوغ الكلب لا يغير الماء الذي في الاناء غالبا وعلى أن ورود
الماء على النجاسة يخالص وردوها عليه لانه أمر باراقة الماء لما وردت عليه النجاسة وهو حقيقة في اراقة جميعه وأمر بغسله
وحتمية تئادى بما يسمى غسلا ولو كان ما يغسل به أقل مما أريق (فائدة) خالف ظاهر هذا الحديث المالكية والخنفية
فاما المالكية فلم يقولوا بالترييب أصلا مع إيجابهم التسبيع على المشهور عندهم لان الترييب لم يقع في رواية مالك قال القرافي
منهم قد صححت فيه الاحاديث فاعجب منهم كيف لم يقولوا بها وعن مالك رواية أن الامر بالتسبيع للنسب والمعرفة عند
أصحابه انه للوجوب لكنه للتعبد لكون الكلب طاهرا عندهم وأبدى بعض متأخريهم له حكمة غير التنجيس كما سيأتي وعن
مالك رواية بانه نجس لكن قاعدته ان الماء لا ينجس الا بالتغير فلا يجب التسبيع للنجاسة بل للتعبد لكن يرد عليه قوله
صلى الله عليه وسلم في أول هذا الحديث فيأمراده مسلم وغيره من طريق محمد بن سيرين وهمام بن منبه عن أبي هريرة طهور
اناء أحدكم لان الطهارة تستعمل اما عن حدث أو خبت ولا حدث على الاناء فتعين الخبت وأجيب بمنع الخسر لان التيمم
لا يرفع الحدث وقد قيل له طهور المسلم ولان الطهارة تطلق على غير ذلك كقوله تعالى خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وقوله
صلى الله عليه وسلم السواك مطهرة للفم والجواب عن الاول بان التيمم ناشئ عن حدث فلما قام مقام ما يطهر الحدث سمي
طهورا ومن يقول بانه يرفع الحدث يمنع هذا الايراد من أصله والجواب عن الثاني ان النماز الشرع اذا دارت بين الحقيقة
اللغوية والشرعية حملت على الشرعية الا اذا قام دليل ودعوى بعض المالكية ان المأمور بالغسل من ولوغه الكلب المنهى

عن اتخاذ دون المأذون فيه يحتاج الى ثبوت تقدم النهي عن الاتخاذ على الامر بالغسل والى قرينة تدل على أن المراد ما لم يؤذن في اتخاذه لان الظاهر من اللام في قوله الكلب انها للجنس أو لثمة تعريف الماهية فيحتاج المدعي انها للعهد الى دليل ومثله تفرقة بعضهم بين البدوى والحضرى ودعوى بعضهم ان ذلك مخصوص بالكلب الكلب وان الحكمة فى الامر بغسله من جهة الطب لان الشارع اعتبر السبع فى مواضع منه كقوله صبوا على من سبع قرب وقوله من تصبى بسبع تمرات عجوة وتعقب بان الكلب لا يقرب الماء فكيف يؤمر بالغسل من لوعه وأجاب حنيد بن رشد بانه لا يقرب الماء بعد استحكام الكلب منه أما فى ابتداءه فلا يمتنع وهذا التعليل وان كان فيه مناسبة لكنه يستلزم التخصيص بلادىل والتعليل بالتنجيس أقوى لانه فى معنى النصوص وقد ثبت عن ابن عباس التصريح بان الغسل من ولوغ الكلب بانه رجس رواه محمد بن نصر المروزي باسناد صحيح ولم يصح عن أحد من الصحابة خلافه والمشهور عن المالكية أيضا التفرقة بين اناء الماء فبراق ويغسل وبين اناء الطعام فيؤكل ثم يغسل الاناء تعبدا لان الامر بالاراقة عام فيخص الطعام منه بالنهي عن مضاعاة المال وعورض بان النهي عن المضاعاة مخصوص بالامر بالاراقة ويترجح هذا الثاني بالاجماع على اراقة ما تقع فيه النجاسة من قليل المسائعات ولوعظم ثمة فثبت ان عموم النهي عن المضاعاة مخصوص بخلاف الامر بالاراقة واذا ثبت نجاسة سؤره كان أعم من أن يكون لنجاسة عينه أو لنجاسة طارئة كما كل الميتة مثلا لكن الاول أرجح اذ هو الاصل ولانه يلزم على الثاني مشاركة غيره له فى الحكم كالهرة مثلا واذا ثبت نجاسة سؤره لعينه لم يدل على نجاسة باقيه الا بطريق القياس كان يقال لعابه نجس فتممه نجس لانه متجلب منه واللعب عرق فله وطهه أطيب بدنه فيكون عرقه نجسا واذا كان عرقه نجسا كان بدنه نجسا لان العرق متجلب من البدن ولكن هل يلحق باقى أعضائه لمسانه فى وجوب السبع والترتيب أم لا تقدمت الإشارة الى ذلك من كلام النووى وأما الحنفية فلم يقولوا بوجوب السبع ولا الترتيب واعتذر الطحاوى وغيره عنهم بامور منها كون أبي هريرة راويه أفتى بثلاث غسلات فثبت بذلك نسخ السبع وتعقب بانه يحتمل أن يكون فتى بذلك لاعتقاده ندية السبع لا وجوبها أو كان نسي مارواه ومع الاحتمال لا يثبت النسخ وأيضا فقد ثبت انه أفتى بالغسل سبعا ورواية من روى عنه موافقة فتياه لروايته أرجح من رواية من روى عنه مخالفتها من حيث الاسناد ومن حيث النظر أما النظر فظاهر وأما الاسناد فالموافقة وردت من رواية حماد بن زيد عن أيوب عن ابن سيرين عنه وهذا من أصح الاسانيد وأما المخالفة فمن رواية عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء عنه وهو دون الاول فى القوة بكثير ومنها ان العذرة أشد فى النجاسة من سؤر الكلب ولم يقيد بالسبع فيكون اللوغ كذلك من باب الاولى وأجيب بانه لا يلزم من كونها أشد منه فى الاستقذار ان لا يكون أشد منها فى تغليظ الحكم وبانه قياس فى مقابلة النص وهو فاسد الاعتبار ومنها دعوى ان الامر بذلك كان عند الامر بقتل الكلاب فانهى عن قتلها نسخ الامر بالغسل وتعقب بأن الامر بقتلها كان فى أوائل الهجرة والامر بالغسل متأخر جدا لانه من رواية أبي هريرة وعبد الله بن مغفل وقد ذكر بن مغفل انه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يأمر بالغسل وكان اسلامه سنة سبع كابي هريرة بل سياق مسلم ظاهر فى ان الامر بالغسل كان بعد الامر بقتل الكلاب ومنها الزام الشافعية بانجاب ثمان غسلات عملا بظاهر حديث عبد الله بن مغفل الذى أخرجه مسلم وانظروا فغسلوه سبع مرات وغنروه الثامنة فى التراب وفى رواية أحمد بالتراب وأجيب بانه لا يلزم من كون الشافعية لا يقولون بظاهر حديث عبد الله بن مغفل أن يتركوا هم العمل بالحديث أصلا ورأسا لان اعتذار الشافعية عن ذلك ان كان متجها فذلك والا فكل من الفريقين ملوم فى ترك العمل به قاله ابن دقيق العيد وقد اعتذر بعضهم عن العمل به بالاجماع على خلافه وفيه نظر لانه ثبت القول بذلك عن الحسن البصرى وبه قال أحمد بن حنبل فى رواية حرب الكرماني عنه ونقل عن الشافعي انه قال هو حديث لم أقف على صحته ولكن هذا لا يثبت العذر لمن وقف على صحته وجنح بعضهم الى الترجيح لحديث أبي هريرة على حديث ابن مغفل والترجيح لا يصر اليه مع امكان الجمع والاخذ بحديث بن مغفل يستلزم الاخذ بحديث أبي هريرة دون العكس والزيادة من الثقة مقبولة ولو سلكننا الترجيح فى هذا الباب لم نقل بالترتيب أصلا لان رواية مالك

حَدَّثَنَا إِسْحَقُ قَالَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبِي عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ رَجُلًا رَأَى كَلْبًا يَأْكُلُ الثَّرَى مِنَ الْعَطَشِ فَخَذَّ الرَّجُلُ خَنَّهُ فَجَمَلَ يَعْرِفُ لَهُ بِهِ حَتَّى أَرَوَاهُ فَشَكَرَ اللَّهُ لَهُ فَأَدْخَلَهُ الْجَنَّةَ وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ شَيْبٍ حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ يُونُسَ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ قَالَ حَدَّثَنِي حَمْزَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ كَانَتْ الْكِلَابُ تَبُولُ وَتَقْبِلُ وَتُدْبِرُ فِي الْمَسْجِدِ فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلَمْ يَرْضَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ **حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ** قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ

بدونه أرجح من رواية من أثبتته ومع ذلك فقلنا به أخذنا زيادة الثقة وجمع بعضهم بين الحديثين بضرب من المجاز فقال لما كان التراب جنسا غير الماء جعل اجتماعهما في المرة الواحدة معدودا باثنتين وتلقبه ابن دقيق العيد بان قوله وعفروا الثامنة بالتراب ظاهر في كونها غسلة مستقلة لكن لو وقع التعفير في أوله قبل ورود الغسلات السبع كانت الغسلات ثمانية ويكون إطلاق الغسلة على الترتيب مجازا وهذا الجمع من مرجحات تعيين التراب في الأولى والكلام على هذا الحديث وما يتفرع منه متشرجدا ويمكن أن يفرد بالتصنيف ولكن هذا القدر كاف في هذا المختصر والله المستعان (قوله حدثنا إسحاق) هو ابن منصور الكوسج كما جزم به أبو نعيم في المستخرج وعبد الصمد هو ابن عبد الوارث وشيخه عبد الرحمن تكلم فيه بعضهم لكنه صدوق ولم يفرد بهذا الحديث والاسناد منه فصاعدا مديون وأبوه وشيخه أبو صالح السمان تابعيان (قوله ان رجلا) لم يسم هذا الرجل وهو من بني إسرائيل كما سيأتي (قوله يا كل الثرى) بانه ثلثة أي يلقى التراب الندي وفي المحكم الثرى التراب وقيل التراب الذي اذا بل لم يصر طينا لازبا (قوله من العطش) أي بسبب العطش (قوله يعرف له به) استدلال به المصنف على طهارة سؤر الكلب لان ظاهره انه سقى الكلب فيه وتعقب بان الاستدلال به مبني على أن شرع من قبلنا شرع انا وفيه اختلاف ولو قلنا به لكان محله فيما لم ينسخ ومع ارخاء العنان لا يتم الاستدلال به أيضا لاحتمال أن يكون صبه في شيء فسقاه أو غسل خنمه بعد ذلك أو لم يلبسه بعد ذلك (قوله فشكر الله له) أي أنني عليه فجزاه على ذلك بان قبل عمله وأدخله الجنة وسيأتي بقية الكلام على فوائد هذا الحديث في باب فضل سقي الماء من كتاب الشرب ان شاء الله تعالى (قوله وقال أحمد بن شبيب) بفتح المعجمة وكسر الموحدة (قوله حمزة بن عبد الله) أي ابن عمر بن الخطاب (قوله كانت الكلاب) زاد أبو نعيم والبيهقي في روايتهما لهذا الحديث من طريق أحمد بن شبيب المذكور موصولا بصريح التحديث قبل قوله تقبل تبول وبعدها واوالعطف وكذا ذكر الاصيلي انها في رواية ابراهيم بن معقل عن البخاري وكذا أخرجه أبو داود والاسماعيلي من رواية عبد الله بن وهب عن يونس بن يزيد شيخ شبيب بن سعيد المذكور وعلى هذا فلا حجة فيه لمن استدلال به على طهارة الكلاب للاتفاق على نجاسة بولها قاله ابن المنذر وتعقب بان من يقول ان الكلب يؤكل وان بول ما يؤكل لحمه طاهر يقدح في نقل الاتفاق لاسيما وقد قال جمع بان أبواب الحيوانات كلها طاهرة الا الأدمى ومن قال به ابن وهب حكاه الاسماعيلي وغيره عنه وسيأتي في باب غسل البول وقال المنذر المراد انها كانت تبول خارج المسجد في مواطنها ثم تقبل وتدبر في المسجد اذ لم يكن عليه في ذلك الوقت غلق قال ويبعد أن يترك الكلاب تنساب في المسجد حتى تمته به بالبول فيه وتعقب بانه اذا قيل بطهارتها لم يمنع ذلك كما في الهرة والافرب أن يقال ان ذلك كان في ابتداء الحال على أصل الاباحه ثم ورد الامر بتكريم المساجد وتطهيرها وجعل الابواب عليها ويشير الى ذلك ما زاده الاسماعيلي في روايته من طريق ابن وهب في هذا الحديث عن ابن عمر قال كان عمر يقول بأعلى صوته اجتنبوا اللغو في المسجد قال ابن عمر وقد كنت أبيت في المسجد على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وكانت الكلاب الى آخره فاشار الى ان ذلك كان في الابداء ثم ورد الامر بتكريم المسجد حتى من لغو الكلاب وبهذا يندفع الاستدلال به على طهارة الكلب وأما قوله في زمن رسول الله صلى الله

ابن أبي السفر عن الشعبي عن عدي بن حاتم قال سألت النبي ﷺ فقال إذا أرسلت كلبك المعلم فقتل فكل وإن أكل فلأننا كل فأنما مسكه على نفسه قلت أرسل كلبى فأجده معه كائناً آخر قال فلاتأكل فأنما سببت على كلبك ولم تسم على كلب آخر **باب** من لم ير الوضوء إلا من المخرجين من القبلي وأنا بروقول الله تعالى أو جاء أحد منكم من الغائط . وقال عطاء فيمن يخرج من دبره الدود أو من ذكره نحو القملة يعيد الوضوء

عليه وسلم فهو وإن كان عاماً في جميع الأزمنة لأنه اسم مضاف لكنه مخصوص بما قبل الزمن الذي أمر فيه بصيانة المسجد وفي قوله فلم يكونوا يرشون مبالغة لدلالة على نفى الغسل من باب الأولى واستدل بذلك ابن بطال على طهارة سوره لأن من شار الكلاب أن تتبع مواضع الماء كول وكان بعض الصحابة لا يوت لهم إلا المسجد فلا يخلو أن يصل لها بها إلى بعض أجزاء المسجد وتعقب بأن طهارة المسجد متيقنه وما ذكر مشكوك فيه واليقين لا يرفع بالشك ثم إن دلالة لا تعارض دلالة منطوق الحديث الوارد في الأمر بالغسل من ولو غه واستدل به أبو داود في السنن على أن الأرض تطهر إذا لاقها النجاسة بالجفاف يعني أن قوله لم يكونوا يرشون يدل على نفى صب الماء من باب الأولى فلولا أن الجفاف يفيد تطهير الأرض ما تركوا ذلك ولا يخفى ما فيه (تنبيه) حكى ابن التين عن الداودي الشارح أنه أبدل قوله يرشون بلمنظ يرتقبون باسكان الرأ ثم مثناه مفتوحة ثم قاف مكسورة ثم موحدة وفسره بأن معناه لا يخشون فصحف اللفظ وأبعد في التفسير لأن معنى الارتقاب الانتظار وأما نفى الخوف من نفى الارتقاب فهو تفسير ببعض لوازمه والله أعلم (قوله ابن أبي السفر) تقدم في المقدمة أن اسمه عبد الله وإن السفر بفتح الفاء وهم من سكنها (قوله عدي بن حاتم) أي الطائي (قوله سألت) أي عن حكم صيد الكلاب وحذف لفظ السؤال اكتناء بدلالة الجواب عليه وقد صرح به المصنف من طريق أخرى في الصيد كما سيأتي الكلام عليه مسوفى هناك إن شاء الله تعالى وإنما ساق المصنف هذا الحديث هنا ليستدل به لمذهبه في طهارة سؤر الكلب ومطابقتها للترجمة من قوله فيها وسؤر الكلاب ووجه الدلالة من الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم أذن له في أكل مصاده الكلب ولم يتمد ذلك بغسل موضع فمه ومن ثم قال مالك كيف يؤكل صيده ويكون لعابه نجساً وأجاب الأسمايلي بأن الحديث سبق لتعريف أن قتله ذكاته وليس فيه إثبات نجاسة ولا تقبها ويدل لذلك أنه لم يقل له اغسل الدم إذا خرج من جرح نابه لكنه وكله إلى ما تقر عند من وجوب غسل الدم فلعله وكله أيضاً إلى ما تقر عند من غسل ما يماسه فهو وقال ابن المنير عند الشافعية إن السكين إذا سقيت بماء نجس وذبح بها نجست الذبيحة وناب الكلب عندهم نجس العين وقد وافقونا على أن ذكاته شرعية لا تنجس المذكي وتعقب بأنه لا يلزم من الاتفاق على أن الذبيحة لا تصير نجسة بمعض الكلب ثبوت لاجتماع على أنها لا تصير متنجسة فما ألزمهم به من التناقض ليس بالآزم على أن في المسئلة عندهم خلافاً والمشهور وجوب غسل المعض وليس هذا موضع بسط هذه المسئلة (قوله باب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين) الاستثناء من مرغ والمعنى من لم ير الوضوء واجبا من الخروج من شيء من خارج البدن إلا من القبلي والدبر وأشار بذلك إلى خلاف من رأى الوضوء مما يخرج من غيرهما من البدن كإتياء والحجامة وغيرها ويمكن أن يقال إن نواقض الوضوء المعتبرة ترجع إلى المخرجين فالنوم مظنة خروج الريح ولمس المرأة ومس الذكرا مظنة خروج المذي (قوله لقوله تعالى أو جاء أحد منكم من الغائط) فعلى وجوب الوضوء أو التيمم عند فقد الماء على النجى من الغائط وهو المكان المظلم من الأرض الذي كانوا يقصدونه لقضاء الحاجة فهذا دليل الوضوء مما يخرج من المخرجين وقوله أولاً مستم النساء دليل الوضوء من ملامسة النساء وفي معناه مس الذكر مع صحة الحديث فيه لأنه ليس على شرط الشيخين وقد صححه مالك وجميع من أخرج الصحيح غير الشيخين (قوله وقال عطاء) هو ابن أبي رباح وهذا التعليق وصله ابن أبي شيبة وغيره بنحوه وأسناده صحيح والخالف في ذلك

وَقَالَ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ إِذَا ضَحِكَ فِي الصَّلَاةِ أَعَادَ الصَّلَاةَ وَلَمْ يُعِدِ الْوُضُوءَ . وَقَالَ الْحَسَنُ إِنْ أَخَذَ مِنْ شَعْرِهِ وَأَظْفَارِهِ أَوْ خَامَعَ خَفِيَّهُ فَلَا وَضُوءَ عَلَيْهِ . وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ لَا وَضُوءَ إِلَّا مِنْ حَدَثٍ . وَيُذَكِّرُ عَنْ جَابِرٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ فِي غَزْوَةِ ذَاتِ الرِّقَاعِ فَرُمِيَ رَجُلٌ بِسَهْمٍ فَتَزَفَهُ الدَّمُ فَرَكَعَ وَسَجَدَ وَمَضَى فِي صَلَاتِهِ . وَقَالَ الْحَسَنُ مَا زَالَ الْمُسْلِمُونَ يُصَلُّونَ فِي جِرَاحَاتِهِمْ .

ابراهيم النخعي وقتادة وحماد بن أبي سلمة قالوا لا ينقض النادر وهو قول مالك قال الا ان حصل معه تلويث (قوله وقال جابر) هذا التعليق وصله سعيد بن منصور والدارقطني وغيرهما وهو صحيح من قول جابر أخرجه الدارقطني من طريق أخرى مرفوعا لكن ضعفها والمخالف في ذلك ابراهيم النخعي والاوزاعي والثوري وأبو حنيفة وأصحابه قالوا ينقض الضحك اذا وقع داخل الصلاة لا خارجها قال بن المنذر أجمعوا على أنه لا ينقض خارج الصلاة واختلغو اذا وقع فيها خالف من قال به القياس الجلي وتمسكوا بحديث لا يصح وحاشا أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الذين هم خير القرون ان يضحكوا بين يدي الله تعالى خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم انتهى على انهم لم يأخذوا بعموم الخبر المروي في الضحك بل خصوه بالقهقهة (قوله وقال الحسن) اي ابن ابي الحسن البصري والتعليق عنه للمسئلة الاولى وصله سعيد بن منصور وابن المنذر باسناد صحيح والمخالف في ذلك مجاهد والحكم بن عيينة وحماد قالوا من قص اظفاره او جز شارب به فعليه الوضوء ونقل ابن المنذر ان الاجماع استقر على خلاف ذلك واما التعليق عنه للمسئلة الثانية فوصله ابن ابي شيبة باسناد صحيح ووافقه على ذلك ابراهيم النخعي وطاوس وقتادة وعطاء وبه كان يفتي سليمان بن حرب وداود وخالفهم الجمهور على قولين مرتين على ايجاب الموالاة وعدمها فمن اوجبها قال يجب استئناف الوضوء اذا طال الفصل ومن لم يوجبها قال يكتب في غسل رجله وهو الاظهر من مذهب الشافعي وقال في الموطأ ٣ أحب الى أن يبتدي الوضوء من أوله وقال بعض العلماء من الشافعية وغيرهم يجب الاستئناف وان لم تجب الموالاة وعن الليث عكس ذلك (قوله وقال أبو هريرة) وصله اسمعيل القاضي في الاحكام باسناد صحيح من طريق مجاهد عنه موقوف اوراه أحمد وأبو داود والترمذي من طريق شعبة عن سهل بن أبي صالح عن أبيه عنه مرفوعا وزاد أوريج (قوله ويذكر عن جابر) وصله ابن أسحق في المغازي قال حدثني صدقة بن يسار عن عقيل بن جابر عن أبيه مطولا وأخرجه أحمد وأبو داود والدارقطني وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم كلهم من طريق ابن اسحق وشيخه صدقة ثقة وعقيل بفتح العين لا عرف راو ياعنه غير صدقة ولهذا لم يجزم به المصنف أول كونه اختصره اول لخلافه في ابن اسحق (قوله في غزوة ذات الرقاع) سيأتي الكلام عليها في المغازي ان شاء الله تعالى (قوله فرمى) بضم الراء (قوله رجل) تبين من سياق المذكورين سبب هذه القصة ومحصلها ان النبي صلى الله عليه وسلم نزل بشعب فقال من يحرسنا الليلة فقام رجل من المهاجرين ورجل من الانصار فباتا بفم الشعب فأتتهما الليل للحراسة فنام المهاجري وقام الانصاري يصلي فجاء رجل من العدو فرأى الانصاري فرماه بسهم فأصابه فزعه واستمر في صلاته ثم رماه بثان فصنع كذلك ثم رماه بثالث فأنزعه وركع وسجد وقضى صلاته ثم أيقظ رفيقه فلما رأى مابه من الدماء قال له لم لأنتهى أول ماري قال كنت في سورة فأجبت ان لا أقطعها وأخرجه البيهقي في الدلائل من وجه آخر وسمى الانصاري المذكور عبادة بن بشر والمهاجري عمار بن ياسر والبسورة الكهف (قوله فزعه) قال ابن طريف في الافعال يقال نزفه الدم وانزفه اذا سال منه كثيرا حتى يضعفه فهو نزيف ومنزوف وأراد المصنف بهذا الحديث الرد على الخليفة في أن الدم السائل ينقض الوضوء فان قيل كيف مضى في صلاته مع وجود الدم في بدنه أو ثوبه واجتناب النجاسة فيها واجب اجاب الخطابي بأنه يحتمل أن يكون الدم جري من

٣ قوله وقال في الموطأ في بعض النسخ وقال في البويطي فلا ينظر اه مصححه

وَقَالَ طَاوُسٌ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ وَعَطَاءٌ وَأَهْلُ الْحِجَازِ لَيْسَ فِي الدَّمِ وَضُوءٌ . وَعَصْرُ ابْنِ عُمَرَ بِثَرَّةٍ فَخَرَجَ مِنْهَا الدَّمُ وَلَمْ يَتَوَضَّأْ . وَبَرَقَ ابْنُ أَبِي أُوْفَى دَمًا فَصَلَّى فِي صَلَاتِهِ . وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ وَالْحَسَنُ فِي مَنْ يَحْتَجِمُ لَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا غَسْلُ مُحَاجِهِ **حَدَّثَنَا** آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذُئْبٍ عَنْ سَعِيدِ الْبَصْرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يَزَالُ الْعَبْدُ فِي صَلَاةٍ مَا كَانَ فِي الْمَسْجِدِ يَنْتَظِرُ الصَّلَاةَ مَا لَمْ يُحْدِثْ فَقَالَ رَجُلٌ أَعْجَبَنِي مَا الْحَدَّثُ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ الصَّوْتُ يَعْنِي الضَّرْطَةَ **حَدَّثَنَا** أَبُو الْوَلِيدِ قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ عَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَبَّادِ بْنِ نَعِيمٍ

الجراح على ميل الدفق بحيث لم يصب شيئا من ظاهر بدنه وثيابه وفيه بعدو يحتمل أن يكون الدم أصاب الثوب فقط فزعه عنه ولم يسلم على جسمه الا قدر يسير مغنوعه ثم الحجة قائمة به على كون خروج الدم لا ينقض ولو لم يظهر الجواب عن كون الدم أصابه والظاهر أن البخاري كان يرى أن خروج الدم في الصلاة لا يبطلها بدليل أنه ذكر عقب هذا الحديث اثر الحسن وهو البصري قال مازال المسلمون يصلون في جراحاتهم وقد صح أن عمر صلى وجرحه ينبع دما (قوله وقال طاووس) هو ابن كيسان التابعي المشهور وأثره هذا وصله ابن أبي شيبة باسناد صحيح وانظر أنه كان لا يرى في الدم وضوءا يغسل عنه الدم ثم حسبه (قوله ومحمد بن علي) أي ابن الحسين بن علي أبو جعفر الباقر وأثره هذا رواه موصولا في فوائد الحفاظ أبي بشر المعروف بسمويه من طريق الاعمش قال سألت أبا جعفر الباقر عن الرعاف فقال لو سأل نهر من دم ما عادت منه الوضوء وعطاء هو ابن أبي رباح وأثره هذا وصله عبد الرزاق عن ابن جريج عنه (قوله واهل الحجاز) هو من عطف العام على الخاص لان الثلاثة المذكورين قبل حجازيون وقدر رواه عبد الرزاق من طريق ابن هريرة وسعيد بن جبيرة وأخرجه ابن أبي شيبة من طريق ابن عمر وسعيد بن المسيب وأخرجه اسمعيل القاضي من طريق أبي الزناد عن الفقهاء السبعة من أهل المدينة وهو قول مالك والشافعي (قوله وعصر بن عمر) وصله ابن أبي شيبة باسناد صحيح وزاد قبل قوله ولم يتوضأ ثم صلى (قوله بثرة) بفتح الموحدة وسكون المثناة ويجوز فتحها هي خراج صغير يقال بشر وجهه مثل الثاء المثناة (قوله وبرق ابن أبي أوفى) هو عبد الله الصحابي ابن الصحابي وأثره هذا وصله سفيان الثوري في جامعه عن عطاء بن السائب أنه رأى فعل ذلك وسفيان سمع من عطاء قبل اختلاطه فلاسناد صحيح (قوله وقال ابن عمر) وصله الشافعي وابن أبي شيبة بلنظ كان اذا احتجم غسل محاجمه (قوله والحسن) أي البصري وأثره هذا وصله ابن أبي شيبة ايضا ولنظ أنه سئل عن الرجل يحتجم ماذا عليه قال يغسل اثر محاجمه (قوله تنبيه) وقع في رواية الاصيل وغيره ليس عليه غسل محاجمه باسقاط اداة الاستثناء وهو الذي ذكره الاسمعيلى وقال ابن بطلان ثبتت الا في رواية المستمل دون رفيقيه انتهى وهو في نسختي ثابتة من رواية أبي ذر عن الثلاثة وتخرج التعليق المذكور يؤيد ثبوتها وقد حكى عن الليث أنه قال يجزى المحتجم ان يمسح موضع الحجامة ويصلي ولا يغسل (قوله ابن أبي ذئب) تقدم أن اسمه محمد بن عبد الرحمن والاسناد كله مدينون الا آدم وقد دخلها (قوله ما كان في المسجد) أي مادام وهي رواية الكشميهني والمراد أنه في ثواب الصلاة مادام ينتظرها والا لا تمتنع عليه الكلام ونحوه وقال الكرماني نكر قوله في صلاة لي شعر بان المراد نوع صلاته التي ينتظرها وسيأتي بقية الكلام عليه في كتاب الصلاة في أبواب صلاة الجماعة ان شاء الله تعالى (قوله أعجمي) أي غير فصيح بالعربية سواء كان عربيا الاصل أم لا ويحتمل أن يكون هذا الأعجمي هو الحضرمي الذي تقدم ذكره في أوائل كتاب الوضوء (قوله قال الصوت) كذا فسرناه هنا ويؤيده الزيادة المذكورة قبل في رواية أبي داود وغيره حيث قال لا وضوء الا من صوت أوريح فكله قال لا وضوء الا من ضراط أوفسأ وانما خصها بالذكور دون ما هو أشد منها لكونها لا يخرج من المرء غالبا في المسجد غيرهما فالظاهر ان السؤال وقع عن الحدث الخاص وهو انعمود وقوعه غالبا في الصلاة كما تقدمت الإشارة الى ذلك في أوائل الوضوء (قوله حدثنا أبو الوليد) هو الطيالسي

عَنْ عَمْرِو بْنِ النَّبِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ لَا يَنْصَرِفُ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا **حَدَّثَنَا** قَتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ مُنْذِرِ أَبِي يَعْلَى الثَّوْرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَنَفِيَّةِ قَالَ قَالَ عَلِيٌّ كُنْتُ رَجُلًا مَدَّاهُ فَأَسْتَحْيَيْتُ أَنْ أَسْأَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَمَرْتُ ابْنَهُدَادَ بْنَ الْأَسْوَدِ فَسَأَلَهُ فَقَالَ فِيهِ الْوَضُوءُ . وَرَوَاهُ شُعْبَةُ عَنْ الْأَعْمَشِ **حَدَّثَنَا** سَعْدُ بْنُ حَفْصٍ حَدَّثَنَا شَيْبَانُ عَنْ يَحْيَى عَنْ أَبِي سَلَمَةَ أَنَّ عَطَاءَ بْنَ يَسَارٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ زَيْدَ بْنَ خَالِدٍ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَأَلَ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قُلْتُ أَرَأَيْتَ إِذَا جَاءَ قَلَمُ بَنِي قَالٍ عُثْمَانُ يَتَوَضَّأُ كَمَا يَتَوَضَّأُ لِلصَّلَاةِ وَيَغْسِلُ ذَكَرَهُ قَالَ عُثْمَانُ سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَسَأَلْتُ عَنْ ذَلِكَ عَلِيًّا وَالزُّبَيْرَ وَطَلْحَةَ وَأَبِي بَنِي كَعْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فَأَمَرُوهُ بِذَلِكَ **حَدَّثَنَا** إِسْحَقُ قَالَ أَخْبَرَنَا النَّضَرُ قَالَ أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْحَكَمِ عَنْ ذُكْوَانَ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرْسَلَ إِلَى رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِيِّ فَجَاءَ وَرَأْسُهُ

وإن كان هشام بن عمار يكتفي أيضا بأبوالوليد و يروي أيضا عن ابن عيينة و يروي عنه البخاري (قوله عن عمه) هو عبد الله بن زيد المازني و تقدم الكلام على حديثه هذا في باب لا يتوضأ من الشك حتى يستيقن و أوردته هنا لظهور دلالة على حصر النقض بما يخرج من السبيلين و قد قدمنا توجيه الحاق بقية التواضع بهما في أوائل الباب (قوله حدثنا جرير) هو ابن عبد الحميد و سيأتي الكلام على المتن في باب غسل المذي من كتاب الغسل إن شاء الله تعالى و تقدمت له طريق أخرى في أواخر كتاب العلم و أوردته هنا لدلالة على إيجاب الوضوء من المذي و هو خارج من أحد المخرجين (قوله و رواه شعبة عن الأعمش) أي بالأسناد المذكور و قد وصله أبو داود الطيالسي في مسنده عن شعبة كذلك (قوله حدثنا سعد بن حنص) كذلك الجميع إلا القابسي فتأمل سعيد و كذا صنع في حديثه الآخر الآتي في باب فضل النفقة في سبيل الله من كتاب الجهاد نبه عليهما الجياني (قوله حدثنا شيان) هو ابن عبد الرحمن عن يحيى هو ابن أبي كثير عن أبي سلمة أي ابن عبد الرحمن بن عوف و في الأسناد تابعيان كبيران مديان يروي أحدهما عن الآخر و صحابيان كذلك و يحيى بن أبي كثير أيضا تابعي صغير ففيه ثلاثة من التابعين في نسق (قوله أرايت) أي أخبرني (قوله إذا جامع) أي الرجل فلم يمن بضم التحتانية و سكون الميم (قوله كما يتوضأ للصلاة) بيان لأن المراد الوضوء الشرعي لا المغوي و سيأتي حكم هذه المسئلة في آخر كتاب الغسل و بين هناك أنه منسوخ و لا يقال إذا كان منسوخا كيف يصح الاستدلال به لأننا نقول المنسوخ منه عدم وجوب الغسل و ناسخه الأمر بالغسل و أما الأمر بالوضوء فهو باق لأنه مندرج تحت الغسل و الحكمة في الأمر بالوضوء قبل أن يجب الغسل أما لكون الجماع مظنة خروج المذي أو لئلا يسهل المرأة و بهذا تظهر مناسبة الحديث للترجمة (قوله حدثنا إسحاق) كذا في رواية كريمة و غير هازاد الاصيلي هو ابن منصور و في رواية أبي ذر حدثنا إسحاق بن منصور بن بهرام بفتح الموحدة و هو المعروف بالكوسج كما صرح به أبو نعيم (قوله حدثنا النضر) هو ابن شميل بالمعجمة مصغرا و الحكم هو ابن عيينة بمثناة و موحدة مصغرا (قوله أرسل إلى رجل من الأنصار) و لمسلم و غيره مر على رجل فيحمل على أنه مر به فأرسل إليه و هذا الانصاري سماه مسلم في روايته من طريق أخرى عن أبي سعيد عتيان و هو بكسر المهملة و سكون المثناة ثم موحدة خفيفة و لفظه من رواية شريك بن أبي نمر عن عبد الرحمن بن أبي سعيد عن أبيه قال خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى قباء حتى إذا كنا في بني سالم وقف رسول الله صلى الله عليه وسلم على باب عتيان فخرج بجرأزاه فتأمل رسول الله صلى الله عليه وسلم أعجلنا الرجل فذكر الحديث بمعناه و عتيان المذكور هو ابن مالك الانصاري كما نسبته تقي بن مخنف في روايته لهذا الحديث من هذا الوجه و وقع في رواية في صحيح أبي عوانة أنه ابن

يَقَطُّ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ أَمَلْنَا أَعْجَلْنَاكَ فَقَالَ نَعَمْ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَعْجَلْتَ أَوْ قُحِطَتْ فَعَلَيْكَ
الْوُضُوءُ تَابَعَهُ وَهَبٌ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ وَلَمْ يَقُلْ غُنْدَرٌ وَيَحْيَى عَنْ شُعْبَةَ الْوُضُوءُ **بَابُ**
الرَّجُلِ يَوْضِيهِ صَاحِبُهُ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ قَالَ أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ عَنْ يَحْيَى عَنْ مُوسَى بْنِ عَقْبَةَ
عَنْ كُرَيْبِ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا أَفَاضَ مِنْ عَرَفَةَ عَدَلَ إِلَى الشُّعْبِ فَقَضَى
حَاجَتَهُ قَالَ أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ فَجَعَلْتُ أَصْبُ عَلَيْهِ وَيَتَوَضَّأُ فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَتُصَلِّيُ فَقَالَ أَصَلَّى أَمَا لَكَ

عتبان والاول أصح ورواه ابن اسحق في المغازي عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبي سعيد عن أبيه عن جده لكنه قال
فهتف برجل من أصحابه يقال له صالح فان حمل على تعدد الواقعة والافطر يق مسلم أصح وقد وقعت القصة أيضا لرافع بن
خديج وغيره أخرجه أحمد وغيره ولكن الاقرب في تفسير المبهم الذي في البخاري أنه عتبان والله أعلم (قوله يقطر) أي
ينزل منه الماء قطرة قطرة من أثر الغسل (قوله لعلنا أعجلناك) أي عن فراغ حاجتك من الجماع وفيه جواز الاخذ بالقرائن
لان الصحابي لما أبطأ عن الاجابة مدة الاغتسال خاف منه وود منه وهو سرعة الاجابة للنبي صلى الله عليه وسلم فلما رأى
عليه أثر الغسل دل على أن شغله كان به واحتمل أن يكون نزع قبل الانزال ليسرع الاجابة أو كان أنزل فوق السؤال عن
ذلك وفيه استحباب الدوام على الطهارة لكون النبي صلى الله عليه وسلم لم يترك عليه تأخير اجابته وكان ذلك كان قبل
انجائها اذا الواجب لا يؤخر المستحب وقد كان عتبان طلب من النبي صلى الله عليه وسلم أن يأتيه فيصلي في بيته في مكان
يتخذه مصلي فأجابه كما سيأتي في موضعه فيجتمل أن تكون هي هذه الواقعة وقدم الاغتسال ليكون متأهبا للصلاة
معه والله أعلم (قوله اذا أعجلت) بضم الهمزة وكر الجيم وفي أصل أبي ذر اذا أعجلت بلا همز وقحطت وفي رواية
غيره أقحطت بوزن أعجلت وكذا مسلم قال صاحب الافعال يقال أقحط الرجل اذا جامع ولم ينزل وحكي ابن الجوزي عن
ابن الخشاب ان المحدثين يقولون قحط بفتح القاف قال والصواب الضم (قلت) وروايته في أمالي أبي علي القالي بالوجهين
في القاف وزيادة الهمزة المضمومة يقال قحط الناس وأقحطوا اذا حبس عنهم المطر ومنه استعير ذلك لتأخير الانزال
قال الكرماني ليس قوله أولئك بل هو لبيان عدم الانزال سواء كان بحسب أمر من ذات الشخص أم لا وهذا بناء على
ان احداها بالتعدية والافهى للشك (قوله تابعه وهب) أي ابن جرير بن حازم والضمير يعود على النضر ومتابعة وهب
وصلها أبو العباس المراج في مسنده عن زياد بن أيوب عنه (قوله لم يقل غندر ويحيى عن شعبة الوضوء) يعني ان غندرا
وهو محمد بن جعفر ويحيى وهو ابن سعيد القطان روي هذا الحديث عن شعبة بهذا الاسناد والمتن لكن لم يقلوا فيه عليك
الوضوء فاما يحيى فهو كما قال فقد أخرجه أحمد بن حنبل في مسنده عنه ولفظه فليس عليك غسل وأما غندر فقد أخرجه أحمد
أيضا في مسنده عنه لكنه ذكر الوضوء ولفظه فلاغسل عليك الوضوء وهكذا أخرجه مسلم وابن ماجه والاسماعيلي ٣
وأبو نعيم من طرق عنه وكذا ذكره أكثر أصحاب شعبة كأبي داود الطيالسي وغيره عنه فكان بعض مشايخ البخاري
حدثه به عن يحيى وغندر معا فساقه له على لفظ يحيى والله أعلم وقد كان بين الصحابة اختلاف في هذه المسئلة كما سجد كره
في آخر كتاب الغسل ان شاء الله تعالى (قوله باب الرجل يوضي صاحبه) أي ما حكمه (قوله ابن سلام) هو محمد بن كافي
رواية كريمة ويحيى هو ابن سعيد الانصاري وفي هذا الاسناد رواية الاقران لان يحيى وموسى بن عقبة تابعيان صغيران
من أهل المدينة وكرىب مولى ابن عباس من أواسط التابعين فتمت ثلاثة من التابعين في نسق وقد تقدمت الإشارة الى شيء
من مباحث هذا الحديث في باب اسباغ الوضوء ويأتي باغيا في كتاب الحج ووقع في تراجم البخاري لابن المنير في هذا
الموضع ومما قلناه قال فيه ابن عباس عن أسامة وليس هو من رواية ابن عباس وإنما هو من رواية كرىب مولى ابن عباس (قوله
أص) بتشديد الواو والواو حذف أي الماء وقوله ويتوضأ أي وهو يتوضأ واستدل به المصنف على الاستعانة في

٣ قوله وأبو نعيم من طرق في بعض النسخ من طريق فليحرره اه مصححه

حدثنا عمرو بن علي قال حدثنا عبد الوهاب قال سمعت يحيى بن سعيد قال أخبرني سعد بن إبراهيم أن نافع بن جبير بن مطعم أخبره أنه سمع عروة بن المغيرة بن شعبة يحدث عن المغيرة بن شعبة أنه كان مع رسول الله ﷺ في سفر وأنه ذهب لحاجة له وأن مغيرة جمل يصب الماء عليه وهو يتوضأ فغسل وجهه ويديه ومسح برأسه ومسح على الخفين **باب** قراءة القرآن بعد الحدث وغيره.

الوضوء لكن من يدعى أن الكراهية مختصة بغير المشقة أو الاحتياج في الجملة لا يستدل عليه بخديث أسامة لأنه كان في السفر وكذا حديث المغيرة المذكور قال ابن المنير قاس البخاري توضئة الرجل غيره على سبه عليه لاجتماعهما في معنى الاعانة (قلت) والفرق بينهما ظاهر ولم ينصح البخاري في المسئلة بجوازه لا غيره وهذه عادته في الأمور المحتملة قال النووي الاستعانة ثلاثة أقسام احضار الماء ولا كراهية فيه أصلاً (قلت) لكن الأفضل خلافه قال الثاني مباشرة الاجنبي الغسل وهذا مكروه الاحتياج الثالث الصب وفيه وجهان أحدهما يكره والثاني خلاف الأولى وتعقب بأنه إذا ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم فعله لا يكون خلاف الأولى وأجيب بأنه قد ينعله لبيان الجواز فلا يكون في حقه خلاف الأولى بخلاف غيره وقال الكرماني إذا كان الأولى تركة كيف ينزع في كراهته وأجيب بأن كل مكروه فعله خلاف الأولى من غير عكس إذ المكروه يطلق على الأحرام بخلاف الآخر (قوله حدثنا عمرو بن علي) هو الملاس أحد الحفاظ البصريين وعبد الوهاب هو ابن عبد المجيد الثقفي ويحيى بن سعيد هو الانصاري وسعد بن إبراهيم أي ابن عبد الرحمن بن عوف وفي الاسناد رواية الافران في موضعين لأن يحيى وسعدا تابعيان صغيران ونافع بن جبير وعروة بن المغيرة تابعيان وسمطان فقيه أربعة من التابعين في نسق وهو من النوادر (قوله انه كان) أدعي عروة معنى كلام أبيه بعبارة نفسه والافكان السياق يقتضي أن يقول قال اني كنت وكذا قوله وان المغيرة جعل ويحتمل أن يقال هو التفتات على رأى فيكون عروة أدعي لفظ أبيه والضمير في قوله وانه ذهب وفي قوله له للنبي صلى الله عليه وسلم ومباحث هذا الحديث تأتي في المسح على الخفين ان شاء الله تعالى والمراد منه هنا الاستدلال على الاستعانة قال ابن بطلان هذا من القربات التي يجوز للرجل أن يعملها عن غيره بخلاف الصلاة قال واستدل البخاري من صب الماء عليه عند الوضوء انه يجوز للرجل أن يوضئه غيره لانه لما نزل المتوضأ الاغتراف من الماء لأعضائه وجازله أن يكفيه ذلك غيره بالصب والاغتراف بعض عمل الوضوء كذلك يجوز في بقية أعماله وتعقبه ابن المنير بأن الاغتراف من الوسائل لا من المقاصد لانه لو اغترف ثم نوى ان يتوضأ جاز ولو كان الاغتراف عملاً مستتلاً لكان قد قدم النية عليه وذلك لا يجوز وحاصله التفرقة بين الاعانة بالصب وبين الاعانة بمباشرة الغير لغسل الأعضاء وهذا هو الفرق الذي أشرنا إليه قبل والحديثان دالان على عدم كراهة الاستعانة بالصب وكذا احضار الماء من باب الأولى وأما المباشرة فلا دلالة فيهما عليها نعم يستحب أن لا يستعين أصلاً وأما ما رواه أبو جعفر الطبري عن ابن عمر انه كان يقول ما أبالي من أعاني على طهورى أو على ركوعي وسجودي فحمل على الاعانة بالمباشرة لا بالصب بدليل ما رواه الطبري أيضاً وغيره عن مجاهد انه كان يسكب على ابن عمر وهو يغسل رجله وقد روى الحاكم في المستدرک من حديث الربيع بنت معوذ انها قالت أتيت النبي صلى الله عليه وسلم بوضوء فقال اسكبى فسكبت عليه وهذا أصرح في عدم الكراهة من الحديثين المذكورين لكونه في الحضر وكونه بصيغة الطلب لكنه ليس على شرط المصنف والله أعلم (قوله باب قراءة القرآن بعد الحدث) أي الاصغر (وغيره) أي من مظان الحدث وقال الكرماني الضمير يعود على القرآن والتقدير باب قراءة القرآن وغيره أي الذكر والسلام ونحوها بعد الحدث ويلزم منه الفصل بين المتعاطنين ولانه ان جازت القراءة بعد الحدث فجواز غيرها من الأذكار بطريق الأولى فهو مستغني عن ذكره بخلاف غير الحدث من نوافض الوضوء وقد تقدم بيان المراد

وَقَالَ مَنْصُورٌ عَنْ إِبْرَاهِيمَ لَا بَأْسَ بِالْقِرَاءَةِ فِي الْحَمَامِ وَبِكَتَابِ الرِّسَالَةِ عَلَى غَيْرِ وَضوءٍ وَقَالَ حَمَادٌ عَنْ
 إِبْرَاهِيمَ إِنْ كَانَ عَلَيْهِمْ إِزَارٌ فَلَا تُسَلِّمُ وَإِلَّا فَتُسَلِّمُ **حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ** قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ مَخْرَمَةَ بِنِ
 سُلَيْمَانَ عَنْ كُرَيْبِ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ بَاتَ لَيْلَةً عِنْدَ عِيُونَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ
 ﷺ وَهِيَ خَالَتُهُ فَاضْطَجَعْتُ فِي عَرْضِ الْوِسَادَةِ وَاضْطَجَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَهْلُهُ فِي طُحْلَاهَا فَنَامَ رَسُولُ
 اللَّهِ ﷺ حَتَّى إِذَا انْتَصَفَ اللَّيْلُ أَوْ قَبْلَهُ بِقَلِيلٍ أَوْ بَعْدَهُ بِقَلِيلٍ اسْتَيْقَظَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَجَلَسَ بِمَسْحِ النَّوْمِ
 عَنْ وَجْهِ يَدِهِ . ثُمَّ قَرَأَ الْعَشْرَ الْآيَاتِ الْخَوَاتِمَ مِنْ سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ . ثُمَّ قَامَ

بالحدث وهو يؤيد ماقررته (قوله وقال منصور) أي ابن المعتز (عن إبراهيم) أي النخعي وأثره هذا وصله سعيد بن
 منصور عن أبي عوانة عن منصور مثله وروى عبد الرزاق عن الثوري عن منصور قال سألت إبراهيم
 عن القراءة في الحمام فقال لم يبين القراءة (قلت) وهذا لا يخالف رواية أبي عوانة فانها تتعلق
 بمطلق الجواز وقد روى سعيد بن منصور أيضا عن محمد بن أبان عن حماد بن أبي سليمان قال
 سألت إبراهيم عن القراءة في الحمام فقال يكره ذلك انتهى والاسناد الاول أصح وروى ابن المنذر عن علي
 قال بشئ البيت الحمام ينزع فيه الحياء ولا يقرأ فيه آية من كتاب الله وهذا لا يدل على كراهة القراءة وإنما هو اخبار بما
 هو الواقع بان شأن من يكون في الحمام أن يلتفت عن القراءة وحكي الكراهة عن أبي حنيفة وخالته صاحبه محمد بن
 الحسن ومالك فقال لا يكره لانه ليس فيه دليل خاص وبه صرح صاحبا العدة والبيان من الشافعية وقال النووي في
 التبيان عن الأصحاب لا تكره فاطلق لكن في شرح الكفاية للصيمري لا ينبغي أن يقرأ وسوى الحليمي بينه وبين
 القراءة حال قضاء الحاجة ورجح السبكي الكبير عدم الكراهة واحتج بان القراءة مطلوبة والاستكثار منها
 مطلوب والحدث يكثر فلو كرهت لكانت خير كثير ثم قال حكم القراءة في الحمام ان كان القارئ في مكان نظيف وليس
 فيه كشف عورة لم يكره والا كره (قوله ويكتب الرسالة) كذا في رواية الاكثر بلا نظ مضارع كتب وفي
 رواية كريمة يكتب بموحدة مكسورة وكاف مفتوحة عطنا على قوله بالقراءة وهذا الاثر وصله عبد الرزاق عن
 الثوري أيضا عن منصور قال سألت إبراهيم أأكتب الرسالة على غير وضوء قال نعم وتبين بهذا ان قوله على غير وضوء
 يتعلق بالكتابة لا بالقراءة في الحمام ولما كان من شأن الرسائل ان تصدر بالبسملة توهم السائل ان ذلك يكره لمن كان على غير
 وضوء لكن يمكن أن يقال ان كاتب الرسالة لا يقصد القراءة فلا يستوى مع القراءة (قوله وقال حماد) هو ابن أبي سليمان
 فقيه الكوفة (عن إبراهيم) أي النخعي (ان كان عليهم) أي على من في الحمام ازار المراد به الجنس أي على كل منهم ازار
 وأثره هذا وصله الثوري في جامعه عنه والنهي عن السلام عليهم اما اهانة لهم لكونهم على بدعة واما لكونه يستدعي منهم
 الرد والتلظ بالسلام فيه ذكر الله لان السلام من أسمائه وان انظر سلام عليكم من القرآن والمتعري عن الازار مشابه لمن هو
 في الخلاء وبهذا التقرير يتوجه ذكر هذا الاثر في هذه الترجمة (قوله حدثنا اسمعيل) هو ابن أويس (قوله مخزومة)
 بفتح الهم واسكان المعجمة والاسناد كله مدنيون (قوله فاضطجعت) قائل ذلك هو ابن عباس وفيه التناث لان أسلوب
 الكلام كان يقتضي أن يقول فاضطجع لانه قال قبل ذلك انه بات (قوله في عرض) بفتح أوله على المشهور وبالضم أيضا
 وأنكره الباجي من جهة النقل ومن جهة المعنى أيضا قال لان العرض بالضم هو الجانب وهو انظر مشترك (قلت)
 لكن لما قال في طولها تعين المراد وقد صحت به الرواية فلا وجه للانكار (قوله بمسح النوم) أي بمسح يده عينيه من باب
 اطلاق اسم الحال على الفعل أو أثر النوم من باب اطلاق السبب على المسبب (قوله ثم قرأ العشر الآيات) أولها ان في خلق
 السموات والارض الى آخر السورة قال ابن بطال ومن تبعه في دليل على رد من كره قراءة القرآن على غير طهارة لانه

إلى شئ معلقة فتوضأ منها فأحسن وضوءه : ثم قام يصلي قال ابن عباس فتمت فصنعت مثل ما صنع : ثم ذهبت
فتمت إلى جنبه فوضع يده اليمنى على رأسي وأخذ بأذني اليمنى بفنيلها فصلي ركعتين ثم ركعتين ثم ركعتين
ثم ركعتين ثم ركعتين ثم ركعتين ثم ركعتين ثم ركعتين ثم ركعتين ثم ركعتين ثم ركعتين ثم ركعتين ثم ركعتين
خيمتين ثم خرج فصلي الصبح **باب** من لم يتوضأ إلا من الغشي المنقل **حدثنا اسمعيل** قال حدثني
مالك عن هشام بن عروة عن أمراة فاطمة عن جدتها أسماء بنت أبي بكر أنها قالت أتيت عائشة
زوج النبي ﷺ حين خسفت الشمس فإذا الناس قيام يصلون وإذ هي قائمة تصلي فقلت للناس فأشارت
بيدها نحو السماء وقالت سبحان الله فقلت آية فأشارت أي نعم فتمت حتى تجلاني الغشي وجعلت أصب
فوق رأسي ماء فلما انصرف رسول الله ﷺ حمد الله وأثنى عليه ثم قل ما من شيء كنت لم أره إلا قد رأيته في
مقامي هذا حتى الجنة والنار ولقد أوحى إلي أنكم تكفون في القبور مثل أو قريب من فتنة الدجال لا أدري أي ذلك
قالت أسماء يؤتى أحدكم فيقال ما علمك بهذا الرجل . فأما المؤمن أو المؤمن لا أدري أي ذلك قالت أسماء
فيقول هو محمد رسول الله جاءنا بالبينات والهدى فأجبنا وآمنوا بتبعنا فيقال نعم صالحا فقد علمنا إن كنت
مؤمناً . وأما المنافق أو المرتاب لا أدري أي ذلك قالت أسماء فيقول لا أدري سمعت الناس يقولون شيئا فقلت

صلى الله عليه وسلم قرأ هذه الآيات بعد قيامه من النوم قبل أن يتوضأ وتعقبه ابن المنبر وغيره بأن ذلك منزع على أن النوم
في حقه ينقض وأيس كذلك لأنه قال تنام عيناى ولا ينام قلبي وأما كونه توضحا عقب ذلك فلعله جدد الوضوء أو أحدث
بعد ذلك فتوضأ (قلت) وهو تعقب جيد بالنسبة إلى قول ابن بطال بعد قيامه من النوم لأنه لم يتعين كونه أحدث في النوم
لكن لما عقب ذلك بالوضوء كان ظاهرا في كونه أحدث لا يلزم من كون نومه لا ينقض وضوءه أن لا يقع منه حدث وهو
نائم نعم خصوصيته أنه ان وقع شعر به بخلاف غيره وما أدعوه من التجديد وغيره الأصل عدمه وقد سبق الاسماعيلى
إلى معنى ما ذكره ابن المنبر والظاهر أن مناسبة الحديث للترجمة من جهة أن مضاجعة الأهل في الفراش لا تخلو من
الملاسة ويمكن أن يؤخذ ذلك من قول ابن عباس فصنعت مثل ما صنع ولم يرد المصنف أن مجرد نومه ﷺ ينقض لأن
في آخر هذا الحديث عنده في باب التخفيف في الوضوء ثم اضطجع فنام حتى نفخ ثم صلى ثم رأيت في الأحاديث للمسكي
الكبير بعد أن ذكر اعتراض الاسماعيلى لعل البخاري احتج بفعل ابن عباس بخضرة النبي صلى الله عليه وسلم أو اعتبر
اضطجاع النبي صلى الله عليه وسلم مع أهله والممس ينقض الوضوء (قلت) ويؤخذ من هذا الحديث توجيه ما قيدت
الحديث به في ترجمة الباب وأن المراد به الأصغر إذ لو كان الأكبر لما انتصر على الوضوء ثم صلى بل كان يغتسل (قوله إلى
شن معلمة) قال الخطابي الشن القرية التي تبددت لمبلاء وكذلك قال في هذه الرواية معلقة فأنث لارادة القرية (قوله
فتمت فصنعت مثل ما صنع) تقدمت الإشارة في باب تخفيف الوضوء إلى هذا الموضع فليراجع من ثم وستأتي بقية
مباحث هذا الحديث في كتاب الوتر إن شاء الله تعالى * * * تنبيه * * * روى مسلم من حديث ابن عمر كراهة ذكر الله
بعد الحدث لكنه على غير شرط المصنف (قوله باب من لم يتوضأ) أي من الغشي (الامن الغشي المنقل) فلا ستثناء منفرغ
والمنقل بضم الميم واسكان المثناة وكسر القاف ويجوز فتحها وأشار المصنف بذلك إلى الرد على من أوجب الوضوء من
الغشي مطلقا والتقدير باب من لم يتوضأ من الغشي إلا إذا كان مثقلا (قوله حدثنا اسمعيل) هو ابن أبي أويس
أيضا والاسناد كله مدنيون أيضا وفيه رواية الأقران هشام وأمرأة فاطمة بنت عمه المنذر (قوله فأشارت أن نعم) كذا
لا أكثرهم بالنون والكرامة أي نعم وهي رواية وهيب المتقدمة في العلم وبين فيها أن هذه الإشارة كانت برأسها (قوله تجلاني)

بابُ مَسْحِ الرَّأْسِ كُلِّهِ يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ. وَقَالَ بْنُ الْمُسَيَّبِ الْمَرْأَةُ بِمَنْزِلَةِ الرَّجُلِ تَمْسَحُ عَلَى رَأْسِهَا. وَسُئِلَ مَالِكٌ أَيْجُزِي أَنْ يَمْسَحَ بَعْضَ الرَّأْسِ فَأَحْتَجَّ بِحَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ زَيْدٍ **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ يُوسُفَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى الْمَازِنِيِّ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ زَجَلًا قَالَ لِعَبْدِ اللَّهِ ابْنِ زَيْدٍ وَهُوَ جَدُّ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى

أَيَّ غَطَانِي قَالَ ابْنُ بَطَالٍ الْغَشِي مَرَضٌ يَهْرُضُ مِنْ طَوْلِ التَّعَبِ وَالْوُقُوفِ وَهُوَ ضَرْبٌ مِنَ الْأَغْمَاءِ إِلَّا أَنَّهُ دُونَهُ وَأَمَّا صَبْتُ أَسْمَاءِ الْمَاءِ عَلَى رَأْسِهَا مَدَافِعَةٌ لَهُ وَلَوْ كَانَ شَدِيدَ السَّكَنِ كَالْأَغْمَاءِ وَهُوَ يَنْقُضُ الْوَضُوءَ بِالْإِجْمَاعِ أَنْتَهَى وَكَوْنُهَا كَانَتْ تَتَوَلَّى صَبَّ الْمَاءِ عَلَيْهَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ حَوَاسِهَا كَانَتْ مَدْرَكَةً وَذَلِكَ لَا يَنْقُضُ الْوَضُوءَ وَمَحَلُّ الِاسْتِدْلَالِ بِفَعْلِهَا مِنْ جِهَةِ أَنَّهَا كَانَتْ تَصَلِّيَ خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ وَكَانَ يَرَى الَّذِي خَلْفَهُ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ وَلَمْ يَنْقُلْ أَنَّهُ أَنْكَرَ عَلَيْهَا وَقَدْ تَقَدَّمَ شَيْءٌ مِنْ مَبَاحِثِ هَذَا الْحَدِيثِ فِي كِتَابِ الْعِلْمِ وَتَأْتِي بَقِيَّةُ مَبَاحِثِهِ فِي كِتَابِ صَلَاةِ الْكُسُوفِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى (قَوْلُهُ بِابٍ مَسْحَ الرَّأْسِ كُلِّهِ) كَذَا لَا كَثْرَتِهِمْ وَسَقَطَ لَفْظُ كُلِّهِ لِلْمُسْتَمَلِّ (قَوْلُهُ وَقَالَ ابْنُ الْمُسَيَّبِ) أَيُّ سَعِيدٍ وَأَثَرُهُ هَذَا وَصَلَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ بِلَفْظِ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ فِي الْمَسْحِ سَوَاءً وَنَقَلَ عَنْ أَحَدٍ أَنَّهُ قَالَ يَكْفِي الْمَرْأَةَ مَسْحَ مَقْدَمِ رَأْسِهَا (قَوْلُهُ وَسُئِلَ مَالِكٌ) السَّائِلُ لَهُ عَنْ ذَلِكَ هُوَ اسْحَقُ بْنُ عَيْسَى بْنُ الطَّبَّاعِ بَيْنَهُ ابْنُ خَزِيمَةَ فِي صَحِيحِهِ مِنْ طَرِيقِهِ وَلَفْظُهُ سَأَلْتُ مَالِكَاً عَنِ الرَّجُلِ يَمْسَحُ مَقْدَمَ رَأْسِهِ فِي وَضُوئِهِ أَيْجُزِي ذَلِكَ فَقَالَ حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ يَحْيَى عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ قَالَ مَسَحَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي وَضُوئِهِ مِنْ نَاصِيَتِهِ إِلَى قَفَاهُ ثُمَّ رَدَّ يَدَيْهِ إِلَى نَاصِيَتَيْهِ فَمَسَحَ رَأْسَهُ كُلَّهُ وَهَذَا السِّيَاقُ أَصْرَحُ لِلتَّرْجُمَةِ مِنَ الَّذِي سَاقَهُ الْمُصَنِّفُ قَبْلَ وَمَوْضِعُ الدَّلَالَةِ مِنَ الْحَدِيثِ وَالْآيَةِ أَنَّ لَفْظَ الْآيَةِ يَجْمَلُ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَرَادَ مِنْهَا مَسْحُ الْكُلِّ عَلَى أَنْ الْبَاءَ زَائِدَةٌ أَوْ مَسْحُ الْبَعْضِ عَلَى أَنَّهَا تَبْعِيضِيَّةٌ فَتُبَيِّنُ فِعْلَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ الْمُرَادَ الْأَوَّلَ وَلَمْ يَنْقُلْ عَنْهُ أَنَّهُ مَسَحَ بَعْضَ رَأْسِهِ إِلَّا فِي حَدِيثٍ الْغَيْرَةِ أَنَّهُ مَسَحَ عَلَى نَاصِيَتِهِ وَعِمَامَتِهِ فَإِنَّ ذَلِكَ دَلٌّ عَلَى أَنَّ التَّعْمِيمَ لَيْسَ بِفَرْضٍ فَعَلَى هَذَا فَلَا جَمَالَ فِي الْمُسْتَدَالِيهِ لَا فِي الْأَصْلِ (قَوْلُهُ عَنْ أَبِيهِ) أَيُّ أَبِي عُمَانَ يَحْيَى بْنُ عِمَارَةَ أَيُّ ابْنِ أَبِي حَسَنٍ وَاسْمُهُ نَعِيمُ ابْنُ عَبْدِ عَمْرٍو وَجَدَهُ أَبِي حَسَنٌ صَحْبَةً وَكَذَا لِعِمَارَةَ فِيمَا جَزَمَ بِهِ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ وَقَالَ أَبُو نَعِيمٍ فِيهِ نَظَرٌ وَالْإِسْنَادُ كُلُّهُ مَدِينُونَ إِلَّا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ يُوسُفَ وَقَدْ دَخَلَهَا (قَوْلُهُ أَنْ رَجَلًا) هُوَ عَمْرُو بْنُ أَبِي حَسَنٍ كَمَا سَمَّاهُ الْمُصَنِّفُ فِي الْحَدِيثِ الَّذِي بَعْدَ هَذَا مِنْ طَرِيقٍ وَهَيْبٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى وَعَلَى هَذَا فَقَوْلُهُ هُنَا وَهُوَ جَدُّ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى فِيهِ تَجَوُّزٌ لِأَنَّهُ عَمُّ أَبِيهِ وَسَمَّاهُ جَدًّا لِكَوْنِهِ فِي مَنْزِلَتِهِ وَوَهُمْ مِنْ زَعَمِ أَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ وَهُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ لِأَنَّهُ لَيْسَ جَدًّا لِعَمْرِو بْنِ يَحْيَى لِأَحْقَاقِهِ وَلَا بِجَازَا وَأَمَّا قَوْلُ صَاحِبِ الْكَمَالِ وَمَنْ تَبِعَهُ فِي تَرْجُمَةِ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى أَنَّهُ ابْنُ بِنْتِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ فَغَلَطَ تَوْهُمُهُ مِنْ هَذِهِ الرَّوَايَةِ وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ سَعْدٍ أَنَّ أُمَّ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى هِيَ حَمِيدَةُ بِنْتُ مُحَمَّدِ بْنِ إِيَّاسَ بْنِ الْبَكْرِ وَقَالَ غَيْرُهُ هِيَ أُمُّ النُّعْمَانِ بِنْتُ أَبِي حِيَةَ فَاللَّهُ أَعْلَمُ وَقَدْ اخْتَلَفَ رَوَاةُ الْمَوْطَأِ فِي تَعْيِينِ هَذِهِ السَّائِلِ وَأَمَّا كَثْرَتُهُمْ فَابْتِهَاجُهُمْ قَالِ مَعْنَى بَنِي عَيْسَى فِي رَوَايَتِهِ عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِيهِ يَحْيَى أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا حَسَنٍ وَهُوَ جَدُّ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى قَالَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ وَكَانَ مِنَ الصَّحَابَةِ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الشَّيْبَانِيُّ عَنْ مَالِكٍ حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ أَبِيهِ يَحْيَى أَنَّهُ سَمِعَ جَدَّهُ أَبَا حَسَنٍ يَسْأَلُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ زَيْدٍ وَكَذَا سَاقَهُ سَحْنُونُ فِي الْمَدُونَةِ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ فِي الْأَمِّ عَنْ مَالِكٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ وَمِثْلُهُ رَوَايَةُ الْأَسْمَاعِيِّ عَنْ أَبِي خَلِيفَةَ عَنْ الْقَعْنَبِيِّ عَنْ مَالِكٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِيهِ قَالَ (قُلْتُ) وَالَّذِي يَجْمَعُ هَذَا الْإِخْتِلَافُ أَنَّ يُقَالُ اجْتَمَعَ عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ أَبُو حَسَنٍ الْأَنْصَارِيُّ وَابْنُهُ عَمْرُو وَابْنُ ابْنِهِ يَحْيَى بْنُ عِمَارَةَ ابْنِ أَبِي حَسَنٍ فَسَأَلُوهُ عَنْ صِفَةِ وَضُوءِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَتَوَلَّى السُّؤَالَ مِنْهُمْ لَهُ عَمْرُو بْنُ أَبِي حَسَنٍ فَخِثَ نَسَبُ إِلَيْهِ السُّؤَالُ كَانَ عَلَى الْحَقِيقَةِ وَيُؤَيِّدُهُ رَوَايَةُ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ عِنْدَ الْمُصَنِّفِ فِي بَابِ الْوَضُوءِ مِنَ التَّوَرِّقِ قَالَ حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ يَحْيَى عَنْ أَبِيهِ قَالَ كَانَ عَمِّي يَعْنِي عَمْرُو بْنُ أَبِي حَسَنٍ يَكْثُرُ الْوَضُوءُ فَقَالَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ أَخْبَرَنِي فَذَكَرَهُ وَحَيْثُ نَسَبُ السُّؤَالِ إِلَى أَبِي حَسَنٍ فَعَلَى الْحِجَازِ لِكَوْنِهِ كَانَ الْأَكْبَرُ وَكَانَ حَاضِرًا وَحَيْثُ نَسَبُ

أَتَسْتَطِيعُ أَنْ تُرِيَنِي كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَوَضَّأُ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ نَعَمْ فَدَعَا بِمَاءٍ فَأَفْرَغَ عَلَى يَدَيْهِ فَغَسَلَ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ مَضَمَضَ وَاسْتَنْثَرَ ثَلَاثًا ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا ثُمَّ غَسَلَ يَدَيْهِ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ

السؤال يحيى بن عمارة فعلى المجاز أيضا لكونه ناقل الحديث وقد حضر السؤال ووقع في رواية مسلم عن محمد بن الصباح عن خالد الواسطي عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن عبد الله بن زيد قال قيل له توضحا لنا فذكره مبهما وفي رواية الاسماعيلي من طريق وهب بن بريمة عن خالد المذكور يلاحظ قلنا له وهذا يؤيد الجمع المتقدم من كونهم اتفقوا على سؤاله لكن متولي السؤال منهم عمرو بن أبي حسن ويزيد ذلك وضوحا رواية الدراوردي عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن عمه عمرو بن أبي حسن قال كنت كثير الوضوء فقلت لعبد الله بن زيد فذكر الحديث أخرجه أبو نعيم في المستخرج والله أعلم (قوله أتستطيع) فيه ملاطفة الطالب للشيخ وكأنه أراد أن يريه بالتعليل ليكون أبلغ في التعليم وسبب الاستنباط ما قام عنده من احتمال أن يكون الشيخ نسي ذلك لبعده العهد (قوله فدعا بماء) وفي رواية وهب في الباب الذي بعده فدعا بتور من ماء والتور بمشاة مفتوحة قال الداودي قدح وقال الجوهري اناء يشرب منه وقيل هو الطست وقيل يشبه الطست وقيل هو مثل القدر يكون من صفر أو حجارة وفي رواية عبد العزيز بن أبي سلمة عند المصنف في باب الغسل في الخضب في أول هذا الحديث أنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخرجنا له ماء في تور من صفر والصفر بضم المهملة واسكان الفاء وقد تكرر صنف من حديد النحاس قيل انه سمي بذلك لكونه يشبه الذهب ويسمى أيضا الشبه بفتح المعجمة والموحدة والتور المذكور يحتمل ان يكون هو الذي توضأ منه عبد الله بن زيد اذ سئل عن صفة الوضوء فيكون أبلغ في حكاية صورة الحال على وجهها (قوله فافرع) وفي رواية موسى عن وهيب فأكفأ بهمزين وفي رواية سليمان بن حرب في باب مسح الرأس مرة عن وهيب فكفأ بفتح الكاف وهما لغتان بمعنى يقال كفأ الاناء وكفأه اذا أماله وقال الكسائي كفأة الاناء كبته وكفأته أملته والمراد في الموضعين افراع الاناء من الاناء على اليد كما روي في رواية مالك (قوله فغسل يده مرتين) كذا في رواية مالك بافراديه وفي رواية وهيب وسليمان بن بلال عند المصنف وكذا للدراوردي عند أبي نعيم فغسل يديه بالثنية فيحمل الأفراد في رواية مالك على الجنس وعند مالك مرتين وعند هؤلاء ثلاثا وكذا خالد بن عبد الله عند مسلم وهؤلاء حناظروا قد اجتمعوا فزادتهم مقدمة على الحافظ الواحد وقد ذكر مسلم من طريق بهز عن وهيب انه سمع هذا الحديث مرتين من عمرو بن يحيى املاء فتأكد ترجيح روايته ولا يقال يحمل على واقعيتين لانا نقول المخرج متحد والاصل عدم التعدد وفيه من الاحكام غسل اليد قبل ادخالها الاناء ولو كان عن غير نوم كما تقدم مثله في حديث عثمان والمراد باليد هنا الكفان لا غير (قوله ثم تمضمض واستنثر) وللكشيميني مضمض واستنشق والاستنثار يستلزم الاستنشاق بلا عكس وقد ذكر في رواية وهيب الثلاثة وزاد بعد قوله ثلاثا بثلاث غرفات واستدل به على استحباب الجمع بين المضمضة والاستنشاق من كل غرفة وفي رواية خالد بن عبد الله الآية بعد قليل مضمض واستنشق من كف واحد فعل ذلك ثلاثا وهو صريح في الجمع في كل مرة بخلاف رواية وهيب فانه تطرقها احتمال التوزيع بلا تسوية كما نبه عليه ابن دقيق العيد ووقع في رواية سليمان بن بلال عند المصنف في باب الوضوء من التور فمضمض واستنثر ثلاث مرات من غرفة واحدة واستدل بها على الجمع بغرفة واحدة وفيه نظر لما أشرنا اليه من اتحاد المخرج فتقدم الزيادة ولمسلم من رواية خالد المذكورة ثم أدخل يده فاستخرجها فمضمض فاستدل بها على تقديم المضمضة على الاستنشاق لكونه عطف بالفاء التعقيبية وفيه بحث (قوله ثم غسل وجهه ثلاثا) لم تختلف الروايات في ذلك ويلزم من استدلال بهذا الحديث على وجوب تعميم الرأس بالمسح أن يستدل به على وجوب الترتيب للآيتين بقوله ثم في الجميع لان كلاما من الحكمين مجمل في الآية بينته السنة بالفعل (قوله ثم غسل يديه مرتين مرتين) كذا بتكرار مرتين ولم تختلف الروايات عن عمرو بن يحيى في غسل اليدين مرتين لكن في رواية مسلم من طريق حبان بن واسع عن

إِلَى الْمَرْفَقَيْنِ ثُمَّ مَسَحَ رَأْسَهُ بِيَدَيْهِ فَأَقْبَلَ بِهِمَا وَأَذْبَرَ

عبد الله بن زيد أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم توضأ وفيه وبه اليمنى ثلاثاً ثم الأخرى ثلاثاً فيحمل على أنه وضوء آخر لكون مخرج الحديثين غير متحد (قوله إلى المرفقين) كذا للأكثر والمستعمل والحموى إلى المرفق بالافراد على أرادة الجنس وقد اختلف العلماء هل يدخل المرفقان في غسل اليدين أم لا فقال المعظم نعم وخالف زفر وحكا، بعضهم عن مالك واحتج بعضهم للجمهور بأن إلى في الآية بمعنى مع كقوله تعالى ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم وتعقب بأنه خلاف الظاهر وأجيب بأن التريئة دلت عليه وهي كون ما بعد إلى من جنس ما قبلها وقال ابن القصار اليد يتناولها الاسم إلى الابط لحديث عمار أنه تيمم إلى الابط وهو من أهل اللغة فلما جاء قوله تعالى إلى المرافق بقي المرفق مفسولاً مع الذراعين بحق الاسم انتهى فملى هذا فإلى هنا حد للمتروك من غسل اليدين لا للمغسول وفي كون ذلك ظاهراً من السياق نظر والله أعلم وقال الزمخشري لفظ إلى يفيد معنى الغاية مطلباً فاما دخولها في الحكم وخروجها فأمر يدور مع الدليل فقوله تعالى ثم أتموا الصيام إلى الليل دليل عدم الدخول انتهى عن الوصال وقول القائل حفظت القرآن من أوله إلى آخره دليل الدخول كون الكلام مسروقاً لحفظ جميع القرآن وقوله تعالى إلى المرافق لا دليل فيه على أحد الأمرين قال فأخذ العلماء بالاحتياط ووقف زفر مع التيقن انتهى ويمكن أن يستدل لدخولها بفعله صلى الله عليه وسلم فملى الدارقطني باسناد حسن من حديث عثمان في صفة الوضوء فغسل يديه إلى المرفقين حتى مس أطراف العضدين وفيه عن جابر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا توضأ أدار الماء على مرفقيه لكن اسناده ضعيف وفي البزار والطبراني من حديث وائل بن حجر في صفة الوضوء وغسل ذراعيه حتى جاوز المرفق وفي الطحاوي والطبراني من حديث ثعلبة بن عباد عن أبيه مرفوعاً ثم غسل ذراعيه حتى يسيل الماء على مرفقيه فهذه الأحاديث يقوى بعضها بعضها قال اسحق بن راهويه إلى في الآية يحتمل أن تكون بمعنى الغاية وان تكفرن بمعنى مع فينت السنة أنها بمعنى مع انتهى وقد قال الشافعي في الام لا أعلم مخالفاً في إيجاب دخول المرفقين في الوضوء فعلى هذا فزفر محجوج بالاجماع قبله وكذا من قال بذلك من أهل الظاهر بعده ولم يثبت ذلك عن مالك صريحاً وإنما حكي عنه أشهب كلاماً محتملاً والمرفق بكسر الميم وفتح الباء هو العظم الثاني في آخر الذراع سمي بذلك لأنه يرتفق به في الاتكاء ونحوه (قوله ثم مسح رأسه) زاد ابن الطباع كذا كما تقدم عن رواية ابن خزيمة وفي رواية خالد بن عبد الله برأسه بزيادة الباء قال القرطبي الباء للتعذية يجوز حذفها وإثباتها كقولك مسحت رأس اليتيم ومسحت برأسه وقيل دخلت الباء لتنفيذ معنى آخر وهو أن الغسل لغة يقتضي مفسولاً به والمسح لغة لا يقتضي مسوحاً بلوقال وامسحوا برؤوسكم لا جزأ المسح باليد بغير ماء فكانه قال وامسحوا برؤوسكم الماء فهو على القلب والتقدير امسحوا برؤوسكم بالماء وقال الشافعي احتمل قوله تعالى وامسحوا برؤوسكم جميع الرأس أو بعضه فدللت السنة على أن بعضه يجزئ والفرق بينهما وبين قوله تعالى فامسحوا بوجوهكم في التيمم أن المسح فيه بدل عن الغسل ومسح الرأس أصل فافتراق ولا يرد كون مسح الخف بدلاً عن غسل الرجل لأن الرخصة فيه ثبتت بالاجماع فإن قيل فلعله اقتصر على مسح الناحية لعذر لأنه كان في سفر وهو مظنة العذر ولهذا مسح على العمامة بعد مسح الناحية كما هو ظاهر من سياق مسام في حديث المغيرة بن شعبه قلنا قد روي عنه مسح مقدم الرأس من غير مسح على العمامة ولا تعرض لسره وهو ما رواه الشافعي من حديث عطاء أن رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ فحضر العمامة عن رأسه ومسح مقدم رأسه وهو مرسل لكنه اعتضد بمجيئه من وجه آخر موصولاً أخرجه أبو داود من حديث أنس وفي اسناده أبو معقل لا يعرف حاله فتداعتضد كل من المرسل والموصول بالآخر وحصلت القوة من الصورة المجموعة وهذا مثال لما ذكره الشافعي من أن المرسل يعتضد بمرسل آخر أو مسند وظهر بهذا جواب من أورد أن الحجة حينئذ بالمسند فيقع المرسل لغوا وقد قررت جواب ذلك فيما كتبت على علوم الحديث لابن الصلاح وفي الباب أيضاً عن عثمان في صفة الوضوء قال ومسح مقدم رأسه أخرجه سعيد بن منصور وفيه خالد بن زيد بن أبي مالك مختلف فيه وصح عن ابن عمر الاكتفاء بمسح

بَدَأَ بِمُقَدِّمِ رَأْسِهِ حَتَّى ذَهَبَ بِهِمَا إِلَى قَعَادِهِ ثُمَّ رَدَّهَا إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي بَدَأَ مِنْهُ ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ
بَابُ غَسْلِ الرَّجْلَيْنِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ حَدِيثًا مُوسَى قَالَ حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ عَنْ عُمَرَ وَبْنِ أَبِيهِ
 شَهِدْتُ عُمَرَ وَبْنَ أَبِي حَسَنٍ سَأَلَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ زَيْدٍ عَنْ وَضُوءِ النَّبِيِّ ﷺ فَقَدَعَا بِتَوَارٍ مِنْ مَاءٍ فَتَوَضَّأَ لَهُمَا
 وَضُوءَ النَّبِيِّ ﷺ فَأَكْفَأَ عَلَى يَدَيْهِ مِنَ التَّوَارِ فَغَسَلَ يَدَيْهِ ثَلَاثًا ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فِي التَّوَارِ فَمَضْمَضَ
 وَأَسْتَمَشَقَ وَأَسْتَمَشَقَ ثَلَاثَ غَرَفَاتٍ ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فَغَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا ثُمَّ غَسَلَ يَدَيْهِ مَرَّتَيْنِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ
 ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فَمَسَحَ رَأْسَهُ فَأَقْبَلَ بِهِمَا وَأَدْبَرَ مَرَّةً وَاحِدَةً

بعض الرأس قاله ابن المنذر وغيره ولم يصح عن أحد من الصحابة انكار ذلك قاله ابن حزم وهذا كله مما يتقوى به المرسل
 المتقدم ذكره والله أعلم (قوله بدأ بمقدم رأسه) الظاهر انه من الحديث وليس مدرجا من كلام مالك فقيه حجة على من قال
 السنة ان يبدأ بمؤخر الرأس الى ان ينتهي الى مقدمه لظاهر قوله أقبل وأدبر ويرد عليه ان الواو لا تقتضي الترتيب وسيأتي
 عند المصنف قريبا من رواية سليمان بن بلال فأدبر بيديه وأقبل فلم يكن في ظاهره حجة لان الأقبال والادبار من الأمور
 الإضافية ولم يعين ما أقبل اليه ولا ما أدبر عنه ومخرج الطريقين متجذبهما بمعنى واحد وعينت رواية مالك البداءة بالمقدم
 فيحمل قوله أقبل على أنه من تسمية الفعل بابتدائه أي بدأ بأقبل الرأس وقيل في توجيهه غير ذلك والحكمة في هذا الأقبال
 والادبار استيعاب جهتي الرأس بالمسح فعلى هذا يختص ذلك بمن له شعر والمشهور عن أوجب التعميم ان الأولى واجبة
 والثانية سنة ومن هنا يتبين ضعف الاستدلال بهذا الحديث على وجوب التعميم والله أعلم (قوله ثم غسل رجله) زاد في رواية
 وهيب الآتية الى الكعبين والبحث فيه كالبحت في قوله الى المرفقين والمشهور ان الكعب هو العظم الناضج عند ملتقى الساق
 والقدم وحكي محمد بن الحسن عن أبي حنيفة أنه العظم الذي في ظهر القدم عند عقد الشراشوروي عن ابن القاسم عن مالك
 مثله والاول هو الصحيح الذي يعرفه أهل اللغة وقد أكثر المتقدمون من الرد على من زعم ذلك ومن أوضح الأدلة فيه
 حديث النعمان بن بشير الصحيح في صفة الصف في الصلاة فرأيت الرجل منا يلزق كعبه بكعب صاحبه وقيل ان محمدا انما
 رأى ذلك في حديث قطع الحرم الخنئين الى الكعبين اذا لم يجد النعلين وفي هذا الحديث من الفوائد الافراغ على اليدين معا
 في ابتداء الوضوء وان الوضوء الواحد يكون بعضه بمرة وبعضه بمرتين وبعضه بثلاث وفيه محيى الامام الى بيت بعض
 رعيته وابتدأ وهم اياه بما يظنون ان له حاجة وجواز الاستعانة في احضار الماء من غير كراهة والتعليم بالعمل وان الاغتراف
 من الماء القليل للتطهر لا يصير الماء مستعملا لقوله في رواية وهيب وغيره ثم أدخل يده فغسل وجهه اظ وأما اشتراطية
 الاغتراف فليس في هذا الحديث ما يثبتها ولا ما ينفيها واستدل به أبو عوانة في صحيحه على جواز التطهر بالماء المستعمل
 وتوجيهه أن النية لم تذكر فيه وقد أدخل يده للأغتراف بعد غسل الوجه وهو وقت غسلها وقيل الغزالي مجرد الاغتراف
 لا يصير الماء مستعملا لان الاستعمال انما يقع من المغترف عنه وبهذا قطع البغوي واستدل به المصنف على استيعاب مسح
 الرأس وقد قدمنا انه يدل لذلك ندبا لا فرضا وعلى انه لا يندب تكريره كما سيأتي في باب مفرد على الجمع بين المضمضة
 والاستنشاق من غرفة كما سيأتي أيضا وعلى جواز التطهر من آنية النحاس وغيره (قوله باب غسل الرجلين الى الكعبين)
 تقدمت مباحته في الباب الذي قبله وعمر والمذكور هو ابن يحيى بن عمار شيخ مالك المتقدم وعمر وبن أبي حسن عم أبيه
 كما قدمناه وسماء هناك جده مجازا وأغرب الكرمانى تبعا لصاحب الكمال فقال عمر وبن أبي حسن جد عمر وبن يحيى من
 قبل أمه وقد قدمنا ان أم عمر وبن يحيى ليست بنتا لعمر وبن أبي حسن فلم يستقم ما قاله بالاحتمال (قوله فتوضأ لهم) أى
 لأجلهم (وضوء النبي صلى الله عليه وسلم) أى مثل وضوء النبي صلى الله عليه وسلم وأطلق عليه وضوءا لمبالغة (قوله ثم
 أدخل يده فغسل وجهه) بين في هذه الرواية تجديد الاغتراف لكل عضو وانه اغترف باحدى يديه وكذا هو في باقي

ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ **بَابُ** اسْتِعْمَالِ فَضْلِ وَضُوءِ النَّاسِ وَأَمْرَ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَهْلَهُ
 أَنْ يَتَوَضَّأَ بِفَضْلِ سِوَاكَهٖ **حَدَّثَنَا** آدَمُ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ حَدَّثَنَا الْحَكَمُ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا جَحِيْفَةَ
 يَقُولُ خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِأَذَا جِرَةٍ فَأَنَّى يَوْضُوءُ فَتَوَضَّأَ فَجَعَلَ النَّاسُ يَأْخُذُونَ مِنْ فَضْلِ
 وَضُوءِهِ فَيَتَمَسَّحُونَ بِهِ فَصَلَّى النَّبِيُّ ﷺ الظُّهْرَ كَعَتَيْنِ وَالْعَصْرَ كَعَتَيْنِ وَبَيْنَ يَدَيْهِ عَنَزَةٌ وَقَالَ
 أَبُو مُوسَى دَعَا النَّبِيُّ ﷺ بِقَدَحٍ فِيهِ مَاءٌ فَنَسَلَ يَدَيْهِ وَوَجْهَهُ فِيهِ وَمَجَّ فِيهِ ثُمَّ قَالَ لَهُمَا اشْرَبَا مِنْهُ
 وَأَفْرِغَا عَلَى وُجُوهِكُمَا وَنَحَوْرِكُمَا **حَدَّثَنَا** عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ
 قَالَ حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ صَالِحٍ عَنْ بَنِي شِهَابٍ قَالَ أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الرَّيِّعِ قَالَ وَهُوَ الَّذِي مَجَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
 فِي وَجْهِهِ وَهُوَ غُلَامٌ مِنْ بَنِيهِمْ وَقَالَ عُرْوَةُ عَنْ الْمُسَوَّرِ

الروايات وفي مسلم وغيره لكن وقع في رواية ابن عساكر وأبي الوقت من طريق سليمان بن بلال الآتية ثم أدخل يديه
 بالثنية وليس ذلك في رواية أبي ذر ولا الأصمعي ولا في شيء من الروايات خارج الصحيح قاله النووي وأظن أن الاناء
 كان صغيراً فاغترف باحدى يديه ثم أضافها إلى الأخرى كما تقدم نظيره في حديث ابن عباس والافلا غترف باليدين
 جميعاً أسهل وأقرب تناولا كما قال الشافعي (قوله ثم غسل يديه مرتين) المراد غسل كل يده مرتين كما تقدم في طريق مالك
 ثم غسل يديه مرتين مرتين وليس المراد توزيع المرتين على اليدين فكان يكون لكل يده مرة واحدة (قوله باب استعمال فضل
 وضوء الناس) أي في التطهر والمراد بالفضل الماء الذي يتي في الطرف بعد المراغ (قوله وأمر جرير بن عبد الله)
 هذا الأثر وصله ابن أبي شيبة والدارقطني وغيرهما من طريق قيس بن أبي حازم عنه وفي بعض طرقه كان جرير يستاك
 ويغمس رأس سواكه في الماء ثم يقول لاهله توضعوا بمضله لا يرى به بأساً وهذه الرواية مبينة للمراد وظن ابن التين وغيره
 أن المراد بفضل سواكه الماء الذي ينتفع فيه العود من الأراك وغيره ليلين فقلوا لا يحمل على أنه لم يغير الماء وإنما أراد البخاري
 أن صنيعه ذلك لا يغير الماء وكذا مجرد الاستعمال لا يغير الماء فلا يمتنع التطهر به وقد صححه الدارقطني بل يظن أن يقول لاهله
 توضعوا من هذا الذي أدخل فيه سواكي وقد روي مرفوعاً أخرجه الدارقطني من حديث أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم
 كان يتوضأ بمفضل سواكه وسند ضعيف وذكر أبو طاب في مسائله عن أحمد أنه سأله عن معني هذا الحديث فقال كان
 يدخل السواك في الاناء ويستاك فإذا فرغ توضأ من ذلك الماء وقد استشكل إيراد البخاري له في هذا الباب المعقود
 لطهارة الماء المستعمل وأجيب بأنه ثبت أن السواك مطهرة للمتم فاذا خالط الماء ثم حصل الوضوء بذلك الماء كان فيه استعمال
 المستعمل في الطهارة (قوله حدثنا الحكم) هو ابن عتيبة تصغير عتبة بالثناة ثم الموحدة كان من الفقهاء الكوفيين وهو
 تابعي صغير وحديث أبي جحيفة المذكور سيأتي مباحثه في باب السترة في الصلاة وقوله يأخذون من فضل وضوئه
 كأنهم اقتسموا الماء الذي فضل عنه ويحتمل أن يكونوا تناولوا ما سال من أعضاء وضوئه صلى الله عليه وسلم وفيه
 دلالة بيّنة على طهارة الماء المستعمل (قوله وقال أبو موسى) هو الأشعري وهذا الحديث طرف من حديث مطول
 أخرجه المؤلف في المغازي وأوله عن أبي موسى قال كنت عند النبي صلى الله عليه وسلم بالجعرانة ومعه بلال فأناه اعرابي
 فذكر الحديث وعرف منه تفسير المبهمين في قوله أشر باوها أبو موسى وبلال وقد ذكر المؤلف طرفاً منه أيضاً بأسناده
 في باب الغسل والوضوء في المخضب كما سيأتي بعد قليل (قوله ومج فيه) أي صب ما تناوله من الماء في الاناء والغرض بذلك
 إيجاد البركة بريقه المبارك (قوله حدثنا علي بن عبد الله) هو ابن المديني وصالح هو ابن كيسان وقد تقدم الكلام على
 حديث محمود بن الربيع هذا في باب متى يصح سماع الصغير من كتاب العام (قوله وقال عروة) هو ابن الزبير عن

وغيره يصدق كل واحد منهما صاحبه. وإذا تَوَضَّأَ النَّبِيُّ ﷺ كَذُوبًا يَتَمَلُّونَ عَلَى وَضُوئِهِ **باب**
حديثنا عند الرحمن بن يونس قال حدثنا حاتم بن إسماعيل عن الجعد قال سمعت السائب بن يزيد يقول
 ذهبت بي خالتي إلى النبي ﷺ فقالت يا رسول الله إن بن أختي وجميع فمسيح رأسي ودعالي بأبركة
 ثم تَوَضَّأَ فَشَرِبْتُ مِنْ وَضُوئِهِ ثُمَّ قُمْتُ خَلْفَ ظَهْرِهِ فَغَطَّرْتُ إِلَى خَاتَمِ النَّبُوءَةِ بَيْنَ كَتِفَيْهِ مِثْلَ زُرِّ
 الْحَجَلَةِ **باب** مَنْ مَضَضَ وَاسْتَنْشَقَ مِنْ غُرْفَةٍ وَاحِدَةٍ **حديثنا** مسدد قال حدثنا خالد بن عبد الله
 قال حدثنا عمرو ابن يحيى عن أبيه عن عبد الله بن زيد أنه أفرغ من الإناء على يديه فغسلهما .

المسور هو ابن مخزومة (قوله وغيره) هو مروان ابن الحكم كاسياني موصولا مطولافي كتاب الشروط وقال الكرمانى
 هذه الرواية وان كانت عن مجهول لكنها متبعة و يغتفر فيها ما لا يغتفر في الاصول (قلت) وهذا صحيح الا انه لا يعتد
 به هنا لان المبهم معروف وانما لم يسمه اختصارا كما اختصر السند فعلقه وزعم الكرمانى ان قوله وقال عروة معطوف على
 قوله في السند الذي قبله اخبرني محمود فيكون صالح بن كيسان روى عن الزهري حديث محمود وعطف عليه حديث عروة
 فعلى هذا لا يكون حديث عروة معلقا بل يكون موصولا بالسند الذي قبله وصنيع أئمة النقل يخالف ما زعمه واستمر
 الكرمانى على هذا التجويز حتى زعم أن الضمير في قوله يصدق كل واحد منهما صاحبه للمسور ومحمود وليس كما زعم
 بل هو للمسور ومروان وهو تجويز منه بمجرد العقل والرجوع الى النقل في باب النقل أولى (قوله كانوا يقتلون) كذا
 لابي ذروللباقين كادوا بالدال وهو الصواب لانه لم يقع بينهم قتال وانما احكي ذلك عروة بن مسعود الثقفي لما رجع الى
 قریش ليعلمهم شدة تعظيم الصحابة للنبي صلى الله عليه وسلم ويمكن أن يكون أظن القتال مبالغة (قوله باب) كذا
 للمستملى كانه كالفصل من الباب الذي قبله وجعله الباقيون منه بلا فصل (قوله حدثنا عبد الرحمن بن يونس) هو
 أبو مسلم المستملى أحد الحفاظ (قوله عن الجعد) كذا هنا ولاكثر الجعد بالتصغير وهو المشهور والسائب بن يزيد من
 صفار الصحابة وسيأتي حديثه هذا مبينا في كتاب علامات النبوة ان شاء الله تعالى (قوله وقع) بكمز القاف والتنوين
 وللكشميهني وقع بلفظ الماضي وفي رواية كريمة وجع بالجيم والتنوين والوقع وجع في القدمين (قوله زرا الحجلة)
 بكمز الزاي وتشديد الراء والحجلة بفتح المهملة والجيم واحدة الحجال وهي بيوت تزين بالثياب والامرة والستور
 لها عرى وأزرار وقيل المراد بالحجلة الطير وهو يعقوب يقال للأنثى منه حجلة وعلى هذا فالمراد بزرها بضمها ويؤيده
 ان في حديث آخر مثل بيضة الحمامة وسيأتي الكلام على ذلك مستوفى في صفة النبي صلى الله عليه وسلم ان شاء الله تعالى
 وأراد البخاري الاستدلال بهذه الاحاديث على رد قول من قال بنجاسة الماء المستعمل وهو قول أبي يوسف وحكي
 الشافعي في الام عن محمد بن الحسن أن أبا يوسف رجع عنه ثم رجع اليه بعد شهرين وعن أبي حنيفة ثلاث روايات
 الاولى طاهر لا طهور وهي رواية محمد بن الحسن عنه وهو قوله وقول الشافعي في الجديد وهو المتفق به عند الحنفية الثانية
 نجس نجاسة خفيفة وهي رواية أبي يوسف عنه الثالثة نجس نجاسة غليظة وهي رواية الحسن المؤثرى عنه وهذه
 الاحاديث ترد عليه لان النجس لا يتبرك به وحديث الحجة وان لم يكن فيه تصريح بالوضوء لكن توجيهه ان القائل
 بنجاسة الماء المستعمل اذا علمه بانه ماء مضاف قيل له هو مضاف الى ظاهر لم يتغير به وكذلك الماء الذي خالطه الريق
 طاهر لحديث الحجة وأما من علمه منهم بانه ماء الذنوب فيجب ابعاده محتجا بالاحاديث الواردة في ذلك عند مسلم وغيره
 فاحاديث الباب أيضا ترد عليه لان ما يجب ابعاده لا يتبرك به ولا يشرب قال ابن المنذر وفي اجماع أهل العلم على أن البلل
 الباقي على أعضاء المتوضئ وما قطر منه على ثيابه طاهر دليل قوي على طهارة الماء المستعمل وأما كونه غير طهور فسيأتي
 الكلام عليه في كتاب الغسل ان شاء الله تعالى والله أعلم (قوله باب من مضض واستنشق من غرفة واحدة) تقدم

ثُمَّ غَسَلَ أَوْ مَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ مِنْ كَفَّةٍ وَاحِدَةٍ فَعَمَلَ ذَلِكَ ثَلَاثًا فغَسَلَ يَدَيْهِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ مَرَّتَيْنِ
مَرَّتَيْنِ وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ ثَلَاثًا قَبْلَ وَمَا أَذْبَرَ وَغَسَلَ رِجْلَيْهِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ثُمَّ قَالَ هَكَذَا وَضُوءُ رَسُولِ اللَّهِ
ﷺ **بابُ مَسْحِ الرَّأْسِ مَرَّةً حَدَّثَنَا** سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ قَالَ حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ

يَحْيَى عَنْ أَبِيهِ قَالَ شَهِدْتُ عَمْرُو بْنَ أَبِي حَسَنِ سَأَلَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ زَيْدٍ عَنْ وَضُوءِ النَّبِيِّ ﷺ فَقَدَعَا بِتَوَرٍّ
مِنْ مَاءٍ فَتَوَضَّأَ لَهُمْ (فَكَفَّاهُ عَلَى يَدَيْهِ فَغَسَلَهُمَا ثَلَاثًا ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ) فَمَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ
وَاسْتَنْنَرَ ثَلَاثًا ثَلَاثَ غُرَفَاتٍ مِنْ مَاءٍ ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ فَغَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ
فغَسَلَ يَدَيْهِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ فَمَسَحَ بِرَأْسِهِ فَاقْبَلَ بِيَدَيْهِ وَأَذْبَرَ
بِهِمَا ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ فَغَسَلَ رِجْلَيْهِ وَحَدَّثَنَا مُوسَى قَالَ حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ قَالَ مَسَحَ رَأْسَهُ مَرَّةً

الكلام على ذلك قريبا في باب مسح الرأس وتقدمت المسئلة أيضا في حديث ابن عباس في أوائل الوضوء (قوله
ثم غسل) أي فيه (أو مضمض) كذا عنده بالشك وأخرجه مسلم عن محمد بن الصباح عن خالد بسنده هذا من غير
شك ولفظه ثم أدخل يده فاستخرجها فمضمض واستنشق وأخرجه أيضا الاسماعيلي من طريق وهيب بن
بقية عن خالد كذا فالظاهر أن الشك فيه من مسدد شيخ البخاري وأغرب الكرماني فقال الظاهر أن الشك فيه من
التابعي (قوله من كفة واحدة) كذا في رواية أبي ذر وفي نسخة من غرفة واحدة وللاكثر من كف بغيرها قال ابن
بطال المراد بالكفة الغرفة فاشتق لذلك من اسم الكف عبارة عن ذلك المعنى قال ولا يعرف في كلام العرب الحاق
هاء التانيث في الكف ومحصله أن المراد بقوله كفة فعلة لأنها تانيث الكف وقال صاحب المشارق قوله من كفة هي
بالضم والفتح كغرفة وغرفة أي مما ملاء كفه من الماء (قوله ثم غسل يديه) لم يذكروا غسل الوجه اختصارا وهو ثابت
في رواية مسلم وغيره وبقية مباحث هذا الحديث تقدمت قريبا (قوله باب مسح الرأس مرة) وللأصيلي مسجحة (قوله
فدعا بتور من ماء) كذا لاكثر وللأشعري فدا عاباء ولم يذكروا التور (قوله فكفاه) أي أماله وللأصيلي فاكفاه
وقد تقدم النقل أنهما بمعنى (قوله فاقبل يده) كذا هانا بالافراد وللأشعري بالتثنية (قوله حدثنا وهيب) أي
باسناده المذكور وحديثه وقد تقدمت طريق موسى هذه في باب في غسل الرجلين إلى الكعبين وذكر فيها أن مسح الرأس
مرة وقد تقدم نقل الخلاف في استحباب العدد في مسح الرأس في باب الوضوء ثلاثا ثلاثا في الكلام على حديث عثمان
وذكرنا قول أبي داود أن الروايات الصحيحة عن عثمان ليس فيها عدد لمسح الرأس وأنه أورد العدد من طريقين
صح أحدهما غيره والزائدة من الثقة مقبولة فيحمل قول أبي داود على إرادة استثناء الطريقين اللذين ذكرهما فكانه
قال الا هذين الطريقين قال ابن السمعاني في الاصطلاح اختلاف الرواية يحتمل على التعدد فيكون مسح تارة مرة
وتارة ثلاثا فليس في رواية مسح مرة حجة على منع التعدد ويحتاج للتعدد بالقياس على المغسول لأن الوضوء طهارة حكيمة
ولا فرق في الطهارة الحكيمة بين الغسل والمسح وأجيب بما تقدم من أن المسح مبني على التخفيف بخلاف الغسل ولو
شرع التكرار لصارت صورته صورة المغسول وقد اتفق على كراهة غسل الرأس بدل المسح وإن كان مجزئا وأجاب بأن
الخفة تقتضي عدم الاستيعاب وهو مشروع بالاتفاق فليكن العدد كذلك وجوابه واضح ومن أقوى الأدلة على
عدم العدد الحديث المشهور الذي صححه ابن خزيمة وغيره من طريق عبد الله بن عمرو بن العاص في صفة الوضوء
حيث قال النبي صلى الله عليه وسلم بعد أن فرغ من زاد على هذا فقد أساء وظلم فإن في رواية سعيد بن منصور فيه
التصريح بأنه مسح رأسه مرة واحدة فدل على أن الزيادة في مسح الرأس على المرة غير مستحبة ويحمل ماورد من

بابُ وضوء الرجل مع امرأته وفضل وضوء المرأة وتوضأ عمر بالحميم من بيت نصرانية
حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه قال كان الرجال والنساء يتوضؤون في زمان رسول الله ﷺ

الاحاديث في تثليث المسح ان صحت على ارادة الاستيعاب بالمسح لانها مسحات مستتلة لجميع الرأس جمعاً بين هذه الادلة (تنبيه) لم يقع في هذه الرواية ذكر غسل الوجه وجوز الكرماني أن يكون هو منغول غسل الذي وقع فيه الشك من الراوى والتقدير فغسل وجهه أو تغمض واستنشق (قلت) ولا يخفى بعده وقد أخرج الحديث المذکور مسلم والاسماعيلي في روايتهما المذكورة وفيها بعد ذكر المضمضة والاستنشاق ثم غسل وجهه ثلاثاً فدل على أن الاختصار من مسدد كما تقدم ان الشك منه وقال الكرماني يجوز ان يكون حذف الوجه اذ لم يقع في شيء منه اختلاف وذكر ما عداه لما في المضمضة والاستنشاق من الافراد والجمع ولما في ادخال المرفقين ولما في مسح جميع الرأس ولما في الرجلين الى الكعبين انتهى ملخصاً ولا يخفى تكلفه (قوله باب وضوء الرجل) يضم الواو لان المقصد به الفعل (قوله وفضل وضوء المرأة) يفتح الواو لان المراد به الماء الفاضل في الاناء بعد التراخ من الوضوء وهو بالخفض عطفاً على قوله وضوء الرجل (قوله وتوضأ عمر بالحميم) أى بالماء المسخن وهذا الاثر وصله سعيد ابن منصور وعبد الرزاق وغيرهما باسناد صحيح بلفظ ان عمر كان يتوضأ بالحميم ويغتسل منه ورواه ابن أبي شبة والدارقطني بلفظ كان يسخن له ماء في قمقم ثم يغتسل منه قال الدارقطني اسناده صحيح ومناسبة للترجمة من جهة أن الغالب ان أهل الرجل تبع له فيما يفعل فأشار البخاري الى الرد على من منع المرأة أن تتطهر بفضل الرجل لان الظاهر أن امرأة عمر كانت تتوضأ بفضلها أو معه فيناسب قوله وضوء الرجل مع امرأته أى من اناء واحد وأما مسألة التطهر بالماء المسخن فاتفقوا على جوازه الا ما نقل عن مجاهد (قوله ومن بيت نصرانية) هو معطوف على قوله بالحميم أى وتوضأ عمر من بيت نصرانية وهذا الاثر وصله الشافعي وعبد الرزاق وغيرهما عن ابن عينة عن زيد بن أسلم عن أبيه به ولفظ الشافعي توضأ من ماء في جرة نصرانية ولم يسمعه ابن عينة من زيد بن أسلم فقد رواه البيهقي من طريق سعدان بن نصر عنه قال حدثنا عن زيد بن أسلم فذكره مطولاً ورواه الاسماعيلي من وجه آخر عنه باثبات الواسطة فقال عن ابن زيد بن أسلم عن أبيه به وأولاد زيد عم عبد الله وأسامة وعبد الرحمن وأوثقهم وأكبرهم عبد الله وأظنه هو الذي سمع ابن عينة منه ذلك وبهذا جزم به البخاري ووقع في رواية كريمة بحذف الواو من قوله ومن بيت وهذا الذي جزم الكرماني أن يقول المقصود ذكر استعمال سائر المرأة وأما الحميم فذكره لبيان الواقع وقد عرفت أنهما أثران متغايران وهذا الثاني مناسب لقوله وفضل وضوء المرأة لان عمر توضأ بمائها ولم يستفصل مع جواز ان تكون تحت مسلم واغتسلت من حيض ليحل له وطؤها ففضل منه ذلك الماء وهذا وان لم يقع التصريح به لكنه محتمل وجرت عادة البخاري بالتمسك بمثل ذلك عند عدم الاستئصال وان كان غيره لا يستدل بذلك ففيه دليل على جواز التطهر بنضل وضوء المرأة المسلمة لانها لا تكون اسوأ حالا من النصرانية وفيه دليل على جواز استعمال مياه اهل الكتاب من غير استئصال وقال الشافعي في الأم لا بأس بالوضوء من ماء المشرك وبفضل وضوئه ما لم تعلم فيه نجاسة وقال ابن المنذر انمرد ابراهيم النخعي بكراهة فضل المرأة اذا كانت جنباً (قوله حدثنا عبد الله بن يوسف) هو التذيي احد رواة الموطأ (قوله كان الرجال والنساء) ظاهره التعميم فاللام للجنس لا للاستغراق (قوله في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم) يستفاد منه ان البخاري يرى ان الصحابي اذا أضاف الفعل الى زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم يكون حكمه الرفع وهو الصحيح وحي عن قوم خلافه لاحتمال أنه لم يطلع وهو ضعيف لتوفر دواعي الصحابة على سؤالهم اياه عن الامور التي تقع لهم ومنهم ولو لم يسألوه لم يقر واعلى فعل غير الجائز في زمن التشريع فقد استدل أبو سعيد وجابر على اباحة العزل بكونهم كانوا يفعلونه والقرآن ينزل

ولو كان منها لنهي عنه القرآن وزاد ابن ماجه عن هشام بن عروة عن مالك في هذا الحديث من
 انه واحد وزاد أبو داود من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر ندلى فيه أيدينا وفيه دليل
 على ان الاغتراف من الماء القليل لا يصيره مستعملاً لان أوانيهم كانت صفاراً كما صرح به الشافعي في الام
 في عدة مواضع وفيه دليل أعلى طهارة الذمية واستعمال فضل طهورها وسورها لجواز تزوجهن وعدم التفرقة
 في الحديث بين المسلمة وغيرها (قوله جميعاً) ظاهره انهم كانوا يتناولون الماء في حالة واحدة وحكي ابن التين عن
 قوم ان معناه ان الرجال والنساء كانوا يتوضؤون جميعاً في موضع واحد هؤلاء على حدة وهؤلاء على حدة والزيادة
 المتقدمة في قوله من انه واحد ترد عليه وكان هذا القائل استبعد اجتماع الرجال والنساء الاجانب وقد أجاب ابن التين
 عنه بما حكاه عن سحنون ان معناه كان الرجال يتوضؤون ويذهبون ثم تأتي النساء فيتوضؤون وهو خلاف الظاهر من
 قوله جميعاً قال أهل اللغة الجميع ضد المقترب وقد وقع مصرحاً بوحدة الاناء في صحيح ابن خزيمة في هذا الحديث من
 طريق معتمر عن عبد الله عن نافع عن ابن عمر أنه أبصر النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه يتطهرون والنساء معهم
 من اناء واحد كلهم يتطهرون منه والاولى في الجواب ان يقال لا مانع من الاجتماع قبل نزول الحجاب وأما بعده فيختص
 بالزوجات والمحارم ونقل الطحاوي ثم القرطبي والنووي الاتفاق على جواز اغتسال الرجل والمرأة من الاناء الواحد وفيه نظر
 لما حكاه ابن المنذر عن أبي هريرة أنه كان ينهى عنه وكذا حكاه ابن عبد البر عن قوم وهذا الحديث حجة عليهم ونقل النووي
 أيضاً الاتفاق على جواز وضوء المرأة بنفض الرجل دون العكس وفيه نظر أيضاً فقد أثبت الخلاف فيه الطحاوي وثبت عن
 ابن عمر والشعبي والاوزاعي المنع لكن مقيداً بما اذا كانت حائضاً وأما عكسه فصح عن عبد الله بن سرخس الصحابي وسعيد
 ابن المسيب والحسن البصري انهم منعوا التطهر بفضل المرأة وبه قال أحمد وأسحق لكن قيده بما اذا صلت به لان
 أحاديث الباب ظاهرة في الجواز اذا اجتماع ونقل الميموني عن أحمدان الاحاديث الواردة في منع التطهر بنفض المرأة
 وفي جواز ذلك مضطربة قال لكن صح عن عدة من الصحابة المنع فيما اذا صلت به وعورض بصحة الجواز عن جماعة من
 الصحابة منهم ابن عباس والله أعلم وأشهر الاحاديث في ذلك من الجهتين حديث الحكم بن عمر والغفاري في المنع وحديث
 ميمونة في الجواز اما حديث الحكم بن عمر وفاخرجه أصحاب السنن وحسنه الترمذي وصححه ابن حبان وأغرب النووي
 فقال اتفق الحفاظ على تضعيفه وأما حديث ميمونة فاخرجه مسلم لكن أعله قوم لتردد وقع في رواية عمرو بن دينار
 حيث قال علمي والذي يخطر على بالي أن أبا الشعثاء أخبرني فذكر الحديث وقد ورد من طريق أخرى بل تردد لكن
 راويها غير ضابط وقد خولف والمحفوظ ما أخرجه الشيخان بلفظ أن النبي صلى الله عليه وسلم وميمونة كانا يغتسلان من
 اناء واحد وفي المنع أيضاً ما أخرجه أبو داود والنسائي من طريق حميد بن عبد الرحمن الحميري قال لقيت رجلاً صاحب
 النبي صلى الله عليه وسلم أربع سنين فقال نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تغتسل المرأة بفضل الرجل أو يغتسل الرجل
 بفضل المرأة ولا تغترفا جميعاً رجلاه ثقات ولم أغف لمن أعله على حجة قوية ودعوى اليه في انه في معنى المرسل مردودة لان
 ابهام الصحابي لا يضر وقد صرح التابعي بأنه لقيه ودعوى ابن حزم إن داود رواه عن حميد بن عبد الرحمن هو ابن
 يزيد الاودي وهو ضعيف مردودة فانه ابن عبد الله الاودي وهو ثقة وقد صرح باسم أبيه أبو داود وغيره ومن أحاديث
 الجواز ما أخرجه أصحاب السنن والدارقطني وصححه الزمذي وابن خزيمة وغيرهما من حديث ابن عباس عن ميمونة
 قالت أجنبنا فغسلت من جنة فغسلت فيها فضلة فحجاء النبي صلى الله عليه وسلم يغتسل منه فغسلت له فقال الماء ليس عليه
 جنابة واغتسل منه لفظ الدارقطني وقد أعله قوم بمالك بن حرب رواه عن عكرمة لانه كان يقبل التلقين لكن قد رواه
 عنه شعبة وهو لا يحمل عن مشايخه الا صحيح حديثهم وقول أحمدان الاحاديث من الطريقين مضطربة وانما يصار
 اليه عند تعذر الجمع وهو ممكن بان يحمل أحاديث النهي على ما ساقط من الاعضاء والجواز على ما بقي من الماء وبذلك جمع

باب صب النبي ﷺ وضوءه على المغني عليه حديثنا أبو الوائيد قال حدثنا شعبه عن محمد بن المنكدر قال سمعت جابرًا يقول جاء رسول الله ﷺ يعوذني وأنا مريض لأعقل فتوضأ وصب على من وضوءه فقلت فقلت يا رسول الله لمن الميراث إنما يرثني كلالته فزالت آية الفرائض

باب الغسل والوضوء في الخضب والقدر والخشب والحجارة حديثنا عبد الله ابن منير سمع عبد الله ابن بكر قال حدثنا حميد عن أنس قال حضرت الصلاة فقام من كان قريب الدار إلى أهله وبقى قوم فأني رسول الله ﷺ بمخضب من حجارة فيه ماء فصغر الخضب أن يسط فيه كفه فتوضأ القوم كلهم قلنا كم كنتم قال ثمانين وزيادة **حديثنا** محمد بن العلاء قال حدثنا أبو أسامة عن يزيد عن أبي بردة عن أبي موسى أن النبي ﷺ دعا بمقدح فيه ماء فغسل يديه ووجهه فيه ومج فيه . **حديثنا** أحمد بن يونس قال حدثنا عبد العزيز بن أبي سلمة قال حدثنا عمرو بن يحيى عن أبيه عن عبد الله بن زيد قال

الخطابي أو يحمل النهي على التنزيه جمعاً بين الأدلة والله أعلم (قوله باب صب النبي صلى الله عليه وسلم وضوءه) بفتح الواو لأن المراد به الماء الذي توضأ به والمغني بضم الميم واسكان المعجمة من أصابة الانغماء (قوله يعوذني) زاد المصنف في الطب ماشياً (قوله لأعقل) أي لأفهم وحذف مفعوله إشارة إلى عظم الحال أي لأعقل شيئاً وصرح به في التفسير وله في الطب فوجدني قد أغمى على وهو المطابق للترجمة (قوله من وضوءه) يحتمل أن يكون المراد صب على بعض الماء الذي توضأ به أو ما بقي منه والاول المراد فللمصنف في الاعتصام ثم صب وضوءه على ولاي داود فتوضأ وصبه على (قوله لمن الميراث) اللام بدل من المضاف إليه كأنه قال ميراثي ويؤيده أن في الاعتصام أنه قال كيف أصنع في مالي والمراد بآية الفرائض هنا قوله تعالى يستأذنك قل الله يفتيك في الكلالة كما سيأتي مبيناً في التفسير يذكرك هناك بقية مباحثه إن شاء الله تعالى (قوله باب الغسل والوضوء في الخضب) هو بكسر الميم وسكون الخاء المعجمة وفتح الضاد المعجمة بعدها موحدة المشهور أنه الاناء الذي يغسل فيه الثياب من أي جنس كان وقد يطلق على الاناء صغيراً أو كبيراً والقدر أكثر ما يكون من الخشب مع ضيق فمه وعطفه الخشب والحجارة على الخضب والقدر ليس من عطف العام على الخاص فقط بل بين هذين وهذين عموم وخصوص من وجه (قوله حدثنا عبد الله ابن منير) هو بضم الميم وكسر النون بعد هاء خفيفة كما قدمناه في المقدمة لكن وقع هنا في رواية الاصيلي ابن المنير زيادة الالف واللام فقد يلتبس بابن المنير الذي نقل عنه في هذا الشرح لكنه بتثقيل الياء ونون مفتوحة وهو متأخر عن هذا الراوي بأكثر من أربعمائة سنة (قوله حضرت الصلاة) هي العصر (قوله إلى أهله) أي لأرادة الوضوء (وبقى قوم) أي عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن في قوله من حجارة لبيان الجنس (قوله فصغر) بفتح الصاد المهملة وضم الغين المعجمة أي لم يسع بسط كفه صلى الله عليه وسلم فيه وللإسماعيلي فم يستطع أن يسط كفه من صغر الخضب وهو دال على ما قلناه أن الخضب قد يطلق على الاناء الصغير ومباحث هذا الحديث تقدمت في باب التماس الوضوء وباقي الكلام عليه يأتي في علامات النبوة إن شاء الله تعالى وقد أخرجه المصنف هناك عن عبد الله بن منير أيضاً لكنه قال عن يزيد بن هرون بدل عبد الله بن بكر فكأنه سمعه من شيخين حدثه كل منهما به عن حميد (قوله عن يزيد) بالموحدة والراء مصغراً هو ابن عبد الله بن أبي بردة والقدر المذكور من اثنين تقدم بعضه معلقاً في باب استعمال فضل وضوء الناس وسيأتي مطولاً في المغازي إن شاء الله تعالى والغرض منه ذكر التدح وقد ذكرنا ما فيه (قوله أحمد بن يونس) هو ابن عبد الله بن يونس نسب إلى جده وعبد العزيز شيخه هو ابن

أَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَخْرَجْنَاهُ لَهُ مَاءً فِي تَوْرٍ مِنْ صُفْرِ فَرَضًا فَغَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا وَيَدَيْهِ مَرَّتَيْنِ وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ فَأَقْبَلَ بِهِ وَأَذْبَرَ وَغَسَلَ رِجْلَيْهِ **حَدَّثَنَا** أَبُو الْيَمَانِ قَالَ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ لَمَّا ثَقُلَ النَّبِيُّ ﷺ وَاشْتَدَّ بِهِ وَجَعُهُ اسْتَأْذَنَ أَرْوَاجُهُ فِي أَنْ يَمْرُضَ فِي بَيْتِي فَأَذِنَ لَهُ فَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَ رَجُلَيْنِ تَحْطُرُ جِلْدُهُ فِي الْأَرْضِ بَيْنَ عَبَّاسٍ وَرَجُلٍ آخَرَ قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ فَأَخْبَرْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ فَقَالَ أَتَدْرِي مَنْ الرَّجُلُ الْآخَرُ قُلْتُ لَا قَالَ هُوَ عَلِيٌّ وَكَانَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تُحَدِّثُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ بَعْدَ مَا دَخَلَ بَيْتَهُ وَاشْتَدَّ وَجَعُهُ هَرَيْتُمَا عَلَيَّ مِنْ سَبْعٍ قَرِيبٍ لَمْ تَحُلْ أَوْ كَيْتِهِنَّ لَعَلِّي أَعْهَدُ إِلَى النَّاسِ وَأَجْلِسُ فِي مَخْضَبٍ لِحَفْصَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ ثُمَّ طَفَقْنَا نَصُبُ عَلَيْهِ تِلْكَ حَتَّى طَفِقَ يُشِيرُ إِلَيْهَا أَنْ قَدْ فَعَلْتَنَّ ثُمَّ خَرَجَ إِلَى النَّاسِ **بَابُ الْوُضُوءِ مِنَ التَّوْرِ حَدَّثَنَا** خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ قَالَ

عبد الله بن أبي سلمة نسب إلى جده أيضا فانقفا في أن كلامهما ينسب إلى جده وفي أن كلا منهما اسم أبيه عبد الله وأن كلامهما يكنى أبا عبد الله وأن كلامهما ثقة حافظ فقيه (قوله أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم) وللكشميهني وأبي الوقت أنا (قوله فغسل وجهه) تفسير لقوله فتوضا وفيه حذف تقديره فمضمض واستنشق كما دلت عليه باقي الروايات والمخرج متحد وقد تقدمت مباحثه وأن عبد العزيز هذا زاد في روايته أن التور كان من صفر أي نحاس جيد (قوله لما ثقل) أي في المرض وهو بضم القاف بوزن صغر قاله في الصحاح وفي القاسوس لشيخنا ثقل كفرح فهو ثقل وثقل اشتد مرضه فاعمل في النسخة سقطا والله أعلم (قوله في أن يمرض) بفتح الراء الثقيلة أي يخدم في مرضه (قوله فاذن) بكسر المعجمة وتشديد النون المفتوحة أي الإذن واج واستدل به على أن القسم كان واجبا عليه ويحتمل أن يكون فعل ذلك تطيبا له (قوله قال عبيد الله) هو الراوي له عن عائشة وهو بالاسناد المذكور بغير أداة عطف (قوله وكانت) هو معطوف أيضا بالاسناد المذكور (قوله هريقوا) كذا لاكثر وللأصيلي أهر يقوا بزيادة الهمزة قال ابن اللين هو باسكان الهاء ونقل عن سيوبه أنه قال أهر اراق يهر يق أهر ياقا مثل أسطاع يستطيع أسطيا عا بقطع الالف وفتحها في الماضي وضم الباء في المستقبل وهي لغة في أطاع يطيع فجعلت السين والهاء عوضا من ذهاب حركة عين الفعل قال وروي بفتح الهاء واستشكه ويوجه بأن الهاء مبدلة من الهمزة لأن أصل هراق أراق ثم اجتمعت الهمزة فتحرى الهاء على إبقاء البدل والمبدل منه وله نظائر وذكره الجوهري توجيهها آخر وأن أصله أأريتموا فأبدلت الهمزة الثانية هاء للخفة وحزم ثعلب في النصيح بأن أهر يقه بفتح الهاء والله أعلم (قوله من سبع قرب) قال الخطابي يشبه أن يكون خص السبع تبركا بهذا العدد لأن له دخولا في كثير من أمور الشريعة وأصل الخلقة وفي رواية للطبراني في هذا الحديث من آثار شتى والطاهر أن ذلك للتداوى لقوله في رواية أخرى في الصحيح أعلى استريح فاعهد أي أوصى (قوله وأجلس في مخضب حفصة) زاد ابن خزيمة من طريق عروة عن عائشة أنه كان من نحاس وفيه إشارة إلى الرد على من كره الاغتسال فيه كما ثبت ذلك عن ابن عمر وقال عطاء إنما كرهه من النحاس ربحه (قوله نصب عليه من تلك) أي القرب السبع (قوله حتى طمق) يقال طمق بفعل كذا إذا شرع في فعل واستمر فيه (قوله ثم خرج إلى الناس) زاد المصنف من طريق عقيل عن الزهري فصل فيهم ثم خرج وهو في باب الوفاة في آخر كتاب المغازي وسيأتي الكلام على بقية مباحثه هناك وعلى ما فيه من أحكام الإمامة في باب حد المريض أن يشهد الجماعة إن شاء الله تعالى (قوله باب الوضوء من التور) تقدمت مباحث حديث الباب قريبا وأن التور بفتح المثناة شبه الطست وقيل هو الطست ووقع في حديث شريك

حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ قَالَ حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ بَحْمِيٍّ عَنْ أَبِيهِ قَالَ كَانَ عُمَى يُكْثِرُ مِنَ الْوُضُوءِ قَالَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ زَيْدٍ أَخْبَرَنِي كَيْفَ رَأَيْتَ النَّبِيَّ ﷺ يَتَوَضَّأُ فَقَدَا يَتَوَرَّ مِنْ مَاءٍ فَكَفَّ عَلَى يَدَيْهِ فَغَسَلَهُمَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فِي التَّوْرِ فَضَمَّضَ وَاسْتَنْثَرَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ مِنْ غُرْفَةٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فَغَسَلَ يَدَهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ثُمَّ غَسَلَ يَدَيْهِ إِلَى الْمِرْقَتَيْنِ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ أَخَذَ يَدَهُ مَاءً فَمَسَحَ رَأْسَهُ فَأَذْبَرَ بِهِ وَأَقْبَلَ ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ فَقَالَ هَكَذَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَتَوَضَّأُ **حَدَّثَنَا** مُسَدَّدٌ قَالَ حَدَّثَنَا حَمَادٌ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَعَا بِإِنَاءٍ مِنْ مَاءٍ فَأَتَى بِقَدَحٍ رَحْرَاحٍ فِيهِ شَيْءٌ مِنْ مَاءٍ فَوَضَعَ أَصَابِعَهُ فِيهِ قَالَ أَنَسٌ فَجَعَلْتُ أَنْظُرُ إِلَى الْمَاءِ يَنْبَعُ مِنْ بَيْنِ أَصَابِعِهِ قَالَ أَنَسٌ فَحَزَرْتُ مَنْ تَوَضَّأَ مَا بَيْنَ السَّبْعَيْنِ إِلَى الثَّمَانِينَ **بَابُ** الْوُضُوءِ بِالْمَدِّ **حَدَّثَنَا** أَبُو نُعَيْمٍ قَالَ حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ حَدَّثَنِي ابْنُ جَبْرِ قَالَ سَمِعْتُ أَنَسًا يَقُولُ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ

عن أنس في المعراج فأتي بطست من ذهب فيه تور من ذهب وظاهره المغيرة بينهما ويحتمل الترادف وكان الطست أكبر من التور (قوله حدثنا سليمان) هو ابن بلال والاسناد كله مديون (قوله كان عمي) هو عمرو بن أبي حسن كما تقدم وهو عمه على الحقيقة (قوله ثم أدخل يده في التور فضمض) فيه حذف تقديره ثم أخرجها فضمض وقد صرح به مسلم (قوله من غرفة واحدة) يتعلق بقوله فضمض والمعنى أنه جمع بينهما ثلاث مرات كل مرة من غرفة ويحتمل أن يتعلق بقوله ثلاث مرات والمعنى أنه جمع بينهما ثلاث مرات من غرفة واحدة والاول موافق لباقي الروايات فهو أولى (قوله فقال) أي عبد الله بن زيد (هكذا) هذه الزيادة صريحة في رفع الحديث وإن كان أول سياق الحديث يدل عليه (قوله حدثنا حماد) هو ابن زيد ولم يسمع مسدداً من حماد بن سلمة (قوله رحراح) بمهمات الاولي مفتوحة بعدها سكون أي متسع اللحم وقال الخطابي الرحراح الاناء الواسع الصحن الغريب القعر ومثله لا يسع الماء الكثير فهو أدل على عظم المعجزة (قلت) وهذه الصفة شبيهة بالطست وبهذا يظهر مناسبة هذا الحديث للترجمة وروى ابن خزيمة هذا الحديث عن أحمد بن عتبة عن حماد بن زيد فقال بدل رحراح زجاج بزاي مضمومة وجيمين وبوب عليه الوضوء من آنية الزجاج ضد قول من زعم من المتصوفة أن ذلك اسراف لاسراع الكمر اليه (قلت) وهذه المنظة تفرد بها أحمد بن عتبة وخالفه أصحاب حماد بن زيد فقالوا رحراح وقال بعضهم واسع اللحم وهي رواية الاسماعيلي عن عبد الله بن ناجية عن محمد بن موسى واسحق بن أبي إسرائيل وأحمد بن عتبة كلهم عن حماد وكأنه سافه على لفظ محمد بن موسى وصرح جمع من الخذاق بأن أحمد بن عتبة صحفها ويقوي ذلك أنه أتى في روايته بقوله أحسبه فدل على أنه لم يتقنه فإن كان ضبطه فلا منافاة بين روايته ورواية الجماعة لاحتمال أن يكونوا وصفوا هيئته وذكر هو جندسه وفي مسند أحمد عن ابن عباس ان المقوقس أهدى للنبي صلى الله عليه وسلم قدحاً من زجاج لسكر في اسناده مقال (قوله فحزرت) بتقديم الزاي أي قدرت وتقدم من رواية حميدانهم كانوا ثمانين وزيادة وهناك ما بين السبعين إلى الثمانين واجمع بينهما أن أنسا لم يكن يضبط العدة بل كان يتحقق أنها تنيف على السبعين ويشتك هل بلغت العقد الثامن أو تجاوزته فربما جزم بالمجاوزة حيث يغلب ذلك على ظنه واستدل الشافعي بهذا الحديث على رد قول من قال من أصحاب الرأي ان الوضوء مقدر بقدر من الماء معين ووجه الدلالة ان الصحابة اغترفوا من ذلك القدح من غير تقدير لان الماء النابع لم يكن قدره معلوما لهم فدل على عدم التقدير وبهذا يظهر مناسبة تعقيب المصنف هذا الحديث بباب الوضوء بالمد والانداء يسع رطلا وثلاثا بالبغدادى قاله جمهور أهل العلم وخالف بعض الحنفية فقالوا المدر طلان (قوله ابن جبر) بفتح الجيم وسكون الموحدة ومن قاله

يَصْبِغُ أَوْ كَانَ يَغْتَسِلُ بِالصَّاعِ إِلَى خَمْسَةِ أُمْدَادٍ وَيَتَوَضَّأُ بِالْمُدِّ **بَابُ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ حَدَّثَنَا أَصْبَغُ**
 بْنُ الْفَرَجِ الْمِصْرِيُّ عَنْ أَبِي وَهْبٍ قَالَ حَدَّثَنِي عَمْرُو حَدَّثَنِي أَبُو النَّضْرِ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
 عُمَرَ عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ مَسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ وَأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ سَأَلَ عُمَرَ عَنْ
 ذَلِكَ فَقَالَ نَعَمْ إِذَا أَحَدُكَ شَيْئًا سَعَدُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

بالتصغير فقد صحف لأن ابن جبير وهو سعيد لارواية له عن أنس في هذا الكتاب والراوى هنا هو عبد الله بن عبد الله بن
 جبر بن عتيك الانصارى وقدر واه الاسماعيلي من طريق أبي نعيم شيخ البخاري قال حدثنا مسعر حدثني شيخ من
 الانصار يقال له ابن جبر وفي الاسناد كوفيان أبو نعيم وشيخه وبصر يان أس والراوى عنه (قوله يغسل) أى جسده
 والشك فيه من البخاري أو من أبي نعيم لما حدث به فقدر واه الاسماعيلي من طريق أبي نعيم فتمال يغسل ولم يشك
 (قوله بالصاع) هو اناه يسع خمسة أرطال وثلاثا بالبغدادى وقال بعض الحنفية ثمانية (قوله الى خمسة أمداد) أى
 كان ربما اقتصر على الصاع وهو أربعة أمداد وربما زاد عليها الى خمسة فكان أنسا لم يطلع على أنه استعمل في الغسل
 أكثر من ذلك لأنه جعلها النهاية وقدر وى مسلم من حديث عائشة رضى الله عنها أنها كانت تغتسل هى والنبي صلى الله
 عليه وسلم من اناه واحد هو الفرق قال ابن عيينة والشافعى وغيرها هو ثلاثة أصع وروى مسلم أيضا من حديثها
 أنه صلى الله عليه وسلم كان يغتسل من اناه يسع ثلاثة أمداد فهذا يدل على اختلاف الحال في ذلك بقدر الحاجة
 وفيه رد على من قدر الوضوء والغسل بما ذكر في حديث الباب كابن شعبان من المالكية وكذا من قال به من
 الحنفية مع مخالفتهم له في مقدار المد والصاع وحمله الجمهور على الاستحباب لأن أكثر من قدر وضوءه وغسله صلى الله
 عليه وسلم من الصحابة قدرها بذلك ففي مسلم عن سفينة مثله ولاحمد وأبي داود باسناد صحيح عن جابر مثله وفي الباب عن
 عائشة وأم سلمة وابن عباس وابن عمر وغيرهم وهذا اذا لم تدع الحاجة الى الزيادة وهو أيضا في حق من يكون خلعة
 معتدلا والى هذا أشار المصنف في أول كتاب الوضوء بقوله وكراه أهل العلم الاسراف فيه وأن يجاوزوا فعل النبي صلى
 الله عليه وسلم (قوله باب المسح على الخفين) نقل ابن المنذر عن ابن المبارك قال ليس في المسح على الخفين عن الصحابة
 اختلاف لأن كل من روى عنه منهم انكاره فقد روى عنه اثباته وقال ابن عبد البر لأعلم روى عن أحد من قتها
 السلف انكاره الا عن مالك مع أن الروايات الصحيحة عنه مصرحة باثباته وقد أشار الشافعى في الام الى أنكار ذلك
 على المالكية والمعروف المستقر عندهم الآن قولان الجواز مطلقا ثانيهما للمسافر دون المقيم وهذا الثاني مقتضى ما في
 المدونة وبه جزم ابن الحاجب وصحح الباجي الاول ونقله عن ابن وهب وعن ابن نافع في المبسوط نحوه وان مالكا
 انما كان يتوقف فيه في خامة نفسه مع افتائه بالجواز وهذا مثل ما صرح عن أبي أيوب الصحابي وقال ابن المنذر اختلف
 العلماء أيهما أفضل المسح على الخفين أو نزعهما وغسل القدمين قال والذي اختاره أن المسح أفضل لاجل من طعن فيه
 من أهل البدع من الخوارج والروافض قال وأحياء ما طعن فيه المخالفون من السنن أفضل من تركه اه وقال الشيخ
 محي الدين صرح جمع من الاصحاب بأن الغسل أفضل بشرط أن لا يترك المسح رغبة عن السنة كما قالوه في تمصيل القصر
 على لا تمام وقد صرح جمع من الحفاظ بأن المسح على الخفين متواتر وجمع بعضهم رواته فجاوزوا الثمانين ومنهم العشرة
 وفي ابن أبي شيبة وغيره عن الحسن البصرى حدثني سبعون من الصحابة بالمسح على الخفين (قوله حدثنا أصبغ) بفتح
 الهمزة وكان البخارى أجاز الرواية عنه لهذا الحديث لقوله المسح عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن أكابر أصحابه في
 الحضر أثبت عندنا وأقوي من أن تتبع مالكا على خلافه وعمر وهو ابن الحرث وهو ومن دونه ثلاثة مصريون والذين
 فوقه ثلاثة مديون وفي الاسناد رواية تابعي عن تابعي أبو النضر عن أبي سلمة وصحابي عن صحابي (قوله وأن عبد الله) هو
 معطوف على قوله عن عبد الله بن عمر فهو موصول اذا حملنا على أن أباسلمة سمع ذلك من عبد الله والاقابوسلمة لم يدرك

فَلَا تَسْأَلُ عَنْهُ غَيْرَهُ . وَقَالَ مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ أَخْبَرَنِي أَبُو النَّضْرِ أَنَّ أَبَا سَلَمَةَ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَعِدًا فَقَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ
 اللَّهِ نَحْوُهُ **حَدَّثَنَا** عَمْرُو بْنُ خَالِدٍ الْحَرَّانِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ سَعْدِ بْنِ إِسْرَاهِيمَ عَنْ
 نَافِعِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الْمَغِيرَةِ عَنْ أَبِيهِ الْمَغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ خَرَجَ لِحَاجَتِهِ فَاتَّبَعَهُ
 الْمَغِيرَةُ بِأَدَاوَةٍ فِيهَا مَاءٌ فَصَبَّ عَلَيْهِ حِينَ فَرَغَ مِنْ حَاجَتِهِ فَتَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى الْخَفَيْنِ **حَدَّثَنَا**
 أَبُو نَعِيمٍ قَالَ حَدَّثَنَا

القصة وقد أخرجها أحمد من طريق أخرى عن أبي النضر عن أبي سلمة عن ابن عمر قال رأيت سعد بن أبي وقاص يمسح
 على خفيه بالعراق حين توضع أفانكرت ذلك عليه فلما اجتمعنا عند عمر قال لي سعد سل أباك فذكر القصة ورواه ابن
 خزيمة من طريق أيوب عن نافع عن ابن عمر نحوه وفيه أن عمر قال كنا ونحن مع نبينا نمسح على خفافنا لا نرى بذلك
 بأساً (قوله فلا تسأل عنه غيره) أي لقوة الوثوق بنقله فقيه دليل على أن الصفات الموجبة للترجيح إذا اجتمعت في الراوي كانت
 من جملة القرائن التي إذا حفت خبر الواحد قامت مقام الأشخاص المتعددة وقد يفيد العلم عند البعض دون البعض
 وعلى أن عمر كان يقبل خبر الواحد وما نقل عنه من التوقف إنما كان عند وقوع ريبه في بعض المواضع واحتج به
 من قال بتفاوت رتب العدالة ودخول الترجيح في ذلك عند التعارض ويمكن إبداء الفارق في ذلك بين الرواية
 والشهادة وفيه تعظيم عظيم من عمر لسعد وفيه أن الصحابي القديم الصحبة قد يخفي علمه من الأمور الجلية في الشرع
 ما يطلع عليه غيره لأن ابن عمر أنكر المسح على الخفين مع قديم صحبته وكثرة روايته وقدرى قصته مالك في الموطأ
 عن نافع وعبد الله بن دينار أنهما أخبراه أن ابن عمر قدم الكوفة على سعد وهو أميرها فرآه يمسح على الخفين فانكر
 ذلك عليه فقال له سعد سل أباك فذكر القصة ويحتمل أن يكون ابن عمر أنكر المسح في الخضر لا في السمر لظاهر
 هذه القصة ومع ذلك فالنائدة بحالها والله أعلم (قوله وقال موسى بن عقبة) هذا التعليق وصله الاسماعيلي وغيره بهذا
 الاسناد وفيه ثلاثة من التابعين على الولاء أولهم موسى وموسى وأبو النضر قرينان مدينان (قوله أن سعدا حدثه) أي
 حدث أباسلمة والمحدث به محذوف تبين من الرواية الموصولة أن لنظرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على الخفين
 (قوله فقال) هو معطوف على المقدر (قوله نحوه) بالنصب لأنه مقول القول وظهر أن قول عمر في هذه الرواية المعللة
 بمعنى الرواية التي وصلها المؤلف لا بلانظها وقد وصله الاسماعيلي أيضاً من طريق أخرى عن موسى بن عقبة ولنظرة
 وإن عمر قال لعبد الله أي ابنه كأنه يلومه إذا حدثك سعد عن النبي صلى الله عليه وسلم فلا تتبع وراء حديثه شيئاً (قوله
 حدثنا الليث بن سعد عن يحيى بن سعيد) هو الانصاري وقد تقدم هذا الحديث من طريق أخرى عنه في باب الرجل
 يوضي صاحبه وإن فيه أربعة من التابعين على الولاء وأخرجه المصنف في المغازي من طريق أخرى عن الليث فقال عن
 عبد العزيز ابن أبي سلمة بدل يحيى بن سعيد وسياتئه أتم فكان أن ليث فيه شيخين (قوله أنه خرج لحاجته) في الباب
 الذي بعده هذا أنه كان في سفر وفي المغازي أنه كان في غزوة تبوك على تردد في ذلك من بعض رواه ولما كان وأحمد
 وأبي داود من طريق عباد بن زياد عن عروة بن المغيرة أنه كان في غزوة تبوك بلاتردد وإن ذلك كان عند صلاة العجر
 (قوله فاتبعه) بتشديد المنة المفتوحة وللمصنف من طريق مسروق عن المغيرة في الجهاد وغيره أن النبي صلى الله عليه
 وسلم هو الذي أمره أن يتبعه بالأداة وزاد فانطلق حتى نوارى عني فتعشى حاجته ثم أقبل فتوضأ وعند أحمد من
 طريق أخرى عن المغيرة من الماء الذي توضأ به أخذه المغيرة من أعرابية صبته له من قربة كانت جلد مية وأن النبي
 صلى الله عليه وسلم قال له سلها فإن كانت دبغها فهو طهور وأنها قلت أي والله لقد دبغتها (قوله فتوضأ) زاد في الجهاد
 وعليه جبة شامية ولابي داود من صوف من جباب الروم وزاد المصنف في الطريق الذي في باب الرجل يوضي

شَيْبَانُ عَنْ يَحْيَى عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ أُمَيَّةَ الضَّمَرِيِّ أَنَّ أَبَاهُ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ يَمْسَحُ عَلَى الْخَفَيْنِ * وَتَابَعَهُ حَرْبُ بْنُ شَدَّادٍ وَأَبَانُ عَنْ يَحْيَى **حَدَّثَنَا** عَبْدَانُ قَالَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ أَخْبَرَنَا الْأَوْزَاعِيُّ عَنْ يَحْيَى عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ أَبِيهِ قَالَ رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَمْسَحُ عَلَى عِمَامَتِهِ وَخَفِيهِ وَمَعْمَرٌ عَنْ يَحْيَى عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ

صاحبه فغسل وجهه ويديه والناء في فغسل تفصيلية وتبين من ذلك أن المراد بقوله توضأ أى بالكيفية المذكورة لانه غسل رجله واستدل به القرطبي على الافتصار على فروض الوضوء دون سننه لاسيما في حال مظنة قلة الماء كالسفر قال ويحتمل أن النبي صلى الله عليه وسلم فعلها فلم يذكرها المغيرة قال والظاهر خلافه (قلت) بل فعلها وذكرها المغيرة في رواية أحمد من طريق عباد بن زياد المذكورة أنه غسل كفيه وله من وجه آخر قوي فغسلهما فاحسن غسلهما قال وأشك أقال ذلكهما بتراب أم لا وللمصنف في الجهاد انه تمضمض واستنشق وغسل وجهه زاد أحمد ثلاث مرات فذهب يخرج يديه من كفيه فكانا ضيقين فاخرجهما من تحت الجبة ولمسلم من وجه آخر وألقي الجبة على منكبيه ولاحمد فغسل يده اثني ثلاث مرات ويده اليسرى ثلاث مرات وللمصنف ومسح برأسه وفي رواية لمسلم ومسح بناصيته وعلى عمامته وعلى الخفين وسيأتي قوله اني أدخلتهما طاهرتين في الباب الذي بعده هذا وحديث المغيرة هذا ذكر الزرار أنه رواده عنه ستون رجلا وقد تلخصت مقاصد طرقه الصحيحة في هذه القطعة وفيه من الفوائد الابعاد عند قضاء الحاجة والتواري عن الاعين واستحباب الدوام على الطهارة لامرده صلى الله عليه وسلم المغيرة ان يتبعه بالماء مع انه لم يستنج به وانما توضأ به حين رجع وفيه جواز الاستعانة كما شرح في بابه وغسل ما يصيب اليد من الاذى عند الاستجمار وانه لا يكفي ازالته بغير الماء والاستعانة على ازالة الرائحة بالتراب ونحوه وقد يستنبط منه أن ما تشرع من المعتاد لا يزال الا بالماء وفيه الانتفاع بجلود الميتة اذا دبغت والانتفاع بثياب الكفار حتى يتحقق نجاستها لانه صلى الله عليه وسلم لبس الجبة الرومية ولم يستنصل واستدل به القرطبي على أن الصوف لا ينجس بالموت لان الجبة كانت شامية وكانت الشام اذ ذاك دار كفر وما كثر أهلها الميتات كذا قال وفيه الرد على من زعم أن المسح على الخفين منسوخ بآية الوضوء التي في المائدة لانها نزلت في غزوة المر يسيع وكانت هذه القصة في غزوة تبوك وهي بعدها باتفاق وسيأتي حديث جرير البجلي في معنى ذلك في كتاب الصلاة ان شاء الله تعالى وفيه التشمير في السفر ولبس الثياب الضيقة فيه لكونها أعون على ذلك وفيه المواظبة على سنن الوضوء حتى في السفر وفيه قبول خبر الواحد في الاحكام ولو كانت امرأة سواء كان ذلك فيما تم به البلوى أم لا لانه صلى الله عليه وسلم قبل خبر الاعرابية كما تقدم وفيه أن الافتصار على غسل معظم المفروض غسله لا يجزي لاخر اوجه صلى الله عليه وسلم يديه من تحت الجبة ولم يكتف فيما بقي منهما بالمسح عليه وقد يستدل به على من ذهب الى وجوب تعميم مسح الرأس لكونه كمل بالمسح على العمامة ولم يكتف بالمسح على ما بقي من ذراعيه (قوله شيبان) هو ابن عبد الرحمن ويحيى هو ابن أبي كثير (قوله عن أبي سامة) وللإسماعيلي من طريق الحسن بن موسى عن شيبان عن يحيى حدثني أبو سامة حدثني جعفر ابن عمرو بن أمية وفي الاسناد ثلاثة من التابعين على الولاء أولهم يحيى وهو تابعي صغير وأبو سامة وجعفر قرينان (قوله وتابعه) أي تابع شيبان (حرب) وهو ابن شداد وحديثه موصول عند النسائي والطبراني (قوله وأبان) هو ابن يزيد العطار وهو معطوف على حرب وحديثه موصول عند أحمد والطبراني (قوله أخبرنا عبد الله) هو ابن المبارك (قوله عن يحيى) ولاحمد عن أبي المغيرة عن الأوزاعي حدثني يحيى (قوله على عمامته وخفيه) هكذا رواه الأوزاعي وهو مشهور عنه وأسقط بعض الرواة عنه جعفر من الاسناد وهو خطأ قاله أبو حاتم الرازي (قوله وتابعه) أي تابع الأوزاعي (معمر) بن راشد في المتن لا في الاسناد وهذا هو السبب في سياق المصنف الاسناد ثانيا ليلين أنه ليس في روايه معمر ذكر جعفر وذكر أبو ذر في روايته لنظ المتن وهو قوله يمسح على عمامته زاد الكشميهني وخفيه وسقط ذكر المتن من سائر الروايات في الصحيح

باب إِذَا أُدْخِلَ رَجُلُهُ وَهَمَّ طَاهِرَتَانِ حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ قَالَ حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا عَنْ عَامِرٍ عَنْ غُرُورَةَ
بْنِ الْمَغْبِرَةِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ فَأَهْوَيْتُ لِأَنْزِعَ خُفَّيْهُ فَقَالَ دَعُهُمَا فَإِنِّي
أَدْخَلْتُهُمَا طَاهِرَتَيْنِ فَمَسَحَ عَلَيْهِمَا

ورواية معمر قد أخرجها عبد الرزاق في مصنفه عن معمر بدون ذكر العامة لكن أخرجها ابن منده في كتاب الطهارة
له من طريق معمر بآثارها وأغرب الأصيلي فيما حكاه ابن بطال فقال ذكر العامة في هذا الحديث من خطأ الأوزاعي لأن
شيبان وغيره رووه عن يحيى بدونها فوجب تغليب رواية الجماعة على الواحدة قال وأما متابعة معمر فليس فيها ذكر العامة وهي
أيضا مرسله لأن أباسلمة لم يسمع من عمرو (قلت) سماع أبي سلمة من عمرو ممكن فإنه مات بالمدينة سنة ستين وأبو سلمة
مدني ولم يوصف بتدليس وقد سمع من خلق ما توافل عمرو وقد روى بكير بن الأشج عن أبي سلمة أنه أرسل جعفر
بن عمرو بن أمية إلى أبيه يسأله عن هذا الحديث فرجع إليه فأخبره به فلأمانع أن يكون أبو سلمة اجتمع بعمر وبعد
فسمعه منه ويقويه تفرده واعيمهم على الاجتماع في المسجد النبوي وقد ذكرنا أن ابن منده أخرج من طريق معمر بآثار
ذكر العامة فيه وعلى تقدير تردد الأوزاعي بذكرها لا يستلزم ذلك تحطه لأنها تكون زيادة من ثقة حافظ غير منافية لرواية
رفقته فتقبل ولا تكون شاذة ولا معنى لرد الروايات الصحيحة بهذه التعليلات الواهية وقد اختلف السلف في معنى المسح على
العامة فقليل أنه كمل عليها بعد مسح الناصية وقد تقدمت رواية مسلم بما يدل على ذلك وإلى عدم الافتصاص على المسح عليها
ذهب الجمهور وقال الخطابي فرض الله مسح الرأس والحديث في مسح العامة محتمل للتأويل فلا يترك المتيقن للمحتمل
قال وقياسه على مسح الخف بعيد لأنه يشق نزعه خلافها وتعقب بأن الذين أجازوا الافتصاص على مسح العامة شرطوا
فيه المشقة في نزعها كما في الخف وطريقه أن تكون محكمة كعظام العرب وقالوا عضو يستقط فرضه في التيمم فجاز المسح
على حاله كالقدمين وقالوا الآية لا تنفي ذلك ولا سيما عند من يحمل المشترك على حقيقته ومجازه لأن من قال قلت
رأس فلان يصدق ولو كان على حائل وإلى هذا ذهب الأوزاعي والثوري في رواية عنه وأحمد واسحق وأبو نوري والطبري
وابن خزيمة وابن المنذر وغيرهم وقال ابن المنذر ثبت ذلك عن أبي بكر وعمر وقد صح أن النبي ﷺ قال أن يطعم الناس أبا بكر
وعمر يرشدوا والله أعلم (قوله باب إذا أدخل رجله وهما طاهرتان) هذا لفظ رواية أبي داود من طريق يونس بن
أبي اسحق عن الشعبي في هذا الحديث وسنبين ما بينهما وبين لفظ حديث الباب من التناوت (قوله حدثنا زكريا) هو
ابن أبي زائدة (عن عامر) هو الشعبي وزكريا مدلس ولم أره من حديثه إلا بالاعتنة لكن أخرج أحمد عن يحيى القطان
عن زكريا والقطان لا يحمل من حديث شيوخه المدلسين إلا ما كان مسموعا لهم صرح بذلك الأسمعي (قوله فاهويت) أي
مددت يدي قال الأصمعي أهويت بالشيء إذا أو مأت به وقال غيره أهويت قصدت الهواء من القيام إلى الفعود
وقيل الأهواء الإمالة قال ابن بطال فيه خدمة العالم وإن للخدام أن يقصد إلى ما يعرف من عادة مخدمه قبل أن يامرء
وفيه الفهم عن الإشارة ورد الجواب عن فهم عنها لقوله فقال دعهما (قوله فاني أدخلتهما) أي القدمين
(طاهرتين) كذا للأكثر وللشمسني وهما طاهرتان ولا يبي داود فاني أدخلت القدمين الخفين وهما طاهرتان
والحميدي في مسنده قلت يا رسول الله اسمح أحدنا على خفيه قال نعم إذا أدخلهما وهما طاهرتان ولا يبي خزيمة من حديث
صفوان ابن عسال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نمسح على الخفين إذا نحن أدخلناهما على طهر ثلاثا إذا سافرنا
ويوما وإيلة إذا أقمنا قال ابن خزيمة ذكرته المزني فقال لي حدث به أصحابنا فإنه أقوى حجة للشافعي انتهى وحديث صفوان
وإن كان صحيحا لكنه ليس على شرط البخاري لكن حديث الباب موافق له في الدلالة على اشتراط الطهارة عند المدس
وأشار المزني بما قال إلى الخلاف في المسئلة ومحصله أن الشافعي والجمهور حملوا الطهارة على الشرعية في الوضوء وخالفهم
داود فقال إذا لم يكن على رجله نجاسة عند اللبس جاز له المسح ولو تيمم ثم لبسهما لم يبيح له عند عدم لأن التيمم مبيح لا

باب مَنْ لَمْ يَتَوَضَّأْ مِنْ لَحْمِ الشَّاةِ وَالسَّوِيقِ وَأَكَلَ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فَلَمْ يَتَوَضَّأْ
حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
 عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَكَلَ كَتِفَ شَاةٍ ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ **حَدَّثَنَا** يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ قَالَ حَدَّثَنَا
 اللَّيْثُ عَنْ عَقِيلٍ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ أَخْبَرَنِي جَعْفَرُ بْنُ عَمْرِو بْنِ أُمَيَّةَ أَنَّ أَبَاهُ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ رَأَى رَسُولَ اللَّهِ
 ﷺ يَحْتَزُّ مِنْ كَتِفِ شَاةٍ فَدُعِيَ إِلَى الصَّلَاةِ فَأَلْقَى السُّكَّيْنِ فَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ **باب** مَنْ مَضْمَضَ مِنَ
 السَّوِيقِ وَلَمْ يَتَوَضَّأْ **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ

رافع وخالفهم أصبغ ولو غسل رجله بنية الوضوء ثم لبسهما ثم أكمل باقي الأعضاء لم يبح المسح عند الشافعي ومن وافقه
 على إيجاب الترتيب وكذا عند من لا يوجب بناء على أن الطهارة لا تتبع بعض لكن قال صاحب الهداية من الخفية شرط
 أباحه المسح لبسهما على طهارة كاملة قال والمراد بالكاملة وقت الحدث لا وقت اللبس في هذه الصورة إذا أكمل الوضوء
 ثم أحدث جازله المسح لانه وقت الحدث كان على طهارة كاملة انتهى والحدث حجة عليه لانه جعل الطهارة قبل لبس الخف
 شرطاً لجواز المسح والمعلن بشرط لا يصح الوجود ذلك المرطوق قدس! ان المراد بالطهارة الكاملة ولو توضأ مرتباً
 وبقي غسل احدي رجله فلبس ثم غسل الثانية ولبس لم يبح له المسح عند الأكثر وأجازه الثوري والكوفيون والمزني
 صاحب الشافعي ومطرف صاحب مالك وابن المنذر وغيرهم لصدق انه أدخل كلاماً من رجله الخفين وهي طاهرة وتعقب
 بأن الحكم المرتب على التثنية غير الحكم المرتب على الوحدة واستضعفه ابن دقيق العيد لان الاحتمال بان قال لكن ان ضم اليه
 دليل يدل على ان الطهارة لا تتبع من اتجه فائدة المسح على الخفين خاص بالوضوء لا مدخل للغسل فيه بالاجماع فائدة
 أخرى لو تزع خفيه بعد المسح قبل انقضاء المدة عند من قال بالتوقيت أعاد الوضوء عند أحمد وأسدق وغيرهما وغسل
 قدميه عند الكوفيين والمزني وأبي ثور وكذا قال مالك والليث إلا أن تطاول وقال الحسن وابن أبي ليلى وجماعة ليس عليه
 غسل قدميه وقاسوه على من مسح رأسه ثم حلقة انه لا يجب عليه إعادة المسح وفيه نظر فائدة أخرى يخرج البخاري
 ما يدل على توقيت المسح وقال به الجمهور وخالف مالك في المشهور عنه فقال بمسح ما لم يخلع وروى مثله عن عمر وأخرج مسلم
 التوقيت من حديث علي كما تقدم من حديث صفوان بن عسال وفي الباب عن أبي بكر وصححه الشافعي وغيره (قوله باب
 من لم يتوضأ من لحم الشاة) نص على لحم الشاة ليندرج ما هو مثلها وما دونها بالاولى وأما ما فوقها فاعله يشير الى استثناء
 لحوم الابل لان من خصه من عموم الجواز علاه بشدة زهومته فهذا لم يقيد به بكونه مطبوخاً وفيه حديثان عند مسلم وهو
 قول أحمد واختاره ابن خزيمة وغيره من محدثي الشافعية (قوله والسويق) قال ابن التين ليس في أحاديث الباب ذكر السويق
 وأجيب بانه دخل من باب الاول لانه اذا لم يتوضأ من اللحم مع دسوسه فعدمه من السويق أولى ولعله أشار بذلك الى
 حديث الباب الذي بعده (قوله وأكل أبو بكر الخ) سقط قوله لحماً من رواية أبي ذر الاعمى الكشميهني وقد وصله
 الطبراني في مسند الشاميين باسناد حسن من طريق ساهم بن عامر قال رأيت أبا بكر وعمر وعثمان أكلوا مما مسّت النار
 ولم يتوضؤا ورويناه من طرق كثيرة عن جابر مرفوعاً ومرفوعاً على الثلاثة مرفوعاً ومجموعاً (قوله أكل كَتِفَ شَاةٍ) أي لحمه
 وللمصنف في الاطعمة تعرق أي أكل ما على العرق بفتح المهملة وسكون الراء وهو العظم ويقال له العراق بالضم أيضاً
 وأفاد القاضي اسمعيل ان ذلك كان في بيت ضباعة بنت الزبير بن عبد المطالب وهي بنت عم النبي صلى الله عليه وسلم ويحتمل
 انه كان في بيت ميمونة كما سيأتي من حديثها وهي خالة ابن عباس كما ان ضباعة بنت عمه وبين النسائي من حديث
 أم سلمة ان الذي دعاه الى الصلاة هو بلال (قوله يحتر) بالمهمل والزاي أي يقطع زاد في الاطعمة من طريق
 معمر عن الزهري ياكل منها وفي الصلاة من طريق صالح عن الزهري ياكل ذراعاً يحتر منها (قوله
 فالتقى السككين) زاد في الاطعمة عن أبي اليمان عن شعيب عن الزهري فالتقاها والسككين وزاد البيهقي

عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ مَوْلَى بَنِي حَارِثَةَ أَنَّ سُوَيْدَ بْنَ الثَّمَنِ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ خَرَجَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ خَيْبَرَ حَتَّى إِذَا كَانُوا بِالصَّهْبَاءِ وَهِيَ أَدْنَى خَيْبَرَ فَصَلَّى الْعَصْرَ ثُمَّ دَعَا بِالْأَزْوَادِ فَلَمْ يَأْتِ إِلَّا بِالسَّوِيقِ فَأَمَرَ بِهِ فُتْرَى فَأَكَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَكَلْنَا ثُمَّ قَامَ إِلَى الْمَغْرِبِ فَمَضْمَضَ وَمَضْمَضْنَا ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ وَحَدَّثَنَا أَصْبَغُ قَالَ أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ

من طريق عبد الكريم بن الهيثم عن أبي اليمان في آخر الحديث قال الزهري فذهبت تلك أي القصة في الناس ثم أخبر رجلاً من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ونساء من أزواجه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال توضعوا مما مست النار قال فكان الزهري يرى أن الأمر بالوضوء مما مست النار ناسخ لأحاديث الإباحة لأن الإباحة سابقة واعترض عليه بحديث جابر قال كان آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء مما مست النار رواه أبو داود والنسائي وغيرهما وصححه ابن خزيمة وابن حبان وغيرهما لكن قال أبو داود وغيره إن المراد بالأمر هنا الشأن والقصة لا مقابل النهي وإن هذا اللفظ مختصر من حديث جابر المشهور في قصة المرأة التي صنعت للنبي صلى الله عليه وسلم شاة فأكل منها ثم توضعاً وصلى الظهر ثم أكل منها وصلى العصر ولم يتوضأ فيحتمل أن تكون هذه القصة وقعت قبل الأمر بالوضوء مما مست النار وإن وضوءه لصلاة الظهر كان عن حدث لا بسبب الأكل من الشاة وحكى البيهقي عن عثمان الدارمي أنه قال لما اختلفت أحاديث الباب ولم يتبين الراجح منها نظرنا إلى ما عمل به الخلفاء الراشدون بعد النبي صلى الله عليه وسلم فرجحنا به أحد الجانبيين وارتضى النووي هذا في شرح المذهب وبهذا تظهر حكمة تصدير البخاري حديث الباب بالأثر المتقول عن الخلفاء الثلاثة قال النووي كان الخلاف فيه معروفاً بين الصحابة والتابعين ثم استقر الإجماع على أنه لا وضوء مما مست النار إلا ما تقدم استثنائه من لحوم الأبل وجمع الخطابي بوجه آخر وهو أن أحاديث الأمر بمحمولة على الاستحباب لا على الوجوب والله أعلم واستدل البخاري في الصلاة بهذا الحديث على أن الأمر بتقديم العشاء على الصلاة خاص بغير الإمام الراتب وعلى جواز قطع اللحم بالسكين وفي النهي عنه حديث ضعيف في سنن أبي داود فإن ثبت خص بعدم الحاجة الداعية إلى ذلك لما فيه من التشبيه بالأعاجم وأهل الترف وفيه إن الشهادة على النفي إذا كان محصوراً تقبل بغير فائدة ليس لعمر بن أمية رواية في البخاري إلا هذا الحديث والذي مضى في المسح فقط (قوله من مضمض من السويق) قال الداودي هو دقيق الشعير أو السلت المقلو وقال غيره ويكون من القمح وقد وصفه أعرابي فقال عدة المسافر وطعام العجلان وبلغه المريض (قوله عن يحيى بن سعيد) هو الأنصاري والأسناد مدينون الشيخ البخاري وبشير بالموحدة والمعجمة مصغرا ويسار بالفتحانية والمهملة (قوله بالصهبا) بفتح المهملة والمدة (قوله وهي أدنى خيبر) أي طرفها لما يلي المدينة والمصنف في الأطعمة وهي على راحة من خيبر وقال أبو عبيد البكري في معجم البلدان هي على بر يدوين البخاري في موضع آخر من الأطعمة من حديث ابن عيينة إن هذه الزيادة من قول يحيى بن سعيد أدرجت وسيأتي الحديث قريباً بدون الزيادة من طريق سليمان بن بلال عن يحيى (قوله ثم دعى بالأزواد) فيه جمع الرفقاء على الزاد في السنن وإن كان بعضهم أكثر كالأزواد في السفر وإن ذلك لا يقدح في التوكيد واستنبط منه أنه لم يأخذ المحتكرين بأخراج الطعام عند قلته لبيعوه من أهل الحاجة وإن الإمام ينظر لأهل العسكر فيجمع الزاد ليصيب منه من لازاد معه (قوله فترى) بضم المثناة وتشديد الراء ويجوز تخفيفها أي بل بناءً لما حقه من اليبس (قوله وأكلنا) زاد في رواية سليمان وشربنا وفي الجهاد من رواية عبد الوهاب فلكنا وأكلنا وشربنا (قوله ثم قام إلى المغرب فمضمض) أي قبل الدخول في الصلاة وفائدة المضمضة من السويق وإن كان لا دسم له إن يحتبس بقاياها بين الأسنان ونواحي الفم فيشغله تتبعه عن أحوال الصلاة (قوله ولم يتوضأ) أي بسبب أكل السويق وقال الخطابي فيه دليل على أن الوضوء مما مست النار منسوخ لأنه متقدم وخيبر كانت سنة سبع (قلت) لادلالة فيه لأن أبا هريرة حضر بعد فتح خيبر وروى

أَخْبَرَنِي عَمْرُو عَنْ بُكَيْرٍ عَنْ كُرَيْبٍ عَنْ مَيْمُونَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَكَلَ عِنْدَهَا كَتِفَاءً ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ
بَابُ هَلْ يَمْضِضُ مِنَ اللَّبَنِ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ وَوَقْتِيْبَةُ قَالَا حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُثَيْلٍ عَنِ
 ابْنِ شَهَابٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَتَبَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ شَرِبَ لَبَنًا ثُمَّ يَمْضِضُ
 وَقَالَ إِنَّ لَهُ دَمًا تَابَعَهُ يُونُسُ وَصَالِحُ بْنُ كَيْسَانَ عَنِ الزُّهْرِيِّ **بَابُ** الْوُضُوءِ مِنَ النَّوْمِ وَمَنْ لَمْ
 يَرِ مِنَ النَّعْسَةِ وَالنَّمَسَةِ أَوْ الْخَفَقَةِ وَضُوءًا **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ

الامر بالوضوء كما في مسلم وكان يفتي به بعد النبي صلى الله عليه وسلم واستدل به البخاري على جواز صلاتين فأكثر بوضوء
 واحد وعلى استحباب المضمضة بعد الطعام (قوله أخبرني عمرو) هو ابن الحرث و بكير هو ابن عبد الله بن الأشج
 ومباحث تن تقدمت في الباب الذي قبله ونصف الاسناد الاول مصريون ونصفه الاعلى مدنيون ولعمرو بن الحرث
 فيه اسناد آخر الى ميمونة ذكره الاسماعيلي مقرونا بالاسناد الاول وليس في حديث ميمونة ذكر المضمضة التي ترجم
 بها فقيل أشار بذلك الى أنها غير واجبة بدليل تركها في هذا الحديث مع أن المأ كول دسم يحتاج الى المضمضة منه
 فتركها لبيان الجواز وأفاد الكرماني ان في نسخة الفربري التي بخطه تقديم حديث ميمونة هذا الى الباب الذي قبله فعلى
 هذا هو من تصرف النساخ (قوله باب هل يَمْضِضُ مِنَ اللَّبَنِ وَوَقْتِيْبَةُ) هذا أحد الأحاديث التي أخرجها الأئمة الخمسة وهم
 الشيخان وأبوداود والنسائي والترمذي عن شيخ واحد وهو وقتيبة (قوله شرب لبنا) زاد مسلم ثم دعا بماء (قوله ان له
 دما) قال ابن بطال عن المهلب فيه بيان علة الامر بالوضوء مما مست النار وذلك لانهم كانوا ألقوا في الجاهلية قلة التنظيف
 فأمروا بالوضوء مما مست النار فلما تقررت النظافة في الاسلام وشاعت نسخ كذا قال ولا تعلق لحديث الباب بما ذكرنا
 فيه بيان العلة للمضمضة من اللبن فدل على استحبابها من كل شيء دسم ويستنبط منه استحباب غسل اليدين للتنظيف
 (قوله تابعه) أي عقيل (يونس) أي بن يزيد وحديثه موصول عند مسلم وحديث صالح موصول عند أبي العباس المراج
 في مسنده وتابعهم أيضا الاوزاعي أخرجه المصنف في الاطعمة عن أبي عاصم عنه بلفظ حديث الباب لكن رواه ابن
 ماجه من طريق الوليد بن مسلم قال حدثنا الاوزاعي فذكره بصيغة الامر مضمضوا من اللبن الحديث كذا رواه الطبري
 من طريق أخرى عن الليث بالاسناد المذكور وأخرج ابن ماجه من حديث أم سلمة وسهل بن سعد مثله واسناد كل منهما
 حسن والدليل على أن الامر فيه للاستحباب ما رواه الشافعي عن ابن عباس راوى الحديث أنه شرب لبنا فمضمض ثم قال
 لو لم أتمضمض ما باليت وروى أبوداود باسناد حسن عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم شرب لبنا فلم يَمْضِضْ ولم
 يتوضأ وأغرب بن شاهين فجعل حديث أنس ناسخا لحديث ابن عباس ولم يذكر من قال فيه بالوجوب حتي يحتاج الى
 دعوى النسخ (قوله باب الوضوء من النوم) أي هل يجب أو يستحب وظاهر كلامه ان النعاس يسمى نوما والمشهور
 التفرقة بينهما وان من قرت حواسه بحيث يسمع كلام جلسه ولا يفهم معناه فهو ناعس وان زاد على ذلك فهو نائم ومن
 علامات النوم الرثا ياطالت أو قصرت وفي العين والحكم النعاس النوم وقيل مقاربتة (قوله ومن لم ير من النعسة) هو
 قول المعظم ويتخرج من جعل النعاس نوما أن من يقول النوم حدث بنفسه يوجب الوضوء من النعاس وقد روى مسلم في
 صحيحه في قصة صلاة ابن عباس مع النبي صلى الله عليه وسلم بالدليل قال فجعلت اذا أغنيت أخذ بشحمة أذني فدل على أن
 الوضوء لا يجب على غير المستغرق وروي ابن المنذر عن ابن عباس انه قال وجب الوضوء على كل نائم الا من خفق خفقة
 واخفقتة ففتح المعجمة واسكان الناء بعد ما قاف قال ابن التين هي النعسة وانما كرر لاختلاف اللفظ كذا قال والظاهر انه
 من الخاص بعد العام قال أهل اللغة خفق رأسه اذا حركها وهو ناعس وقال أبو زيد خفق برأسه من النعاس أماله وقال
 الفريسي معنى خفق رؤسهم تسقط أذقاهم على صدورهم وأشار بذلك الى حديث أنس كان أصحاب رسول الله صلى الله

عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ إِذَا نَعَسَ أَحَدُكُمْ وَهُوَ يُصَلِّي فَلْيَرْقُدْ حَتَّى يَذْهَبَ عَنْهُ النَّوْمُ فَإِنْ أَحَدَكُمْ إِذَا صَلَّى وَهُوَ نَاعِسٌ لَا يَدْرِي لَعَلَّهُ يَسْتَعْفِرُ فَيَسْبُ نَفْسَهُ **حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ** قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ إِذَا نَعَسَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ فَلْيَنْمَ حَتَّى يَعْلَمَ مَا يَقْرَأُ

عليه وسلم ينتظرون الصلاة فينعمسون حتى تخفق رؤوسهم ثم يقومون إلى الصلاة رواه محمد بن نصر في قيام الليل وإسناده صحيح وأصله عند مسلم (قوله عن هشام) زاد الأصيل بن عروة وإسناده مدينون الشيخ البخاري (قوله إذا نعس) بفتح العين وغلطوا من ضمها (قوله فليرقد) وللنسائي من طريق أيوب عن هشام فلينعس والمراية التمسك من الصلاة وحمله المذهب على ظاهره فقال إنما أمره بقطع الصلاة لغلبة النوم عليه فدل على أنه إذا كان النعاس أقل من ذلك عني عنه قال وقد أجمعوا على أن النوم القليل لا ينقض الوضوء وخالف المزني فقال ينقض قليله وكثيره فخرق الإجماع كذا قال المذهب وتبعه ابن بطال وابن التين وغيرهما وقد تحاملوا على المزني في هذه الدعوى فقد نقل ابن المنذر وغيره عن بعض الصحابة والتابعين المصير إلى النوم أن حدث ينقض قليله وكثيره وهو قول أبي عبيدة واسحق ابن راهوية قال ابن المنذر وبه أقول أعموم حديث صفوان بن عسال يعني الذي صححه ابن خزيمة وغيره فنية الأمان غائط أو بول أو نوم فسوي بينهما في الحكم والمراد بقليله وكثيره طول زمانه وقصره لا مباديه والذين ذهبوا إلى أن النوم مظنة الحدث اختلفوا على أقوال التفرقة بين قليله وكثيره وهو قول الزهري ومالك وبين المضطجع وغيره وهو قول الثوري وبين المضطجع والمستند وغيرهما وهو قول أصحاب الرأي وبينهما والساجد بشرط قصده النوم وبين غيرهم وهو قول أبي يوسف وقيل لا ينقض نوم غير القاعد مطلقا وهو قول الشافعي في القديم وعنه التفصيل بين خارج الصلاة فينقض أو داخلها فلا وفصل في الجديد بين القاعد المتمكن فلا ينقض وبين غيره فينقض وفي المذهب وإن وجد منه النوم وهو قاعد ومحل الحدث منه متمكن بالأرض فالمنصوص أنه لا ينقض وضوءه وقال في البويطي ينتقض وهو اختيار المازني انتهى وتعقب بأن لفظ البويطي ليس صريحا في ذلك فإنه قال ومن نام جالسا أو قائما فرأى رؤيا وجب عليه الوضوء قال النووي هذا قابل للتأويل (قوله فإن أحدكم) قال المذهب فيه إشارة إلى العلة الموجبة لقطع الصلاة فمن صار في مثل هذه الحال فقد انتقض وضوءه بالإجماع كذا قال وفيه نظر فإن الإشارة إنما هي إلى جواز قطع الصلاة أو الانصراف إذا سلم منها وأما النقض فلا يتبين من سياق الحديث لأن جريان ما ذكر على اللسان ممكن من النعاس وهو القائل إن قليل النوم لا ينقض فكيف بالنعاس وما دعاه من الإجماع منتقض فقد صح عن أبي موسى الأشعري وابن عمر وسعيد بن المسيب أن النوم لا ينقض مطلقا وفي صحيح مسلم وأبي داود وكان أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ينتظرون الصلاة مع النبي صلى الله عليه وسلم فينامون ثم يصلون ولا يتوضئون فحمل على أن ذلك كان وهم قعود لكن في مسند البزار بإسناد صحيح في هذا الحديث فيضعون جنوبهم فثمهم من ينام ثم يقومون إلى الصلاة (قوله فيسب) بالنصب ويجوز الرفع ومعنى يسب يدعو على نفسه وصرح به النسائي في روايته من طريق أيوب عن هشام ويحتمل أن يكون علة النهي خشية أن يوافق ساعة الاجابة قاله ابن أبي جمرة وفيه الأخذ بالاحتياط لأنه علم بأمر محتمل والحث على الخشوع وحضور القلب للعبادة واجتناب المسكروهاة في الطاعات وجواز الدعاء في الصلاة من غير تفيد بشيء معين **فائدة** هذا الحديث ورد على سبب وهو ما رواه محمد بن نصر من طريق ابن اسحق عن هشام في قصة الحولاء بنت تويت كما تقدم في باب أحب الدين إلى الله أدومه (قوله حدثنا أبو معمر) هو عبد الله بن عمرو وعبد الوارث هو ابن سعيد وأيوب هو السخيتاني وإسناده كله بصريون (قوله إذا نعس) زاد الاسماعيلي أحدكم ومحمد بن نصر من طريق وهيب عن أيوب فلينعس (قوله فليرقد) قال المذهب إنما هذا في صلاة الليل لأن الفريضة ليست في أوقات النوم ولا فيها من التطويل ما يوجب ذلك انتهى وقد قدمنا أنه جاء على

باب الوضوء من غير حدث حدثنا محمد بن يوسف قال حدثنا سفيان عن عمرو بن عامر قال سمعت أنساً قال قال وحديثنا مسدد قال حدثنا يحيى عن سفيان قال حدثني عمرو بن عامر عن أنس قال كان النبي ﷺ يتوضأ عند كل صلاة قلت كيف كنتم تصنعون قال يجزئنا الوضوء ما لم يحدث حدثنا خالد بن مخلد قال حدثنا سليمان قال حدثني يحيى بن سعيد قال أخبرني بشير بن يسار قال أخبرني سويد بن النعمان قال خرجنا مع رسول الله ﷺ عام خيبر حتى إذا كننا بالصهباة صلى لنا رسول الله ﷺ العصر فلما صلى دعا بالأطعمة فلم يؤت إلا بالسويق فأكلنا وشربنا ثم قام النبي ﷺ إلى المغرب فمضمض ثم صلى لنا المغرب ولم يتوضأ

سب لكن العبرة بعموم اللفظ فيعمل به أيضا في الفرائض ان وقع ما من بقاء الوقت (تنبيه) أشار الاسماعيلي الى ان في هذا الحديث اضطرابا فقال رواه حماد بن زيد عن أيوب فوقه وقال فيه عن أيوب قرىء على كتاب عن أبي قلابة فعرفه ورواه عبد الوهاب الثقفي عن أيوب فم يذكرا انسا انتهى وهذا لا يوجب الاضطراب لان رواية عبد الوارث أرجح بموافقة وهيب والطحاوي له عن أيوب وقول حماد عنه قرىء على لا يدل على انه لم يسمعه من أبي قلابة بل يحمل على انه عرف انه فيما سمعه من أبي قلابة والله أعلم (قوله باب الوضوء من غير حدث) أي ما حكمه والمراد تجديد الوضوء وقد ذكرنا اختلاف العلماء في أول كتاب الوضوء عند ذكر قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة وان كثيرا منهم قالوا التقدير اذا قمتم الى الصلاة محدثين واستدل الدارمي في مسنده على ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم لا وضوء الا من حدث وحكي الشافعي عن لقبة من أهل العلم أن التقدير اذا قمتم من النوم وتقدم ان من العلماء من حمله على ظاهره وقال كان الوضوء لكل صلاة واجبا ثم اختلفوا هل نسخ أو استمر حكمه ويدل على النسخ ما أخرجه أبو داود وصححه ابن خزيمة من حديث عبد الله بن حنظلة ان النبي صلى الله عليه وسلم أمر بالوضوء لكل صلاة فلما شق عليه أمر بالسواك وذهب الى استمرار الوجوب قوم كما جزم به الطحاوي ونقله ابن عبد البر عن عكرمة وابن سيرين وغيرها واستبعده النووي وجنح الى تأويل ذلك ان ثبت عنهم وجزم بأن الاجماع استقر على عدم الوجوب ويمكن حمل الآية على ظاهرها من غير نسخ ويكون الامر في حق المحدثين على الوجوب وفي حق غيرهم على الندب وحصل بيان ذلك بالسنة كما في حديث الباب (قوله حدثنا محمد بن يوسف) هو الثوري وسفيان هو الثوري (قوله وحديثنا مسدد) هو تحويل الى اسناد ثان قبل ذكر المتن وانما ذكره وان كان الاول أعلى لتصريح سفيان الثوري فيه بالتجديد وعمرو بن عامر كوفي أنصاري وقيل بجلي وصحح المزني ان البجلي راو آخر غير هذا الانصاري وليس لهذا في البخاري غير ثلاثة أحاديث كلها عن أنس وليس للبجلي عنده رواية وقد يلبس به عمرو بن عامر بضم العين راو آخر بصرى سلمى أخرج له مسلم وليس له في البخاري شيء (قوله عند كل صلاة) أي مفروضة زاد الترمذي من طريق حميد عن أنس طاهرا أو غير طاهر وظاهره ان تلك كانت عاداته لكن حديث سويد المذكور في الباب يدل على أن المراد الغالب قال الطحاوي يحتمل ان ذلك كان واجبا عليه خاصة ثم نسخ يوم الفتح لحديث بريدة يعني الذي أخرجه مسلم انه صلى الله عليه وسلم صلى الصلوات يوم الفتح بوضوء واحد وان عمر سأل فقال عمدا فعلته وقال يحتمل انه كان يفعل استحبابا ثم خشي أن يظن وجوبه فتركه لبيان الجواز (قلت) وهذا أقرب وعلى تقدير الاول فالنسخ كان قبل الفتح بدليل حديث سويد بن النعمان فانه كان في خيبر وهي قبل الفتح بزمان (قوله كيف كنتم) الثقات عمرو بن عامر والمراد الصحابة وللنسائي من طريق شعبة عن عمرو انه سأل أنسا أ كان النبي صلى الله عليه وسلم يتوضأ لكل صلاة قال نعم ولا بن ماجه وكننا نحن نصلي الصلوات كلها بوضوء واحد (قوله يجزئ) بالضم من أجزأ أي يكفي والاسماعيلي يكتفي (قوله حدثنا سليمان) هو ابن بلال ومباحث المتن تقدمت قريبا وأفادت هذه الطريق

باب من الكبائر أن لا يستتر من بوله حدّثنا عثمان بن النعمان عن أبي بصير عن منصور عن مجاهد عن ابن عباس قال مرّ النبي ﷺ بحائط من حيطان المدينة أو مكة فسمع صوت إنسانين يعذبان في قبورهما فقال النبي ﷺ يعذبان وما يعذبان في كبير ثم قال بلى كان أحدهما

التصريح بالاخبار من يحيى وشيخه ولبس لسويد بن النعمان عند البخاري الا هذا الحديث الواحد وقد أخرجه في مواضع كما تقدمت الإشارة اليه وهو أنصاري حارثي شهد بيعة الرضوان كما سيأتي في المغازي ان شاء الله تعالى وذكر ابن سعد أنه شهد قبل ذلك أحدا وما بعدها (قوله باب) بالتنوين (من الكبائر) أي التي وعد من اجتنابها بالمغفرة (قوله حدّثنا عثمان) هو ابن أبي شبة وجريه هو ابن عبد الحميد ومنصور هو ابن المعتمر ومجاهد هو ابن جبر صاحب ابن عباس وقد سمع الكثير منه واشتهر بالاخذ عنه لكن روى هذا الحديث الاعمش عن مجاهد فادخل بينه وبين ابن عباس طاوسا كما أخرجه المؤلف بعد قليل واخرجه له علي الوجهين يقتضي صحتهما عنده فيحمل علي ان مجاهدا سمعه من طاوس عن ابن عباس ثم سمعه من ابن عباس بلا واسطة أو العكس ويؤيده ان في سياقه عن طاوس زيادة على ما في روايته عن ابن عباس وصرح ابن حبان بصحة الطريقتين معا وقال الترمذي رواية الاعمش أصح (قوله مر النبي صلى الله عليه وسلم بحائط) أي بستان والمصنف في الادب خرج النبي صلى الله عليه وسلم من بعض حيطان المدينة فيحمل على ان الحائط الذي خرج منه غير الحائط الذي مر به وفي الافراد للدارقطني من حديث جابر ان الحائط كان لام مبشر الانصارية وهو يقوى رواية الادب لحزمها بالمدينة من غير شك والشك في قوله أو مكة من جرير (قوله فسمع صوت إنسانين يعذبان في قبورهما) قال ابن مالك في قوله صوت إنسانين شاهد على جواز افراد المضاف للمثنى اذا كان جزء ما أضيف اليه نحو أكلت رأس شاتين وجمعه أجود نحو فقد صفت قلوبكما وقد اجتمع الثنية والجمع في قوله * ظهراهما مثل ظهور الترسين * فان لم يكن المضاف جزء ما أضيف اليه فلا كثر مجيئه بانظ الثنية فان أمن اللبس جاز جعل المضاف بلفظ الجمع وقوله يعذبان في قبورها شاهد لذلك (قوله يعذبان) في رواية الاعمش مر بقبرين زاد ابن ماجه جديدين فقال انهما ليعذبان فيحتمل أن يقال أعاد الضمير على غير مذكور لان سياق الكلام يدل عليه وأن يقال أعاده على القبرين مجازا والمراد من فيهما (قوله وما يعذبان في كبير ثم قال بلى) أي وانه لكبير وصرح بذلك في الادب من طريق عبد بن حميد عن منصور قتال وما يعذبان في كبير وانه لكبير وهذا من زيادات رواية منصور على الاعمش ولم يخرجها مسلم واستدل ابن بطال برواية الاعمش على أن التعذيب لا يختص بالكبائر بل قد يقع على الصغائر قال لان الاحتراز من البول لم يرد فيه وعيد يعني قبل هذه القصة وتعقب بهذه الزيادة وقد ورد مثلها من حديث أبي بكرة عند أحمد والطبراني ولفظه وما يعذبان في كبير بلى وقال ابن مالك في قوله في كبير شاهد على ورود في التعليل وهو مثل قوله صلى الله عليه وسلم عذبت امرأة في هرة قال وخفي ذلك على أكثر النجسين مع وروده في القرآن كقوله تعالى لمسكم فيما أخذتم وفي الحديث كما تقدم وفي الشعر فذكر شواهد انتهت وقد اختلفت في معني قوله وانه لكبير فتقال أبو عبد الملك البوني يحتمل أنه صلى الله عليه وسلم ظن أن ذلك غير كبير فأوحى اليه في الحال بأنه كبير فاستدرك وتعقب بأنه يستلزم أن يكون نسخا والنسخ لا يدخل الخبر وأجيب بان الحكم بالخبر يجوز نسخه فقوله وما يعذبان في كبير اخبار بالحكم فاذا أوحى اليه أنه كبير فأخبر به كان نسخا لذلك الحكم وقيل يحتمل أن الضمير في قوله وانه يعود على العذاب لما ورد في صحيح ابن حبان من حديث أبي هريرة يعذبان عذابا شديدا في ذنوب هين وقيل الضمير يعود على أحد الذنوب وهو النسيمة لانها من الكبائر بخلاف كشف العورة وهذا مع ضعفه غير مستقيم لان الاستتار المنفي ليس المراد به كشف العورة فقط كما سيأتي وقال الداودي وابن العربي كبير المنفي بمعنى أكبر والمثبت واحد الكبائر أي ليس ذلك بأكثر الكبائر كالقتل مثلا وان كان كبير في الجملة وقيل المعني ليس

لَا يَسْتَتِرُ مِنْ بَوْلِهِ وَكَانَ الْآخِرُ يَمْشِي بِالنَّمِيمَةِ ثُمَّ دَعَا بِجَرِيدَةٍ فَكَسَرَهَا

بكبير في الصورة لان تعاطى ذلك يدل على الدناءة والحقارة وهو كبير في الذنب وقيل ليس بكبير في اعتقادهما وفي اعتقاد الخاطبين وهو عند الله كبير كقوله تعالى ونحسبونه هينا وهو عند الله عظيم وقيل ليس بكبير في مشقة الاحتراز أي كان لا يشق عليهما الاحتراز من ذلك وهذا الاخير جزم به البغوي وغيره ورجحه ابن دقيق العيد وجماعة وقيل ليس بكبير بمجرد وانما صار كبيرا بالمواظبة عليه ويرشد الى ذلك السياق فانه وصف كلا منهما بما يدل على تجديد ذلك منه واستمراره عليه ثلاثين بصيغة المضارعة بعد حرف كان والله أعلم (قوله لا يستتر) كذا في أكثر الروايات بمثنيتين من فوق الاولى مفتوحة والثانية مكسورة وفي رواية ابن عساكر يستبرى بموحدة ساكنة من الاستبراء ولمسلم وأبي داود في حديث الاعمش يستتره بنون ساكنة بعدها زاي ثم هاء فعلي رواية الاكثر معنى الاستتار أنه لا يجعل بينه وبين بوله ستره يعني لا يحفظ منه فتوافق رواية لا يستتره لانها من التزه وهو الابداد وقد وقع عند أبي نعيم في المستخرج من طريق وكيع عن اعمش كان لا يتوقى وهي مفسرة للمراد وأجراه بعضهم على ظاهره فقال معناه لا يستر عورته وضعف بان التعذيب لو وقع على كشف العورة لاستقل الكشف بالسببية واطرح اعتبار البول فيترتب العذاب على الكشف سواء وجد البول أم لا ولا يخفى ما فيه وسيأتي كلام ابن دقيق العيد تريا وأما رواية الاستبراء فهي أبلغ في التزوي وتعقب الاسماعيلي رواية الاستتار بما يحصل جوابه مما ذكرنا قال ابن دقيق العيد لو حمل الاستتار على حقيقةه للزم ان مجرد كشف العورة كان سبب العذاب المذكور وساق الحديث يدل على ان للبول بالنسبة الى عذاب القبر خصوصية يشير الى ما صححه ابن خزيمة من حديث أبي هريرة مرفوعاً أكثر عذاب القبر من البول أي بسبب ترك التحرز منه قال ويؤيده ان لفظ من في هذا الحديث لما أضيف الى البول اقتضى نسبة الاستتار الذي عدمه سبب العذاب الى البول بمعنى ان ابتداء سبب العذاب من البول فلو حمل على مجرد كشف العورة زال هذا المعنى فتعين الحمل على المجاز لتجتمع الفاظ الحديث على معنى واحد لان مخرجه واحد ويؤيده ان في حديث أبي بكر عند أحمد وابن ماجه أما أحدهما فيعذب في البول ومثله للطبراني عن أنس (قوله من بوله) يأتي الكلام عليه في الترجمة التي بعده (قوله يمشي بالنميمة) قال ابن دقيق العيد هي نقل كلام الناس والمراد منه هنا ما كان يقصد الإضرار فأما ما اقتضى فعل مصلحة أو ترك مفسدة فهو مطلوب انتهى وهو تفسير للنميمة بالمعنى الاعم وكلام غيره يخالفه كما سند كذلك مبسوطا في موضعه من كتاب الادب قال النووي هي نقل كلام الغير بقصد الإضرار وهي من أقبح القبائح وتعقبه الكرمانى فقال هذا لا يصح على قاعدة الفقهاء فانهم يقولون الكبيرة هي الموجبة للحد ولا حد على انشي بالنميمة الا ان يقال الاستمرار هو المستند منه جعله كبيرة لان الاصرار على الصغيرة حكمه حكم الكبيرة أو ان المراد بالكبيرة معنى غير المعنى الاصطلاحي انتهى وما نقله عن الفقهاء ليس هو قول جميعهم لكن كلام الرافعي يشعر بترجيحه حيث حكى في تعريف الكبيرة وجهين أحدهما هذا والثاني ما فيه وعيد شديد قال وهم الى الاول أميل والثاني أوفق لما ذكره عند تفصيل الكبائر انتهى ولا بد من حمل القول الاول على ان المراد به مانص عليه في الاحاديث الصحيحة والالزام ان لا يعد عقوب الوالدين وشهادة الزور من الكبائر مع ان النبي صلى الله عليه وسلم عدها من أكبر الكبائر وسيأتي الكلام على هذه المسئلة مستوفي في أول كتاب الحدود ان شاء الله تعالى وعرف بهذا الجواب عن اعتراض الكرمانى بأن النميمة قد نص في الصحيح على انها كبيرة كما تقدم (قوله ثم دعا بجريدة) وللاعمش فدعا بعيب رطب والعيب بمهملتين بوزن فعيل هي الجريدة التي لم ينبت فيها خوص فانبت فهي السعفة وقيل انه خص الجريدة بذلك لانه بطيء الجفاف وروى النسائي من حديث أبي رافع بسند ضعيف أن الذي أتاه بالجريدة بلال وانظروا كتابنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في جنازة اذ سمع شيأ زفر فقال بلال ائتني بجريدة خضراء الحديث (قوله فكسرها) أي فأنى بها فكسرها وفي حديث أبي بكر عند أحمد والطبراني انه الذي أتى بها الى النبي صلى الله عليه وسلم وأما رواه

كِسْرَتَيْنِ فَوَضَعَ عَلَى كُلِّ قَبْرِ مِثْمَا كِسْرَةً فَقِيلَ لَهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ لِمَ فَعَمَتَ هَذَا قَالَ أَلَمْ أَلَمْ أَنْ يُخَفَّفَ عَنْهُمَا
مَا لَمْ تَيْبَسَا أَوْ إِلَى أَنْ يَيْبَسَا

مسلم في حديث جابر الطويل المذكور في أواخر الكتاب انه الذي قطع الغصنين فهو في قصة أخرى غير هذه قالغايرة
بينهما من أوجه منها ان هذه كانت في المدينة وكان معه صلى الله عليه وسلم جماعة وقصة جابر كانت في السفر وكان
خرج لحاجته فتبعه جابر وحده ومنها ان في هذه القصة انه صلى الله عليه وسلم غرس الجريدة بعد أن شقها نصفين كما
في الباب الذي بعده من رواية الأعمش وفي حديث جابر انه صلى الله عليه وسلم أمر جابرا بقطع غصنين من شجرتين
كان النبي صلى الله عليه وسلم يستتر بهما عند قضاء حاجته ثم أمر جابرا فألقى الغصنين عن يمينه وعن يساره حيث كان
صلى الله عليه وسلم جالسا وان جابر سأله عن ذلك فقال اني مررت بقبرين يعذبان فأحببت بشفاعتي ان يرفع عنهما مادام
الغصنان رطبين ولم يذكر في قصة جابر أيضا السبب الذي كانا يعذبان به ولا الترجي الآتي في قوله لعله فإن تغاير حديث
ابن عباس وحديث جابر وانهما كانا في قصتين مختلفتين ولا يعد تعدد ذلك وقدر روى ابن حبان في صحيحه من حديث
أبي هريرة أنه صلى الله عليه وسلم مر بقبر فوقف عليه فقال ائتوني بجريدتين فجعل احدهما عند رأسه والاخرى عند
رجليه فيحتمل أن تكون هذه قصة ثالثة ويؤيده أن في حديث أبي رافع كما تقدم فسمع شيئا في قبر وفيه فكسرها باثنين
ترك نصفها عند رأسه ونصفها عند رجله وفي قصة الواحدى جعل نصفها عند رأسه ونصفين عند رجله وفي قصة الاثنين
جعل على كل قبر جريدة (قوله كسرتين) بكسر الكاف والكسرة القطعة من الشيء المكسور وقد تبين من رواية الأعمش
انها كانت نصفًا وفي رواية جرير عنه بائنتين قال النووي الباء زائدة للتوكيد والنصب على الحال (قوله فوضع) وفي رواية
الأعمش الآتية فغرز وهي أخص من الأولى (قوله فوضع على كل قبر منهما كسرة) وقع في مسند عبد بن حميد من طريق
عبد الواحد بن زياد عن الأعمش ثم غرز عند رأس كل واحد منهما قطعة (قوله فقبل له) وللأعمش قالوا أي الصحابة
ولم نقف على تعيين السائل منهم (قوله لعله) قال ابن مالك يجوز ان تكون الباء ضمير الشأن وجاز تفسيره بأن وصلتها
لانها في حكم جملة لا شتما لها على مسند ومسنديه قال ويحتمل ان تكون ان زائدة مع كونها ناصبة كزيادة الباء مع كونها
جارة انتهى وقد ثبت في الرواية الآتية بحذف ان فقوى الاحتمال الثاني وقال الكرماني شبه لعل بمعنى فأتى بان في خبره (قوله
يخفف) بالضم وفتح الفاء أي العذاب عن المقبورين (قوله ما لم تيبسا) كذا في أكثر الروايات بالمشناة النوقانية أي الكسرتان
وللكشميهني الا ان تيبسا بحرف الاستثناء والمستملى الى ان ييبسا بالي التي للغاية والياء التحتانية أي العودان قال المنازري
يحتمل ان يكون أوحى اليه ان العذاب يخفف عنهما هذه المدة انتهى وعلى هذا فعل هنا للتعليل قال ولا يظهر له وجه غير هذا
وتعقبه القرطبي بأنه لو حصل الوحي لما أتى بحرف الترجي كذا قال ولا يرد عليه ذلك اذا حملنا على التعليل قال القرطبي
وقيل انه شفع لهما هذه المدة كما صرح به في حديث جابر لان الظاهر ان القصة واحدة وكذا رجح النووي كون القصة
واحدة وفيه نظر لما أوضحناه من المغايرة بينهما وقال الخطابي هو محمول على انه دعا لهما بالتخفيف مدة بقاء الداوة لأن
في الجريدة معنى يخبه ولأن في الرطب معنى ليس في اليابس قال وقد قيل ان المعنى فيه أنه يسبح مادام رطبا فيحصل
التخفيف ببركة التسبيح وعلى هذا فيطرده في كل ما فيه رطوبة من الاشجار وغيرها وكذلك فيما فيه بركة كالتذكر وتلاوة
القرآن من باب الاولى وقال الطيبي الحكمة في كونها مادامتا رطبتين تمنعان العذاب يحتمل أن تكون غير معلومة
لنا كعدد الزبانية وقد استنكر الخطابي ومن تبعه وضع الناس الجريد ونحوه في القبر عملا بهذا الحديث قال
الطروشى لان ذلك خاص ببركة يده وقال القاضي عياض لانه عليل غرزها على القبر بامر مغيب وهو قوله ليعذبان
(قلت) لا يلزم من كوننا لا نعلم أي عذب أم لا ان لا يتسبب له في أمر يخفف عنه العذاب ان لا يعذب كما لا يمنع كوننا
لا ندري أرحم أم لا ان لا ندعوه بالرحمة وليس في السياق ما يقطع على أنه باشر الوضع بيده الكريمة بل يحتمل أن يكون

باب ما جاء في غسل البول وقال النبي صلى الله عليه وسلم لصاحب القبر كَانَ لَا يَسْتَتِرُ مِنْ بَوْلِهِ وَلَمْ يَذْكُرْ سِوَى بَوْلِ النَّاسِ

أمر به وقد تأسي بريدة بن الحصيب الصحابي بذلك فأوصي أن يوضع على قبره جريدتان كما سيأتي في الجنائز من هذا الكتاب وهو أولى أن يتبع من غيره ^{في تنبيه} لم يعرف اسم المقبورين ولا أحدهما والظاهر أن ذلك كان على عمد من الرواة لقصد الستر عليهما وهو عمل مستحسن وينبغي أن لا يبالغ في الفحص عن تسمية من وقع في حتمه ما يذم به وما حكاه القرطبي في التذكرة وضعفه عن بعضهم أن أحدهما سعد بن معاذ فهو قول باطل لا ينبغي ذكره الامقر وتابيانه ومما يدل على بطلان الحكاية المذكورة أن النبي صلى الله عليه وسلم حضر دفن سعد بن معاذ كما ثبت في الحديث الصحيح وأما قصة المقبورين ففي حديث أبي أمامة عند أحمد أنه صلى الله عليه وسلم قال لهم من دفنتم اليوم ههنا فدل على أنه لم يحضرهما وإنما ذكرت هذا ذباً عن هذا السيد الذي سماه النبي صلى الله عليه وسلم سيداً وقال لأصحابه قوموا إلى سيدكم وقال إن حكمه قد وافق حكم الله وقال إن عرش الرحمن اهتر لموته إلى غير ذلك من مناقبه الجميلة خشية أن يغتر ناقص العلم بما ذكره القرطبي فيعتقد صحة ذلك وهو باطل وقد اختلف في المقبورين فقيل كانا كافرين وبه جزم أبو موسى المديني واحتج بما رواه من حديث جابر بسند فيه ابن لهيعة أن النبي صلى الله عليه وسلم مر على قبرين من بني النجار هلكا في الجاهلية فسمعهما يعذبان في البول والنخمة قال أبو موسى هذا وإن كان ليس بقوى لكن معناه صحيح لأنهما لو كانا مسلمين لما كان لشفاعته إلى أن تيسر الجريدتان معني ولكنه لما رآهما يعذبان لم يستجزر للطفه وعطفه حرمانهما من إحسانه فشفع لهما إلى مدة المذكورة وجزم ابن العطار في شرح العمدة بأنهما كانا مسلمين وقال لا يجوز أن يقال أنهما كانا كافرين لأنهما لو كانا كافرين لم يدع لهما بتخفيف العذاب ولا ترجاه لهما ولو كان ذلك من خصائصه لينه يعني كما في قصة أبي طالب (قلت) وما قاله أخيراً هو الجواب وما طالب به من البيان قد حصل ولا يلزم التنصيص على لفظ الخصوصية لكن الحديث الذي احتج به أبو موسى ضعيف كما اعترف به وقد رواه أحمد بأسناد صحيح على شرط مسلم وليس فيه سبب التعذيب فهو من تخليط ابن لهيعة وهو مطابق لحديث جابر الطويل الذي قدمنا أن مسلماً أخرجه واحتمال كونهما كافرين فيه ظاهر وأما حديث الباب فالظاهر من مجموع طرقه أنهما كانا مسلمين ففي رواية ابن ماجه مر بقبرين جديدين فانتفى كونهما في الجاهلية وفي حديث أبي أمامة عند أحمد أنه صلى الله عليه وسلم مر بالبقيع فقال من دفنتم اليوم ههنا فهذا يدل على أنهما كانا مسلمين لأن البقيع مقبرة المسلمين والخطاب للمسلمين مع جريان المادة بأن كل فريق يتولاه من هو منهم ويقوى كونهما كانا مسلمين رواية أبي بكر عند أحمد والطبراني بأسناد صحيح يعذبان وما يعذبان في كبير وبلي وما يعذبان إلا في الغيبة والبول فهذا الحصر ينفي كونهما كانا كافرين لأن الكافر وإن عذب على ترك أحكام الإسلام فإنه يعذب مع ذلك على الكفر بلا خلاف وفي هذا الحديث من العوائد غير ما تقدم اثبات عذاب القبر وسيأتي الكلام عليه في الجنائز إن شاء الله تعالى وفيه التحذير من ملاسة البول وبلتحق به غيره من النجاسات في البدن والثوب ويستدل به علي وجوب إزالة النجاسة خلافاً لمن خص الوجوب بوقت ارادة الصلاة والله أعلم (قوله باب ما جاء في غسل البول وقال النبي صلى الله عليه وسلم لصاحب القبر) أي عن صاحب القبر وقال الكرمانى اللام بمعنى لاجل (قوله كان لا يستتر من بوله) يشير إلى لفظ الحديث الذي قبله (قوله ولم يذكر سوى بول الناس) قال ابن بطال أراد البخاري أن المراد بقوله في رواية الباب كان لا يستتر من البول بول الناس لا بول سائر الحيوان فلا يكون فيه حجة لمن حمله على العموم في بول جميع الحيوان وكأنه أراد الرد على الخطابي حيث قال فيه دليل على نجاسة البول كلها ومحصل الرد أن العموم في رواية من البول أريد به الخصوص لقوله من بوله أو الالف واللام بدل من الضمير لكن يلتحق ببوله بول من هو في معناه من الناس لعدم الفارق قال وكذا غير المنكول وأما المنكول فلا حجة في هذا الحديث لمن قال بنجاسة بوله ولمن قال بطهارته حجج أخرى وقاله القرطبي

حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ حَدَّثَنِي رَوْحُ بْنُ الْقَاسِمِ قَالَ حَدَّثَنِي عَطَاءُ بْنُ أَبِي مَيْمُونَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا تَبَرَّزَ لِحَاجَتِهِ أَتَيْتُهُ بِمَاءٍ فَيَغْسِلُ بِهِ **بَابُ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى** قَالَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَازِمٍ قَالَ حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ طَاوُسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ بِقَبْرَيْنِ فَقَالَ إِنَّهُمَا لِمَعْدَبَانِ وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ . أَمَّا أَحَدُهُمَا فَكَانَ لَا يَسْتَتِرُ مِنَ الْبَوْلِ وَأَمَّا الْآخَرُ فَكَانَ يَمْشِي بِالنَّمِيمَةِ . ثُمَّ أَخَذَ جَرِيدَةً رَطْبَةً فَشَقَّهَا نِصْفَيْنِ فَفَرَزَ فِي كُلِّ قَبْرٍ وَاحِدَةً قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ لِمَ فَعَلْتَ هَذَا قَالَ لَعَلَّهُ يُخَفَّفُ عَنْهُمَا مَا لَهُ يَبْسًا قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى وَحَدَّثَنَا وَكِيعٌ قَالَ حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ قَالَ سَمِعْتُ مُجَاهِدًا مِثْلَهُ يَسْتَتِرُ مِنْ بَوْلِهِ **بَابُ تَرَكِ النَّبِيُّ ﷺ وَالنَّاسِ الْأَعْرَابِيَّ حَتَّى فَرَّغَ مِنْ بَوْلِهِ فِي الْمَسْجِدِ حَدَّثَنَا** مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ حَدَّثَنَا هَمَّامٌ أَخْبَرَنَا إِسْحَقُ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى أَعْرَابِيًّا يَبُولُ فِي الْمَسْجِدِ فَقَالَ دَعُوهُ حَتَّى إِذَا فَرَّغَ دَعَا بِمَاءٍ فَصَبَّهُ عَلَيْهِ .

قوله من البول اسم مفرد لا يقتضي العموم ولوسلم فهو مخصوص بالدالة المقتضية بطهارة بول ما يؤكل (قوله حدثنا يعقوب بن إبراهيم) هو الدورقي قال أخبرنا ولاكثر حدثنا اسمعيل بن إبراهيم وهو المعروف بابن عليه وليس هو أخا يعقوب وروح بن القاسم بفتح الراء على المشهور ونقل ابن التين والقاسي أنه قريء بضمها وهوشاذ مردود وقد تقدمت مباحث المتن في باب الاستنجاء بالماء والاستدلال به هنا على غسل البول أعم من الاستدلال به على الاستنجاء فلا تكرار فيه (قوله فيغتسل به) كذا لابي ذر بوزن يفتعل ولغيره بفتح التحتانية وسكون الغين وكسر السين وحذف منعوله للعلم به أو للحياء من ذكره (قوله باب) كذا ثبت لابي ذر وقد قررنا أنه في موضع الفصل من الباب والاستدلال به على غسل البول واضح لكن ثبتت الرخصة في حق المستجمر فيستدل به على وجوب غسل ما انتشر على المحل (قوله محمد بن خازم) بالخاء المعجمة والزاي هو أبو معاوية الضير (قوله ففرز) وفي رواية وكيع في الأدب ففرس وها بمعنى وأفاد سعد الدين الحارثي أن ذلك كان عند رأس القبر وقال أنه ثبت بإسناد صحيح وكأنه يشير إلى حديث أبي هريرة عند ابن حبان وقد قدمنا لفظه ثم وجدته في مسند عبد بن حميد من طريق عبد الواحد بن زياد عن الأعمش في حديث ابن عباس صريحاً (قوله لم فعلت) سقط لفظ هذا من رواية المستملئ والسرخسي (قوله قال ابن المثنى وحدثنا وكيع) هو معطوف على الاول وثبتت أداة العطف فيه للاصلي ولهذا ظن بعضهم أنه معلق وقد وصله أبو نعيم في المستخرج من طريق محمد بن المثنى هذا عن وكيع وأبي معاوية جميعاً عن الأعمش والحكمة في أفراد البخاري له أن في رواية وكيع التصريح بإسماع الأعمش دون الآخر وباقي مباحث المتن تقدمت في الباب الذي قبله (قوله باب ترك النبي صلى الله عليه وسلم والناس الأعرابي) اللام فيه للعهد المذهبي وقد تقدم أن الأعرابي واحد الأعراب وهم من سكن البادية عرباً كانوا أو عجمياً وإنما تركوه يبول في المسجد لأنه كان شرعاً في المفسدة فلم يمنع لزاد إذا حصل تلويث جزء من المسجد فلم يمنع لدار بين أمرين إما أن يقطعها فيتضرر وإما أن لا يقطعها فلا يأمن من تنجيس بدنه أو ثوبه أو مواضع أخرى من المسجد (قوله همام) هو ابن يحيى وإسحق هو ابن عبد الله بن أبي طلحة (قوله عن أنس) ولمسلم حديث أنس (قوله رأى أعرابياً) حكى أبو بكر التارخي عن عبد الله بن نافع المزني أنه الأفرع ابن حابس التميمي وقيل غيره كما سيأتي قريباً (قوله في المسجد) أي مسجد النبي صلى الله عليه وسلم (قوله فقال دعوه) كان هذا الأمر بالترك عقب زجر الناس كما سيأتي (قوله حتى) أي فتركوه حتى فرغ من بوله فلما فرغ دعا النبي صلى الله عليه وسلم بماء أي في دلو كبير (فصبه) أي فامر بصبه كما سيأتي ذلك كله صريحاً وقد أخرج مسلم هذا

بابُ صَبِّ الْمَاءِ عَلَى الْبَوْلِ فِي الْمَسْجِدِ حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ قَالَ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ أَخْبَرَنِي
عَبِيدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَيْرٍ عَنْ مَسْعُودِ بْنِ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ أَمْرًا فِي الْمَسْجِدِ فَتَنَاوَلَهُ النَّاسُ
فَقَالَ لَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ دَعُوهُ وَهَرِّقُوا عَلَى بَوْلِهِ سَجَلًا مِنْ مَاءٍ أَوْ ذُنُوبًا مِنْ مَاءٍ فَإِنَّمَا يُبْعَثُكُمْ مَيْسَرِينَ وَلَمْ
تُبْعَثُوا مَصْرِينَ **حَدَّثَنَا** عَبْدَانُ قَالَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ قَالَ سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ
عَنِ النَّبِيِّ ﷺ **بابُ** يَهْرِيْقُ الْمَاءَ عَلَى الْبَوْلِ

الحديث من طريق عكرمة بن عمار عن اسحق فساقه مطولا بنحو مما شرحناه وزاد فيه ثم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دعاه فقال له ان هذه المساجد لا تصلح لشيء من هذا البول ولا القذر انما هي لذكر الله تعالى والصلاة وقراءة القرآن وسند كرفائده في الباب الآتي بعده ان شاء الله تعالى (قوله باب صب الماء اخبرني عبد الله) كذا رواه أكثر الرواة عن الزهري ورواه سفيان بن عيينة عنه عن سعيد بن المسيب بدل عبيد الله وتابعه سفيان بن حسين فالظاهر أن الراويين صحيحتان (قوله قام أعرابي) زاد ابن عيينة عند الترمذي وغيره في أوله أنه صلى ثم قال اللهم ارحمني ومحمدا ولا ترحم معنا أحدا فقال له النبي صلى الله عليه وسلم لقد تحجرت واسعا فلم يلبث أن بال في المسجد وهذه الزيادة ستأتي عند المصنف مفردة في الأدب من طريق الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة وقدروى ابن ماجه وابن حبان الحديث تاما من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة وكذا رواه ابن ماجه أيضا من حديث وائلة بن الاسقع وأخرجه أبو موسى الندي في الصحابة من طريق محمد بن عمرو بن عطاء عن سليمان ابن يسار قال اطلع ذوالخو بصرة النيماني وكان رجلا جافا فذكره تاما بمعناه وزيادة وهو مرسل وفي اسناده أيضا معهم بين محمد بن اسحق وبين محمد بن عمرو بن عطاء وهو عنده من طريق الأصم عن أبي ذرعة الدمشقي عن أحمد بن خالد الذهبي عنه وهو في جمع مسند ابن اسحق لابي ذرعة الدمشقي من طريق الشاميين عنه بهذا السند لكن قال في أمه اطلع ذوالخو بصرة لتميمي وكان جافا والتميمي هو حرقوص بن زهير الذي صار بعد ذلك من رؤس الخوارج وقد فرق بعضهم بينه وبين النيماني لكن له أصل أصيل واستند منه تسمية الاعرابي وقد تقدم قول التاريخي انه الافرع ونقل عن أبي الحسين بن فارس انه عيينة بن حصن والعلم عند الله تعالى (قوله فتناولوه الناس) أي بألسنتهم والمصنف في الأدب فتار إليه الناس وله في رواية عن أنس فقاموا إليه وللإسماعيلي فأراد أصحابه أن يمنعه وفي رواية أنس في هذا الباب فزجره الناس وأخرجه البيهقي من طريق عبدان شيخ المصنف فيه بلفظ فصاح الناس به وكذا للنسائي من طريق ابن المبارك فظهر بان تناوله كان بالأسنة لا بالأيدي ولمسلم من طريق اسحق عن أنس فقال الصحابة مه مه (قوله وهريقوا) وللمصنف في الأدب وأهريقوا وقد تقدم توجيهها في باب الغسل في الخضب (قوله سجلا) بنتج المهمة وسكون الجيم قال أبو حاتم السجستاني هو الدوملاي ولا يقال لها ذلك وهي فارغة وقال ابن دريد السجل دلوا واسعة وفي الصحاح الدلو الضخمة (قوله أو ذنوبا) قال الخليل الدوملاي ماء وقال ابن فارس الدلو العظيمة وقال ابن السكيت فيهما ماء قريب من الماء ولا يقال لها وهي فارغة ذنوب انتهى فعلى الترادف أولئك من الراوي والافهمي للتخيير والاول أظهر فان رواية أنس لم يختلف في أنها ذنوب وقال في الحديث من ماء مع أن الذنوب من شأنها ذلك لكنه انظم مشترك بينه وبين النرس الطويل وغيرها (قوله فأنما بعثتم) اسناد البعث إليهم على طريق المجاز لانه هو المبعوث صلى الله عليه وسلم بما ذكر لكنهم لما كانوا في مقام التبليغ عنه في حضوره وغيبته أطلق عليهم ذلك اذ هم مبعوثون من قبله بذلك أي مأمورون وكان ذلك شأنه صلى الله عليه وسلم في حق كل من بعثه الى جهة من الجهات يقول يسروا ولا تعسروا (قوله اخبرنا عبد الله) هو ابن المبارك ويحيى بن

حَدَّثَنَا خَالِدٌ قَالَ وَحَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ عَنْ بَحْيٍ بْنِ سَعِيدٍ قَالَ سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ قَالَ جَاءَ أَعْرَابِيٌّ فَبَالَ فِي طَائِفَةِ الْمَسْجِدِ فَزَجَرَهُ النَّاسُ فَذَهَبَ النَّبِيُّ ﷺ فَلَمَّا قَضَى بَوْلَهُ أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِذَنْوَبٍ مِنْ مَاءٍ فَأَهْرِيقَ عَلَيْهِ **بَابُ** بَوْلِ الصَّبْيَانِ **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ أَنَّهَا قَالَتْ أُنِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

سعيد هو الانصاري (قوله وحدنا خالد) سقطت الواو من رواية كريمة والعطف فيه على قوله حدثنا عبدان وسليمان هو ابن بلال وابن أبي عمير على لفظ روايته لان لفظ عبدان فيه مخالفة لسياقه كما أشرنا اليه أنه عند البيهقي (قوله في طائفة المسجد) أي ناحيته والطائفة القطعة من الشيء (قوله فنهام) في رواية عبدان فقال تركوه فتركوه (قوله فهريق عليه) كذا لابي ذر وللباقيين فاهريق عليه ويجوز اسكان الهاء وفتحها كما تقدم وضبطه ابن الاثير في النهاية بفتح الهاء أيضا وفي هذا الحديث من الفوائد ان الاحتراز من النجاسة كان مقرر في تنووس الصحابة ولهذا بادروا الى الانكار بخضرتة صلى الله عليه وسلم قبل استئذانه ولما تقرر عندهم أيضا من طلب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر واستدل به على جواز التمسك بالعموم الى أن يظهر الخصوص قال ابن دقيق العيد والذي يظهر أن التمسك يتجسم عند احتمال التخصيص عند المجتهد ولا يجب التوقف عن العمل بالعموم لذلك لان علماء الامصار ما برحوا يفترون بما بلغهم من غير توقف على البحث عن التخصيص وهذه القصة أيضا اذ لم ينكر النبي صلى الله عليه وسلم على الصحابة ولم يقل لهم لم تنهيتهم الاعرابي بل أمرهم بالكف عنه للمصلحة الراجحة وهو دفع أعظم المفسدين باحتمال أيسرها وتحصيل أعظم المصلحتين بترك أيسرها وفيه المبادرة الى ازالة المفسد عند زوال المانع لامرهم عند فراغه بصب الماء وفيه تعيين الماء لازالة النجاسة لان الجفاف بالريح أو الشمس لو كان يكفي لما حصل التكيف بطلب الدلو وفيه ان غسالة النجاسة الواقعة على الارض طاهرة ويلتحق به غير الواقعة لان البلة الباقية على الارض غسالة نجاسة فاذا لم يثبت ان التراب نقل وعلمنا أن المقصود التطهير تعين الحكم بطهارة البلة واذا كانت طاهرة فالمنفصلة أيضا مثلها لعدم الفارق ويستدل به أيضا على عدم اشتراط نضوب الماء لانه لو اشترط لتوقفت طهارة الارض على الجفاف وكذا لا يشترط عصر الثوب اذا فارق قال الموفق في المعنى بعد ان حكى الخلاف الاولي الحكم بالطهارة مطلما لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يشترط في الصب على بول الاعرابي شيئا وفيه الرفق بالجاهل وتعليمه ما يلزمه من غير تعنيف اذ لم يكن ذلك منه عنادا ولا سبانا كان ممن يحتاج الى استئلافه وفيه رأفة النبي صلى الله عليه وسلم وحسن خلقه قال ابن ماجه وابن حبان في حديث أبي هريرة فقال الاعرابي بعد أن فقه في الاسلام فقام الى النبي صلى الله عليه وسلم بأبي وأمي فلم يؤنب ولم يسب وفيه تعظيم المسجد وتنزيهه عن الافذار وظاهر الحصر من سياق مسلم في حديث أنس انه لا يجوز في المسجد شيء غير ما ذكر من الصلاة والقرآن والذكر لكن الاجماع على أن مفهوم الحصر منه غير معمول به ولا ريب أن فعل غير المذكورات وما في معناها خلاف الاولي والله أعلم وفيه ان الارض تطهر بصب الماء عليها ولا يشترط حفرها خلافا للحنفية حيث قالوا لا تطهر الا بحفرها كذا أطلق النووي وغيره والله كوفي كتب الحنفية التفصيل بين ما اذا كانت رخوة بحيث يتخللها الماء حتى يغمرها فبذلك لا تحتاج الى حفرو بين ما اذا كانت صلبة فلا بد من حفرها والقاء التراب لان الماء لم يغمر أعلاها وأسفلها واحتجوا فيه بحديث جاء من ثلاث طرق أحدها موصول عن ابن مسعود أخرجه الطحاوي لكن اسناده ضعيف قاله أحمد وغيره والآخران مرسلان أخرجهما أبو داود من طريق عبد الله بن معقل بن مقرن والآخر من طريق سعيد بن منصور من طريق طاوس وروايتهم اثبات وهو يلزم من يحتج بالمرسل مطلقا وكذا من يحتج به اذا اعتضد مطلقا والشافعي انما يعتضد عنده اذا كان من رواية كبار التابعين وكان من أرسل اذا سمي لا يسمى بالثقة وذلك مفقود في المرسلين المذكورين على ما هو ظاهر من سندهما والله أعلم وسيأتي باقي فوائده في كتاب الادب ان شاء الله تعالى (قوله باب بول الصبيان) بكسر الصاد ويجوز ضمها جمع صبي أي ما حكمه

بِصْبِي فَبَالَ عَلَى ثَوْبِهِ فَدَعَا بِمَاءٍ فَأَتْبَعَهُ لِإِنَاءِهِ **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَةَ عَنْ أُمِّ قَيْسٍ بِنْتِ مَخْصَرٍ أَنَّهَا أَتَتْ أَبَانَ لَهَا صَغِيرٌ لَمْ يَأْكُلِ الطَّعَامَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَجْلَسَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَرِهِ فَبَالَ عَلَى ثَوْبِهِ فَدَعَا بِمَاءٍ فَنَضَحَهُ

وهل يلحق به بول الصبايا جمع صبية أم لا وفي الفرق أحاديث ليست على شرط المصنف منها حديث على مرفوعا في بول الرضيع ينضح بول الغلام ويغسل بول الجارية أخرجه أحمد وأصحاب السنن إلا النسائي من طريق هشام عن قتادة عن أبي حرب بن أبي الأسود عن أبيه عنه قال قتادة هذا لم يطعما الطعام واسناده صحيح ورواه سعيد عن قتادة فوقفه وليس ذلك بهلة قاذحة ومنها حديث لبابة بنت الحارث مرفوعا إنما يغسل من بول الانثى وينضح من بول الذكرا أخرجه أحمد وابن ماجه وصححه ابن خزيمة وغيره ومنها حديث أبي السمع نحوه بلفظ يرش رواه أبو داود والنسائي وصححه ابن خزيمة أيضا (قوله بصبي) يظهر لي أن المراد به ابن أم قيس المذكور بعده ويحتمل أن يكون الحسن بن علي أو الحسين فقد روى الطبراني في الأوسط من حديث أم سلمة باسناد حسن قالت بال الحسن أو الحسين على بطن رسول الله صلى الله عليه وسلم فتركه حتى قضى بوله ثم دعا بماء فصبه عليه ولاحمد عن أبي ليلى نحوه ورواه الطحاوي من طريقه قال فجاء بالحسن ولم يتردد وكذا للطبراني عن أبي أمامة وانما رجحت أنه غيره لأن عند المصنف في العميقة من طريق يحيى القطان عن هشام بن عروة أتى النبي صلى الله عليه وسلم بصبي يحنكه وفي قصته أنه بال على ثوبه وأما في قصة الحسن ففي حديث أبي ليلى وأم سلمة أنه بال على بطنه صلى الله عليه وسلم وفي حديث زينب بنت جحش عند الطبراني أنه جاء وهو يحبو والنبي صلى الله عليه وسلم نائم فصعد على بطنه ووضع ذكراه في سرة فبال فذكر الحديث بتمامه فظهرت التفرقة بينهما (قوله فأتبعه) باسكان المثناة أي اتبع رسول الله صلى الله عليه وسلم البول الذي على الثوب الماء يصبه عليه زاد مسلم من طريق عبد الله بن نعيم عن هشام فأتبعه ولم يغسله ولا بن المنذر من طريق الثوري عن هشام فصب عليه الماء وللطحاوي من طريق زائدة الثقفي عن هشام فنضحه عليه (قوله عن أم قيس) قال ابن عبد البر اسمها جذامة يعني ١ بالجيم المعجمة وقال السهلي اسمها آمنة وهي أخت عكاشة بن محصن الأسدي وكانت من المهاجرات الأول كما عند مسلم من طريق يونس عن ابن شهاب في هذا الحديث وليس لها في الصحيحين غيره وغير حديث آخر في الطب وفي كل منهما قصة لابنها ومات ابنها في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وهو صغير كما رواه النسائي ولم أقف على تسميته (قوله لم يأكل الطعام) المراد بالطعام ما عدا اللبن الذي يرتضعه وانحر الذي يحنك به والعسل الذي يلعقه المداواة وغيرها فكان المراد أنه لم يحصل له الاغتذاء بغير اللبن على الاستقلال هذا مقتضى كلام النووي في شرح مسلم وشرح المذهب وأطلق في الروضة تبعا لأصلها أنه لم يطعم ولم يشرب غير اللبن وقال في نكت التنبيه المراد أنه لم يأكل غير اللبن وغير ما يحنك به وما أشبهه وحمل الموفق الحموي في شرح التنبيه قوله لم يأكل على ظاهره فقال معناه لم يستقل بجعل الطعام في فيه والأول أظهر وبه جزم الموفق بن قدامة وغيره وقال ابن التين يحتمل أنها أرادت أنه لم يتقوت بالطعام ولم يستغن به عن الرضاع ويحتمل أنها إنما جاءت به عند ولادته ليحنكه صلى الله عليه وسلم فيحمل النفي على عمره ويؤيد ما تقدم أنه للمصنف في العميقة (قوله فاجلسه) أي وضعه إن قلنا أنه كان كما ولد ويحتمل أن يكون الجلوس حصل منه على العادة إن قلنا كان في سن من يحبو كما في قصة الحسن (قوله على ثوبه) أي ثوب النبي صلى الله عليه وسلم وأغرب ابن شعبان من المالكية فقال المراد به ثوب الصبي والصواب الأول (قوله فنضحه) ولمسلم من طريق الليث عن ابن شهاب فلم يزد على أن نضح بالماء وله من طريق ابن

(١) قوله بالجيم المعجمة كذا بالنسخ التي بأيدينا ولعل فيها سقطا والأصل بالجيم والذال المعجمة فان الاصطلاح لم يجز بوصف الجيم بالمعجمة استغناء عنه اه مصححه

وَلَمْ يَنْسِلْهُ بَابُ الْبَوْلِ قَائِمًا وَقَائِدًا حَدَّثَنَا آدَمُ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي وَائِلٍ
عَنْ حُذَيْفَةَ قَالَ أَنَّى النَّبِيُّ ﷺ

عينه عن ابن شهاب فرشه زاد أبو عوانة في صحيحه عليه ولا تخالف بين الروايتين أي بين نضح ورش لأن المراد به أن الابتداء كان بالرش وهو تنقيط الماء وانتهى إلى النضح وهو صب الماء ويؤيد رواية مسلم في حديث عائشة من طريق جرير عن هشام فدعا بماء فصبه عليه ولأبي عوانة فصبه على البول يتبعه إياه (قوله ولم يغسله) ادعى الأصيلي أن هذه الجملة من كلام ابن شهاب راوى الحديث وإن المرفوع انتهى عند قوله فنضح قال وكذلك روى معمر عن ابن شهاب وكذا أخرجه ابن أبي شيبة قال فرشه لم يزد على ذلك انتهى وليس في سياق معمر ما يدل على ما ادعاه من الإدراج وقد أخرجه عبد الرزاق عنه بنحو سياق مالك لكنه لم يقل ولم يغسله وقد قالها مع مالك الليث وعمر و ابن الحرث ويونس ابن يزيد كلهم عن ابن شهاب أخرجه ابن خزيمة والإسماعيلي وغيرهم من طريق ابن وهب عنه وهو لمسلم عن يونس وحده نعم زاد معمر في روايته قال قال ابن شهاب فمضت السنة أن يرش بول الصبي ويغسل بول الجارية فلو كانت هذه الزيادة هي التي زادها مالك ومن تبعه لا يمكن دعوي الإدراج لكنها غير إدراج وأما ما ذكره عن ابن أبي شيبة فلا اختصاص له بذلك فإن ذلك لنظر رواية ابن عيينة عن ابن شهاب وقد ذكرناها عن مسلم وغيره وبيننا أنها غير مخالفة لرواية مالك والله أعلم وفي هذا الحديث من النوائد النذب إلى حسن المعاشرة والتواضع والرفق بالصغار وتخصيك المولود والتبرك بأهل الفضل وحمل الأطنال إليهم حال الولادة وبعدها وحكم بول الغلام والجارية قبل أن يطعموا وهو مقصود الباب واختلف العلماء في ذلك على ثلاثة مذاهب هي أوجه للشافعية أصحاب الأكتفاء بالنضح في بول الصبي لا الجارية وهو قول علي وعطاء والحسن والزهري وأحمد وإسحق وابن وهب وغيرهم ورواه الوليد ابن مسلم عن مالك وقال أصحابه هي رواية شاذة والثاني يكفي النضح فيهما وهو مذهب الأوزاعي وحكي عن مالك والشافعية وخصص ابن العربي النقل في هذا بما إذا كانا لم يدخل أجوافهما من أصلا والثالث هما سواء في وجوب الغسل وبه قال الحنفية والمالكية قال ابن دقيق العيد اتبعوا في ذلك القياس وقالوا المراد بقولها ولم يغسله أي غسلا مبالغافيه وهو خلاف الظاهر ويبيده ما ورد في الأحاديث الأخرى التي قدمناها من التفرقة بين بول الصبي والصبية فانهم لا يفرقون بينهما قال وقد ذكر في التفرقة بينهما أوجه منها ما هو ركيك وأقوي ذلك ما قيل أن النفوس أعلق بالذكور منها بالإناث يعني فحصلت الرخصة في الذكور لكثرة المشقة واستدل به بعض المالكية على أن الغسل لا بد فيه من أمر زائد على مجرد اتصال الماء إلى الخل (قلت) وهو مشكل عليهم لأنهم يدعون أن المراد بالنضح هذا الغسل (نبيه) قال الخطابي ليس تجوز من جواز النضح من أجل بول الصبي غير نجس وإن كونه لتخفيف نجاسته انتهى وأثبت الطحاوي الخلاف فقال قال قوم بطهارة بول الصبي قبل الطعام وكذا جزم به ابن عبد البر وابن بطال ومن تبعهما عن الشافعية وأحمد وغيرهما ولم يعرف ذلك الشافعية ولا الحنابلة وقال النووي هذه حكاية باطلة انتهى وكانهم أخذوا ذلك من طريق اللازم وأصحاب المذهب أعم بمراذه من غيرهم والله أعلم (قوله باب البول قائما وقائدا) قال ابن بطال دلالة الحديث على القعود بطريق الأولى لأنه إذا جاز قائما فقاما أجوز (قلت) ويحتمل أن يكون أشار بذلك إلى حديث عبد الرحمن بن حسنة الذي أخرجه النسائي وابن ماجه وغيرهما فإنه قال بالرسول الله صلى الله عليه وسلم جالسا قلنا انظروا إليه يقول كما يقول المرأة وحكي ابن ماجه عن بعض مشايخه أنه قال كان من شأن العرب البول قائما ألا تراه يقول في حديث عبد الرحمن بن حسنة قعد يقول كما تقول المرأة وقال في حديث حذيفة فقام كما يقوم أحدكم ودل حديث عبد الرحمن المذكور على أنه صلى الله عليه وسلم كان يخالفهم في ذلك فيقعد لكونه أستر وأبعد من مماسة البول وهو حديث صحيح صحيحه الدارقطني وغيره ويدل عليه حديث عائشة قالت ما بال رسول الله صلى الله عليه وسلم قائما منذ أنزل عليه القرآن رواه أبو عوانة في صحيحه وإسحاق (قوله عن أبي وائل) ولأبي داود

سُبَاطَةَ قَوْمٍ فَبَالَ قَائِمًا ثُمَّ دَعَا بِمَاءٍ فَنَتَوَضَّأُ بِمَاءِ الْبُولِ عِنْدَ صَاحِبِهِ وَالتَّسَتُّرُ بِالْحَائِطِ
حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ حُذَيْفَةَ قَالَ رَأَيْتُنِي أَنَا
 وَالنَّبِيُّ ﷺ نَتَمَشَّى فَإِنِّي سُبَاطَةَ قَوْمٍ خَلْفَ حَائِطٍ فَقَامَ كَمَا يَقُومُ أَحَدُكُمْ فَبَالَ فَأَنْتَبَهْتُ مِنْهُ فَأَشَارَ
 إِلَيَّ بِخِشْمِهِ فَقُمْتُ عِنْدَ عَقْبِهِ حَتَّى فَرَغَ

الطَّيَالِسِيُّ فِي مَسْنَدِهِ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ الْأَعْمَشِ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا وَائِلٍ وَلاحِدٌ عَنْ يَحْيَى الْقَطَّانِ عَنْ الْأَعْمَشِ حَدَّثَنِي أَبُو وَائِلٍ
 (قوله سباطة قوم) بضم المهملة بعدها موحدَةٌ هي المزبلة والكناسة تكون ببناء الدور مرفقًا لاهلها وتكون في الغالب
 سهلة لا يرتد فيها البول على البائل وإضافتها إلى القوم إضافة اختصاص لا ملك لأنها لا تخلو عن النجاسة وبهذا يندفع إيراد
 من استشكله لكون البول يوهى الجدار ففيه أضرار أو نقول إنما بال فوق السباطة لا في أصل الجدار وهو صريح
 رواية أبي عوانة في صحيحه وقيل يحتمل أن يكون علم اذنه في ذلك بالتصريح أو غيره أو لكونه مما
 يتساهل الناس به أو لعلمه بإثارهم إياه بذلك أو لكونه يجوز له التصرف في مال أمته دون غيره لأنه أولى بالمؤمنين من أنفسهم
 وأموالهم وهذا وإن كان صحيح المعنى لكن لم يبعد ذلك من سيرته ومكارم أخلاقه صلى الله عليه وسلم (قوله ثم
 دعا بماء) زاد مسلم وغيره من طرق عن الأعمش فتنحيت فقال ادنه فدنوث حتى قمت عند عقبيه وفي رواية أحمد عن
 يحيى القطان أني سباطة قوم فتباعدت منه فادناني حتى صرت قريبًا من عقبيه فبال قائمًا ودعا بماء فتوضأ ومسح
 على خفيه وكذا زاد مسلم وغيره فيه ذكر المسح على الخفين وهو ثابت أيضًا عند السماعين وغيره من طرق عن شعبة
 عن الأعمش وزاد عيسى بن يونس فيه عن الأعمش أن ذلك كان بالمدينة أخرجه ابن عبد البر في التمهيد بأسناد صحيح
 وزعم في الاستذكار أن عيسى تفرد به وليس كذلك فقد رواه البيهقي من طريق محمد بن طلحة بن مصرف عن الأعمش
 كذلك وله شاهد من حديث عصمة بن مالك سند كره بعد واستدل به على جواز المسح في الحضر وهو ظاهر ولعل البخاري
 اختصره لتفرد الأعمش به فقد روي ابن ماجه من طريق شعبة أن عاصمًا رواه له عن أبي وائل عن المغيرة أن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى سباطة قوم فبال قائمًا قال عاصم وهذا الأعمش يرويه عن أبي وائل عن حذيفة
 وما حفظه يعني أن روايته هي الصواب قال شعبة فسألت عنه منصورًا فحدثني عن أبي وائل عن حذيفة يعني
 كما قال الأعمش لكن لم يذكر فيه المسح فقد وافق منصور الأعمش على قوله عن حذيفة دون الزيادة ولم
 يلتفت مسلم إلى هذه العلة بل ذكرها في حديث الأعمش لأنها زيادة من حافظ وقال الترمذي حديث أبي وائل عن
 حذيفة أصح يعني من حديثه عن المغيرة وهو كما قال وإن جنح ابن خزيمة إلى تصحيح الروايتين لكون حماد بن أبي سليمان
 وافق عاصمًا على قوله عن المغيرة فجاز أن يكون أبو وائل سمعه منهما فيصح القولان معًا لكن من حيث الترجيح رواية الأعمش
 ومنصور لا تنافهما أصح من رواية عاصم وحماد لكونهما في حفظهما مقال (قوله باب البول عند صاحبه) أي صاحب البائل
 (قوله جرير) هو ابن عبد الحميد ومنصور وهو ابن المعتز (قوله رأيته) بضم المثناة من فوق (قوله فانتبذت)
 بالتون والذال المعجمة أي تنحيت يقال جلس فلان نبذة بفتح النون وضمها أي ناحية (قوله فأشار إلى) يدل على
 أنه لم يعد منه حيث لا يراه وإنما صنع ذلك ليجمع بين المصلحتين عدم مشاهدته في تلك الحالة وسماع ندائه لو كانت له
 حجة أو رؤية أشارته إذا أشار له وهو مستدبره وليست فيه دلالة على جواز الكلام في حال البول لأن هذه الرواية
 بينت أن قوله في رواية مسلم ادنه كان بالإشارة لا باللفظ وأما مخالفته صلى الله عليه وسلم لما عرف من عادته من
 ألا يحد عند قضاء الحاجة عن الطرق المسلوكة وعن أعين النظارة فقد قيل فيه أنه صلى الله عليه وسلم كان مشغولًا بمصالح
 الناسميين فلعله طال عليه الجلوس حتى احتاج إلى البول فلما بعد لضرر واستدنى حذيفة ليستتره من خلته من رؤية من
 لعلمه به وكان قد أمه مستورا بالحائط أو لعلمه فعلمه لبيان الجواز ثم هو في البول وهو أخف من الغائط لا احتياجه إلى

باب البَوْلِ عِنْدَ سَبَاطَةِ قَوْمٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَرَفَةَ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ أَبِي وَائِلٍ قَالَ كَانَ أَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ يَشْدُدُ فِي الْبَوْلِ وَيَقُولُ إِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَانُوا إِذَا أَصَابَ ثَوْبَ أَحَدِهِمْ قَرَضَهُ فَقَالَ حَذِيفَةُ لَيْتَهُ أَمْسَكَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَبَاطَةُ قَوْمٍ قَائِمًا .

زيادة تكشف ولما يقترب منه من الرائحة والغرض من الابعاد التستر وهو يحصل بارخاء الذيل والدنو من الساتر وروى الطبراني من حديث عصمة بن مالك قال خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض سكك المدينة فاتته الى سباطة قوم فقال يا حذيفة استرني فذكر الحديث وظهر منه الحكمة في ادنائه حذيفة في تلك الحالة وكان حذيفة لما وقف خلفه عند عقبه استدبره وظهر أيضا ان ذلك كان في الخضر لافي السفر ويستناد من هذا الحديث دفع أشد المفسدين بأخفهما والأتیان بأعظم المصلحتين اذ لم يمكننا معا وبيانه انه صلى الله عليه وسلم كان يطيل الجلوس لمصالح الامة ويكثر من زيارة أصحابه وعبادتهم فلما حضره البول وهو في بعض تلك الحالات لم يؤخره حتى يبعد كعادته لما يترتب على تأخيره من الضرر فراعى أهم الامرين وقدم المصلحة في تقريب حذيفة منه ليستره من المارة على مصلحة تأخير عنه اذ لم يمكن جمعهما (قوله باب البول عند سباطة قوم) كان أبو موسى الأشعري يشدد في البول بين ابن المنذر وجه هذا التشديد فأخرج من طريق عبد الرحمن بن الاسود عن أبيه انه سمع أبا موسى ورأي رجلا يبول قائما فقال ويحك أفلا قاعدا ثم ذكر قصة بني اسرائيل وبهذا يظهر مطابقة حديث حذيفة في تعقبه على أبي موسى (قوله ثوب أحدهم) وقع في مسلم جلد أحدهم قال القرطبي مراده بالجلد واحد الجلود التي كانوا يلبسونها وحمله بعضهم على بظاهره وزعم انه من الاصر الذي حملوه ويؤيده رواية أبي داود فتمسها كان اذا أصاب جسد أحدهم لكن رواية البخاري صريحة في الثياب فاعلم بعضهم رواه بالعني (قوله قرضه) أي قطعه زاد الاسماعيلي بالمقراض وهو يدفع حمل من حمل القرض على الغسل بالماء (قوله ليته أمسك) وللإسماعيلي لو ددت ان صاحبكم لا يشدد هذا التشديد وانما احتج حذيفة بهذا الحديث لان البائل عن قيام قد يتعرض للرشاش ولم يلتفت النبي صلى الله عليه وسلم الى هذا الاحتمال فدل على ان التشديد مخائف للسنة واستدل به مالك في الرخصة في مثل رؤس الابر من البول وفيه نظر لانه صلى الله عليه وسلم في تلك الحالة لم يصل الي بدنه منه شيء والى هذا أشار ابن حبان في ذكر السبب في قيامه قال لانه لم يجد مكانا يصلح للعود فقام لكون الطرف الذي يليه من السباطة كان عاليا فأمن ان يرتد اليه شيء من بوله وقيل لان السباطة رخوة يتخللها البول فلا يرتد الى البائل منه شيء وقيل انما بال قائما لانها حالة يؤمن معها خروج الريح بصوت ففعل ذلك لكونه قريبا من الديار ويؤيده ما رواه عبد الرزاق عن عمر رضى الله عنه قال البول قائما أحسن للدبر وقيل السبب في ذلك ما روى عن الشافعي وأحمد ان العرب كانت تستشني لوجع الصلب بذلك فلهذا كان به وروى الحاكم والبيهقي من حديث أبي هريرة قال انما بال رسول الله ﷺ قائما لجرح كان في مابضه والمأبض همزة ساكنة بعدها موحدة ثم معجمة باطن الركبة فكأنه لم يتمكن لاجله من التعود ولو صح هذا الحديث لكان فيه غني عن جميع ما تقدم لكن ضعفه الدارقطني والبيهقي والظاهر انه فعل ذلك لبيان الجواز وكان أكثر أحواله البول عن قعود والله أعلم وسلك أبو عروانة في صحيحه وابن شاهين فيه مسالك آخر فزعموا ان البول عن قيام منسوخ واستدلا عليه بحديث عائشة الذي قدمناه مبالا قائما منذ أنزل عليه القرآن وبحديثها أيضا من حديثكم أنه كان يبول قائما فلا تصدقوه ما كان يبول الا قاعدا والصواب أنه غير منسوخ والجواب عن حديث عائشة انه مستند الى علمها فيحمل على ما وقع منه في البيوت وأما في غير البيوت فلم تطلع هي عليه وقد حفظه حذيفة وهو من كبار الصحابة وقد بينا ان ذلك كان بالمدينة فتضمن الرد على ما نفته من أن ذلك لم يقع بعد نزول القرآن وقد ثبت عن عمرو بن دينار ثابت وغيرهم انهم بالواقيا ما هو دال على الجواز من غير كراهة اذ أمن الرشاش والله أعلم ولم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في

بابُ غَسْلِ الدِّمِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ هِشَامٍ قَالَ حَدَّثَنِي فَاطِمَةُ عَنْ أَسْمَاءَ
قَالَتْ جَاءَتْ أَمْرَأَةُ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ أَرَأَيْتَ إِحْدَانَا تَحِيضُ فِي الثَّوْبِ كَيْفَ تَصْنَعُ . قَالَ تَحْتَهُ ثُمَّ تَقْرُصُهُ بِالْمَاءِ
وَتَنْضَحُهُ وَتُصَلِّي فِيهِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ
قَالَتْ جَاءَتْ فَاطِمَةُ ابْنَةُ أَبِي حُبَيْشٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أَمْرَأَةٌ اسْتَحَاضُ فَلَا أَطْرُقُ
أَفَادَعُ الصَّلَاةَ . قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا إِنَّمَا ذَلِكَ عِرْقٌ وَلَيْسَ بِحَيْضٍ . فَإِذَا أَقْبَلَتْ حَيْضَتُكَ فَدَعِي
الصَّلَاةَ . وَإِذَا أَذْبَرَتْ

الهي عنه شيء كما بيته في أوائل شرح الترمذي والله أعلم (قوله باب غسل الدم) بفتح الغين ويحي هو ابن سعيد القطان وهشام هو ابن عروة وفاطمة هي زوجته بنت عمه المنذر واسماء هي جدتها لابيها بنت أبي بكر الصديق (قوله جاءت امرأة) وقع في رواية الشافعي عن سفيان بن عيينة عن هشام في هذا الحديث أن أسماء هي السائلة وأغرب النووي فضعف هذه الرواية بلا دليل وهي صحيحة الاسناد لاعلة لها ولا بعد في أن يبههم الراوي اسم نفسه كما سيأتي في حديث أبي سعيد في قصة الرقية بفاتحة الكتاب (قوله تحيض في الثوب) أي يصل دم الحيض إلى الثوب وللمصنف من طريق مالك عن هشام إذا أصاب ثوبها الدم من الحيضة (قوله تحته) بالفتح وضم المهملة وتشديد المثناة الفوقانية أي تحكه وكذا رواه ابن خزيمة والمراد بذلك إزالة عينه (قوله ثم تقرصه) بالفتح واسكان القاف وضم الراء والصاد المهملتين كذا في روايتنا وحي القاضى عياض وغيره فيه الضم وفتح القاف وتشديد الراء المكسورة أي تدلك موضع الدم باطراف أصابعها ليتحمل بذلك ويخرج ما تشربه الثوب منه (قوله وتنضحه) بفتح الضاد المعجمة وضم الحاء أي تغسله قاله الخطابي وقال القرطبي المراد به الرش لان غسل الدم استنيد من قوله تقرصه بالماء وأما النضج فهو لما شكت فيه من الثوب (قلت) فعلى هذا فالضمير في قوله تنضحه يعود على الثوب بخلاف تحته فانه يعود على الدم فيلزم منه اختلاف الضمائر وهو على خلاف الاصل ثم إن الرش على المشكوك فيه لا يفيد شيئاً لانه ان كان طاهراً انما حاجة اليه وان كان متنجساً لم يظهر بذلك فالحسن ما قاله الخطابي قال الخطابي في هذا الحديث دليل على ان النجاسات انما تزال بالماء دون غيره من المائعات لان جميع النجاسات بمثابة الدم لا فرق بينه وبينها اجماعاً وهو قول الجمهور أي يتعين اناء لازالة النجاسة وعن أبي حنيفة وأبي يوسف يجوز تطهير النجاسة بكل مائع طاهر ومن حجتهم حديث عائشة ما كان لا حدنا الا ثوب واحد تحيض فيه فاذا أصابته شيء من دم الحيض قالت بر يقها فمصعته بظفرها ولا ي داود بلته بر يقها وجه الحجة منه أنه لو كان الريق لا يظهر لزال النجاسة وأجيب باحتمال أن تكون قصدت بذلك تحليل أثره ثم غسلته بعد ذلك كما سيأتي تقريره في كتاب الحيض في باب هل تصلي المرأة في ثوب حاضت فيه (فائدة) تعقب استدلال من استدل على تعيين ازالة النجاسة بالماء من هذا الحديث بانه مفهوم لقب وليس بحجة عند الأكثر ولانه خرج مخرج الغالب في الاستعمال لا الشرط وأجيب بان الخبر نص على الماء فالحاق غيره به باقيا وشرطه أن لا ينقص القرع عن الاصل في العلة وليس في غير الماء مافي الماء من رقيقته وسرعة نفوذه فلا يلحق به وسيأتي باقي فوائده في باب غسل دم الحيض ان شاء الله تعالى (قوله حدثنا محمد) كذا لاكثر غير منسوز وللأصيلي بن سلام ولا ي ذر هو ابن سلام وأبو معاوية هو الضرير (قوله حدثنا هشام) زاد الأصيلي بن عروة (قوله فاطمة بنت أبي حبيش) بالحاء المهملة والموحدة والشين المعجمة بصيغة التصغير اسمه قيس بن المطلب بن أسد وهي غير فاطمة بنت تيس التي طلقت ثلاثاً (قوله استحاض) بضم الهمزة وفتح المثناة يقال استحاضت المرأة اذا استمر بها الدم بعد أيامها المعتادة فهي مستحاضة والاستحاضة جريان الدم من فرج المرأة في غير أوانه (قوله لا) أي لا تدعى الصلاة (قوله عرق) بكسر العين هو المسمى بالعازل بالذال المعجمة (قوله حيضتك) بفتح الحاء ويجوز كسرها والمراد بالاقبال والادبار هنا اجداء دم الحيض وانقطاعه (قوله فدعى الصلاة) يتضمن نهى الحائض

فَاغْسِلِي عَنْكَ الدَّمَ ثُمَّ صَلِّيْ قَالَ وَقَالَ أَبِي ثُمَّ تَوَضَّئِي لِكُلِّ صَلَاةٍ حَتَّى يَجِيءَ ذَلِكَ الْوَقْتُ. **بَابُ غَسْلِ الْإِنْتِي وَفَرْكِهِ**
وَعَسَلٍ مَا يُصِيبُ مِنَ الْمَرَأَةِ **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ مَيْمُونٍ الْجَزْرِيُّ عَنْ
سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ كُنْتُ أُغْسِلُ الْجَنَابَةَ مِنْ تَوْبِ النَّبِيِّ ﷺ فَيَخْرُجُ إِلَى الصَّلَاةِ وَإِنْ

عن الصلاة وهو للتحريم ويقتضي فساد الصلاة بالاجماع (قوله فاغسلي عنك الدم) أي واغسلي والامر بالاغتسال مستفاد من أدلة أخرى كما سيأتي بسطها في كتاب الحيض إن شاء الله تعالى (قوله قال) أي هشام بن عروة (وقال أبي) بفتح الهمزة وتخفيف الموحدة أي عروة بن الزبير وأدعى بعضهم أن هذا معلن وليس بصواب بل هو بالاسناد المذكور عن عمه عن أبي معاوية عن هشام وقد بين ذلك الترمذي في روايته وادعى آخر أن قوله ثم توضع من كلام عروة موقوف عليه وفيه نظر لانه لو كان كلامه انما لم تتوضأ بصيغة الاخبار فلما أتى به بصيغة الامر شاكلة الامر الذي في المرفوع وهو قوله فاغسلي وسند كره حكم هذه المسئلة في كتاب الحيض إن شاء الله تعالى (قوله باب غسل المني وفركه) لم يخرج البخاري حديث الفرق بل اكتفي بالإشارة إليه في الترجمة على عادته لانه ورد من حديث عائشة أيضا كما سند كره وليس بين حديث الغسل وحديث الفرق تعارض لان الجمع بينهما واضح على القول بطهارة المني بأن يحمل الغسل على الاستحباب للتنظيف لا على الوجوب وهذه طريقة الشافعي وأحمد وأصحاب الحديث وكذا الجمع ممكن على القول بنجاسته بأن يحمل الغسل على ما كان رطباً والفرق على ما كان يابساً وهذه طريقة الحنفية والطريقة الأولى أرجح لان فيها العمل بالخبر والقياس معا لانه لو كان نجسا لكان القياس وجوب غسله دون الاكتفاء بفركه كالدم وغيره وهم لا يكتفون فيما لا يعنى عنه من الدم بالفرق ويرد الطريقة الثانية أيضا ما في رواية ابن خزيمة من طريق أخرى عن عائشة كانت تسلت المني من ثوبه بعرق الاذخر ثم يصلي فيه وتحكه من ثوبه يابساً ثم يصلي فيه فانه يتضمن ترك الغسل في الحالتين وأما مالك فلم يعرف الفرق وقال ان العمل عندهم على وجوب الغسل كسائر النجاسات وحديث الفرق حجة عليهم وحمل بعض أصحابه الفرق على ذلك بالماء وهو مردود بما في إحدى روايات مسلم عن عائشة لقد رأيتني وأناي لاحكه من ثوب رسول صلى الله عليه وسلم يابساً بظاري وبما صححه الترمذي من حديث هام بن الحرث ان عائشة أنكرت على ضيفها غسله الثوب فقالت لم أفسد علينا ثوبنا انما كان يكفيه أن يفركه بأصابعه فربما فركته من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم بأصابعي وقال بعضهم الثوب الذي اكتفت فيه بالفرق ثوب النوم والثوب الذي غسلته ثوب الصلاة وهو مردود أيضا بما في إحدى روايات مسلم من حديثها أيضا لقد رأيتني أفركه من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم فركاً فيصلي فيه وهذا التعقيب بالغاء ينفي احتمال تحلل الغسل بين الفرق والصلاة وأصرح منه رواية ابن خزيمة أنها كانت تحكه من ثوبه صلى الله عليه وسلم وهو يصلي وعلى تقدير عدم ورود شيء من ذلك فليس في حديث الباب ما يدل على نجاسة المني لان غسلها فعل وهو لا يدل على الوجوب بمجرد دونه والله أعلم وطعن بعضهم في الاستدلال بحديث الفرق على طهارة المني بأن مني النبي صلى الله عليه وسلم طاهر دون غيره كسائر فضلاته والجواب على تقدير صحة كونه من الخصائص أن منيه كان عن جماع فيخالط مع المرأة فلو كان منيها نجسا لم يكتف فيه بالفرق وبهذا احتج الشيخ الموفق وغيره على طهارة رطوبة فرجها قال ومن قال ان المني لا يسلم من الذي فيتنجس به لم يصيب لان الشهوة اذا اشتدت خرج المني دون الذي والبول كحالة الاحتلام والله أعلم (قوله وغسل ما يصيب) أي الثوب وغيره من المرأة وفي هذه المسئلة حديث صريح ذكره المصنف بعد في آخر كتاب الغسل من حديث عثمان ولم يذكره هنا وكانه استنبطه مما أشرنا إليه من أن المني الحاصل في الثوب لا يخلو غالباً من مخالطة ماء المرأة ورطوبتها (قوله عمرو بن ميمون الجزري) كذا للجمهور وهو الصواب وهو بفتح الجيم والزاي بعدها راء منسوب الى الجزيرة وكان ميمون بن مهران والد عمرو نزلها فنسب اليها ولده ووقع في رواية الكشميهني وحده الجوزي بواو ساكنة بعدها زاي وهو غلط منه (قوله أغسل الجنابة)

بَقَعَ الْمَاءُ فِي تَوْبِهِ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ قَالَ حَدَّثَنَا بَرِيدٌ قَالَ حَدَّثَنَا عَمْرُو عَنْ سُلَيْمَانَ قَالَ سَمِعْتُ عَائِشَةَ ح وَ
حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ قَالَ حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ مَيْمُونٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ قَالَ سَأَلْتُ
 عَائِشَةَ عَنِ الْمَنِيِّ يُصِيبُ الثَّوْبَ فَقَالَتْ كُنْتُ أُغْسِلُهُ مِنْ تَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَيَخْرُجُ إِلَى الصَّلَاةِ وَأَنْزَلَ
 الْغَسْلَ فِي تَوْبِهِ بِقَعِ الْمَاءِ **بَابُ** إِذَا غَسَلَ الْجَنَابَةَ أَوْ غَيْرَهَا فَلَمْ يَذْهَبْ أَثَرُهُ **حَدَّثَنَا** مُوسَى قَالَ حَدَّثَنَا
 عَبْدُ الْوَاحِدِ قَالَ حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ مَيْمُونٍ قَالَ سَأَلْتُ سُلَيْمَانَ بْنَ يَسَارٍ فِي الثَّوْبِ تُصِيبُهُ الْجَنَابَةُ قَالَ قَالَتْ عَائِشَةُ كُنْتُ

أى أثر الجنابة فيكون على حذف مضاف أو أطلق اسم الجنابة على المني مجازاً (قوله بقع) بضم الموحدة وفتح القاف
 جمع بقعة قال أهل اللغة البقع اختلاف اللوين (قوله في الاسناد الثاني حدثنا يزيد) قال أبو مسعود الدمشقي كذا هو
 غير منسرب في رواية الفربري وحماد بن شاكر ويقال إنه ابن هرون وليس بابن زريع وجميعاً قدروا يا يعني عن
 عمرو بن ميمون ووقع في رواية ابن السكن أحد الرواة عن الفربري حدثنا يزيد يعني ابن زريع وكذا أشار إليه
 الكلابي ورجح القطب الحلبي في شرحه أنه ابن هرون قال لأنه وجد من روايته ولم يوجد من رواية ابن زريع
 (قلت) ولا يلزم من عدم الوجدان عدم الوقوع كيف وقد جزم أبو مسعود بأنه رواه فدل على وجدانه والمثبت
 مقدم على النافي وقد خرج الاسماعيلي وغيره من حديث يزيد بن هرون بلفظ مخالف للسياق الذي أورده البخاري
 وهذا من مرجحات كونه ابن زريع وأيضا فقتيبة معروف بالرواية عن يزيد بن زريع دون ابن هرون قاله المزي
 والقاعدة في من أهمل أن يحمل على من للراوي به خصوصية كالاكثر وغيره فترجح أنه ابن زريع والله أعلم (قوله
 حدثنا عمرو) كذا لاكثر ولا يذري عن ابن ميمون وهو ابن مهران كما سيأتي في آخر الباب الذي يليه (قوله
 سمعت عائشة) وفي الاسناد الذي يليه سألت عائشة فيرد على البزار حيث زعم أن سليمان بن يسار لم يسمع من عائشة
 على أن البزار مسبوق بهذه الدعوى فقد حكاها الشافعي في الام عن غيره وزاد أن الحفاظ قالوا إن عمرو بن ميمون
 غلط في رفعه وإنما هو في قترى سايباً انتهى وقد تبين من تصحيح البخاري له وموافقة مسلم له على تصحيحه صحة سماع
 سليمان منها وإن رفعه صحيح وليس بين فتواه وروايته تناف وكذا لا تأثير للاختلاف في الروايتين حيث وقع في أحدهما
 أن عمرو بن ميمون سأل سليمان وفي الأخرى أن سليمان سأل عائشة لأن كلا منهما سأل شيخه فحفظ بعض الرواة
 ما لم يخطئ بعض وكلمهم ثقات (قوله عبد الواحد) هو ابن زياد البصري وفي طبقة عبد الواحد بن زيد البصري ولم يخرج
 له البخاري شيئا (قوله عن النبي) أى عن حكم النبي هل يشرع غسله أم لا فحصل الجواب بأنها كانت تغسله وليس في
 ذلك ما يفتى إيجابه كما قدمناه (قوله فيخرج) أى من الحجر إلى المسجد (قوله بقع الماء) بضم العين على أنه بدل
 من قوله أثر الغسل ويجوز النصب على الاختصاص وفي هذه الرواية جواز سؤال النساء عما يستحي منه لمصلحة تعلم
 الأحكام وفيه خدمة الزوجات للأزواج واستدل به المصنف على أن بقاء الأثر بعد زوال العين في إزالة النجاسة وغيرها
 لا يضر فهذا ترجم باب إذا غسل الجنابة أو غيرها فلم يذهب أثره وأعاد الضمير مذكراً على المعنى أى فلم يذهب أثر الشيء
 المفعول ومراده أن ذلك لا يضر وذكر في الباب حديث الجنابة وألحق غيرها بها قايماً أو أشار بذلك إلى ما رواه أبو
 داود وغيره من حديث أبي هريرة أن خولة بنت يسار قالت يا رسول الله ليس لي إلا ثوب واحد وأنا أحيض فكيف
 أصنع قال إذا طهرت فاغسله ثم صلي فإني قد قلت فإن لم يخرج الدم قال يكفيك الماء ولا يضر كثرته وفي إسناده ضعف وله
 شاهد مرسل ذكره البيهقي والمراد بالآثر ما تعمر أزالتة جمعاً بين هذا وبين حديث أم قيس حكاه بضم واغسله بماء
 وسدر أخرجه أبو داود أيضاً وإسناده حسن والم يمكن هذا الحديث على شرط المصنف استنبط من الحديث الذي
 على شرطه ما يدل على ذلك المعنى كعادته (قوله المنقري) بكسر الميم واسكان النون وفتح القاف نسبة إلى بني منقر بطن من
 تميم وهو أبو سامة التبوذي وعبد الواحد هو ابن زياد أيضاً (قوله سمعت سليمان بن يسار في الثوب) أى يقول في مسألة

أَغْسِلُهُ مِنْ تَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ يَخْرُجُ إِلَى الصَّلَاةِ وَأَثَرُ الْغَسْلِ فِيهِ يَقَعُ الْمَاءُ حَدَّثَنَا عَنْ زُهَيْرِ بْنِ خَالِدٍ
 قَالَ حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ قَالَ حَدَّثَنَا عَنْ زُهَيْرِ بْنِ مَيْمُونِ بْنِ مِهْرَانَ عَنْ سَلِيمَانَ بْنِ يَسَارٍ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا كَانَتْ تَغْسِلُ
 أَيْمَنِي مِنْ تَوْبِ النَّبِيِّ ﷺ ثُمَّ أَرَادَ فِيهِ بُتْعَةً أَوْ بُتْعًا **بَابُ** أَبْوَالِ الْإِبِلِ وَالِدَوَابِّ وَالْغَنَمِ وَمَرَابِضِهَا
 وَصَلَّى أَبُو مُوسَى فِي دَارِ الْبَرِيدِ وَالسَّرْقِينِ وَالْبَرِيَّةِ إِلَى جَنْبِهِ فَقَالَ هَاهُنَا وَتَمَّ سَوَاءُ حَدَّثَنَا سَلِيمَانُ
 بْنُ حَرْبٍ قَالَ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ

الثوب وللشمس سأل سليمان بن يسار في الثوب أي قلت له ما تقول في الثوب أو في بمعنى عن (قوله أغسله) أي أثر الجنابة
 أو المني (قوله وأثر الغسل فيه) يحتمل أن يكون الضمير راجعا إلى أثر الماء أو إلى الثوب ويكون قوله يقع الماء بدلا من قوله أثر
 الغسل كما تقدم أو المعنى أثر الجنابة المفسر له بالماء فيه من يقع الماء المذكور وقوله في الرواية الأخرى ثم أراد فيه بعد قوله كانت
 تغسل المني يرجح هذا الاحتمال الأخير لأن الضمير يرجع إلى أقرب مذكور وهو المني (قوله زهير) هو ابن معاوية الجعفي
 (قوله أنها كانت) يحتمل أن يكون مذكور بالمعنى من لفظها أي قالت كنت أغسل لبشا كل قولها ثم أراه أو حذف انظر قالت
 قبل قولها ثم أراه (قوله بقعة أو بقعا) يحتمل أن يكون من كلامها وينزل على حالتين أو شك من أحدهما والله أعلم
 (قوله باب أبوال إبل والدواب والغنم) المراد بالدواب معناه العرفى وهو ذوات الحافر من الخيل والبغال والحمير ويحتمل
 أن يكون من عطف العام على الخاص ثم عطف الخاص على العام والاول أوجه ولهذا ساق أنس بن موسى في صلاته في دار
 البريد لأنها ماوى الدواب التي تركب وحديث العرينيين ليستدل به على طهارة أبوال إبل وحديث مراء بن الغنم ليستدل به
 على ذلك أيضا منها (قوله ومرايضها) جمع مريض بكسر أوله وفتح الموحدة بعدها معجمة وهي للغنم كالمعاطن للإبل والضمير
 يعود على أقرب مذكور وهو الغنم ولم يفصح المصنف بالحكم كعادته في المختلف فيه لكن ظاهر إرادته حديث العرينيين
 يشعر باختياره للطهارة ويدل على ذلك قوله في حديث صاحب القبر ولم يذكر سوى بول الناس وإلى ذلك ذهب الشعبي
 وابن علية وداود وغيرهم وهو يرد على من نقل الإجماع على نجاسة بول غير المأكول مطلقا وقد قدمنا ما فيه (قوله
 وصلى أبو موسى) هو الأشعري وهذا الأثر وصله أبو نعيم شيخ البخاري في كتاب الصلاة له قال حدثنا الأعمش
 عن مالك بن الحويرث هو السلمي الكوفي عن أبيه قال صلى بنا أبو موسى في دار البريد وهناك سرقين الدواب والبرية
 على الباب فقالوا لصليت على الباب فذكره والسرقين بكسر المهملة واسكان الراء هو الزبل وحكي فيه ابن سيده فتح
 أوله وهو فارسي معرب ويقال له السرجين بالجيم وهو في الأصل حرف بين القاف والجيم يقرب من الكاف والبرية
 الصحراء منسوبة إلى البر ودار البريد المذكورة موضع الكوفة كانت الرسل تنزل فيه إذا حضرت من الخلفاء إلى
 الأمراء وكان أبو موسى أميرا على الكوفة في زمن عمر وفي زمن عثمان وكانت الدار في طرف البلد ولهذا كانت البرية
 إلى جنبها وقال المطرزي البريد في الأصل الدابة المرتبة في الرباط ثم سمي به الرسول المحمول عليها ثم سميت به المسافة
 المشهورة **فائدة** ذكر البخاري في تاريخه همدان بريد عمر وهو يروي عن عمر وله أثر ذكره المصنف تعليقا عن
 عمير كما سيأتي تخريجه من طريقه (قوله سواء) يريد أنهما متساويان في صحة الصلاة وتعقب بأنه ليس فيه دليل على
 طهارة أرواث الدواب عند أبي موسى لأنه يمكن أن يصلى فيها على ثوب بسيطه وأجيب بأن الأصل عدمه وقد رواه
 سفيان الثوري في جامعه عن الأعمش بسنده ولفظه صلى بنا أبو موسى على مكان فيه سرقين وهذا ظاهر في أنه بغير
 حائل وقد روى سعيد بن منصور عن سعيد بن المسيب وغيره أن الصلاة على الطنفسة محدث راسناده صحيح والاولى
 أن يقال إن هذا من فعل أبي موسى وقد خالفه غيره من الصحابة كابن عمر وغيره فلا يكون حجة أو اهل أبي موسى كان
 لا يرى الطهارة شرطا في صحة الصلاة بل يراها واجبة برأسها وهو مذهب مشهور وقد تقدم مثله في قصة الصحابي

عَنْ أَيُّوبَ عَنْ أَبِي قَلَابَةَ عَنْ أَنَسٍ قَالَ قَدِمَ أَنَسٌ مِنْ عُكْلٍ أَوْ عَرِينَةَ فَاجْتَوَوْا الْمَدِينَةَ

الذي صلى بعد أن خرج وظهر عليه الدم الكثير فلا يكون فيه حجة على أن الروث طاهر كما أنه لا حجة في ذلك على أن الدم طاهر وقياس غير المأكول على المأكول غير واضح لأن الفرق بينهما متجه لو ثبت أن الروث المأكول طاهر وسند كرمافيه قريبا والمتسلك به عموم حديث أبي هريرة الذي صححه ابن خزيمة وغيره مرفوعا بلفظ استنزهاوا من البول فإن عامة عذاب القبر منه أولى لانه ظاهر في تناول جميع الأبول فيجب اجتنابها لهذا الوعيد والله أعلم (قوله عن أيوب عن أبي قلابة) كذا رواه البخاري وتابعه أبو داود عن سليمان بن حرب وكذا أخرجه أبو عوانة في صحيحه عن أبي داود السخيتاني وأبي داود الحارثي وأبو نعيم في المستخرج من طريق يوسف الفاضل كلهم عن سليمان وخالفهم مسلم فأخرجه عن هرون بن عبد الله عن سليمان بن حرب وزاد بين أيوب وأبي قلابة أبارجاء مولى أبي قلابة وكذا أخرجه أبو عوانة عن أبي أمية الطرسوسي عن سليمان وقال الدارقطني وغيره ثبت أبي رجاء وحذفه في حديث حماد بن زيد عن أيوب صواب لأن أيوب حدث به عن أبي قلابة أيضا عن أبي رجاء مولى أبي قلابة عن أبي قلابة وزاد فيه قصة طويلة لأبي قلابة مع عمر بن العزيز كما سيأتي ذلك في كتاب الديات ووافقه على ذلك حجاج الصواف عن أبي رجاء فالطريقان جميعا صحيحان والله أعلم (قوله عن أنس) زاد الاصيلي بن مالك (قوله قدم أنس) وللأصيلي والكشميهني والسرخسي أنس أي على رسول الله صلى الله عليه وسلم وصرح به المصنف في الديات من طريق أبي رجاء عن أبي قلابة (قوله من عكل أو عرينة) الشك فيه من حماد والمصنف في الحارثيين عن قتيبة عن حماد أن رهطاً من عكل أوقال من عرينة ولا أعلمه إلا قال من عكل وله في الجهاد عن وهيب عن أيوب أن رهطاً من عكل ولم يشك وكذا في الحارثيين عن يحيى بن أبي كثير وفي الديات عن أبي رجاء كلاهما عن أبي قلابة وله في الزكاة عن شعبة عن قتادة عن أنس أن ناساً من عرينة ولم يشك أيضاً وكذا مسلم من رواية معاوية بن قررة عن أنس وفي المغازي عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة أن ناساً من عكل وعرينة بالواو العاطفة وهو الصواب ويؤيده ما رواه أبو عوانة والطبري من طريق سعيد بن بشير عن قتادة عن أنس قال كانوا أربعة من عرينة وثلاثة من عكل ولا يخالف هذا ما عند المصنف في الجهاد من طريق وهيب عن أيوب وفي الديات من طريق حجاج الصواف عن أبي رجاء كلاهما عن أبي قلابة عن أنس أن رهطاً من عكل ثمانية لاحتال أن يكون الثامن من غير القبيلتين وكان من أتباعهم فلم ينسب وغفل من نسب عدتهم ثمانية لرواية أبي يعلى وهي عند البخاري وكذا عند مسلم وزعم ابن التين تبعاً لداودي أن عرينة هم عكل وهو غلط بل هما قبيلتان متغايرتان عكل من عدنان وعرينة من قحطان وعكل بضم المهملة واسكان الكاف قبيلة من تيم الرباب وعرينة بالعين والراء المهملتين والنون مصغرا حتى من قضاة وحي من بحيلة والمراد هنا الثاني كذا ذكره موسى بن عقبة في المغازي وكذا رواه الطبري من وجه آخر عن أنس ووقع عند عبد الرزاق من حديث أبي هريرة بأسناد ساقط أنهم من بني فزارة وهو غلط لأن بني فزارة من مضر لا يجتمعون مع عكل ولا مع عرينة أصلاً وذكر ابن اسحق في المغازي أن قدومهم كان بعد غزوة ذي قرد وكانت في جمادى الآخرة سنة ست وذكرها المصنف بعد الحديبية وكانت في ذي القعدة منها وذكر الواقدي أنها كانت في شوال منها وتبعه ابن سعد وابن حبان وغيرهما والله أعلم وللمصنف في الحارثيين من طريق وهيب عن أيوب أنهم كانوا في الصفة قبل أن يطلبوا الخروج إلى الأبل (قوله فاجتووا المدينة) زاد في رواية يحيى بن أبي كثير قبل هذا فأسلموا وفي رواية أبي رجاء قبل هذا فاباهوه على الإسلام قال ابن فارس اجتويت البلد إذا كرهت المقام فيه وإن كنت في نعمة وقيده الخطابي بما إذا تضرر بالإقامة وهو المناسب لهذه القصة وقال القزاز اجتروا أي لم يوافقهم طعامها وقال ابن العربي الجوى داء يأخذ من الوباء وفي رواية أخرى يعني رواية أبي رجاء المذكورة استوخموا قال وهو بمعناه وقال غيره الجوى داء يصيب الجوف وللمصنف من رواية سعيد عن قتادة في هذه القصة فقالوا يا بني الله أنا كنا أهل ضرع ولم نكن أهل

فَأَمَرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ بِالْقَاحِ وَأَنْ يَشْرَبُوا مِنْ أَبْوَابِ الْمَاءِ أَلْبَانِيَا فَأُطْلِقُوا

ريف وله في الطب من رواية ثابت عن أنس أن ناسا كان بهم سقم قالوا يا رسول الله آوينا وأطعمنا فلما صحوا قالوا إن المدينة وخمة والظاهر أنهم قدموا سقاما فلما صحوا من السقم كرهوا الإقامة بالمدينة لوخمها فأما السقم الذي كان بهم فهو الهزال الشديد والجهد من الجوع فعند أبي عوانة من رواية غيلان عن أنس كان بهم هزال شديد وعنده من رواية أبي سعد عنه مصفرة ألوانهم وأما الوخم الذي شكوا منه بعد أن صحت أجسامهم فهو من حمى المدينة كما عند أحمد من رواية حميد عن أنس وسيأتي ذكر حمى المدينة من حديث عائشة في الطب وإن النبي صلى الله عليه وسلم دعا الله أن ينقلها إلى الجحفة ووقع عند مسلم من رواية معاوية بن قرعة عن أنس وقع بالمدينة الموم أي بضم الميم وسكون الواو قال وهو البرسام أي بكسر الموحدة سرياني معرب يطلق على اختلال العتل وعلى ورم الرأس وعلى ورم الصدر والمراد هنا الأخير فعند أبي عوانة من رواية همام عن قتادة عن أنس في هذه القصة فعظمت بطونهم (قوله فأمرهم بالقاح) أي فأمرهم أن يجتمعوا بها وللمصنف في رواية همام عن قتادة فأمرهم أن يلحقوا براعيه وله عن قتبية عن حماد فأمرهم بالقاح بزيادة اللام فيحتمل أن تكون زائدة أو للتعليل أو أشبه الملك أو للاختصاص وليست للتعليل وعند أبي عوانة من رواية معاوية بن قرعة التي أخرج مسلم أسنادها أنهم بدؤوا بطلب الخروج إلى القاح فقالوا يا رسول الله قد وقع هذا الوجع فلو أدت لنا خرجنا إلى الأبل وللمصنف من رواية وهيب عن أيوب أنهم قالوا يا رسول الله ابغنا رسلا أي اطلب لنا لبنا قال ما جداكم إلا أن تلحقوا بالذود وفي رواية أبي رجاء هذه نعم لنا تخرج فاخرجوا فيها والمتاح باللام المكسورة والغاف وآخره مهملة النون ذوات الألبان واحدها لقحة بكسر اللام واسكان القاف وقال أبو عمرو ويقال لهاذلك إلى ثلاثة أشهر ثم هي لبون وظاهر ما مضى أن القاح كانت للنبي صلى الله عليه وسلم وصرح بذلك في المحاربين عن موسى عن وهيب بسنده فقال إلا أن تلحقوا بأبل رسول الله صلى الله عليه وسلم وله فيه من رواية الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير بسنده فأمرهم أن يأتوا أبل الصدقة وكذا في الزكاة من طريق شعبة عن قتادة والجمع بينهما أن أبل الصدقة كانت ترفع خارج المدينة ثم أوف بعث النبي صلى الله عليه وسلم بلتماحه إلى المرعى طلب هؤلاء النفر الخروج إلى الصحراء لشرب ألبان الأبل فأمرهم أن يخرجوا مع راعيهم فخرجوا معه إلى الأبل ففعلوا ما فعلوا وظهر بذلك مصداق قوله صلى الله عليه وسلم إن المدينة تنفي خبثها وسيأتي في موضعه وذكر ابن سعدان عدد لقاحه صلى الله عليه وسلم كانت خمس عشرة وأنهم نحروا منها واحدة يقال لها الحناء وهو في ذلك متابع للواقدي وقد ذكره الواقدي في المغازي بإسناد ضعيف مرسل (قوله وأن يشربوا) أي وأمرهم أن يشربوا وله في رواية أبي رجاء فاخرجوا فاشربوا من ألبانها وأبوها لها بصيغة الأمر وفي رواية شعبة عن قتادة فرخص لهم أن يأتوا الصدقة فيشربوها فأما شربهم ألبان الصدقة فلأنهم من أبناء السبيل وأما شربهم لبن لقاح النبي صلى الله عليه وسلم فبإذنه المذكور وأما شربهم البول فاحتج به من قال بطهارته أما من الأبل فهذا الحديث وأما من ما كول اللحم فبالقياس عليه وهذا قول مالك وأحمد وطائفة من السلف ووافقهم من الشافعية ابن خزيمة وابن المنذر وابن حبان والاصطخري والرويانى وذهب الشافعي والجمهور إلى القول بنجاسة الأبول والأر واثبتها من ما كول اللحم وغيره واحتج ابن المنذر لقوله بأن الأشياء على الطهارة حتى تثبت النجاسة قال ومن زعم أن هذا خاص بأولئك الأقوام فلم يصب إذا لم يصب لا تثبت الأبدل قال وفي ترك أهل العلم بيع الناس أبقار الغنم في أسواقهم واستعمال أبوال الأبل في أدويتهم قديما وحديثا من غير تكبير دليل على طهارتها (قلت) وهو استدلال ضعيف لأن المختلف فيه لا يجب إنكاره فلا يدل ترك إنكاره على جواز فضله عن طهارته وقد دل على نجاسة الأبول كلها حديث أبي هريرة الذي قدمناه قريبا وقال ابن العربي تعلق بهذا الحديث من قال بطهارة أبوال الأبل وعورضوا بأنه أذن لهم في شربها للتداوى وتعقب بأن التداوى ليس حال ضرورة بدليل أنه لا يجب فكيف يباح الحرام لما لا يجب وأجيب بمنع أنه ليس حال ضرورة بل هو حال ضرورة إذا أخبره بذلك من يعتمد على خبره وما أيسر للضرورة

فَقَدْ أَصْحَوْا قَتَلُوا رَأَى النَّبِيَّ ﷺ وَاسْتَأْذَنُوا النَّعَمَ فَجَاءَ الْخَبْرُ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ فَبَعَثَ فِي آثَارِهِمْ

لا يسمى حراما وقت تناوله لقوله تعالى وقد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه لما اضطر اليه المرء فهو غير محرم عليه كالميتة المضطر والله أعلم وما تضمنه كلامه من أن الحرام لا يباح الا ما رواجب غير مسلم فان الفطر في رمضان حرام ومع ذلك فيباح لامر جائز كالسفر مثلا وأما قول غيره لو كان نجسا ما جاز التداءوي به لقوله صلى الله عليه وسلم ان الله لم يجعل شفاء أمتي فيما حرم عليها رواه ابو داود من حديث أم سلمة وستأتي له طريق أخرى في الاشارة من هذا الكتاب ان شاء الله تعالى والتجسس حرام فلا يتداوي به لانه غير شفاء فجوابه ان الحديث محمول على حالة الاختيار وأما في حال الضرورة فلا يكون حراما كالميتة المضطر ولا يرد قوله صلى الله عليه وسلم في الخمر انها ليست بدواء انها داء في جواب من سأل عن التداءوي بها فيما رواه مسلم فان ذلك خاص بانخروا يلحق به غيرها من المسكر والفرق بين المسكر وبين غيره من النجاسات ان الحديث ثبت باستعماله في حالة الاختيار دون غيره ولان شر به يجر الي مناسد كثيرة ولانهم كانوا في الجاهلية يعتقدون أن في الخمر شفاء فجاء الشرع بخلاف معتقدهم قاله الطحاوي بمعناه وأما ابوال ابل فقد روي ابن المنذر عن ابن عباس مرفوعا ان في ابوال ابل شفاء للذربة بطونهم والذرب فساد المعدة فلا يقاس ما ثبت أن فيه دواء على ما ثبت في الدواء عنه والله أعلم وبهذه الطريق يحصل الجمع بين الأدلة والعمل بمقتضاها كلها (قوله فلما صحوا) في السياق حذف تقديره فشر بوا من أبوالها وألبانها فلما صحوا وقد ثبت ذلك في رواية أبي رجاء وزاد في رواية وهيب وسمنوا وللإسماعيلي من رواية ثابت ورجعت اليهم ألوانهم (قوله واستأذنوا النعم) من السوق وهو السير العنيف (قوله فجاء الخبر) في رواية وهيب عن أيوب الصريح بالخاء المعجمة وهو فعل بمعنى فاعل أي صرخ بالاعلام بما وقع منهم وهذا الصارخ هو أحد الراعيين كما ثبت في صحيح أبي عوانة من رواية معاوية بن قرة عن أنس وقد أخرج مسلم اسناده وانظره فقتلوا أحد الراعيين وجاء الآخر تدجزع فقال تدتلوا صاحبي وذهبوا بالابل واسم راعي النبي صلى الله عليه وسلم المقتول يسارياء تحتانية ثم مهملة خفيفة كذا ذكره ابن اسحق في المغازي ورواه الطبراني موصولا من حديث سلمة بن الأكوع باسناد صالح قال كان للنبي صلى الله عليه وسلم غلام يقال له يسار زاد ابن اسحق أصابه في غزوة بني ثعلبة قال سلمة فرآه يحسن الصلاة فاتته وبعثه في لقاح له بالحرّة فكان بها فذكر قصة العرينين وانهم قتلوه ولم أقف على تسمية الراعي الآتي بالخبر والظاهر أنه راعي ابل الصدقة ولم تختلف روايات البخاري في أن المقتول راعي النبي صلى الله عليه وسلم وفي ذكره بالافراد وكذا المسلم لكن عنده من رواية عبدالعزيز بن صهيب عن أنس ثم مالوا على الرعاة فقتلهم بصيغة الجمع ونحوه لابن حبان من رواية يحيى بن سعيد عن أنس فيحتمل أن ابل الصدقة كان لها رعاة فقتل بعضهم مع راعي اللقاح فاقصر بعض الرواة على راعي النبي صلى الله عليه وسلم وذكر بعضهم معه غيره ويحتمل ان يكون بعض الرواة ذكره بالمعنى فتجوز في الاثنيان بصيغة الجمع وهذا أرجح لان اصحاب المغازي لم يذكر أحد منهم أنهم قتلوا غير يسار والله أعلم (قوله فبعث في آثارهم) زاد في رواية الاوزاعي الطلب وفي حديث سلمة بن الأكوع خيلا من المسلمين أميرهم كرز بن جابر القهري وكذا ذكره ابن اسحق والا كثرون وهو بضم الكاف وسكون الراء بعدها زاي وللنسائي من رواية الاوزاعي فبعث في طلبهم قافة أي جمع قائف ولمسلم من رواية معاوية ابن قرة عن أنس انهم شباب من الانصار قريب من عشرين رجلا وبعث معهم قائفا يقتص آثارهم ولم أقف على اسم هذا القائف ولا على اسم واحد من العشرين لكن في مغازي الواقدي ان السرية كانت عشرين رجلا ولم يقل من الانصار بل سمي منهم جماعة من المهاجرين منهم بريدة بن الحصيب وسلمة بن الأكوع الاسلاميان وجندب ورافع ابنا مكث الجهنيان وأبو ذر وأبو رهم الغناريان وبلال بن الحرث وعبد الله بن عمرو بن عوف المزنيان وغيرهم والواقدي لا يحتاج بهذا القدر فكيف اذا خالف لكن يحتمل أن يكون من لم يسمه الواقدي من الانصار فاطلق الانصار تغليا أو قيل لجميع انصار المعنى الاعم وفي مغازي موسى بن عقبة ان امير هذه السرية سعيد بن زيد كذا عنده بزيادة ياء والذي

فَلَمَّا ارْتَفَعَ النَّهَارُ جِيءَ بِهِمْ فَأَمَرَ فُتِّحَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ وَسُورَتِ أَعْيُنُهُمْ وَالْقَوَا فِي الْحَرَّةِ يَسْتَسْقُونَ فَلَا يَسْقُونَ

ذكره غيره انه سجد بسكون العين بن زيد الاشيلي وهذا أيضا أنصاري فيحتمل انه كان رأس الانصار وكان كروا مير الجماعة وروي الطبري وغيره من حديث جرير بن عبد الله البجلي ان النبي صلى الله عليه وسلم بعثه في آثارهم لكن اسناده ضعيف والمعروف ان جريرا تأخر اسلامه عن هذا الوقت بمدة والله أعلم (قوله فلما ارتفع) فيه حذف تقديره فادركوا في ذلك اليوم فاخذوا فلما ارتفع النهار جى بهم أي الى النبي صلى الله عليه وسلم أنصاري (قوله قمر بقطع) كذا الاصيلي والمستملي والمرحسى وللباقيين فقطع أيديهم وأرجلهم قال الداودي يعني قطع يدي كل واحد ورجليه (قلت) ترده رواية الترمذي من خلاف وكذا ذكره الاسماعيلي عن العرياني عن الاوزاعي بسنده ولم يصنف من رواية الاوزاعي أيضا ولم يحسمهم أي لم يكوما قطع منهم بالنار لينقطع الدم بل تركه ينف (قوله وسمرت أعينهم) بتشديد الميم وفي رواية أبي رجا وسمرت بتخفيف الميم ولم تختلف روايات البخاري في أنه بالراء ووقع لمسلم من رواية عبد العزيز وسمل بالتخفيف واللام قال الخطابي السمل فق العين باي شيء كان قال أبو ذؤيب الهذلي

والعين بعدهم كأن حدائقها سملت بشوك فهي عورتهم

قال والسمر لغة في السمل ومخرجهما متقارب قال وقد يكون من الممار يريد انهم كحلوا بايال قد أحميت (قلت) قد وقع التصريح بالمراد عند المصنف من رواية وهيب عن أيوب ومن رواية الاوزاعي عن يحيى كلاهما عن أبي قلابة ولفظه ثم أمر بمسامير فاحميت فكحلهم بها فهذا يوضح ما تقدم ولا يخالف ذلك رواية السمل لانه فق العين باي شيء كان كما مضى (قوله وألقوا في الحرة) هي أرض ذات حجارة سود معروفة بالمدينة وإنما ألقوا فيها لأنها قرب المكان الذي فعلوا فيه مانعوا (قوله يستسقون فلا يسقون) زاد وهيب والاوزاعي حتي ماتوا وفي رواية أبي رجا ثم نبذهم في الشمس حتي ماتوا وفي رواية شعبة عن قتادة يعضون الحجارة وفي الطب من رواية ثابت قال أنس فرأيت الرجل منهم يكدم الأرض بلسانه حتى يموت ولأبي عوانة من هذا الوجه بعض الأرض ليجد بردها مما يجد من الحر والشدّة وزعم الواقدي انهم صلبوا والروايات الصحيحة ترده لكن عند أبي عوانة من رواية أبي عقيل عن أنس فصلب اثنين وقطع اثنين وسمل اثنين كذا ذكرته فقط قد كان محفوظا فعقوبتهم كانت موزعة ومال جماعة منهم ابن الجوزي الى أن ذلك وقع عليهم على سبيل الفصاص لما عند مسلم من حديث سليمان التيمي عن أنس انما سمل النبي صلى الله عليه وسلم أعينهم لأنهم سملوا أعين الرعاة وقصر من اقتصر في عزوه للترمذي والنسائي وتعقبه ابن دقيق العيد بان المثلة في حقهم وقعت من جهات وليس في الحديث الا السمل فيحتاج الي ثبوت البقية (قلت) كأنهم تمسكوا بما نقله أهل المغازي انهم مثلوا بالرعي وذهب آخرون الى أن ذلك منسوخ قال ابن شاهين عقب حديث عمران بن حصين في النهي عن المثلة هذا الحديث ينسخ كل مثله وتعقبه ابن الجوزي بأن ادعاء النسخ يحتاج الى تاريخ (قلت) يدل عليه ما رواه البخاري في الجهاد من حديث أبي هريرة في النهي عن التعذيب بالنار بعد الاذن فيه وقصة العرين بن قبل اسلام أبي هريرة وقد حضر الاذن ثم النهي وروى قتادة عن ابن سيرين أن قصتهم كانت قبل أن تنزل الحدود ولموسى بن عقبة في المغازي وذكروا أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى بعد ذلك عن المثلة بالآية التي في سورة المائدة والي هذا مال البخاري وحكاها امام الحرمين في النهاية عن الشافعي واستشكل القاضي عياض عدم سقيهم اء الاجماع على أن من وجب عليه القتل فاستسقى لا يمنع وأجاب بان ذلك لم يقع عن أمر النبي صلى الله عليه وسلم ولا وقع منه نهى عن سقيهم انتهى وهو ضعيف جدا لان النبي صلى الله عليه وسلم اطلع على ذلك وسكونه كاف في ثبوت الحكم وأجاب النووي بان المحارب المرتد لا حرمة له في سقي الماء ولا غيره ويدل عليه أن من ليس معه ماء الا لطهارته ليس له أن يسقيه للمرتد ويتم بل يستعمله ولو مات المرتد عطشا وقال الخطابي انما فعل النبي صلى الله عليه وسلم بهم ذلك لانه أراد بهم الموت بذلك وقيل ان الحكمة في تعطيشهم لكونهم كفروا نعمة سقى الابل التي حصل لهم

قَالَ أَبُو قِلَابَةَ فَهُؤُلَاءِ سَرَقُوا وَقَتَلُوا وَكَفَرُوا بَعْدَ إِيْمَانِهِمْ وَحَارَبُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ **حَدَّثَنَا** آدَمُ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ أَخْبَرَنَا أَبُو التَّيَّاحِ بِزَيْدِ بْنِ حُمَيْدٍ عَنْ أَنَسٍ قَالَ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي قَبْلَ أَنْ يُدْنِيَ الْمَسْجِدَ فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ **بَابُ مَا يَقَعُ مِنَ النِّجَاسَاتِ فِي السَّمَنِ وَالْمَاءِ** وَقَالَ لَزُهْرِيُّ لَا بَأْسَ بِالْمَاءِ مَا لَمْ يَغَيِّرَهُ طَعْمٌ أَوْ رِيحٌ أَوْ لَوْنٌ.

بها الشفاء من الجوع والوخم ولأن النبي صلى الله عليه وسلم دعا باللعش على من عطش آل بيته في قصة رواها النساء في فيحتمل أن يكونوا في تلك الليلة منعوا الرسال ما جرت به العادة من اللبن الذي كان يراح به إلى النبي صلى الله عليه وسلم من لقاحه في كل ليلة كما ذكر ذلك ابن سعد والله أعلم (قوله قال أبو قلابة فهؤلاء سرقوا) أي لأنهم أخذوا اللقاح من حرز مثلها وهذا قاله أبو قلابة استنباطا (قوله وقتلوا) أي الراعي كما تقدم (قوله وكفروا) هو في رواية سعيد عن قتادة عن أنس في المغازي وكذا في رواية وهيب عن أيوب في الجهاد في أصل الحديث وليس موقوفا على أبي قلابة كما توهمه بعضهم وكذا قوله وحاربوا ثبت عند أحمد من رواية حميد عن أنس في أصل الحديث وهو بواحد بين وستأتي قصة أبي قلابة في هذا الحديث مع عمر بن عبد العزيز في مسألة التسمية من كتاب الديات إن شاء الله تعالى وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم قدوم الوفود على الإمام ونظره في مصالحهم وفيه مشروعية الطب والتداوى باللبان الأبل وأبوالها وفيه أن كل جسد يطب بما اعتاده وفيه قتل الجماعة بالواحد سواء قتلوه غيلة أو حرا بة إن قلنا إن قتلهم كان قصاصا وفيه الممانعة في القصاص وليس ذلك من المثلة المنهى عنها وثبت حكم المحاربة في الصحراء وأما في القرى ففيه خلاف وفيه جواز استعمال ابن السبيل أبل الصدقة في الشرب وفي غيره قياسا عليه بإذن الإمام وفيه العمل بقول القائف وللعرب في ذلك المعرفة التامة (قوله أبو التياح) تقدم أنه بالثبابة الفوقانية ثم التحتانية المشددة وآخره مهملة وهذا الحديث في الصلاة في مرائب الغنم تمسك به من قال بطهارة أبوالها وأبغارها قالوا لأنها لا تخلو من ذلك ندل على أنهم كانوا يباشرونها في صلاتهم فلا تكون نجسة ونوزع من استدل بذلك لاحتمال الحائل وأجيب بأنهم لم يكونوا يصلون على حائل دون الأرض وفيه نظرا لأنها شهادة نقي لكن قد يقال إنها مستندة إلى أصل والجواب أن في الصحيحين عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على حصير في دارهم وصح عن عائشة أنه كان يصلي على الخمرة وقال ابن حزم هذا الحديث منسوخ لأن فيه أن ذلك كان قبل أن يبني المسجد فافتضى أنه في أول الهجرة وقد صح عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم أمرهم ببناء المساجد في الدور وأن تطيب وتنظف رواه أحمد وأبو داود وغيرهما وصححه ابن خزيمة وغيره ولا يبي داود نحوه من حديث سمرة وزاد أن نظرها قال وهذا بعد بناء المسجد وما دعه من النسخ يقتضى الجواز ثم المنع وفيه نظرا لأن أذنه صلى الله عليه وسلم في الصلاة في مرائب الغنم ثابت عند مسلم من حديث جابر بن سمرة نعم ليس فيه دلالة على طهارة المرائب لكن فيه أيضا النهي عن الصلاة في معاطن الأبل فلواقضى الأذن الطهارة لا تقتضى النهي التنجيس ولم يقل أحد بالفرق لكن المعنى في الأذن والنهي بشي لا يتعلق بالطهارة ولا النجاسة وهو أن الغنم من دواب الجنة والأبل خلقت من الشياطين والله أعلم (قوله باب ما يقع من النجاسات في السمن والماء) أي هل ينجسهما أم لا أولا ينجس الماء إذا تغير دون غيره وهذا الذي يظهر من مجموع ما أورده المصنف في الباب من أثر وحديث (قوله وقال الزهري) وصله ابن وهب في جامعه عن يونس عنه وروى البيهقي معناه من طريق أبي عمرو وهو الأوزاعي عن الزهري (قوله لا بأس بالماء) أي لا حرج في استعماله في كل حالة فهو محكوم بطهارته ما لم يغيره طعم أي من شيء نجس أو ريح منه أو لون ولغز يونس عنه كل ما فيه قوة عما يصبه من الأذى حتى لا يغير ذلك طعمه ولا ريحه ولا لونه فهو طاهر ومقتضى هذا أنه لا يفرق بين القليل والكثير إلا بالقوة المانعة للملاقي أن يغير أحد أوصافه فالعبرة عنده بالتغير وعدمه ومذهب

وَقَالَ حَمَّادُ لَا بَأْسَ بِرَيْشِ الْمَيْتَةِ . وَقَالَ الزُّهْرِيُّ فِي عِظَامِ الْمَوْتَى نَحْوُ الْفِيلِ وَغَيْرِهِ أَدْرَكَتْ نَاسًا مِنْ سَلَفِ
 الْعُلَمَاءِ يَمْتَشِطُونَ بِهَا وَيَدَّهِنُونَ فِيهَا لَا يَرَوْنَ بِهِ بَأْسًا . وَقَالَ ابْنُ سِيرِينَ وَابْرَاهِيمُ وَلَا بَأْسَ بِتِجَارَةِ
 الْعَاجِ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ
 مَيْمُونَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَأَلَ عَنْ فَارَةٍ سَقَطَتْ فِي سَمْنٍ فَقَالَ أَتَمُوهَا وَمَا حَوْلَهَا فَاطْرَحُوهُ وَكُلُوا مِنْكُمْ
حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ
 بْنِ مَسْعُودٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ مَيْمُونَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَأَلَ عَنْ فَارَةٍ سَقَطَتْ فِي سَمْنٍ فَقَالَ

الزهري هذا صار إليه طوائف من العلماء وقد تعقبه أبو عبيد في كتاب الطهور بأنه يلزم منه أن من بال في ابريق ولم
 يغسل الماء وصفاته يجوز له التطهر به وهو مستبشع ولهذا نصر قول الترمذي بالقلتين وإنما لم يخرج البخاري لاختلاف
 وقع في أسنده لكن رواه ثقات وصححه جماعة من الأئمة إلا أن مقدار القلتين لم يتفق عليه واعتبره الشافعي بخمس
 قرب من قرب الجحاز احتياطا وخصص به حديث ابن عباس مرفوعا الماء لا ينجسه شيء وهو حديث صحيح رواه
 الأربعة وابن خزيمة وغيرهم وسيأتي مزيد للقول في هذا في الباب الذي بعده وقول الزهري هذا ورد فيه حديث
 مرفوع قال الشافعي لا يثبت أهل الحديث مثله لكن لا أعلم في المسئلة خلافا يعني في تنجيس الماء إذا تغير أحد أوصافه
 بالنجاسة والحديث المشار إليه أخرجه ابن ماجه من حديث أبي امامة وأسناده ضعيف وفيه اضطراب أيضا (قوله
 وقال حماد) هو ابن أبي سليمان الفقيه الكوفي (قوله لا بأس بريش الميتة) أي ليس نجسا ولا ينجس الماء بملاقاته سواء
 كان ريش ما كول أو غيره وأثره هذا وصله عبد الرزاق عن معمر عنه (قوله وقال الزهري في عظام الموتى نحو الفيل وغيره)
 أي مما لا يؤكل (أدركت ناسا) أي كثيرا والتنوين للتكثير (قوله ويدهنون) بتشديد الدال من باب الافعال
 ويجوز ضم أوله واسكان الدال وهذا يدل على أنهم كانوا يقولون بطهارته وسند كره الخلاف فيه قريبا (قوله وقال
 ابن سيرين وابراهيم) لم يذكر السرخسي ابراهيم في روايته ولأكثر الرواة عن الترمذي وأثر ابن سيرين وصله عبد
 الرزاق بلفظه أنه كان لا يري بالتجارة في العلاج بأسا وهذا يدل على أنه كان يراه طاهرا لأنه لا يميز بين النجس ولا التنجس
 الذي لا يمكن تطهيره بدليل قصته المشهورة في الزيت والعاج هو ناب الفيل قال ابن سيده لا يسمى غيره عاجا وقال
 القزاز أنكر الخليل أن يسمى غير ناب الفيل عاجا وقال ابن فارس والجوهري العاج عظم الفيل فلم يخصصاه بالناب وقال
 الخطابي تبعا لابن قتيبة العاج الدبل وهو ظهر السلحفاة البحرية وفيه نظرفي الصحاح المسك السوار من عاج أودبل فغار
 بينهما لم يكن قال القالي العرب تسمى كل عظم عاجا فان ثبت هذا فلا حجة في الأثر المذكور على طهارة عظم الفيل لكن إيراد
 البخاري له عقب أثر الزهري في عظم الفيل يدل على اعتبار ما قال الخليل وقد اختلفوا في عظم الفيل بناء على
 أن العظم هل تحمله الحياة أم لا فذهب إلى الأول الشافعي واستدل به بقوله تعالى قال من يحي العظام وهي رميم
 قل يحييها الذي أنشأها أول مرة فهذا ظاهر في أن العظم تحمله الحياة وذهب إلى الثاني أبو حنيفة وقال بطهارة
 العظام مطلقا وقال مالك هو طاهر إن ذكي بناء على قوله أن غير الماء كول يطهر بالتذكية وهو قول أبي حنيفة
 (قوله حدثنا اسماعيل) هو ابن أبي أويس (قوله عن ميمونة) هي بنت الحارث خالة ابن عباس (قوله سئل عن فارة)
 بهمزة ساكنة والسائل عن ذلك هي ميمونة ووقع في رواية يحيى القطان وجويرة عن مالك في هذا الحديث أن ميمونة
 استفتت رواد الدارقطني وغيره (قوله سقطت في سمن) زاد النسائي من رواية عبد الرحمن بن مهدي عن مالك في سمن
 جامد وزاد المصنف في الذبائح من رواية ابن عيينة عن ابن شهاب فماتت (قوله وما حولها) أي من السمن (قوله حدثنا معن)

خَذُوهَا وَمَا حَوْلَهَا فَأَطْرَحُوهُ قَالَ مَعْنُ حَدَّثَنَا مَالِكٌ مَالَا أَحْصِيهِ يَقُولُ عَنْ عَبَّاسٍ عَنْ مَيْمُونَةَ حَدَّثَنَا
أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ
قَالَ كُلُّ كَلِمٍ يُكَلِّمُهُ الْمُسْلِمُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَكُونُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَهَيْئَتِهَا إِذْ طُعِنَتْ تَفَجَّرَ دَمًا أَلْوَنُ
لَوْنُ الدَّمِ وَالْعَرَفُ عَرَفُ الْمِسْكِ

هو ابن عيسى القزاز (قوله خذوها وما حولها فأطرحوه) أي الجميع وكلوا الباقي كما دلت عليه الرواية الأولى
(قوله قال معن) هو قول علي بن عبد الله فهو متصل وأبعد من قال انه معن وانما أورد البخاري كلام معن وساق حديثه
بنزول بالنسبة للأسناد الذي قبله مع موافقته له في السياق للإشارة إلى الاختلاف على مالك في أسناده فرواه أصحاب الموطأ
عنه واختلفوا فمنهم من ذكره عنه هكذا كيجي بن يحيى وغيره ومنهم من لم يذكر فيه ميمونة كالقنبي وغيره ومنهم من
لم يذكر فيه ابن عباس كإسحاق وغيره ومنهم من لم يذكر ابن عباس ولا ميمونة كيجي بن بكير وأبي مصعب ولم يذكر
أحد منهم لفظة جامدا لعبد الرحمن بن مهدي وكذا ذكرها أبو داود والطحاوي في مسنده عن سفيان بن عيينة عن ابن
شهاب ورواه الحميدي والحفاظ من أصحاب ابن عيينة بدونها وجودوا أسناده فذكروا فيه ابن عباس وميمونة وهو
الصحيح وزواه عبد الرزاق عن معمر عن ابن شهاب مجودا وله فيه عن ابن شهاب أسناد آخر عن سعيد بن المسيب عن
أبي هريرة ولفظه سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الفأرة تقع في السمن قال إذا كان جامدا فلقوها وما حولها وإن
كان مائعا فلا تقر به وحي الترمذي عن البخاري انه قال في رواية معمر هذا هي خطأ وقال ابن أبي حاتم عن أبيه أنها وهم
وأشار الترمذي إلى أنها شاذة وقال الذهلي في الزهريات الطريقان عندنا نحن وطان لكن طريق ابن عباس عن ميمونة أشهر
والله أعلم وقد استشكل ابن التين إيراد البخاري كلام معن هذا مع كونه غير مخالف لرواية اسمعيل وأجيب بان مراده
ان اسمعيل لم يتفرد بتجويد أسناده وظهري وجه آخر وهو ان رواية معن المذكورة وقعت خارج الموطأ هكذا وقد
رواها في الموطأ فم يذكر ابن عباس ولا ميمونة كذا أخرجه الاسماعيلي وغيره من طريقه فأشار المصنف إلى أن هذا
الاختلاف لا يضر لأن مالكا كان يصله تارة ويرسله تارة ورواية الوصل عنه مقدمة قد سمعه منه معن بن عيسى مرارا
وتابعه غيره من الحفاظ والله أعلم * (قائدة) * أخذ الجمهور بحديث معمر الدال على التفرقة بين الجامد والذائب ونقل ابن
عبد البر الاتفاق على أن الجامد إذا وقعت فيه ميتة طرحت وما حولها منه إذا تحقق أن شيئا من أجزائها لم يصل إلى غير ذلك
منه وأما المائع فاختلفوا فيه فذهب الجمهور إلى أنه ينجس كله بملاقاة النجاسة وخالف فريق منهم الزهري والاوزاعي
وساقي أيضا ذلك في كتاب الذبائح وكذلك مسألة الانتعاج بالدهن النجس أو المتنجس ان شاء الله تعالى قال ابن المنير
مناسبة حديث السمن للآثار التي قبله اختيار المصنف ان المتنجس في التنجيس تغير الصفات فلما كان ريش الميتة لا يتغير
بغيرها بالموت وكذا عظمها فكذلك السمن البعيد عن موقع الميتة إذا لم يتغير واقتضي ذلك أن الماء إذا لافته النجاسة ولم
يتغير انه لا يتنجس (قوله حدثنا أحمد بن محمد) أي ابن أبي موسى المروزي المعروف بمردويه وعبد الله هو ابن المبارك
(قوله كل كلم) بفتح الكاف واسكان اللام (يكلمه) بضم أوله واسكان الكاف وفتح اللام أي كل جرح بجرحه
(قوله في سبيل الله) قيد بخرج ما يصيب المسلم من الجراحات في غير سبيل الله وزاد في الجهاد من طريق الأعرج عن
أبي هريرة والله أعلم بمن يكلم في سبيله وفيه إشارة إلى أن ذلك انما يحصل لمن خلصت نيته (قوله تكون كهيتها) أعاد
الضمير مؤثرا لإرادة الجراحة ويوضحه رواية القاسمي عن أبي زيد المروزي عن الثوري كل كلمة يكلمها وكذا هو في رواية ابن
عساكر (قوله تنجر) بفتح الجيم انشددة وحذف التاء الأولى إذا حله تنجر (قوله والعرف) بفتح المهملة وسكون الراء
الريح والحكمة في كون الدم يأتي يوم القيامة على هيئته أنه يشهد لصاحبه بنضله وعلى ظالمه بنمعله وقائدة رانحة الطيبة
ان تنثر في أهل الموقف اظهار النضيلة أيضا ومن ثم لم يشرع غسل الشهيد في المعركة وقد استشكل إيراد المصنف

باب الماء الدائم حديثنا أبو اليان قال أخبرنا شعيب قال أخبرنا أبو الزناد أن عبداً للرحمن بن هرمز الأعرج حدثه أنه سمع أبا هريرة أنه سمع رسول الله ﷺ يقول نحن الآخرون السابقون وبإسناده قال لا يبولن أحدكم في الماء الدائم.

لهذا الحديث في هذا الباب فقال الاسماعيلى هذا الحديث لا يدخل في طهارة الدم ولا نجاسته وإنما ورد في فضل انطعون في سبيل الله وأجيب بأن مقصود المصنف بإرادته تأكيد مذهبه في أن الماء لا يتنجس بمجرد الملاقاة ما لم يتغير فاستدل بهذا الحديث على أن تبدل الصفة تؤثر في الموصوف فكما أن تغير صفة الدم بالرائحة الطيبة أخرجه من الدم إلى المدح فكذلك تغير صفة الماء إذا تغير بالنجاسة يخرج عن صفة الطهارة إلى النجاسة وتعتب بأن الغرض اثبات انحصار التنجيس بالتغير وما ذكر يدل على أن التنجيس يحصل بالتغير وهو وفاق لأنه لا يحصل إلا به وهو موضع النزاع وقال بعضهم مقصود البخارى أن يبين طهارة المسك رد على من يقول بنجاسته لكونه دماً تعتد فلما تغير عن الحالة المكروهة من الدم وهي الزهم وقبح الرائحة إلى الحالة الممدوحة وهي طيب رائحة المسك دخل عليه الحل وانتقل من حالة النجاسة إلى حالة الطهارة كالخمرة إذا تحللت وقال ابن رشيد مراده أن انتقال الدم إلى الرائحة الطيبة هو الذى نقله من حالة الدم إلى حالة المدح فحصل من هذا تغليب وصف واحد وهو الرائحة على وصفين وهما الطعم واللون فيستنبط منه أنه متى تغير أحد الأوصاف الثلاثة بصلاح أو فساد تبعه الوصفان الباقيان وكأنه أشار بذلك إلى رد ما نقل عن ربيعة وغيره أن تغير الوصف الواحد لا يؤثر حتى يجتمع وصفان قال ويمكن أن يستدل به على أن الماء إذا تغير ريحه بشيء طيب لا يسلب اسم الماء كما أن الدم لم ينتقل عن اسم الدم مع تغير رائحته إلى رائحة المسك لأنه قد سماه دماً مع تغير الرائحة فإدام الاسم واقعاً على المسمى فالحكم تابع له أه كلامه ويرد على الأول أنه يلزم منه أن الماء إذا كانت أوصافه الثلاثة فاسدة ثم تغيرت صفة واحدة منها إلى صلاح أنه يحكم بصلاحيته كله وهو ظاهر الفساد وعلى الثانى أنه لا يلزم من كونه لم يسلب اسم الماء أن لا يكون موصوفاً بصفة تمنع من استعماله مع بقاء اسم الماء عليه والله أعلم وقال ابن دقيق العيد لما نقل قول من قال أن الدم لا ينتقل بطيب رائحته من حكم النجاسة إلى الطهارة ومن حكم القذارة إلى الطيب لتغير رائحته حتى حكم له بحكم المسك وبالطيب للشهيد فكذلك الماء ينتقل بتغير رائحته من الطهارة إلى النجاسة قال هذا ضعيف مع تسكته * (قوله باب البول في الماء الدائم) أي الساكن يقال دوماً الطائر تدوماً إذا صنف جناحيه في الهواء فم يحركهما وفي رواية الأصملى باب لا تبولوا في الماء الدائم وهي بالمعنى (قوله الأعرج) كذا رواه شعيب ووافقه ابن عيينة فيارواه الشافعى عنه عن أبي الزناد وكذا أخرجه الاسماعيلى ورواه أكثر أصحاب ابن عيينة عنه عن أبي الزناد عن موسى بن أبي عثمان عن أبيه عن أبي هريرة ومن هذا الوجه أخرجه النسائي وكذا أخرجه أحمد من طريق الثورى عن أبي الزناد والطحاوي من طريق عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه والطريقان معاصمجان ولا يابى الزناد فيه شيخان وانظرهما في سياق المتن مختلف كما سنشير إليه (قوله نحن الآخرون السابقون) اختلاف في الحكمة في تقديم هذه الجملة على الحديث المقصود فقال ابن بطلال يحتمل أن يكون أبو هريرة سمع ذلك من النبي صلى الله عليه وسلم مع ما بعده في نسق واحد حدث بهما جميعاً ويحتمل أن يكون همام فعل ذلك لأنه سمعها من أبي هريرة والأفليس في الحديث مناسبة للترجمة (قلت) جزم ابن التين بالأول وهو معتقب فانه لو كان حديثاً واحداً ما فصله المصنف بقوله وبإسناده وأيضاً فقوله نحن الآخرون السابقون طرف من حديث مشهور في ذكر يوم الجمعة سيأتى الكلام عليه هناك إن شاء الله تعالى فلوراعى البخارى ما دعاء لساق المتن بتمامه وأيضاً فحديث الباب مروي بطرق متعددة عن أبي هريرة في دواوين الأئمة وليس في طريق منها في أوله نحن الآخرون السابقون وقد أخرجه أبو نعيم في المستخرج من طريق أبي اليمان شيخ البخارى بدون هذه الجملة وقول ابن بطلال ويحتمل أن يكون همام وهم تبعه عليه جماعة وليس لهمام ذكر في هذا الإسناد وقوله أنه ليس

في الحديث مناسبة للترجمة صحيح وان كان غيره تكلف فأبدي بينهما مناسبة كما سند كره والصواب ان البخاري في الغالب يذكر الشيء كما سمعه جملة لتضمنه موضع الدلالة المطلوبة منه وان لم يكن باقية مقصودا كما صنع في حديث عروة البارقي في شراء الشاة كما سيأتي بيانه في الجهاد وأمثلة ذلك في كتابه كثيرة وقد وقع لمالك نحو هذا في الموطأ اذا خرج في باب صلاة الصبح والعتمة متوناً بسند واحد أو لها من رجل بغصن شوك وآخرها لو يعلمون ما في الصبح والعتمة لأتوها ولو حبوا وليس غرضه منها الا الحديث الاخير لكنه أداها على الوجه الذي سمعه قال ابن العربي في القبس نري الجهال يتبعون في تأويلها ولا تعلق للاول منها بالباب أصلاً وقال غيره وجه المناسبة بينهما ان هذه الامة آخر من يدفن من الامم في الارض وأول من يخرج منها لان الوعاء آخر ما يوضع فيه أول ما يخرج منه فكذلك الماء الراكد آخر ما يقع فيه من البول أول ما يصادف أعضاء المتطهر فينبغي ان يجتنب ذلك ولا ينجس ما فيه وقيل وجه المناسبة أن بني اسرائيل وان سبقوا في الزمان لكن هذه الامة سبقتهم باجتنايب الماء الراكد اذا وقع البول فيه فلعلهم كانوا لا يجتنبونه وتعقب بان بني اسرائيل كانوا أشد مبالغة في اجتناب النجاسة بحيث كانت النجاسة اذا أصابت جلد أحدهم قرضه فكيف يظن بهم التساهل في هذا وهو استبعاد لا يستلزم رفع الاحتمال المذكور وما تررناه أولى وقد وقع للبخاري في كتاب التعبير في حديث أورده من طريق همام عن أبي هريرة مثل هذا صدره أيضاً بقوله نحن الآخر ونسابقون قال وبأسناده ولا يأتي فيه المناسبة المذكورة مع ما فيها من التكلف والظاهر ان نسخة أبي الزناد عن الاعرج عن أبي هريرة كنسخة معمر عن همام عنه ولهذا قل حديث يوجد في هذه الا وهو في الاخرى وقد اشتملنا على أحاديث كثيرة أخرج الشيخان غالبها وابتداء كل نسخة منهما حديث نحن الآخر ونسابقون فلماذا صدر به البخاري فيما أخرجه من كل منهما وسلك مسلم في نسخة همام طريقاً أخرى فيقول في كل حديث أخرجه منها قال رسول الله ﷺ فيذكر أحاديث منها وقال رسول الله ﷺ فيذكر الحديث الذي يريد به يشير بذلك الى أنه من أثناء النسخة لأولها والله أعلم (قوله الذي لا يجري) قيل هو تفسير للدائم وايضاح لمعناه وقيل احتريزه عن راكده يجرى بعضه كالبرك وقيل احتريزه عن الماء الدائم لانه جار من حيث الصورة ساكن من حيث المعنى ولهذا لم يذكر هذا القيد في رواية أبي عثمان عن أبي هريرة التي تقدمت الاشارة اليها حيث جاء فيها بلفظ الراكد بدل الدائم وكذا أخرجه مسلم من حديث جابر وقال ابن الانباري الدائم من حروف الاضداد يقال للساكن والدائر ومنه أسباب الرأس دوام أي دوار وعلى هذا فقوله الذي لا يجري صفة مخصصة لا حدمعني المشترك وقيل الدائم والراكد مقابلان للجاري لكن الدائم هو الذي له نبع والراكد الذي لا نبع له (قوله ثم يغتسل) بضم اللام على المشهور وقال ابن مالك يجوز الجزم عطفاً على يولان لانه مجزوم الموضع بلا الناهية ولكنه بني على الفتح لتوكيده بالنون ومنع ذلك القرطبي فقال لو أراد النهي لقال ثم لا يغتسل فحينئذ يتساوى الامر ان في النهي عنه لان المحل الذي تواردا عليه شيء واحد وهو الماء قال فعده وله عن ذلك يدل على انه لم يرد العطف بل نبه على ما ل الحال والمعنى انه اذا بال فيه قد يحتاج اليه فيمتنع عليه استعماله ومثله بقوله صلى الله عليه وسلم لا يضربن أحدكم امرأة ضرب الامة ثم يضاجعها فانه لم يروه أحد بالجزم لان المراد النهي عن الضرب لانه يحتاج في سأل حاله الى مضاجعتها فتمتنع لاءماء ته اليها فلا يحصل له مقصوده وتقدير اللفظ ثم هو يضاجعها وفي حديث الباب ثم هو يغتسل منه وتعقب بانه لا يلزم من تأكيد النهي أن لا يعطف عليه نهى آخر غير مؤكد لاحتمال أن يكون للتأكيد في أحدهما معني ليس للآخر قال القرطبي ولا يجوز النصب اذا لا تضمن أن بعد ثم وأجازه ابن مالك باعطاء ثم حكم الواو وتعقبه النووي بان ذلك يقتضي أن يكون المنهى عنه الجمع بين الامرين دون افراد احدهما وضعفه ابن دقيق العيد بانه لا يلزم أن يدل على الاحكام المتعددة لنظ واحد فيؤخذ النهي عن الجمع بينهما من هذا الحديث ان ثبت رواية النصب ويؤخذ النهي عن الافراد من حديث آخر (قلت) وهو ما رواه مسلم من حديث جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن البول في الماء الراكد وعنده من طريق أبي السائب

ثُمَّ يَغْتَسِلُ فِيهِ . **بَابُ** إِذَا أُلْقِيَ عَلَى ظَهْرِ الْمُصَلِّي قَذَرٌ أَوْ جِيفَةٌ لَمْ تَفْسُدْ عَلَيْهِ صَلَاتُهُ . وَكَانَ ابْنُ عُمرَ إِذَا رَأَى فِي ثَوْبِهِ دَمًا وَهُوَ يُصَلِّي وَضَعَهُ وَمَضَى فِي صَلَاتِهِ . وَقَالَ ابْنُ الْمُسَيَّبِ وَالشَّعْبِيُّ إِذَا صَلَّى وَفِي ثَوْبِهِ دَمٌ أَوْ جَنَابَةٌ أَوْ لَغِيرِ الْقِبَالَةِ أَوْ تَيْمَمَ صَلَّى ثُمَّ أَدْرَكَ الْمَاءَ فِي وَقْتِهِ لَا يُعِيدُ

عن أبي هريرة بلفظ لا يغتسل أحدكم في الماء الدائم وهو جنب وروى أبو داود النهي عنهما في حديث واحد ولفظه لا يبول أحدكم في الماء الدائم ولا يغتسل فيه من الجنابة واستدل به بعض الحنفية على تنجيس الماء المستعمل لأن البول ينجس الماء فكذلك الاغتسال وقد نهى عنهما معا وهو لا تحريم فيدل على النجاسة فيها وورد بانها دلالة اقتران وهي ضعيفة وعلى تقدير تسليمها فلا يلزم التسوية فيكون النهي عن البول للثلاثين نجسه وعن الاغتسال فيه لثلاثين نجسه الطهورية ويزيد ذلك وضوحا قوله في رواية مسلم كيف يفعل بأباهريرة قال يتناوله تناولا فدل على ان المنع من الانغماس فيه لثلاثين نجسه مستعمل فيمتنع عن الغير الانغماس به والصحابي أعلم بموارد الخطاب من غيره وهذا من أقوى الأدلة على ان المستعمل غير طهور وقد تقدمت الأدلة على طهارته ولا فرق في الماء الذي لا يجري في الحكم المذكور بين بول الأدمي وغيره خلافا لبعض الخنابلة ولا بين أن يبول في الماء أو يبول في اناء ثم يصبه فيه خلافا للظاهرية وهذا كله محمول على الماء القليل عند أهل العلم على اختلافهم في حد القليل وقد تقدم قول من لا يعتبر الا التغير وعدمه وهو أقوى لكن النصل بالثلاثين أقوى لصحة الحديث فيه وقد اعترف الطحاوي من الحنفية بذلك لكنه اعتذر عن القول به بان القلة في العرف تطلق على الكبيرة والصغيرة كالجرة ولم يثبت من الحديث تقديرهما فيكون مجالا فلا يعمل به وقواه ابن دقيق العيد لكن استدلاله غيرهما فقال أبو عبيد القاسم بن سلام المراد القلة الكبيرة اذ لو أراد الصغيرة لم يحتج لذكر العدد فان الصغيرتين قدر واحدة كبيرة ويرجع في الكبيرة الى العرف عند أهل الحجاز والظاهر ان الشارع عليه السلام ترك تحديدهما على سبيل التوسعة والعلم محيط بانه ما خاطب الصحابة الا بما يفهمون فاتفق الاجمال لكن اعدم التحديد وقع الخلف بين السلف في مقدارهما على تسعة أقوال حكاهما ابن المنذر ثم حدث بعد ذلك تحديدهما بالارطال واختلف فيه أيضا ونقل عن مالك انه حمل النهي على التنزيه فيما لا يتغير وهو قول الباقرين في الكثير وقال القرطبي يمكن حمله على التحريم مطلقا على قاعدة سد الذريعة لانه يفضي الى تنجيس الماء (قوله ثم يغتسل فيه) كذا هنا وفي رواية ابن عيينة عن أبي الزناد ثم يغتسل منه وكذا المسلم من طريق ابن سيرين وكل من اللانظنين يفيد حكما بالنص وحكما بالاستنباط قاله ابن دقيق العيد ووجهه ان الرواية بالنظر فيه تدل على منع الانغماس بالنص وعلى منع التناول بالاستنباط والرواية بالنظر منه بعكس ذلك وكله مبني على ان الماء ينجس بملاقاة النجاسة والله أعلم (قوله باب اذا ألقى على ظهر المصلي قذر) ينتج الذال المعجمة أي شيء نجس (أو جيفة) أي ميتة لها رائحة (قوله لم تفسد) محله ما اذا لم يعلم بذلك وتماذى ويختل الصحة مطلقا على قول من ذهب الى أن اجتناب النجاسة في الصلاة ليس بفرض وعلى قول من ذهب الى منع ذلك في الابتداء دون ما يطرأ عليه ميل المصنف وعليه يتخرج صنيع الصحابي الذي استمر في الصلاة بعد أن سالت منه الدماء برمي من رماه وقد تقدم الحديث عن جابر بذلك في باب من لم ير الوضوء الا من المخرجين (قوله وكان ابن عمر) هذا الاثر وصله ابن أبي شيبة من طريق برد بن سنان عن نافع عنه انه كان اذا كان في الصلاة فرأى في ثوبه دما فاستطاع ان يضعه وضعه وان لم يستطع خرج فغسله ثم جاء فيبني على ما كان صلى واسناده صحيح وهو يقتضى أنه كان يرى التفرقة بين الابتداء والدوام وهو قول جماعة من الصحابة والتابعين والاوزاعي واسحق وأبي نور وقال الشافعي وأحمد بعيد الصلاة وقيداهما مالك بالوقت فان خرج فلا قضاء وفيه بحث يطول واستدل الاولين بحديث أبي سعيد انه صلى الله عليه وسلم خلع نعليه في الصلاة ثم قال ان جبريل أخبرني أن فيها قذرا أخرجه أحمد وأبو داود وصححه ابن خزيمة وله شاهد من حديث ابن مسعود أخرجه الحاكم واما يذكر في الحديث اعادة وهو اختيار جماعة من الشافعية وأما مسألة البناء على ما مضى فتأتي في كتاب الصلاة ان شاء الله تعالى (قوله وقال ابن المسيب والشعبي) كذا للاكثر وهو الصواب والمستعمل والمرحى وكان

حَدَّثَنَا عَبْدَانُ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبِي عَنْ شُعْبَةَ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ بَيْنَمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَاجِدٌ ح قَالَ **وَحَدَّثَنِي** أَحْمَدُ بْنُ عُمَانَ قَالَ حَدَّثَنَا شُرَيْحُ بْنُ مَسْلَمَةَ قَالَ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ يُونُسَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ قَالَ حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ مَيْمُونٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ حَدَّثَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي عِنْدَ الْبَيْتِ وَأَبُو جَهْلٍ وَأَصْحَابُ لَهُ جُلُوسٌ إِذْ قَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ أَيْسَكُمُ يَحْسِي بِسَلَى جَزُورِ بَنِي فَلَانٍ فَيَضَعُهُ عَلَى ظَهْرِ مُحَمَّدٍ إِذَا سَجَدَ فَأَنْبَعَثَ أَشَقَى الْقَوْمِ فَجَاءَ بِهِ فَنَظَرَ حَتَّى سَجَدَ النَّبِيُّ ﷺ وَضَعَهُ عَلَى ظَهْرِهِ بَيْنَ كَتِفَيْهِ وَأَنَا أَنْظُرُ

فإن كانت محفوظة فأفراد قواه إذا صلي على إرادة كل منهما والمراد بمسئلة الدم ما إذا كان بغير علم المصلي وكذا الجنابة عند من يقول بنجاسة المني وبمسئلة القبلة ما إذا كان عن اجتهاد ثم تبين الخطأ وبمسئلة التيمم ما إذا كان غير واجد للماء وكل ذلك ظاهر من سياق الآثار الأربعة المذكورة عن التابعين المذكورين وقد وصلها عبدالرزاق وسعيد بن منصور وابن أبي شيبة بأسانيد صحيحة مفرقة أوضححتها في تعليق التعليق وقد تقدمت الإشارة إلى مسألة الدم وأمام مسألة التيمم فعدم وجوب الإعادة قول الأئمة الأربعة وأكثر السلف وذهب جمع من التابعين منهم عطاء وابن سيرين ومكحول إلى وجوب الإعادة مطلقاً وأمام مسألة بيان الخطأ في القبلة فقال الثلاثة والشافعي في القديم لا يعيد وهو قول الأكثر أيضاً وقال في الجديد تجب الإعادة واستدل للأولين بحديث أخرجه الترمذي من طريق عبدالله بن عامر بن ربيعة عن أبيه وقال حسن لكن ضعفه غيره وقال العقيلي لا يروى من وجه يثبت وقال ابن العربي مستند الجديد أن خطأ المجتهد يبطل إذا وجد النص بخلافه قال وهذا لا يتم في هذه المسئلة إلا بمكة وأما في غيرها فلا ينقض الاجتهاد بالاجتهاد وأجيب بأن هذه المسئلة مقصورة فيما إذا تيقن الخطأ فهو انتقال من يقين الخطأ إلى الظن القوي فليس فيه نقض اجتهاداً بجاهد والله أعلم (قوله حدثنا عبدان) أعاده المصنف في أواخر الجزية عنه فقال حدثنا عبدان عن عبدالله بن عثمان وعرفنا من سياقه هناك أن اللفظ هنا لرؤية أحمد بن عثمان وإنما قرنها برواية عبدان تقوية لها لأن في إبراهيم بن يوسف مقالاً وأحمد المذكور هو ابن عثمان بن حكيم الأودي الكوفي وهو من صغار شيوخ البخاري وله في هذا الحديث اسناد آخر أخرجه النسائي عنه عن خالد بن مخلد عن علي بن صالح عن أبي إسحاق ورجال اسناده جميعاً كوفيون وأبو إسحاق هو السبيعي ويوسف الراوي عنه هو ابن ابنه إسحاق وأفادت روايته التصريح بالتحديث لأبي إسحاق عن عمرو بن ميمون ولعمرو عن عبدالله وعينت أيضاً عبدالله بن مسعود وعمرو بن ميمون هو الأودي تابعي كبير مخضرم أسلم في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ولم يره ثم نزل الكوفة وهو غير عمرو بن ميمون الجزري الذي تقدم قريباً وهذا الحديث لا يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا بأسناد أبي إسحاق هذا وقد رواه الشيخان من طريق الثوري والبخاري أيضاً من طريق إسرائيل وزهير ومسلم من رواية زكريا بن أبي زائدة وكلهم عن أبي إسحاق وسند كرمافي اختلاف رواياتهم من التوائد مبدئاً إن شاء الله تعالى (قوله بينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ساجد) بقيته من رواية عبدان المذكور وحوله ناس من قریش من المشركين ثم ساق الحديث مختصراً (قوله إن عبدالله) في رواية الكشميهني عن عبدالله (قوله وأبو جهل وأصحاب له) هم السبعة المدعو عليهم بعد بينه البزار من طريق الأجلح عن أبي إسحاق (قوله إذ قال بعضهم) هو أبو جهل سماد مسلم من روايد زكريا المذكور وزاد فيه وقد نحررت جزوراً بالامس والجزور من الأبل ما يجز رأى يقطع وهو بنتج الجيم والسلي مقصور بنتج المهملة هي الجدة التي يكون فيها الولد يقال لها ذلك من البها ثم وأما من الآدميات فالشيمة وحكي صاحب المحكم أنه يقال فيهن أيضاً سلى (قوله فيضعه) زاد في رواية إسرائيل فيعمد إلى فرثها ودمها وسلاها ثم يهله حتى يسجد (قوله فانبعث أشقى القوم) وللکشميهني والمرخمى أشقى قوم بالتنكير

لَا أُغَيِّرُ شَيْئًا لَوْ كَانَ لِي مَنَّةٌ قَالَ فَجَعَلُوا يَضْحَكُونَ وَيَحْيَلُ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ
سَاجِدٌ لَا يَرْفَعُ رَأْسَهُ حَتَّى جَاءَتْهُ فَاطِمَةُ فَطَرَحَتْ عَنْ ظَهْرِهَا فَرَفَعَ رَأْسَهُ ثُمَّ قَالَ اللَّهُمَّ عَلَيْكَ بِقَرِيشٍ
ثَلَاثَ مَرَّاتٍ فَشَقَّ عَلَيْهِمْ إِذْ دَعَا عَلَيْهِمْ قَالَ وَكَانُوا يَرَوْنَ أَنَّ الدَّعْوَةَ فِي ذَلِكَ الْبَلَدِ سَجَابَةٌ ثُمَّ سَمَى اللَّهُمَّ عَلَيْكَ
بِأَبِي جَهْلٍ وَعَلَيْكَ بِعُبَيْتَةَ بْنِ رَبِيعَةَ وَشَيْبَةَ بْنِ رَبِيعَةَ وَالْوَلِيدَ بْنَ عُبَيْتَةَ وَأُمَيَّةَ بْنَ خَلْفٍ وَعَقْبَةَ بْنَ أَبِي مَعِيْطٍ.

ففيه مبالغة لكن المقام يقتضى الاول لان الشقاء هنا بالنسبة الى اولئك الافوم فتمط كما استقراره بعدوهو عقبة بن أبي معيط
بمهلين مصغرا سماه شعبة وفي سياقه عند المصنف اختصار يوم انه فعل ذلك ابتداء وقد ساقه أبو داود الطيالسي في
مسنده عن شعبة بن حور واية يوسف هذه وقال فيه فجاء عقبة بن أبي معيط فقتله على ظهره (قوله لا أغني) كذا الملا أكثر
وللكشميين والمستمل لا أغني ومعناها صحيح أى لا أغني في كنف شرهم أولا أغني شيئا من فعلهم (قوله لو كانت لي
منه) قال النووي المنعة بفتح النون القوة قال وحكي الاسكان وهو ضعيف وجزم القرطبي بسكون النون قال ويجوز التفتح
على أنه جمع مانع ككاتب وكتبة وقد رجح الفزاز والمروى الاسكان في المفرد وعكس ذلك صاحب اصلاح المنطق وهو
معتمد النووي قال وانما قال ذلك لانه لم يكن له بمكة عشيرة لكونه هذليا حليفا وكان حلفاؤه اذذاك كفارا وفي الكلام
حذف تقديره لطرحته عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وصرح به مسلم في رواية زكريا والبخاري فان رهب أى أخاف منهم
(قوله ويحيل بعضهم) كذا هنا بالمهملة من الاحالة والمراد ان بعضهم ينسب فعل ذلك الى بعض بالاشارة تمكيا ويحتمل أن
يكون من حال يحيل بالفتح اذا وثب على ظهر دابته أى يشب بعضهم على بعض من المرح والبطر ولمسلم من رواية زكريا
يميل بالميم أى من كثرة الضحك وكذا للمصنف من رواية اسرائيل (قوله فاطمة) هى بنت رسول الله صلى الله عليه
وسلم زاد اسرائيل وهى جويرة فانبت تسعى وثبت النبي صلى الله عليه وسلم ساجدا (قوله فطرحته) كذا
للاكثر وللكشميين يحذف المفعول زاد اسرائيل واقبلت عليهم تشتمهم زاد البخاري فتم يدوا عليها شيئا
(قوله رفع رأسه) زاد البراز من رواية زيد بن أبي أنيسة عن أبي اسحق لحمد الله واثني عليه ثم قال أما
بعد اللهم قال البخاري تكرر بقوله أما بعد زيد (قوله ثم قال) يشعر بمهالة بين الرفع والدعاء وهو كذلك في رواية
الاجلج عند البخاري فرفع رأسه كما كان يرفعه عند تمام سجوده فلما قضى صلاته قال اللهم وسلم والنسائي نحوه والظاهر
منه ان الدعاء المذكور وقع خارج الصلاة لكن وقع وهو مستقبل الكعبة كما ثبت من رواية زهير عن أبي اسحق
عند الشيخين (قوله عليك بقريش) أى بأهل الكوفة قریش والمراد الكفار منهم أو من سمى منهم فهو عام أريد به
الخصوص (قوله ثلاث مرات) كره اسرائيل في روايته انظارا لاعداد ما زاد مسلم في رواية زكريا وكان اذا دعا دعا
ثلاثا واذا سأل سأل ثلاثا (قوله فشق عليهم) ولمسلم من رواية زكريا فلما سمعوا صوته ذهب عنهم الضحك وخافوا
دعوته (قوله وكانوا يرون) بفتح أوله في رواية ثمان الراي أى يعتقدون وفي غيرها بالضم أى يظنون والمراد بالبلد
مكة ووقع في مستخرج أبي نعيم من الوجه الذي أخرجه منه البخاري في الثالثة بدل قوله في ذلك البلد ويناسبه
قوله ثلاث مرات ويمكن أن يكون ذلك مما بقي عندهم من شريعة ابراهيم عليه السلام (قوله ثم سمي) أى فصل من
أجل (قوله بأبي جهل) في رواية اسرائيل بعمر بن هشام وهو اسم أبي جهل فلعله سماه وكناه معاً (قوله والوليد بن
عقبة) هو ولد المذكور بعد أبي جهل ولم تختلف الروايات في انه عين مهملة بعدها مثناة ساكنة ثم موحدة لكن عند
مسلم من رواية زكريا بالقاف بدل المثناة وهو وعمر تقديم به عليه ابن سنيان الراي عن مسلم وقد أخرجه الاسماعيلي
من طريق شيخ مسلم على الصواب (قوله وأمية بن خلف) في رواية شعبة أو أبي بن خلف شك شعبة وقد ذكر
المصنف الاختلاف فيه عقيب رواية الثوري في الجهاد وقال الصحيح أمية لكن وقع عنده هناك أبي بن خلف وهو
وهم منه أو من شيخه أبي بكر بن عبد الله بن أبي شيبه اذ حدثه فقد رواه شيخه أبو بكر في مسنده فقال أمية وكذا

وعَدَّ السَّابِعَ فَلَمْ يَحْفَظْهُ . قَالَ فَوَأْدَى نَفْسِي بِمِدَّةٍ لَقَدْ رَأَيْتُ الَّذِينَ عَدَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَرَغِي فِي الْقَلْبِ قَلْبِي بِدَرٍ
رواه مسلم عن أبي بكر والاسماعيلي وأبونعيم من طريق أبي بكر كذلك وهو الصواب وأطبق أصحاب المغازي على أن
المقتول بيد أمية وعلى أن أخاه أيما قتل بأحد وسيأتي في المغازي قتل أمية بيد أن شاء الله تعالى (قوله
وعَدَّ السَّابِعَ فَلَمْ يَحْفَظْهُ) وقع في روايتنا بالنون وهي للجمع وفي غيرها بالياء التحتية قال الكرمانى فاعل عد
رسول الله صلى الله عليه وسلم أو ابن مسعود وفاعل فلم يحفظه ابن مسعود أو عمرو بن ميمون (قلت) ولا
أدرى من أين تهياله الجزم بذلك مع أن في رواية الثوري عند مسلم ما يدل على أن فاعل فلم يحفظه أبو اسحق
ولفظه قال أبو اسحق ونسبت السابيع وعلى هذا ففاعل عد عمرو بن ميمون على أن أبا اسحق قد تذكره مرة أخرى
فسماء عمارة بن الوليد كذا أخرجه المصنف في الصلاة من رواية اسرائيل عن أبي اسحق وسماع اسرائيل من أبي
اسحق في غاية الاتفاق للزومه أياه لانه جده وكان خصيصا به قال عبد الرحمن بن مهدي ما قاتني الذي قاتني من حديث
الثوري عن أبي اسحق الا انك لا على اسرائيل لانه كان يأتي به أتم وعن اسرائيل قال كنت أحفظ حديث أبي اسحق
كما حفظ سورة الحمد واستشكل بعضهم عد عمارة بن الوليد في المذكورين لانه لم يقتل بيد بل ذكر أصحاب المغازي
انه مات بأرض الحبشة وله قصة مع النجاشي اذ تعرض لامرأته فأمر النجاشي ساحرا فنفخ في احليل عمارة من سحره
عقوبة له فتوحش وصار مع البهائم الى أن مات في خلافه عمر وقصته مشهورة والجواب أن كلام ابن مسعود في انه
رأى صرعي في القلب محمول على الاكثر ويدل عليه ان عقبة بن أبي معيط لم يطرح في القلب وانما قتل صبيا بعد ان
رحلوا عن بدر مرحلة وأميه بن خلف لم يطرح في القلب كما هو بل مقطعا كما سيأتي وسياتي في المغازي
كيفية مقتل المذكورين بيد وزيادة بيان في أحولهم ان شاء الله تعالى (قوله قال) أي ابن مسعود والمراد
باليدها القدرة وفي رواية مسلم والذي بعث محمدا بالحق وللنساء والذي أنزل عليه الكتاب وكان عبد الله قال كل ذلك
تاكيدا (قوله صرعي في القلب) في رواية اسرائيل لقد رأيتهم صرعي يوم بدر ثم سجدوا الى القلب قلب بدر ثم قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم وأتبع أصحاب القلب لعنة وهذا يحتمل أن يكون من تمام الدعاء الماضي فيكون فيه علم
عظيم من اعلام النبوة ويحتمل أن يكون قاله صلى الله عليه وسلم بعد أن ألقوا في القلب وزاد شعبة في روايته الأمية فانه
تقطعت أوصاله زادلانه كان بادنا قال العلماء وانما أمر بالقائمهم فيه لثلاث تأذي الناس بريحتهم والافالخر بي لا يجب دفنه
والظاهر ان البئر لم يكن فيها ماء معين (قوله قلب بدر) بالجر على البدلية والقلب بنتج القاف وآخره موحدة هو البئر
التي لم تطو وقيل العادية القديمة التي لا يعرف صاحبها (فائدة) روي هذا الحديث ابن اسحق في المغازي قال حدثني
الاجلح عن أبي اسحق فذكر هذا الحديث وزاد في آخره قصة أبي البختری مع النبي صلى الله عليه وسلم في سؤاله إياه عن
القصة وضرب أبي البختری أباجهل وشجها إياه والقصة مشهورة في السيرة وأخرجها البزار من طريق ابن اسحق وأشار
الى تفرد الاجلح بها عن أبي اسحق وفي الحديث تعظيم الدعاء بمكة عند الكفار وما ازدادت عند المسلمين الاتعظما
وفيه معرفة الكفار بصدق علي الله عليه وسلم لخوفهم من دعائه ولكن حملهم الحسد على ترك الانقياد له وفيه جلالة
صلى الله عليه وسلم عن آذافني رواية الطيالسي عن شعبة في هذا الحديث ان ابن مسعود قال لم أره دعائهم الا يومئذ
وانما استحقوا الدعاء حينئذ أقدموا عليه من الاستخفاف به حال عبادة به وفيه استحباب الدعاء ثلاثا وقد تقدم في
العلم استحباب السلام ثلاثا وغير ذلك وفيه جواز الدعاء على الظالم لكن قال بعضهم محله ما اذا كان كافرا فاما المسلم
فيستحب الاستغفار له والدعاء بالتوبة ولو قيل لادلاله فيه على الدعاء على الكافر لا كان بعيد الاحتمال أن يكون اطلع
صلى الله عليه وسلم على ان المذكورين لا يؤمنون والاولى أن يدعى لكل حي بالهداية وفيه قوة نفس فاطمة الزهراء من
صغرها اشرفها في قومها ونفسها لكونها صرحت بشتهم وهم رؤس قریش فلم يردوا عليها وفيه ان المباشرة أكد من
السبب والاعانة لقوله في عقبة أشقي القوم مع أنه كان فيهم أبوجهل وهو أشد منه كفرا وأذى للنبي صلى الله عليه وسلم

بابُ الْبُزَاقِ وَالْخَطِ وَنَحْوِهِ فِي الثُّوبِ قَالَ عُرْوَةُ عَنِ الْمُسَوَّرِ وَرَوَانِ خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ زَمَنَ حَدِيثِيَّةَ
فَدَكَرَ الْحَدِيثَ وَمَا تَنَحَّمَ النَّبِيُّ ﷺ نَحْمَةً إِلَّا وَقَعَتْ فِي كَفِّ رَجُلٍ مِنْهُمْ فَمَلَكَ بِهَا وَجْهَهُ وَجَدَّهُ
حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ قَالَ حَدَّثَنَا سَفْيَانُ عَنْ حُمَيْدٍ عَنْ أَنَسٍ قَالَ بَزَقَ النَّبِيُّ ﷺ فِي ثَوْبِهِ . طَوَّاهُ
أَبْنُ أَبِي مَرْيَمَ قَالَ أَخْبَرَنَا بِحْنَى بْنُ أَيُّوبَ حَدَّثَنِي حُمَيْدٌ قَالَ سَمِعْتُ أَنَسًا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ **بابُ**
لَا يَجُوزُ الْوُضُوءُ بِالنَّبِيدِ وَلَا الْمُسْكِرِ وَكَرِهَهُ الْحَسَنُ وَأَبُو الْعَالِيَةِ .

لكن الشقاء هنا بالنسبة الى هذه القصة لانهم اشتركوا في الامر والرضا وانفرد عقبة بالمباشرة فكان اشقاهم ولهذا
قتلوا في الحرب وقتل هو صبرا واستدل به على أن من حدث له في صلاته ما يمنع انعقادها ابتداء لا تبطل صلاته ولو تبادى
وعلى هذا ينزل كلام المصنف فلو كانت نجاسة فأزالها في الحال ولا أثر لها صححت اتفاقا واستدل به على طهارة فرث ما يؤكل
لحمه وعلى ان ازالة النجاسة ليست بفرض وهو ضعيف وحمله على ما سبق أولى وتعقب الاول بأن الفرث لم يفر دبل كان مع
الدم كما في رواية اسرائيل والدم نجس اتفاقا وأجيب بأن الفرث والدم كانا داخل السلي وجدة السلي الظاهرة طاهرة
فكان كحمل القارورة المرصصة وتعقب بانها ذبيحة وثني لجميع اجزائها نجسة لانها ميتة وأجيب بأن ذلك كان قبل
التعبد بتحريم ذبائحهم وتعقب بانه يحتاج الى تاريخ ولا يكفي فيه الاحتمال وقال النووي الجواب المرضي انه صلى الله
عليه وسلم لم يعلم ما وضع على ظهره فاستمر في سجوده استصحجا بالاصل الطهارة وتعقب بانه يشكل على قولنا بوجوب الاعادة
في مثل هذه الصورة وأجاب بأن الاعادة انما تجب في الفريضة فان ثبت أنها فريضة فالوقت موسع فلعلة أعاد وتعقب
بأنه لو أعاد لنقل ولم ينقل وبأن الله تعالى لا يقره على التماذي في صلاة فاسدة وتقدم أنه خلع نعليه وهو في الصلاة
لان جبريل أخبره أن فيهما قدرا ويدل على أنه علم بما ألقى على ظهره أن فاطمة ذهبت به قبل أن يرفع رأسه وتعقب هو
صلاته بالدعاء عليهم والله أعلم (قوله باب البصاق) كذا في روايتنا ولاكثر بالزاي وهي لغة فيه وكذا السين وضعت
(قوله في الثوب) أي والبدن ونحوه ودخول هذا في أبواب الطهارة من جهة أنه لا يفسد الماء لو خالطه (قوله وقال عروة)
هو ابن الزبير ومروان هو ابن الحكم وأشار بهذا التعليق الى الحديث الطويل في قصة الحديبية وسيأتي بيانه في الشروط
من طريق الزهري عن عروة وقد علق منه موضعا آخر كما مضى في باب استعمال فضل وضوء الناس (قوله فذكر
الحديث) يعني وفيه وما تنخم وغفل الكرماني فظن ان قوله وما تنخم الى آخره حديث آخر فجوز أن يكون الراوي
ساق الحديثين سوفا واحدا أو يكون أمر التنخم وقع بالحديبية انتهى ولو راجع الموضع الذي ساق المصنف فيه الحديث
تاما لظهر له الصواب والنخامة بالضم هي النخاعة كذا في الجمل والصحيح وقيل بالميم ما يخرج من النعم وبالعين ما يخرج
من الحلق والغرض من هذا الاستدلال على طهارة الريق ونحوه وقد نقل بعضهم فيه الاجماع لكن روى ابن أبي شيبة
باسناد صحيح عن ابراهيم النخعي انه ليس بظاهر وقال ابن حزم صحح عن سلمان الفارسي و ابراهيم النخعي ان اللعاب نجس اذا
فارق اللحم (قوله حدثنا محمد بن يوسف) هو الثريابي وسفيان هو الثوري وقد روي أبو نعيم في مستخرجه هذا الحديث
من طريق الثريابي وزاد في آخره وهو في الصلاة (قوله طوله ابن أبي مريم) هو سعيد بن الحكم المصري أحد شيوخ
البيخاري نسب الى جده وأفادت روايته تصريح حميد بالجماع له من أنس خلافا لما روى يحيى القطان عن حماد بن سلمة
أنه قال حديث حميد عن أنس في البزاق انما سمعته من ثابت عن أبي نضرة فظهر أن حميد لم يدلس فيه ومفعول سمعت الثاني
محذوف للعلم به والمراد انه كالتن الذي قبله مع زيادات فيه وقد وقع مطولا أيضا عند المصنف في الصلاة كما سيأتي في باب
حك البزاق باليد في المسجد (قوله باب لا يجوز الوضوء بالنبيذ ولا المسكر) هو من عطف العام على الخاص أو المراد
بالنبيذ ما لم يبلغ حد الاسكار (قوله وكرهه الحسن) أي البصري روى ابن أبي شيبة وعبد الرزاق من طريقين عنه قال
لا توضع النبيذ وروى أبو عبيد من طريق أخرى عنه أنه لا بأس به فعلى هذا فكرأته عنده على التنزيه (قوله وأبو العالية)

وَقَالَ عَطَاءُ التَّمِيمِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ الْوُضُوءِ بِالْبَيْزِ وَاللَّبَنِ **حَدَّثَنَا** عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ كُلُّ شَرَابٍ أَسْكَرَ فَهُوَ حَرَامٌ **بَابُ** غَسْلِ الْمَرْأَةِ أَبَاهَا الدَّمُ عَنْ وَجْهِهِ. وَقَالَ أَبُو الْعَالِيَةِ أَمْسَحُوا عَلَى رِجْلَيْ فَاثِمَةَ بِمِصْبَةِ **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدٌ قَالَ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ أَبِي حَازِمٍ سَمِعَ سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ السَّاعِدِيَّ وَسَالَةَ النَّاسُ وَمَا بَيْنِي وَبَيْنَهُ أَحَدٌ بِأَيِّ شَيْءٍ دُوِيَ جُرْحُ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ

رَوَى أَبُو دَاوُدَ وَأَبُو عُبَيْدٍ مِنْ طَرِيقِ أَبِي خَلْدَةَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْعَالِيَةِ عَنْ رَجُلٍ أَصَابَتْهُ جَنَابَةٌ وَلَيْسَ عِنْدَهُ مَاءٌ أَيْغْتَسِلَ بِهِ قَالَ لَا وَفِي رِوَايَةٍ أَبِي عُبَيْدٍ فَكَّرَهُ (قَوْلُهُ وَقَالَ عَطَاءُ) هُوَ ابْنُ أَبِي رِبَاعٍ رَوَى أَبُو دَاوُدَ أَيْضًا مِنْ طَرِيقِ ابْنِ جَرِيرٍ عَنْهُ أَنَّهُ كَرِهَ الْوُضُوءَ بِالْبَيْزِ وَاللَّبَنِ وَقَالَ إِنَّ التَّمِيمَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْهُ وَذَهَبَ الْأَوَزَاعِيُّ إِلَى جَوَازِ الْوُضُوءِ بِالْأَنْبَذَةِ كُلِّهَا وَهُوَ قَوْلُ عِكْرَمَةَ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ وَرَوَى عَنْ عَلِيِّ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَلَمْ يَصِحَّ عَنْهُمَا وَقِيدَهُ أَبُو حَنِيفَةَ فِي الْمَشْهُورِ عَنْهُ بِنَيْزِ التَّمْرِ وَاشْتَرَطَ أَنْ لَا يَكُونَ بِحَضْرَةِ مَاءٍ وَأَنْ يَكُونَ خَارِجَ الْمَصْرِ أَوِ الْقَرْيَةِ وَخَالَفَهُ صَاحِبَاهُ فَقَالَ مُجِدَّبُ جَمَعَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ التَّمِيمِ قِيلَ إِنْجَابًا وَقِيلَ اسْتِحْبَابًا وَهُوَ قَوْلُ اسْحَقَ وَقَالَ أَبُو يُونُسَ بِقَوْلِ الْجُمْهُورِ لَا يَتَوَضَّأُ بِهِ بِحَالٍ وَاخْتَارَهُ الطَّحَاوِيُّ وَذَكَرَ قَاضِي خَانَ أُنْأَبَاحِيفَةَ رَجَعَ إِلَى هَذَا الْقَوْلِ لَكِنْ فِي الْمُنْفِيْدِ مِنْ كُتُبِهِمْ إِذَا أُلْقِيَ فِي الْمَاءِ تَمْرَاتٌ فَخَلَا وَلَمْ يَزَلْ عَنْهُ اسْمُ الْمَاءِ جَازًا الْوُضُوءَ بِهِ بِإِخْلَافٍ يَعْنِي عِنْدَهُمْ وَاسْتَدَلُّوا بِحَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ حَيْثُ قَالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيْلَةَ الْجَنِّ مَا فِي أَدْوَاتِكَ قَالَ نَيْزٌ قَالَ ثَمَرَةٌ طَيِّبَةٌ وَمَاءٌ طَهُورٌ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَزَادَ فِتْوَضًا بِهِ وَهَذَا الْحَدِيثُ أَطْبَقَ عَلَيْهِ السَّلَفُ عَلَى تَضَعِيفِهِ وَقِيلَ عَلَى تَقْدِيرِ صَحِّهِ أَنَّهُ مَنْسُوخٌ لِأَنَّ ذَلِكَ كَانَ بِمَكَّةَ وَنَزُولُ قَوْلِهِ تَعَالَى فَلَمْ تَجِدْ وَامَاءَ فَتَمِيمُوا إِنَّمَا كَانَ بِالْمَدِينَةِ بِإِخْلَافٍ أَوْ هُوَ مَحْمُولٌ عَلَى مَاءِ الْقَيْتِ فِيهِ تَمْرَاتٌ يَابِسَةٌ لَمْ تَغْيِرْ لَهُ وَصْفًا وَإِنَّمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ ذَلِكَ لِأَنَّ غَالِبَ مِيَاهِهِمْ لَمْ تَكُنْ حُلُوةً (قَوْلُهُ عَنِ الزُّهْرِيِّ) كَذَا لِلْأَصْبَلِيِّ وَغَيْرِهِ وَلَا بِيْ ذَرٍّ حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ (قَوْلُهُ كُلُّ شَرَابٍ أَسْكَرَ) أَيُّ كَانَ مِنْ شَأْنِهِ الْأَسْكَارُ سَوَاءٌ حَصَلَ بِشْرَبِهِ السُّكْرُ أَمْ لَا تَأَلَّ الْخَطَّابِيُّ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ قَلِيلَ الْمُسْكِرِ وَكَثِيرُهُ حَرَامٌ مِنْ أَيِّ نَوْعٍ كَانَ لِأَنَّهَا صَيْغَةُ عَمُومٍ أَشِيرَ بِهَا إِلَى جَنْسِ الشَّرَابِ الَّذِي يَكُونُ مِنْهُ السُّكْرُ فَهُوَ كَمَا لَوْ قَالَ كُلُّ طَعَامٍ أَشْبَعُ فَهُوَ حَلَالٌ فَإِنَّهُ يَكُونُ دَالًا عَلَى حُلِّ كُلِّ طَعَامٍ مِنْ شَأْنِهِ الْأَشْبَاعُ وَإِنْ لَمْ يَحْصُلِ الشَّبَعُ بِهِ لِبَعْضٍ دُونَ بَعْضٍ وَوَجْهٌ احْتِجَاجُ الْبُخَارِيِّ بِهِ فِي هَذَا الْبَابِ أَنَّ الْمُسْكِرَ لَا يَحِلُّ شَرْبُهُ وَمَا لَا يَحِلُّ شَرْبُهُ لَا يَجُوزُ الْوُضُوءُ بِهِ اتِّفَاقًا وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَى حَكْمِ شَرْبِ النَّبِيْذِ فِي الْأَشْرَبَةِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى (قَوْلُهُ بِأَبَا غَسْلِ الْمَرْأَةِ أَبَاهَا) مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَنْعُولِيَّةِ وَالْدَّمُ مَنْصُوبٌ عَلَى الْإِخْتِصَاصِ أَوْ عَلَى الْبَدَلِ وَهُوَ أَمَّا اشْتِمَالُ أَوْ بَعْضُ مَنْ كُلٍّ وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ ابْنِ عَسَا كَرِغْسِلِ الْمَرْأَةِ الدَّمُ عَنْ وَجْهِ أَهْيَا وَهُوَ بِالْمَعْنَى (قَوْلُهُ عَنْ وَجْهِهِ) فِي رِوَايَةِ الْكَشْمِيرِيِّ مِنْ وَجْهِهِ وَعَنْ فِي رِوَايَةِ غَيْرِهِ أَمَّا بِمَعْنَى مَنْ أَوْ ضَمِنْ الْفِعْلِ مَعْنَى الْإِزَالَةِ وَهَذِهِ التَّرْجُمَةُ مَعْقُودَةٌ لِإِيَّانِ أَنْ إِزَالَةَ النَّجَاسَةِ وَنَحْوَهَا يَجُوزُ الْإِسْتِعَانَةُ فِيهَا كَمَا تَقَدَّمَ فِي الْوُضُوءِ وَبِهَذَا يَظْهَرُ مَنَاسِبَةُ أَتْرَ أَبِي الْعَالِيَةِ لِحَدِيثِ سَهْلٍ (قَوْلُهُ وَقَالَ أَبُو الْعَالِيَةِ) هُوَ الرِّيَاحِيُّ بِكُسْرِ الرَّاءِ وَيَاءٍ تَحْتَانِيَّةٍ وَأَثَرُهُ هَذَا وَصَلَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ عَاصِمِ بْنِ سُلَيْمَانَ قَالَ دَخَلْنَا عَلَى أَبِي الْعَالِيَةِ وَهُوَ وَجَعَ فَوْضُوهُ فَلَمَّا بَقِيَ أَحَدِي رِجْلَيْهِ قَالَ أَمْسَحُوا عَلَى هَذِهِ فَثَنَاهُمَا بِمِصْبَةِ وَكَانَ بِهَا حَمْرَةٌ وَزَادَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ أَنَّهَا كَانَتْ مَعْصُوبَةً (قَوْلُهُ حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ) قَالَ أَبُو عَلِيٍّ الْجَيْفَانِيُّ لَمْ يَنْسِبْ أَحَدًا مِنَ الرِّوَاةِ وَهُوَ عِنْدِي ابْنُ سَلَامٍ (قَالَ) وَبِذَلِكَ جُزِمَ أَبُو نَعِيمٍ فِي الْمُسْتَخْرَجِ وَقَدْ وَفَّقَ فِي رِوَايَةِ ابْنِ عَسَا كَرِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ يَعْنِي ابْنَ سَلَامٍ (قَوْلُهُ وَسَأَلَهُ النَّاسُ) جَمَلَةً حَالِيَةً وَأَرَادَ بِقَوْلِهِ وَمَا بَيْنِي وَبَيْنَهُ أَحَدٌ أَيُّ عِنْدَ السُّؤَالِ لِيَكُونَ أَدَلُّ عَلَى صِحَّةِ سَمَاعِهِ لِقَرْبِهِ مِنْهُ (قَوْلُهُ دُوِيَ) بَضْمُ الدَّالِّ عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَجْهُولِ وَحُذِفَتْ أَحَدِي الْوَاوَيْنِ فِي

مَا بَقِيَ أَحَدٌ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي . كَانَ عَلِيٌّ يَجِيءُ بِتُرْسِهِ فِيهِ مَاءٌ وَفَاطِمَةُ تَغْسِلُ عَنْ وَجْهِهِ الدَّمَ فَأَخَذَ حَصِيرًا
فَأَحْرَقَ فَحَشِيَ بِهِ جُرْحَهُ **بَابُ السَّوَالِكِ** وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ بَشَّرَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَاسْتَنْ حَدَّثَنَا
أَبُو النُّعْمَانِ قَالَ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ غِيَالَانَ بْنِ جَرِيرٍ عَنْ أَبِي بَرْدَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ
فَوَجَدْتُهُ يَسْتَنْ بِسِوَالِكٍ يَدُهُ يَقُولُ أَعُ أَعُ وَالسَّوَالِكُ فِيهِ كَأَنَّهُ يَتَهَوَّعُ **حَدَّثَنَا** عُمَانُ قَالَ حَدَّثَنَا
جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ حُذَيْفَةَ قَالَ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ يَشُوصُ فَاهُ بِالسَّوَالِكِ

الكتابة كداود (قوله ما بقي أحد) إنما قال ذلك لانه كان آخر من بقي من الصحابة بالمدينة كما صرح به المصنف
في النكاح في روايته عن قتبية عن سفيان ووقع في رواية الحميدي عن سفيان اختلاف الناس بأى شيء دوى جرح رسول الله
صلى الله عليه وسلم وسيأتي ذكر سبب هذا الجرح وتسمية فاعله في المغازي في وقعة أحد إن شاء الله تعالى وكان بينها وبين
تحديث سهل بذلك أكثر من ثمانين سنة (قوله فاخذ) بضم الهمزة على البناء للمجهول وله في الطب فلما رأته فاطمة الدم
يزيد على الماء كثرة عمدت إلى حصير فاحرقته والصقته على الجرح فرقا الدم وفي هذا الحديث مشروعية التداوي
ومعالجة الجراح واتخاذ الترس في الحرب وإن جميع ذلك لا يقدح في التوكل لصدوره من سيد التوكلين وفيه مباشرة المرأة لآبائها
وكذلك لغيره من ذوي محارمها وددائها والأمراضهم وغير ذلك مما يأتي الكلام عليه في المغازي إن شاء الله تعالى (قوله
باب السواك) هو بكسر السين على الإفصح ويطلق على الآلة وعلى الفعل وهو المراد هنا (قوله وقال ابن عباس) هذا التعليق
سقط من رواية المستمل وهو طرف من حديث طويل في قصة مبيت ابن عباس عند خالته ميمونة ليشهد صلاة
النبي صلى الله عليه وسلم بالليل وقد وصله المؤلف من طرق منها بلفظه هذا في تفسير آل عمران واقتضى كلام عبد الحق
أنه بهذا اللفظ من أفراد مسلم وليس بجيد (قوله عن أبي بردة) هو ابن أبي موسى الأشعري (قوله يستن) بفتح أوله
وسكون المهملة وفتح المثناة وتشديد النون من السن بالكسر أو الفتح إملا أن السواك يمر على الأسنان أولانه يستن أى
يحددها (قوله يقول) أى النبي صلى الله عليه وسلم أو السواك مجازا (قوله أع أع) بضم الهمزة وسكون المهملة كذا في
رواية أبي ذر وأشار ابن التين إلى أن غيره رواه بفتح الهمزة ورواه النسائي وابن خزيمة عن أحمد بن عبدة عن حماد
بتقديم العين على الهمزة وكذا أخرجه البيهقي من طريق اسمعيل القاضي عن عارم وهو أبو النعمان شيخ البخاري فيه
ولا يداود بهمزة مكسورة ثم هاء ولا يجوز في بناء معجمة بدل الهاء والرواية الأولى أشهر وإنما اختلف الرواة لتقارب
مخارج هذه الأحرف وكلها ترجع إلى حكاية صوته إذ جعل السواك على طرف لسانه كما عند مسلم والمراد طرفه الداخل
كما عند أحمد يستن إلى فوق ولهذا قال هنا كأنه يتهوع والتهوع التقيى أى له صوت كصوت التقيى على سبيل
المبالغة ويستفاد منه مشروعية السواك على اللسان طولا أما الأسنان فالأحب فيها أن تكون عرضا وفيه حديث
مرسل عند أبي داود وله شاهد موصول عند العقيلي في الضعفاء وفيه تأكيد السواك وأنه لا يختص بالأسنان وأنه
من باب التنظيف والتطيب لا من باب إزالة القاذورات لكونه صلى الله عليه وسلم لم يكتف به وبوبوا عليه حديثا
الامام بحضرة رعيته (قوله عن حذيفة) هو ابن النعمان والأسناد كله كوفيون (قوله يشوص) بضم المعجمة وسكون
الواو بعدها مهملة والشوص بالفتح الغسل والتنظيف كذا في الصحاح وفي الحكم الغسل عن كراع والتنقية عن
أبي عبيد والدلك عن ابن النباري وقيل الأمرار على الأسنان من أسفل إلى فوق واستدل قائله بأنه مأخوذ من الشوصة
وهي ريح ترفع القلب عن موضعه وعكسه الخطأ فيقال هو ذلك الأسنان بالسواك أو الأصابع عرضا قال ابن دقيق
العيد فيه استحباب السواك عند القيام من النوم لأن النوم مقتضى لتغير النعم لما يتصاعد إليه من أبخرة المعدة والسواك
آلة تنظيفه فيستحب عند مقتضاه قال وظاهر قوله من الليل عام في كل حالة ويحتمل أن يخص بما إذا قام إلى الصلاة

باب دفع السواك إلى الأَكْبَرِ * وقال عفان حَدَّثَنَا صَخْرُ بْنُ جُوَيْرِيَةَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ أَرَانِي أُتَسَوَّكُ بِسِوَاكِكَ فَجَاءَنِي رَجُلَانِ أَحَدُهُمَا أَكْبَرُ مِنَ الْآخَرِ . فَنَآوَلْتُ السِّوَاكَ الْأَصْفَرَ مِنْهُمَا . فَقِيلَ لِي كَبِّرْ فَدَفَعْتُهُ إِلَى الْأَكْبَرِ مِنْهُمَا قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أَخْتَصَرَهُ نَعِيمٌ عَنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ عَنْ أُسَامَةَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ **باب فضل من بات على الوضوء** حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ قَالَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ أَخْبَرَنَا سَفْيَانُ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ عَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَتَيْتَ مَضْجَعَكَ

(قلت) وبدل عليه رواية المصنف في الصلاة بلفظ اذا قام للتهجد ولمسلم نحوه وحديث ابن عباس يشهد له وكان ذلك هو السر في ذكره في الترجمة وقد ذكر المصنف كثيرا من أحكام السواك في الصلاة وفي الصيام كما سيأتي في أما كنهان شاء الله تعالى (قوله باب دفع السواك إلى الأَكْبَرِ) وقال عفان قال الاسماعيلي أخرجه البخاري بلا رواية (قلت) وقد وصله أبو عوانة في صحيحه عن محمد بن اسحق الصغاني وغيره عن عفان وكذا أخرجه أبو نعيم والبيهقي من طريقه (قوله أراني) بفتح الهمزة من الرؤية وهم من ضمها وفي رواية المستعلمي رأني بتقديم الراء والاول أشهر ولمسلم من طريق علي ابن نصر الجهضمي عن صخر أراني في المنام وللإسماعيلي رأيت في المنام فعلى هذا فهو من الرؤيا (قوله فقيل لي) قائل ذلك له جبريل عليه السلام كما سيذكر من رواية ابن المبارك (قوله كبر) أي قدم الأَكْبَر في السن (قوله قال أبو عبد الله) أي البخاري (اختصره) أي المتن (نعيم) هو ابن حماد وأسامه هو ابن زيد الليثي المدني ورواية نعيم هذه وصلها الطبراني في الاوسط عن بكر بن سهل عنه بلفظ أمرني جبريل ان أ كبر ورويناها في الغيلانيات من رواية أبي بكر الشافعي عن عمر بن موسى عن نعيم بلفظ ان أقدم الأَكْبَر وقد رواه جماعة من أصحاب ابن المبارك عنه بغير اختصار أخرجه أحمد والاسماعيلي والبيهقي عنهم بلفظ رأيت رسول الله ﷺ يستن فاعطاه أ كبر القوم ثم قال ان جبريل أمرني ان أ كبر وهذا يقتضي أن تكون القضية وقعت في اليقظة ويجمع بينه وبين رواية صخر أن ذلك لما وقع في اليقظة أخبرهم ﷺ بما رآه في النوم تنبها على أن أمره بذلك بوحى متقدم فحفظ بعض الرواة ما لم يحفظ بعض ويشهد لرواية ابن المبارك ما رواه أبو داود بإسناد حسن عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يستن وعنده رجلان فارحى اليه أن أعطى السواك الأَكْبَر قال ابن بطال فيه تقديم ذى السن في السواك و يلتحق به الطعام والشراب والمشي والكلام وقال المهلب هذا ما لم يترتب القوم في الجلوس فاذا ترتبوا فالسنة حينئذ تقديم الايمن وهو صحيح وسيأتي الحديث فيه في الاشربة وفيه ان استعمال سواك الغير ليس بمكروه الا أن المستحب ان يغسله ثم يستعمله وفيه حديث عن عائشة في سنن أبي داود قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعطيني السواك لا يغسله فابدأ به فستأن ثم أغسله ثم أدفعه اليه وهذا دل على عظيم أدبها وكبير فطنتها لانها لم تغسله ابتداء حتى لا يفوتها الاستشفاء بريقه ثم غسلته نادبا وامثالا ويحتمل أن يكون المراد بامرها بغسله تطييبه وتليينه بالماء قبل أن يستعمله والله أعلم (قوله باب فضل من بات على الوضوء) ولغير أبي ذر على وضوء (٣) (قوله أخبرنا عبد الله) هو ابن المبارك وسفيان هو الثوري

(٣) (قوله ولغير أبي ذر على وضوء) كذا بالنسخ التي بآبدينا وعبارة القسطلاني باب فضل من بات على الوضوء بالالف واللام ولا يوزن ذر والوقت والاف يلى وضوء بالتكبر اهـ فليحذر راه مصححه)

فَتَوَضَّأَ وَضُوءَكَ لِلصَّلَاةِ ثُمَّ اضْطَجَعَ عَلَى شِمَتِكَ الْأَيْمَنِ ثُمَّ قَالَ اللَّهُمَّ أَسَلْتُ وَجْهَكَ إِلَيْكَ وَفَوَيْضَتِ أَمْرِي إِلَيْكَ . وَأَلْجَأْتُ ظَهْرِي إِلَيْكَ رَغْبَةً وَرَهْبَةً إِلَيْكَ . لَا مَلْجَأَ وَلَا مَنَاجَاةَ إِلَّا إِلَيْكَ . اللَّهُمَّ آمَنْتُ بِكِتَابِكَ الَّذِي أَنْزَلْتَ . وَبِنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ . فَإِنْ مِتَّ مِنْ لَيْلَتِكَ فَأَنْتَ عَلَى الْمَطَارِقِ وَاجْعَلْهُنَّ آخِرَ مَا تَتَكَلَّمُ بِهِ . قَالَ فَزَدْتُهَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ . فَلَمَّا بَلَغْتُ اللَّهُمَّ آمَنْتُ بِكِتَابِكَ الَّذِي أَنْزَلْتَ قَدْتُ وَرَسُولِكَ قَالَ لَا وَنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ .

ومنصور هو ابن المعتز (قوله فتوضأ) ظاهره استحباب تجديد الوضوء لكل من أراد النوم ولو كان على طهارة ويحتمل أن يكون مخصوصا بمن كان محدثا ووجه مناسبه للترجمة من قوله فإن مت من ليلتك فانت على النظرة والمراد بالنظرة السنة وقد روي هذا الحديث الشيخان وغيرهما من طرق عن البراء وليس فيها ذكر الوضوء الا في هذه الرواية وكذا قال الترمذي وقد ورد في الباب حديث عن معاذ بن جبل أخرجه ابوداود وحديث عن علي أخرجه البزار وليس واحد منهما على شرط البخاري وسيأتي الكلام على فوائد هذا المتن في كتاب الدعوات إن شاء الله تعالى (قوله واجعلين آخر ما تقول) في رواية الكشميهني من آخر وهي تبين انه لا يمتنع أن يقول بعد من شيئا مما شرع من الذكر عند النوم (قوله قال لا ونبيك الذي ارسلت) قال الخطابي فيه حجة لمن منع رواية الحديث على المعنى قال ويحتمل أن يكون اشار بقوله ونبيك الى انه كان نبيا قبل أن يكون رسولا أولا انه ليس في قوله ورسولك الذي ارسلت وصف زائد بخلاف قوله ونبيك الذي ارسلت وقال غيره ليس فيه حجة على منع ذلك لان لفظ الرسول ليس بمعنى لفظ النبي ولا خلاف في المنع اذ اختلف المعنى فكأنه اراد ان يجمع الوصفين صريحا وان كان وصف الرسالة يستلزم وصف النبوة أو لان ألفاظ الافكار توقيفية في تعيين اللفظ وتقدير الثواب فربما كان في اللفظ سر ليس في الآخر ولو كان يرادفه في الظاهر أو لعله أوحى اليه بهذا اللفظ فرأى أن يقف عنده أو ذكره احترازا ممن أرسل من غير نبوة كجبريل وغيره من الملائكة لانهم رسل لا أنبياء فلعله أراد تخلص الكلام من اللبس أو لان لفظ النبي أمدح من لفظ الرسول لانه مشترك في الاطلاق على كل من أرسل بخلاف لفظ النبي فانه لا اشتراك فيه عرفا وعلى هذا فيقول من قال كل رسول نبي من غير عكس لا يصح اطلاقه وأما من استدله على انه لا يجوز ابدال لفظ قال نبي الله مثلا في الرواية بالنظر قال رسول الله وكذا عكسه ولو أجزنا الرواية بالمعنى فلا حجة له فيه وكذا لا حجة فيه لمن أجاز الاول دون الثاني لكون الاول أخص من الثاني لانا نقول الذات اخص عنها في الرواية واحدة فبأي وصف وصفت به تلك الذات من أوصافها للائقة بها علم القصد بالخبر عنه ولو تبانت معاني الصفات كما لو ابدل اسما بكنية أو كنية باسم فلا فرق بين ان يقول الرازي مثلا عن أبي عبد الله البخاري او عن محمد بن اسماعيل البخاري وهذا بخلاف ما في حديث الباب فانه يحتمل ما تقدم من الاوجه التي بينها من ارادة التوقيف وغيره والله أعلم * (تنبيه) النكتة في ختم البخاري كتاب الوضوء بهذا الحديث من جهة أنه آخر وضوء امر به المكلف في القنطرة ولقوله في نفس الحديث واجعلين آخر ما تقول فأشعر ذلك بختم الكتاب والله الهادي للصواب * (خاتمة) * اشتمل كتاب الوضوء ومآمه من احكام المياه والاستطابة من الاحاديث المرفوعة على مائة واربع وخمسين حديثا الموصول منها مائة وستة عشر حديثا والمذكور منها بلفظ المتابعة وصيغة التمليق ثمانية وثلاثون حديثا فليذكر منها فيه وفيه مئتي ثلاثة وسبعون حديثا والخالص منها أحد وثمانون حديثا ثلاثة منها معلقة والبقية موصولة ووافقه مسلم على تحريجها سوى تسعة عشر حديثا وهي الثلاثة المعلقة وحديث ابن عباس في صفة الوضوء وحديثه توضأ مرة مرة وحديث أبي هريرة أبعث أحجارا

(٤) قوله واجعلين آخر ما تقول هذه رواية وعليها كتب شارحنا والرواية التي شرح عليها القسطلاني واجعلين آخر ما تتكلم به اه مصححه)

(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)

كتاب الغسل

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُسَمِّيَكُمْ بِأَسْمَاءِ نِعَمَتِهِ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ وَقَوْلُهُ جَلَّ ذِكْرُهُ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُورًا غَفُورًا **بَابُ الْوُضُوءِ** قَبْلَ الْغُسْلِ **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ

وحدث ابن مسعود في الحجريين والروثة وحدث عبدالله بن زيد في الوضوء مرتين مرتين وحدث أنس في ادخار شعر النبي صلى الله عليه وسلم وحدث أبي هريرة في الرجل الذي سقى الكلب وحدث السائب بن زيد في خاتم النبوة وحدث سعيد وعمر في المسح على الخفين وحدث عمرو بن أمية فيه وحدث سويد بن النعمان في المضمضة من السويق وحدث أنس إذا نكس في الصلاة فليتم وحدث أبي هريرة في قصة الذي بال في المسجد وحدث ميمونة في فارة سقطت في سمن وحدث أنس في البزاق في الثوب وفيه من الآثار الموقوفة على الصحابة والتابعين ثمانية وأربعون أثرًا الموصول منها ثلاثة والبقية معلقة والله أعلم

(قوله بسم الله الرحمن الرحيم)

كتاب الغسل

كذا في روايتنا بتقديم البسملة وللاكثر بالعكس وقد تقدم توجيهه ذلك وحذفت البسملة من رواية الاصيلي وعنده باب الغسل وهو بضم الغين اسم للاغتسال وقيل اذا أريد به الماء فهو مضموم وأما المصدر فيجوز فيه الضم والفتح حكاه ابن سيده وغيره وقيل المصدر بالفتح والاضمة وقيل الغسل بالفتح فعل الغتسل وبضم الماء الذي يغتسل به وبالضم الكسر ما يجعل مع الماء كالأشنان وحقيقة الغسل جريان الماء على الأعضاء واختلاف في وجوب ذلك فلم يوجهه الاكثر ونقل عن مالك والزهري وجوبه واحتج بن بطال بالاجماع على وجوب أمرار اليد على أعضاء الوضوء عند غسلها قال فيجب ذلك في الغسل قياسا لعدم الفرق بينهما وتعقب بأن جميع من لم يوجب ذلك أجازوا غمس اليد في الماء للمتوضي من غير أمرار فبطل الاجماع وانتنت الملازمة (قوله وقول الله تعالى وان كنتم جنبا فاطهروا) قال الكرماني غرضه بيان أن وجوب الغسل على الجنب مستند من القرآن (قلت) وقدم الآية التي من سورة المائدة على الآية التي من سورة النساء لدقيقة وهي أن لفظ التي في المائدة فاطهروا فتيها اجمال ولفظ التي في النساء حتى تغتسلوا فتيها تصرح بالاغتسال وبيان للتطهير الذي كور ودل على أن المراد بقوله تعالى فاطهروا فغسلوا قوله تعالى في الحائض ولا تقربوهن حتى يطهرن فاذا تطهرن أي اغتسلن اتقاوا ذلك آية النساء على أن استحابة الجنب الصلاة وكذا اللبس في المسجد يتوقف على الاغتسال وحقيقة الاغتسال غسل جميع الأعضاء مع تمييزا للعبادة عما للمعادة بالنية (قوله باب الوضوء قبل الغسل) أي استجابته قال

كَانَ إِذَا اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ بَدَأَ فغَسَلَ يَدَيْهِ ثُمَّ يَتَوَضَّأُ كَمَا يَتَوَضَّأُ لِلصَّلَاةِ ثُمَّ يَدْخُلُ أَصَابِعَهُ فِي الْمَاءِ
فَيُخَلِّلُ بِهَا أَصُولَ شَعْرِهِ ثُمَّ يَصُبُّ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثَ غُرُفٍ بِيَدَيْهِ ثُمَّ يَفِيضُ الْمَاءَ عَلَى جِلْدِهِ كُلِّهِ

الشافعي رحمه الله في الام فرض الله تعالى الغسل مطلقا لم يذ كر فيه شيئا يندأ به قبل شيء فكيما جاء به المغتسل أجزاء إذا
أني بغسل جميع بدنه والاختيار في الغسل ما روت عائشة ثم روى حديث الباب عن مالك بسنده وهو في الموطأ كذلك قال
ابن عبد البر هو من أحسن حديث روى في ذلك (قلت) وقدرناه عن هشام وهو ابن عروة جماعة من الحفاظ غير مالك كما
سنشير اليه (قوله كان إذا اغتسل) أي شرع في الفعل ومن في قوله من الجنابة سببية (قوله بدأ فغسل يديه) يحتمل
أن يكون غسلها للتنظيف مما بهما من مستقذروسيأتي في حديث ميمونة تقوية ذلك ويحتمل أن يكون هو الغسل المشروع
عند القيام من النوم ويدل عليه زيادة ابن عينة في هذا الحديث عن هشام قبل أن يدخلها في الاناء رواء الشافعي والترمذي
وزاد أيضا ثم يغسل فرجه وكذلك المسلم من رواية أبي معاوية ولا يداود من رواية حماد بن زيد كلاهما عن هشام وهي زيادة
جلية لأن بتقديم غسلة يحصل الامن من مسه في أثناء الغسل (قوله كما يتوضأ للصلاة) فيه احتراز عن الوضوء المفوي
ويحتمل أن يكون الابتداء بالوضوء قبل الغسل سنة مستقلة بحيث يجب غسل أعضاء الوضوء مع بقية الجسد في الغسل
ويحتمل أن يكتبني بغسلها في الوضوء عن عادته وعلى هذا فيحتاج الى نية غسل الجنابة في أول عضو وانما قدم غسل أعضاء
الوضوء تشريفا لها ولتحصل له صورة الطهارتين الصغرى والكبرى والى هذا جرح الداودي شارح المختصر من الشافعية
فقال يقدم غسل أعضاء وضوئه على ترتيب الوضوء لكن بنية غسل الجنابة ونقل ابن بطال الاجماع على أن الوضوء
لا يجب مع الغسل وهو مردود فقد ذهب جماعة منهم أبو ثور وداود وغيرهما الى أن الغسل لا ينوب عن الوضوء للمحدث
(قوله فيخللها) أي بأصابعه التي أدخلها في الماء ولمس ثم يأخذ الماء فيدخل أصابعه في أصول الشعر والترمذي والنسائي
من طريق ابن عينة ثم يشرب شعره الماء (قوله أصول الشعر) وللششميين أصول شعره أي شعر رأسه ويدل عليه
رواية حماد بن سلمة عن هشام عند البيهقي يخللها شق رأسه الايمن فيتبع بها أصول الشعر ثم يفعل بشق رأسه الايسر
كذلك وقال القاضي عياض احتج به بعضهم على تحليل شعر الجسد في الغسل أما لعموم قوله أصول الشعر وأما بالنسب
على شعر الرأس وفائدة التحليل ايصال الماء الى الشعر والبشرة ومباشرة الشعر باليد ليحصل تعميمه بالماء وتأنيس البشرة
لئلا يصيبها بالصب ما تنادى به ثم هذا التحليل غير واجب اتفاقا الا ان كان الشعر ملبدا بشئ يحول بين الماء وبين الوصول الى
أصوله والله أعلم (قوله ثم يدخل) انما ذكره بلفظ المضارع وما قبله مذكور بلفظ الماضي وهو الاصل لارادة استحضار
صورة الحال للسامعين (قوله ثلاث غرف) بضم المعجمة وفتح الراء جمع غرفة وهي قدر ما يغرف من الماء بالكف
وللششميين ثلاث غرفات وهو المشهور في جمع القلة وفيه استحباب التثنية في الغسل قال النووي ولا نعم فيه خلافا
الا ما انفرد به الماوردي فانه قال لا يستحب التكرار في الغسل (قلت) وكذا قال الشيخ ابو علي السنجى في شرح القروع
وكذا قال القرطبي وحمل التثنية في هذه الرواية على رواية القاسم عن عائشة الآتية قريبا فان مقتضاها ان كل غرفة كانت
في جهة من جهات الرأس وسيأتي في آخر الكلام على حديث ميمونة زيادة في هذه المسئلة (قوله ثم يفيض) أي يسيل
والافاضة الاسالة واستدل به من لم يشترط ذلك وهو ظاهر وقال المازري لاحجة فيه لان افاض بمعنى غسل والخلاف
في الغسل قائم (قلت) ولا يخفى ما فيه والله أعلم وقال القاضي عياض لم يأت في شيء من الروايات في وضوء الغسل ذكر
التكرار (قلت) بل ورد ذلك من طريق صحيحة أخرجهما النسائي والبيهقي من رواية ابي سلمة عن عائشة انها وصفت
غسل رسول الله صلى الله عليه وسلم من الجنابة الحديث وفيه ثم يعضض ثلاثا ويستنشق ثلاثا ويغسل وجهه ثلاثا ويديه
ثلاثا ثم يفيض على رأسه ثلاثا (قوله على جلده كله) هذا التأكيدي يدل على انه عمم جميع جسده بالغسل بمد ما تقدم
وهو يؤيد الاحتمال الاول ان الوضوء سنة مستقلة قبل الغسل وعلى هذا فينبو الغتسل الوضوء ان كان محدثا

حدثنا محمد بن يوسف قال حدثنا سفيان عن الأعمش عن سالم بن أبي الجعد عن كريب عن
 بن عباس عن ميمونة زوج النبي عليه السلام قالت توضأ رسول الله صلى الله عليه وسلم وضوءاً للصلاة غير رجليه وغسل
 فرجه وما أصابه من الأذى ثم أفاض عليه الماء ثم نحي رجليه فغسلهما هذه غسله من الجنابة

والافسنة الغسل واستدل بهذا الحديث على استحباب اكمال الوضوء قبل الغسل ولا يؤخر غسل الرجلين الى فراغه
 وهو ظاهر من قولها كما يتوضأ للصلاة وهذا هو المحفوظ في حديث عائشة من هذا الوجه لكن رواه مسلم من رواية أبي
 معاوية عن هشام فقال في آخره ثم أفاض علي سائر جسده ثم غسل رجليه وهذه الزيادة تفرد بها أبو معاوية دون
 أصحاب هشام قال البيهقي هي غريبة صحيحة (قلت) لكن في رواية أبي معاوية عن هشام مقال نعم له شاهد من رواية أبي
 سلمة عن عائشة أخرجه أبو داود الطيالسي فذكر حديث الغسل كما تقدم عند النسائي وزاد في آخره فاذا فرغ غسل
 رجليه قاما أن تحمل الروايات عن عائشة علي أن المراد بقولها وضوء للصلاة أي أكثره وهو ما سوى الرجلين
 أو يحمل علي ظاهره ويستدل برواية أبي معاوية علي جواز تفريق الوضوء ويحتمل أن يكون قوله في رواية أبي معاوية
 ثم غسل رجليه أي أعاد غسلهما لاستيعاب الغسل بعد أن كان غسلهما في الوضوء فيوافق قوله في حديث الباب ثم يفيض
 علي جلده كله (قوله حدثنا محمد بن يوسف) هو الثوري وسفيان هو الثوري وجزم الكرماني بأن محمد بن يوسف هو
 البيهقي وسفيان هو ابن عيينة ولا أدري من ابن له ذلك (قوله وضوء للصلاة غير رجليه) فيه التصريح بتأخير الرجلين
 في وضوء الغسل الى آخره وهو مخالف لظاهر رواية عائشة ويمكن الجمع بينهما أما بحمل رواية عائشة علي المجاز كما تقدم
 وأما بحمله علي حالة أخرى وبحسب اختلاف هاتين الحالتين اختلف نظر العلماء فذهب الجمهور الى استحباب تأخير غسل
 الرجلين في الغسل وعن مالك أن كان المكان غير نظيف فالمستحب تأخيرهما والا فالتقديم وعند الشافعية في الافضل
 قولان قال النووي أصحهما وأشهرهما ومختارهما أنه يكمل وضوءه قال لأن أكثر الروايات عن عائشة وميمونة كذلك انتهى
 كذا قال وليس في شيء من الروايات عنهما التصريح بذلك بل هي اما محتملة كرواية توضأ وضوءه للصلاة او ظاهرة
 في تأخيرهما كرواية أبي معاوية المتقدمة وشاهداهما من طريق أبي سلمة وبوافقها أكثر الروايات عن ميمونة أو صريحة
 في تأخيرهما كحديث الباب ورواها مقدم في الحفظ والنقح علي جميع من رواه عن الأعمش وقول من قال انما فعل ذلك
 مرة لبيان الجواز متعقب فان في رواية أحمد عن أبي معاوية عن الأعمش ما يدل علي المواظبة ولفظه كان اذا اغتسل من
 الجنابة يبدأ فيغسل يديه ثم يفرغ يمينه علي شماله فيغسل فرجه فذكر الحديث وآخره ثم يتنحي فيغسل رجليه قال
 القرطبي الحكمة في تأخير غسل الرجلين ليحصل الافتتاح والاختتام بأعضاء الوضوء (قوله وغسل فرجه) فيه تقديم
 وتأخير لأن غسل الفرج كان قبل الوضوء اذا الواو لا تقتضي الترتيب وقد بين ذلك ابن المبارك عن الثوري عند المصنف في باب
 الستر في الغسل فذكر أولاً غسل اليدين ثم غسل الفرج ثم مسح يده بالحائط ثم الوضوء غير رجليه وأتى بم الدالة علي
 الترتيب في جميع ذلك (قوله هذه غسله) الاشارة الى الافعال المذكورة أو التقدير هذه صفة غسله وللشمسني هذا
 غسله وهو ظاهر وأشار الاسماعيلي الى ان هذه الجملة الاخيرة مدرجة من قول سالم بن أبي الجعد وان زائدة بن قدامة
 بين ذلك في روايته عن الأعمش واستدل البخاري بحديث ميمونة هذا علي جواز تفريق الوضوء وعلي استحباب الافراغ
 بأنحين علي الشمال للمغترف عن الماء لقوله في رواية أبي عوانة وحفص وغيرهما ثم أفرغ يمينه علي شماله وعلي مشروعية المضغضة
 والاستنشاق في غسل الجنابة لقوله فيها ثم تمضمض واستنشق ونسك به الحنفية للقول بوجودهما وتعقب بان الفعل المجرد
 لا يدل علي الوجوب الا اذا كان بياناً لجمل يتعلق به الوجود وليس الامر هنا كذلك قاله ابن دقيق
 العيد وعلي استحباب مسح اليد بالتراب من الحائط أو الارض لقوله في الروايات المذكورة ثم ذلك يده بالارض
 أو بالحائط قاله ابن دقيق العيد وقد يؤخذ منه الاكتفاء بغسله واحدة لازالة النجاسة والغسل من

بابُ غُسْلِ الرَّجُلِ مَعَ امْرَأَتِهِ حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذُئْبٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَالنَّبِيُّ ﷺ مِنْ إِيَّاهُ وَاحِدٍ مِنْ قَدَحٍ يُقَالُ

الجنابة لان الاصل عدم التكرار وفيه خلاف انتهى وصحح النووي وغيره أنه يجزى. لكن لم يتعين في هذا الحديث أن ذلك كان لازالة النجاسة بل يحتمل أن يكون للتنظيف فلا يدل على الاكتفاء. وأما ذلك اليد بالارض فلمبالغة فيه ليكون أتى كما قال البخاري وأبعد من استدله على نجاسة المني أو على نجاسة رطوبة الفرج لان الغسل ليس مقصودا على ازالة النجاسة وقوله في حديث الباب وما أصابه من أذى ليس بظاهر في النجاسة أيضا واستدل به البخاري أيضا على ان الواجب في غسل الجنابة مرة واحدة وعلى أن من توضأ بنية الغسل ثم أكمل باقي أعضائه بدنه لا يشرع له تجديد الوضوء من غير حدث وعلى جواز تقض اليدين من ماء الغسل وكذا الوضوء وفيه حديث ضعيف أورده الرافعي وغيره ولفظه لا تنفضوا أيديكم في الوضوء فانها مراوح الشيطان قال ابن الصلاح لم أجده وتبعه النووي وقد أخرج ابن حبان في الضعفاء وابن أبي حاتم في العمل من حديث أبي هريرة ولولم يعارضه هذا الحديث الصحيح لم يكن صالحا ان يحتج به وعلى استحباب التستر في الغسل ولو كان في البيت وقد عقد المصنف لكل مسألة بابا وأخرج هذا الحديث فيه لكن بمغايرة الطرق ومدارها على الاعمش وعند بعض الرواة عنه ما ليس عند الآخرو قد جمعت فوائد هذا الباب وصرح في رواية حفص بن غياث عن الاعمش بسماع الاعمش من سالم فأمّن تدليس وفي الاسناد ثلاثة من التابعين على الولا. الاعمش وسالم وكريب وصحبا بيان ابن عباس وخالته ميمونة بنت الحرث وفي الحديث من الفوائد أيضا جواز الاستعانة باحضار ماء الغسل والوضوء لقولها في رواية حفص وغيره وضعت لرسول الله صلى الله عليه وسلم غسلا وفي رواية عبد الواحد ما يغتسل به وفيه خدمة الزوجات لازواجهن وفيه الصب باليمين على الشمال لغسل الفرج بها وفيه تقديم غسل الكفين على غسل الفرج لمن يريد الاغتراف لثلا يدخلها في الماء وفيهما ماء لعله يستقدر فاما اذا كان الماء في أريق مثلا فالأولى تقديم غسل الفرج لتوالي أعضاء الوضوء ولم يقع في شيء من طرق هذا الحديث التنصيص على مسح الرأس في هذا الوضوء وتمسك به المالك لكية لقولهم ان وضوء الغسل لا تمسح فيه الرأس بل يكتفى عنه بغسلها واستدل بعضهم بقولها في رواية أبي حمزة وغيره فتاوتها فلو باقم يأخذها على كراهة التنشيف بعد الغسل ولا حجة فيه لانها واقعة حال يتطرق اليها الاحتمال فيجوز أن يكون عدم الاخذ لامر آخر لا يتعلق بكراهة التنشيف بل لامر يتعلق بالخرقة أو لكونه كان مستعجلا أو غير ذلك قال المهلب يحتمل تركه الثوب لابقاء بركة الماء أو للتواضع أو لشيء رآه في الثوب من حرير أو وسخ وقد وقع عند أحمد والاسماعيلي من رواية أبي عوانة في هذا الحديث عن الاعمش قال فذكرت ذلك لأبراهيم النخعي فقال لا بأس بالمتنديل وإنما رده مخافة أن يصير عادة وقال التيمي في شرحه في هذا الحديث دليل على انه كان يتنشف ولولا ذلك لم تأت به المتنديل وقال ابن دقيق العيد تنفضه إناء بيده بدل على ان لا كراهة في التنشيف لان كلا منهما ازالة وقال النووي اختلف أصحابنا فيه على خمسة أوجه أشهرها ان المستحب تركه وقيل مكروه وقيل مباح وقيل مستحب وقيل مكروه في الصيف مباح في الشتاء واستدل به على طهارة الماء المتقاطر من أعضاء المتطهر خلافا لمن غلام من الخنفة فقال بنجاسته (قوله باب غسل الرجل مع امرأته عن عروة) أي ابن الزبير كذا رواه أكثر أصحاب الزهري وخالفهم ابراهيم ابن سعد فرواه عنه عن القاسم بن محمد أخرجه النسائي ورجح أبو زرعة الأول ويحتمل أن يكون للزهري شيخان فان الحديث محفوظ عن عروة والقاسم من طرق أخرى (قوله أنا والنبي) يحتمل أن يكون مفعولا معه ويحتمل ان يكون عطفا على الضمير وهو من باب تغليب المتكلم على الغائب لكونها هي السبب في الاغتسال فكانها اصل في الباب (قوله من إناء واحد من قدح) من الأولى ابتداء والثانية بيانية ويحتمل ان يكون قدح بدلا من إناء بتكرار حرف الجر وقال ابن التين كان هذا الإناء من شبه وهو بفتح المعجمة والموحدة كما تقدم توضيحه في صفة الوضوء من حديث عبد الله بن زيد وكان مستنده ما رواه الحاكم من طريق حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه ولفظه نور من شبه (قوله يقال

له الفرق **باب الغسل بالصاع ونحوه حدثنا** عبد الله بن محمد قال حدثني عبد الصمد قال حدثني شعبة قال حدثني أبو بكر بن حفص قال سمعت أبا سلمة يقول دخلت أنا وأخو عائشة على عائشة فسألتها أخوها عن غسل النبي ﷺ فدعت بآنية نحواً من صاع فاغتسلت وأفاضت على رأسها

له الفرق (ولمالك عن الزهري هو الفرق وزاد في روايته من الجنبه اي بسبب الجنابة ولا يبي داود الطيالسي عن ابن ابي ذئب وذلك القدح يومئذ يدعى الفرق قال ابن التين الفرق بتسكين الراء ورويناه بفتحها وجوز بعضهم الامرين وقال القتيبي وغيره هو بالفتح وقال النووي الفتح أفصح وأشهر وزعم أبو الوليد الباجي انه الصواب قال وليس كما قال بل هما لقتان (قلت) لعل مستند الباجي ما حكاه الازهري عن ثعلب وغيره الفرق بالفتح والمحدثون يسكنونه وكلام العرب بالفتح انتهى وقد حكى الاسكان أبو زيد وابن دريد وغيرهما من أهل الحنفية والذي في روايتنا هو الفتح والله أعلم وحكي ابن الاثير ان الفرق بالفتح ستة عشر رطلاً وبالا سكان مائة وعشرون رطلاً وهو غريب وأما مقداره فعند مسلم في آخر رواية ابن عيينة عن الزهري في هذا الحديث قال سفيان يعني ابن عيينة الفرق ثلاثة أصع قال النووي وكذا قال الجماهير وقيل الفرق صاعان لكن نقل أبو عبيد الاتفاق على ان الفرق ثلاثة أصع وعلى ان الفرق ستة عشر رطلاً ولعله يريد اتفاق أهل اللغة والافق قد قال بعض الفقهاء من الحنفية وغيرهم ان الصاع ثمانية أرطال وتمسكوا بما روى عن مجاهد في هذا الحديث الآتي عن عائشة انه حزر الاناء ثمانية أرطال والصحيح الاول فان الحز لا يعارض به التحديد وأيضا فم يصرح مجاهد بأن الاناء المذكور صاع فيحمل على اختلاف الاواني مع تقاربها ويؤيد كون الفرق ثلاثة أصع ما رواه ابن حبان من طريق عطاء عن عائشة بلانظ قد رسته أقساط والتوسط بكسر القاف وهو باتفاق أهل اللغة نصف صاع والاختلاف بينهم ان الفرق ستة عشر رطلاً فصاح ان الصاع خمسة أرطال وثلاث وتوسط بعض الشافعية فقال الصاع الذي لماء الغسل ثمانية أرطال والذي لزكاة الفطر وغيرها خمسة أرطال وثلاث وهو ضعيف ومباحث المتن تقدمت في باب وضوء الرجل مع امرأته واستدل به الداودي على جواز نظر الرجل الى عورة امرأته وعكسه ويؤيده ما رواه ابن حبان من طريق سليمان بن موسى انه سئل عن الرجل ينظر الى فرج امرأته فقال سألت عطاء فقال سألت عائشة فذكرت هذا الحديث بمعناه وهو نص في المسئلة والله أعلم (قوله باب الغسل بالصاع) أي بملء الصاع ونحوه أي ما يقارب به والصاع تقدم انه خمسة أرطال وثلاث برطل بغداد وهو على ما قال الرافعي وغيره مائة وثلاثون درهما ورجح النووي انه مائة وثمانية وعشرون درهما وأربعة اسباع درهم وقد بين الشيخ الموفق سبب الخلاف في ذلك فقال انه كان في الاصل مائة وثمانية وعشرين وأربعة اسباع ثم زادوا فيه مثقالا لارادة جبر الكسر فصار مائة وثلاثين قال والعمل على الاول لانه هو الذي كان موجودا وقت تقدير العلماء به (قوله حدثنا عبد الله بن محمد) هو الجعفي وعبد الصمد هو ابن عبد الوارث وأبو بكر ابن حفص أي ابن عمر بن سعد بن أبي وقاص شاركه شيخه أبا سلمة وهو ابن عبد الرحمن بن عوف في كونه زهرياً مديناً مشهوراً بالسكنية وقد قيل ان اسم كل منهما عبد الله (قوله وأخو عائشة) زعم الداودي انه عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق وقال غيره هو أخوها لأمها وهو الطنيل بن عبد الله ولا يصح واحد منهما لما روى مسلم من طريق معاذ والنسائي من طريق خالد بن الحرث وأبو عوانة من طريق يزيد بن هرون كلهم عن شعبة في هذا الحديث أنه أخوها من الرضاة وقال النووي وجماعة انه عبد الله بن يزيد معتمدين على ما وقع في صحيح مسلم في الجنائز عن أبي قلابة عن عبد الله بن يزيد رضيع عائشة عنها فذكر حدثنا غيره هذا ولم يتعين عندي انه المراد هنا لان لها أخا آخر من الرضاة وهو كثير بن عبيد رضيع عائشة روى عنها أيضا وحديثه في الادب المتروك للبخاري وسنن أبي داود من طريق ابنه سعيد بن كثير عنه وعبد الله بن يزيد بصرى وكثير بن عبيد كوفي فيحتمل ان يكون المبهمة هنا أحدهما ويحتمل ان يكون غيرها والله أعلم (قوله فدعت بآنية نحواً) بالجر والتنوين صفة لآنية وفي رواية كريمة نحووا بالنصب على أنه نعت للمجرور باعتبار المحل أو

وَبَيْنَا وَبَيْنَهَا حِجَابٌ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ قَالَ يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ وَبَهْزُ وَالْجُدِّي عَنْ شُعْبَةَ قَدْرِ صَاعٍ حَدَّثَنَا
عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ قَالَ حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ
أَنَّهُ كَانَ عِنْدَ جَابِرِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ هُوَ وَأَبُوهُ وَعِنْدَهُ قَوْمٌ فَسَأَلُوهُ عَنِ الْغَسْلِ فَقَالَ يَكْفِيكَ صَاعٌ فَقَالَ
رَجُلٌ مَا يَكْفِينِي فَقَالَ جَابِرٌ كَانَ يَكْفِي مَنْ هُوَ أَوْفَى مِنْكَ شَعْرًا وَخَيْرٌ مِنْكَ أَمْنًا فِي تَوْبٍ حَدَّثَنَا
أَبُو نَعِيمٍ قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ عَيْنَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ جَابِرٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَمِثْمُونَةَ كَانَا
يَفْتَسِلَانِ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ . وَقَالَ يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ وَبَهْزُ وَالْجُدِّي عَنْ شُعْبَةَ قَدْرِ صَاعٍ

باضمار أعني (قوله وبيننا وبينها حجاب) قال القاضي عياض ظاهره أنها رأيا عملهما في رأسها وأعلى جسدها مما يحل
نظره للمحرم لأنها خالة أبي سلمة من الرضاع أرضعته أختها أم كلثوم وانما سترت أسافل بدنها مما لا يحل للمحرم النظر
إليه قال والالم يكن لاغتسالها بحضرتها معني وفي فعل عائشة دلالة على استحباب التعليم بالفعل لانه أوقع في النفس ولما
كان السؤال محتملا للكيفية والكمية ثبت لهما ما يدل على امرين معا اما الكيفية فبالاقتصار على افاضة الماء واما الكمية
فبالاكتفاء بالصاع (قوله قال أبو عبد الله) أي البخاري المصنف (قال يزيد بن هرون) هذا التعليق وصله أبو عوانة
وأبو نعيم في مستخرجيهما (قوله وبهز) بالزاي المعجمة هو ابن أسد وحديثه موصول عند الاسماعيلي وزاد في
روايتهما من الجنابة وعندهما أيضا على رأسها ثلاثا وكذا عند مسلم والنسائي (قوله والجدي) بضم الجيم وتشديد الدال نسبة
إلى جدة ساحل مكة وكان أصله منها لكنه سكن البصرة (قوله قدر صاع) بالكسر على الحكاية ويجوز النصب كما
تقدم والمراد من الروايتين ان الاغتسال وقع بماء الصاع من الماء تقريرا لاتخذا (قوله حدثنا عبد الله بن محمد) هو
الجعفي (قوله حدثنا يحيى بن آدم) قال أبو علي الحياتي ثبت لجميع الرواة الا لابي ذر عن الحموي فسقط من روايته يحيى بن
آدم وهو وهم فلا يتصل السند إلا به (قوله زهير) هو ابن معاوية وأبو إسحق هو السبيعي وأبو جعفر هو محمد بن علي بن الحسين
ابن علي بن أبي طالب المعروف بالباقر (قوله هو أبوه) أي علي بن الحسين (وعنده) أي عند جابر (قوله قوم) كذا في
النسخ التي وقفت عليها من البخاري ووقع في العمدة وعنده قوم بزيادة الهاء وجعلها شرا حبا ضميرا يعود على جابر وفيه
ما فيه وليست هذه الرواية في مسلم أصلا وذلك وارد أيضا على قوله انه يخرج المتفق (قوله فسأله عن الغسل) أفاد
اسحق بن راهويه في مسنده ان متولى السؤال هو أبو جعفر الراوي فأخرج من طريق جعفر بن محمد عن أبيه قال سألت
جابر عن غسل الجنابة وبين النسائي في روايته سبب السؤال فأخرج من طريق أبي الاحوص عن أبي اسحق عن أبي
جعفر قال تمارينا في الغسل عند جابر فكان أبو جعفر تولى السؤال ونسب السؤال في هذه الرواية إلى الجميع مجازا المقصود
ذلك ولهذا أفرد جابر الجواب فقال يكفيك وهو بفتح أوله وسبأني مزيدا لهذا الموضع في الباب الذي يليه (قوله فقال
رجل) زاد الاسماعيلي منهم أي من القوم وهذا يؤيد ما ثبت في رواياتنا لان هذا القائل هو الحسن بن محمد بن علي بن أبي
طالب الذي يعرف أبوه بابن الحنفية كما جزم به صاحب العمدة وليس هو من قوم جابر لانه ناشئ وجابر أنصاري (قوله
أوفي) يحتمل الصفة والمقدار أي أطول وأكثر (قوله وخير منك) بالرفع عطفا على أوفي الخبر به عن هو وفي رواية
الاصيلي أو خيرا بالنصب عطفا على الموصول (قوله ثم أمنا) فاعل أمنا هو جابر كما سيأتي ذلك واضح من فعله في كتاب
الصلاة ولا التفات إلى من جعله من مقوله والفاعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي هذا الحديث بيان ما كان عليه السلف
من الاحتجاج بأفعال النبي صلى الله عليه وسلم والالتقاء إلى ذلك وفيه جواز الرد بعنف على من يمارى بغير علم اذا قصد الراد
ايضاح الحق وتحذير السامعين من مثل ذلك وفيه كراهية التنطع والاسراف في الإناء (قوله عن عمرو) هو ابن دينار وفي مسند
الحميدي حدثنا سفيان أنا عمرو أنا أبو الشعثاء وهو جابر بن زيد اندكور (قوله قال أبو عبد الله) هو المصنف (قوله كان ابن
عينة) كذا رواه عنه كما كثر الروايات وأما رواه عنه قال أبو نعيم من سمع منه قدما وانما يرجح البخاري رواية أبي نعيم

باب مَنْ أَفَاضَ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثًا **حَدَّثَنَا** أَبُو نَعِيمٍ قَالَ حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ قَالَ حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ صُرَدٍ قَالَ حَدَّثَنِي جَبْرِ بْنُ مُطْعِمٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَمَّا أَنَا فَأَفِضُ عَلَى رَأْسِي ثَلَاثًا وَأَشَارَ بِيَدَيْهِ كِلْتَيْهِمَا **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ مَخْوَلِ بْنِ رَاشِدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُفْرِغُ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثًا **حَدَّثَنَا** أَبُو نَعِيمٍ قَالَ

جريا على قاعدة المحدثين لأن من جملة المرجحات عندهم قدم السماع لانهما مظنة قوة حفظ الشيخ ولرواية الآخرين جهة أخرى من وجوه الترجيح وهي كونهم أكثر عددا وملازمة لسفيان ورجحها الاسماعيلي من جهة أخرى من حيث المعنى وهي كون ابن عباس لا يطلع على النبي صلى الله عليه وسلم في حالة اغتساله مع ميمونة فيدل على انه أخذه عنها وقد أخرج الرواية المذكورة الشافعي والحميدي وابن أبي عمرو وابن أبي شيبة وغيرهم في مسانيدهم عن سفيان ومسلم والنسائي وغيرهما من طريقه ويستفاد من هذا البحث ان البخاري لا يرى التسوية بين عن فلان وبين ان فلانا وفي ذلك بحث يطول ذكره وقد حققته فيما كتبه على كتاب ابن الصلاح وادعى بعض الشارحين ان حديث ميمونة هذا لا مناسبة له بالترجمة لانه لم يذكر فيه قدرا لانه والجواب ان ذلك يستفاد من مقدمة أخرى وهي ان أوانيهم كانت صفارا كما صرح به الشافعي في عدة مواضع فيدخل هذا الحديث تحت قوله ونحوه أي نحو الصاع أو يحمل المطلق فيه على المقيد في حديث عائشة وهو الفرق لكون كل منهما زوجة له واغتسلت معه فيكون حصص كل منهما أزيد من صاع فيدخل تحت الترجمة بالتقريب والله أعلم (قوله باب من أفاض على رأسه ثلاثا) تقدم حديث ميمونة وعائشة في ذلك (قوله حدثنا زهير) هو ابن معاوية الجعفي وقد علا عنه في هذا الاسناد ونزل في الباب الذي قبله وأبو اسحق هو السبيعي أيضا وسليمان بن صرد خزاعي وهو من أفاضل الصحابة وأبوه بضم المهملة وفتح الراء وشيخه من مشاهير الصحابة فقيه رواية الاقران (قوله أمانا فأفيض) بضم الهمزة وقسم أما محذوف وقد ذكر أبو نعيم في المستخرج سببه من هذا الوجه وأوله عنده ذكروا عند النبي صلى الله عليه وسلم الغسل من الجنابة فذكره ولمسلم من طريق أبي الاحوص عن أبي اسحق تمار وفي الغسل عند النبي صلى الله عليه وسلم فقال بعض القوم أما أنا فأغسل رأسي بكذا وكذا فذكر الحديث وهذا هو القسم المحذوف ودل قوله ثلاثا على ان المراد بكذا وكذا أكثر من ذلك ولمسلم من وجه آخر ان الذين سألو عن ذلك هم وفد ثقيف والسياق مشعر بأنه صلى الله عليه وسلم كان لا يفيض الا ثلاثا وهي محتملة لان تكون للتكرار ومحتملة لان تكون للتوزيع على جميع البدن لكن حديث جابر في آخر الباب يهوى الاحتمال الاول وسند كرمافيه (قوله كلتيهما) كذا للاكثر وللكشميهني كلاهما وحكي ابن التين ان في بعض الروايات كلتاها وهي مخرجة على من يراها ثنية ويرى ان الثنية لا تغير كقوله * قد بلغا في المجد غايتاها * وهكذا القول في رواية الكشميهني وهو مذهب الفراء في كلا خلافا للبصريين ويمكن أن يخرج الرفع فيهما على القطع (قوله حدثني) وللاصيلي حدثنا (محمد بن بشار) هو بشار كما صرح به الاسماعيلي في روايته حيث أخرجه عن الحسن ابن سفيان وغيره عنه وأبوه بالوحدة وتنقيح المعجمة بلا خلاف وليس في الصحيحين بهذه الصورة غيره قاله أبو علي الجبائي وجماعة بعده وغفل بعض المتأخرين فضبطه بمثناة وسين مهملة وانما نبهت عليه لئلا يغتر به فانه لا يخفى على من له أدنى ممارسة في هذا الشأن (قوله مخول) بكسر أوله واسكان المعجمة ووزن محمد أيضا وهذا الوجهان في رواية أبي ذر والاول للاكثر والثاني لابن عساكر وليس له في البخاري سوى هذا الحديث ومحمد بن علي شيخه هو أبو جعفر المعروف بالباقر (قوله يفرغ) بضم أوله (قوله ثلاثا) أي غرفات زاد الاسماعيلي قال شعبة أظنه من غسل الجنابة وفيه وقال

حَدَّثَنَا مَعْمَرُ بْنُ يَحْيَى بْنِ سَامٍ حَدَّثَنِي أَبُو جَعْفَرٍ قَالَ قَالَ لِي جَابِرٌ وَأَتَانِي ابْنُ عَمْرٍكَ بِمَرُوضٍ بِالْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ
 بْنِ الْحَنْفِيَّةِ قَالَ كَيْفَ الْغُسْلُ مِنَ الْجَنَابَةِ فَقُلْتُ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَأْخُذُ ثَلَاثَةً أَكْفَ وَيُفِيضُهَا عَلَى رَأْسِهِ
 ثُمَّ يُفِيضُ عَلَى سَائِرِ جَسَدِهِ فَقَالَ لِي الْحَسَنُ إِنِّي رَجُلٌ كَثِيرُ الشَّعْرِ . فَقُلْتُ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ أَكْثَرَ مِنْكَ
 شَعْرًا **بَابُ الْغُسْلِ مَرَّةً وَاحِدَةً حَدَّثَنَا** مُوسَى قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي
 الْجَمْدِ عَنْ كُرَيْبٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ قَالَتْ مَيْمُونَةُ وَضَعْتُ لِلنَّبِيِّ ﷺ مَاءً لِلْغُسْلِ فَغَسَلَ يَدَيْهِ مَرَّتَيْنِ أَوْ
 ثَلَاثًا . ثُمَّ أَفْرَغَ عَلَى شِمَالِهِ فَغَسَلَ مَذَاكِيرَهُ ثُمَّ مَسَحَ يَدَهُ بِالْأَرْضِ ثُمَّ مَضَمَضَ وَأَسْتَنْشَقَ وَغَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ ثُمَّ
 أَفَاضَ عَلَى جَسَدِهِ ثُمَّ تَحَوَّلَ مِنْ مَكَانِهِ فَغَسَلَ قَدَمَيْهِ **بَابُ** مِنْ بَدَأَ بِالْحِلَابِ أَوْ الطَّيِّبِ عِنْدَ الْغُسْلِ **حَدَّثَنَا**
 مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ عَنْ حَنْظَلَةَ عَنِ الْقَاسِمِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا
 اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ دَعَا بِشَيْءٍ نَحْوِ الْحِلَابِ فَأَخَذَ بِكَفِّهِ فَبَدَأَ بِشَقِّ رَأْسِهِ الْأَيْمَنِ ثُمَّ الْأَيْسَرِ فَقَالَ بِمَا عَلَى رَأْسِهِ

رجل من بني هاتم ان شعري كثير فقال جابر شعر رسول الله صلى الله عليه وسلم كان أكثر من شعرك وأطيب (قوله)
 حدثنا معمر (باسكان العين في أكثر الروايات وبه جزم المزي وفي رواية القاسم يوزن مجدوبه جزم الحاكم وليس له أيضا
 في البخاري غير هذا الحديث وقد ينسب إلى جده سام فيقال معمر بن سام وهو بالمهمله وتخفيف الميم (قوله ابن عمك)
 فيه تجوز فانه ابن عم والده على بن الحسين بن علي بن أبي طالب والحنفية كانت زوج علي بن أبي طالب تزوجها بعد فاطمة رضي
 الله عنها فولدت له محمدا فاشتهر بالنسبة إليها وقول جابر أتاني يشعر بان سؤال الحسن بن محمد كان في غيبة أبي جعفر فهو غير
 سؤال أبي جعفر الذي تقدم في الباب قبله لان ذلك كان عن الكمية كما أشعر بذلك قوله في الجواب يكفيك صاع وهذا عن
 الكيفية وهو ظاهر من قوله كيف الغسل ولكن الحسن بن محمد في المسئلتين جميعا هو المنازع لجابر في ذلك فقال في جواب
 الكمية ما يكفيني أي الصاع ولم يعطل وقال في جواب الكيفية اني كثير الشعر أي فأحتاج إلى أكثر من ثلاث غرفات فقال
 له جابر في جواب الكيفية كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر شعرا منك وأطيب أي واكتفي بالثلاث فافتضى ان
 الانقاء يحصل بها وقال في جواب الكمية ما تقدم وناسب ذكر الخيرية لان طلب الزيادة من الماء يلحظ فيه التحري في
 ايصال الماء إلى جميع الجسد وكان صلى الله عليه وسلم سيد الورعين وأتت الناس لله وأعلمهم به وقد اكتفي بالصاع فأشار
 جابر إلى أن الزيادة على ما اكتفي به تنقطع قد يكون مثاره الوسوسة فلا يلتفت إليه (قوله ثلاث أكف) وفي رواية كريمة
 ثلاثة أكف وهي جمع كف والكف تذكر وتؤنث والمراد انه يأخذ في كل مرة كفين ويدل على ذلك رواية اسحق
 ابن راهويه من طريق الحسن بن صالح عن جعفر بن محمد عن أبيه قال في آخر الحديث وبسط يديه ويؤيده حديث جبير
 بن مطعم الذي في أول الباب والكف اسم جنس فيحمل على الاثنين ويحتمل أن تكون هذه الغرفات الثلاث لل تكرار
 ويحتمل أن يكون لكل جهة من الرأس غرفة كما سيأتي في حديث القاسم بن محمد عن عائشة قريبا * (قوله باب الغسل
 مرة واحدة) قال ابن بطال يستفاد ذلك من قوله ثم أفاض على جسده لانه لم يقيد بعدد فيحمل على أقل ما يسمى وهو
 المرة الواحدة لان الأصل عدم الزيادة عليها (قوله حدثنا عبد الواحد) هو ابن زياد وباقي الاسناد والمتن تقدم في باب
 الوضوء قبل الغسل قوله في هذه الرواية (فغسل يده) وللكشمهيني يديه (مرتين أو ثلاثا) الشك من الأعمش كما
 سيأتي من رواية أبي عوانة عنه وغفل الكرماني فقال الشك من ميمونة (قوله مذاكيره) هو جمع ذكر على غير قياس
 وقيل واحده مذكور وكانهم فرقوا بين العضو وبين خلاف الانثى قال الاخفش هو من الجمع الذي لا واحده وقيل واحده
 مذكور وقال ابن خروف انما جمعه مع أنه ليس في الجسد الا واحد بالنظر إلى ما يتصل به وأطلق على الكل اسمه فكأنه
 جعل كل جزء من المجموع كذا ذكر في حكم الغسل * (قوله باب من بدأ بالحلاب أو الطيب عند الغسل)

مطابقة هذه الترجمة لحديث الباب أشكل أمرها قديماً وحديثاً على جماعة من الأئمة فمنهم من نسب البخاري فيها الى الوهم ومنهم من ضبط لفظ الحلاب على غير المعروف في الرواية لتتجه المطابقة ومنهم من تكلف لها توجيهاً من غير تغيير فأما الطائفة الاولى فأولهم الاسماعيلي فانه قال في مستخرجه رحم الله أبا عبد الله يعني البخاري من ذا الذي يسلم من الغلط سبق الى قلبه ان الحلاب طيب وأى معنى للطيب عند الاغتسال قبل الغسل وانما الحلاب اناء وهو ما يحلب فيه يسمى حلاباً ومحلباً قال وفي تأمل طرق هذا الحديث بيان ذلك حيث جاء فيه كان يغتسل من حلاب انتهى وهي رواية ابن خزيمة وابن حبان أيضاً وقال الخطابي في شرح أبي داود الحلاب اناء يسع قدر حلب ناقة قال وقد ذكره البخاري وتأوله على استعمال الطيب في الطهور وأحسبه توهم أنه أريد به الحلب الذي يستعمل في غسل الأيدي وليس الحلاب من الطيب في شيء وانما هو ما فسرت لك قال وقال الشاعر

صاح هل ريت أو سمعت براع * رد في الضرع ما فرى في الحلاب

وتبع الخطابي ابن قرقول في المطالع وابن الجوزي وجماعة وأما الطائفة الثانية فأولهم الازهري قال في التهذيب الحلاب في هذا الحديث ضبطه جماعة بالمهمله واللام الخفيفة أى ما يحلب فيه كالحلب فصحفوه وانما هو الجلاب بضم الجيم وتشديد اللام وهو ماء الورد فارسي معرب وقد أنكر جماعة على الازهري هذا من جهة ان المعروف في الرواية بالمهمله والتخفيف ومن جهة المعنى أيضاً قال ابن الاثير لان الطيب لأن يستعمل بعد الغسل أليق منه قبله وأولى لانه اذا بدأ به ثم اغتسل أذهب الماء وقال الحميدى في الكلام على غريب الصحيحين ضم مسلم هذا الحديث مع حديث الفرق وحديث قدر الصاع في موضع واحد فكأنه تأولها على الاناء وأما البخاري فربما ظن ظان أنه تأوله على أنه نوع من الطيب يكون قبل الغسل لانه لم يذكر في الترجمة غير هذا الحديث انتهى فجعل الحميدى كون البخاري أراد ذلك احتمالاً أى ويحتمل انه أراد غير ذلك لكن لم يفصح به وقال القاضي عياض الحلاب والحلب بكسر الميم اناء يملؤه قدر حلب الناقة وقيل المراد أى في هذا الحديث محلب الطيب وهو بفتح الميم قال وترجمة البخاري تدل على انه التفت الى التأويلين قال وقدرناه بعضهم في غير الصحيحين الجلاب بضم الجيم وتشديد اللام يشير الى ما قاله الازهري وقال النووي قد أنكر أبو عبيد الله روى على الازهري ما قاله وقال القرطبي الحلاب بكسر المهمله لا يصح غيرها وقد وهم من ظنه من الطيب وكذا من قاله بضم الجيم انتهى وأما الطائفة الثالثة فقال المحب الطبري لم يرد البخاري بقوله الطيب ماله عرف طيب وانما أراد تطيب البدن بازالة ما فيه من وسخ ودرن ونجاسة ان كانت وانما أراد بالحلاب الاناء الذي يغتسل منه يبدأ به فيوضع فيه ماء الغسل قال وأو في قوله أو الطيب بمعنى الواو وكذا ثبت في بعض الروايات كما ذكره الحميدى ومحصل ما ذكره أنه يحمله على اعداد ماء الغسل ثم الشروع في التنظيف قبل الشروع في الغسل وفي الحديث البداءة بشق الرأس لكونها أكثر شعناً من بقية البدن من أجل الشعر وقيل يحتمل أن يكون البخاري أراد الإشارة الى ما روى عن ابن مسعود انه كان يغسل رأسه بخطمي ويكتني بذلك في غسل الجنابة كما أخرجه ابن أبي شيبة وغيره عنه ورواه أبو داود مرفوعاً عن عائشة باسناد ضعيف فكأنه يقول دل هذا الحديث على أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يستعمل الماء في غسل الجنابة ولم يثبت أنه كان يقدم على ذلك شيئاً مما يتقى البدن كالسدر وغيره ويقوى ذلك ما في معظم الروايات بالحلاب أو الطيب فقوله أو يدل على أن الطيب قسيم الحلاب فيحمل على أنه من غير جنسه وجميع من اعترض عليه حملة على أنه من جنسه فلذلك أشكل عليهم والمراد بالحلاب على هذا الماء الذي في الحلاب فاطلق على الحال اسم المحل مجازاً وقال الكرماني يحتمل أن يكون أراد بالحلاب الاناء الذي فيه الطيب فالمعنى بدأ تارة بطلب طيف الطيب وتارة بطلب نفس الطيب فدل حديث الباب على الاول دون الثاني انتهى وهو مستمد من كلام ابن بطال فانه قال بعد حكايته لكلام الخطابي وأظن البخاري جعل الحلاب في هذه الترجمة ضرباً من الطيب قال فان كان ظن ذلك

فقد وهم وإنما الحلاب الاناء الذي كان فيه طيب رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي كان يستعمله عند الغسل قال
وفي الحديث الحوض على استعمال الطيب عند الغسل تأسيا بالنبي صلى الله عليه وسلم انتهى كلامه فكانه جعل
قوله في الحديث فاخذ بكفيه أى من الطيب الذي في الاناء فبدأ بشق رأسه الايمن أى فطيه الى آخره ومحصله
أن الصفة المذكورة في الحديث صفة التطيب لا الاغتسال وهو توجيه حسن بالنسبة لظاهر لنظر الرواية التي ساقها
البخاري لكن من تأمل طرق الحديث كما قال الاسماعيلي عرف أن الصفة المذكورة للغسل لا للتطيب فروى الاسماعيلي
من طريق مكى بن ابراهيم عن حنظلة في هذا الحديث كان يغتسل بقدر بدل قوله بحلاب وزاد فيه كان يغسل
يديه ثم يغسل وجهه ثم يقول يده ثلاث غرف الحديث والجزوزقي من طريق حمدان السلمي عن أبي عاصم اغتسل
فاتي بحلاب فغسل شق رأسه الايمن الحديث فقوله اغتسل ويغسل يدل على أنه اناء الماء لاناء الطيب وأما رواية
الاسماعيلي من طريق بندار عن أبي عاصم بلفظ كان اذا أراد أن يغتسل من الجنابة دعا بشي* دون الحلاب فاخذ بكفيه
فبدأ بالشق الايمن ثم الايسر ثم أخذ بكفيه ماء فافرج على رأسه فلولا قوله ماء لتمكن حمل على التطيب قبل الغسل
لكن رواه أبو عوانة في صحيحه عن يزيد بن سنان عن أبي عاصم بلفظ كان يغتسل من حلاب فيأخذ غرفة بكفيه
فيجعلها على شقه الايمن ثم الايسر كذلك فقوله يغتسل وقوله غرفة أيضا مما يدل على أنه اناء الماء وفي رواية لابن
حبان والبيهقي ثم يصب على شق رأسه الايمن والتطيب لا يعبر عنه بالصب فهذا كله يبعد تأويل من حملة على التطيب
ورأيت عن بعضهم ولا أحفظه الآن أن المرام بالطيب في الترجمة الاشارة الى حديث عائشة انها كانت تطيب النبي
صلى الله عليه وسلم عند الاحرام قال والغسل من سنن الاحرام وكان الطيب حصل عند الغسل فاشار البخاري هنا
الى أن ذلك لم يكن مستمرا من عادته انتهى ويقويه تبويب البخاري بعد ذلك بسبعة أبواب باب من تطيب ثم
اغتسل وبقى أثر الطيب ثم ساق حديث عائشة أنا طيب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم طاف في نسائه ثم أصبح
محرم وفي رواية بعدها كأنى انظرالى ويص الطيب أى لمعانه في مفرقه صلى الله عليه وسلم وهو محرم وفي رواية
أخرى عنده قبيل هذا الباب ثم يصبح محرما ينضح طيبا فاستنبت الاغتسال بعد التطيب من قولها ثم طاف على
نسائه لانه كناية عن الجماع ومن لازم الاغتسال فمعرفة أنه اغتسل بعد أن تطيب وبقى أثر الطيب بعد الغسل
لكثرته لانه كان صلى الله عليه وسلم يحب الطيب ويكثر منه فعلى هذا فتموله هنا من بدأ بالحلاب أى باناء الماء الذي
للفصل فاستدعى به لاجل الغسل أو من بدأ بالطيب عند ارادة الغسل فالترجمة مترددة بين الامرين فدل حديث
الباب على مداومته على البداءة بالغسل وأما التطيب بعده فمعرفة من شأنه وأما البداءة بالطيب قبل الغسل فبالاشارة
الى الحديث الذي ذكرناه وهذا أحسن الاجوبة عندى واليقها بتصرفات البخاري والله اعلم وعرف من هذا أن
قول الاسماعيلي واي معنى للطيب عند الغسل معترض وكذا قول ابن الاثير الذى تقدم وفي كلام غيرها مما تقدم
مؤاخذات لم تتعرض لها لظهورها والله الهادى للصواب (تكميل) ابوعاصم المذكور في الاسناد هو النزيل وهو من
كبار شيوخ البخاري وقد أكثر عنه في هذا الكتاب لكنه نزل هذا الاسناد فادخل بينه وبينه واسطة وحنظلة هو
ابن ابي سفيان الجمحي والقاسم هو محمد بن ابي بكر وقوله كان اذا اغتسل أى اذا اراد أن يغتسل كما تبين من رواية
الاسماعيلي وقوله دعاى طاب وقوله نحو الحلاب أى اناء قريب من الاناء الذى يسمى الحلاب وقد وصفه ابوعاصم
بانه اقل من شبر في شبر أخرجه ابوعوانة في صحيحه عنه وفي رواية لابن حبان وشار ابوعاصم بكفيه فكانه حلق
بشبر به يصف به دوره الاعلى وفي رواية للبيهقي كقدر كوز يسع ثمانية ارطال وزاد مسلم في روايته لهذا
الحديث عن محمد بن المثنى أيضا بهذا الاسناد بعد قوله الايسر ثم اخذ بكفيه فقال بهما على رأسه فاشار بقوله
اخذ بكفيه الى الغرفة الثالثة كما صرح به رواية ابوعوانة وقوله بكفه وقع في رواية الكشميهنى بكفيه بالثنية
وقوله على وسط رأسه هو بفتح السين قال الجوهرى كل موضع صلح فيه بين فهو وسط بالسكون وان لم يصلح

باب المضمضة والاستنشاق في الجنابة **حدثنا** عمر بن حفص بن غياث قال حدثنا أبي حدثنا الأعمش قال حدثني سالم عن كريب عن ابن عباس قال حدثنا ميمونة قالت صبيت للنبي ﷺ غسلًا فأفرغ يمينه على ياربه فغسل يمينه ثم غسل فرجه ثم قال بيده الأرض فمسحها بالتراب ثم غسلها ثم تمضمض واستنشق ثم غسل وجهه وأفاض على رأسه ثم تنحى فغسل قدميه ثم أتى بمنديل فلم ينفض يدها **باب مسح اليد بالتراب** **حدثنا** الحميدي قال حدثنا سفيان قال حدثنا الأعمش عن سالم بن أبي الجعد عن كريب عن ابن عباس عن ميمونة أن النبي ﷺ اغتسل من الجنابة فغسل فرجه بيده ثم ذلك بها المائط ثم غسلها ثم توضأ وضوءه للصلاة فلما فرغ من غسله غسل رجليه **باب هل يدخل الجنب يده في الإناء قبل أن يغسلها** إذا لم يكن على يده قدر غير الجنابة وأدخل ابن عمر وأبيرة بن عازب يده في الطهور ولم يغسلها ثم توضأ

فهو بالتحريك وفي الحديث استحباب البداءة بالميا من في التطهر وبذلك ترجم عليه ابن خزيمة والبيهقي وفيه الاجترار بالغسل بثلاث غرفات وترجم على ذلك ابن حبان وسند كرام الكلام على قوله فقال بهما في الباب الذي بعده ان شاء الله تعالى (قوله باب المضمضة والاستنشاق في الجنابة) أي في غسل الجنابة والمراد هل هما واجبان فيه أم لا وأشار ابن بطل وغيره إلى أن البخاري استنبط عدم وجوبهما من هذا الحديث لأن رواية الباب الذي بعده في هذا الحديث ثم توضأ وضوءه للصلاة فدل على أنهما للوضوء وقام الإجماع على أن الوضوء في غسل الجنابة غير واجب والمضمضة والاستنشاق من توابع الوضوء فإذا سقط الوضوء سقطت توابعه ويحمل ما روي من صفة غسله صلى الله عليه وسلم على الكمال والنضل (قوله حدثنا عمر بن حفص) أي ابن غياث كما ثبت في رواية الأصيلي (قوله غسلا) بضم أوله أي ماء الاغتسال كما سبق في باب الغسل مرة (قوله ثم قال بيده الأرض) كذا في روايتنا وللاكثر بيده على الأرض وهو من إطلاق القول على الفعل وقد وقع إطلاق الفعل على القول في حديث لا حسد للآفي اثنين قال فيه في الذي يتلوا القرآن لو أوتيت مثل ما أوتي هذا لفعلت مثل ما يفعل وسيأتي في باب نفث اليد من قريبا من رواية أبي حمزة عن الأعمش عن هذا الموضع فغسل يده الأرض فيفسر قال هنا يضرب (قوله ثم تنحى) أي تحول إلى ناحية (قوله فلم ينفض بها) زاد في رواية كريمة قال أبو عبد الله يعني لم يتمسح وأنت الضمير على إرادة الخرقه لأن المنديل خرقه مخصوصة وسيأتي في باب من أفرغ على يمينه قالت ميمونة فناولته خرقه وبقية مباحث الحديث تقدمت في باب الوضوء قبل الغسل (قوله باب مسح اليد بالتراب لتكون أنقى) أي لتصير اليد أنقى منها قبل المسح (قوله حدثنا عبد الله بن الزبير الحميدي) كذا في روايتنا واقتصر إلا أكثر على حدثنا الحميدي وسفيان هوابن عينة (قوله فغسل فرجه) هذه الداء تفسيرية وليست تعقيبية لأن غسل الفرج لم يكن بعد الفراغ من الاغتسال وقد تقدمت مباحث هذا الحديث أيضا ومن فوائد هذا السياق الاتيان فيه بتم الدالة على ترتيب ما ذكر فيه من صفة الغسل * (قوله باب هل يدخل الجنب يده في الإناء) أي الذي فيه ماء الغسل (قبل أن يغسلها) أي خارج الإناء (إذا لم يكن على يده قدر) أي من نجاسة وغيرها (غير الجنابة) أي حكمها لأن أثرها يختلف فيه فدخل في قوله قدر وأما حكمها فقال المهلب أشار البخاري إلى أن يد الجنب إذا كانت نظيفة جاز له ادخالها الإناء قبل أن يغسلها لأنه ليس شيء من أعضائه نجسا كونه جنبا (قوله وأدخل ابن عمر والبراء بن عازب يده) أي أدخل كل واحد منهما يده وفي رواية لابي الوقت يديهما بالثنية (قوله في الطهور) بفتح أوله أي الماء المعد للاغتسال وأثر ابن عمر وصله سعيد بن منصور بمعناه وروى عبد

وَلَمْ يَرِ ابْنُ عُمَرَ وَابْنُ عَبَّاسٍ بَأْسًا بِمَا يَنْتَضِحُ مِنْ غُسْلِ الْجَنَابَةِ **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ أَخْبَرَنَا
أَفْلَحُ عَنْ الْقَاسِمِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَالنَّبِيُّ ﷺ مِنْ إِيَّاهُ وَاحِدٍ نَخْتَلِفُ أَيْدِينَا فِيهِ
حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا اغْتَسَلَ
مِنَ الْجَنَابَةِ غَسَلَ يَدَهُ

الرزاق عنه انه كان يغسل يده قبل التطهر ويجمع بينهما بآب يتزلا على حالين فحيث لم يغسل كان متيقنا أن لا
قدر في يده وحيث غسل كان ظانا أو متيقنا أن فيها شيئا أو غسل للندب وترك للجواز وأثر البراء وصله ابن
أبي شيبه بلفظ أنه أدخل يده في المطهرة قبل أن يغسلها وأخرج أيضا عن الشعبي قال كان أصحاب رسول
الله صلى الله عليه وسلم يدخلون أيديهم الماء قبل أن يغسلوها وهم جنب (قوله ولم ير ابن عمر وابن عباس)
أما أثر ابن عمر فوصله عبد الرزاق بمعناه وأما أثر ابن عباس فوصله ابن أبي شيبه عنه وعبد الرزاق من وجه
آخر أيضا عنه وتوجيه الاستدلال به للترجمة ان الجنابة الحكيمة لو كانت تؤثر في الماء لامتنع الاغتسال
من الاناء الذي تقاطر فيه مالاقي بدن الجنب من ماء اغتساله ويمكن أن يقال إنما لم ير الصحابي بذلك بأسا لانه
مما يشق الاحتراز منه فكان في مقام العفو كما روي ابن أبي شيبه عن الحسن البصري قال ومن يملك انتشار الماء
أنالترجوا من رحمة الله ما هو أوسع من هذا (قوله حدثنا عبد الله ابن مسلمة) زاد مسلم ابن قعنب (قوله حدثنا) ولكريمة
أخبرنا أفلح وهو ابن حميد كما رواه مسلم ولم يخرج البخاري عن أفلح بن سعيد شيئا والقاسم هو بن محمد وقد تقدم هذا
أثن في باب غسل الرجل مع امرأته من طريق أخرى مع مغايرة في آخره وزاد مسلم في آخره من الجنابة أي لاجل
الجنابة ولا أبي عوانة وابن حبان من طريق ابن وهب عن أفلح أنه سمع القاسم يقول سمعت عائشة فذكره وزاد فيه وتلتقي
بعد قوله تختلف أيدينا فيه وللإسماعيلي من طريق أسحق بن سليمان عن أفلح تختلف فيه أيدينا يعني حتى تلتقي وللبهقي
من طريقه تختلف أيدينا فيه يعني وتلتقي وهذا يشعر بأن قوله وتلتقي مدرج وسيأتي في باب تحليل الشعر من وجه آخر
عنها كنا نغتسل من إناء واحد نغترف منه جميعا فلعل الراوي قال وتلتقي بالمعنى ومعنى تختلف أنه كان يغترف تارة قبلها
وتغترف هي تارة قبله ولمسلم من طريق معاذة عن عائشة فيأدرني حتى أقول دع لي زاد النسائي وأباده حتى يقول
دع لي وفي هذا الحديث جواز اغتراف الجنب من الماء القليل وأن ذلك لا يمنع من التطهر بذلك الماء ولا بما يفضل
منه ويدل على أن النهي عن انغماس الجنب في الماء الدائم إنما هو للتنزيه كراهية أن يستقذر لالكونه بصير نجسا
بانغماس الجنب فيه لانه لا فرق بين جميع بدن الجنب وبين عضو من أعضائه وأما توجيه الاستدلال به للترجمة فلان
الجنب لما جازله أن يدخل يده في الاناء ليغترف بها قبل ارتفاع حدثه لتأم الغسل كما في حديث الباب دل على أن الأمر
بغسل يده قبل ادخالها ليس لأمر يرجع الى الجنابة بل الى ما لعله يكون بيده من نجاسة متيقنة أو مظنونة (قوله حدثنا
مسدد قال حدثنا حماد) هو ابن زيد ولم يسمع من حماد بن سلمة وهشام هو ابن عروة (قوله غسل يده) هكذا أورده
مختصرا وقد أخرجه أبو داود تامعا عن مسدد بهذا السند لكن قال يديه بالثنية وزاد يصب على يده اليمنى أي من الاناء
فيغسل فرجه يفرغ على شماله ثم يتوضأ وضوءه للصلاة الحديث وهكذا أخرجه الإسماعيلي من طرق عن حماد بن زيد
وسيأتي نحوه من وجوه أخر عن هشام في باب تحليل الشعر قال المهلب حمل البخاري أحاديث الباب التي لم يذكر فيها
غسل اليدين قبل ادخالها على حال يثق نظافة اليد وحديث هشام يعني هذا على ما إذا خشى أن يكون على بها شيء
فاستعمل من اختلاف الحديثين ما جمع بينهما ونفى التعارض عنهما انتهى ويمكن أن يحل الفعل على الندب والترك على الجواز
أو يقال حديث الترك مطلق وحديث الفعل مقيد فيحمل المطلق على المقيد لان في رواية الفعل زيادة لم تذكر في

حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ حَفْصٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ كُنْتُ أُغْتَسِلُ أَنَا وَالنَّبِيُّ ﷺ مِنْ إِيَّاهُ وَاحِدٌ مِنْ جَنَابَةٍ وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ مِثْلَهُ **حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ** قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبْرِ قَالَ سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ وَالْمَرْأَةُ مِنْ نِسَائِهِ يَغْتَسِلَانِ مِنْ إِيَّاهُ وَاحِدٌ زَادَ مُسْلِمٌ وَوَهَبٌ عَنْ شُعْبَةَ مِنَ الْجَنَابَةِ . **بَابُ** تَفْرِيقِ الْغُسْلِ وَالْوُضُوءِ . وَيَذْكُرُ عَنْ ابْنِ عُمرَ أَنَّهُ غَسَلَ قَدَمَيْهِ بَعْدَ مَا جَفَّ وَضُوءُهُ **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ مَحْبُوبٍ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ قَالَ حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ عَنْ كُرَيْبِ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ قَالَتْ مَيْمُونَةُ وَضَعْتُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَاءً يَغْتَسِلُ بِهِ فَأَفْرَغَ عَلَى يَدَيْهِ فَغَسَلَهُمَا مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا ثُمَّ أَفْرَغَ يَمِينِهِ عَلَى شِمَالِهِ فَغَسَلَ مَذَاكِيرَهُ ثُمَّ ذَلِكَ يَدُهُ بِالْأَرْضِ ثُمَّ مَضَضَ وَاسْتَنْشَقَ ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ وَغَسَلَ رَأْسَهُ ثَلَاثًا ثُمَّ أَفْرَغَ عَلَى جَسَدِهِ ثُمَّ تَنَحَّى مِنْ مَقَامِهِ فَغَسَلَ قَدَمَيْهِ

الآخرى (قوله حدثنا أبو الوليد) هو الطيالسي (قوله من جنابة) وللكشميهني من الجنابة أى لاجل الجنابة (قوله) وعن عبد الرحمن بن القاسم (هو معطوف على قوله شعبة عن أبي بكر بن حفص فله شعبة فيه اسنادان إلى عائشة حدثه أحد شيوخه به عن عروة والآخر عن القاسم وقدمهم من زعم أن رواية عبد الرحمن معلقة وقد أخرجها أبو نعيم والبيهقي من طريق أبي الوليد بالاسنادين وقال أخرج البخاري عن أبي الوليد بالاسنادين جميعا وكذا قال أبو مسعود وغيره في الأطراف (قوله مثله) أى مثل المتن المذكور وللأصيلي مثله بزيادة موحدة في أوله (قوله حدثنا أبو الوليد) هو الطيالسي أيضا وهذا السناد ثالث له عن شعبة أيضا في هذا المتن لكن من طريق صحابي آخر وهذا السناد بعينه تقدم المتن آخر في باب علامة الإيمان (قوله والمرأة) يجوز فيه الرفع على العطف والنصب على المعية واللام فيها للجنس (قوله زاد مسلم) هو ابن إبراهيم وهو من شيوخ البخاري (قوله ووهب) زاد الأصيلي وأبو الوقت ابن جرير رأى ابن حازم وبذلك جزم أبو نعيم وغيره ووقع في رواية أبي ذر ووهب بالهتاف وأظنه وهما فان الحديث وجد بعد تتبع كثير من رواية وهب بن جرير ولم نجد من رواية وهب بن خالد ووهب بن جرير من الرواة عن شعبة وأما وهب فهو من أقرانه ومراد البخاري أن مسلم بن إبراهيم ووهب بن جرير روي هذا الحديث عن شعبة بهذا السناد الذي رواه عنه أبو الوليد فزاد في آخره من الجنابة وقد أخرجنا إسماعيلي من رواية وهب بن جرير بدون هذه الزيادة والله أعلم * (قوله باب تفریق الغسل والوضوء) أى جوازده وهو قول الشافعي في الجديد واحتج له بأن الله تعالى أوجب غسل أعضائه فمن غسلها فقد أتى بما أوجب عليه فرقها أو نسقها ثم أيد ذلك بفعل ابن عمر وبذلك قال ابن المسيب وعطاء وجماعة وقال ربيعة ومالك من تعدد ذلك فعليه الإعادة ومن نسي فلا وعن مالك أن قرب التفریق بني وان طال أعاد وقال قتادة والأوزاعي لا يعيد إلا أن جف وأجازته النخعي مطلقا في الغسل دون الوضوء ذكر جميع ذلك ابن المنذر وقال ليس مع من جعل الجفاف حدا لذلك حجة وقال الطحاوي الجفاف ليس يحدث فينقض كما لو جف جميع أعضاء الوضوء لم تبطل الطهارة (قوله) ويذكر عن ابن عمر (هذا الأثر رويناه في الام عن مالك عن نافع عنه لكن فيه أنه توضأ في السوق دون رجله ثم رجع إلى المسجد فمسح على خفيه ثم صلى) والاسناد صحيح فيحتمل أنه إنما لم يحزم به لكونه ذكر بالمعنى قال الشافعي لعله قد جف وضوءه لأن الجفاف قد يحصل بأقل مما بين السوق والمسجد (قوله حدثنا محمد بن محبوب) هو البصري وعبد الواحد هو ابن زياد البصري وقد تقدم هذا المتن من رواية موسى بن اسمعيل عنه في باب الغسل مرة وسياقهما

باب مَنْ أفرغ يمينه على شماله في الغسل **حدثنا** موسى بن اسمعيل قال حدثنا أبو عوانة حدثنا الأعمش عن سالم بن أبي الجعد عن كريب مولى ابن عباس عن ابن عباس عن ميمونة بنت الحارث قالت وضعت لرسول الله ﷺ غسلاً وسترته فصب على يديه فغسلها مرة أو مرتين قال سليمان لا أدري أذكر الثالثة أم لا ثم أفرغ يمينه على شماله فغسل فرجه ثم ذلك يده بالأرض أو بالحائط ثم تيمم وأستشق وغسل وجهه ويديه وغسل رأسه ثم صب على جسده ثم تنحى فغسل قدميه فتوانته خرقه فقال يديه هكذا ولم يردّها **باب** إذا جامع ثم عاد ومن دار على نسائه في غسلي واحد **حدثنا** محمد بن بشار قال حدثنا ابن أبي عدي

واحد غالباً إلا أن في ذلك ثم تحول من مكانه وفي هذا تنحى من مقامه وهما يعني وابدئ الكرماني من هذا احتمال أن يكون اغتسل قائماً (قوله باب من أفرغ) هذا الباب مقدم عند الأصيلي وابن عساكر على الذي قبله واعترض على المصنف بأن الدعوى أعم من الدليل والجواب أن ذلك في غسل الفرج بالنس وفي غيره بما عرف من شأنه أنه كان يحب التيامن كما تقدم ومحلّه هنا فيما إذا كان يغترف من الاناء قاله الخطابي قال فاما إذا كان ضيقاً كالتمقم فإنه يضعه عن يساره ويصب الماء منه على يمينه (قوله حدثنا موسى بن اسمعيل) تقدم هذا الحديث من روايته أيضاً في باب الغسل مرة لكن شيخه هناك عبد الواحد وهنا أبو عوانة وهو الواضح البصري (قوله وسترته) زاد ابن فضيل عن الأعمش ثوب والواو فيه حالية (قوله فصب) قيل هو معطوف على محذوف أي فاراد الغسل فكشف رأسه فاخذ الماء فصب على يده قاله الكرماني ولا يتعين ما قاله بل يحتمل أن يكون الوضع معقباً بالصب على ظاهره والارادة والكشف يمكن كونهما وقعا قبل الوضع والاخذ هو عين الصب هنا والمعنى وضعت له ماء فشرع في الغسل ثم شرحت الصفة (قوله قال سليمان) أي الأعمش وقائل ذلك أبو عوانة وفاعل أذكر سالم بن أبي الجعد وقد تقدم من رواية عبد الواحد وغيره عن الأعمش فغسل يديه مرتين أو ثلاثاً ولابن فضيل عن الأعمش فصب على يديه ثلاثاً ولم يشك أخرجه أبو عوانة في مستخرجه فكان الأعمش كان يشك فيه ثم ذكر فجزم لأن سماع ابن فضيل منه متأخر (قوله ثم تيمم) وللأصيلي مضمض بغير ماء (قوله وغسل قدميه) كذا لا يذروا كثيراً فغسل بالناء (قوله فقال يديه) أي أشاروه ومن اطلاق القول على الفعل كما تقدم مثله (قوله ولم يردّها) بضم أوله واسكن الدال من الارادة والاصل يريدّها لكن جزم ولم ومن قالها بفتح أوله وتشديد الدال فتد صحف وأفسد المعنى وقد حكى في المطالع أنها رواية ابن السكن قال وهي وهم وقدر رواه الامام أحمد عن عثان عن أبي عوانة بهذا الاسناد وقال في آخره فقال هكذا وأشار بيده أن لا يريدّها وسيأتي في رواية أبي حمزة عن الأعمش فناء ولله ثوباً فلم يأخذه والله أعلم (قوله باب إذا جامع ثم عاد) أي ما حكمه وللشك مشيئتي عاود أي الجماع وهو أعم من أن يكون تلك الجماعة أو غيرها وقد أجمعوا على أن الغسل بينهما لا يجب ويدل على استحبابه حديث أخرجه ابوداود والنسائي عن أبي رافع أنه صلى الله عليه وسلم طاف ذات يوم على نسائه يغتسل عند هذه وعند هذه قال فقلت يا رسول الله ألا تجعله غسلاً واحداً قال هذا أزكى وأطيب وأطهر واختلفوا في الوضوء بينهما فقال ابو يوسف لا يستحب وقال الجمهور يستحب وقال ابن حبيب المالكي وأهل الظاهر يجب واحتجوا بحديث أبي سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أتى أحدكم أهله ثم أراد أن يعود فليتوضأ بينهما وضوءاً أخرجه مسلم من طريق أبي حنيفة عن عاصم عن أبي المتوكل عنه وأشار ابن خزيمة إلى أن بعض أهل العلم حمله على الوضوء المغمى فقال المراد به غسل الفرج ثم رده ابن خزيمة بما رواه من طريق ابن عيينة عن عاصم في هذا الحديث فقال فليتوضأ وضوءاً للصلاة وأظن المشار إليه هو اسحق بن راهويه فقد نقل ابن المنذر عنه أنه قال لا بد من غسل الفرج إذا أراد العود ثم استدلل ابن خزيمة

وَبِحْجَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْمُثَنِّيرِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ ذَكَرْتُهُ لِعَائِشَةَ فَقَالَتْ بَرَحِمُ اللَّهِ
 أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ كُنْتُ أَطِيبُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَيَطُوفُ عَلَى نِسَائِهِ ثُمَّ يُصْبِحُ مُحْرِمًا يَنْضَحُ طِيبًا . **حَدَّثَنَا**
 مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ قَتَادَةَ قَالَ حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ قَالَ كَانَ النَّبِيُّ
 ﷺ يَدُورُ عَلَى نِسَائِهِ فِي السَّاعَةِ الْوَاحِدَةِ مِنَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَهُنَّ إِحْدَى عَشْرَةَ . قَالَ قُلْتُ لِأَنْسٍ

على ان الامر بالوضوء للندب للوجوب بما رواه من طريق شعبة عن عاصم في حديث أبي سعيد المذكور كرواية ابن
 عينة وزاد فانه أنشط للعود فدل على ان الامر للارشاد أول للندب ويدل أيضا على انه لغير الوجوب مارواه
 الطحاوي من طريق موسى بن عقبة عن أبي أسحق عن الاسود عن عائشة قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم يجامع
 ثم يعود ولا يتوضأ (قوله وبحجى بن سعيد) هو القطان وينبغي أن يثبت في القراءة قبل قوله عن شعبة لفظ كلاهما لان
 كلام ابن أبي عدي وبحجى رواة لمحمد بن بشار عن شعبة وحذف كلاهما من الخط اصطلاح (قوله ذكرته) أى قول ابن
 عمر المذكور بعد باب وهو قول ما أحب ان أصبح محرما أنضخ طيبا وقد بينه مسلم في روايته عن محمد بن المنذر قال سألت
 عبد الله بن عمر عن الرجل يطيب ثم يصبح محرما فذكره وزاد قال ابن عمر لان أطلي بقطران أحب الى من أن
 أفعل ذلك وكذا ساقه الاسماعيلي بتمامه عن الحسن بن سفيان عن محمد بن بشار فكان المصنف اختصره ليكون المحذوف
 معلوما عند أهل الحديث في هذه القصة أو حدثه به محمد بن بشار مختصرا (قوله ابا عبد الرحمن) يعنى بن عمر استرحمت له
 عائشة اشعارا بانه قد سها فيما قاله اذ لو استحضر فعل النبي صلى الله عليه وسلم لم يقل ذلك (قوله فيطوف) كناية عن
 الجماع وبذلك تظهر مناسبة الحديث للترجمة وقال الاسماعيلي يحتمل أن يراد به الجماع وان يراد به تجديد العهد بهن
 (قلت) والاحتمال الاول يرجح الحديث الثاني لقوله فيه أعطى قوة ثلاثين ويطوف في الاول مثل ما يدور في
 الثاني (قوله ينضخ) بفتح أوله و بفتح الضاد المعجمة وبالخاء المعجمة قال الاصمعي النضخ بالمعجمة أكثر من النضخ
 بالمهملة وسوى بينهما أبو زيد وقال ابن كيسان أنه بالمعجمة لا تخن وبالمهملة لما رقى وظاهره ان عين الطيب بقيت بعد الاحرام
 قال الاسماعيلي بحيث أنه صار كأنه يتساقط منه الشيء بعد الشيء وسند كرحم هذه المسئلة في كتاب الحج ان شاء الله تعالى
 (قوله معاذ بن هشام) هو الدستوائي والاسناد كله بصريون (قوله في الساعة الواحدة) المراد بها قدر من الزمان لا ما
 اصطلاح عليه أصحاب الهيئة (قوله من الليل والنهار) الواو بمعنى أوجزم به الكرماني ويحتمل أن تكون على بابها بان
 تكون تلك الساعة جزأ من آخر أحدها وجزأ من أول الآخر (قوله وهن إحدى عشرة) قال ابن خزيمة تفرد بذلك
 معاذ بن هشام عن أبيه ورواه سعيد بن أبي عروبة وغيره عن قَتَادَةَ فَقَالُوا تسع نسوة انتهى وقد اشار البخاري الى
 رواية سعيد بن أبي عروبة فعلقها هنا ووصلها بعد اثني عشر بابا بلفظ كان يطوف على نساءه في الليلة الواحدة وله
 يومئذ تسع نسوة وقد جمع ابن حبان في صحيحه بين الروایتين بان حمل ذلك على حالتين لكنه وهم في قوله ان الأولى
 كانت في اول قدومه المدينة حيث كان تحته تسع نسوة والحالة الثانية في آخر الامر حيث اجتمع عنده إحدى
 عشرة امرأة وموضع الوهم منه انه صلى الله عليه وسلم لما قدم المدينة لم يكن تحته امرأة سوى سودة ثم دخل على عائشة
 بالمدينة ثم تزوج أم سلمة وحفصة وزينب بنت خزيمة في السنة الثالثة والرابعة ثم تزوج زينب بنت جحش في الخامسة
 ثم جويرية في السادسة ثم صفية وأم حبيبة وميمونة في السابعة وهؤلاء جميع من دخل بهن من الزوجات بعد الهجرة
 على المشهور واختلف في ربحانة وكانت من سبي بني قريظة فحزم ابن اسحق بأنه عرض عليها أن يتزوجها ويضرب
 عليها الحجاب فاخترت البقاء في ملكه والاكثر على انها ماتت قبله في سنة عشر ولذا ماتت زينب بنت خزيمة بعد
 دخولها عليه بقليل قال ابن عبد البر مكثت عنده شهرين او ثلاثة فعلى هذا لم يجتمع عنده من الزوجات أكثر من تسع
 مع ان سودة كانت وهبت يومها ولعائشة كما سيأتي في مكانه فرجحت رواية سعيد لكن تحمل رواية هشام على انه ضم

أَوْ كَانَ يُطِيقُهُ قَالَ كُنَّا نَتَحَدَّثُ أَنَّهُ أُعْطِيَ قُوَّةَ ثَلَاثِينَ وَقَالَ سَعِيدٌ عَنْ قَتَادَةَ إِنَّ أَسَاحِدَ نَهْمُ تِسْعِ نِسْوَةٍ .

مارية وريحانة البهن واطلق عليهن لفظ نساؤه تغليبا وقد سرد الدمياطي في السيرة التي جمعها من اطلع عليه من ازواجه ممن دخل بها او عقد عليها فقط او طلقها قبل الدخول او خطبها ولم يعقد عليها فبلغت ثلاثين وفي المختارة من وجه آخر عن أنس تزوج خمس عشرة دخل منهن باحدى عشرة ومات عن تسع وسرد أسماء من أيضا أبو الفتح اليعمرى ثم مغنطاي فزدن على العدد الذي ذكره الدمياطي وأنكر ابن القيم ذلك والحق ان الكثرة المذكورة محمولة على اختلاف في بعض الاسماء وبمقتضى ذلك تنقص العدة والله أعلم (قوله أو كان) بفتح الواو هو مقول قتادة والهمزة للاستفهام ومميز ثلاثين محذوف أى ثلاثين رجلا ووقع في رواية الاسماعيلي من طريق أبي موسى عن معاذ بن هشام أربعين بدل ثلاثين وهي شاذة من هذا الوجه لكن في مراسيل طاوس مثل ذلك وزاد في الجماع وفي صنعة الجنة لآبى نعيم من طريق مجاهد مثله وزاد من رجال أهل الجنة ومن حديث عبد الله بن عمر ورفعته أعطيت قوة أربعين في البطش والجماع وعند احمد والنسائي وصححه الحاكم من حديث زيد بن أرقم رفعه ان الرجل من أهل الجنة يعطى قوة مائة في الاكل والشرب والجماع والشهوة فعلي هذا يكون حساب قوة نبينا أربعة آلاف (قوله وقال سعيد) هو ابن أبي عروبة كذا للجميع الا أن الاصيلي قال انه وقع في نسخة شعبة بدل سعيد قال وفي عرضنا على أبو زيد بمكة سعيد قال أبو علي الجياني وهو الصواب (قلت) وقد ذكرنا قبل ان المصنف وصل رواية سعيد وأما رواية شعبة لهذا الحديث عن قتادة فقد وصلها الامام أحمد قال ابن المنير ليس في حديث دورانه على نسائه دليل على الترجمة فيحتمل أنه طاف عليهن واغتسل في خلال ذلك عن كل فعلة غسلا قال والاحتمال في رواية الليلة أظهر منه في الساعة (قلت) التقييد بالليلة ليس صريحا في حديث عائشة وأما حديث أنس فحيث جاء فيه التصريح بالليلة قيد الاغتسال بالمرة الواحدة كذا وقع في روايات النسائي وابن خزيمة وابن حبان ووقع التقييد بالغسل الواحد من غير ذكر الليلة في روايات أخرى لهم ولمسلم وحيث جاء في حديث أنس التقييد بالساعة لم يحتاج الى تقييد الغسل بالمرة لانه يتعذر أو يتعسر وحيث جاء فيها تكرار المباشرة والغسل معا وعرف من هذا ان قوله في الترجمة في غسل واحد أشار به الى ما ورد في بعض طرق الحديث وان لم يكن منصوفا فيها أخرجه كما جرت به عادته ويحمل المطلق في حديث عائشة على المقيّد في حديث أنس ليتوافقا ومن لازم جماعهن في الساعة أو الليلة الواحدة عود الجماع كما ترجم به والله أعلم واستدل به المصنف في كتاب النكاح على استحباب الاستكثار من النساء وأشار فيه الى ان القسم لم يكن واجبا عليه وهو قول طوائف من أهل العلم وبه جزم الاصطخري من الشافعية والمشهور عندهم وعند الأكثرين الوجوب ويحتاج من قال به الى الجواب عن هذا الحديث فقل كان ذلك برضا صاحبة النوبة كما استأذنه أن يمرض في بيت عائشة ويحتمل أن يكون ذلك كان يحصل عند استيفاء القسمة ثم يستأنف القسمة وقيل كان ذلك عند اغباله من سفر لانه كان اذا سافر أقرع بينهن فيسافر بمن يخرج سهمها فاذا انصرف استأنف وهو أخص من الاحتمال الثاني والاول أليق بحديث عائشة وكذا الثاني ويحتمل ان يكون ذلك كان يقع قبل وجوب القسمة ثم ترك بعدها وأغرب ابن العربي فقال ان الله خص نبيه بأشياء منها انه عطاها ساعة في كل يوم لا يكون لازواجه فيها حتى يدخل فيها على جميعهن فيفعل ما يريد ثم يستقر عند من لها النوبة وكانت تلك الساعة بعد العصر فان اشتغل عنها كانت بعد المغرب ويحتاج الى ثبوت ما ذكره مفصلا وفي هذا الحديث من انقوائد غير ما تقدم ما أعطى النبي صلى الله عليه وسلم من القوة على الجماع وهو دليل على كمال البنية وصحة الذكورية والحكمة في كثرة أزواجه ان الاحكام التي ليست ظاهرة بطلان عليها فينقلنها وقد جاء عن عائشة من ذلك الكثير الطيب ومن ثم فضلها بعضهم على الباقيات واستدل به ابن التين لقول مالك بلزوم الظهار من الاماء بناء على ان المراد بالزائدتين على التسع مارية وريحانة وقد أطلق على الجميع لفظ نساؤه وتعقب بان الاطلاق المذكور للتغليب كما تقدم فليس فيه حجة لما أدعى واستدل به ابن المنير على جواز وطء الحرة بعد الامة من غير غسل بينهما ولا غيره والمنقول عن

بابُ غَسْلِ الْمَذْيِ وَالْوُضُوءِ مِنْهُ حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ قَالَ حَدَّثَنَا زَائِدَةُ عَنْ أَبِي حَصِينٍ عَنْ أَبِي حَبْدٍ الرَّحْمَنِ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ كُنْتُ رَجُلًا مَذَّاءً فَأَمَرْتُ رَجُلًا أَنْ يَسْأَلَ النَّبِيَّ ﷺ لِمَكَانِ ابْنَتِهِ فَسَأَلَ فَقَالَ تَوَضَّأْ وَاغْسِلْ ذَكَرَكَ

مالك أنه لا يتأكد الاستحباب في هذه الصورة ويمكن أن يكون ذلك وقع لبيان الجواز فلا يدل على عدم الاستحباب (قوله باب غسل المذي والوضوء منه) أي بسببه وفي المذي لغات أفصحها بفتح الميم وسكون الذال المعجمة وتخفيف الياء ثم بكسر الذال وتشديد الياء وهو ماء أبيض رقيق لزج يخرج عند الملاعبة أو تذكر الجماع أو إرادته وقد لا يحس بخروجه (قوله حدثنا أبو الوليد) هو الطيالسي (قوله عن أبي عبد الرحمن) هو السلمي (قوله مذاء) صيغة مبالغة من المذي يقال مذي مذي مثل مضى يمضي ثلاثيا ويقال أيضا مذي مذي بوزن أعطي يعطى رباعيا (قوله فأمرت رجلا) هو المقداد بن الأسود كما تقدم في باب الوضوء من المخرجين من وجه آخر وزاد فيه فاستحييت أن أسأل (قوله لمكان ابنته) في رواية مسلم من طريق ابن الحنفية عن علي من أجل فاطمة رضي الله عنهما (قوله توضأ) هذا الأمر يلغظ الأفراد يشعر بأن المقداد سأل لنفسه ويحتمل أن يكون سأل المبهمة أو لعلي فوجه النبي صلى الله عليه وسلم الخطاب إليه والظاهر أن عليا كان حاضر السؤال فقد أطبق أصحاب المسانيد والأطراف على إيراد هذا الحديث في مسند علي ولو حملوه على أنه لم يحضر لا ورودوه في مسند المقداد ويؤيده ما في رواية النسائي من طريق أبي بكر بن عياش عن أبي حصين في هذا الحديث عن علي قال فقلت لرجل جالس إلى جنبي سله فسأله ووقع في رواية مسلم فقال يغسل ذكره ويتوضأ بلفظ الغائب فيحتمل أن يكون سؤال المقداد وقع على الإبهام وهو الظاهر في مسلم أيضا فسأله عن المذي يخرج من الإنسان وفي الموطأ نحوه ووقع في رواية لأبي داود النسائي وابن خزيمة ذكر سبب ذلك من طريق حصين ابن قبيصة عن علي قال كنت رجلا مذاء فجعلت اغتسل منه في الشتاء حتى تشقق ظهري فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تفعل ولأبي داود وابن خزيمة من حديث سهل بن حنيف أنه وقع له نحو ذلك وأنه سأل عن ذلك بنفسه ووقع في رواية للنسائي أن عليا قال أمرت عمارا أن يسأل وفي رواية لابن حبان والاسماعيلي أن عليا قال سألت وجمع بن حبان بين هذا الاختلاف بأن عليا أمر عمارا أن يسأل ثم أمر المقداد بذلك ثم سأل بنفسه وهو جمع جيد بالنسبة إلى آخره لكونه مغايرا لقوله أنه استحي عن السؤال بنفسه لأجل فاطمة فيتعين حملها على المجازيان بعض الرواة أطلق أنه سأل لكونه الأمر بذلك وبهذا جزم الاسماعيلي ثم النووي ويؤيد أنه أمر كلا من المقداد وعمارا بالسؤال عن ذلك ما رواه عبد الرزاق من طريق عائش بن أنس قال تذاكر علي والمقداد وعمار المذي فقال علي اني رجل مذاء فاسألا عن ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فسأله أحد الرجلين وصحح ابن بشكوال أن الذي تول السؤال عن ذلك هو المقداد وعلي هذا فنسبة عمار إلى أنه سأل عن ذلك محمولة على المجاز أيضا لكونه قصده لكن تولى المقداد الخطاب دونه والله أعلم واستدل بقوله صلى الله عليه وسلم توضحا على أن الغسل لا يجب بخروج المذي وصرح بذلك في رواية لأبي داود وغيره وهو إجماع وعلي أن الأمر بالوضوء منه كالأمر بالوضوء من البول كما تقدم استدلال المصنف به في باب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين وحكي الطحاوي عن قوم أنهم قالوا بوجوب الوضوء بمجرد خروجه ثم رد عليهم بما رواه من طريق عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي قال سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن المذي فقال فيه الوضوء وفي المني الغسل فعرف بهذا أن حكم المذي حكم البول وغيره من نواقض الوضوء لأنه يوجب الوضوء بمجرد (قوله واغسل ذكرك) هكذا وقع في البخاري تقديم الأمر بالوضوء على غسله ووقع في العمدة نسبة ذلك إلى البخاري بالعكس لكن الواو لا ترتب فالمعنى واحد وهي رواية الاسماعيلي فيجوز تقديم غسله على الوضوء وهو أولى ويجوز تقديم الوضوء على غسله لكن من يقول بنقض الوضوء بمسه يشترط أن يكون ذلك بحائل واستدل به

بابُ مَنْ تَطَيَّبَ ثُمَّ اغْتَسَلَ وَبَقِيَ أَثَرُ الطَّيِّبِ حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَّانَةَ عَنْ
إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْمُثَنَّى عَنْ أَبِيهِ قَالَ سَأَلْتُ عَائِشَةَ فَقَدِ كَرَّتْ لَهَا قَوْلُ بَنِي عُمرَ مَا حَبَّ أَنْ أَصْبَحَ
مُحَرِّمًا أَنْضَخُ طَيِّبًا فَقَالَتْ عَائِشَةُ أَنَا طَيِّبْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ طَافَ فِي نِسَائِهِ ثُمَّ أَصْبَحَ مُحَرِّمًا حَدَّثَنَا
آدَمُ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ حَدَّثَنَا الْحَكَمُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ كُنَّا نُنْظَرُ إِلَى
وَيْصِ الطَّيِّبِ فِي مَفْرِقِ النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ مُحَرَّمٌ

ابن دقيق العبد على تعين الماء فيه دون الاحجار ونحوها لان ظاهره يعين الغسل والمعين لا يقع الامتثال الابه وهذا
ما صححه النووي في شرح مسلم وصحح في باقي كتبه جواز الاقتصار الحاقاله بالبول وحمل الامر بغسلة على الاستحباب
أو على انه خرج مخرج الغالب وهذا هو المعروف في المذهب واستدل به بعض المالكية والحنابلة على انجاب
استيعابه بالغسل عملا بالحقيقة لكن الجمهور نظروا الى المعنى فان الموجب لغسله انما هو خروج الخارج فلا تجب
المجاورة الى غير محله ويؤيده ما عند الاسماعيل في رواية فقال توضأ واغسله فاعاد الضمير على المندى ونظير هذا قوله من
مس ذكره فليتوضأ فان النقص لا يتوقف على مس جميعه واختلاف القائلون بوجوب غسل جميعه هل هو معقول
المعنى أو للتعبد فعلى الثاني تجب النية فيه قال الطحاوي لم يسكن الامر بغسله لوجوب غسله كله بل ليتقلص فيبطل
خروجه كما في الضرع اذا غسل بالماء البارد بفرق لبنة الى داخل الضرع فينقطع بخروجه واستدل به ايضا على نجاسة المندى
وهو ظاهر وخرج ابن عقيل الحنبلي من قول بعضهم ان المندى من اجزاء المني رواية بطهارته وتعقب بانه لو كان منيا لوجب
الغسل منه واستدل به على وجوب الوضوء على من به سلس المندى للامر بالوضوء مع الوصف بصيغة المبالغة الدالة على
الكثرة وتعقبه ابن دقيق العيد بان الكثرة هنا ناشئة عن غلبة الشهوة مع صحة الجسد بخلاف صاحب السلس فانه ينشأ
عن علة في الجسد ويمكن ان يقال امر الشارع بالوضوء منه ولم يستفصل فدل على عموم الحكم واستدل به على قبول خبر
الواحد وعلى جواز الاعتماد على الخبر المظنون مع القدرة على المقطوع وفيهما نظرا لما قدمناه من ان السؤال كان بخضرة
علي ثم لو صح ان السؤال كان في غيبته لم يكن دليلا على المدعى لاحتمال وجود القرائن التي تحجب الخبر فترقيه عن الظن الى
القطع قاله القاضي عياض وقال ابن دقيق العيد المراد بالاستدلال به على قبول خبر الواحد مع كونه خبرا واحدا انه صورة من
الصور التي تدل وهي كثيرة تقوم الحجة بجماعتها لا بفراد معين منها وفيه جواز الاستنباط في الاستثناء وقد يؤخذ منه جواز
دعوى الوكيل بخضرة موكله وفيه ما كان الصحابة عليه من حرمة النبي صلى الله عليه وسلم وتوقيره وفيه استعمال الادب في
ترك المواجهة لما يستحي منه عرفا وحسن المعاشرة مع الاصهار وترك ذكر ما يتعلق بجماع المرأة ونحوه بخضرة أقاربها وقد تقدم
استدلال المصنف به في العلم لمن استحيا فامر غيره بالسؤال لان فيه جمعا بين المصلحتين استعمال الحياء وعدم التعميط في
معرفة الحكم (قوله باب من تطيب ثم اغتسل) تقدم الكلام على الحديث قبل باب وموضع الاستدلال به أن قولها طاف في
نسائه كناية عن الجماع ومن لازمه الاغتسال وقد ذكرت أنها طيبته قبل ذلك وأنه أصبح محرما ومن فوائده أيضا وقوع
رد بعض الصحابة على بعض بالدليل واطلاع ازواج النبي صلى الله عليه وسلم على ما لا يطلع عليه غيرهن من أفاضل الصحابة
وخدمة الزوجات لازواجهن والتطيب عند الاحرام وسيأتي في الحج وقال ابن بطال فيه ان السنة اتخاذ الطيب للرجال
والنساء عند الجماع (قوله حدثنا الحكم) هو ابن عيينة هو وشيخه ابراهيم النخعي وشيخه الاسود ابن يزيد فقهاء كوفيون
تابعيون (قوله ويص) بفتح الواو وكسر الموحدة بعدها ياء تحتانية ثم صاد مهملة هو البريق وقال الاسماعيل ويص الطيب
تلاؤه وذلك العين قائمة للريح فقط (قوله مفرق) بفتح الميم وكسر الراء ويجوز فتحها ودلالة هذا المتن على الترجمة اما لكونها
قصة واحدة واما لان من سنن الاحرام الغسل عنده ولم يكن النبي صلى الله عليه وسلم يدعه وفيه ان بقاء الطيب على بدن

بابُ تَخْلِيلِ الشَّعْرِ . حَتَّى إِذَا ظَنَّ أَنَّهُ قَدْ أَرَوَى بَشْرَتَهُ أَفَاضَ عَلَيْهِ **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ قَالَ أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ غَسَلَ يَدَيْهِ وَتَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ ثُمَّ اغْتَسَلَ ثُمَّ يَخْلُلُ بِيَدِهِ شَعْرَهُ حَتَّى إِذَا ظَنَّ أَنَّهُ قَدْ أَرَوَى بَشْرَتَهُ أَفَاضَ عَلَيْهِ الْمَاءَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ثُمَّ غَسَلَ سَائِرَ جَسَدِهِ وَقَالَتْ كُنْتُ اغْتَسِلُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ نَغْرِفُ مِنْهُ **جَمِيعًا** **بابُ** مَنْ تَوَضَّأَ فِي الْجَنَابَةِ ثُمَّ غَسَلَ سَائِرَ جَسَدِهِ وَلَمْ يُعِدْ غَسْلَ مَوَاضِعِ الْوُضُوءِ مَرَّةً أُخْرَى **حَدَّثَنَا** يُونُسُ بْنُ عُيَيْنٍ قَالَ أَخْبَرَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى قَالَ أَخْبَرَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ سَالِمٍ عَنْ كُرَيْبِ بْنِ مَوْلَى بْنِ عَبَّاسٍ عَنْ أَبِي عَبَّاسٍ عَنْ مَيْمُونَةَ قَالَتْ وَضَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَضُوءَ الْجَنَابَةِ فَأَكْفَأَ يَمِينَهُ عَلَى شِمَالِهِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا ثُمَّ غَسَلَ فَرْجَهُ ثُمَّ ضَرَبَ يَدَهُ بِالْأَرْضِ أَوْ الْحَائِطِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا ثُمَّ مَضَضَ وَاسْتَنْشَقَ وَغَسَلَ وَجْهَهُ وَذِرَاعَيْهِ ثُمَّ أَفَاضَ عَلَى رَأْسِهِ الْمَاءَ ثُمَّ غَسَلَ جَسَدَهُ ثُمَّ تَنَحَّى فَغَسَلَ رِجْلَيْهِ قَالَتْ فَاتَيْتُهُ بِخِرْقَةٍ فَلَمْ يُرِدْهَا فَجَعَلَ

المحرم لا يضر بخلاف ابتداءه بعد الإحرام (قوله باب تخليل الشعر) أي في غسل الجنابة (قوله عبد الله) هو ابن المبارك (قوله إذا اغتسل) أي أراد أن يغتسل (قوله إذا ظن) يحتمل أن يكون على بابه ويكتفي فيه بالغلبة ويحتمل أن يكون بمعنى علم (قوله أروى) هو فعل ماض من الأرواء يقال أرواه إذا جعله رياناً والمراد بالبشرة هنا ما تحت الشعر (قوله أفاض عليه) أي على شعره (قوله ثم غسل سائر جسده) أي بقية جسده وقد تقدم من رواية مالك عن هشام في أول كتاب الغسل هنا على جلده كله فيحتمل أن يقال إن سائر هنا بمعنى الجميع جمعاً بين الروايتين وبقية مباحث الحديث تقدمت هناك (قوله وقالت) أي عائشة هو معطوف على الأول فهو متصل بالاسناد المذكور (قوله تغرف) باسكان المعجمة بعدها راء مكسورة وله في الاعتصام نشرع فيه جميعاً وقد تقدمت مباحثه في باب هل يدخل الجنب يده في الطهور (قوله باب من توضع في الجنابة) سقط من أو آخر الترجمة لفظ منه من رواية غير أبي ذر (قوله أخبرنا) ولا يذرحنا (الفضل) (قوله وضع رسول الله صلى الله عليه وسلم وضوء الجنابة) كذا لاكثر بالإضافة ولكريمة وضوءاً بالتنوين لجنابة بلام واحدة وللشميمي للجنابة ولرفيقه وضع على البناء للمفعول لرسول الله بزائدة اللام أي لأجله وضوء بالرفع والتنوين (قوله فكفأ) ولغير أبي ذر فكفأ أي قلب (قوله حتى يساره) كذا لاكثر وللمستعلمي وكريمة على شماله (قوله ضرب يده بالأرض) كذا لاكثر وللشميمي ضرب يده الأرض (قوله ثم غسل جسده) قال ابن بطال حديث عائشة الذي في الباب قبله أليق بالترجمة لأن فيه ثم غسل سائر جسده وأما حديث الباب ففيه ثم غسل جسده فدخل في عموم موضع الوضوء فلا يطابق قوله ولم يعد غسل مواضع الوضوء وأجاب ابن المنير بأن قرينة الحال والعرف من سياق الكلام يخص أعضاء الوضوء فإن تقدم غسل أعضاء الوضوء وعرف الناس من مفهوم الجسد إذا أطلق بعده يعطى ذلك اه ولا يخفى تكلفه وأجاب ابن التين بأن مراد البخاري أن يبين أن المراد بقوله في هذه الرواية ثم غسل جسده أي ما بقي من جسده بدليل الرواية الأخرى وهذا فيه نظر لأن هذه القصة غير تلك النصبة كما غند منافي أوائل الغسل وقال الكرماني لفظ جسده شامل لجميع أعضاء البدن فيحمل عليه الحديث السابق أو المراد هناك بسائر جسده أي ببقية الرأس لا أعضاء الوضوء (قالت) ومن لازم هذا التقرير أن الحديث غير مطابق للترجمة والذي يظهر لي أن البخاري حمل قوله ثم غسل جسده على المجاز أي ما بقي بعدما تقدم ذكره ودليل ذلك قوله بعد فغسل رجليه إذ لو كان قوله غسل جسده محمولاً على عموم ماله لم يحتج لغسل رجليه ثانياً لأن غسلهما كان يدخل

يَنْفُضُ يَدَيْهِ **بَاب** إِذَا ذَكَرَ فِي الْمَسْجِدِ أَنَّهُ جُنِبَ بِخُرُوجِ كَاهُوٍ وَلَا يَتِيمَةٍ **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ حَدَّثَنَا
عُمَانُ بْنُ عُمَرَ قَالَ أَخْبَرَنَا يُونُسُ عَنْ الزَّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ أَقِيمَتِ الصَّلَاةُ وَعَدَّتِ الصُّفُوفُ قِيَامًا
فَخَرَجَ إِلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَلَمَّا قَامَ فِي مُصَلَاةٍ ذَكَرَ أَنَّهُ جُنِبَ فَقَالَ لَنَا مَكَانُكُمْ ثُمَّ رَجَعَ وَغَسَلَ
ثُمَّ خَرَجَ إِلَى نَافِيسِهِ يَقْطُرُ فَكَبَّرَ فَصَلَّيْنَا مَعَهُ تَابِعَهُ عَبْدُ الْأَعْلَى عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ الزَّهْرِيِّ وَرَوَاهُ الْأَوْزَاعِيُّ
عَنِ الزَّهْرِيِّ **بَاب** نَفْضِ الْيَدَيْنِ مِنَ الْغُسْلِ عَنِ الْجَنَابَةِ **حَدَّثَنَا** عَبْدَانُ قَالَ أَخْبَرَنَا أَبُو حَمزة قَالَ
سَمِعْتُ الْأَعْمَشَ عَنْ سَالِمٍ عَنْ كُرَيْبٍ عَنْ أَبِي عَبَّاسٍ قَالَ قُلْتُ مَيْمُونَةُ وَضَعَتِ النَّبِيَّ ﷺ غُسْلًا فَسَرَتْهُ
بِثُوبٍ وَصَبَّ عَلَى يَدَيْهِ فَغَسَلَهُمَا ثُمَّ صَبَّ بِمَيْمُونَةٍ عَلَى شِمَالِهِ فَغَسَلَ فَرَجَهُ فَضَرَبَ بِيَدَيْهِ الْأَرْضَ فَسَحَّهَا ثُمَّ
غَسَلَهَا فَضَمَّضَ وَاسْتَنْشَقَ وَغَسَلَ وَجْهَهُ وَذِرَاعَيْهِ ثُمَّ صَبَّ عَلَى رَأْسِهِ وَأَفَاضَ عَلَى جَسَدِهِ ثُمَّ تَنَحَّى فَغَسَلَ
قَدَمَيْهِ فَنَافِيسَهُ ثَوْبًا فَلَمْ يَأْخُذْهُ فَاِنْطَلَقَ وَهُوَ يَنْفُضُ يَدَيْهِ

العموم وهذا أشبه بتصرفات البخاري إذ من شأنه الاعتناء بالآخفي أكثر من الاجلي واستنبط ابن بطال من كونه لم يعد
غسل مواضع الوضوء اجزاء غسل الجمعة عن غسل الجنابة واجزاء الصلاة بالوضوء المجدد لمن تبين أنه كان قبل التجديد محدثا
والاستنباط المذكور مبني عنده على أن الوضوء الواقع في غسل الجنابة سنة واجزا مع ذلك عن غسل تلك الاعضاء
بعده وهي دعوى مردودة لأن ذلك يختلف باختلاف النية فمن نوى غسل الجنابة وقدم أعضاء الوضوء لفضيلته ثم غسله والا
فلا يصح البناء المذكور والله أعلم (قوله ينفذ الماء بيده) سقط الماء من غير رواية أبي ذر وللأصلي جعل ينفذ
بيده وباقي مباحث المتن تقدم في أوائل الفصل والله المستعان (قوله باب إذا ذكر) أي تذكر (الرجل) وهو (في
المسجد أنه جنب خرج) ولا يذو وكرامة (يخرج كاهو) أي على حاله (قوله ولا يتيمة) إشارة إلى رد من يوجه
في هذه الصورة وهو منقول عن الثوري واسحق وكذا قال بعض المالكية فيمن نام في المسجد فاحتلم يتيمة قبل أن
يخرج وورد ذكر بمعنى تذكر من الذكر بضم الذال كثيرا وإن كان المتبادر أنه من الذكر بكسرهما وقوله خرج كما
هو قال السكراني هذه الكاف المقاربة لا كاف التشبيه كذا قال وعلى التزل فالتشبيه هنا ليس ممتنعاً لأنه يتعلق
بحالته أي خرج في حالة شبيهة بحالته التي قبل خروجه فيما يتعلق بالحدث لم يفعل ما يرفع من غسل أو ما ينوب عنه من التيمم
(قوله حدثنا عبد الله بن محمد) هو الجعفي ويونس هو ابن يزيد (قوله وعدت) أي سويت وكان من شأن النبي صلى
الله عليه وسلم أن لا يكبر حتى تستوي الصفوف (قوله فلما قام في مصلاة ذكر) أي تذكر لأنه قال ذلك لفظاً وعلم
الراوي بذلك من قرائن الحال أو بأعلامه له بعد ذلك وبين المصنف في الصلاة من رواية صالح بن كيسان عن الزهري
أن ذلك كان قبل أن يكبر النبي صلى الله عليه وسلم للصلاة (قوله فقال لنا مكانكم) بالنصب أي الزموا مكانكم وفيه
إطلاق القول على الفعل فإن في رواية الاسماعيلي فأشار بيده أن مكانكم ويحتمل أن يكون جمع بين الكلام والإشارة
(قوله ورأسه يقطر) أي من ماء الغسل وظاهر قوله فكبر إلا كتناء بالإقامة السابقة فيؤخذ منه جواز التخلل الكثير
بين الإقامة والدخول في الصلاة وسيأتي مع بقية مباحث هذا الحديث في كتاب الصلاة قبيل أبواب صلاة الجماعة
بعد أبواب الأذان إن شاء الله تعالى (قوله تابعه عبد الأعلى) هو ابن عبد الأعلى البصري وروايته موصولة عند الإمام
أحمد عنه وقد تابع عثمان بن عمر راويه عن يونس بن عبد الله بن وهب عند مسلم وهذه متبعة تامة (قوله ورواه
الأوزاعي) روايته موصولة عند المؤلف في أوائل أبواب الإمامة كما سيأتي وظن بعضهم أن السبب في التفرقة بين
قوله تابعه وبين قوله رواه كون المتابعة وقعت بلفظه والرواية بمعناه وليس كما ظن بل هو من التفتن في العبارة
(قوله باب نفذ اليدين من الغسل عن الجنابة) كذا لا يذو وكرامة وللباقي من غسل الجنابة (قوله أخبرنا
أبو حمزة) هو السكري (قوله فانطلق وهو ينفذ يديه) استدله على جواز نفذ ماء الغسل والوضوء وقد تقدم ذلك

باب مَنْ بَدَأُ بِشِقِّ رَأْسِهِ الْإِيْمَنُ فِي الْفُسْلِ حَدَّثَنَا خَلَادُ بْنُ يَحْيَى قَالَ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ نَافِعٍ عَنْ الْحَسَنِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ شَيْبَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ كُنَّا إِذَا أَصَابَتْ إِحْدَانَا جَنَابَةٌ أَخَذَتْ يَدَيْهَا ثَلَاثًا فَوْقَ رَأْسِهَا ثُمَّ تَأْخُذُ يَدَيْهَا عَلَى شِقِّهَا الْإِيْمَنُ وَيَدِهَا الْآخَرَى عَلَى شِقِّهَا الْإِيْسَرِ (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) **باب** مَنْ اغْتَسَلَ عَرِيَانًا وَحْدَهُ فِي الْخَلْوَةِ وَمَنْ تَسْتَرَّ فَالْأَفْضَلُ وَقَالَ بِهِزٌ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ اللَّهُ أَحَقُّ أَنْ يُسْتَحْيَا مِنْهُ مِنَ النَّاسِ حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ نَصْرِ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ

فِي أَوَائِلِ الْفُسْلِ وَهُوَ ظَاهِرٌ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ مَرْوِيَانِ عَبْدِ اللَّهِ وَشَيْخُهُ وَكَوْفِيَانِ الْأَعْمَشُ وَشَيْخُهُ وَمَدَنِيَانِ كَرِيبُ وَشَيْخُهُ وَفِي مَقَابِلِهِ بَابٌ كَذَلِكَ لِأَبِي يُوسُفَ بْنِ عِيسَى وَشَيْخُهُ مَرْوِيَانِ وَفِي مَقَابِلِ ذَلِكَ بَصْرِيَانِ مُوسَى وَأَبُو عَوَانَةَ وَكَذَا مُوسَى وَعَبْدُ الْوَاحِدِ وَكَذَا مُحَمَّدُ بْنُ مَجْبُوبٍ وَعَبْدُ الْوَاحِدِ وَفِي مَقَابِلِ أَيْضًا مَكِّيَانِ الْحَمِيدِيُّ وَسَفْيَانُ وَكُلُّهُمْ رَوَوْهُ عَنِ الْأَعْمَشِ بِالْإِسْنَادِ الْمَذْكُورِ (قَوْلُهُ بَابٌ مَنْ بَدَأُ بِشِقِّ رَأْسِهِ الْإِيْمَنُ فِي الْفُسْلِ) تَقْدِيمٌ مِثْلُ ذَلِكَ فِي بَابٍ مَنْ بَدَأُ بِالْحَلَابِ (قَوْلُهُ حَدَّثَنَا خَلَادُ بْنُ يَحْيَى) هَذَا مِنْ كِبَارِ شُيُوخِ الْبَخَارِيِّ وَهُوَ كُوْفِيٌّ فِي سَكَنِ مَكَّةَ وَمِنْ فَوْقِهِ إِلَى عَائِشَةَ مَكِّيٌّ (قَوْلُهُ عَنْ صَفِيَّةَ) وَلِلْإِسْمَاعِيلِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ صَفِيَّةَ وَهِيَ مِنْ صَفَارِ الصَّحَابَةِ وَأَبُو هَاشِمٍ هُوَ ابْنُ عَثْمَانَ الْحَجَبِيِّ الْعَبْدِيُّ صَحَابِيٌّ مَشْهُورٌ (قَوْلُهُ أَصَابَ) وَلِلسَّكْرِيْمَةِ أَصَابَتْ (أَحْدَانَا) أَيُّ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلِلْحَدِيثِ حُكْمُ الرَّفْعِ لِأَنَّ الظَّاهِرَ اِطِّلَاعُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى ذَلِكَ وَهُوَ مُصِيرٌ مِنَ الْبَخَارِيِّ إِلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ الْقَوْلَ الصَّحَابِيَّ كُنَّا نَفْعَلُ كَذَا حُكْمُ الرَّفْعِ سِوَاهُ صَرَحَ بِإِضَافَتِهِ إِلَى زَمَنِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَّا لَوْ بِهِ جَزَمَ الْحَاكِمُ (قَوْلُهُ أَخَذَتْ يَدَيْهَا) وَلِلسَّكْرِيْمَةِ يَدَيْهَا أَيُّ الْمَاءِ وَصَرَحَ بِهِ الْإِسْمَاعِيلِيُّ فِي رِوَايَتِهِ (قَوْلُهُ فَوْقَ رَأْسِهَا) أَيُّ فَصْبَتِهِ فَوْقَ رَأْسِهَا وَالْإِسْمَاعِيلِيُّ أَخَذَتْ يَدَيْهَا الْمَاءَ ثُمَّ صَبَتْ عَلَى رَأْسِهَا (قَوْلُهُ وَيَدِهَا الْآخَرَى) فِي رِوَايَةِ الْإِسْمَاعِيلِيِّ ثُمَّ أَخَذَتْ يَدَيْهَا وَهِيَ أَدْلُ عَلَى التَّرْتِيبِ مِنْ رِوَايَةِ الْمُصَنِّفِ وَإِنْ كَانَ لَفْظُ الْآخَرَى يَدِلُّ عَلَى أَنَّهَا أُولَى وَهِيَ مُتَأَخِّرَةٌ عَنْهَا فَانْقِلَ الْحَدِيثُ دَالٌّ عَلَى تَقْدِيمِ أَيْمَنِ الشَّخْصِ لَا أَيْمَنِ رَأْسِهِ فَكَيْفَ يَطَابِقُ التَّرْجُمَةُ أَجَابَ السَّكْرَمَانِي بِأَنَّ الْمُرَادَ مِنْ أَيْمَنِ الشَّخْصِ أَيْمَنُهُ مِنْ رَأْسِهِ إِلَى قَدَمِهِ فَيَطَابِقُ وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهُ حَمَلُ الثَّلَاثِ فِي الرُّأْسِ عَلَى التَّوْزِيعِ كَمَا سَبَقَ فِي بَابٍ مَنْ بَدَأُ بِالْحَلَابِ وَفِيهِ التَّصْرِيحُ بِأَنَّهُ بَدَأُ بِشِقِّ رَأْسِهِ الْإِيْمَنُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ (قَوْلُهُ بَابٌ مَنْ اغْتَسَلَ عَرِيَانًا وَحْدَهُ فِي خَلْوَةٍ) أَيُّ مِنَ النَّاسِ وَهُوَ تَأْكِيدٌ لِقَوْلِهِ وَحْدَهُ وَدَلَّ قَوْلُهُ أَفْضَلُ عَلَى الْجَوَازِ وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ وَخَالَفَ فِيهِ ابْنُ أَبِي لَيْلَى وَكَأَنَّهُ تَمَسَّكَ بِحَدِيثِ يَعْلَى بْنِ أُمِيَّةٍ مَرْفُوعًا إِذَا اغْتَسَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْتَرَّ قَالَهُ لِرَجُلٍ رَأَى يَغْتَسِلُ عَرِيَانًا وَحْدَهُ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَلِلْبَزَارِيِّ نَحْوُهُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ مَطُولًا (قَوْلُهُ وَقَالَ بِهِزٌ) زَادَ الْأَصْبَلِيُّ ابْنَ حَكِيمٍ (قَوْلُهُ عَنْ جَدِّهِ) هُوَ مُعَاوِيَةُ بْنُ حَيْدَةَ بَحَاءٌ مَهْمَلَةٌ وَيَاءٌ تَحْتَانِيَّةٌ سَاكِنَةٌ صَحَابِيٌّ مَعْرُوفٌ (قَوْلُهُ أَنْ يُسْتَحْيَا مِنْهُ مِنَ النَّاسِ) كَذَا لِكْثَرِ الرِّوَاةِ وَلِلْمَرْخِيسِيِّ أَحَقُّ أَنْ يُسْتَحْيَا مِنْهُ وَهَذَا بِالْمَعْنَى وَقَدْ أَخْرَجَهُ أَصْحَابُ السَّنَنِ وَغَيْرُهُمْ مِنْ طَرُقٍ عَنْ بِهِزٍ وَحَسَنَةُ التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ وَقَالَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هُرَيْرٍ حَدَّثَنَا بِهِزُ بْنُ حَكِيمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ قُلْتُ يَا نَبِيَّ اللَّهِ عَوْرَاتُنَا مَا نَأْتِي مِنْهَا وَمَا نَذَرُ قَالَ احْفَظْ عَوْرَتَكَ الْإِيْمَنُ زَوْجَتُنِ أَوْ مَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَحَدُنَا إِذَا كَانَ خَالِيًا قَالَ اللَّهُ أَحَقُّ أَنْ يُسْتَحْيَا مِنْهُ مِنَ النَّاسِ فَالْإِسْنَادُ إِلَى بِهِزٍ صَحِيحٌ وَهَذَا جَزَمَ بِهِ الْبَخَارِيُّ وَأَمَّا بِهِزٌ وَأَبُو دَاوُدَ فَلَيْسَا مِنْ شَرْطِهِ وَهَذَا الْمَعْلُومُ عُلِقَ فِي النِّكَاحِ شَيْءٌ مِنْ حَدِيثِ جَدِّ بِهِزٍ لَمْ يَجْزَمْ بِهِ بَلْ قَالَ وَيَذَكُرُ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ حَيْدَةَ فَعَرَفَ مِنْ هَذَا أَنَّ مَجْرَدَ جَزْمِهِ بِالتَّعْلِيقِ لَا يَدِلُّ عَلَى صِحَّةِ الْإِسْنَادِ إِلَّا إِلَى مَنْ عُلِقَ عَنْهُ وَأَمَّا مَا فَوْقَهُ فَلَا يَدِلُّ وَقَدْ حَقَّقْتُ ذَلِكَ فِيمَا كَتَبْتُهُ عَلَى ابْنِ الصَّلَاحِ وَذَكَرْتُ لَهُ أَمْثَلَهُ وَشَوَاهِدَهُ لَيْسَ هَذَا مَوْضِعَ بَسْطِهَا وَعَرَفَ مِنْ سِيَاقِ الْحَدِيثِ أَنَّهُ وَارِدٌ فِي كَشْفِ الْعَوْرَةِ بِخِلَافِ مَا قَالَ أَبُو عَبْدِ الْمَلِكِ الْبُونِيُّ أَنَّ

كَانَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ يَغْتَسِلُونَ عُرَاةً يَنْظُرُ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ وَكَانَ مُوسَى يَغْتَسِلُ وَجَدَهُ فَقَالُوا وَاللَّهِ مَا يَنْتَعِمُ مُوسَى أَنْ يَغْتَسِلَ مَعَنَا إِلَّا أَنَّهُ أَدْرُقْدَهَبَ مَرَّةً يَغْتَسِلُ فَوَضَعَ ثَوْبَهُ عَلَى حَجَرٍ فَقَرَأَ الْحَجَرُ بِثَوْبِهِ فَخَرَجَ مُوسَى فِي أَثَرِهِ يَقُولُ ثَوْبِي يَا حَجَرُ حَتَّى نَظَرْتُ بَنُو إِسْرَائِيلَ إِلَى مُوسَى فَقَالُوا وَاللَّهِ مَا يَنْتَعِمُ مِنْ بَأْسٍ خَذَ وَثَوْبَهُ فَطَنَّقَ بِالْحَجَرِ ضَرْبًا فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ وَاللَّهِ إِنَّهُ لَلْنَدَبِ بِالْحَجَرِ سِتَّةَ أَوْ سَبْعَةَ ضَرْبًا بِالْحَجَرِ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ بَيْنَا أَثُوبُ يَغْتَسِلُ عُرْيَانًا فَخَرَّ عَلَيْهِ جَرَادٌ مِنْ ذَهَبٍ فَجَعَلَ أَثُوبُ يَحْتَسِي فِي ثَوْبِهِ فَتَدَااهُ رَبُّهُ يَا أَثُوبُ أَلَمْ أَكُنْ أَغْنَيْتُكَ عَمَّا تَرَى قَالَ بَلَى وَعِزَّتِكَ وَلَكِنْ لَا غِنَى بِي عَنْ بَرٍّ كَيْتِكَ . وَرَوَاهُ إِبْرَاهِيمُ عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ عَطَاءِ ابْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ بَيْنَا أَثُوبُ يَغْتَسِلُ عُرْيَانًا

المراد بقوله أحق أن يستحيا منه أي فلا يعصي ومفهوم قوله الامن زوجتك يدل على انه يجوز له النظر الى ذلك منه وقياسه انه يجوز له النظر ويدل أيضا على انه لا يجوز النظر لغير من استحي ومنه الرجل للرجل والمرأة للمرأة وفيه حديث في صحيح مسلم ثم ان ظاهر حديث بهز يدل على ان التعري في الخلوة غير جائز مطلقا لكن استدلل المصنف على جوازه في الغسل بقصة موسى وأيوب عليهما السلام ووجه الدلالة منه على ما قال ابن بطال انهما ممن أمرنا بالاعتناء به وهذا انما يأتي على رأي من يقول شرع من قبلنا شرع لنا والذي يظهر أن وجه الدلالة منه أن النبي صلى الله عليه وسلم قص القصة ولم يتعقب شيئا منهما فدل على موافقتهما لشرعنا والا فلو كان فيهما شيء غير موافق لئذنه فعلى هذا فيجمع بين الحديثين بحمل حديث بهز بن حكيم على الأفضل واليه أشار في الترجمة ورجح بعض الشافعية تحريمه والمشهور عند متقدميهم كغيرهم الكراهة فقط (قوله كانت بنو اسرائيل) أي جماعتهم وهو كقوله تعالى قالت الاعراب آمنا (قوله يغتسلون عراة) ظاهره ان ذلك كان جائزا في شرعهم والا لما أقرهم موسى على ذلك وكان هو عليه السلام يغتسل وحده أخذا بالأفضل وأغرب ابن بطال فقال هذا يدل على أنهم كانوا عصاة له وتبعه على ذلك القرطبي فاطال في ذلك (قوله آدر) بالمدر فتح الدال المهملة وتخفيف الراء قال الجوهري الادرة تمخه في الحصية وهي بفتحات وحكى بضم أوله واسكان الدال (قوله فجمع موسى) أي جرى مسرعا وفي رواية فخرج (قوله ثوبي يا حجر) أي اعطني وانما خاطبه لانه أجرا مجري من يعقل لكونه فر ثوبه فاتمّل عنده من حكم الجماد الى حكم الحيوان فتداه فلما لم يعطه ضربه وقيل يحتمل أن يكون موسى أراد بضربه اظهار المعجزة بتأثير ضربه فيه ويحتمل أن يكون عن وحى (قوله حتى نظرت) ظاهره أنهم رأوا جسده وبه يتم الاستدلال على جواز النظر عند الضرورة لمداواة وشبهها وأبدى ابن الجوزي احتمال أن يكون كان عليه مزرلانه يظهر ماتحته بعد البلل واستحسن ذلك ناقلا له عن بعض مشايخه وفيه نظر (قوله فطنق بالحجر ضربا) كذا لاكثر الرواة وللشمسني والحموي فطنق الحجر ضربا والحجر على هذا منصوب بفعل مقدر أي طفق يضرب الحجر ضربا (قوله قال أبو هريرة) هو من تنمة مقول هام وليس بمعلق (قوله لندب) بالنون والدال المهملة الممتوحتين وهو الاثر وسياقي بقية الكلام على هذا الحديث في أحاديث الانبياء ان شاء الله تعالى (قوله وعن أبي هريرة) هو معطوف على الاسناد الاول وجزم الكرمانى بانه تعليق بصيغة التمرّض فاخطأ فان الحديثين ثابتان في نسخة هام بالاسناد المذكور وقد أخرج البخاري هذا الثاني من رواية عبد الرزاق بهذا الاسناد في أحاديث الانبياء (قوله يحثي) باسكان المهملة وفتح المنة بعدها مثلثة والخمية هي الأخذ باليد ووقع في رواية القاسمي عن أبي زيد يحثن بنون في آخره بدل الياء (قوله لاغني) بالقصر بلا تنوين ورويناه بالتنوين أيضا على أن لا بمعنى ليس (قوله ورواه ابراهيم) هو ابن طهمان وروايته موصولة بهذا الاسناد عند النسائي والاسماعيلي قال ابن

باب التستر في الغسل عند الناس **حدثنا** عبد الله بن مسleme عن مالك عن أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله أن أبا هريرة مولى أم هاني بنت أبي طالب أخبره أنه سمع أم هاني بنت أبي طالب تقول ذهبت إلى رسول الله ﷺ عام الفتح فوجدته يغتسل وفاطمة تستره فقال من هذه فقلت أنا أم هاني **حدثنا** عبد الله بن مسleme قال أخبرنا عبد الله قال أخبرنا سفيان عن الأعمش عن سالم بن أبي الجعد عن كريب عن ابن عباس عن ميمونة قالت سترت النبي ﷺ وهو يغتسل من الجنابة فغسل يديه ثم صب يمينه على شماله فغسل فرجه وما أصابه ثم مسح يده على الحائط أو الأرض ثم قرأ وضوءه للصلاة غير رجله ثم أفاض على جسده الماء ثم تنحى فغسل قدميه * تابعه أبو عوانة وابن فضال في التستر **باب** إذا احتلمت المرأة **حدثنا** عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن زينب بنت أبي سلمة عن أم سلمة أم المؤمنين أنها قالت جاءت أم سليم امرأة أبي طلحة إلى رسول الله ﷺ فقالت يا رسول الله

بطل وجه الدلالة من حديث أيوب أن الله تعالى عاتبه على جمع الجراد ولم يعاتبه على الاغتسال عريانا فدل على جوازه وسيأتي بهية الكلام عليه في أحاديث الانبياء أيضا (قوله باب التستر) لما فرغ من الاستدلال لاحد الشقين وهو التعري في الخلوة أورد الشق الآخر (قوله مولى عمر بن عبيد الله) بالتصغير وهو التيمى وأم هاني بهدزة منونة (قوله فقال من هذه) يدل على أن الستر كان كثيفا وعرف أنها امرأة لكون ذلك الموضع لا يدخل عليه فيه الرجال وسيأتي الكلام عليه في أواخر الجهاد حيث أورده المصنف تاما (قوله أخبرنا عبد الله) هو ابن المبارك وسفيان هو الثوري وقد تقدم الحديث في أول الغسل للمصنف عاليا إلى الثوري ونزل فيه هنا درجة وكذلك نزل فيه شيخه عبدان درجة لأنه سبق في روايته عن أبي حمزة عن الأعمش والسبب في ذلك اعتناؤه بمغايرة الطرق عند تغاير الأحكام (قوله تابعه أبو عوانة) أي عن الأعمش بإسناده هذا وقد تقدمت هذه المتابعة موصولة عنده في باب من أفرغ يمينه (قوله وابن فضال) أي عن الأعمش أيضا بهذا الإسناد وروايته موصولة في صحيح أبي عوانة الاسفراييني نحو رواية أبي عوانة البصري وقد وقع ذكر الستر أيضا في هذا الحديث من رواية أبي حمزة عند المصنف ومن رواية زائدة عند الاسماعيلي وسبقت مباحث الحديث في أول الغسل والله المستعان (قوله باب إذا احتلمت المرأة) انما قيده بالمرأة مع أن حكم الرجل كذلك لموافقة صورة السؤال وللإشارة إلى الرد على من منع منه في حق المرأة دون الرجل كما حكاه ابن المنذر وغيره عن إبراهيم النخعي واستبعد النووي في شرح المذهب صحته عنه لكن رواه ابن أبي شيبة عنه بإسناد جيد (قوله عن زينب بنت أبي سلمة) تقدم هذا الحديث في باب الحياء في العلم من وجه آخر وفيه زينب بنت أم سلمة فنسبت هناك إلى أمها وهنا إلى أبيها وقد اتفق الشيخان على إخراج هذا الحديث من طرق عن هشام بن عروة عن أبيه عنها ورواه مسلم أيضا من رواية الزهري عن عروة لكن قال عن عائشة وفيه ان المراجعة وقعت بين أم سلمة وعائشة ونقل القاضي عياض عن أهل الحديث أن الصحيح أن القصة وقعت لام سلمة لا لعائشة وهذا يقتضي ترجيح رواية هشام وهو ظاهر صنيع البخاري لكن نقل ابن عبد البر عن الذهلي أنه صحح الروایتين وأشار أبو داود إلى تقوية رواية الزهري لأن نافع بن عبد الله تابعه عن عروة عن عائشة وأخرج مسلم أيضا رواية نافع وإخراج أيضا من حديث انس قال جاءت أم سليم إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت له وعائشة عنده فذكر نحوه وروي أحمد من طريق اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة عن جدته أم سليم وكانت مجاورة لام سلمة

إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ هَلْ عَلَى الْمَرْأَةِ مِنْ غَسْلِ إِذَا هِيَ أَحْتَمَلَتْ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَعَمْ إِذَا رَأَتْ الْمَاءَ

فقلت أم سليم يارسول الله فذكر الحديث وفيه أن أم سلمة هي التي راجعتها وهذا يقوى رواية هشام قال النووي في شرح مسلم يحتمل أن تكون عائشة وأم سلمة جميعاً أنكرتا على أم سليم وهو جمع حسن لأنه لا يمتنع حضور أم سلمة وعائشة عند النبي صلى الله عليه وسلم في مجلس واحد وقال في شرح المذهب يجمع بين الروايات بأن أنسا وعائشة وأم سلمة حضرا والقصة انتهى والذي يظهر أن أنسا لم يحضر القصة وإنما تلتقي ذلك من أمهات أم سليم وفي صحيح مسلم من حديث أنس ما يشير إلى ذلك وروى أحمد من حديث ابن عمر نحو هذه القصة وإنما تلتقي ذلك ابن عمر من أم سليم أو غيرها وقد سألت عن هذه المسألة أيضاً خولة بنت حكيم عند أحمد والنسائي وابن ماجه وفي آخره كما ليس على الرجل غسل إذا رأى ذلك فلم ينزل وسهلة بنت سهيل عند الطبراني وبمرة بنت صفوان عند ابن أبي شيبه (قوله أن الله لا يستحي من الحق) قدمت هذا القول تمهيداً لعذرهما في ذكر ما يستحي منه والمراد بالحياء هنا معناه الملقوى إذ الحياء الشرعي خير كله وقد تقدم في كتاب الإيمان أن الحياء لغة تغير وانكسار وهو مستحيل في حق الله تعالى فيحمل هنا على أن المراد أن الله لا يأمر بالحياء في الحق أو لا يمنع من ذكر الحق وقد يقال إنما يحتاج إلى التأويل في الإثبات ولا يشترط في النفي أن يكون ممكناً لكن لما كان المفهوم يقتضي أنه يستحي من غير الحق عاد إلى جانب الإثبات فاحتيج إلى تأويله قاله ابن دقيق العيد (قوله هل على المرأة من غسل) من زائدة وقد سقطت في رواية المصنف في الأدب (قوله احتملت) الاحتلام افتعال من أحلم بضم المهملة وسكون اللام وهو ما يراء النائم في نومه يقال منه حلم بالفتح واحتلم والمراد به هنا أمر خاص منه وهو الجماع وفي رواية أحمد من حديث أم سليم أنها قالت يارسول الله إذا رأت المرأة أن زوجها يجامعها في المنام اغتسل (قوله إذا رأت الماء) أي المني بعد الاستيقاظ وفي رواية الحميدي عن سفيان عن هشام إذا رأت أحداً من الماء فلتغتسل وزاد فقالت أم سلمة وهل تحتلم المرأة وكذلك روى هذه الزيادة أصحاب هشام عنه غير مالك فلم يذكرها وقد تقدمت من رواية أبي معاوية عن هشام في باب الحياء في العلم وفيه أو تحتلم المرأة وهو معطوف على مقدر يظهر من السياق أي أترى المرأة الماء وتحتلم وفيه فغطت أم سلمة وجهها ويأتي في الأدب من رواية يحيى القطان عن هشام فضحكت أم سلمة ويجمع بينهما بأنها تبسمت تعجبا وغطت وجهها حياءً وأم سلمة من رواية وكيع عن هشام فقالت لها يا أم سليم فضحت النساء وكذلك أحمد من حديث أم سليم وهذا يدل على أن كتمان مثل ذلك من عاداتهن لأنه يدل على شدة شهوتهن للرجال وقال ابن بطلان فيه دليل على أن كل النساء يحتلمن وعكسه غيره فقال فيه دليل على أن بعض النساء لا يحتلمن والظاهر أن مراد ابن بطلان الجواز لا الوقوع أي فيهن قابلية ذلك وفيه دليل على وجوب الغسل على المرأة بالانزال ونفى ابن بطلان الخلاف فيه وقد قدمناه عن النخعي وكان أم سليم لم تسمع حديث الماء من الماء أو سمعته وقام عندها ما يؤم خروج المرأة عن ذلك وهو ندور بروز الماء منها وقد روى أحمد من حديث أم سليم في هذه القصة أن أم سلمة قالت يارسول الله وهل للمرأة ماء فقال هن شقائق الرجال وروى عبد الرزاق في هذه القصة إذا رأت أحداً من الماء كما يراه الرجل وروى أحمد من حديث خولة بنت حكيم في نحو هذه القصة ليس عليها غسل حتى تنزل كما ينزل الرجل وفيه رد على من زعم أن ماء المرأة لا يبرز وإنما يعرف انزالها بشهوتها وحمل قوله إذا رأت الماء أي علمت به لأن وجود العلم هنا متعذر لأنه إذا أراد به علمها بذلك وهي نائمة فلا يثبت به حكم لأن الرجل لو رأى أنه جامع وعلم أنه أنزل في النوم ثم استيقظ فلم يري بل لا يجب عليه الغسل اتفاقاً فكذلك المرأة وإن أراد به علمها بذلك بعد أن استيقظت فلا يصح لأنه لا يستمر في اليقظة ما كان في النوم إلا إن كان مشاهداً فحمل الرؤية على ظاهرها هو الصواب وفيه استثناء المرأة بنفسها وسياق صور الأحوال في الوقائع الشرعية لما يستفاد من

بابُ عَرَقِ الْجَنْبِ وَأَنَّ الْمُسْلِمَ لَا يَنْجُسُ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنَا يَحْيَى قَالَ حَدَّثَنَا
 حَمِيدٌ قَالَ حَدَّثَنَا بَكْرٌ عَنْ أَبِي رَافِعٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَقِيَهُ فِي بَعْضِ طَرِيقِ الْمَدِينَةِ
 وَهُوَ جُنُبٌ فَانْتَحَسَتْ مِنْهُ فَذَهَبَ فَانْتَسَلَ ثُمَّ جَاءَ فَقَالَ أَيْنَ كُنْتَ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ كُنْتُ جُنُبًا
 فَكَرِهْتُ أَنْ أَجَالِسَكَ وَأَنَا عَلَى غَيْرِ طَهَارَةٍ فَقَالَ سُبْحَانَ اللَّهِ إِنَّ الْمُسْلِمَ لَا يَنْجُسُ

ذلك وفيه جواز التسم في التعجب وسيأتي الكلام على قوله فبم يشبهها ولدها في بدء الخلق ان شاء الله تعالى (قوله باب
 عرق الجنب وان المسلم لا ينجس) كان المصنف يشير بذلك الى الخلاف في عرق الكافر وقال قوم انه نجس بناء على
 القول بنجاسة عينه في سيأتي فتقدم الكلام بيان حكم عرق الجنب و بيان أن المسلم لا ينجس واذا كان لا ينجس
 فعرقه ليس بنجس ومنهم من ان الكافر ينجس فيكون عرقه نجسا (قوله حدثنا يحيى) هو ابن سعيد القطان وحيد هو
 الطويل وبكر هو ابن عبد الله المزني وأبو رافع هو الصائغ وهو مدني سكن البصرة ومن دونه في الاسناد بصريون أيضا
 وحيد وبكر وأبو رافع ثلاثة من التابعين في نسق (قوله في بعض طريق) كذا للاكثر وفي رواية كريمة والاصيلي طريق
 ولابي داود والنسائي لقيته في طريق من طرق المدينة وهي توافق رواية الاصيلي (قوله وهو جنب) يعني نفسه وفي رواية
 أبي داود وانما جنب (قوله فانحنست) كذا للكشميري والحموي وكريمة بنون ثم خاء معجمة ثم نون ثم سين مهملة وقال
 القزاز وقع في رواية فانحنست يعني بنون ثم موحدة ثم خاء معجمة ثم سين مهملة قال ولا وجه له والصواب ان يقال فانحنست
 يعني كما تقدم قال والمعني مضيت عنه مستخفيا ولذلك وصف الشيطان بالخناس ويقويه الرواية الاخرى فانسلت انتهى
 وقال ابن بطال وقعت هذه اللفظة فانحنست يعني كما تقدم قال ولا بن السكن بالجيم قال ويحتمل أن يكون من قوله تعالى
 فانحنست منه اثنتا عشرة عينا أي جرت واندفعت وهذه أيضا رواية الاصيلي وابي الوقت وابن عساكر ووقع في رواية
 المستمل فانحنست بنون ثم مشاة فوقانية ثم جيم أي اعتمدت نفسي نجسا ووجه الرواية التي أنكرها القزاز بأنها مأخوذة
 من البخس وهو النقص أي اعتقد نقصان نفسه بخنابته عن محالسة رسول الله صلى الله عليه وسلم وثبت في رواية الترمذي
 مثل رواية ابن السكن وقال معني انحنست منه تنحيت عنه ولم يثبت لي من طريق الرواية غير ما تقدم وأشبهها بالصواب
 الاولي ثم هذه وقد نقل الشراح فيها الفاظا مختلفة مما صحفه بعض الرواة لا معنى للتشاكل بذكره كانتجشت بشين معجمة
 من النجش وبنون وحاء مهملة ثم موحدة ثم سين مهملة من الانحباس (قوله ان المؤمن لا ينجس) تمسك بمفهومه بعض
 أهل الظاهر فقال ان الكافر نجس العين وقواه بقوله تعالى انما المشركون نجس وأجاب الجمهور عن الحديث بان المراد أن
 المؤمن طاهر الاعضاء لا عياده مجانبية النجاسة بخلاف المشرك لعدم تحفظه عن النجاسة وعن الآية بان المراد انهم نجس
 في الاعتقاد والاستقذار وحجتهم ان الله تعالى أباح نكاح نساء أهل الكتاب ومعلوم أن عرقهن لا يسلم منه من يضاجعهن
 ومع ذلك فلم ينجس عليه من غسل الكتبية الا مثل ما يجب عليه من غسل المسلمة فدل على ان الآدمي الحي ليس بنجس العين
 اذ لا فرق بين النساء والرجال وأغرب القرطبي في الجنائز من شرح مسلم فنسب القول بنجاسة الكافر الى الشافعي وسيأتي
 الكلام على مسألة الميت في كتاب الجنائز ان شاء الله تعالى وفي هذا الحديث استصحاب الطهارة عند ملاسة الامور المعظمة
 واستحباب احترام أهل الفضل وتوقيرهم ومصاحبتهم على أكمل الهيآت وكان سبب ذهاب أبي هريرة انه صلى الله عليه
 وسلم كان اذا لقي أحدا من أصحابه ماسحه ودعاه هكذا رواه النسائي وابن حبان من حديث حذيفة فلما ظن أبو
 هريرة ان الجنب ينجس بالحدث خشي أن يماسحه صلى الله عليه وسلم كعادته فبادر الى الاغتسال وإنما أنكر
 عليه النبي صلى الله عليه وسلم قوله وأنا على غير طهارة وقوله سبحان الله تعجب من اعتقاد أبي هريرة
 التنجس بالجناية أي كيف يخفى عليه هذا الظاهر وفيه استحباب استئذان التابع للمتبوع اذا أراد أن يفارقه لقوله أين كنت
 فإشار الى انه كان ينبغي له أن لا يفارقه حتى يعلمه وفيه استحباب تنبيه المتبوع لتابعه على الصواب وان لم يسأله وفيه جواز تأخير

باب الجنب يخرج ويمشي في السوق وغيره وقال عطاء بن رباح يجمع الجنب ويقلع أظفاره ويخلق رأسه وإن لم يتوضأ **حدثنا** عبد الأعلى بن حماد قال حدثنا يزيد بن زريع قال حدثنا سعيد عن قتادة أن أنس بن مالك حدثهم أن نبي الله ﷺ كان يطوف على نسائه في الليلة الواحدة وله يومئذ تسع نسوة **حدثنا** عياش قال حدثنا عبد الأعلى حدثنا حميد عن بكر عن أبي رافع عن أبي هريرة قال قال لي رسول الله ﷺ وأنا جنب فأخذ بيدي فمشيت معه حتى قعدا فانسألت فأتيت الرجل فاغتسلت ثم جئت وهو قاعد فقال أين كنت يا أبا هريرة فقلت له فقال سبحان الله يا أبا هريرة . إن المؤمن لا ينجس **باب** كينونة الجنب في البيت إذا توضأ قبل أن يغتسل **حدثنا** أبو نعيم قال حدثنا هشام وشيبان عن يحيى عن أبي سلمة قال سألت عائشة أكان النبي ﷺ يرقد وهو جنب قالت نعم ويتوضأ **باب** نوم الجنب **حدثنا** قتيبة قال حدثنا الليث عن نافع عن ابن عمر

الاعتسال عن أول وقت وجوبه وبوب عليه ابن حبان الرد على من زعم أن الجنب إذا وقع في البئر فنوى الاعتسال أن الماء البئر ينجس واستدل به البخاري على طهارة عرق الجنب لأن بدنه لا ينجس بالجنابة فكذلك ما تحلب منه وعلى جواز تصرف الجنب في حوائجه قبل أن يغتسل فقال (باب) الجنب يخرج ويمشي في السوق (قوله وغيره) بالجرأى وغير السوق ويحتمل الرفع عطفا على يخرج من جهة المعنى (قوله وقال عطاء) هذا التعليق وصله عبد الرزاق عن ابن جريج عنه وزاد ويطلب بالنورة ولعل هذه الأفعال هي المرادة بقوله وغيره بالرفع في الترجمة (قوله حدثنا سعيد) هو ابن أبي عروبة كذا لهم إلا الأصيلي فقال شعبة (قوله أن النبي) وفي رواية الأصيلي وكريمة أن نبي الله صلى الله عليه وسلم وقد تقدم الكلام على هذا الحديث في باب إذا جامع ثم عاد وإيراده في هذا الباب يقوى رواية وغيره بالجر لأن حجازا زوج النبي صلى الله عليه وسلم كانت متقاربة فهو محتاج في الدخول من هذه إلى هذه إلى المشي وعلى هذا فمناسبة إيراد أثر عطاء من جهة الاشتراك في جواز تشاغل الجنب بغير الغسل وقد خالف عطاء غيره كما رواه ابن أبي شبة عن الحسن البصري وغيره فقالوا يستحب له الوضوء وحديث أنس يقوى اختيار عطاء لأنه لم يذكر فيه أنه توضأ فكان المصنف أورد له لا يستدل له لا يستدل به (قوله حدثنا عياش) ياء تحتانية وشين معجمة هو ابن الوليد الرقام وعبد الأعلى هو ابن عبد الأعلى والأسناد أيضا إلى أبي رافع بصريون وقد سبق الكلام على هذا الحديث في الباب الذي قبله (قوله فانسألت) أي ذهبت في خفية والرحل بحاء مهملة ساكنة أي المكان الذي يأوي فيه وقوله يا أبا هريرة وقع في رواية المستملي والكشميهني بأبا هر بالترخيم (قوله باب كينونة الجنب في البيت) أي استقراره فيه وكينونة مصدر كان يكون كونا وكينونة ولم يجيء على هذا الأحرف معدودة مثل ديمومة من دام (قوله إذا توضأ) زاد أبو الوقت وكريمة قبل أن يغتسل وسقط الجميع من رواية المستملي والحوي قيل أشار المصنف بهذه الترجمة إلى تضعيف ما ورد عن علي مرفوعا أن الملائكة لا تدخل بيتا فيه كلب ولا صورة ولا جنب رواه أبو داود وغيره وفيه نجى بضم النون وفتح الجيم الحضرمي ما روى عنه غير ابنه عبد الله فهو مجهول لكن وثقه العجلي وصحح حديثه ابن حبان والحاكم فيحتمل كما قال الخطابي أن المراد بالجنب من يتهاون بالاعتسال ويتخذ تركه عادة لا من يؤخره ليفعله قال ويقويه أن المراد بالكلب غير ما أذن في اتخاذها وبالصورة ما فيه روح ومالا يمتن قال النووي وفي الكلب نظر انتهى ويحتمل أن يكون المراد بالجنب في حديث علي من يرتفع حديثه كله ولا بعضه وعلى هذا فلا يكون بينه وبين حديث الباب منافاة لأنه إذا توضأ ارتفع بعض حديثه على الصحيح كما سيأتي تصويره (قوله حدثنا هشام) هو الدستوائي وشيبان هو ابن عبد الرحمن ويحيى هو ابن أبي كثير وصرح بتحديث أبي سلمة له في رواية ابن أبي شبة ورواه الأوزاعي عن يحيى ابن أبي كثير عن أبي سلمة عن ابن عمر أخرجه النسائي (قوله قال نعم ويتوضأ) هو معطوف على ماسد لفظ نعم أي يرقد ويتوضأ

تَوْضُأً وَاغْسِلْ ذَكَرَكَ ثُمَّ نَمَّ بِأَبٍ إِذَا التَّمَى الْخِثَانَانِ حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ قَالَ حَدَّثَنَا هِشَامٌ
 حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ عَنْ هِشَامٍ عَنْ قَتَادَةَ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي رَافِعٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ
 ﷺ قَالَ إِذَا جَلَسَ بَيْنَ شُعْبَيْهَا الْأَرْبَعِ

رواية الاصيلي (قوله توضع واغسل ذكرك) في رواية أبي نوح اغسل ذكرك ثم توضع ثم نم وهو يرد على من حمله على ظاهره فقال يجوز تقديم الوضوء على غسل الذكر لانه ليس بوضوء يرفع الحدث وانما هو للتعبيد اذا الجنابة أشد من مس الذكر فتبين من رواية أبي نوح أن غسله مقدم على الوضوء ويمكن أن يؤخر عنه بشرط أن لا يمس على القول بأن مسه ينقض وقال ابن دقيق العيد جاء الحديث بصيغة الامر وجاء بصيغة الشرط وهو متمسك لمن قال بوجوبه وقال ابن عبد البر ذهب الجمهور الى انه للاستحباب وذهب أهل الظاهر الى ايجابه وهو شذوذ وقال ابن العربي قال مالك والشافعي لا يجوز للجنب ان ينام قبل ان يتوضأ واستنكر بعض المتأخرين هذا النقل وقال لم يقل الشافعي بوجوبه ولا يعرف ذلك أصحابه وهو كما قال لكن كلام ابن العربي محمول على انه أراد نفى الاباحة المستوية الطرفين لاثبات الوجوب أو أراد بانه واجب وجوب سنة أي متأكد الاستحباب ويدل عليه أنه قاله بقول ابن حبيب هو واجب وجوب الفرائض وهذا موجود في عبارة المالكية كثير وأشار ابن العربي الى تقوية قول ابن حبيب وبوب عليه أبو عوانة في صحيحه ايجاب الوضوء على الجنب اذا أراد النوم ثم استدلل بعد ذلك هو وابن خزيمة على عدم الوجوب بحديث ابن عباس مرفوعاً انما أمرت بالوضوء اذا قمت الى الصلاة وقد تقدم ذكره في باب اذا جامع ثم عاد وقد قدح في هذا الاستدلال ابن رشد المالكي وهو واضح ونقل الطحاوي عن أبي يوسف انه ذهب الى عدم الاستحباب وتمسك بما رواه أبو اسحق عن الاسود عن عائشة رضي الله عنها أنه صلى الله عليه وسلم كان يجنب ثم ينام ولا يمس ماء رواه أبو داود وغيره وتعقب بان الحفاظ قالوا ان أبا اسحق غلط فيه وبانه لو صح حمل على انه ترك الوضوء لبيان الجواز لثلايته بتقد وجوبه أو ان معني قوله لا يمس ماء أي للغسل وأورد الطحاوي من الطريق المذكورة عن أبي اسحق ما يدل على ذلك ثم جنح الطحاوي الى أن المراد بالوضوء التنظيف واحتج بان ابن عمر راوي الحديث وهو صاحب القصة كان يتوضأ وهو جنب ولا يغسل رجله كما رواه مالك في الموطأ عن نافع وأجيب بانه ثبت تقييد الوضوء بالصلاة من روايته ومن رواية عائشة كما تقدم فيعتمد ويحمل ترك ابن عمر لغسل رجله على ان ذلك كان لعذر وقال جمهور العلماء المراد بالوضوء هنا الشرعي والحكمة فيه انه يخفف الحدث ولا سيما على القول بجواز تريق الغسل فينويه فيرتفع الحدث عن تلك الاعضاء المخصوصة على الصحيح ويؤيده ما رواه ابن أبي شيبه بسند رجاله ثقات عن شداد بن أوس الصحابي قال اذا أجنب أحدكم من الليل ثم أراد أن ينام فليتوضأ فانه نصف غسل الجنابة وقيل الحكمة فيه انه أحدى الطهارتين فعلى هذا يقوم التيمم مقامه وقد روى البيهقي باسناد حسن عن عائشة انه صلى الله عليه وسلم كان اذا أجنب فاراد أن ينام توضأ أو تيمم ويحتمل أن يكون التيمم هنا عند عصر وجود الماء وقيل الحكمة فيه أنه ينشط الى العود أو الى الغسل وقال ابن دقيق العيد نص الشافعي رحمه الله على ان ذلك ليس على الخائض لانها لو اغتسلت لم يرتفع حدثها بخلاف الجنب لكن اذا انقطع دمها استحبابها ذلك وفي الحديث أن غسل الجنابة ليس على الفور وانما يتضيق عند القيام الى الصلاة واستحباب التنظيف عند النوم قال ابن الجوزي والحكمة فيه ان الملائكة تبعه عن الوسخ والريح الكريهة بخلاف الشياطين فانها تقرب من ذلك والله أعلم (قوله باب اذا التقى الختانان) المراد بهذه التثنية ختان الرجل والختن قطع جادة كمرته وخفاض المرأة والخفض قطع جلدة في أعلى فرجها تشبه عرف الديك بينها وبين مدخل الذكر جادة رقيقة وانما ثانياً بلفظ واحد تغليبا وله نظائر وقاعدته رد الاثقل الى الاخف والادنى الى الاعلى (قوله هشام) هو الدستواني في الموضعين وانما فرقهما لان معاذاً قال حدثنا وأبانع قال عن طريقه عاذ الى الصحابي كلهم بصريون (قوله اذا جلس) الضمير المستتر فيه وفي قوله جهد للرجل والضمير ان الباوزان في قوله شعبها

ثُمَّ جَهْدَهَا فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ تَابِعَهُ عُمَرُو بْنُ مَرْزُوقٍ عَنْ شُعْبَةَ مِثْلَهُ. وَقَالَ مُوسَى حَدَّثَنَا أَبَانُ قَالَ حَدَّثَنَا قَتَادَةُ أَخْبَرَنَا الْحَسَنُ مِثْلَهُ **بَابُ غُسْلِ مَا يُصِيبُ مِنْ فَرْجِ الْمَرْأَةِ حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ**

وجهدتها للمرأة وترك اظهار ذلك للمعرفة به وقد وقع مصرح به في رواية لابن المنذر من وجه آخر عن أبي مرة قال اذا غشي الرجل امرأته فقع بين شعبيها الحديث والشعب جمع شعبة وهي النقطعة من الشئ قليل المراد هنا يداها ورجلاها وقيل رجلاها ونفذاها وقيل ساقها ونفذاها وقيل فخذاها واسكتاها وقيل فخذاها وشفراها وقيل نواحي فرجها الاربع قال الازهرى الاسكتان ناحيتا الفرج والشفران طرف الناحيتين ورجح القاضي عياض الاخير واختار ابن دقيق العيد الاول قال لانه اقرب الى الحقيقة وهو حقيقة في الجلوس وهو كناية عن الجماع فاكتفي به عن التصريح (قوله ثم جهدها) بفتح الجيم والهاء يقال جهد وأجهد أى بلغ المشقة قيل معناه كدها بحركته أو بلغ جهده في العمل بها ولمسلم من طريق شعبة عن قتادة ثم اجتهد ورواه أبو داود من طريق شعبة وهشام معا عن قتادة بلفظ وألرق الختان بالختان بدل قوله ثم جهدها وهذا يدل على ان الجهد هنا كناية عن معالجة الابلاج ورواه البيهقي من طريق ابن أبي عروبة عن قتادة مختصرا ولفظه اذا التقي الختانان فقد وجب الغسل وهذا مطابق للفظ الترجمة فكان المصنف أشار الى هذا الرواية كعادته في التوبيخ بلفظ احدى روايات حديث الباب وروى أيضا بهذا اللفظ من حديث عائشة أخرجه الشافعي من طريق سعيد بن المسيب عنها وفي اسناده على بن زيد وهو ضعيف وابن ماجه من طريق القاسم بن محمد عنها ورجاله ثقات ورواه مسلم من طريق أبي موسى الاشعري عنها بلفظ ومس الختان الختان والمراد بالمس والالتقاء المحاذاة ويدل عليه رواية الترمذي بلفظ اذا جاوز وليس المراد بالمس حقيقة لانه لا يتصور عند غيبة الحشفة ولو حصل المس قبل الابلاج لم يجز الغسل بالاجماع قال النووي معنى الحديث ان ايجاب الغسل لا يتوقف على الانزال وتعقب بأنه يحتمل أن يراد بالجهد الانزال لانه هو الغاية في الامر فلا يكون فيه دليل والجواب أن التصريح بعدم التوقف على الانزال قد ورد في بعض طرق الحديث المذكور فاتفق الاحتمال في رواية مسلم من طريق مطر الوراق عن الحسن في آخر هذا الحديث وان لم ينزل ووقع ذلك في رواية قتادة أيضا رواه ابن أبي خيثمة في تاريخه عن عثمان قال حدثنا همام وأبان قال حدثنا قتادة به وزاد في آخره أنزل أو لم ينزل وكذا رواه الدارقطني وصححه من طريق علي بن سهل عن عثمان وكذا ذكرها أبو داود الطيالسي عن حماد بن سلمة عن قتادة (قوله تابعه عمرو) أي ابن مرزوق وصرح به في رواية كريمة وقدرونا حديثه موصولا في فوائد عثمان بن أحمد اليك حدثنا عثمان بن عمر الضبي حدثنا عمرو بن مرزوق حدثنا شعبة عن قتادة فذكر مثل سياق حديث الباب لكن قال وأجهدتها وعرف بهذا ان شعبة رواه عن قتادة عن الحسن لا عن الحسن نفسه والضمير في تابعه يعود على هشام لا على قتادة وقرأت بخط الشيخ مغلطاي ان رواية عمرو بن مرزوق هذه عند مسلم عن محمد بن عمرو بن جبلة عن وهب بن جرير وابن أبي عدي كلاهما عن عمرو بن مرزوق عن شعبة وتبعه بعض الشراح على ذلك وهو غلط فان ذكر عمرو بن مرزوق في اسناد مسلم زيادة بل لم يخرج مسلم لعمر بن مرزوق شيئا (قوله وقال موسى) أي ابن اسمعيل قال (حدثنا) وللاصيلي أخبرنا (أبان) وهو ابن يزيد العطار وأفادت روايته التصريح بتحديث الحسن لقتادة وقرأت بخط مغلطاي أيضا ان رواية موسى هذه عند البيهقي أخرجه من طريق عثمان وهما كلاهما عن موسى عن أبان وهو تخليط تبعه عليه أيضا بعض الشراح وانما أخرجه البيهقي من طريق عثمان عن همام وأبان جميعا عن قتادة فهما شيخ عثمان لارقيقه وأبان رفيق همام لاشيخ شيخه ولاذ كر لموسي فيه أصلا بل عثمان رواه عن أبان كما رواه عنه موسى فهو رفيقه لاشيخه والله الهادي الى الصواب **تنبيه** زادها في نسخة الصغاني هذا أجود وأؤكد وانما بينا الى آخر الكلام الآتي في آخر الباب الذي يليه والله أعلم (قوله باب غسل ما يصيب) أي الرجل (من فرج المرأة) أي من رطوبة وغيرها

عَنِ الْحُسَيْنِ قُلُوبُ يَحْيَىٰ وَأَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ أَنَّ عَطَاءَ بْنَ يَسَارٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ زَيْدَ بْنَ خَالِدٍ الْجُهَنِيَّ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَأَلَ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ فَقَالَ أَرَأَيْتَ إِذَا جَامَعَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ فَلَمْ يُمْنِ قَالَ عُثْمَانُ يَتَوَضَّأُ كَمَا يَتَوَضَّأُ لِلصَّلَاةِ وَيَغْسِلُ ذَكَرَهُ قَالَ عُثْمَانُ سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلْتُ عَنْ ذَلِكَ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ وَالزُّبَيْرُ بْنُ الْعَوَّامِ وَطَلْحَةُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ وَأَبِي بَنٍ كُتِبَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فَأَمَرُوهُ بِذَلِكَ قُلُوبُ يَحْيَىٰ وَأَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ أَنَّ عُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ ذَلِكَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَدَّثَنَا يَحْيَىٰ

(قوله عن الحسين) زاد أبوذر المعلم (قوله قال يحيى) هو ابن كثير أى قال الحسين قال يحيى . ولتظن قال الأولى تحذف فى الخط عرقا (قوله وأخبرني) هو عطف على مقدر أى أخبرني بكذا وأخبرني بكذا . ووقع فى رواية مسلم بخذف الواو قال ابن العربى لم يسمعه الحسين من يحيى فلهذا قال قال يحيى كذا ذكره ولم يأت بدليل وقد وقع فى رواية مسلم فى هذا الموضع عن الحسين عن يحيى وليس الحسين بمدايس وعنينة غير المدلس مخولة على السماع إذا لقيه على الصحيح على أنه وقع التصريح فى رواية ابن خزيمة فى رواية الحسين عن يحيى بالتحديث ولتنظروا حديث يحيى ابن كثير ولم ينفرد الحسين مع ذلك به فقد رواه عن يحيى أيضا معاوية بن سلام أخرجه ابن شاهين وشيبان ابن عبد الرحمن أخرجه المصنف كما تقدم فى باب الوضوء من المخرجين وسبق الكلام هناك على فوائد هذا الإسناد والنظائر (قوله فأمره بذلك) فيه التنبات لأن الأصل أن يتولى فأمره أن يولى أو هو مقول عطاء بن يسار فيكون مرسلًا وقال الكرماني الضمير يعود على الجامع الذى فى ضمن إذا جامع وجزم أيضا بأنه عن عثمان افتاء ورواية مرفوعة وعن الباقرين افتاء فقط (قلت) وظاهره أنهم أمروه بما أمره به عثمان فليس صريحًا فى عدم الرفع لكن فى رواية الاسماعيلى فتأملوا مثل ذلك وهذا ظاهره الرفع لأن عثمان أفتاه بذلك وحديثه عن النبي صلى الله عليه وسلم فالتولية تقتضى أنهم أيضا أفتوه وحديثه وقد صرح الاسماعيلى بالرفع فى رواية أخرى له ولتنظروا مثل ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال الاسماعيلى لم يقل ذلك غير يحيى الحماني وليس هو من شرط هذا الكتاب (قوله وأخبرني أبو سلمة) كذا لابي ذر وللباقرين قال يحيى وأخبرني أبو سلمة وهو المراد وهو معطوف بالإسناد الأول وليس معطوقا وقد رواه مسلم من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث عن أبيه بالإسنادين معا (قوله أنه سمع ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم) قال الدارقطنى هو وعملان أبو أيوب إنما سمعه من أبي بن كعب كما قال هشام بن عروة عن أبيه (قلت) الظاهر أن أبا أيوب سمعه منهما لاختلاف السياق لأن فى رواية عن أبي بن كعب قصة ليست فى روايته عن النبي صلى الله عليه وسلم مع أن أبا سلمة وهو ابن عبد الرحمن بن عوف أكبر قدرا وسنا وعلمًا من هشام بن عروة وروايته عن عروة من باب رواية الاقران لانهما تابعيان فقيهان من طبقة واحدة وكذلك رواية أبي أيوب عن أبي بن كعب لانهما فقيهان صحابيان كباران وقد جاء هذا الحديث من وجه آخر عن أبي أيوب عن النبي صلى الله عليه وسلم أخرجه الدارقطنى وابن ماجه وقد حكي الأثر عن أحمد بن حنبل بن زيد بن خالد المذكور فى هذا الباب معلول لانه ثبت عن هؤلاء الخمسة التوى بخلاف ما فى هذا الحديث وقد حكي يعقوب ابن أبي شيبة عن علي بن المديني انه شاذ والجواب عن ذلك ان الحديث ثابت من جهة اتصال اسناده وحفظ روايته وقد روى ابن عيينة أيضا عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار نحوه رواية أبي سلمة عن عطاء أخرجه ابن أبي شيبة وغيره فليس هو فردا وأما كونهم أفتوا بخلافه فلا يقدح ذلك فى صحته لاحتمال انه ثبت عندهم ناسخه فذهبوا اليه وهم من حديث منسوخ وهو صحيح من حيث الصنعة الحديثية وقد ذهب الجمهور الى أن ما دل عليه حديث الباب من الاكتفاء بالوضوء اذا لم ينزل الجامع منسوخ بما دل عليه حديث أبي هريرة وعائشة المذكوران فى الباب قبله والدليل على النسخ ما رواه أحمد وغيره من طريق الزهري عن سهل بن سعد قال حدثني أبي بن كعب ان الفتيا التى كانوا

عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبِي قَالَ أَخْبَرَنِي أَبُو أَيُّوبَ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبِي بْنُ كَعْبٍ أَنَّهُ قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِذَا جَامَعَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ فَلَمْ يُنْزَلْ قَالَ يَغْسِلُ مَامَسَ الْمَرْأَةَ مِنْهُ ثُمَّ يَتَوَضَّأُ وَيُصَلِّي قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْفَسَلُ أَحَوَاطُ وَذَلِكَ الْآخَرُ وَإِنَّمَا بَيْنَنَا لِاخْتِلَافِهِمْ

يقولون الماء من الماء رخصة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص بها في أول الاسلام ثم أمر بالاعتسال بعد صححه ابن خزيمة وابن حبان وقال الاسماعيلي هو صحيح على شرط البخاري كذا قال وكأنه لم يطلع على علمته فقد اختلوا في كون الزهري سمعه من سهل نعم أخرجه أبو داود وابن خزيمة أيضا من طريق أبي حازم عن سهل ولهذا الاسناد أيضا علة أخرى ذكرها ابن أبي حاتم وفي الجملة هو اسناد صالح لأن يحتاج به وهو صريح في النسخ على أن حديث الغسل وإن لم ينزل أرجح من حديث الماء من الماء لانه بالنطوق وترك الغسل من حديث الماء بالمفهوم أو بالنطوق أيضا لكن ذلك أصرح منه وروى ابن أبي شيبة وغيره عن ابن عباس أنه حمل حديث الماء من الماء على صورة مخصوصة وهي ما يقع في المنام من رؤية الجماع وهو تأويل يجمع بين الحديثين من غير تعارض ﴿تنبيه﴾ في قوله الماء من الماء جناس تام والمراد بالماء الأول ماء الغسل وبالثاني المني وذكر الشافعي أن كلام العرب يقتضي أن الجنابة تطلق بالحقيقة على الجماع وإن لم يكن معه انزال فإن كل من خوطب بأن فلانا أجنب من فلانة عقل أنه أصابها وإن لم ينزل قال ولم يختلف أن الزنا الذي يجب به الجلد هو الجماع ولوم يكن معه انزال وقال ابن العربي إيجاب الغسل بالإيلاج بالنسبة إلى الانزال نظير إيجاب الوضوء بمس الذك بالنسبة إلى خروج البول فهما متفقان دليلا وتعليلًا والله أعلم (قوله عن هشام بن عروة قال أخبرني أبي) يعني أباه عروة وهو واضح وإنما نبهت عليه لئلا يظن أنه نظير أبي بن كعب لكونه ذكر في الاسناد (قوله مامس المرأة منه) أي يغسل الرجل العضو الذي مس فرج المرأة من أعضائه وهو من إطلاق المزوم وأرادة اللزوم لأن المراد طوبى فرجها (قوله ثم يتوضأ) صريح في تأخير الوضوء عن غسل الذك زاد عبد الرزاق عن الثوري عن هشام فيه وضوء للصلاة (قوله ويصلي) هو أصرح في الدلالة على ترك الغسل من حيث الذي قبله (قوله قال أبو عبد الله) هو المصنف وقائل ذلك هو الراوي عنه (قوله الغسل أحوط) أي على تقدير أن لا يثبت النسخ ولا يظهر الترجيح فلا احتياط الدين الاعتسال (قوله الأخير) كذا لابي ذر وغيره الآخر بالمد بغير ياء أي آخر الأمرين من الشارع أو من اجتهاد الأئمة وقال ابن التين ضبطناه بفتح الخاء فعلى هذا الإشارة في قوله وذلك إلى حديث الباب (قوله إنما بينا لا اختلافهم) وفي رواية كريمة إنما بينا اختلافهم وللأصيلي إنما بيناه لا اختلافهم وفي نسخة الصغاني إنما بينا الحديث الآخر لا اختلافهم والماء أتق واللام تعليلية أي حتى لا يظن أن في ذلك إجماعا واستشكل ابن العربي كلام البخاري فقال إيجاب الغسل أطبق عليه الصحابة ومن بعدهم وما خالف فيه إلا داود ولا عبرة بخلافه وإنما الأمر الصعب مخالفة البخاري وحكمه بأن الغسل مستحب وهو أحد أئمة الدين وأجلة علماء المسلمين ثم أخذ يتكلم في تضعيف حديث الباب بما لا يقبل منه وقد أشرنا إلى بعضه ثم قال ويحتمل أن يكون مراد البخاري بقوله الغسل أحوط أي في الدين وهو باب مشهور في الأصول قال وهو أشبه بإمامة الرجل وعلمه (قلت) وهذا هو الظاهر من تصرفه فإنه لم يترجم بجواز ترك الغسل وإنما ترجم ببعض ما يستناده من الحديث من غير هذه المسئلة كما استدل به على إيجاب الوضوء فيما تقدم وأما بنو ابن العربي الخلاف فمعرض فانه مشهور بين الصحابة ثبت عن جماعة منهم لكن ادعى ابن القصار أن الخلاف ارتفع بين التابعين وهو معرض أيضا فقد قال الخطابي أنه قال به من الصحابة جماعة فسمى بعضهم قال ومن التابعين الأعمش وتبعه عياض لكن قال لم يقل به أحد بعد الصحابة غيره وهو معرض أيضا فقد ثبت ذلك عن أبي سلمة بن عبد الرحمن وهو في سنن أبي داود باسناد صحيح وعن هشام بن عروة عند عبد الرزاق باسناد صحيح وقال عبد الرزاق أيضا عن ابن جريج عن عطاء أنه قال لا تطيب نفسي إذا لم أنزل حتى أغتسل من أجل

(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)

كتاب الحيض

وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْحَيْضِ قُلْ هُوَ أَذَى إِلَى قَوْلِهِ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ **بَابُ** كَيْفَ كَانَ
بَدَأَ الْحَيْضِ وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ هَذَا شَيْءٌ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَى بَنَاتِ آدَمَ . وَقَالَ بَعْضُهُمْ كَانَ أَوَّلُ مَا أُرْسِلَ
الْحَيْضُ عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ وَحَدِيثُ النَّبِيِّ ﷺ أَكْثَرُ **حَدَّثَنَا** عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ
قَالَ سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ الْقَاسِمِ قَالَ

اختلاف الناس لأخذنا بالعروة الوثقى وقال الشافعي في اختلاف الحديث حديث الماء من الماء ثابت لكنه مذبذب إلى
أن قال نخالنا بعض أهل ناحيتنا يعني من أجازين فقالوا لا يجب الفصل حتى ينزل اه فعرف بهذا أن الخلاف كان
مشهوراً بين التابعين ومن بعدهم لكن الجمهور على إيجاب الفصل وهو الصواب والله أعلم (خاتمة) : اشتمل كتاب
الفصل ومأمعه من أحكام الجنابة من الأحاديث المرفوعة على ثلاثة وستين حديثاً المكرم منها فيه وفيما مضى خمسة وثلاثون
حديثاً الموصول منها أحد وعشرون والبقية تعليق ومتابعة والخالص ثمانية وعشرون منها واحد معلق وهو حديث
بهز عن أبيه عن جده وقد وافقه مسلم على تحريمها سواء وسوى حديث جابر في الاكتناء في الفصل بصاع وحديث
أنس كان يدور على نسائه وهن إحدى عشرة امرأة في ليلة واحدة وحديثه في الاغتسال مع المرأة من إناء واحد وحديث
عائشة في صفة غسل المرأة من الجنابة وفيه من الآثار الموقوفة على الصحابة والتابعين عشرة المعلق منها سبعة والموصول
ثلاثة وهي حديث زيد بن خالد عن علي وطلحة والزبير المذكور في الباب الأخير فإن كان مرفوعاً عنهم فتريد عدة
الخالص من المرفوع ثلاثة وهي أيضاً من أفراد عن مسلم والله أعلم

(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)

كتاب الحيض

أصله السيلان وفي العرف جريان دم المرأة من موضع مخصوص في أوقات معلومة (قوله وقول الله تعالى) بالجر عطفاً
على الحيض والحيض عند الجمهور وهو الحيض وقيل زمانه وقيل مكانه (قوله أذى) قال الطيبي سمي الحيض أذى
لنتنه وقدره ونجاسته وقال الخطابي الأذى المكروه الذي ليس بشديد كما قال تعالى لن يضرروكم إلا أذى قلعني أن
الحيض أذى يعتزل من المرأة موضعه ولا يعمد ذلك إلى بقية بدنها (قوله فاعتزلوا النساء في الحيض) روى مسلم
وأبو داود من حديث أنس أن اليهود كانوا إذا حاضت المرأة أخرجوها من البيت فسئل النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك
فنزات الآية فقال إصنعوا كل شيء إلا النكاح فأنكرت اليهود ذلك فجاء أسيد بن حضير وعباد بن بشر فقال لا يارسول
الله إلا نجامهم في الحيض يعني خلافاً لليهود فلم يأذن في ذلك وروى الطبري عن السدي أن الذي سأل أولاً عن ذلك هو
ثابت بن الدحداح (قوله باب كيف كان بدء الحيض) أي ابتداءه وفي أعراب باب الأوجه المتقدمة أول الكتاب (قوله
وقول النبي صلى الله عليه وسلم هذا شيء) يشير إلى حديث عائشة المذكور عقبه لكن يلغظ هذا أمر وقد وصله بلفظ
شيء من طريق أخرى بعد خمسة أبواب أوستة والاشارة بقوله هذا إلى الحيض (قوله وقال بعضهم كان أول) بالرفع
لأنه اسم كان والخبر على بني إسرائيل أي على نساء بني إسرائيل وكأنه يشير إلى ما أخرجه عبد الرزاق عن ابن مسعود
باسناد صحيح قال كان الرجال والنساء في بني إسرائيل يصلون جميعاً فكانت المرأة تشوف للرجل فأتى الله عليهن الحيض
ومنعهن المساجد وعنده عن عائشة نحوه (قوله وحديث النبي صلى الله عليه وسلم أكثر) قيل معناه أشمل لأنه عام

سَمِعْتُ الْقَاسِمَ يَقُولُ سَمِعْتُ عَائِشَةَ تَقُولُ خَرَجْنَا لَا نَرَى إِلَّا الْحِجَّ فَلَمَّا كُنَّا بِسَرِفَ حِضْتُ فَدْخَلَ
عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا أَبْكِي قَالَ مَالِكٌ أَنْفَسْتُ قُلْتُ نَعَمْ قَالَ إِنَّ هَذَا أَمْرٌ كَتَبَهُ اللَّهُ
عَلَى بَنَاتِ آدَمَ فَاقْضِي مَا يَقْضِي الْحَاجُّ غَيْرَ أَنْ لَا تَطُوفِي بِالْبَيْتِ قَالَتْ وَضَحَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
عَنْ نِسَائِهِ بِالْبَقَرِ **بَابُ** غَسْلِ الْحَائِضِ رَأْسَ زَوْجِهَا وَتَرْجِيلِهِ **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ يُوسُفَ
قَالَ حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ هِشَامِ ابْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ كُنْتُ أَرْجُلُ رَأْسَ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا حَائِضٌ **حَدَّثَنَا** إِبْرَاهِيمُ ابْنُ مُوسَى قَالَ أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ أَنَّ ابْنَ
جُرَيْجٍ أَخْبَرَهُمْ قَالَ أَخْبَرَنِي هِشَامٌ عَنْ عُرْوَةَ أَنَّهُ سُئِلَ أَنْتَحِدُمْنِي الْحَائِضُ أَوْ تَدْنُونِنِي الْمَرْأَةُ وَهِيَ
جُنْبٌ فَقَالَ عُرْوَةَ كُلُّ ذَلِكَ عَلَى هَيْئٍ وَكُلُّ ذَلِكَ تَحْدُمُنِي وَلَيْسَ عَلَى أَحَدٍ فِي ذَلِكَ بِأَسْ أَخْبَرَتْنِي عَائِشَةُ
أَنَّهَا كَانَتْ تُرْجِلُ رَأْسَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهِيَ حَائِضٌ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَئِذٍ مُجَاوِرٌ فِي الْمَسْجِدِ
يُدْنِي لَهَا رَأْسَهُ وَهِيَ فِي حَجَرَتِهَا فَتَرْجُلُهُ وَهِيَ حَائِضٌ

في جميع بنات آدم فيتناول الاسرائيليات ومن قبلهن أو المراد أكثر شواهد أو أكثر قوة وقال الداودي ليس بينهما
مخالفة فإن نساء بني اسرائيل من بنات آدم فعلى هذا فقول بنات آدم عام أريد به الخصوص **قلت** ويمكن أن يجمع
بينهما مع القول بالتعميم بأن الذي أرسل على نساء بني اسرائيل طول مكثه بهن عقوبة لهن لا ابتداء وجوده وقدر وي
الطبري وغيره عن ابن عباس وغيره أن قوله تعالى في قصة ابراهيم وأمراته قائمة فضحكت أي حاضت والقصة متقدمة
على بني اسرائيل بلاريب وروى الحاكم وابن المنذر باسناد صحيح عن ابن عباس أن ابتداء الحيض كان على حواء بعد
أن أهبطت من الجنة وإذا كان كذلك فبنات آدم بناتها والله أعلم قوله باب الامر بالنساء أي الامر المتعلق بالنساء
والجمع في قوله إذا قسن باعتبار الجنس وسقطت هذه الترجمة من أكثر الروايات غير أبي ذر وأبي الوقت وترجم بالنساء
أشعارا بأن ذلك يطلق على الحائض لقول عائشة في الحديث حضت وقوله صلى الله عليه وسلم لها أنفست وهو بضم
النون وفتحها وكسر التاء فهما وقيل بالضم في الولادة وبالفتح في الحيض وأصله خروج الدم لانه يسمى نفسا وسياتي
مزيد بسط لذلك بعدا بين **قوله** سمعت القاسم يعني أبا دوهو ابن محمد بن أبي بكر الصديق **قوله** لا نرى بالضم أي لا نظن
وسرف بفتح المهملة وكسر الراء بعدها فاء موضع قريب من مكة بينهما نحو من عشرة أميال وهو ممنوع من الصرف
وقد يصرف **قوله** فاقضى المراد بالقضاء هنا الادواء وهما في اللغة بمعنى واحد **قوله** غير أن لا تطوفي بالبيت زاد
في الرواية الآية حتى تطهري وهذا الاستثناء مختص باحوال الحج لا بجميع أحوال المرأة وسياتي الكلام على هذا
الحديث بتمامه في كتاب الحج ان شاء الله تعالى **قوله** باب غسل الحائض رأس زوجها وترجيله بالجر عطفًا على
غسل أي تسريح شعر رأسه والحديث مطابق لما ترجم له من جهة الترجيل وألحق به الغسل قياسا أو إشارة إلى الطريق الآية
في باب مباشرة الحائض فانها صريحة في ذلك وهو دال على أن ذات الحائض طاهرة وعلى أن حيضها لا يمنع ملامستها **قوله**
أخبرنا هشام وفي رواية الاكثر أخبرني هشام بن عروة وفي هذا الاسناد لطيفة وهي اتفاق اسم الشيخ الراوي وتلميذه
مثاله هذا ابن جريج عن هشام وعنه هشام فالاعلى ابن عروة والادنى ابن يوسف وهو نوع أغفله ابن الصلاح **قوله**
مجاور أي معتكف وثبت هذا التفسير في نسخة الصغاني في الاصل وحجرة عائشة كانت ملاصقة للمسجد وألحق عروة
الجنابة بالحيض قياسا وهو جلي لان الاستقذار بالحائض أكثر من الجنب وألحق الخدمة بالترجيل وفي الحديث دلالة على
طهارة بدن الحائض وعرقها وان المباشرة بالمنوعة للمعتكف هي الجماع ومقدماته وان الحائض لا تدخل المسجد وقال ابن

باب قِرَاءَةِ الرَّجُلِ فِي حَجَرٍ أَمْرَاتِهِ وَهِيَ حَائِضٌ . وَكَانَ أَبُو وَائِلٍ يُرْسِلُ خَادِمَةً وَهِيَ حَائِضٌ إِلَى أَبِي رَزِينٍ فَنَاتِيَهُ بِالْمُصْحَفِ فْتَمْسِكُهُ بِعِلَاقَتِهِ **حَدَّثَنَا** أَبُو نَعِيمٍ الْفَضْلُ بْنُ ذَكْوَانَ سَمِعَ زُهَيْرًا عَنْ مَنْصُورِ بْنِ صَفِيَّةَ أَنَّ أُمَّهُ حَدَّثَتْهُ أَنَّ عَائِشَةَ حَدَّثَتْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَتَوَكَّفُ فِي حَجَرٍ وَأَنَا حَائِضٌ ثُمَّ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ **باب** مَنْ سَمَّى النَّفَّاسَ حَيْضًا **حَدَّثَنَا** الْمَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ أَنَّ زَيْنَبَ ابْنَةَ أُمِّ سَلَمَةَ حَدَّثَتْهُ أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ حَدَّثَتْهَا قَالَتْ بَيْنَمَا أَنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ مُضْطَجِعَةً فِي خِمِيصَةٍ إِذْ حِضْتُ

بطل فيه حجة على الشافعي في قوله ان المباشرة مطلتا تنقض الوضوء كذا قال ولا حجة فيه لان الاعتكاف لا يشترط فيه الوضوء وليس في الحديث أنه عقب ذلك الفعل بالصلاة وعلي تقدير ذلك فمس الشعر لا ينقض الوضوء والله أعلم (قوله باب قراءة الرجل في حجر أمراته وهي حائض) الحجر بفتح المهملة وسكون الجيم ويجوز كسر أوله (قوله وكان أبو وائل) هو التابعي المشهور صاحب ابن مسعود وأثره هذا وصله ابن أبي شيبة عنه باسناد صحيح (قوله يرسل خادمه) أي جاريته والخادم يطلق على الذكور والآنثى (قوله إلى أبي رزين) هو التابعي المشهور أيضا (قوله بعلاقته) بكسر العين أي الخيط الذي يربطه كيسه وذلك مصير منهما إلى جواز حمل الحائض المصحف لكن من غير مسه ومناسبة لحديث عائشة من جهة أنه نظر حمل الحائض العلاقة التي فيها المصحف بحمل الحائض المؤمن الذي يحفظ القرآن لانه حامله في جوفه وهو موافق لمذهب أبي حنيفة ومنع الجمهور ذلك وفرقوا بأن الحمل محل بالتعظيم والالتكاف لا يسمى في العرف حملا (قوله سمع زهيرا) هو ابن معاوية الجعفي ومنصور بن صفية منسوب إلى أمه لشهرتها وهو منصور بن عبد الرحمن الحنفي وأمهم صفية بنت شيبة بن عثمان بن صفار الصحابة (قوله ثم يقرأ القرآن) وللمصنف في التوحيد كان يقرأ القرآن ورأسه في حجرى وأنا حائض فلي هذا فالمراد بالالتكاف وضع رأسه في حجرها قال ابن دقيق العيد هذا الفعل إشارة إلى أن الحائض لا تقرأ القرآن لان قراءتها لو كانت جائزة لما توم امتناع القراءة في حجرها حتى احتيج إلى التنصيص عليها وفيه جواز ملامسة الحائض وان ذاتها وثيابها على الطهارة ما لم يلحق شيأ منها نجاسة وهذا مبني على منع القراءة في المواضع المستقدرة وفيه جواز القراءة بقرب محل النجاسة قاله النووي وفيه جواز استناد المريض في صلاته إلى الحائض اذا كانت أتواها طاهرة قاله القرطبي (قوله باب من سمي النفاس حيسا) قيل هذه الترجمة مقلوبة لان حقها أن يقول من سمي الحيض نفاسا وقيل يحمل على التمديم والتأخير والتقدير من سمي حيسا النفاس ويحتمل أن يكون المراد بقوله من سمي من أطلق لفظ النفاس على الحيض فيطابق ما في الخبر بغير تكلف وقال المنهلب وغيره لالم يجد المصنف نصا على شرطه في النفساء ووجد تسمية الحيض نفاسا في هذا الحديث فهم منه ان حكم دم النفاس حكم دم الحيض وتعقب بان الترجمة في التسمية لا في الحكم وقد نازع الخطابي في التسوية بينهما من حيث الاشتقاق كما سيأتي وقال ابن رشيد وغيره مراد البخاري ان ثبت أن النفاس هو الاصل في تسمية الدم الخارج والتعبير به تعبيرا بالمعنى الاعم والتعبير عنه بالحيض تعبيرا بالمعنى الاخص فعبر النبي صلى الله عليه وسلم بالاول وعبرت أم سلمة بالثاني فالترجمة على هذا مطابقة لما عبرت به أم سلمة والله أعلم (قوله حدثنا هشام) هو الدستوائي (قوله عن أبي سلمة) في رواية مسلم حدثني أبو سلمة أخرجهما من طريق معاذ بن هشام عن أبيه (قوله مضطجعة) بالرفع ويجوز النصب (قوله في خميصة) بفتح الخاء المعجمة وبالصاد المهملة كساء أسود له أعلام يكون من صوف وغيره ولم أرفى شيء من طريقه بل اعطى خميصة الا في هذه الرواية وأصحاب يحيى ثم أصحاب هشام كلهم قالوا خميصة باللام بدل الصاد وهو موافق لما في آخر الحديث قيل الخميصة القطيفة وقيل الطنفسة وقال الخليل الخميصة ثوب له حمل أي هدب وعلى هذا لا منافاة بين

فَأَنسَلَّتْ فَأَخَذَتْ ثِيَابَ حَيْضَتِي قُلْتُ نَعَمْ فَدَعَانِي فَأَضْطَجَعْتُ مَعَهُ فِي الْخَمِيلَةِ **بَابُ**
مُبَاشَرَةِ الْحَائِضِ حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ قُلْ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ
 قُلْتُ كُنْتُ أَغْدِلُ أَنَا وَالنَّبِيُّ ﷺ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ كَلَّا نَجْتَنِبُ وَكَانَ. يَأْمُرُنِي فَأَتَزَرُّ فَيُبَاشِرُنِي وَأَنَا حَائِضٌ.
 وَكَانَ يُخْرِجُ رَأْسَهُ إِلَى وَهْوٍ مُتَكَفٍ فَأَغْسِلُهُ وَأَنَا حَائِضٌ **حَدَّثَنَا** إِسْمَاعِيلُ بْنُ خَلِيلٍ قَالَ أَخْبَرَنَا
 عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ قَالَ أَخْبَرَنَا أَبُو إِسْحَقَ هُوَ الشَّيْبَانِيُّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَسْوَدِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ
 قَالَتْ كُنْتُ إِحْدَانَا إِذَا كَانَتْ حَائِضًا فَأَرَادَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُبَاشِرَهَا أَمَرَهَا أَنْ تَتَزَرَّ فِي فَوْرِ حَيْضَتِهَا
 ثُمَّ يُبَاشِرُهَا قَالَتْ وَأَيُّكُمْ يَمْلِكُ إِرْبَهُ كَمَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَمْلِكُ إِرْبَهُ

الخميصة والخميلة فكانها كانت كساء أسود لها أهداب (قوله فأنسلت) بلامين الاولى مفتوحة والثانية ساكنة أى
 ذهبت في خفية زاد المصنف من رواية شيان عن يحيى كما سيأتي قريباً فخرجت منها أى من الخميصة قال النووي كانها
 خافت وصول شيء من دمها اليه أو خافت أن يطلب الاستمتاع بها فذهبت لتأهب لذلك أو تقدرت نفسها ولم ترضا
 لمضاجعته فلذلك اذن لها في العود (قوله ثياب حيصتي) وقع في روايتنا بفتح الحاء وكسرهما معا ومعنى الفتح أخذت ثيابي
 التي البسها زمن الحيض لان الحيضة بالفتح هي الحيض ومعنى الكسر أخذت ثيابي التي أعددتها لالبسها حالة الحيض
 وجزم الخطابي برواية الكسر ورجحها النووي ورجح القرطبي رواية التفتح لوروده في بعض طرقه بلانظ حيص بغير
 تاء (قوله أنفست) قال الخطابي أصل هذه الكلمة من النفس وهو الدم الا انهم فرقوا بين بناء الفعل من الحيض
 والنفس فقالوا في الحيض نفست بفتح النون وفي الولادة بضمها انتهى وهذا قول كثير من أهل اللغة لكن حكى أبو
 حاتم عن الاصمعي قال يقال نفست المرأة في الحيض والولادة بضم النون فيهما وقد ثبت في روايتنا بالوجهين فتح النون
 وضمها وفي الحديث جواز النوم مع الحائض في ثيابها والاضطجاع معها في لحاف واحد واستحباب اتخاذ المرأة ثيابا
 للحيض غير ثيابها المعتادة وقد ترجم المصنف على ذلك كما سيأتي وسيأتي الكلام على مباشرتها في الباب الذي بعده
 (قوله باب مباشرة الحائض) المراد بالمباشرة هنا التقاء البشريتين لا الجماع (قوله حدثنا قبيصة) بالقاء والصاد المهملة
 هو ابن عقبة وسفيان هو الثوري ومنصور هو ابن المعتمر والاسناد كله الى عائشة كوفيون وتقديم الكلام على اغتسالها مع
 النبي صلى الله عليه وسلم من اناء واحد في كتاب الغسل (قوله فأتزر) كذا في روايتنا وغيرها بتشديد التاء المثناة بعد
 الهمزة وأصله فأتزر بهمزة ساكنة بعد الهمزة المفتوحة ثم المثناة بوزن أفعل وأنكرأكثر النحاة الادغام حتى قال صاحب
 المفصل أنه خطأ لكن قل غيره أنه مذهب الكوفيين وحكاه الصغاني في جمع البحرين وقال ابن مالك أنه مقصور على
 السماع ومنه قراءة ابن محيص فليؤد الذي اتى بالتشديد والمراد بذلك أنها تشد ازارها على وسطها وحدد ذلك الفقهاء
 بما بين السرة والركبة عملاً بالعرف الغالب وقد سبق الكلام على بقية الحديث قبل بيابن (قوله حدثنا اسمعيل بن
 خليل) كذا في رواية أبي ذر وكرامة وغيرهما الخليل والاسناد أيضا الى عائشة كلهم كوفيون (قوله احدا نا) أى احدى
 أزواج النبي صلى الله عليه وسلم (قوله ان تزر) بتشديد المثناة الثانية وقد تقدم توجيهها وللكشمة بنى ان تازر
 بهمزة ساكنة وهي أفصح (قوله في فور حيصتها) قال الخطابي فور الحيض أوله ومعظمه وقال القرطبي فور الحيضة
 معظم صبيها من فوران القدر وغليانها (قوله يملك اربه) بكسر الهمزة وسكون الراء ثم موحدة قيل المراد عضوه
 الذي يستمتع به وقيل حاجته والحاجة تسمى أربابا لكسر ثم السكون وأرباب بفتح الهمزة والراء وذكر الخطابي في
 شرحه أنه روى هنا بالوجهين وأنكر في موضع آخر كما نقله النووي وغيره عنه رواية الكسر وكذا أنكرها النحاس

تَابِعَهُ خَالِدٌ وَجَرِيرٌ عَنِ الشَّيْبَانِيِّ حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَحِيدِ قَالَ حَدَّثَنَا الشَّيْبَانِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَدَّادٍ قَالَ سَمِعْتُ مَيْمُونَةَ كَانَتْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يُبَاشِرَ امْرَأَةً مِنْ نِسَائِهِ أَمَرَهَا فَاتَزَرَّتْ وَهِيَ حَائِضٌ وَرَوَاهُ سَفِيَانُ عَنِ الشَّيْبَانِيِّ **بَابُ تَرْكِ الْحَائِضِ الصَّوْمَ** حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ قَالَ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ أَخْبَرَنِي زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ عَنْ عِيَاضِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

وقد ثبتت رواية الكسر وتوجيهها ظاهر فلا معنى لانكارها والمراد أنه صلى الله عليه وسلم كان أملاك الناس لأمره فلا يخشى عليه ما يخشى على غيره من أن يحوم حول الحمي ومع ذلك فكان يباشر فوق الأزار تشرعاً لغيره ممن ليس بمعصوم وبهذا قال أكثر العلماء وهو الجاري على قاعدة المسالكية في باب سد الذرائع وذهب كثير من السلف والثوري وأحمد وأسحق إلى أن الذي يمنع من الاستمتاع بالحائض الفرج فقط وبه قال محمد بن الحسن من الخنفية ورجحه الطحاوي وهو اختيار أصبغ من المسالكية وأحد القولين أو الوجهين للشافعية واختاره ابن المنذر وقال النووي هو الأرجح دليل الحديث أنس في مسلم أصنعوا كل شيء إلا الجماع وحملوا حديث الباب وشبهه على الاستحباب جمعا بين الأدلة وقال ابن دقيق العيد ليس في حديث الباب ما يقتضي منع ما تحت الأزار لانه فعل مجرد انتهى ويدل على الجواز أيضا ما رواه أبو داود بإسناد قوي عن عكرمة عن بعض أزواج النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان إذا أراد من الحائض شيئا ألقى على فرجها ثوبا واستدل الطحاوي على الجواز بأن المباشرة تحت الأزار دون الفرج لا توجب حدا ولا غسلا فاشبهت المباشرة فوق الأزار وفصل بعض الشافعية فقال إن كان يضبط نفسه عند المباشرة عن الفرج ويثقب منها باجتنابه جاز والأفلا واستحسنه النووي ولا يبعد تخريج وجه مفرق بين ابتداء الحيض وما بعده نظاهر التقييد بقولها فور حيضتها ويؤيده ما رواه ابن ماجه بإسناد حسن عن أم سلمة أيضا أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يتقبى سورة الدم ثلاثا ثم يباشر بعد ذلك ويجمع بينه وبين الأحاديث الدالة على المبادرة إلى المباشرة على اختلاف هاتين الحالتين (قوله تابعه خالد) هو ابن عبد الله الواسطي وجرير هو ابن عبد الحميد أي تابعا علي ابن مسهر في رواية هذا الحديث عن أبي إسحق الشيباني بهذا الإسناد وللشيباني فيه إسناد آخر كما سيأتي عقبه ومتابعة خالد وصلها أبو القاسم التنوخي في فوائده من طريق وهب ابن بقية عنه وقد أوردت أسندها في تعليق التعليق ومتابعة جرير وصلها أبو داود والاسماعيلي والحاكم في المستدرک وهذا مما هوهم في استدراكه لسكونه مخرجا في الصحيحين من طريق الشيباني ورواه أيضا عن الشيباني عن عبد الرحمن ابن الأسود بسنده هذا منصور ابن أبي الأسود أخرجه أبو عوانة في صحيحه (قوله حدثنا أبو النعمان) هو الذي يقال له عارم وعبد الواحد هو ابن زياد البصري (قوله عبد الله بن شداد) أي ابن أسامة بن الهاد الليثي وهو من أولاد الصحابة له رؤية (قوله أمرها) أي بالأزار (فاتزرت) وهو في روايتنا باثبات الهمزة على اللغة الفصحى (قوله رواه سفيان) يعني الثوري (عن الشيباني) يعني بسند عبد الواحد وهي عند الإمام أحمد عن عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان نحوه وقد رواه عن الشيباني أيضا هذا الإسناد خالد بن عبد الله عند مسلم وجرير بن عبد الحميد عند الاسماعيلي وذلك مما يدفع عنه توهم الاضطراب وكان الشيباني كان يحدث به تارة من مسند عائشة وتارة من مسند ميمونة فسمعه منه جرير وخالد بالأسنادين وسمعه غيرهما بأحدهما ورواه عنه أيضا بإسناد ميمونة حفص ابن غياث عند أبي داود وأبو معاوية عند الاسماعيلي وأسباط بن محمد عند أبي عوانة في صحيحه وقد تقدم ذكر من رواه عنه بإسناد عائشة (قوله باب ترك الحائض الصوم) قال ابن رشيد وغيره جرى البخاري على عادته في إيضاح المشكل دون الجلي وذلك أن تركها الصلاة واضح من أجل أن الطهارة مشترطة في صحة الصلاة وهي غير طاهر وأما الصوم فلا يشترط له الطهارة فكان تركها له تعبدا محضا فاحتاج إلى التنصيص عليه بخلاف الصلاة (قوله حدثنا سعيد بن أبي مريم)

فِي أَضْحَى أَوْ فِطْرِ إِلَى الْمُصَلَّى فَمَرَّ عَلَى النِّسَاءِ فَقَالَ يَا مَعْشَرَ النِّسَاءِ تَصَدَّقْنَ فَإِنِّي أُرِيكُمْ أَنَّ أَكْثَرَ أَهْلِ
النَّارِ قَعْنَنَ وَبِمَا يَرَسُولَ اللَّهِ قَالَ تُكْفِرُونَ الْأَمَنَ وَتَكْفُرُونَ الْعَشِيرَ مَا رَأَيْتُ مِنْ نَاقِصَاتِ عَقْلِ وَدِينٍ
أَذْهَبَ لِبُّ الرَّجُلِ الْحَازِمِ مِنْ إِحْدَاكُنَّ . قُلْنَ وَمَا نَقُصَاتُ دِينِنَاوَعَقْلِنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ أَلَيْسَ شَهَادَةُ
الْمَرْأَةِ مِثْلُ نِصْفِ شَهَادَةِ الرَّجُلِ . قُلْنَ بَلَى . قَالَ فَذَلِكَ مِنْ نَقْصَانِ عَقْلِهَا أَلَيْسَ إِذَا حَاضَتْ لَمْ تُصَلِّ وَلَمْ
تَصُمْ قُلْنَا بَلَى قَالَ فَذَلِكَ مِنْ نَقْصَانِ دِينِهَا

هو سعيد بن الحكم بن محمد بن سالم المصري الجمحي لقيه البخاري وروى مسلم وأصحاب السنن عنه بواسطة ومحمد بن
جعفر هو ابن أبي كثير أخو اسمعيل والاسناد منه فصاعدا مدينون وفيه تابعي عن تابعي زيد بن أسلم عن عياض
بن عبد الله وهو ابن أبي سرح العامر لأبيه صحبة (قوله في أضحى أو فطر) شك من الراوى (قوله إلى المصلى فر
علي النساء) اختصره المؤلف هنا وقد ساقه في كتاب الزكاة تاما ولفظه إلى المصلي فوعظ الناس وأمرهم بالصدقة
فقال أيها الناس تصدقوا فر علي النساء وقد تقدم في كتاب العلم من وجه آخر عن أبي سعيد أنه كان وعد النساء بأن
يفردهن بالموعظة فأنجزه ذلك اليوم وفيه أنه وعظهن وبشرهن (قوله يا معشر النساء) المعشر كل جماعة أمرهم واحد
وقيل عن ثعلب أنه مخصوص بالرجال وهذا الحديث يرد عليه إلا أن كان مراده بالتخصيص حالة إطلاق المعشر لا تقييده
كما في الحديث (قوله أريتكن) بضم الهمزة وكسر الراء على البناء للمفعول والمراد أن الله تعالى أراهن له ليلة الاسراء
وقد تقدم في العلم من حديث ابن عباس بلفظ أريت النار فرأيت أكثر أهلها النساء ويستفاد من حديث ابن عباس أن
الرؤية المذكورة وقعت في حال صلاة الكسوف كما سيأتي ووضحا في باب صلاة الكسوف جماعة (قوله وبم) الواو
استثنائية والياء تعليلية والميم أصلها ما الاستفهامية فحذفت منها الألف تخفيفا (قوله وتكفرن العشير) أي تجحدن حق
الخليط وهو الزوج أو أعم من ذلك (قوله من ناقصات) صفة موصوف محذوف قال الطيبي في قوله ما رأيت من ناقصات
إلى آخره زيادة على الجواب تسمى الاستتباع كذا قال وفيه نظر ويظهر لي أن ذلك من جملة أسباب كونهن أكثر أهل النار
لأنهن إذا كن سببا لأذهاب عقل الرجل الحازم حتى يفعل أو يقول ما لا ينبغي فقد شاركنه في الإثم وزدن عليه (قوله
أذهب) أي أشد أذهابا واللب أخص من العقل وهو الخالص منه والحازم الضابط لأمره وهذه مبالغة في وصفهن بذلك
لأن الضابط لأمره إذا كان يتقادهن فغير الضابط أولى واستعمال أفعل التفضيل من الأذهاب جائز عند سيبويه حيث
جوزته من الثلاثي المزيد (قوله قلن وما نقصان ديننا) كأنه خفي عليهن ذلك حتى سألن عنه ونفس هذا السؤال دال على
النقصان لأنهن سلمن ما نسب إليهن من الأمور الثلاثة إلا كثار والكفران والأذهاب ثم استشكلن كونهن ناقصات
وما ألطف ما أجابهن به صلى الله عليه وسلم من غير تعنيف ولا لوم بل خاطبهن على قدر عقولهن وأشار بقوله مثل
نصف شهادة الرجل إلى قوله تعالى فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء لأن الاستظهار بأخري مؤذن بقلة ضبطها
وهو مشعر بنقص عقلها وحكى ابن التين عن بعضهم أنه حمل العقل هنا على الدية وفيه بعد (قلت) بل سياق الكلام ياباه
(قوله فذلك) بكسر الكاف خطابا للواحدة التي تولت الخطاب ويجوز فتحها على أنه للخطاب العام (قوله لم تصل ولم
تصم) فيه إشعار بأن منع الحائض من الصوم والصلاة كان ثابتا بحكم الشرع قبل ذلك المجلس وفي هذا الحديث من الفوائد
مشروعية الخروج إلى المصلى في العيد وأمر الإمام الناس بالصدقة فيه واستنبط منه بعض الصوفية جواز الطلب من الأغنياء
للتقراء وله شروط وفيه حضور النساء العيد لكن بحيث يفردن عن الرجال خوف الفتنة وفيه جواز عظة الإمام النساء
على حدة وقد تقدم في العلم وفيه أن جحد النعم حرام وكذا كثرة استعمال الكلام القبيح كاللاعن والاثم واستدل النووي
على أنهما من الكبائر بالتوعد عليها بالنار وفيه ذم اللعن وهو الدعاء بالابعاد من رحمة الله تعالى وهو محمول على ما إذا كان في

بابُ تَقْضِي الْحَائِضِ الْمَنَاسِكَ كُلَّهَا إِلَّا الطَّوَافَ بِالْبَيْتِ . وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ لَا بَأْسَ أَنْ تَقْرَأَ الْآيَةَ وَلَمْ يَرَأْ أَبْنُ عَبَّاسٍ بِالْقِرَاءَةِ لِلْجَنْبِ بَأْسًا وَكَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَذْكُرُ اللَّهُ عَلَى كُلِّ أَحْيَانِهِ . وَقَالَتْ أُمُّ عَطِيَّةَ كَذَا نُؤْمَرُ أَنْ نَخْرُجَ الْحَيْضُ فَيُكَبِّرُنَ بِكَبِيرِهِمْ وَيَدْعُونَ * وَقَالَ أَبْنُ عَبَّاسٍ أَخْبَرَنِي أَبُو سُفْيَانَ أَنَّ هِرَقْلَ دَعَا بِكِتَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَتَرَأَ فَإِذَا فِيهِ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ . وَيَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ الْآيَةِ

معين وفيه اطلاق الكفر على الذنوب التي لا تخرج عن الملة تغليظا على فاعلمها لقوله في بعض طرقه بكثرون كما تقدم في الايمان وهو كاطلاق نفى الايمان وفيه الاغلاظ في النصح بما يكون سببا لازالة الصنعة التي تعاب وان لا يواجه بذلك الشخص المعين لان في التعميم تسهلا على السامع وفيه ان الصدقة تدفع العذاب وانها قد تكفر الذنوب التي بين المخلوقين وان العقل يقبل الزيادة والنقصان وكذلك الايمان كما تقدم وليس المقصود بذلك النقص في النساء لومهن على ذلك لانه من أصل الخطئة لكن التنبيه على ذلك تحذيرا من الافتتان بهن ولهذا رتب العذاب على ما ذكر من الكفران وغيره لأعلى النقص وليس نقص الدين منحصر افما يحصل به الاثم بل في أعم من ذلك قاله النووي لانه أمر نسبي فالكامل مثلاً ناقص عن الاكمل ومن ذلك الحائض لا تأثم بترك الصلاة زمن الحيض لكنها نافضة عن المصلي وهل تاب على هذا الترك لكونها مكذبة به كما يثاب المريض على النوافل التي كان يعملها في صحته وشغل بالمرض عنها قال النووي الظاهر انها لا تتاب والفرق بينها وبين المريض انه كان يفعلها بنية الدوام عليها مع أهليته والحائض ليست كذلك وعندي في كون هذا الفرق مستلزما لكونها لا تتاب وقفة وفي الحديث أيضا مراجعة المتعلم لعلمه والتابع لمبتوعه فيما لا يظهر له معناه وفيه ما كان عليه صلي الله عليه وسلم من الخلق العظيم والصفح الجميل والرفق والرافة زاده الله تشريفا وتكريما وتعظيما (قوله باب تقضي الحائض) أي تؤدي (المناسك كلها الا الطواف بالبيت) قيل مقصود البخاري بما ذكر في هذا الباب من الاحاديث والآثار ان الحائض وما في معناه من الجنابة لا ينافي جميع العبادات بل صحت معه عبادات بدنية من أذكار وغيرها فتناسك الحج من جملة ما لا ينافيها الا الطواف فقط وفي كون هذا مراده نظرا لان كون مناسك الحج كذلك حاصل بالنص فلا يحتاج الى الاستدلال عليه والاحسن ما قاله ابن رشيد تبعا لابن بطال وغيره ان مراده الاستدلال على جواز قراءة الحائض والجنب بحديث عائشة رضي الله عنها لانه صلي الله عليه وسلم لم يستثن من جميع مناسك الحج الا الطواف وانما استثناه لكونه صلاة مخصوصة وأعمال الحج مشتملة على ذكر وتلبية ودعاء ولم تمنع الحائض من شيء من ذلك فكذلك الجنب لان حديثه أغلظ من حديثه ومنع القراءة ان كان لكونه ذكر الله فلا فرق بينه وبين ما ذكر وان كان تعبدا فيحتاج الى دليل خاص ولم يصح عند المصنف شيء من الاحاديث الواردة في ذلك وان كان مجموع ما ورد في ذلك تقوم به الحجة عند غيره لكن أكثرها قابل للتأويل كما سنشير اليه ولهذا تمسك البخاري ومن قال بالجواز غيره كالطبري وابن المنذر وداود بعموم حديث كان يذكر الله على كل أحيانه لان الذكراعم من أن يكون بالقرآن أو بغيره وانما فرق بين الذكروا والتلاوة بالعرف والحديث المذكور وصله مسلم من حديث عائشة وأورد المصنف أثر إبراهيم وهو النخعي اشعارا بان منع الحائض من القراءة ليس مجمعا عليه وقد وصله الدارمي وغيره لم يظأربعة لا يقرؤون القرآن الجنب والحائض وعند الخلا وفي الحمام الا الآية ونحوها للجنب والحائض وروي عن مالك نحو قول إبراهيم وروي عنه الجواز مطلقا وروي عنه الجواز للحائض دون الجنب وقد قيل انه قول الشافعي في القديم ثم أورد أثر ابن عباس وقد وصله ابن المنذر بلفظ ان ابن عباس كان يقرأ ورده وهو جنب وأما حديث أم عطية فوصله المؤلف في العيدين وقوله فيه ويدعون كذا لاكثر الرواة وللكشمهيني يدعين بقاء تحتانية بدل الواو ووجه الدلالة منه ما تقدم من أنه لا فرق بين التلاوة وغيرها ثم

وَقَالَ عَطَاءٌ عَنْ جَابِرٍ حَاضَتْ عَائِشَةُ فَتَسَكَّتِ الْمَنَاسِكُ غَيْرَ الطَّوَافِ بِالْبَيْتِ وَلَا تُصَلِّي . وَقَالَ الْحَكَمُ
 أَنِّي لَا ذَنْبَ وَأَنَا جُنُبٌ وَقَالَ اللَّهُ وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ أَسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ قَالَ حَدَّثَنَا
 عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا نَذْكُرُ إِلَّا الْحَجَّ فَلَمَّا جِئْنَا سَرِفَ طَمِثَتْ فَدَخَلَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَنَا
 أَبْيَكِي فَقَالَ مَا يُبْكِيكِ قُلْتُ لَوَدِدْتُ أَنَّ اللَّهَ أَنَّى لَمْ أَحِجْ الْعَامَ . قَالَ لَعَلَّكَ تَفُسِّتِ . قُلْتُ نَعَمْ . قَالَ فَإِنَّ
 ذَلِكَ شَيْءٌ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَى بَنَاتِ آدَمَ فَافْعَلِي مَا يَفْعَلُ الْحَاجُّ غَيْرَ أَنْ لَا تَطُوفِي بِالْبَيْتِ حَتَّى تَطْهُرِي
بَابُ الْأَسْتِحْضَةِ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ
 عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ قَالَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ أَبِي حُبَيْشٍ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَا رَسُولَ اللَّهِ

أورد المصنف طرفاً من حديث أبي سفيان في قصة هرقل وهو موصول عنده في بدء الوحي وغيره ووجه الدلالة منه أن
 النبي صلى الله عليه وسلم كتب إلى الروم وهم كفار والكافر جنب كأنه يقول إذا جاز من الكتاب للجنب مع كونه مشتملاً
 على آيتين فكذلك يجوز له قراءته كذا قاله ابن رشيد وتوجيه الدلالة منه إنما هي من حيث أنه إنما كتب إليهم ليقرؤه فاستلزم
 جواز القراءة بالنص لا بالاستنباط وقد أجيب عن منع ذلك وهم الجمهور بأن الكتاب اشتمل على أشياء غير الآيتين فأشبهه
 ما لو ذكر بعض القرآن في كتاب في الفقه أو في التفسير فإنه لا يمنع قراءته ولا مسه عند الجمهور ولا أنه لا يقصد منه التلاوة ونص
 أحمد أنه يجوز مثل ذلك في المكتبة لمصلحة التبليغ وقال به كثير من الشافعية ومنهم من خص الجواز بالقليل كالأية
 والآيتين قال الثوري لا بأس أن يعلم الرجل النصراني الحرف من القرآن عسى الله أن يهديه وأكره أن يعلمه الآية هو
 كالجنب وعن أحمد أكره أن يضع القرآن في غير موضعه وعنه أن رجلي منه الهداية جاز والافلا وقال بعض من منع
 لا دلالة في القصصه على جواز تلاوة الجنب القرآن لأن الجنب إنما منع التلاوة إذا قصدتها وعرف أن الذي
 يقرأه قرآن أما لو قرأ في ورقة مالا يعلم أنه من القرآن فإنه لا يمنع وكذلك الكافر وسيأتي مزيد لهذا في كتاب
 الجهاد إن شاء الله تعالى (تنبيه) ذكر صاحب المشارق أنه وقع في رواية القاسي والنسفي وعبد وس هنا
 وبأهل الكتاب بزيادة واو قال وسقطت لأبذر والأصلي وهو الصواب (قلت) فافهم أن الأولي خطأ لكونها
 مخالفة للتلاوة وليست خطأ وقد تقدم توجيه اثبات الواو في بدء الوحي (قوله وقال عطاء عن جابر) هو طرف
 من حديث موصول عند المصنف في كتاب الأحكام وفي آخره غير أنها لا تطوف بالبيت ولا تصلي وأما أثر الحكم
 وهو النقيه الكوفي فوصله البغوي في الجعديات من روايته عن علي بن الجعد عن شعبة عنه ووجه الدلالة منه أن
 الذبح مستلزم لذكر الله بحكم الآية التي ساقها وفي جميع ما استدلل به نزاع بطول ذكره ولكن الظاهر من تصرفه
 ما ذكرناه واستدل الجمهور على المنع بحديث علي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحجبه عن القرآن شيء ليس
 الجنابة رواد أصحاب السنن وصححه الترمذي وابن حبان وضعف بعضهم بعض روايته والحق أنه من قبيل الحسن
 يصلح للحجة لكن قيل في الاستدلال به نظر لأنه فعل مجرد فلا يدل على تحريم ما عداه وأجاب الطبري عنه بأنه
 محمول على الأكمل جمعاً بين الأدلة وأما حديث ابن عمر مرفوعاً لا تقرأ الحائض ولا الجنب شيئاً من القرآن فضعيف
 من جميع طرقه وقد تقدم الكلام على حديث عائشة في أول كتاب الحيض وقولها طمئت بفتح الميم واسكان المثلثة
 أي حضت ويجوز كسر الميم يقال طمئت المرأة بالفتح والكسر في الماضي طمئت بالضم في المستقبل (قوله باب
 الاستحاضة) تقدم أنها جريان الدم من فرج المرأة في غير أوانه وأنه يخرج من عرق يقال له العاذل بعين مهملة

إِنِّي لَا أَطْهَرُ . أَفَادَعُ الصَّلَاةَ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِنَّمَا ذَلِكَ عِرْقٌ وَلَيْسَ بِالْحَيْضَةِ . فَإِذَا أَقْبَلَتِ الْحَيْضَةَ فَاتْرُكِي الصَّلَاةَ . فَإِذَا ذَهَبَ قَدْرُهَا فَاغْسِلِي عَنْكَ الدَّمَ وَصَلِّي بِأَبِ بَابِ غَسْلِ دَمِ الْحَيْضِ **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ هِشَامٍ عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ الْمُنْذِرِ عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ أَنَّهَا قَالَتْ سَأَلْتُ أُمْرَأَةً رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ إِحْدَانَا إِذَا أَصَابَ ثَوْبَهَا الدَّمُ مِنَ الْحَيْضَةِ كَيْفَ تَصْنَعُ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا أَصَابَ ثَوْبَ إِحْدَاكُنَّ الدَّمُ مِنَ الْحَيْضَةِ فَلْتَقْرُصْهُ ثُمَّ لَتَنْضَحْهُ بِمَاءٍ ثُمَّ لَتُصَلِّي فِيهِ

وذا لمعجزة (قوله اني لا اظهر) تقدم في باب غسل الدم من رواية أبي معاوية عن هشام وهو ابن عروة في هذا الحديث التصريح ببيان السبب وهو قولها اني استحاض وكان عندها ان طهارة الحائض لا تعرف الا بانقطاع الدم فكنت بعدم الطهر عن اتصاله وكانت قد علمت ان الحائض لا تصلي فظنت ان ذلك الحكم مقترب بنجران الدم من الفرج فارادت تحقيق ذلك فقالت أفادع الصلاة (قوله انما ذلك) بكسر الكاف وزاد في الرواية الماضية فقال لا (قوله وليس بالحیضة) بفتح الحاء كما نقله الخطابي عن اكثر المحدثين أو كلهم وان كان قد اختار الكسر على ارادة الحالة لكن النتج هنا اظهر وقال النووي وهو متعين أو قريب من المتعين لانه صلى الله عليه وسلم أراد اثبات الاستحاضة ونفي الحيض وأما قوله فاذا أقبلت الحيضة فيجوز فيه الوجهان معا جواز احسنا انتهى كلامه والذي في روايتنا بفتح الحاء في الموضعين والله اعلم (قوله فاغسلي عنك الدم وصلي) أي بعد الاغتسال كما سيأتي التصريح به في باب اذا حاضت في شهر ثلاث حيض من طريق أبي أسامة عن هشام بن عروة في هذا الحديث قال في آخره ثم اغتسلي وصلي ولم يذكر غسل الدم وهذا الاختلاف واقع بين أصحاب هشام منهم من ذكر غسل الدم ولم يذكر الاغتسال ومنهم من ذكر الاغتسال ولم يذكر غسل الدم وكلهم ثقات وأحاديثهم في الصحيحين فيحمل على أن كل فريق اختصر أحد الأمرين لوضوحه عنده وفيه اختلاف ثالث أشرنا اليه في باب غسل الدم من روية أبي معاوية فذكر مثل حديث الباب وزاد ثم توضئي لكل صلاة ورددنا هناك قول من قال انه مدرج وقول من جزم بانه موقوف على عروة ولم ينفرد أبو معاوية بذلك فقد رواه النسائي من طريق حماد بن زيد عن هشام وادعى ان حمادا تفرد بهذه الزيادة وأوماً مسلم أيضاً الى ذلك وليس كذلك فقد رواها الدارمي من طريق حماد بن سلمة والسراج من طريق يحيى بن سليم كلاهما عن هشام وفي الحديث دليل على أن المرأة اذا ميزت دم الحيض من دم الاستحاضة تعتبر دم الحيض وتعمل على اقباله وادباره فاذا انقضى قدره اغتسلت عنه ثم صار حكم دم الاستحاضة حكم الحدث فتوضأ لكل صلاة لكنها لا تصلي بذلك الوضوء أكثر من فريضة واحدة مؤداة أو مقضية لظاهر قوله ثم توضئي لكل صلاة وبهذا قال الجمهور وعند الحنفية أن الوضوء متعلق بوقت الصلاة فلها أن تصلي به الفريضة الحاضرة وما شاءت من الفوائت ما لم يخرج وقت الحاضرة وعلى قولهم المراد بقوله وتوضئي لكل صلاة أي لوقت كل صلاة ففيه مجاز الحذف ويحتاج الى دليل وعند المالكية يستحب لها الوضوء لكل صلاة ولا يجب الا بحدث آخر وقال أحمد واسحق ان اغتسلت لكل فرض فهو أحوط وفيه جواز استفتاء المرأة بنفسها ومشافتها للرجل فيما يتعلق بأحوال النساء وجواز سماع صوتها للحاجة وفيه غير ذلك وقد استنبط منه الرازي الحنفى ان مدة أقل الحيض ثلاثة أيام وأكثره عشرة لقوله قدر الأيام التي كنت تحيضين فيها لأن أقل ما يطلق عليه لفظ أيام ثلاثة وأكثره عشرة فامادون الثلاثة فانما يقال يومان ويوم وأما فوق عشرة فانما يقال أحد عشر يوماً وهكذا الى عشرين وفي الاستدلال بذلك نظر (قوله باب غسل دم الحيض) هذه الترجمة أخص من الترجمة المتقدمة في

حَدَّثَنَا أَصْبَغُ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبُو وَهْبٍ قَالَ أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ حَدَّثَهُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ كَانَتْ إِحْدَانَا تَحِيضُ ثُمَّ تَقْتَرِصُ الدَّمَ مِنْ ثَوْبِهَا عِنْدَ طَهْرِهَا فَتَغْسِلُ لَهَا وَتَنْضَحُ عَلَى سَائِرِهِ ثُمَّ تُصَلِّي فِيهِ **بَابُ** الْإِعْتِكَافِ لِلْمُسْتَحَاضَةِ **حَدَّثَنَا إِسْحَقُ** قَالَ حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ خَالِدٍ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَعْتَكَفَ مَعَهُ بَعْضَ نِسَائِهِ وَهِيَ مُسْتَحَاضَةٌ تَرَى الدَّمَ فَرُبَّمَا وَضَعَتْ الطَّلَسَ تَحْتَهَا

كتاب الوضوء وهي غسل الدم وقد تقدم الكلام هناك على حديث أسماء هذا أخرجه هناك من رواية يحيى القطان عن هشام واسناد هذه الرواية كالتي قبلها مديون سوى شيخه وفيه من الفوائد ما في الذي قبله وجواز سؤال المرأة عما يستحيا من ذكره والافصاح بذكر ما يستقذر للضرورة وأن دم الحيض كغيره من الدماء في وجوب غسله وفيه استحباب فرك النجاسة اليابسة ليهون غسلها (قوله حدثنا أصبغ) هو وشيخه وشيخ شيخه الثلاثة مصريون والباقيون وهم ثلاثة أيضا مديون (قوله كانت احدا) أي أزواج النبي صلى الله عليه وسلم وهو محمول على انهن كن يصنعن ذلك في زمنه صلى الله عليه وسلم وبهذا يلتحق هذا الحديث بحكم المرفوع ويؤيده حديث أسماء الذي قبله قال ابن بطال حديث عائشة يفسر حديث أسماء وأن المراد بالنضح في حديث أسماء الغسل وأما قول عائشة وتنضح على سائرهم فانما فعلت ذلك دفعا للوسوسة لانه قد بان في سياق حديثها أنها كانت تغسل الدم لا بعضه وفي قولها ثم تصلي فيه إشارة الى امتناع الصلاة في الثوب النجس (قوله ثم تقتصرص الدم) بالاقاف والصاد المهملة بوزن فتتعل أي تغسله باطراف أصابعها وقال ابن الجوزي معناه تقتطع كأنها تحوزه دون باقي المواضع والاول أشبه بحديث أسماء (قوله عند طهرها) كذا في أكثر الروايات والمستمل والحموي عند طهره أي الثوب والمعني عند ارادة تطهيره وفيه جواز ترك النجاسة في الثوب عند عدم الحاجة الى تطهيره (قوله باب اعتكاف المستحاضة) أي جوازه (قوله حدثنا خالد بن عبد الله) هو الطحان الواسطي وشيخه خالد هو ابن مهران الذي يقال له الخذاء بالخاء المهملة والذال المعجمة الثقلة ومدار الحديث المذكور عليه وعكرمة هو مولى ابن عباس (قوله بعض نسائه) قال ابن الجوزي ما عرفناه من أزواج النبي صلى الله عليه وسلم من كانت مستحاضة قال والظاهر ان عائشة أشارت بقولها من نسائه أي من النساء المتعلقات به وهي أم حبيبة بنت جحش أخت زينب بنت جحش (قلت) يرد هذا التأويل قوله في الرواية الثانية امرأة من أزواجه وقد ذكرها الحميدي عقب الرواية الاولى فما أدري كيف غفل عنها ابن الجوزي وفي الرواية الثالثة بعض امهات المؤمنين ومن المستبعد أن تعتكف معه صلى الله عليه وسلم امرأة غير زوجاته وان كان لها به تعلق وقد حكى ابن عبد البر أن بنات جحش الثلاثة كن مستحاضات زينب أم المؤمنين وحملة زوج طلحة وأم حبيبة زوج عبد الرحمن بن عوف وهي المشهورة منهن بذلك وسيأتي حديثها في ذلك وذكر أبو داود من طريق سليمان ابن كثير عن الزهري عن عروة عن عائشة استحاضت زينب بنت جحش فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم اغتسلي لكل صلاة وكذا وقع في الموطأ أن زينب بنت جحش استحاضت وجزم ابن عبد البر بانه خطأ لأنه ذكر انها كانت تحت عبد الرحمن ابن عوف والتي كانت تحت عبد الرحمن بن عوف انما هي أم حبيبة اختها وقال شيخنا الامام الملقبني يحمل على أن زينب بنت جحش استحاضت وقتا بخلاف اختها فان استحاضتها دامت (قلت) وكذا يعمل على ما ساذكره في حق سودة وام سلمة والله اعلم وقرأت بخط مغلطاي في عد المستحاضات في زمن النبي صلى الله عليه وسلم قال وسودة بنت زمعة ذكرها العلامة ابن المسيب عن الحكم عن أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين فلمعلمها هي المذكورة (قلت) وهو حديث ذكره أبو داود من هذا الوجه تعليقا وذكر البيهقي (٣) ان ابن خزيمة أخرجه موصولا (قلت) لكنه مرسل لان

(٣) قوله البيهقي كذا في نسخ وفي نسخ أخرى السهلي بدله اه

مِنَ الدَّمِ وَزَعَمَ أَنَّ عَائِشَةَ رَأَتْ مَاءَ الْعَصْفَرِ فَقَالَتْ كَانَ هَذَا شَيْءًا كَانَتْ فَلَانَةٌ تَجِدُهُ **حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ**
 قَالَ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ عَنْ خَالِدٍ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ أَعْتَكِفْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَمْرًا
 مِنْ أَزْوَاجِهِ فَكَانَتْ تَرَى الدَّمَ وَالصُّفْرَةَ وَالطَّلْسُ تَحْتَهَا وَهِيَ تُصَلِّي **حَدَّثَنَا** مُسَدَّدٌ قَالَ حَدَّثَنَا
 مُعْتَمِرٌ عَنْ خَالِدٍ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ بَعْضَ أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ أَعْتَكِفَتْ وَهِيَ مُسْتَحَاضَةٌ **بَابُ**
 هَلْ تُصَلِّي الْمَرْأَةُ فِي تَوْبٍ حَاضَتْ فِيهِ **حَدَّثَنَا** أَبُو نَعِيمٍ قَالَ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ أَبِي
 نَجِيحٍ عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ قَالَتْ عَائِشَةُ مَا كَانَ لِاحِدَانَا إِلَّا تَوْبٌ وَاحِدٌ تَحِيضُ فِيهِ فَإِذَا أَصَابَهُ شَيْءٌ مِنْ دَمٍ
 قَالَتْ بِرِيقِهَا فَتَمَضَّعَتْهُ بِظَفْرِهَا

ابا جعفر تابعي ولم يذكر من حديثه به وقرأت في السنن لسعيد بن منصور حدثنا اسمعيل بن ابراهيم حدثنا خالد هو الخذاء
 عن عكرمة ان امرأة من ازواج النبي صلى الله عليه وسلم كانت معتكفة وهي مستحاضة قال وحدثنا به خالد مرة
 اخرى عن عكرمة أن ام سلمة كانت عاكفة وهي مستحاضة وربما جعلت الطلست تحتها (قلت) وهذا اولي
 ما فسرت به هذه المرأة لاتحاد المخرج وقد ارسله اسماعيل بن علي عن عكرمة ووصله خالد الطحاوي ويزيد
 ابن زريع وغيرهما بذكر عائشة فيه ورجح البخاري الموصول فاخرجه وقد اخرج ابن ابي شيبة عن
 اسمعيل بن علي هذا الحديث كما اخرجه سعيد بن منصور بدون تسمية ام سلمة والله اعلم (قوله من الدم) أي لاجل الدم
 (قوله وزعم) هو معطوف علي معني العننه أي حدثني عكرمة بكذا وزعم كذا أو بعد من زعم أنه معني (قوله كان) بالهمز
 وتشديد النون (قوله فلانة) الظاهر أنها تعني المرأة التي ذكرتها قبل ورأيت على حاشية نسخة صحيحة من أصل أبي ذر ما
 نصه فلانة هي رملة ام حبيبة بنت أبي سفيان فان كان تابا فهو قول ثالث في تفسير المبهمة وعلى ما زعم ابن الجوزي من ان
 المستحاضة ليست من ازواجه فتد روي ان زينب بنت ام سلمة استحيضت روى ذلك البيهقي والاسماعيلي في جمعه
 حديث يحيى بن أبي كثير لكن الحديث في سنن أبي داود من حكاية زينب عن غيرها وهو أشبه فانها كانت في
 زمنه صلى الله عليه وسلم صغيرة لأنه دخل على امها في السنة الثالثة وزينب ترضع واسماء بنت عميس حكاة اندارقطني
 من رواية سهل بن أبي صالح عن الزهري عن عروة عنها (قلت) وهو عند أبي داود على التردد هل هو عن اسماء أو
 فاطمة بنت أبي حبيش وهاتان لهما به صلى الله عليه وسلم تعلق لان زينب ربيبة واسماء أخت امرأته ميمونة لأمها وكذا
 الحنة وأم حبيبة به تعلق وحديثهما في سنن أبي داود فهؤلاء سبع يمكن ان تفسر المبهمة باحدهن وامامنا استحيض في
 عهده صلى الله عليه وسلم من الصحابيات غيرهن فسملة بنت سهيل ذكرها أبو داود ايضا واسماء بنت مرثد ذكرها
 البيهقي وغيره وبادية بنت غيلان ذكرها بن منده وفاطمة بنت أبي حبيش وقصتها عن عائشة في الصحيحين ووقع في
 سنن أبي داود عن فاطمة بنت قيس فظن بعضهم انها القرشية الثمرية والصواب انها بنت أبي حبيش واسم أبي حبيش
 قيس فهؤلاء اربع نسوة ايضا وقد كان عمر ابي حذاف زينب بنت أبي سلمة وفي الحديث جواز مكث المستحاضة في المسجد
 وصحة اعتكافها وصلاتها وجواز حدثها في المسجد عند أمن التلويت ويلتحق بها دائم الحدث ومن به جرح يسيل
 (قوله باب هل تصلي المرأة في توب حاضت فيه) قيل مطابقة الترجمة لحديث الباب ان من لم يكن لها الاثوب واحد
 تحيض فيه فمن المعلوم أنها تصلي فيه لكن بعد تطهيره وفي الجمع بينه وبين حديث أم سلمة الماضي الدال على انه
 كان لها ثوب مختص بالحيض ان حديث عائشة محمول على ما كان في اول الامر وحديث ام سلمة محمول على ما كان بعد
 اتساع الحال ويحتمل ان يكون مراد عائشة بثوبها ثوب واحد مختص بالحيض وليس في سياستها ما ينفي ان يكون
 لها غيره في زمن الطهر فيوافق حديث ام سلمة وليس فيه ايضا أنها صلت فيه فلا يكون فيه حجة لمن أحاز ازالة

باب الطيب المرأة عند غسلها من الحيض حدثنا عبد الله بن عبد الوهاب قال حدثنا حماد بن زبد عن أيوب عن حفصة قال أبو عبد الله أو هشام بن حسان عن حفصة عن أم عطية عن النبي ﷺ قالت كننا ننهى أن نوجد على ميت فوق ثلاث إلا على زوج أربعة أشهر وعشراً ولا نسكتحل ولا نتطيب ولا نلبس ثوباً مصبوغاً إلا ثوب عصب وقد رخص لنا عند الطهر إذا اغتسلت إحدانا من محضه باني نبذة من كست أظفار وكنا ننهى عن اتباع الجنائز . قال

النجاسة بغير الماء وانما ازال الدم بريقها ليذهب أثره ولم تقصد تطهيره وقد مضى قبل باب عنها ذكر الغسل بعد القرص قالت ثم تصلي فيه فدل على أنها عند ارادة الصلاة فيه كانت تغسله وقولها في حديث الباب قالت بريقها من اطلاق القول على الفعل وقولها فصعته بالصاد والعين المهملتين المفتوحتين أى حكته وفركته بظفرها ورواه أبو داود بالقاف بدل الميم والقصع ذلك ووقع في رواية له من طريق عطاء عن عائشة بمعنى هذا الحديث ثم ترى فيه قطرة من دم فتقصعه بظفرها فعلى هذا فيحمل حديث الباب على أن المراد دم يسير يعنى عن مثله والتوجيه الاول أقوى (قائدة) طعن بعضهم في هذا الحديث من جهة دعوى الانقطاع ومن جهة دعوى الاضطراب فاما الانقطاع فقال أبو حاتم لم يسمع مجاهد من عائشة وهذا مردود فقد وقع التصريح بسماعه منها عند البخارى في غير هذا الاسناد وأثبتته على بن المدنى فهو مقدم على من نذاه وأما الاضطراب فلراويه أبي داود عن مجدى عن ابراهيم ابن نافع عن الحسن بن مسلم بدل بن أبي نجيح وهذا الاختلاف لا يوجب الاضطراب لانه محمول على أن ابراهيم بن نافع سمعه من شيخين ولولم يكن كذلك فأبو نعيم شيخ البخارى فيه أحنظ من مجدى عن كثير شيخ أبي داود فيه وقد تابع أبانعم خلا دين يحيى وأبو حذيفة والنعمان بن عبد السلام فرجحت روايته والرواية المرجوحة لا تؤثر في الرواية الراجحة والله أعلم * (قوله باب الطيب للمرأة) المراد بالترجمة أن تطيب المرأة عند الغسل من الحيض متأكداً بحيث انه رخص للحادة التي حرم عليها استعمال الطيب فى شيء منه مخصوص (قوله عن أيوب عن حفصة عن أم عطية) زاد المستملى وكرهه قال أبو عبد الله أى المصنف أو هشام بن حسان عن حفصة عن أم عطية كأنه شك فى شيخ حماد أهو أيوب أو هشام ولم يذكر ذلك باقى الرواة ولا أصحاب المستخرجات ولا الاطراف وقد أورد المصنف هذا الحديث فى كتاب الطلاق بهذا الاسناد فلم يذكر ذلك (قوله كنا نهى) بضم النون الاولى وفاعل النهى النبي صلى الله عليه وسلم كما دلت عليه رواية هشام المعتمدة المذكورة بعد وهذا هو السرفى ذكرها (قوله نهى) بضم النون وكرر المهمة من الاحداد وهو الامتناع من الزينة (قوله الا على زوج) كذلك أكثر وفى رواية المستملى والحموى الا على زوجها والاولى موافقة للنظ نحد وتوجيه الثانية ان الضمير يعود على الواحدة المندرجة فى قولها كنا نهى أى كل واحدة منهن (قوله ولا نكتحل) بالرفع والنصب أيضا على العطف ولا زائدة وأكدها لأن فى النهى معنى النفي (قوله ثوب عصب) بفتح العين وسكون الصاد المهملتين قال فى المحكم هو ضرب من برود اليمن يعصب غزله أى يجمع ثم يصبغ ثم ينسج وسيأتى الكلام على أحكام الحادة فى كتاب الطلاق ان شاء الله تعالى (قوله فى نبذة) أى قطعة (قوله كست أظفار) كذا فى هذه الرواية قال ابن التين صوابه قسط ظفار كذا قال ولم أر هذا فى هذه الرواية لكن حكاه صاحب المشرق ووجهه بانه منسوب الى ظفار مدينة معروفة بسواحل اليمن يجلب اليها القسط الهندى وحكى فى ضبط ظفار وجهين كسر أوله وصرفه أو فتحه والبناء بوزن قظام ووقع فى رواية مسلم من هذا الوجه من قسط أو أظفار بأنبات أو وهى للتخدير قال فى المشرق القسط بخور معروف وكذلك الاظفار قال فى البارع الاظفار ضرب من العطر يشبه الطفر وقال صاحب المحكم الطفر ضرب من العطر أسود مغلف من أصله

رَوَاهُ هِشَامُ بْنُ حَسَّانٍ عَنْ حَفْصَةَ عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ **بَابُ** ذَلِكَ الْمَرْأَةِ نَفْسَهَا إِذَا تَطَهَّرَتْ مِنَ الْحَيْضِ وَكَيْفَ تَغْتَسِلُ وَتَأْخُذُ فِرْصَةً مُسْتَكْمَةً فَتَتَّبِعُ أَثَرَ الدَّمِ **حَدَّثَنَا** يَحْيَى قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ عَبَّيْنَةَ عَنْ مَنْصُورِ بْنِ صَفِيَّةَ عَنْ أُمِّهِ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ امْرَأَةً سَأَلَتِ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ غُسْلِهَا مِنَ الْحَيْضِ فَأَمَرَهَا كَيْفَ تَغْتَسِلُ قَالَ خُذِي

على شكل ظفر الانسان يوضع في البخور والجمع أظفار وقال صاحب العين لا واحد له والكسب بضم الكاف وسكون المهملة بعدها مثناة هو القسط قاله المصنف في الطلاق وكذا قاله غيره وحكي المفضل بن سلمة أنه يقال بالكاف والطاء أيضا قال النووي ليس القسط والظفر من مقصود التطيب وإنما رخص فيه للحادة إذا اغتسلت من الحيض لازالة الرائحة الكريهة قال المهلب رخص لها في التبخر لدفع رائحة الدم عنها لما تستقبله من الصلاة وسيأتي الكلام على مسألة اتباع الجنائز في موضعه ان شاء الله تعالى (قوله وروى) كذا لا يذروا غيره ورواه أي الحديث المذكور وسيأتي موصولا عند المصنف في كتاب الطلاق ان شاء الله تعالى من حديث هشام المذكور ولم يقع هذا التعليق في رواية المستملى وأغرب الكرماني فجوز ان يكون قائل ورواه حماد بن زيد المذكور في أول الباب فلا يكون تعليقا (قوله باب ذلك المرأة نفسها الى آخر الترجمة) قيل ليس في الحديث ما يوافق الترجمة لانه ليس فيه كيفية الغسل ولا ذلك وأجاب الكرماني تبعا لغيره بان تتبع أثر الدم يستلزم ذلك وبان المراد من كيفية الغسل الصفة المختصة بغسل الحيض وهي التطيب لا نفس الاغتسال انتهى وهو حسن على ما فيه من كلفة وأحسن منه ان المصنف جرى على عادته في الترجمة بما تضمنه بعض طرق الحديث الذي يورده وان لم يكن المقصود منصوبا فيما ساقه وبيان ذلك ان مسلما أخرج هذا الحديث من طريق ابن عيينة عن منصور التي أخرجه منها المصنف فذكر بعد قوله كيف تغتسل ثم تأخذ زاد ثم الدالة على تراخي تعليم الاخذ عن تعلم الاغتسال ثم رواه من طريق أخرى عن صفية عن عائشة وفيها شرح كيفية الاغتسال المسكوت عنها في رواية منصور ولفظه فقال تأخذ احدا كن ماءها وسدرتها فتطهر فتحسن الطهور ثم تصب على رأسها فتدلكه دلكا شديدا حتى تبلغ شؤون رأسها أي أصوله ثم تصب عليها الماء ثم تأخذ فرصة فهذا مراد الترجمة لاشتغالها على كيفية الغسل ولذلك وانما لم يخرج المصنف هذه الطريق لكونها من رواية ابراهيم بن مهاجر عن صفية وليس هو على شرطه (قوله حدثنا يحيى) هو ابن موسى البلخي كما جزم به ابن السكن في روايته عن الفربري وقال البيهقي هو يحيى بن جعفر وقيل انه وقع كذلك في بعض النسخ (قوله عن منصور بن صفية) هي بنت شيبه بن عثمان ابن أبي طلحة العبدري نسب اليها اشهرتها واسم أبيه عبد الرحمن بن طلحة بن الحرث بن طلحة بن أبي طلحة العبدري وهو من رهط زوجته عينية وشيبه له صحبة ولها ايضا وقتل الحرث ابن طلحة بأحد ولعبد الرحمن رؤية ووقع التصريح بالسماح في جميع السند عند الحميدي في مسنده (قوله ان امرأة) زاد في رواية وهيب من الانصار وسماها مسلم في رواية أبي الاحوص عن ابراهيم بن مهاجر أسماء بنت شكل بالشين المعجمة والكاف المفتوحين ثم اللام ولم يسم أباه في رواية غندر عن شعبة عن ابراهيم وروى الخطيب في المبهمات من طريق يحيى بن سعيد عن شعبة هذا الحديث فقال أسماء بنت يزيد بن السكن بالمهملة والنون الانصارية التي يقال لها خطيبة النساء وتبعه ابن الجوزي في التلخيص والدمياطي وزاد ان الذي وقع في مسلم تصحيف لانه ليس في الانصار من يقال له شكل وهو رد للرواية الثابتة بغير دليل وقد يحتمل ان يكون شكل لقباً لا اسما والمشهور في المسانيد والجوامع في هذا الحديث أسماء بنت شكل كما في مسلم وأسماء لغير نسب كما في أبي داود وكذا في مستخرج أبي نعيم من الطريق التي أخرجه منها الخطيب وحكي النووي في شرح مسلم الوجهين بغير ترجيح والله أعلم (قوله فأمرها كيف تغتسل قال خذى) قال الكرماني هو بيان لقولها أمرها فان قيل كيف يكون بيانا للاغتسال والاغتسال صب الماء لا أخذ الفرصة فالجواب ان السؤال لم يكن عن نفس الاغتسال لانه معروف لكل

فِرْصَةً مِنْ مِسْكِ فَتَطَهَّرَ بِهَا قَالَتْ كَيْفَ أَتَطَهَّرُ قَالَ تَطَهَّرِي بِهَا قَالَتْ كَيْفَ قَالَ سُبْحَانَ اللَّهِ تَطَهَّرِي
فَأَجْتَبَدْتُهَا إِلَى قَمَلْتُ تَذَبِّي بِهَا أَنْزَلَ الدَّمَ .

أحد بل كان لقدر زائد على ذلك وقد سبقه الى هذا الجواب الرافعي في شرح المسند وابن أبي جمرة وقوفامع هذا اللفظ
الوارد مع قطع النظر عن الطريق التي ذكرناها عند مسلم الدالة على ان بعض الرواة اختصر أو اقتصر والله أعلم (قوله
فرصة) بكسر الفاء وحكي ابن سيده تليثها وباسكان الراء واهمال الصاد قطعة من صوف أو قطن أو جادة عليها صوف
حكاه أبو عبيدة وغيره وحكي أبو داود أن في رواية أبي الاحوص قرصة بفتح القاف ووجهه المنذرى فقال يعنى
شيأ يسير امثل القرصة بطرف الاصبعين انتهى ووه من غزاهذه الرواية للبخارى وقال ابن قتيبة هي قرصة بفتح القاف
وبالضاد المعجمة وقوله من مسك بفتح الميم والمراد قطعة جلد وهي رواية من قاله بكسر الميم واحتج بانهم كانوا في ضيق
بمنع معه أن يمتحنوا المسك مع غلاء ثمنه وتبعه ابن بطلال وفي المشرق أن أكثر الروايات بفتح الميم ورجح النووي
الكسر وقال ان الرواية الاخرى وهي قوله فرصة ممسكة تدل عليه وفيه نظر لان الخطابي قال يحتمل أن يكون المراد
بقوله ممسكة أى مأخوذة باليد يقال أمسكته ومسكته لكن يبقى الكلام ظاهر الركة لانه يصير هكذا اخذى قطعة
مأخوذة وقال الكرماني صنيع البخاري يشعر بأن الرواية عنده بفتح الميم حيث جعل الامر بالطيب بابا مستقلا انتهى
واقتصر البخارى في الترجمة على بعض ما دل عليه لا يدل على نفي ما عداه ويقوى رواية الكسر وأن المراد التطيب ما في
رواية عبد الرزاق حيث وقع عنده من ذريعة وما استبعد ابن قتيبة من امتحان المسك ليس يبعد لما عرف من شأن أهل
الحجاز من كثرة استعمال الطيب وقد يكون المأمور به من يقدر عليه قال النووي والمقصود باستعمال الطيب دفع
الرائحة الكريهة على الصحيح وقيل لكونه أسرع الى الحل حكاه الماوردى قال فعلى الاولى ان فقدت المسك
استعملت ما بخلته في طيب الريح وعلى الثاني ما يقوم مقامه في اسراع العلوق وضعف النووي الثاني وقال لو كان صحيحا
لاختصت به المروجة قال واطلاق الاحاديث يردده والصواب ان ذلك مستحب لكل مفصلة من حيض أو نفاس
ويكره تركه للقادرة فان لم تجد مسكا فطيبا فان لم تجد فزيتا كالطين والافالماء كاف وقد سبق في الباب قبله ان الحادة
تبخر بالتسقط فيجزى بها (قوله فتطهري) قال في الرواية التي بعدها توضى أى تنظفنى (قوله سبحان الله) زاد في
الرواية الآتية استحيا وأعرض وللإسماعيلي فلما رأته استحيا علمتها وزاد الدارمي وهو يسمع فلا ينكر (قوله
أثر الدم) قال النووي المراد به عند العلماء الفرج وقال المحاملى يستحب لها أن تطيب كل موضع أصابه الدم من بدنها
قال ولم أره لغيره وظاهر الحديث حجة له (قلت) ويصرح به رواية الإسماعيلي تتبعي بها مواضع الدم وفي
هذا الحديث من النوائد التسبيح عند التعجب ومعناه هنا كيف يخفى هذا الظاهر الذى لا يحتاج في فهمه
الى فكر وفيه استحباب الكنايات فيما يتعلق بالعورات وفيه سؤال المرأة العالم عن أحوالها التي يحتمل منها
ولهذا كانت عائشة تقول في نساء الانصار لم يمنعن الحياء أن يتنقهن في الدين كما أخرج مسلم في بعض
طرق هذا الحديث وتقدم في العلم معلقا وفيه الاكتفاء بالتعريض والاشارة في الامور المستهجنة وتكرير
الجواب لافهام السائل وانما كرره مع كونها لم تفهمه أولا لان الجواب به يؤخذ من اعراضه بوجهه عند قوله توضى
أى في الخلل الذى يستحيا من مواجهة المرأة بالتصريح به فاكتفى بلسان الحال عن لسان المقال وفهمت عائشة رضي
الله عنها ذلك عنه فتولت تعليمها وبوب عليه المصنف في الاعتصام الاحكام التي تعرف بالدلائل وفيه تفسير كلام العالم
بحضرتها لمن خفي عليه اذا عرف ان ذلك يعجبه وفيه الاخذ عن المفضول بحضرة الناضل وفيه صحة العرض على المحدث
اذا أقره ولو لم يقل عقبه نعم وانه لا يشترط في صحة التحمل فهم السامع لجميع ما يسمعه وفيه الرفق بالمعلم واقامة العذر
للمن لا يفهم وفيه ان المرء مطلوب بستر عيوبه وان كانت مما جبل عليها من جهة أمر المرأة بالتطيب لازالة الرائحة الكريهة

بابُ غَسْلِ الْحَيْضِ حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ قَالَ حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ حَدَّثَنَا مَنْصُورٌ عَنْ أُمِّهِ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ
أَمْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِيِّ قَالَتْ لِلنَّبِيِّ ﷺ كَيْفَ اغْتَسَلُ مِنَ الْحَيْضِ قَالَ خَذِي فِرْعَةَ مُسَكَّةً فَمَوْضِي،
ثَلَاثًا ثُمَّ إِنْ النَّبِيُّ ﷺ اسْتَجَبَا فَأَعْرِضْ بِوَجْهِهِ أَوْ قَالَ تَوَضَّئِي بِهَا فَأَخَذْنَاهَا فَجَذَبْنَاهَا فَأَخْبَرْنَاهَا بِمَا
يُرِيدُ النَّبِيُّ ﷺ . **بابُ امْتِشَاطِ الْمَرْأَةِ عِنْدَ غُسْلِهَا مِنَ الْحَيْضِ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ**
حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ حَدَّثَنَا ابْنُ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ أَهْلَلْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ
فَكُنْتُ مِمَّنْ نَمَتَّ وَلَمْ يَسْقِ الْهَدْيَ فَرَعَمْتُ أَنَّهُ حَاضَتْ وَلَمْ تَطْهَرْ حَتَّى دَخَلْتُ لَيْلَةَ عَرَفَةَ فَقَالَتْ يَا رَسُولَ
اللَّهِ هَذِهِ لَيْلَةُ عَرَفَةَ وَإِنَّمَا كُنْتُ نَمَتُّ بِعَمْرَةٍ فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ انْقَضِيَ رَأْسُكَ وَامْتَشِطِي
وَأَمْسِكِي عَنْ عُمَرَتِكَ فَفَعَلْتُ فَلَمَّا قَضَيْتُ الْحَجَّ أَمَرَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ لَيْلَةَ الْحَصْبَةِ فَأَعْمَرَنِي مِنَ التَّنْعِيمِ
مَكَانَ عُمَرَتِي الَّتِي نَسَكْتُ **بابُ نَقْضِ الْمَرْأَةِ شَعْرَهَا عِنْدَ غَسْلِ الْحَيْضِ حَدَّثَنَا عُبيدُ بْنُ**
إِسْمَاعِيلَ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ خَرَجْنَا مُوَافِينَ لِهَلَالِ ذِي الْحِجَّةِ فَقَالَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُهْلَ بِعُمْرَةٍ

وفيه حسن خلقه صلى الله عليه وسلم وعظيم حلمه وحيائه زاده الله شرفا (قوله باب غسل الحيض) تقدم توجيهه
 في الترجمة التي قبله (قوله حدثنا مسلم) هو ابن ابراهيم ومنصور هو ابن صفية المذكور في الاسناد قبله (قوله وتوضي
 ثلاثا) يحتمل ان يتعلق قوله ثلاثا بتوضي أى كررى الوضوء ثلاثا ويحتمل ان يتعلق بقال ويؤيده السياق المتقدم أى
 قال لها ذلك ثلاث مرات (قوله أو قال) كذا وقع بالشك في أكثر الروايات ووقع في رواية ابن عساكر وقال بالواو
 العاطفة والاولى أظهر ومحل التردد في لفظ بهاهل هو ثابت أم لا أو التردد واقع بينه وبين لفظ ثلاثا والله أعلم (قوله
 باب امتشاط المرأة حدثنا ابراهيم) هو ابن سعد (قوله انقضى رأسك) أى حلي ضميره (وامتشطي) قيل ليس فيه
 دليل على الترجمة قاله الداودي ومن تبعه قالوا لان أمرها بالامتشاط كان للاهلال وهى حائض لا يحمند غسلها والجواب
 ان الاهلال بالحج يقتضي الاغتسال لانه من سنة الاحرام وقد ورد الامر بالاغتسال صريحاً في هذه القصة فيما أخرجه
 مسلم من طريق أبي الزبير عن جابر ولفظه فاغتسلي ثم أهل بالحج فكان البخاري جرى على عادته في الإشارة الى
 ما تضمنه بعض طرق الحديث وان لم يكن منصوصاً فيما ساقه ويحتمل ان يكون الداودي أراد بقوله لا عند غسلها أى
 من الحيض ولم يرد نفى الاغتسال مطلقاً والحامل له على ذلك ما في الصحيحين ان عائشة انما طهرت من حيضها يوم
 النحر فلم تغتسل يوم عرفة الا للاحرام وأما ما وقع في مسلم من طريق مجاهد عن عائشة أنها حاضت بسرف وتطهرت بعرفة
 فهو محمول على غسل الاحرام جمعاً بين الروايتين واذا ثبت ان غسلها اذ ذاك كان للاحرام استنيد معنى الترجمة من دليل
 الخطاب لانه اذا جاز لها الامتشاط في غسل الاحرام وهو مندوب كان جوازها لغسل الحيض وهو واجب أولى
 (قوله أمر عبد الرحمن) يعني ابن أبي بكر وليلة الحصبة بفتح الحاء وسكون الصاد المهمتين ثم الموحدة هي
 الليلة التي نزلوا فيها في الحصب وهو المكان الذي نزلوه بعد النفر من منى خارج مكة (قوله التي نسكت) كذا
 لاكثر ما خوذ من النسك وفي رواية أبي زيد المروزي سكت بحذف النون وتشديد آخره أى عنها
 والقاسى بمعجمة والتخفيف والضمير فيه راجع الى عائشة على سبيل الالتفات وفي السياق التثنية آخر
 بعد التثنية وهو ظاهر للتأمل (قوله باب نقض المرأة شعرها عند غسل الحيض) أى هل يجب أم لا

فَلَمْ يَلْ فَاِنِّي لَوْلَا اَنِّي اَهْدَيْتُ لَأَهْلًا بِعُمُرَةٍ فَأَهْلَ بَعْضُهُمْ بِعُمُرَةٍ . وَأَهْلَ بَعْضُهُمْ بِحَجٍّ وَكُنْتُ أَنَا مِنْ
 أَهْلِ بَعْضَةٍ فَأَذْرَكْنِي يَوْمَ عَرَفَةَ وَأَتَا حَائِضٌ فَشَكَوَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ دَعِي عُمَرَكَ وَأَتَقَضِي رَأْسَكَ وَأَمْدَشِطِي
 وَأَهْلِي بِحَجٍّ فَفَعَلْتُ حَتَّى إِذَا كَانَ لَيْلَةُ الْحَصْبَةِ أَرْسَلَ مَعِيَ أَخِي عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ فَخَرَجْتُ إِلَى
 التَّنْعِيمِ فَأَهْلًا بِعُمُرَةٍ مَكَانَ عُمَرِي . قَالَ هِشَامٌ وَلَمْ يَكُنْ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ هَدَى وَلَا صَوْمٌ وَلَا صَدَقَةٌ **بَابُ**
 مَخْلَقَةٍ وَغَيْرِ مَخْلَقَةٍ **حَدَّثَنَا** مُسَدَّدٌ قَالَ حَدَّثَنَا حَمَادٌ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ عَنِ النَّبِيِّ
 ﷺ قَالَ إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ وَكَلَّ بِالرَّحِمِ مَلَكًا يَقُولُ يَارَبُّ نُطْفَةٍ . يَارَبُّ عَلَقَةٍ . يَارَبُّ مُضْغَةٍ . فَإِذَا
 أَرَادَ أَنْ يَقْضِيَ خَلْقَهُ قَالَ أَذْكَرٌ أَمْ أُنْثَى . شَقِيٌّ أَمْ سَعِيدٌ . فَمَا الرُّزْقُ وَالْأَجَلُ فَيُكْتُبُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ

وظاهر الحديث الوجوب . به قال الحسن وطاوس في الحائض دون الجنب . به قال أحمد ورجح جماعة من أصحابه أنه
 للاستحباب فيهما قال ابن قدامة ولا أعلم أحدا قال بوجوبه فيهما إلا ما روى عن عبد الله بن عمرو (قلت) وهو في مسلم عنه
 وفيه انكار عائشة عليه الأمر بذلك لكن ليس فيه تصريح بأنه كان يوجب وقال النووي حكاه أصحابنا عن النخعي واستدل
 الجمهور على عدم الوجوب بحديث أم سلمة قالت يا رسول الله اني امرأة أشد ضغفرا سي أفأقضيه لغسل الجنابة قال لا رواه مسلم وفي
 رواية له للحبيضة والجنابة وحملوا الأمر في حديث الباب على الاستحباب جمعا بين الروايتين أو يجمع بالتصويل بين من لا يصل
 الماء إليها إلا بالتقضي فيلزم والافلا (قوله فليهل) في رواية الاصيلي فليهل بلام واحدة مشددة (قوله لاحتات) في رواية كريمة
 والحوي لاهلت بالهاء وسيأتي الكلام على بقية فوائد هذا الحديث والذي قبله في كتاب الحج ان شاء الله تعالى
 (قوله باب مخلمة وغير مخلمة) رويناه بالاضافة أي باب تفسير قوله تعالى مخلمة وغير مخلمة وبالتنوين وتوجيهه ظاهر
 (قوله حدثنا حماد) هو ابن زيد وعبيد الله بالتصغير ابن أبي بكر بن أنس بن مالك (قوله ان الله عز وجل وكل) وقع
 في روايتنا بالتخفيف يقال وكله بكذا اذا استكفاه اياه وصرف أمره اليه وللاكثر بالتشديد وهو موافق لقوله
 تعالى ملك الموت الذي وكل بكم (قوله يقول يارب نطفة) بالرفع والتنوين أي وقعت في الرحم نطفة وفي رواية
 القاسمي بالنصب أي خلقت يارب نطفة ونداء الملك بالامور الثلاثة ليس في دفعة واحدة بل بين كل حالة وحالة مدة
 تبين من حديث ابن مسعود الآتي في كتاب القدر انها أربعون يوما وسيأتي الكلام هناك على بقية فوائد حديث
 أنس هذا والجمع بينهما وبين ما ظاهره التعارض من حديث ابن مسعود المذكور ومناسبة الحديث للترجمة من جهة ان
 الحديث المذكور مفسر للآية وأوضح منه سياقاً ما رواه الطبري من طريق داود بن أبي هند عن الشعبي عن علقمة
 عن ابن مسعود قال اذا وقعت النطفة في الرحم بعث الله ملكا فقال يارب مخلمة أو غير مخلمة فان قال غير مخلمة مجها
 الرحم دما وان قال مخلمة قال يارب فما صفة هذه النطفة فذكر الحديث واسناده صحيح وهو موقوف لفظاً مرفوع
 حكاه وحكي الطبري لاهل التفسير في ذلك أقوالا وقال الصواب قول من قال المخلمة المصورة خلقا تاما وغير المخلمة
 السقط قبل تمام خلقه وهو قول مجاهد والشعبي وغيرهما وقال ابن بطال غرض البخاري بادخال هذا الحديث في
 أبواب الحيض تقوية مذهب من يقول ان الحامل لا تحيض وهو قول الكوفيين وأحمد وأبي ثور وابن المنذر وطائفة
 واليه ذهب الشافعي في القديم وقال في الجديد انها تحيض وبه قال اسحق وعن مالك روايتان (قلت) وفي الاستدلال
 بالحديث المذكور على انها لا تحيض نظر لانه لا يلزم من كون ما يخرج من الحامل هو السقط الذي لم يصور ان لا يكون
 الدم الذي تراد المرأة التي يستمر حملها ليس بحيض وما ادعاء المخالف من أنه رشح من الولد أو من فضلة غذائه أو دم
 فساد لعله فمحتاج الى دليل وما ورد في ذلك من خبر أو أثر لا يثبت لان هذا دم بصفات دم الحيض وفي زمن امكانه
 فله حكم دم الحيض فمن ادعى خلافه فعليه البيان وأقوى حججهم ان استبراء الامة اعتبر بالحيض لتحقق براءة

باب كَيْفَ تَهْلُ الْحَائِضُ بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ **حَدَّثَنَا** يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ قَالَ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ فَعَمِنَا مِنْ أَهْلِ بَعْثَةِ وَمِنَّا مَنْ أَهَلَ بِحَجٍّ فَقَدِمْنَا مَكَّةَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ أَحْرَمَ بِعُمْرَةٍ وَلَمْ يَهْدِ فَلْيَحْلِلْ وَمَنْ أَحْرَمَ بِعُمْرَةٍ وَأَهْدَى فَلَا يَحِلُّ حَتَّى يَحِلَّ بِحَجٍّ هَدْيِهِ . وَمَنْ أَهَلَ بِحَجٍّ فَلْيَنْتِمْ حَجَّهُ . قَالَتْ فَحَضْتُ فَلَمْ أَزَلْ حَائِضًا حَتَّى كَانَ يَوْمُ عَرَفَةَ وَلَمْ أَهْلِلْ إِلَّا بِعُمْرَةٍ فَأَمَرَنِي النَّبِيُّ ﷺ أَنْ أَتَقَصَّ رَأْسِي وَأَمْتَشِطُوا أَهْلًا بِحَجٍّ وَأَتْرِكَ الْعُمْرَةَ فَفَعَلْتُ ذَلِكَ حَتَّى قَضَيْتُ حَجِّي فَبَعَثَ مَعِيَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ وَأَمَرَنِي أَنْ أَتَعْتِدَ مَكَانَ عُمْرَتِي مِنَ التَّنْعِيمِ **باب** إِقْبَالِ الْحَيْضِ وَإِدْبَارِهِ وَكُنْ نِسَاءً يَبْعَثُنَّ إِلَى عَائِشَةَ بِالذَّرَجَةِ فِيهَا الْكَرْسُفُ فِيهِ الصُّفْرَةُ فَتَقُولُ لَا تَعْجَانِ حَتَّى تَرَيْنَ الْقَصَةَ الْبَيْضَاءَ . تُرِيدُ بِذَلِكَ الطُّهْرَ مِنَ الْحَيْضَةِ . وَبَلَغَ ابْنَةُ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ أَنَّ نِسَاءً

الرحم من الحمل فلو كانت الحامل تحيض لم تتم البراءة بالحيض واستدل بن المنير على انه ليس بدم حيض بأن الملك موكل برحم الحامل والملائكة لا تدخل بيتا فيه قدر ولا يلامها ذلك وأجيب بأنه لا يلزم من كون الملك موكلا به أن يكون حاله فيه ثم هو مشترك في الالتزام لأن الدم كله قدر والله أعلم (قوله باب كيف تهل الحائض بالحج والعمرة) مراده بيان صحة اهلال الحائض ومعنى كيف في الترجمة الأعلام بالحال بصورة الاستنهام لا الكيفية التي يراد بها الصفة وبهذا التقرير يندفع اعتراض من زعم أن الحديث غير مناسب للترجمة إذ ليس فيها ذكر صفة الاهلال (قوله من أهل بحج) في رواية المستملي بحجة في الموضعين وكذا للحموي في الموضع الثاني (قوله قات فحضت) أي بسرف قبل دخول مكة (قوله حتى قضيت حجتي) في رواية كريمة وأبي الوقت حجي والكلام على فوائد الحديث يأتي في كتاب الحج إن شاء الله تعالى (قوله باب إقبال الحيض وإدباره) اتفق العلماء على أن إقبال الحيض يعرف بالدفع من الدم في وقت إمكان الحيض واختانوا في إدباره فقل يعرف بالجفوف وهو أن يخرج ما تحت ثي به جافا وقيل بالقصة البيضاء واليه ميل المصنف كما سنوضحه (قوله وكن) هو بصيغة جمع المؤنث ونساء بالرفع وهو بدل من الضمير نحو أكلوني البراغيث والتشكير في نساء للتنويع أي كان ذلك من نوع من النساء لامن كلهن وهذا الاثر قد رواه مالك في الموطأ عن عاتمة بن أبي عاتمة المدني عن أمه واسمها مرجانة مولاة عائشة قالت كان النساء (قوله بالدرجة) بكسر أوله وفتح الراء والجيم جمع درج بالضم ثم السكون قال ابن بطال كذا يرويه أصحاب الحديث وضبطه ابن عبد البر في الموطأ بالضم ثم السكون وقال انه تأنيث درج والمراد به ما تحت ثي المرأة من قطن وغيره لا يعرف هل بقي من أثر الحيض شيء أم لا (قوله الكرسف) بضم الكاف والسين المهملة بينهما راء سا كنة هو القطن (قوله فيه الصفرة) زاد مالك من دم الحيضة (قوله فتقول) أي عائشة والقصة بفتح القاف وتشديد المهملة هي النورة أي حتى تخرج القطن بيضاء نقية لا يخالطها صفرة وفيه دلالة على أن الصفرة والكدر في أيام الحيض حيض وأما في غيرها فسيأتي الكلام على ذلك في باب مفرد إن شاء الله تعالى وفيه ان القصة البيضاء علامة لانتهاء الحيض ويتبين بها ابتداء الطهر واعتراض على من ذهب الى انه يعرف بالجفوف بأن القطن قد تخرج جافة في أثناء الامر فلا يدل ذلك على انقطاع الحيض بخلاف القصة وهي ماء أبيض يدفعه الرحم عند انقطاع الحيض قال مالك سألت النساء عنه فاذا هو أمر معلوم عندهن يعرفنه عند الطهر (قوله وبلغ ابنة زيد بن ثابت) كذا وقعت مبهمه هنا وكذا في الموطأ حيث زوي هذا الاثر عن عبد الله بن أبي بكر أي ابن محمد بن عمرو بن حزم عن عمته عنها وقد ذكرنا الزيد

يَدْعُونَ بِالْمَصَاحِبِ مِنْ جَوْفِ اللَّيْلِ يَنْظُرُونَ إِلَى الطَّهْرِ فَقَامَتِ مَا كَانَ النِّسَاءُ يَصْنَعْنَ هَذَا وَعَابَتِ عَلِيَّةُ بِنْتُ حُدَّثَنَا
عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ حَدَّثَنَا سَفِيَانُ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ أَبِي حُبَيْشٍ كَانَتْ تُسْتَحَايُ
فَسَأَلَتِ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ ذَلِكَ عِرْقٌ وَلَيْسَتْ بِالْحَيْضَةِ . فَإِذَا أَقْبَلَتِ الْحَيْضَةُ فَدَعِيَ الصَّلَاةَ وَإِذَا أَذْبَرَتْ فَأَغْتَسَلِي
وَصَلِّي بِأَبٍ لَا تَقْضِي الْحَائِضُ الصَّلَاةَ وَقَالَ جَابِرٌ وَأَبُو سَعِيدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ تَدْعُ الصَّلَاةَ حَدَّثَنَا
مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ حَدَّثَنَا هَمَّامٌ قَالَ حَدَّثَنَا قَتَادَةُ قَالَ حَدَّثَنِي مُعَاذَةُ أَنَّ امْرَأَةً قَالَتْ لِعَائِشَةَ

بن ثابت من البنات حسنة وعمرة وأم كلثوم وغيرهن ولم أر لواحده منهن رواية الا لام كلثوم وكانت زوج سالم بن
عبدالله بن عمر فكانها هي المهمة هنا وزعم بعض الشراح انها أم سعد قال لان ابن عبد البر ذكرها في الصحابة انتهى
وليس في ذلك لهادليل على المدعى لانه لم يقل انها صاحبة هذه القصة بل لم يأت لها ذكر عنده ولا عند غيره الا من
طريق عنبسة بن عبد الرحمن وقد كذبه وكان مع ذلك يضطرب فيها فتارة يقول بنت زيد بن ثابت وتارة يقول امرأة
زيد ولم يذكر أحد من أهل المعرفة بالنسب في أولاد زيد من يقال لها أم سعد وأماعة عبدالله بن أبي بكر فقال ابن
الحذاء هي عمرة بنت حزم عممة جد عبدالله بن أبي بكر وقيل لها عمته مجازا (قلت) لكنها صحابية قديمة روى عنها
جابر بن عبدالله الصحابي في روايتها عن بنت زيد بن ثابت بعد فان كانت ثابتة فرواية عبدالله عنها منقطعة لانه لم
يدركها ويحتمل أن تكون المرادة عمته الحقيقية وهي أم عمرو وأم كلثوم والله أعلم (قوله يدعون) أي يطلبن وفي
رواية الكشميين يدعين وقد تقدم مثلها في باب تقضي الحائض المناسك كلها وقال صاحب القاموس دعيت لغة
في دعوت ولم ينبه على ذلك صاحب المشارق ولا المطامع (قوله الى الطهر) أي الى ما يدل على الطهر واللام في قولها
ما كان النساء للعهد أي نساء الصحابة وانما عابت عليهن لان ذلك يقتضي الحرج والتنطع وهو مذموم قاله ابن بطال
وغیره وقيل لكون ذلك كان في غير وقت الصلاة وهو جوف الليل وفيه نظر لانه وقت العشاء ويحتمل أن يكون العيب
لكون الليل لا يتبين له البياض الخالص من غيره فيحسبن انهن طهرن وليس كذلك فيصلين قبل الطهر وحديث
فاطمة بنت أبي حبيش تقدم في باب الاستحاضة وسفيان في هذا الاسناد هو ابن عيينة لان عبدالله بن محمد وهو
المسند لم يسمع من الثوري (قوله باب لا تقضي الحائض الصلاة) نقل ابن المنذر وغيره اجماع أهل العلم على ذلك
وروى عبد الرزاق عن معمر أنه سأل الزهري عنه فقال اجتمع الناس عليه وحكي ابن عبد البر عن طائفة من الخوارج
أنهم كانوا يوجبونه وعن سمرة بن جندب أنه كان يأمر به فأنكرت عليه أم سلمة لكن استقر الاجماع على عدم الوجوب
كما قاله الزهري وغيره (قوله وقال جابر بن عبدالله وأبو سعيد) هذا التعليق عن هذين الصحابين ذكره المؤلف
بالمعنى فاما حديث جابر فأشار به الى ما أخرجه في كتاب الاحكام من طريق حبيب عن عطاء عن جابر في قصة حيض
عائشة في الحج وفيه غيراها لا تطوف ولا تصلي ولمسلم نحوه من طريق أبي الزبير عن جابر وأما حديث أبي سعيد فأشار
به الى حديث المتقدم في باب ترك الحائض الصوم وفيه ليس اذا حاضت لم تصل ولم تصم فان قيل الترجمة لعدم القضاء
وهذان الحديثان لعدم الايقاع فواجه المطابقة أجاب الكرمانى بأن الترك في قوله تدع الصلاة مطلق أداء وقضاء
انتهى وهو غير متجه لان منعها انما هو في زمن الحيض فقط وقد وضح ذلك من سياق الحديثين والذي يظهر لي أن المصنف
أراد أن يستدل على الترك أولا بالتعليق المذكور وعلى عدم القضاء بحديث عائشة فجعل المعلن كالمقدمة للحديث الموصول
الذي هو مطابق للترجمة والله أعلم (قوله حدثني معاذة) هي بنت عبدالله العدوية وهي معدودة في فقهاء التابعين ورجال
الاسناد المذكور اليها بصريون (قوله ان امرأة قالت لعائشة) كذا أجمعها همام وبين شعبة في روايته عن قتادة
أنها هي معاذة الرواية أخرجه الاسماعيلي من طريقه وكذا المسلم من طريق عاصم وغيره عن معاذة

أَنْجَزِي إِحْدَانَا صَلَاةً إِذَا طَهَرْتَ فَقَالَتْ أَحْرُورِيَّةُ أَنْتِ كُنَّا نَحْيِضُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَلَا يَأْمُرُنَا بِهِ أَوْ قَالَتْ فَلَا نَفْعَلُهُ **بَابُ النَّوْمِ مَعَ الْحَائِضِ** وَهِيَ فِي ثِيَابِهَا **حَدَّثَنَا** سَعْدُ بْنُ حَفْصٍ قَالَ حَدَّثَنَا شَيْبَانُ عَنْ يَحْيَى عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ زَيْنَبَ ابْنَةِ أَبِي سَلَمَةَ حَدَّثَتْهُ أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ قَالَتْ حِضْتُ وَأَنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْحَمِيلَةِ فَأَنْسَلْتُ فَمَخَّرَجْتُ مِنْهَا فَأَخَذْتُ ثِيَابَ حِيضَتِي فَلَبِسْتُهَا فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْفَسْتَ قُلْتُ نَعَمْ فَدَعَانِي فَأَدْخَانِي مَعَهُ فِي الْحَمِيلَةِ قَالَتْ وَحَدَّثَنِي أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُقْبِلُهَا وَهُوَ صَائِمٌ . وَكُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَالنَّبِيُّ ﷺ مِنْ إِيَّاهُ وَاحِدٍ مِنَ الْجَنَابَةِ **بَابُ** مَنْ أَخَذَ ثِيَابَ الْحَيْضِ سِوَى ثِيَابِ الطُّهْرِ **حَدَّثَنَا** مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ قَالَ حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ يَحْيَى عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ زَيْنَبَ ابْنَةِ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ بَيْنَا أَنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ مُضْطَجِعَةٌ فِي حَمِيلَةٍ حِضْتُ فَأَنْسَلْتُ فَأَخَذْتُ ثِيَابَ حِيضَتِي فَقَالَ أَنْفَسْتَ قُلْتُ نَعَمْ فَدَعَانِي فَأَضْطَجَعْتُ مَعَهُ فِي الْحَمِيلَةِ **بَابُ** شُهُودِ الْحَائِضِ الْعِيدِينَ وَدَعْوَةِ الْمُسْلِمِينَ وَيَعْتَزِلْنَ الْمُصَلَّى

(قوله أنجزى) بفتح أوله أى أتقتضى وصلاتها بالنصب على المفعولية ويروى أنجزى بضم أوله والهمز أى أتكنى المرأة الصلاة الحاضرة وهى طاهرة ولا تحتاج الى قضاء الفائتة فى زمن الحيض فصلاتها على هذا بالرفع على التناعية والاولى أشهر (قوله أحرورية) الحروري منسوب الى حروراء بفتح الحاء وضم الراء المهملة وبعدها الواو الساكنة راء أيضا بلدة على ميلين من الكوفة والاشهر انها بالمدينة قال المبرد بالنسبة اليها حروراء وكذا كل ما كان فى آخره ألف تأنيث ممدودة ولكن قيل الحرورى بحذف الزوائد ويقال لمن يعتزم مذهب الخوارج حرورى لان أول فرقة منهم خرجوا على على بالبلدة المذكورة فاشتهروا بالنسبة اليها وهم فرق كثيرة لكن من أصولهم المتفق عليها بينهم الاخذ بما دل عليه القرآن ورد ما زاد عليه من الحديث مطاغنا ولهذا استغفمت عائشة معاذة استفهام انكار وزاد مسلم فى رواية عاصم عن معاذة فقلت لا ولكنى أسأل أى سؤال مجرد الطلب العلم لا للتعنت وفهمت عائشة عنها طلب الدليل فالتصرت فى الجواب عليه دون التعليل والذي ذكره العلماء فى الترقى بين الصلاة والصيام ان الصلاة تتكرر فلم يحجب قضاؤها للخرج بخلاف الصيام ولم يقل بأن الحائض مخاطبة بالصيام أن يفرق بانها لم تخاطب بالصلاة أصلا وقال ابن دقيق العيد اكتفاء عائشة فى الاستدلال على اسقاط القضاء بكونها لم تأمر به يحتمل وجهين أحدهما انها أخذت اسقاط القضاء من اسقاط الاداء فيتمسك به حتى يوجد المعارض وهو الامر بالقضاء كما فى الصوم ثانيهما قال وهو أقرب ان الحاجة داعية الى بيان هذا الحكم لتكرار الحيض منهن عنده صلى الله عليه وسلم وحيث لم يبين دل على عدم الوجوب لاسيما وقد افترن بذلك الامر بقضاء الصوم كما فى رواية عاصم عن معاذة عند مسلم (قوله فلا يأمرنا به أوقالت فلا تفعله) كذا فى هذه الرواية بالشك وعند الاسماعيلى من وجه آخر لم تكن تقضى ولم تؤمر به والاستدلال بقوله اقم تكن تقضى أوضح من الاستدلال بقوله فلم تؤمر به لان عدم الامر بالقضاء هنا قد ينافى فى الاستدلال به على عدم الوجوب لاحتمال الاكتفاء بالدليل العام على وجوب القضاء والله أعلم (قوله باب النوم مع الحائض) زاد فى رواية الصاغاني وهى فى ثيابها تقدم الكلام على ذلك فى باب من سمي النفاس حيضا ويحيى المذكور هو ابن أبى كثير (قوله قالت وحدثنى) هو مقول زينب بنت أم سلمة وفاعل حدثنى أمها أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم وسيأتي الكلام على ذلك فى كتاب الصيام (قوله وكنت) معطوف على جملة الحديث الذى قبله وهى ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقبلها وقد تقدم الكلام على فوائده فى كتاب الغسل (قوله باب من اتخذ ثياب الحيض) وفى رواية الكشميهني من أعدب المعين والدال المهملتين وهشام المذكور هو البدستوائى ويحيى هو ابن أبى كثير والكلام على الحديث قد تقدم فى باب من سمي النفاس حيضا (قوله باب شهود الحائض العيدين ودعوة المسلمين ويعتزلن) وفى رواية بن عساكر واعتزلن المصلى والجمع

حدثنا محمد بن سلام قال أخبرنا عبد الوهاب عن أيوب عن حفصة قالت كنا نمنع عواتقنا أن يخرجن في العيدين فقدمت امرأة فنزات قصر بني خلف فحدثت عن أختها وكان زوجها أختها غزاة مع النبي ﷺ ثنتي عشرة وكانت أختي معه في سيرة قالت كنا نداوي الكلابي ونقوم على المرضى فسألت أختي النبي ﷺ أعلی إحدانا بأس إذا لم يكن لها جلباب أن لا تخرج قال لتلبسها صاحبها من جلبابها ولتشهد الخبر ودعوة المسلمين فلما قدمت أم عطية سألتها اسمعت النبي ﷺ قالت بآبي نعم وكانت لا تذكره إلا قالت بآبي سمعته يقول يخرج العواتق وذوات الخدور أو العواتق ذوات الخدور والحیض وليشهدن الخبر ودعوة المؤمنين ويعتزل الحيض المصلي قالت حفصة قلت الحيض

بالنظر الى ان الحائض اسم جنس أوفيه حذف والتقدير ويعتزلن الحيض كما سيذكر بعد (قوله حدثنا محمد) كذا لاكثر غير منسوب ولا بن ذر محمد بن سلام ولكرامة محمد بن سلام (قوله حدثنا عبد الوهاب) هو الثقفى (قوله عواتقنا) العواتق جمع عاتق وهي من بفلت الحلم أو قارت أو استحقت التزويج أو هي الكريمة على أهلها أو التي عتقت عن الامتهان في الخروج للخدمة وكانهم كانوا يمنعون العواتق من الخروج لما حدث بعد العصر الاول من الفساد ولم تلاحظ الصحابة ذلك بل رأت استمرار الحكم على ما كان عليه في زمن النبي صلى الله عليه وسلم (قوله قدمت امرأة) ثم أقف على تسميتها وقصر بني خلف كان بالبصرة وهو منسوب الى طلحة بن عبد الله بن خلف الخزاعي المعروف بطلحة الطلحات وقد ولي امرة سجستان (قوله فحدثت عن أختها) قيل هي أم عطية وقيل غيرها وعليه مشي الكرماني وعلى تقدير ان تكون أم عطية فلم تقف على تسمية زوجها أيضا (قوله ثنتي عشرة) زاد الاصيل غزوة (وقوله وكانت أختي) فيه حذف تقديره قالت المرأة وكانت أختي (قوله قالت) أي الاخت والكامي بفتح الكاف وسكون اللام جمع كلم أي جريح (قوله من جلبابها) قيل المراد به الجنس أي تعيرها من ثيابها ما لا يحتاج اليه وقيل المراد تشركها معها في لبس الثوب الذي عليها وهذا ينبنى على تفسير الجلباب وهو بكسر الجيم وسكون اللام وبموحدين بينهما ألف قيل هو المنقعة أو الخمار أو أعرض منه وقيل الثوب الواسع يكون دون الرداء وقيل الازار وقيل الملحفة وقيل الملاءة وقيل القميص (قوله ودعوة المسلمين) في رواية الكشميهني المؤمنين وهي موافقة لرواية أم عطية (قوله وكانت) أي أم عطية (لا تذكره) أي النبي صلى الله عليه وسلم (الاقالت بآبي) أي هو مفدى بآبي وفي رواية عبدوس يبي بيا تحتانية بدل الهمزة في الموضعين وللأصيل بفتح الموحدة الثانية مع قلب الهمزة ياء كعبدوس لكن فتح ما بعدها كأنه جعله لكثرة الاستعمال واحدا ونقل عن الأصيل أيضا كالأصل لكن فتح الثانية أيضا وقد ذكر ابن مالك هذه الأربعة في شواهد التوضيح وقال ابن الأثير قوله بآبأ أصله بآبي هو يقال بآبأت الصبي اذا قلت له أفديك بآبي فقبلوا الياء ألعا كما في ويلتا (قوله وذوات الخدور) بضم الخاء المعجمة والذال المهملة جمع خدر بكسرهما وسكون الذال وهو ستر يكون في ناحية البيت قعد البكر وراه وللأصيل وكريمة العواتق وذوات الخدور أو العواتق ذوات الخدور على الشك وبين العاتق والبكر عموم وخصوص وجهي (قوله ويعتزل الحيض المصلي) بضم اللام هو خبر بمعنى الامر وفي رواية ويعتزلن الحيض المصلي وهو نحو أكلوني البراغيث وحمل الجمهور الامر المذكور على الندب لان المصلي لبس بمسجد فيمتنع الحيض من دخوله وأغرب الكرماني فقال الاعتزال واجب والخروج والشهود مندوب مع كونه نقل عن النووي تصويب عدم وجوبه وقال ابن المنير الحكمة في اعتزالهن ان في وقوفهن وهن لا يصلين مع المصليات اظهار استهناء بالحال فاستجب لهن اجتناب ذلك (قوله فقلت الحيض) بهمزة ممدودة كأنها

فَقَالَتِ أَلَيْسَ تَشْهَدُ عَرَفَةَ وَكَذَا وَكَذَا **بَاب** إِذَا حَاضَتْ فِي شَهْرِ ثَلَاثَ حَيْضٍ وَمَا يُصَدَّقُ
النِّسَاءُ فِي الْحَيْضِ وَالْحَمْلِ فِيمَا يُمَكِّنُ مِنَ الْحَيْضِ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى وَلَا يَحِلُّ لهنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي
أَرْحَامِهِنَّ وَيُذَكِّرَنَّ عَنْ عَلِيٍّ وَشُرَيْحٍ إِنْ أَمْرَأَةٌ جَاءَتْ بِبَيِّنَةٍ مِنْ بَطَانَةِ أَهْلِهَا مِمَّنْ يَرْضَى دِينَهُ أَنَّهَا حَاضَتْ
ثَلَاثًا فِي شَهْرٍ صَدَّقَتْ . وَقَالَ عَطَاءٌ أَقْرَأُهَا مَا كَانَتْ وَبِهِ قَالَ إِبْرَاهِيمُ . وَقَالَ عَطَاءٌ الْحَيْضُ يَوْمٌ إِلَى
خَمْسَ عَشْرَةٍ . وَقَالَ مُعْتَمِرٌ عَنْ أَبِيهِ سَأَلْتُ ابْنَ سِيرِينَ عَنِ الْمَرْأَةِ تَرَى الدَّمَ بَعْدَ قُرْبِهَا بِخَمْسَةِ أَيَّامٍ .
قَالَ النَّسَاءُ أَعْلَمُ بِذَلِكَ

تتعجب من ذلك (فقالت) أى أم عطية (أليس تشهد) أى الحيض ولا كشمينى البست وللأحليل أليس يشهدن
(قوله وكذا وكذا) أى ومزدلفة ومني وغيرها وفيه أن الحائض لا تهجر ذكر الله ولا مواطن الخير كما جالس العلم
والذكر سوى المساجد وفيه امتناع خروج المرأة بغير جلباب وغير ذلك مما سيأتي استيفاءه في كتاب العيدين أن
شاء الله تعالى (قوله باب إذا حاضت في شهر ثلاث حيض) بفتح الياء جمع حيضة (قوله وما يصدق) بضم أوله
وتشديد الدال المفتوحة (قوله فيما يمكن من الحيض) أى فإذا لم يمكن لم يصدق (قوله لقول الله تعالى) يشير إلى
تفسير الآية المذكورة وقد روى الطبري بإسناد صحيح عن الزهري قال بلغنا أن المراد بما خلق الله في أرحامهن الحمل أو
الحيض فلا يحل لهن أن يكتمن ذلك لتنقضى العدة ولا يملك الزوج الرجعة إذا كانت له وروى أيضا بإسناد حسن
عن ابن عمر قال لا يحل لها أن كانت حائضا أن تكتم حيضها ولا أن كانت حاملا أن تكتم حملها وعن مجاهد لا نقول
أنى حائض وليست بحائض ولا استبحاض هو حائض وكذا في الحمل ومطابقة الترجمة للآية من جهة أن الآية
دالة على أنها يجب عليها الإظهار فلم تصدق فيه لم يكن له فائدة (قوله ويذكر عن علي) وصله الدارمي كما سيأتي
ورجاله ثقات وإنما لم يجزم به للتردد في سماع الشعبي من علي ولم يقل أنه سمعه من شريح فيكون موصولا (قوله إن جاءت)
في رواية كريمة أن امرأة جاءت بكسر النون (قوله بيينة من بطانة أهلها) أي خواصها قال اسمعيل القاضي
ليس المراد أن يشهد النساء أن ذلك وقع وإنما هو فيما يرى أن يشهدن أن هذا يكون وقد كان في نسائهن (قالت)
وسياق القصة يدفع هذا التأويل قال الدارمي أخبرنا يحيى بن عبيد حدثنا اسمعيل بن أبي خالد عن عامر هو الشعبي
قال جاءت امرأة إلى علي تخاصم زوجها طلقها فقالت حضت في شهر ثلاث حيض فقال علي اشريح اقض بينهما قال
يا أمير المؤمنين وأنت ههنا قال اقض بينهما قال إن جاءت من بطانة أهلها ممن يرضى دينه وأمانته ترعم أنها حاضت
ثلاثة حيض تطهر عند كل قرء وتصلّي جازها والأفلا قال علي قالون قال وقالون بلسان الروم أحسنت فهذا ظاهر
في أن المراد أن يشهدن بأن ذلك وقع منها وإنما أراد اسمعيل رده هذه القصة إلى موافقة مذهبه وكذا قال عطاء أنه يعتبر
في ذلك عاداتها قبل الطلاق وإليه الإشارة بقوله أقراؤها وهو بالند جمع قرء أى في زمان العدة (ما كانت) أى قبل
الطلاق فلو ادعت في العدة ما يخالف ما قبلها لم يقبل وهذا الأثر وصله عبد الرزاق عن ابن جريح عن عطاء (قوله وبه قال
إبراهيم) يعني النخعي أى قال بما قال عطاء وصله عبد الرزاق أيضا عن أبي معشر عن إبراهيم نحوه وروى الدارمي
أيضا بإسناد صحيح إلى إبراهيم قال إذا حاضت المرأة في شهر أو أربعين ليلة ثلاث حيض فذكر نحو أثر شريح وعلي
هذا فيحتمل أن يكون الضمير في قول البخاري وبه يعود على أثر شريح أو في النسخة تقديم وتأخير أو لإبراهيم في
المسئلة قولان (قوله وقال عطاء الخ) وصله الدارمي أيضا بإسناد صحيح قال أقضي الحيض خمس عشرة وأدني
الحيض يوم ورواه الدارقطني بلفظ أدنى وقت الحيض يوم وأكثر الحيض خمس عشرة (قوله وقال معتمر) يعني ابن

حدثنا أحمد بن أبي رجاء قال حدثنا أبو أسامة قال سمعت هشام بن عروة قال أخبرني
 أبي عن عائشة أن فاطمة بنت أبي حبيش سألت النبي ﷺ قالت إني استحاض فلا أطهر أفادع
 الصلاة فقال لا إن ذلك عرق ولكن دعي الصلاة قدر الأيام التي كنت تحيضين فيها ثم اغتسلي
 وصلي **باب** الصفرة والكدر في غير أيام الحيض **حدثنا** قتيبة بن سعيد قال حدثنا
 إسماعيل عن أيوب عن محمد عن أم عطية قالت كنا لا نعد الكدر والصفرة شيئا **باب**
 عرق الاستحاضة **حدثنا** إبراهيم بن المنذر قال حدثنا معن قال حدثني ابن أبي ذئب عن ابن
 شهاب عن عروة وعن عمرة عن عائشة زوج النبي ﷺ

سليمان التيمي وهذا لا ترويه الدارمي أيضا عن محمد بن عيسى عن معتمر (قوله حدثنا أحمد بن أبي رجاء) هو أحمد
 بن عبدالله بن أيوب الهروي يكنى أبا الوليد وهو حنفي النسب لا المذهب وقصة فاطمة بنت أبي حبيش تقدمت في باب
 الاستحاضة ومناسبة الحديث للترجمة من قوله قدر الأيام التي كنت تحيضين فيها فكل ذلك إلى أماتها وردها إلى مادتها
 وذلك بخلاف باختلاف الأشخاص واختلاف العلماء في أقل الحيض وأقل الطهر ونقل الداودي أنهم اتفقوا على أن
 أكثره خمسة عشر يوما وقال أبو حنيفة لا يجتمع أقل الطهر وأقل الحيض معا فأقل ما تنقضي به العدة عنده ستون يوما
 وقال أصحابه تنقضي في تسعة وثلاثين يوما بناء على أن أقل الحيض ثلاثة أيام وأن أقل الطهر خمسة عشر يوما وإن المراد
 بالقرء حيض وهو قول الثوري وقال الشافعي القرء الطهر وأقل خمسة عشر يوما وأقل الحيض يوم وإيلة فتتقضي عنده
 في اثنين وثلاثين يوما ولحظتين وهو موافق لقصة على وشرح المتقدمة إذا حمل ذكر الشهر فيها على الغاء الكسر ويدل
 عليه رواية هشيم عن إسماعيل فيها بلفظ حاضت في شهر أو خمسة وثلاثين يوما (قوله باب الصفرة والكدر في غير أيام
 الحيض) يشير بذلك إلى الجمع بين حديث عائشة المتقدم في قولها حتى ترين القصة البيضاء وبين حديث أم عطية
 المذكور في هذا الباب بأن ذلك محمول على ما أذارت الصفرة أو الكدر في أيام الحيض وأما في غيرها فعلى ما قاله
 أم عطية (قوله أيوب عن محمد) هو ابن سيرين وكذا رواه إسماعيل وهو ابن علية عن أيوب ورواه وهيب بن خالد عن
 أيوب عن حفصة بنت سيرين عن أم عطية أخرجه ابن ماجه ونقل عن الذهلي أنه رجح رواية وهيب وما ذهب إليه
 البخاري من تصحيح رواية إسماعيل أرجح لموافقة معمر له ولأن إسماعيل احتفظ بالحديث أيوب من غيره ويمكن أن
 أيوب سمعه منهما (قوله كئنا نعد) أي في زمن النبي صلى الله عليه وسلم مع علمه بذلك وبهذا يعطى الحديث حكم
 الرفع وهو متصبر من البخاري إلى أن مثل هذه الصيغة تعد في المرفوع ولو لم يصرح الصحابي بذكر زمن النبي صلى الله
 عليه وسلم وبهذا جزم الحاكم وغيره خلافا للخطيب (قوله الكدر والصفرة) أي الماء الذي تراه المرأة كالصديد
 يهلو اصفرار (قوله شيئا) أي من الحيض ولا يبي داود من طريق قتادة عن حفصة عن أم عطية كما لا نعد الكدر
 والصفرة بعد الطهر شيئا وهو موافق لما ترجم به البخاري والله أعلم (قوله باب عرق الاستحاضة) بكسر العين
 واسكان الراء وقد تقدم بيانه في باب الاستحاضة (قوله وعن عمرة) يعني كلاهما عن عائشة كذا للاكثر وفي
 رواية بن الوقت وابن عساكر بحذف الواو وفصار من رواية عروة عن عمرة وكذا ذكر الاسماعيلي أن أحمد بن الحسن
 النعماني حدثهم به عن خلف بن سالم عن معن والمحموظ أثبات الواو وإن الزهري رواه عن شيخين عروة وعمرة
 كلاهما عن عائشة وكذا أخرجه الاسماعيلي وغيره من طرق عن ابن أبي ذئب وكذا أخرجه مسلم من طريق عمر بن
 الحرث وأبو داود من طريق الأوزاعي كلاهما عن الزهري عنهما وأخرجه مسلم أيضا من طريق الليث عن الزهري
 عن عروة وحده ومسلم أيضا من طريق إبراهيم بن سعد وأبو داود من طريق يونس كلاهما عن الزهري عن عمرة

أَنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ اسْتَحِيضَتْ سَبْعَ سِنِينَ فَسَأَلَتْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ ذَلِكَ فَأَمَرَهَا أَنْ تَغْتَسِلَ
فَقَالَ هَذَا عِرْقٌ فَكَانَتْ تَغْتَسِلُ لِكُلِّ صَلَاةٍ

وحدها قال الدارقطني هو صحيح من رواية الزهري عن عروة وعمرة جميعا (قوله ان أم حبيبة) هي بنت جحش اخت
زينب أم المؤمنين وهي مشهورة بكنيتها وقد قيل اسمها حبيبة وكنيتها أم حبيب بغيرها قاله الواقدي وتبعه الحرابي
ورجح الدارقطني والمشهور في الروايات الصحيحة أم حبيبة باثبات الهاء وكانت زوج عبد الرحمن ابن عوف كما
ثبت عند مسلم من رواية عمرو بن الحارث ووقع في الموطأ عن هشام بن عروة عن أبيه عن زينب بنت أبي سلمة أن
زينب بنت جحش التي كانت تحت عبد الرحمن بن عوف كانت تستحاض الحديث فقيل هو وهم وقيل بل صواب
وان اسمها زينب وكنيتها أم حبيبة وأما كون اسم أختها أم المؤمنين زينب فإنه لم يكن اسمها الأصلي وإنما كان
اسمها برة فغيره النبي صلى الله عليه وسلم وفي أسباب النزول الواحدى أن تغيير اسمها كان بعد أن تزوجها النبي صلى الله
عليه وسلم فلعله صلى الله عليه وسلم سماها باسم أختها لكون أختها غلبت عليها الكنية فمن اللبس ولهما أخت
أخرى اسمها حمنة بفتح المهملة وسكون الميم بعدها نون وهي إحدى المستحاضات كما تقدم وتعسف بعض المالكية
فزعم أن اسم كل من بنات جحش زينب قال فاما أم المؤمنين فاشتهرت باسمها وأما أم حبيبة فاشتهرت بكنيتها وأما حمنة
فاشتهرت بلقبها ولم يأت بدليل على دعواه بان حمنة لقب ولم ينفرد الموطأ بتسمية أم حبيبة زينب فقد روى أبو داود
الطحايسى في مسنده عن ابن أبي ذئب حديث الباب فقال ان زينب بنت جحش وقد تقدم توجيهه أقواله استحاضت
سبع سنين) قبل فيه حجة لابن القاسم في إسقاطه عن المستحاضة قضاء الصلاة اذا تركتها ظانة ان ذلك حيض لانه
صلى الله عليه وسلم لم يأمرها بالاعادة مع طول المدة ويحتمل أن يكون المراد بقوله سبع سنين بيان مدة استحاضتها
مع قطع النظر هل كانت المدة كلها قبل السؤال أولا فلا يكون فيه حجة لما ذكر (قوله فأمرها أن تغتسل) زاد
الاسماعيلي وتصلى ولمسلم نحوه وهذا الامر بالاغتسال مطلق فلا يدل على التكرار فاعلمها فهمت طلب ذلك منها
بقرينة فلماذا كانت تغتسل لكل صلاة وقال الشافعي انما أمرها صلى الله عليه وسلم ان تغتسل وتصلى وانما كانت
تغتسل لكل صلاة تطوعا وكذا قال الليث بن سعد في روايته عند مسلم لم يذكر ابن شهاب انه صلى الله عليه وسلم
أمرها أن تغتسل لكل صلاة ولكنه شئ فعلته هي والى هذا ذهب الجمهور قالوا لا يجب على المستحاضة الغسل
لكل صلاة الا المتحيرة لكن يجب عليها الوضوء ويؤيده ما رواه أبو داود من طريق عكرمة ان أم حبيبة
استحيضت فأمرها صلى الله عليه وسلم أن تنتظر أيام اقراءها ثم تغتسل وتصلى فإذا رأت شيا من ذلك توضأت
وصلّت واستدل المهلبى بقوله لها هذا عرق على انه لم يوجب عليها الغسل لكل صلاة لان دم العرق لا يوجب غسلا
وأما ما وقع عند أبي داود من رواية سليمان بن كثير وابن اسحق عن الزهري في هذا الحديث فأمرها بالغسل لكل
صلاة فقد طعن الحفاظ في هذه الزيادة لان الاثبات من اصحاب الزهري لم يذكره واما قد صرح الليث كما تقدم
عند مسلم بان الزهري لم يذكرها لكن روى أبو داود من طريق يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن زينب
بنت أبي سلمة في هذه القصة فأمرها ان تغتسل عند كل صلاة فيحمل الامر على الذنب جمعا بين الروايتين هذه
رواية عكرمة وقد حمل الخطابي على انها كانت متحيرة وفيه نظر لما تقدم من رواية عكرمة انه أمرها ان تنتظر
أيام اقراءها ولمسلم من طريق عراك بن مالك عن عروة في هذه القصة فقال لها امكثي قدرا كانت تحبس حيضت
ولا بى داود وغيره من طريق الاوزاعي وابن عيينة عن الزهري في حديث الباب نحوه لكن استنكر أبو داود هذه
الزيادة في حديث الزهري وأجاب بعض من زعم انها كانت مميزة بان قوله فأمرها أن تغتسل لكل صلاة أى من الدم

باب المرأة تحيض بعد الإفاضة **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت لرسول الله ﷺ يا رسول الله إن صفيّة بنت حيي قد حاضت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعلها تحيضنا ألم تكن طافت معك فقالت بلى قال فاخرجني **حدثنا** معلى بن أسد قال حدثنا وهيب عن عبد الله بن طاوس عن أبيه عن ابن عباس قال رخص للحائض أن تنفر إذا حاضت وكان ابن عمر يقول في أول أمره إنها لا تنفر ثم سمعته يقول تنفر إن رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص لمن **باب** إذا رأت المستحاضة الطهر . قال ابن عباس تغتسل وتصلّى ولو ساعة ويأتيها زوجها إذا صلت الصلاة أعظم **حدثنا** أحمد بن يونس عن زهير قال حدثنا هشام عن عروة عن عائشة قالت قال النبي ﷺ إذا أقبلت الحيضة فدعى الصلاة وإذا أدبرت فأغسلي عنك الدم وصلى

فاطمة بنت أبي حبيش أي لأن فيه الأمر بالوضوء لكل صلاة لا الغسل والجمع بين الحديثين يحمل الأمر في حديث أم حبيبة على الندب أولى والله أعلم (قوله باب المرأة تحيض بعد الإفاضة) أي هل تمنع من طواف الوداع أم لا (قوله عن عمرة بنت عبد الرحمن) هي المذكورة في الاسناد الذي قبله وهذا الاسناد سوى شيخ البخاري مديون وفيه ثلاثة من التابعين في نسق وهم من بين مالك وعائشة (قوله ان صفيّة) أي زوج النبي صلى الله عليه وسلم (قوله قالوا بلى) أي النساء ومن معهن من المحارم (قوله فاخرجني) كذا للاكثر بالافراد خطابا لصفيّة من باب العدول عن الغيبة وهي قوله ألم تكن طافت الي الخطاب أو هو خطاب لعائشة أي فاخرجني فهي تخرج معك وللمستملى والكشمهني فاخرجن وهو على وفق السياق وسيأتي الكلام على هذا الحديث والذي بعده في كتاب الحج ان شاء الله تعالى وقوله فيه وكان ابن عمر هو مقول طاوس لا ابن عباس وكذا قوله ثم سمعته يقول وكان ابن عمر يفتي بأنه يجب عليها ان تتأخر الى ان تطهر من أجل طواف الوداع ثم بلغته الرخصة عن النبي صلى الله عليه وسلم لمن في تركه فصار اليه أو كان نسي ذلك فتذكره وفيه دليل على ان الحائض لا تطوف (قوله باب إذا رأت المستحاضة الطهر) أي تميز لها دم العرق من دم الحيض فسمى زمن الاستحاضة طهر لانه كذلك بالنسبة الى زمن الحيض ويحتمل ان يريد به انقطاع الدم والاول أوفق للسياق (قوله قال ابن عباس تغتسل وتصلّى ولو ساعة) قال الداودي معناه اذا رأت الطهر ساعة ثم عاودها دم فانها تغتسل وتصلّى والتعليق المذكور وصله ابن أبي شيبة والدارمي من طريق أنس ابن سيرين عن ابن عباس انه سأل عن المستحاضة فقال اماما رأت الدم البحراني فلا تصلّى واذا رأت الطهر ولو ساعة فلتغتسل وتصلّى وهذا موافق للاحتمال المذكور وأولا لأن الدم البحراني هو دم الحيض (قوله ويأتيها زوجها) هذا أثر آخر عن ابن عباس أيضا وصله عبد الرزاق وغيره من طريق عكرمة عنه قال المستحاضة لا بأس ان يأتيها زوجها ولا بن داود من وجه آخر عن عكرمة قال كانت أم حبيبة تستحاض وكان زوجها يغشاها وهو حديث صحيح ان كان عكرمة سمعه منها (قوله اذا صلت) شرط محذوف الجزء أو جزاؤه مقدم وقوله الصلاة أعظم أي من الجماع والظاهر أن هذا بحث من البخاري أراد به بيان الملازمة أي اذا جازت الصلاة فجواز الوطء أولى لأن أمر الصلاة أعظم من أمر الجماع ولهذا عقبه بحديث عائشة المختصر من قصة فاطمة بنت أبي حبيش المصرح بأمر المستحاضة بالصلاة وقد تقدمت مباحثه في باب الاستحاضة وزهير المذكور هنا هو ابن معاوية وقد أخرجه أبو نعيم في المستخرج من طريقه تاما وأشار البخاري بما ذكر الى الرد على من منع وطء المستحاضة وقد نقله ابن

بابُ الصَّلَاةِ عَلَى النَّفْسَاءِ وَسُنَّتُهَا حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ أَبِي سُرَيْجٍ قَالَ أَخْبَرَنَا شَبَابَةُ قَالَ أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ حُسَيْنِ الْمُعَلِّمِ عَنْ ابْنِ بَرِيدَةَ عَنْ سُمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ أَنَّ امْرَأَةً مَاتَتْ فِي بَطْنٍ فَصَلَّى عَلَيْهَا النَّبِيُّ ﷺ فَقَامَ وَسَطَهَا **بابُ حَدَّثَنَا** الْحَسَنُ بْنُ مُدْرِكٍ قَالَ حَدَّثَنَا بِحْيَى بْنُ حَمَادٍ قَالَ أَخْبَرَنَا أَبُو عَوَانَةَ أَسْمُهُ الْوَضَّاحُ مِنْ كِتَابِهِ قَالَ أَخْبَرَنَا سَلْمَانَ الشَّيْبَانِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَّادٍ قَالَ سَمِعْتُ خَاتِمَ مَيْمُونَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا كَانَتْ تَكُونُ حَائِضًا لَا تَصَلِّي وَهِيَ مُفْتَرِشَةٌ بِحِذَاءِ مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ يُصَلِّي عَلَى خُمُرَتِهِ إِذَا سَجَدَ أَصَابَتْ بَنِي بَعْضُ ثَوْبِهِ

المنذر عن ابراهيم النخعي والحكم والزهرى وغيرهم وما استدلل به على الجواز ظاهر فيه وذكر بعض الشراح ان قوله الصلاة أعظم من بقية كلام ابن عباس وعزاه الى تخرىج ابن أبي شيبة وليس هو فيه نعم روي عبدالرازق والدارمي من طريق سالم الافطس انه سأل سعيد بن جبير عن المستحاضة أتجمع قال الصلاة أعظم من الجماع (قوله باب الصلاة على النفساء وسنتها) أى سنة الصلاة عليها (قوله حدثنا أحمد بن أبي سريج) تقدم انه بالمهمله والجيم وأسمه الصباح وقيل ان أحمد هو ابن عمر بن أبي سريج فكأنه نسب الى جده (قوله ان امرأة) هى أم كعب سماها مسلم فى روايته من طريق عبدالوارث عن حسين المعلم وذكر أبو نعيم فى الصحابة انها نصارية (قوله ماتت فى بطن) أى بسبب بطن يعنى الحمل وهو نظير قوله عذبت امرأة فى هرة قال ابن التيمى قيل وهم البخارى فى هذه الترجمة فظن ان قوله ماتت فى بطن ماتت فى الولادة قال ومعنى ماتت فى بطن ماتت مبطونة (قلت) بل الموم له هو الوام فان عند المصنف فى هذا الحديث من كتاب الجنائز ماتت فى تناسها وكذا لمسلم (قوله فقام وسطها) بفتح السين فى روايتنا وكذا ضبطه ابن التين وضبطه غيره بالسكون وللتكشيمية فى مقام عند وسطها وسياتي الكلام على ذلك فى كتاب الجنائز ان شاء الله تعالى قال ابن بطال يحتمل ان يكون البخارى قصد بهذه الترجمة ان النفساء وان كانت لا تصلى لها حكم غيرها من النساء أى فى طهارة العين لصلاة النبي صلى الله عليه وسلم عليها قال وفيه رد على من زعم ان ابن آدم يتنجس بالموت لان النفساء جمعت الموت وحمل النجاسة بالدم اللازم لها فلما لم يضرها ذلك كان الميت الذى لا يسيل منه نجاسة أولى وتعقبه ابن المنير بان هذا أجنبى عن مقصود البخارى قال وانما قصدانها وان ورداها من الشهداء فهي ممن يصلى عليها كغير الشهداء وتعقبه ابن رشيد بانه أيضا أجنبى عن أبواب الحيض قال وانما أراد البخارى أن يستدل بلازم من لوازم الصلاة لان الصلاة اقتضت ان المستقبل فيها ينبغى أن يكون محكوما بطهارته فلما صلى عليها أى إليها لزم من ذلك مقول بطهارة عينها وحكم النفساء والحائض واحد قال ويدل على أن هذا مقصود ادخال حديث ميمونة فى الباب كفى رواية الاصيلى وغيره ووقع فى رواية أبى ذر قبل حديث ميمونة باب غير مترجم وكذا فى نسخة الاصيلى وعادته فى مثل ذلك انه بمعنى الفصل من الباب الذى قبله ومناسبتة له ان عين الحائض والنفساء طاهرة لان توبه صلى الله عليه وسلم كان يصيبها اذا سجد وهى حائض ولا يضره ذلك (قوله حدثنا الحسن بن مدرك) هو الطحان البصري أحد الحفاظ وهو من صغار شيوخ البخارى بل البخارى أقدم منه وقد شاركه فى شيخه بحى بن حماد المذكور هنا وكان هذا الحديث فاته فاعتمد فيه على الحسن المذكور لانه كان عارفاً بحديث بحى بن حماد (قوله من كتابه) اشارة الى أن أبا عوانة حدث به من كتابه لا من حفظه وكان اذا حدث من كتابه أتقن مما اذا حدث من حفظه حتى قال عبد الرحمن بن مهدى كتاب أبى عوانة أثبت من حفظ هشيم (قوله كانت تكون) أى تحصل أو تستقر ويحتمل ان قوله تكون لا تصلى خبر لكانت وقوله حائضاً حال نحو وجاؤا أباهم عشاء ليكون قاله الكرماني (قوله بحذاء) بكسر الحاء المهملة بعدها ذال معجمة ومدة أى يجنب مسجد والمراد بالمسجد مكان سجوده والحرمة بضم الحاء المعجمة وسكون الميم قال الطبري هو مصلى

﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾

باب التيمم

قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ

صغير يعمل من سعف النخل سميت بذلك لسترها الوجه والكفين من حر الارض وبرد هافان كانت كبيرة سميت حصيرا وكذا قال الزهري في تهذيبه وصاحبه أبو عبيد الهروي وجماعة بعدهم وزاد في النهاية ولا تكون خمرة الا في هذا المقدار قال وسميت خمرة لان خيوطها مستورة بسعفها وقال الخطابي هي السجادة يسجد عليها المصلي ثم ذكر حديث ابن عباس في الفارة التي جرت الفتيلة حتى ألقتها على الخمرة التي كان النبي صلى الله عليه وسلم قاعدا عليها الحديث قال ففي هذا تصريح باطلاق الخمرة على ما زاد على قدر الوجه قال وسميت خمرة لانها تغطي الوجه وستأتي الإشارة الى حكم الصلاة عليها في كتاب الصلاة ان شاء الله تعالى * (خاتمة) . اشتمل كتاب الحيض من الاحاديث المرفوعة على سبعة وأربعين حديثا المكرر منها فيه وفيما مضى اثنان وعشرون حديثا الموصول منها عشرة أحاديث والبقية تعليق ومتابعة والخالص خمسة وعشرون حديثا منها واحد معلق وهو حديث كان يذكرك الله على كل أحيانه والبقية موصولة وقد وافقه مسلم على تحريمها سوى حديث عائشة كانت احدا نأخيض ثم تقتصرص الدم وحديثها في اعتكاف المستحاضة وحديثها ما كان لاحدانا الا ثوب واحد وحديث أم عطية كنا لا نعد الصفرة وحديث ابن عمر رخص للحائض أن تنفر وفيه من الآثار الموقوفة على الصحابة والتابعين خمسة عشر أثرا كلها معلقة والله أعلم

(قوله باب التيمم)

البسملة قطعه لكرامة وبعده لابي ذر وقد تقدم توجيه ذلك والتيمم في اللغة القصد قال امرؤ القيس
تيممها من أذرعات وأهايا * يثرب أدني دراها نظر على

أي قصدتها وفي الشرع القصد الى الصعيد لمسح الوجه واليدين بنية استباحة الصلاة ونحوها وقال ابن السكيت قوله فتيتموا صعيدا أي أقصدوا الصعيد ثم كثر استعمالهم حتى صار التيمم مسح الوجه واليدين بالتراب اه فعلي هذا هو مجاز لغوي وعلى الاول هو حقيقة شرعية واختلف في التيمم هو عزيمة أو رخصة وفصل بعضهم فقال هو لعدم الماء عزيمة وللعذر رخصة (قوله قول الله) في رواية الاصيلي وقول الله زيادة واو والجملة استثنائية (قوله فلم تجدوا ماء) كذا الملا كثر وللنسي وعبدوس والمستمل والحموي فان لم تجدوا قال أبو ذر كذا في روايتنا والتلاوة فلم تجدوا قال صاحب المشرق هذا هو الصواب (قلت) ظهر لي ان البخاري أراد أن يبين ان المراد بالآية المبهمة في قول عائشة في حديث الباب فانزل الله آية التيمم أنها آية المائدة وقد وقع التصريح بذلك في رواية حماد بن سلمة عن هشام عن أبيه عن عائشة في قصتها المذكورة قال فانزل الله آية التيمم فان لم تجدوا ماء فتيتموا الحديث فكان البخاري أشار الى هذه الرواية الخصوصية واحتمل أن تكون قراءة شاذة لحماد بن سلمة أو غيره ووهما منه وقد ظهر أنها عنت آية المائدة وان آية النساء قد ترجم لها المصنف في التفسير وأورد حديث عائشة أيضا ولم يرد خصوص نزولها في قصتها بل المنظر الذي على شرطه محتمل للامرين والعمدة على رواية حماد بن سلمة في ذلك فانها عينت فيها زيادة على غيرها والله أعلم (قوله وأيديكم) الى هنا في رواية أبي ذر زاد في رواية الشبوي وكرامة منه وهي تعيين آية المائدة دون آية النساء والى ذلك نحا البخاري فاخرج حديث الباب في تفسير سورة المائدة وأيد ذلك برواية عمر بن الحرث

عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ حَتَّى إِذْ كُنَّا بِالْبَيْدَاءِ أَوْ بِيَذَاتِ الْجَبِشِ انْقَطَعَ عِقْدٌ لِي فَأَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى التَّيْمَامَةِ وَأَقَامَ النَّاسُ مَعَهُ وَلَيْسُوا عَلَى مَا فُتِنَ النَّاسُ إِلَى أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ فَقَالُوا لَا تَرَى مَا صَنَعَتْ عَائِشَةُ أَقَامَتْ بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالنَّاسُ وَلَيْسُوا عَلَى مَا وَابَسَ مَعَهُمْ مَا نَجَاءُ أَبُو بَكْرٍ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَاضْمِغْ رَأْسَهُ عَلَى فَخْذِي قَدْ نَامَ فَقَالَ حَبَسَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَالنَّاسُ وَلَيْسُوا عَلَى مَا وَلَيْسَ مَعَهُمْ مَا فَتَنَّا عَائِشَةَ

عن عبد الرحمن بن القاسم في هذا الحديث وانظره فترات يأبها الذين آمنوا إذا تم إلى الصلاة إلى قوله تشكرون (قوله عن عبد الرحمن بن القاسم) أي ابن محمد بن أبي بكر الصديق ورجاله سوى شيخ البخاري مديون (قوله في بعض أسفاره) قال ابن عبد البر في التمهيد يقال إنه كان في غزاة بني المصطلق وحزم بذلك في الاستدكار وسبقه إلى ذلك ابن سعد وابن حبان وغزاة بني المصطلق هي غزوة المريسيع وفيها وقعت قصة آلاف لعائشة وكان ابتداء ذلك بسبب وقوع عقدها أيضا فان كان ماجز مواه ثابتا حمل على أنه سقط منها في تلك السفرة مرتين لاختلاف القصتين كما هو بين في سياقها واستبعد بعض شيوخنا ذلك قال لان المريسيع من ناحية مكة بين قديد والساحل وهذه القصة كانت من ناحية خيبر انقولها في الحديث حتى اذا كنا بالبيداء أو بذيات الجبش وهما بين المدينة وخبير كما جزم به النووي (قلت) وما جزم به مخالف لما جزم به ابن التين فانه قال البيداء هي ذوالخليفة بالقرب من المدينة من طريق مكة قال وذوات الجبش وراء ذى الحليفة وقال أبو عبيد البكري في معجمة البيداء أدنى إلى مكة من ذى الحليفة ثم ساق حديث عائشة هذا ثم ساق حديث ابن عمر قال يبدأؤكم هذه التي تكذبون فيها ما أهل رسول الله صلى الله عليه وسلم الأمن عند المسجد الحديث قال والبيداء هو الشرف الذي قدام ذى الحليفة في طريق مكة وقال أيضا ذوات الجبش من المدينة على بر يدقال وبينها وبين العقيق سبعة أميال والعقيق من طريق مكة لامن طريق خيبر فاستقام ما قال ابن التين ويؤيده ما رواه الحميدي في مسنده عن سفيان قال حدثنا هشام بن عروة عن أبيه في هذا الحديث فقال فيه ان القلادة سقطت ليلة الإبواء اه والإبواء بين مكة والمدينة وفي رواية على بن مسهر في هذا الحديث عن هشام قال وكان ذلك المكان يقال له الصلصل رواه جعفر المرياني في كتاب الطهارة له وابن عبد البر من طريقه والصلصل بمهملتين مضمومتين ولامين الاولى سا كنه بين الصادين وقال البكري هو جيل عند ذى الحليفة كذا ذكره في حرف الصاد المهملة ووعم مغلطاي في فهم كلامه فزعم انه ضبطه بالضاد المعجمة وقلده في ذلك بعض الشراح وتصرف فيه فزاده وهما على وهم وعرف من تضافر هذه الروايات تصويب ما قاله ابن التين واعتمد بعضهم في تعدد السفر على رواية للطبراني صريحة في ذلك كما سيأتي والله أعلم (قوله عقد) بكسر المهملة كل ما يعقد ويلقى في العنق ويسمى قلادة كما سيأتي وفي التفسير من رواية عمر بن الخطاب سقطت قلادة لي بالبيداء ونحن داخلون المدينة فاناخ النبي صلى الله عليه وسلم ونزل وهذا مشعر بان ذلك كان عند قربهم من المدينة (قوله على التماسه) أي لاجل طابه وسيأتي ان المبعوث في طلبه أسيد بن حضير وغيره (قوله وليسوا على ماء وليس معهم ماء) كذا للاكثر في الموضعين وسقطت الجملة الثانية في الموضع الاول من رواية أبي ذر واستدل بذلك على جواز الاقامة في المكان الذي لاماء فيه وكذا سلوك الطريق التي لاماء فيها وفيه نظر لان المدينة كانت قريبة منهم وعم على قصد دخولها ويحتمل أن يكون صلى الله عليه وسلم لم يعلم بعدم الماء مع الركب وان كان قد علم بان المكان لاماء فيه ويحتمل أن يكون قوله ليس معهم ماء أي للوضوء وأما ما يحتاجون اليه للشراب فيحتمل أن يكون معهم والاول محتمل لجواز ارسال المطر أو نبع الماء من بين أصابعه صلى الله عليه وسلم كما وقع في موطن أخرى وفيه اعتناء الامام بحفظ حقوق المسلمين وان قلت فقد نقل ابن بطال انه روي ان ثمن العقد المذكور كان اثني عشر درهما وبلغت بتحصيل الضائع الاقامة للحقوق المنقطع ودفن الميت ونحو ذلك من مصالح الرعية وفيه اشارة الى ترك اضاعة المال (قوله فأتى الناس الى أبي بكر) فيه

فَاتَّبَعْنِي أَبُو بَكْرٍ وَقَالَ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَقُولَ وَجَعَلَ يَطْعُنُنِي يَدِيهِ فِي خَاصِرَتَيَّ فَلَا يَمْنَعُنِي مِنَ التَّحَرُّكِ إِلَّا مَكَانُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى فَخِذِي فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ أَصْبَحَ عَلَى غَيْرِ مَاءٍ فَأَنزَلَ اللَّهُ آيَةَ التَّيْمُمِ فَتَيَمَّمُوا .

شكوي المرأة الى أبيها وان كان لها زوج وكانهم انما شكوا الى أبي بكر لكون النبي صلى الله عليه وسلم كان نائما وكانوا لا يوقظون وفيه نسبة الفعل الى من كان سببا فيه لقولهم صنعت وأقامت وفيه جواز دخول الرجل على ابنته وان كان زوجها عندها اذا علم رضاه بذلك ولم يكن حالة مباشرة (قوله فعاتبني أبو بكر وقال ما شاء الله ان يقول) في رواية عمرو بن الحارث فقال حبست الناس في ثلاثة أي بسببها وسيأتي من الطبراني ان من جملة ما عاتبها به قوله في كل مرة تكونين عناء والنكتة في قول عائشة فعاتبني أبو بكر ولم تقل أبي لان قضية الابوة الحنو وما وقع من العتاب بالقول والتأديب بالفعل مغاير لذلك في الظاهر فلذلك أنزلته منزلة الاجنبى فلم تقل أبي (قوله يطعنني) هو بضم العين وكذا في جميع ما هو حسي وأما المعنوي فيقال يطعن بالفتح وهذا هو المشهور فيه ما وحكي فيها الفتح معاني المطالع وغيرها والضم فيها حكاية صاحب الجامع وفيه تأديب الرجل ابنته ولو كانت مزوجة كبيرة خارجة عن بيته ويلحق بذلك تأديب من له تأديب ولو لم يأذن له الامام (قوله فلا يمنعني من التحرك) فيه استحباب الصبر لمن ناله ما يوجب الحركة أو يحصل به تشويش لئلا يترك المصل أو قارىء أو مشتغل بعلم أو ذكر (قوله فقام حين أصبح) كذا أورده هنا وأورده في فضل أبي بكر عن قتبية عن مالك بن معاذ فقام حتى أصبح وهي رواية مسلم ورواة الموطأ والمعنى فيهما متقارب لان كلا منهما يدل على ان قيامه من نومه كان عند الصبح وقال بعضهم ليس المراد بقوله حتى أصبح بيان غاية النوم الى الصباح بل بيان غاية فتم الماء الى الصباح لانه قيد قوله حتى أصبح بقوله على غير ماء أي آل أمره الى أن أصبح على غير ماء وأما رواية عمرو بن الحارث فلأنه ظاهرا ان النبي صلى الله عليه وسلم استيقظ وحضرت الصبح فان أعربت الواو حالية كان دليلا على ان الاستيقاظ وقع حال وجود الصباح وهو الظاهر واستدل به على الرخصة في ترك التهجد في السفر ان ثبت ان التجهد كان واجبا عليه وعلى ان طلب الماء لا يجب الا بعد دخول الوقت بقوله في رواية عمرو بن الحارث بعد قوله وحضرت الصبح فالتمس الماء فلم يوجد وعلى ان الوضوء كان واجبا عليهم قبل نزول آية الوضوء ولهذا استعظموا نزولهم على غير ماء ووقع من أبي بكر في حق عائشة ما وقع قال ابن عبد البر معلوم عند جميع أهل المغازي انه صلى الله عليه وسلم لم يصل منذ افترضت الصلاة عليه الا بوضوء ولا يدفع ذلك الا جاهل أو معاند قال وفي قوله في هذا الحديث آية التيمم اشارة الى أن الذي طرأ اليهم من العلم حينئذ حكم التيمم لاحكم الوضوء قال والحكمة في نزول آية الوضوء مع تقدم العمل به ليكون فرضه متلوا بالتنزيل وقال غيره ويحتمل أن يكون أول آية الوضوء نزل قديما فعملوا به الوضوء ثم نزل بقيتها وهو ذكر التيمم في هذه القصة واطلاق آية التيمم على هذا من تسمية الكل باسم البعض لكن رواية عمر بن الحارث التي قدمنا ان المصنف أخرجها في التفسير تدل على ان الآية نزلت جميعا في هذه القصة فالظاهر ما قاله ابن عبد البر (قوله فانزل الله آية التيمم) قال ابن العربي هذه معضلة ما وجدت لها من دواء لاننا نعلم أي الآيتين عنت عائشة قال ابن بطال هي آية النساء أو آية المائدة وقال القرطبي هي آية النساء ووجهه بان آية المائدة تسمى آية الوضوء وآية النساء لا ذكر فيها للوضوء فيتجه تخصيصها بآية التيمم وأورد الواحدى في أسباب النزول هذا الحديث عند ذكر آية النساء أيضا وخفي على الجميع ما ظهر للبخارى من ان المراد بها آية المائدة بغير تردد لرواية عمرو بن الحارث اذا صرح فيها بقوله فنزلت يا أيها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة الآية (قوله فتيمموا) يحتمل أن أي يكون خبرا عن فعل الصحابة أفقيم الناس بعد نزول الآية ويحتمل أن يكون حكاية لبعض الآية وهو الامر في قوله فتيمموا صعيدا طيبا بيانا لقوله آية التيمم أو بدلا واستدل بالآية على وجوب النية في التيمم لان معنى فتيمموا اقصدوا كما تقدم وهو قول فقهاء الامصار الا الاوزاعى وعلى أنه يجب نقل التراب ولا يكفي هبوب الريح به بخلاف الوضوء كما لو

قَالَ أَسِيدُ بْنُ الْحَضِيرِ مَا هِيَ بِأَوَّلَ بَرَكَتِكُمْ يَا آلَ أَبِي بَكْرٍ قَالَتْ فَبَعَثْنَا الْبَعِيرَ الَّذِي كُنْتُ عَلَيْهِ
فَاصْبْنَا الْعَقْدَ تَحْتَهُ **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ** قَالَ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ قَالَ

أصابه مطر فنوى الوضوء به فانه يجزيه والا ظهر الاجزاء لمن قصد التراب من الريح الهاية بخلاف من لم يقصد وهو اختيار
الشيخ أبي حامد وعلى تعين الصعيد الطيب للتيمة لكن اختلف العلماء في المراد بالصعيد الطيب كما سيأتي
في بابه قريبا وعلى انه يجب التيمم لكل فريضة وسنذكر توجيهه وما يرد عليه بعد أربعة أبواب
﴿ تنبيه ﴾ لم يقع في شيء من طرق حديث عائشة هذا كيفية التيمم وقد روى عمار بن ياسر قصتها
هذه فبين ذلك لكن اختلف الرواة على عمار في الكيفية كما سنذكره ونبين الاصح منه في باب التيمم للوجه
والكفين (قوله فقال أسيد) هو بالتصغير (ابن الحضير) إمالة ثم معجمة مصغرا أيضا وهو من كبار الانصار
وساقي ذكره في المناقب وانما قال ما قال دون غيره لانه كان رأس من بعث في طلب العقد الذي ضاع (قوله ما هي بأول
بركتكم) أي بل هي مسبوقة بغيرها من البركات والمراد بآل أبي بكر نفسه وأهله وأتباعه وفيه دليل على فضل عائشة
وأبيها وتكرار البركة منهما وفي رواية عمرو بن الحرث لقد بارك الله للناس فيكم وفي تفسير اسحق البستي من طريق
ابن أبي مليكة عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لها ما كان أعظم بركة قلادتك وفي رواية هشام بن عروة الآية
في الباب الذي يليه فوالله ما نزل بك من أمر تكرهينه الا جعل الله للمسلمين فيه خيرا وفي النكاح من هذا الوجه
الاجعل الله لك منه مخرجا وجعل للمسلمين فيه بركة وهذا يشعر بأن هذه القصة كانت بعد قصة الافك فيقوي قول
من ذهب الى تعدد ضياع العقد ومن جزم بذلك محمد بن حبيب الاخباري فقال سقط عقد عائشة في غزوة ذات الرقاع
وفي غزوة بني المصطلق وقد اختلف أهل المغازي في أي هاتين الغزاتين كانت أولا وقال الداودي كانت قصة التيمم في
غزاة الفتح ثم تردد في ذلك وقد روى ابن أبي شيبة من حديث أبي هريرة قال لما نزلت آية التيمم لم أدر كيف أصنع
الحديث فهذا يدل على تأخرها عن غزوة بني المصطلق لان اسلام أبي هريرة كان في السنة السابعة وهي بعدها بلا خلاف
وساقي في المغازي أن البخاري يرى أن غزوة ذات الرقاع كانت بعد قدوم أبي موسى وقدمه كان وقت اسلام أبي هريرة
وما يدل على تأخر القصة أيضا عن قصة الافك ما رواه الطبراني من طريق عباد بن عبد الله ابن الزبير عن عائشة قالت
لما كان من أمر عقدي ما كان وقال أهل الافك ما قالوا خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة أخرى
فسقط أيضا عقدي حتى حبس الناس على النماسه فقال لي أبو بكر يا بنية في كل سفرة تكونين عناء و بلاء على الناس
فانزل الله عز وجل الرخصة في التيمم فقال أبو بكر انك لمباركة ثلاثا وفي اسناده محمد بن حميد الرازي وفيه مقال وفي
سياقه من القوائد بيان عتاب أبي بكر الذي أبهم في حديث الباب والتصريح بان ضياع العقد كان مرتين في غزوتين والله
أعلم (قوله فبعثنا) أي أثرتنا البعير الذي كنت عليه أي حالة السفر (قوله فاصبنا العقد تحته) ظاهر في أن الذين
توجهوا في طلبه أولا لم يجدوه وفي رواية عروة في الباب الذي يليه فبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا فوجدها أي
القلادة والمصنف في فضل عائشة من هذا الوجه وكذا مسلم فبعث ناسا من أصحابه في طلبها ولا يبي داود فبعث أسيد
بن حضير وناسا معه وطريق الجمع بين هذه الروايات أن أسيدا كان رأس من بعث لذلك فلذلك سمي في بعض الروايات
دون غيره وكذا أسند الفعل الى واحد منهم وهو المراد به وكأنهم لم يجدوا العقد أولا فلما رجعوا ونزلت آية التيمم
وأرادوا الرحيل وأثاروا البعير وجده أسيد بن حضير فعلى هذا فقوله في رواية عروة الآية فوجدها أي بعد جميع
ما تقدم من التفتيش وغيره وقال النووي يحتمل أن يكون فاعل وجدها النبي صلى الله عليه وسلم وقد بالغ الداودي في
توهم رواية عروة ونقل عن اسمعيل القاضي انه حمل الوهم فيها على عبد الله بن نعيم وقد بان بما ذكرنا من الجمع بين الروايتين
أن لا تخالف بينهما ولا وهم وفي الحديثين اختلاف آخر وهو قول عائشة انقطع عقدي وقالت في رواية عمرو بن الحرث
سقطت قلادة لي وفي رواية عروة الآية عنها انها استعارت قلادة من أسماء يعني أختها فهلك أي ضاعت والجمع

وَحَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ النَّضْرِ قَالَ أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ قَالَ أَخْبَرَنَا سَيَّارٌ قَالَ حَدَّثَنَا يَزِيدُ هُوَ ابْنُ صُهَيْبٍ الْفَقِيرُ
قَالَ أَخْبَرَنَا جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ أُعْطِيَتْ خَمْسًا لَمْ يُعْطَيْنَ أَحَدٌ قَبْلِي .

بينهما ان اضافة القلادة الى عائشة لكونها في يدها وتصرفها والى أسماء لكونها ملكها لتصريح عائشة في رواية عروة بانها استعارتها منها وهذا كله بناء على اتحاد القصة وقد جنح البخارى في التفسير الى تعددها حيث أورد حديث الباب في تفسير المائدة وحديث عروة في تفسير النساء فكان نزول آية المائدة بسبب عقد عائشة وآية النساء بسبب قلادة أسماء وما تقدم من اتحاد القصة أظهر والله أعلم * (فائدة) * وقع في رواية عمار عند أبي داود وغيره في هذه القصة ان العقد المذكور كان من جزع ظفار وكذا وقع في قصة الافك كما سيأتي في موضعه ان شاء الله تعالى والجزع بفتح الجيم وسكون الزاي خرز يمني وظفار مدينة تقدم ذكرها في باب الطيب للمرأة عند غسلها من الحيض وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم جواز السفر بالنساء واتخاذهن الحلى تجملا لاز واجهن وجواز السفر بالعارية وهو محمول على رضا صاحبها (قوله حدثني سعيد بن النضر قال أخبرنا هشيم) انما لم يجمع البخارى بين شيخيه في هذا الحديث مع كونهما حدثاه به عن هشيم لانه سمعه منهما مفترقين وكأنه سمعه من محمد بن سنان مع غيره فلماذا جمع فقال حدثنا وسمعه من سعيد وحده فلماذا أفرد فقال حدثني وكأن محمد اسمعه من لفظ هشيم فلماذا قال حدثنا وكان سعيدا قرأه أو سمعه يقرأ على هشيم فلماذا قال أخبرنا ومراعاة هذا كله على سبيل الاصطلاح ثم ان سياق المتن لفظ سعيد وقد ظهر بالاستقراء من صنيع البخارى انه اذا أورد الحديث من غير واحد فان اللفظ يكون للاخير والله أعلم (قوله أخبرنا سيار) بمهمة بعدها تحتانية مشددة وآخره راء هو أبو الحكم العنزي الواسطي البصري واسم أبيه وردان على الاشهر ويكنى أبي سيار اتفقوا على توثيق سيار وأخرج له الأئمة الستة وغيرهم وقد أدرك بعض الصحابة لكن لم يلق أحدا منهم فهو من كبار أتباع التابعين ولهم شيخ آخر يقال له سيار لكنه تابعي شامي أخرج له الزمذى وذ كره ابن حبان في الثقات وانما ذكرته لانه روى معنى حديث الباب عن أبي أمامة ولم ينسب في الرواية كما لم ينسب سيار في حديث الباب فرجما ظنهما بعض من لا يميزه واحدا فيظن أن في الاسناد اختلافا وليس كذلك (قوله حدثنا يزيد الفقير) هو ابن صهيب يكنى أبا عثمان تابعي مشهور قيل له الفقير لانه كان يشكو فقار ظهره ولم يكن فقيرا من المال قال صاحب المحكم رجل فقير مكسور فقار الظهر ويقال له فقير بالتشديد أيضا * (فائدة) * مدار حديث جابر هذا على هشيم بهذا الاسناد وله شواهد من حديث ابن عباس وأبي موسى وأبي ذر من رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رواها كلها أحمد بإسناد حسان (قوله أعطيت خمسا) بين في رواية عمرو بن شعيب ان ذلك كان في غزوة تبوك وهي آخر غزوات رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله لم يعطهن أحد قبلى) زاد في الصلاة عن محمد بن سنان من الانبياء وفي حديث ابن عباس لا أقولهن خرا وهو مفهومه أنه لم يختص بغير الخمس المذكورة لكن روى مسلم من حديث أبي هريرة مرفوعا فضلت على الانبياء بست فذكر أربعها من هذه الخمس وزاد ثنتين كما سيأتي بعد وطر يقي الجمع أن يقال لعله أطلع أولا على بعض ما اختص به ثم أطلع على الباقي ومن لا يرى مفهوم العدد حجة يدفع هذا الاشكال من أصله وظاهر الحديث يقتضى ان كل واحدة من الخمس المذكورات لم تكن لاحد قبله وهو كذلك ولا يعترض بان نوحا عليه السلام كان مبعوثا الى أهل الارض بعد الطوفان لانه لم يبق الا من كان مؤمنا معه وقد كان مرسل اليهم لان هذا العموم لم يكن في أصل بعثته وانما اتفق بالحادث الذي وقع وهو انحصار الخلق في الموجودين بعد هلاك سائر الناس وأما نبينا صلى الله عليه وسلم فعموم رسالته من أصل البعثة فثبت اختصاصه بذلك وأما قول أهل الموقف لنوح كما صح في حديث الشاة أنت أول رسول الى أهل الارض فليس المراد به عموم بعثته بل اثبات أولية رساله وعلى تقدير ان يكون مرادا فهو مخصوص بتنصيبه سبحانه وتعالى في عدة آيات على ان ارسال نوح كان الى قومه واميد ذكر انه أرسل الى غيرهم واستدل بعضهم لعموم بعثته بكونه دعا على جميع من في الارض فأهلكوا بالفرق الا أهل السفينة ولولم يكن مبعوثا اليهم لما أهلكوا

نُصِرْتُ بِالرُّعْبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ . وَجُعِلَتْ لِيَ الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا . فَأَيُّمَا رَجُلٍ مِنْ أُمَّتِي أَدْرَكَ كَتَمَهُ الصَّلَاةُ

لقوله تعالى وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا وقد ثبت أنه أول الرسل وأجيب بجواز أن يكون غيره أرسل إليهم في أثناء مدة نوح وعلم نوح بأنهم لم يؤمنوا فدعا على من لم يؤمن من قومه ومن غيرهم فأجيب وهذا جواب حسن لكن لم ينقل أنه نبي في زمن نوح غيره ويحتمل أن يكون معنى الخصوصية لنبينا صلى الله عليه وسلم في ذلك بقاء شريعته التي يوم القيامة ونوح وغيره بص دأن يبعث نبي في زمانه أو بعده فينسخ بعض شريعته ويحتمل أن يكون دعاؤه قومه إلى التوحيد بالغ بقية الناس فمادوا على الشرك فاستحقوا العقاب وإلى هذا نحا ابن عطية في تفسير سورة هود قال وغير ممكن أن تكون نبوته لم تبلغ القريب والبعيد لطول مدته ووجهه ابن دقيق العيد بأن توحيد الله تعالى يجوز أن يكون عاما في حق بعض الأنبياء وإن كان التزام فروع شريعته ليس عاما لأن منهم من قاتل غير قومه على الشرك ولو لم يكن التوحيد لازما لهم لم يقاتلهم ويحتمل أنه لم يكن في الأرض عند إرسال نوح الأقوم نوح فبعثه خاصة لكونها إلى قومه فقط وهي عامة في الصورة لعدم وجود غيرهم لكن لو اتفق وجود غيرهم أم لا دعونا إليهم وغنل الداودي الشارح غفلة عظيمة فقال قوله لم يعطهم أحد يعني لم تجمع لاحد قبله لأن نوح بعث إلى كاف الس وأما الأربع فلم يعط أحدا واحدة منهم وكأنه نظري أول الحديث وغنل عن آخره لأنه نص صلى الله عليه وسلم على خصوصيته بهذه أيضا لقوله وكان النبي يبعث إلى قومه خاصة وفي رواية مسلم وكان كل نبي إلى آخره (قوله نصرت الرعب) زاد أبو أمامة يقذف في قلوب أعدائي أخرجه أحمد (قوله مسيرة شهر) منهومه أنه لم يوجد لعير النصر بالرعب في هذه المدة ولا في أكثر منها امامادونها فلا لكن لنظ رواية عمرو بن شعيب ونصرت على العدو بالرعب ولو كان بيني وبينهم مسيرة شهر فالظاهر اختصاصه به مطلنا وإنما جعل الغاية شهر لأنه لم يكن بين يده وبين أحد من أعدائه أكثر منه وهذه الخصوصية حاصله على الإطلاق حتى لو كان وحده بغير عسكر وهل هي حاصله لامته من بعده فيه احتمال (قوله وجعلت لي الأرض مسجدا) أي موضع سجود لا يختص السجود منها بموضع دون غيره ويمكن أن يكون مجازا عن المكان المبني للصلاة وهو من مجاز التشبيه لأنه لما جازت الصلاة في جميعها كانت كالمسجد في ذلك قال ابن التيمي قيل المراد جعلت لي الأرض مسجدا وطهورا وجعلت لغيري مسجدا مسجدا ولم تجعل له طهورا لأن عيسى كان يسبح في الأرض ويصلي حيث أدركته الصلاة كذا قال وسبقه إلى ذلك الداودي وقيل إنما أيسح لهم في موضع يتيقنون طهارته بخلاف هذه الأمة فأيسح لها في جميع الأرض إلا فيما يتيقنون نجاسته والظاهر ما قاله الخطابي وهو أن من قبله إنما أيسحت لهم الصلوات في أماكن مخصوصة كالبيع والصوامع ويؤيده رواية عمرو بن شعيب باللفظ وكان من قبلي إنما كانوا يصلون في كنائسهم وهذا نص في موضع النزاع فثبتت الخصوصية ويؤيده ما أخرجه البزار من حديث ابن عباس نحو حديث الباب وفيه ولم يكن من الأنبياء أحد يصلي حتى يبلغ محرابه (قوله وطهورا) استدله على أن الطهور هو المطهر لغيره لأن الطهور ولو كان المراد به الطاهر لم تثبت الخصوصية والحديث إنما سيق لإثباتها وقد روى ابن المنذر وابن الجارود بإسناد صحيح عن أنس هرفوعا جعلت لي كل أرض طيبة مسجدا وطهورا ومعنى طيبة طاهرة فلو كان معنى طهورا طاهر للزم تحصيل الحاصل واستدل به على أن التيمم يرفع الحدث كالماء لا شرا كهما في هذا الوصف وفيه نظر وعلى أن التيمم جائز بجميع أجزاء الأرض وقد أكد في رواية أبي أمامة بقوله وجعلت لي الأرض كلها ولا متى مسجدا وطهورا وسبقني البحث في ذلك (قوله فأيمما رجل) أي مبتدأ فيه معنى الشرط ومازائدة للتأكيد وهذه صيغة عموم يدخل تحتها من لم يجد ماء ولا ترابا ووجد شيئا من أجزاء الأرض فإنه يتيمم به ولا يقال هو خاص بالصلاة لأننا نقول لفظ حديث جابر مختصر وفي رواية أبي أمامة عند البيهقي فأيمما رجل من أمتي أتى الصلاة فلم يجد ماء وجد الأرض طهورا ومسجدا وعند أحمد فعنده طهوره ومسجده وفي رواية عمرو بن شعيب فأيمما أدركتني الصلاة تمسحت وصليت واحتج من خص التيمم بالزباب بحديث حذيفة عندهم سلم باللفظ وجعلت لنا الأرض كلها مسجدا وجعلت تربتها لنا طهورا إذا لم نجد ماء وهذا خاص فينبغي أن

فَلْيُصَلِّ : وَأَحَلَّتْ لِي الْمَغَانِمُ وَلَمْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ قَبْلِي وَأُعْطِيتُ الشَّفَاعَةَ . وَكَانَ النَّبِيُّ يُبْعَثُ إِلَى قَوْمِهِ خَاصَّةً .
وَأُبْعِثْتُ إِلَى النَّاسِ عَامَّةً

يحمل العام عليه فتختص الطهورية بالتراب ودل الافتراق في اللفظ حيث حصل التأكيد في جعلها مسجداً دون الآخر على افتراق الحكم والامطاف أحدهما على الآخر نسقاً كما في حديث الباب ومنع بعضهم الاستدال بمناظر التربة على خصوصية التيمم بالتراب بان قال تربة كل مكان ما فيه من تراب أو غيره وأجيب بانه ورد في الحديث المذكور باللفظ التراب أخرجه ابن خزيمة وغيره وفي حديث على وجعل التراب لي طهوراً أخرجه أحمد والبيهقي بإسناد حسن ويقوي القول بانه خاص بالتراب ان الحديث سيق لظاهر التشریف والتخصيص فلو كان جائزاً بغير التراب لما اقتصر عليه (قوله فليصل) عرف مما تقدم أن المراد فليصل بعد أن يتيمم (قوله وأحلت لي الغنائم) وللكشمهيني المغانم وهي رواية مسلم قال الخطابي كان من تقدم على ضربين منهم من أم يؤذن له في الجهاد فلم تكن لهم مغانم ومنهم من أذن له فيه لكن كانوا اذا غنموا شيئاً لم يحل لهم أن يأكلوه وجاءت نار فاحرقته وقيل المراد انه خص بالتصرف في الغنيمة يصرفها كيف يشاء والاول أصوب وهو أن من مضى لم تحل لهم الغنائم أصلاً وسيأتي بسط ذلك في الجهاد (قوله وأعطيت الشفاعة) قال ابن دقيق العيد الأقرب أن اللام فيها للعود والمراد الشفاعة العظمى في اراحة الناس من هول الموقف ولا خلاف في وقوعها وكذا جزم النووي وغيره وقيل الشفاعة التي اختص بها انه لا يرد فيما يسأل وقيل الشفاعة خروج من في قلبه مثقال ذرة من ايمان لان شفاعة غيره تقع فيمن في قلبه أكثر من ذلك قاله عياض والذي يظهر لي ان هذه مرادة مع الاولى لانه يتبعها بما كاسياتي واضحا في حديث الشفاعة ان شاء الله تعالى في كتاب الرقاق وقال البيهقي في البعث يحتمل ان الشفاعة التي يختص بها أنه يشفع لاهل الصغائر والكبائر وغيره انما يشفع لاهل الصغائر دون الكبائر ونقل عياض ان الشفاعة المختصة به شفاعة لا ترد وقد وقع في حديث ابن عباس وأعطيت الشفاعة فاخرتها لأمي فهي لمن لا يشرك بالله شيئاً وفي حديث عمرو بن شعيب فهي لكم ولبن شهد أن لا اله الا الله فالظاهر أن المراد بالشفاعة المختصة في هذا الحديث اخراج من ليس له عمل صالح الا التوحيد وهو مختص أيضاً بالشفاعة الاولى لكن جاء التنويه بذكر هذه لانها غاية المطلوب من تلك لاقتضاءها الراحة المستمرة والله أعلم وقد ثبتت هذه الشفاعة في رواية الحسن عن أنس كاسياتي في كتاب التوحيد ثم ارجع الى ربي في الرابعة فاقول يا رب ائذن لي فيمن قال لا اله الا الله فيقول وعزتي وجلالي لا اخرجن منها من قال لا اله الا الله ولا يعكر على ذلك ما وقع عند مسلم قبل قوله وعزتي فيقول ليس ذلك لك وعزتي الخ لان المراد أنه لا يباشر الاخراج كما في المرات الماضية بل كانت شفاعته سبباً في ذلك في الحلة والله أعلم وقد تقدم الكلام على قوله وكان النبي يبعث الى قومه خاصة في أوائل الباب وأما قوله وبعثت الى الناس عامة فوقع في رواية مسلم وبعثت الى كل أحمر واسود فقيل المراد بالاحمر العجم وبالا سود العرب وقيل الاحمر الانس والا سود الجن وعلى الاول التنصيص على الانس من باب التنبيه بالادني على الاعلى لانه مرسل الى الجميع وأصرح الروايات في ذلك واشملها رواية أبي هريرة عند مسلم وارسلت الى الخلق كافة (تكميل) اول حديث أبي هريرة هذا فضلت على الانبياء بست فذكر الخمس المذكورة في حديث جابر الا الشفاعة وزاد خصلتين وهما واعطيت جوامع الكلم وختم بي النبيون فتحصل منه ومن حديث جابر سبع خصال ولمسلم ايضاً من حديث حذيفة فضلنا على الناس بثلاث خصال جعلت صنوفنا كصنف الملائكة وذكر خصلة الارض كما تقدم قال وذكر خصلة اخري وهذه الخصلة المهمة بينها ابن خزيمة والنسائي وهي واعطيت هذه الآيات من آخر سورة البقرة من كثر تحت العرش يشير الى ما حطه الله عن امته من الاثر وتحمل ما لا طاقة لهم به ورفع الخطأ والنسيان فصارت الخصال تسعاً ولاحمد من حديث على اعطيت اربما لم يعطهن احد من انبياء الله اعطيت مفاتيح الارض وسميت احمد وجعلت أمي خيراً لامم وذكر خصلة التراب فصارت الخصال اثني عشرة خصلة وعند البزار من وجه آخر عن أبي هريرة رفعه فضلت على الانبياء بست غفر لي ما تقدم من ذنبي وما تأخر وجعلت أمي

باب إذا لم يجده ماء ولا تراباً **حدثنا** زكريا بن يحيى قال حدثنا عبد الله بن نمير قال حدثنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أنها استعارت من أسماء قلادة فملككت فبعث رسول الله ﷺ رجلاً فوجدها فأدركتهم الصلاة وليس معهم ماء فصأوا فشكوا ذلك إلى رسول الله ﷺ فأنزل الله آية التيمم فقال أسيد بن حضير لعائشة جزائي الله خيراً فوالله ما نزل بك أمر تكرهينه إلا جعل الله ذلك لك وللذين فيه خيراً.

خير الامم واعطيت السكوتر وان صاحبكم لصاحب لواء الحمد يوم القيامة تحته آدم فمن دونه وذكر اثنين مما تقدم وله من حديث ابن عباس رفعه فضلت على الانبياء بخصلتين كان شيطاني كافراً فاعانني الله عليه فاسلم قال ونسيت الاخرى (قلت) فينتظم بهذا سبع عشرة خصلة ويمكن ان يوجد اكثر من ذلك لمن امعن التبع وقد تقدم طريق الجمع بين هذه الروايات وانه لا تعارض فيها وقد ذكر ابو سعد النيسابوري في كتاب شرف المصطفى ان عدد الذي اختص به نبينا صلى الله عليه وسلم عن الانبياء ستون خصلة وفي حديث الباب من التوائد غير ما تقدم مشروعية تعديد نعم الله واللقاء العلم قبل السؤال وان الاصل في الارض الطهارة وان صحة الصلاة لا تختص بالمسجد المبني لذلك واما حديث لا صلاة لجار المسجد الا في المسجد فضيف أخرجه الدارقطني من حديث جابر واستدل به صاحب البسوط من الحنفية على اظهار كرامة الآدمي وقال لان الآدمي خلق من ماء وتراب وقد ثبت ان كلا منهما طهور ففي ذلك بيان كرامته والله تعالى أعلم بالصواب (قوله باب اذا لم يجد ماء ولا تراباً) قال ابن رشيد كان المصنف نزل فقصد شرعية التيمم منزلة فقد التراب بعد شرعية التيمم فكأنه يقول حكمهم في عدم المطهر الذي هو الماء خاصة كحكمنا في عدم المطهرين الماء والتراب وهذا يظهر مناسبة الحديث للترجمة لان الحديث ليس فيه انهم فقدوا التراب وانما فيه انهم فقدوا الماء فقط ففيه دليل على وجوب الصلاة لفاقد الطهورين ووجهه انهم صلوا معتقدين وجوب ذلك ولو كانت الصلاة حينئذ ممنوعة لانكر عليهم النبي صلى الله عليه وسلم وبهذا قال الشافعي وأحمد وجمهور الحديثين وأكثر أصحاب مالك لكن اختلفوا في وجوب الاعادة فالمنفوس عن الشافعي وجوبها وصححه أكثر أصحابه واحتجوا بانه عذر نادر فلم يسقط الاعادة والمشهور عن أحمد وبه قال المزني وسحنون وابن المنذر لا تجب واحتجوا بحديث الباب لانها لو كانت واجبة لبينها لهم النبي صلى الله عليه وسلم اذ لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة وتعقب بان الاعادة لا تجب على الفور فلم يتأخر البيان عن وقت الحاجة وعلى هذا فلا بد من دليل على وجوب الاعادة وقال مالك وأبو حنيفة في المشهور عنهما لا يصلي لكن قال أبو حنيفة وأصحابه يجب عليه القضاء وبه قال الثوري والاوزاعي وقال مالك فيما حكاه عنه المدينيون لا يجب عليه القضاء وهذه الافوال الاربعة هي المشهورة في المسئلة وحكي النووي في شرح المذهب عن القديم تستحب الصلاة وتجب الاعادة وبهذا نصير الافوال خمسة والله أعلم (قوله حدثنا زكريا بن يحيى) هكذا وقع في جميع الروايات غير منسوب وكذا في قصة سعد بن معاذ فانه أوردناها في الصلاة والهجرة وانما نرى بهذا الاسناد عنه ولم ينسبه وأعادته في التفسير تاما ومثله في الصلاة حديث مرأب بكر أن يصلي بالناس وكذا سبق في باب خروج النساء الى البراز لكن من روايته عن أبي أسامة لا عن عبد الله بن نمير وأعادته في التفسير تاما ومثله في التفسير حديث عائشة كنت أغار على اللاتي وهبن أنفسهن وفي صفة ابليس حديث لما كان يوم أحد انهم زعم المشركون الحديث وجزم الكل باذى بانه اللؤلؤى البلخي وقال ابن عدي هو زكريا بن يحيى بن زكريا بن أبي زائدة والى هذا ما الدارقطني لانه كوفي وكذا الشيخان المذكوران عبد الله بن نمير وأبو أسامة وقد روى البخاري في العيدين عن زكريا بن يحيى عن اخارني لكن قال حدثنا زكريا بن يحيى أبو السكين فيحتمل أن يكون هو المهمل في المواضع الاخرى لانه كوفي وشيخه كوفي أيضا وقد ذكر المزي في التهذيب انه روي عن ابن نمير وأبي أسامة أيضا وجزم صاحب الزهرة بان البخاري روي عن أبي السكين أربعة أحاديث وهو مصير منه الى أنه المراد كما جوزناه والى ذلك ما أبو الوليد الباجي في رجال البخاري والله أعلم (قوله وليس معهم ماء فصلوا) زاد الحسن بن سفيان في مسنده عن محمد بن عبد الله بن نمير عن أبيه فصلوا بغير وضوء

باب التيمم في الحضر إذا لم يجد الماء وخاف فوت الصلاة وبه قال عطاء وقال الحسن في المريض عنده الماء ولا يجد من يذاوله يتيمم. وأقبل ابن عمر من أرضه بالجرف فحضرت العصر بمربد النعم فصلّى ثم دخل المدينة والشمس مرتفعة فلم يجد **حدثنا** يحيى بن بكير قال حدثنا الليث عن جعفر بن ربيعة عن الأعرج قال سمعت عميراً مولى ابن عباس قال أقبلك أنا وعبد الله بن يسار مولى ميمونة زوج النبي ﷺ حتى دخلنا

أخرجه الاسماعيلي وأبو نعيم من طريقه وكذا أخرجه الجوزي من وجه آخر عن ابن نمر وكذا المصنف في فضل عائشة من طريق أبي أسامة وفي التفسير من طريق عبدة بن سليمان كلاهما عن هشام وكذا المسلم من طريق أبي أسامة وأغرب ابن المنذر فادعى أن عبدة تفرد بهذه الزيادة وقد تقدمت مباحث الحديث وطريق الجمع بين رواية عروة والقلصم في الباب الذي قبله (قوله باب التيمم في الحضر إذا لم يجد الماء وخاف فوت الصلاة) جعله مقيداً بشرطين خوف خروج الوقت وفقد الماء وملتحق بفقده عدم القدرة عليه (قوله وبه قال عطاء) أي بهذا المذهب وقد وصله عبد الرزاق من وجه صحيح وابن أبي شيبة من وجه آخر وليس في المنقول عنه تعرض لوجوب الإعادة (قوله وقال الحسن) وصله اسمعيل القاضي في الأحكام من وجه صحيح وروى ابن أبي شيبة من وجه آخر عن الحسن وابن سيرين قال لا يتيمم ما رجأ أن يقدر على الماء في الوقت ومفهومه يوافق ما قبله (قوله وأقبل ابن عمر) قال الشافعي أنا ابن عيينة عن ابن عجلان عن نافع عن ابن عمر أنه أقبل من الجرف حتى إذا كان بالمر بدت يمسح وجهه ويديه وصلى العصر وذكر بقية الخبر كما علقه المصنف ولم يظهر لي سبب حذفه منه ذكر التيمم مع أنه مقصود الباب وقد أخرجه مالك في الموطأ عن نافع مختصراً لكن ذكر فيه أنه تيمم فمسح وجهه ويديه إلى المرفقين وأخرجه الدارقطني والحاكم من وجه آخر عن نافع مرفوعاً لكن إسناده ضعيف والجرف بضم الجيم والراء بعدها فاء موضع ظاهر المدينة كانوا يعسكرون به إذا أرادوا الغز وقال ابن اسحق هو على فرسخ من المدينة والمراد بكسر الميم وسكون الراء بعدها موحدة مفتوحة وحكي ابن التين أنه روى بفتح أوله وهو من المدينة على ميل وهذا يدل على أن ابن عمر كان يري جواز التيمم للحاضر لأن مثل هذا لا يسمى سفرًا ويهدأ بناسب الترجمة وظاهره أن ابن عمر لم يراع خروج الوقت لأنه دخل المدينة والشمس مرتفعة لكن يحتمل أن يكون ظن أنه لا يصلح إلا بعد خروج الوقت ويحتمل أيضاً أن ابن عمر تيمم لأن حدث بل لأنه كان يتوضأ لكل صلاة استحباباً فلهذا كان على وضوء فأراد الصلاة ولم يجد الماء كعادته فاقتصر على التيمم بدل الوضوء وعلى هذا فليس مطاباً للترجمة إلا جامع ما بينهما من التيمم في الحضر وأما كونه لم يعد فلاحجة فيه لمن أسقط الإعادة عن التيمم في الحضر لأنه على هذا الاحتمال لا تجب عليه الإعادة بالاتفاق وقد اختلف السلف في أصل المسئلة فذهب مالك إلى عدم وجوب الإعادة على من تيمم في الحضر ووجه ابن بطلان أن التيمم إنما ورد في المسافر والمريض لأدراك وقت الصلاة فيلتحق بهما الحاضر إذا لم يقدر على الماء قياساً وقال الشافعي تجب عليه الإعادة لندور ذلك وعن أبي يوسف وزفر لا يصلح إلى أن يجد الماء ولو خرج الوقت (قوله عن جعفر بن ربيعة) في رواية الاسماعيلي حدثني جعفر بن نصف هذا الإسناد مصريون ونصفه الأعلى مديون (قوله سمعت عميراً مولى ابن عباس) هو ابن عبد الله الهلالي مولى أم الفضل بنت الحرث والدته ابن عباس وقد روي ابن اسحق هذا الحديث فقال مولى عبيد الله بن عباس وإذا كان مولى أم الفضل فهو مولى أولادها وروي موسى بن عقبة وابن لهيعة وأبو الحويرث هذا الحديث عن الأعرج عن أبي الجهم ولم يذكر روايتهما عمير والصواب إثباته وليس له في الصحيح غير هذا الحديث وحديث آخر عن أم الفضل ورواية الأعرج عنه من رواية الأقران (قوله أقبلك أنا وعبد الله بن يسار) هو أخو عطاء بن يسار التابعي المشهور ووقع عند مسلم في هذا الحديث عبد الرحمن بن يسار

عَلَى أَبِي جُهَيْمٍ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ الصَّمَّةِ الْأَنْصَارِيِّ فَقَالَ أَبُو الْجُهَيْمِ: أَقْبَلَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ نَحْوِ بَيْتِ جَمَلٍ فَلَقِيَهُ رَجُلٌ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى أَقْبَلَ عَلَى الْجِدَارِ فَمَسَحَ بِوَجْهِهِ وَيَدَيْهِ ثُمَّ رَدَّ عَلَيْهِ السَّلَامَ **بَابُ التَّيْمُمِ** هَلْ يَنْفُخُ فِيهِمَا **حَدَّثَنَا** آدَمُ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ حَدَّثَنَا الْحَكَمُ عَنْ ذَرٍّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِرَى عَنْ أَبِيهِ قَالَ

وهو وهم وليس له في هذا الحديث رواية ولهذا لم يذكره المصنفون في رجال الصحيحين (قوله على أبي جهيم) قيل اسمه عبد الله وحكي ابن أبي حاتم عن أبيه قال يقال هو الحارث بن الصمة فعلى هذا النحلة ابن زائدة بين أبي جهيم والحارث لكن صحح أبو حاتم ان الحارث اسم أبيه لا اسمه وفرق ابن أبي حاتم بينه وبين عبد الله بن جهيم يكنى أيضا أبا جهيم وقال ابن منده عبد الله بن جهيم بن الحارث بن الصمة فجعل الحارث اسم جده ولم يوافق عليه وكأنه أراد أن يجمع الأقوال المختلفة فيه والصمة بكسر المهملة وتشديد الميم هو ابن عمر وابن عتيك الخزرجي ووقع في مسلم دخلنا على أبي الجهم باسكان الهاء والصواب انه بالتصغير وفي الصحابة شخص آخر يقال له أبو الجهم وهو صاحب الانبجانية وهو غير هذا لانه قرشي وهذا انصاري ويقال بحذف الالاف واللام في كل منهما وبإثباتهما (قوله من نحو بئر جمل) أي من جهة الموضع الذي يعرف بذلك وهو معروف بالمدينة وهو بفتح الجيم والميم وفي النسائي بئر الجمل وهو من العقيق (قوله فلقية رجل) هو أبو الجهم الراوى بينه الشافعي في روايته لهذا الحديث من طريق أبي الحويرث عن الاعرج (قوله حتى أقبل على الجدار) وللدارقطني من طريق ابن اسحق عن الاعرج حتى وضع يده على الجدار وزاد الشافعي فحتمه بعصا وهو محمول على ان الجدار كان مباحا أو مملوكا لانسان يعرف رضاه (قوله فمسح بوجهه ويديه) وللدارقطني من طريق أبي صالح عن الليث فمسح بوجهه وذراعيه وكذا الشافعي من رواية أبي الحويرث وله شاهد من حديث ابن عمر أخرجه أبو داود لكن خطأ الحفاظ روايته في رفعه وصوبوا وقفه وقد تقدم ان ما لكأ أخرجه موقوفا بمعناه وهو الصحيح والثابت في حديث أبي جهيم أيضا بانظريده لا ذراعيه فانها رواية شاذة مع ما في أبي الحويرث وأبي صالح من الضعف وسيأتي ذكر الخلاف في إيجاب مسح الذراعين بعد بياب واحد قال النووي هذا الحديث محمول على انه صلى الله عليه وسلم كان عادما للماء حال التيمم (قلت) وهو مقتضى صنيع البخاري لكن تعقب استدلاله به على جواز التيمم في الحضر بانه ورد علي سبب وهو ارادة ذكر الله لان لفظ السلام من اسمائه وما أريد به استباحة الصلاة واجيب بانه لما يتمم في الحضر لرد السلام مع جوازه بدون الطهارة فمن خشي فوت الصلاة في الحضر جاز له التيمم بطريق الاولى لعدم جواز الصلاة بغير طهارة مع القدرة وقيل يحتمل انه لم يرد صلى الله عليه وسلم بذلك التيمم رفع الحدث ولا استباحة محظور وانما اراد التشبه بالمتطهرين كما يشرع الامساك في رمضان لمن يباح له الفطر أو أراد تخفيف الحدث بالتيمم كما يشرع تخفيف حدث الجنب بالوضوء كما تقدم واستدل به ابن بطلال على عدم اشتراط التراب قال لانه معلوم انه لم يعلق يده من الجدار تراب ونوقض بأنه غير معلوم بل هو محتمل وقد سبق من رواية الشافعي ما يدل على أنه لم يكن على الجدار تراب ولهذا احتاج الى حتمه بالعصا (قوله باب التيمم هل ينفخ فيهما) أي في يديه وزعم الكرماني ان في بعض النسخ باب هل ينفخ في يديه بعدما يضرب بهما الصعيد للتيمم وانما ترجمه بلانظ الاستفهام لينبه على أن فيه احتمالا كعادته لان النفخ يحتمل أن يكون شيئا علق بيده خشي أن يصيب وجهه الكريم أو علق بيده من التراب شيئا له كثرة فأراد تخفيفه لتلايق له أثر في وجهه ويحتمل أن يكون لبيان التشريع ومن ثم تمسك به من أجاز التيمم بغير التراب زاعما أن تفخه يدل على أن المشتراط في التيمم الضرب من غير زيادة على ذلك فلما كان هذا العمل محتملا لما ذكر أورده بلانظ الاستفهام ليعرف الناظر أن للبحث فيه مجالا (قوله حدثنا الحكم) هو ابن عتبة الفقيه الكوفي

جاء رجل إلى عمر بن الخطاب فقال إني أجنبنت فلم أصب الماء فقال عمار بن ياسر لعمر بن الخطاب أم تذكر أنا كنا في سفر أنا وأنت . فأمأ أنت فلم تصل . وأمأ أنا فتممكت فصليت فذكرت للنبي ﷺ فقال النبي ﷺ إنما كان يكفيك هذا كذا فضرب النبي ﷺ بكفيه الأرض ونفخ فيهما ثم مسح بهما وجهه وكفيه باب التيمم للوجه والكفين

وذر بالمعجمة هو ابن عبد الله المرهبي (قوله جاء رجل) لم أقف على تسميته وفي رواية الطبراني انه من أهل البادية وفي روايه سليمان بن حرب الآتية ان عبد الرحمن بن أبيزري شهد ذلك (قوله فلم أصب الماء فقال عمار) هذه الرواية اختصر فيها جواب عمر وليس ذلك من المصنف فقد أخرجه البيهقي من طريق آدم أيضا بدونها وقد أورد المصنف الحديث المذكور في الباب الذي يليه من رواية ستة أنفس أيضا عن شعبة بالاسناد المذكور ولم يسقه تاما من رواية واحد منهم ثم ذكر جواب عمر مسلم من طريق يحيى بن سعيد والنسائي من طريق حجاج بن محمد كلاهما عن شعبة ولفظهما فقال لا تصل زاد السراج حتى تجد الماء وللنسائي نحوه وهذا مذهب مشهور عن عمر ووافقه عليه عبد الله بن مسعود وجرت فيه مناظرة بين أبي موسى وأبن مسعود كما سيأتي في باب التيمم ضربة وقيل ان ابن مسعود رجع عن ذلك وسند كرهناك توجيه ما ذهب اليه عمر في ذلك والجواب عنه (قوله في سفر) ولمسلم في سرية وزاد فأجنبنا وسيأتي للمصنف مثله في الباب الذي بعده من رواية سليمان بن حرب عن شعبة (قوله فتممكت) وفي الراوية الآتية بعد فتمرغت بالغين المعجمة أي تقلت وكان عمارا استعمل القياس في هذه المسئلة لانه لما رأى ان التيمم اذا وقع بدل الوضوء وقع على هيئة الوضوء رأى ان التيمم عن الغسل يقع على هيئة الغسل ويستفاد من هذا الحديث وقوع اجتهاد الصحابة في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وان المجتهد لا لوم عليه اذا بذل وسعه وان لم يصب الحق وانه اذا عمل بالاجتهاد لا تجب عليه الاعادة وفي تركه أمر عمر أيضا بقضائها متمسك لمن قال ان فاقد الطهورين لا يصلي ولا فضاء عليه كما تقدم (قوله انما كان يكفيك) فيه دليل على ان الواجب في التيمم هي الصفة المشروحة في هذا الحديث والزيادة على ذلك لو ثبتت بالامر دلت على النسخ ولزم قبولها لكن انما وردت بالفعل فتحمل على الاكمل وهذا هو الاظهر من حيث الدليل كما سيأتي (قوله وضرب بكفيه الارض) في رواية غير أبي ذر فضرب النبي صلى الله عليه وسلم وكذا للبيهقي من طريق آدم (قوله ونفخ فيهما) وفي رواية حجاج الآتية ثم أدناهما من فيه وهي كناية عن النفخ وفيها اشارة الى أنه كان نفخا خفيفا وفي رواية سليمان بن حرب نقل فيهما والتفل قال أهل اللغة هودون البرق والنفث دونه وسياق هؤلاء يدل على أن التعليم وقع بالفعل ولمسلم من طريق يحيى ابن سعيد وللإسماعيلي من طريق يزيد بن هرون وغيره كلهم عن شعبة ان التعليم وقع بالقول ولفظهم انما كايكفيك أن تضرب يديك الأرض زادي يحيى ثم تنفخ ثم تمسح بهما وجهك وكفيك واستدل بالنفخ على استحباب تخفيف التراب كما تقدم وعلى سقوط استحباب التكرار في التيمم لان التكرار يستلزم عدم التخفيف وعلى ان من غسل رأسه بدل المسح في الوضوء أجزأه أخذ من كون عمار تمرغ في التراب للتيمم وأجزأه ذلك ومن هنا يؤخذ جواز الزيادة على الضربتين في التيمم وسقوط انحباب الترتيب في التيمم عن الجنابة (قوله باب التيمم للوجه والكفين) أي هو الواجب المجزئ واتي بذلك بصيغة الجزم مع شهرة الخلاف فيه لقوة دليله فان الاحاديث الواردة في صفة التيمم لم يصح منها سوى حديث أبي جهيم وعمار وما عداها فضعيف أو مختلف في رفعة ووقفه والراجح عدم رفعة فاما حديث أبي جهيم فورد بذكر اليدين مجملا وأما حديث عمار فورد بذكر الكفين في الصحيحين وبذكر المرفقين في السنن وفي رواية الى نصف الذراع وفي رواية الى الآباط فاما رواية المرفقين وكذا نصف الذراع فتميمها مقال وأما رواية الآباط فقال الشافعي وغيره ان كان ذلك وقع بامر النبي صلى الله عليه وسلم فكل تيمم صح للنبي صلى الله عليه وسلم بعده فهو ناسخ له وان كان وقع بغير أمره فالحجة فيما أمر به وما يقوى رواية الصحيحين في الاقتصار على الوجه والكفين كوني عمار كان يفتي بعد النبي

حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ قَالَ أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ أَخْبَرَنِي الْحَكَمُ عَنْ ذَرٍّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِزَى عَنْ أَبِيهِ قَالَ عَمَّارٌ بِهَذَا وَضَرَبَ شُعْبَةُ يَدَيْهِ الْأَرْضَ ثُمَّ أَذْنَاهُمَا مِنْ فِيهِ ثُمَّ مَسَحَ وَجْهَهُ وَكَفَّيْهِ .
 وَقَالَ النَّضْرُ أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْحَكَمِ قَالَ سَمِعْتُ ذَرًّا يَقُولُ عَنْ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِزَى قَالَ الْحَكَمُ وَقَدْ سَمِعْتُهُ مِنْ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ قَالَ عَمَّارٌ **حَدَّثَنَا** سَلْبَانُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْحَكَمِ عَنْ ذَرٍّ عَنْ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِزَى عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ شَهِدَ عُمَرَ . وَقَالَ لَهُ عَمَّارٌ كُنَّا فِي سَرِيَّةٍ فَأَجْتَنَبْنَا وَقَالَ تَقَلَّ فِيهِمَا **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْحَكَمِ عَنْ ذَرٍّ عَنْ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِزَى عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ قَالَ عَمَّارٌ لِعُمَرَ تَمَسَّكَتُ فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ يَكْفِيكَ الْوَجْهُ وَالْكَفَّيْنِ

صلي الله عليه وسلم بذلك وراوى الحديث أعرف بالمراد به من غيره ولا سيما الصحابي المجتهد وسيأتي الكلام على مسألة الاختصار على ضربة واحدة في باب ان شاء الله تعالى (قوله حدثنا حجاج) هو ابن منهال وقد روي النسائي هذا الحديث من طريق حجاج بن محمد عن شعبة بغير هذا السياق ولم يسمع البخارى من حجاج بن محمد وتابعه على هذا السياق عن حجاج بن منهال على عبدالعزيز البغوي أخرجه ابن المنذر والطبراني عنه وحالفهما محمد بن خزيمة البصري عنه فقال عن عبد الرحمن بن أبزي عن أبيه أخرجه الطحاوي عنه وأشار الى أنه وهم فيه (قلت) سقطت من روايته لفظة ابن ولا بد منها لان أبزي والد عبد الرحمن لا رواية له في هذا الحديث والله اعلم (قوله عن الحكم) في رواية كريمة والاصيلي أخبرني الحكم وهي رواية ابن المنذر أيضا (قوله عن ابن عبد الرحمن) في رواية أبي ذر وأبي الوقت عن سعيد بن عبد الرحمن (قوله بهذا) أشار الى سياق المتن الذي قبله من رواية آدم عن شعبة وهو كذلك لأنه ليس في رواية حجاج قصة عمر (قوله وقال النضر) هو ابن شميل وهذا التعليق موصول عند مسلم عن اسحق بن منصور عن النضر وأخرجه أبو نعيم في المستخرج من طريق اسحق بن راهويه عنه وأفاد النضر في هذه الرواية ان الحكم سمعه من شيخ سيخه سعيد بن عبد الرحمن والظاهر أنه سمعه من ذر عن سعيد ثم لقي سعيدا فأخذه عنه وكان سماعه له من ذر كان أتقن ولهذا أكثر ما يجيىء في الروايات بإثباته وأفادت رواية سليمان بن حرب ان عمرا أيضا كان قد أجنب فلذا خالف اجتهاده اجتهاد عمار (قوله في رواية محمد بن كثير يكفيك الوجه والكفان) كذا في رواية الاصيلي وغيره بالرفع فيهما على الفاعلية وهو واضح وفي رواية أبي ذر وكريمة يكفيك الوجه والكفين بالنصب فيهما على المفعولية اما باضمار أعني أو التقدير يكفيك ان تمسح الوجه والكفين أو بالرفع في الوجه على الفاعلية وبالنصب في الكفين على انه مفعول معه وقيل انه روى بالجرف فيهما ووجهه ابن مالك بان الاصل يكفيك مسح الوجه والكفين فحذف المضاف وبقى المجرور به على ما كان ويستفاد من هذا الوجه ان ما زاد على الكفين ليس بفرض كما تقدم واليه ذهب أحمد واسحق وابن جرير وابن المنذر وابن خزيمة ونقله ابن الجهم وغيره عن مالك ونقله الخطابي عن أصحاب الحديث وقال النووي رواه أبو ثور وغيره عن الشافعي في القديم وأنكر ذلك الماوردي وغيره قال وهو انكار مردود لان أبانور امام ثقة قال وهذا القول وان كان مرجوحا فهو القوي في الدليل انتهى كلامه في شرح المهدب وقال في شرح مسلم في الجواب عن هذا الحديث ان المراد به بيان صورة الضرب للتعليم وليس المراد به بيان جميع ما يحصل به التيمم وتعقب بان سياق القصة يدل على ان المراد به بيان جميع ذلك لان ذلك هو الظاهر من قوله انما يكفيك واماما استدلل به من اشتراط بلوغ المسح الى المرفقين من ان ذلك مشروط في الوضوء فجوابه انه قياس في مقابلة

حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ الْحَكَمِ عَنْ ذَرٍّ عَنْ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ شَهِدْتُ
عُمَرَ قَالَ لَهُ عَمَّارٌ وَسَاقَ الْحَدِيثَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ
 الْحَكَمِ عَنْ ذَرٍّ عَنْ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِيهِ قَالَ قَالَ عَمَّارٌ فَضَرَبَ النَّبِيُّ ﷺ بِيَدِهِ الْأَرْضَ
 فَسَحَّ وَجْهَهُ وَكَفَّيْهِ **بَابُ الصَّعِيدِ الطَّيِّبِ وَضُوءِ الْمُسْلِمِ يَكْفِيهِ مِنَ الْمَاءِ وَقَالَ الْحَسَنُ يُجْزِيهِ التَّيْمُمُ**
 مَا لَمْ يُحْدِثْ وَأُمُّ ابْنِ عَبَّاسٍ وَهُوَ مُتَيَّمٌ . وَقَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ لَا بَأْسَ بِالصَّلَاةِ عَلَى السَّبْخَةِ وَالتَّيْمُمِ بِهَا
حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ قَالَ حَدَّثَنَا عَوْفٌ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو رَجَاءٍ عَنْ عِمْرَانَ قَالَ

النص فهو فاسد الاعتبار وقد عارضه من لم يشترط ذلك بقياس آخر وهو الاطلاق في آية السرقة ولا حاجة لذلك مع وجود
 هذا النص (قوله حدث مسلم) هو ابن ابراهيم ولم يسق المتن في هذه الرواية بل قال وساق الحديث وظاهره ان انظره
 يوافق اللفظ الذي قبله ثم ساقه نازلا من طريق غندر عن شعبة وأظنه قصد بآراء هذه الطرق الاشارة الى ان النظر
 تفرد بزيادته وان الحكم سمعه من سعيد بلا واسطة واختصر المصنف أيضا سياق غندر وقد أخرجه أحمد عنه وأخرجه
 ابن خزيمة في صحيحه عن محمد بن بشار شيخ البخاري وساقه أتم ذكر فيه قصة عمرو ذ كرفيه النفخ أيضا والله أعلم
 أعلم (قوله باب) بالتأني (الصعيد الطيب وضوء المسلم) هذه الترجمة لفظ حديث أخرجه البزار من طريق هشام
 ابن حسان عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة مرفوعا وصححه ابن القطان لكن قال الدارقطني ان الصواب ارساله
 وروى أحمد وأصحاب السنن من طريق أبي قلابة عن عمرو بن بجدان وهو بضم الموحدة وسكون الجيم عن أبي ذر
 نحوه وأظنه ان الصعيد الطيب ظهور المسلم وان لم يجد الماء عشر سنين وصححه الترمذي وابن حبان والدارقطني
 (قوله وقال الحسن) وصله عبدالرزاق ولفظه يجزئ تيمم واحد ما لم يحدث وابن أبي شيبة ولفظه لا ينقض التيمم
 الا الحدث وسعيد بن منصور وأظنه التيمم بمنزلة الوضوء اذا توضأت فانت على وضوء حتى تحدث وهو أصرح في
 مقصود الباب وكذلك ما أخرجه حماد بن سلمة في مصنفه عن يونس بن عبيد عن الحسن قال تصلي الصلوات كلها
 بتيمم واحد مثل الوضوء ما لم تحدث (قوله وأم ابن عباس وهو متيمم) وصله ابن أبي شيبة والبيهقي وغيرهما واسناده
 صحيح وسيأتي في باب اذا خاف الجنب لعمر بن العاص مثله وأشار المصنف بذلك الى أن التيمم يقوم مقام الوضوء ولو
 كانت الطهارة به ضعيفة لما أم ابن عباس وهو متيمم من كان متوضئا وهذه المسئلة وافق فيها البخاري الكوفيين والجمهور
 وذهب بعضهم من التابعين وغيرهم الى خلاف ذلك وحجتهم ان التيمم طهارة ضرورية لاستباحة الصلاة قبل
 خروج الوقت ولذلك أعطى النبي صلى الله عليه وسلم الذي أجنب فلم يصل الا ناء من الماء ليغتسل به بعد ان قال له
 عليك بالصعيد فانه يكفيك لانه وجد الماء فبطل تيممه وفي الاستدلال بهذا على عدم جواز أكثر من فريضة بتيمم واحد
 نظر وقد أيسر عند الاكثر بالتيمم الواحد النوافل مع التريضة الا ان مالكا رحمه الله يشترط تقدم الفريضة وشذريك
 القاضي فقال لا يصلي بالتيمم الواحد أكثر من صلاة واحدة فرضا كانت أو نفلا قال ابن المنذر اذا صححت النوافل بالتيمم
 الواحد صححت الفرائض لان جميع ما يشترط للفرائض مشروط للنوافل الابدليل انتهى وقد اعترف البيهقي بأنه ليس في
 نسخة حديث صحيح من الطرفين قال لكن صح عن ابن عمر انهما التيمم لكل فريضة ولا يعلم له مخالف من الصحابة
 وتعقب بما رواه ابن المنذر عن ابن عباس انه لا يجب واحتج المصنف لعدم الوجوب بعموم قوله في حديث الباب فانه يكفيك
 أي ما لم تحدث أو تجد الماء وحمله الجمهور على الفريضة التي تيمم من أجلها ويصلي به ماشاء من النوافل فاذا حضرت فريضة
 أخرى وجب طلب الماء فان لم يجد تيمم والله أعلم (قوله وقال يحيى بن سعيد) هو الانصاري والسبخة بمهملة وموحدة
 ثم معجمة مفتوحات هي الارض المسالحة التي لا تكاد تنبت واذا وصفت الارض قلت هي أرض سبخة بكسر الموحدة

كُنَّا فِي سَفَرٍ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَإِنَّا أَسْرَيْنَا حَتَّى إِذَا كُنَّا فِي آخِرِ اللَّيْلِ وَقَعْنَا وَقْعَةً وَلَا وَقْعَةً أَحَلَى عِنْدَ الْمَسَافِرِ مِنْهَا فَمَا أَتَقَنَّا إِلَّا حَرُّ الشَّمْسِ .

وهذا الاثر يتعلق بقوله في الترجمة الصعيد الطيب أى ان المراد بالطيب الطاهر وأما الصعيد فقد تقدم نقل الخلاف فيه وان الاظهر اشتراط التراب ويدل عليه قوله تعالى فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه فان الظاهر انها للتبويض قال ابن بطال فان قيل لا يقال مسح منه الا اذا أخذ منه جزء وهذه صفة التراب لا صفة الصخر مثلا الذي لا يعلق باليد منه شيء قال فالجواب انه يجوز أن يكون قوله منه صلة وتعقب بانه تعسف قال صاحب الكشف فان قلت لا يفهم أحد من العرب من قول القائل مسحت برأسي من الدهن أو غيره الا معنى التبويض قلت هو كما يقولوا والاذعان للحق خير من المراء انتهى واحتج ابن خزيمة لجواز التيمم بالسبخة بحديث عائشة في شأن الهجرة انه قال صلى الله عليه وسلم أريت دار هجرتكم سبخة ذات نخل يعني المدينة قال وقد سمي النبي صلى الله عليه وسلم المدينة طيبة فدل على ان السبخة داخلية في الطيب وام يخالف في ذلك الاسحق ابن راهويه (قوله حدثنا مسدد) زاد أبو ذر بن مسرهد ويحيى بن سعيد هو القطان وعوف بالقاء هو الاعرابي وأبو رجاء هو العطاردي وعمران هو ابن حصين وكلهم بصريون (قوله كنا في سفر مع النبي صلى الله عليه وسلم) اختلاف في تعيين هذا السفر ففي مسلم من حديث أبي هريرة انه وقع عند رجوعهم من خير قريب من هذه القصة وفي أبي داود من حديث ابن مسعود أقبل النبي ﷺ من الحديبية ليلا فزل فقال من يكأون فقال بلال انا الحديث وفي الموطأ عن زيد بن أسلم مرسل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة بطريق مكة ووكل بلالا وفي مصنف عبد الرزاق عن عطاء بن يسار مرسل ان ذلك كان بطريق تبوك وللبهقي في الدلائل نحوه من حديث عقبة بن عامر وروى مسلم من حديث أبي قتادة مطولا والبخاري مختصرا في الصلاة قصة نومهم عن صلاة الصبح أيضا في السفر لكن لم يعينه ووقع في رواية لابي داود أن ذلك كان في غزوة جيش الامراء وتعقبه ابن عبد البر بأن غزوة جيش الامراء هي غزوة مونة ولم يشهد بها النبي صلى الله عليه وسلم وهو كما قال لكن يحتمل أن يكون المراد بغزوة جيش الامراء غزوة أخرى غير غزوة مونة وقد اختلف العلماء هل كان ذلك مرة أو أكثر أعني نومهم عن صلاة الصبح فجزم الاصيلي بأن القصة واحدة وتعقبه القاضي عياض بأن قصة أبي قتادة مغايرة لقصة عمران بن حصين وهو كما قال فان قصة أبي قتادة فيها أن أبا بكر وعمر لم يكونا مع النبي صلى الله عليه وسلم لالنام وقصة عمران فيها انهما كانا معه كما سنبينه وأيضا فقصة عمران فيها أن أول من استيقظ أبو بكر ولم يستيقظ النبي صلى الله عليه وسلم حتى أيقظه عمر بالتكبير وقصة أبي قتادة فيها أن أول من استيقظ النبي صلى الله عليه وسلم وفي القصتين غير ذلك من وجوه المغايرات ومع ذلك فالجمع بينهما ممكن لاسيما ما وقع عند مسلم وغيره ان عبد الله بن رباح راوى الحديث عن أبي قتادة ذكر أن عمران بن حصين سمعه وهو يحدث بالحديث بطوله فقال له انظر كيف تحدث فاني كنت شاهدا القصة قال فما أنكر عليه من الحديث شيئا فهذا يدل على اتحادها لكن لدعي التعدد ان يقول يحتمل أن يكون عمران حضر القصتين فحدث إحداهما وصدق عبد الله بن رباح لما حدث عن أبي قتادة بالآخرى والله أعلم ومما يدل على تعدد القصة اختلاف مواطنها كما قدمناه وحاول ابن عبد البر الجمع بينهما بأن زمان رجوعهم من خير قريب من زمان رجوعهم من الحديبية وان اسم طريق مكة يصدق عليهما ولا يخفى ما فيه من التكلف ورواية عبد الرزاق بتعيين غزوة تبوك رد عليه وروى الطبراني من حديث عمرو بن أمية شيئا بقصة عمران وفيه ان الذي كلاً لهم الفجر ذو مخبر وهو بكسر الميم وسكون الحاء المعجمة وفتح الموحدة وأخرجه من طريق ذي مخبر أيضا وأصله عند أبي داود وفي حديث أبي هريرة عند مسلم ان بلالا هو الذي كلاً لهم الفجر وذكر فيه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان أولهم استيقاظا كما في قصة أبي قتادة ولابن حبان في صحيحه من حديث ابن مسعود انه كلاً لهم الفجر وهذا أيضا يدل على تعدد القصة والله أعلم (قوله أسرينا) قال الجوهرى تقول سريت وأسريت بمعنى اذا سرت ليلا وقال صاحب المحكم السرى سير عامة الليل وقيل سير الليل كله وهذا الحديث يخالف القول الثاني (قوله وقعنا وقعة)

وكان أول من استيقظ فلان ثم فلان ثم فلان يسميهم أبو رجاء فذني عوف ثم عمر بن الخطاب الرابع .
 وكان النبي ﷺ إذا نام لم يوقظ حتى يكون هو يستيقظ لأننا لا ندرى ما يحدث له في نومه فلما
 استيقظ عمر ورأى ما أصاب الناس وكان رجلاً جليداً فكبر ورفع صوته بالتكبير فما زال يكبر
 ويرفع صوته بالتكبير حتى استيقظ بصوته النبي ﷺ فلما استيقظ شكوا إليه الذي أصابهم قال
 لا ضير أو لا يضيراً أرتحلوا فأرتحل

في رواية أبي قتادة عند المصنف ذكر سبب نزولهم في تلك الساعة وهو سؤال بعض القوم في ذلك وفيه أنه صلى الله عليه وسلم قال أخاف أن تناموا عن الصلاة فقال بلال أنا أوقظهم (قوله فكان أول من استيقظ فلان) بنصب أول لأنه خبر كان وقوله الرابع هو في روايتنا بالرفع ويجوز نصبه على خبر كان أيضاً وقد بين عوف أنه نسي تسمية الثلاثة مع أن شيخه كان يسميهم وقد شاركه في روايته عنه سلم بن زرير فسمى أول من استيقظ أخرجه المصنف في علامات النبوة من طريقه ولفظه فكان أول من استيقظ أبو بكر ويشبه والله أعلم أن يكون الثاني عمران راوى القصة لأن طاهر سياقه أنه شاهد ذلك ولا يمكنه مشاهدته إلا بعد استيقاظه ويشبه أن يكون الثالث من شارك عمران في رواية هذه القصة المعينة ففي الطبراني من رواية عمرو بن أمية قال ذوخبر فما أيقظني إلا حر الشمس فجئت أدنى القوم فأيقظته وأيقظ الناس بعضهم بعضاً حتى استيقظ النبي صلى الله عليه وسلم (قوله لانا لا ندرى ما يحدث له) بضم الدال بعدها مثله أي من الوحي كانوا يخافون من إيقاظه قطع الوحي فلا يوقظونه لاحتمال ذلك قال ابن بطال يؤخذ منه التمسك بالامر الاعم احتياطاً (قوله وكان رجلاً جليداً) هو من الجلادة بمعنى الصلابة وزاد مسلم هنا أجوف أي رفيع الصوت يخرج صوته من جوفه بقوة وفي استعماله التكبير سلوك طريق الأدب ولجمع بين المصلحتين وخص التكبير لانه أصل الدعاء إلى الصلاة (قوله الذي أصابهم) أي من نومهم عن صلاة الصبح حتى خرج وقتها (قوله لا ضير) أي لا ضرر وقوله أولاً يضير شك من عوف صرح بذلك البيهقي في روايته ولا يني في المستخرج لا يسوء ولا يضير وفيه تأنيس لقلوب الصحابة لما عرض لهم من الأسف على فوات الصلاة في وقتها بأنهم لا حرج عليهم إذ لم يتعمدوا ذلك (قوله ارتحلوا) بصيغة الامر استدل به على جواز تأخير الفاتحة عن وقت ذكرها إذا لم يكن عن تغافل أو استهانة وقد بين مسلم من رواية أبي حازم عن أبي هريرة السبب في الامر بالارتحال من ذلك الموضع الذي ناموا فيه ولفظه فإن هذا منزل حضر نافية الشيطان ولا يداود من حديث ابن مسعود تحولوا عن مكانكم الذي أصابكم فيه الغفلة وفيه رد على من زعم أن العلة فيه كون ذلك كان وقت الكراهة بل في حديث الباب أنهم لم يستيقظوا حتى وجدوا حر الشمس ولمسلم من حديث أبي هريرة حتى ضربتهم الشمس وذلك لا يكون إلا بعد أن يذهب وقت الكراهة وقد قيل إنما أخر النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة لاشتغالهم بأحوالها وقيل تحرزا من العدو وقيل انتظارا لما نزل عليه من الوحي وقيل لأن المحل محل غفلة كما تقدم عند أبي داود وقيل ليستيقظ من كان نائماً وينشط من كان كسلاناً وروى عن ابن وهيب وغيره أن تأخير قضاء الفاتحة منسوخ بقوله تعالى أمم الصلاة لذكرك وفيه نظر لأن الآية مكية والحديث مدني فكيف ينسخ المتقدم المتأخر وقد تكلم العلماء في الجمع بين حديث النوم هذا وبين قوله صلى الله عليه وسلم أن عيني تنامان ولا ينام قلبي قال النووي له جوابان أحدهما أن القلب إنما يدرك الحسيات المتعلقة به كالحدث والألم ونحوهما ولا يدرك ما يتعلق بالعين لأنها نائمة والقلب يقظان والثاني أنه كان له حالات كان قلبه لا ينام وهو الأغلب وحال ينام فيه قلبه وهو نادراً فصادف هذا أي قصة النوم عن الصلاة قال والصحيح المعتمد هو الأول والثاني ضعيف وهو كما قال ولا يقال القلب وإن كان لا يدرك ما يتعلق بالعين من رؤية الفجر مثلاً لكنه يدرك إذا كان يقظاً نامرور الوقت الطويل فإن من اجدها طلوع الفجر إلى أن حمت الشمس مدة طويلة لا تخفى على من لم يكن مستغرقاً لانا نقول يحتمل أن يقال

فَسَارَ غَيْرَ بَعِيدٍ ثُمَّ نَزَلَ فَدَعَا بِالْوُضُوءِ فَتَوَضَّأَ وَنُودِيَ بِالصَّلَاةِ فَصَلَّى بِالنَّاسِ فَلَمَّا انْفَتَلَ مِنْ صَلَاتِهِ إِذَا هُوَ بِرَجُلٍ مُعْزَلٍ لَمْ يُصَلِّ مَعَ الْقَوْمِ قَالَ مَا مَنَعَكَ يَا فُلَانُ أَنْ تُصَلِّيَ مَعَ الْقَوْمِ قَالَ

كَانَ قَلْبُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا كَانَ مُسْتَعْرِقًا بِالْوُحَى وَلَا يَلْزِمُ مَعَ ذَلِكَ وَصْنُهُ بِالنُّومِ كَمَا كَانَ يَسْتَعْرِقُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَالَةَ الْقَاءِ الْوُحَى فِي الْيَقْظَةِ وَتَكُونُ الْحَكْمَةُ فِي ذَلِكَ بَيَانُ التَّشْرِيعِ بِالْفِعْلِ لِأَنَّهُ أَوْقَعَ فِي النَّفْسِ كَمَا فِي قَضِيَّةِ سَهْوِهِ فِي الصَّلَاةِ وَقَرِيبٌ مِنْ هَذَا جَوَابُ ابْنِ الْمُنِيرِ أَنَّ الْقَلْبَ قَدْ يَحْصُلُ لَهُ السَّهْوُ فِي الْيَقْظَةِ لِمَصْلَحَةِ التَّشْرِيعِ فِي النَّوْمِ بِطَرِيقِ الْأُولَى أَوْ عَلَى السَّوَاءِ وَقَدْ أَجِيبَ عَلَى أَصْلِ الْأَشْكَالِ بِاجْوَبَةٍ أُخْرَى ضَعِيفَةٍ مِنْهَا أَنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ لَا يَنَامُ قَلْبِي أَيْ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ حَالَةُ انْتِقَاضِ وَضُوئِهِ وَمِنْهَا أَنَّ مَعْنَاهُ لَا يَسْتَعْرِقُ بِالنُّومِ حَتَّى يَوْجِدَ مِنْهُ الْحَدَثَ وَهَذَا قَرِيبٌ مِنَ الَّذِي قَبْلَهُ قَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ كَانَ قَائِلَ هَذَا أَرَادَ تَخْصِيسَ يَقْظَةِ الْقَلْبِ بِادْرَاكِ حَالَةِ الْانْتِقَاضِ وَذَلِكَ بِعِيدِ ذَلِكَ أَنَّ قَوْلَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ عَيْنِي تَنَامُ وَلَا يَنَامُ قَلْبِي خَرَجَ جَوَابًا عَنْ قَوْلِ عَائِشَةَ أَنَّنَا قَبْلُ أَنْ تَوْتَوْهُ هَذَا كَلَامٌ لَا تَعْلُقُ لَهُ بِانْتِقَاضِ الطَّهَارَةِ الَّذِي تَكَلَّمُوا فِيهِ وَإِنَّمَا هُوَ جَوَابٌ يَتَعْلَقُ بِأَمْرِ الْوُتْرِ فَتَحْمِلُ يَقْظَتُهُ عَلَى تَعْلُقِ الْقَلْبِ بِالْيَقْظَةِ لِلْوُتْرِ وَفَرْقَ بَيْنَ مِنْ شَرَعَ فِي النَّوْمِ مَطْمَئِنُّ الْقَلْبُ بِهِ وَبَيْنَ مَنْ شَرَعَ فِيهِ مَتَمَلِّقًا بِالْيَقْظَةِ قَالَ فَعَلَى هَذَا فَلَا تَعَارُضَ وَلَا أَشْكَالَ فِي حَدِيثِ النَّوْمِ حَتَّى طَلَعَتِ الشَّمْسُ لِأَنَّهُ يَحْمِلُ عَلَى أَنَّهُ أَطْمَئِنَّ فِي نَوْمِهِ لِمَا أَوْجَبَهُ تَعَبُ السَّيْرِ مَعْتَمِدًا عَلَى مَنْ وَكَلَهُ بِكَلَامَةِ التَّجَرُّهُ وَهُوَ اللَّهُ أَعْلَمُ وَمَحْصَلُهُ تَخْصِيسُ الْيَقْظَةِ الْمَفْهُومَةِ مِنْ قَوْلِهِ وَلَا يَنَامُ قَلْبِي بِادْرَاكِهِ وَقَدْ تَوَرَّادَ كَامَعْنُوهُ بِالتَّعْلُقِ بِهِ وَإِنْ نَوْمُهُ فِي حَدِيثِ الْبَابِ كَانَ نَوْمًا مُسْتَعْرِقًا وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُ بِلَالٍ لَهُ أَخَذَ بِنَفْسِي الَّذِي أَخَذَ بِنَفْسِكَ كَمَا فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ عِنْدَ مُسْلِمٍ وَلَمْ يَنْكَرْ عَلَيْهِ وَمَعْلُومٌ أَنَّ نَوْمَ بِلَالٍ كَانَ مُسْتَعْرِقًا وَقَدْ اعْتَرَضَ عَلَيْهِ بِأَنَّ مَقَالَهُ يَقْتَضِي اعْتِبَارَ خُصُوصِ السَّبَبِ وَأُجَابَ بِأَنَّهُ يَتَّبِعُ إِذَا قَامَتْ عَلَيْهِ قَرِينَةٌ وَأَرْشَادُ الْإِسْيَاقِ وَهُوَ هُنَا كَذَلِكَ وَمِنْ الْجَوَابَةِ الضَّعِيفَةِ أَيْضًا قَوْلُ مَنْ قَالَ كَانَ قَلْبُهُ يَقْظَانَا وَعَلِمَ بِخُرُوجِ الْوَقْتِ لَكِنْ تَرَكَ إِعْلَامَهُمْ بِذَلِكَ عَمْدَ الْمَصْلَحَةِ التَّشْرِيعِ وَقَوْلُ مَنْ قَالَ الْمُرَادُ بِنَفْسِ النَّوْمِ عَنْ قَلْبِهِ أَنَّهُ لَا يَطْرَأُ عَلَيْهِ أَضْغَاثُ أَحْلَامٍ كَمَا يَطْرَأُ عَلَى غَيْرِهِ بَلْ كُلُّ مَا يَرَاهُ فِي نَوْمِهِ حَقٌّ وَوَحْيٌ فَهَذِهِ أَعْدَةُ أَجْوَبَةٍ أَقْرَبُهَا إِلَى الصَّوَابِ الْأَوَّلِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي قَرَّرْنَاهُ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ * (فَائِدَةٌ) : قَالَ الْقُرْطُبِيُّ أَخَذَ بِهَذَا بَعْضُ الْعُلَمَاءِ فَقَالَ مَنْ انْتَبَهَ مِنْ نَوْمٍ عَنْ صَلَاةٍ فَاتَتْهُ فِي سَفَرٍ فَلْيَتَحَوَّلْ عَنْ مَوْضِعِهِ وَإِنْ كَانَ وَادِيًا فَيَخْرُجُ عَنْهُ وَقِيلَ إِنَّمَا يَلْزِمُ فِي ذَلِكَ الْوَادِي بَعِينُهُ وَقِيلَ هُوَ خَاصٌّ بِالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأَنَّهُ لَا يَعْلَمُ مِنْ حَالِ ذَلِكَ الْوَادِي وَلَا غَيْرِهِ ذَلِكَ لِأَنَّهُ هُوَ وَقَالَ غَيْرُهُ يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ مَنْ حَصَلَتْ لَهُ غَفْلَةٌ فِي مَكَانٍ عَنْ عِبَادَةِ اسْتَحْبَبَ لَهُ التَّحَوُّلُ مِنْهُ وَمِنْهُ أَمْرُ النَّاعِسِ فِي سَمَاعِ الْخُطْبَةِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ بِالتَّحَوُّلِ مِنْ مَكَانِهِ إِلَى مَكَانٍ آخَرَ (قَوْلُهُ فَسَارَ غَيْرَ بَعِيدٍ) يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْإِرْتِحَالَ الْمَذْكُورَ وَقَعَ عَلَى خِلَافِ سَيْرِهِمْ الْمَعْتَادِ (قَوْلُهُ وَنُودِيَ بِالصَّلَاةِ) اسْتَدْلُّ بِهِ عَلَى الْإِذَانِ لِلْفَوَائِتِ وَتَعَقُّبِ بَانَ النِّدَاءِ أَعْمَ مِنَ الْإِذَانِ فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَرَادَ بِهِ هُنَا الْإِقَامَةُ وَأُجِيبَ بِأَنَّ فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ مِنْ حَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ التَّصْرِيحَ بِالتَّأْذِينَ وَكَذَا هُوَ عِنْدَ الْمُصَنِّفِ فِي آخِرِ الْمَوَاقِيتِ وَتَرْجَمَ لَهُ تَرْجُمَةٌ خَاصَّةٌ بِذَلِكَ كَمَا سَيَأْتِي (قَوْلُهُ فَصَلَّى بِالنَّاسِ) فِيهِ مَشْرُوعِيَّةُ الْجَمَاعَةِ فِي الْفَوَائِتِ (قَوْلُهُ إِذَا هُوَ بِرَجُلٍ) لَمْ أَقِفْ عَلَى تَسْمِيَّتِهِ وَوَقَعَ فِي شَرْحِ الْعَمْدَةِ لِلشَّيْخِ سِرَاجِ الدِّينِ بْنِ الْمُنْتَمِنِ مَا نَصَّهُ هَذَا الرَّجُلُ هُوَ خِلَادِ بْنِ رَافِعِ بْنِ مَالِكِ الْأَنْصَارِيِّ أَخُو رِفَاعَةَ شَهِيدَ بَدْرٍ قَالَ ابْنُ السَّكَبِيِّ وَقَتْلُ يَوْمُئِذٍ وَقَالَ غَيْرُهُ لِهَرَاوِيَّةٍ وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ عَاشَ بَعْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (قُلْتُ) أَمَا عَلَى قَوْلِ ابْنِ السَّكَبِيِّ فَيَسْتَجِيلُ أَنْ يَكُونَ هُوَ صَاحِبُ هَذِهِ الْقِصَّةِ لِتَقَدُّمِ وَقَعْتِ بِدْرِ عَلَى هَذِهِ الْقِصَّةِ بِمَدَّةٍ طَوِيلَةٍ بِإِخْلَافٍ فَكَيْفَ يَحْضُرُ هَذِهِ الْقِصَّةَ بَعْدَ قَتْلِهِ وَأَمَا عَلَى قَوْلِ غَيْرِ ابْنِ السَّكَبِيِّ فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ هُوَ لَكِنْ لَا يَلْزِمُ مِنْ كَوْنِهِ لَهُ رِوَايَةٌ أَنْ يَكُونَ عَاشَ بَعْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِاحْتِمَالِ أَنْ تَكُونَ الرِّوَايَةُ عَنْهُ مُنْقَطِعَةً أَوْ مُتَّصِلَةً لَكِنْ نَقَلَهَا عَنْهُ صَحَابِي آخَرُونَ وَخَوَّهَ عَلَى هَذَا فَلَا مَنَافَاةَ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ مَنْ قَالَ أَنَّهُ قَتَلَ يَدْرَ الْأَنْ يَحْيَى رِوَايَةً عَنْ تَابِعِيٍّ غَيْرِ مُخْضَرَمٍ وَصَرَّحَ فِيهَا بِسَمَاعِهِ مِنْهُ فَيَنْبَغُ أَنْ يَلْزِمَ أَنْ يَكُونَ عَاشَ بَعْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَكِنْ لَا يَلْزِمُ أَنْ

أَصَابَتْنِي جَنَابَةٌ وَلَا مَاءَ قَالَ عَلَيْكَ بِالصَّعِيدِ فَإِنَّهُ يَكْفِيكَ ثُمَّ سَارَ النَّبِيُّ ﷺ فَاشْتَمَكَ إِلَى يَدِهِ النَّاسُ مِنَ الْعُطَشِ
فَقَزَلَ فَدَعَا فَلَانًا كَانَ يُسَمِّيهِ أَبُو رَجَاءٍ نَسِيَهُ عَوْفٌ وَدَعَا عَلَيْهِ فَقَالَ أَذْهَبَا فَأَبْتِغِيَا الْمَاءَ فَأَنْطَلَقَا فَتَلَقِيَا أَمْرًا
بَيْنَ مَرَاتَيْنِ أَوْ سَطِيحَتَيْنِ مِنْ مَاءٍ عَلَى بَعِيرٍ لَهَا فَقَالَا لَهَا أَيْنَ الْمَاءُ قَالَتْ عَهْدِي بِالْمَاءِ أُمْسٍ هَذِهِ السَّاعَةُ وَنَفَرْنَا
خُلُوفًا قَالَا لَهَا أَنْطَلِقِي إِذَا قَالَتْ إِلَى أَيْنَ قَالَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَتْ الَّذِي يُقَالُ لَهُ الصَّابِيُّ قَالَا
هُوَ الَّذِي تَعْنِينَ فَأَنْطَلَقِي فَجَاءَا بِهَا إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَحَدَّثَاهُ الْحَدِيثَ قَالَ

يَكُونُ هُوَ صَاحِبُ هَذِهِ الْقِصَّةِ الْآنَ وَرَدَتْ رَوَايَةٌ مَخْصُوصَةٌ بِذَلِكَ وَلَمْ أَقِفْ عَلَيْهَا إِلَى الْآنَ (قوله أصابني جنابة ولا ماء)
يفتح الهمزة أي معي أو موجود وهو أبلغ في إقامه عذره وفي هذه القصة مشروعية تيمم الجنب وسيأتي القيل فيه
في الباب الذي بعده وفيها جواز الاجتهاد بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم لأن سياق القصة يدل على أن التيمم كان
معلوما عندهم لكنه صرح في الآية عن الحدث الأصغر بناء على أن المراد باللامسة مادون الجماع وأما الحدث الأكبر
فليست صريحة فيه فكأنه كان يعتقد أن الجنب لا يتيمم فعمل بذلك مع قدرته على أن يسأل النبي صلى الله عليه وسلم
عن هذا الحكم ويحتمل أنه كان لا يعلم مشروعية التيمم أصلا فكان حكمه حكم فاقط الطهورين ويؤخذ من هذه
القصة أن للعالم إذا رأى فعلا محتملا أن يسأل فاعله عن الحال فيه ليوضح له وجه الصواب وفيه التحريض على الصلاة
في الجماعة وإن ترك الشخص الصلاة بحضرة المصلين معيب على فاعله بغير عذر وفيه حسن الملاحظة والرفق في
الإنكار (قوله عليك بالصعيد) وفي رواية سلم بن زرير فأمره أن يتيمم بالصعيد واللام فيه للعهد المذكور في الآية
الكرامة ويؤخذ منه الاكتفاء في البيان بما يحصل به المقصود من الإفهام لأنه أحاله على الكيفية المعلومة من الآية
ولم يصرح له بها ودل قوله يكفيك على أن التيمم في مثل هذه الحالة لا يلزمه القضاء ويحتمل أن يكون المراد بقوله
يكفيك أي للاداء فلا يدل على ترك القضاء (قوله فدعا فلانا) هو عمران بن حصين ويدل على ذلك قوله في رواية
سلم بن زرير عندهم مسلم ثم عجلني النبي صلى الله عليه وسلم في ركب بين يديه نطلب الماء ودلت هذه الرواية على أنه كان هو
وعلى فقط لأنهما خوطبا بأنظ التثنية ويحتمل أنه كان معهما غيرها على سبيل التبعية لهما فيتجه إطلاق لفظ
ركب في رواية مسلم وخصابا لخطاب لأنهما المقصودان بالارسال (قوله فابتغيا) وللأصلي فابتغيا ولاحمد
فأبغينا والمراد بالطلب يقال ابتغ الشيء أي تطلبه وابتغني أي اطلب لي وفيه الجري على العادة
في طلب الماء وغيره دون الوقوف عند خرقها وإن التسبب في ذلك غير قادح في التوكل (قوله بين مرأتين) الزادة
بفتح الميم والبرأى قرينة كبيرة يزداد فيها جلد من غيرها وتسمى أيضا السطيحة وأوهنا شك من عوف خلور رواية
مسلم عن أبي رجاء عنها وفي رواية مسلم فإذا نحن بامرأة سادلة أي مدلية رجلها بين مرأتين والمراد بهما الرواية
(قوله أمس) خبر لمبتدأ وهو مبنى على الكسر وهذه الساعة بالنصب على الظرفية وقال ابن مالك أصله
في مثل هذه الساعة فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه أي بعد حذف (قوله ونفرنا)
قال ابن سيده النفر مادون العشرة وقيل النفر الناس عن كراع (قلت) وهو اللائق هنا لأنها أرادت أن رجالها تخلفوا
لطلب الماء وخلف بضم الخاء المعجمة واللام جمع خالف قال ابن فارس الخائف المستقي ويقال أيضا لمن غاب ولعله
المراد هنا أي أن رجالها غابوا عن الحي ويكون قولها ونفرنا خلوف جملة مستقلة زائدة على جواب السؤال وفي رواية
استملي والحموى ونفرنا مخلوفا بالنصب على الحال السادة مسدا الخبر (قوله الصابي) بلاهمز أي المائل ويرى بالهمز
من صبا صبوا أي خرج من دين إلى دين وسيأتي تفسيره للمصنف في آخر الحديث (قوله هو الذي تعنين) فيه
أدب حسن ولو قالوا لانا لثلاث المقصود أو نعم لم يحسن بهما إذ فيه تقرير ذلك فتخلصا أحسن تخلص (٣) وفيه

(٣) قوله وفيه جواز الخلوة الخ فيه أنها اثنان ولا تحصل معهما الخلوة المحرمة وتأمل بقية سياق

الحديث وحرره مصححه

فَاسْتَنْزَلُوها عَنْ بَعِيرِها وَدَعَا النَّبِيُّ ﷺ بِإِنَاءٍ فَفَرَّغَ فِيهِ مِنْ أَفْرَادِ الْمَزَادَتَيْنِ أَوْ سَطِيحَتَيْنِ وَأَوْ كَأُفْوَاهِها
وَأَطْلَقَ الْعَزَالِي وَنَوْدِي فِي النَّاسِ أَسْقُوا وَاسْتَقُوا فَسَقَى مِنْ شَاءَ وَاسْتَقَى مِنْ شَاءَ وَكَانَ آخِرَ ذَلِكَ أَنْ
أَعْطَى الَّذِي أَصَابَتْهُ الْجَنَابَةُ إِنَاءً مِنْ مَاءٍ قَالَ أَذْهَبَ فَأَفْرِغْهُ عَلَيْكَ وَهِيَ قَائِمَةٌ تَنْظُرُ إِلَى مَا يَفْعَلُ بِمَائِها وَأَنَّهُ
اللَّهُ لَقَدْ أَقْلَعَ عَنْها وَإِنَّهُ لَيُخَيِّلُ إِلَيْنَا أَشَدَّ مِلَّةً مِنْها حِينَ أَبْتَدَأَ فِيها فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ أَجْمَعُوا الْمَاءَ جَمْعُوا
لَهَا مِنْ بَيْنِ عَجْوَةٍ وَدَقِيقَةٍ وَسَوْيِقَةٍ حَتَّى جَمَعُوا لَهَا طَعَامًا فَجَعَلُوها فِي ثَوْبٍ وَحَمَلُوها عَلَى بَعِيرِها وَوَضَعُوا
الثَّوْبَ بَيْنَ يَدَيْها قَالَ لَهَا تَعْلَمِينَ مَارِزْنَا مِنْ مَائِكَ شَيْئًا وَلَكِنَّ اللَّهَ هُوَ الَّذِي أَسْقَانَا قَاتَتْ أَهْلُها وَقَدْ
أَحْتَبَسَتْ عَنْهُمْ قَالُوا مَا حَبَسَكَ يَا فُلَانَةُ قَالَتْ الْعَجَبُ لَقِينِي رَجُلًا قَدْ كَسَبَ بِي إِلَى هَذَا الَّذِي يُقَالُ لَهُ
الصَّابِيُّ فَفَعَلَ كَذَا وَكَذَا فَوَاللَّهِ إِنَّهُ لَأَسْحَرُ النَّاسَ مِنْ بَيْنِ هَذِهِ وَهَذِهِ

جواز الخلوة بالاجنبية في مثل هذه الحالة عنداً من الفتنة (قوله فاستنزلوها عن بعيرها) قال بعض الشراح المتقدمين انما
أخذوها واستجازوا أخذ مائها لانها كانت كافرة حربية وعلى تقدير أن يكون لها عهد فضرورة العطش تبسح
للمسلم الماء المملوك لغيره على عوض والافنفس الشارع تفدي بكل شيء على سبيل الوجوب (قوله ففرغ) وللشمسين
فأفرغ فيه من أفواه المزادتين زاد الطبراني والبيهقي من هذا الوجه فتمضمض في الماء وأعاده في أفواه المزادتين
وبهذه الزيادة تتضح الحكمة في ربط الافواه بعد فتحها واطلاق الافواه هنا كقوله تعالى فقد صفت قلوبكم
اذليس لكل مزادة سوى فهم واحد وعرف منها ان البركة انما حصلت بمشاركة ريقه الطاهر المبارك للماء (قوله
وأوكا) أي ربط وقوله وأطلق أي فتح والعزالي بفتح المهملة والراء وكسر اللام ويجوز فتحها جمع عزلاء باسكان
الزاي قال الخليل هي مصب الماء من الراوية ولكل مزادة عزلاوان من أسفلها (قوله أسقوا) بهمزة قطع مفتوحة
من أسقى أو بهمزة وصل مكسورة من سقى والمراد أنهم سقوا غيرهم كالذواب ونحوها واستقواهم (قوله وكان آخر
ذلك ان أعطى) بنصب آخر على أنه خبر مقدم وان أعطى اسم كان ويجوز رفعه على أن أن أعطى الخبر لان كليهما
معرفة قال أبو البقاء والاول أقوى ومثله قوله تعالى فسا كان جواب قومه الآية واستدل بهذه القصة على تقديم
مصلحة شرب الآدمي والحيوان على غيره كصلاح الطهارة بالماء لتأخير المحتاج اليها عن سقى واستقى ولا يقال قد
وقع في رواية سلم بن زرير غير انما نسق بعير الانا نقول هو محمول على أن الابل لم تكن محتاجة اذذاك الى السقى
فيحمل قوله فسقى على غيرها (قوله وإيم الله) بفتح الهمزة وكسرها واليم مضمومة أصله إيمان الله وهو اسم وضع
للقسم هكذا ثم حذفت منه النون تخفيفاً وألفه الف وصل مفتوحة ولم يحىء كذلك غيرها وهو مرفوع بالابتداء وخبره
محذوف والتقدير إيم الله قسمي وفيها لغات جمع منها النووى في تهذيبه سبع عشرة وبلغ بها غيره عشرين وسيكون لنا
اليها عودة لبيانها في كتاب الايمان ان شاء الله تعالى ويستفاد منه جواز التوكيد باليمين وان لم يتعين (قوله أشد
ملأه) بكسر الميم وسكون اللام بعدها همزة وفي رواية للبيهقي أملاً منها والمراد أنهم يظنون ان ما بقي فيها من الماء أكثر
مما كان أولاً (قوله أجمعوا لها) فيه جواز الاخذ للمحتاج برضا المطلوب منه أو بغير رضاه ان تعين وفيه جواز المعاطاة
في مثل هذا من الهبات والاباحات من غير اعطى والاخذ (قوله من بين عجوة وسويقة) العجوة معروفة
والسويقة بفتح أوله وكذا الدقيقة وفي رواية كريمة بضمها مصغرا مثقلا (قوله حتى جمعوا لها طعاما) زاد أحمد في
روايته كثيراً وفيه اطلاق اعطى الطعام على غير الحنطة والذرة خلافاً لابي ذلك ويحتمل أن يكون قوله حتى جمعوا
لها طعاما أي غير ما ذكر من العجوة وغيرها (قوله قال لها تعلمين) بفتح أوله وثانيه وتشديد اللام أي أعلمى وللأصيلي
قالوا وللإسماعيلي قال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم فتجمل روايه الاصيلي على أنهم قالوا لها ذلك بأمره وقد
اشتمل ذلك على علم عظيم من أعلام النبوة (قوله مازنا) بفتح الراء وكسر الزاي ويجوز فتحها وبعدها همزة

وَقَالَتْ يَا صَبِيهَا الْوُسْطَى وَالسَّبَابَةُ فَرَفَتْهُمَا إِلَى السَّمَاءِ تَعْنِي السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ أَوْ إِنَّهُ لِرَسُولِ اللَّهِ حَقًّا فَكَانَ
 الْمُسْلِمُونَ بَعْدَ ذَلِكَ يُغِيرُونَ عَلَى مَنْ حَوْلَهُمَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَلَا يُصِيبُونَ الصَّرْمَ الَّذِي هِيَ مِنْهُ . فَقَالَتْ يَوْمًا
 لِقَوْمِهَا مَا أَرَى أَنَّ هَؤُلَاءِ الْقَوْمَ يَدْعُونَكُمْ عَمْدًا قَهْلَ لَكُمْ فِي الْإِسْلَامِ قَاطَعُوهَا فَدَخَلُوا فِي الْإِسْلَامِ
باب إِذَا خَافَ الْجَنْبُ عَلَى نَفْسِهِ الْمَرَضَ أَوِ الْمَوْتَ أَوْ خَافَ الْعَطَشَ تَيْمَمَ وَيُذَكِّرُ أَنَّ عَمْرَو بْنَ الْعَاصِ
 أَجْنَبَ فِي لَيْلَةٍ بَارِدَةٍ فَتَيَمَّمَ وَتَلَا وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا . فَذَكَرَ لِلنَّبِيِّ ﷺ

سأكتة أى نقصنا وظاهره ان جميع ما أخذوه من الماء بمأزاده الله تعالى وأوجده وانه لم يختلط فيه شيء من مائها في
 الحقيقة وان كان في الظاهر مختلطاً وهذا أبداع وأغرب في المعجزة وهو ظاهر قوله ولكن الله هو الذى أسقانا ويحتمل
 أن يكون المراد ما نقصنا من مقدار مائك شيئاً واستدل بهذا على جواز استعمال أوانى المشركين ما لم يتيقن فيها النجاسة
 وفيه إشارة الى ان الذى أعطاه ليس على سبيل العوض عن مائها بل على سبيل التكرم والتفضل (قوله وقالت باصبعيها)
 أى اشارت وهو من اطلاق القول على الفعل (قوله يغرون) بالضم من أغار أى دفع الخيل في الحرب (قوله الصرم)
 بكسر الميم أى أياتاً مجتمعة من الناس (قوله فقالت يوماً لقومها ما أرى هؤلاء القوم يدعونكم عمداً) هذه رواية
 الاكثر قال ابن مالك ماموصولة وأرى بفتح الهزمة بمعنى أعلم والمعنى الذى أعتقده أن هؤلاء يتركونكم عمداً لا غفلة
 ولا نسياناً بل مراعاة لما سبق بينى وبينهم وهذه الغاية في مراعاة الصحبة السيرة وكان هذا القول سبباً لرغبتهم في
 الاسلام وفى رواية أبي ذر ما أرى ان هؤلاء القوم وقال ابن مالك أيضاً وقع في بعض النسخ ما أدري يعنى رواية الاصيلي
 قال وماموصولة وان بفتح الهزمة وقال غيره مانافية وان بمعنى لعل وقيل مانافية وان بالكسر ومعناه لا أعلم حالكم
 في تخلفكم عن الاسلام مع انهم يدعونكم عمداً ومحصل القصة ان المسلمين صاروا يراعون قومها على سبيل الاستئلاف
 لهم حتى كان ذلك سبباً لسلامهم وبهذا يحصل الجواب عن الاشكال الذى ذكره بعضهم وهو ان الاستيلاء على الكفار
 بمجرد ريق النساء والصبيان واذا كان كذلك فقد دخلت المرأة في الرق باستيلائهم عليها فكيف وقع اطلاقها
 وزويدها كما تقدم لانا نقول أطلقت لمصلحة الاستئلاف الذى جر دخول قومها أجمعين في الاسلام ويحتمل أنها
 كان لها أمان قبل ذلك أو كانت من قوم لهم عهد واستدل به بعضهم على جواز أخذ أموال الناس عند الضرورة بضمن ان
 كان له ثمن وفيه نظر لانه بناء على ان الماء كان مملوكاً للمرأة وانها كانت معصومة النفس والمال ويحتاج الى ثبوت ذلك
 وانما قدمناه احتمالاً وأما قوله بضمن فكأنه أخذه من اعطائها ما ذكرنا ليس بمستقيم لان العطية المذكورة متقومة والماء
 مثلى وضمان المثلى انما يكون بالمثل وينعكس ما قاله من جهة أخرى وهو ان المأخوذ من فضل الماء للضرورة لا يجب
 العوض عنه وقال بعضهم فيه جواز طعام الخارجة لانهم تخرجوا في عوض الماء وهو مبنى على ما تقدم وفيه ان الخوارق
 لا تخير الاحكام الشرعية (قوله قال أبو عبد الله صباء الخ) هذا فى رواية المستملى وحده ووقع فى نسخة الصغاني صباء
 فلان الخلع وأصبأ أى كذلك وكذا قوله وقال أبو العالية الى آخره وقد وصله ابن أبي حاتم من طريق الربيع بن أنس
 عنه وقال غيره هم منسوبون الى صبابي بن متوشلخ عم نوح عليه السلام وروى ابن مردويه باسناد حسن عن ابن عباس
 قال الصابون ليس لهم كتاب انتهى ووقع فى نسخة الصغاني أصبأ أمل وهذا سيأتي فى تفسير سورة يوسف ان شاء الله
 تعالى وانما أورد البخارى هذا هنا ليعين الفرق بين الصبابي المراد فى هذا الحديث والصبابي المنسوب للطائفة المذكورة
 والله أعلم (قوله باب اذا خاف الجنب على نفسه المرض الخ) مراده الحاق خوف المرض وفيه اختلاف بين الفقهاء
 بخوف العطش ولا اختلاف فيه (قوله ويذكر ان عمرو بن العاص) هذا التعليق وصله أبو داود والحاكم من طريق
 يحيى بن ايوب عن يزيد بن أبي حبيب عن عمر بن أبي أنس عن عبد الرحمن بن جبير عن عمرو بن العاص قال احتلمت فى

فَلَمْ يُعْنَفْ حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ خَالِدٍ قَالَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ هُوَ غُنْدَرٌ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ سُلَيْمَانَ عَنْ أَبِي وَائِلٍ قَالَ قَالَ أَبُو مُوسَى لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ إِذَا لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ لَا يُصَلِّي قَالَ عَبْدُ اللَّهِ لَوْ رَخِصْتُ لَهُمْ فِي هَذَا كَانَتْ إِذَا وَجَدَ أَحَدُهُمُ الْبَرْدَ قَالَ هَكَذَا يَعْنِي تَيْمَمٌ وَصَلَّى قَالَ قُلْتُ فَأَيْنَ قَوْلُ عَمَارٍ لِعُمَرَ قَالَ إِنِّي لَمْ أَرِ عُمَرَ قَنِعَ بِقَوْلِ عَمَارٍ حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ قَالَ حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ قَالَ سَمِعْتُ شَقِيقَ بْنَ سَلَةَ قَالَ كُنْتُ عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ وَأَبِي مُوسَى فَقَالَ لَهُ أَبُو مُوسَى أَرَأَيْتَ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ إِذَا أَجْنَبَ فَلَمْ يَجِدْ مَاءً كَيْفَ يَصْنَعُ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ لَا يُصَلِّي حَتَّى يَجِدَ الْمَاءَ فَقَالَ أَبُو مُوسَى فَكَيْفَ تَصْنَعُ يَقُولُ عَمَارُ حِينَ قَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ كَانَ يَكْفِيكَ قَالَ أَلَمْ تَرَ عُمَرَ لَمْ يَقْنَعْ بِذَلِكَ فَقَالَ أَبُو مُوسَى فَدَعْنَا مِنْ قَوْلِ عَمَارٍ كَيْفَ تَصْنَعُ بِهِذِهِ الْآيَةِ فَمَا دَرَى عَبْدُ اللَّهِ مَا يَقُولُ فَقَالَ إِنَّا لَوِ رَخِصْنَا لَهُمْ فِي هَذَا الْأَوْشَكِ إِذَا بَرَدَ عَلَى أَحَدِهِمُ الْمَاءُ أَنْ يَدَعَهُ وَيَتَيْمَمَ فَقُلْتُ لِشَقِيقٍ فَأَتَمَّا كَرِهَ عَبْدُ اللَّهِ لِهَذَا قَالَ نَعَمْ

ليلة باردة في غزوة ذات السلاسل فأشفقت أن اغتسل فأهلك فتيممت ثم صليت باصحابي الصبح فذكروا ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال يا عمر وصليت باصحابك وأنت جنب فأخبرته بالذي منعي من الاغتسال وقلت اني سمعت الله يقول ولا تقتلوا أنفسكم ان الله كان بكم رحيماً فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يقل شيئاً وروياه أيضاً من طريق عمر وبن الخثر عن يزيد بن أبي حبيب لكن زاد بين عبد الرحمن بن جبير وعبد الله بن عمر ورجلا وهو ابو قيس مولى عمر وبن العاص وقال في القصة فغسل مغابنه وتوضأ ولم يقل تيمم وقال فيه لو اغتسلت مت وذكر ابوداودان الاوزاعي روى عن حسان بن عطية هذه القصة فقال فيها فتيمم انتهى ورواها عبد الرزاق من وجه آخر عن عبد الله بن عمر وبن العاص ولم يذكر التيمم والسياق الاول أليق بمراد المصنف واسناده قوى لكنه علقه بصيغة التمرى لكونه اختصره وقد أومأ ظاهر سياقه ان عمر وبن العاص تلا الآية لاصحابه وهو جنب وليس كذلك وانما تلاها بعد ان رجع الى النبي صلى الله عليه وسلم وكان النبي صلى الله عليه وسلم قد أمره على غزوة ذات السلاسل كما سيأتي في المغازي ووجه استدلاله بالآية ظاهر من سياق الرواية الثانية وقال الهيثمي يمكن الجمع بين الروايات انه توضأ ثم تيمم عن الباقي وقال النوى وهو متعين (قوله فلم يعنف) حذف المفعول للعلم به أي لم يلزم رسول الله صلى الله عليه وسلم عمراً فكان ذلك تقريراً دالاً على الجواز ووقع في رواية الكشميهني فلم يعنفه بزيادة هاء الضمير وفي هذا الحديث جواز التيمم لمن يتوقع من استعمال الماء الهلاك سواء كان لا جل برداً أو غيره وجواز صلاة التيمم بالتوضئين وجواز الاجتهاد في زمن النبي صلى الله عليه وسلم (قوله حدثنا محمد هو غندر) لم يقل الاصيلي هو غندر فكانها مقول من دون البخاري (قوله عن شعبة) للاصيلي حدثنا شعبة وسليمان هو الاعمش (قوله فاذا لم تجد الماء لا تصلي) كذا في روايتنا بناءً على الخطاب ويؤيده رواية الاسماعيلي من هذا الوجه ولفظه فقال عبد الله نعم ان لم أجدا ماء شهرلاً لأصلي وفي رواية كريمة بالياء التحتانية في الموضعين أي اذا لم يجد الجنب (قوله قال عبد الله) زاد ابن عساكر نعم (قوله أحدهم) كذا لاكثر ولحموى أحدهم (قوله قال هكذا) فيه اطلاق القول على العمل وقوله يعني تيمم وصلى شرح لقوله هكذا والظاهر انه مقول أبي موسى (قوله فأين قول عمار لعمر) هكذا وقع في رواية شعبة مختصراً وبيانه في رواية حمص الآية ثم رواية أبي معاوية وعمر أتم (قوله حدثنا عمر بن حفص) أي ابن غياث (قوله حدثنا الاعمش) في رواية أبي ذر وأبي الوقت عن الاعمش وأفادت رواية حفص التصريح بسماع الاعمش من شقيق (قوله أرايت) أي أخبرني (يا أبا عبد الرحمن) وعمر كنية ابن مسعود (قوله اذا أجنب) أي الرجل (قوله حين قال له النبي ﷺ كان يكفيك) كذا اختصر المتن وأبهم الآية وسيأتي المراد من ذلك في الباب الذي بعده (قوله فدعنا من قول عمار)

باب التيمم ضربة حدثنا محمد بن سلام قال أخبرنا أبو معاوية عن الأعمش عن شقيق قال كنت جالسا مع عبد الله وأبي موسى الأشعري فقال له أبو موسى لو أن رجلا أجنب فلم يجد الماء شهرا. أما كان يتيمم ويصلي. فكيف تصنعون بهذه الآية في سورة المائدة فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا. فقال عبد الله لو رخص لهم في هذا لأوشكوا إذا برّد عليهم الماء أن يتيمموا الصعيد قلت وإنما كرهتم هذا لداقل نعم فقال أبو موسى ألم تسمع قول عمار لم ير بعثني رسول الله ﷺ في حاجة فأجنبت فلم أجِد الماء فتمرغت في الصعيد كما تمرغ الدابة قد كرت ذلك للنبي ﷺ فقال إنما كان يكفيك أن تصنع هكذا فضرَب بكفه ضربة على الأرض ثم نفضها ثم مسح بها ظهره كفه بشماله أو ظهر شماله بكفه ثم مسح بيا وجهه. فقال عبد الله

فيه جواز الانتقال من دليل الى دليل أوضح منه ومما فيه الاختلاف الى ما فيه الاتفاق وفيه جواز التيمم للجنب بخلاف ما نقل عن عمرو ابن مسعود وفيه اشارة الى ثبوت حجة أبي موسى لقوله فنادى عبد الله ما يقول وسيأتي الكلام على ذلك وعلى السبب في كون عمار يقتنع بقول عمار (قوله باب التيمم ضربة) رواية الاكثر بتأويل باب وقوله التيمم ضربة بالرفع لانه مبهمة أو خبر وفي رواية الكشميهني بغير تنوين وضربة بالنصب (قوله حدثنا محمد بن سلام) وللأصيلي محمد هو ابن سلام (قوله ما كان يتيمم ويصلي) وللكريمة والأصيلي أما كان بزيادة همزة الاستنهام ولمسلم كيف يصنع بالصلاة قال عبد الله لا يتيمم وإن لم يجد الماء شهرا ونحوه لابي داود قال فقال أبو موسى فكيف تصنعون بهذه الآية (قوله فكيف تصنعون في سورة المائدة) وللکشميهني فكيف تصنعون بهذه الآية في سورة المائدة وسقط لفظ الآية من رواية الأصيلي (قوله فلم تجدوا) هو بيان للمراد من الآية ووقع في رواية الأصيلي فإن لم تجدوا وهو دغائر للتلاوة وقيل انه كان كذلك في رواية أبي ذر ثم أصلحها على وفق الآية وإنما عين سورة المائدة لكونها أظهر في مشروعيتها تيمم الجنب من آية النساء لتقدم حكم الوضوء في المائدة قال الخطابي وغيره وفيه دليل على أن عبد الله كان يرى أن المراد بالملازمة الجماع فلها لم يدفع دليل أبي موسى والا لكان يقول له المراد من الملازمة التيمم بدلا من الوضوء لا يستلزم جعله بدلا من الغسل (قوله اذا برد) بفتح الراء على المشهور وحكي الجوهري ضمها (قوله قلت وإنما كرهتم هذا لدا) قائل ذلك هو شقيق قاله الكرمانى وليس كما قال بل هو الأعمش والمقول له شقيق كما صرح بذلك في رواية حنبل التي قبل هذه (قوله فقال أبو موسى ألم تسمع) ظاهره أن ذكر أبي موسى لقصة عمار متأخر عن احتجاجه بالآية وفي رواية حنبل الماضيه احتجاجه بالآية متأخر عن احتجاجه بحديث عمار ورواية حنبل أرجح لان فيها زيادة تدل على ضبط ذلك وهي قوله فدعنا من قول عمار كيف تصنع بهذه الآية (قوله كما تمرغ الدابة) بفتح المنة وضم الغين المعجمة وأصله تمرغ فحذفت إحدى التاءين (قوله إنما كان يكفيك) فيه أن الكيفية المذكورة مجزئة فيحمل ما ورد زائد عليها على الاكمل (قوله ظهر كفه بشماله أو ظهر شماله بكفه) كذا في جميع الروايات بالشك وفي رواية أبي داود تحريز ذلك من طريق أبي معاوية أيضا ولنظفه ثم ضرب بشماله عن يمينه ويمينه على شماله على الكفين ثم مسح وجهه وفيه الاكتفاء بضربة واحدة في التيمم ونقله ابن المنذر عن جمهور العلماء واختاره وفيه أن الترتيب غير مشروط في التيمم قال ابن دقيق العيد اختلاف في لفظ هذا الحديث فوقع عند البخاري بلفظ ثم وفي سياقه اختصار ولمسلم بالواو ولنظفه ثم مسح الشمال على اليمين وظهر كفيه ووجهه وللإسماعيلي ما هو أصرح من ذلك (قلت) ولنظفه من طريق هرون الجمال عن أبي معاوية إنما يكفيك أن تضرب بيدك على الأرض ثم تنفضها ثم مسح بيمينك على شمالك وشمالك على يمينك ثم مسح على وجهك قال الكرمانى في هذه الرواية

(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)

أشكال من خمسة أوجه أحدها الضربة الواحدة وفي الطرق الأخرى ضربتان وقد قال النووي الأصح المنصوص
ضربتان (قلت) مراد النووي ما يتعلق بنقل المذهب (قوله) لم تر عمر (في رواية الأصيلي) وكريمة أقول زيادة فاء وإنما لم يقع
عمر بقول عمار لكونه أخبره أنه كان معه في تلك الحال وحضر معه تلك القصة كما سيأتي في رواية يعلي بن عبيد ولم
يتذكر ذلك عمر أصلاً ولهذا قال لعمار فيما رواه مسلم من طريق عبد الرحمن بن أبي رزق اتق الله يا عمار قال إن شئت لم أحدث
به فقال عمر نوليك ما نوليت قال النووي معني قول عمر اتق الله يا عمار أي فيما رويه وتثبت فيه فاملك نسيت أو أشبه عليك فاني
كنت معك ولا أتذكر شيئاً من هذا ومعني قول عمار إن رأيت المصلحة في الإمساك عن التحديث به راجحة على التحديث به
وافقتك وامسكت فاني قد بلغت فم يبق على فيه حرج فمال له عمر نوليك ما نوليت أي لا يلزم من كوني لا أنذكره أن لا يكون
حقاً في نفس الأمر فليس لي منعك من التحديث به (قوله) زاد يعلي (هو ابن عبيد والذي زاد يعلي في هذه القصة قول عمار لعمر
بعثي أنا وأنت وبه يتضح عذر عمر كما قدمناه وأما ابن مسعود فلا عذر له في التوقف عن قبول حديث عمار فلما جاء عنه أنه
رجع عن الفتيا بذلك كما أخرجه ابن أبي شيبة بإسناد فيه انقطاع عنه ورواية يعلي ابن عبيد لهذا الحديث وصلها أحمد في مسنده
عنه (قوله) إنما كان يكفيك هكذا) وللكشميني هذا (قوله) واحدة) أي مسجدة واحدة (قوله) باب) كذا لاكثر بلا ترجمة
وسقط من رواية الأصيلي أصلاً فعلى روايته هو من جملة الترجمة الماضية وعلى الأول هو بمنزلة الفصل من الباب كمنظائر (قوله)
أخبرنا عبد الله) هو ابن المبارك وحديثه هذا مختصر من الحديث الطويل الماضي في باب الصعيد الطيب وليس فيه التصريح
بكون الضربة في التيمم مرة واحدة فيحتمل أن يكون المصنف أخذ من عدم التقييد لأن المرة الواحدة أقل ما يحصل
به الامتثال ووجوبها متيقن والله أعلم (خاتمة) اشتمل كتاب التيمم من الأحاديث المرفوعة على سبعة عشر حديثاً
المكرر منها عشرة منها اثنتان معاً وانما الخالص سبعة منها واحد معلق والبقية موصولة وافته مسلم على تخرجها سوى
حديث عمرو بن العاص المعلق وفيه من الموقوفات على الصحابة والتابعين عشرة آثار منها ثلاثة موصولة وهي فتوى عمر
وأبي موسى وابن مسعود ومن براءة الختام الواقعة للمصنف في هذا الكتاب ختمه كتاب التيمم بقوله فانه يكفيك
إشارة إلى أن الكفاية بما أورده تحصل لمن تدبر وتفهم والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ کتاب الصلوة ﴾

تقدم في مقدمة هذا الشرح ذكر مناسبة كتب هذا المصحيح في الترتيب ملخصاً من كلام شيخنا شيخ

بَابُ كَيْفِ فُرِضَتِ الصَّلَوَاتُ فِي الْإِسْرَاءِ . وَقَالَ بْنُ عَبَّاسٍ حَدَّثَنِي أَبُو سَفْيَانَ فِي حَدِيثِهِ هِرَقْلُ قَالَ يَأْمُرُنَا بِغَيْرِ النَّبِيِّ ﷺ بِالصَّلَاةِ وَالصَّدَقِ وَالْعَفَافِ **حَدَّثَنَا** يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ قَالَ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ يُونُسَ عَنْ بَنِي شِهَابٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ كَانَ أَبُو ذَرٍّ يُحَدِّثُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ

الاسلام وفي أوائلها مناسبة تعقيب الطهارة بالصلاة لتقدم الشربط على المشروط والوسيلة على المقصود وقد تأملت كتاب الصلاة منه فوجدته مشتملا على أنواع تزيد على العشرين فرأيت أن أذكر مناسبتها في ترتيبها قبل الشروع في شرحها (فاقول) بدأ أولا بالشرط السابقة على الدخول في الصلاة وهي الطهارة وستر العورة واستقبال القبلة ودخول الوقت ولما كانت الطهارة تشتمل على أنواع أفرد بها بكتاب واستفتح كتاب الصلاة بذكر فرضيتها لتعين وقته دون غيره من أركان الاسلام وكان ستر العورة لا يختص بالصلاة فبدأ به لعمومه ثم ثنى بالاستقبال للزومه في الفريضة والنافلة اما استثنى كشدة الخوف ونافلة السفر وكان الاستقبال يستدعي مكانا فذكر المساجد ومن توابع الاستقبال ستره المصلي فذكرها ثم ذكر الشرط الباقي وهو دخول الوقت وهو خاص بالفريضة وكان الوقت يشرع الاعلام به فذكر الاذان وفيه اشارة الى انه حق الوقت وكان الاذان إعلاما بالاجتماع الى الصلاة فذكر الجماعة وكان أقلها امام ومأموم فذكر الامامة ولما انقضت الشروط وتوابعها ذكر صفة الصلاة ولما كانت الفرائض في الجماعة قد تختص بهيئة مخصوصة ذكر الجمعة والخوف وقدم الجمعة لأكثريتها ثم تلا ذلك بما يشرع فيه الجماعة من النوافل فذكر العيدين والوتر والاستسقاء والكسوف وأخره لاختصاصه بهيئة مخصوصة وهي زيادة الركوع ثم تلاه بما فيه زيادة سجود فذكر سجود التلاوة لانه قد يقع في الصلاة وكان اذا وقع اشتملت الصلاة على زيادة مخصوصة فتلاه بما يقع فيه نقص من عددها وهو قصر الصلاة ولما انقضى ما يشرع فيه الجماعة ذكر ما لا يستحب فيه وهو سائر التطوعات ثم للصلاة بعد الشروع فيها شروط ثلاثة وهي ترك الكلام وترك الافعال الزائدة وترك المفطر فترجم لذلك ثم بطلانها يختص بما وقع على وجه العمدة فاقضى ذلك ذكر أحكام السهو ثم جميع ما تقدم متعلق بالصلاة ذات الركوع والسجود فعقب ذلك بصلاة لا ركوع فيها ولا سجود وهي الجنائز هذا آخر ما ظهر من مناسبة تركيب كتاب الصلاة من هذا الجامع الصحيح ولم يتعرض أحد من الشراح لذلك فله الحمد على ما ألهم وعلم (قوله باب كيف فرضت الصلاة) وفي رواية الكشميني والمستعلي الصلوات في الاسراء أي في ليلة الاسراء وهذا مصر من المصنف الى أن المعراج كان في ليلة الاسراء وقد وقع في ذلك اختلاف فقيل كانا في ليلة واحدة في يقظته صلى الله عليه وسلم وهذا هو المشهور عند الجمهور وقيل كانا جميعا في ليلة واحدة في منامه وقيل وقعا جميعا مرتين في ليلتين مختلفتين احداهما يقظة والاخرى مناما وقيل كان الاسراء الى بيت المقدس خاصة في اليقظة وكان المعراج مناما اما في تلك الليلة أو في غيرها والذي ينبغي أن لا يجري فيه الخلاف أن الاسراء الى بيت المقدس كان في اليقظة لظاهر القرآن ولكون قريش كذبت في ذلك ولو كان مناما لم تكذبه فيه ولا في أبعد منه وقد روى هذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم جماعة من الصحابة لكن طرقه في الصحيحين تدور على أنس مع اختلاف أصحابه عنه فرواه الزهري عنه عن أبي ذر كما في هذا الباب ورواه قتادة عنه عن مالك بن صعصعة ورواه شريك بن أبي نمر وثابت البناني عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم بلا واسطة وفي سياق كل منهم عنه ما يسر عند الآخر والغرض من إيراد هنا ذكر فرض الصلاة فليقع الافتصار هنا على شرحه ونذكر الكلام على اختلاف طرقه وتغاير ألقاها وكيفية الجمع بينها في الموضع اللائق به وهو في السيرة النبوية قبيل الهجرة إن شاء الله تعالى والحكمة في وقوع فرض الصلاة ليلة المعراج انه لما قدس ظاهرا وباطنا حين غسل بماء زمزم بالايمان والحكمة ومن شأن الصلاة أن يقدمها الطهور ناسب ذلك أن تعرض الصلاة في تلك الحالة وليظهر شرفه في الملا الأعلى ويصلي بمن سكنه من الأنبياء وبالملائكة وليناجى ربه ومن ثم كان المصلي يناجى ربه جل وعلا (قوله وقال ابن عباس) هذا طرف من حديث

فَرَجَ عَنْ سَقْفِ بَيْتِي وَأَنَا بِمَسْكَةٍ فَتَزَلَّ جِبْرِيلُ فَفَرَجَ صَدْرِي ثُمَّ غَسَلَهُ بِمَاءٍ زَمْزَمَ ثُمَّ جَاءَ بِطَبَسْتٍ مِنْ ذَهَبٍ
 مُمْتَلِئٍ حِكْمَةً وَإِيمَانًا فَأَفْرَغَهُ فِي صَدْرِي ثُمَّ أَطْبَقَهُ ثُمَّ أَخَذَ بِيَدِي فَفَرَجَ بِي إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا فَلَمَّا جِئْتُ إِلَى
 السَّمَاءِ الدُّنْيَا قَالَ جِبْرِيلُ لِحَازِنِ السَّمَاءِ أَفْتَحْ قَالَ مَنْ هَذَا قَالَ جِبْرِيلُ قَالَ هَلْ مَعَكَ أَحَدٌ قَالَ نَعَمْ مَعِيَ
 مُحَمَّدٌ ﷺ فَقَالَ أَرْسِلْ إِلَيْهِ قَالَ نَعَمْ فَلَمَّا فَتَحَ عَلَوْنَا السَّمَاءَ الدُّنْيَا فَإِذَا رَجُلٌ قَاعِدٌ عَلَى بَيْتِهِ

أبى سفيان المتقدم موصولا في بدء الوحي والقائل يأمرنا هو أبو سفيان ومناسبتة لهذه الترجمة أن فيه إشارة إلى أن الصلاة
 فرضت بمكة قبل الهجرة لأن أبا سفيان لم يلق النبي صلى الله عليه وسلم بعد الهجرة إلى الوقت الذي اجتمع فيه بهرقل
 لقاء يهيأ له معه أن يكون أمره بطريق الحقيقة والأسراء كان قبل الهجرة بلا خلاف وبيان الوقت وإن لم يكن من الكيفية
 حقيقة لكنه من جملة مقدماتها كما وقع نظير ذلك في أول الكتاب في قوله كيف كان بدء الوحي وساق فيه ما يتعلق
 بالمتعلق بذلك فظهرت المناسبة (قوله فرج) بضم الفاء وبالجمم أي فتح والحكمة فيه إن الملك انصب إليه من السماء
 انصبوبة واحدة ولم يهرج على شيء سواه مباينة في المناجاة وتنبيهها على أن الطلب وقع على غير ميعاد ويحتمل أن يكون
 السرف في ذلك التمهيد لما وقع من شق صدره فكان الملك أراه بانفراج السقف والتأمله في الحال كيفية ما يصنع
 به لطفًا به وثبिता له والله أعلم (قوله فرج صدري) هو بفتح الفاء وبالجمم أيضا أي شقه ورجح عياض أن شق
 الصدر كان وهو صغير عند مرضعته حليلة وتعقبه السهيلي بأن ذلك وقع مرتين وهو الصواب وسيأتي تحقيقه عند
 الكلام على حديث شريك في كتاب التوحيد أن شاء الله تعالى ومحصله أن الشق الأول كان لاستعداد له لرفع العلقه
 التي قيل له عندها هذا حظ الشيطان منك والشق الثاني كان لاستعداد له للتأني الحاصل له في تلك الليلة وقد روى الطيالسي
 والحريث في مسنديهما من حديث عائشة أن الشق وقع مرة أخرى عند مجيئ جبريل له بالوحي في غار حراء والله أعلم
 ومناسبتة ظاهرة وروي الشق أيضا وهو ابن عشر أو نحوها في قصة له مع عبد المطلب أخرجها أبو نعيم في الدلائل
 وروى مرة أخرى خامسة ولا تثبت (قوله ثم جاء بطست) بفتح الطاء وبكسر الهاء إناء معروف سبق تحقيقه في
 الوضوء وخص بذلك لأنه آله الغسل عرفا وكان من ذهب لأنه أعلى أو أسمى الجنة وقد أبعده من استدله على جواز تحلية
 المصحف وغيره بالذهب لأن المستعمل له الملك فيحتاج إلى ثبوت كونهم مكلفين بما كلفنا به ووراء ذلك أن ذلك
 كان على أصل الإباحة لأن تحريم الذهب إنما وقع بالمدينة كما سيأتي واضحا في اللباس (قوله ممتلي) كذا وقع بالتذكير
 على معنى الإناء لا على انفظ الطست لأنها مؤنثة وحكمة وإيمانا بالانصب على التمييز والمعنى أن الطست جعل فيها شيء يحصل
 به كمال الإيمان والحكمة فسمى حكمة وإيمانا مجازا أو مثالا له بناء على جواز تمثيل المعاني كما يمثل الموت كبشا قال النووي
 في تفسير الحكمة أقوال كثيرة مضطربة صفا إنا منها أن الحكمة العلم المشتغل على المعرفة بالله مع ثبات البصيرة وتهذيب
 النفس وتحقيق الحق للعمل به والسكف عن ضده والحكيم من حاز ذلك اه ملخصا وقد تطلق الحكمة على القرآن
 وهو مشتمل على ذلك كله وعلى النبوة كذلك وقد تطلق على العلم فقط وعلى المعرفة فقط ونحو ذلك (قوله ثم أخذ بيدي)
 استدله بعضهم على أن المعراج وقع غير مرة لكون الأسراء إلى بيت المقدس لم يذكروا ويمكن أن يقال هو من اختصار
 الراوي واللاتيان ثم المقتضية للتأخر لا ينافي وقوع أمر الأسراء بين الأمرين المذكورين وهما الاطباق والمروج
 بل يشير إليه وحاصله أن بعض الرواة ذكر ما لم يذكروا غير ويؤيده ترجمة المصنف كما تقدم (قوله فرج) بالفتح
 أي الملك (بي) وفي رواية الكشميهني به على الالتفات أو التجريد (قوله افتح) يدل على أن الباب كان مغلقا قال
 ابن المنير حكته التحقق أن السماء لم تفتح إلا من أجله بخلاف ما لو وجد مفتوحا (قوله قال جبريل) فيه من أدب
 الاستئذان أن المستأذن يسمى نفسه لئلا يلبس بغيره (قوله أرسل إليه) وللشك في أن أرسل إليه يحتمل أن يكون
 خفي عليه أصل إرشاله لاستغفاله بعبادته ويحتمل أن يكون استنهم عن الإرسال إليه للمعراج إلى السماء وهو الظاهر

أَسْوَدَةٌ وَعَلَى يَسَارِهِ أَسْوَدَةٌ إِذَا نَظَرَ قَبْلَ يَمِينِهِ ضَحِكٌ وَإِذَا نَظَرَ قَبْلَ يَسَارِهِ بَكَى فَقَالَ مَرْحَبًا بِالنَّبِيِّ الصَّالِحِ
وَالْإِنِّ الصَّالِحِ قُلْتُ لِحَبْرِيْلَ مَنْ هَذَا قَالَ هَذَا آدَمُ وَهَذِهِ الْأَسْوَدَةُ عَنْ يَمِينِهِ وَشِمَالِهِ نَسَمٌ بَنِيهِ فَأَهْلُ
الْيَمِينِ مِنْهُمْ أَهْلُ الْجَنَّةِ وَالْأَسْوَدَةُ الَّتِي عَنْ شِمَالِهِ أَهْلُ النَّارِ فَإِذَا نَظَرَ عَنْ يَمِينِهِ ضَحِكٌ وَإِذَا نَظَرَ قَبْلَ شِمَالِهِ
بَكَى حَتَّى عَرَجَ بِي إِلَى السَّمَاءِ الثَّانِيَةِ فَقَالَ خِلَازِنُهَا افْتَحْ فَقَالَ لَهُ خَازِنُهَا مِثْلَ مَا قَالَ الْأَوَّلُ فَفَتَحَ . قَالَ
أَنْسُ قَدْ كَرَّ أَنْهُ وَجَدَ فِي السَّمَوَاتِ آدَمَ وَإِذْرِيسَ وَمُوسَى وَعِيسَى وَإِبْرَاهِيمَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ . وَلَمْ
يُثَبِّتْ كَيْفَ مَنَازِلَهُمْ غَيْرَ أَنَّهُ ذَكَرَ أَنَّهُ وَجَدَ آدَمَ فِي السَّمَاءِ الدُّنْيَا وَإِبْرَاهِيمَ فِي السَّمَاءِ السَّادِسَةِ

لهوله اليه ويؤخذ منه ان رسول الرجل يقوم مقام إذنه لان الخازن لم يتوقف عن الفتح له على الوحي اليه بذلك بل
عمل بلازم الارسال اليه وسيأتي في هذا حديث مرفوع في كتاب الاستئذان ان شاء الله تعالى ويؤيد الاحتمال الاول قوله
في رواية شريك اوقد بحث لكنها من المواضع التي تعقبت كما سيأتي تحريرها في كتاب التوحيد ان شاء الله تعالى (قوله
أسودة) بوزن أزمنة وهي الاشخاص من كل شيء (قوله قلت لجبريل من هذا) ظاهره انه سأل عنه بعد ان قال له آدم
مرحبا ورواية مالك بن صعصعة بعكس ذلك وهي المتمددة فتحمل هذه عليها إذ ليس في هذه أداة ترتيب (قوله نسّم بنيه)
النسم بالنون والمهملة الممتوحتين جمع نسمة وهي الروح وحكي ابن التين انه رآه بكسر الشين المعجمة وفتح الباء آخر الحروف
بعدها مهم وهو تصحيف وظاهره ان أرواح بني آدم من أهل الجنة والنار في السماء وهو مشكل قال القاضي عياض قد جاء
ان أرواح الكفار في سجين وأن أرواح المؤمنين منعمة في الجنة يعني فكيف تكون مجتمعة في سماء الدنيا وأجاب بانه يحتمل
انها تعرض على آدم أوقانا فصادف وقت عرضها مرور النبي صلى الله عليه وسلم ويدل على ان كونهم في الجنة
والنار انما هو في أوقات دون أوقات لقوله تعالى النار يعرضون عليها غدوا وعشيا وأعرض بأن أرواح الكفار
لا تفتح لها أبواب السماء كما هو نص القرآن والجواب عنه ما أبداه هو احتمالا ان الجنة كانت في جهة يمين آدم
والنار في جهة شماله وكان يكشف له عنهما اه ويحتمل أن يقال ان النسم المرئية هي التي لم تدخل الاجساد بعد
وهي مخلوقة قبل الاجساد ومستقرها عن يمين آدم وشماله وقد أعلم بما سيصير ون اليه فلذلك كان يستبشر اذا
نظر الي من عن يمينه ويحزن اذا نظر الي من عن يساره بخلاف التي في الاجساد فليست مرادة قطعا وبخلاف
التي انتقلت من الاجساد الى مستقرها من جنة أو نار فليست مرادة أيضا فيما يظهر وبهذا يندفع الإيراد يعرف
ان قوله نسّم بنيه عام مخصوص أو أريد به الخصوص وأما ما أخرجه ابن أسحق والبيهقي من طريقه في حديث
الاسراء فاذا أنا بآدم تعرض عليه أرواح ذريته المؤمنين فيقول روح طيبة ونفس طيبة أجعلوها في عليين ثم تعرض
عليه أرواح ذريته النصارى فيقول روح خبيثة ونفس خبيثة أجعلوها في سجين وفي حديث أبي هريرة عند الطبراني
والبزار فاذا عن يمينه باب يخرج منه ريح طيبة وعن شماله باب يخرج منه ريح خبيثة اذا نظر عن يمينه
استبشر واذا نظر عن شماله حزن فهذا لوصح لكان المصير اليه أولي من جميع ما تقدم ولكن سندها ضعيف
(قوله قال أنس قد ذكر) أي أبو ذر (أنه وجد) أي النبي صلى الله عليه وسلم (قوله ولم يثبت) أي أبو ذر
(قوله وإبراهيم في السماء السادسة) هو موافق لرواية شريك عن أنس والثابت في جميع الروايات غير هاتين
أنه في السابعة فان قلنا بتعدد المعراج فلا تعارض والافلا رجع رواية الجماعة لقوله فيها أنه رآه مسندا ظهره الى
البيت المعمور وهو في السابعة بلا خلاف وأما ما جاء عن علي أنه في السادسة عند شجرة طوبى فان ثبت حمل على
أن البيت الذي في السادسة يجانب شجرة طوبى لانه جاء عنه ان في كل سماء بيتا يخاذى الكعبة وكل منها معمور
بأنسك وكذا القول فيما جاء عن الربيع بن أنس وغيره أن البيت المعمور في السماء الدنيا فانه محمول على أول

قال أنس قُلْتُ مَرَّ جَبْرِيلُ بِالنَّبِيِّ ﷺ بِأَدْرِيسَ قَالَ مَرَّ حَبَابُ النَّبِيِّ الصَّالِحِ وَالْأَخِ الصَّالِحِ . فَقُلْتُ مَنْ هَذَا .
 قُلْتُ هَذَا إِدْرِيسُ . ثُمَّ مَرَّرْتُ بِمُوسَى . فَقَالَ مَرَّ حَبَابُ النَّبِيِّ الصَّالِحِ وَالْأَخِ الصَّالِحِ . فَقُلْتُ مَنْ هَذَا . قَالَ هَذَا
 مُوسَى . ثُمَّ مَرَّرْتُ بِعِيسَى . فَقَالَ مَرَّ حَبَابُ بِالْأَخِ الصَّالِحِ وَالنَّبِيِّ الصَّالِحِ : قُلْتُ مَنْ هَذَا : قَالَ هَذَا عِيسَى . ثُمَّ
 مَرَّرْتُ بِإِبْرَاهِيمَ . فَقَالَ مَرَّ حَبَابُ بِالنَّبِيِّ الصَّالِحِ وَالْإِبْنِ الصَّالِحِ . قُلْتُ مَنْ هَذَا . قَالَ هَذَا إِبْرَاهِيمُ ﷺ
 قَالَ ابْنُ شِهَابٍ فَأَخْبَرَنِي ابْنُ حَزْمٍ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ وَأَبَا حَبَّةَ الْأَنْصَارِيَّ كَانَا يَقُولَانِ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ ثُمَّ
 عَرَجَ بِي حَتَّى ظَهَرْتُ لِمُسْتَوَى أَسْمَعُ فِيهِ صَرِيفَ الْأَقْلَامِ . قَالَ ابْنُ حَزْمٍ وَأَنْسُ بْنُ مَالِكٍ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ
 فَفَرَضَ اللَّهُ عَلَى أُمَّتِي خَمْسِينَ صَلَاةً فَرَجَعْتُ بِذَلِكَ حَتَّى مَرَّرْتُ عَلَى مُوسَى . فَقَالَ مَا فَرَضَ اللَّهُ عَلَيْكَ عَلَى أُمَّتِكَ
 قُلْتُ فَرَضَ خَمْسِينَ صَلَاةً قَالَ فَأَرْجِعْ إِلَى رَبِّكَ فَإِنَّ أُمَّتَكَ لَا تُطِيقُ ذَلِكَ فَرَأَجَعَنِي فَوَضَعَ شَطْرَهَا .
 فَرَجَعْتُ إِلَى مُوسَى . قُلْتُ وَضَعَ شَطْرَهَا فَقَالَ رَأِجِعْ رَبِّكَ فَإِنَّ أُمَّتَكَ لَا تُطِيقُ فَرَأَجَعْتُ فَوَضَعَ شَطْرَهَا
 فَرَجَعْتُ إِلَيْهِ فَقَالَ أَرْجِعْ إِلَى رَبِّكَ فَإِنَّ أُمَّتَكَ لَا تُطِيقُ ذَلِكَ فَرَأَجَعْتُهُ . فَقَالَ

بيت يحاذي الكعبة من بيوت السموات ويقال ان اسم البيت المعمور الضراح بضم المعجمة وتخفيف الراء وآخره
 مهملة ويقال بل هو اسم سماء الدنيا ولانه قال هنا انه لم يثبت كيف منازلهم فرواية من أثبتها أرجح وسأذكر
 مزيدا لهذا في كتاب التوحيد (قوله قال أنس فلما مر) ظاهره ان هذه القطعة لم يسمعها أنس من أبي ذر (قوله
 مر جبريل بالنبي صلى الله عليه وسلم بأدريس) الباء الاولى للمصاحبة والثانية للالصاق أو بمعنى على (قوله
 ثم مررت بعيسى) ليست ثم على بابها في الترتيب الا ان قيل بتعدد المعراج اذ الروايات متفقة على ان المرور به
 كان قبل المرور بموسى (قوله قال ابن شهاب فأخبرني ابن حزم) أي أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم وأما أبو
 محمد فلم يسمع الزهري منه لتقدم موته لكن رواية أبي بكر عن أبي حبة منقطعة لانه استشهد باحد قبل مولد
 أبي بكر بدهر وقبل مولد أبيه محمد أيضا وأبو حبة بفتح المهملة وبالموحدة المشددة على المشهور وعند القاسمي
 بمثناة تحتانية وغلط في ذلك وذكره الواقدي بالنون (قوله حتى ظهرت) أي أرتفعت والمستوي المصعد وصريف
 الافلام بفتح الصاد المهملة تصويتها حالة الكتابة والمراد ما كتبه الملائكة من أقضية الله سبحانه وتعالى
 (قوله قال ابن حزم) أي عن شيخه (وأنس) أي عن أبي ذر كذا جزم به أصحاب الاطراف ويحتمل أن يكون
 مرسلًا من جهة ابن حزم ومن رواية أنس بلا واسطة (قوله ففرض الله على أمتي خمسين صلاة) في رواية
 ثابت عن أنس عند مسلم فرض الله على خمسين صلاة كل يوم وليلة ونحوه في رواية مالك بن صعصعة عند
 المصنف فيحتمل أن يقال في كل من رواية الباب والرواية الاخرى اختصار أو يقال ذكر الفرض عليه
 يستلزم الفرض على الامة وبالعكس الا ما يستثنى من خصائصه (قوله فراجعني) وللكشميهني فراجعته والمعنى
 واحد (قوله فوضع شطرها) في رواية مالك بن صعصعة فوضع عني عشرًا ومثله أشريك وفي رواية ثابت فخط
 عني خمسًا قال ابن المنير ذكر الشطر أعم من كونه وقع في دفعة واحدة (قلت) وكذا العشر فكانه وضع العشر
 في دفعتين والشطر في خمس دفعات أو المراد بالشطر في حديث الباب البعض وقد حتمت رواية ثابت ان
 التخفيف كان خمسًا وخمساوهي زيادة معتمدة بتعين حمل باقي الروايات عليها وأما قول الكرماني الشطر هو النصف
 ففي المراجعة الاولى وضع خمسًا وعشرين وفي الثانية ثلاثة عشر يعني نصف الخمسة والعشرين بحجر الكمر وفي
 الثالثة سبعة كذا قال وليس في حديث الباب في المراجعة الثالثة ذكر وضع شيء الا ان يقال حذف ذلك

هِيَ خَمْسٌ وَهِيَ خَمْسُونَ . لَا يُبَدَّلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ . فَرَجَعْتُ إِلَى مُوسَى . فَقَالَ رَاجِعْ رَبِّكَ . فَقُلْتُ أَسْتَحْيِيكَ مِنْ رَبِّي . ثُمَّ انْطَلَقَ بِي حَتَّى أَتَيْتُهُ بِي إِلَى سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى وَغَشِيَهَا الْوَأْنُ لَا أَدْرِي مَا هِيَ . ثُمَّ ادْخَلْتُ الْجَنَّةَ فَإِذَا فِيهَا حَبَائِلُ اللَّوْلُؤِ . وَإِذَا تُرَابُهَا الْمِسْكُ **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ

اختصاراً في وجهه لكن الجمع بين الروايات يأتى هذا الحمل فالمعتمد ما تقدم وأبدي ابن المنير هنا نكتة لطيفة في قوله صلى الله عليه وسلم لموسى عليه السلام لما أمره أن يرجع بعد أن صارت خمسا فقال أستحييت من ربي قال ابن المنير يحتمل أنه صلى الله عليه وسلم تفرس من كون التخفيف وقع خمسا خمسا أنه لو سأل التخفيف بعد أن صارت خمسا لكان سائلا في رفعها فلذلك استحياه ودلت مراجعته صلى الله عليه وسلم لربه في طاب التخفيف تلك المرات كلها أنه علم أن الأمر في كل مرة لم يكن على سبيل الإلزام بخلاف المرة الأخيرة ففيها ما يشعر بذلك لقوله سبحانه وتعالى لا يبدل القول لدي ويحتمل أن يكون سبب الاستحياء أن العشرة أخر جمع القلة وأول جمع الكثرة فخشى أن يدخل في الإلحاق في السؤال لكن الإلحاق في الطلب من الله مطلوب فكانه خشي من عدم القيام بالشكر والله أعلم وسيأتى في التوحيد زيادة في هذا ومخالفة وأبدي بعض الشيوخ حكمة لا اختيار موسى تكرير تردد النبي صلى الله عليه وسلم فقال لما كان موسى قد سأل الرؤية فمنع وعرف أنها حصلت لمحمد صلى الله عليه وسلم قصد بتكرير رجوعه تكرير رؤيته ليرى من رأى كما قيل * لعل أراهم أو أراي من رآهم * (تمت) ويحتاج إلى ثبوت تجديد الرؤية في كل مرة (قوله من خمس ومن خمسون) وفي رواية غريبة يأتى: وهي بدل من في الموضعين والمراد من خمس عددا باعتبار النعل وخمسون اعتدادا باعتبار الثواب واستدل به على عدم فرضية ما زاد على الصلوات الخمس كالوتر وعلى دخول النسخ في الإنشاءات ولو كانت مؤكدة خلافا لما في الكد على جواز النسخ قبل النعل قال ابن بطال وغيره ألا ترى أنه عز وجل نسخ الخمسين بالخمسة قبل أن تصلي ثم تمضل عليهم بأن أكمل لهم الثواب وتعقبه ابن المنير فقال هذا ذكره طوائف من الأصويين والشراح وهو مشكل على من أثبت النسخ قبل النعل كالأشاعرة أو منعه كالمعتزلة لكونهم اتفقوا جميعا على أن النسخ لا يتصور قبل البلاغ وحديث الأسراء وقع فيه النسخ قبل البلاغ فهو مشكل عليهم جميعا قال وهذه نكتة مبتكرة (قلت) أن أراد قبل البلاغ لكل أحد فمنوع وأن أراد قبل البلاغ إلى الأمة فمسم لكن قد يقال ليس هو بالنسبة إليهم نسخا لكن هو نسخ بالنسبة إلى النبي صلى الله عليه وسلم لأنه كلف بذلك قطعاً ثم نسخ بعد أن بلغه وقبل أن يفعل فالمسألة صحيحة التصوير في حقه صلى الله عليه وسلم والله أعلم وسيأتى لذلك مزيد في شرح حديث الأسراء في الترجمة النبوية إن شاء الله تعالى (قوله حبايل اللؤلؤ) لذا وقع لجميع رواة البخاري في هذا الموضع بإحاطة المهمة ثم الموحدة وبعد ذلك تحتانية ثم لام وذكر كثير من الأئمة أنه تصحيف وانما هو جنابذ بالجيم والنون وبعد ذلك موحدة ثم ذال معجمة كما وقع عند المصنف في أحاديث الأنبياء من رواية ابن المبارك وغيره عن يونس وكذا عند غيره من الأئمة ووجدت في نسخة معتمدة من رواية أبي ذر في هذا الموضع جنابذ على الصواب وأظنه من أصلح بعض الرواة وقال ابن حزم في أجوبة على مواضع من البخاري قدشت على هاتين اللفظتين فيه أجدهن ولا واحدة منهما ولا وقفت على معناها انتهى وذكر غيره أن الجنابذ شبه القباب واحداها جنبذة بالضم وهو ما ارتفع من البناء فهو فارسي معرب وأصله بلسانهم كنبذة بوزنه لكن الموحدة مفتوحة والكتب ليست خالصة ويؤيده ما رواه المصنف في التفسير من طريق شبان عن قتادة عن أنس قال لما خرج النبي صلى الله عليه وسلم قال أتيت على نهر حافتاه قباب اللؤلؤ وقال صاحب المطالع في الحبال قيل هي الملاط والعقود أي من حبال الرمل أي فيها لؤلؤ مثل حبال الرمل جمع حبل وهو ما استطال من الرمل

عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ قَالَتْ فَرَضَ اللَّهُ الصَّلَاةَ حِينَ فَرَضَهَا رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ فِي الْحَضَرِ وَالسَّفَرِ فَأَقَرَّتْ
صَلَاةَ السَّفَرِ وَزَيْدٌ فِي صَلَاةِ الْحَضَرِ

وتعقب بأن الحبال لا تكون إلا جميع حبالة أو حبيلة بوزن عظيمة وقال بعض من اعتنى بالبخارى الحبال جمع حبالة وحبالة جمع جبل على غير قياس والمراد أن فيها عقودا وقلائد من اللؤلؤ (قوله عن عائشة قالت فرض الله الصلاة حين فرضها ركعتين ركعتين) كررت لفظ ركعتين لتفيد عموم التثنية لكل صلاة زاد ابن اسحق قال حدثني صالح بن كيسان بهذا الاسناد الا المغرب فانها كانت ثلاثا أخرجه أحمد من طريقه والمصنف في كتاب الهجرة من طريق معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت فرضت الصلاة ركعتين ثم هاجر النبي صلى الله عليه وسلم ففرضت أربعين فعين في هذه الرواية أن الزيادة في قوله هنا وزيد في صلاة الحضر وقعت بالمدينة وقد أخذ بظاهر هذا الحديث الحنفية وبنوا عليه أن القصر في السفر عزيمة لا رخصة واحتج مخالفوهم بقوله سبحانه وتعالى فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة لأن نفي الجناح لا يدل على العزيمة والقصر إنما يكون من شيء أطول منه وبدل على أنه رخصة أيضا قوله صلى الله عليه وسلم صدقة تصدق الله بها عليكم وأجابوا عن حديث الباب بأنه من قول عائشة غير مرفوع وبأنها لم تشهد زمان فرض الصلاة قاله الخطابي وغيره وفي هذا الجواب نظر أما ما أولاهو مما لا مجال للرأي فيه فله حكم الرفع وأما ثانيا فعلى تقدير تسليم أنها لم تدرك القصة يكون مرسل صحابي وهو حجة لأنه يحتمل أن تكون أخذته عن النبي صلى الله عليه وسلم أو عن صحابي آخر أدرك ذلك وأما قول امام الحرمين لو كان ثابتا لنقل متواتر فقيه أيضا نظر لأن التواتر في مثل هذا غير لازم وقالوا أيضا يعارض حديث عائشة هذا حديث ابن عباس فرضت الصلاة في الحضر أربعين في السفر ركعتين أخرجه مسلم والجواب أنه يمكن الجمع بين حديث عائشة وابن عباس كما سيأتي فلا تعارض وألزموا الحنفية على قاعدتهم فيما إذا عارض رأى الصحابي روايته بأنهم يقولون العبرة بما رأى لا بما روى وخالفوا ذلك هنا فقد ثبت عن عائشة أنها كانت تتم في السفر فدل ذلك على أن المروي عنها غير ثابت والجواب عنهم أن عروة الراوي عنها قد قال لما سئل عن إتمامها في السفر أنها تأتت كما تأتت عثمان فعلى هذا لا تعارض بين روايتها وبين رأيها فروايتها صحيحة ورأيها مبني على ما تأتت والذي يظهر لي وبه تجتمع الأدلة السابقة أن الصلوات فرضت ليلة الإسراء ركعتين ركعتين إلا المغرب ثم زيدت بعد الهجرة عقب الهجرة إلا الصبح كما روى ابن خزيمة وابن حبان والبيهقي من طريق الشعبي عن مسروق عن عائشة قالت فرضت صلاة الحضر والسفر ركعتين ركعتين فلما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة وأطمأن زيد في صلاة الحضر ركعتان ركعتان وترك صلاة الفجر أطول القراءة وصلاة المغرب لأنها ترأى النهار ثم بعد أن استقر فرض الرباعية خفف منها في السفر عند نزول الآية السابقة وهي قوله تعالى فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة ويؤيد ذلك ما ذكره ابن الأثير في شرح المسند أن قصر الصلاة كان في السنة الرابعة من الهجرة وهو مأخوذ مما ذكره غيره أن نزول آية الخوف كان فيها وقيل كان قصر الصلاة في ربيع الآخر من السنة الثانية ذكره الدونابي وأورده السهيلي بلغظ بعد الهجرة بعام أو نحوه وقيل بعد الهجرة باربعين يوما فعلى هذا المراد بقول عائشة فأقرت صلاة السفر أي باعتبار ما آل إليه الأمر من التخفيف لأنها استمرت منذ فرضت فلا يلزم من ذلك أن القصر عزيمة وأما ما وقع في حديث ابن عباس والخوف ركعة فالبحث فيه يحى أن شاء الله تعالى في صلاة الخوف (فائدة) ذهب جماعة إلى أنه لم يكن قبل الإسراء صلاة مفروضة إلا ما كن وقع الأمر به من صلاة الليل من غير تحديد وذهب الحربي إلى أن الصلاة كانت مفروضة ركعتين بالغداة وركعتين بالعشي وذكر الشافعي عن بعض أهل العلم أن صلاة الليل كانت مفروضة ثم نسخت بقوله تعالى فاقرؤا ما تيسر منه فصار الفرض قيام بعض الليل ثم نسخ ذلك بالصلوات الخمس واستنكر محمد بن نصر المروزي ذلك وقال الآية تدل على أن قوله تعالى فاقرؤا ما تيسر منه إنما نزل بالمدينة لقوله تعالى فيها وآخرون يقاتلون

باب وجوب الصلاة في الثياب وقول الله تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد . ومن صلى ملتجئاً في ثوب واحد . ويذكر عن سلمة بن الأكواع أن النبي ﷺ قال يزوره ولو يشوك في إسناده نظر ومن صلى في الثوب الذي يجامع فيه ما لم ير أذى . وأمر النبي ﷺ أن لا يطوف بالبيت عريان **حدثنا** موسى بن إسماعيل قال

في سبيل الله والقتال إنما وقع بالمدينة لا بمكة والأسراء كان بمكة قبل ذلك اه وما استدلل به غير واضح لان قوله تعالى علم أن سيكون ظاهراً في الاستقبال فكانه سبحانه وتعالى امتن عليهم بتعجيل التخفيف قبل وجود المشقة التي علم أنها ستقع لهم والله أعلم

(أبواب ستر العورة)

(قوله باب وجوب الصلاة في الثياب وقول الله تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد) يشير بذلك إلى ما أخرجه مسلم من حديث ابن عباس قال كانت المرأة تطوف بالبيت عريانة الحديث وفيه فنزلت خذوا زينتكم ووقع في تفسير طائوس قال في قوله تعالى خذوا زينتكم قال الثياب وصله البيهقي ونحوه عن مجاهد ونقل ابن حزم الاتفاق على أن المراد ستر العورة (قوله ومن صلى ملتجئاً في ثوب واحد) هكذا ثبت للمستمل وحده هنا وسيأتي قريباً في باب مفرد وعلى تقدير نبوته هنا فله تعالى بحديث سلمة المعلق بعده كما سيظهر من سياقه (قوله ويذكر عن سلمة) قد بين السبب في تركه جزمه به بقوله وفي إسناده نظر وقد وصله المصنف في تاريخه وأبو داود وابن خزيمة وابن حبان واللفظ له من طريق الدراوردي عن موسى بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن أبي ربيعة عن سلمة بن الأكواع قال قلت يا رسول الله أني رجل أتصيد أفأصلي في القميص الواحد قال نعم زره ولو بشوكه ورواه البخاري أيضاً عن اسمعيل بن أبي أويس عن أبيه عن موسى بن إبراهيم عن أبيه عن سلمة زاد في الإسناد رجلاً ورواه أيضاً عن مالك بن اسمعيل عن عطاء بن خالد قال حدثنا موسى بن إبراهيم قال حدثنا سلمة فصرح بالتحديث بين موسى وسلمة فاحتمل أن يكون رواية أبي أويس من المزيدي في عمل الإسناد أو يكون التصريح في رواية عطاء وهما فهذا الوجه النظر في إسناده وأما من صححه فاعتمد رواية الدراوردي وجعل رواية عطاء شاهدة لاتصالها وطريق عطاء أخرجهما أيضاً أحمد والنسائي وأما قول ابن القطان أن موسى هو ابن محمد بن إبراهيم التيمي المضعف عند البخاري وأبي حاتم وأبي داود وأنه نسب هنا إلى جده فليس بمستقيم لانه نسب في رواية البخاري وغيره مخزومياً وهو غير التيمي بل اتروا نعم ووقع عند الطحاوي موسى بن محمد بن إبراهيم فان كان محفوظاً فيحتمل على بعد أن يكونا جميعاً روي الحديث وحمله عنهما الدراوردي والا فذكر محمد فيه شاذ والله أعلم (قوله يزره) بضم الزاي وتشديد الراء أي يشد إزاره ويجمع بين طرفيه لئلا تبدو عورته ولولم يمكنه ذلك إلا بان يغرز في طرفيه شوكه يستمسك بها وذكر المؤلف حديث سلمة هذا إشارة إلى أن المراد بأخذ الزينة في الآية السابقة لبس الثياب لا تحسينها (قوله ومن صلى في الثوب) يشير إلى ما رواه أبو داود والنسائي وصححه ابن خزيمة وابن حبان من طريق معاوية بن أبي سفيان أنه سأل أخته أم حبيبة هل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي في الثوب الذي يجامع فيه قالت نعم إذا لم يرفه أذى وهذا من الأحاديث التي تضمنتها تراجم هذا الكتاب بغير صيغة رواية حتى ولا التعليق (قوله ما لم يرفه أذى) سقط لفظ فيه من رواية التمسلي والحموي (قوله وأمر النبي صلى الله عليه وسلم) أشار بذلك إلى حديث أبي هريرة في بعث علي في حجة أبي بكر بذلك وقد وصله بعد قليل لكن ليس فيه التصريح بالامر، وروي أحمد بإسناد حسن من حديث أبي بكر الصديق نفسه أن النبي صلى الله عليه وسلم بعثه لا يخرج بعد العام مشرك ولا يطوف بالبيت عريان الحديث ووجه الاستدلال به للباب أن الطواف إذا

حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ قَالَتْ أَمَرْنَا أَنْ نُخْرِجَ الْحَيْضَ يَوْمَ الْعِيدَيْنِ وَذَوَاتِ
الْخُدُورِ فَيَشْهَدُنَّ جَمَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ وَدَعَوْتُهُمْ وَيَعْتَزِلُ الْحَيْضُ عَنْ مَصَلَّاهُنَّ قَالَتْ أَمْرًا يَأْذَنُ اللَّهُ
إِحْدَانَا لَيْسَ لَهَا جِلْبَابٌ قَالَ لَتَلْبِسَهَا صَاحِبَتُهَا مِنْ جِلْبَابِهَا وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءٍ حَدَّثَنَا عُمَرَانُ حَدَّثَنَا
مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ حَدَّثَنَا أُمُّ عَطِيَّةَ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ بِهَذَا **بَابُ** عَقْدِ الْأَزَارِ عَلَى الْقَفَا فِي الصَّلَاةِ .
وَقَالَ أَبُو حَازِمٍ عَنْ سَهْلِ صَلَوَاتِهِ النَّبِيُّ ﷺ عَاقِدِي أَرْزُهُمْ عَلَى عَوَاتِقِهِمْ **حَدَّثَنَا** أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ
قَالَ حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ حَدَّثَنِي وَاقِدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّى قَالَ قَالَ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ
عَقْدُهُ مِنْ قَبْلِ قَفَاهُ وَثِيَابُهُ مَوْضُوعَةٌ عَلَى الْمَشْجَبِ

منع فيه التعري فالصلاة أولى اذ يشترط فيها ما يشترط في الطواف وزيادة وقد ذهب الجمهور الى أن ستر العورة
من شروط الصلاة وعن بعض اهل الكيفية التفرقة بين الذكر والناسي ومنهم من أطلق كونه سنة لا يبطل تركها
الصلاة واحتج بانه لو كان شرطاً في الصلاة لاختص بها ولافتقر الى النية ولكان العاجز العريان ينتقل
الى بدل كالعاجز عن القيام ينتقل الى التعود والجواب عن الاول النقص بالايمن فهو شرط في الصلاة
ولا يختص بها وعن الثاني باستقبال القبلة فانه لا يفتقر للنية وعن الثالث على ما فيه بالعاجر عن القراءة ثم عن
التسبيح فانه صلى ساكتا (قوله حدثنا يزيد بن ابراهيم) هو التستري ومحمد هو بن سير والاسناد كله بصرون
وكذا المعلق بعده (قوله أمرنا) بضم الهمزة ولمسلم من طريق هشام عن حفصة عن أم عطية قالت
أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد تقدم هذا الحديث في الطهارة بأنهم من هذا السياق في باب شهود
الحائض العيدين وتقدم الكلام عليه ثم (قوله يوم العيدين) وفي رواية المستملى والكشميهني يوم العيد بالافراد
(قوله ويعتزل الحيض عن مصلاه) أي النساء اللاتي لسن بحيض والمستملى عن مصلاه على التغليب
والكشميهني عن المصلى والمراد به موضع الصلاة ودلالته على الترجمة من جهة تأكيد الامر باللبس حتى بالعارية
للخروج الى صلاة العيد فيكون ذلك للفريضة أولى (قوله وقال عبد الله بن رجاء) هو الغداني بضم المعجمة
وتخفيف المهملة وبعد الالف نون هكذا في أكثر الروايات ووقع عند الاصيلي في عرضه على أبي زيد بمكة
حدثنا عبد الله بن رجاء قال وفي بعض النسخ عن أبي زيد وقال عبد الله بن رجاء لما قال الباقون (قلت) وهذا هو
الذي اعتمده أصحاب الاطراف والكلام على رجال هذا الكتاب وعمران المذكور هو القطان وفائدة التعليق
عنه تصريح محمد بن سيرين بتحديث أم عطية له فبطل ما تخيله بعضهم من أن محمداً إنما سمعه من أخته حفصة عن أم
عطية وقد روينا موصولاً في الطبراني الكبير حدثنا علي بن عبد العزيز حدثنا عبد الله بن رجاء والله أعلم
(قوله باب عقد الأزار على القفا) هو بالتمصر (قوله وقال أبو حازم) هو ابن دينار وقد ذكره بنماه موصولاً بعد قليل
(قوله صلوا) بلفظ الماضي أي الصحابة وعافدي جمع عافدوا وحذفت النون للاضافة وهو في موضع الحال وفي رواية
الكشميهني عافدوا وهو خبر مبتدأ محذوف أي وهم عافدوا وإنما كانوا يفعلون ذلك لأنهم لم يكن لهم سراويل فكان
أحدهم يعقد أزاره في قفاه ليكون مستورا اذ ركع وسجد وهذه الصفة صفة أهل الصفة كما سيأتي في باب نوم الرجال في
المسجد (قوله حدثني واقد) هو أخو عاصم بن محمد الرواي عنه ومحمد أبوها هو ابن زيد بن عبد الله بن عمرو واقد
ومحمد بن المنكدر مدنيان تابعيان من طبقة واحدة (قوله من قبل) بكسر القاف وفتح الموحدة أي من جهة قفاه (قوله
المشجب) بكسر الميم وسكون المعجمة وفتح الجيم بعدها موحدة هو عيدان تضم رؤسها ويخرج بين قوائمها توضع عليها
الثياب وغيرها قال ابن سيده المشجب والشجاب خشبات ثلاث يعلق عليها الراوي دلوه وسقاه ويقال في المثل

قَالَ لَهُ قَائِلٌ نَصَلِّي فِي إِزَارٍ وَاحِدٍ فَقَالَ إِنَّمَا صَنَعْتُ ذَلِكَ لِإِبْرَآنِي أَحَقُّ مِنْكَ وَأَيْنَا كَانَ لَهُ ثَوْبَانِ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ **حَدَّثَنَا** مُطَرِّفُ أَبُو مُصْعَبٍ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي الْمَوَالِي عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ قَالَ رَأَيْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يُصَلِّي فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ . وَقَالَ رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي فِي ثَوْبٍ **بَابُ** الصَّلَاةِ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ مُلْتَحِفًا بِهِ قَالَ الزُّهْرِيُّ فِي حَدِيثِهِ الْمُلْتَحِفُ الْمُتَوَشِّحُ وَهُوَ الْمُخَالِفُ بَيْنَ طَرَفَيْهِ عَلَى عَاتِقَيْهِ وَهُوَ الْإِشْتِمَالُ عَلَى مَنْكَبَيْهِ قَالَ قَالَتْ أُمُّ هَانِيُ التَّحَفَ النَّبِيُّ ﷺ ثَوْبٍ وَخَالَفَ بَيْنَ طَرَفَيْهِ عَلَى عَاتِقَيْهِ

فلان كالمشجب من حيث قصدته وجدته (قوله فقال له قائل) وقع في رواية مسلم أنه عبادة بن الوليد بن عبادة بن الصامت وسياقي قرياً أن سعيد بن الحرث سأله عن هذه المسئلة ولعلمها جميعاً سألناه وسياقي عند المصنف في باب الصلاة بغير رداء من طريق ابن المنكدر أيضاً فقلنا يا أبا عبد الله فلعن السؤال تعدد وقال في جواب ابن المنكدر فأجبت أن يراني الجاهل مثلكم وعرف به أن المراد بقوله هنا أحق أي جاهل والحق وضع الشيء في غير موضعه مع العلم بقبوجه قاله في النهاية والغرض بيان جواز الصلاة في الثوب الواحد ولو كانت الصلاة في الثوبين أفضل فكأنه قال صنعتها عمداً لبيان الجواز أما ليقضى بي الجاهل أجداء أو ينكر علي فأعلمه أن ذلك جائز وإنما أغلظ لهم في الخطاب زجراً عن الإنكار على العلماء وليحثهم على البحث عن الأمور الشرعية (قوله وأينا كان له) أي كان أكثرنا في عهده صلى الله عليه وسلم لا يملك إلا الثوب الواحد ومع ذلك فلم يكلف تحصيل ثوب ثان ليصلي فيه فدل على الجواز وعقب المصنف حديثه هذا بالرواية الأخرى المصروفة بأن ذلك وقع من فعل النبي صلى الله عليه وسلم ليكون بيان الجواز به أوقع في النفس لكونه أصرح في الرفع من الذي قبله وخفي ذلك على الكرماني فقال دلالة أي الحديث الأخير على الترجمة وهي عقد الإزار على التقاطع أما لانه مخروم من الحديث السابق أي هو طرف من الذي قبله وأما لانه يدل عليه بحسب الغالب إذ لولا عقده على القفا لم استر العورة غالباً اهـ ولو تأمل لفظه وسياقه بعد ثمانية أبواب لعرف اندفاع احتماليه فانه طرف من الحديث المذكور هناك لا من السابق ولا ضرورة إلى ما دعه من الغلبة فان لفظه وهو يصلي في ثوب ملتحفانه وهي قصة أخرى فيما يظهر كان الثوب فيها واسعاً فالتحف به وكان في الأولى ضيقاً فعقده وسياقي ما يؤيده هذا التفصيل قرياً (قائدة) كان الخلاف في منع جواز الصلاة في الثوب الواحد قد بما روى ابن أبي شيبة عن ابن مسعود قال لا تصلين في ثوب واحد وإن كان أوسع ما بين السماء والأرض ونسب ابن يطل ذلك لابن عمر ثم قال لم يتابع عليه ثم استقر الأمر على الجواز (قوله حدثنا مطرف) هو ابن عبد الله بن سليمان الأصم صاحب مالك مدني هو وباقي رجال أسنده وقد شارك أبا معصب أحمد بن أبي بكر الزهري في صحة مالك وفي رواية الموطأ عنه وفي كنيته لكن أحمد مشهور بكنيته أكثر من اسمه ومطرف بالعكس (قوله باب الصلاة في الثوب الواحد ملتحفانه) لما كانت الأحاديث الماضية في الافتصار على الثوب الواحد مطلقة أردفها بما يدل على أن ذلك يختص بحال الضيق أو بحال بيان الجواز (قوله قال الزهري في حديثه) أي الذي رواه في الالتحاف والمراد ما حديثه عن سالم بن عبد الله عن أبيه وهو عند ابن أبي شيبة وغيره أو عن سعيد عن أبي هريرة وهو عند أحمد وغيره والذي يظهر أن قوله وهو المخالف إلى آخره من كلام المصنف (قوله وقالت أم هاني) سياقي حديثها موصولاً في أواخر الباب لكن ليس فيه وخالف بين طرفيه وهو عند مسلم من وجه آخر عن أبي مرة عنها

حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى قَالَ حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ قَدْ خَالَفَ بَيْنَ طَرَفَيْهِ **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَ حَدَّثَنَا يَحْيَى قَالَ حَدَّثَنَا هِشَامُ قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ فِي بَيْتٍ أُمَّ سَلَمَةَ قَدْ أَتَى طَرَفَيْهِ عَلَى عَاتِقَيْهِ **حَدَّثَنَا** عُبَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ هِشَامِ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ أَبِي سَلَمَةَ أَخْبَرَهُ قَالَ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ مُشْتَمِلًا بِهِ فِي بَيْتٍ أُمَّ سَلَمَةَ وَاضِعًا طَرَفَيْهِ عَلَى عَاتِقَيْهِ **حَدَّثَنَا** إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ أَبِي النَّضْرِ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ أَنَّ أَبَا مَرْثَةَ مَوْلَى أُمِّ هَانِيٍّ بِنْتِ أَبِي طَالِبٍ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أُمَّ هَانِيٍّ بِنْتَ أَبِي طَالِبٍ تَقُولُ ذَهَبْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ الْفَتْحِ فَوَجَدْتُهُ يَغْتَسِلُ وَفَاطِمَةُ ابْنَتُهُ تَسْتَرُهُ قَالَتْ فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ فَقَالَ مَنْ هَذِهِ فَقُلْتُ أَنَا أُمُّ هَانِيٍّ بِنْتُ أَبِي طَالِبٍ فَقَالَ مَرْحَبًا بِأُمِّ هَانِيٍّ فَلَمَّا فَرَغَ مِنْ غُسْلِهِ قَامَ فَصَلَّى ثَمَّ إِنِّي رَكْعَاتٍ مُلْتَحِمًا فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ فَلَمَّا انْصَرَفَ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ

ورواه أحمد من ذلك الوجه بلفظ المعنى (قوله حدثنا عبيد الله بن موسى حدثنا هشام بن عروة) هذا الإسناد له حكم الثلاثيات وإن لم يكن له صورتها لأن أعلى ما يقع للبخاري ما بينه وبين الصحابي فيه اثنان فإن كان الصحابي يرويه عن النبي صلى الله عليه وسلم فحينئذ توجد فيه صورة الثلاثي وإن كان يرويه عن صحابي آخر فلا لکن الحكم من حيث العلو واحد لصدق أن بينه وبين الصحابي اثنين وهكذا تقول بالنسبة إلى التابعي إذا لم يقع بينه وبينه إلا واحد فإن رواه التابعي عن صحابي فعلي ما تقدم وإن رواه عن تابعي آخر فله حكم العلو لا صورة الثلاثي كهذا الحديث فإن هشام بن عروة من التابعين لكنه حدث هنا عن تابعي آخر وهو أبوه فلو رواه عن صحابي ورواه ذلك الصحابي عن النبي صلى الله عليه وسلم لكان ثلاثيا والحاصل أن هذا من العلو النسبي لا المطلق والله أعلم ثم أورد المصنف الحديث المذكور بتزول درجة من رواية يحيى القطان عن هشام وهو ابن عروة المذكور وفائدة ما وقع فيه من التصريح بأن الصحابي شاهد النبي صلى الله عليه وسلم يفعل ما نقل عنه أولا بالصورة المحتملة وفيه تعيين المكان هو بيت أم سلمة وهي والدة الصحابي المذكور عمر بن أبي سلمة ربيب النبي صلى الله عليه وسلم وفيه زيادة كون طرفي الثوب على عاتق النبي صلى الله عليه وسلم على أن الاسماعيلي قد أخرج الحديث المذكور من طريق عبيد الله بن موسى وفيه جميع الزيادة فكان عبيد الله حدث به البخاري مختصرا وفائدة إيراد المصنف الحديث المذكور ثالثا بالتزول أيضا من رواية أبي أسامة عن هشام تصریح هشام عن أبيه بأن عمر أخبره ووقع في الروایتين الماضيتين بالنعنة وفيه أيضا ذكر الاشتغال وهو مطابق لما تقدم من التفسير (قوله مشتملا به) بالنصب للاكثر على الحال وفي رواية المستملى والحموى بالجر على المجاورة أو الرفع على الحذف قال ابن بطال فائدة الاشتغال المذكور أن لا ينظر المصلي إلى عورة نفسه إذا ركع ولثلا يسقط الثوب عند الركوع والسجود (قوله عن أبي النضر) هو المذني وأبو مرة تقدم ذكره في العلم وعرف هنا بأنه مولى أم هانيء وهناك بأنه مولى عقيل وهو مولى أم هانيء حقيقة وأما عقيل فلكونه أخا عاتق نسب إلى ولائه مجازا بأدني ملابس أول كونه كان يكثر ملازمة عقيل كما وقع لمقسم مع ابن عباس وقد تقدم الكلام على أوائل هذا الحديث في الفس في باب التستر ويأتي الكلام عليه أيضا في صلاة الضحى وموضع الحاجة منه هنا أن أم هانيء وصفت الاشتغال المذكور

رَعِمَ ابْنُ أُمِّی أَنَّهُ قَاتِلُ رَجُلٍ قَدْ أُجِرَتْهُ فَلَانَ بْنِ هُبَيْرَةَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَدْ أُجِرْنَا مَنْ أُجِرَتْ يَأْمُ هَانِي قُلْتُ أُمُّ هَانِي وَذَلِكَ ضَحَى **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ سَائِلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الصَّلَاةِ فِي تَوْبٍ وَاحِدٍ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَوْ لِكُذِّكُمْ **تَوْبَانِ بَابٌ** إِذَا صَلَّى فِي التَّوْبِ الْوَاحِدِ فَلْيَجْعَلْ عَلَى عَاتِقَيْهِ **حَدَّثَنَا** أَبُو عَاصِمٍ عَنْ مَالِكٍ عَنْ أَبِي الزُّنَادِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ

في هذه الطريق الموصولة بانه المخالفة بين طرفي التوب على العاتقين في الرواية المعلقة قبل فطابق التفسير المتقدم في الترجمة (قوله زعم ابن أمي) هو علي بن أبي طالب وفي رواية الحموي ابن أبي وهو صحيح في المعنى فانه شقيقها وزعم هنا يعني ادعى وقولها قاتل رجلا فيه اطلاق اسم الفاعل على من عزم على التلبس بالاهل (قوله فلان بن هبيرة) بالنصب على البدل أو الرفع على الحذف وعند احمد والطبراني من طريق أخرى عن أبي مرة عن أم هاني أني أجرت حمويين لي قال أبو العباس بن شريح وغيرهما جعدة بن هبيرة ورجل آخر من بني مخزوم كانا فيمن قاتل خالد بن الوليد ولم يقبلا الا امان فاجارتهما أم هاني، وكانا من احماها وقال ابن الجوزي ان كان ابن هبيرة منهما فهو جعدة كذا قال وجعدة معدود فيمن له رؤية ولم تصح له صحبة وقد ذكره من حيث الرواية في التابعين البخاري وابن حبان وغيرهما فكيف يتهاون من هذه سبيله في صغر السن أن يكون عام الفتح مقاتلا حتي يحتاج الى الامان ثم لو كان ولد أم هاني لم يهتم على بقتله لانها كانت قد أسلمت وهرب زوجها وترك ولدها عندها وجوز ابن عبد البر أن يكون ابنا لهبيرة من غيرها مع نقله عن أهل النسب انهم لم يذكر والهبيرة ولدا من غير أم هاني، وجزم ابن هشام في تهذيب السيرة بان للذين أجارتهما أم هاني هما الحرث بن هشام وزهير بن أبي أمية المخزوميان وروي الازرقي بسند فيه الواقدي في حديث أم هاني هذا انهما الحرث بن هشام وعبد الله بن أبي ربيعة وحكي بعضهم انهما الحرث بن هشام وهبيرة بن أبي وهب وليس بشيء لان هبيرة هرب عند فتح مكة الى نجران فلم يزل بها مشركا حتى مات كذا جزم به ابن اسحاق وغيره فلا يصح ذكره فيمن أجارته أم هاني، وقال الكرماني قال الزبير بن بكار فلان بن هبيرة هو الحرث بن هشام انتهى وقد تصرف في كلام الزبير وانما وقع عند الزبير في هذه القصة موضع فلان بن هبيرة الحرث بن هشام والذي يظهر لي أن في رواية الباب حذفاً كأنه كان فيه فلان بن عم هبيرة فسقط لفظ عم أو كان فيه فلان قريب هبيرة فتغير لفظ قريب بلفظ ابن وكل من الحرث بن هشام وزهير بن أبي أمية وعبد الله بن أبي ربيعة يصح وصفه بانه ابن عم هبيرة وقريبه لكون الجميع من بني مخزوم وسياتي الكلام على ما يتعلق بامان المرأة في آخر كتاب الجهاد ان شاء الله تعالى (قوله ان سائلا سأل) لم أقف على اسمه لكن ذكر شمس الائمة السرخسي الحنفي في كتابه المنسوط أن السائل ثوبان (قوله أو لككم) قال الخطابي لفظه استخبار ومعناه الاخبار عما هم عليه من قلة الثياب ووقع في ضمنه التنوي من طريق الفحوى كأنه يقول اذا علمتم أن ستر العورة فرض والصلاة لازمة وليس لكل أحد منكم ثوبان فكيف لم تعلموا أن الصلاة في الثوب الواحد جائزة أي مع مراعاة ستر العورة به وقال الطحاوي معناه لو كانت الصلاة مكروهة في الثوب الواحد لكرهت لمن لا يجد الا ثوبا واحدا انتهى وهذه اللازمة في مقام المنع للفرق بين القادر وغيره والسؤال انما كان عن الجواز وعدمه لاعتن الكراهة (فائدة) روى ابن حبان هذا الحديث من طريق الاوزاعي عن ابن شهاب لكن قال في الجواب ليتوشح به ثم ليصل فيه فيحتمل أن يكونا حديثين أو حديثا واحدا فرقه الرواة وهو الاظهر وكان المصنف أشار الى هذا لذكره التوشح في الترجمة والله أعلم (قوله باب اذا صلى في الثوب الواحد فليجعل على عاتقيه) أي بعضه في رواية عاتقه بالافراد والعاتق هو

لَا يُصَلِّي أَحَدُكُمْ فِي الثُّوبِ الْوَاحِدِ لَيْسَ عَلَى عَاتِقَيْهِ شَيْءٌ **حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ** قَالَ حَدَّثَنَا شَيْبَانُ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ عِكْرَمَةَ قَالَ سَمِعْتُهُ أَوْ كُنْتُ سَأَلْتُهُ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ أَشْهَدُ أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ مَنْ صَلَّى فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ فَلْيَخَافْ بَيْنَ طَرَفَيْهِ **بَاب** إِذَا كَانَ الثَّوْبُ ضَيْقًا **حَدَّثَنَا** يَحْيَى بْنُ صَالِحٍ قَالَ حَدَّثَنَا فُلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْحَارِثِ قَالَ سَأَلْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الصَّلَاةِ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ فَقَالَ خَرَجْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي بَعْضِ أَصْفَارِهِ فَجِئْتُ أَيْلَةَ

مابين المنكبين الى أصل العنق وهو مذكر وحكي تأنيثه (قوله لا يصلي) قال ابن الأثير كذا هو في الصحيحين باثبات الياء ووجهه أن لاناية وهو خبر بمعنى النهي (قلت) ورواه الدارقطني في غرائب مالك من طريق الشافعي عن مالك بلفظ لا يصلي بغير ياء ومن طريق عبد الوهاب ابن عطاء عن مالك بلفظ لا يصلي بزيادة نون التأنيث ورواه الاسماعيلي من طريق الثوري عن أبي الزناد بلفظ نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله لبس على عاتقيه شيء) زاد مسلم من طريق ابن عيينة عن أبي الزناد منه شيء والمراد أنه لا يترز في وسطه ويشد طرفي الثوب في حقويه بل يتوشح بهما على عاتقيه ليحصل الستر لجزء من أعلى البدن وإن كان ليس بعورة أو لكون ذلك أمكن في ستر العورة (قوله حدثنا شيبان) هو ابن عبد الرحمن (قوله سمعته) أي قال يحيى سمعت عكرمة ثم تردد هل سمعه ابتداء أو جواب سؤال منه هذا ظاهر هذه الرواية وأخرجه الاسماعيلي عن مكي بن عبدان عن حمدان السلمي عن أبي نعيم بلفظ سمعته أو كتب به الى فحصل التردد بين السماع والكتابة قال الاسماعيلي ولا أعلم أحدا ذكر فيه سماع يحيى من عكرمة يعني بالجزم قال وقد روينا من طريق حسين بن محمد عن شيبان بالتردد في السماع أو الكتابة أيضا (قلت) قد رواه الحرث بن أبي أسامة في مسنده عن يزيد بن هرون عن شيبان نحوه رواية البخاري قال سمعته أو كنت سألته فسمعته أخرجه أبو نعيم في المستخرج (قوله أشهد) ذكره تأكيداً لحفظه واستحضاره (قوله من صلى في ثوب) زاد الكشميهني واحد ودلالته على الترجمة من جهة أن المخالفة بين الطرفين لا تيسر إلا بجعل شيء من الثوب على العاتق كذا قال الكرمانى وأولى من ذلك أن في بعض طرق هذا الحديث التصريح بالمراد فإشارته الى المصنف كعادته فعند أحمد من طريق معمر عن يحيى فيه فليخالف بين طرفيه على عاتقيه وكذا للاسماعيلي وأبي نعيم من طريق حسين عن شيبان وقد حمل الجمهور هذا الأمر على الاستحباب والنهي في الذي قبله على التنزيه وعن أحمد لا تصح صلاة من قدر على ذلك فتركه جعله من الشرائط وعنه تصح ويأثم جعته واجبا مستقلا وقال الكرمانى ظاهر النهي يقتضي التحريم لكن الإجماع منعقد على جواز تركه كذا قال وغنم عما ذكره بعد قليل عن النووي من حكاية ما نقلناه عن أحمد وقد نقل ابن المنذر عن محمد بن علي عدم الجواز وكلام الترمذي يدل على ثبوت الخلاف أيضا وقد تقدم ذلك قبل بباب وعقد الطحاوي له بابا في شرح المغني ونقل المنع عن ابن عمر ثم عن طاوس والنخعي ونقله غيره عن ابن وهب وابن جرير وجمع الطحاوي بين أحاديث الباب بأن الأصل أن يصلي مشتملا فنضاق أن نرسل ونقل الشيخ تقي الدين السبكي وجوب ذلك عن نص الشافعي واختاره لكن المعروف في كتب الشافعية خلافه واستدل الخطابي على عدم الوجوب بأنه ﷺ صلى في ثوب كان أحد طرفيه على بعض نسائه وهي نائمة قال ومعلوم أن الطرف الذي هو لابس من الثوب غير متسع لأن يترز به ويفضل منه ما كان إقامته وفيما قاله نظر لا يخفى والظاهر من تصرف المصنف التفصيل بين ما إذا كان الثوب واسعا فيجب وبين ما إذا كان ضيقا فلا يجب وضع شيء منه على العاتق وهو اختيار ابن المنذر وبذلك تظهر مناسبة تعقيبه بباب إذا كان الثوب ضيقا (قوله في بعض أسفاره) عينه مسلم في روايته من طريق عبادة بن الوليد بن عبادة عن جابر غزوة بواط وهو بضم الواو والوحدة وتخفيف

لِبَعْضِ أَمْرِي فَوَجَدْتُهُ يُصَلِّي وَعَلَى ثَوْبٍ وَاحِدٍ فَأَشْتَمَلْتُ بِهِ وَصَلَّيْتُ إِلَى جَانِبِهِ فَلَمَّا أَنْصَرَفَ قَالَ مَا السُّرِّي يَا جَابِرُ فَأَخْبَرْتُهُ بِحَاجَتِي فَلَمَّا فَرَغْتُ قَالَ مَا هَذَا الْإِشْتِمَالُ الَّذِي رَأَيْتُ قُلْتُ كَانَ ثَوْبٌ يَعْنِي ضَاقَ قَالَ فَإِنْ كَانَ وَاسِعًا فَالْتَحِفْ بِهِ وَإِنْ كَانَ ضَيِّقًا فَاتَّزِرْ بِهِ **حَدَّثَنَا** مُسَدَّدٌ قَالَ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ سَعْيَانَ قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو حَازِمٍ عَنْ سَهْلِ قَالَ كَانَ رِجَالٌ يُصَلُّونَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ عَاقِدِي أَرْزِهِمْ عَلَى أَعْنَاقِهِمْ كَهَيْئَةِ الصُّبْيَانِ وَيُقَالُ لِلنِّسَاءِ لَا تَرْفَعْنَ رُؤُوسَهُنَّ حَتَّى يَسْتَمُوِيَ الرُّجَالُ جُأُوسًا **بَابُ** الصَّلَاةِ فِي الْجُبَّةِ الشَّامِيَّةِ وَقَالَ الْحَسَنُ فِي الثِّيَابِ يَنْسُجُهَا الْجَوْسِيُّ لَمْ يَرَهَا بِأَسَا . وَقَالَ مَعْمَرٌ رَأَيْتُ الزُّهْرِيَّ يَلْبَسُ مِنْ ثِيَابِ الْيَمَنِ مَا صُبَّغَ بِالْبَوْلِ :

الواو وهي من أوائل مغازيه ﷺ (قوله لبعض أمرى) أى حاجتي وفي رواية مسلم أنه صلى الله عليه وسلم كان أرسله هو وجبار بن صخر لتهيئة الماء في المنزل (قوله ما السري) أى ما سبب سراك أى سيرك في الليل (قوله ما هذا الإشتمال) كأنه استفهام إنكار قال الخطابي الإشتمال الذى أنكره هو أن يدير الثوب على بدنه كله لا يخرج منه يده (قلت) كأنه أخذه من تفسير الصماء على أحد الأوجه لكن بين مسلم في روايته أن النكار كان بسبب أن الثوب كان ضيقا وأنه خالف بين طرفيه وتواضع أى انحني عليه كأنه عند المخالفة بين طرفي الثوب لم يصرسا ترافا انحني ليستتر فاعلمه صلى الله عليه وسلم بأن محل ذلك ما إذا كان الثوب واسعا فاما إذا كان ضيقا فانه يجزئه أن يتزر به لأن القصد الأصلي ستر العورة وهو يحصل بالائتزار ولا يحتاج إلى التواضع انغابر للاعتدال المأمور به (قوله كان ثوب) كذا لا بي ذر وكريمة بالرفع على أن كان تامة وغيرهما بالنصب أي كان المشتمل به ثوبا زاد الاسماعيلي ضيقا (قوله حدثنا يحيى) هو ابن سعيد القطان وسفيان هو الثوري وأبو حازم هو ابن دينار وسهل هو بن سعد (قوله كان رجال) التنكير فيه للتنويع وهو يقتضى أن بعضهم كان بخلاف ذلك وهو كذلك ووقع في رواية أبي داود رأيت الرجال واللام فيه للجنس فهو في حكم النكرة (قوله عاقدي أزرهم على أعناقهم) في رواية أبي داود من طريق وكيع عن الثوري عاقدي أزرهم في أعناقهم من ضيق الأزر ويؤخذ منه أن الثوب إذا لم يكن إلا لتخاف به كان أولى من الائتزار لانه أبلغ في التستر (قوله وقال للنساء) قال الكرمانى فاعل قال هو النبي صلى الله عليه وسلم كذا جزم به وقد وقع في رواية الكشميهني يقال للنساء وفي رواية وكيع فقال قائل يا معشر النساء فكان النبي ﷺ أمر من يقول لهن ذلك ويغلب على الظن أنه بلال وإنما نهى النساء عن ذلك لئلا يلحن عند رفع رؤوسهن من السجود شيئا من عورات الرجال بسبب ذلك عند نهوضهم وعند أحمد وأبي داود التمرح بذلك من حديث أسماء بنت أبي بكر ولفظه فلا ترفع رأسها حتى يرفع الرجال رؤوسهم كراهية أن يرين عورات الرجال ويؤخذ منه أنه لا يجب التستر من أسفل (قوله باب الصلاة في الجبة الشامية) هذه الترجمة معقودة لجواز الصلاة في ثياب الكفار ما لم يتحقق نجاستها وإنما عبر بالشامية مراعاة للنظر الحديث وكانت الشام اذذاك دار كفر وقد تقدم في باب المسح على الخفين أن في بعض طرق حديث المعيرة أن الجبة كانت صوفيا وكانت من ثياب الروم ووجه الدلالة منه أنه صلى الله عليه وسلم لبسها ولم يستنصل وروي عن أبي حنيفة كراهية الصلاة فيها إلا بعد الغسل وعن مالك أن فعل بعيد في الوقت (قوله وقال الحسن) أى البصري وينسجها بكسر السين المهملة وضمها وبضم الجيم (قوله المجوسي) كذا لحموي والكشميهني بلفظ المفرد والمراد الجنس والباقي المجوس بصيغة الجمع (قوله لم ير) أي الحسن وهو من باب التجريد أو هو مقول الراوى وهذا الأثر وصله أبو نعيم بن حماد في نسخة المشهورة عن معتمر عن هشام عنه ولفظه لا بأس بالصلاة في الثوب الذي ينسج المجوسي قبل أن يغسل ولا ينعيم في كتاب الصلاة عن الربيع عن الحسن لا بأس بالصلاة في رداء اليهودي والنصراني وكره ذلك ابن سيرين رواد ابن أبي شيبه (قوله وقال معمر) وصله عبد الرزاق في مصنفه عنه

وَصَلَّى عَلَى فِي ثَوْبٍ غَيْرِ مَقْصُورٍ **حَدَّثَنَا** بِحْيُ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو مَعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ مُسْلِمٍ عَنْ
 مَسْرُوقٍ عَنْ مُغِيرَةَ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ فَقَالَ يَا مُغِيرَةُ خُذِ الْإِدَاوَةَ فَاخْذُهَا
 فَإِنْ تَطَلَّقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى تَوَارَى عَنِّي فَقَضَى حَاجَتَهُ وَعَلَيْهِ جُبَّةٌ شَامِيَّةٌ فَذَهَبَ إِخْرَجَ يَدَهُ مِنْ
 كُمِّهَا فَضَاقَتْ فَأَخْرَجَ يَدَهُ مِنْ أَسْفَلِهَا فَصَدَبَتْ عَلَيْهِ فَمَوَّضًا وَذُوهُهُ لِلصَّلَاةِ وَمَسَحَ عَلَى خَفِيَّتِهِ ثُمَّ صَلَّى **بَابُ**
كَرَاهِيَةِ التَّعَرُّي فِي الصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا **حَدَّثَنَا** مَطْرِبُ بْنُ الْفَضْلِ قَالَ حَدَّثَنَا رَوْحٌ قَالَ حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا بْنُ
 إِسْحَاقَ حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ قَالَ سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يُحَدِّثُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَنْقُلُ مَعَهُمُ
 الْحِجَارَةَ لِلْكَعْبَةِ وَعَلَيْهِ إِزَارُهُ فَقَالَ لَهُ الْعَبَّاسُ عَمَّهُ يَا بَنَ أَخِي لَوْ حَلَلْتَ إِزَارَكَ فَجَعَلْتَ عَلَى مَنْكِيكَ دُونَ
 الْحِجَارَةِ قَالَ فَحَلَّهُ فَجَعَلَهُ عَلَى مَنْكِيكَ فَسَقَطَ مَغْشِيًا عَلَيْهِ فَمَا رُؤِيَ بِمَدَدِ ذَلِكَ عُرْيَانًا ﷺ

وقوله بالبول ان كان للجنس فمحمول على انه كان يغسله قبل لبسه وان كان للعهد فالمراد بول ما يؤكل لحمه لانه كان يقول
 بطهارته (قوله وصلى على في ثوب غير مقصور) أي خام والمراد انه كان جديدا لم يغسل روى ابن سعد من طريق عطاء بن
 محمد قال رأيت عليا صلي عليه قيص كرايس غير مغسول (قوله حدثنا يحيى) هو ابن موسى البلخي قال أبو علي الجبائي
 روى البخاري في باب الجبة الشامية وفي الجنائز وفي تفسير الدخان عن يحيى غير منسوب عن أبي معاوية فنسب ابن السكن
 الذي في الجنائز يحيى ابن موسى قال ولم أجد الاخرين منسوبين لاحد (قلت) فينبغي حمل ما أهمل على ما بين وقد جزم
 أبو نعيم بان الذي في الجنائز هو يحيى بن جعفر البيكندی وذكر الكرماني انه رأى في بعض النسخ هنا مثله (قلت) **بَابُ**
 والاول أرجح لأن أبا علي بن شبيب وافق ابن السكن عن الفربري على ذلك في الجنائز وهنا أيضا ورأيت بخط بعض
 المتأخرين يحيى هو ابن بكير وأبو معاوية هوشيبان النحوي وليس كما قال فليس ليحيى بن بكير عن شيان رواية وبعد
 ان ردد الكرماني يحيى بن أبي موسى أو ابن جعفر أو ابن معين قال وأبو معاوية يحتمل أن يكون شيان النحوي وهو عجيب
 فان كلاما من الثلاثة لم يسمع من شيان المذكور وجزم أبو مسعود وكذا خلف في الاطراف وتبعهما المزي بان الذي في
 الجنائز هو يحيى بن يحيى وما قدمناه عن ابن السكن يرد عليهم وهو المعتمد ولا سيما وقد وافقه ابن شبيب وهو مختلفوا في ان أبا
 معاوية هنا هو الضرير (قوله ومسلم) هو أبو الصبحي وقد تقدم الكلام على فوائد حديث المغيرة في باب المسح على الخفين
 (قوله باب كراهية التعري في الصلاة) زاد الكشميهني والحموي وغيرها (قوله حدثنا روح) هو ابن عباد (قوله ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم كان ينقل معهم) أي مع قریش لما بنوا الكعبة وكان ذلك قبل البعثة فرواية جابر لذلك من مراسيل
 الصحابة فاما أن يكون سمع ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ذلك أو من بعض من حضر ذلك من الصحابة والذي
 يظهر انه العباس وقد حدث به عن العباس أيضا ابنه عبد الله وسياقه أتم أخرجه الطبراني وفيه تمام فأخذ إزاره وقال
 نهيت أن أمشي عريانا وسيأتي ذكره في كتاب الحج مع بقية فوائد في باب بيان الكعبة ان شاء الله تعالى (قوله فجعلت) أي
 الازار والكشميهني فجعلته وجواب لو محذوف ان كانت شرطية وتقديره لكان أسهل عليك وان كانت للتمني فلا حذف (قوله
 قال فحله) يحتمل أن يكون مقول جابر أو مقول من حدثه به (قوله فما روى) بضم الراء بعدها همزة مكسورة ويجوز كسر الراء
 بعدها مدة ثم همزة مفتوحة وفي رواية الاسماعيلي فلم يتعر بعد ذلك ومطابقة الحديث للترجمة من هذه الجملة الأخيرة لأنها
 تناول ما بعد النبوة فيتم بذلك الاستدلال وفيه أنه صلى الله عليه وسلم كان مصوناعا يستقيح قبل البعثة وبعدها وفيه
 النهي عن التعري بحضرة الناس وسيأتي ما يتعلق بالخلوة بعد قليل وقد ذكر ابن اسحق في السيرة انه ﷺ تعري وهو صغير
 عند حليلة فلعله لا كم فلم يعد تعري وهذا ان ثبت حمل على نفي التعري بغير ضرورة عادية والذي في حديث الباب على الضرورة

باب الصلاة في القميص والسراويل والتبائن وأقباؤنا حدثنا سليمان بن حرب قال حدثنا حماد بن زيد عن أيوب عن محمد عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ فسأله عن الصلاة في الثوب الواحد . فقال أو كلكم يجحد ثوبين : ثم سأل رجل عمر : فقال إذا وسع الله فأوسعوا جمع رجل عليه ثيابه : صلى رجل في إزار ورداء . في إزار و قميص . في إزار وقباء . في سراويل ورداء . في سراويل و قميص . في سراويل وقباء . في تبائن وقباء . في تبائن و قميص . قال وأحسبه قال في تبائن ورداء

العادية والنفي فيها على الإطلاق أو يتميد بالضرورة الشرعية كحالة النوم مع الأهل أحيانا (قوله باب الصلاة في القميص والسراويل) قال ابن سيده السراويل فارسي معرب يذكرون ويؤنث ولم يعرف أبو حاتم السجستاني التذكير والاشهر عدم صرفه (قوله والتبائن) بضم المثناة وتشديد الموحدة وهو على هيئة السراويل الا انه ليس له رجلان وقد يتخذ من جلد (قوله والقباء) بالقصر وبالمد قيل هو فارسي معرب وقيل عربي مشتق من قبوت الشيء اذا ضمنت أصابعك عليه سمي بذلك لانضمام أطرافه وروى عن كعب أن أول من لبسه سليمان بن داود عليها السلام (قوله عن محمد) هو ابن سيرين (قوله قام رجل) تقدم أنه لم يسم وتقدم الكلام على المرفوع منه (قوله ثم سأل رجل عمر) أي عن ذلك ولم يسم أيضا ويحتمل أن يكون ابن مسعود لانه اختلف هو وأبي بن كعب في ذلك فقال أبي الصلاة في الثوب الواحد يعني لا تذكره وقال ابن مسعود انما كان ذلك وفي الثياب قلة فقام عمر على المنبر فقال القول ما قال أبي ولم يأل ابن مسعود أي لم يقصر أخرجه عبد الرزاق (قوله جمع رجل) هو بقية قول عمر وأورده بصيغة الخبر ومراده الامر قال ابن بطال يعني ليجمع وليصل وقال ابن المنير الصحيح انه كلام في معنى الشرط كانه قال ان جمع رجل عليه ثيابه فحسن ثم فصل اجمع بصور على معنى البدلية وقال ابن مالك تضمن هذا الحديث فائدتين احدها ورود الفعل الماضي بمعنى الامر وهو قوله صلى والمعنى ليصل ومثله قولهم اتقى الله عبد والمعنى ليتق ثابتهما حذف حرف العطف فان الاصل صلى رجل في إزار ورداء وفي إزار و قميص ومثله قوله صلى الله عليه وسلم تصدق امرؤ من ديناره من درهمه من صاع تمره انتهى فحصل في كل من المسئلتين توجيهان (قوله قال وأحسبه) قائل ذلك أبو هريرة والضمير في أحسبه راجع الى عمر وانما لم يحصل الجزم بذلك لامكان ان عمر أهمل ذلك لان التبائن لا يستر العورة كلها بناء على أن التخذ من العورة فالستر به حاصل مع القباء ومع القميص وأما مع الرداء فتدلا يحصل ورأى أبو هريرة أن انحصار القسمة يقتضي ذكر هذه الصورة وان السترة قد يحصل بها اذا كان الرداء سابغا ومجموع ما ذكر عمر من الملابس ستة ثلاثة للوسط وثلاثة لغيره فتقدم ملابس الوسط لانها محل ستر العورة وقدم أسترها أو أكثرها استعمالا لهم وضم الى كل واحد واحد اخرج من ذلك تسع صور من ضرب ثلاثة في ثلاثة ولم يقصد الحصر في ذلك بل يلحق بذلك ما يقوم مقامه وفي هذا الحديث دليل على وجوب الصلاة في الثياب لما فيه من أن الاقتصار على الثوب الواحد كان لضيق الحال وفيه ان الصلاة في الثوبين أفضل من الثوب الواحد وصرح القاضي عياض بنفى الخلاف في ذلك لكن عبارة ابن المنذر قد تفهم اثباته لانه لما حكى عن الأئمة جواز الصلاة في الثوب الواحد قال وقد استحب بعضهم الصلاة في ثوبين وعن أشهب فيمن اقتصر على الصلاة في السراويل مع القدرة بعيد في الوقت الا أن كان صفيقا وعن بعض الحنفية يكره (فائدة) * روى ابن حبان حديث الباب من طريق اسمعيل بن علية عن أيوب فأدرج الموقوف في المرفوع ولم يذكر عمر ورواية حماد بن زيد هذه المنفصلة أصح وقد وافقته على ذلك حماد بن سلمة فرواه عن أيوب وهشام وحبيب وعاصم كلهم عن ابن سيرين أخرجه ابن حبان أيضا وأخرج مسلم حديث ابن علية فاقصر على المتفق على رفعه وحذف الباقي وذلك من حسن

حدثنا عاصم بن علي قال حدثنا بن أبي ذئب عن الزهري عن سالم بن عمر قال سأل رجل رسول الله ﷺ فقال ما يلبس المحرم فقال لا يلبس القميص ولا السراويل ولا البرنس ولا ثوبا مسه الزعفران ولا ورس : فمن لم يجد الثعلبين فليلبس الخفين وليقطعهما حتى يكونا اسفل من الكعبين * وعن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ **باب ما يستتر من العورة حدثنا** قتبية بن سعيد قال حدثنا ليث عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبي سعيد الخدري أنه قال نهى رسول الله ﷺ عن اشتغال السماء وأن يحتمى الرجل في ثوب واحد ليس على فرجه منه شيء **حدثنا** قبيصة بن عتبة قال حدثنا سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال نهى النبي ﷺ عن بيعتين عن اللباس والنباذ وأن يشتمل السماء وأن يحتمى الرجل في ثوب واحد

تصرفه والله أعلم (قوله حدثنا عاصم ابن علي) هو الواسطي (قوله سأل رجل) تقدم في آخر كتاب العلم أنه لم يسم وأخرنا الكلام عليه الى موضعه في الحج وموضع الحاجة منه هنا ان الصلاة تجوز بدون القميص والمرأويل وغيرها من المحيط لا محرما باجتنا ذلك وهو أمور بالصلاة (قوله حتى يكونا) في رواية الحموي والمستمل حتى يكون بالافراد أى كل واحد منهما (قوله وعن نافع) معطوف على قوله عن الزهري وذلك بين في الرواية الماضية في آخر كتاب العلم فانه أخرجه هناك عن آدم عن ابن أبي ذئب فقدم طريق نافع وعطف عليها طريق الزهري عكس ما هنا وزعم الكرماني ان قوله وعن نافع تعليق من البخارى وقد قدمنا ان التجويزات العقلية لا يليق استعمالها في الامور الثقلية والله الموفق (قوله باب ما يستتر من العورة) أى خارج الصلاة والظاهر من تصرف المصنف انه يرى أن الواجب ستر السواطين فقط وأما في الصلاة فعلي ما تقدم من التنصيل وأول أحاديث الباب يشهداه فانه قيد النهي بما اذا لم يكن على الفرج شيء أى يستره ومقتضاه أن الفرج اذا كان مستورا فلا نهى (قوله عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة) أى ابن مسعود (عن أبي سعيد) هكذا رواه الليث عن ابن شهاب ووافقه ابن جريح كما أخرجه المصنف في اللباس ورواه في اللباس أيضا من طريق أخرى عن الليث أيضا عن يونس عن ابن شهاب عن عامر بن سعد عن أبي سعيد وسياقه أنهم وفيه النهى عن اللامسة والمنابهة أيضا وفيه تفسير جميع ذلك ورواه في الاستئذان من طريق سفيان عن ابن شهاب عن عطاء بن يزيد عن أبي سعيد بنحو رواية يونس لكن بدون التفسير والطرق الثلاثة صحيحة وابن شهاب سمع حديث أبي سعيد من ثلاثة من أصحابه فحدث به عن كل منهم بمفرده (قوله عن اشتغال السماء) هو بالصاد المهملة والمد قال أهل اللغة هو أن يخلل جسده بالثوب لا يرفع منه جانبا ولا يبق ما يخرج منه يده قال ابن قتيبة سميت السماء لانه يسد المنافذ كلها فتصير كالصخرة الصماء التي ليس فيها خرق وقال النخعي هو أن يلتحف بالثوب ثم يرفعه من أحد جانبيه فيضعه على منكبيه فيصير فرجه باذيا قال النووي فعلي تفسير أهل اللغة يكون مكرها لئلا يعرض له حاجة فيتعرض عليه اخراج يده فيلحقه الضرر وعلى تفسير النخعي يحرم لاجل اكشاف العورة (قلت) ظاهر سياق المصنف من رواية يونس في اللباس ان التفسير المذكور فيها مرفوع وهو موافق لما قال النخعي ولفظه والسماء أن يجعل ثوبه على أحد عاتقيه فيبدو واحد شقيه وعلى تقدير أن يكون موقوفاهم حجة على الصحيح لانه تفسير من الراوى لا يخالف ظاهر الخبر (قوله وأن يحتمى) الاحتباء أن يقعد على أليتيه وينصب ساقيه ويألف عليه ثوبا يقال له الحبوكة وكانت من شأن العرب وفسرها في رواية يونس المذكورة بنحو ذلك (قوله حدثنا سفيان) هو الثوري (قوله عن بيعتين) بفتح الموحدة ونحو زكسرها على ارادة الهيئة واللباس بكرأوله وكذا النباذ وأوله نون ثم موحدة خفيفة وآخره معجمة وسأى تفسيرها في كتاب البيوع ان شاء

حَدَّثَنَا إِسْحَقُ قَالَ حَدَّثَنَا يَحْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ حَدَّثَنَا بَنُ أَخِي بَنُ شِهَابٍ عَنْ عَمْرِو
 قَالَ أَخْبَرَنِي حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ عَوْفٍ أَنَّ أَبَاهُ رَازِرَةَ قَالَ بَعَثَنِي أَبُو بَكْرٍ فِي تِلْكَ الْحَجَّةِ
 فِي مَوْذُنَيْنِ يَوْمَ النَّحْرِ نَوَازِنُ بَعْنِي إِلَّا لَا يَحْجُجُ بَعْدَ الْعَامِ مُشْرِكٌ وَلَا يَطُوفُ بِالْبَيْتِ عُرْيَانٌ قَالَ حُمَيْدُ بْنُ
 عَبْدِ الرَّحْمَنِ ثُمَّ أَرَادَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلِيًّا فَأَمَرَهُ أَنْ يُؤْذَنَ بِرَأْيِهِ . قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ فَأُذِنَ مَعَنَا
 عَلَى فِي أَهْلِ مِوَى يَوْمَ النَّحْرِ لَا يَحْجُجُ بَعْدَ الْعَامِ مُشْرِكٌ وَلَا يَطُوفُ بِالْبَيْتِ عُرْيَانٌ **بَابُ الصَّلَاةِ بِغَيْرِ**
رِدَاءٍ **حَدَّثَنَا** عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي الْمَوَالِي عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ قَالَ دَخَلْتُ
 عَلَى حَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَهُوَ يُصَلِّي فِي ثَوْبٍ مُلْتَحِفًا بِهِ وَرِدَاوُهُ مَوْضُوعٌ فَلَمَّا أَنْصَرَفَ قُلْنَا يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ
 تَصَلِّي وَرِدَاؤُكَ مَوْضُوعٌ قَالَ نَعَمْ أَحَبَبْتُ أَنْ يَرَانِي الْجُهَالُ مِثْلَكُمْ رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي هَكَذَا
بَابُ مَا يُذَكَّرُ فِي الْفَخْدِ : وَيُرَوَّى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَجَرَهْدٍ وَمُحَمَّدِ بْنِ جَحْشٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ
 الْفَخْدُ عَوْرَةٌ :

الله تعالى والمنطلق في الاحتباء هنا مجبول على المقيد في الحديث الذي قبله (قوله حدثنا اسحق) كذا لا كثير غير منسوب
 وردده لحفاظ بين ابن منصور وبين بن رلهويه ووقع في نسختي من طريق أبي ذر اسحق بن ابراهيم فتعين انه ابن
 رلهويه اذ لم يرو للبخاري عن اسحق بن أبي اسرائيل واسمه ابراهيم شيئا ولا عن الصواف وهو دونهما في الطبقة
 (نقوله حدثنا يعقوب ابن ابراهيم) أي بن سعد ورواة هذا الاسناد سوى صحايه وشيخ المصنف زهريون وهم
 أرجحة (قوله أن لا يحج) كذا لا كثير ولا كشيمني ألا لا يحج باداة الاستفتاح قبل حرف للنهي وقد تقدمت الإشارة
 الى هذا الحديث في باب وجوب الصلاة في الثياب وسيأتي الكلام على بقية مباحثه في كتاب الحج ان شاء الله تعالى
 (نقوله باب الصلاة بغير رداء) تقدم الكلام على حديث جابر في باب عقد الازار على القنأ وقوله هنا (ملتحفا به) كذا
 لا كثير بالنصب على الحال والمستعلي والحموي ملتحف بالرفع على الحذف وفي نسختي عنهما بالجر على المجاورة
 وقوله في آخره يصلي هكذا وقوله الجهال مثلكم لفظ المثل مفرد لكنه لسم جنس
 فلهذا مطابق لنظ الجاهل وهو جمع أو اكتسب الجمعية من الانضافة (قوله باب ما يذكر في الفخذ) أي في حكم الفخذ
 ولا كشيمني من الفخذ (نقوله قال أبو عبد الله) هو المصنف وسقط من رواية لا كثير (قوله ويروى عن ابن
 عباس) وصله الترمذي وفي لسانه أبو يحيى للفتات بقاء ومثانين وهو ضعيف مشهور بكنيته واختلف في اسمه على
 ستة أقوال أوسجة أشهرها دينار (قوله وجرهد) بفتح الجيم وسكون الراء وفتح الهاء وحديثه موصول عند مالك في
 النوطا والترمذي وحسنه وابن حبان وصححه وضعفه المصنف في التاريخ للاضطراب في اسناده وقد ذكرت
 كثيرا من طرقه في تعليق التعليق (قوله ومحمد بن جحش) هو محمد بن عبد الله بن جحش نسب الى جده له ولابيه عبد
 الله صحبة وزينب بنت جحش أم المؤمنين هي عمته وكان محمد صغيرا في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وقد حفظ عنه
 وتلك بين في حديثه هذا فقد وصله أحمد والمصنف في التاريخ والحاكم في المستدرک كلهم من طريق اسماعيل بن
 جعفر عن المعلاء بن عبد الرحمن عن أبي كثير مولى محمد بن جحش عنه وقال مر النبي صلى الله عليه وسلم وأنا معه على
 معبري فخلناه مكشوفين فقال يا معبر غط عليك فخذيك فإن الفخذين عورة رجاله رجال الصحيح غير أبي كثير فتدري
 عنه جملة الكثر لم أجده فيه تدبر بخا عبد الله ومعر المشار اليه هو معمر بن عبد الله ابن فضالة القرشي العدوي وقد
 أخرج ابن قانع هذا الحديث من طريقه أيضا ووقع لي حديث محمد بن جحش مسلسلا بالمحمديين من ابتدائه الى

وَقَالَ أَنَسُ حَمْرَ النَّبِيِّ ﷺ عَنْ فَخْدِهِ وَحَدِيثِ أَنَسٍ أَسْنَدُ وَحَدِيثُ جَرَهْدٍ أَحْوْطُ حَتَّى يُخْرَجَ مِنْ اخْتِلَافِهِمْ : وَقَالَ أَبُو مُوسَى غَطَى النَّبِيُّ ﷺ رُكْبَتَيْهِ حِينَ دَخَلَ عُثْمَانُ : وَقَالَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ ﷺ وَفَخَذَهُ عَلَى نَحْدِي فَتَمَلَّتْ عَلَى حَتَّى خِفْتُ أَنْ تَرْضَ فَنَحْدِي **حَدَّثَنَا** يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيَّةَ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ صُهَيْبٍ عَنْ أَنَسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ غَزَا خَيْبَرَ فَصَلَّيْنَا عِنْدَهَا صَلَاةَ الْغَدَاةِ بَعَثَ فَرَكِيبَ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ وَرَكِيبَ أَبُو طَلْحَةَ وَأَنَارْدَيْفَ أَبِي طَلْحَةَ فَأَجْرَى نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ فِي زُقَاقٍ خَيْبَرَ وَإِنَّ رُكْبَتِي لَتَمَسَّ فَخَذَ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ حَمْرَ الْإِزَارِ عَنْ فَخْدِهِ حَتَّى إِنِّي أَنْظُرُ إِلَى بَيَاضِ فَخَذِ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ

انتهائه وقد أُمليته في الأربعين المتباينة (قوله وقال أنس حمر) بمهمات مفتوحات أي كشف وقد وصل المصنف حديث أنس في الباب كما سيأتي قريبا (قوله وحديث أنس أسند) أي أصح اسنادا كأنه يقول حديث جرهد ولو قلنا بصحته فهو مرجوح بالنسبة إلى حديث أنس (قوله وحديث جرهد) أي وماعه (أحوط) أي للمدين وهو يَحْتَمِلُ أن يريد بالاحتياط الوجوب أو الورع وهو أظهر لقوله حتى يخرج من اختلافهم ويخرج في روايتنا مضبوطة بفتح النون وضم الراء وفي غيرها بضم الياء وفتح الراء (قوله وقال أبو موسى) أي الأشعري والمذكور هنا من حديثه طرف من قصة أوردها المصنف في المناقب من رواية عاصم الاحول عن أنس عثمان النهدي عنه فذكر الحديث وفيه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان قاعدا في مكان فيه ماء قد انكشف عن ركبته أو ركبته فلما دخل عثمان غطاها وعرف بهذا الرد على الدوادى الشارح حيث زعم أن هذه الرواية المعلقة عن أبي موسى وهم وأنه دخل حديث في حديث وأشار إلى ما رواه مسلم من حديث عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم مضطجعا في بيتي كاشفا عن فخذه أو ساقه الحديث وفيه فلما استأذن عثمان جلس وهو عند أحمد بلفظ كاشفا عن فخذه من غير تردد وله من حديث جفصة مثله وأخرجه الطحاوي والبيهقي من طريق ابن جريج قال أخبرني أبو خالد عن عبد الله بن سعيد المدني حدثني حفصة بنت عمر قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم عندي يوما وقد وضع ثوبه بين فخذه فدخل أبو بكر الحديث وقد بان بما قدمناه أنه لم يدخل على البخاري حديث في حديث بل هما قصتان متغايرتان في أحدهما كشف الركبة وفي الأخرى كشف الفخذ والأولى من رواية أبي موسى وهي المعلقة هنا والأخرى من رواية عائشة ووافقتها حفصة ولم يذكرهما البخاري (قوله وقال زيد بن ثابت) هو أيضا طرف من حديث موصول عند المصنف في تفسير سورة النساء في نزول قوله تعالى لا يستوى القاعدون من المؤمنين الآية وقد اعترض الاسماعيلي استدلال المصنف بهذا على أن الفخذ ليست بعورة لأنه ليس فيه التصريح بعدم الحائل قال ولا يظن ظان أن الأصل عدم الحائل لانا نقول العضو الذي يقع عليه الاعتماد يخبر عنه بأنه معروف الموضع بخلاف الثوب انتهى والتأخر أن المصنف تمسك بالأصل والله أعلم (قوله أن ترض) أي تكسر وهو بفتح أوله وضم الراء ويجوز عكسه (قوله حدثنا يعقوب بن إبراهيم) هو الدورقي (قوله فصلينا عندها) أي خارجا منها (قوله صلاة الغداة) فيه جواز إطلاق ذلك على صلاة الصبح خلافا لمن كرهه (قوله وأنارديف أبي طلحة) فيه جواز الإرداف ومحمد إذا كانت المداية مطيعة (قوله فأجرى نبي الله صلى الله عليه وسلم) أي مراكبه (قوله وإن ركبتي لتمس فخذي نبي الله صلى الله عليه وسلم) ثم حمر الازار عن فخذه حتى أني أنظر (وفي رواية الكشميهني لا أنظر) (الي بياض فخذي نبي الله صلى الله عليه وسلم) هكذا وقع في رواية البخاري ثم أنه حمر والصواب أنه عنده بفتح المهملة وبديل على ذلك تعليقه المسأضي في أوائل الباب حيث قال وقال أنس حمر النبي صلى الله عليه وسلم وضبطه بعضهم بضم أوله وكسر ثانيه على البناء للمفعول بدليل رواية مسلم

فَمَا دَخَلَ الْقَرْيَةَ قَالَ اللَّهُ أَكْبَرُ خَرِبْتُ خَيْرُ إِنَّا إِذَا نَزَلْنَا بِسَاحَةِ قَوْمٍ فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُنْذَرِينَ قَالَمَّا
ثَلَاثًا قَالَ وَخَرَجَ الْقَوْمُ إِلَى أَعْمَالِهِمْ فَقَالُوا مُحَمَّدٌ قَالَ عَبْدُ الْعَزِيزِ . وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا وَالْخَمِيسُ
يَعْنِي الْجَيْشَ قُلْ فَأَصْبَحْنَا عَنُوءَ فَجُمِعَ السَّبْيُ فَجَاءَ دِحْيَةُ فَقَالَ يَا نَبِيَّ اللَّهِ أَعْطِنِي جَارِيَةً مِنَ السَّبْيِ
قَالَ أَذْهَبُ فَخُذْ جَارِيَةً

فانحسر وليس ذلك بمستقيم اذ لا يلزم من وقوعه كذلك في رواية مسلم أن لا يقع عند البخاري على خلافه ويكفي في
كونه عند البخاري بفتحيتين ما تقدم من التعليق وقد وافق مسلما على روايته بلفظ فانحسر أحمد بن حنبل عن ابن عليه
وكذا رواه الطبراني عن يعقوب شيخ البخاري ورواه الاسماعيلي عن القاسم بن زكريا عن يعقوب المذكور ولفظه فأجرى
نبي الله صلى الله عليه وسلم في زقاق خيبر اذ خرا الازار قال الاسماعيلي هكذا وقع عندي خربا لخاء المعجمة والراء فان كان
محفوظا فليس فيه دليل على ما ترجم به وان كانت روايته هي المحفوظة فهي دالة على أن الفخذ ليست بعورة انتهى وهذا
مصير منه الى أن رواية البخاري بفتحيتين كما قدمناه أي كشف الازار عن فخذه عند سوقه مركوبه ليتمكن من ذلك
قال الفرطبي حديث أنس وماتعه انما ورد في قضايا معينة في أوقات مخصوصة يتطرق اليها من احتمال الخصوصية
أو البقاء على أصل الإباحة ما لا يتطرق الى حديث جرهد وماتعه لانه يتضمن اعطاء حكم كلي واظهار شرع عام
فكان العمل به أولى ولعل هذا هو مراد المصنف بقوله وحديث جرهد أحوط قال النووي ذهب أكثر العلماء الى
أن الفخذ عورة وعن أحمد ومالك في رواية العورة القبل والدبر فقط وبه قال أهل الظاهر وابن جرير والاصطخري
(قلت) في ثبوت ذلك عن ابن جرير نظر فقد ذكر المسئلة في تهذيبه ورد على من زعم أن الفخذ ليست بعورة ومما
احتجوا به قول أنس في هذا الحديث وان ركبتني لتمس فخذي النبي صلى الله عليه وسلم اذ ظاهره ان المس كان بدون
الحائل ومس العورة بدون حائل لا يجوز وعلى رواية مسلم ومن تابعه في أن الازار لم ينكشف بقصد منه صلى الله
عليه وسلم يمكن الاستدلال على أن الفخذ ليست بعورة من جهة استمراره على ذلك لانه وان جاز وقوعه من غير قصد
لكن لو كانت عورة لم يقر على ذلك لمكان عصمته صلى الله عليه وسلم ولو فرض أن ذلك وقع لبيان التشريع لغير
اختار لكان ممكنا لكن فيه نظر من جهة أنه كان يتعين حينئذ البيان عقبه كما في قضية السهو في الصلاة وسياقه
عند أبي عوانة والجوزقي من طريق عبد الوارث عن عبد العزيز ظاهر في استمرار ذلك وانظروا فاجرى رسول الله
صلى الله عليه وسلم في زقاق خيبر وان ركبتني لتمس فخذي النبي صلى الله عليه وسلم واني لأرى بياض فخذه (قوله
فَمَا دَخَلَ الْقَرْيَةَ قَالَ اللَّهُ أَكْبَرُ خَرِبْتُ خَيْرُ إِنَّا إِذَا نَزَلْنَا بِسَاحَةِ قَوْمٍ فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُنْذَرِينَ قَالَمَّا
ثَلَاثًا قَالَ وَخَرَجَ الْقَوْمُ إِلَى أَعْمَالِهِمْ فَقَالُوا مُحَمَّدٌ قَالَ عَبْدُ الْعَزِيزِ) قيل مناسبة ذلك القول أنهم استقبلوا الناس بمساحيهم ومكاتلهم وهي
من آلات الهدم (قوله قال عبد العزيز) هو الراوي عن أنس (وقال بعض اصحابنا) أي أنه لم يسمع من أنس هذه
اللفظة بل سمع منه فقالوا عند سمع من بعض أصحابه عنه والخميس ووقع في رواية أبي عوانة والجوزقي المذكورة فقالوا
عنه والخميس من غير تفصيل فدلّت رواية ابن عليه هذه على أن في رواية عبد الوارث ادراجا وكذا وقع لحماذ بن زيد
عن عبد العزيز وثابت كما سيأتي في آخر صلاة الخوف وبعض أصحاب عبد العزيز يحتمل أن يكون محمد بن سيرين فقد
أخرجه البخاري من طريقه أو ثابتا البناي فقد أخرجه مسلم من طريقه (قوله يعني الجيش) تفسير من عبد العزيز
أو من دونه وأدرجها عبد الوارث في روايته أيضا وسمى الجيش خميسا لانه خمسة أقسام مقدمة وساقه وقلب وجناحان
وقب من تخميس الغنيمة وتعتبه الازهرى بان التخميس انما ثبت بالشرع وقد كان أهل الجاهلية يسمون الجيش
خميسا بيان أن القول الأول أولى (قوله عنوة) بفتح المهملة أي قهرا (قوله أعطني جارية) يحتمل أن يكون أذنه له
في أخذ جارية على سبيل التنفيل له أمان حصل الغنيمة أو من خمس الخمس بعد أن ميز أوقبل على أن تحسب منه اذا

فَأَخَذَ صَفِيَّةَ بِنْتُ حَبِيبٍ فَجَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ يَا نَبِيَّ اللَّهِ أَطَيْتَ دَحِيَّةَ صَفِيَّةَ بِنْتُ حَبِيبٍ سَيِّدَةَ قُرَيْظَةَ
وَالنَّضِيرَ لَا تَصْلَحُ إِلَّا لَكَ قَالَ أَدْعُوهُ بِهَا فَجَاءَ بِهَا فَلَمَّا أَنْظَرَ إِلَيْهِمُ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ خُذْ جَارِيَةً مِنَ السَّبْيِ غَيْرَهَا قَالَ
فَأَعْتَقَهَا النَّبِيُّ ﷺ وَتَزَوَّجَهَا فَقَالَ لَهُ ثَابِتُ يَأَا بَاحِزَةً مَا أَصْدَقَهَا قَالَ فَتَسَبَّأَ عَتَقَهَا وَتَزَوَّجَهَا حَتَّى إِذَا كَانَ بِالطَّرِيقِ
جَهَنَّمَ بِهَا لَهُ أُمُّ سُلَيْمٍ فَأَهْدَتْهَا لَهُ مِنَ الْأَيْلِ فَأَتَى مَجَّ النَّبِيِّ ﷺ عَرُوسًا فَقَالَ مَنْ كَانَ عِنْدَهُ شَيْءٌ فَأَيَّجِي بِهِ
وَبَسَطَ لِنَظْمًا فَجَعَلَ الرَّجُلُ يَجِيءُ بِالتَّمْرِ وَجَمَلِ الرَّجُلِ يَجِيءُ بِالسَّمَنِ قَالَ وَأَحْسِبُهُ قَدْ ذَكَرَ السَّوِيقَ قُلْ خَاسُوا
حَيْسًا فَكَانَتْ وَلِيْمَةً رَسُولِ اللَّهِ ﷺ **بَابُ** فِي كَيْفِ تَصَلِّيِ الْمَرْأَةِ فِي الثِّيَابِ . وَقَالَ عِكْرِمَةُ لَوْ وَارَتْ
جَسَدَهَا فِي ثَوْبٍ لَأَجَزَتْهُ **حَدَّثَنَا** أَبُو الْيَمَانِ قَالَ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ
أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ لَقَدْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي الْفَجْرَ فَيَشْهَدُ مَعَهُ نِسَاءً مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ
مُتَلَفَعَاتٍ فِي مِرْوَطِينَ ثُمَّ يَرْجِعْنَ إِلَى بُيُوتِهِنَّ

مِرْوَاذَنَ لَهُ فِي أَخْذِهَا لِتَقُومَ عَلَيْهِ بِعَدْلِكَ وَتَحْسَبَ مِنْ سَهْمِهِ (قوله فأخذ) أي فذهب فأخذ (قوله فجاء رجل) لم
أقف على اسمه (قوله خذ جارية من السبي غيرها) ذكر الشافعي في الأم عن سير الواقدي أن النبي صلى الله عليه وسلم
أعطاه أخت كنانة بن الربيع بن أبي الحقيق انتهى وكان كنانة زوج صنفية فكانت له صلى الله عليه وسلم طيب خاطره
لما استرجع منه صنفية بان أعطاه أخت زوجها واسترجع النبي صلى الله عليه وسلم صنفية منه فحول على أنها إنما اذن له في
أخذ جارية من حشو السبي لافي أخذ أفضلين فجاز استرجاعها منه لثلاثا يتميز بها على باقي الجيش مع أن فيهم من هو
أفضل منه ووقع في رواية لمسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم اشترى صنفية منه بسبعة أرؤس واطلاق الشراء على ذلك
على سبيل المجاز وليس في قوله سبعة أرؤس ما ينافي قوله هنا خذ جارية إذ ليس هنا دلالة على نفى الزيادة وسند ذكر
بقية مباحث هذا الحديث في غزوة خيبر من كتاب المغازي والكلام على قوله اعتقها وتزوجها في كتاب النكاح إن
شاء الله تعالى (قوله فقال له) أي لأنس وثابت هو البناني وأبو حمزة كنية أنس وأم سليم والدته أنس (قوله فأهدتها)
أي زفتها (قوله واحسبه) أي أنسا (قد ذكر السويقي) وجزم عبد الوارث في روايته بذكر السويقي فيه (قوله
خاسوا) بهم لثنتين أي خاطوا والخيس بنتج أوله خليط السمن والتمر والافط قال الشاعر

التمر والسمن جميعا والافط الحيس إلا أنه لم يختلط

وقد يختلط مع هذه الثلاثة غيرها كالسويقي وسيأتي بتمية فوائد ذلك في كتاب الوليمة إن شاء الله تعالى (قوله باب)
بالتنوين (في كم) بخذف المميز أي كم ثوبا (تصلي المرأة) من الثياب قال ابن المنذر بعد أن حكى عن الجمهور أن الواجب على المرأة
أن تصلي في درع وخمار أراد بذلك تغطية بدنها ورأسها فلو كان الثوب واسعاً فغطت رأسها بفضله جاز قال وما رويناه عن عطاء
أنه قال تصلي في درع وخمار وازاروعن ابن سيرين مثله وزاد وما حقه فاني اخذه محمولاً على الاستحباب (قوله وقال عكرمة)
يعني مولى ابن عباس (قوله جاز) وفي رواية الكشميهني لا جزية بنتج الجيم وسكون الزاي وائره هذا وصله عبد الرزاق
وانظره لو أخذت المرأة ثوباً فتنعت به حتى لا يرى من شعرها شيء اجزأ عنها (قوله أن عائشة قالت لقد) اللام في لقد جواب
قسم محذوف (قوله متلفعات) قال الأصمعي التلغع أن تستعمل بالثوب حتى تجل به جسدك وفي شرح الموطأ لابن حبيب
التلغع لا يكون إلا بتغطية الرأس والتنف يكون بتغطية الرأس وكشفه والمروط جمع مرط بكسر أوله كساء من خز أو صوف
أو غيره وعن النضر بن شميل ما يقتضي أنه خاص بلبس النساء وقد اعترض على استدلال المصنف به على جواز صلاة المرأة في
الثوب الواحد بان الالتناع المذكور يحتمل أن يكون فوق ثياب أخرى والجواب عنه أنه تمسك بان الأصل عدم الزيادة

مَإْيَرَفْنِ أَحَدُ بَابٍ إِذَا صَلَّى فِي ثَوْبٍ لَهُ أَعْلَامٌ وَنَظَرَ إِلَى عِلْمِهَا حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ
 قَالَ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 وَصَلَّ صَلَّى فِي خِمِيصَةٍ لَهَا أَعْلَامٌ فَنَظَرَ إِلَى أَعْلَامِهَا نَظْرَةً فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ أَذْهَبُوا بِخِمِيصَتِي هَذِهِ إِلَى
 أَبِي جَهْمٍ وَأَقْتُونِي بِأَنْبِجَانِيَّةٍ أَبِي جَهْمٍ فَإِنَّهَا أَلْهَتْنِي عَنْ صَلَاتِي * وَقَالَ هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ
 عَنْ عَائِشَةَ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كُنْتُ أَنْظُرُ إِلَى عِلْمِهَا وَإِنَّا فِي الصَّلَاةِ فَأَخَافُ أَنْ تَفْتِنَنِي

على ما ذكر على أنه لم يصرح بشيء إلا أن اختياره يؤخذ في العادة من الآثار التي يودعها في الترجمة (قوله ما يعرفن أحد)
 زاد في المواقيت من الغلس وهو يعين أحد الاحتمالين هل عدم المعرفة بهن لبقاء الظلمة أو لمبا لغتهم في التغطية وسيأتي
 الكلام على بقية مباحثه في المواقيت إن شاء الله تعالى (قوله باب إذا صلى في ثوب له أعلام ونظر إلى علمها) قال
 الكرماني في رواية ونظر إلى علمه والتأنيث في علمها باعتبار الخميصة (قوله خميصة) بفتح المعجمة وكسر الميم
 وبالصاد المهملة كساء مربع له علمان والانبجانية بفتح الهمزة وسكون النون وكسر الموحدة وتخفيف الجيم وبعد
 النون ياء النسبة كساء غليظ لا علم له وقال تعلق بجوز فتح همزة وكسرها وكذا الموحدة يقال كبش انبجاني إذا كان
 ملتقا كثير الصوف وكساء انبجاني كذلك وإنكر أبو موسى المديني علي من زعم أنه منسوب إلى منبج البلد المعروف
 بالشام قال صاحب الصحاح إذا نسبت إلى منبج فتحت الباء فقلت كساء منبجاني أخرجوه مخرج منظراني وفي الجمهرة
 منبج موضع أعجمي تكلمت به العرب ونسبوا إليه الثياب المنبجانية وقال أبو حاتم السجستاني لا يقال كساء انبجاني
 وإنما يقال منبجاني قال وهذا مما تخطى فيه العامة وتعقبه أبو موسى كما تقدم فقال الصواب أن هذه النسبة
 التي موضع يقال له انبجان والله أعلم (قوله إلى أبي جهنم) هو عبيد ويقال عامر بن حذيفة القرشي
 العدوي صحابي مشهور وإنما خصه صلى الله عليه وسلم بارسال الخميصة لأنه كان أهذاها للنبي صلى الله عليه وسلم كما
 روي ذلك في الموطأ من طريق أخرى عن عائشة قالت أهدى أبو جهنم بن حذيفة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم خميصة
 هامة فشهد فيها الصلاة فلما انصرف قال ردي هذه الخميصة إلى أبي جهنم ووقع عند الزبير بن بكار ما يخالف ذلك فأخرج
 من وجد مرسل أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بخميصتين سوداوين فلبس أحدهما وبعث الأخرى إلى أبي جهنم
 ولابى داود من طريق أخرى وأخذ كرديا لابي جهنم فقبل يارسول الله الخميصة كانت خير من الكردى قال ابن بطال
 إنما طلب منه ثوبا غيرها ليعلم أنه لم يرد عليه هديته استخفافا به قال وفيه أن الواهب إذا ردت عليه عطيته من غير
 أن يكون هو الراجع فيها فله أن يقبلها من غير كراهية (قلت) وهذا مبني على أنها واحدة ورواية الزبير والتي
 بعده تصرح بالتعدد (قوله ألهتني) أي شغلني يقال لهى بالكسر إذا غفل ولهى بالفتح إذا لعب (قوله آفها)
 أي قريب وهو مأخوذ من افتاد الشيء أي ابتدأه (قوله عن صلاتي) أي عن كمال الحضور فيها كذا قيل
 وأنظر في الآتية المتعلقة تدل على أنه لم يقع له شيء من ذلك وإنما خشي أن يقع لقوله فأخاف وكذا في رواية مالك فكاد
 فتدور الرواية الأولى قال ابن دقيق العيد مبادرة الرسول إلى مصالح الصلاة ونفي ما لعله يحدش فيها وأما بعنه
 بخميصة إلى أبي جهنم فلا يلزم منه أن يستعملها في الصلاة ومثله قوله في حلة عطار حيث بعث بها إلى عمراني لم أبعث
 بها لئلا يظن أنها لا يكون ذلك من جنس قوله كل فاني أناجي من لاتناجي ويستنبط منه كراهية كل ما يشغل
 عن الصلاة من الأصباغ والتقوش ونحوها وفيه قبول الهدية من الأصحاب والارسال إليهم والطلب منهم واستدلال به
 على صحة النعاسة لعدم ذكر الصيغة وقال الطيبي فيه إيدان بان للصوم والأشياء الظاهرة تأثيرا في القلوب الطاهرة
 والنسوس الزكية يعني فضلا عن دونها (قوله وقال هشام بن عروة) أخرجه أحمد وابن أبي شبة ومسلم وأبو داود

باب إن صلى في ثوب مصلب أو تصاوير هل تفسد صلاته وما ينهى عن ذلك **حدثنا** أبو معمر عبد الله بن عمرو قال حدثنا عبد الوارث قال حدثنا عبد العزيز بن صهيب عن أنس كان قرام إمامة سترت به جانب بيتها فقال النبي ﷺ أميطي عما قرامك هذا فإنه لا تزال تصاويره تعرض في صلاتي **باب** من صلى في فروج حرير ثم نزعه **حدثنا** عبد الله بن يوسف قال حدثنا الأيثم عن يزيد عن أبي الخير عن عتبة بن عامر قال أهدى إلى النبي ﷺ فروج حرير فلبسه فصلى فيه ثم أنصرف فنزعه نزعا شديدا كالكاره له وقال لا يذنبني هذا للمتقين

من طريقه ولم أرفى شيء من طرقهم هذا اللفظ نعم اللفظ الذي ذكرناه عن الموطأ قريب من هذا اللفظ الملق ولفظه فاني نظرت الى علمها في الصلاة فكاد يفتني والجمع بين الروايتين يحمل قوله ألهتني على قوله كادت فيكون اطلاق الاولى للمبالغة في القرب لا لتحقيق وقوع الالهاء * (تنبيه) * قوله فإخاف أن تقتني في روايتنا بكسر المثناة وتشديد النون وفي رواية الباقيين باظهار النون الاولى وهو بفتح أوله من الثلاثي (قوله باب ان صلى في ثوب مصلب) بفتح اللام المشددة أي فيه صلبان منسوجة أو منقوشة أو تصاوير أي في ثوب ذي تصاوير كأنه حذف المضاف لدلالة المعنى عليه وقال السكرماني هو عطف على ثوب لا على مصلب والتقدير أو صلى في تصاوير موقوف عند الاسماعيل أو بتصاوير وهو يرجح الاحتمال الاول وعند أبي نعيم في ثوب مصلب أو مصور (قوله هل تفسد صلاته) جرى المصنف على قاعدته في ترك الجزم فيما فيه اختلاف وهذا من المختلف فيه وهذا مبني على أن النهي هل يقتضي الفساد أم لا والجمهور ان كان لمعني في نفسه واقتضاه والا فلا (قوله وما ينهى من ذلك) أي وما ينهى عنه من ذلك وفي رواية غير أبي ذر وما ينهى عن ذلك وظاهر حديث الباب لا يوفي بجميع ما تضمنته الترجمة الأبعد التأمل لان الستر وان كان ذات تصاوير لكنه لم يلبسه ولم يكن مصلبا ولا نهى عن الصلاة فيه صريحا والجواب أما أولا فان منع لبسه بطريق الاولى وأما ثانيا فبالحاق المصلب بالمصور لا اشتراكهما في أن كلامهما قد عبد من دون الله تعالى وأما ثالثا فالامر بالازالة مستلزم للنهي عن الاستعمال ثم ظهر لي أن المصنف أراد بقوله مصلب الإشارة الى ما ورد في بعض طرق هذا الحديث كعاداته وذلك فيما أخرجه في اللباس من طريق عمران عن عائشة قالت لم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم يترك في بيته شيئا فيه تصلب الا نقضه وللإسماعيلي ستر أو ثوبا (قوله عبد الوارث) هو ابن سعيد والاسناد كله بصريون (قوله قرام) بكسر القاف وتخفيف الراء ستر رقيق من صوف ذو ألوان (قوله أميطي) أي أزيل و زنا ومعنى (قوله لا تزال تصاوير) كذا في روايتنا والباقيين بإثبات الضمير والهاء في روايتنا في أنه ضمير الشأن وعلى الأخرى يحتمل أن تعود على الثوب (قوله تعرض) بفتح أوله وكسر الراء أي تلوح وللإسماعيلي تعرض بفتح العين وتشديد الراء وأصله تعرض ودل الحديث على أن الصلاة لا تفسد بذلك لانه صلى الله عليه وسلم لم يقطعها ولم يعدها وسيأتي في كتاب اللباس بقية الكلام على طرق حديث عائشة في هذا والتوفيق بين ما ظاهره الاختلاف منها ان شاء الله تعالى والله أعلم (قوله باب من صلى في فروج) بفتح الناء وتشديد الراء المضمومة وآخره جيم هو القباء المقرج من خلف وحكي أبو زكريا التبريزي عن أبي العلاء المعري جواز ضم أوله وتخفيف الراء (قوله عن يزيد) زاد الاصيلي هو ابن أبي حبيب وأبو الخير هو البرقي بفتح الزاي بعدها نون والاسناد كله مصريون (قوله أهدى) بضم أوله والذي أهده هو أكيدر كما سيأتي في اللباس وظاهر هذا الحديث أن صلاته صلى الله عليه وسلم فيه كانت قبل تحريم لبس الحرير ويدل على ذلك حديث جابر عند مسلم بلفظ صلى في قباء ديباج ثم نزعه وقال نهاني عنه جبريل ويدل عليه أيضا مفهوم قوله لا يذنبني هذا للمتقين لان المتقي وغيره في التحريم سواء ويحتمل أن يراد بالمتقي المسلم أي المتقي للكفر ويكون

بابُ الصَّلَاةِ فِي الثَّوْبِ الْأَحْمَرِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَرُورَةَ قَالَ حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ أَبِي زَائِدَةَ عَنْ
عَوْنِ بْنِ أَبِي جَحِيفَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي قُبَّةِ حَمْرَاءَ مِنْ أَدِيمٍ وَرَأَيْتُ بِلَالًا أَخَذَ وَضُوءَ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَرَأَيْتُ النَّاسَ يَبْتَدِرُونَ ذَلِكَ الْوَضُوءَ فَمَنْ أَصَابَ مِنْهُ شَيْئًا تَمَسَّحَ بِهِ وَمَنْ لَمْ يُصِبْ
مِنْهُ شَيْئًا أَخَذَ مِنْ بِلَالٍ يَدَ صَاحِبِهِ . ثُمَّ رَأَيْتُ بِلَالًا أَخَذَ عَنَزَةً فَرَكَّزَهَا وَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ فِي حُلَّةٍ
حَمْرَاءَ مُشْمَرًا صَلَّى إِلَى الْعَنَزَةِ بِالنَّاسِ رَكْعَتَيْنِ وَرَأَيْتُ النَّاسَ وَالذَّوَابَّ يَمْرُونَ مِنْ بَيْنِ يَدَيْ الْعَنَزَةِ
بابُ الصَّلَاةِ فِي السُّطُوحِ وَالْمَنَابِرِ وَالْخَشَبِ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ وَلَمْ يَرَ الْحَسَنُ بَاسًا أَنْ يُصَلِّيَ عَلَى
الْجَمْدِ وَالْقَنَاطِرِ وَإِنْ جَرَى نَحْمَتُهَا بَوْلٌ أَوْ فَوْقَهَا أَوْ أَمَامَهَا إِذَا كَانَ بَيْنَهُمَا سُتْرَةٌ وَصَلَّى أَبُو هُرَيْرَةَ عَلَى
سَقْفِ الْمَسْجِدِ بِصَلَاةِ الْإِمَامِ وَصَلَّى ابْنُ عُمَرَ عَلَى النَّلْجِ **حَدَّثَنَا** عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنَا
سَفْيَانُ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو حَازِمٍ قَالَ سَأَلُوا سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ مِنْ أَيِّ شَيْءٍ الْمَنَابِرُ فَقَالَ مَا بَقِيَ بِالنَّاسِ أَعْلَمُ
مِنِّي هُوَ مِنْ أَثْلِ الْغَايَةِ

النهي سبب النزوع ويكون ذلك ابتداء التحريم وإذا تقرر هذا فلا حجة فيه لمن أجاز الصلاة في ثياب الحرير لكونه
صلى الله عليه وسلم لم يعد تلك الصلاة لأن ترك أعادتها لكونها وقعت قبل التحريم أما بعده فعند الجمهور تجزئ لكن
مع التحريم وعن مالك يعيد في الوقت والله أعلم (قوله باب الصلاة في الثوب الأحمر) يشير إلى الجواز والخلاف في ذلك
مع الخفية فإنهم قالوا يكره وتاؤلوا حديث الباب بأنها كانت حلة من برود فيها خطوط حمراء ومن أدلتهم ما أخرجه أبو داود
من حديث عبد الله بن عمر وقال مر بالنبي صلى الله عليه وسلم رجل وعليه ثوبان أحمران فسلم عليه فلم يرد عليه وهو حديث
ضعيف الإسناد وان وقع في بعض نسخ الترمذي أنه قال حديث حسن لأن في سنده كذا وعلى تقدير أن يكون مما يحتاج
به فقد عارضه ما هو أقوى منه وهو واقعة عين فيحتمل أن يكون ترك الرد عليه بسبب آخر وحمله البيهقي على ما صبح
بعد النسخ وأما ما صبح غزله ثم نسج فلا كراهية فيه وقال ابن التين زعم بعضهم أن لبس النبي صلى الله عليه وسلم لتلك
الحلة كان من أجل الغزو وفيه نظر لأنه كان عقب حجة الوداع ولم يكن له اذذاك غزو (قوله أخذ وضوء رسول الله
صلى الله عليه وسلم) بفتح الواو أي الماء الذي توضأ به وقد تقدم استدلال المصنف به على طهارة الماء المستعمل
ويأتي باقي مباحته في أبواب السترة إن شاء الله تعالى (قوله باب الصلاة في السطوح والمنابر والخشب) يسير بذلك
إلى الجواز والخلاف في ذلك عن بعض التابعين وعن المالكية في المكان المرتفع لمن كان أماما (قوله قال أبو عبد الله)
هو المصنف والحسن هو البصري والجند بفتح الجيم وسكون الميم بعدها دال مهملة الماء إذا جمد وهو مناسب لآثر
ابن عمر ألا ترى أنه صلى على النلج وحكي ابن قرقول أن رواية الأصيلي وأبي ذر بفتح الميم قال القزاز الجند محرك الميم
هو النلج نقل ابن التين عن الصحاح الجند بضم الجيم والميم وسكون الميم أيضا مثل عسر وعسر المكان الصلب المرتفع
(قلت) وليس ذلك مرادا هنا بل صوب ابن قرقول وغيره الأول لأنه المناسب للقناطر لا شرا كهما في أن كلامهما
قد يكون تحتها ماذكر من البول وغيره والغرض أن إزالة النجاسة يختص بما لا في المصلى أما مع الحائل فلا (قوله صلى
أبو هريرة على ظهر المسجد) والمستمل على سقف وهذا لا يرويه ابن أبي شيبة من طريق صالح مولى التوأمة قال
صليت مع أبي هريرة فوق المسجد بصلاة الإمام وصالح فيه ضعف لكن رواه سعيد بن منصور من وجه آخر
عن أبي هريرة فاعتضد (قوله حدثنا علي بن عبد الله) هو ابن المديني وسفيان هو ابن عيينة وأبو حازم هو ابن دينار
(قوله ما بقي بالناس) وللكشميهني في الناس (أعلم مني) أي بذلك (قوله من أثل) بفتح الهمزة وسكون المثناة شجر

عَمَلُهُ فَلَانٌ مَوْلَى فَلَانَةَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَامَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ نَحَلَ
وَوَضَعَ فَاسْتَقْبَلَ التَّيْمَةَ كَبِيرَ وَقَامَ النَّاسُ خَلْفَهُ فَقَرَأَ وَرَكَعَ وَرَكَعَ النَّاسُ خَلْفَهُ ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ
ثُمَّ رَجَعَ التَّهْمُزَى فَسَجَدَ عَلَى الْأَرْضِ ثُمَّ عَادَ إِلَى الْمُنْبَرِ ثُمَّ رَكَعَ ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ ثُمَّ رَجَعَ التَّهْمُزَى حَتَّى
سَجَدَ بِالْأَرْضِ فَبُذِلَ شَأْنُهُ * قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ قَالَ عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ سَأَلَنِي أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ
رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ قَالَ فَإِنَّمَا أَرَدْتُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ أَعْلَى مِنَ النَّاسِ فَلَا بَأْسَ أَنْ يَكُونَ
الْإِمَامُ أَعْلَى مِنَ النَّاسِ بِهَذَا الْحَدِيثِ قَالَ فَقُلْتُ إِنَّ سُفْيَانَ بْنَ عُيَيْنَةَ كَانَ يَسْأَلُ عَنْ هَذَا كَثِيرًا فَلَمْ
تَسْمَعْ مِنْهُ قَالَ لَا حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ قَالَ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ قَالَ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ
الطَّوِيلُ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَطَّ عَنْ فَرَسِهِ

معروف والغاية بالمعجمة والموحدة موضع معروف من عوالي المدينة (قوله عمله فلان مولى فلانة) اختلف في اسم
النجار المذكور كما سيأتي في الجمعة وأقربها ما رواه أبو سعد في شرف المصطفى من طريق ابن لهيعة عن عمار بن
غزبة عن عباس ابن سهل عن أبيه قال كان بالمدينة نجار واحد يقال له ميمون فذكر قصة المنبر وأما المرأة
فلا يعرف اسمها لكنها أنصارية ونقل ابن التين عن مالك أن النجار كان مولى لسعد ابن عباد فيجتمعت أن يكون في
الأصل مولى امرأته ونسب إليه مجازا واسم امرأته فكبة بنت عبيد بن دليم وهي ابنة عمه أسلمت وبايعت فيجتمعت
أن تكون هي المرادة لكن رواه اسحق بن راهويه في مسنده عن ابن عينة فقال مولى لبني يياخه وأما ما وقع في
الدلائل لأبي موسى المدني نقلا عن جعفر المستغفري أنه قال في أسماء النساء من الصحابة ثلاثة بالعين
المهملة وبالثلاثة ثم ساق هذا الحديث من طريق يعقوب بن عبد الرحمن عن أبي حازم قال وفيه أرسل إلى
علائة امرأة قد سماها سهل فقد قال أبو موسى صحف فيه جعفر أو شيخه وإنما هو فلانة انتهى ووقع
عند الكرماني قيل اسمها عائشة وأظنه صحف المصحف ولو ذكر مسنده في ذلك لكان أولى ثم وجدت
في الأوسط للطبراني من حديث جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي إلى سارية في المسجد ويخطب
إليها ويعتمد عليها فأمرت عائشة فصنعت له منبره هذا فذكر الحديث واسناده ضعيف ولو صح لما دل على أن عائشة هي المرادة
في حديث سهل هذا إلا بتعسف والله أعلم والغرض من إيراد هذا الحديث في هذا الباب جواز الصلاة على المنبر وفيه جواز
اختلاف موقف الإمام والمأموم في العلو والسفل وقد صرح بذلك المصنف في حكايته عن شيخه علي بن المديني عن أحمد
ابن حنبل ولا بن دقيق العيد في ذلك بحث فإنه قال من أراد أن يستدل به على جواز الارتفاع من غير قصد التعليم لم يستقم
لأن اللفظ لا يتناول ولا أفراد الأصل بوصف معتبر تقتضي المناسبة اعتباره فلا بد منه وفيه دليل على جواز العمل بالسير
في الصلاة كما سيأتي في موضعه (قوله قال فقلت) أي قال علي لأحمد بن حنبل (قوله فم تسمعه منه قال لا) صريح في
أن أحمد بن حنبل لم يسمع هذا الحديث من ابن عينة وقد راجعت مسنده فوجدته قد أخرج فيه عن ابن عينة بهذا
الاسناد من هذا الحديث قول سهل كان المنبر من أثل الغاية فقط فبين أن المنبر في قوله فم تسمعه منه قال لا لجميع
الحديث لا بعضه والغرض منه هنا وهو صلاته صلى الله عليه وسلم على المنبر داخل في ذلك البعض فذلك سأل عنه
عليما وله عنده طريق أخرى من رواية عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه وفي الحديث جواز الصلاة على الخشب وكره
ذلك الحسن وابن سيرين أخرجه ابن أبي شيبة عنهما وأخرج أيضا عن ابن مسعود وابن عمر نحوه وعن مسروق
أنه كان يحمل لبنة ليجدها عليها إذا ركب السفينة وعن ابن سيرين نحوه والقول بالجواز هو المعتمد (قوله حدثنا محمد بن
عبد الرحيم) هو الخافض المعروف بصاعقة (قوله عن أنس) في رواية سعيد بن منصور عن هشيم عن حميد حدثنا أنس

فَجَحِشَتْ سَاقَهُ أَوْ كَتَمَتْهُ وَآلَى مِنْ نِسَائِهِ شَهْرًا فَجَاسَ فِي مَشْرُبَةٍ لَهُ دَرَجَتَاهُمَا مِنْ جُذُوعٍ فَأَتَاهُ أَصْحَابُهُ يَعُودُونَهُ
فَصَلَّى بِهِمْ جَالِيسًا وَهُمْ قِيَامٌ. فَلَمَّا سَلَّمَ قَالَ إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا. وَإِذَا رَكَعَ فَأَرْكَعُوا.
وَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا. وَإِنْ صَلَّى قَائِمًا فَصَلُّوا قِيَامًا. وَنَزَلَ لِتِسْعٍ وَعِشْرِينَ. فَقَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّكَ آلَيْتَ
شَهْرًا فَقَالَ إِنَّ الشَّهْرَ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ **بَابُ** إِذَا أَصَابَ ثَوْبُ الْمُصَلِّي أَمْرَأَتَهُ إِذَا سَجَدَ **حَدَّثَنَا**
مُسَدَّدٌ عَنْ خَالِدٍ قَالَ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ الشَّيْبَانِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ شَدَّادٍ عَنْ مَيْمُونَةَ قَالَتْ كَانَ
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي وَأَنَا حِذَاءُهُ وَأَنَا حَائِضٌ وَرُبَّمَا أَصَابَنِي ثَوْبُهُ إِذَا سَجَدَ
قَالَتْ وَكَانَ يُصَلِّي عَلَى الْخُمُرَةِ **بَابُ** الصَّلَاةِ عَلَى الْحَصِيرِ. وَصَلَّى جَابِرٌ وَأَبُو سَعِيدٍ فِي السَّفِينَةِ قَائِمًا.
وَقَالَ الْحَسَنُ قَائِمًا مَا لَمْ تَشُقْ عَلَى أَصْحَابِكَ تَدُورُ مَعَهَا وَإِلَّا فَتَقَاعِدًا **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ

(قوله فجحشت) بضم الجيم وكسر الميملة بعدها شين معجمة والجحش الخدش أو اشد منه قليلا (قوله ساقه أو كتته) شك من
الراوى وفي رواية بشر بن المنفل عن حميد عند الاسماعيلي انككت قدمه وفي رواية الزهري عن انس في الصحيحين
فجحش شقه الايمن وهي أشمل مما قبلها (قوله وآلى من نسائه) أى حلف أن لا يدخل عليهن شهرا وليس المراد به الايلاء
المتعارف بين الفقهاء (قوله مشربة) بفتح أوله وسكون المعجمة وبضم الراء ويجوز فتحها هي الغرفة المرتفعة (قوله من جزوع)
كذا لاكثر بالتنوين بغير إضافة وللكشميهني من جزوع النخل والغرض من هذا الحديث مناصلته صلى الله عليه
وسلم في المشربة وهي معمولة من الخشب قاله ابن بطلال وتعقب بأنه لا يلزم من كون درجتها من خشب أن تكون كلها خشبا
فيحتمل أن يكون الغرض منه بيان جواز الصلاة على السطح اذ هي سقف في الجملة وسيأتي الكلام على بقية فوائده
في أبواب الإمامة ان شاء الله تعالى (قوله باب اذا اصاب ثوب المصلي امرأته اذا سجد) أي هل تنفسد صلاته أم لا والحديث
دال على الصحة (قوله عن خالد) هو ابن عبد الله الواسطي وسليمان الشيباني هو أبو اسحق مشهور بكنيته وقد تقدم
الكلام على هذا الحديث في الطهارة واستدل به هناك على ان عين الحائض طاهرة وهنا على ان ملاقاته بدن الطاهر وثيابه
لا تنفسد الصلاة ولو كان متلبسا بنجاسة حكيم وفيه اشارة الى ان النجاسة اذا كانت عينية وقد تضر وفيه ان محاذاة
المرأة لا تنفسد الصلاة (قوله وكان يصلي على الخمرة) وقد تقدم ضبطها في آخر كتاب الحيض قال ابن بطلال لا خلاف بين
فقهاء الامصار في جواز الصلاة عليها الا ماروي عن عمر بن عبد العزيز أنه كان يؤتى بتراب فيوضع على الخمره فيسجد عليه
ولعله كان يفعل على جهة المبالغة في التواضع والخشوع فلا يكون فيه مخالفة للجماعة وقد روى ابن أبي شيبة عن عروة
ابن الربيع انه كان يكره الصلاة على شيء دون الارض وكذا روى عن غير عروة ويحتمل أن يحمل على كراهة التنزيه
وانه أعم (قوله باب الصلاة على الحصير) قال ابن بطلال ان كان ما يصلي عليه كبيرا قدر طول الرجل فاكثر فانه
يقال له حصير ولا يقال له خمرة وكل ذلك يصنع من سعف النخل وما أشبهه (قوله وصلي جابر الخ) وصله ابن أبي
شيبه من طريق عبد الله بن أبي عتبة مولى انس قال سافرت مع أبي الدرداء وأبي سعيد الخدري وجابر بن عبد الله
وأناس قد سماهم قال وكان امامنا يصلي بنا في السفينة قائما ونصلي خلفه قياما ولو شئنا لارفيننا أى لارسينا يقال أرسى
السفينة بالسفن الميملة وأر في البناء اذا وقف بها على الشط (قوله وقال الحسن تصلي قائما ما لم تشق على أصحابك تدور
معه) أى مع السفينة (والافتقاعدا) أى وان شق على أصحابك فصل قاعدا وقد روينا أثر الحسن في نسخة قتيبة من
رواية النسائي عنه عن أبي عوانة عن عاصم الاحول قال سألت الحسن وابن سيرين وعامرا يعني الشعبي عن الصلاة في
السفينة فكهم يقول ان قدر على الخروج فليخرج غير الحسن فانه قال ان لم يؤذ أصحابه أي فليصل وروى ابن أبي

عَنْ إِسْحَقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ جَدَّةَهُ مَلِيكَةَ دَعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِطَعَامٍ صَنَعَتْهُ لَهُ فَأُكِّلَ مِنْهُ ثُمَّ قَالَ قُومُوا فَلَا صَلَّ

شبهة عن حفص عن عاصم عن الثلاثة المذكورين أنهم قالوا صل في السفينة قائما وقال الحسن لا تشق على أصحابك وفي تاريخ البخاري من طريق هشام قال سمعت الحسن يقول در في السفينة كما تدور اذا صليت قال ابن المنبر وجه ادخال الصلاة في السفينة في باب الصلاة على الحصر أنهما اشتركا في أن الصلاة عليهما صلاة على غير الأرض فلا يتخيل متخيل أن مباشرة الأرض شرط لقوله في الحديث المشهور يعني الذي أخرجه أبو داود وغيره ترب وجهت انتهى وقد تقدم أثر عمر بن عبدالعزيز في ذلك وأشار البخاري إلى خلاف أبي حنيفة في تجوز الصلاة في السفينة قاعدا مع القدرة على القيام وفي هذا الاثر جواز ركوب البحر (قوله عن اسحق بن أبي طلحة) كذا للكشيميني والحموي واللباقين اسحق ابن عبد الله بن أبي طلحة (عن أنس بن مالك ان جدته مليكة) هي بضم الميم تصغير ملكة والضمير في جدته يعود على اسحق جزم به ابن عبد البر وعبد الحق وعياض وصححه النووي وجزم ابن سعد وابن منده وابن الحصار بأنها جدة أنس والد أمه أم سليم وهو مقتضى كلام امام الحرمين في النهاية ومن تبعه وكلام عبد الغني في العمدية وهو ظاهر السياق ويؤيده مار وبناه في فوائد العراقيين لابي الشيخ من طريق القاسم بن يحيى المقدمي عن عبيد الله بن عمر عن اسحق بن أبي طلحة عن أنس قال ارسلتني جدي إلى النبي صلى الله عليه وسلم واسمها مليكة فجاءنا فحضرت الصلاة الحديث وقال ابن سعد في الطبقات ام سليم بنت ملحان فساق نسبها إلى عدي بن النجار وقال وهي الغميصاء ويقال الرميضاء ويقال اسمها سهلة ويقال أنيفة أي بالنون والفاء مصغرة ويقال رميت وأما مليكة بنت مالك بن عدي فساق نسبها إلى مالك بن النجار ثم قال تزوجها أي أم سليم مالك بن النضر فولدت له أنس ابن مالك ثم خلف عليها أبو طلحة فولدت له عبد الله وأبا عمير (قلت) وعبد الله هو والد اسحق روى هذا الحديث عن عمه أخى أبيه لأمه أنس بن مالك ومقتضى كلام من أعاد الضمير في جدته إلى اسحق ان يكون اسم ام سليم مليكة ومستندهم في ذلك ما رواه ابن عيينة عن اسحق بن أبي طلحة عن أنس قال صفت أنا وبيتي في بيتنا خلف النبي صلى الله عليه وسلم وأمي أم سليم خلفنا هكذا أخرجه المنصف كما سيأتي في أبواب الصفوف والقصة واحدة طولها مالك واختصرها سفيان ويحتمل تعددها فلا تخالف ما تقدم وكون مليكة جدة أنس لا ينفي كونها جدة اسحق لما بيناه لكن الرواية التي سأذكرها عن غرائب مالك ظاهرة في ان مليكة اسم أم سليم نفسها والله أعلم (قوله لطعام) أي لأجل طعام وهو مشعر بان مجيئه كان لذلك لا ليصلى بهم ليتخذوا مكان صلاته مصلي لهم كما في قصة عتيبان بن مالك الآتية وهذا هو المر في كونه بدأ في قصة عتيبان بالصلاة قبل الطعام وهنا بالطعام قبل الصلاة فبدأ في كل منهما بأصل مادي لأجله (قوله ثم قال قوموا) استدله على ترك الوضوء مما مست النار لكونه صلى بعد الطعام وفيه نظر لما رواه اندار قطي في غرائب مالك عن البغوي عن عبيد الله بن عون عن مالك وانظروا صنعت مليكة لرسول الله صلى الله عليه وسلم طعاما فأكل منه وأنام معه ثم دعا بوضوء فتوضأ الحديث (قوله فلا صلى لكم) كذا في روايتنا بكسر اللام وفتح الياء وفي رواية الاصيلي بحذف الياء قال ابن مالك روى بحذف الياء وثبوتها مفتوحة وساكنة ووجه ان اللام عند ثبوت الياء مفتوحة لام كي والفعل بعدها منصوب بان مضمره واللام ومصحوبها خبر مبتدأ محذوف والتقدير قوموا فقيامكم لا صلى لكم ويجوز على مذهب الاخنس أن تكون الفاء زائدة واللام متعلقة بقوموا وعند سكون الياء يحتمل أن تكون اللام أيضا لام كي وسكنت الياء تخفيفا أو لام الامر وثبتت الياء في الجزم اجراء للمعتق بحري الصحيح كقراءة قنبل انه من يتقى ويصبر وعند حذف الياء اللام لام الامر وأمر المتكلم نفسه بفعل مقرون باللام فصيح قليل في الاستعمال ومنه قوله تعالى وانحمل خطاياكم قال ويجوز فتح اللام ثم ذكر توجيهه وفيه غير بحث اختصرته لان الرواية لم ترد به وقيل ان في رواية الكشيميني فأصل بحذف اللام وإيس هو فيها وقفت عليه من النسخ الصحيحة وحكي ابن قرقول عن بعض الروايات

لَكُمْ قَالَ أَنَسُ فَقُمْتُ إِلَى حَصِيرٍ لَنَا قَدْ أَسْوَدَ مِنْ طُولِ مَا لِبَسَ فَضَحَّيْتُ بِمَاءٍ فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَصَفَّتْ
وَالْيَتِيمَ وَرَأَاهُ وَالْعَجُوزُ مِنْ وَرَائِنَا فَصَلَّى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَكْعَتَيْنِ ثُمَّ أَنْصَرَفَ **بَابُ الصَّلَاةِ عَلَى الْحُمْرَةِ**
حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ الشَّيْبَانِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَّادٍ عَنْ مَيْمُونَةَ
وَأَنَّ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي عَلَى الْخُمْرَةِ

فلنصل بالنون وكسر اللام والجزم واللام على هذا لام الامر وكسرها لغة معروفة (قوله لكم) أى لاجلكم قال
السهيلى الامر هنا بمعنى الخبر وهو كقوله تعالى فليمددله الرحمن مدا ويحتمل أن يكون أمرا لهم بالانتماء لكنه
أضافه الى نفسه لارتباط فعلهم بفعله (قوله من طول ما لبس) فيه ان الافتراش يسمى لبسا وقد استدل به علي
منع افتراش الخريز لعوموم النهي عن لبس الخريز ولا يرد على ذلك ان من حلف لا يلبس خريز افانه لا يحث بالافتراش لان
الايمان مبناه على العرف (قوله فنضحته) يحتمل أن يكون النضح لتليين الحصير أو لتنظيفه أو لتطهيره ولا يصح الجزم بالآخر
بل انتبادر غيره لان الاصل الطهارة (قوله وصفت أنا واليتيم) كذا للاكثر وللمستملى والمحوي فصفت واليتيم بغير
تأكيد والاول أفصح ويجوز في اليتيم الرفع والنصب قال صاحب العمدة اليتيم هو زميرة جد حسين بن عبد الله بن
ضميرة قال ابن الخذاء كذا اسماء عبد الملك بن حبيب ولم يذكره غيره وأظنه سمعه من حسين بن عبد الله أو من غيره من
أهل المدينة قال وضميرة هو ابن أبي ضميرة مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم واختلاف في اسم أبي ضميرة فقيل
روح وقيل غير ذلك انتهى وروهم بعض الشراح فقال اسم اليتيم ضميرة وقيل روح فكأنه انتقل ذهنه من الخلاف في
اسم أبيه اليه وسيأتي في باب المرأة وحدها تكون صفا ذكر من قال ان اسمه سليم وبيان وهمه في ذلك ان شاء الله
تعالى وجزم البخاري بأن اسم أبي ضميرة سعد الحميري ويقال سعيد ونسبه ابن حبان ليثيا (قوله والعجوز) هي دامية
الذكورة أولا (قوله ثم انصرف) أى الى بيته أو من الصلاة وفي هذا الحديث من الفوائد اجابة الدعوة ولو لم
تكن عرسا ولو كان الداعي امرأة لكن حيث تؤمن الفتنة والا كل من طعام الدعوة وصلاة النافلة جماعة
في البيوت وكأنه صلى الله عليه وسلم أراد تعليمهم أفعال الصلاة بالمشاهدة لاجل المرأة فانها قد نخنى عليها
بعض التفاصيل لعدم وقفها وفيه تنظيف مكان الصلي وقيام الصبي مع الرجل صفا وتأخير النساء عن صفوف الرجال
وقيام المرأة صفا وحدها اذا لم يكن معها امرأة غيرها واستدل به على جواز صلاة المنفرد خلف الصف وحده ولا حجة
فيه لذلك وفيه الاختصار في نافلة النهار على ركعتين خلافا لمن اشترط أربعاً وسيأتي ذكر ذلك في موضعه ان شاء الله
تعالى وفيه صحة صلاة الصبي المميز ووضوئه وان محل الفضل الوارد في صلاة النافلة منفردا حيث لا يكون هناك مصلحة
كالإعلاء بل يمكن أن يقال هو اذ ذاك أفضل ولا سيما في حقه صلى الله عليه وسلم (تنبيهان) الاول أورد مالك هذا
الحديث في ترجمة صلاة الضحى وتعقب بما رواه أنس بن سيرين عن أنس بن مالك أنه لم ير النبي صلى الله عليه
وسلم يصلي الضحى الا مرة واحدة في دار الانصارى الضخم الذى دعاه ليصلي في بيته أخرجه المصنف كما سيأتي
واجاب صاحب التيسر بأن مالك كان نظرا الى كون الوقت الذى وقعت فيه تلك الصلاة هو وقت صلاة الضحى فحمله عليه وان
أنس لم يطلع على أنه صلى الله عليه وسلم نوى بتلك الصلاة صلاة الضحى (الثاني) البكته في ترجمة الباب الاشارة الى ما رواه
ابن أبي شيبة وغيره من طريق شريح بن هاني أنه سأل عائشة أكان النبي ﷺ يصلي على الحصير والله يقول وجعلنا
جهنم للكافرين حصيرا فقالت لم يكن يصلي على الحصير فكأنه لم يثبت عند المصنف أو رآه شاذاً مردوداً بالمعارضته
وهو أقوى منه كحديث الباب بل سيأتي عنده من طريق أبي سلمة عن عائشة ان النبي ﷺ كان له حصير يسطه ويصلي عليه
وفي مسلم من حديث أبي سعيد انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يصلي على حصير (قوله باب الصلاة على الخمرة) تقدم
الكلام عليها قريبا وان ضبطها تقدم في أواخر الخيض وكأنه أفردا بترجمة لكون شيخه أبي الوليد حدثه

بابُ الصَّلَاةِ عَلَى الْفِرَاشِ وَصَلَّى أَنَسٌ عَلَى فِرَاشِهِ وَقَالَ أَنَسٌ كُنَّا نَصَلِّيُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَيَجِدُ أَحَدَنَا عَلَى ثَوْبِهِ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ أَبِي النَّظَرِ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي سَامَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنِ عَائِشَةَ زَوْجَةِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا قَالَتْ كُنْتُ أَنَامُ بَيْنَ يَدَيْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَرَجُلَانِ فِي قِبْلَتِهِ فَإِذَا سَجَدَ غَمَزَنِي فَتَبَضُّعُ رَجُلِي فَإِذَا قَامَ بَسَطَتْهُمَا قَالَتِ وَالْبَيُوتُ يَوْمَئِذٍ أَيْسَ فِيهَا مَصَابِيحُ

حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ قَالَ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي وَهُوَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ عَلَى فِرَاشٍ أَهْبَرُ أَعْرَاضِ الْجَنَازَةِ

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ يَزِيدَ عَنْ عِرَاقٍ عَنْ عُرْوَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي وَعَائِشَةُ مُعْتَرِضَةٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ عَلَى الْفِرَاشِ الَّذِي يَنَامُ عَلَيْهِ **بابُ السُّجُودِ عَلَى الثَّوْبِ فِي شِدَّةِ الْحَرِّ .**

بالحديث مختصرا والله أعلم (قوله باب الصلاة على الفراش) أي سواء كان ينام عليه مع امرأته أم لا وكأنه يشير إلى الحديث الذي رواه أبو داود وغيره من طريق الأشعث عن محمد بن سيرين عن عبد الله بن شقيق عن عائشة قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يصلي في لحفا وكانه أيضا لم يثبت عنده أوراء شاذ امرودا وقدين أبو داود علمته (قوله وصلى أنس) وصلى ابن أبي شيبه وسعيد بن منصور كلاهما عن ابن المبارك عن حميد قال كان أنس يصلي على فراشه (قوله وقال أنس كنا نصلي) كذا لاكثر وسقط أنس من رواية الأصيلي فأوهم أنه بقية من الذي قبله وليس كذلك بل هو حديث آخر كما سيأتي موصولا في الباب الذي بعده بمعناه ورواه مسلم من الوجه المذكور فيه اللفظ المعلق هنا وسياقه أتم وأشار البخاري بالترجمة إلى ما أخرجه ابن أبي شيبه بسند صحيح عن إبراهيم النخعي عن الأسود وأصحابه أنهم كانوا يكرهون أن يصلوا على الطنافس والراء والمسوح وأخرج عن جمع من الصحابة والتابعين جواز ذلك وقال مالك لا أرى بأسا بالقيام عليها إذا كان يضع جبهته ويديه على الأرض (قوله حدثنا اسمعيل) هو ابن أبي أويس والاسناد كله مدنيون (قوله كنت أنام بين يدي رسول الله ﷺ ورجلاني في قبلته) أي في مكان سجوده وتبين ذلك من الرواية التي بعده (قوله فتبضعت رجلي) كذا بالثنية لاكثر وكذا في قولها بسطتهما والمستمل والحموي رجلى بالافراد وكذا بسطتها وقد استدلل بقولها غمزني على أن لیس المرأة لا ينقض الوضوء وتعتب باحتمال الخائل أو بالخصوصية وعلى أن المرأة لا تقطع الصلاة وسيأتي مع بقية مباحث في أبواب الستة إن شاء الله تعالى وقولها والبيوت يومئذ ليس فيها مصابيح كأنها أرادت به الاعتذار عن نومها على تلك الصفة قال ابن بطال وفيه إشعار بأنهم حذروا بعد ذلك يستصحبون ومناسبة هذا الحديث لترجمة من قولها كنت أنام وقد صرح في الحديث الذي يليه بأن ذلك كان على فراش أهله (قوله اعتراض الجنابة) منصوب بأنه مفعول مطلق عامل مقدر أي معترضة اعتراضا كاعتراض الجنابة والمراد أنها تكون نائمة بين يديه من جهة يمينه إلى جهة شماله كما تكون الجنابة بين يدي انصلي عليها (قوله عن يزيد) هو ابن أبي حبيب وعراق هو ابن مالك وعروة هو ابن الزبير والسلافة من التابعين وصورة سياقه بهذا الإرسال لكنه محمول على أنه سمع ذلك من عائشة بدليل الرواية التي قبلها والنكته في إبراده أن فيه تقييد الفراش بكونه الذي ينامان عليه كما تقدمت الإشارة إليه أول الباب بخلاف الرواية التي قبلها فنقولها فراش أهله أعم من أن يكون هو الذي نام عليه أو غيره وفيه أن الصلاة إلى النائم لا تكراه وقد وردت أحاديث ضعيفة في النهي عن ذلك وهي محمولة أن ثبتت على ما إذا حصل شغل الفكر به (قوله باب السجود على الثوب في شدة الحر) التقييد

وَقَالَ الْحَسَنُ كَانَ الْقَوْمُ يُسْجُدُونَ عَلَى الْعِمَامَةِ وَالْقُلَنْسُوءَةِ وَيَدَاهُ فِي كُمِهِ حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ هِشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ قَالَ حَدَّثَنَا بَشَرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ قَالَ حَدَّثَنِي غَالِبُ الْقَطَّانُ عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ كُنَّا نُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَيَضَعُ أَحَدُنَا طَرَفَ الثَّوْبِ مِنْ شِدَّةِ الْحَرِّ فِي مَكَانِ السُّجُودِ

بشدة الحر للمحافظة على لفظ الحديث والا فهو في البرد كذلك بل القائل بالجواز لا يقيد به الحاجة (قوله وقال الحسن كان القوم) أي الصحابة كما سيأتي بيانه (قوله والقُلَنْسُوءَةُ) بفتح القاف واللام وسكون النون وضم المهملة وفتح الواو وقد تبدل ياء مثناة من تحت وقد تبدل ألفا وتفتح السين فيقال قلنساء وقد تحذف النون من هذه بعدها هاء تأنيث غشاء مبطن يستر به الرأس قاله القزاز في شرح المصحيح وقال ابن هشام هي التي يقال لها العمامة الشاشية وفي المحكم هي من ملابس الرأس معروفة وقال أبو هلال العسكري هي التي تغطي بها العمام وتستر من الشمس والمطر كأنها عنده رأس البرنس (قوله ويداه) أي يدهما وكل واحد منهما وكأنه أراد بتغيير الأسلوب بيان أن كل واحد منهما ما كان يجمع بين السجود على العمامة والقُلَنْسُوءَةِ معاً لكن في كل حالة كان يسجد ويداه في كفه ووقع في رواية الكشميهني وبديه في كفه وهو منصوب بفعل مقدر أي ويجعل يديه وهذا الأثر وصله عبد الرزاق عن هشام بن حسان عن الحسن أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يسجدون وأيديهم في ثيابهم ويسجد الرجل منهم على قلنسوته وعمامته وهكذا رواه ابن أبي شيبة عن طريق هشام (قوله حدثنا غالب القطان) وللاكثر حدثني بالافراد والاسناد كله بصريون (قوله طرف الثوب) وباسم بسط ثوبه وللمصنف في أبواب العمل في الصلاة قوله من طريق خالد بن عبد الرحمن عن غالب سجداً علي ثيابنا اتقاء الحر والثوب في الأصل يطلق على غير الخيط وقد يطلق على الخيط مجازاً وفي الحديث جواز استعمال الثياب وكذا غيرها في الخيلولة بين المصلي وبين الأرض لا تقاء حرها وكذا بردها وفيه إشارة إلى أن مباشرة الأرض عند السجود هو الأصل لانه تلقى بسط الثوب بدم الاستطاعة واستدل به على إجازة السجود على الثوب المتصل بالمصلي قال النووي وبه قال أبو حنيفة والجمهور وحمل الشافعي على الثوب المنفصل انتهى وأيد البيهقي هذا الحمل بما رواه الاسماعيلي من هذا الوجه بلفظ فإخذ أحداً الحصى في يده فإذا برد وضعه وسجد عليه قال فلو جاز السجود على شيء متصل به لما احتاجوا إلى تبريد الحصى مع طول الأمر فيه وتعقب باحتمال أن يكون الذي كان يبرد الحصى لم يكن في ثوبه فضلة يسجد عليها مع بقاء سترته له وقال ابن دقيق العيد يحتاج من استدل به على الجواز إلى أمرين أحدهما أن لفظ ثوبه دال على الاتصال به أما من حيث اللفظ وهو تعقيب السجود بالبسط يعني كما في رواية مسلم وأما من خارج اللفظ وهو قوله الثياب عندهم وعلي تقدير أن يكون كذلك وهو الأمر الثاني يحتاج إلى ثبوت كونه متناولاً لحل النزاع وهو أن يكون مما يتحرك بحركة المصلي وليس في الحديث ما يدل عليه والله أعلم وفيه جواز العمل القليل في الصلاة ومراعاة الخشوع فيها لأن الظاهر أن صنيعهم ذلك لازالة التشويش العارض من حرارة الأرض وفيه تقديم الظهر في أول الوقت وظاهر الأحاديث الواردة في الأمر بالابراد كما سيأتي في المواقيت يعارضه فمن قال الابراد رخصة فلا إشكال ومن قال سنة فاما ان يقول التقديم المذكور رخصة وأما ان يقول منسوخ بالامر بالابراد واحسن منهما ان يقال ان شدة الحر قد توجد مع الابراد فيحتاج إلى السجود على الثوب أو إلى تبريد الحصى لانه قد يستمر حره بعد الابراد ويكون فائدة الابراد وجود ظل يمشي فيه إلى المسجد أو يصلي فيه في المسجد أشار إلى هذا الجمع القرطبي ثم ابن دقيق العيد وهو أولي من دعوى تعارض الحديثين وفيه ان قول الصحابي كذا تفعل كذا من قبيل المرفوع لاتفاق الشيخين علي تحريج هذا الحديث في صحيحيهما بل ومعظم المصنفين لكن قد يقال ان في هذا زيادة على مجرد الصيغة كونه في الصلاة خلف النبي صلى الله عليه وسلم وقد كان يرى فيها من خلفه كما يري من أمامه فيكون تقريره فيه

بابُ الصَّلَاةِ فِي النُّعَالِ حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ أَخْبَرَنَا أَبُو مَسْلَمَةَ سَعِيدُ بْنُ يَزِيدَ الْأَزْدِيُّ قَالَ سَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ أَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي فِي نَعْلَيْهِ قَالَ نَعَمْ

بابُ الصَّلَاةِ فِي الْخُفَّافِ حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنِ الْأَعْمَشِ قَالَ سَمِعْتُ إِبْرَاهِيمَ يُحَدِّثُ عَنْ هَمَامِ بْنِ الْحَارِثِ قَالَ رَأَيْتُ جَرِيرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بِالْثَمُودِ ثُمَّ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى خَفَيْهِ ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى فَسُئِلَ فَقَالَ رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ صَنَعَ مِثْلَ هَذَا قَالَ إِبْرَاهِيمُ فَكَانَ يُعْجِبُهُمْ لِأَنَّ جَرِيرًا كَانَ مِنْ آخِرِ مَنْ أَسْلَمَ **حَدَّثَنَا** إِسْحَقُ بْنُ نَصْرِ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ مُسْلِمٍ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنِ الْمَغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ وَضَّأَتُ النَّبِيَّ ﷺ فَمَسَحَ عَلَى خَفَيْهِ وَصَلَّى

مأخوذاً من هذه الطريق لا من مجرد صيغة كنا نفعل (قوله باب الصلاة في النعال) بكسر النون جمع نعل وهي معرفة ومناسبتة لما قبله من جهة جواز تغطية بعض أعضاء السجود (قوله يصلي في نعليه) قال ابن بطال هو مجول على ما إذا لم يكن فيهما نجاسة ثم هي من الرخص كما قال ابن دقيق العيد لا من المستحبات لأن ذلك لا يدخل في المعنى المطلوب من الصلاة وهو وإن كان من ملابس الزينة إلا أن ملاسته الأرض التي تكثر فيها النجاسات قد تقصر عن هذه الرتبة وإذا تعارضت مراعاة مصلحة التحسين ومراعاة إزالة النجاسة قدمت الثانية لأنها من باب دفع المفاسد والآخرى من باب جلب المصالح قال إلا أن يرد دليل بالحاقه بما يتجمل به فيرجع إليه ويترك هذا النظر (قلت) قد روي أبو داود والحاكم من حديث شداد بن أوس مرفوعاً خالفوا اليهود فإنهم لا يصلون في نعالهم ولا خفافهم فيكون استحياب ذلك من جهة قصد المخالفة المذكورة وورد في كون الصلاة في النعال من الزينة المأمور بأخذها في الآية حديث ضعيف جداً أورده ابن عدي في الكامل وابن مردويه في تفسيره من حديث أبي هريرة والعقيلي من حديث أنس (قوله باب الصلاة في الخفاف) يحتمل أنه أراد الإشارة بإيراد هذه الترجمة هنا إلى حديث شداد بن أوس المذكور لجمعه بين الأمرين (قوله سمعت إبراهيم) هو النخعي وفي الإسناد ثلاثة من التابعين كوفيون إبراهيم وشيخه والراوى عنه (قوله ثم قام فصلى) ظاهر في أنه صلى في خفيه لأنه لو نزعهما بعد المسح لوجب غسل رجليه ولو غسلهما لنقل (قوله فسئل) للطبراني من طريق جعفر بن الحرث عن الأعمش أن السائل له عن ذلك هو همام المذكور وله من طريق زائدة عن الأعمش فعاب عليه ذلك رجل من القوم (قوله قال إبراهيم فكان يعجبهم) زاد مسلم من طريق أبي معاوية عن الأعمش كان يعجبهم هذا الحديث ومن طريق عيسى بن يونس عنه فكان أصحاب عبد الله بن مسعود يعجبهم (قوله من آخر من أسلم) ولمسلم لأن إسلام جرير كان بعد نزول المائدة ولابن داود من طريق أبي زرعة عن عمرو بن جرير في هذه القصة قالوا إنما كان ذلك أي مسح النبي صلى الله عليه وسلم على الخفين بعد نزول المائدة فقال جرير ما أسلمت إلا بعد نزول المائدة وعند الطبراني من رواية محمد بن سيرين عن جرير أن ذلك كان في حجة الوداع وروي الترمذي من طريق شهر بن حوشب قال رأيت جرير بن عبد الله فذكر نحو حديث الباب قال فقلت له أقبل المائدة أم بعدها قال ما أسلمت إلا بعد المائدة قال الترمذي هذا حديث مفسر لأن بعض من أنكر المسح على الخفين تأول أن مسح النبي صلى الله عليه وسلم على الخفين كان قبل نزول آية الوضوء التي في المائدة فيكون منسوخاً فذكر جرير في حديثه أنه رأى مسح بعد نزول المائدة فكان أصحاب ابن مسعود يعجبهم حديث جرير لأن فيه رداً على أصحاب التأويل المذكور وذكر بعض المحققين أن إحدى القراءتين في آية الوضوء وهي قراءة الخفض دالة على المسح على الخفين وقد تقدمت سائر مباحثه في كتاب الوضوء (قوله حدثنا إسحاق بن نصر) هو إسحاق بن إبراهيم بن نصر نسب إلى جده والإسناد كله كوفيون غيره وفيه أيضاً ثلاثة من التابعين الأعمش وشيخه مسلم وهو أبو الضحى ومسروق وتردد الكرماني في أن مسلماً هاهنا هو أبو الضحى أو البطين قصور

باب إِذَا لَمْ يُتِمَّ السُّجُودَ * أَخْبَرَنَا الصَّلْتُ بْنُ مُحَمَّدٍ أَخْبَرَنَا مَهْدِيُّ عَنْ وَاصِلٍ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ حُذَيْفَةَ
رَأَى رَجُلًا لَا يُتِمُّ رُكُوعَهُ وَلَا سُجُودَهُ فَلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ قَالَ لَهُ حُذَيْفَةُ مَا صَلَّيْتَ قَالَ وَأَحْسِبُهُ قَالَ لَوْ مُتُّ مَتَّ عَلَى
غَيْرِ سُنَّةِ مُحَمَّدٍ **باب** يُبْدِي ضَبْعِيهِ وَيُجَامِي فِي السُّجُودِ أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا بَكْرُ بْنُ مُضَرٍّ عَنْ
جَعْفَرٍ عَنْ بَنِي هُرْمُزٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكٍ بْنِ بَحِيْمَةَ أَنَّ النَّبِيَّ **ﷺ** كَانَ إِذَا صَلَّى فَرَجَ بَيْنَ يَدَيْهِ حَتَّى يَبْدُوَ
بَيَاضُ إِبْطِيهِ * وَقَالَ اللَّيْثُ حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ رَبِيعَةَ نَحْوَهُ **باب** فَضْلُ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ يَسْتَقْبِلُ بِأُطْرَافِ
رِجْلَيْهِ قَالَ أَبُو حَمِيدٍ عَنِ النَّبِيِّ **ﷺ** **حَدَّثَنَا** عَمْرُو بْنُ عَبَّاسٍ قَالَ حَدَّثَنَا بَنُو الْمَهْدِيِّ قَالَ حَدَّثَنَا
مَنْصُورُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ مَيْمُونِ بْنِ سِيَامٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ **ﷺ** مَنْ صَلَّى صَلَاتَنَا
وَأَسْتَقْبَلَ قِبْلَتَنَا وَأَكَلَ ذَبِيحَتَنَا فَذَلِكَ الْمُسْلِمُ الَّذِي لَهُ ذِمَّةُ اللَّهِ وَذِمَّةُ رَسُولِهِ فَلَا تُخْفَرُوا اللَّهَ فِي ذِمَّتِهِ

فقد جزم الحفاظ بأنه أبو الضحى وقد تقدم الكلام على فوائد حديث المغيرة حيث أورده المصنف تأملا في كتاب
الوضوء (قوله باب إذا لم يتم السجود) كذا وقع عند أكثر الرواة هذه الترجمة وحديث حذيفة فيها والترجمة التي بعدها
وحديث ابن بَحِيْمَةَ فيها موصولا ومعلقا ووقعنا عند الأصيلي قبل باب الصلاة في النعال ولم يقع عند المستمل شيء من
ذلك وهو الصواب لأن جميع ذلك سيأتي في مكانه اللائق به وهو أبواب صفة الصلاة ولولا أنه ليس من عادة المصنف إعادة
الترجمة وحديثها معا لكان يمكن أن يقال مناسبة الترجمة الأولى لأبواب ستر العورة الإشارة إلى أن من ترك شرطاً لا تصح
صلاته كمن ترك ركناً ومناسبة الترجمة الثانية الإشارة إلى أن المجافاة في السجود لا تستلزم عدم ستر العورة فلا تكون مبطلّة
للصلاة وفي الحملة إعادة هاتين الترجمتين هنا وفي أبواب السجود الحمل فيه عندى على النسخ بدليل سلامة رواية المستمل
من ذلك وهو أحفظهم (قوله باب يبدى ضبعيه الخ) تقدم القول فيه قبل كما ترى (خاتمة) اشتملت أبواب ستر العورة
وما قبلها من ذكر ابتداء فرض الصلاة من الأحاديث المرفوعة على تسعة وثلاثين حديثاً فان أضفت إليها حديثي الترجمتين
التي ذكرتين صارت احداً وأربعين حديثاً المكرر منها فيها وفيما تقدم خمسة عشر حديثاً وفيها من الملاحظات أربعة عشر
حديثاً وان أضفت إليها المعلق في الترجمة الثانية صارت خمسة عشر حديثاً عشرة منها أو أحد عشر مكررة وأربعة لا توجد
فيه إلا معلقة وهي حديث سلمة بن الأكوع يزوره ولو بشوكة وأحاديث ابن عباس وجرهذ وابن جحش في الفخذ
وافقه مسلم على جميعها سوى هذه الأربعة وسوى حديث أنس في قرام لعائشة وحديث عكرمة عن أبي هريرة في الأمر
بمخالطة طرفي الثوب وفيه من الآثار الموقوفة أحد عشر أثراً كلها معلّمة الاثر ابن عمر إذا وسع الله عليكم فوسعوا
على أنفسكم فإنه موصول

﴿ أبواب استقبال القبلة وما يتبعها من آداب المساجد ﴾

(قوله باب فضل استقبال القبلة يستقبل بأطراف رجله القبلة قاله أبو حميد) يعني الساعدي (عن النبي صلى الله عليه
وسلم) يعني في حنّة صلته كما سيأتي بعدم موصولا من حديثه والمراد بأطراف رجله رأس أصابعها وأراد بذلك هنا
بيان مشروعية الاستقبال بجميع ما يمكن من الأجزاء (قوله حدثنا عمر وبن عباس) بالوحدة ثم المهمة وميمون بن
سياد بكسر المهملة وتخفيف التحتانية ثم هاء منونة ويجوز ترك صرفه وهو فارسي معرب معناه الاسود وقيل عربي (قوله
ذمة الله) أي أمانته وعهده (قوله فلا تخفروا) بالضم من الرابع أي لا تغدروا يقال أخفرت إذا غدرت وخفرت إذا
حميت ويقال إن الهمة في أخفرت للإزالة أي تركت حمايتها (قوله فلا تخفروا الله في ذمته) أي ولا رسوله وحذف
للدلالة السياق عليه أولاً استلزام المذكور المحذوف وقد أخذ بفهمه من ذهب إلى قتل نارك الصلاة وله موضع غير

حَدَّثَنَا نَعِيمٌ قَالَ حَدَّثَنَا بْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ حَمِيدِ الطَّوِيلِ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
 أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ . فَإِذَا قَالُوا هَذَا وَصَلُوا صَلَاتَنَا . وَأَسْتَقْبَلُوا قِبَلَتَنَا .
 وَذَبَحُوا ذَبِیحَتَنَا فَقَدْ حَرَمَتْ عَايِنَا دِمَاؤُهُمْ وَأَمْوَالُهُمْ إِلَّا بِحَتِّهَا وَحِسَابِهِمْ عَلَى اللَّهِ * قَالَ ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ
 أَخْبَرَنَا يَحْيَى حَدَّثَنَا حَمِيدٌ حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ النَّبِيِّ ﷺ وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ قَالَ
 حَدَّثَنَا حَمِيدٌ قَالَ سَأَلَ مِجْرُونَ بْنُ سَيَادٍ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ قَالَ يَا أَبَا حَزْزَةَ مَا يَحْرُمُ دَمَ الْعَبْدِ وَمَالَهُ فَقَالَ مَنْ
 شَهِدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَسْتَقْبَلَ قِبَلَتَنَا . وَصَلَّى صَلَاتَنَا . وَأَكَلَ ذَبِیحَتَنَا فَهُوَ الْمُسْلِمُ لَهُ مَا لِلْمُسْلِمِ وَعَلَيْهِ
 مَا عَلَى الْمُسْلِمِ **بَابُ قِبَلَةِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ وَأَهْلِ الشَّامِ وَالْمَشْرِقِ**

هذا وفي الحديث تعظيم شأن القبلة وذكر الاستقبال بعد الصلاة للتنويه به والا فهو داخل في الصلاة لكونه من شروطها وفيه ان أمور الناس محمولة على الظاهر فمن أظهر شعار الدين أجريت عليه أحكام أهله ما لم يظهر منه خلاف ذلك (قوله حدثنا نعيم) هو ابن حماد الخزاعي ووقع في رواية حماد بن شاكر عن البخاري قال نعيم بن حماد وفي رواية كريمة والاصيلي قال ابن المبارك بغير ذكر نعيم وبذلك جزم أبو نعيم في المستخرج وقد وقع لنا من طريق نعيم موصولا في سنن الدارقطني وتابعه حماد بن موسى وسعيد بن يعقوب وغيرها عن ابن المبارك (قوله حتى تقولوا لا اله الا الله) اقتصر عليها ولم يذكر الرسالة وهي مرادة كما تقول قرأت الحمد وتريد السورة كلها وقيل أول الحديث ورد في حق من جحد التوحيد فاذا أقرب به صار كالموحد من أهل الكتاب يحتاج الى الايمان بما جاء به الرسول فلذا عطف الافعال المذكورة عليها فقال وصلوا صلاتنا الى آخره والصلاة الشرعية متضمنة للشهادة بالرسالة وحكمة الاقتصار على ما ذكر من الافعال ان من يقر بالتوحيد من أهل الكتاب وان صلوا واستقبلوا وذبحوا الكنهم لا يصلون مثل صلاتنا ولا يستقبلون قبلتنا ومنهم من يدبح لغير الله ومنهم من لا يأكل ذبيحتنا ولهذا قال في الرواية الاخرى وأكل ذبيحتنا والاطلاع على حال المرء في صلاته وأكله يمكن بسرعة في أول يوم بخلاف غير ذلك من أمور الدين (قوله فقد حرمت) بفتح أوله وضم الراء ولم أره في شيء من الروايات بالتشديد وقد تقدمت سائر مباحثه في باب فان تابوا وأقاموا الصلاة من كتاب الايمان (قوله وقال علي بن عبد الله) هو ابن المديني وقائدة اراد هذا الاسناد تقوية رواية ميمون بن سياه المتابعة حميدة (قوله وما يحرم) بالتشديد هو معطوف على شيء محذوف كأنه سأل عن شيء قبل هذا وعن هذا والواو استثنائية وسقطت من رواية الاصيلي وكريمة ولما لم يكن في قول حميد سأل ميمون انما التصريح كونه حضر ذلك عقبه بطريق يحيى بن أيوب التي فيها تصرح حميد بان انسا حديثهم لئلا يظن أنه دلسه ولتصريحه أيضا بالرفع وان كان للاخري حكمة وقدر وينا طريق يحيى بن أيوب موصولة في الايمان لمحمد بن نصر ولا بن منده وغيرها من طريق ابن أبي مريم المذكور وأعل الاسماعيل طريق حميد المذكورة فقال الحديث حديث ميمون وحيد انما سمعته منه واستدل على ذلك برواية معاذ بن معاذ عن حميد عن ميمون قال سألت أنسا قال وحديث يحيى بن أيوب لا يحتاج به يعني في التصريح بالتحديث قال لان عادة المصريين والشاميين ذكر الخبر فيما يروونه (قلت) هذا التعليل مردود ولو فتح هذا الباب لم يوثق برواية مدلس أصلا ولو صرح بالسمع والعمل على خلافه ورواية معاذ لا دليل فيها على ان حميدا لم يسمعه من أنس لانه لا مانع ان يسمعه من أنس ثم يستثبت فيه من ميمون لعلمه بانه كان السائل عن ذلك فكان حقيقا بضبطه فكان حميد تارة يحدث به عن أنس لاجل العلو وتارة عن ميمون لكونه ثبته فيه وقد جرت عادة حميد بهذا يقول حدثني أنس وثبتني فيه ثابت وكذا وقع لغير حميد (قوله باب قبلة أهل المدينة وأهل الشام والمشرق) نقل عياض ان رواية الاكثر ضم كاف المشرق فيكون معطوفا على باب ويحتاج الى تقدير محذوف والذي في روايتنا

لَيْسَ فِي الْمَشْرِقِ وَلَا فِي الْمَغْرِبِ قِبْلَةٌ إِنْ قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ لَا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ بِغَائِطٍ أَوْ بَوْلٍ وَلَكِنْ شَرِّقُوا
 أَوْ غَرِّبُوا **حَدَّثَنَا** عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ عَنْ عَطَاءٍ بْنِ يَزِيدَ عَنْ أَبِي
 أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ إِذَا أَتَيْتُمُ الْغَائِطَ فَلَا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ وَلَا تَسْتَدِيرُوهَا وَلَكِنْ
 شَرِّقُوا أَوْ غَرِّبُوا قَالَ أَبُو أَيُّوبَ فَقَدِمْنَا الشَّامَ فَوَجَدْنَا مَرَّاحِيضَ بُنِيَتْ قَبْلَ الْقِبْلَةِ فَنَحْرَفُ وَنَسْتَغْفِرُ
 اللَّهَ تَعَالَى * وَعَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَطَاءٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا أَيُّوبَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ **مِثْلَهُ** **بَابُ** قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى
 وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى **حَدَّثَنَا** الْحَمِيدِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ دِينَارٍ
 قَالَ سَأَلْنَا بَنَ عُمَرَ عَنْ رَجُلٍ

بالخفص ووجه السهلي رواية الضم بان الحامل على ذلك كون حكم المشرق في القبلة مخالف لحكم المدينة بخلاف الشام
 فانه موافق وأجاب ابن رشيد بأن المراد بيان حكم القبلة من حيث هو سواء توافقت البلاد أم اختلفت (قوله ليس في
 المشرق ولا في المغرب قبلة) هذه جملة مستأنفة من تفقه المصنف وقد نوزع في ذلك لانه يحمل الامر في قوله شرّقوا
 أو غربوا على عمومهما وإنما هو مخصوص بالمخاطبين وهم أهل المدينة و يلحق بهم من كان على مثل سمتهم ممن اذا استقبل
 المشرق أو المغرب لم يستقبل القبلة ولم يستدبرها امامن كان في المشرق فقبلته في جهة المغرب وكذلك عكسه وهذا معقول
 لا يخفى مثله على البخاري فيتعين تأويل كلامه بأن يكون مراده ليس في المشرق ولا في المغرب قبلة أي لاهل المدينة والشام
 ولعل هذا هو السر في تخصيصه المدينة والشام بالذكر وقال ابن بطال لم يذكر البخاري مغرب الارض اكتفاء بذكر
 المشرق اذ العلة مشتركة ولان المشرق أكثر الارض المعمورة ولان بلاد الاسلام في جهة مغرب الشمس قليلة انتهى (قوله وعن
 الزهري) يعني بالاسناد المذكور والمراد ان سفيان حدث به عليا مرتين مرة صرح بتحديث الزهري له وفيه عننة
 عطاء ومرة أني بالعننة عن الزهري وبتصريح عطاء بالسمع وادعى بعضهم ان الرواية الثانية معلقة وليس كذلك
 على ما قررته وقال الكرماني قال في الأول عن أبي أيوب ان النبي صلى الله عليه وسلم وفي الثاني سمعت أبا أيوب عن النبي صلى
 الله عليه وسلم فكان الثاني اقوى لان السماع اقوى من العننة والعننة اقوى من ان لکن فيه ضعف من جهة التعليق حيث
 قال وعن الزهري انتهى وفي دعواه ضعف ان بالنسبة الى عن نظر فكانه قلد في ذلك نقل ابن الصلاح عن احمد
 ويعقوب بن شيبه وقد بين شيخنا في شرحه منظومته وهم ابن الصلاح في ذلك وان حكمهما واحد الا أنه يستثنى من
 التعبير بان ما اذا أضاف اليها قصة ما دركها الراوي واما جزمه بكون السند الثاني معلنا فهو بحسب الظاهر والا فحمله على
 ما قلته ممكن وقد رويناها في مسند اسحق بن راهويه قال حدثنا سفيان فذكر مثل سياقها سواء فعلى هذا فلا ضعف
 فيه اصلا والله اعلم وقد تقدمت فوائد المتن في اوائل كتاب الطهارة (قوله باب قوله تعالى واتخذوا من مقام ابراهيم
 مصلى) وقع في روايتنا واتخذوا بكسر الخاء على الامر وهي احدي القراءتين والاخرى بالفتح على الخبر والامر دال
 على الوجوب لکن انعقد الاجماع على جواز الصلاة الى جميع جهات الكعبة فدل على عدم التخصيص وهذا بناء على
 ان المراد بمقام ابراهيم الحجر الذي فيه اثر قدمه وهو موجود الى الآن وقال مجاهد المراد بمقام ابراهيم الحرم كله
 والاول اصح وقد ثبت دليله عند مسلم من حديث جابر وسيأتي عند المصنف ايضا (قوله مصلى) اي قبلة قاله
 الحسن البصري وغيره و به يتم الاستدلال وقال مجاهد اي مدعى يدعى عنده ولا يصح حمله على مكان الصلاة لانه لا يصلى فيه
 بل عنده و يرجح قول الحسن بانه جار على المعنى الشرعى واستدل المصنف على عدم التخصيص ايضا بصلاته صلى الله
 عليه وسلم داخل الكعبة فلوتعين استقبال المقام لما صحت هناك لانه كان حينئذ غير مستقبلة وهذا هو السر في ايراد حديث ابن
 عمر عن بلال في هذا الباب وقد روى الازرقى في اخبار مكة باسناد صحيح ان المقام كان في عهد النبي صلى الله عليه وسلم

طَافَ بِالْبَيْتِ الْعُمْرَةَ وَلَمْ يَطُفْ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ أَبَانِي أَمْرًا أَنَّهُ فَقَالَ قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ فَطَافَ بِالْبَيْتِ سَبْعًا وَصَلَّى خَلْفَ الْمَقَامِ رَكْعَتَيْنِ وَطَافَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ وَقَدْ كَانَتْ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسُودٌ حَسَنَةٌ وَسَاءَ لَنَا جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ فَقَالَ لَا يَقْرَبْنَهَا حَتَّى يَطُوفَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ **حَدَّثَنَا** مُسَدَّدٌ قَالَ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ سَيْفٍ قَالَ سَمِعْتُ مُجَاهِدًا قَالَ أُنِيَ بْنُ عُمَرَ فَقِيلَ لَهُ هَذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ الْكَعْبَةَ فَقَالَ بَنُ عُمَرَ فَأَقْبَلْتُ وَالنَّبِيُّ ﷺ قَدْ خَرَجَ وَأَجِدُ بِلَالًا قَائِمًا بَيْنَ الْبَابَيْنِ فَسَأَلْتُ بِلَالًا فَقُلْتُ أَعَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي الْكَعْبَةِ قَالَ نَعَمْ رَكْعَتَيْنِ بَيْنَ السَّارِ يَتَيْنِ اللَّتَيْنِ عَلَى بَسَارِهِ إِذَا دَخَلْتَ ثُمَّ خَرَجَ فَصَلَّى

وأبي بكر وعمر في الموضع الذي هو فيه الآن حتى جاء سيل في خلافة عمر فاحمله حتى وجد بأسفل مكة فأنى به فربط إلى استار الكعبة حتى قدم عمر فاستثبت في أمره حتى تحقق موضعه الأول فاعاده إليه وبني حوله فاستقر ثم إلى الآن (قوله طاف بالبيت للعمرة) كذا لاكثر وللمستمل والحموي طاف بالبيت لعمرة بخذف اللام من قوله للعمرة ولابد من تقديرها ليصح الكلام (قوله أباني أمراته) أي هل حل من إحرامه حتى يجوز له الجماع وغيره من محرمات الإحرام وخص أتيان المرأة بالذكر لأنه أعظم المحرمات في الإحرام وأجابهم ابن عمر بالإشارة إلى وجوب اتباع النبي صلى الله عليه وسلم لا سيما في أمر المناسك لقوله صلى الله عليه وسلم خذوا عني مناسككم وأجابهم جابر بصريح النهي وعليه أكثر الفقهاء وخالف فيه ابن عباس فأجاز للمعتمر التحلل بعد الطواف وقبل السعي وسيأتي بسط ذلك في موضعه من كتاب الحج إن شاء الله تعالى والمناسب للترجمة من هذا الحديث قوله وصلى خلف المقام ركعتين وقديشعر بحمل الأمر في قوله واتخذوا على تخصيص ذلك بركعتي الطواف وقد ذهب جماعة إلى وجوب ذلك خلف المقام كما سيأتي في مكانه في الحج إن شاء الله تعالى (قوله عن سيف) هو ابن سليمان أو ابن أبي سليمان السكي (قوله أنى ابن عمر) لم أقف على اسم الذي أخبره بذلك (قوله وأجد بعد قوله فأقبلت) وكان المناسب للسياق أن يقول ووجدت وكأنه عدل عن الماضي إلى المضارع استحضارا لتلك الصورة حتى كان المخاطب يشاهدها (قوله قائما بين البابين) أي المصراعين وحمله السكراني تجويزا على حقيقة التثنية وقال أراد بالباب الثاني الذي لم تفتحه قريش حين بنت الكعبة باعتبار ما كان أو كان أخبار الراوى بذلك بعد أن فتحه ابن الزبير وهذا يلزم منه أن يكون ابن عمر وجد بلال في وسط الكعبة وفيه بعد وفي رواية الحموي بين الناس بنون وسين مهملة وهي أوضح (قوله قال نعم ركعتين) أي صلى ركعتين وقد استشكل الاسماعيلي وغيره هذا مع أن المشهور عن ابن عمر من طريق نافع وغيره عنه أنه قال ونسيت أن أسأله كم صلى قال فدل على أنه أخبره بالكيفية وهي تعيين الموقف في الكعبة ولم يخبره بالكيفية ونسي هو أن يسأله عنها والجواب عن ذلك أن يقال يحتمل أن ابن عمر اعتمد في قوله في هذه الرواية ركعتين على القدر المتحقق له وذلك أن بلالاً أثبت له أنه صلى ولم ينقل أن النبي صلى الله عليه وسلم تنفل في النهار بأقل من ركعتين فكانت الركعتان متحققا وقوعهما لما عرف بالاستقرار من عادته فعلى هذا فقوله ركعتين من كلام ابن عمر لا من كلام بلال وقد وجدت ما يؤيد هذا ويستفاد منه جمعا آخر بين الحديثين وهو ما أخرجه عمر بن شبة في كتاب مكة من طريق عبد العزيز بن أبي ذؤاد عن نافع عن ابن عمر في هذا الحديث فاستقبلني بلال فقالت ما صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم ههنا فأشار بيده أي صلى ركعتين بالسبابة والوسطى فعلى هذا فيحمل قوله نسيت أن أسأله كم صلى على أنه لم يسأله لفظا ولم يحبه لفظا وإنما استناد منه صلاة الركعتين بإشارته لا بنطقه وأما قوله في الرواية الأخرى ونسيت أن أسأله كم صلى فيحتمل على أن مراده أنه لم يتحقق هل زاد على ركعتين أولا وأما قول بعض المتأخرين يجمع بين الحديثين بأن ابن عمر نسي أن يسأل بلالاً ثم أتته مرة أخرى فسأله فقيه نظر من وجهين أحدهما أن الذي يظهر أن القصة وهي سؤال ابن عمر عن صلاته في الكعبة لم تعدد

فِي وَجْهِ الْكَعْبَةِ رَكْعَتَيْنِ **حَدَّثَنَا** إِسْحَقُ بْنُ نَصْرِ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ
عَطَاءٍ قَالَ سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ لَمَّا دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ الْبَيْتَ دَعَا فِي نَوَاحِيهِ كُلِّهَا وَلَمْ يُصَلِّ حَتَّى خَرَجَ
مِنْهُ فَلَمَّا خَرَجَ رَكَعَ رَكْعَتَيْنِ فِي قُبُلِ الْكَعْبَةِ وَقَالَ هَذِهِ الْقِبْلَةُ **بَابُ** التَّوَجُّهِ نَحْوَ الْقِبْلَةِ حَيْثُ كَانَ

لأنه أتى في السؤال بالقاء المعقبة في الروايتين معا فقال في هذه فاقبلت ثم قال فسألت بلالا وقال في الاخرى فبدرت
فسألت بلالا فدل على أن السؤال عن ذلك كان واحدا في وقت واحد ثانيهما ان راوى قول ابن عمر ونسبت هو نافع-
مولاه ويبعد مع طول ملازمته له الى وقت موته أن يستمر على حكاية النسبان ولا يتعرض لحكاية الذكرا أصلا والله
أعلم وأما ما قلناه عياض ان قوله ركعتين غلط من يحيى بن سعيد القطان لان ابن عمر قد قال نسبت أن أسأله كم صلى قال
وانما دخل الوهم عليه من ذكر الركعتين بعد فم وكلام مردود والمغالط هو الغالط فانه ذكر الركعتين قبل وبعد فلم يهتم
من موضع الى موضع ولم ينفرد يحيى بن سعيد بذلك حتى يغلط فقد تابعه أبو نعيم عند البخاري والنسائي وأبو عاصم عند
ابن خزيمة وعمر بن علي عند الاسماعيلي وعبد الله بن نعيم عند أحمد عنه كلهم عن سيف ولم ينفرد به سيف أيضا فقد تابعه
عليه حصيف عن مجاهد عند أحمد وام ينفرد به مجاهد عن ابن عمر فقد تابعه عليه ابن أبي مليكة عند أحمد والنسائي وعمر بن
ابن دينار عند أحمد أيضا باختصار ومن حديث عثمان ابن أبي طلحة عند أحمد والطبراني باسناد قوي ومن حديث أبي
هريرة عند البزار ومن حديث عبد الرحمن بن صفوان قال فلما خرج سألت من كان معه فقالوا صلى ركعتين عند السارية
الوسطى أخرجه الطبراني باسناد صحيح ومن حديث شيبه بن عثمان قال لقد صلى ركعتين عند العمودين أخرجه الطبراني
باسناد جيد قاله يجب من الاقدام على تغليب جبل من جبال الحفظ بقول من خفي عليه وجه الجمع بين الحديثين فقال بغير علم ولو
سكت لسلم والله الموفق (قوله في وجه الكعبة) أي مواجه باب الكعبة قال الكرمانى الظاهر من الترجمة انه مقام ابراهيم أي انه
كان عند الباب يقولت قد منا انه خلاف المنقول عن أهل العلم بذلك وقد منا أيضا مناسبة الحديث للترجمة من غير هذه الحثية
وهي ان استقبال المقام غير واجب وتقل عن ابن عباس كما رواه الطبراني وغيره انه قال ما أحب أن أصلي في الكعبة من
صلي فيها فقد ترك شيئا منها خلقه وهذا هو السر أيضا في إيراد حديث بن عباس في هذا الباب (قوله اسحق بن نصر)
كذا وقع منسوبا في جميع الروايات التي وقفت عليها وبذلك جزم الاسماعيلي وأبو نعيم وابن مسعود وغيرهم وذكر أبو
العباس الطبراني في الاطراف له ان البخاري أخرجه عن اسحق غير منسوب وأخرجه الاسماعيلي وأبو نعيم في مستخرجيهما
من طريق اسحق ابن راهويه عن عبد الرزاق شيخ اسحق بن نصر فيه باسناده هذا فجعله من رواية ابن عباس عن
اسامة بن زيد وكذلك رواه مسلم من طريق محمد بن بكر عن ابن جريج وهو الارجح وسيأتى وجه التوفيق بين رواية
بلال الثمينة لصلاته صلى الله عليه وسلم في الكعبة وبين هذه الرواية النافية في كتاب الحج ان شاء الله تعالى (قوله في قبل
الكعبة) يضم القاف والموحدة وقد تسكن أي مقابلها أو ما استقبلك منها وهو وجهها وهذا موافق لرواية ابن عمر السالفة
(قوله هذه القبلة) الإشارة الى الكعبة قيل المراد بذلك تقرير حكم الانتقال عن بيت المقدس وقيل المراد أن حكم من
شاهد البيت وجوب مواجهة عينه جز ما بخلاف الغائب وقيل المراد أن الذي أمرتم باستقباله ليس هو الحرم كله ولا مكة
ولكن المسجد الذي حول الكعبة بل الكعبة نفسها أو الإشارة الى وجه الكعبة أي هذا موقف الامام ويؤيده ما رواه البزار
من حديث عبد الله بن حبشي الخدمي قال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الى باب الكعبة وهو يقول أيها الناس ان
الباب ٢ قبلة البيت وهو محمول على الندب لقيام الاجماع على جواز استقبال البيت من جميع جهاته والله أعلم (قوله باب
التوجه نحو القبلة حيث كان) أي حيث وجد الشخص في سفر أو حضر والمراد بذلك في صلاة الفريضة كما يتبين ذلك

وقال أبو هريرة قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم أسئلة في القبلة وكبر حدثنا عبد الله بن رجا قال حدثنا إسرائيل عن أبي إسحق عن البراء بن عازب رضي الله عنهما قال كان رسول الله ﷺ صلى نحو بيت المقدس ستة عشر أو سبعة عشر شهرا وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يحب أن يوجه إلى الكعبة فأنزل الله قد نرى قلبك وجهك في السماء . فتوجه نحو الكعبة وقال السفهاء من الناس وهم اليهود ما ولائمهم عن قبائهم التي كانوا عليها قل لله المشرق والمغرب يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم . فصل في مع النبي ﷺ ثم خرج بعدما صلى فمر على قوم من الأنصار في صلاة العصر نحو بيت المقدس

في الحديث الثاني في الباب وهو حديث جابر (قوله وقال أبو هريرة) هذا طرف من حديثه في قصة المساء صلواته وقد ساقه المصنف بهذا اللفظ في كتاب الاستئذان (قوله عن البراء) تقدم في باب الصلاة من الإيمان من كتاب الإيمان بيان من رواه عن أبي إسحق مصرحاً بتحديث البراء له (قوله وكان يحب أن يوجه إلى الكعبة) جاء بيان ذلك فيما أخرجه الطبري وغيره من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال لما هاجر النبي صلى الله عليه وسلم إلى المدينة واليهود أكثر أهلها يستقبلون بيت المقدس أمره الله أن يستقبل بيت المقدس فمهرجت اليهود فاستقبلها سبعة عشر شهرا وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحب أن يستقبل قبلة إبراهيم فكان يدعو وينظر إلى السماء فتزلت ومن طريق مجاهد قال إنما كان يحب أن يتحول إلى الكعبة لأن اليهود قالوا نخالفنا محمد ويتبع قبلتنا فنزلت وظاهر حديث ابن عباس هذا أن استقبال بيت المقدس إنما وقع بعد الهجرة إلى المدينة لكن أخرجه أحمد من وجه آخر عن ابن عباس كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي بمكة نحو بيت المقدس والكعبة بين يديه والجمع بينهما ممكن بأن يكون أمر صلى الله عليه وسلم لما هاجر أن يستدبر على الصلاة بيت المقدس وأخرج الطبراني من طريق ابن جريج قال صلى النبي صلى الله عليه وسلم أول ما صلى إلى الكعبة ثم صرف إلى بيت المقدس وهو بمكة فصلى ثلاث حجج ثم هاجر فصلى إليه بعد قدومه المدينة ستة عشر شهرا ثم وجهه الله إلى الكعبة فقوله في حديث ابن عباس الأول أنه صلى الله عليه وسلم قال أنه صلى إلى بيت المقدس باجتهاد وقد أخرجه الطبري عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم وهو ضعيف وعن أبي العالية أنه صلى الله عليه وسلم صلى إلى بيت المقدس يتألف أهل الكتاب وهذا لا ينبغي أن يكون بتوقيف (قوله نحو بيت المقدس) أي بالمدينة قد تقدم في باب الصلاة من الإيمان في كتاب الإيمان تحرير المدة المذكورة وانها ستة عشر شهرا وأيام (قوله يوجه) بفتح الجيم أي يؤمر بالتوجه (قوله فصل في مع النبي صلى الله عليه وسلم رجال) كذا في رواية المستملي والحموي وفي رواية غيرهما رجل وهو المشهور وقد تقدم في الإيمان أن اسمه عباد بن بشر وتحتاج رواية المستملي إلى تقدير محذوف في قوله ثم خرج أي بعض أولئك الرجال (قوله في صلاة العصر نحو بيت المقدس) وللكشميني في صلاة العصر يصلون نحو بيت المقدس وفيه إفصاح بالمراد ووقع في تفسير ابن أبي حاتم من طريق ثوبان بنت أسلم صليت الظهر أو العصر في مسجد بني حارثة فاستقبلنا مسجدا بليلا فصلينا سجدتين أي ركعتين ثم جاءنا من يخبرنا أن النبي صلى الله عليه وسلم قد استقبل البيت الحرام واختلقت الرواية في الصلاة التي تحوات القبلة عندها وكذا في المسجد فظاهر حديث البراء هذا أنها الظهر وذكر محمد بن سعد في الطبقات قال يقال أنه صلى ركعتين من الظهر في مسجده بالمسلمين ثم أمر أن يتوجه إلى المسجد الحرام فاستدار إليه ودار معه المسلمون ويقال زار النبي صلى الله عليه وسلم أم بشر بن البراء بن معرور في بني سلمة فصنعت له طعاما وحانت الظهر فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بأصحابه ركعتين ثم أمر فاستدار إلى الكعبة واستقبل الميزاب فسعى مسجد القبلتين قال ابن سعد قال الواقدي هذا ثبت عندنا وأخرج ابن أبي داود بسند ضعيف عن عمارة ابن ربيعة قال كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في إحدى صلاتي العشي حين صرفت القبلة فدارودرنا معه في ركعتين وأخرج "بزار من حديث أنس أنصرف

قَالَ هُوَ يَشْهَدُ أَنَّهُ صَلَّى مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَنَّهُ تَوَجَّهَ نَحْوَ الْكَعْبَةِ فَتَحَرَّفَ الْقَوْمُ حَتَّى تَوَجَّهُوا نَحْوَ الْكَعْبَةِ **حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ** قَالَ حَدَّثَنَا هِشَامٌ قَالَ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ جَابِرٍ قَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي عَلَى رَأْسِهِ حَيْثُ تَوَجَّهَتْ فَإِذَا أَرَادَ الْفَرِيضَةَ نَزَلَ فَأَسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ **حَدَّثَنَا** عُثْمَانُ قَالَ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَلْقَمَةَ قَالَ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لَا أَذْرِي زَادَ أَوْ نَقَصَ . فَلَمَّا سَلَّمَ قِيلَ لَهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَحَدَثَ فِي الصَّلَاةِ شَيْءٌ . قَالَ وَمَا ذَاكَ . قَالُوا صَلَّيْتَ كَذَا وَكَذَا فَثَنَى رِجْلَيْهِ وَأَسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ . فَلَمَّا أَقْبَلَ عَلَيْنَا بَوَّجَهُ قَالَ إِنَّهُ لَوْ حَدَّثَ فِي الصَّلَاةِ شَيْءٌ لَنَبَأْتُكُمْ بِهِ . وَلَكِنْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ . أَنَسَى كَمَا تَنْسَوْنَ . فَإِذَا نَسِيتُ فَذَكِّرُونِي . وَإِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَلْيَتَحَرَّى الصَّوَابَ فَلْيُتِمَّ عَلَيْهِ ثُمَّ لِيُسَلِّمْ ثُمَّ يَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ

رسول الله ﷺ عن بيت المقدس وهو يصلي الظهر بوجهه إلى الكعبة وللطبراني نحوه من وجه آخر عن أنس وفي كل منهما ضعف (قوله فقال) أي الرجل (هو يشهد) يعني بذلك نفسه وهو على سبيل التجريد ويحتمل أن يكون الراوي نقل كلامه بالمعنى ويؤيده الرواية المتقدمة في الأيمان بالنظر أشهد وقد تقدمت مباحثه هناك (قوله حدثنا مسلم) زاد الأصيلي ابن إبراهيم (قال حدثنا هشام) زاد الأصيلي ابن أبي عبد الله وهو الدستوائي (عن محمد بن عبد الرحمن) أي ابن ثوبان العامري الندبي وليس له في الصحيح عن جابر غير هذا الحديث وفي طبقته محمد بن عبد الرحمن بن نوفل ولم يخرج له البخاري عن جابر شيئا (قوله حيث توجهت) زاد الكشميهني به والحديث دال على عدم ترك استقبال القبلة في الفريضة وهو إجماع لكن رخص في شدة الخوف (قوله عن منصور) هو ابن المعتمر وإبراهيم هو ابن يزيد النخعي وأخطأ من قال أنه غيره وهذه الترجمة من أصح الأسانيد (قوله قال إبراهيم) أي الراوي المذكور (لأدري زاد أو نقص) أي النبي صلى الله عليه وسلم والمراد أن إبراهيم شك في سبب سجود السهو المذكور هل كان لاجل الزيادة أو النقصان لكن سيأتي في الباب الذي بعده من رواية الحكم عن إبراهيم بأسناده هذا أنه صلى خمسا وهو يقتضي الجزم بالزيادة فلعله شك لما حدث منصور أو يثق لما حدث الحكم وقد تابع الحكم على ذلك حماد ابن أبي سليمان وطلحة بن مصرف وغيرهما وعين في رواية الحكم أيضا وحماد أنها الظهر ووقع للطبراني من رواية طلحة بن مصرف عن إبراهيم أنها العصر وما في الصحيح أصح (قوله أحدث) بفتح الحاء ومعناه السؤال عن حدوث شيء من الوحي يوجب تغيير حكم الصلاة عما عهدوه ودل استفهامهم عن ذلك على جواز النسخ عندهم وإنهم كانوا يتوقعونه (قوله قال وما ذاك) فيه إشعار بأنه لم يكن عنده شعور بما وقع منه من الزيادة وفيه دليل على جواز وقوع السهو من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام في الأفعال قال ابن دقيق العيد وهو قول عامة العلماء والنظار وشدت طائفة فقالوا لا يجوز على النبي السهو وهذا الحديث يرد عليهم لقوله صلى الله عليه وسلم فيه أنسي كما تنسون ولقوله فإذا نسيت فذكروني أي بالتسييح ونحوه وفي قوله لو حدث شيء في الصلاة لنبأتكم به دليل على عدم تأخير البيان عن وقت الحاجة ومناسبة الحديث للترجمة من قوله فثنى رجله وللكشميهني والأصيلي رجله بالثنائية واستقبل القبلة فدل على عدم ترك الاستقبال في كل حال من أحوال الصلاة واستدل به على رجوع الإمام إلى قول المأمومين لكن يحتمل أن يكون تذكرة عند ذلك أو علم بالوحي أو أن سؤالهم أحدث عنده شكًا فسجد لوجود الشك الذي طرأ لا مجرد قولهم (قوله فليتحرك الصواب) بالخاء المعجمة والراء المشددة أي فليقصده والمراد البناء على اليقين كما

باب ما جاء في القبلة ومن لا يرى الإعادة على من سها فصلى إلى غير القبلة وقد سلم النبي ﷺ في ركعتي الظهر وأقبل على الناس بوجهه ثم أتم ما بقى **حدثنا** عمرو بن عون قال حدثنا هشيم عن حميد عن أنس قال قال عمر وافقت ربي في ثلاث فقلت يا رسول الله لو اتخذنا من مقام إبراهيم مصلى فنزلت واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى . وآية الحجاب . قلت يا رسول الله لو أمرت نساءك أن يحتجبن فإنه يكلمهن البر والفاجر . فنزلت آية الحجاب . واجتمع نساء النبي صلى الله عليه وسلم في الغيرة عليه . فقلت لمن عسى ربه إن طلقكن أن يبدله أزواجا خيرا منكن . فنزلت هذه الآية **حدثنا**

سيأتي واضحا مع بقية مباحثه في ابواب السهو ان شاء الله تعالى (قوله باب ما جاء في القبلة) أى غير ما تقدم (ومن لم ير الأعادة على من سها فصلى إلى غير القبلة) واصل هذه المسئلة في المجتهد في القبلة اذا تبين خطؤه فروى ابن أبي شيبة عن سعيد بن المسيب وعطاء والشعبى وغيرهم انهم قالوا لا تجب الإعادة وهو قول الكوفيين وعن الزهرى ومالك وغيرها تجب في الوقت لا بعده وعن الشافعى يعيد اذا تبين الخطأ مطلقا وفي الترمذى من حديث عامر بن ربيعة ما يوافق قول الاولين لكن قال ليس اسناده بذلك (قوله وقد سلم النبي صلى الله عليه وسلم الخ) هو طرف من حديث أبي هريرة في قصة ذى اليدى وهو موصول فى الصحيحين من طرق لكن قوله وأقبل على الناس ليس هو فى الصحيحين بهذا اللفظ موصولا لكنه فى الموطأ من طريق أبي سفيان مولى ابن أبي أحمد عن أبي هريرة وروى ابن التين تبالا بن بطلان حيث جزم بأنه طرف من حديث ابن مسعود الماضى لان حديث ابن مسعود ليس فى شىء من طرقه انه سلم من ركعتين ومنا سبة هذا التعليق للترجمة من جهة أن بناءه على الصلاة دال على أنه فى حال استدباره القبلة كان فى حكم المصلى ويؤخذ منه ان من ترك الاستقبال ساهيا لا تبطل صلاته (قوله عن أنس قال قال عمر) هو من رواية صحابي عن صحابي لكنه صغير عن كبير (قوله وافقت ربي فى ثلاث) أى وقائع والمعنى وافقت ربي فأنزل القرآن على وفق ما رأيت لكن لرعاية الادب أسند الموافقة الى نفسه وأشار به الى حديث رأيه وقدم الحكم وليس فى تخصيصه العدد بالثلاث ما ينفى الزيادة عليها لانه حصلت له الموافقة فى أشياء غير هذه من مشهورها قصة أسارى بدر وقصة الصلاة على المنافقين وهما فى الصحيح وصحح الترمذى من حديث ابن عمر أنه قال ما نزل بالناس أمر قط فمأوا فيه وقال فيه عمر انزل القرآن فيه على نحو ما قال عمر وهذا دال على كثرة موافقته وأكثر ما وقفنا منها بالتعيين على خمسة عشر لكن ذلك بحسب المنقول وقد تقدم الكلام على مقام إبراهيم وسيأتى الكلام على مسئلة الحجاب فى تفسير سورة الاحزاب وعلى مسئلة التخيير فى تفسير سورة التحريم وقوله فى هذه الرواية واجتمع نساء النبي صلى الله عليه وسلم فى الغيرة عليه فقلت لمن عسى ربه الخ وذكر فيه من وجه آخر عن حميد فى تفسير سورة البقرة زيادة يأتى التنبيه عليها فى باب عشرة النساء فى أواخر النكاح وقال بعضهم كان اللائق أيراد هذا الحديث فى الباب الماضى وهو قوله واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى والجواب أنه عدل عنه الى حديث ابن عمر للتنصيص فيه على وقوع ذلك من فعل النبي صلى الله عليه وسلم بخلاف حديث عمر هذا فليس فيه التصريح بذلك وأما مناسبته للترجمة فاجاب الكرماني بان المراد من الترجمة ما جاء فى القبلة وما يتعلق بها فاما على قول من فسر مقام إبراهيم بالكعبة فظاهر أو بالحرم كله فمن فى قوله من مقام إبراهيم للتبويض ومصلى أى قبلة أو بالحجر الذى وقف عليه إبراهيم وهو الاظهر فيكون تعلقه بالتعلق بالقبلة لا بنفس القبلة وقال ابن رشيد الذى يظهر لى أن تعلق الحديث بالترجمة الاشارة الى موضع الاجتهاد فى القبلة لان عمر اجتهد فى أن يختار ان يكون المصلى الى مقام إبراهيم الذى هو فى وجه الكعبة فاختر احدى جهات القبلة بالاجتهاد وحصلت موافقته على ذلك فدل على تصويب اجتهاد

أَبْنُ أَبِي مَرْيَمَ قَالَ أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ قَالَ حَدَّثَنِي حُمَيْدٌ قَالَ سَمِعْتُ أُنْسًا بِهَذَا **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ بَيْنَمَا النَّاسُ بِقُبَاءَ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ إِذْ جَاءَهُمْ آتٍ فَقَالَ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ أَنْزَلَ عَلَيْهِ اللَّيْلَةَ قُرْآنًا. وَقَدْ أُمِرَ أَنْ يَسْتَقْبِلَ الْكَعْبَةَ فَاسْتَقْبَلُوهَا وَكَانَتْ وَجُوهُهُمْ إِلَى الشَّامِ فَاسْتَدَارُوا إِلَى الْكَعْبَةِ **حَدَّثَنَا** مُسَدَّدٌ قَالَ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ شُعْبَةَ عَنْ الْحَكَمِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَلْقَمَةَ

المجتهد اذا بذل وسعه ولا يخفى ما فيه (قوله و قال ابن أبي مريم) في رواية كريمة حدثنا ابن أبي مريم وفائدة ايراد هذا الاسناد ما فيه من التصريح بسماع حميد من أنس فأمن من تدليس وقوله بهذا أي أسنادا ومتنا فهو من رواية أنس عن عمر لا من رواية أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم وفائدة التعليق المذكور وتصريح حميد بسماعه له من أنس وقد تعقبه بعضهم بأن يحيى بن أيوب لم يحتج به البخاري وان خرج له في المتابعات (وأقول) وهذا من جملة المتابعات ولم ينفرد يحيى بن أيوب بالتصريح المذكور فقد أخرجه الاسماعيلي من رواية يوسف القاضي عن أبي الربيع الزهراني عن هشيم اخبرنا حميد حدثنا أنس والله أعلم (قوله بينا الناس بقباء) بالمد والصرف وهو الاشهر ويجوز فيه القصر وعدم الصرف وهو يذكر ويؤنس موضع معروف ظاهر المدينة والمراد هنا مسجد أهل قباء ففيه مجازا لحذف واللام في الناس للعهد الذهني والمراد أهل قباء ومن حضر معهم (قوله في صلاة الصبح) ولمسلم في صلاة الغداة وهو أحد اسمائها وقد نقل بعضهم كراهية تسميتها بذلك وهذا فيه مغايرة لحديث البراء المتقدم فان فيه أنهم كانوا في صلاة العصر والجواب أن لامناقة بين الخبرين لان الخبر وصل وقت العصر الى من هو داخل المدينة وهم بنو حارثة وذلك في حديث البراء والآتي اليهم بذلك عباد بن بشر أو ابن نهيك كما تقدم ووصل الخبر وقت الصبح الى من هو خارج المدينة وهم بنو عمرو بن عوف أهل قباء وذلك في حديث ابن عمرو ولم يسم الآتي بذلك اليهم وان كان ابن طاهر وغيره نقلوا أنه عباد بن بشر ففيه نظر لان ذلك انما ورد في حق بني حارثة في صلاة العصر فان كان ما نقلوا محمولا فيحتمل أن يكون عباد أتى بني حارثة اولاً في وقت العصر ثم توجه الى أهل قباء فأعلمهم بذلك في وقت الصبح ومما يدل على تعددهما ان مسلماً روى من حديث أنس ان رجلاً من بني سلمة مروهم ركوع في صلاة الفجر فهذا موافق لرواية ابن عمر في تعيين الصلاة بنو سلمة غير بني حارثة (قوله قد انزل عليه الليلة قرآن) فيه اطلاق الليلة على بعض اليوم الماضي واللييلة التي تليه مجازاً والتذكير في قوله قرآن لارادة البعضية والمراد قوله قد نري قلب وجهك في السماء الآيات (قوله وقد أمر) فيه ان ما يؤمر به النبي صلى الله عليه وسلم يلزم امته وان افعاله يؤتمر بها كأقواله حتي يقوم دلائل الخصوص (قوله فاستقبلوها) بفتح الموحدة للاكثر اي فتحولوا الى جهة الكعبة وفاعل استقبلوها المخاطبون بذلك وهم أهل قباء وقوله وكانت وجوههم الى تحوير من الراوى للتحويل المذكور ويحتمل أن يكون فاعل استقبلوها النبي صلى الله عليه وسلم ومن معه وضمير وجوههم لهم اولاً هل قباء على الاحتمالين وفي رواية الاصيلي فاستقبلوها بكسر الموحدة بصيغة الامر ويأتي في ضمير وجوههم الاحتمالان المذكوران وعوده الى أهل قباء أظهر ويرجح رواية الكسر أنه عند المصنف في التفسير من رواية سليمان بن بلال عن عبد الله بن دينار في هذا الحديث بلفظ وقد أمر أن يستقبل الكعبة ألا فاستقبلوها فدخول حرف الاستفتاح يشعر بأن الذي بعده أمر لانه بقية الخبر الذي قبله والله أعلم ووقع بيان كيفية التحول في حديث ثويلة بنت أسلم عند ابن أبي حاتم وقد ذكرت بعضه قريباً وقالت فيه فتحول النساء مكان الرجال والرجال مكان النساء فصلينا السجدين الباقيتين الى البيت الحرام (قلت) وتصويره ان الامام تحول من مكانه في مقدم المسجد الى مؤخر المسجد لان من استقبل الكعبة استدبر بيت المقدس وهو لودار كما هو في مكانه لم يكن خلفه مكان يسع

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ صَلَّى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الظُّهْرَ خَمْسًا فَقَامَ أَرِيدَ فِي الصَّلَاةِ قُلُوبًا مَا ذَاكَ قَالُوا
 صَلَّيْتَ خَمْسًا فَتَنَّى رَجُلُهُ وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ . **بَابُ حَكِّ الْبِرَاقِ بِالْيَدِ مِنَ الْمَسْجِدِ حَدِيثًا قَتِيبَةً**
 قَالَ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ حَمِيدٍ عَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَى نَخَامَةً فِي الْقِبْلَةِ فَشَقَّ ذَلِكَ عَلَيْهِ
 حَتَّى رَأَى فِي وَجْهِهِ قَتَامَ فَحَكَّهُ بِيَدِهِ فَقَالَ إِنْ أَحَدَكُمْ إِذَا قَامَ فِي صَلَاتِهِ فَإِنَّهُ يَنَاجِي رَبَّهُ أَوْ إِنْ رَبَّهُ
 بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ فَلَا يَبْزُقَنَّ أَحَدُكُمْ

الصفوف ولما تحول الامام تحولت الرجال حتي صاروا خلفه وتحول النساء حتي صرن خلف الرجال وهذا يستدعي عملا كثيرا في الصلاة فيحتمل أن يكون ذلك وقع قبل تحريم العمل الكثير كما كان قبل تحريم الكلام ويحتمل أن يكون اغتفر العمل المذكور من أجل المصلحة المذكورة أولم تتوال الخطا عند التحويل بل وقعت منفرة والله أعلم وفي هذا الحديث ان حكم الناسخ لا يثبت في حق المكلف حتي يبلغه لان أهل قباء لم يأمرُوا بالاعادة مع كون الامر باستقبال الكعبة وقع قبل صلاتهم تلك بصلوات واستنبط منه الطحاوي أن من لم يبلغه الدعوة ولم يمكنه استعلام ذلك فالقروض غير لازم له وفيه جواز الاجتهاد في زمن النبي صلى الله عليه وسلم لانهم لما سادوا في الصلاة ولم يقطعوها دل على أنه رجح عندهم التماسي والتحول على القطع والاستئناف ولا يكون ذلك الا عن اجتهاد كذا قيل وفيه نظر لاحتمال أن يكون عندهم في ذلك نص سابق لانه صلى الله عليه وسلم كان مترقبا التحول المذكور فلما منع أن يعلمهم ما صنعوا من التماسي والتحول وفيه قبول خبر الواحد ووجوب العمل به ونسخ ما تقرر بطريق العلم به لان صلاتهم الى بيت المقدس كانت عندهم بطريق القطع لما شاهدتهم صلاة النبي صلى الله عليه وسلم الى جهته ووقع تحولهم عنها الى جهة الكعبة بخبر هذا الواحد وأجيب بان الخبر المذكور احتفت به قرائن ومقدمات أفادت القطع عندهم بصدق ذلك الخبر فلم ينسخ عندهم ما يفيد العلم الا بما يفيد العلم وقيل كان النسخ بخبر الواحد جائزا في زمنه صلى الله عليه وسلم مطابقا وانما منع بعده ويحتاج الى دليل وفيه جواز تعليم من ليس في الصلاة من هو فيها وأن استماع المصلي لكلام من ليس في الصلاة لا يفسد صلاته وقد تقدم الكلام على تعيين الوقت الذي حولت فيه القبلة في الكلام على حديث البراء في كتاب الايمان ووجه تعلق حديث ابن عمر بترجمة الباب ان دلالة على الجزء الاول منها من قوله أمر أن يستقبل الكعبة وعلى الجزء الثاني من حيث انهم صلوا في أول تلك الصلاة الى القبلة للمنسوخة جاهلين بوجوب التحول عنها وأجزأت عنهم مع ذلك ولم يؤمروا بالاعادة فيكون حكم السامعي كذلك لكن يمكن أن يفرق بينهما بان الجاهل مستصحب للحكم الاول مغتفر في حقه مالا يغتفر في حق السامعي لانه انما يكون عن حكم استقر عنده وعرفه (قوله عن عبد الله) يعني بن مسعود (قال صلى النبي صلى الله عليه وسلم الظهر خمسا) تقدم الكلام عليه في الباب الذي قبله وتعلقه بالترجمة من قوله قال وما ذاك أي ماسب هذا السؤال وكان في تلك الحالة غير مستقبل القبلة سهوا كما يظهر في الرواية الماضية من قوله فتني رجله واستقبل القبلة (قوله باب حك البراق باليد من المسجد) أي سواء كان بالة أم لا وانزع الاسماعيلي في ذلك فقال قوله فحكه بيده أي تولى ذلك بنفسه لأنه باشر بيده النخامة ويؤيد ذلك الحديث الآخرون حكما بمرجون اه والمصنف مشى على ما يحتمله اللفظ مع أنه لا مانع في القصة من التعدد وحديث العرجون رواه أبو داود ومن حديث جابر (قوله عن حميد عن أنس) كذا في جميع ما وقعت عليه من الطرق بالغنعة لكن أخرجه عبد الرزاق فصرح بسماع حميد من أنس فأمن تدليسه (قوله نخامة) قيل هي ما يخرج من الصدر وقيل النخاعة بالعين من الصدر وباليم من الرأس (قوله في القبلة) أي الحائط الذي من جهة القبلة (قوله حتى رأى) أي شوهدي وجهه أثر المشقة وللنسائي فغضب حتي احمر وجهه والمصنف في الادب من حديث ابن عمر فتغيط على أهل المسجد (قوله اذا قام في صلاته) أي بعد شروعه فيها (قوله أو أن ربه) كذا لا كثر بالشك كما سيأتي في

قَبْلَ قِبْلَتِهِ وَلَمَّا كُنْ عَنْ يَسَارٍ أَوْ تَحْتَ قَدَمَيْهِ ثُمَّ أَخَذَ طَرَفَ رِدَائِهِ فَبَصَقَ فِيهِ ثُمَّ رَدَّ بَعْضَهُ عَلَى بَعْضٍ
 فَقَالَ أَوْ يَفْعَلْ مَكْذًا **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ
 أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى بُصَاقًا فِي جِدَارِ الْقِبْلَةِ فَحَكَّهُ ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ فَقَالَ إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ
 يُصَلِّي فَلَا يَبْصُقْ قَبْلَ وَجْهِهِ فَإِنَّ اللَّهَ قَبْلَ وَجْهِهِ إِذَا صَلَّى **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ أَخْبَرَنَا
 مَالِكٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى فِي جِدَارِ الْقِبْلَةِ مَخَاطًا
 أَوْ بُصَاقًا أَوْ نُخَامَةً فَحَكَّهُ **بَابُ** حَكِّ الْمَخَاطِ بِالْحَصَى مِنَ الْمَسْجِدِ **حَدَّثَنَا** مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ
 قَالَ أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ أَخْبَرَنَا بَنُ شِهَابٍ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ وَأَبَا سَعِيدٍ حَدَّثَاهُ
 أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَى نُخَامَةً فِي جِدَارِ الْمَسْجِدِ

الرواية الأخرى بعد خمسة أبواب وللمستمل والمحموى وأن ربه بواو العطف والمراد بالمناجاة من قبل العبد حقيقة
 النجوى ومن قبل الرب لازم ذلك فيكون مجازا والمعنى اقباله عليه بالرحمة والرضوان وأما قوله وإن ربه بينه وبين
 القبلة وكذا في الحديث الذي بعده فإن الله قبل وجهه فقال الخطابي معناه أن توجهه إلى القبلة مفضل بالقصد منه إلى
 ربه فصار في التقدير كأن مقصوده بينه وبين قبلته وقيل هو على حذف مضاف أي عظمة الله أو ثواب الله وقال ابن
 عبد البر هو كلام خرج على التعظيم لشأن القبلة وقد نزع به بعض المعتزلة القائلين بأن الله في كل مكان وهو جهل واضح
 لأن في الحديث أنه يزق تحت قدمه وفيه نقض ما أصلوه وفيه الرد على من زعم أنه على العرش بذاته ومهما تأول به هذا
 جاز أن يتأول به ذلك والله أعلم وهذا التعليل يدل على أن البزاق في القبلة حرام سواء كان في المسجد أم لا ولا سيما
 من المنصلي فلا يجري فيه الخلاف في أن كراهية البزاق في المسجد هل هي للتنزيه أو للتحريم وفي صحيح ابن خزيمة
 وابن حبان من حديث حذيفة مرفوعا من ثقل تجاه القبلة جاء يوم القيامة وتقله بين عينيه وفي رواية لابن خزيمة من
 حديث ابن عمر مرفوعا يبعث صاحب النخامة في القبلة يوم القيامة وهي في وجهه ولا يبي داود وابن حبان من حديث
 السائب بن خلاد أن رجلا أم قوما فبصق في القبلة فلما فرغ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصلي لكم الحديث
 وفيه أنه قال له أنت آذيت الله ورسوله (قوله قبل قبلته) بكسر القاف وفتح الموحدة أي جهة قبلته (قوله أو تحت
 قدمه) أي اليسرى كما في حديث أبي هريرة في الباب الذي بعده وزاد أيضا من طريق همام عن أبي هريرة فيدفعها
 كما سيأتي ذلك بعد أربعة أبواب (قوله ثم أخذ طرف رداءه الخ) فيه البيان بالفعل ليكون أوقع في نفس السامع وظاهر
 قوله أو يفعل هكذا أنه مخير بين ما ذكر لكن سيأتي بعد أربعة أبواب أن المصنف حمل هذا الأخير على ما إذا بدره
 البزاق فأول على هذا في الحديث للتنويع والله أعلم * قوله في حديث ابن عمر (رأى بصاقا في جدار القبلة) وفي رواية
 المستمل في جدار المسجد وللمصنف في أواخر الصلاة من طريق أيوب عن نافع في قبلة المسجد وزاد فيه ثم نزل
 فحكما بيده وهو مطابق للترجمة وفيه أشعار بأنه كان في حال الخطبة وصرح الاسماعيلي بذلك في روايته من طريق
 شيخ البخاري فيه وزاد فيه أيضا قال وأحسبه دعا زعفران فلطخه به زاد عبد الرزاق عن معمر عن أيوب فذلك
 صنع الزعفران في المساجد قوله في حديث عائشة (رأى في جدار القبلة مخاطا أو بصاقا أو نخامة فحكه) كذا هو في
 الموطأ بالشك وللإسماعيلي من طريق معن عن مالك أو نخاعا بدل مخاطا وهو أشبه وقد تقدم الفرق بين النخاعة
 والنخامة (قوله باب حن المخاط بالحصى من المسجد) وجه المغايرة بين هذه الترجمة والتي قبلها من طريق الغالب
 وذلك أن المخاط غالبا يكون له جرم لزج فيحتاج في نزعته إلى معالجة والبصاق لا يكون له ذلك فيمكن نزعته بغير آلة إلا
 أن خالطه بلغم فيلتحق بالمخاط هذا الذي يظهر من مراده (قوله وقال ابن عباس) هذا التعليق وصله ابن أبي شيبة

فَتَنَاوَلَ حَصَاةً فَحَكَّهَا فَقَالَ إِذَا تَنَحَّمْ أَحَدُكُمْ فَلَا يَتَنَحَّمَنَّ قَبْلَ وَجْهِهِ وَلَا عَنْ يَمِينِهِ وَلَا يَبْصُقُ عَنْ يَسَارِهِ
 أَوْ تَحْتَ قَدَمَيْهِ الْيُسْرَى **بَابُ** لَا يَبْصُقُ عَنْ يَمِينِهِ فِي الصَّلَاةِ **حَدَّثَنَا** يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ قَالَ حَدَّثَنَا
 اللَّيْثُ عَنْ عَقِيلٍ عَنْ بِنِ شَهَابٍ عَنْ حَمِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ وَأَبَا سَعِيدٍ أَخْبَرَاهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ
 ﷺ رَأَى نُخَامَةً فِي حَائِطِ الْمَسْجِدِ فَتَنَاوَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَصَاةً فَحَكَّهَا ثُمَّ قَالَ إِذَا تَنَحَّمْ أَحَدُكُمْ فَلَا يَتَنَحَّمَنَّ
 قَبْلَ وَجْهِهِ وَلَا عَنْ يَمِينِهِ وَلَا يَبْصُقُ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمَيْهِ الْيُسْرَى **حَدَّثَنَا** حَنْصَلُ بْنُ عَمْرٍ
 قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ أَخْبَرَنِي قَتَادَةُ قَالَ سَمِعْتُ أَنَسًا قَالَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يَتَفَلَّنْ أَحَدُكُمْ بَيْنَ يَدَيْهِ
 وَلَا عَنْ يَمِينِهِ

بسند صحيح وقال في آخره وإن كان ناسيا لم يضره ومطابقته للترجمة الإشارة إلى أن العلة العظمى في النهي احترام
 القبلة لا مجرد التأذي بالزقاق ونحوه فإنه وإن كان علة أيضا لكن احترام القبلة فيه أكد فلهذا لم يفرق فيه بين رطب
 ويابس بخلاف ما علة النهي فيه مجرد الاستقذار فلا يضر وطء اليابس منه والله أعلم (قوله فتناول حصاة) هذا موضع
 الترجمة ولا فرق في المعنى بين النخامة والحائط فذلك استدلال باحدهما على الآخر (قوله لحكها) وللمكشميين فتحها
 بمثابة من فوق وهما بمعنى (قوله ولا عن يمينه) سيأتي الكلام عليه قريبا (قوله باب لا يبصق عن يمينه في الصلاة) أورد فيه
 الحديث الذي قبله من طريق أخرى عن ابن شهاب ثم حديث أنس من طريق قتادة عنه مختصرا من روايته عن حنص
 ابن عمر وليس فيهما تقييد ذلك بحالة الصلاة نعم هو مقيد بذلك في رواية آدم الآتية في الباب الذي يليه وكذا في حديث
 أبي هريرة التقييد بذلك في رواية همام الآتية بعد لجري المصنف في ذلك على عادته في التمسك بما ورد في بعض طرق
 الحديث الذي يستدل به وإن لم يكن ذلك في سياق حديث الباب وكأنه جنح إلى أن المطلق في الروايتين محمول على
 المقيد فيهما وهو ساكت عن حكم ذلك خارج الصلاة وقد جزم النووي بالمنع في كل حالة داخل الصلاة وخارجها سواء
 كان في المسجد أم غيره وقد نقل عن مالك أنه قال لا بأس به يعني خارج الصلاة ويشهد للمنع ما رواه عبد الرزاق وغيره
 عن ابن مسعود أنه كره يبصق عن يمينه وليس في صلاة وعن معاذ بن جبل قال ما بصقت عن يميني منذ أسلمت وعن
 عمر بن عبد العزيز أنه نهى ابنه عنه مطلقا وكان الذي خصه بحالة الصلاة أخذه من علة النهي المذكورة في رواية همام
 عن أبي هريرة حيث قال فإن عن يمينه ملكا هذا إذا قلنا إن المراد بالملك غير الكاتب والحافظ فيظهر حينئذ اختصاصه
 بحالة الصلاة وسيأتي البحث في ذلك إن شاء الله تعالى وقال القاضي عياض النهي عن البصاق عن اليمين في الصلاة إنما هو
 مع إمكان غيره فإن تعذر فله ذلك (قلت) لا يظهر وجود التعذر مع وجود الثوب الذي هو لا بأس به وقد أرشده الشارع
 إلى التفعل فيه كما تقدم وقال الخطابي إن كان عن يساره أحد فلا يزق في واحد من الجهتين لكن تحت قدميه أو ثوبه
 (قلت) وفي حديث طارق الحاربي عند أبي داود ما يرشد لذلك فإنه قال فيه أو تلقاه شمالك إن كان فارغا والافهكذا وبزق
 تحت رجله وذلك ولعبد الرزاق من طريق عطاء عن أبي هريرة نحوه ولو كان تحت رجله مثل شيء مبسوط أو نحوه
 تعين الثوب ولو فقد الثوب مثلا فعل بلعه أولى من ارتكاب المنهي عنه والله أعلم (تنبيه) أخذ المصنف كون حكم النخامة
 والبصاق واحدا من أنه صلى الله عليه وسلم رأى النخامة فقال لا يزقن فدل على تساويهما والله أعلم (قوله باب لا يبصق
 عن يساره حد ثنا علي) زاد الاصيلي ابن عبد الله وهو ابن المديني والمتن هو الذي مضى من وجهين آخرين عن ابن شهاب
 وهو الزهري ولم يذكر سفيان وهو ابن عيينة فيه أباه ريرة كذا في الروايات كلها لكن وقع في رواية ابن عساكر عن أبي
 هريرة بدل أبي سعيد وهو وهم وكان الحامل له على ذلك أنه رأى في آخره وعن الزهري سمع حميدا عن أبي سعيد فظن
 أنه عنده عن أبي هريرة وأبي سعيد معال كنه فرقهما وليس كذلك وإنما أراد المصنف أن يبين أن سفيان رواه مرة

وَالْكِنَ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ رِجْلِهِ **بَابُ** يُبْرِقُ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ الْيُسْرَى **حَدَّثَنَا** آدَمُ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ حَدَّثَنَا قَتَادَةُ قَالَ سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ قَالَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ إِنَّ الْمُؤْمِنَ إِذَا كَانَ فِي الصَّلَاةِ فَإِنَّمَا يُنَاجِي رَبَّهُ فَلَا يَبْرُقَنَّ بَيْنَ يَدَيْهِ وَلَا عَنْ يَمِينِهِ وَالْكِنَ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ **حَدَّثَنَا** عَلِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا سَفِيَانُ حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَبْصَرَ نُحَامَةً فِي قِبْلَةِ الْمَسْجِدِ فَحَكَّهَا بِحَصَاةٍ . ثُمَّ نَهَى أَنْ يَبْرُقَ الرَّجُلُ بَيْنَ يَدَيْهِ أَوْ عَنْ يَمِينِهِ وَالْكِنَ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ الْيُسْرَى * وَعَنِ الزُّهْرِيِّ سَمِعَ حُمَيْدًا عَنْ أَبِي سَعِيدٍ نَحْوَهُ . **بَابُ** كَفَّارَةُ الْبِرَاقِ فِي الْمَسْجِدِ **حَدَّثَنَا** آدَمُ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ حَدَّثَنَا قَتَادَةُ قَالَ سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ قَالَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ الْبِرَاقُ فِي الْمَسْجِدِ خَطِيئَةٌ وَكَفَّارَتُهَا دَفْنُهَا

بالعننة ومرة صرح بسماع الزهري من حميد ووهم بعض الشراح في زعمه أن قوله وعن الزهري معلق بل هو موصول وقد تقدمت له نظائر (قوله ولكن عن يساره أو تحت قدمه) كذا لا كثروا هو المطابق للترجمة وفي رواية أبي الوقت وتحت قدمه بالواو ووقع عند مسلم من طريق أبي رافع عن أبي هريرة ولكن عن يساره تحت قدمه بحذف أو وكذا للمصنف من حديث أنس في أواخر الصلاة والرواية التي فيها أو أعم لكونها تشمل ماتحت القدم وغير ذلك (قوله باب كفارة البراق في المسجد) أو رده فيه حديث البراق في المسجد خطيئة وكفارتها دفنها من حديث أنس بإسناده الماضي في الباب قبله سواء ولمسلم التفل بدل البراق والتفل بالثناة من فوق أخف من البراق والنفث بمثابة آخره أخف منه قال القاضي عياض إنما يكون خطيئة إذا لم يدفنه وأما من أراد دفنه فلا ورده النووي فقال هو خلاف صريح الحديث (قلت) وحاصل النزاع أن هنا عمومين تعارضا وهما قوله البراق في المسجد خطيئة وقوله وليصق عن يساره أو تحت قدمه قال النووي يجعل الأول عاما ويخص الثاني بما إذا لم يكن في المسجد والقاضي بخلافه يجعل الثاني عاما ويخص الأول بمن لم يرد دفنها وقد وافق القاضي جماعة منهم ابن مكي في التنقيب والقرطبي في المفهم وغيرها ويشهد لهم ما رواه أحمد بإسناد حسن من حديث سعد بن أبي وقاص مرفوعا قال من تنخم في المسجد فيغيب نخامته أن تصيب جلد مؤمن أو ثوبه فتؤذبه وأوضح منه في المقصود ما رواه أحمد أيضا والطبراني بإسناد حسن من حديث أبي أمامة مرفوعا قال من تنخم في المسجد فلم يدفنه فسيئة وإن دفنه فحسنة فلم يجعله سيئة إلا بقيد عدم الدفن ونحوه حديث أبي ذر عند مسلم مرفوعا قال ووجدت في مساوي أعمال أمتي النخاعة تكون في المسجد لا تدفن قال القرطبي فلم يثبت لها حكم السيئة مجرد إيقاعها في المسجد بل به وبتركها غير مدفونة انتهى وروى سعيد بن منصور عن أبي عبيدة بن الجراح أنه تنخم في المسجد ليلة فنتسى أن يدفنها حتى رجع إلى منزله فاخذ شعلة من نار ثم جاء فطلبها حتى دفنها ثم قال الحمد لله الذي لم يكتب على خطيئة الليلة فدل على أن الخطيئة تختص بمن تركها إلا بمن دفنها وعلة النهي ترشدا إليه وهي تأذي المؤمن بها ومما يدل على أن عمومها مخصوص جواز ذلك في الثوب ولو كان في المسجد بلا خلاف وعند أبي داود من حديث عبد الله بن الشخير أنه صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم فبصق تحت قدمه اليسرى ثم دلكه بنبعله إسناده صحيح وأصله في مسلم والظاهر أن ذلك كان في المسجد فيؤيد ما تقدم وتوسط بعضهم فحمل الجواز على ما إذا كان له عذر كان أم يتمكن من الخروج من المسجد والمنع على ما إذا لم يكن له عذر وهو تفصيل حسن والله أعلم وينبغي أن يفصل أيضا بين من بدأ بمعالجة الدفن قبل العمل كمن حفر أولا ثم بصق وأوري وبين ما بصق أولا بنية أن يدفن مثلا فيجري فيه الخلاف بخلاف الذي قبله لأنه إذا كان المكفرا ثم أبرأها هود دفنها فكيف ياتم من دفنها ابتداء وقال النووي قوله كفارتها دفنها قال الجمهور يدفنها

باب دَفْنِ النُّخَامَةِ فِي الْمَسْجِدِ **حَدَّثَنَا** إِسْحَاقُ بْنُ نَصْرِ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ هَمَّامٍ سَمِعَ أَبَاهُ رِزَّةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَلَا يَبْصُقُ أَمَامَهُ فَإِنَّمَا يَنْجَحِي اللَّهُ مَا دَامَ فِي مُصَلَّاهُ وَلَا عَنْ يَمِينِهِ فَإِنْ عَنْ يَمِينِهِ مَلَكًا وَلْيَبْصُقْ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ فَيَدْفِنُهَا .

باب إِذَا بَدَرَهُ الْبُزَاقُ فَلْيَأْخُذْ بِطَرَفِ ثَوْبِهِ **حَدَّثَنَا** مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ قَالَ حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ عَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى نَخَامَةً فِي الْقِبْلَةِ فَحَكَّهَا بِيَدَيْهِ وَرَوَى مِنْهُ كَرَاهِيَةً أَوْ رَوَى كَرَاهِيَتَهُ لِذَلِكَ وَشِدَّتُهُ عَلَيْهِ . وَقَالَ إِنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا قَامَ فِي صَلَاتِهِ فَإِنَّمَا يَنْجَحِي رَأْيَهُ . أَوْ رَأْيَهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قِبْلَتِهِ فَلَا يَبْزُقَنَّ فِي قِبْلَتِهِ وَلَكِنْ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ ثُمَّ أَخَذَ طَرَفَ رِدَائِهِ فَبَزَقَ فِيهِ وَرَدَّ بَعْضَهُ عَلَى بَعْضٍ قَالَ أَوْ يَفْعَلْ هَكَذَا

في تراب المسجد أو رمله أو خصبائه وحكي الروياني أن المراد بدفنها إخراجها من المسجد أصلاً فقلت الذي قاله الروياني يجري على ما يقول النووي من المنع مطلقاً وقد عرف ما فيه تنبيهه بقوله في المسجد ظرف للفعل فلا يشترط كون الفاعل فيه حتى لو بصق من هو خارج المسجد فيه تناوله النهي والله أعلم (قوله باب دفن النخامة في المسجد) أي جواز ذلك وأورد فيه حديث أبي هريرة من طريق همام عنه بلفظ إذا قام أحدكم إلى الصلاة ثم قال في آخره فيدفعها فاشعر قوله في الترجمة في المسجد بأنه فهم من قوله إلى الصلاة أن ذلك يختص بالمسجد لكن اللفظ أعم من ذلك وقيل إنما ترجم الذي قبله بالكفارة وهذا بالدفن اشعار بالتمسك بالحاجة وهو الذي أثبت عليه الخطيئة وبين من غلبته النخامة وهو الذي أذن له في الدفن أو ما يقوم مقامه (قوله فأنما ينجح) والكشميني فإنه (قوله مادام في مصلاه) يقتضي تخصيص المنع بما إذا كان في الصلاة لكن التعليل المتقدم بأذى المسلم يقتضي المنع في جدار المسجد مطلقاً ولو لم يكن في صلاة فيجمع بأن يقال كونه في الصلاة أشد أثماً مطلقاً وكونه في جدار القبلة أشد أثماً من كونه في غيرها من جدار المسجد فهي مراتب متفاوتة مع الاشتراك في المنع (قوله فإن عن يمينه ملكاً) تقدم أن ظاهر اختصاصه بخالة الصلاة فإن قلنا المراد بالملك الكاتب فقد استشكل اختصاصه بالمنع مع أن عن يساره ملكاً آخر واجب باحتمال اختصاص ذلك بملك اليمين تشریفه وتكراماً هكذا قاله جماعة من القدماء ولا يخفى ما فيه وأجاب بعض المتأخرين بأن الصلاة أم الحسنات البدنية فلا دخل لكاتب السيئات فيها ويشهد له ما رواه ابن أبي شبة من حديث حذيفة من موقوف في هذا الحديث قال ولا عن يمينه فإن عن يمينه كاتب الحسنات وفي الطبراني من حديث أبي أمامة في هذا الحديث فإنه يقوم بين يدي الله وملكه عن يمينه وقرينه عن يساره اهـ فالتنفل حينئذ إنما يقع على القرين وهو الشيطان ولعل ملك اليسار حينئذ يكون بحيث لا يصيبه شيء من ذلك أو أنه يتحول في الصلاة إلى اليمين والله أعلم (قوله فيدفعها) قال ابن أبي جرة لم يقل يغطيها لأن التغطية يستمر الضرر بها إذا يامن أن يجلس غيره عليها فتؤذيه بخلاف الدفن فإنه ينهم عنه التعميق في باطن الأرض وقال النووي في الرياض المراد بدفنها ما إذا كان المسجد تراباً أو رملياً فما إذا كان مبلطاً مثلاً فدل عليها شيء مثلاً فليس ذلك بدفن بل زيادة في التقدير فقلت لا يمكن إذا لم يبق لها أثر البتة فلا مانع وعليه يحمل قوله في حديث عبد الله بن الشخير المتقدم ثم دللناه بنعله وكذا قوله في حديث طارق عند أبي داود وبزق تحت رجله وذلك خوف فائدة قال القفال في فتاويه هذا الحديث محمول على ما يخرج من الثم أو ينزل من الرأس أما ما يخرج من الصدر فهو نجس فلا يدفن في المسجد اهـ وهذا على اختياره لكن يظهر التخصيص فيما إذا كان طرف من قى، وكذا إذا خالط البزاق دم والله أعلم (قوله باب إذا بدره البزاق) أنكر السروجي قوله بدره وقال المعروف في اللغة بدرت إليه

بابُ عِظَةِ الْإِمَامِ النَّاسِ فِي إِتْمَامِ الصَّلَاةِ وَذِكْرِ الْقِبْلَةِ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ أَخْبَرَنَا
مَالِكٌ عَنْ أَبِي الزُّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ هَلْ تَرَوْنَ قِبْلَتِي هَاهُنَا فَوَ اللَّهِ
مَا نَحْنُ عَلَى خُشُوعِكُمْ

وبادرت به وأجيب بأنه يستعمل في المغالبة فيقال بادرت كذا فبدرني أي سبقني واستشكل آخرون التقييد
في الترجمة بالمبادرة مع أنه لا ذكر لها في الحديث الذي ساقه وكأنه أشار إلى ما في بعض طرق الحديث
المذكور وهو ما رواه مسلم من حديث جابر بلفظ وليصق عن يساره وتحت رجله اليسرى فان عجبت به بادرة
فليقل بثوبه هكذا ثم طوى بعضه على بعض ولا بن أبي شيبه وأبي داود من حديث أبي سعيد نحوه وفسره في
رواية أبي داود بأن يتنفل في ثوبه ثم يرد بعضه على بعض والحديثان صحيحان لكنهما ليسا على شرط البخاري فأشار
اليهما بأن حمل الأحاديث التي لا تفصيل فيها على ما فصل فيهما والله أعلم وقد تقدم الكلام على حديث أنس قبل
خمس أبواب وقوله هنا ورؤى منه بضم الراء بعدها واو مهموزة أي من النبي صلى الله عليه وسلم وكراهيته بالرفع
أي ذلك الفعل وقوله أو رؤى شئ من الراوى وقوله وشدته بالرفع عطفا على كراهيته ويجوز الجر عطفا على
قوله لذلك وفي الأحاديث المذكورة من النوائد غير ما تقدم النذب إلى إزالة ما يستقذر أو يتنزه عنه من المسجد
وتنقذ الإمام أحوال المساجد وتعظيمها وصيانتها وإن للمصلي أن يبصق وهو في الصلاة ولا تنسج صلاته وإن
التنخ والتنجح في الصلاة جائزان لأن النخامة لا بد أن يقع معها شيء من تنخ أو تنجح ومحلها ما إذا لم ينحش
ولم يقصد صاحبه العبث ولم يبين منه مسمى كلام وأقله حرفان أو حرف ممدود واستدل به المصنف على جواز
التنخ في الصلاة كما سيأتي في أواخر كتاب الصلاة والجمهور على ذلك لكن بالشرط المذكور قبل وقال أبو حنيفة
إن كان التنخ يسمع فهو بمنزلة الكلام يقطع الصلاة واستدلوا به بحديث عن أم سلمة عند النسائي وبأثر عن ابن
عباس عند ابن أبي شيبه وفيها أن البصاق طاهر وكذا النخامة والمخاط خلافا لمن يقول كل ما تستقذره النفس
حرام ويستناد منه أن التحسين أو التقبيح إنما هو بالشرع فإن جهة اليمين مفضلة على اليسار وإن اليد مفضلة
على القدم وفيها الحث على الاستكثار من الحسنات وإن كان صاحبها ملما لكونه ﷺ بأشراكك بنفسه وهو
دال على عظم نواضعه زاده الله تشريفا وتعظيما ﷺ (قوله باب عظة الإمام الناس) بالنصب على المفعولية
وقوله في إتمام الصلاة أي بسبب ترك إتمام الصلاة (قوله وذكر القبلة) بالجر عطفا على عظة وأورده للأشعار
بمناسبة هذا الباب لما قبله (قوله هل ترون قبلي) هو استنهام انكار لما يلزم منه أي أتم تظنون أنني لأرى
فعلكم لكون قبلي في هذه الجهة لأن من استقبل شيئا استدبر ما وراءه اسكن بين النبي صلى الله عليه وسلم أن
رؤيته لا تختص بجهة واحدة وقد اختلف في معنى ذلك فقليل المراد بها العلم أما بأن يوحى إليه كيفية فعلهم وأما
أن يلهم وفيه نظر لأن العلم لو كان مرادا لم يقيده بقوله من وراء ظهره وقيل المراد أنه يرى من عن يمينه ومن
عن يساره ممن تدركه عينه مع التنفاس يسير في النادر ويوصف من هو هناك بأنه وراء ظهره وهذا ظاهر التكلف
وفيه عدول عن الظاهر بلا موجب والصواب المختار أنه محمول على ظاهره وإن هذا لا بصارادراك حقيقي خاص
به صلى الله عليه وسلم انخرقت له فيه العادة وعلى هذا عمل المصنف فأخرج هذا الحديث في علامات النبوة وكذا
نقل عن الإمام أحمد وغيره ثم ذلك الإدراك يجوز أن يكون برؤية عينه انخرقت له العادة فيه أيضا فكان يرى بها
من غير مقتضى بل لأن الحق عند أهل السنة أن الرؤية لا يشترط لها اعتلا عضو مخصوص ولا مقابلة ولا قرب وإنما تلك أمور
عادية يجوز حصول الإدراك مع عدمها عقلا ولذلك حكموا بجواز رؤية الله تعالى في الدار الآخرة خلافا لأهل البدع
موقوفهم مع العادة وقيل كانت له عين خلف ظهره يرى بها من وراءه دائما وقيل كان بين كتفيه عينا مثل سم الحياط

وَلَا رُكُوعَكُمْ إِنِّي لَأَرَاكُمْ مِنْ وَرَاءِ ظَهْرِي **حَدَّثَنَا** يَحْيَى بْنُ سَالِحٍ قَالَ حَدَّثَنَا فُلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ هِلَالِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ صَلَّى بِنَا النَّبِيِّ ﷺ صَلَاةً ثُمَّ رَفَعَ الْمُنْبِرَ فَقَالَ فِي الصَّلَاةِ فِي الرُّكُوعِ إِنِّي لَأَرَاكُمْ مِنْ وَرَائِي كَمَا أَرَاكُمْ **بَاب** هَلْ يُقَالُ مَسْجِدُ بَنِي فَلَانَ **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَأَلَ بَيْنَ الْخَيْلِ الَّتِي أُضْمِرَتْ مِنَ الْخَفِيَاءِ وَأَمْدَهَا ثَنِيَّةُ الْوَدَاعِ وَسَأَلَ بَيْنَ الْخَيْلِ الَّتِي لَمْ تُضْمَرْ مِنَ الثَّنَائِيَّةِ إِلَى مَسْجِدِ بَنِي زُرَيْقٍ وَأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ فِيمَنْ سَأَلَ بِهَا **بَاب** التَّمْسِئَةِ وَتَعْلِيْقِ الْقِنَمِ فِي الْمَسْجِدِ وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ

يَبصر بهما لا يحجبهما ثوب ولا غيره وقيل بل كانت صورهم تنطبع في حائط قبلته كما تنطبع في المرآة فيري أمثلهم فيها فيشاهد أفعالهم (قوله ولا خشوعكم) أي في جميع الأركان ويحتمل أن يريد به السجود لأن غاية الخشوع وقد صرح بالسجود في رواية لمسلم (قوله اني لأراكم) بفتح الهمزة (قوله في حديث أنس صلى لنا) أي لاجلنا وقوله صلاة بالتنكير للإبهام وقوله ثم رقي بكسر القاف (قوله فقال في الصلاة) أي في شأن الصلاة أو هو متعلق بقوله بعد اني لأراكم عند من يحيز تقدم الظرف وقوله وفي الركوع أفرد بالذكر وإن كان دخلا في الصلاة اهتماما به أما لكون التخصيص فيه كان أكثر أولانه أعظم الأركان بدليل أن المسبوق بدرك الركعة تمامها بادراك الركوع (قوله كما أراكم) يعني من أمامي وصرح به في رواية أخرى كما سيأتي ولمسلم اني لا بصر من ورائي كما ابصر من بين يدي وفيه دليل على المختار أن المراد بالرؤية الابصار وظاهر الحديث أن ذلك يختص بحالة الصلاة ويحتمل أن يكون ذلك واقعا في جميع أحواله وقد نقل ذلك عن مجاهد وحكي في بن محمد أنه ﷺ كان يبصر في الظلمة كما يبصر في الضوء وفي الحديث الحث على الخشوع في الصلاة والمحافظة على اتمام أركانها وابعاضها وأنه ينبغي للإمام أن ينبه الناس على ما يتعلق بأحوال الصلاة ولا سيما أن رأى منهم ما يخالف الأولي وسأذكر حكم الخشوع في أبواب صفة الصلاة حيث ترجم به المصنف مع بقية الكلام عليه إن شاء الله تعالى (قوله باب هل يقال مسجد بني فلان) أورده حديث ابن عمر في المسابقة وفيه قول ابن عمر إلى مسجد بني زريق وزريق بتقديم الزاي مصغرا ويستناد منه جواز إضافة المساجد إلى بابنها أو المصلى فيها ولتحقق به جواز إضافة أعمال البر إلى أربابها وإنما أورد المصنف الترجمة لما نظ الاستنباط لينبه على أن فيه احتمالا إذ يحتمل أن يكون ذلك قد علمه النبي ﷺ بأن تكون هذه الإضافة وقعت في زمنه ويحتمل أن يكون ذلك مما حدث بعده والأول أظهر وأجهر وعلي الجواز والمخالف في ذلك إبراهيم النخعي فيما رواه ابن أبي شيبه عنه أنه كان يكره أن يقول مسجد بني فلان ويقول مصلى بني فلان لقوله تعالى وإن المساجد لله وجوابه أن الإضافة في مثل هذا إضافة تميز لا ملك وسيأتي الكلام على فوائد المتن في كتاب الجهاد إن شاء الله تعالى تنبيه الخفاء بفتح المهملة وسكون الفاء بعدها ياء أخيرة ممدودة والآمد الغاية واللام في قوله الثانية للعهد من ثنية الوداع (قوله باب القسمة) أي جوارها والننو بكسر القاف وسكون النون فسر في الأصل في روايتنا بالعذق وهو بكسر العين المهملة وسكون الذال المعجمة وهو العرجون بما فيه وقوله الاثنان قنوان أي بكسر النون وقوله مثل صنو وصنوان أهمل الثالثة اكتناء بظهورها (قوله وقال إبراهيم يعني ابن طهمان) كذا في روايتنا وهو صواب وأهمل في غيرها وقال الاسماعيلي ذكره البخاري عن إبراهيم وهو ابن طهمان فيما أحسب بغير اسناد يعني تعليقا (قلت) وقد وصله أبو نعيم في مستخرجه والحاكم في مستدركه من طريق أحمد بن حفص بن عبد الله النيسابوري عن أبيه عن إبراهيم بن طهمان وقد أخرج البخاري بهذا الاسناد إلى

عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صَهْبٍ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ بِمَالٍ مِنَ الْبَحْرَيْنِ فَقَالَ أَثَرُوهُ فِي الْمَسْجِدِ وَكَانَ أَكْثَرَ مَالٍ أَتَى بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الصَّلَاةِ وَلَمْ يَلْتَفِتْ إِلَيْهِ فَمَّا قَضَى الصَّلَاةَ جَاءَ فَجَلَسَ إِلَيْهِ فَمَا كَانَ يَرَى أَحَدًا إِلَّا أَعْطَاهُ إِذْ جَاءَهُ الْعَبَّاسُ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَعْطِنِي فَإِنِّي قَادَيْتُ نَفْسِي وَقَادَيْتُ عَقِيلًا فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خُذْ فَحَنَانِي ثَوْبَهُ ثُمَّ ذَهَبَ يَقْلُهُ فَلَمْ يَسْتَطِعْ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَوْمُرْ بَعْضَهُمْ بِرَفْعِهِ إِلَىَّ قَالَ لَا قَالَ فَاَرْفَعُهُ أَنْتَ عَلَىَّ قَالَ لَا فَتَنَرُ مِنْهُ ثُمَّ ذَهَبَ يَقْلُهُ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَوْمُرْ بَعْضَهُمْ بِرَفْعِهِ عَلَىَّ قَالَ لَا قَالَ فَاَرْفَعُهُ أَنْتَ عَلَىَّ قَالَ لَا فَتَنَرُ مِنْهُ ثُمَّ احْتَمَلَهُ فَأَلْقَاهُ عَلَى كَاهِلِهِ ثُمَّ أَنْطَلَقَ فَمَا زَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُتْبِعُهُ بَصَرُهُ حَتَّى خَفِيَ عَلَيْنَا عَجَبًا مِنْ حِرْصِهِ فَمَا قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَنَمَّ مِنْهَا دِرْهَمٌ

ابراهيم بن طهمان عدة أحاديث (قوله عن عبدالعزيز بن صهيب) كذا في روايتنا وفي غيرها عن عبدالعزيز غير منسوب فقال المزي في الاطراف قيل أنه عبد العزيز بن ربيع وليس بشيء ولم يذكر البخاري في الباب حديثا في تعليق القنوق قال ابن بطلان أغفله وقال ابن التين أنسيه وليس كما قال بل أخذه من جواز وضع المال في المسجد بجامع أن كلا منهما وضع لأخذ المحتاجين منه وأشار بذلك إلى ما رواه النسائي من حديث عوف بن مالك الأشجعي قال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم ويده عصا وقد علن رجل قنا حشف فجعل يطعن في ذلك القنوق ويقول لو شاء رب هذه الصدقة تصدق باطيب من هذا وليس هو على شرطه وإن كان اسناده قويا فكيف يقال أنه أغفله وفي الباب أيضا حديث آخر أخرجه ثابت في الدلائل بلفظ أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر من كل حائط بقنوقه في المسجد يعني للمساكين وفي رواية له وكان عليهما معاذ بن جبل أي على حفظها أو على قسمتها (قوله بمال من البحرين) روى ابن أبي شيبة من طريق حميد بن هلال مرسل أنه كان مائة ألف وأنه أرسل به العلاء بن الحضرمي من خراج البحرين قال وهو أول خراج حمل إلى النبي صلى الله عليه وسلم وعند المصنف في المغازي من حديث عمرو بن عوف أن النبي صلى الله عليه وسلم صالح أهل البحرين وأمر عليهم العلاء بن الحضرمي وبعث أبا عبيدة بن الجراح إليهم فقدم أبو عبيدة بمال فسمعت الانصار بقدمه الحديث فيستفاد منه تعيين الآتي بمال لكن في الردة للواقدي أن رسول العلاء بن الحضرمي بالمال هو العلاء بن حارثة الثقفي فاعله كان رفيق أبي عبيدة وأما حديث جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له لو قد جاء مال البحرين أعطيتك وفيه فلم يقدم مال البحرين حتى مات النبي صلى الله عليه وسلم الحديث فهو صحيح كما سيأتي عند المصنف وليس معارضا لما تقدم بل أراد أنه لم يتقدم في السنة التي مات فيها النبي صلى الله عليه وسلم لانه كان مال خراج أو جزية فكان يقدم من سنة إلى سنة (قوله فقال انثروه) أي صبوه (قوله وقاديت عقيلا) أي ابن أبي طالب وكان أسرمع عمه العباس في غزوة بدر وقوله فحنى بمهالة ثم مثلثة مفتوحة والضمير في ثوبه يعود على العباس قوله يقله بضم أوله من الافلال وهو الرفع والحمل (قوله مر بعضهم) بضم الميم وسكون الراء وفي رواية أو مر بالهمز وقوله يرفعه بالجزم لانه جواب الأمر ويجوز الرفع أي فهو يرفعه (قوله على كاهله) أي بين كتفيه وقوله يتبعه بضم أوله من الاتباع وعجبا بالفتح وقوله ونم منها درهم بفتح المثناة أي هناك وفي هذا الحديث بيان كرم النبي صلى الله عليه وسلم وعدم التفتاته إلى المال قل أوكثر وإن الامام ينبغي له أن ينرق مال المصالح في مستحقها ولا يؤخره وسيأتي الكلام على فوائد هذا الحديث في كتاب الجهاد في باب فداء المشركين حيث ذكره المصنف فيه مختصرا إن شاء الله تعالى وموضع الحاجة منه هنا جواز وضع ما يشترك المسلمون فيه من صدقة ونحوها في المسجد ومحله ما إذا لم يمنع مما وضع له المسجد من الصلاة وغيرها

باب مَنْ دَعَا لِطَعَامٍ فِي الْمَسْجِدِ وَمَنْ أَجَابَ فِيهِ **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ
 إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ سَمِعَ أَنَسًا قَالَ وَجَدْتُ النَّبِيَّ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ مَعَهُ نَاسٌ فَمُتُّ فَقَالَ لِي أَرْسَلَكُ أَبُو طَلْحَةَ
 قُلْتُ نَعَمْ فَقَالَ لَطَعَامٍ قُلْتُ نَعَمْ فَقَالَ لِمَنْ مَعَهُ قَوْمُوا فَأَنْطَاقَ وَأَنْطَاقَتْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ **باب** الْقَضَاءِ
 وَاللَّعَانِ فِي الْمَسْجِدِ بَيْنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ **حَدَّثَنَا** يَحْيَى قَالَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ أَخْبَرَنَا أَبُو جَرِيرٍ
 قَالَ أَخْبَرَنِي بْنُ شِهَابٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ أَنَّ رَجُلًا قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ قَوْمٍ أَنَّهُ رَجُلًا
 أَيْقَمُ لَهُ فَتَلَاَعَنَّا فِي الْمَسْجِدِ وَأَنَا شَاهِدٌ **باب** إِذَا دَخَلَ بَيْتًا يُصَلِّي حَيْثُ شَاءَ أَوْ حَيْثُ أُمِرَ وَلَا يَجْسَسُ
حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ قَالَ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ بَنِي شِهَابٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الرَّيِّعِ عَنْ
 عِثْبَانَ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَاهُ فِي مَنْزِلِهِ فَقَالَ أَتَيْتُ نَحْبَ

ثم ابني المسجد لاجله ونحو وضع هذا المال وضع مال زكاة النظر ويستناد منه جواز وضع ما يعم نفعه في المسجد كالماء
 لشرب من يعطش ويحتمل التفرقة بين ما يوضع للتفرقة وبين ما يوضع للخرن فيمنع الثاني دون الأول وبالله التوفيق
 (قوله باب من دعى لطعام في المسجد من أجاب منه) وفي رواية الكشميهني ومن أجاب إليه : أورد فيه حديث أنس
 مختصرا وأورد عليه أنه مناسب لاحد شقي الترجمة وهو الثاني ويجاب بأن قوله في المسجد متعلق بقوله دعى لا بقوله طعام
 فالمناسبة ظاهرة والغرض منه أن مثل ذلك من الأمور المباحة ليس من اللغو الذي يمنع في المساجد ومن في قوله منه ابتداء
 والضمير يعود على المسجد وعلى رواية الكشميهني يعود على الطعام والكشميهني قال لمن معه بدل من حوله وفي الحديث
 جواز الدعاء إلى الطعام وإن لم يكن وليمة واستدعاء الكبير إلى الطعام القليل وإن المدعو إذا علم من الداعي أنه لا يكره أن
 يحضر معه غيره فلا بأس بحضوره معه وسيأتي بقية الكلام على هذا الحديث إن شاء الله تعالى حيث أورد المصنف تأما
 في علامات النبوة (قوله باب القضاء واللعان في المسجد) هو من عطف الخاص على العام وسقط قوله بين الرجال والنساء
 من رواية المستمل (قوله حدثننا يحيى) زاد الكشميهني ابن موسى وكذا نسب ابن السكن وأخطأ من قال هو ابن جعفر
 وسيأتي الكلام على ما يتعلق بحديث سهل ابن سعد المذكور وتسمية من أهدم فيه في كتاب اللعان إن شاء الله تعالى ويأتي
 ذكر الاختلاف في جواز القضاء في المسجد في كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى (قوله باب إذا دخل بيتا) أي لغيره
 (يصلى حيث شاء أوحى أمر) قيل مراده الاستئذان لكن حذف أداته أي هل يتوقف على إذن صاحب المنزل
 أو يكفيه الإذن العام في الدخول فأو على هذا ليست للشك وقوله ولا يتجسس ضبطناه بأجيم وقيل أنه روى بأحاء المهملة
 وهو متعلق بالشق الثاني قال المهلب دل حديث الباب على إلغاء حكم الشق الأول لاستئذانه صلى الله عليه وسلم صاحب
 المنزل ابن يصى وقال المازري معنى قوله حيث شاء أي من الموضع الذي أذن له فيه وقال ابن المنير إنما أراد البخاري أن
 المسئلة موضع نظر فهل يصلى من دعى حيث شاء لأن الإذن في الدخول عام في أجزاء المكان فإيما جلس أو صلى تناول
 الإذن أو يحتاج إلى أن يستأذن في تعيين مكان صلاته لأن النبي صلى الله عليه وسلم فعل ذلك لظاهر الأول وإنما استأذن
 النبي صلى الله عليه وسلم لأنه دعى للصلاة ليتبرك صاحب البيت بمكان صلاته فسأله ليصلي في البقعة التي يحب تخصيصها
 بذلك وأما من صلى لنفسه فهو على عموم الإذن (قلت) إلا أن يخص صاحب المنزل ذلك للعموم فيختص والله أعلم (قوله عن
 ابن شهاب) صرح أبو داود الطيالسي في مسنده بسامع إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب (قوله عن محمود بن الربيع)
 وللمصنف في باب الزواجر جماعة كإسائي من طريق يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن أبيه عن ابن شهاب قال أخبرني
 محمود (قوله عن عتبان) زاد يعقوب الذكور في روايته قصة محمود في عقله الحجة كما تقدم من وجه آخر في كتاب العلم
 وصرح يعقوب أيضا بسامع محمود من عتبان (قوله آتاه في منزله) اختصره المصنف هنا وساقه من رواية يعقوب

أَنْ أَصْلَى لَكَ مِنْ بَيْتِكَ قَالَ فَأَشْرَتْ لَهُ إِلَى مَكَانٍ فَكَبَّرَ النَّبِيُّ ﷺ وَصَفَفْنَا خَلْفَهُ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ
بَابُ الْمَسَاجِدِ فِي الْبُيُوتِ . وَصَلَّى الْبَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ فِي مَسْجِدِهِ فِي دَارِهِ جَمَاعَةً **حَدَّثَنَا** سَعِيدُ بْنُ
 عُقَيْرٍ قَالَ حَدَّثَنِي الْإِيْثُ قَالَ حَدَّثَنِي عُقَيْلٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الرَّيِّعِ الْأَنْصَارِيُّ
 أَنَّ عَتْبَانَ بْنَ مَالِكٍ وَهُوَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِمَّنْ شَهِدَ بَدْرًا مِنَ الْأَنْصَارِ أَنَّهُ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ
 ﷺ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَدْ أَنْكَرْتُ بَصْرِي وَأَنَا أَصْلَى لِقَوْمِي فَإِذَا كَانَتْ الْأُمَمُ تَسْأَلُ الْوَادِي الَّذِي
 بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ لَمْ أَسْتَطِيعَ أَنْ آتِيَ مَسْجِدَهُمْ فَأَصْلَى بِهِمْ وَوَدِدْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنْكَ تَأْتِيَنِي

المذكورنا كما اورد من طريق عقيل في الباب الآتي (قوله ان أصلى من بيتك) كذا لاكثر وكذا في رواية يعقوب
 وللمستمل هنا ان أصلى لك وللشمسين في بيتك وسيأتي الكلام على الحديث في الباب الذي بعده (قوله باب المساجد)
 أي اتخذ المساجد * في البيوت (قوله وصلى البراء بن عازب في مسجد في داره جماعة) وللشمسين في جماعة وهذا
 الاثر اورد ابن أبي شبة معناه في قصة (قوله ان عتبان بن مالك) أي اخزرجي السالمى من بنى سالم بن عوف بن عمرو بن
 عوف بن اخزرج هو بكسر العين ويجوز ضمها (قوله انه أتى) في رواية ثابت عن أنس عن عتبان عند مسلم انه يهت الى
 النبي صلى الله عليه وسلم يطلب منه ذلك فيحتمل أن يكون نسب اتيان رسوله الى نفسه مجازا ويحتمل أن يكون أنه مرة
 وبعث اليه أخرى امامتقاضيا وامامذكرا وفي الطبراني من طريق أبي أويس عن ابن شهاب بسنده أنه قال للنبي
 صلى الله عليه وسلم يوم الجمعة لو أتيتني يا رسول الله وفيه أنه أتاه يوم السبت وظاهره ان مخاطبة عتبان بذلك كانت حقيقة
 لا مجازا (قوله قد أنكرت بصرى) كذا ذكره جمهور أصحاب ابن شهاب كما للمصنف من طريق ابراهيم بن سعد
 ومعمرو ومسلم من طريق يونس والطبراني من طريق الزبيدي والاوزاعي وله من طريق أبي أويس لمساء بصرى
 وللإسماعيلي من طريق عبد الرحمن بن نمر جعل بصرى بكل ومسلم من طريق سليمان بن المغيرة عن ثابت أصابني في
 بصرى بعض الشيء وكل ذلك ظاهر في انه لم يكن بلغ العمى اذذاك لكن أخرجه المصنف في باب الرخصة في المطر
 من طريق مالك عن ابن شهاب فقال فيه ان عتبان كان يؤم قومه وهو أعمى وأنه قال لرَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم انها
 تكون الظلمة والسيل وأنا رجل ضرير البصر الحديث وقد قيل ان رواية مالك هذه معارضة لغيره وليست عندي
 كذلك بل قول محمود ان عتبان كان يؤم قومه وهو أعمى أي حين لقيه محمود وسمع منه الحديث لاحين سؤاله للنبي صلى
 الله عليه وسلم وبينه قوله في رواية يعقوب فجئت الى عتبان وهو شيخ أعمى يؤم قومه وأما قوله وأنا رجل ضرير البصر
 أي أصابني منه ضر فهو كقوله أنكرت بصرى ويؤيد هذا الحمل قوله في رواية ابن ماجه من طريق ابراهيم بن سعد
 أيضا أنكرت من بصرى وقوله في رواية مسلم أصابني في بصرى بعض الشيء فانه ظاهر في أنه لم يكمل عماء لكن
 رواية مسلم من طريق حماد بن سلمة عن ثابت بلفظ أنه عمي فأرسل وقد جمع بن خزيمة بين رواية مالك وغيره من أصحاب
 ابن شهاب فقال قوله أنكرت بصرى هذا اللفظ يطلق على من في بصره سوء وان كان يبصر بصرا ما وعلى من صار أعمى
 لا يبصر شيئا انتهى والاولى ان يقال أطلق عليه عمي لقربه منه ومشاركته له في فوات بعض ما كان يعهده في حال الصحة
 وبهذا تألف الروايات والله أعلم (قوله أصلى لقومي) أي لاجلهم والمراد أنه كان يؤمهم وصرح بذلك أبو داود
 الطيالسي عن ابراهيم بن سعد (قوله سال الوادي) أي سال الماء في الوادي فهو من اطلاق المحل على الحال وللطبراني
 من طريق الزبيدي وان الامطار حين تكون بمنعني سيل الوادي (قوله بيني وبينهم) وفي رواية الاسماعيلي يسيل
 الوادي الذي بين مسكني وبين مسجد قومي فيحول بيني وبين الصلاة معهم (قوله فأصلى بهم) بالنصب عطفا على
 آتي (قوله ووددت) بكسر الدال الاولى أي تمنيت وحكي القزاز جواز فتح الدال في الماضي والواو في المصدر والمشهور

فَتَصَلَّى فِي بَيْتِي فَاتَّخَذَهُ مُصَلًّى قَالَ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَأَفْعَلُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ قَالَ عَتَبَانُ فَقَدَا
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبُو بَكْرٍ حِينَ أَرْتَفَعَ النَّهَارُ فَأَسْمَأُذَنْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
فَأَذِنَتْ لَهُ فَلَمْ يَجْلِسْ حَتَّى دَخَلَ الْبَيْتَ . ثُمَّ قَالَ أَيْنَ نَحْبُ أَنْ أَصْلَى مِنْ بَيْتِكَ قَالَ فَأَشْرَفَتْ لَهُ إِلَى
نَاحِيَةِ مِنَ الْبَيْتِ . فَنَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَكَبَّرَ فَقُمْنَا فَصَلَّيْنَا فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ ثُمَّ سَمِعَ قَوْلَ
وَحَبَسْنَاهُ عَلَى خَزِيرَةٍ صَنَعْنَاهَا لَهُ قَالَ فَثَابَ فِي الْبَيْتِ رِجَالٌ مِنْ أَهْلِ الدَّارِ ذَوُو عَدَدٍ فَاجْتَمَعُوا

في المصدر الضم وحكي فيه أيضا الفتح فهو مثلث (قوله فتصلى) بسكون الياء ويجوز النصب لوقوع الغاء بعد انتمى وكذا
قوله فاتخذ بالرفع ويجوز النصب (قوله سأفعل ان شاء الله) هو هنا للتعليل لا لغرض التبرك كذا قيل ويجوز أن
يكون للتبرك لاحتمال اطلاعه صلى الله عليه وسلم بالوحي على الجزم بأن ذلك سيقع (قوله قال عتبان) ظاهر هذا
السياق أن الحديث من أوله إلى هنا من رواية محمود بن الربيع بغير واسطة ومن هنا إلى آخره من روايته عن
عتبان صاحب القصة وقد يقال القدر الأول مرسل لأن محمودا يصغر عن حضور ذلك لكن وقع التصريح
في أوله بالحديث بين عتبان ومحمود من رواية الاوزاعي عن ابن شهاب عند أبي عوانة وكذا وقع تصريحه
بالسماع عند المصنف من طريق معمر ومن طريق ابراهيم بن سعد كما ذكرناه في الباب الماضي فيحمل
قوله قال عتبان على أن محمود أعاد أسم شيخه اذئما بذلك لطول الحديث (قوله فغدا على) زاد الاسماعيلي بالغد
وللطبراني من طريق أبي أويس أن السؤال وقع يوم الجمعة والتوجه إليه وقع يوم السبت كما تقدم (قوله وأبو بكر) ثم
يذكر جمهور الرواة عن ابن شهاب غيره حتى أن في رواية الاوزاعي فاستأذنا فأذنت لهما لكن في رواية أبي أويس
ومعه أبو بكر وعمر ولمسلم من طريق أنس عن عتبان فأتاني ومن شاء الله من أصحابه وللطبراني من وجه آخر عن أنس
في ثمر من أصحابه فيحتمل الجمع بأن أبا بكر صحبه وحده في ابتداء التوجه ثم عند الدخول أوقفه اجتمع عمر وغيره من
الصحابة فدخلوا معه (قوله فلم يجلس حين دخل) وللکشميهني حتى دخل قال عياض زعم بعضهم أنها غلط وليس
كذلك بل المعنى فلم يجلس في الدار ولا غيرها حتى دخل البيت مبادر إلى ما جاء بسببه وفي رواية يعقوب عند المصنف
وكذا عند الطيالسي فلما دخل لم يجلس حتى قال أين تحب وكذا للاسماعيلي من وجه آخر وهي أي في المراد لأن
جلوسه إنما وقع بعد صلاته بخلاف ما وقع منه في بيت مليكة حيث جلس فأكل ثم صلى لانه هناك دعى إلى الطعام
فدأبه وهنا دعى إلى الصلاة فبدأ بها (قوله أن أصلي من بيتك) كذا للأكثر واجمهور رواية الزهري ووقع عند
الکشميهني وحده في بيتك (قوله وحبسناه) أي منعناه من الرجوع (قوله خزيرة) بخاء معجمة مفتوحة بعدها
زاي مكسورة ثم ياء تحتانية ثم راء ثم داء نوع من الاطعمة قال ابن قتيبة تصنع من لحم يقطع صفاراً ثم يصب عليه ماء
كثير فاذا نضج ذر عليه الدقيق وان لم يكن فيه لحم فهو عصيدة وكذا ذكر يعقوب وزاد من لحم بات ليلة قال وقيل عى
حساء من دقيق فيه دسم وحكي في الجمهرة نحوه وحكي الزهري عن أبي الهيثم أن الخزيرة من النخالة وكذا حكاه
المصنف في كتاب الاطعمة عن النضر بن شميل قال عياض المراد بالنخالة دقة لم يغربل (قلت) ويؤيد هذا
التفسير قوله في رواية الاوزاعي عند مسلم على جشيشة بجيم ومعجمتين قال أهل اللغة هي ان تطحن الخنطة قليلاً ثم
يلقي فيها شحم أو غيره وفي المطالع أنهار وبت في الصحيحين بخاء وراءين مهملات وحكي المصنف في الاطعمة عن
النضر أيضاً أنها أي التي مهملات تصنع من اللبن (قوله فثاب في البيت رجل) بمثلثة وبعد الالف موحدة أي
اجتمعوا بعد أن تفرقوا قال الخليل المثابة مجتمع الناس بعد افتراقهم ومنه قيل للبيت مثابة وقال صاحب المحكم بقول
ثاب اذا رجع وثاب اذا قبل (قوله من أهل الدار) أي المحلة لقوله خير دور الانصار دار بني النجار أي محلهم والمراد

قَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ ابْنُ مَالِكٍ بْنُ الدُّخَيْنِ أَوْ ابْنُ الدُّخَيْنِ فَقَالَ بَعْضُهُمْ ذَلِكَ مُنَافِقٌ لَا يُحِبُّ اللَّهُ وَرَسُولُهُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا تَقُلْ ذَلِكَ إِلَّا تَرَاهُ قَدْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يُرِيدُ بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ قَالَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ قَالَ فَإِنَّا نَرَى وَجْهَهُ وَنَصِيحَتَهُ إِلَى الْمُنَافِقِينَ . قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَإِنَّ اللَّهَ قَدْ حَرَّمَ عَلَى النَّارِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَدْتَعِي بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ * قَالَ ابْنُ شِهَابٍ ثُمَّ سَأَلْتُ الْحُصَيْنَ بْنَ مُحَمَّدٍ الْأَنْصَارِيَّ وَهُوَ أَحَدُ بَنِي سَالِمٍ وَهُوَ مِنْ سَرَاتِهِمْ عَنْ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ الرَّيِّعِ فَصَدَّقَهُ بِذَلِكَ

أهلبا (قوله فقال قائل منهم) لم يسم هذا المبتدي (قوله مالك بن الدخيشن) بضم الهمزة وفتح الخاء المعجمة وسكون الياء التحتانية بعدها شين معجمة مكسورة ثم نون (قوله أو ابن الدخيشن) بضم الدال والشين وسكون اخاء بينهما وحكي كسر أوله والشك فيه من الراوى هل هو مصغر أو مكبر وفي رواية المستملى هنا في الثانية بالميم بدل النون وعند المصنف في المحار بين من رواية معمر الدخيشن بالنون مكبرا من غير شك وكذا المسلم من طريق يونس وله من طريق معمر بالشك ونقل الطبراني عن أحمد بن صالح أن الصواب الدخشم بالميم وهي رواية الطيالسي وكذا المسلم من طريق ثابت عن أنس عن عتيبان والطبراني من طريق النضر بن أنس عن أبيه (قوله فقال بعضهم) قيل هو عتيبان راوى الحديث قال ابن عبد البر في التمهيد الرجل الذي سار النبي صلى الله عليه وسلم في قتل رجل من المنافقين هو عتيبان والمنافق المشار إليه هو مالك بن الدخشم ثم ساق حديث عتيبان المذكور في هذا الباب وليس فيه دليل على ما ادعاه من أن الذي سار وهو عتيبان وأغرب بعض المتأخرين فنقل عن ابن عبد البر أن الذي قال في هذا الحديث ذلك منافق هو عتيبان أخذا من كلامه هذا وليس فيه تصريح بذلك وقال ابن عبد البر لم يختلف في شهود مالك بدرا وهو الذي أسر سهيل بن عمرو ثم ساق بإسناد حسن عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لمن تكلم فيه أليس قد شهد بدرا (قلت) وفي المغازي لابن أسحق أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث مالكا هذا ومع بن عدى فخرقا مسجد الضرار فدل على أنه برى مما اتهم به من النفاق أو كان قد أتبع عن ذلك أو النفاق الذي اتهم به ليس تفارق الكفر إنما انكر الصحابة عليه تودده للمنافقين وأمر له عذرا في ذلك كما وقع لحاطب (قوله ألا تراه قد قال لا إله إلا الله) وللطيالسي أما يقول ولمسلم أليس يشهد وكانهم فهموا من هذا الاستفهام أن لا جزم بذلك ولولا ذلك لم يقولوا في جوابه أنه ليقول ذلك وما هو في قلبه كما وقع عند مسلم من طريق أنس عن عتيبان (قوله فإنا نرى وجهه) أي توجهه (قوله ونصيحته إلى المنافقين) قال الكرمانى يقال نصحت له لا إله إلا الله ثم قال قد ضمن معنى الانتهاء كذا قال والظاهر أن قوله إلى المنافقين متعلق بقوله وجهه فهو الذي يتعدى إلى وأما متعلق نصيحته فمخذوف للعلم به (قوله قال ابن شهاب) أي بالأسناد الماضي وهم من قال أنه معلق (قوله ثم سألت) زاد الكشميهني بعد ذلك والحصين بمهملتين لجمعهم إلا للقباسي فضبطه بالاضاد المعجمة وغلطوه (قوله من سراتهم) بفتح المهملة أى خيارهم وهو جمع سرى قال أبو عبيد هو المرتفع القدر من سر الرجل يسروا إذا كان رفيع القدر وأصله من السراة وهو أرفع المواضع من ظهر الدابة وقيل هو رأسها (قوله فصدقه بذلك) يحتمل أن يكون الحصين سمعه أيضا من عتيبان ويحتمل أن يكون حمله عن صحابي آخر وليس للحصين ولا لعتبان في الصحيحين سوى هذا الحديث وقد أخرج البخارى في أكثر من عشرة مواضع مطولا ومختصرا وقد سمعه من عتيبان أيضا أنس بن مالك كما أخرج مسلم وسمعه أبو بكر بن أنس مع أبيه من عتيبان أخرجه الطبراني وسيأتى في باب النوافل جماعة أن أبابؤب الأنصارى سمع محمود بن الربيع يحدث به عن عتيبان فأنكره لما يقتضيه ظاهره من أن النار محرمة على جميع الموحدين وأحاديث الشناعة دالة على أن بعضهم يعذب لكن العلماء أجوبة عن ذلك منها ما رواه مسلم عن ابن شهاب أنه قال عتب حديث الباب ثم نزلت بعد ذلك فرائض وأمر نرى أن الأمر

بابُ التَّيَمُّنِ فِي دُخُولِ الْمَسْجِدِ وَغَيْرِهِ . وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَبْدَأُ بِرِجْلِهِ الْيُمْنَى فَإِذَا خَرَجَ بَدَأَ بِرِجْلِهِ الْيُسْرَى **حَدَّثَنَا** سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْأَشْمَثِ بْنِ سُلَيْمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُحِبُّ التَّيَمُّنَ مَا اسْتَطَاعَ فِي شَأْنِهِ كَلَّمَهُ فِي طَهْرِهِ وَتَرَجُّلِهِ وَتَعَثُّلِهِ **بابُ** هَلْ تُنَبَّشُ قُبُورُ مُشْرِكِي الْجَاهِلِيَّةِ وَيَتَّخَذُ مَكَانَهَا مَسَاجِدَ يَقُولُ النَّبِيُّ ﷺ لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ .

قد انتهى إليها فن استطاع أن لا يغتر فلا يغتر وفي كلامه نظر لأن الصلوات الخمس نزل فرضها قبل هذه الواقعة قطعاً وظاهره يقتضي أن تاركها لا يعذب إذا كان موحداً وقيل المراد أن من قالها مخلصاً لا يترتب الترائض لأن الإخلاص يحمل على أداء اللازم وتعقب بمنع الملازمة وقيل المراد تحريم التخليد أو تحريم دخول النار المعدة للكافرين لا الطبقة المعدة للعصاة وقيل المراد تحريم دخول الدار بشرط حصول قبول العمل الصالح والتجاوز عن السيء وأنه أعلم وفي هذا الحديث من الفوائد إمامة الأعمى وإخبار المرء عن نفسه بما فيه من عاهة ولا يكون من الشكوى وأنه كان في المدينة مساجد للجماعة سوى مسجده صلى الله عليه وسلم والتخلف عن الجماعة في المطر والظلمة ونحو ذلك واتخاذ موضع معين للصلاة وأما النهي عن أبطان موضع معين من المسجد ففيه حديث رواد أبو داود وهو محمول على ما إذا استلزم رياء ونحوه وفيه تسوية الصفوف وإن عموم النهي عن أمانة الزائر من زاره مخصوص بما إذا كان الزائر هو الإمام الأعظم فلا يكره وكذا من أذن له صاحب المنزل وفيه التبرك بالمواضع التي صلى فيها النبي صلى الله عليه وسلم أو وطئها ويستناد منه أن من دعى من الصالحين ليتبرك به أنه يجب إذا أمن الفتنة ويحتمل أن يكون عتباناً لما طاب بذلك الوقوف على جهة القبلة بالقطع وفيه إجابة الناضل دعوة المفضول والتبرك بالمشيئة والوفاء بالوعد واستصحاب الزائر بعض أصحابه إذا علم أن المستدعى لا يكره ذلك والاستئذان على الداعي في بيته وإن تقدم منه طلب الحضور وإن اتخذ مكاناً في البيت للصلاة لا يستلزم وقضيته ولو أطلق عليه اسم المسجد وفيه اجتماع أهل المحلة على الإمام أو العالم إذا ورد منزل بعضهم يستفيدوا منه ويتبركوا به والتنبيه على من يظن به الفساد في الدين عند الإمام على جهة النصيحة ولا يعد ذلك غيبة وأن على الإمام أن يتثبت في ذلك ويحمل الأمر فيه على الوجه الجميل وفيه اقتداء من غاب عن الجماعة بلا عذر وأنه لا يكفي في الإيمان النطق من غير اعتقاد وأنه لا يخلد في النار من مات على التوحيد وترجم عليه البخاري غير ترجمة الباب * والذي قبله الرخصة في الصلاة في الرحال عند المطر وصلاة النوافل جماعة وسلام المأموم حين يسلم الإمام وإن رد السلام على الإمام لا يجب وإن الإمام إذا زار قوماً أهم وشهود عتبان بدراً وأكل الخزيرة وإن العمل الذي يبتغى به وجه الله تعالى ينجي صاحبه إذا قبله الله تعالى وإن من نسب من يظهر الإسلام إلى النفاق ونحوه بقرينة تقوم عنده لا يكفر بذلك ولا يفسق بل يعذر بالتأويل (قوله باب التيمن) أي البداءة باليمين (في دخول المسجد وغيره) بالخفض عطفاً على الدخول ويجوز أن يعطف على المسجد لكن الأول أفيد (قوله وكان ابن عمر) أي في دخول المسجد ولم أره موصولاً عنه لكن في المستدرک للحاكم من طريق معاوية بن قرة عن أنس أنه كان يقول من السنة إذا دخلت المسجد أن تبدأ برجلك اليمني وإذا خرجت أن تبدأ برجلك اليسرى والصحيح أن قول الصحابي من السنة كذا محمول على الرفع لكن لما لم يكن حديث أنس على شرط المصنف أشار إليه بإثر ابن عمر وعموم حديث عائشة يدل على البداءة باليمين في الخروج من المسجد أيضاً ويحتمل أن يقال في قولها ما استطاع احترازاً عما لا استطاع فيه التيمن شرعاً كدخول الخلاء والخروج من المسجد وكذا تعاطى الأشياء المستقدرة باليمين كالاستنجاء والتمخيط وعلمت عائشة رضي الله عنها حبه صلى الله عليه وسلم لما ذكرت ما أخبره لها بذلك وأما بالقرائن وقد تقدمت بقية مباحث حديثها هذا في باب التيمن في الوضوء والغسل (قوله باب هل تنبش قبور مشركي الجاهلية) أي دون غيرها

وما يُكره من الصلاة في القبور ورأى عمرُ أنس بن مالك يُصلي عند قبر فقال القبر القبر ولم يأمره
بالإعادة **حدثنا** محمد بن المثنى قال حدثنا يحيى عن هشام قال أخبرني أبي عن عائشة أن أم
حبيبة وأم سلمة ذكرا كنيسة رأيتها بالحبشة فيها تصاوير فذكرتا للنبي ﷺ فقال إن أولئك إذا
كان فيهم الرجل الصالح فمات بنوا على قبره مسجداً وصوروا فيه تلك الصور فأولئك شرارُ الخلق
عند الله يوم القيامة **حدثنا** مسدد قال حدثنا عبد الوارث عن أبي التياح عن أنس قال قدم النبي
ﷺ المدينة فنزل على المدينة في حي يُقال لهم بنو عمرو بن عوف فأقام النبي ﷺ صلى الله عليه وسلم
فيهم أربع عشرة ليلة ثم أرسل إلى بني النجار فجاءوا

من قبور الانبياء وأتباعهم لما في ذلك من الاهانة لهم بخلاف المشركين فانهم لا حرمة لهم وأما قوله لقول النبي صلى
الله عليه وسلم الى آخره فوجه التعليل ان الوعيد على ذلك يتناول من اتخذ قبورهم مساجد تعظيماً ومغلاة كما صنع
اهل الجاهلية وجرهم ذلك الى عبادتهم ويتناول من اتخذ أمكنة قبورهم مساجد بأن تنبش وترمي عظامهم فهذا
يختص بالانبياء ويلحق بهم أتباعهم وأما الكفرة فانه لا حرج في نبش قبورهم اذ لا حرج في اهانتهم ولا يلزم
من اتخاذ المساجد في أمكنتها تعظيم فعرف بذلك أن لا تعارض بين فعله صلى الله عليه وسلم في نبش قبور المشركين
واتخاذ مسجدهم مكانها وبين لعنه صلى الله عليه وسلم من اتخذ قبور الانبياء مساجد لما تبين من الفرق والتين الذي أشار اليه
وصلة باب الوفاء في أواخر البخاري من طريق هلال عن عروة عن عائشة بهذا اللفظ وفيه قصة ووصله في الجنائز
من طريق أخرى عن هلال وزاد فيه والنصاري وذكره في عدة مواضع من طريق أخرى بالزيادة (قوله وما يكره
من الصلاة في القبور) يتناول ماذا وقعت الصلاة على القبر أو الى القبر أو بين القبرين وفي ذلك الحديث رواه مسلم
من طريق أبي مرثد الغنوي مرفوعاً لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا اليها أو عليها (قلت) وليس هو على شرط
البخاري فأشار اليه في الترجمة وأورد معه أثر عمر الدال على ان النهي عن ذلك لا يقتضي فساد الصلاة والاثار
انذ كور عن عمر وروى عنه موصولاً في كتاب الصلاة لابي نعيم شيخ البخاري ولفظه بينما أنس يصلي الى قبر
ناداه عمر القبر القبر فظن أنه يعني القبر فلما رأى انه يعني القبر جاز القبر وصلي وله طرق أخرى بينها في تعليق التعليق
منها من طريق حميد عن أنس نحوه وزاد فيه فقال بعض من يلين انما يعني القبر فتنجيت عنه وقوله القبر القبر بالنصب
فيهما على التحذير (وقوله ولم يأمره بالإعادة) استنبطه من تمامي أنس على الصلاة ولو كان ذلك يقتضي فسادها
لنقضها وأستأنف (قوله حدثنا محمد بن المثنى قال حدثنا يحيى) هو الفطان (عن هشام) هو ابن عروة (قوله عن عائشة)
في رواية الاسماعيل من هذا الوجه أخبرني عائشة (قوله ان أم حبيبة) أي رملة بنت أبي سفيان الأموية (وأم سلمة)
أي هند بنت أبي أمية الخزومية وهما من أزواج النبي صلى الله عليه وسلم وكانتا من هاجر الى الحبشة كما سيأتي في موضعه
(قوله ذكرنا) كذا لاكثر الروايات والمستمل والحموي ذكرنا بالتذكير وهو مشكل (قوله رأيتها) أي هاتين كان معها
وللكشميين والاصيلي وأتاهما وسيأتي للمصنف قرياً في باب الصلاة في البيعة من طريق عبدة عن هشام ان تلك الكنيسة
كانت تسمى مارية بكسر الراء وتخفيف الياء التحتانية وله في الجنائز من طريق مالك عن هشام نحوه وزاد في أوله لما
اشتكى النبي صلى الله عليه وسلم ومن طريق هلال عن عروة بلفظ قال في مرضه الذي مات فيه ولمسلم من حديث جندب
أنه صلى الله عليه وسلم قال نحو ذلك قبل أن يتوفي بخمس وزاد فيه فلا تتخذوا القبور مساجد فاني أنها كم عن ذلك انتهى
وفائدة التنصيص على زمن النهي الإشارة الى أنه من الامر المحكم الذي لم ينسخ لكونه صدر في آخر حياته صلى الله عليه وسلم
(قوله ان أولئك) بكسر الكاف ويجوز فتحها (قوله فمات) عطف على قوله كان وقوله بنوا جواب اذا (قوله ويحوروا
في تلك الصور) وللمستمل تيك الصور بالياء التحتانية بدل اللام وفي الكاف فيها وفي أولئك ما في أولئك الماضية وانما

مُتَقَلِّدِي السُّيُوفِ كَأَنِّي أَنْظَرُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ عَلَى رَأْسِهِ وَأَبُو بَكْرٍ رَدَفُهُ وَمَلَأَ بَنِي النَّجَّارِ حَوْلَهُ حَتَّى أَلْقَى
بِفَنَاءِ أَبِي أَيُّوبَ وَكَانَ يُحِبُّ أَنْ يُصَلِّيَ حَيْثُ أَذَرَ كُنْتُهُ الصَّلَاةَ وَيُصَلِّيَ فِي مَرَايِضِ الْقَوْمِ وَأَنَّهُ أَمَرَ بِنِيَاءِ
الْمَسْجِدِ فَأَرْسَلَ إِلَى مَلَأَةٍ مِنْ بَنِي النَّجَّارِ فَقَالَ يَا بَنِي النَّجَّارِ تَأْمِنُونِي بِحَائِطِكُمْ هَذَا قَالُوا لَا وَاللَّهِ لَا نَطْلُبُ
نَمْنَهُ إِلَّا إِلَى اللَّهِ فَقَالَ أَنَسٌ فَكَانَ فِيهِ مَا أَقُولُ لَكُمْ قُبُورُ الْمُشْرِكِينَ وَفِيهِ خَرْبٌ وَفِيهِ نَخْلٌ فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ
بِقُبُورِ الْمُشْرِكِينَ فَنُذِشَتْ ثُمَّ بِالْخَرْبِ فَسَوِّتَ وَبِالنَّخْلِ فَتَطَاعَ فَصَفَّوْا النَّخْلَ قِبَلَةَ الْمَسْجِدِ وَجَعَلُوا
عِضَادَتِيهِ الْحِجَارَةَ وَجَعَلُوا يَنْقُلُونَ الصَّخَرَ وَهُمْ يَرْتَجِزُونَ وَالنَّبِيُّ ﷺ مَعَهُمْ وَهُوَ يَقُولُ
اللَّهُمَّ لَا خَيْرَ إِلَّا خَيْرُ الْآخِرَةِ * فَاعْفِرْ لِلْأَنْصَارِ وَالْمُهَاجِرَةِ

فعل ذلك أوائلهم ليتأنسوا برؤية تلك الصور ويتذكروا أحوالهم الصالحة فيجتهدون كاجتهادهم ثم خاف من
بعدهم خلوف جهلوا مرادهم ووسوس لهم الشيطان أن أسلافكم كانوا يعبدون هذه الصور ويعظمونها فاعبدوها
فحذر النبي صلى الله عليه وسلم عن مثل ذلك سد الذريعة المؤدية إلى ذلك وفي الحديث دليل على تحريم التصوير
وجمل بعضهم الوعيد على من كان في ذلك الزمان لقرب العهد بعبادة الأوثان وأما الآن فلا وقد أطنب بن دقيق العيد
في رد ذلك كما سيأتي في كتاب اللباس وقال البيضاوي لما كانت اليهود والنصارى يسجدون لقبور الأنبياء تعظيماً لشأنهم
ويجعلونها قبلة يتوجهون في الصلاة نحوها واتخذوها أوثاناً لعنهم ومنع المسلمين عن مثل ذلك فاما من اتخذ مسجداً في جوار
صالح وقصد التبرك بالقرب منه لا التعظيم له ولا التوجه نحوه فلا يدخل في ذلك الوعيد وفي الحديث جواز حكاية ما يشاهده
المؤمن من العجائب ووجوب بيان حكم ذلك على العالم به وذم فاعل المحرمات وإن الاعتبار في الأحكام بالشرع
لألا تعقل وفيه كراهية الصلاة في المقابر سواء كانت بجانب القبر أو عليه أو إليه وسيأتي بيان ذلك قريباً وبأن حديث
أنس في بناء المسجد مبسوطاً في كتاب الهجرة وأسناده كلهم بصريون وقوله فيه فاقام فيهم أربعين يوماً وكذا
للمستملى والحموي وللباقيين أربع عشرة وهو الصواب من هذا الوجه وكذا رواه أبو داود عن مسدد شيخ البخاري
وفيه وقد اختلف فيه أهل السير كما سيأتي وقوله وأرسل إلى بني النجار هم أخوال عبد المطلب لأن أمه سلمى منهم فأراد
النبي صلى الله عليه وسلم النزول عندهم لما تحول من قباء والنجار بطن من الخزرج واسمه تيم اللات بن ثعلبة (قوله
متقلدين السيوف) منصوب على الحال وفي رواية كريمة متقلدي السيوف بحذف النون والسيوف مجرورة بلاضافة (قوله
وأبو بكر ردفه) كأن النبي صلى الله عليه وسلم أردفه تترى فانه وتنو بها بقدره ولا فقد كان لا يكر نافة هاجر عليها
كما سيأتي بيانه في الهجرة وقوله وملا بني النجار حوله أي جماعتهم وكانهم مشوامعه أداو قوله حتى ألقى أي التي رحلة
والفناء الناحية المتسعة أمام الدار (قوله وأنه أمر) بالفتح على البناء للفاعل وقيل روى بالضم على البناء للمفعول
(قوله تأمنوني) بالثنية اذكروني ثمنه لأذكر لكم الثمن الذي أختاره قال ذلك على سبيل المساومة فكأنه قال
ساوموني في الثمن (قوله لا نطلب ثمنه إلا إلى الله) تقديره لا نطلب الثمن لكن الأمر فيه إلى الله أو إلى بمعنى من وكذا
عند الاسماعيلي لا نطلب ثمنه إلا من الله وزاد ابن ماجه أبداً وظاهر الحديث أنهم لم يأخذوا منه ثمناً وخالف في ذلك
أهل السير كما سيأتي (قوله فكان فيه) أي في الحائط الذي بني في مكانه المسجد (قوله وفيه خرب) قال ابن الجوزي
المعروف فيه فتح الحياء المعجمة وكسر الراء بعدها موحدة جمع خربة ككلمة وكلمة (قلت) وكذا ضبط في سنن أبي داود
وحكي الخطابي أيضاً كسر أوله وفتح ثانيه جمع خربة كعنب وعنبه ولا يكشميني حرث بفتح الحياء المهملة وسكون
الراء بعدها مثناة وقد بين أبو داود أن رواية عبد الوارث بالمعجمة والموحدة ورواية حماد بن سلمة عن أبي التياح
بالمهملة والمثناة فعلى هذا فرأيت الكشميني وهم لأن البخاري إنما أخرجه من رواية عبد الوارث وذكر الخطابي
فيه ضبطاً آخر وفيه بحث سيأتي مع بقية ما فيه في كتاب الهجرة إن شاء الله تعالى (قوله في آخره فاعفّر للنصارى)

بابُ الصَّلَاةِ فِي مَرَايِضِ الْغَنَمِ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ عَنْ أَنَسٍ قَالَ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي فِي مَرَايِضِ الْغَنَمِ ثُمَّ سَمِعْتُهُ بَعْدُ يَقُولُ كَانَ يُصَلِّي فِي مَرَايِضِ الْغَنَمِ قَبْلَ أَنْ يُبْنِيَ الْمَسْجِدَ **بابُ الصَّلَاةِ فِي مَوَاضِعِ الْإِبِلِ حَدَّثَنَا** صَدَقَةُ بْنُ الْفَضْلِ قَالَ أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَيَّانَ قَالَ حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ قَالَ رَأَيْتُ أَبْنَ عُمَرَ يُصَلِّي إِلَى بَعِيرِهِ وَقَالَ رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَفْعَلُهُ

كذا للاكثر وللمستملى والحموى فاغفر الانصار بحذف اللام وبوجه بأنه ضمن أغفر معنى استر وقد رواه أبو داود عن مسدد بلفظ فانصر الانصار وفي الحديث جواز التصرف في المقبرة المملوكة بالهبة والبيع وجواز نبش القبور الدارسة اذ لم تكن محترمة وجواز الصلاة في مقابر المشركين بعد نبشها وأخراج ما فيها وجواز بناء المساجد في أماكنها قيل وفيه جواز قطع الاشجار المثمرة للحاجة أخذاً من قوله وأمر بالنخل فقطع وفيه نظر لا حتمال أن يكون ذلك مما لا يشرع اما بأن يكون ذكورا أو أما أن يكون طراً عليه ما قطع ثمرته وسيأتي صفة هيئة بناء المسجد من حديث ابن عمر وغيره قريبا (قوله باب الصلاة في مراض الغنم) أي أما كنها وهو بالوحدة والضاد المعجمة جمع مريض بكسر الميم وحديث أنس طرف من الحديث الذي قبله لكن بين هناك أنه كان يجب الصلاة حيث أدركته أي حيث دخل وقتها سواء كان في مراض الغنم أو غيرها وبين هناك أن ذلك كان قبل أن يبني المسجد ثم بعد بناء المسجد صار لا يجب الصلاة في غيره الا لضرورة قال ابن بطلان هذا الحديث حجة على الشافعي في قوله بتجاسة أبواب الغنم وأبعارها لان مراض الغنم لا تسلم من ذلك وتعقب بأن الاصل الطهارة وعدم السلامة منها غالب واذا تعارض الاصل والغالب قدم الاصل وقد تقدم مزيد بحث فيه في كتاب الطهارة في باب أبواب الابل (تنبية) القائل ثم سمعته بعد يقول هو شعبة يعني أنه سمع شيخه يزيد فيه القيد المذكور بعد ان سمع منه بدونه ومفهوم الزيادة أنه صلى الله عليه وسلم لم يصل في مراض الغنم بعد بناء المسجد لكن قد ثبت اذنه في ذلك كما تقدم في كتاب الطهارة (قوله باب الصلاة في مواضع الابل) كانه يشير الى ان الاحاديث الواردة في التفرقة بين الابل والغنم ليست على شرطه لكن لها طرق قوية منها حديث جابر بن سمرة عند مسلم وحديث البراء بن عازب عند أبي داود وحديث أبي هريرة عند الترمذي وحديث عبد الله بن مغفل عند النسائي وحديث سيرة بن معبد عند ابن ماجه وفي معظمها التعبير بمعاطن الابل ووقع في حديث جابر بن سمرة والبراء مبارك الابل ومثله في حديث سليك عند الطبراني وفي حديث سيرة وكذا في حديث أبي هريرة عند الترمذي أعطان الابل وفي حديث أسيد بن حضير عند الطبراني مناخ الابل وفي حديث عبد الله بن عمر وعند أحمد مرابد الابل فعبر المصنف بالمواضع لانها أشمل والمعاطن أخص من المواضع لان المعاطن مواضع اقامتها عند الماء خاصة وقد ذهب بعضهم الى ان النهي خاص بالمعاطن دون غيرها من الاماكن التي تكون فيها الابل وقيل هو مأواها مطلقا نقله صاحب المغني عن أحمد وقد نازع الاسماعيلي المصنف في استدلاله بحديث ابن عمر المذكور بأنه لا يلزم من الصلاة الى البعير وجعله سترة عدم كراهية الصلاة في مبركه وأجيب بأن مراده الاشارة الى ما ذكر من علة النهي عن ذلك وهي كونها من الشياطين كما في حديث عبد الله بن مغفل فانها خلقت من الشياطين ونحوه في حديث البراء كانه يقول لو كان ذلك مانعا من صحة الصلاة لامتنع مثله في جعلها امام المصلي وكذلك صلاة راكبها وقد ثبت انه صلى الله عليه وسلم كان يصلي النافلة وهو على بعيره كما سيأتي في ابواب الوتر وفرق بعضهم بين الواحد منها وبين كونها مجتمعة لما طبعت عليه من النفار المفضي الى تشويش قلب المصلي بخلاف الصلاة على المركوب منها أو الى جهة واحد معقول وسيأتي بقية الكلام على حديث ابن عمر في أبواب سترة المصلي ان شاء الله تعالى وقيل علة النهي في التفرقة بين الابل والغنم بأن عادة أصحاب الابل

باب مَنْ صَلَّى وَقَدَّاهُ تَنُورٌ أَوْ نَارٌ أَوْ شَيْءٌ مِمَّا يُعْبَدُ فَارَادَ بِهِ اللَّهُ . وَقَالَ الزَّهْرِيُّ أَخْبَرَنِي أَنَسٌ قَالَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ عُرِضَتْ عَلَى النَّارِ وَأَنَا أُصَلِّي **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ قَالَ انْخَسَفَتِ الشَّمْسُ فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . ثُمَّ قَالَ أُرِيتُ النَّارَ فَلَمْ أَرَ مَنْظَرًا كَالْيَوْمِ قَطُّ أَفْطَحَ

النفوط يقر بها فتنجس اعطائها وعادة أصحاب الغنم تركه حكاية الطحاوي عن شريك واستبعده وغلط أيضا من قال ان ذلك بسبب ما يكون في معاطنها من أبوالها وأروائها لان مراض الغنم تشركها في ذلك وقال ان النظر يقتضي عدم التفرقة بين الابل والغنم في الصلاة وغيرها كما هو مذهب أصحابه وتعقب بأنه مخالف للاحاديث الصحيحة المصرحة بالتفرقة فهو قياس فاسد الاعتبار واذ ثبت الخبر بطلت معارضته بالقياس اتفاقا لكن جمع بعض الأئمة بين عموم قوله جعلت لي الارض مسجدا وطهورا بين أحاديث الباب بحملها على كراهة التنزيه وهذا أولى والله أعلم (تسكلمة) وقع في مسند أحمد من حديث عبد الله بن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي في مراض الغنم ولا يصلي في مراض الابل والبقر وسنده ضعيف ولو ثبت لأفاد ان حكم البقر حكم الابل بخلاف ما ذكره ابن المنذر ان البقر في ذلك كالغنم (قوله باب من صلى وقداه التنور) بالنصب على الطرف والتنور ينتج المثناة وتشديد النون المضمومة ما توقد فيه النار للخبز وغيره وهو في الاكثر يكون حفيرة في الارض وربما كان على وجه الارض وهم من خصه بالاول قيل هو معرب وقيل هو عربي توافقت عليه الالسنه وانما خصه بالذكر مع كونه ذكر النار بعده اهتماما به لان عبدة النار من الجوس لا يعبدونها إلا اذا كانت متوقدة بالجمركا لتي في التنور وأشار به الى ما ورد عن ابن سيرين انه كره الصلاة الى التنور وقال هو بيت نار اخرج ابن أبي شيبة وقوله أو شيء من العام بعد الخاص فتدخل فيه الشمس مثلا والاصنام والتماثيل والمراد أن يكون ذلك بين المصلي وبين القبلة (قوله وقال الزهري) هو طرف من حديث طويل يأتي موصولا في باب وقت الظهر وقد تقدم طرف منه في كتاب العلم وسيأتي باللفظ الذي ذكره هنا في كتاب التوحيد وحديث ابن عباس يأتي الكلام عليه بتمامه في صلاة الكسوف فقد ذكره بتمامه هناك بهذا الاسناد وتقدم أيضا طرف منه في كتاب الايمان وقد نازعه الاسماعيلي في الترجمة فقال ليس ما أرى الله نبيه من النار بمنزلة نار معبودة لقوم يتوجه المصلي اليها وقال ابن التين لاحجة فيه على الترجمة لانه لم يفعل ذلك مختارا وانما عرض عليه ذلك للمعنى الذي أراده الله من تنبيه العباد وتعقب بان الاختيار وعدمه في ذلك سواء منه لانه صلى الله عليه وسلم لا يقر على باطل فدل على أن مثله جائز وتفرقة الاسماعيلي بين القصد وعدمه وان كانت ظاهرة لكن الجامع بين الترجمة والحديث وجود نار بين المصلي وبين قبلته في الجملة وأحسن من هذا عندى ان يقال لم يفصح المصنف في الترجمة بكراهة ولا غيرها فيحتمل أن يكون مراده التفرقة بين من بقي ذلك بينه وبين قبلته وهو قادر على ازالته أو انحرافه عنه وبين من لا يقدر على ذلك فلا يكره في حق الثاني وهو انطابق لحديثي الباب ويكره في حق الاول كما سيأتي التصريح بذلك عن ابن عباس في التماثيل وكما روى ابن أبي شيبة عن ابن سيرين أنه كره الصلاة الى التنور أو الى بيت نار ونازعه أيضا من المتأخرين القاضي الهروي في شرح الهداية فقال لا دلالة في هذا الحديث على عدم الكراهة لانه صلى الله عليه وسلم قال أريت النار ولا يلزم أن تكون امامه متوجها اليها بل يجوز أن تكون عن يمينه أو عن يساره أو غير ذلك قال ويحتمل أن يكون ذلك وقع له قبل شروعه في الصلاة انتهى وكان البخاري رحمه الله كوشف بهذا الاعتراض فعجل بالجواب عنه حيث صدر الباب بالمعلق عن أنس فتمية عرضت على النار وأنا أصلي وأما كونه راعيا امامه فسياق حديث ابن عباس يقتضيه فقيه أنهم قالوا له بعد ان انصرف يا رسول الله رأيناك تناولت شيئا في مقامك ثم رأيناك تسكمت أي تأخرت الى خلف وفي جوابه ان ذلك بسبب كونه أرى النار وفي حديث أنس المعلق هنا عنده في

باب كراهية الصلاة في المقابر حديثنا مُسَدَّدٌ قَالَ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ قَالَ أَخْبَرَنِي نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ آجِعُكُمْ فِي بُيُوتِكُمْ مِنْ صَلَاتِكُمْ وَلَا تَتَّخِذُوهَا قُبُورًا **باب الصلاة** فِي مَوَاضِعِ الْخَسْفِ وَالْعَذَابِ .

كتاب التوحيد موصولا لقد عرضت على الجنة والنار آثقا في عرض هذا الحائط وأنا أصلي وهذا يدفع جواب من فرق بين القريب من المصلي والبعيد (قوله باب كراهية الصلاة في المقابر) استنبط من قوله في الحديث ولا تتخذوها قبورا أن القبور ليست بمحل للعبادة فتكون الصلاة فيها مكروهة وكأنه أشار إلى أن مارواه أبو داود والترمذي في ذلك ليس على شرطه وهو حديث أبي سعيد الخدري مرفوعا الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام رجاله ثقات لكن اختلف في وصله وإرساله وحكم مع ذلك بصحته الحاكم وابن حبان (قوله حديثنا يحيى) هو القطان وعبيد الله هو ابن عمر العمري (قوله من صلاتكم) قال القرطبي من للتبويض والمراد النوافل بدليل مارواه مسلم من حديث جابر مرفوعا إذا قضى أحدكم الصلاة في مسجده فليجعل لبيته نصيبا من صلاته (قلت) وليس فيه ما ينفي الاحتمال وقد حكى عياض عن بعضهم أن معناه اجعلوا بعض فرائضكم في بيوتكم ليقتدى بكم من لا يخرج إلى المسجد من نسوة وغيرهن وهذا وإن كان محتملا لكن الأول هو الراجح وقد بالغ الشيخ محي الدين فقال لا يجوز حمله على الفريضة وقد نازع الاسماعيلي المصنف أيضا في هذه الترجمة فقال الحديث دال على كراهية الصلاة في القبر لافي المقابر (قلت) قد ورد بلفظ المقابر كما رواه مسلم من حديث أبي هريرة بلفظ لا تجعلوا بيوتكم مقابر وقال ابن التين تأوله البخاري على كراهية الصلاة في المقابر وتأوله جماعة على أنه إنما فيه النذب إلى الصلاة في البيوت إذا الموتى لا يصلون كأنه قال لا تكونوا كالموتى الذين لا يصلون في بيوتهم وهي القبور قال فاما جواز الصلاة في المقابر أو المنع منه فليس في الحديث ما يؤخذ منه ذلك (قلت) ان أراد أنه لا يؤخذ منه بطريق المنطوق فسلم وان أراد نفي ذلك مطلقا فلا فقد قد منا وجه استنباطه وقال في النهاية تبعاً للمطالع ان تأويل البخاري مرجوح والاولى قول من قال معناه ان الميت لا يصلي في قبره وقد نقل ابن المنذر عن أكثر أهل العلم أنهم استدلوا بهذا الحديث على ان المقبرة ليست بموضع الصلاة وكذا قال البغوي في شرح السنة والخطابي وقال أيضا يحتمل ان المراد لا تجعلوا بيوتكم وطناً للنوم فقط لا تصلون فيها فان النوم أخو الموت والميت لا يصلي وقال التوربشتي حاصل ما يحتمله أربعة معان فذكر الثلاثة الماضية ورابعها يحتمل أن يكون المراد ان من لم يصل في بيته جعل نفسه كاليت وبيته كالقبر (قلت) ويؤيده مارواه مسلم مثل البيت الذي يذكر الله فيه والبيت الذي لا يذكر الله فيه كمثل الحي والميت قال الخطابي وأما من تأوله على النهي عن دفن الموتى في البيوت فليس بشيء فقد دفن رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيته الذي كان يسكنه أيام حياته (قلت) ما ادعى انه تأويل هو ظاهر لفظ الحديث ولا سيما ان جعل النهي حكماً منفصلاً عن الامر وما استدلل به على رده تعقبه الكرمانى فقال لعل ذلك من خصائصه وقد روي ان الانبياء يدفنون حيث يموتون (قلت) هذا الحديث رواه ابن ماجه مع حديث ابن عباس عن أبي بكر مرفوعا ما قبض نبي الا دفن حيث يقبض وفي اسناده حسين بن عبد الله الهاشمي وهو ضعيف وله طريق أخرى مرسله ذكرها البيهقي في الدلائل وروى الترمذي في الشمائل والنسائي في الكبرى من طريق سالم بن عبيد الاشجعي الصحابي عن أبي بكر الصديق انه قيل له فأين يدفن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في المكان الذي قبض الله فيه روحه فانه لم يقبض روحه الا في مكان طيب اسناده صحيح لكنه موقوف والذي قبله أصرح في المقصود واذ حمل دفنه في بيته على الاختصاص لم يبعد نهى غيره عن ذلك بل هو متجه لان استمرار الدفن في البيوت بما سيرها مقابر فتصير الصلاة فيها مكروهة ولفظ حديث أبي هريرة عند مسلم أصرح من حديث الباب وهو قوله لا تجعلوا بيوتكم مقابر فان ظاهره يقتضي النهي عن الدفن في البيوت مطلقاً والله أعلم (قوله باب الصلاة في مواضع الخسف والعذاب) أي ما حكيها وذكروا العذاب بعد الخسف من العام

وَيَذْكُرُ أَنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَرِهَ الصَّلَاةَ بِخَسْفِ بَابِلَ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنِي
 مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 قَالَ لَا تَدْخُلُوا عَلَى هَؤُلَاءِ الْمُعَذِّبِينَ إِلَّا أَنْ تَكُونُوا بَاكِينَ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا بَاكِينَ فَلَا تَدْخُلُوا عَلَيْهِمْ
 لَا يُصِيبُكُمْ مَا أَصَابَهُمْ

بعد الخالص لان الخسف من جملة العذاب (قوله ويذكر ان عليا) هذا الاثر رواه ابن أبي شيبة من طريق عبد الله
 ابن أبي الحلبي وهو بضم الهم وكسر المهمللة وتشديد اللام قال كنا مع علي فمررنا على الخسف الذي يابل فلم يصل حتي
 أجازه أي تعاده ومن طريق أخرى عن علي قال ما كنت لأصلي في أرض خسف الله بها ثلاث مرار والظاهر أن قوله ثلاث
 مرار ليس متعلق بالخسف لانه ليس فيها الا خسف واحد وانما أراد أن عليا قال ذلك ثلاثا ورواه أبو داود مرفوعا من وجه
 آخر عن علي ولفظه نهاني حبيبي صلى الله عليه وسلم أن أصلي في أرض بابل فانها ملعونة في اسناده ضعف واللائق بتعاني
 المصنف ما تقدم والمراد بالخسف هنا ما ذكر الله تعالى في قوله فأتني الله بنيانهم من القواعد فخر عليهم السقف من فوقهم الآية
 ذكر أهل التفسير والاخبار أن المراد بذلك ان النمرود بن كنعان بني بابل بنينا عظيمًا يقال ان ارتفاعه كان خمسة آلاف
 ذراع فخسف الله بهم قال الخطابي لأعلم أحدا من العلماء حرم الصلاة في أرض بابل فان كان حديث علي ثابت فلعنه
 نها أن يتخذها وطئ لانه اذا أقام بها كانت صلاته فيها يعني أطلق المزموم وأراد اللزم قال فيحتمل ان النهي خاص
 بعلي انذار له بما لقي من الفتنة بالعراق (قلت) وسياق قصة علي الاولى يتعد هذا التأويل والله أعلم (قوله حدثنا
 اسمعيل بن عبد الله) هو ابن أبي أويس ابن أخت مالك (قوله لا تدخلوا) كان هذا النهي لما مروا مع النبي صلى الله
 عليه وسلم بالحجر ديار نمود في حال توجههم الي تبوك وقد صرح المصنف في أحاديث الانبياء من وجه آخر عن ابن
 عمر ببعض ذلك (قوله هؤلاء المعذبين) بفتح الذا المفعول المعجمة وله في أحاديث الانبياء لا تدخلوا مساكن الذين ظلموا
 أنفسهم (قوله الا أن تكونوا باكين) ليس المراد الافتصار في ذلك على ابتداء الدخول بل دائما عند كل جزء من الدخول
 واما الاستقرار فالكيفية المذكورة مطلوبة فيه بالاولوية وسيأتي انه صلى الله عليه وسلم لم ينزل فيه البتة قال ابن
 بطال هذا يدل على اباحة الصلاة هناك لان الصلاة موضع بكاء وتضرع كأنه يشير الى عدم مطابقة الحديث لاثر علي
 (قلت) والحديث مطابق له من جهة ان كلا منها فيه ترك النزول كما وقع عند المصنف في المغازي في آخر الحديث
 ثم قنع صلى الله عليه وسلم رأسه وأسرع السير حتى أجاز الوادي فدل على انه لم ينزل ولم يصل هناك كما صنع علي
 في خسف بابل وروى الحاكم في الاكليل عن أبي سعيد الخدري قال رأيت رجلا جاء بخاتم وجدء بالحجر في
 بيوت المعذبين فاعرض عنه النبي صلى الله عليه وسلم واستتر بيده أن ينظر اليه وقال القه فآلقاه لكن اسناده ضعيف
 وسيأتي نهيه صلى الله عليه وسلم ان يستقي من مياههم في كتاب أحاديث الانبياء ان شاء الله تعالى (قوله لا يصيبكم)
 بالرفع على أن لانا فية والمعني لثلا يصيبكم ويجوز الجزم على أنها ناعية وهو أوجه وهربى بمعنى الخبر وللمصنف في
 أحاديث الانبياء أن يصيبكم أي خشية ان يصيبكم ووجه هذه الخشية إن البكاء يعنه على التفكير والاعتبار فكانه
 أمرهم بالتفكر في أحوال توجب البكاء من تقدير الله تعالى على أولئك بالكفر مع تمكنه لهم في الأرض واهلهم
 مدة طويلة ثم إيقاع نعمته بهم وشدة عذابه وهو سبحانه مقلب القلوب فلا يأمن المؤمن ان تكون عاقبته الى مثل ذلك
 والتفكر أيضا في مقابلة أولئك نعمة الله بالكفر واهلهم أعمال عقوبتهم فيها يوجب الايمان به والطاعة له فمن مر
 عليهم ولم يتفكر فيما يوجب البكاء اعتبارا باحوالهم فقد شابههم في الاهمال ودل على قساوة قلبه وعدم خشوعه فلا
 يأمن أن يجره ذلك الى العمل بمثل أعمالهم فيصيبه ما أصابهم وبهذا يندفع اعتراض من قال كيف يصيب عذاب الظالمين
 من ليس بظالم لانه بهذا التقرير لا يأمن ان يصير ظالما فيعذب بظلمه وفي الحديث الحث على المرافقة والزجر عن

بابُ الصَّلَاةِ فِي الْبَيْعَةِ . وَقَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِنَّا لَا نَدْخُلُ كَنَائِسَكُمْ مِنْ أَجْلِ التَّمَاثِيلِ الَّتِي فِيهِ الصُّوَرُ وَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يُصَلِّي فِي الْبَيْعَةِ إِلَّا بَيْعَةً فِيهَا تَمَائِيلٌ **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدٌ قَالَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ ذَكَرَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَنِيسَةً رَأَتْهَا بِأَرْضِ الْحَبَشَةِ يَقَالُ لَهَا مَارِيَةُ فَذَكَرَتْ لَهُ مَا رَأَتْ فِيهَا مِنَ الصُّوَرِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ **أُولَئِكَ قَوْمٌ إِذَا مَاتَ فِيهِمُ الْعَبْدُ الصَّالِحُ أَوْ الرَّجُلُ الصَّالِحُ بَنَوْا عَلَى قَبْرِهِ مَسْجِدًا وَصَوَّرُوا فِيهِ تِلْكَ الصُّوَرِ أُولَئِكَ شِرَارُ الْخَلْقِ عِنْدَ اللَّهِ** **باب حَدَّثَنَا** أَبُو الْيَمَانِ قَالَ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَةَ أَنَّ عَائِشَةَ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ قَالَا لَمَّا نَزَلَ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ طَفِقَ يَطْرَحُ خَمْيَصَةً لَهُ عَلَى وَجْهِهِ فَإِذَا أَنْغَمَ بِهَا كَشَفَهَا عَنْ وَجْهِهِ فَقَالَ وَهُوَ كَذَلِكَ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ يُحْذَرُ مَا صَنَعُوا **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ قَاتَلَ اللَّهُ الْيَهُودَ اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ

السكنى في ديار المعذنين والاسراع عند المرور بها وقد أشير إلى ذلك في قوله تعالى وسكنتم في مساكن الذين ظلموا أنفسهم وتبين لكم كيف فعلنا بهم (قوله باب الصلاة في البيعة) بكسر الموحدة بعدها مثناة تحتانية معبد للنصارى قال صاحب المحكم البيعة صومعة الراهب وقيل كنيسة النصارى والثاني هو المعتمد ويدخل في حكم البيعة الكنيسة وبيت المدارس والصومعة وبيت الصنم وبيت النار ونحو ذلك (قوله وقال عمرانا لا ندخل كنائسكم) وفي رواية الاصيلي كنائسهم (قوله من أجل التماثيل) هو جمع تماثيل بمثناة ثم مثناة بينهما ميم وبينه وبين الصورة عموم وخصوص مطلق فالصورة أعم (قوله التي فيها) الضمير يعود على الكنيسة والصور بالجر على انها بدل من التماثيل أو بيان لها أو بالنصب على الاختصاص أو بالرفع أي ان التماثيل مصورة والضمير على هذا للتماثيل وفي رواية الاصيلي والصور بزيادة الواو العاطفة وهذا الأثر وصله عبد الرزاق من طريق أسلم مولى عمر قال لما قدم الشام صنع له رجل من النصارى طعاما وكان من عظمائهم وقال أحب ان تجيئي وتكرمني فقال له عمر اننا لا ندخل كنائسكم من اجل الصور التي فيها يعني التماثيل وتبين بهذا ان روايتي النصب والجر أوجه من غيرهما والرجل المذكور من عظمائهم اسمه قسطنطين سماه مسلمة بن عبد الله الجني عن عمه أبي مسجعة بن ربي عن عمر في قصة طويلة اخرجها (قوله وكان بن عباس) اوصله البغوي في الجعديات وزاد فيه فان كان فيها تماثيل خرج فصلي في المطر وقد تقدم في باب من صلي وقدامه تنور ان لامعارضة بين هذين البابين وان الكراهة في حال الاختبار (قوله حدثنا محمد) هو ابن سلام كما صرح به ابن السكن في روايته وعبد هو ابن سليمان وقد تقدم الكلام على المتن قبل خمسة ابواب ومطابقته للترجمة من قوله بنوا على قبره مسجدا فان فيه اشارة إلى نهي المسلم عن أن يصلي في الكنيسة فيتخذها بصلاته مسجدا والله أعلم (قوله باب) كذا في أكثر الروايات بغير ترجمة وسقط من بعض الروايات وقد قررنا ان ذلك كالتصل من الباب فله تعلق بالباب الذي قبله والجامع بينهما الجرح عن اتخاذ القبور مساجد وكأنه أراد أن يبين أن فعل ذلك مذموم سواء كان مع تصوير أم لا (قوله لما نزل) كذا في ذر فتمتحتين والنما على محذوف أي الموت وغيره بضم النون وكسر الزاي وطفق أي جعل والخميص كساء له السلام كما تقدم (قوله فقال وهو كذا) أي في تلك الحال ويحتمل أن يكون ذلك في الوقت الذي ذكرت فيه أم سلمة وأم حبيبة

باب قول النبي ﷺ جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً **حدثنا** محمد بن سنان قال حدثنا هُشَيْمٌ قال حدثنا سيار هو أبو الحكم قال حدثنا يزيد الفَقِيرُ قال حدثنا جابر بن عبد الله قال قال رسول الله ﷺ أُعْطِيتُ خَمْساً لَمْ يُعْطَ مِنْ الْأَنْبِيَاءِ قَبْلِي . نُصِرْتُ بِالرَّغَبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ . وَجُعِلَتْ لِيَ الْأَرْضُ مَسْجِداً وَطَهُوراً . وَأَيُّمَا رَجُلٍ مِنْ أُمَّتِي أَدْرَكَتْهُ الصَّلَاةُ فَلْيُصَلِّ . وَأُخِلَّتْ لِيَ الْغَنَائِمُ . وَكَانَ النَّبِيُّ يُبْعَثُ إِلَى قَوْمِهِ خَاصَّةً ، وَبُعِثْتُ إِلَى النَّاسِ كَافَّةً . وَأُعْطِيتُ الشَّفَاعَةَ **باب** نوم المرأة في المسجد **حدثنا** عُبيد بن إسْمَعِيلَ قال حدثنا أبو أسامة عن هشام عن أبيه عن عائشة أَنَّ وَلِيدَةً كَانَتْ سَوْدَاءَ لِحَيٍّ مِنَ الْعَرَبِ فَأَعْتَقَهَا فَكَانَتْ مَعَهُمْ قَالَتْ فَخَرَجَتْ صَدِيقَةً لَهَا عَلَيْهَا وَشَاحٌّ أَخْرَجَ مِنْ سُيُورٍ قَالَتْ فَوَضَعَتْهُ أَوْ وَقَعَ مِنْهَا فَمَرَّتْ بِهِ

أمر الكنيسة التي رآها بارض الحبشة وكانه صلى الله عليه وسلم علم انه من نحل من ذلك المرض خاف ان يعظم قبره كما فعل من مضي فلعن اليهود والنصارى اشارة الى ذم من يفعل فعلهم وقوله اتخذوا جملة مستأنفة على سبيل البيان لموجب اللعن كأنه قيل ما سبب لعنهم فاجيب بقوله اتخذوا وقوله يحذر ما صنعوا جملة أخرى مستأنفة من كلام الراوي كأنه سئل عن حكمة ذكر ذلك في ذلك الوقت فاجيب بذلك وقد استشكل ذكر النصارى فيه لان اليهود لهم أنبياء بخلاف النصارى فليس بين عيسى وبين نبينا صلى الله عليه وسلم نبي غيره وليس له قبر والجواب انه كان فيهم أنبياء أيضا لكنهم غير مرسلين كالحواريين ومريم في قول أو الجمع في قوله أنبيائهم بازاء المجموع من اليهود والنصارى والمراد الانبياء وكبار اتباعهم فاكتفي بذكر الانبياء ويؤيده قوله في رواية مسلم من طريق جندب كانوا يتخذون قبور أنبيائهم وصالحهم مساجد ولهذا لما أفرد النصارى في الحديث الذي قبله قال اذا مات فيهم الرجل الصالح ولما أفرد اليهود في الحديث الذي بعده قال قبور أنبيائهم والمراد بالتخادع من أن يكون ابتداء أو اتباعا فاليهود ابتدعت والنصارى اتبعت ولا ريب ان النصارى تعظم قبور كثير من الانبياء الذين تعظمهم اليهود (قوله باب قول النبي صلى الله عليه وسلم جعلت لي الارض) تقدم الكلام على حديث جابر في أوائل كتاب التيمم وأخرجه هناك عن محمد بن سنان أيضا وسعيد بن النضر لكنه ساقه هناك على لفظ سعيد وهنا على لفظ ابن سنان وليس بينهما تفاوت من حيث المعنى لافي السند ولا في المتن وإيراده هنا يحتمل أن يكون أراد أن الكراهة في الابواب المتقدمة ليست للتحريم لعموم قوله جعلت لي الارض مسجداً أي كل جزء منها يصلح أن يكون مكانا لل سجود أو يصلح أن يبني فيه مكان للصلاة ويحتمل أن يكون أراد أن الكراهة فيها للتحريم وعموم حديث جابر مخصوص بها والاول أولى لان الحديث سبق في مقام الامتنان فلا ينبغي تخصيصه ولا يرد عليه أن الصلاة في الارض المتنجسة لا تصح لان التنجس وصف طاروا الاعتبار بما قبل ذلك (قوله باب نوم المرأة في المسجد) أي واقامتها فيه (قوله أن وليدة) أي أمة وهي في الاصل المولودة ساعة تولد له ابن سيده ثم أطلق على الأمة وان كانت كبيرة (قوله قالت فخرجت) القائلة ذلك هي الوليدة المذكورة وقد روت عنها عائشة هذه القصة والبيت الذي أنشدته ولم يذكرها أحد ممن صنف في رواية البخاري ولا وقتت على اسمها ولا على اسم القبيلة التي كانت لهم ولا على اسم الصبية صاحبة الوشاح والوشاح بكسر الواو ويجوز ضمها ويجوز ابدالها ألما خيطان من أولؤ يخالف بينهما وتتوشخ به المرأة وقيل ينسج من أديم عريضا ويرصع باللؤلؤ وتشده المرأة بين عاتقها وكشحتها وعن الفارسي لا يسمى وشاحا حتى يكون منظوما بلؤلؤ وودع انتهى وقرئها في الحديث من سيور يدل على أنه كان من جلد وقولها بعد فحسبته لخالتي ينفى كونه مرصعا لان بياض اللؤلؤ على حمرة الجلد يصير كاللحم السمين (قوله فوضعت أو وقع منها) شك من الراوي وقد روى ثابت في الدلائل

حَدِيَاةٌ وَهُوَ مُلْقَى حَسْبَبَتُهُ لَحِيًّا فَخَطَفَتْهُ قَالَتْ فَالْتَمَسُوهُ فَلَمْ يَجِدُوهُ قَالَتْ فَأَتَيْتُمُونِي بِهِ قَالَتْ فَدَقَّقُوا يُفَتِّشُونَ حَتَّى فَتَشُوا قُبُلَهَا قَالَتْ وَاللَّهِ إِنِّي لَأَقَامُهُ مَعَهُمْ إِذْ مَرَّتِ الْحَدِيَاةُ فَالْتَمَعَتْهُ قَالَتْ فَوَقَعَ بَيْنَهُمْ قَالَتْ فَقُلْتُ هَذَا الَّذِي أَتَيْتُمُونِي بِهِ زَعَمْتُمْ وَأَنَا مِنْهُ بَرِيئَةٌ وَهُوَ ذَاهُو قُلْتُ فَجَاءَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَسْلَمَتْ قَالَتْ عَائِشَةُ فَكَانَ لَهَا خَبَاءٌ فِي الْمَسْجِدِ أَوْ حِفْشٌ قَالَتْ فَكَانَتْ تَأْتِيَنِي فَتَحَدِّثُ عِنْدِي قَالَتْ فَلَا تَجْلِسُ عِنْدِي بِمَجْلِسٍ إِلَّا قَالَتْ

وَيَوْمَ الْوُشَاحِ مِنْ أَعَاجِبِ رَبِّنَا * أَلَا إِنَّهُ مِنْ بَلَدَةِ الْكُفْرِ أَنْجَانِي
قَالَتْ عَائِشَةُ فَقُلْتُ لَهَا مَا شَأْنُكَ لَا تَقْعُدِينَ مَعِيَ مَقْعَدًا إِلَّا قُلْتُ هَذَا قَالَتْ فَحَدَّثَنِي بِهَذَا الْحَدِيثِ بَابُ
نَوْمِ الرِّجَالِ فِي الْمَسْجِدِ .

من طريق أبي معاوية عن هشام فزاد فيه أن الصبية كانت عروسا فدخلت إلى مغسليها فوضعت الوشاح (قوله حدياة) بضم الحاء وفتح الدال المهملة وتشديد الياء التعانية تصغير حداة بالهمز بوزن عنبة ويجوز فتح أوله وهي الطائر المعروف الماذون في قفله في الحل والحرم والأصل في تصغيرها حدياة بسكون الياء وفتح الهمزة لكن سهلت الهمزة وأدغمت ثم أشبعت الفتحة فصارت ألفا وتسمى أيضا الحداء بضم أوله وتشديد الدال مقصور ويقال لها أيضا الحد بكسر أوله وفتح الدال الخفيفة وسكون الواو وجمعها حداء كالفرس بلاهاء وربما قالوه بالمد والله أعلم (قوله حتى فتشوا قبلها) كأنه من كلام عائشة والافتقضى السياق أن تقول قبلي وكذا هو في رواية المصنف في أيام الجاهلية من رواية علي بن مسهر عن هشام فالظاهر أنه من كلام الوليدة أو رده بلفظ الغيبة التفتاتا أو تجريدًا وزاد فيه ثابت أيضا قالت فدعوت الله أن يراني فجاءت الحداء بهم ينظرون (قوله وهو ذاهو) يحتمل أن يكون هو الثاني خبرا بعد خبر أو مبتدأ وخبره محذوف أو يكون خبرا عن ذاهو المجموع خبرا عن الأول ويحتمل غير ذلك ووقع في رواية أبي نعيم وها هو ذا وفي رواية ابن خزيمة وهو ذا كما روى (قوله قالت) أي عائشة (فجاءت) أي المرأة (قوله فكانت) أي المرأة وللكشميين فكان والخباء بكسر المعجمة بعدها موحدة وبالمد الخيمة من وبرأ وغيره وعن أبي عبيد لا يكون من شعر والخفش بكسر المهملة وسكون الفاء بعدها شين معجمة البيت الصغير القريب السمك ماخوذ من الانخفاش وهو الانضمام وأصله الوعاء الذي تضع المرأة فيه غزلها (قوله فتحدث) بلفظ المضارع بحذف إحدى التاءين (قوله تعاجيب) أي أعاجيب واحدها أعجوبة ونقل ابن السيد أن تعاجيب لا واحده من لفظه (قوله ألا أنه) بتخفيف اللام وكسر الهمزة وهذا البيت الذي أنشدته هذه المرأة عروضة من الضرب الأول من الطويل وأجزاؤه ثمانية ووزنه فعولن فاعيلن أربع مرات لكن دخل البيت المذكور القبض وهو حذف الخامس الساكن في ثاني جزء منه فإن أشبعت حركة الحاء من الوشاح صار سالما أو قلت ويوم وشاح بالتثنية بعد حذف التعريف صار القبض في أول جزء من البيت وهو أخف من الأول واستعمال القبض في الجزء الثاني وكذا السادس في أشعار العرب كثير جدا نادر في أشعار المولدين وهو عند الخليل بن أحمد أصلح من الكف ولا يجوز عندهم الجمع بين الكف وهو حذف السابع الساكن وبين القبض بل يشترط أن يتعاقبا وإنما أوردت هذا القدر هنا لأن الطبع السليم ينفر من القبض المذكور وفي الحديث اباحة البيت والمقبيل في المسجد لمن لا مسكن له من المسلمين رجلا كان أو امرأة عنداً من التنة واباحة استظلاله فيه بالخيمة ونحوها وفيه الخروج من البلد الذي يحصل للمرء فيه الحنة ولعله يتحول إلى ما هو خير له كما وقع لهذه المرأة وفيه فضل الهجرة من دار الكفر واجابة دعوة المظلوم ولو كان كافرا لان في السياق أن اسلامها كان بعد قدومها المدينة والله أعلم (قوله باب نوم الرجال في المسجد) أي جواز ذلك وهو قول الجمهور وروى عن ابن

وقال أبو قلابة عن أنسٍ قديمٍ رُفِطٍ من عُكْلٍ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَكَانُوا فِي الصُّفَّةِ . وقال
عبدُ الرحمن بنُ أبي بكرٍ كَانَ أَصْحَابُ الصُّفَّةِ الْفُقَرَاءَ **حَدَّثَنَا** مَسَدٌ قَالَ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ عَبْدِ
اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنِي نَافِعٌ قَالَ أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ أَنَّهُ كَانَ يَنَامُ وَهُوَ شَابٌّ أَعَزَبُ لِأَهْلِهِ فِي مَسْجِدِ النَّبِيِّ
ﷺ **حَدَّثَنَا** قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزُ بْنُ أَبِي حَازِمٍ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ
جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْتَ فَاطِمَةَ فَلَمْ يَجِدْ عَلَيْهَا فِي الْبَيْتِ فَقَالَ أَيْنَ ابْنُ عَمِّكَ قَالَتْ كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ شَيْءٌ
فَنَاضَبَنِي فَخَرَجَ فَلَمْ يَقُلْ عِنْدِي فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِإِنْسَانٍ أَنْظِرْ أَيْنَ هُوَ . فجاء فقال يَا رَسُولَ
اللَّهِ هُوَ فِي الْمَسْجِدِ رَاقِدٌ فجاء رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ مُضْطَجِعٌ قَدْ سَطَطَ رِدَاؤُهُ عَنْ شِئْنِهِ وَأَصَابَهُ
تُرَابٌ فَعَمَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمَسْحِهِ عَنْهُ وَيَقُولُ قُمْ أَبَا تُرَابٍ قُمْ أَبَا تُرَابٍ **حَدَّثَنَا** يُونُسُ بْنُ عِيسَى
قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ فَضِيلٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ

عباس كراهيته إلا أن يرد الصلاة وعن ابن مسعود مطلقا وعن مالك التنصیل بين من له مسكن فيكره وبين من لا مسكن
له فيباح (قوله وقال أبو قلابة عن أنس) هذا طرف من قصة العرينين وقد تقدم حديثهم في الطهارة وهذا المثلث أوردته في
الحار بين موصولا من طريق وهيب عن أيوب عن أبي قلابة (قوله وقال عبد الرحمن ابن أبي بكر) هو أيضا طرف
من حديث طويل يأتي في علامات النبوة والصفة موضع مظل في المسجد النبوي كانت تأوى إليه
المساكين وقد سبق البخاري إلى الاستدلال بذلك سعيد ابن المسيب وسليمان بن يسار رواه ابن أبي شيبة
عنهما (قوله حدثنا يحيى) هو القطان (عن عبيد الله) هو العمري وحديث عبد الله بن عمر هذا مختصرا أيضا من حديث
له طويل يأتي في باب فضل قيام الليل وأورده ابن ماجه مختصرا أيضا بلفظ كنا ننام (قوله أعزب) بالمهمل والزاي أي
غير متزوج والمشهور فيه عزب بفتح العين وكسر الزاي والاول لغة تلمية مع أن القزاز أنكرها وقوله لا أهل له هو
تفسير لقوله أعزب ويحتمل أن يكون من العام بعد الخاص فيدخل فيه الأقارب ونحوهم وقوله في مسجد متعلق
بقوله ننام (قوله عن أبي حازم) هو سلمة ابن دينار والد عبد العزيز المذكور (قوله أين ابن عمك) في إطلاق بن العم على
أقارب الأب لأنه ابن عم أبيه إلا ابن عمها وفيه إرشادها إلى أن مخاطبه بذلك لما فيه من الاستعفاف بذكر القرابة وكأنه
صلى الله عليه وسلم فهم ما وقع بينهما فأراد استعطافها عليه بذكر القرابة القريبة التي بينهما (قوله فلم يقل عندي)
بفتح الياء التحتانية وكسر القاف من القيلولة وهو نوم نصف النهار (قوله فقال لإنسان) يظهر لي أنه سهل راوى
الحديث لأنه لم يذكر أنه كان مع النبي صلى الله عليه وسلم غيره وللمصنف في الأدب فقال النبي صلى الله عليه وسلم
لفاطمة أين ابن عمك قالت في المسجد وليس بينه وبين الذي هنا مخالفة لاحتمال أن يكون المراد من قوله انظر أين
هو المكان المخصوص من المسجد وعند الطبراني قامر أنسا نامعه فوجده مضطجعا في فجاء الجدار (قوله هو راقد في
المسجد) فيه مراد الترجمة لأن حديث ابن عمر يدل على إباحته لمن لا مسكن له وكذا بقية أحاديث الباب الأفضة على
فانها تقتضى التعميم لكن يمكن أن يفرق بين نوم الليل وبين قيلولة النهار وفي حديث سهل هذا من الفوائد أيضا جواز
القائلة في المسجد ومما رآه المفضي بما لا يغضب منه بل يحصل به تأنيسه وفيه التكنية بغير الولد وتكنية من له
كنية والتلقب بالكنية لمن لا يغضب وسيأتي في الأدب أنه كان يفرح إذا دعى بذلك وفيه مداراة الصهر وتسكينه
من غضبه ودخول الوالد بيت ابنته بغير إذن زوجها حيث يعلم رضاه وأنه لا بأس بإبداء المنكبين في غير الصلاة وسيأتي
بقية ما يمتن به في فضائل على أن شاء الله تعالى (قوله حدثنا ابن فضيل) هو محمد بن فضيل بن غزوان وأبو حازم

قَالَ رَأَيْتُ سَبْعِينَ مِنْ أَصْحَابِ الصُّفَّةِ مَامِنْهُمْ رَجُلٌ عَلَيْهِ رِدَاءٌ إِمَّا إِزَارٌ وَإِمَّا كِسَاءٌ قَدْ رَبَطُوا فِي
 أَعْنَاقِهِمْ فَمِنْهَا مَا يَبْلُغُ نِصْفَ السَّاقَيْنِ وَمِنْهَا مَا يَبْلُغُ الْكَعْبَيْنِ فَيَجْمَعُهُ بِيَدِهِ كَرَاهِيَةً أَنْ تَرَى عَوْرَتَهُ
بَابُ الصَّلَاةِ إِذَا قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ . وَقَالَ كَعْبُ بْنُ مَالِكٍ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ بَدَأَ
 بِالْمَسْجِدِ فَصَلَّى فِيهِ **حَدَّثَنَا** خَلَادُ بْنُ بَحْجٍ قَالَ حَدَّثَنَا مِسْعَرٌ قَالَ حَدَّثَنَا مُحَارِبُ بْنُ دَثَارٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ
 عَبْدِ اللَّهِ قَالَ أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ قَالَ مِسْعَرٌ أَرَاهُ قَالَ ضُحَى فَقَالَ صَلِّ رَكَعَتَيْنِ وَكَانَ لِي عَلَيْهِ
 دِينَ قَقْضَانِي وَزَدَانِي **بَابُ** إِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَلْيَرْكَعْ رَكَعَتَيْنِ **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ قَالَ أَخْبَرَنَا
 مَالِكٌ عَنْ عَامِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عَمْرِو بْنِ سُلَيْمٍ الزُّرْقِيُّ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ السَّلَمِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
 قَالَ إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ فَلْيَرْكَعْ رَكَعَتَيْنِ

هو سلمان الأشجعي وهو أكبر من أبي حازم الذي قبله في السن واللقاء وإن كانا جميعا مدينين تابعين ثقتين
 (قوله لقد رأيت سبعين من أصحاب الصفة) يشعر بأنهم كانوا أكثر من سبعين وهؤلاء الذين رأهم أبو هريرة غير السبعين
 الذين بعثهم النبي صلى الله عليه وسلم في غزوة بدر معونة وكانوا من أهل الصفة أيضا لكنهم استشهدوا قبل إسلام أبي
 هريرة وقد اعتنى بجمع أصحاب الصفة ابن الأعرابي والسلمي والحاكم وأبو نعيم وعند كل منهم ما ليس عند الآخر وفي
 بعض ما ذكره اعتراض ومناقشة لكن لا يسع هذا المختصر تفصيل ذلك (قوله رداء) هو ما يستر أعالي البدن فقط
 وقوله أما أزارأي فقط وأما كساء أي على الهيئة المشروحة في المتن وقوله قدر بطوا أي الكسبة فحذف المفعول للعلم به
 وقوله فمنها أي من الكسبة (قوله فيجمعه بيده) أي الواحد منهم زاد الاسماعيلي أن ذلك في حال كونهم في الصلاة
 ومحصل ذلك أنه لم يكن لاحد منهم ثوبان وقد تقدم نحو هذه الصفة في باب إذا كان الثوب ضيقا (قوله باب الصلاة إذا
 قدم من سفر) أي في المسجد (قوله وقال كعب) هو طرف من حديثه الطويل في قصة تخلعه وتوبته وسيأتي في أواخر
 المغازي وهو ظاهر فيما ترجم له وذكر بعده حديث جابر يجمع بين قول النبي صلى الله عليه وسلم وأمره فلا يظن أن ذلك
 من خصائصه (قوله قال مسعر أراه) بالضم أي أظنه والضمير لمحارب (قوله وكان لي عليه دين) كذا لاكثر وللحموى
 وكان له أي لجابر عليه أي على النبي صلى الله عليه وسلم وفي قوله بعد ذلك فقضاني الثنات وهذا الدين هو ثمن جمل جابر
 وسيأتي مطولا في كتاب الشروط ونذكر هناك فوائد إن شاء الله تعالى وقد أخرجه المصنف أيضا في نحو من عشرين
 موضعا مطولا ومختصرا موصولا ومعلقا ومطابقا للترجمة من جهة أن تماضييه لثمن الجمل كان عند قدومه من السفر كما
 سيأتي واضحا وغفل مغلطاي حيث قال ليس فيه ما يوجب عليه لأن الثمن ان يقول ان جابرا لم يقدم من سفر لانه ليس
 فيه ما يشعر بذلك قال النووي هذه الصلاة متعمدة للقدوم من السفر ينوي بها صلاة القدوم لأنها تحية المسجد التي أمر
 الداخل بها قبل أن يجلس لكن تحصل التحية بها وتمسك بعض من منع الصلاة في الاوقات المنهية ولو كانت ذا سبب
 بقوله ضحي ولا حجة فيدلانها واقعة عين (قوله باب إذا دخل المسجد) حذف الناعل للعلم به وذكر في رواية الاصيلي
 وكرامة كلنظ المتن (قوله عن أبي قتادة) بفتحين هكذا اتفق عليه الرواة عن مالك ورواه سهيل بن أبي صالح عن
 عامر بن عبد الله بن الزبير فتعال عن جابر بدل أبي قتادة وخطأ الترمذي والدارقطني وغيرهما (قوله السلمي) بفتحين
 لانه من الانصار والاسناد كله مدني كالذي بعده (قوله فليركع) أي فليصل من اطلاق الجزء وارادة السك (قوله
 ركعتين) هذا العدد لا مفهوم لاكثره باتفاق واختلف في أقله والصحيح اعتباره فلا تنادي هذه السنة بأقل من ركعتين
 واتفق أئمة التتوي على أن الأمر في ذلك للندب ونقل ابن بطال عن أهل الظاهر الوجوب والذي صرح به ابن حزم

قَبْلَ أَنْ يَجْلِسَ **بَابُ** الْحَدِيثِ فِي الْمَسْجِدِ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ أَبِي الزُّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ الْمَلَائِكَةُ تَصَلِّي عَلَى أَحَدِكُمْ مَا دَامَ فِي مُصَلَّاهُ الَّذِي صَلَّى فِيهِ مَا لَمْ يُحَدِّثْ تَقُولُ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ **بَابُ** بُنْيَانِ الْمَسْجِدِ .
وَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ كَانَ سَقْفُ الْمَسْجِدِ مِنْ جَرِيدِ النَّخْلِ وَأَمَرَ عُمَرُ بِبِنَاءِ الْمَسْجِدِ وَقَالَ أَكِنَّ النَّاسَ مِنَ الْمَطَرِ وَإِيَّاكَ أَنْ تُحَمَّرَ أَوْ تُصَفَّرَ

عدمه ومن أدلة عدم الوجوب قوله صلى الله عليه وسلم للذي رآه يتخطى اجلس فقد آذيت ولم يأمره بصلاة كذا استدل به الطحاوي وغيره وفيه نظر وقال الطحاوي أيضا الاوقات التي نهى عن الصلاة فيها ليس هذا الامر بداخل فيها (قلت) هما عمومان تعارضا الامر بالصلاة لكل داخل من غير تفصيل والنهي عن الصلاة في اوقات مخصوصة فلا بد من تخصيص أحد العمومين فذهب جمع الى تخصيص النهي وتعميم الامر وهو الاصح عند الشافعية وذهب جمع الى عكسه وهو قول الحنفية والمالكية (قوله قبل أن يجلس) صرح جماعة بأنه اذا خالف رجل جلس لا يشرع له التدارك وفيه نظر لما رواه ابن حبان في صحيحه من حديث أبي ذر أنه دخل المسجد فقال له النبي ﷺ أركعت ركعتين قال لا قال قم فاركعهما ترجم عليه ابن حبان أن تحية المسجد لا تقوت بالجلوس (قلت) ومثله قصة سليك كما سيأتي في الجمعة وقال انجب الطبري يحتمل أن يقال وقتها قبل الجلوس وقت فضيلة وبعده وقت جواز أو يقال وقتها قبله أداء وبعده قضاء ويحتمل أن تحمل مشروعتيهما بعد الجلوس على ما إذا لم يطل الفصل (فائدة) حديث أبي قتادة هذا ورد على سبب وهو أن ابفتادة دخل المسجد فوجد النبي صلى الله عليه وسلم جالسا بين أصحابه فجلس معهم فقال له ما منعك أن تركع قال رأيتك جالسا والناس جلوس قال فإذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يركع ركعتين أخرجه مسلم وعند ابن أبي شيبة من وجه آخر عن أبي قتادة أعطوا المساجد حقها قيل له وما حقها قال ركعتين قبل أن تجلس (قوله باب الحديث في المسجد) قال المازري أشار البخاري الى الرد على من منع الحديث أن يدخل المسجد أو يجلس فيه وجعله كالجنب وهو مبني على أن الحديث هنا الريح ونحوه وبذلك فسره أبو هريرة كما تقدم في الطهارة وقد قيل المراد بالحديث هنا أعم من ذلك أي ما لم يحدث سوا ويؤيده رواية مسلم ما لم يحدث فيه ما لم يؤذ فيه وفي أخرى للبخاري ما لم يؤذ فيه يحدث فيه وسيأتي قريبا بناء على أن الثانية تفسير للاولى (قوله الملائكة تصلي) وللكشميهني ان الملائكة تصلي بزيادة ان والمراد بالملائكة الحفظة أو السيارة أو أعم من ذلك (قوله تقول الخ) هو بيان لقوله تصلي (قوله مادام في مصلاه) مفهومه انه اذا انصرف عنه انقضي ذلك وسيأتي في باب من جلس في المسجد ينتظر الصلاة بيان فضيلة من انتظر الصلاة مطلقا سواء ثبت في مجلسه ذلك من المسجد أم تحول الى غيره وله ظه ولا يزال في صلاة ما انتظر الصلاة فثبت للمنتظر حكم المصلي فيمكن أن يحمل قوله في مصلاه على المكان المعد للصلاة لا الموضع الخاص بالسجود فلا يكون بين الحديثين تخالف وقوله ما لم يحدث يدل على أن الحديث يبطل ذلك ولو استمر جالسا وفيه دليل على أن الحديث في المسجد أشد من النخامة لما تقدم من أن لها كفارة ولم يذكر لهذا كفارة بل عومل صاحبها بحرمان استغفار الملائكة ودعا الملائكة مرجوا لاجابة لقوله تعالى ولا يشعرون الا لمن ارضى وسيأتي بقرينة فوائد هذا الحديث في باب من جلس ينتظر الصلاة ان شاء الله تعالى (قوله باب بنیان المسجد) أي النبوي (قوله وقال أبو سعيد) هو الخدرى والقدر المذكور هنا طرف من حديثه في ذكر ليلة القدر وقد وصله المؤلف في الاعتكاف وغيره من طريق أبي سلمة عنه وسيأتي قريبا في أبواب صلاة الجماعة (قوله وامر عمر) هو طرف من قصة في ذكر تجديد المسجد النبوي (قوله وقال أكن الناس) وقع في روايتنا أكن بضم الهمزة وكسر الكاف وتشديد النون المضمومة بالنظ النعل المضارع من اكن

فَفَتَنَ النَّاسَ. وَقَالَ أَنَسٌ يُتَّبَاهُونَ بِهَا ثُمَّ لَا يَعْمُرُونَهَا إِلَّا قَلِيلًا. وَقَالَ بْنُ عَبَّاسٍ لَتُزَخَّرَ فُتْنُهَا كَمَا زَخَّرَ فُتْنُ الْيَهُودِ
وَالنَّصَارَى **حَدَّثَنَا** عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ صَالِحِ بْنِ
كَيْسَانَ قَالَ حَدَّثَنَا نَافِعٌ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ أَخْبَرَهُ أَنَّ الْمَسْجِدَ كَانَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَبْنًى بِاللَّيْلِ وَسَقْفُهُ الْجَرِيدُ
وَعُمْدُهُ خَشَبُ النَّخْلِ فَلَمْ يَزِدْ فِيهِ أَبُو بَكْرٍ شَيْئًا وَزَادَ فِيهِ عُمَرُ وَبَنَاهُ عَلَى بُنْيَانِهِ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
بِاللَّيْلِ وَالْجَرِيدِ وَأَعَادَ عُمْدَهُ خَشَبًا ثُمَّ غَيَّرَهُ عُثْمَانُ فَزَادَ فِيهِ زِيَادَةً كَثِيرَةً وَبَنَى جِدَارَهُ

الرابعي يقال اكننت الشيء اكنانا اي صنته وسترته وحكي ابو زيد كننته من الثلاثي بمعنى اكننته وفتح الكسائي
بينهما فقال كننته اي سترته وأكننته في نفسى اي اسررتة ووقع في رواية الاصيلي أكن بفتح الهمة والنون فعل امر
من الاكنان ايضا ويرجح قوله قبله وامر عمر وقوله بعده واياك وتوجه الاولى بانه خاطب القوم بما اراد ثم التفت
الى الصانع فقال له واياك او يحمل قوله واياك على التجريد كما نه خاطب نفسه بذلك قال عياض وفي رواية غير الاصيلي
والقاسبي اي وأبي ذر كن الناس بحذف الهمة وكسر الكاف وهو صحيح أيضا وجوز ابن مالك ضم الكاف على أنه من
كن فهو مكنون انتهى وهو متجه لكن الرواية لا تساعد (قوله ففتن الناس) بفتح المثناة من فتن وضبطه ابن التين
بالضم من أفتن وذ كرأن الاصمعي أنكره وأن أبا عبيدة اجازة فقال فتن وافتن بمعنى قال ابن بطال كأن عمر فهم ذلك
من رد الشارع الخيصة الى ابي جهم من اجل الأعلام التي فيها وقال انها الهتنى عن صلاتي (قلت) ويحتمل ان يكون
عند عمر من ذلك علم خاص بهذه المسئلة فقد روي ابن ماجه من طريق عمرو بن ميمون عن عمر مرفوعا ما ساء عمل قوم
قط الا زخرفوا مساجدكم رجاله ثقات الاشیخه جبارة بن المغلس فقيه مقال (قوله وقال انس يتباهون بها) بفتح
اها اي يتفاخرون وهذا التعليق روينا موصولا في مسندناي يعلى وصحيح ابن خزيمة من طريق ابي قلابة ان انسا
قال سمعته يقول يأتي على أمتي زمان يتباهون بالمساجد ثم لا يعمرونها الا قليلا وأخرجه أبو داود والنسائي وابن
حبان مختصرا من طريق اخرى عن ابي قلابة عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تقوم الساعة حتى
يتباهى الناس في المساجد والطريق الاولى اليق بمراد البخاري وعند أبي نعيم في كتاب المساجد من الوجه
الذي عند ابن خزيمة يتباهون بكثرة المساجد (تنبيه) قوله ثم لا يعمرونها المراد به عمارتها بالصلاة وذكر
الله وليس المراد به بنيانها بخلاف ما يأتي في ترجمة الباب الذي بعده (قوله وقال ابن عباس لتزخرفها)
بفتح اللام وهي لام القسم وضم المثناة وفتح الزاي وسكون الخاء المعجمة وكسر الراء وضم الفاء وتشديد
النون وهي نون التأكيد والزخرفة الزينة وأصل الزخرف الذهب ثم استعمل في كل ما يزين به وهذا التعليق وصله
أبو داود وابن حبان من طريق يزيد بن الاصم عن ابن عباس هكذا موقوفا وقوله حديث مرفوع ولفظه ما أمرت
بتشييد المساجد وظن الطيبي في شرح المشكاة أنهما حديث واحد فشرحه على أن اللام في لتزخرفها مكسورة
وهي لام التعليل للمنفى قبله والمعنى ما أمرت بالتشييد ليجعل ذريعة الى الزخرفة قال والنون فيه مجرد التأكيده
نوع توبيخ وتأنيب ثم قال ويجوز فتح اللام على أنها جواب القسم (قلت) وهذا هو المعتمد والاول لم تثبت به
الرواية أصلا فلا يفتقر به وكلام ابن عباس فيه منفصول من كلام النبي ﷺ في السكت المشهورة وغيرها وانما لم
يذكر البخاري المرفوع منه للاختلاف على يزيد بن الاصم في وصله وارساله قال البغوي التشييد رفع البناء وتطويله
وانما زخرفت اليهود والنصارى معابدها حين حرفوا كتبهم وبدلوها (قوله حدثنا يعقوب بن ابراهيم) زاد الاصيلي
ابن سعد رواية صالح بن كيسان عن نافع من رواية الافران لانهما مديان ثقتان تابعيان من طبقة واحدة وعبد الله
هو ابن عمر (قوله باللين) بفتح اللام وكسر الموحدة (قوله وعمده) بفتح أوله وثانيه ويجوز ضمها وكذا قوله خشب
(قوله وزاد فيه عمرو بناد على بنيانه) أي بجنس الآلات المذكورة ولم يغير شيئا من هيئته الا توسيعه (قوله ثم غيره عثمان)

بِالْحِجَارَةِ الْمَنْقُوشَةِ وَالْقَصَّةِ وَجَعَلَ عُمْدَهُ مِنْ حِجَارَةٍ مَنْقُوشَةٍ وَسَقَفَهُ بِالسَّاجِ **بَابُ التَّعَاوُنِ**
 فِي بِنَاءِ الْمَسْجِدِ مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَعْمُرُوا مَسَاجِدَ اللَّهِ شَاهِدِينَ عَلَى أَنْفُسِهِم بِالْكَفْرِ أُولَئِكَ حَبِطَتْ
 أَعْمَالُهُمْ فِي النَّارِ هُمْ خَالِدُونَ إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى
 الزَّكَاةَ وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا اللَّهَ فَعَسَى أُولَئِكَ أَنْ يَكُونُوا مِنَ الْمُهْتَدِينَ **حَدَّثَنَا** مُسَدَّدٌ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ
 الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ حَدَّثَنَا خَالِدُ الْحَذَّاءُ عَنْ عِكْرِمَةَ قَالَ لِي ابْنُ عَبَّاسٍ وَلَا بُشَيْرَ عَلِيٍّ انْطَلَقْنَا إِلَى أَبِي
 سَعِيدٍ فَأَسْمَعَا مِنْ حَدِيثِهِ فَأَنْطَلَقْنَا فَإِذَا هُوَ فِي حَائِطٍ يُصَاحِبُهُ فَأَخَذَ رِدَاءَهُ فَأَحْتَبَى ثُمَّ أُنْشَأَ بِحَدَّثِنَا

أَيُّ مِنَ الْوَجْهِينِ التَّوْسِيعِ وَتَغْيِيرِ الْآلَاتِ (قوله بالحجارة المنقوشة) أي بدل اللبن واللحموى والمستعمل بالحجارة
 منقوشة (قوله والقصة) بفتح القاف وتشديد الصاد المهملة وهي الجص بلغة أهل الحجاز وقال الخطابي تشبه الجص
 وليست به (قوله وسقفه) بضم السين عطفًا على جعل وباسكان القاف على عمدته والساج نوع من الخشب معروف
 يؤتى به من الهند وقال ابن بطال وغيره هذا يدل على أن السنة في ببناء المسجد القصود وترك الغلو في تحسينه فقد كان عمر
 مع كثرة الفتوح في أيامه وسعة المال عنده لم يغير المسجد عما كان عليه وإنما احتاج إلى تجديده لأن جريد النخل كان قد
 نخر في أيامه ثم كان عثمان والمال في زمانه أكثر فحسنه بما لا يقتضى الزخرفة ومع ذلك فقد انكر بعض الصحابة عليه
 كما سيأتي بعد قليل وأول من زخرف المساجد الوليد بن عبد الملك بن مروان وذلك في أواخر عصر الصحابة وسكت
 كثير من أهل العلم عن انكار ذلك خوفًا من التفتنة ورخص في ذلك بعضهم وهو قول أبي حنيفة إذا وقع ذلك على سبيل
 التعظيم للمساجد ولم يقع الصرف على ذلك من بيت المال وقال ابن المنير لما شيد الناس بيوتهم وزخرفوها ناسب أن
 يصنع ذلك بالمساجد صونًا لها عن الاستهانة وتعجب بان المنع أن كان للبحث على اتباع السلف في ترك الرفاهية فهو كما قال
 وإن كان خشية شغل بال المصلي بالزخرفة فلا لبقاء العلة وفي حديث أنس علم من أعلام النبوة لا خبره عليه السلام بما يقع
 فوقه كما قال (قوله باب التعاون في بناء المسجد ما كان للمشركين أن يعمرُوا مساجد الله) كذا في رواية أبي ذر وزاد
 غيره قبل قوله ما كان وقول الله عز وجل وفي آخره إلى قوله المهتدين وذكره لهذه الآية مصيرمه إلى ترجيح أحاد
 الاحتمالين من أحد الاحتمالين في الآية وذلك أن قوله تعالى مساجد الله ويحتمل أن يراد بها مواضع السجود ويحتمل
 أن يراد بها الأماكن المتخذة لأقامة الصلاة وعلي الثاني يحتمل أن يراد بهاراتها بانيانها ويحتمل أن يراد بها الإقامة لذكر
 الله فيها (قوله حدثنا مسدد) هذا الاسناد كله بصري لأن ابن عباس أقام على البصرة أميرًا مدة ومعه مولاة عكرمة
 (قوله انطلقا إلى أبي سعيد) أي الخدرى (قوله فاذا هو) زاد المصنف في الجهاد فأتيناه وهو وأخوه في حائطهما (قوله
 يصلحه) قال في الجهاد يسقيانه والحائط البستان وهذا الأخ زعم بعض الشراح أنه قتادة بن النعمان وهو أخو أبي سعيد
 لأمه ولا يصحح أن يكون هو فان علي ابن عبد الله بن عباس ولد في أواخر خلافة علي وعات قتادة بن النعمان قبل ذلك في
 أواخر خلافة عمر بن الخطاب وليس لأبي سعيد أخ شقيق ولا أخ من أبيه ولا من أمه الا قتادة فيحتمل أن يكون المذكور
 أخاه من الرضاة ولم أقف إلى الآن على اسمه وفي الحديث إشارة إلى أن العلم لا يحوى جميعه أحد لأن ابن عباس مع
 سعة علمه أمر ابنه بالاختار عن أبي سعيد فيحتمل أن يكون علمه ما ليس عنده ويحتمل أن يكون إرساله إليه لطلب
 علو الاسناد لأن أبا سعيد أقدم صحبة وأكثر سماعًا من النبي صلى الله عليه وسلم من ابن عباس وفيه ما كان السان
 عليه من التواضع وعدم التكبر وتعاهد أحوال المعاش بأنفسهم والاعتراف لأهل الفضل بفضلتهم وإكرام طلبة
 العلم وتقديم حوائجهم على حوائج أنفسهم (قوله فاخذ رداءه فاحتبى) فيه التأهب لالقاء العلم وترك التحديث في

حَتَّى أَتَى ذِكْرُ بِنَاءِ الْمَسْجِدِ فَقَالَ كُنَّا نَحْمِلُ لَبْنَةً وَلَبْنَةً وَعَمَّارٌ لَبْنَتَيْنِ لَبْنَتَيْنِ فَرَأَاهُ النَّبِيُّ ﷺ فَيَنْفُضُ التُّرَابَ عَنْهُ وَيَقُولُ وَيَحْ عَمَّارُ تَقْتُلُهُ الْفِئَةُ الْبَاغِيَةُ يَدْعُوهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ وَيَدْعُوهُمْ إِلَى النَّارِ قَالَ

حالة المهنة اعظاما للحديث (قوله حتى أتى ذكر بناء المسجد) أي النبوي وفي رواية كريمة حتى إذا أتى (قوله وعمار لبنتين) زاد معمر في جامعه لبنة عنه ولبنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيه جواز ارتكاب المشقة في عمل البر وتوقير الرئيس والقيام عنه بما يتعاطاه من المصالح وفضل بنيان المساجد (قوله فرأاه النبي صلى الله عليه وسلم فينفض) فيه التعبير بصيغة المضارع في موضع الماضي مبالغة لاستحضار ذلك في نفس السامع كأنه يشاهد وفي رواية الكشميهني فجعل ينفض (قوله التراب عنه) زاد في الجهاد عن رأسه وكذا لمسلم وفيه إكرام العامل في سبيل الله والاحسان إليه بالفعل والقول (قوله ويقول) أي في تلك الحال (ويح عمار) هي كلمة رحمة وهي بفتح الحاء إذا أضيفت فإن لم تضاف جاز الرفع والنصب مع التنوين فيهما (قوله يدعوهن) أعاد الضمير على غير مذكور والمراد قتلته كما ثبت من وجه آخر تقتله الفئة الباغية يدعوهن إلى آخره وسيأتي التنبيه عليه فإن قيل كان قتله بصفين وهو مع علي والذين قتلوه مع معاوية وكان معه جماعة من الصحابة فكيف يجوز عليهم الدعاء إلى النار فالجواب أنهم كانوا ظانين أنهم يدعون إلى الجنة وهم مجتهدون لا لوم عليهم في اتباع ظنونهم فالمراد بالدعاء إلى الجنة الدعاء إلى سببها وهو طاعة الإمام وكذلك كان عمار يدعوهن إلى طاعة علي وهو الإمام الواجب الطاعة أذذاك وكانوا هم يدعون إلى خلاف ذلك لكنهم معذورون للتأويل الذي ظهر لهم وقال ابن بطلال تبعاً للمهلب إنما يصح هذا في الخوارج الذين بعث إليهم علي عماراً يدعوهن إلى الجماعة ولا يصح في أحد من الصحابة وتابعه على هذا الكلام جماعة من الشراح وفيه نظر من أوجه أحدها أن الخوارج إنما خرجوا علياً بعد قتل عمار بلا خلاف بين أهل العلم بذلك فإن ابتداء أمر الخوارج كان عقب التحكيم وكان التحكيم عقب انتهاء القتال بصفين وكان قتل عمار قبل ذلك قطعاً فكيف يبعث إليهم علي بعد موته ثانيها أن الذين بعث إليهم علي عماراً إنما هم أهل الكوفة بعثه يستنفرهم على قتال عائشة ومن معها قبل وقعة الجمل وكان فيهم من الصحابة جماعة كمن كان مع معاوية وأفضل وسيأتي التصريح بذلك عند المصنف في كتاب الفتن فما فر منه المهلب وقع في مثله مع زيادة إطلاقه عليهم تسمية الخوارج وحاشاهم من ذلك ثالثها أنه شرح على ظاهره وقع في هذه الرواية الناقصة ويمكن حمله على أن المراد بالذين يدعونه إلى النار كفار قریش كما صرح به بعض الشراح لكن وقع في رواية ابن السكن وكريمة وغيرها وكذا ثبت في نسخة الصغاني التي ذكر أنه قالها علي نسخة الفربري التي بخطه زيادة توضح المراد وتفصح بأن الضمير يعود على قتلته وهم أهل الشام ولفظه ويح عمار تقتله الفئة الباغية يدعوهن الحديث * وإعلم أن هذه الزيادة لم يذكرها الحميدي في الجمع وقال إن البخاري لم يذكرها أصلاً وكذا قال أبو مسعود قال الحميدي ولعلها لم تقع للبخاري أو وقعت فحذفها عمداً قال وقد أخرجها الأسمعيلي والبرقاني في هذا الحديث (قلت) ويظهر لي أن البخاري حذفها عمداً وذلك لنكتة خفية وهي أن أباسعيد الخدري اعترف أنه لم يسمع هذه الزيادة من النبي ﷺ فدل على أنها في هذه الرواية مدرجة والرواية التي بينت ذلك ليست على شرط البخاري وقد أخرجها البزار من طريق داود بن أبي هند عن أبي نضرة عن أبي سعيد فذكر الحديث في بناء المسجد وحملهم لبنة لبنة وفيه فقال أبو سعيد فحدثني أصحابي ولم أسمع من رسول الله ﷺ أنه قال يا ابن سمية تقتلك الفئة الباغية إله وابن سمية هو عمار وسمية اسم أمه وهذا الإسناد على شرط مسلم وقد عين أبو سعيد من حدثه بذلك ففي مسلم والنسائي من طريق أبي سلمة عن أبي نضرة عن أبي سعيد قال حدثني من هو خير مني أبو قتادة فذكره فاقصر البخاري على القدر الذي سمعه أبو سعيد من النبي صلى الله عليه وسلم دون غيره وهذا دال على دقة فهمه وتبحره في الإطلاع على ملل الأحاديث وفي هذا الحديث زيادة أيضاً لم تقع في رواية البخاري وهي عند الأسماعيلي وأبي نعيم في المستخرج من طريق خالد الواسطي عن خالد الحذاء وهي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم

يَقُولُ عَمَّارٌ أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْفِتَنِ **بَابُ** الْإِسْتِعَانَةِ بِالنَّجَّارِ وَالصَّنَاعِ فِي أَعْوَادِ الْمَنْبَرِ وَالْمَسْجِدِ
حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ سَهْلِ قَالَ بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى
 امْرَأَةٍ مَرَى غُلَامَكَ النَّجَّارَ يَعْمَلُ لِي أَعْوَادًا أَجْلِسُ عَلَيْهِمْ **حَدَّثَنَا** خَلَادٌ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ
 ابْنُ أَيْمَنَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَابِرٍ أَنَّ امْرَأَةً قَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَا أَجْعَلُ لَكَ شَيْئًا تَقْعُدُ عَلَيْهِ فَإِنَّ لِي غُلَامًا نَجَّارًا
 قَالَ إِنْ شِئْتَ فَعَمِلْتَ الْمَنْبَرَ

يا عمار ألا تحمل كما يحمل أصحابك قال اني أريد من الله الاجر وقد تقدمت زيادة معمر فيه أيضا (فائدة) روى حديث
 تقتل عمارا الفئدة الباغية جماعة من الصحابة منهم قتادة بن النعمان كما تقدم وأم سلمة عند مسلم وأبو هريرة عند الترمذي
 وعبد الله بن عمرو بن العاص عند النسائي وعثمان بن عفان وحذيفة وأبو أيوب وأبو رافع وخزيمة بن ثابت ومعاوية
 وعمرو بن العاص وأبو اليسر وعمار نفسه وكلها عند الطبراني وغيره وغاب طرقها صحيحة أو حسنة وفيه عن جماعة
 آخرين يطول عددهم وفي هذا الحديث علم من أعلام النبوة وفضيلة ظاهرة لعلى ولعمار ورد على النواصب الراعين
 ان عليا لم يكن مصيبا في حروبه * قوله في آخر الحديث (يقول عمار أعوذ بالله من الفتن) فيه دليل على استحباب
 الاستعاذة من الفتن ولو علم المرء أنه متمسك فيها بالحق لأنها قد تنفضى الى وقوع من لا يرى وقوعه قال ابن بطلان وفيه
 رد للحديث الشائع لا تستعذوا بالله من الفتن فإن فيها حصاد المنافقين (قلت) وقد سئل ابن وهب قديما عنه فقال
 انه باطل وسيأتي في كتاب الفتن ذكر كثير من أحكامها وما ينبغي من العمل عند وقوعها أعاذنا الله تعالى مما ظهر منها
 وما بطن (قوله باب الاستعانة بالنجار والصناع في أعواد المنبر والمسجد) الصناع بضم المهملة جمع صانع وذكره بعد
 النجار من العام بعد الخاص أوفى الترجمة لف ونشر فقوله في أعواد المنبر يتعلق بالنجار وقوله والمسجد يتعلق بالصناع
 أى والاستانة بالصناع فى المسجد أى فى بناء المسجد وحديث الباب من رواية سهل وجابر جميعا يتعلق بالنجار فقط
 ومنه تؤخذ مشروعية الاستعانة بغيره من الصناع لعدم الفرق وكأنه اشار بذلك الى حديث طلق بن على قال بنيت
 المسجد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان يقول قربوا إلي من الطين فإنه أحسنكم له مسا واشدكم له سكبار واه أحمد
 وفى لفظ له فاخذت المسحاة فخلطت الطين فكانه أعجبه فقال دعوا الحنفي والطين فإنه أضبطكم للطين ورواه ابن حبان
 فى صحيحه وانظره فقلت يا رسول الله أأنقل كما ينقلون فقال لا ولكن اخلط لهم الطين فانت أعلم به (قوله حد ثنا
 عبد العزيز) هو ابن حازم (قوله الى امرأة) تقدم ذكرها فى باب الصلاة على المنبر والسطوح والتنبيه على غلط من
 سماها علانة وكذا التنبيه على اسم غلامها وساق المتن هنا مختصرا وساقه بتمامه فى البيوع بهذا الاسناد وسند كر
 فوائده فى كتاب الجمعة ان شاء الله تعالى (قوله حد ثنا خلاد) هو ابن يحيى وأيمن بوزن أفعل وهو الخبثى مولى بني
 مخزوم (قوله ان امرأة) هى التى ذكرت فى حديث سهل فان قيل ظاهر سياق حديث جابر مخالف لسباق حديث
 سهل لان فى هذا انها ابتدأت بالعرض وفى حديث سهل انه صلى الله عليه وسلم هو الذى أرسل اليها يطلب ذلك
 أجاب ابن بطلان باحتمال ان تكون المرأة ابتدأت بالسؤال متبرعة بذلك فلما حصل لها القبول امكن أن يبطن الغلام
 بعمله فأرسل يستنجزها اتمامه لعله بطيب نفسها بما بذلته قال ويمكن إرساله اليها ليعرفها بصفة ما يصنعه الغلام
 من الاعواد وأن يكون ذلك منبرا (قلت) قد أخرج المصنف فى علامات النبوة من هذا الوجه ما يظن ألا يجعل لك
 منبرا فلعل التعريف وقع بصفة للمنبر مخصوصة أو يحتمل انه لما فوض اليها الامر بقوله لها ان شئت كان ذلك سبب
 البطء لان الغلام كان شرع وأبطأ ولا انه جهل الصفة وهذا أوجه الاوجه فى نظرى (قوله ألا تجعل لك) اضافت
 الجمل الى نفسها مجازا (قوله فان لي غلاما نجارا) فى رواية الكشميهنى فاني لي غلام نجار وقد اقتصر المؤلف هذا المتن

بابُ مَنْ بَنَى مَسْجِدًا حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَ فِي عَمْرٍو أَنَّ بُكَيْرًا حَدَّثَهُ أَنَّ عَاصِمَ بْنَ عُمَرَ بْنِ قَتَادَةَ حَدَّثَهُ أَنَّهُ سَمِعَ عُبَيْدَ اللَّهِ الْخَوْلَانِيَّ أَنَّهُ سَمِعَ عُثْمَانَ بْنَ عَمَّانَ يَقُولُ عِنْدَ قَوْلِ النَّاسِ فِيهِ حِينَ بَنَى مَسْجِدَ الرَّسُولِ ﷺ إِنَّكُمْ أَكْثَرْتُمْ وَإِنِّي سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ مَنْ بَنَى مَسْجِدًا

أَيْضًا وَيَأْتِي بِتَمَامِهِ فِي عِلَامَاتِ النَّبُوَّةِ وَفِي الْحَدِيثِ قَبُولُ الْبَدَلِ إِذَا كَانَ بِغَيْرِ سَوَالٍ وَاسْتِجَارِ الْوَعْدِ مِمَّنْ يَعْلَمُ مِنْهُ الْإِجَابَةُ وَالتَّقَرُّبُ إِلَى أَهْلِ الْفَضْلِ بِعَمَلِ الْخَيْرِ وَسَيَأْتِي بَقِيَّةُ فَوَائِدِهِ فِي عِلَامَاتِ النَّبُوَّةِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى (قَوْلُهُ بَابُ مَنْ بَنَى مَسْجِدًا) أَيْ مَالَهُ مِنَ الْفَضْلِ (قَوْلُهُ أَخْبَرَ ابْنَ عَمْرٍو) هُوَ ابْنُ الْحَرِثِ وَبُكَيْرٌ بِالتَّصْغِيرِ هُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَشْجِ وَعُبَيْدُ اللَّهِ هُوَ ابْنُ الْأَسْوَدِ وَفِي هَذَا الْإِسْنَادِ ثَلَاثَةٌ مِنَ التَّابِعِينَ فِي نَسْقِ بُكَيْرٍ وَعَاصِمٍ وَعُبَيْدِ اللَّهِ وَثَلَاثَةٌ مِنْ أَوَّلِهِ مَصْرِيُونَ وَثَلَاثَةٌ مِنْ آخِرِهِ مَدَنِيُونَ وَفِي وَسْطِهِ مَدَنِيٌّ سَكَنَ مِصْرَ وَهُوَ بُكَيْرٌ فَانْقَسَمَ الْإِسْنَادُ إِلَى مِصْرِيٍّ وَمَدَنِيٍّ (قَوْلُهُ عِنْدَ قَوْلِ النَّاسِ فِيهِ) وَقَعَ بَيَانُ ذَلِكَ عِنْدَ مَسْلَمٍ حَيْثُ أَخْرَجَهُ مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ لَيْدٍ الْإِنصَارِيٍّ وَهُوَ مِنْ صِغَارِ الصَّحَابَةِ قَالَ لَمَّا أَرَادَ عُثْمَانُ بِنَاءَ الْمَسْجِدِ كَرِهَ النَّاسُ ذَلِكَ وَأَحْبَبُوا أَنْ يَدْعُوهُ عَلَى هَيْئَتِهِ أَيْ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَظَهَرَ بِهَذَا أَنَّ قَوْلَهُ فِي حَدِيثِ الْبَابِ حِينَ بَنَى أَيْ حِينَ أَرَادَ أَنْ يَبْنِي وَقَالَ الْبَغَوِيُّ فِي شَرْحِ السَّنَةِ لَعَلَّ الَّذِي كَرِهَ الصَّحَابَةُ مِنْ عُثْمَانَ بِنَاؤُهُ بِالْحِجَارَةِ الْمَنْقُوشَةِ لَا بِمَجْرَدِ تَوْسِيعِهِ أَنْتَهَى وَلَمْ يَبْنِ عُثْمَانُ الْمَسْجِدَ أَنْشَاءً وَأَمَّا وَسْعُهُ وَشِدَّةُ كَمَا تَقْدُمُ فِي بَابِ بِنْيَانِ الْمَسْجِدِ فَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَطْلَاقُ الْبِنَاءِ فِي حَقِّ مَنْ جَدَّدَ كَمَا يُطْلَقُ فِي حَقِّ مَنْ أَنْشَأَ أَوْ أَلْمَرَادُ بِالْمَسْجِدِ هُنَا بَعْضُ الْمَسْجِدِ مِنْ أَطْلَاقِ الْكُلِّ عَلَى الْبَعْضِ (قَوْلُهُ مَسْجِدَ الرَّسُولِ) كَذَا لِلْأَكْثَرِ وَلِلْحَمَوِيِّ وَالْكَشْمِيرِيِّ مَسْجِدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (قَوْلُهُ إِنَّكُمْ أَكْثَرْتُمْ) حَذَفَ الْمَعْمُولَ لِلْعَلَمِ بِهِ وَالْمَرَادُ الْكَلَامُ بِالْإِنْكَارِ وَنَحْوُهُ * (تَنْبِيهِ) * كَانَ بِنَاءُ عُثْمَانَ لِلْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ سَنَةً ثَلَاثِينَ عَلَى الشُّهُورِ وَقِيلَ فِي آخِرِ سَنَةٍ مِنْ خِلَافَتِهِ فِي كِتَابِ السَّيْرِ عَنْ الْحَرِثِ بْنِ مَسْكِينٍ عَنْ ابْنِ وَهْبٍ أَخْبَرَ نِيَّ مَالِكٍ أَنَّ كُتُبَ الْأَحْبَارِ كَانَتْ يَقُولُ عِنْدَ بِنْيَانِ عُثْمَانَ الْمَسْجِدَ لَوْ دِدْتَ أَنَّ هَذَا الْمَسْجِدَ لَا يَنْجُزُ فَانْهَذَا إِذَا فَرِغَ مِنْ بِنْيَانِهِ قَتَلَ عُثْمَانَ قَالَ مَالِكٌ فَكَانَ كَذَلِكَ (قُلْتُ) وَيُمْكِنُ الْجَمْعُ بَيْنَ الْقَوْلَيْنِ بِأَنَّ الْأَوَّلَ كَانَ تَارِيخَ ابْتِدَائِهِ وَالثَّانِي تَارِيخَ انْتِهَائِهِ (قَوْلُهُ مِنْ بَنَى مَسْجِدًا) التَّنْكِيرُ فِيهِ لِلشُّيُوعِ فَيَدْخُلُ فِيهِ الْكَبِيرُ وَالصَّغِيرُ وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ أَنَسٍ عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا وَزَادَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي حَدِيثِ الْبَابِ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ عُثْمَانَ وَلَوْ كَفَحَصَ قِطَاعًا وَهَذِهِ الزِّيَادَةُ أَيْضًا عِنْدَ ابْنِ حِبَّانَ وَابْنِ الْبَزَّازِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ وَعِنْدَ أَبِي مُسْلَمٍ الْكَلْبِيِّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَعِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ فِي الْأَوْسَطِ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ وَابْنِ عُمَرَ وَعِنْدَ أَبِي نَعِيمٍ فِي الْحَلِيَّةِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ وَرَوَاهُ ابْنُ خَزِيمَةَ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ بِلَفْظِ كُنْخَصَّ قِطَاعًا أَوْ أَصْغَرَ وَحَمَلْنَا أَكْثَرَ الْعُلَمَاءِ ذَلِكَ عَلَى الْمُبَالَغَةِ لِأَنَّ الْمَكَانَ الَّذِي تَنْخَصُّ الْقِطَاعَةُ عَنْهُ لَتَضَعُ فِيهِ بَيْضَهَا وَتَرَقُدَ عَلَيْهِ لَا يَكُنِي مَقْدَارُهُ لِلصَّلَاةِ فِيهِ وَيُؤَيِّدُهُ رِوَايَةُ جَابِرٍ هَذِهِ وَقِيلَ بَلْ هُوَ عَلَى ظَاهِرِهِ وَالْمَعْنَى أَنْ يَزِيدَ فِي مَسْجِدٍ قَدَرًا يَخْتَاجُ إِلَيْهِ تَكُونُ تِلْكَ الزِّيَادَةُ هَذَا الْقَدَرُ أَوْ يَشْتَرِكُ جَمَاعَةٌ فِي بِنَاءِ مَسْجِدٍ فَتَقَعُ حَصَّةٌ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ ذَلِكَ الْقَدَرُ وَهَذَا كُلُّهُ بِنَاءٌ عَلَى أَنَّ الْمَرَادَ بِالْمَسْجِدِ مَا يَتَبَادَرُ إِلَى الذِّهْنِ وَهُوَ الْمَكَانَ الَّذِي يَتَخَذُ لِلصَّلَاةِ فِيهِ فَإِنْ كَانَ الْمَرَادُ بِالْمَسْجِدِ مَوْضِعَ السُّجُودِ وَهُوَ مَا يَسَعُ الْجِبْهَةَ فَلَا يَخْتَاجُ إِلَى شَيْءٍ مِمَّا ذَكَرْ لَكِنْ قَوْلُهُ بَنَى يَشْعُرُ بِوُجُودِ بِنَاءٍ عَلَى الْحَقِيقَةِ وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ فِي رِوَايَةِ أُمِّ حَبِيبَةَ مِنْ بَنَى اللَّهُ بَيْتًا أَخْرَجَهُ سَمُوءُ فِي فَوَائِدِهِ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ وَقَوْلُهُ فِي رِوَايَةِ عُمَرَ مِنْ بَنَى مَسْجِدًا يَذْكُرُ فِيهِ اسْمَ اللَّهِ أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ وَابْنُ حِبَّانَ وَأَخْرَجَ النَّسَائِيُّ نَحْوَهُ مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ فَكُلُّ ذَلِكَ مُشْعِرٌ بِأَنَّ الْمَرَادَ بِالْمَسْجِدِ الْمَكَانَ الْمَتَّخَذَ لِمَوْضِعِ السُّجُودِ فَقَطْ لَكِنْ لَا يَمْتَنِعُ ارْتِدَاءُ الْآخَرِ حَازَا إِذْ بَنَاءُ كُلِّ شَيْءٍ بِحَسَبِهِ وَقَدْ شَاهَدْنَا كَثِيرًا مِنَ الْمَسَاجِدِ فِي طَرِيقِ الْمَسَافِرِينَ يَخُوطُونَهَا إِلَى جِهَةِ الْقِبْلَةِ وَهِيَ فِي غَايَةِ الصَّغَرِ وَبَعْضُهَا لَا تَكُونُ أَكْثَرُ مِنْ قَدَرِ مَوْضِعِ السُّجُودِ وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ فِي الشَّعْبِ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ نَحْوَ حَدِيثِ عُثْمَانَ وَزَادَتْ وَلْتَمِثْ هَذِهِ الْمَسَاجِدُ الَّتِي فِي الطَّرِيقِ قَالَ نَعَمْ وَلِلطَّبْرَانِيِّ نَحْوُهُ مِنْ حَدِيثِ

قَالَ بُكَيْرٌ حَسِبْتُ أَنَّهُ قَالَ يَبْتَغِي بِهِ وَجْهَ اللَّهِ بَنَى اللَّهُ لَهُ مِثْلَهُ فِي الْجَنَّةِ **بَابُ** يَأْخُذُ
بِنُصُولِ النَّبْلِ إِذَا مَرَّ فِي الْمَسْجِدِ **حَدَّثَنَا** قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ قُلْتُ لِعَمْرِو أَسْمِعْتَ
جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ مَرَّ رَجُلٌ فِي الْمَسْجِدِ وَمَعَهُ سِهَامٌ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَمْسِكْ بِنِصَالِهَا

أبي قرصافة واسنادها حسن (قوله قال بكير حسبت أنه) أي شيخه عاصم بالاسناد المذكور (قوله يبتغي به وجه الله) أي يطلب به رضا الله والمعنى بذلك الاخلاص وهذه الجملة لم يجزم بها بكير في الحديث ولم أرها الا من طريقه هكذا وكأنها ليست في الحديث بل انظرها فان كل من روى حديث عثمان من جميع الطرق اليه لتنظيم من بنى الله مسجدا فكان بكيرا نسيها فذكرها بالمعنى مترددا في اللفظ الذي ظنه فان قوله لله بمعنى قوله يبتغي به وجه الله لا اشتراكهما في المعنى المراد وهو الاخلاص في فائدة قال ابن الجوزي من كتب اسمه على المسجد الذي يبنيه كان بعيدا من الاخلاص انتهى ومن بناء بالاجرة لا يحصل له هذا الوعد المخصوص لعدم الاخلاص وان كان يؤجر في الجملة وروى أصحاب السنن وابن خزيمة والحاكم من حديث عقبة بن عامر مرفوعا ان الله يدخل بالسهم الواحد ثلاثة الجنة صانعه المحتسب في صنعته والرامي به والممد به فقوله المحتسب في صنعته أي من يقصد بذلك اعانة المجاهد وهو أعم من أن يكون متطوعا بذلك أو باجرة لكن الاخلاص لا يحصل الا من المتطوع وهل يحصل الثواب المذكور لمن جعل بقعة من الارض مسجدا بأن يكتب في تحويطها من غير بناء وكذا من عمد الى بناء كان يملكه فوقه مسجدا ان وقفنا مع ظاهر اللفظ فلا وان نظرنا الى المعنى فنعم وهو المتجه وكذا قوله بنى حقيقة في المباشرة بشرطها لكن المعنى يقتضى دخول الامر بذلك أيضا وهو المنطبق على استدلال عثمان رضي الله عنه لانه استدلل بهذا الحديث على ما وقع منه ومن المعلوم انه لم يباشر ذلك بنفسه (قوله بنى الله) اسناد البناء الى الله مجاز وابرار الفاعل فيه لتعظيم ذكره جل اسمه أو لثلاث تنافر الضمائر أو يتوهم عوده على باني المسجد (قوله مثله) صفة لمصدر محذوف أي بنى بناء مثله ولفظ المثل له استعمالان أحدهما الافراد مطلقا كقوله تعالى فقالوا أنؤمن لبشر ين مثلنا والآخر المطابقة كقوله تعالى أم أمثالكم فعلى الاول لا يمتنع أن يكون الجزاء أبنية متعددة فيحصل جواب من استشكل التقييد بقوله مثله مع ان الحسنة بعشر أمثالها لاحتمال أن يكون المراد بنى الله له عشرة أبنية مثله والاصل ان ثواب الحسنة الواحدة واحد بحكم العدل والزيادة عليه بحكم الفضل وأما من أجاب باحتمال أن يكون صلى الله عليه وسلم قال ذلك قبل نزول قوله تعالى من جاء بالحسنة فله عشر أمثلها ففيه بعد وكذا من أجاب بأن التقييد بالواحد لا ينفي الزيادة عليه ومن الاجوبة المرضية أيضا ان المثلية هنا بحسب الكمية والزيادة حاصلة بحسب الكيفية فكم من بيت خير من عشرة بل من مائة أو ان المقصود من المثلية أن جزاء هذه الحسنة من جنس البناء لا من غيره مع قطع النظر عن غير ذلك مع أن التفاوت حاصل قطعاً بالنسبة الى ضيق الدنيا وسعة الجنة اذ موضع شهر فيها خير من الدنيا وما فيها كما ثبت في الصحيح وقد روى أحمد من حديث وائلة بلفظ بنى الله له في الجنة أفضل منه والطبراني من حديث أبي امامة بلفظ أوسع منه وهذا يشعر بأن المثلية لم يقصد بها المساواة من كل وجه وقال النووي يحتمل أن يكون المراد أن فضله على بيوت الجنة كفضل المسجد على بيوت الدنيا (قوله في الجنة) يتعلق ببنى أو هو حال من قوله مثله وفيه إشارة الى دخول فاعل ذلك الجنة اذا المقصود بالبناء له أن يسكنه وهو لا يسكنه الا بعد الدخول والله أعلم (قوله باب يأخذ) أي الشخص (بنصول) جمع نصل ويجمع أيضا على نصال كما سيأتي في حديث الباب الذي بعده والنبل بفتح النون وسكون الواو وبعدها لام السهم العربية وهي مؤنثة ولا واحد لها من لفظها وجواب الشرط في قوله اذا امر محذوف وبفسره قوله يأخذ أو التقدير يستحب لمن معه نبل أنه يأخذ الى آخره وسفيان المذكور في الاسناد هو ابن عيينة وعمرو هو ابن دينار

بابُ المُرُورِ فِي الْمَسْجِدِ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو بَرْدَةَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا بَرْدَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ مَنْ مَرَّ فِي شَيْءٍ مِنْ مَسَاجِدِنَا أَوْ أَسْوَاقِنَا بِذَنْبٍ فَلْيَأْخُذْ عَلَى نِصَالِهَا لَا يَغْفِرُ بِكَفِّهِ مُسْلِمًا **بابُ الشَّعْرِ فِي الْمَسْجِدِ حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ الْحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ قَالَ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ ثَابِتٍ الْأَنْصَارِيَّ حَسَّانَ**

ولم يذكر قتيبة في هذا السياق جواب عمرو عن استفهام سفيان كذا في أكثر الروايات وحكي عن رواية الاصيلي أنه ذكره في آخره فقال نعم ولم أره فيها وقد ذكره غير قتيبة أخرجه المصنف في الفتن عن علي بن عبد الله عن سفيان مثله وقال في آخره فقال نعم ورواه مسلم من وجه آخر عن سفيان عن عمرو بن ميمون بن وهبان عن حماد بن عمار عن حماد بن زيد عن عمرو بن لفظه ان رجلا مر في المسجد بأسم قد أبدى نصولها فأمر أن يأخذ بنصولها كي لا يتخذه مسلما وليس في سياق المصنف كي وأفادت رواية سفيان تعيين الامر المبهم في رواية حماد وأفادت رواية حماد بيان علة الامر بذلك ولمسلم أيضا من طريق أبي الزبير عن جابر أن المار المذكور كان يتصدق بالنبل في المسجد ولم أقف على اسمه الى الآن **فائدة** قال ابن بطال حديث جابر لا يظهر فيه الاسناد لان سفيان لم يقل ان عمرا قال له نعم قال ولكن ذكره البخاري في غير كتاب الصلاة وزاد في آخره فقال نعم فبان بقوله نعم اسناد الحديث (قلت) هذا مبني على المذهب المرجوح في اشتراط قول الشيخ نعم اذا قال له القاري مثلا أحدثك فلان والمذهب الراجح الذي عليه أكثر المحققين ومنهم البخاري ان ذلك لا يشترط بل يكتفي بسكوت الشيخ اذا كان متيقظا وعلى هذا فلا سند في حديث جابر ظاهر والله أعلم وفي الحديث اشارة الى تعظيم قليل الدم وكثيره وتأكيده حرمة المسلم وجواز ادخال المسجد السلاح وفي الاوسط للطبراني من حديث أبي سعيد قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن تقليب السلاح في المسجد والمعنى فيه ما تقدم (قوله باب المرور في المسجد) أي جوازه وهو مستنبط من حديث الباب من جهة الاولوية فان قيل ما وجه تخصيص حديث أبي موسى بترجمة المرور وحديث جابر بترجمة الاخذ بالنصال مع أن كلا من الحديثين يدل على كل من الترجمتين أوجب باحتمال أن يكون ذلك بالنظر الى لفظ المتن فان حديث جابر ليس فيه ذكر المرور من لفظ الشارع بخلاف حديث أبي موسى فان فيه لفظ المرور مقصودا حيث جعل شرطاً ورتب عليه الحكم وهذا بالنظر الى اللفظ الذي وقع المصنف على شرطه والا فقد رواه النسائي من طريق ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر بلفظ اذا مر أحدكم الحديث وعبد الواحد المذكور في الاسناد وهو ابن زياد وأبو بردة بن عبد الله أسماه يزيد وشيخه هو جده أبو بردة بن أبي موسى الاشعري وقد أخرجه المصنف في الفتن من طريق أبي أسامة عن يزيد بن نحوه وكذا أخرجه مسلم من طريقه (قوله أو أسواقنا) هو تنويع من الشارع وليس شكاً من الراوى والباء في قوله بنبل للمصاحبة (قوله على نصالها) ضمن الاخذ معنى الاستعلاء للمبالغة أو على بمعنى الباء كما تقدم في طريق حماد عن عمرو وسفيان من طريق ثابت عن أبي بردة (قوله لا يعقر) أي لا يجرح وهو مجزوم نظرا الى انه جواب الامر ويجوز الرفع (قوله بكفه) متعلق بقوله فلما أخذ وكذا رواية الاصيلي لا يعقر مسلما بكفه ليس قوله بكفه متعلقا بيعقر والتقدير فلما أخذ بكفه على نصالها لا يعقر مسلما ويؤيده رواية أبي أسامة فليمسك على نصالها بكفه ان يصيب أحدا من المسلمين لفظ مسلم وله من طريق ثابت عن أبي بردة فلما أخذ بنصالها ثم لا يأخذ بنصالها ثم لا يأخذ بنصالها (قوله باب الشعر في المسجد) أي ما حكمه (قوله عن الزهري قال أخبرني أبو سلمة) كذا رواه شعيب وتابعه اسحق بن راشد عن الزهري أخرجه النسائي ورواه سفيان بن عيينة عن

يَسْتَشْهِدُ أَبَا هُرَيْرَةَ أَنْشَدَكَ اللَّهُ هَلْ سَمِعْتَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ يَا حَسَنُ أَجِبْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ اللَّهُمَّ
 أَيُّدُهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ نَعَمْ **بَابُ أَصْحَابِ الْخِرَابِ فِي الْمَسْجِدِ حَدَّثَنَا** عَبْدُ الْعَزِيزِ
 ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ

الزهري فقال عن سعيد بن المسيب بدل أبي سلمة أخرجه المؤلف في بدء الخلق وتابعه معمر عند مسلم وإبراهيم بن سعد
 واسماعيل بن أمية عند النسائي وهذا من الاختلاف الذي لا يضر لأن الزهري من أصحاب الحديث قال راجح أنه عنده
 عنهما معا فكان يحدث به تارة عن هذا وتارة عن هذا وهذا من جنس الأحاديث التي يتعقبها المدارق قطني على الشيخين
 لسكنه لم يذكره فلا يستدرك عليه وفي الاسناد نظر من وجه آخر وهو على شرط التتبع أيضا وذلك أن لنظر رواية
 سعيد بن المسيب مر عمر في المسجد وحسان ينشد فقال كنت أنشد فيه وفيه من هو خير منك ثم التفت إلي أبي هريرة
 فقال أنشدك الله الحديث ورواية سعيد هذه القصة عندهم مرسله لأنه لم يدرك زمن الرواية ولكن يحمل على أن سعيدا
 سمع ذلك من أبي هريرة بعد أو من حسان أو وقع لحسان استشهاده أبي هريرة مرة أخرى فحضر ذلك سعيد ويقويه
 سياق حديث الباب فإن فيه أن أباسلمة سمع حسان يستشهد بأبهريرة وأبوسلمة لم يدرك زمن مرور عمر أيضا فإنه
 أصغر من سعيد فدل على تعدد الاستشهاد ويجوز أن يكون الثقات حسان إلي أبي هريرة واستشهاده به إنما وقع
 متأخرا لأن ثم لا تدل على الفورية والاصل عدم التعدد وغايته أن يكون سعيد أرسل قصة المرور ثم سمع بعد ذلك
 استشهاده حسان لأبي هريرة وهو المقصود لأنه المرفوع وهو موصول بلا تردد والله أعلم (قوله يستشهد) أي يطلب
 الشهادة والمراد الاخبار بالحكم الشرعي وأطلق عليه الشهادة مبالغة في تقوية الخبر (قوله أنشدك) بفتح الهمزة وضم
 الشين المعجمة أي سألتك الله والنشد بفتح النون وسكون المعجمة التذكر (قوله أجب عن رسول الله) في رواية سعيد
 أجب عني فيحتمل أن يكون الذي هنا بالمعني (قوله أيده) أي قوه وروح القدس المراد به هنا جبريل بدليل حديث
 البراء عند المصنف أيضا بلفظ وجبريل معك والمراد بالاجابة الرد على الكفار الذين هجوا رسول الله صلى الله عليه
 وسلم وأصحابه وفي الترمذي من طريق أبي الزناد عن عروة عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ينصب لحسان منبرا في المسجد فيقوم عليه يهجو الكفار وذكري المنذ في الاطراف ان البخاري أخرجه تعليقا
 نحوه وأتم منه لكني لم أره فيه قال بن بطال ليس في حديث الباب أن حسان أنشد شعرا في المسجد بخضرة
 النبي صلى الله عليه وسلم لكن رواية البخاري في بدء الخلق من طريق سعيد تدل على أن قوله صلى الله عليه
 وسلم لحسان أجب عني كان في المسجد وأنه أنشد فيه ما أجاب به المشركين وقال غيره يحتمل أن البخاري أراد
 أن الشعر المشتمل على الحق حق بدليل دعاء النبي صلى الله عليه وسلم لحسان على شعره وإذا كان حقا جاز في المسجد
 كسائر الكلام الحق ولا يمنع منه كما يمنع من غيره من الكلام الخبيث واللفظ الساقط (قلت) والاول اليبق بتصريف البخاري
 وبذلك جزم المازري وقال إنما اختصر البخاري القصة لاشتهارها ولو لكونه ذكرها في موضع آخر انتهى وأما رواه
 ابن خزيمة في صحيحه والترمذي وحسنه من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال نهى رسول الله صلى الله عليه
 وسلم عن تناشد الاشعار في المساجد واسناده صحيح الى عمرو فمن يصحح نسخته يصححه وفي المعني عدة أحاديث لكن
 في أسانيد هامقال فالجمع بينها وبين حديث الباب أن يحمل النهي على تناشد اشعار الجاهلية والمبطلين والمأذون فيه ما سلم
 من ذلك وقيل المنهي عنه ما إذا كان التناشد غالبا على المسجد حتى يتشاغل به من فيه وأبعد أبو عبد الملك البوني فاعمل
 أحاديث النهي وادعي النسخ في حديث الاذن ولم يوافق على ذلك حكاة ابن التين عنه وذكر أيضا أنه طرد هذه الدعوى
 فيما سياتي من دخول أصحاب الخراب المسجد وكذا دخول المشرك (قوله باب أصحاب الخراب في المسجد) الخراب
 بكسر المهملة جمع حربة والمراد جواز دخولهم فيه ونصال حراهم مشهورة وأظن المصنف أشار الى تخصيص الحديث

عَنْ صَالِحٍ عَنْ بَنِي شِهَابٍ قَالَ أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ ابْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ أَقْدَرَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَوْمًا عَلَى بَابِ حُجْرَتِي وَالْحَبَشَةُ يَلْعَبُونَ فِي الْمَسْجِدِ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْتُرُنِي بِرِدَائِهِ أَنْظِرُ إِلَى لَعِبِهِمْ * زَادَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ بَنِي شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَالْحَبَشَةُ يَلْعَبُونَ بِحِجْرِهِمْ **بَابُ ذِكْرِ الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ عَلَى الْمُنْبَرِ فِي الْمَسْجِدِ حَدَّثَنَا** عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنَا سَفْيَانُ عَنْ يَحْيَى عَنْ عُمَرَ عَنْ عَائِشَةَ

السابق في النهي عن المرور في المسجد بالنصل غير مغمود والفرق بينهما أن التحفظ في هذه الصورة وهي صورة اللعب بالحرايب سهل بخلاف مجرد المرور فإنه قد يقع بغتة فلا يتحفظ منه (قوله في الاسناد عن صالح) هو ابن كيسان (قوله) لقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يوما في باب حجرتي والحبشة يلعبون في المسجد) فيه جواز ذلك في المسجد وحكي ابن التين عن أبي الحسن اللخمي أن اللعب بالحرايب في المسجد منسوخ بالقرآن والسنة أما القرآن فقوله تعالى في يوت أذن الله أن ترفع وأما السنة فحديث جنوا مساجدكم صبيانكم ومجانينكم وتعقب بان الحديث ضعيف وليس فيه ولا في الآية تصريح بما ادعاه ولا عرف التاريخ فيثبت النسخ وحكي بعض المالكية عن مالك أن لعبهم كان خارج المسجد وكانت عائشة في المسجد وهذا لا يثبت عن مالك فإنه خلاف ما صرح به في طرق هذا الحديث وفي بعضها أن عمر أنكر عليهم لعبهم في المسجد فقال له النبي صلى الله عليه وسلم دعهم واللعب بالحرايب ليس لعبا مجردا بل فيه تدريب الشجعان على مواقع الحروب والاستعداد للعدو وقال المهلب المسجد موضوع لأمن جماعة المسلمين فما كان من الأعمال يجمع منفعة الدين وأهله جاز فيه وفي الحديث جواز النظر إلى اللهو المباح وفيه حسن خلته صلى الله عليه وسلم مع أهله وكرم معاشرته وفضل عائشة وعظيم محلها عنده وسيأتي بقية الكلام على فوائده في كتاب العيدين إن شاء الله تعالى (قوله في باب حجرتي) عند الأصيلي وكريمة على باب حجرتي (قوله يسترني برداءه) يدل على أن ذلك كان بعد نزول الحجاب ويدل على جواز نظر المرأة إلى الرجل وأجاب بعض من منع بان عائشة كانت اذذاك صغيرة وفيه نظرا لما ذكرنا وادعي بعضهم النسخ بحديث أفعميا وان أنما وهو حديث مختلف في صحته وسيأتي المسئلة مزيد بسط في موضعه إن شاء الله تعالى (قوله وزاد إبراهيم بن المنذر) يريد أن إبراهيم رواه من رواية يونس وهو ابن يزيد عن ابن شهاب كرواية صالح لكن عين أن لعبهم كان بحرايبهم وهو المطابق للترجمة وفي ذلك إشارة إلى أن البخاري يقصد بالترجمة أصل الحديث لا خصوص السياق الذي يورده ولم أقف على طريق يونس من رواية إبراهيم بن المنذر موصولة نعم وصلها مسلم عن أبي طاهر بن السرح عن ابن وهب ووصلها الاسماعيلي أيضا من طريق عثمان بن عمر عن يونس وفيه الزيادة (قوله باب ذكر البيع والشراء على المنبر في المسجد) مطابقة هذه الترجمة لحديث الباب من قوله ما بال أقوام يشترطون فإن فيه إشارة إلى القصة المذكورة وقد اشتملت على بيع وشراء وعتي وولاء ووهم بعض من تكلم على هذا الكتاب فقال ليس فيه أن البيع والشراء وقعافي المسجد ظنا منه أن الترجمة معقودة لبيان جواز ذلك وليس كما ظن للفرق بين جريان ذكر الشيء والاخبار عن حكمه فإن ذلك حق وخير وبين مباشرة العقد فإن ذلك يقضى إلى اللفظ المنهي عنه قال المازري واختلنوا في جواز ذلك في المسجد مع اتناقهم على صحة العقد لو وقع ووقع لابن المنير في تراجمه وهم آخر فانه زعم أن حديث هذه الترجمة هو حديث أبي هريرة في قصة ثمامة بن اثال وشرع يتكلف لمطابقته لترجمة البيع والشراء في المسجد وإنما الذي في النسخ كلها في ترجمة البيع والشراء حديث عائشة وأما حديث أبي هريرة المذكور فسيأتي بعد أربعة أبواب بترجمة أخرى وكأنه انتقل بصره من موضع لموضع أو تصنف ورقة فالتبث ثنتان (قوله حدثنا سفيان) هو ابن عيينة (عن يحيى) هو ابن سعيد

قَالَتْ أَتَنْهَا بَرِيرَةَ تَسْأَلُنَا فِي كِتَابِنَا فَقَالَتْ إِنْ شِئْتَ أُعْطِيتُ أَهْلَكَ وَيَكُونُ الْوَلَاءُ لِي وَقَالَ أَهْلُهَا إِنْ شِئْتَ
 أُعْطِيتُهَا مَا بَقِيَ . وَقَالَ سُفْيَانُ مَرَّةً إِنْ شِئْتَ أُعْطِيتُهَا وَيَكُونُ الْوَلَاءُ لَنَا . فَلَمَّا جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
 ذَكَرَتْهُ ذَلِكَ فَقَالَ أَتَبَاعِيهَا فَأُعْطِيَهَا فَإِنَّ الْوَلَاءَ لِمَنْ أَعْتَقَ ثُمَّ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمَنْبَرِ . وَقَالَ
 سُفْيَانُ مَرَّةً فَصَعِدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمَنْبَرِ فَقَالَ مَا بَالُ أَقْوَامٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ
 مَنْ اشْتَرَطَ شَرْطًا لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَلَيْسَ لَهُ وَإِنْ اشْتَرَطَ مِائَةَ مَرَّةٍ . قَالَ عَلِيٌّ قَالَ يَحْيَى وَعَبْدُ
 الْوَهَّابِ عَنْ يَحْيَى عَنْ عُمَرَ وَقَالَ جَعْفَرُ بْنُ عَوْنٍ عَنْ يَحْيَى قَالَ سَمِعْتُ عُمَرَ قَالَتْ سَمِعْتُ عَائِشَةَ رَوَاهُ
 مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى عَنْ عُمَرَ أَنَّ بَرِيرَةَ وَلَمْ يَذْكُرْ صَعِدَ الْمَنْبَرِ

واللحميدى فى مسنده عن سفيان حدثنا يحيى (قوله قالت انتها) فيه التناات ان كان فاعل قالت عائشة ويحتمل ان يكون
 الفاعل عمره فلا التناات (قوله تسالها فى كتابها) ضمن تسال معنى تستعين وثبت كذلك فى رواية اخرى والمراد
 بقولها اهلك مواليك وحذف مفعول اعطيت الثانى لدلالة الكلام عليه والمراد بقية ما عليها وسيأتى تعيينه فى كتاب
 العتق ان شاء الله تعالى (قوله وقال سفيان مرة) أى أن سفيان حدث به على وجهين وهو موصول غير معلق (قوله ذكرته
 ذلك) كذا وقع هنا بتشديد الكاف فقليل الصواب ما وقع فى رواية مالك وغيره بلفظ ذكرت له ذلك لأن التذكير
 يستدعى سبق علم بذلك ولا يتجه تخطيط هذه الرواية لاحتمال السبق أولا على وجه الاجمال (قوله يشترطون شروطا
 ليس فى كتاب الله) كانه ذكر باعتبار جنس الشرط ولفظه مائة المبالغة فلا مفهوم له (قوله فى كتاب الله) قال الخطابى
 ليس المراد ان ما لم ينص عليه فى كتاب الله فهو باطل فان لفظ الولاء لمن اعتق من قوله صلى الله عليه وسلم لكن الامر
 بطاعته فى كتاب الله فجاز اضافة ذلك الى الكتاب وتعقب بان ذلك لوجاز لجازت اضافة ما اقتضاه كلام الرسول
 صلى الله عليه وسلم اليه والجواب عنه ان تلك الاضافة إنما هي بطريق العموم لا بخصوص المسئلة المعينة وهذا مصير
 من الخطابى الى ان المراد بكتاب الله هنا القرآن ونظير ما جنح اليه ما قاله ابن مسعود لام يعقوب فى قصة الواشمه
 مالى لا العن من لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو فى كتاب الله ثم استدل على كونه فى كتاب الله بقوله تعالى وما
 أناكم الرسول فخذوه ويحتمل أن يكون المراد بقوله هنا فى كتاب الله أى فى حكم الله سواء ذكر فى القرآن أم فى
 السنة أو المراد بالكتاب المكتوب أى فى اللوح المحفوظ وحديث عائشة هذا فى قصة بريرة قد أخرجه البخارى فى مواضع
 أخرى من البيوع والعتق وغيرها واعتني به جماعة من الأئمة قافروه بالتصنيف وسند كرفوائد ملخصة لمجموعة فى كتاب
 العتق ان شاء الله تعالى (قوله ورواه مالك) وصله فى باب المكاتب عن عبد الله بن يوسف عنه وصورة سياقه الارسال وسيأتى
 الكلام عليه هناك (قوله قال على) يعنى ابن عبد الله المذكور أول الباب ويحيى هو ابن سعيد القطان وعبد الوهاب هو
 ابن عبد المجيد الثقفى والحاصل ان على بن عبد الله حدث البخارى عن أربعة أنفس حدثه كل منهم به عن يحيى بن
 سعيد الانصارى وانما أفرد رواية سفيان لمطابقتها الترجمة بذكر المنبر فيها ويؤيد ذلك ان التعليق عن مالك متأخر
 فى رواية كريمة عن طريق جعفر بن عون (قوله عن عمره نحوه) يعنى نحوه رواية مالك وقد وصله الاسماعيلي من
 طريق محمد بن بشار عن يحيى القطان وعبد الوهاب كلاهما عن يحيى بن سعيد قال أخبرتنى عمره أن بريرة فذكره وليس
 فيه ذكر المنبر أيضا وصورته أيضا الارسال لكن قال فى آخره فرعت عائشة أنها ذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فذكر
 الحديث فظهر بذلك اتصاله وأفادت رواية جعفر بن عون التصريح بمسماح يحيى من عمره بمسماح عمره من عائشة فأن ذلك
 ما يخشى فيه من الارسال المذكور وغيره وقد وصله النسائي والاسماعيلي أيضا من رواية جعفر بن عون وفيه عن عائشة قالت

بابُ التَّقَاضِي وَالْمُلَازِمَةِ فِي الْمَسْجِدِ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ قَالَ أَخْبَرَنَا
يُونُسُ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ عَنْ كَعْبٍ أَنَّهُ تَقَاضَى ابْنُ أَبِي حَدْرٍ دَيْنَا كَانَ لَهُ عَلَيْهِ فِي
الْمَسْجِدِ فَارْتَفَعَتْ أَصْوَاتُهُمَا حَتَّى سَمِعَهُمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ فِي بَيْتِهِ فَخَرَجَ إِلَيْهِمَا حَتَّى كَشَفَ سِجْفَ حُجْرَتِهِ
فَنَادَى يَا كَعْبُ قَالَ لَبَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ ضَعْ مِنْ دَيْنِكَ هَذَا وَأَوْمَأْ إِلَيْهِ أَيِ الشَّطْرِ . قَالَ أَلَمَدْتُ فَعَمَلْتُ
يَا رَسُولَ اللَّهِ . قَالَ قُمْ فَأَقْضِهِ . **بابُ كَنْسِ الْمَسْجِدِ وَالتَّقَاطِطِ الْخَرَقِ وَالْقَذَى وَالْعِيدَانِ حَدَّثَنَا**
سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَبِي رَافِعٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَجُلًا أَسْوَدَ
أَوْ أَمْرَأَةً سَوْدَاءَ

أَتَنِي بِرَبْرَةٍ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ وَلَيْسَ فِيهِ ذِكْرُ الْمُنْبَرِ أَيْضًا (قوله باب التقاضى) أى مطالبة الغريم بقضاء الدين (والملازمة) أى
ملازمة الغريم وفى المسجد يتعلق بالامرئين فإن قيل التقاضى ظاهر من حديث الباب دون الملازمة أجاب بعض
المتأخرين فقال كأنه أخذه من كون ابن أبي حدرٍ لزم خصمه فى وقت التقاضى وكانهما كأنما يَنظُرَانِ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ليفصل بينهما قال فإذا جازت الملازمة فى حال الخصومة فجوازها بعد ثبوت الحق عند الحاكم أولى انتهى (قلت)
والذى يظهر لى من عادة تصرف البخارى أنه أشار بالملازمة الى ما ثبت فى بعض طرقه وهو ما أخرجه هو فى باب الصلح وغيره
من طريق الأعرج عن عبد الله بن كعب عن أبيه أنه كان له على عبد الله بن أبي حدرٍ الأسمي مال فلقبه فلزمه فتكلم
حتى ارتفعت أصواتهما ويستفاد من هذه الرواية أيضا تسمية ابن أبي حدرٍ وذكروا نسبته (فائدة) قال الجوهري وغيره
لم يأت من الاسماء على قطع بتكرير العين غير حدرٍ وهو بفتح المهملة بعد هاء الهمزة ساكنة ثم راء منقوطة ثم دال
مهملة أيضا (قوله عن كعب) هو ابن مالك أبوه (قوله دينا) وقع فى رواية زمعة بن صالح عن الزهري أنه كان أوقيتين
أخرجه الطبراني (قوله فى المسجد) متعلق بتقاضى (قوله فخرج إليهما) فى رواية الأعرج فمر بهما النبي صلى الله عليه
وسلم فظاهر الروايتين التخالف وجمع بعضهم بينهما باحتمال أن يكون مر بهما أولا ثم أن كعبا شخص خصمه
للمحاكمة فسمعهما النبي صلى الله عليه وسلم أيضا وهو فى بيته (قلت) وفيه بعد لأن فى الطريقين أنه صلى الله عليه
وسلم أشار الى كعب بالوضيعة وأمر غريمه بالقضاء فلو كان أمره صلى الله عليه وسلم بذلك تقدم لهما لما احتاج الى
الاعادة والاولى فيما يظهر لى أن يحمل المرور على أمر معنوي لا حسي (قوله سجف) بكسر المهملة وسكون الجيم
وحكى فتح أوله وهو الستر وقيل أحد طرفي الستر المفرج (قوله أى الشطر) بالنصب أى ضع الشطر لأنه تفسير لقوله
هذا والمراد بالشطر النصف وصرح به فى رواية الأعرج (قوله ألتدفعلت) مبالغة فى امتثال الامر وقوله ثم خطاب لابن
أبي حدرٍ وفيه إشارة الى أنه لا يجتمع الوضيعة والتأجيل وفى الحديث جواز رفع الصوت فى المسجد وهو كذلك مالم
يتناحش وقد أفرد له المصنف بابا يأتي قريبا والمنقول عن مالك منعه فى المسجد مطلقا وعنه التفرقة بين رفع الصوت
بالعم والآخر وما لا بد منه فيجوز وبين رفعه باللفظ ونحوه فلا قال المهلب لو كان رفع الصوت فى المسجد لا يجوز لما تركهما
النبي صلى الله عليه وسلم ولين لهما ذلك (قلت) ولمن منع أن يقول لعله تقدم نهي عن ذلك فاكتمنى به واقتصر على
التوصل بالطريق المؤدية الى ترك ذلك بالصلح المقتضى لترك المحاصمة الموجبة لرفع الصوت وفيه الاعتماد
على الإشارة اذا فهمت والشفاعة الى صاحب الحق وإشارة الحاكم بالصلح وقبول الشفاعة وجواز إرخاء الستر
على الباب (قوله باب كنس المسجد والتقاط الخرق والقذى والعيدان) أى منه (قوله عن أبي رافع) هو الصائغ
تابعى كبير وروى بعض الشراح فقال أنه أبو رافع الصحابي وقال هو من رواية صحابي عن صحابي وليس كما قال
فإن ثابجا البتاني لم يدرك أبا رافع الصحابي (قوله أن رجلا أسود أو امرأة سوداء) الشك فيه من ثابت لأنه رواه عنه

كَانَ يَقُمُ الْمَسْجِدَ فَمَاتَ فَسَأَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْهُ فَقَالُوا أَمَاتَ قَالَ أَفَلَا كُنْتُمْ أَذْنَعُونِي بِهِ دُفُونِي عَلَى قَبْرِهِ أَوْ قَلْ
قَبْرِهَا فَأَتَى قَبْرَهُ فَصَلَّى عَلَيْهِ **بَابُ** تَحْرِيمِ تِجَارَةِ الْخَمْرِ فِي الْمَسْجِدِ **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ عَنْ
الْأَعْمَشِ عَنْ مُسْلِمٍ عَنْ سُرُوقٍ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ لَمَّا أُنْزِلَ الْآيَاتُ مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ فِي الرِّبَا خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى
الْمَسْجِدِ فَقَرَأَهُنَّ عَلَى النَّاسِ ثُمَّ حَرَّمَ تِجَارَةَ الْخَمْرِ **بَابُ** الْخُدْمِ فِي الْمَسْجِدِ قَالَ بَنُ عَبَّاسٍ نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي

جماعة هكذا أو من أبي رافع وسيأتي بعد باب من وجه آخر عن حماد بهذا الاسناد قال ولا أراه إلا امرأة ورواه
ابن خزيمة من طريق العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة فقال امرأة سوداء ولم يثبت ورواه البيهقي باسناد
حسن من حديث ابن بريده عن أبيه فسمها أم محجن وأفاد أن الذي أجاب النبي صلى الله عليه وسلم عن سؤاله عن بر بحر
الصديق وذكري ابن منده في الصحابة خرقاء امرأة سوداء كانت تقيم المسجد ووقع ذكرها في حديث حماد بن أبي زيد
عن ثابت عن أنس وذكرها ابن حبان في الصحابة بذلك بدون ذكر السند فإن كان محفوظاً فهذا اسمها وكنيتها أم محجن
(قوله كان يقيم المسجد) بقاف مضمومة أي يجمع القمامة وهي الكناسة فإن قيل دل الحديث على كنس المسجد
فمن أين يؤخذ التقاط الخرق ومأمعه أجاب بعض المتأخرين بأنه يؤخذ بالقياس عليه والجامع للتطهير (قلت) والذي
يظهر لي من تصرف البخاري أنه أشار بكل ذلك إلى ما ورد في بعض طرقه صريحاً فقي طريق العلاء المتقدمة كانت
تلتقط الخرق والعيدان من المسجد وفي حديث بريده المتقدم كانت مولعة بلمط القذى من المسجد والقذى بالقاف
والذال المعجمة مقصور على جمع قذاة وجمع الجمع أقذية قال أهل اللغة القذى في العين والشراب ما يسقط فيه ثم استعمل
في كل شيء يقع في البيت وغيره إذا كان يسيراً وتكنف من لم يطلع على ذلك فزعم أن حكم الترجمة تؤخذ من إتيان
النبي صلى الله عليه وسلم القبر حتى صلى عليه قال فيؤخذ من ذلك الترغيب في تنظيف المسجد (قوله عنه) أي عن حاله
ومنعوله محذوف أي الناس (قوله أذنتموني) بالمد أي أعلمتموني زاد المصنف في الجنائز قال فخر وأشأنه وزاد ابن
خزيمة في طريق العلاء قالوا مات من الليل فكرهنا أن نوقظك وكذا حديث بريده زاد مسلم عن ابن كامل الجحدري
عن حماد بهذا الاسناد في آخره ثم قال إن هذه القيود مملوءة ظلمة على أهلها وإن الله ينورها لهم بصلاتي عليهم وإنما
لم يخرج البخاري هذه الزيادة لأنها مدرجة في هذا الاسناد وهي من مراسيل ثابت بين ذلك غير واحد من أصحاب
حماد بن زيد وقد أوضحت ذلك بدلائله في كتاب بيان المدرج قال البيهقي يغلّب على الظن أن هذه الزيادة من مراسيل
ثابت كما قال أحمد بن عتبة أو من رواية ثابت عن أنس يعني كما رواه ابن منده ووقع في مسند أبي داود الطيالسي
عن حماد بن زيد وابن عامر الخراز كلاهما عن ثابت بهذه الزيادة وزاد بعدها فقال رجل من الانصار إن أبي أو
أخي مات أودفن فصل عليه قال فانطلق معه رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي الحديث فضل تنظيف المسجد والسؤال
عن الخادم والصديق إذا غاب وفيه المكافأة بالدعاء والترغيب في شهود جنازة أهل الخير ونذب الصلاة على الميت
الحاضر عند قبره لمن لم يصل عليه والأعلام بالموت (قوله باب تحريم تجارة الخمر في المسجد) أي جواز ذكر ذلك
وتبيين أحكامه وليس مراده ما يقتضيه مفهومه من أن تحريمها يختص بالمسجد وإنما هو على حذف مضاف أي باب
ذكر تحريم كما تقدم نظيره في باب ذكر البيع والشراء وموقع الترجمة أن المسجد منزّه عن الفواحش فعلاً وقولاً
لكن يجوز ذكرها فيه للتحذير منها ونحو ذلك كما دل عليه هذا الحديث (قوله عن أبي حمزة) هو السكري ومسلم
هو ابن صبيح أبو الضحى وسيأتي الكلام على حديث الباب في تفسير سورة البقرة إن شاء الله تعالى قال القاضي
عياض كان تحريم الخمر قبل نزول آية الرابطة طويلاً فيحتمل أنه صلى الله عليه وسلم أخبر بتحريمها مرة بعد أخرى
تأكيداً (قلت) ويحتمل أن يكون تحريم التجارة فيها تأخر عن وقت تحريم عيها والله أعلم (قوله باب الخدم
للمسجد) في رواية كريمة الخدم في المسجد (قوله وقال بن عباس) هذا التعليق وصله ابن أبي حاتم بمعناه

محرراً لمسجد بخند مها **حدثنا** أحمد بن واقد قال حدثنا حماد عن ثابت عن أبي رافع عن أبي هريرة
أن امرأة أوزجلاً كانت تقيم المسجد ولا أراه إلا امرأة فذكر حديث النبي ﷺ أنه صلى على قبره
باب الأسير أو الغريم يرابط في المسجد **حدثنا** إسحاق بن إبراهيم قال أخبرنا روح ومحمد بن
جعفر عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال إن عفريتاً من الجن تفلت على
البارحة أو كلمة نحوها ليقطع على الصلاة فأمكنني الله منه فاردت أن أربطه إلى سارية من
سوارى المسجد حتى تصبحوا وتنظروا إليه كلكم فذكرت قول أخي سليمان رب هب لي ملكاً لا ينبغي
لأحده من بني آدم قال روح فرده **باب** الإغتسال إذا أسلم وربط الأسير أيضاً في المسجد

(قوله محرراً) أي معتقاً والظاهر أنه كان في شرعهم صحة النذر في أولادهم وكان غرض البخاري الإشارة بإيراد هذا إلى
أن تعظيم المسجد بالخدمة كان مشروعاً عند الأمم السالفة حتى أن بعضهم وقع منه نذر ولده لخدمته ومناسبة ذلك
لحديث الباب من جهة صحة تبرع تلك المرأة باقامة نفسها لخدمة المسجد لتقرير النبي صلى الله عليه وسلم لها على
ذلك (قوله حدثنا أحمد بن واقد) واقد جده واسم أبيه عبد الملك وشيخه حماد هو ابن زيد ورجاله إلى أبي هريرة
بصريون (قوله ولا أراه) بضم الهمزة أي اظنه (قوله فذكر حديث النبي صلى الله عليه وسلم) أي الذي تقدم قبل باب
(قوله باب الأسير أو الغريم) كذا للكثر بأو وهي للتنويع وفي رواية ابن السكن وغيره والغريم بواو العطف
(قوله حدثنا روح) هو ابن عباد (قوله تفلت) بالفاء وتشديد اللام أي تعرض لي فلتة أي بغتة وقال القزاز يعني
توثب وقال الجوهري أفلت الشيء فانثلت وثلت بمعنى (قوله البارحة) قال صاحب المنهى كل زائل بارح ومنه سميت
البارحة وهي أدنى إيلة زالت عنك (قوله أو كلمة نحوها) قال الكرمانى الضمير راجع إلى البارحة أو إلى جملة تفلت
على البارحة (تلت) رواه شبابة عن شعبة بلفظ عرض لي فشد على أخرجه المصنف في أواخر الصلاة وهو يؤيد
الاحتمال الثاني ووقع في رواية عبد الرزاق عرض لي في صورة هر ولمسلم من حديث أبي الدرداء جاء بشهاب من نار
ليجعله في وجهي وللنسائي من حديث عائشة فاخذته فصرعته فخنقته حتى وجدت برد لسانه على يدي وفهم ابن
بطال وغيره منه أنه كان حين عرض له غير متشكل بغير صورته الأصلية فقالوا إن رؤية الشيطان على صورته
التي خلق عليها خاص بالنبي صلى الله عليه وسلم وما غيره من الناس فلا لقوله تعالى إنه يراكم هو وقيسه الآية
وسند كبريئة مباحث هذه المسئلة في باب ذكره الجن حيث ذكره المؤلف في بدء الخلق ويأتي الكلام
على بقيئة فوائد حديث الباب في تفسير سورة ص (قوله رب اغفر لي وهب لي) كذا في رواية أبي ذر وفي
بقيئة الروايات هنا رب هب لي قال الكرمانى لعله ذكره على طريق الاقتباس لا على قصد التلاوة (قلت)
ووقع عند مسلم كما في رواية أبي ذر على نسق التلاوة فالظاهر أنه تغيير من بعض الرواة (قوله قال روح
فرده) أي النبي صلى الله عليه وسلم رد العفريت (خاسئاً) أي مطروداً وظاهره أن هذا الزيادة في رواية
روح دون رفيقه محمد بن جعفر لسكن أخرجه المصنف في أحاديث الانبياء عن محمد بن بشار عن محمد بن جعفر ووحده
وزاد في آخره أيضاً فرده خاسئاً ورواه مسلم من طريق النضر عن شعبة بلفظ فرده الله خاسئاً (قوله باب الإغتسال
إذا أسلم وربط الأسير أيضاً في المسجد) هكذا في أكثر الروايات وسقط للأصيلي وكريمة قوله وربط الأسير إلى آخره
وعند بعضهم باب بلا ترجمة وكانه فصل من الباب الذي قبله ويحتمل أن يكون بيض للترجمة فسد بعضهم البياض بما
ظهر له ويدل عليه أن الاسماء على ترجم عليه باب دخول المشرك المسجد وأيضاً فالبخاري لم تجر عادته بالأعادة لفظ الترجمة عقب
الأخرى والإغتسال إذا أسلم لا تعلق له بأحكام المساجد الأعلى بعد وهو أن يقال الكافر جنب غالباً والجنب ممنوع

وكان شريح يأمر الغريم أن يحبس إلى سارية المسجد **حدثنا** عبد الله بن يوسف قال حدثنا الليث قال حدثنا سعيد بن أبي سعيد سمع أبا هريرة قال بعث النبي ﷺ خيلاً قبل أن يجيء برجل من بني حنيفة يقال له ثمامة بن أثال فربطوه بسارية من سوارى المسجد فخرج إليه النبي ﷺ فقال أطلقوا ثمامة فانطلق إلى نخل قريب من المسجد فاغتسل ثم دخل المسجد فقال أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله **باب** الخيمة في المسجد للرؤى وغيرهم **حدثنا** زكرياه ابن يحيى قال حدثنا عبد الله بن نمير قال حدثنا هشام عن أبيه عن عائشة قالت أصيب سعد يوم الخندق في الأكلح فضرَب النبي ﷺ خيمة في المسجد ليعوده من قريب فلم يرعهم

من المسجد الا لضرورة فلما أسلم لم تبقى ضرورة للبشه في المسجد جنباً فاغتسل لتسرع له الإقامة في المسجد وادعى ابن المنير أن ترجمة هذا الباب ذكر البيع والشراء في المسجد قال ومطابقتها لقصة ثمامة أن من نخيل منع ذلك أخذه من عموم قوله إنما بنيت المساجد لذكر الله فاراد البخاري أن هذا العموم مخصوص بأشياء غير ذلك منها ربط الأسير في المسجد فإذا جاز ذلك للمصلحة فكذلك يجوز البيع والشراء للمصلحة في المسجد (قلت) ولا يخفى ما فيه من التكلف وليس ما ذكره من الترجمة مع ذلك في شيء من نسخ البخاري هنا وإنما قدمت قبل خمسة أبواب لحديث عائشة في قصة بريرة ثم قال فإن قيل إيراد قصة ثمامة في الترجمة التي قبل هذه وهي باب الأسير ربط في المسجد أليق بالجواب أنه يحتمل أن البخاري أثر الاستدلال بقصة العفريت على قصة ثمامة لأن الذي هم بربط العفريت هو النبي صلى الله عليه وسلم والذي تولى ربط ثمامة غيره وحيث رآه مربوطاً قال أطلقوا ثمامة قال فهو بأن يكون انكاراً لربطه أولى من أن يكون تقريراً انتهى وكانه لم ينظر سياق هذا الحديث تماماً في البخاري ولا في غيره فقد أخرجه البخاري في أواخر المغازي من هذا الوجه بعينه مطولاً وفيه أنه صلى الله عليه وسلم مر على ثمامة ثلاث مرات وهو مربوط في المسجد وإنما أمر بإطلاقه في اليوم الثالث وكذا أخرجه مسلم وغيره وصرح ابن اسحق في المغازي من هذا الوجه أن النبي صلى الله عليه وسلم هو الذي أمرهم بربطه فبطل ما تخيله ابن المنير وإن لا تعجب منه كيف جواز أن الصحابة يفعلون في المسجد أمراً لا يرضاه رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو كلام فاسد مبني على فاسد فالحمد لله على التوفيق (قوله وكان شريح يأمر الغريم أن يحبس) قال ابن مالك فيه وجهان أحدهما أن يكون الأصل يأمر بالغريم وأن يحبس بدل اشتغال ثم حذفت الباء ثانيهما أن معنى قوله أن يحبس أي ينحبس فجعل المطاوع موضع المطاوع لاستلزامه إياه انتهى والتعليق المذكور في رواية الحموي دون رفقته وقد وصله معمر عن أيوب عن ابن سيرين قال كان شريح إذا قضى على رجل بحق أمر بحبسه في المسجد إلى أن يقوم بما عليه فإن أعطى الحق والأمر به إلى السجن (قوله خيلاً) أي فرساناً والأصل أنهم كانوا رجالاً على خيل وثمامة بمثلثة مضمومة واثال بضم الهمزة بعد هاء مثلثة خفيفة (قوله إلى نخل) في أكثر الروايات بانحاء المعجمة وفي النسخة المقرؤة على أبي الوقت بالجيم وصوبها بعضهم وقال والنجل الماء القليل النابع وقيل الجاري (قلت) ويؤيد الرواية الأولى أن لفظ ابن خزيمة في صحيحه في هذا الحديث فانطلق إلى حائط أنى طلحة بسياق الكلام على بقية فوائد هذا الحديث حيث أورده المصنف تماماً شاء الله تعالى (قوله باب الخيمة في المسجد) أي جواز ذلك (قوله حدثنا زكرياه بن يحيى) هو البلخي اللاؤي وكان حافظاً وفي شيوخ البخاري ذكر يابن يحيى أبو السكين وقد شارك البلخي في بعض شيوخه (قوله أصيب سعد) أي ابن معاذ (قوله في الأكلح) هو عرق في اليد (قوله خيمة في المسجد) أي لسعد (قوله فلم يرعهم) أي يفزعهم قال الخطابي المعنى أنهم بينهم في حال طمأنينة حتى أفرغتهم رؤية الدم فارتاعوا له وقال غيره

وَفِي الْمَسْجِدِ خِيْمَةٌ مِنْ بَنِي غِفَارٍ إِلَّا الدَّمُ يَسِيلُ إِلَيْهِمْ فَقَالُوا يَا أَهْلَ الْخِيْمَةِ مَا هَذَا الَّذِي يَأْتِينَا مِنْ قِبَلِكُمْ فَإِذَا سَعْدٌ يَغْزُو جُرْحُهُ دَمًا فَمَاتَ فِيهَا **بَابُ** إِدْخَالِ الْبَعِيرِ فِي الْمَسْجِدِ لِلْعِلَّةِ . وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ طَافَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى بَعِيرٍ **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ نَوْفَلٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ زَيْنَبَ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ شَكَوْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنِّي أَشْتَكِي قَالَ طُوفِي مِنْ وَرَاءِ النَّاسِ وَأَنْتِ رَاكِبَةٌ فَطُفْتُ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي إِلَى جَنْبِ الْبَيْتِ يَقْرَأُ بِالطُّورِ وَكِتَابِ مَسْطُورٍ **بَابُ** **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَ حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ قَتَادَةَ قَالَ حَدَّثَنَا أَنَسٌ أَنَّ رَجُلَيْنِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ خَرَجَا مِنْ عِنْدِ النَّبِيِّ ﷺ فِي لَيْلَةٍ مُظْلِمَةٍ وَمَعَهُمَا مِثْلُ الْمِصْبَاحَيْنِ يُضِيئَانِ بَيْنَ أَيْدِيهِمَا فَلَمَّا أَقْبَرَا قَاصَّارَ مَعَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَاحِدٌ حَتَّى أَتَى أَهْلَهُ **بَابُ** الْخَوْخَةِ وَالْمَرِّ فِي الْمَسْجِدِ **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ قَالَ حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو النَّضْرِ

المراد بهذا اللفظ السرعة لا نفس الفزع (قوله وفي المسجد خيمة) هذه الجملة معترضة بين الفعل والفاعل والتقدير فلم يرعهم إلا الدم والمعني فراعهم الدم (قوله من قبلكم) بكسر القاف أي من جهتهم (قوله يغزو) يغين وذال معجمتين أي يسيل (قوله فمات فيها) أي في الخيمة أو في تلك الموضع وفي رواية المستملي والكشميني فمات منها أي الجراحة وسيأتي الكلام على بقية فوائد هذا الحديث في كتاب المغازي حيث أورده المؤلف هناك باتم من هذا السياق (قوله باب إدخال البعير في المسجد للعلة) أي للحاجة وفهم منه بعضهم أن المراد بالعلة الضعف فقال هو ظاهر في حديث أم سلمة دون حديث ابن عباس ويحتمل أن يكون المصنف أشار بالتعليق انذ كور إلى ما أخرجه أبو داود من حديثه أن النبي صلى الله عليه وسلم قدم مكة وهو يشتكي فطاف على راحلته وأما اللفظ المعلق فهو موصول عند المصنف في كتاب الحج إن شاء الله تعالى ويأتي أيضا قول جابر أنه إنما طاف على بعيره ليراد الناس وليسألوه ويأتي الكلام على حديث أم سلمة أيضا في الحج وهو ظاهر في ترجمته لورجال استاده مديون وفيه تابعيان محمد وعروة وصحابتان زينب وأمها أم سلمة قال ابن بطال في هذا الحديث جواز دخول الدواب التي يؤكل لحمها المسجد إذا احتيج إلى ذلك لأن بولها لا ينجسه بخلاف غيرها من الدواب وتعقب بأنه ليس في الحديث دلالة على عدم الجواز مع الحاجة بل ذلك دائر على التلوين وعدمه فحيث يخشى التلوين يتنع الدخول وقد قيل إن نأته صلى الله عليه وسلم كانت منوطة أي مدربة معلمة فيؤمن منها ما يحذر من التلوين وهي سائرة فيحتمل أن يكون بعير أم سلمة كان كذلك والله أعلم (قوله باب) كذا هو في الأصل بلا ترجمة وكأنه بيض له فاستمر كذلك وأما قول ابن رشد أن مثل ذلك إذا وقع للبخاري كان كالتصل من الباب فهو حسن حيث يكون بينه وبين الباب الذي قبله مناسبة بخلاف مثل هذا الموضع وأما وجه تعلقه بأبواب المساجد فمن جهة أن الرجلين تأخرامع النبي صلى الله عليه وسلم في المسجد في تلك المظلمة لا انتظار صلاة العشاء منه فعلى هذا كان يليق أن يترجم له فضل المشي إلى المسجد في الليلة المظلمة ويلمح بحديث بشر المشائين في الظلم إلى المساجد بالنور التام يوم القيامة وقد أخرجه أبو داود وغيره من حديث بريدة وظهر شاهده في حديث الباب لا كرام الله تعالى هذين الصحابين بهذا النور الظاهر وإدخرا لهما يوم القيامة ما هو أعظم وأتم من ذلك إن شاء الله تعالى وسند كريمة فوائده حديث أنس المذكور في كتاب المناقب فقد ذكر المصنف هناك أن الرجلين المذكورين هما أسيد بن حضير وعباد بن بشر (قوله باب الخوخة والممر في المسجد) الخوخة باب صغير قد يكون بمصراع وقد لا يكون وإنما أصلها فتح في حائط قاله ابن قرقول

عَنْ عُبَيْدِ بْنِ حُنَيْنٍ عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ خَطَبَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ إِنَّ اللَّهَ خَيْرُ عَبْدٍ بَيْنَ الدُّنْيَا وَبَيْنَ مَا عِنْدَهُ فَأَخْتَارَ مَا عِنْدَ اللَّهِ فَبَكَى أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقُلْتُ فِي نَفْسِي مَا يَبْكِي هَذَا الشَّيْخُ إِنْ يَكُنِ اللَّهُ خَيْرَ عَبْدٍ بَيْنَ الدُّنْيَا وَبَيْنَ مَا عِنْدَهُ فَأَخْتَارَ مَا عِنْدَ اللَّهِ فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هُوَ الْعَبْدَ . وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ أَعْلَمَنَا قَالَ يَا أَبَا بَكْرٍ لَا تَبْكُ إِنَّ أَمَنَ النَّاسِ عَلَيَّ فِي صُحْبَتِهِ وَمَالِهِ أَبُو بَكْرٍ وَلَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا خَلِيلًا مِنْ أُمَّتِي لَاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ وَلَكِنْ أَخُوَّةُ الْإِسْلَامِ وَمَوَدَّةُ لَا يَنْتَبِهُنَّ فِي الْمَسْجِدِ بَابُ إِلَّا سُدَّ إِلَّا بَابُ أَبِي بَكْرٍ **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْجُعْفِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ قَالَ حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ سَمِعْتُ يَعْلَى ابْنَ حَكِيمٍ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ عَاصِبُ رَأْسَهُ بِخَرْقَةٍ قَعْدَ عَلَى الْمَنْبَرِ فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ . ثُمَّ قَالَ إِنَّهُ أَيْسَ مِنَ النَّاسِ أَحَدًا أَمِنَ عَلَيَّ فِي نَفْسِهِ وَمَالِهِ مِنْ أَبِي بَكْرٍ ابْنِ أَبِي قُحَافَةَ وَلَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا مِنَ النَّاسِ خَلِيلًا لَاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ خَلِيلًا وَلَكِنْ خُلَّةُ الْإِسْلَامِ أَفْضَلُ سُدُّوا عَنِّي كُلَّ خَوْخَةٍ فِي هَذَا الْمَسْجِدِ غَيْرَ خَوْخَةٍ أَبِي بَكْرٍ

(قوله عن عبيد بن حنين عن بسر بن سعيد) هكذا في أكثر الروايات وسقط في رواية الاصيلي عن أبي زيد ذكر بسر بن سعيد فصارع عبيد بن حنين عن أبي سعيد وهو صحيح في نفس الأمر لكن محمد بن سنان إنما حدث به كالذي وقع في بقية الروايات فقد نقل ابن السكن عن الفربري عن البخاري أنه قال هكذا حدث به محمد بن سنان وهو خطأ وإنما هو عن عبيد بن حنين وعن بسر بن سعيد يعني بواو العطف فعلي هذا يكون أبو النضر سمعه من شيخين حدثه كل منهما به عن أبي سعيد وقدر واه مسلم كذلك عن سعيد بن منصور عن فليح عن أبي النضر عن عبيد وبسر جميعا عن أبي سعيد وتابعه يونس بن محمد عن فليح أخرجه أبو بكر بن أبي شيبة عنه ورواه أبو عامر العقدي عن فليح عن أبي النضر عن بسر وحده أخرجه المصنف في مناقب أبي بكر فكان نذاجا كان يجمعهما مرة ويقتصر مرة على أحدهما وقد رواه مالك عن أبي النضر عن عبيد وحده عن أبي سعيد أخرجه المصنف أيضا في الهجرة وهذا مما يقوي أن الحديث عند أبي النضر عن شيخين ولم يبق إلا أن محمد بن سنان أخطأ في حذف الواو العاطفة مع احتمال أن يكون الخطأ من فليح حال تحديثه له ، ويؤيد هذا الاحتمال أن المعافي بن سليمان الخرائي رواه عن فليح كرواية محمد بن سنان وقد نبه المصنف على أن حذف الواو خطأ فلم يبق للاعتراض عليه سبيل قال الدارقطني رواية من رواه عن أبي النضر عن عبيد عن بسر غير محفوظة (قوله أن يكن الله خير عبدا) كذا للكثر وللشميهني أن يكن الله عبد خير والهمزة في أن مكسورة على أنها شرطية وجوز ابن التين فتحها على أنها تعليلية وفيه نظر (قوله أن أمن الناس) قال النووي قال العلماء معناه أكثرهم جودا لنفسه وماله وليس هو من المن الذي هو الاعتداد بالصنعة لأن المنه لله ولرسوله في قبول ذلك وقال القرطبي هو من الامتنان والمراد أن أبا بكر له من الحقوق ما لو كان لغيره نظيرها لا متن بها يؤيده قوله في رواية ابن عباس ليس أحد من علي والله أعلم (قوله ولكن أخوة الاسلام) كذا للكثر وللاصيلي ولكن أخوة الاسلام بخذف الالف كأنه نقل حركة الهمزة إلى النون وحذف الهمزة فعلي هذا يجوز ضم نون لكن كما قاله ابن مالك وخبر هذه الجملة محذوف والتقدير أفضل كما وقع في حديث ابن عباس الذي بعده ولكن فيه خلة الاسلام وإني ما في ذلك من الاشكال ويانه في كتاب المناقب أن شاء الله تعالى وبين حديث ابن عباس أيضا أن ذلك كان في مرض موته صلى الله عليه وسلم وذلك لما أمر أبا بكر أن يصلي بالناس فلذلك استثنى خوخته بخلاف غيره وقد قيل أن ذلك من جملة الاشارات إلى استخلافه كما سيأتي أيضا (قوله غير خوخة

باب الأبواب والغلق للكعبة والمساجد * قال أبو عبد الله وقال لي عبد الله بن محمد حدثنا سفيان عن جرير قال قال لي أبي مائة كعبة يا عبد الملك لو رأيت مساجد بن عباس وأبو آبيها حدثنا أبو النعمان وقتيبة قال حدثنا حماد عن أيوب عن نافع عن بن عمر أن النبي ﷺ قدم مكة فدعا عثمان بن طلحة ففتح الباب فدخل النبي ﷺ وبلال وأسامة بن زيد وعثمان بن طلحة ثم أغلق الباب فليث فيه ساعة ثم خرجوا قال بن عمر فبدرت فسألت بلالا فقال صلى فيه فقلت في أي قال بين الأسطوانتين قال بن عمر فذهب علي أن أسأله كم صلى باب دخول المشرك المسجد **حدثنا** قتيبة قال حدثنا الليث عن سعيدي بن أبي سعيدي أنه سمع أبا هريرة يقول بعث رسول الله ﷺ خيلاً قبل نجد فجاءت برجل من بني خزيمة يقال له ثمامة بن أثال فربطوه بسارية من سواري المسجد **باب** رفع الصوت في المساجد **حدثنا** علي بن عبد الله قال حدثنا يحيى بن سعيد قال حدثنا الجعفي بن عبد الرحمن قال حدثني يزيد بن خصيفة عن السائب بن يزيد قال

(أبي بكر) كذا لاكثر وللكشميهني الابدل غير (قوله باب الابواب والغلق) بفتح المعجمة واللام أي ما يعلق به الباب (قوله قال لي عبد الله بن محمد) هو الجعفي وسفيان هو ابن عينة وعبد الملك وهو اسم ابن جرير وقوله لو رأيت محذوف الجواب وتقديره لرأيت عجبا أو حسنا لا تقانها أو نظافتها ونحو ذلك وهذا السياق يدل على أنها في ذلك الوقت كانت قد اندرست (قوله قال حدثنا حماد بن زيد) لم يقل الاصيلي ابن زيد وسيأتي الكلام على حديث ابن عمر هذا في كتاب الحج ان شاء الله تعالى قال ابن بطال الحكمة في غلق الباب حينئذ لئلا يظن الناس ان الصلاة فيه سنة فيلتزمون ذلك كذا قال ولا يخفى ما فيه وقال غيره يحتمل أن يكون ذلك لئلا يزدحموا عليه لتوفر دواعيهم على مراعاة أفعاله ليأخذوها عنه أو ليكون ذلك أسكن لقلبه وأجمع لخشوعه وأنما أدخل معه عثمان لئلا يظن أنه عزل عن ولاية الكعبة وبلال وأسامة للالزمتها خدمته وقيل فائدة ذلك التمكن من الصلاة في جميع جهاتها لان الصلاة الى جهة الباب وهو مفتوح لا تصح (قوله باب دخول المشرك المسجد) هذه الترجمة ترد على الاسماعيلي حيث ترجم بها فيما مضى بدل ترجمة الاغتسال اذا أسلم وقد يقال ان في هذه الترجمة بالنسبة الى ترجمة الاسير يربط في المسجد تكرارا لان ربطه فيه يستلزم ادخاله لكن يجاب عن ذلك بان هذا أعم من ذلك وقد اختصر المصنف الحديث مقتصر على المقصود منه وسيأتي تأمنا في المغازي وفي دخول المشرك المسجد مذاهب فعن الحنفية الجواز مطلقا وعن المالكية والمزني المنع مطلقا وعن الشافعية التخصيص بين المسجد الحرام وغيره للآية وقيل يؤذن للكتابي خاصة وحديث الباب يرد عليه فان ثمامة ليس من أهل الكتاب (قوله باب رفع الصوت في المسجد) أشار بالترجمة الى الخلاف في ذلك فتمدكره مالك مطلقا سواء كان في العلم أم في غيره وفرق غيره بين ما يتعلق بفرض ديني أو تقع دنيوى وبين مالا فائدة فيه وساق البخاري في الباب حديث عمر الدال على المنع وحديث كعب الدال على عدمه إشارة منه الى أن المنع فيما لا منفعة فيه وعدمه فيما تلجى الضرورة اليه وقد تقدم البحث فيه في باب التماضي ووردت أحاديث في النهي عن رفع الصوت في المساجد لكنها ضعيفة أخرج ابن ماجه بعضها فكان المصنف أشار اليها (قوله حدثنا الجعفي بن عبد الرحمن) في رواية الاسماعيلي الجعدي بن أوس وهو هو فان اسمه الجعدي وقيد بصغره وهو ابن عبد الرحمن بن أوس فقد ينسب الى جده (قوله حدثني يزيد بن خصيفة) هو ابن عبد الله بن خصيفة نسب الى جده وروى حاتم بن اسماعيل هذا الحديث عن الجعفي عن السائب

كُنْتُ قَائِمًا فِي الْمَسْجِدِ فَحَصَّبَنِي رَجُلٌ فَنَظَرْتُ فَإِذَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ فَقَالَ أَذْهَبُ فَأَتِي بِهِذَيْنِ فَجِئْتُهُ
 بِهِمَا قَالَ مَنْ أَنْتُمْ أَوْ مِنْ أَيْنَ أَنْتُمَا قَالَا مِنْ أَهْلِ الطَّائِفِ قَالَ لَوْ كُنْتُمَا مِنْ أَهْلِ الْبَلَدِ لَأَوْجَعْتُكُمْ ثُمَّ قَعَانِ
 أَصْوَاتَكُمَا فِي مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ **حَدَّثَنَا** أَحْمَدُ قَالَ حَدَّثَنَا بَنُ وَهْبٍ قَالَ أَخْبَرَنِي يُونُسُ
 بْنُ يَزِيدَ عَنْ بَنِ شِهَابٍ حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ كَعْبٍ بَنُ مَالِكٍ أَنَّ مَالِكًا أَخْبَرَهُ أَنَّهُ تَقَاضَى بَيْنَ
 أَبِي حَذْرَدٍ دَيْنًا لَهُ عَلَيْهِ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ فَأَرْتَفَعَتْ أَصْوَاتُهُمَا حَتَّى سَمِعَهُمَا رَسُولُ اللَّهِ
 ﷺ وَهُوَ فِي بَيْتِهِ فَخَرَجَ إِلَيْهِمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى كَشَفَ سِجْنَهُ حُجْرَتِهِ وَنَادَى يَا كَعْبُ
 بَنُ مَالِكٍ يَا كَعْبُ قَالَ لَبَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَأَشَارَ بِيَدِهِ أَنْ ضَعِ الشُّطْرَ مِنْ دَيْنِكَ قَالَ كَعْبٌ قَدْ فَعَلْتُ يَا رَسُولَ
 اللَّهِ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قُمْ فَأَقْضِهِ **بَابُ** الْحِلَاقِ وَالْجُلُوسِ فِي الْمَسْجِدِ **حَدَّثَنَا** مُسَدَّدٌ قَالَ حَدَّثَنَا
 بِشْرُ بْنُ الْمَفْضَلِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ بَنِ عُمَرَ قَالَ سَأَلَ رَجُلٌ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ عَلَى الْمِنْبَرِ مَا
 تَرَى فِي صَلَاةِ اللَّيْلِ قَالَ مَثْنِي مَثْنِي فَإِذَا خَشِيَ الصُّبْحَ صَلَّى وَاحِدَةً فَأَوْتَرَتْ لَهُ مَا صَلَّي وَإِنَّهُ كَانَ يَقُولُ
 اجْعَلُوا آخِرَ صَلَاتِكُمْ وَتَرَا فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِهِ **حَدَّثَنَا** أَبُو الثَّعْمَانِ قَالَ حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ أَيُّوبَ
 عَنْ نَافِعٍ عَنْ بَنِ عُمَرَ أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ يَخْطُبُ فَقَالَ كَيْفَ صَلَاةُ اللَّيْلِ فَقَالَ مَثْنِي مَثْنِي
 فَإِذَا خَشِيتَ الصُّبْحَ فَأَوْتَرِ بِوَاحِدَةٍ تُوْتِرُ لَكَ مَا قَدْ صَلَّيْتَ *

بلا واسطة أخرجه الاسماعيلي والجميع مع سماعه من السائب كما تقدم في الطهارة فليس هذا الاختلاف قاصدا وعند
 عبد الرزاق له طريق أخرى عن نافع قال كان عمر يقول لا تكثروا اللغظ فدخل المسجد فإذا هو برجلين قد ارتفعت
 أصواتهما فقال ان مسجدا هذا لا يرفع فيه الصوت الحديث وفيه انقطاع لان ناعما لم يدرك ذلك الزمان (قوله كنت
 قائما في المسجد) كذا في الأصول بالقاف وفي رواية ناعما بالنون ويؤيده رواية حاتم عن الجميع بلفظ كنت مضطجعا
 (قوله فحصبني) أي رماني بالحصباء (قوله فإذا عمر) الخبر محذوف تقديره قائم أو نحو ذلك ولم أقف على تسمية هذين
 الرجلين لكن في رواية عبد الرزاق انهما ثقيان (قوله لركننا) يدل على انه كان تقدم ميه عن ذلك وفيه المذرة
 لأهل الجهل بالحكم اذا كان مما يخفى مثله (قوله لأوجعتكما) زاد الاسماعيلي جلدا ومن هذه الجهة يتبين كون هذا
 الحديث له حكم الرفع لان عمر لا يتوعد بهما بالجلد الا على مخالفة أمر توفيق (قوله ترفعان) هو جواب عن سؤال مقدر
 كانهما قالالا لم توجعنا قال لانكما ترفعان وفي رواية الاسماعيلي برفعكما أصواتكما وهو يؤيد ما قدرناه وقد تقدم
 توجيه جمع أصواتكما في حديث يعذبان في قبورها (قوله حدثنا أحمد) في رواية أبي على الشبوي عن الثوري حدثنا أحمد
 بن صالح وبذلك جزم ابن السكن وقد تقدم الكلام على حديث كعب في باب التماضي قبل عشرة أبواب أو نحوها
 وقوله هنا حتى سمعها في رواية الاصيلي سمعها (قوله باب الحلق) بفتح المهملة ويجوز كسرهما واللام مفتوحة على
 كل حال جمع حلقمة بالسكان اللام على غير قياس وحكي فتحها أيضا (قوله عن عبيد الله) هو ابن عمر العنبري (قوله
 سألت رجلا) لم أقف على اسمه (قوله ما ترى) أي ما رأيك من الرأي ومن الرؤية بمعنى العم ومثني مثنى بغير تنوين
 أي اثنتين اثنتين وكرر تأكيد (قوله فاورت) بفتح الراء أي تلك الواحدة (قوله وأنه كان يقول) بكسر الهمزة
 على الاستئناف وقائل ذلك هو نافع والضمير لابن عمر (قوله بالليل) هي في رواية الكشميهني والاصيلي فقط (قوله
 في طريق أيوب عن نافع توتر) بالجزم جوابا للامر وبالرفع على الاستئناف وزاد الكشميهني والاصيلي لك

قال الوليد بن كثير حدثني عبيد الله بن عبد الله بن عمر حدثهم أن رجلاً نادى النبي ﷺ وهو في المسجد.
حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن إسماعيل بن عبد الله بن أبي طلحة أن أبا مرة مولى عقيل بن أبي طالب أخبره عن أبي واقد الليثي قال بينما رسول الله ﷺ في المسجد فاقبل ثلاثة نفر فاقبل إثنان إلى رسول الله ﷺ وذهب واحد. فأما أحدهما فرأى فرجة فجلس. وأما الآخر فجلس خلفهم فمما فرغ رسول الله ﷺ قال ألا أخبركم عن الثلاثة. أما أحدهم فأوى إلى الله فأواه الله. وأما الآخر فاستحيا فاستحيى الله منه. وأما الآخر فاعرض فأعرض الله عنه **باب** الاستلقاء في المسجد ومد الرجل **حدثنا** عبد الله بن مسلمة عن مالك عن ابن شهاب عن عباد بن تميم عن عمه أنه رأى رسول الله ﷺ مستلقياً في المسجد واضعاً إحدى رجليه على الأخرى *

(قوله قال الوليد بن كثير) هذا التعليق وصله مسلم من طريق أبي أسامة عن الوليد وهو بمعنى حديث نافع عن ابن عمر وسيأتي الكلام على ذلك مفصلاً في كتاب الوتر إن شاء الله تعالى وأراد البخاري بهذا التعليق بيان أن ذلك كان في المسجد لئيم له الاستدلال بما ترجم له وقد اعترضه الاسماعيلي فقال ليس فيما ذكر دلالة على الحلق ولا على الجلوس في المسجد بحال وأجيب بأن كونه كان في المسجد صريح من هذا المعلق وأما التحلق فقال المهلب شبه البخاري جلوس الرجال في المسجد حول النبي صلى الله عليه وسلم وهو يخطب بالتحلق حول العالم لأن الظاهر أنه صلى الله عليه وسلم لا يكون في المسجد وهو على المنبر إلا وعنده جمع جلوس محدقين به كالتحلقين والله أعلم وقال غيره حديث ابن عمر يتعلق بأحدركني الترجمة وهو الجلوس وحديث أبي واقد يتعلق بالركن الآخرو هو التحلق وأما ما رواه مسلم من حديث جابر بن سمرة قال دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم المسجد وهم حلق فقال مالي أراكم عزين فلامعارضه بينه وبين هذا لأنه إنما كره تخلفهم على ما لا فائدة فيه ولا منفعة بخلاف تحلقهم حوله فإنه كان لسماع العلم والتعلم منه (قوله بينا رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد) زاد في العلم والناس معه وهو أصرح فيما ترجم له (قوله فرأى فرجة) زاد في العلم في الحلة وزادها الاصيلي والكشميني أيضاً في هذه الرواية وقد تقدم الكلام على فوائده في كتاب العلم (قوله باب الاستلقاء في المسجد) زاد في نسخة الصغاني ومد الرجل (قوله حدثنا عبد الله بن مسلمة) هو القعني (قوله عن عمه) هو عبد الله بن زيد بن عاصم المازني (قوله واضعاً إحدى رجليه على الأخرى) قال الخطابي فيه أن النهي الوارد عن ذلك منسوخ أو يحمل النهي حيث يخشى أن تبدوا العورة والجواز حيث يؤمن ذلك (قلت) الثاني أولى من ادعاء النسخ لأنه لا يثبت بالاحتمال ومن جزم به البيهقي والبعقوي وغيرهما من الحديثين وجزم ابن بطال ومن تبعه بأنه منسوخ وقال المازري إنما يوجب على ذلك لأنه وقع في كتاب أبي داود وغيره لا في الكتب الصحاح النهي عن أن يضع أحدي رجله على الأخرى لكنه عام لأنه قول يتناول الجميع واستلقاؤه في المسجد فعل قديد عي قصره عليه فلا يؤخذ منه الجواز لكن لما صح أن عمر وعثمان كانا يفعلان ذلك دل على أنه ليس خاصاً به صلى الله عليه وسلم بل هو جاز مطلقاً فإذا تقرر هذا صار بين الحديثين تعارض فيجمع بينهما فذكره نحو ما ذكره الخطابي وفي قوله عن حديث النهي ليس في الكتب الصحاح اغتال فإن الحديث عند مسلم في اللباس من حديث جابر وفي قوله فلا يؤخذ منه الجواز نظر لأن الخصائص لا تثبت بالاحتمال والظاهر أن فعله صلى الله عليه وسلم كان ليبيان الجواز وكان ذلك في وقت الاستراحة لا عند مجتمع الناس لما عرف من عادته من الجلوس بينهم بالوقار التام صلى الله عليه وسلم قال الخطابي وفيه جواز الاتكاء في المسجد والأخطاج وأنواع الاستراحة وقال الداودي فيه أن الاجر الوارد للابث في المسجد لا يختص بالجالس

وعَنْ بْنِ شِهَابٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ . قَالَ كَانَ عُمَرُ وَعُمَانُ يُفْعَلَانِ ذَلِكَ . **باب** الْمَسْجِدِ يَكُونُ فِي الطَّرِيقِ مِنْ غَيْرِ ضَرَرٍ بِالنَّاسِ وَبِهِ قَوْلُ الْحَسَنِ وَأُثُوبُ وَمَالِكٌ **حَدَّثَنَا** يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ قَالَ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُمَيْلٍ عَنْ بْنِ شِهَابٍ قَالَ أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ لَمْ أُغْفَلْ أَبَوَى إِلَّا وَهُمَا يَدِينَانِ الدِّينَ وَلَمْ يَمُرَّ عَلَيْنَا يَوْمٌ إِلَّا يَأْتِينَا فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ طَرَفَ النَّهَارِ بِكُرَّةٍ وَعَشِيَّةٍ . ثُمَّ بَدَأَ الْإِبْرَاطِيَّ بِكَرٍ فَأَبْذَنِي مَسْجِدًا فَبَنَادَارِهِ فَكَانَ يُصَلِّي فِيهِ وَيَقْرَأُ الْقُرْآنَ فَيَقِفُ عَلَيْهِ نِسَاءَ الْمُشْرِكِينَ وَأَبْنَاؤُهُمْ يَعْجَبُونَ مِنْهُ وَيَنْظُرُونَ إِلَيْهِ . وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ رَجُلًا بَكَاةً لَا يَمْلِكُ عَيْنُهُ إِذَا قَرَأَ الْقُرْآنَ فَأَفْزَعَ ذَلِكَ أَشْرَافَ قُرَيْشٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ **باب** الْجَلَادَةِ فِي مَسْجِدِ السُّوقِ وَصَلَّى ابْنُ عَوْنٍ فِي مَسْجِدٍ فِي دَارٍ يُغْلَقُ عَلَيْهِمُ الْبَابُ **حَدَّثَنَا** مُسَدَّدٌ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ

بَلْ يَحْصِلُ لِلْمُسْتَأْنَفِ أَيْضًا (قوله وعن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب) هو معطوف على الاسناد المذكور وقد صرح لك أبو داود في روايته عن القعني وهو كذلك في الموطأ وقد غفل عن ذلك من زعم أنه معلق (قوله باب المسجد يكون في الطريق من غير ضرر للناس) قال المازري بناء المسجد في ملك المرمه جائز بالاجماع وفي غير ملكه ممتنع بالاجماع في المباحات حيث لا يضر بأحد جائز أيضا لكن شذ بعضهم فتنعه لأن مباحات الطرق موضوعة لانتفاع الناس فإذا بني بهامسجد منع انتفاع بعضهم فاراد البخاري الرد على هذا القائل واستدل بقصة أبي بكر لكون النبي صلى الله عليه وسلم اطلع على ذلك وأقره (قلت) والمنع المذكور مروي عن ربيعة ونقله عبد الرزاق عن علي وابن عمر لكن باسنادين ضعيفين (قوله وبه قال الحسن) يعني أن المذكورين ورد التصريح عنهم بهذه المسئلة والافالجمهور على ذلك كما تقدم (قوله فاخبرني عروة) هو ابن معطوف على مقدر والمراد بابوي عائشة أبو بكر وأم رومان وهو دال على تقدم اسلام أم رومان (قوله ثم بدا لابي بكر) اختصر المؤلف المتن هنا وقد ساقه في كتاب الهجرة مطولا بهذا الاسناد فذكر بعد قوله وعشية وقيل قوله ثم بدا قصة طويلة في خروج أبي بكر عن مكة ورجوعه في جواز ابن المدغنة واشترائه عليه أن لا يستعلن بعبادته فعند فراغ القصة قال ثم بدا لابي بكر أي ظهر له رأى فبني مسجدا فذكر باقي القصة مطولا كما سيأتي الكلام عليه مبسوطا هناك ان شاء الله تعالى ولم يجد بعض المتأخرين حيث شرح جميع الحديث هنا مع أنه لم يقع منه هنا سوى قدر يسير وقد اشتمل من فضائل الصديق على أمور كثيرة كما سيأتي ان شاء الله تعالى (قوله باب الصلاة في مسجد السوق) ولغير أبي ذر مساجد موقع الترجمة الاشارة الى أن الحديث النوارد في أن الاسواق شر البقاع وان المساجد خير البقاع كما أخرجه البزار وغيره لا يصح اسناده ولو صح لم يمنع وضع المسجد في السوق لأن بقعة المسجد حينئذ تكون بقعة خير وقيل المراد بالمساجد في الترجمة مواضع ايقاع الصلاة لا الابنية الموضوعة لذلك فكأنه قال باب الصلاة في مواضع الاسواق ولا يخفى بعده (قوله وصلى ابن عون) كذا في جميع الاصول وصحفه ابن المنير فقال وجه مطابقة الترجمة لحديث ابن عمر مع كونه لم يصل في سوق أن المصنف أراد أن يبين جواز بناء المسجد داخل السوق لئلا يتخيل متخيل من كونه محجورا منع الصلاة فيه لأن صلاة ابن عمر كانت في دار تغلق عليهم فلم يمنع التحجير اتخاذ المسجد وقال الكرماني لعل غرض البخاري منه الرد على الحنفية حيث قالوا بامتناع اتخاذ المسجد في الدار المحجوبة عن الناس اه والذي في كتب الحنفية الكراهة لا التحريم وظهر بحديث أبي هريرة ان الصلاة في السوق مشروعة واذا جازت الصلاة فيه فرادي كان أولى أن يتخذ فيه مسجد للجماعة أشار إليه ابن بطلان وحديث أبي هريرة الذي ساقه المصنف هنا أخرجه

صَلَاةُ الْجَمْعِ تَزِيدُ عَلَى صَلَاتِهِ فِي بَيْتِهِ وَصَلَاتِهِ فِي سُوْقِهِ خَمْسًا وَعِشْرِينَ دَرَجَةً فَإِنْ أَحَدَكُمْ إِذَا تَوَضَّأَ
فَأَحْسَنَ وَأَتَى الْمَسْجِدَ لَا يُرِيدُ إِلَّا الصَّلَاةَ لَمْ يَخْطُ خَطْوَةً إِلَّا رَفَعَهُ اللَّهُ بِهَا دَرَجَةً وَحَطَّ عَنْهُ خَطِيئَةٌ حَتَّى
يَدْخُلَ الْمَسْجِدَ . وَإِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ كَانَ فِي صَلَاةٍ مَا كَانَتْ تَحْمِيهِ وَتُصَلِّيُ يَنْبِي عَلَيْهِ الْمَلَائِكَةُ مَا دَامَ
فِي جَمَلِهِ الَّذِي يُصَلِّي فِيهِ . اللَّهُمَّ أَنْفِرْ لَهُ اللَّهُمَّ أَرْحَمَهُ مَا لَمْ يُحْدِثْ فِيهِ **بَابُ** تَشْبِيكِ الْأَصَابِعِ فِي
الْمَسْجِدِ وَغَيْرِهِ **حَدَّثَنَا** حَامِدُ بْنُ عُمَرَ عَنْ بَشْرِ حَدَّثَنَا عَاصِمٌ حَدَّثَنَا وَاقِدٌ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ
أَبْنِ عُمَرَ وَشَبَّكَ النَّبِيُّ ﷺ أَصَابِعَهُ * وَقَالَ عَاصِمٌ بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا عَاصِمٌ بْنُ مُحَمَّدٍ سَمِعْتُ هَذَا الْحَدِيثَ
مِنْ أَبِي قَلَمٍ أَحْفَظُهُ فَقَوْمَهُ لِي وَاقِدٌ عَنْ أَبِيهِ قَالَ سَمِعْتُ أَبِي وَهُوَ يَقُولُ وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ وَكَيْفَ بَكَ إِذَا بَقِيتَ فِي حُثَالَةٍ مِنَ النَّاسِ بِهَذَا **حَدَّثَنَا** خَلَادُ بْنُ يَحْيَى قَالَ حَدَّثَنَا
سُفْيَانُ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ جَدِّهِ عَنْ أَبِي مُوسَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ إِنْ الْمُؤْمِنَ
لِلْمُؤْمِنِ كَالْبُنْيَانِ يَشُدُّ بَعْضُهُ بَعْضًا وَشَبَّكَ أَصَابِعَهُ

بعد في باب فضل صلاة الجماعة ويأتي الكلام على فوائده هناك ان شاء الله تعالى وزاد في هذه الرواية
وتصلي الملائكة الى آخره وقد تقدمت في باب الحدث في المسجد من وجه آخر عن أبي هريرة * قوله في هذه الرواية
(صلاة الجميع) أي الجماعة وتسكف من قال التقدير في الجميع وقوله على صلته أي الشخص (قوله فان أحكم) كذا
للاكثر بالناء وللكشميهني بالموحدة وهي سببية أو للمصاحبة (قوله فاحسن) أي أسبغ الوضوء (قوله مالم يؤذ بحديث)
كذا لاكثر بالتعل المجزوم على البدلية ويجوز بالرفع على الاستئناف وللكشميهني مالم يؤذ بحديث فيه بمنظ الجار والمجرور
متعلقا بيؤذ والمراد بالحدث الناحض للوضوء ويحتمل ان يكون أعم من ذلك لكن صرح في رواية أبي داود من طريق
أبي رافع عن أبي هريرة بالاول (قوله باب تشبيك الأصابع في المسجد وغيره) أورد فيه حديث أبي موسى وهو دال
على جواز التشبيك مطلقا وحديث أبي هريرة وهو دال على جوازه في المسجد وإذا جاز في المسجد فهو في غيره أجوز ووقع
في بعض الروايات قبل هذين الحديثين حديث آخر وليس هو في أكثر الروايات ولا استخرجه الاسماعيلي ولا أبو
نعيم بل ذكره أبو مسعود في الاطراف عن رواية ابن رميح عن الثوري وحماد بن شاكر جميعا عن البخاري قال حدثنا
حامد بن عمر حدثنا بشر بن الفضل حدثنا عاصم بن محمد حدثنا واقد يعني أخاه عن أبيه يعني محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر عن
ابن عمر أو ابن عمر وقال شبك النبي ﷺ أَصَابِعَهُ قَالَ الْبَخَارِيُّ وَقَالَ عَاصِمٌ بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا عَاصِمٌ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ سَمِعْتُ هَذَا
الْحَدِيثَ مِنْ أَبِي قَلَمٍ أَحْفَظُهُ فَقَوْمَهُ لِي وَاقِدٌ عَنْ أَبِيهِ قَالَ سَمِعْتُ أَبِي وَهُوَ يَقُولُ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهِ
وَسَلَامُ يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ وَكَيْفَ بَكَ إِذَا بَقِيتَ فِي حُثَالَةٍ مِنَ النَّاسِ وَقَدْ سَأَلَهُ الْحَمِيدِيُّ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّحِيحَيْنِ نَقْلًا عَنْ أَبِي
مَسْعُودٍ وَزَادَ هُوَ قَدْ مَرَجَتْ عَنْهُمْ وَأَمَانَاتُهُمْ وَاخْتَلَفُوا فِصَارًا وَهَكَذَا وَشَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ الْحَدِيثَ وَحَدِيثَ عَاصِمِ بْنِ
عَلِيٍّ الَّذِي عَلَّمَهُ الْبَخَارِيُّ وَصَلَهُ إِبْرَاهِيمُ الْحَرَبِيُّ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ لَهُ قَالَ حَدَّثَنَا عَاصِمٌ بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا عَاصِمٌ بْنُ مُحَمَّدٍ وَاقِدٌ
سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَ قَالَ ابْنُ بَطَالٍ وَجْهَ ادْخَالِ هَذِهِ التَّرْجُمَةِ فِي النِّقْطَةِ مَعَارِضُهُ مَا وَرَدَ
فِي النَّبِيِّ عَنِ التَّشْبِيكِ فِي الْمَسْجِدِ وَقَدْ وَرَدَتْ فِيهِ مَرَاتِلٌ مُسْنَدَةٌ مِنْ طَرِيقٍ غَيْرِ ثَابِتَةٍ أَهْوَ وَكَأَنَّهُ يَشِيرُ بِالسَّنَدِ إِلَى حَدِيثِ
كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ ثُمَّ خَرَجَ عَامِدًا إِلَى الْمَسْجِدِ فَلَا يَشْبِكُنْ يَدَيْهِ فَانْه
فِي صَلَاةٍ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَصَحَّحَهُ ابْنُ خَزِيمَةَ وَابْنُ حَبَانَ وَفِي إِسْنَادِهِ اخْتِلَافٌ ضَعْفُهُ بَعْضُهُمْ بِبَعْضِهِ وَرَوَى ابْنُ أَبِي

حَدَّثَنَا إِسْحَقُ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو شَيْمٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ عَوْنٍ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَحَدِي صَلَاتِي الْعِشِيِّ قَالَ أَبُو سِيرِينَ سَمِعَهَا أَبُو هُرَيْرَةَ وَلَكِنْ نَسِيتُ أَنَا قَالَ فَصَلَّى بِنَا رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ فَقَامَ إِلَى خَشَبَةٍ مَعْرُوضَةٍ فِي الْمَسْجِدِ فَأَتَاكَ عَلَيْهَا كَمَا نَهَى غَضَبَانُ وَوَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى . وَشَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ . وَوَضَعَ خَدَّهُ الْأَيْمَنَ عَلَى ظَهْرِ كَفِّهِ الْيُسْرَى . وَخَرَجَتِ السَّرْعَانُ مِنْ أَبْوَابِ الْمَسْجِدِ فَقَالُوا قَصُرَتِ الصَّلَاةُ وَفِي الْقَوْمِ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ فَهَابَا أَنْ يُكَلِّمَاهُ . وَفِي الْقَوْمِ رَجُلٌ فِي يَدَيْهِ طَوْلُ يُقَالُ لَهُ ذُو الْيَدَيْنِ قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنَسِيتَ أَمْ قَصُرَتِ الصَّلَاةُ قَالَ لَمْ أَنْسَ وَلَمْ تَقْصُرْ فَقَالَ أَكَمَا يَقُولُ ذُو الْيَدَيْنِ فَقَالُوا نَعَمْ فَتَقَدَّمَ فَصَلَّى مَا تَرَكَ ثُمَّ سَلَّمَ ثُمَّ كَبَّرَ وَسَجَدَ مِثْلَ سُجُودِهِ أَوْ أَطْوَلَ ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ وَكَبَّرَ ثُمَّ كَبَّرَ وَسَجَدَ مِثْلَ سُجُودِهِ أَوْ أَطْوَلَ ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ وَكَبَّرَ فَرُبَّمَا سَأَلُوهُ ثُمَّ سَلَّمَ فَيَقُولُ نَبِئْتُ أَنَّ عِمْرَانَ بْنَ حُصَيْنٍ قَالَ ثُمَّ سَلَّمَ **بَابُ الْمَسَاجِدِ الَّتِي عَلَى طُرُقِ الْمَدِينَةِ وَالْمَوَاضِعِ الَّتِي صَلَّى فِيهَا النَّبِيُّ ﷺ حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْقُدَمِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا فَضِيلُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ قَالَ رَأَيْتُ سَلَامَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَتَحَرَّى أَمَا كُنْ مِنَ الطَّرِيقِ فَيُصَلِّي فِيهَا . وَيُحَدِّثُ أَنَّ أَبَاهُ كَانَ يُصَلِّي فِيهَا . وَأَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي فِي تِلْكَ الْأَمْكِنَةِ

شبهة من وجه آخر بالفظ اذا صلى أحدكم فلا يشككن بين أصابعه فان التشبيك من الشيطان وان أحدكم لا يزال في صلاة مادام في المسجد حتى يخرج منه وفي اسناده ضعيف ومجهول وقال ابن المنير التحقيق انه لبس بين هذه الاحاديث تعارض اذا المنهى عنه فعله على وجه العبث والذي في الحديث انما هو لمقصود التمثيل وتصوير المعنى في النفس بصور الحسن (قلت) هو في حديث أبي موسى وابن عمر كما قال بخلاف حديث أبي هريرة وجمع الاسماعيلي بأن النهي مقيد بما اذا كان في الصلاة أو قاصدا لها اذ منتظر الصلاة في حكم المصلي وأحاديث الباب الدالة على الجواز خالية عن ذلك أما الاولان فظاهران وأما حديث أبي هريرة فلا تشبيكه انما وقع بعد انقضاء الصلاة في ظنه فهو في حكم المنصرف من الصلاة والرواية التي فيها النهي عن ذلك مادام في المسجد ضعيفة كما قدمنا فهي غير معارضة لحديث أبي هريرة كما قال ابن بطلال واختلف في حكمة النهي عن التشبيك ف قيل لكونه من الشيطان كما تقدم في رواية ابن أبي شيبة وقيل لان التشبيك يحلب النوم وهو مظان الحدث وقيل لان صورة التشبيك تشبه صورة الاختلاف كما نبه عليه في حديث ابن عمر فذكره ذلك لمن هو في حكم الصلاة حتى لا يقع في المنهى عنه وهو قوله صلى الله عليه وسلم للمصلين ولا تختلفوا فتختلف قلوبكم وسيأتي الكلام عليه في موضعه ويأتي الكلام على حديث ابن عمر في كتاب الفتن وعلى حديث أبي موسى في كتاب الادب وعلى حديث أبي هريرة في سجود السهو وسفيان والثوري وأبو بردة هو ابن عبد الله ووقع للكشميهني عن بريد وهو اسمه وقوله يشد بعضه في رواية المستملي شد بلفظ الماضي (قوله حدثنا اسحق) هو ابن منصور كما جزم به أبو نعيم (قوله احدى صلاتي العشي) كذا للأكثر والمستملي والحموي العشاء بالماء وهو وهم فقد صح انها الظهر أو العصر كما سيأتي وابتداء العشي من أول الزوال (قوله ووضع يده اليمنى على ظهر كفه اليسرى) عند الكشميهني خذه الايمن بدل يده اليمنى وهو أشبه لئلا يلزم التكرار (قوله فربما سألوه ثم سلم) أي ربما سألوها ابن سيرين هل في الحديث ثم سلم فيقول نبئت الى آخره وهذا يدل على انه لم يسمع ذلك من عمران وقد بين أشعث في روايته عن ابن سيرين الواسطة بينه وبين عمران فقال قال ابن سيرين حدثني خالد الحذاء عن أبي قلابة عن عمه أبي المهلب عن عمران بن حصين أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي ووقع لنا غالبا في جزء الذهلي فظهر أن ابن سيرين أبهم ثلاثة وروايته عن خالد من رواية الاكابر عن الاصاغر (قوله باب المساجد التي على طرق المدينة) أي في الطرق التي بين المدينة

وَحَدَّثَنِي نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يُصَلِّي فِي تِلْكَ الْأَمْكِنَةِ وَسَأَلْتُ سَالِمًا فَلَا أَعْلَمُهُ إِلَّا وَافَقَ نَافِعًا فِي
 الْأَمْكِنَةِ كُلِّهَا إِلَّا أَنَّهُمَا اخْتَلَفَا فِي مَسْجِدِ بِشْرِفِ الرُّوحَاءِ **حَدَّثَنَا** إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ قَالَ حَدَّثَنَا أَنَسُ
 بْنُ عِيَّاضٍ قَالَ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَنْزِلُ بِذِي
 الْحَلِيفَةِ حِينَ يَعْتَمِرُ وَفِي حَجَّتِهِ حِينَ حَجَّ نَحْتِ سَمُرَةٍ فِي مَوْضِعِ الْمَسْجِدِ الَّذِي بِذِي الْحَلِيفَةِ. وَكَانَ إِذَا رَجَعَ مِنْ
 غَزْوٍ كَانَ فِي تِلْكَ الطَّرِيقِ أَوْ حَجَّ أَوْ عُمَرَةَ هَبْطَ مِنْ بَطْنٍ وَادٍ: فَإِذَا ظَهَرَ مِنْ بَطْنٍ وَادٍ أَنَاخَ بِالْبَطْحَاءِ أَتَى عَلَى شَفِيرِ
 الْوَادِي الشَّرْقِيَّةِ فَمَرَّسَ ثُمَّ حَتَّى يُصْبِحَ لَيْسَ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الَّذِي بِحِجَارَةٍ وَلَا عَلَى الْأَكَمَةِ الَّتِي عَلَيْهِمَا الْمَسْجِدُ
 كَانَ ثُمَّ خَلِيجٌ يُصَلِّي عَبْدُ اللَّهِ عِنْدَهُ فِي بَطْنِهِ كُتُبٌ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ يُصَلِّي فَدَحَا السَّيْلُ
 فِيهِ بِالْبَطْحَاءِ حَتَّى دَفَنَ ذَلِكَ الْمَكَانَ الَّذِي كَانَ عَبْدُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي فِيهِ. وَأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ ﷺ حَدَّثَهُ أَنَّ النَّبِيَّ
 ﷺ صَلَّى حَيْثُ الْمَسْجِدُ الصَّغِيرُ الَّذِي دُونَ الْمَسْجِدِ الَّذِي بِشْرِفِ الرُّوحَاءِ وَقَدْ كَانَ عَبْدُ اللَّهِ ﷺ يَعْلَمُ الْمَكَانَ
 الَّذِي كَانَ صَلَّى فِيهِ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ ثُمَّ عَنْ يَمِينِكَ حِينَ تَقُومُ فِي الْمَسْجِدِ تُصَلِّي. وَذَلِكَ الْمَسْجِدُ عَلَى حَافَةِ
 الطَّرِيقِ الْيُمْنِيِّ وَأَنْتَ ذَاهِبٌ إِلَى مَكَّةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَسْجِدِ الْأَكْبَرِ رَمِيَّةٌ بِحَجَرٍ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ. وَأَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ

النبوية ومكة وقوله والنواضع أي الاماكن التي تجعل مساجد (قوله وحديثي نافع) القائل ذلك هو موسى بن عقبة ولم يسبق
 البخاري لفظ فضيل بن سليمان بل ساق لفظ أنس بن عياض وليس في روايته ذكر سالم بل ذكر نافع فقط وقد دلت
 رواية فضيل على ان رواية سالم ونافع متفقتان الا في الموضع الواحد الذي أشار اليه وكأنه اعتمد رواية أنس بن
 عياض لكونه اتقن من فضيل ومحصل ذلك ان ابن عمر كان يتبرك بتلك الاماكن وتشدده في الاتباع مشهور
 ولا يعارض ذلك ما ثبت عن أبيه انه رأى الناس في سفر يتبادرون الى مكان فسأل عن ذلك فقالوا قد صلى فيه
 النبي صلى الله عليه وسلم فقال من عرضت له الصلاة فليصل والا فليمض فانما هلك أهل الكتاب لانهم تتبعوا آثار
 أنبيائهم فأتخذوها كنائس ويبيعان ذلك من عمر محمول على انه كره زيارتهم لمثل ذلك بغير صلاة أو خشى أن يشكل
 ذلك على من لا يعرف حقيقة الامر فيظنه واجبا وكلا الامرين مأمون من ابن عمر وقد تقدم حديث عتيان وسؤاله
 النبي صلى الله عليه وسلم أن يصلي في بيته ليتخذ مصلى وأجابه النبي صلى الله عليه وسلم الى ذلك فهو حجة في التبرك بأثار
 الصالحين (قوله تحت سمرة) أي شجرة ذات شوك وهي التي تعرف بام غيلان (قوله وكان في تلك الطريق) أي طريق ذي
 الحليفة (قوله بطن واد) أي واد العقبي (قوله فعرس) بمهمات والراء مشددة قال الخطابي التعريس نزول استراحة لغير
 اقامة وأكثر ما يكون في آخر الليل وخصه بذلك الاصمعي وأطلق أبو زيد (قوله على الاكمة) هو الموضع المرتفع على
 ما حوله وقيل هو تل من حجر واحد (قوله كان ثم خليج) تكرر لفظ ثم في هذه القصة وهو بفتح المثناة والمراد به الجهة
 والخليج وأدله عمق والكش بضم الكاف والمثلثة جمع كتيب وهو رمل مجتمع (قوله فدحا) بالحاء المهملة أي دفع وفي
 رواية الاسماعيلي فدخل بالحاء المعجمة واللام وينقل بعض المتأخرين عن بعض الروايات قد جاء بالفاء والجيم على أنهما
 كلمتان حرف التحقيق والنعل الماضي من الحجى (قوله وان عبد الله بن عمر حدثه) أي بالاسناد المذكور اليه (قوله
 بشرف الروحاء) هي قرية جامعة علي ليلتين من المدينة وهي آخر السيلة للمتوجه الى مكة والمسجد الاوسط هو في
 الوادي المعروف الان بوادي ابني سالم وفي الاذان من صحيح مسلم ان بينهما ستة وثلاثين ميلا (قوله يعلم المكان)
 بضم أوله من أعلم يعلم من العلامة (قوله يقول ثم عن يمينك) قال القاضي عياض هو تصحيف والصواب بعواسج عن

يُصَلِّي إِلَى الْعِرْقِ الَّذِي عِنْدَ مُنْصَرَفِ الرُّوحِ . وَذَلِكَ الْعِرْقُ انْتَهَاهُ طَرَفُهُ عَلَى حَاقَةِ الطَّرِيقِ
 دُونَ الْمَسْجِدِ الَّذِي بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُنْصَرَفِ وَأَنْتَ ذَاهِبٌ إِلَى مَكَّةَ وَقَدْ أَبْتَنَى نَحْمَ مَسْجِدٍ فَلَمْ يَسْكُنْ عَبْدُ اللَّهِ
 يُصَلِّي فِي ذَلِكَ الْمَسْجِدِ كَانَ يَتْرُكُهُ عَنْ يَسَارِهِ وَوَرَاءَهُ وَيُصَلِّي أَمَامَهُ إِلَى الْعِرْقِ نَفْسِهِ . وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ يَرْوَحُ
 مِنَ الرُّوحِ فَلَا يُصَلِّي الظُّهْرَ حَتَّى يَأْتِيَ ذَلِكَ الْمَكَانَ فَيُصَلِّي فِيهِ الظُّهْرَ وَإِذَا أَقْبَلَ مِنْ مَكَّةَ قَبْلَ مَرِّهِ قَبْلَ
 الصُّبْحِ بِسَاعَةٍ أَوْ مِنْ آخِرِ السَّحَرِ عَرَسَ حَتَّى يُصَلِّي بِهَا الصُّبْحَ . وَأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ حَدَّثَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ
 يَنْزِلُ تَحْتَ سَرْحَةٍ ضَخْمَةٍ دُونَ الرُّوَيْثَةِ عَنْ يَمِينِ الطَّرِيقِ وَوُجَدَ الطَّرِيقُ فِي مَكَانٍ بَطَحَ سَهْلٍ حَتَّى يَفْضَى
 مِنْ أَكْمَةِ دُونِ بَرِيدِ الرُّوَيْثَةِ بِمِيلَيْنِ . وَقَدْ أَنْكَسَرَ أَعْلَاهَا فَأَنْتَنَى فِي جَوْفِهَا وَهِيَ قَائِمَةٌ عَلَى سَاقٍ وَفِي
 سَاقِهَا كُثْبٌ كَثِيرَةٌ وَأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ حَدَّثَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى فِي طَرَفِ تَلْعَةٍ مِنْ وَرَاءِ الْعَرَجِ وَأَنْتَ
 ذَاهِبٌ إِلَى هَضْبَةٍ عِنْدَ ذَلِكَ الْمَسْجِدِ قَبْرَانِ أَوْ ثَلَاثَةٌ عَلَى الْقَبْرِ رِزْخٌ مِنْ حِجَارَةٍ عَنْ يَمِينِ الطَّرِيقِ عِنْدَ
 سَلَمَاتِ الطَّرِيقِ بَيْنَ أُولَئِكَ السَّلَمَاتِ كَانَ عَبْدُ اللَّهِ يَرْوَحُ مِنَ الْعَرَجِ بَعْدَ أَنْ تَمِيلَ الشَّمْسُ بِالْخَاجِرَةِ فَيُصَلِّي
 الظُّهْرَ فِي ذَلِكَ الْمَسْجِدِ . وَأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ حَدَّثَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَزَلَ عِنْدَ سَرْحَاتٍ عَنْ يَسَارِ
 الطَّرِيقِ فِي مَسِيلٍ دُونَ هَرَشَى ذَلِكَ الْمَسِيلِ لَأَصِقُ بِكَرَاعٍ هَرَشَى بَيْنَهُ وَبَيْنَ الطَّرِيقِ قَرِيبٌ مِنْ غُلُوقَةٍ . وَكَانَ
 عَبْدُ اللَّهِ يُصَلِّي إِلَى سَرْحَةٍ هِيَ أَقْرَبُ السَّرْحَاتِ إِلَى الطَّرِيقِ وَهِيَ أَطْوَلُنَّ وَأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ حَدَّثَهُ أَنَّ النَّبِيَّ
 ﷺ كَانَ يَنْزِلُ فِي الْمَسِيلِ الَّذِي فِي أَدْنَى مَرِّ الظُّهْرِ أَنَّ

يَمِينِكَ قُلْتُ تَوَجَّهَ الْأَوَّلُ ظَاهِرٌ وَمَا ذَكَرَهُ أَنْ ثَبَتَ بِهِ رِوَايَةٌ فَهُوَ أَوَّلِي وَقَدْ وَقَعَ التَّوَقُّفُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ قَدِيمًا
 فَخَرَجَهُ الْأَسْمَاعِيلِيُّ بِلَفْظٍ يَعْلَمُ الْمَكَانَ الَّذِي صَلَّى قَالَ فِيهِ هُنَا لَفْظَةٌ لَمْ أَضْبِطْهَا عَنْ يَمِينِكَ الْحَدِيثَ (قَوْلُهُ يَصَلِّي إِلَى
 الْعِرْقِ) أَيِ عِرْقِ الظُّبَيْيَةِ وَهُوَ وَادٌ مَعْرُوفٌ قَالَهُ أَبُو عُبَيْدٍ الْبَكْرِيُّ وَمُنْصَرَفُ الرُّوحِ بَفَتْحِ الرَّاءِ أَيِ آخِرِهَا (قَوْلُهُ وَقَدْ أَبْتَنَى)
 بَضَمِ الْمَثْنَاءِ مَبْنًى لِلْمَفْعُولِ (قَوْلُهُ سَرْحَةٌ ضَخْمَةٌ) أَيِ شَجَرَةٍ عَظِيمَةٍ وَالرُّوَيْثَةُ بِالرَّاءِ وَالْمَثْلَةُ مَصْغَرٌ اقْرَأْ بِهَا جَامِعَةٌ بَيْنَهَا وَبَيْنَ
 الْمَدِينَةِ سَبْعَةَ عَشَرَ فَرَسَخًا وَوَجَاهُ الطَّرِيقِ بِكسرِ الْوَاوِ أَيِ مُقَابِلِهِ (قَوْلُهُ بَطَحَ) بَفَتْحِ الْوَحْدَةِ وَسُكُونِ الطَّاءِ
 وَبَكسرِهَا أَيْضًا أَيِ وَاسِعٍ (قَوْلُهُ حَتَّى يَفْضَى) كَذَا لِكَثْرَتِهِ لِلْمَسْتَمَلِّ وَالْحَمْوَى حِينَ يَفْضَى (قَوْلُهُ دُونِ بَرِيدِ الرُّوَيْثَةِ بِمِيلَيْنِ)
 أَيِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَسْكَنِ الَّذِي يَنْزِلُ فِيهِ الْبَرِيدُ بِالرُّوَيْثَةِ مِيلَانِ وَقِيلَ الْمُرَادُ بِالْبَرِيدِ سَكَّةَ الطَّرِيقِ (قَوْلُهُ فَأَنْتَنَى) بَفَتْحِ الْمَثْلَةِ
 مَبْنًى لِلْفَاعِلِ (قَوْلُهُ تَلْعَةٌ) بَفَتْحِ الْمَثْنَاءِ وَسُكُونِ اللَّامِ بَعْدَهَا مَهْمَلَةٌ وَهِيَ مَسِيلُ الْمَاءِ مِنْ فَوْقِ الْأَسْفَلِ وَيُقَالُ أَيْضًا لِمَا رَتَعَ
 مِنَ الْأَرْضِ وَلَمَّا انْهَبَطَ وَالْعَرَجُ بَفَتْحِ الْمَهْمَلَةِ وَسُكُونِ الرَّاءِ بَعْدَهَا جِيمٌ قَرْيَةٌ جَامِعَةٌ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الرُّوَيْثَةِ ثَلَاثَةَ عَشَرَ أَوْ أَرْبَعَةَ
 عَشَرَ مِيلًا وَالْهَضْبَةُ بِسُكُونِ الضَّادِ الْمَعْجَمَةُ فَرْقُ الْكُثْبِ فِي الِارْتِفَاعِ وَدُونَ الْجَبَلِ وَقِيلَ الْجَبَلُ الْمُنْبَسِطُ عَلَى الْأَرْضِ
 وَقِيلَ الْأَكْمَةُ الْمَلْسَاءُ وَالرَّضْمُ الْحِجَارَةُ الْكِبَارُ وَاحِدُهَا رِضْمَةٌ بِسُكُونِ الضَّادِ الْمَعْجَمَةُ فِي الْوَاحِدِ وَالْجَمْعِ وَوَقَعَ عِنْدَ
 الْأَصِيلِيِّ بِالتَّحْرِيكِ (قَوْلُهُ عِنْدَ سَلَمَاتِ الطَّرِيقِ) أَيِ مَا يَتَمَرَّعُ عَنْ جَوَانِبِهِ وَالسَّلَمَاتُ بَفَتْحِ الْمَهْمَلَةِ وَكسرِ اللَّامِ فِي رِوَايَةٍ
 أَبِي ذَرٍّ وَالْأَصِيلِيُّ فِي رِوَايَةِ الْبَاقِينَ بَفَتْحِ اللَّامِ وَقِيلَ هِيَ بِالْكَسْرِ الصَّخَرَاتُ وَبِالْفَتْحِ الشَّجَرَاتُ وَالسَّرْحَاتُ بِالتَّحْرِيكِ
 جَمْعُ سَرْحَةٍ وَهِيَ الشَّجَرَةُ الضَّخْمَةُ كَمَا تَقْدَمُ (قَوْلُهُ فِي مَسِيلٍ دُونَ هَرَشَى) الْمَسِيلُ الْمَكَانُ الْمُنْتَحِدُ وَهَرَشَى بَفَتْحِ أَوَّلِهِ
 وَسُكُونِ الرَّاءِ بَعْدَهَا شَيْنٌ مَعْجَمَةٌ مَقْصُورٌ قَالَ الْبَكْرِيُّ هُوَ جَبَلٌ عَلَى مَتْنِ طَرِيقِ الْمَدِينَةِ وَالشَّامِ قَرِيبٌ مِنَ الْجَحْفَةِ
 وَكَرَاعٌ هَرَشَى طَرَفُهَا وَالْغُلُوقَةُ بِالْمَعْجَمَةِ الْمَفْتُوحَةِ غَايَةُ بُلُوغِ السَّهْمِ وَقِيلَ قَدَرٌ ثَلَاثِي مِيلٍ (قَوْلُهُ مَرَّ الظُّهْرَانِ) بَفَتْحِ الْمِيمِ

قَبْلَ الْمَدِينَةِ حِينَ يَهْبِطُ مِنَ الصَّفَرَاوَتِ يَنْزِلُ فِي بَطْنِ ذَلِكَ الْمَسِيلِ عَنْ يَسَارِ الطَّرِيقِ وَأَنْتَ ذَاهِبٌ إِلَى مَكَّةَ
لَيْسَ بَيْنَ مَنْزِلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَبَيْنَ الطَّرِيقِ إِلَّا رَمِيَّةٌ بِحَجَرٍ . وَأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ حَدَّثَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ
كَانَ يَنْزِلُ بِذِي طَوًى وَيَبِيتُ حَتَّى يُصْبِحَ يُصَلِّي الصُّبْحَ حِينَ يَقْدُمُ مَكَّةَ وَهُوَ صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَلِكَ
عَلَى أَكْمَةِ غَلِيظَةٍ لَيْسَ فِي الْمَسْجِدِ الَّذِي بُنِيَ ثُمَّ وَلَكِنْ أَسْفَلَ مِنْ ذَلِكَ عَلَى أَكْمَةٍ غَلِيظَةٍ . وَأَنَّ عَبْدَ
اللَّهِ حَدَّثَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَقْبَلَ فُرْضَتِي الْجَبَلِ الَّذِي بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجَبَلِ الطَّوِيلِ نَحْوَ الْكَعْبَةِ فَجَعَلَ الْمَسْجِدَ
الَّذِي بُنِيَ ثُمَّ يَسَارَ الْمَسْجِدِ بِطَرَفِ الْأَكْمَةِ وَهُوَ صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ أَسْفَلَ مِنْهُ عَلَى الْأَكْمَةِ السَّوْدَاءِ تَدْعُ مِنَ
الْأَكْمَةِ عَشْرَةَ أَذْرُعٍ أَوْ نَحْوَهَا ثُمَّ تُصَلِّي مُسْتَقْبِلَ الْفُرْضَتَيْنِ مِنَ الْجَبَلِ الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَ الْكَعْبَةِ

وتشديد الرأى وفتح الظاء المعجمة وسكون الهاء هو الوادي الذي تسميه العامة بطن مرو وباسكان الرأى بعدها واو
قال البكري بينه وبين مكة ستة عشر ميلا وقال أبو غسان سمي بذلك لان في بطن الوادي كتابة بعرق من الارض
أيض هاء م را الميم منفصلة عن الرأى وقيل سمي بذلك لمرارة مائه (قوله قبل المدينة) بكسر القاف وفتح الموحدة أى
مقابلها والصفرواوت بفتح المهملة وسكون الفاء جمع صفراء وهو مكان بعد مر الظهران (قوله ينزل بذي طوى) بضم
الطاء للاكثر وبه جزم الجوهري وفي رواية الحموى والمستمل بذي الطوى بزيادة الف ولا م قيده الاصيلي بالكسر وحكي
عياض وغيره الفتح أيضا (قوله استقبل فرضتي الجبل) الفرضة بضم الفاء وسكون الرأى بعدها ضاد معجمة مدخل الطريق
الى الجبل وقيل الشق المرتفع كالشرافة ويقال أيضا لمدخل النهر (تنبيهات) الاول اشتمل هذا السياق على تسعة
أحاديث أخرجها الحسن بن سنيان في مسنده مفرقة من طريق اسماعيل بن أبي أويس عن أنس بن عياض يعيد
الاسناد في كل حديث الا أنه لم يذكر الثالث وأخرج مسلم منها الحديثين الاخيرين في كتاب الحج * الثاني هذه
المساجد لا يعرف اليوم منها غير مسجد ذي الحليفة والمساجد التي بالروحاء يعرفها أهل تلك الناحية وقد وقع في
رواية الزبير بن بكار في أخبار المدينة من طريق أخرى عن نافع عن ابن عمر في هذا الحديث زيادة بسط في
صفة تلك المساجد وفي الترمذي من حديث عمرو بن عوف أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في وادي الروحاء وقال
لقد صلى في هذا المسجد سبعون نبيا * الثالث عرف من صنع ابن عمر استحباب تتبع آثار النبي صلى الله عليه
وسلم والتبرك بها وقد قال البغوي من الشافعية ان المساجد التي ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى فيها لونها
أحد الصلاة في شيء منها تعين كما تعين المساجد الثلاثة * الرابع ذكر البخاري المساجد التي في طرق المدينة ولم
يذكر المساجد التي كانت بالمدينة لانه لم يقع له اسناد في ذلك على شرطه وقد ذكر عمر بن شبة في أخبار المدينة المساجد
والاماكن التي صلى فيها النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة مستوعبا وروى عن أبي غسان عن غير واحد من أهل العلم
أن كل مسجد بالمدينة ونواحيها مبني بالحجارة المنقوشة المطابقة فتمد صلى فيه النبي صلى الله عليه وسلم وذلك أن عمر
ابن عبد العزيز حين بني مسجد المدينة سأل الناس وهم يومئذ متوافرون عن ذلك ثم بناها بالحجارة المنقوشة المطابقة
له وقد عين عمر بن شبة منها شيئا كثيرا لكن أكثره في هذا الوقت قد اندثر وبقى من المشهورة الآن مسجد قباء
ومسجد النضيق وهو شرق مسجد قباء ومسجد بني قريظة ومشرقة أم ابراهيم وهي شمالى مسجد بني قريظة
ومسجد بني خنسر شرق البقيع ويعرف بمسجد البغلة ومسجد بني معاوية ويعرف بمسجد الاجابة ومسجد الفتح
قريب من جبل سلع ومسجد القبلتين في بني سامة هكذا أثبتته بعض شيوخنا وفائدة معرفة ذلك ما تقدم عن البغوي
والله أعلم

أَبْوَابُ سِتْرَةِ الْمُصَلِّي

بَابُ سِتْرَةِ الْإِمَامِ سِتْرَةً مِنْ خَلْفِهِ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ بَنِي شِهَابٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ أَقْبَلْتُ رَاكِبًا عَلَى حِمَارٍ أَنَا وَنَائِيَوْمَئِذٍ قَدْ نَاهَزْتُ الْإِحْتِلَامَ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي بِالنَّاسِ بِمَنْىَ إِلَى غَيْرِ جِدَارٍ فَمَرَرْتُ بَيْنَ يَدَيْ بَعْضِ الصَّفِّ فَزَلَّتْ وَأَرْسَلَتْ الْأُتَاتُ تَرْتَعُ وَدَخَلْتُ فِي الصَّفِّ فَلَمْ يُنْكِرْ ذَلِكَ عَلَيَّ أَحَدٌ

(أبواب ستره المصلي)

(قوله باب ستره الامام ستره من خلفه) أورد فيه ثلاثة أحاديث الثانى والثالث منها المطابقان للترجمة لكونه صلى الله عليه وسلم لم يأمر أصحابه أن يتخذوا ستره غير سترته وأما الاول وهو حديث ابن عباس ففى الاستدلال به نظر لانه ليس فيه أنه صلى الله عليه وسلم صلى الى ستره وقذبوب عليه البيهقى باب من صلى الى غير ستره وقد تقدم فى كتاب العلم فى الكلام على هذا الحديث فى باب متى يصح سماع الصغير قول الشافعى أن المراد بقول ابن عباس الى غير جدار أي الى غير ستره وذكرنا تأييد ذلك من رواية البزار وقال بعض المتأخرين قوله الى غير جدار لا ينفي غير الجدار الا أن أخبار ابن عباس عن مروره بهم وعدم انكارهم لذلك مشعر بحدوث أمر لم يعدهوه فلو فرض هناك ستره أخرى غير الجدار لم يكن لهذا الاخبار فائدة اذ مروره حينئذ لا ينكره أحد أصلا وكأن البخاري حمل الامر فى ذلك على المألوف المعروف من عادته صلى الله عليه وسلم أنه كان لا يصلي فى النضاء الا والعزله أمامه ثم أبد ذلك بحديث ابن عمر وأبى جحيفة وفى حديث ابن عمر ما يدل على المداومة وهو قوله بعد ذكر الحربة وكان يفعل ذلك فى السفر وقد تبعه النووي فقال فى شرح مسلم فى كلامه على فوائد هذا الحديث فيه ان ستره الامام ستره لمن خلفه والله أعلم (قوله ناهزت الاحتلام) أى قاربته وقد ذكرت الاختلاف فى قدر عمره فى باب تعليم الصبيان من كتاب فضيلة القرآن وفى باب الاختتان بعد الكبر من كتاب الاستئذان وتوجيه الجمع بين المختلف من ذلك وبيان الراجح من الأقوال والله الحمد (قوله يصلي بالناس بمنى) كذا قال مالك واكثر أصحاب الزهري ووقع عند مسلم من رواية ابن عيينة بعرفة قال النووي يحمل ذلك على أنهما قضيتان وتعقب بان الاصل عدم التعدد ولا سيما مع اتحاد مخرج الحديث فالحق ان قول ابن عيينة بعرفة شاذ ووقع عند مسلم أيضا من رواية معمر عن الزهري وذلك فى حجة الوداع أو الفتح وهذا الشك من معمر لا يعول عليه والحق أن ذلك كان فى حجة الوداع (قوله بعض الصف) زاد المصنف فى الحج من رواية ابن أخى ابن شهاب عن عمه حتى سرت بين يدي بعض الصف الاول انتهى وهو يعين أحد الاحتمالين اللذين ذكرناهما فى كتاب العلم (قوله فلم ينكر ذلك على أحد) قال ابن دقيق العيد استدلال ابن عباس بترك الانكار على الجواز ولم يستدل بترك أعادتهم للصلاة لان ترك الانكار أكثر فائدة (قلت) وتوجيهه ان ترك الاعادة يدل على صحتها فمقطلا على جواز المرور وترك الانكار يدل على جواز المرور وصحة الصلاة معا ويستناد منه ان ترك الانكار حجة على الجواز بشرطه وهو انتهاء الموانع من الانكار وثبوت العلم بالاطلاع على الفعل ولا يقال لا يلزم مما ذكر اطلاق النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك لاحتمال أن يكون الصف حائلا دون رؤية النبي صلى الله عليه وسلم له لاننا نقول قد تقدم انه صلى الله عليه وسلم كان يرى فى الصلاة من ورائه كما يرى من أمامه وتقدم أن فى رواية المصنف فى الحج أنه مر بين يدي بعض الصف الاول فلم يكن هناك حائل دون الرؤية ولولم يرد شي من ذلك لكان توفردوا عليهم على سؤاله صلى الله عليه وسلم عما يحدث لهم كافيًا فى الدلالة على اطلاعه على ذلك والله أعلم واستدل به على أن مرور الحمار لا يقطع الصلاة فيكون ناسخا لحديث أبي ذر الذى رواه مسلم فى كون مرور الحمار يقطع الصلاة وكذا مرور المرأة والكباب الاسود وتعقب بان مرور الحمار متحقق فى حال مرور ابن

حَدَّثَنَا اسْحَقُ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُمَيْرٍ قَالَ حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا خَرَجَ يَوْمَ الْعِيدِ أَمَرَ بِالْحَرْبَةِ فَتَوْضَعُ بَيْنَ يَدَيْهِ فَيَصَلِّيُ إِلَيْهَا وَالنَّاسُ وَرَاءَهُ وَكَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي السَّفَرِ فَمِنْ ثَمَّ اتَّخَذَهَا الْأَمْرَ **حَدَّثَنَا** أَبُو الْوَلِيدِ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَوْنِ بْنِ أَبِي جَحِيْفَةَ قَالَ سَمِعْتُ أَبِي أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى بِهِمْ بِالْبَطْحَاءِ

عباس وهو راكبه وقد تقدم أن ذلك لا يضر لكون سترة الإمام سترة لمن خلفه وأما مروه بعد أن نزل عنه فيحتاج إلى نقل وقال ابن عبد البر حديث ابن عباس هذا يخص حديث أبي سعيد إذا كان أحدكم يصلي فلا يدع أحدا يمر بين يديه فإن ذلك مخصوص بالإمام والمنفرد فأما المأموم فلا يضره من مر بين يديه لحديث ابن عباس هذا قال وهذا كله خلاف فيه بين العلماء وكذا نقل عياض الاتفاق على أن المأمومين يصلون إلى سترة لكن اختلفوا هل سترة الإمام أم سترة الإمام نفسه أهو فيه نظر لما رواه عبد الرزاق عن الحكم بن عمر والغفاري الصحابي أنه صلى باصحابه في سفر وبين يديه سترة فمرت حمير بين يدي أصحابه فأعاد بهم الصلاة وفي رواية له أنه قال لهم إنها لم تقطع صلاتي ولكن قطعت صلاتكم فهذا يعكر على ما نقل من الاتفاق ولفظ ترجمة الباب ورد في حديث مرفوع رواه الطبراني في الأوسط من طريق سويد بن عبد العزيز عن عاصم عن أنس مرفوعا سترة الإمام سترة لمن خلفه وقال تفرد به سويد عن عاصم أه وسويد ضعيف عندهم ووردت أيضا في حديث موقوف على ابن عمر أخرجه عبد الرزاق ويظهر أثر الخلاف الذي نقله عياض فيما لو مر بين يدي الإمام أحد فعلى قول من يقول أن سترة الإمام سترة من خلفه يضر صلاته وصلاتهم معا وعلى قول من يقول أن الإمام نفسه سترة من خلفه يضر صلاته ولا يضر صلاتهم وقد تقدمت بقية مباحث حديث ابن عباس في كتاب العلم (قوله حدثنا اسحاق) قال أبو علي الجبائي لم أجدا اسحق هذا منسوبا لأحد من الرواة (قلت) وقد جزم أبو نعيم وخلف وغيرهما بأنه اسحاق بن منصور (قوله أمر بالحربة) أي أمر خادمه بحمل الحربة وللمصنف في العيدين من طريق الأوزاعي عن نافع كان يغدو إلى المصلي والعزلة تحمل وتنصب بين يديه فيصل إلى بها زاد ابن ماجه وابن خزيمة والاسماعيلي وذلك أن المصلي كان فضاء ليس فيه شيء يستره (قوله والناس) بالرفع عطفا على فاعل فيصل (قوله وكان يفعل ذلك) أي نصب الحربة بين يديه حيث لا يكون جدار (قوله فمن ثم) أي فمن تلك الجهة اتخذ الأمراء الحربة يخرج بها بين أيديهم في العيد ونحوه وهذه الجملة الأخيرة فصلها على ابن مسهر من حديث ابن عمر فجعلها من كلام نافع كما أخرجه ابن ماجه وأوضحته في كتاب المدرج وفي الحديث الاحتياط للصلاة واخذ آلة دفع الأعداء لاسيما في السفر وجواز الاستخدام وغير ذلك والضمير في اتخذها يحتمل عوده إلى الحربة تنسها أو إلى جنس الحربة وقد روى عمر بن شبة في أخبار المدينة من حديث سعد القرظ أن النجاشي أهدى إلى النبي صلى الله عليه وسلم حربة فامسكها لنفسه فهي التي يمشي بها مع الإمام يوم العيد ومن طريق الليث أنه بلغه أن العزلة التي كانت بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم كانت لرجل من المشركين فقتله الزبير بن العوام يوم أحد فاخذها منه النبي صلى الله عليه وسلم فكان ينصبها بين يديه إذا صلى ويحتمل الجمع بأن عزلة الزبير كانت أولا قبل حربة النجاشي (فائدة) حديث أبي جحيفة أخرجه المصنف مطولا ومختصرا وقد تقدم في الطهارة في باب استعمال فضل وضوء الناس وفي حديث ستر العورة من الصلاة في باب الثوب الأحمر وذكره أيضا هنا بعد ما بين أيضا وفي الأذان وفي صفة النبي صلى الله عليه وسلم في موضعين وفي اللباس في موضعين ومداره عنده على الحكم بن عتيبة وعلى عون بن أبي جحيفة كلاهما عن أبي جحيفة وعند أحدهما ليس عند الآخر وقد سمع شعبة منهما كما سيأتي واضحا (قوله أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى بهم بالبطحاء) يعني بطحاء مكة وهو موضع خارج مكة وهو الذي يقال له ألا بطح وكذا ذكره من رواية أبي العباس عن عون وزاد من رواية آدم عن شعبة عن عون أن ذلك كان بالهاجرة

وَبَيْنَ يَدَيْهِ عَنَزَةُ الظُّهْرِ رَكْعَتَيْنِ وَالْعَصْرِ رَكْعَتَيْنِ نَحْنُ بَيْنَ يَدَيْهِ الْمَرْأَةِ وَالْحِمَارِ **بَابُ قَدْرِكُمْ يَنْبَغِي**
أَنْ يَكُونَ بَيْنَ الْمُصَلِّي وَالسُّتْرَةِ حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ ذَرَادَةَ قَالَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ عَنْ
 أَبِيهِ عَنْ سَهْلِ قَالَ كَانَ بَيْنَ مُصَلِّي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالْجِدَارِ مَرُّ الشَّاةِ **حَدَّثَنَا** الْمَدْكِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا
 يَزِيدُ بْنُ أَبِي عُبَيْدٍ عَنْ سَلَمَةَ قَالَ كَانَ جِدَارُ الْمَسْجِدِ عِنْدَ الْمَنْبَرِ مَا كَدَتْ الشَّاةُ تَجُوزُهَا

فَيَسْتَنَادُ مِنْهُ بِكَافٍ النُّوْي أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَمَعَ حِينَئِذٍ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ فِي وَقْتِ الْأَوَّلَى مِنْهُمَا وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ
 وَالْعَصْرِ رَكْعَتَيْنِ أَيْ بَعْدَ دُخُولِ وَقْتِهَا (قَوْلُهُ وَبَيْنَ يَدَيْهِ عَنَزَةُ) تَقْدِمُ ضَبْطُهَا وَتَفْسِيرُهَا فِي الطَّهَارَةِ فِي حَدِيثِ أَنَسٍ وَفِي
 رَوَايَةِ أَبِي الْعَمْبِيسِ جَاءَ بِلَالٌ فَأَذَنَهُ بِالصَّلَاةِ ثُمَّ خَرَجَ بِالْعَنَزَةِ حَتَّى رَكَزَهَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَأَوَّلَ رَوَايَةِ عَمْرِو بْنِ أَبِي
 زَائِدَةَ عَنْ عَوْنٍ عَنْ أَبِيهِ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي قَبَةِ حِمْرَاءَ مِنْ أَدَمٍ وَرَأَيْتُ بِلَالًا أَخَذَ وَضُوءَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَأَيْتُ النَّاسَ يَتَدَرُونَ ذَلِكَ الْوَضُوءَ فَمِنْ أَصَابَ مِنْهُ شَيْئًا تَمَسَّحَ بِهِ وَمَنْ لَمْ يَصُبْ مِنْهُ شَيْئًا أَخَذَ مِنْ بِلَالٍ بِدِصَاحِهِ
 وَفِيهَا أَيْضًا وَخَرَجَ فِي حِلَّةِ حِمْرَاءَ مَشْعُرًا وَفِي رَوَايَةِ مَالِكِ بْنِ مَعْمُورٍ عَنْ عَوْنٍ كَأَنِّي أَنْظُرَانِي وَيَبْصُرُ سَاقِيهِ وَبَيْنَ يَدَيْهَا أَيْضًا أَنَّ
 الْوَضُوءَ الَّذِي ابْتَدَرَهُ النَّاسُ كَانَ فَضْلُ الْمَاءِ الَّذِي تَوَضَّأَ بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَكَذَا هُوَ فِي رَوَايَةِ شُعْبَةَ عَنْ الْحَكَمِ وَفِي
 رَوَايَةِ مُسْلِمٍ مِنْ طَرِيقِ الثَّوْرِيِّ عَنْ عَوْنٍ مَا يَشْعُرُ بِأَنَّ ذَلِكَ كَانَ بَعْدَ خُرُوجِهِ مِنْ مَكَّةَ بِقَوْلِهِ ثُمَّ لَمْ يَزَلْ يَصَلِّي رَكْعَتَيْنِ حَتَّى
 رَجَعَ إِلَى الْمَدِينَةِ (قَوْلُهُ بَيْنَ يَدَيْهِ) أَيْ بَيْنَ الْعَنَزَةِ وَالْقِبْلَةِ لَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْعَنَزَةِ فِي رَوَايَةِ عَمْرِو بْنِ أَبِي زَائِدَةَ فِي بَابِ الصَّلَاةِ
 فِي الثُّوبِ الْأَحْمَرِ وَرَأَيْتُ النَّاسَ وَالِدَوَابَّ يَمْرُونَ بَيْنَ يَدَيِ الْعَنَزَةِ وَفِي الْحَدِيثِ مِنَ الْقُرَائِنِ الْخَمْسِ الْبُرْكَهَ ثَلَاثًا مَسَّهُ الصَّالِحُونَ
 وَوَضَعَ السُّتْرَةَ لِلْمُصَلِّي حَيْثُ يَخْشَى الْمُرُورَ بَيْنَ يَدَيْهِ وَلَا كُتِفَاءَ فِيهَا بِمِثْلِ غُلَظِ الْعَنَزَةِ وَإِنْ قَصَرَ الصَّلَاةَ فِي السَّفَرِ أَفْضَلَ
 مِنَ الْإِتِمَامِ مَا يَشْعُرُ بِهِ الْخَبَرُ مِنْ مَوَاطِبَتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَيْهِ وَإِنْ ابْتَدَأَ الْقَصْرَ مِنْ حِينَ مَفَارِقَةِ الْبَلَدِ الَّذِي يَخْرُجُ مِنْهُ وَفِيهِ
 تَعْظِيمُ الصَّحَابَةِ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَفِيهِ اسْتِجَابُ تَشْمِيرِ الثِّيَابِ لِاسْمِهَا فِي السَّفَرِ وَكَذَا اسْتِصْحَابُ الْعَنَزَةِ وَنَحْوُهَا
 وَمَشْرُوعِيَّةُ الْأَذَانِ فِي السَّفَرِ كَمَا سَيَأْتِي فِي الْأَذَانِ وَجَوَازُ النَّظَرِ إِلَى السَّاقِ وَهُوَ إِجْمَاعُ فِي الرَّجُلِ حَيْثُ لَا فِتْنَةَ وَجَوَازُ
 لِبَسِ الثُّوبِ الْأَحْمَرِ وَفِيهِ خِلَافٌ يَأْتِي ذِكْرُهُ فِي كِتَابِ الْبَلَّاسِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى (قَوْلُهُ بَابُ قَدْرِكُمْ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ بَيْنَ
 الْمُصَلِّي وَالسُّتْرَةِ) أَيْ مِنْ ذِرَاعٍ وَنَحْوِهِ وَالْمُصَلِّي بِكُسْرِ اللَّامِ عَلَى أَنَّهُ اسْمٌ قَاعِلٌ وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ بِنْتِجِ اللَّامِ أَيْ الْمَكَانَ الَّذِي
 يَصَلِّي فِيهِ (قَوْلُهُ عَنْ أَبِيهِ) فِي رَوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ وَالْإِسْمَاعِيلِيِّ أَخْبَرَنِي أَبِي (قَوْلُهُ عَنْ سَهْلِ) زَادَ الْأَصْبَلِيُّ بْنُ سَعْدٍ (قَوْلُهُ
 كَانَ بَيْنَ مُصَلِّي رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) أَيْ مَقَامَهُ فِي صَلَاتِهِ وَكَذَا هُوَ فِي رَوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ (قَوْلُهُ وَبَيْنَ الْجِدَارِ)
 أَيْ جِدَارَ الْمَسْجِدِ مِمَّا يَلِي الْقِبْلَةَ وَصَرَّحَ بِذَلِكَ مِنْ طَرِيقِ أَبِي غَسَّانٍ عَنْ أَبِي حَازِمٍ فِي الْإِعْتِصَامِ (قَوْلُهُ مَرُّ الشَّاةِ) بِالرَّفْعِ
 وَكَانَ تَامَةً أَوْ مَرَّ إِسْمُ كَانَ بِتَقْدِيرِ قَدَرٍ أَوْ نَحْوِهِ وَالظَّرْفُ الْخَبَرُ وَأَعْرَبَهُ الْكِرْمَانِيُّ بِالنَّصْبِ عَلَى أَنْ مَرَّ خَبَرُ كَانَ وَاسْمُهَا نَحْوُ
 قَدَرِ الْمَسَافَةِ قَالَ وَالسِّيَاقُ يَدُلُّ عَلَيْهِ (قَوْلُهُ عَنْ سَلَمَةَ) يَعْنِي ابْنَ الْأَكْوَعِ وَهَذَا نَائِي ثَلَاثِيَّاتٍ الْبُخَارِيُّ (قَوْلُهُ كَانَ جِدَارُ
 الْمَسْجِدِ) كَذَا وَقَعَ فِي رَوَايَةِ مَكِّي وَرَوَاهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ مِنْ طَرِيقِ أَبِي عَاصِمٍ عَنْ يَزِيدَ بَلَفَظَ كَانَ الْمَنْبَرُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ حَائِطِ الْقِبْلَةِ إِلَّا قَدْرُ مَا تَمُرُّ الْعَنَزَةُ فَتَبِينُ بِهَذَا السِّيَاقُ أَنَّ الْحَدِيثَ مَرْفُوعٌ (قَوْلُهُ تَجُوزُهَا)
 وَبَعْضُهُمْ أَنْ تَجُوزَهَا أَيْ الْمَسَافَةُ وَهِيَ مَا بَيْنَ الْمَنْبَرِ وَالْجِدَارِ قَدْ قِيلَ مِنْ أَيْنَ يَطَاقُ التَّرْجُمَةُ أَجَابَ الْكِرْمَانِيُّ فَقَالَ مِنْ
 حَيْثُ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقُومُ بِجَنْبِ الْمَنْبَرِ أَيْ وَلَمْ يَكُنْ لِمَسْجِدِهِ مَحْرَابٌ فَتَكُونُ مَسَافَةُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجِدَارِ
 نَظِيرَ مَا بَيْنَ الْمَنْبَرِ وَالْجِدَارِ فَكَأَنَّهُ قَالَ وَالَّذِي يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ بَيْنَ الْمُصَلِّي وَسُتْرَتِهِ قَدْرُ مَا كَانَ بَيْنَ مَنْبَرِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 وَجِدَارِ الْقِبْلَةِ وَأَوْضَحَ مِنْ ذَلِكَ مَا ذَكَرَهُ ابْنُ رَشِيدٍ أَنَّ الْبُخَارِيَّ أَشَارَ بِهَذِهِ التَّرْجُمَةِ إِلَى حَدِيثِ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ الَّذِي تَقْدِمُ
 فِي بَابِ الصَّلَاةِ عَلَى الْمَنْبَرِ وَالْخَشْبِ فَإِنَّ فِيهِ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَامَ عَلَى الْمَنْبَرِ حِينَ عَمِلَ فَصَلَّى عَلَيْهِ فَافْتَضَحِي ذَلِكَ أَنَّ
 ذَكَرَ الْمَنْبَرُ يُؤْخَذُ مِنْهُ مَوْضِعُ قِيَامِ الْمُصَلِّي فَإِنْ قِيلَ أَنَّ فِي ذَلِكَ الْحَدِيثِ أَنَّهُ لَمْ يَسْجُدْ عَلَى الْمَنْبَرِ وَانْتَهَلَ فَسَجَدَ فِي أَصْلِهِ وَبَيْنَ

باب الصلاة إلى الحرب حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ أَخْبَرَنِي نَافِعٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُرْكَزُ لَهُ الْحَرْبُ فِيُصَلِّي إِلَيْهَا **باب الصلاة إلى العنزة** حَدَّثَنَا آدَمُ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ حَدَّثَنَا عَوْنُ بْنُ أَبِي جُحَيْفَةَ قَالَ سَمِعْتُ أَبِي قَالَ خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْهَاجِرَةِ فَأَنِي يَوْضُوءٌ فَتَوَضَّأَ فَصَلَّى بِنَا الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَبَيْنَ يَدَيْهِ عَنَزَةٌ وَالْمَرْأَةُ وَالْحِمَارُ يَمْشُونَ مِنْ وَرَائِهَا **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ بْنُ بَزْزِيعٍ قَالَ حَدَّثَنَا شَاذَانُ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي مَيْمُونَةَ قَالَ سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ قَالَ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا خَرَجَ لِحَاجَتِهِ تَبِعَتْهُ أَنَا وَغُلَامٌ وَمَعْنَاءُ عَكَازَةٍ أَوْ عَصَا أَوْ عَنَزَةٌ وَمَعْنَا إِدَاوَةٌ فَإِذَا فَرَغَ مِنْ حَاجَتِهِ نَاولَتْهُ الْإِدَاوَةَ **باب السنرة بمكة وغيرها** حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْحَكَمِ عَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ قَالَ خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْهَاجِرَةِ فَصَلَّى بِالْبَطْحَاءِ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ رَكَعَتَيْنِ وَانْصَبَ بَيْنَ يَدَيْهِ عَنَزَةٌ وَتَوَضَّأَ فَجَعَلَ النَّاسُ يُتَمَسِّحُونَ بِوُضُوئِهِ

أصل المنبر وبين الجدار وأكثر من ممر الشاة أجيب بأن أكثر أجزاء الصلاة قد حصل في أعلى المنبر وإنما نزل عن المنبر لأن الدرجة لم تتسع لقدر سجوده فحصل به المقصود وأيضا فإنه لما سجد في أصل المنبر صارت الدرجة التي فوقه ستره وهو قدر ما تقدم قال ابن بطال هذا أقل ما يكون بين المصلي وسترته يعني قدر ممر الشاة وقيل أقل ذلك ثلاثة أذرع لحديث بلال أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في الكعبة وبينه وبين الجدار ثلاثة أذرع كما سيأتي قريبا بعد خمسة أبواب وجمع الداودي بأن أقله ممر الشاة وأكثره ثلاثة أذرع وجمع بعضهم بأن الأول في حال القيام والنعوذ والثاني في حال الركوع والسجود وقال ابن الصلاح قدروا ممر الشاة بثلاثة أذرع (قلت) ولا يخفى ما فيه وقال البغوي استحب أهل العلم الدنو من السترة بحيث يكون بينه وبينها قدر إمكان السجود وكذلك بين الصفوف وقد ورد الأمر بالدنو منها وفيه بيان الحكمة في ذلك وهو ما رواه أبو داود وغيره من حديث سهل بن أبي حثمة مرفوعا إذا صلى أحدكم إلى ستره فليدن منها لا يقطع الشيطان عليه صلاته (قوله باب الصلاة إلى الحرب) ساق فيه حديث ابن عمر مختصرا وقد تقدم قبل بياب وقوله تركز أي تفرز في الأرض (قوله باب الصلاة إلى العنزة) ساق فيه حديث أبي جحيفة عن آدم عن شعبة عن عون وقد تقدم الكلام عليه أيضا واعترض عليه في هذه الترجمة بأن فيها تكرارا فإن العنزة هي الحرب لكن قد قيل إن الحرب إنما يقال لها عنزة إذا كانت قصيرة فتفي ذلك جهة مغيرة (قوله والمرأة والحمار يمشون من ورائها) كذا ورد بصيغة الجمع فكأنه أراد الجنس ويؤيده رواية والناس والدواب يمشون كما تقدم وفيه حذف تقديره وغيرهما أو المراد الحمار براكه وقد تقدم لمنظر يمش بين يديه المرأة والحمار فالظاهر أن الذي وقع هنا من تصرف الرواة وقال ابن التين الصواب يمشون إذ في يمشون إطلاق صيغة الجمع على الاثنين وقال ابن مالك أعاد ضمير المذكور العقلاء على مؤنث ومذكور غير عاقل وهو مشكل والوجه فيه أنه أراد المرأة والحمار وراكه فحذف الراكب لدلالة الحمار عليه ثم غلب تذكر الراكب المفهوم على تأنيث المرأة وذا العتل على الحمار وقد وقع الاخبار عن مذكور ومحدوف في قولهم راكب البعير طريقان أي البعير وراكه ثم ساق البخاري حديث أنس وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في الطهارة قوله فيه (ومعنا عكازة أو عصا أو عنزة) كذا لاكثر بالمهمل والنون والزاي المتشوات وفي رواية المستملى والحموى أو غيره بالمعجمة والبناء والراء أي سواء أي المذكور والظاهر أنه تصحيف (قوله باب السنرة بمكة وغيرها) ساق فيه حديث أبي جحيفة عن سليمان بن حرب عن شعبة عن الحكم والمراد منه هنا قوله بالبطحاء فقد قدمنا أنها بطحاء مكة وقال ابن المنبر إنما خص مكة بالذكر دفعا لتوهم من يتوهم أن السترة قبله

باب الصلاة إلى الأسطوانة وَقَالَ عُمَرُ الْمُصَلُّونَ أَحَقُّ بِالسَّوَارِي مِنَ الْمُتَحَدِّثِينَ إِلَيْهَا وَرَأَى عُمَرُ رَجُلًا يُصَلِّي بَيْنَ اسْطُوَانَتَيْنِ فَأَذَنَاهُ إِلَى سَارِيَةٍ فَقَالَ صَلِّ إِلَيْهَا **حَدَّثَنَا** الْمَكِّي بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ حَدَّثَنَا بَرِيدُ بْنُ أَبِي عُبَيْدٍ قَالَ كُنْتُ آتِي مَعَ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ فَيُصَلِّي عِنْدَ الْأَسْطُوَانَةِ الَّتِي عِنْدَ الْمُصْحَفِ فَقُلْتُ يَا أَبَا مُسْلِمٍ أَرَأَيْكَ نَتَجَرَّى الصَّلَاةَ عِنْدَ هَذِهِ الْأَسْطُوَانَةِ قَالَ فَإِنِّي رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَتَجَرَّى الصَّلَاةَ عِنْدَهَا **حَدَّثَنَا** قَبِيصَةُ قَالَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرِو بْنِ عَامِرٍ عَنْ أَنَسٍ . قَالَ

ولا ينبغي أن يكون لمكة قبله إلا الكعبة فلا يحتاج فيها إلى سترة انتهى والذي أظنه أنه أراد أن ينكت على ما ترجم به عبد الرزاق حيث قال في باب لا يقطع الصلاة بمكة شيء ثم أخرج عن ابن جريج عن كثير بن كثير بن المطلب عن أبيه عن جده قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يصلي في المسجد الحرام ليس بينه وبينهم أي الناس سترة وأخرجه من هذا الوجه أيضا أصحاب السنن ورجاله موثقون إلا أنه معلول فتدروا هـ أبو داود عن أحمد عن ابن عينة قال كان ابن جريج أخبرنا به هكذا فالتفت كثيرا فقال ليس من أي سمعته ولكن عن بعض أهلي عن جدي فأراد البخاري التنبيه على ضعف هذا الحديث وأن لا فرق بين مكة وغيرها في مشروعية السترة واستدل على ذلك بحديث أبي جحيفة وقد قدمنا وجه الدلالة منه وهذا هو المعروف عند الشافعية وأن لا فرق في منع المرور بين يدي المصلي بين مكة وغيرها واغتفر بعض الفقهاء ذلك للمطائنين دون غيرهم للضرورة وعن بعض الخنابلة جواز ذلك في جميع مكة (قوله باب الصلاة إلى الأسطوانة) أي السارية وهي بضم الهمزة وسكون السين المهملة وضم الطاء بوزن أفعوانة على المشهور وقيل بوزن فعوانة والغالب أنها تكون من بناء بخلاف العمود فإنه من حجر واحد قال ابن بطال لما تقدم أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي إلى الخربة كانت الصلاة إلى الأسطوانة أولى لأنها أشد سترة (قلت) لكن أفاد ذكر ذلك التخصيص على وقوعه والنص أعلى من التحوى (قوله وقال عمر) هذا التعليق وصله ابن أبي شيبه والحميدي من طريق همدان وهو بفتح الهاء وسكون الميم وبالذال المهملة وكان يريد عمر أي رسوله إلى أهل اليمن عن عمر به ووجه الاحتمال أنهما مشتركان في الحاجة إلى السارية المتخذة إلى الاستناد والمصلي لجعلها سترة لكن المصلي في عبادة محقة فكان أحق (قوله ورأى ابن عمر) كذا ثبت في رواية أبي ذر والاصيلي وغيرها وعند بعض الرواة ورأى عمر بحذف ابن وهو أشبه بالصواب فقد رواه ابن أبي شيبه من طريق معاوية بن قرة بن إياس المزني عن أبيه وله صحة قال رأى عمر وأنا أصلي فذكر مثله سواء لكن زاد فأخذ بقفاي وعرف بذلك تسمية المبهمة المذكور في التعليق وأراد عمر بذلك أن تكون صلاته إلى سترة وأراد البخاري بإيراد أثر عمر هذا أن المراد بقول سلمة يتجرى الصلاة عندها أي إليها وكذا قول أنس يتدرون السواري أي يصلون إليها (قوله حدثنا المكي) هو ابن إبراهيم كما ثبت عند الاصيلي وغيره وهذا ثالث ثلاثيات البخاري وقد ساوى فيه البخاري شيخه أحمد بن حنبل فإنه أخرجه في مسنده عن مكي بن إبراهيم (قوله التي عند المصحف) هذا دال على أنه كان للمصحف موضع خاص به ووقع عند مسلم بلفظ يصلي وراء الصندوق وكأنه كان للمصحف صندوق يوضع فيه والأسطوانة المذكورة حقت لنا بعض مشايخنا أنها المتوسطة في الروضة المكرمة وإنما تعرف بأسطوانة المهاجرين قال وروى عن عائشة أنها كانت تقول لوعرفها الناس لا يضطربوا عليها بالسهم وإنما أسرتها إلى ابن الزبير فكان يكثر الصلاة عندها ثم وجدت ذلك في تاريخ المدينة لابن النجار وزاد أن المهاجرين من قریش كانوا يجتمعون عندها وذكره قبله محمد بن الحسن في أخبار المدينة (قوله يا أبا مسلم) هي كنية سلمة ويتجرى أي يقصد (قوله حدثنا سفیان) هو الثوري وعمر بن عامر هو

لَقَدْ رَأَيْتُ كِبَارَ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ يَبْتَدِرُونَ السَّوَارِيَ عِنْدَ الْمَغْرِبِ * وَزَادَ شُعْبَةُ عَنْ عَمْرِو عَنْ أَنَسٍ حَتَّى
يَخْرُجَ النَّبِيُّ ﷺ بَابُ الصَّلَاةِ بَيْنَ السَّوَارِي فِي غَيْرِ جَمَاعَةٍ **حَدَّثَنَا** مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ حَدَّثَنَا
جُوَيْرِيَةُ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ الْبَيْتَ وَأَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ وَعُمَانُ بْنُ طَلْحَةَ وَبِلَالٌ ذَاتَ طَالٍ ثُمَّ
خَرَجَ كُنْتُ أَوَّلَ النَّاسِ دَخَلَ عَلَى أُثْرَةٍ فَسَأَلْتُ بِلَالَ بْنَ أَبِي صَالٍ قَالَ بَيْنَ الْعَبُودِينَ الْمُقَدَّمِينَ **حَدَّثَنَا** عَبْدُ
اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ الْكُمْبَةَ
وَأَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ وَبِلَالٌ وَعُمَانُ بْنُ طَلْحَةَ الْحَجَبِيُّ فَأَغْلَقَهَا عَلَيْهِ وَمَكَثَ فِيهَا فَسَأَلْتُ بِلَالَ حِينَ خَرَجَ مَا
صَنَعَ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ جَعَلَ عَمُودًا عَنْ يَسَارِهِ وَعَمُودًا عَنْ يَمِينِهِ وَثَلَاثَةَ أَعْمِدَةٍ وَرَاءَهُ . وَكَانَ الْبَيْتُ
يَوْمَئِذٍ عَلَى سِتَّةِ أَعْمِدَةٍ ثُمَّ صَلَّى *

الكوفي الانصاري لا والد أسد فانه بجلي ولا عمرو بن عامر البصري فانه سلمى (قوله لقد رأيت) في رواية المستملى
والحموي لقد أدركت (قوله عند المغرب) أي عند أذان المغرب وصرح بذلك الاسماعيلي من طريق ابن مهدي عن
سفيان لمسلم من طريق عبد العزيز بن صهيب عن أنس نحوه (قوله وزاد شعبة عن عمرو) هو ابن عامر المدكور
قد وصله المصنف في كتاب الاذان من طريق غندر عن شعبة فقال عن عمرو بن عامر الانصاري وزاد فيه أيضا
يصلون الركعتين قبل المغرب وسيأتي الكلام عليه هناك مع بقية مباحثه وتعيين من وقفنا عليه من كبار الصحابة
المشار اليهم فيه ان شاء الله تعالى (قوله باب الصلاة بين السواري في غير جماعة) انما قيدها بغير الجماعة لان ذلك
يقطع الصفوف وتسوية الصفوف في الجماعة مطلوب وقال الرافعي في شرح المسند احتج البخاري بهذا الحديث
أي حديث ابن عمر عن بلال على أنه لا بأس بالصلاة بين الساريتين اذا لم يكن في جماعة وأشار الى أن الاولي
للمنفرد أن يصلي الى السارية ومع هذه الاولوية فلا كراهة في الوقوف بينهما أي للمنفرد واما في الجماعة
فالوقوف بين الساريتين كالصلاة الى السارية انتهى كلامه وفيه نظر لورود النهي الخاص عن الصلاة بين السواري
كما رواه الحاكم من حديث انس باسناد صحيح وهو في السنن الثلاثة وحسنه الترمذي قال الحب الطبري كره قوم
الصف بين السواري للنهي الوارد عن ذلك ومحل الكراهة عند عدم الضيق والحكمة فيه اما لا تقطع الصف
اولا نه موضع النعال انتهى وقال القرطبي روى في سبب كراهة ذلك انه مصلي الجن المؤمنين (قوله حدثنا جويرة)
هو بالجيم بصيغة التصغير وهو ابن أسماء الضبعية واتفق أن اسمه وأسم أبيه من الاعلام المشتركة بين الرجال والنساء
وقد سمع جويرة المذكور من نافع وروى أيضا عن مالك عنه (قوله كنت أول الناس) كذا في رواية أبي ذر وكرهه وفي
رواية الاصيلي وابن عساكر وكنيت بزيادة واو في اوله وهي أشبه ورواه الاسماعيلي من هذا الوجه فقال بعد قوله ثم خرج
ودخل عبد الله على أثره أول الناس (قوله بين العمودين المقدمين) في رواية الكشميهني المتقدمين كذا في هذه الرواية وفي
رواية مالك التي تلبها جعل عمودا عن يساره وعمودا عن يمينه وثلاثة أعمدة وراءه وليس بين الروايتين مخالفة لكن قوله
في رواية مالك وكان البيت يومئذ على ستة أعمدة مشكل لانه يشعر بكون ما عن يمينه أو يساره كان اثنين ولهذا عقبه البخاري
برواية اسمعيل التي قال فيها عمودين عن يمينه ويمكن الجمع بين الروايتين بانه حيث ثنى اشار الى ما كان عليه البيت في زمن النبي
صلي الله عليه وسلم وحيث أفرد أشار الى ما صار اليه بعد ذلك ويرشد الى ذلك قوله وكان البيت يومئذ لان فيه اشعارا
بانه تغير عن هيئته الاولى وقال الكرماني لفظ العمود جنس يختل الواحد والاثنين فهو مجمل بينته رواية وعمودين
ويحتمل أن يقال لم تكن الأعمدة الثلاثة على سمت واحد بل اثنان على سمت والثالث على غير سمتهما ولفظ المقدمين في

وَقَالَ أَنَا إِسْمَاعِيلُ حَدَّثَنِي مَالِكٌ . وَقَالَ عَمُودُ بْنُ عَنْ يَمِينِهِ **بَابُ** حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو ضَمْرَةَ قَالَ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُثْمَةَ عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ كَانَ إِذَا دَخَلَ الْكُمْبَةَ مَشَى قِبَلَ وَجْهِهِ حِينَ يَدْخُلُ وَجَعَلَ الْبَابَ قِبَلَ ظَهْرِهِ فَمَشَى حَتَّى يَكُونَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجِدَارِ الَّذِي قِبَلَ وَجْهِهِ قَرِيبًا مِنْ ثَلَاثَةِ أَذْرُعٍ حَتَّى يَتَوَخَّى الْمَكَانَ الَّذِي أَخْبَرَهُ بِهِ بِالْأَلِّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى فِيهِ . قَالَ وَإِنِّي عَلَى أَحَدِنَا بِأَنَّ إِنْ صَلَّى فِي أَيِّ نَوَاحِي الْبَيْتِ شَاءَ **بَابُ** الصَّلَاةِ إِلَى الرَّاحِلَةِ وَالْبَعِيرِ وَالشَّجَرِ وَالرَّحْلِ **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ **حَدَّثَنَا** مُعْتَمِرٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْعَرَبِيِّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ

الحديث السابق مشعر به والله أعلم (قلت) و يؤيد أيضا رواية مجاهد عن ابن عمر التي تقدمت في باب واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى فان فيها بين السارين اللتين على يسار الداخل وهو صريح في أنه كان هناك عمودان على اليسار وأنه صلى بينهما فيحتمل أنه كان ثم عمود آخر عن اليمين لكنه بعيد أو على غير سميت العمودين فيصح قول من قال جعل عن يمينه عمودين وقول من قال جعل عمودا عن يمينه وجوز الكرماني احتمالا آخر وهو أن يكون هناك ثلاثة أعمدة مصطفة فصلى إلى جنب الأوسط فمن قال جعل عمودا عن يمينه وعمودا عن يساره لم يعتبر الذي صلى إلى جنبه ومن قال عمودين اعتبره ثم وجدته مسبوqa بهذا الاحتمال وأبعد منه قول من قال انتقل في الركعتين من مكان إلى مكان ولا تبطل الصلاة بذلك لقلته والله أعلم (قوله وقال اسمعيل) أي ابن أبي أويس كذا في رواية أبي ذر والاصيلي قال مجردة وفي رواية كريمة قال لنا فوضح وصله وقد ذكر الدارقطني الاختلاف على مالك فيه فوافق الجمهور عبد الله بن يوسف في قوله عمودا عن يمينه وعمودا عن يساره ووافق اسمعيل في قوله عمودين عن يمينه ابن القاسم والقعني وأبو مصعب ومحمد بن الحسن وأبو حذافة وكذا الشافعي وابن مهدي في إحدى الروايتين عنهما وقال يحيى بن يحيى النيسابوري فيما رواه عنه مسلم جعل عمودين عن يساره وعمودا عن يمينه عكس رواية اسمعيل وكذلك قال الشافعي وبشر بن عمر في إحدى الروايتين عنهما وجمع بعض المتأخرين بين هاتين الروايتين باحتمال تعدد الواقعة وهو بعيد لاتحاد مخرج الحديث وقد جزم البيهقي بترجيح رواية اسمعيل ومن وافقه وفيه اختلاف رابع قال عثمان بن عمر عن مالك جعل عمودين عن يمينه وعمودين عن يساره ويمكن توجيهه بأن يكون هناك أربعة أعمدة اثنان مجتمعان واثنان منفردان فوقف عندا المجتمعين لكن يعكس عليه قوله وكان البيت يومئذ على ستة أعمدة بعد قوله و ثلاثة أعمدة وراءه وقد قال الدارقطني لم يتابع عثمان بن عمر على ذلك (قوله باب) كذا لاكثر بالترجمة وهو كالقفل من الباب الذي قبله وكأنه فصله عنه لأنه ليس فيه تصريح بكون الصلاة وقعت بين السوارى لكن فيه بيان مقدار ما كان بينه وبين الجدار من المسافة وسقط انظر باب من رواية الاصيلي (قوله حتى يكون بينه وبين الجدار قريبا) كذا وقع بالنصب على أنه خبر كان واسمها محذوف (قوله من ثلاث أذرع) كذا لا بى ذر وغيره ثلاثة بالتأنيث والذراع يذكرون يؤنث (قوله يتوخى) بالمعجمة أى يقصد (قوله قال) أي ابن عمر (قوله أن يصلى) كذا لا كشمس يهني وغيره أن صلى بلفظ الماضي ومراد ابن عمر أنه لا يشترط في صحة الصلاة في البيت موافقة المكان الذي صلى فيه النبي ﷺ بل موافقة ذلك أولى وإن كان يحصل الغرض بغيره (قوله باب الصلاة إلى الراحلة والبعر) قال الجمهور في الراحلة الناقة التي تصلح لأن يوضع الرحل عليها وقال الأزهرى الراحلة المركوب النجيب ذكرنا أن أو انني والهاء فيها للمبالغة والبعر يقال لما دخل في الخامة (قوله والشجر والرحل) المذكور في حديث الباب الراحلة والرحل فكانه الحق البعر بالراحلة بالمعنى الجامع بينهما ويحتمل أن يكون أشار إلى ما ورد في بعض طرقه فقد رواه أبو خالد الأحمر عن عبيد الله بن عمر عن نافع بلفظ كان يصلى إلى بعيره انتهى فان كان هذا حديثا آخر حصل المقصود وإن كان مختصرا عن الأول كان يكون المراد

يُعرضُ راحِلَتَهُ فَيُصَلِّيُ إِلَيْهَا قُلْتُ أَفَرَأَيْتَ إِذَا هَبَّتِ الرُّكَابُ قَالَ كَانَ يَأْخُذُ هَذَا الرَّحْلَ فَيُعِدُّهُ
فَيُصَلِّيُ إِلَى آخِرَتِهِ أَوْ قَالَ مُؤَخَّرِهِ . وَكَانَ بَنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَفْعَلُهُ **بَابُ** الصَّلَاةِ إِلَى السَّرِيرِ
حَدَّثَنَا عُمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ
قَالَتْ أَعَدَلْتُمُنَا بِالْكَلْبِ وَالْحِمَارِ لَقَدْ رَأَيْتُنِي مُضْطَجِعَةً عَلَى السَّرِيرِ فَيَجِيءُ النَّبِيُّ ﷺ فَيَتَوَسَّطُ
السَّرِيرَ فَيُصَلِّيُ فَأَكْرَهُ أَنْ أَسْنَحَهُ فَأَنْسَلُ مِنْ قِبَلِ رِجْلِي السَّرِيرِ حَتَّى أُنْزِلَ مِنْ لِحَافِي

يُصَلِّيُ إِلَى مُؤَخَّرَةِ رَحْلِ بَعِيرِهِ اتَّجِهَ الاحْتِمَالُ الْأَوَّلُ وَيُؤَيِّدُ الاحْتِمَالُ الثَّانِي مَا أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ ابْنُ ابْنِ عُمَرَ
كَانَ يَكْرَهُ أَنْ يَصَلِيَ إِلَى بَعِيرٍ أَوْ عَلَيْهِ رَحْلٌ وَسَأَذْكُرُهُ بَعْدَ وَأَلْحَقُ الشَّجَرُ بِالرَّحْلِ بِطَرِيقِ الْأُولَوِيَّةِ وَيَحْتَمِلُ
أَنْ يَكُونَ أَشَارَ بِذَلِكَ إِلَى حَدِيثٍ عَلَى قَالَ لَقَدْ أَيْتَنَا يَوْمَ بَدْرٍ وَمَافِينَا إِنْسَانٌ الْأَنَامِ الْأَرْسُولِ اللَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ فَانْهَ كَانَ يَصَلِّيُ إِلَى شَجَرَةٍ يَدْعُو حَتَّى أَصْبَحَ رَوَاهُ النَّسَائِيُّ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ (قَوْلُهُ يُعْرَضُ) بِتَشْدِيدِ الرَّاءِ
أَيُّ بِجَعْلِهَا عَرْضًا (قَوْلُهُ قُلْتُ أَفَرَأَيْتَ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ كَلَامٌ نَافِعٌ وَالْمَسْئُولُ ابْنُ عُمَرَ لَكِنْ بَيْنَ الْأَسْمَاعِيلِيِّ مِنْ طَرِيقِ
عَبِيدَةَ بْنِ حَمِيدٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍاءَ كَلَامٌ عُبَيْدِ اللَّهِ وَالْمَسْئُولُ نَافِعٌ فَعَلَى هَذَا هُوَ مَرْسَلٌ لِأَنَّ فَاعِلَ يَأْخُذُ هُوَ
النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَمْ يَذْكُرْهُ نَافِعٌ (قَوْلُهُ هَبَّتِ الرُّكَابُ) أَيُّ هَاجَتِ الْأَبْلُ يُقَالُ هَبَّ الْفَحْلُ إِذَا هَاجَ وَهَبَ
الْبَعِيرُ فِي السَّيْرِ إِذَا نَشَطَ وَالرُّكَابُ الْأَبْلُ الَّتِي يَسَارِعُ عَلَيْهَا وَلَا وَاحِدَ لَهَا مِنْ لَفْظِهَا وَالْمَعْنَى أَنَّ الْأَبْلَ إِذَا هَاجَتْ شَوَّشَتْ
عَلَى الْمُصَلِّيِ أَعَدَمَ اسْتِمْرَارَهَا فَيَعْدِلُ عَنْهَا إِلَى الرَّحْلِ فَيَجْعَلُهُ سِتْرَةً وَقَوْلُهُ فَيَعْدِلُهُ بِنَتِجِ أَوَّلُهُ وَسَكُونُ الْعَيْنِ وَكُسْرُ الدَّالِ
أَيُّ يَقِيمُهُ تَلَقَّاءَ وَجْهَهُ وَيَجُوزُ التَّشْدِيدُ وَقَوْلُهُ إِلَى آخِرَتِهِ بِفَتْحَاتٍ بِلَامٍ وَيَجُوزُ الْمَدُّ وَمُؤَخَّرَتُهُ بِضَمِّ أَوَّلِهِ ثُمَّ هَمْزَةٌ
سَاكِنَةٌ وَأَمَّا الْخَاءُ فَجَزَمَ أَبُو عُبَيْدٍ بِكُسْرِهَا وَجُوزَ الْفَتْحَ وَانْكَرَ ابْنُ قَتَيْبَةَ الْفَتْحَ وَعَكَسَ ذَلِكَ ابْنُ مَكِّي فَقَالَ لَا يُقَالُ
مَقْدَمٌ وَمُؤَخَّرٌ بِالْكَسْرِ إِلَّا فِي الْعَيْنِ خَاصَّةً وَأَمَّا فِي غَيْرِهَا فَيُقَالُ بِالْفَتْحِ فَقَطْ وَرَوَاهُ بَعْضُهُمْ بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَتَشْدِيدِ الْخَاءِ
وَالْمُرَادُ بِهَا الْعُودُ الَّذِي فِي آخِرِ الرَّحْلِ الَّذِي يَسْتَنْدِ إِلَيْهِ الرَّكَّابُ قَالَ الْقُرْطُبِيُّ فِي هَذَا الْحَدِيثِ دَنِيلٌ عَلَى جَوَازِ
التَّسْتَرِّ بِمَا يَسْتَقَرُّ مِنَ الْخِيَوَانِ وَلَا يَحَارِضُهُ النَّهْيُ عَنِ الصَّلَاةِ فِي مَعَاطِنِ الْأَبْلِ لِأَنَّ الْمَعَاطِنَ مَوَاضِعَ أَقَامَتِهَا عِنْدَ الْمَاءِ
وَكِرَاهَةُ الصَّلَاةِ حِينَئِذٍ عِنْدَهَا أَمَّا الشَّدَّةُ نَتْنُهَا وَأَمَّا لَانَهُمْ كَانُوا يَتَخَلَّوْنَ بَيْنَهَا مُسْتَتَرِّينَ بِهَا أَنْتَهَى وَقَالَ غَيْرُهُ عِلَّةُ النَّهْيِ
عَنْ ذَلِكَ كَوْنُ الْأَبْلِ خَلَقَتْ مِنَ الشَّيَاطِينِ وَقَدْ تَقَدَّمَ ذَلِكَ فَيَحْمِلُ مَا وَقَعَ مِنْهُ فِي السَّفَرِ مِنَ الصَّلَاةِ إِلَيْهَا عَلَى حَالَةٍ
الضَّرُورَةِ وَنَظِيرُهُ صَلَاتُهُ إِلَى السَّرِيرِ الَّذِي عَلَيْهِ الْمَرْأَةُ لَكُونِ الْبَيْتِ كَانَ ضَيْقًا وَعَلَى هَذَا فَقَوْلُ الشَّافِعِيِّ فِي الْبُؤْيُطِيِّ
لَا يَسْتَرُّ بِامْرَأَةٍ وَلَا دَابَّةٍ أَى فِي حَالِ الْإِخْتِيَارِ وَرَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ عَيْنَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ
يَكْرَهُ أَنْ يَصَلِيَ إِلَى بَعِيرٍ أَوْ عَلَيْهِ رَحْلٌ وَكَأَنَّ الْحِكْمَةَ فِي ذَلِكَ أَنَّهَا فِي حَالِ شِدِّ الرَّحْلِ عَلَيْهَا أَقْرَبُ إِلَى السَّكُونِ
مِنْ حَالِ تَجَرِيدِهَا (تَكَلَّمَ) اعْتَبَرَ النِّقْهَاءَ مُؤَخَّرَةَ الرَّحْلِ فِي مَقْدَارِ أَقْلِ السَّيْرَةِ وَاخْتَلَفُوا فِي تَقْدِيرِهَا بِفَعْلٍ ذَلِكَ
فَقِيلَ ذِرَاعٌ وَقِيلَ ثَلَاثُ ذِرَاعٍ وَهُوَ أَشْهَرُ لَكِنْ فِي مَصْنُفِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ نَافِعٍ أَنَّ مُؤَخَّرَةَ رَحْلِ ابْنِ عُمَرَ كَانَتْ
قَدَرِ ذِرَاعٍ (قَوْلُهُ بَابُ الصَّلَاةِ إِلَى السَّرِيرِ) أَوْرَدَ فِيهِ حَدِيثَ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ فِي صَلَاةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
وَهُوَ مُتَوَسِّطُ السَّرِيرِ الَّذِي هِيَ مُضْطَجِعَةٌ عَلَيْهِ وَاعْتَرَضَهُ الْأَسْمَاعِيلِيُّ بِأَنَّهُ دَالٌ عَلَى الصَّلَاةِ عَلَى السَّرِيرِ لَا إِلَى السَّرِيرِ ثُمَّ أَشَارَ
إِلَى أَنَّ رِوَايَةَ مَسْرُوقٍ عَنْ عَائِشَةَ دَالَّةٌ عَلَى الْمُرَادِ لِأَنَّ لِنَظْمَهُ كَانَ يَصَلِّيُ وَالسَّرِيرُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ كَمَا سَيَأْتِي فَكَانَ
يَنْبَغِي لَهُ ذِكْرُهَا فِي هَذَا الْبَابِ وَأُجَابَ الْكُرْمَانِيُّ عَنْ أَصْلِ الْإِعْتِرَاضِ بِأَنَّ حُرُوفَ الْحَرِّ تَتَنَاقَبُ فَمَعْنَى قَوْلِهِ فِي التَّرْجُمَةِ
إِلَى السَّرِيرِ أَى عَلَى السَّرِيرِ وَادْعَى قَبْلَ ذَلِكَ أَنَّهُ وَقَعَ فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ بِلِنَظْمٍ عَلَى السَّرِيرِ (قُلْتُ) وَلَا حَاجَةَ إِلَى
الْحَمْلِ إِذْ كُورَ قَدْ قِيلَ فِيهَا فَيَتَوَسَّطُ السَّرِيرُ يَشْمَلُ مَا إِذَا كَانَ فَوْقَهُ أَوْ أَسْفَلُ مِنْهُ وَقَدْ بَانَ مِنْ رِوَايَةِ مَسْرُوقٍ عَنْهَا أَنَّ
الْمُرَادَ الثَّانِي (قَوْلُهُ أَعَدَلْتُمُنَا) هُوَ اسْتَنْهَامُ انْكَارٍ مِنْ عَائِشَةَ قَالَتْ لَمَنْ قَالَ بِحَضْرَتِهَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ الْكَلْبَ وَالْحِمَارَ

باب بَرْدُ الْمُصَلِّي مَنْ مَرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ . وَرَدَّ ابْنُ عُمَرَ فِي التَّشَهُّدِ وَفِي الْكُعْبَةِ . وَقَالَ ابْنُ أَبِي الْإَنَاءِ فَقَاتَلَهُ
 فَقَاتَلَهُ **حَدَّثَنَا** أَبُو مَعْمَرٍ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ قَالَ حَدَّثَنَا يُونُسُ عَنْ حَمِيدِ بْنِ هِلَالٍ عَنْ أَبِي
 صَالِحٍ أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ قَالَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ **وَحَدَّثَنَا** آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ قَالَ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ
 قَالَ حَدَّثَنَا حَمِيدُ بْنُ هِلَالٍ أَلَمَدَوِي قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو صَالِحٍ السَّمَانِيُّ قَالَ رَأَيْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِي فِي يَوْمِ
 جُمُعَةٍ يُصَلِّي إِلَى شَيْءٍ يَسْتُرُهُ مِنَ النَّاسِ فَأَرَادَ شَابٌّ مِنْ بَنِي أَبِي مُعَيْطٍ أَنْ يَجْتَازَ بَيْنَ يَدَيْهِ فَدَفَعَ أَبُو سَعِيدٍ
 فِي صَدْرِهِ فَنَظَرَ الشَّابُّ

والمرأة كما سيأتي من رواية مسروقة عنها بعد خمسة أبواب وهناك نذكر مباحث هذا المتن إن شاء الله تعالى وقولها
 رأيتني بضم المثناة وقولها إن اسنحه بفتح النون والحاء المهملة أي أظهر له من قدامه وقال الخطابي هو من قولك سنج
 لي الشيء إذا عرض لي تريد أنها كانت تخشي أن تستقبله وهو يصلي بيدها أي منتصبه وقولها أنسل بفتح السين
 المهملة وتشديد اللام أي أخرج بخفية أو برفق (قوله باب برد المصلي من مر بين يديه) أي سواء كان آدميا أم غيره
 (قوله ورد ابن عمر في التشهد) أي رد المار بين يديه في حاله التشهد وهذا الأثر وصله ابن أبي شيبة وعبد الرزاق
 وعندهما إن المار المذكور هو عمرو بن دينار (قوله وفي الكعبة) قال ابن قرقول وقع في بعض الروايات وفي
 الركعة وهو أشبه بالمعني (قلت) ورواية الجمهور متجهة وتخصيص الكعبة بالذكر لا يتخيل أنه يغتفر فيها المرور
 لكونها محل المزاحمة وقد وصل الأثر المذكور بذكر الكعبة فيه أبو نعيم شيخ البخاري في كتاب الصلاة له
 من طريق صالح بن كيسان قال رأيت ابن عمر يصلي في الكعبة فلا يدع أحدا يمر بين يديه ياديه قال أي برده
 (قوله إن أبي) أي المار (الأن يقاتله) أي المصلي (قآله) كذا الأكثر بصيغة النعل الماضي وهو على سبيل
 المبالغة وللكشميين إلا أن تقاتله بصيغة المخاطبة فقاتله بصيغة الأمر وهذه الجملة الأخيرة من كلام ابن عمر أيضا
 وقد وصلها عبد الرزاق ولفظه عن ابن عمر قال لاندع أحدا يمر بين يديك وأنت تصلي فإن أبي إلا أن تقاتله
 فقاتله وهذا موافق لسياق الكشميين (قوله يونس) هو ابن عبيد وقد قرن البخاري روايته برواية سليمان
 بن المغيرة وتبين من إirاده أن القصة المذكورة في رواية سليمان لافي رواية يونس وانظر المتن الذي ساقه هنا هو
 لفظ سليمان أيضا لا لفظ يونس وإنما ظهر لنا ذلك من المصنف حيث ساق الحديث في كتاب بدء الخلق بالإسناد
 المذكور الذي ساقه هنا من رواية يونس بعينه ولفظ المتن مغاير للأنظر الذي ساقه هنا وليس فيه تنقيد الدفع
 بما إذا كان المصلي يصلي إلى ستره وذكر الاسماعيلي أن سليم بن حيان تابع يونس عن حميد على عدم التنقيد
 (قلت) والمطلقات في هذا محمول على المقيد لأن الذي يصلي إلى غير ستره مقصر بتركها ولا سيما إن صلى في مزارع
 المشاة وقد روي عبد الرزاق عن معمر التثنية بين من يصلي إلى ستره وإلى غير ستره وفي الروضة تبعاً لصلها ووصلها
 إلى غير ستره أو كانت وتباعد منها فلا يصح أنه ليس له الدفع لتقصيره ولا يحرم المرور حينئذ بين يديه ولكن الأولى
 تركه (تنبيه) ذكر أبو مسعود وغيره أن البخاري لم يخرج لسليمان بن المغيرة شيئاً موصوفاً إلا هذا الحديث (قوله)
 فأراد شاب من بني أبي معيط (وقع في كتاب الصلاة) أي نعم أنه الوليد بن عقبة بن أبي معيط أخرجه عن عبد
 الله بن عامر الأسلمي عن زيد بن أسلم قال بينما أبو سعيد قائم يصلي في المسجد فقبل الوليد بن عقبة بن أبي
 معيط فأراد أن يمر بين يديه فدفعه فأبى إلا أن يمر بين يديه فدفعه هذا آخر ما أورده من هذه القصة وفي تفسير
 الذي وقع في الصحيح بأنه الوليد هذا نظر لأن فيه أنه دخل على مروان زاد الاسماعيلي ومروان يومئذ على
 المدينة اهـ ومروان إنما كان أميراً على المدينة في خلافة معاوية ولم يكن الوليد حينئذ بالمدينة لأنه لما قتل عثمان

فَوَيْحِدُ مَسَاغًا إِلَّا بَيْنَ يَدَيْهِ فَعَادَ لِيَجْتَارَ فَدَفَعَهُ أَبُو سَعِيدٍ أَشَدَّ مِنَ الْأُولَى فَنَالَ مِنْ أَبِي سَعِيدٍ . ثُمَّ دَخَلَ عَلَى مَرْوَانَ فَشَكَكَ إِلَيْهِ مَا آتَى مِنْ أَبِي سَعِيدٍ وَدَخَلَ أَبُو سَعِيدٍ خَلْفَهُ عَلَى مَرْوَانَ فَقَالَ مَا لَكَ وَلَا بَيْنَ أَخِيكَ يَا أَبَا سَعِيدٍ قَالَ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ إِلَى شَيْءٍ يَسْتُرُهُ مِنَ النَّاسِ فَأَرَادَ أَحَدٌ أَنْ يَحْتَمَرَ بَيْنَ يَدَيْهِ فَلْيَدْفَعْهُ فَإِنْ أَبِي فَلْيَقَاتِلْهُ

نحول الى الجزيرة فسكنها حتى مات في خلافة معاوية ولم يحضر شيئا من الحروب التي كانت بين علي ومن خاله وأيضاً فلم يكن الوليد يومئذ شابا بل كان في عشر الخمسين فاعمله كان فيه فأقبل ابن للوليد بن عقبة فينجه وروي عبد الرزاق حديث الباب عن داود بن قيس عن زيد بن أسلم عن عبد الرحمن بن أبي سعيد عن أبيه فقال فيه اذ جاء شاب ولم يسمه أيضا وعن معمر بن زياد بن أسلم وقال فيه فذهب ذو قرابة لمروان ومن طريق أبي العلاء فيه عن أبي سعيد فقال فيه مر رجل بين يديه من بني مروان وللنساء من وجه آخر فر ابن لمروان وسماه عبد الرزاق من طريق سليمان ابن موسى داود بن مروان ولفظه أراد داود بن مروان أن يمر بين يدي أبي سعيد ومروان يومئذ أمير بالمدينة فذكر الحديث وبذلك جزم ابن الجوزي ومن تبعه في تسمية المهمل الذي في الصحيح بأنه داود بن مروان وفيه نظر لان فيه انه من بني أبي معيط وليس مروان من بني بل أبو معيط ابن عم والدمر وان لانه أبو معيط بن أبي عمرو بن أمية ووالد مروان هو الحكم بن أبي العاص بن أمية وليست أم دواد ولا أم مروان ولا أم الحكم من ولد أبي معيط فيحتمل أن يكون داود نسب الى أبي معيط من جهة الرضاعة أول كون جده لأمه عثمان بن عفان كان أخا للوليد بن عقبة بن أبي معيط لأمه فنسب دواد اليه مجازا وفيه بعد والاقرب أن تكون الواقعة تعددت لأبي سعيد مع غير واحد ففي مصنف ابن أبي شيبة من وجه آخر عن أبي سعيد في هذه القصة فأراد عبد الرحمن بن الحرث بن هشام أن يمر بين يديه الحديث وعبد الرحمن مخزومي ماله من أبي معيط نسبة والله أعلم (قوله فلم يجد مساعيا) بالغين المعجمة أي ممرا وقوله فنال من أبي سعيد أي أصاب من عرضه بالشتم (قوله فقال مالك ولا بن أخيك) أطلق الاخوة بآثار الايمان وهذا يؤيد أن انا غير الوليد لان أباه عقبة قتل كافرا واستدل الرافي بهذه القصة على مشروعية الدفع ولو لم يكن هناك مسالك غيره خلافا لآمام الحرمين ولا بن الرفعة فيه بحث سنشيراليه في الحديث الذي بعده ان شاء الله تعالى (قوله فليدفعه) ولمسلم فليدفع في نحره قال القرطبي أي بالاشارة ولطيف المنع وقوله فليقاتله أي يزبد في دفعه الثاني أشد من الاول قال واجمعوا على أنه لا يلزمه أن يقاتله بالسلاح لمخالفة ذلك لقاعدة الاقبال على الصلاة والاشتغال بها والخشوع فيها اه وأطلق جماعة من الشافعية ان له أن يقاتله حقيقة واستبعد ابن العربي ذلك في القبس وقال المراد بالمقاتلة المدافعة وأغرب الباجي فقال يحتمل أن يكون المراد بالمقاتلة اللعن أو التعنيف وتعقب بأنه يستلزم التكلم في الصلاة وهو مبطل بخلاف الفعل اليسير ويمكن أن يكون أراد أنه يلعبه داعيا لا مخاطبا لئلا يترك فعل الصحابي بخالفه وهو أدرى بالمراد وقد رواه الاسماعيلي بلفظ فان أبي فليجعل يده في صدره ويدفعه وهو صريح في الدفع باليد ونقل البيهقي عن الشافعي أن أراد بالمقاتلة دفع أشد من الدفع الاول وما تقدم عن ابن عمر يقتضي ان المقاتلة انما تشرع اذا تعينت في دفعه وبنحوه صرح أصحابنا فقالوا يرده بأسهل الوجوه فان أبي فبأشد ولو أدى الي قتله فلو قتل فلا شيء عليه لان الشارع أباح له مقتله والمقاتلة المباحة لاضمان فيها ونقل عياض وغيره أن عندهم خلافا في وجوب الدية في هذه الحالة ونقل ابن بطال وغيره الاتفاق على أنه لا يجوز له المشي من مكانه ليدفعه ولا العمل الكثير في مدافعة لان ذلك أشد في الصلاة من المرور وذهب الجمهور الى أنه اذا مر ولم يدفعه فلا ينبغي له ان يردده لان فيه اعادة للمرور وروي ابن أبي شيبة عن ابن مسعود وغيره ان له ذلك ويمكن حمله على ما اذارد فامتنع وتمادي لاحت يقصر المصلي في الرد وقال النووي لا أعلم أحدا من الفقهاء قال بوجوب هذا الدفع بل صرح أصحابنا بأنه مندوب انتهى وقد صرح بوجوبه أهل الظاهر فكان

فَأَيُّهُمَا هُوَ شَيْطَانُ بَابُ إِنْهُ الْمَارُّ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ أَبِي النَّضْرِ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ أَنَّ زَيْدَ بْنَ خَالِدٍ أَرْسَلَهُ إِلَى أَبِي جَهْمٍ يَسْأَلُهُ مَاذَا سَمِعَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَارِّ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي فَقَالَ أَبُو جَهْمٍ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَوْ يَعْلَمُ الْمَارُّ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي مَاذَا عَلَيْهِ

الشيخ لم يراجع كلامهم فيه أو لم يعتد بخلافهم (قوله فأنما هو شيطان) أي فعله فعل الشيطان لأنه أي الالتصاق بشي على المصلي وإطلاق الشيطان على المار من الأنس سائغ شائع وقد جاء في القرآن قوله تعالى شياطين الأنس والجن وقال ابن بطال في هذا الحديث جواز إطلاق لفظ الشيطان على من يفتن في الدين وإن الحكم للمعاني دون الأسماء لاستحالة أن يصير المار شيطانا بمجرد مروره انتهى وهو مبني على أن لفظ الشيطان يطلق حقيقة على الجني ويجازا على الأنبي وفيه بحث ويحتمل أن يكون المعنى فأنما الحامل له على ذلك الشيطان وقد وقع في رواية للإمام علي فان معه الشيطان ونحوه لمسلم من حديث ابن عمر بلفظ فان معه القرين واستنبط ابن أبي جرة من قوله فأنما هو شيطان أن المراد بقوله قليقاته المدافعة اللطيفة لاحتيممة القتال قال لأن مقاتلة الشيطان إنما هي بالاستعاذة والتتر عنه بالتسمية ونحوها وأنما جاز الفعل اليسير في الصلاة للضرورة فلوقالته حقيقة المقاتلة لكان أشد على صلاته من المار قال وهل المقاتلة لخلل يقع في صلاة المصلي من المرور أو لدفع الأثم عن المار الظاهر الثاني انتهى وقال غيره بل الأول أظهر لأن إقبال المصلي على صلاته أولى له من اشتغاله بدفع الأثم عن غيره وقد روى ابن أبي شيبة عن ابن مسعود أن المرور بين يدي المصلي يقطع نصف صلاته وروى أبو نعيم عن عمر بن الخطاب عن المصلي ما ينقص من صلاته بالمرور بين يديه ما صلى إلا إلى شيء يستتره من الناس فهذا الأثران مقتضاها أن الدفع لخلل يتعلق بصلاة المصلي ولا يختص بالمساروها وإن كانا موقوفين لفظا فحكمهما حكم الرفع لأن مثلهما لا يقال بالرائي (قوله باب أثم المار بين يدي المصلي) أورده فيه حديث بسر بن سعيد أن زيدا بن خالد أي الجهني الصحابي أرسله إلى أبي جهم أي ابن الحرث بن الصمة الأنصاري الصحابي الذي تقدم حديثه في باب التيمم في الحضر هكذا روي مالك هذا الحديث في الموطأ لم يختلف عليه فيه أن المرسل هو زيد وأن المرسل إليه هو أبو جهم وتابعه سفيان الثوري عن أبي النضر عند مسلم وابن ماجه وغيرهما وخالفهما ابن عيينة عن أبي النضر فقال عن بسر بن سعيد قال أرسلني أبو جهم إلى زيد بن خالد أسأله فذكر هذا الحديث قال ابن عبد البر هكذا رواه ابن عيينة مقلوبا أخرجه ابن أبي خيثمة عن أبيه عن ابن عيينة ثم قال ابن أبي خيثمة سئل عنه يحيى بن معين فقال هو خطأ إنما هو أرسلني زيد إلى أبي جهم كما قال مالك وتعقب ذلك ابن القطان فقال ليس خطأ ابن عيينة فيه بتعيين لاحتمال أن يكون أبو جهم بعث بسر إلى زيد وبعثه زيد إلى أبي جهم يستثبت كل واحد منهما ما عن الآخر (قلت) تعليل الأئمة للأحاديث مبني على غلبة الظن فإذا قالوا خطأ فلان في كذا لم يتعين خطؤه في نفس الأمر بل هو راجح الاحتمال فيعتمد ولولا ذلك لما اشترطوا انتفاء الشاذ وهو ما يخالف الثقة فيه من هو راجح منه في حد الصحيح (قوله بين يدي المصلي) أي أمامه بالقرب منه وعبر باليدين لكون أكثر الشغل يقع بهما واختلاف في تحديد ذلك فتقيل إذا مر بين يديه وبين مقداره سجوده وقيل بينه وبين قدر ثلاثة أذرع وقيل بينه وبين قدر رمية بحجر (قوله ماذا عليه) زاد الكشميهني من الأثم وليست هذه الريادة في شيء من الروايات عند غيره والحديث في الموطأ بدونها وقال ابن عبد البر لم يختلف على مالك في شيء منه وكذا رواه باقي الستة وأصحاب المسانيد والمستخرجات بدونها ولم أرها في شيء من الروايات مطلقا لكن في مصنف ابن أبي شيبة يعني من الأثم فيحتمل أن تكون ذكرت في أصل البخاري حاشية فطنها الكشميهني أصلا لأنه لم يكن من أهل العلم ولا من الحفاظ بل كان راوية وقد عزاها للحب الطبري في الأحكام للبخاري وأطلق فعيب ذلك عليه وعلى صاحب العمدة في إبهامه أنها في الصحيحين وأنكر ابن الصلاح في مشكل الوسيط على من أثبتا

لَكَانَ أَنْ يَقِفَ أَرْبَعِينَ خَيْرَ آلَةٍ مِنْ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ قَالَ أَبُو النَّضْرِ لَا أَذَرِي أَقَالَ أَرْبَعِينَ يَوْمًا أَوْ شَهْرًا أَوْ سَنَةً
 فِي الْخَبَرِ فَقَالَ لَهْظُ الْإِثْمِ لَيْسَ فِي الْحَدِيثِ صَرِيحًا وَلَمَّا ذَكَرَهُ النَّوَوِيُّ فِي شَرْحِ الْمَهْذَبِ دُونَهُ أَقَالَ وَفِي رَوَايَةٍ رَوَيْنَاهَا فِي
 الْأَرْبَعِينَ لِعَبْدِ الْقَادِرِ الْهَرَوِيِّ مَاذَا عَلَيْهِ مِنَ الْإِثْمِ (قَوْلُهُ لَكَانَ أَنْ يَقِفَ أَرْبَعِينَ) يَعْنِي أَنَّ الْمَارَّ لَوْ عَلِمَ مَقْدَارَ الْإِثْمِ الَّذِي
 يَلْحَقُهُ مِنْ مَرُورِهِ بَيْنَ يَدَيْ الْمُصَلِّي لَأَخْتَارَ أَنْ يَخْفَ الْمُدَّةَ الْمَذْكُورَةَ حَتَّى لَا يَلْحَقَهُ ذَلِكَ الْإِثْمُ وَقَالَ الْكِرْمَانِيُّ جَابِلُو
 لَيْسَ هُوَ الْمَذْكُورُ بَلِ التَّقْدِيرُ لَوْ عَلِمَ مَا عَلَيْهِ لَوَقَفَ أَرْبَعِينَ وَلَوْ وَقَفَ أَرْبَعِينَ لَكَانَ خَيْرَ آلَةٍ وَلَيْسَ مَا قَالَهُ مَتَعِينًا قَالَ وَأَبْهَمُ
 الْمَعْدُودُ تَفْخِيمًا لِلْأَمْرِ وَتَعْظِيمًا (قُلْتُ) ظَاهِرُ السِّيَاقِ أَنَّهُ عَيْنُ الْمَعْدُودِ وَلَكِنْ شَكُّ الرَّائِي فِيهِ ثُمَّ أَبْدَى الْكِرْمَانِيُّ
 لِتَخْصِيصِ الْأَرْبَعِينَ بِالذِّكْرِ حَكْمَتَيْنِ أَحَدَاهُمَا كَوْنُ الْأَرْبَعَةِ أَصْلَ جَمِيعِ الْأَعْدَادِ فَلَمَّا أُرِيدَ التَّكْثِيرُ ضُرِبَتْ فِي عَشْرَةِ
 ثَانِيَتَيْهَا كَوْنُ كَالِ أَطْوَارِ الْإِنْسَانِ بَارِبَعِينَ كَالنَّظْمَةِ وَالْمُضْغَةِ وَالْعَلَقَةِ وَكَذَا بُلُوغُ الْأَشَدِّ وَيَحْتَمِلُ غَيْرُ ذَلِكَ أَيْ فِي ابْنِ
 مَاجَهٍ وَابْنِ حِبَّانٍ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ لَكَانَ أَنْ يَقِفَ مِائَةَ عَامٍ خَيْرَ لَهُ مِنَ الْخَطْوَةِ الَّتِي خَطَاهَا وَهَذَا يُشْعِرُ بِأَنَّهُ أَطْلَقَ
 الْأَرْبَعِينَ لِلْمِبَالَةِ فِي تَعْظِيمِ الْأَمْرِ لَا لِخُصُوصِ عَدَدٍ مَعِينٍ وَجَنَحِ الطَّحَاوِيِّ إِلَى أَنَّ التَّقْيِيدَ بِالمِائَةِ وَقَعَ بَعْدَ التَّقْيِيدِ
 بِالْأَرْبَعِينَ زِيَادَةً فِي تَعْظِيمِ الْأَمْرِ عَلَى الْمَارِّ لِأَنَّهُمَا لَمْ يَقْعَا مَعًا إِذْ المِائَةُ أَكْثَرُ مِنَ الْأَرْبَعِينَ وَالْمَقَامُ مَقَامُ زَجْرٍ وَنَحْوِ يَنْفٍ فَلَا
 يَنْسَبُ أَنْ يَتَقَدَّمَ ذِكْرُ المِائَةِ عَلَى الْأَرْبَعِينَ بَلِ الْمُنَاسِبُ أَنْ يَتَأَخَّرَ وَمِمَّا يَزَالُ يَرْبَعِينَ إِنْ كَانَ هُوَ السَّنَةُ ثَبَتَ الْمَدْعَى أَوْ مَا
 دُونَهَا فَمِنْ بَابِ الْأَوَّلِيِّ وَقَدْ وَقَعَ فِي مَسْنَدِ الْبَزَارِ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ عَيْنَةَ الَّتِي ذَكَرَهَا ابْنُ الْقَطَّانِ لَكَانَ أَنْ يَقِفَ أَرْبَعِينَ
 خَرِيفًا أَخْرَجَهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الصَّبِيِّ عَنْ ابْنِ عَيْنَةَ وَقَدْ جَعَلَ ابْنُ الْقَطَّانِ الْجَزْمَ فِي طَرِيقِ ابْنِ عَيْنَةَ وَالشَّكَّ فِي طَرِيقِ
 غَيْرِهِ دَلَالَةً عَلَى التَّعَدُّدِ لَكِنْ رَوَاهُ أَحْمَدُ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَسَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَغَيْرُهُمْ مِنَ الْخَفَازِ عَنْ ابْنِ عَيْنَةَ عَنْ أَبِي النَّضْرِ
 عَلَى الشَّكِّ أَيْضًا وَزَادَ فِيهِ أَوْ سَاعَةً فَيَعْدَانِ يَكُونُ الْجَزْمُ وَالشَّكُّ وَقَعَا مَعًا مِنْ رَأَوْا وَاحِدًا فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ إِلَّا أَنْ يَقَالَ لَعَلَّهُ
 تَذَكَّرَ فِي الْحَالِ فَجَزَمَ وَفِيهِ مَا فِيهِ (قَوْلُهُ خَيْرَ آلَةٍ) كَذَا فِي رَوَايَتِنَا بِالنَّصْبِ عَلَى أَنَّهُ خَيْرُ كَانٍ وَلِبَعْضِهِمْ خَيْرٌ بِالرَّفْعِ وَهِيَ رَوَايَةُ
 التِّرْمِذِيِّ وَأَعْرَبَهَا ابْنُ الْعَرَبِيِّ عَلَى أَنَّهَا اسْمُ كَانٍ وَأَشَارَ إِلَى تَسْوِيغِ الْإِبْتِدَاءِ بِالنَّسْكِ لَكُونِهَا مَوْصُوفَةً وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَقَالَ
 اسْمُهَا ضَمِيرُ الشَّانِ وَالْجُمْلَةُ خَيْرُهَا (قَوْلُهُ قَالَ أَبُو النَّضْرِ) هُوَ كَلَامُ مَالِكٍ وَلَيْسَ مِنْ تَعْلِيْقِ الْبُخَارِيِّ لِأَنَّهُ ثَابِتٌ فِي الْمَوْطَأِ مِنْ
 جَمِيعِ الطَّرِيقِ وَكَذَلِكَ ثَبَتَ فِي رَوَايَةِ الثَّوْرِيِّ وَابْنِ عَيْنَةَ كَمَا ذَكَرْنَا قَالَ النَّوَوِيُّ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى تَحْرِيمِ الْمُرُورِ فَإِنْ مَعْنَى الْحَدِيثِ النَّهْيُ
 إِلَّا كَيْدَ الْوَعِيدِ الشَّدِيدِ عَلَى ذَلِكَ أَنْتَهَى وَمُقْتَضَى ذَلِكَ أَنْ يَعْدِيَ الْكِبَارُ وَفِيهِ أَخَذَ الْقَرْنِيُّ عَنْ قَرْنِهِ مَا فَاتَهُ أَوْ اسْتَبْأَنَهُ
 فَمَا سَمِعَ مَعَهُ وَفِيهِ الْإِعْتِمَادُ عَلَى خَيْرِ الْوَاحِدِ لِأَنَّهُ إِذَا تَنَصَّرَ عَلَى التَّزَوُّلِ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى الْعُلُوكِ كَتَبَ بِرَسُولِهِ الْمَذْكُورِ وَفِيهِ اسْتِعْمَالُ
 لَوْ فِي بَابِ الْوَعِيدِ وَلَا يَدْخُلُ ذَلِكَ فِي النَّهْيِ لِأَنَّ مَحَلَّ النَّهْيِ أَنْ يَشْعُرَ بِمَا يَعْنِدُ الْمَقْدُورُ كَمَا سَيَأْتِي فِي كِتَابِ الْقَدْرِ حَيْثُ أوردَهُ
 الْمُصَنِّفُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى (تَنْبِيهَاتٍ) أَحَدُهَا اسْتَنْبَاطُ ابْنِ بَطَّالٍ مِنْ قَوْلِهِ لَوْ يَعْلَمُ أَنَّ الْإِثْمَ يَخْتَصُّ بِمَنْ يَعْلَمُ بِالنَّهْيِ وَارْتِكَابُهُ أَنْتَهَى
 وَأَخَذَهُ مِنْ ذَلِكَ فِيهِ بَعْدَ لَكِنْ هُوَ مَعْرُوفٌ مِنْ أَدَلَّةٍ أُخْرَى ثَانِيًا ظَاهِرُ الْحَدِيثِ أَنَّ الْوَعِيدَ الْمَذْكُورَ يَخْتَصُّ بِمَنْ مَرَّ
 لَا بِمَنْ وَقَفَ عَامِدًا مِثْلًا بَيْنَ يَدَيْ الْمُصَلِّي أَوْ قَعْدًا وَرَقْدًا لَكِنْ إِنْ كَانَتِ الْعِلَّةُ فِيهِ التَّشْوِيشُ عَلَى الْمُصَلِّي فَهُوَ فِي مَعْنَى الْمَارِّ
 ثَانِيًا ظَاهِرٌ مِنْ عَمُومِ النَّهْيِ فِي كُلِّ مَصْلٍ وَخَصَّهُ بَعْضُ الْمَالِكِيَّةِ بِالْإِمَامِ وَالْمُنْفَرِدِ لِأَنَّ الْمَأْمُومَ لَا يَضُرُّهُ مَنْ مَرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ لِأَنَّ سِتْرَةَ
 إِمَامِهِ سِتْرَتُهُ وَأَمَامُهُ سِتْرَتُهُ أَيْ وَالتَّعْلِيلُ الْمَذْكُورُ لَا يَطْبَاقُ الْمَدْعَى لِأَنَّ السِتْرَةَ تَقِيدُ رَفْعَ الْحَرْجِ عَنِ الْمُصَلِّي لِأَنَّ الْمَارَّ
 فَاسْتَوَى الْإِمَامُ وَالْمَأْمُومُ وَالْمُنْفَرِدُ فِي ذَلِكَ رَابِعًا ذَكَرَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ أَنَّ بَعْضَ النُّقَّاهِ أَيْ الْمَالِكِيَّةِ قَسَمَ أَحْوَالَ الْمَارِّ
 وَالْمُصَلِّي فِي الْإِثْمِ وَعَدَمِهِ إِلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ يَأْتُمُّ الْمَارِدُونَ الْمُصَلِّيَ وَعَكْسُهُ يَأْتُمُّانِ جَمِيعًا وَعَكْسُهُ فَالْصُّورَةُ الْأُولَى أَنْ يَصْلِيَ
 إِلَى سِتْرَةٍ فِي غَيْرِ مَشْرِعٍ وَالْمَارُّ مَدْرُوحَةٌ فَيَأْتُمُّ الْمَارِدُونَ الْمُصَلِّيَ الثَّانِيَةَ أَنْ يَصْلِيَ فِي مَشْرِعٍ مَسْلُوكٍ بِغَيْرِ سِتْرَةٍ أَوْ مَتَابَعًا
 عَنْ السِتْرَةِ وَلَا يَجِدُ الْمَارَّ مَدْرُوحَةً فَيَأْتُمُّ الْمُصَلِّي دُونَ ذَلِكَ الثَّلَاثَةُ مِثْلُ الثَّانِيَةِ لَكِنْ يَجِدُ الْمَارَّ مَدْرُوحَةً فَيَأْتُمُّانِ جَمِيعًا الرَّابِعَةُ
 مِثْلُ الْأُولَى لَكِنْ لَمْ يَجِدِ الْمَارَّ مَدْرُوحَةً فَلَا يَأْتُمُّانِ جَمِيعًا أَنْتَهَى وَظَاهِرُ الْحَدِيثِ يَدُلُّ عَلَى مَنَعَ الْمُرُورِ مُطْلَقًا وَلَوْ لَمْ يَجِدِ
 مَسَاسًا لَمْ يَنْفُ حَتَّى يَدْرُغَ الْمُصَلِّي مِنْ صَلَاتِهِ وَيُؤَيِّدُهُ قِصَّةُ أَبِي سَعِيدٍ السَّابِقَةِ فَإِنَّ فِيهَا فَنَظَرَ الشَّابَّ فَلَمْ يَجِدْ مَسَاغًا

بابُ اسْتِقْبَالِ الرَّجُلِ صَاحِبَهُ أَوْ غَيْرَهُ فِي صَلَاتِهِ وَهُوَ يُصَلِّي وَكَرِهَ عُثْمَانُ أَنْ يُسْتَقْبَلَ الرَّجُلُ وَهُوَ يُصَلِّي وَإِنَّمَا هَذَا إِذَا اشْتَغَلَ بِهِ فَأَمَّا إِذَا لَمْ يَشْتَغَلْ فَقَدْ قَالَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ مَا بَالَيْتُ إِنَّ الرَّجُلَ لَا يَقْطَعُ صَلَاةَ الرَّجُلِ **حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ خَلِيلٍ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ مُسْلِمٍ يَعْنِي بَنَ صُبَيْحٍ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهُ ذَكَرَ عِنْدَهَا مَا يَطْعُ الصَّلَاةَ فَقَالُوا يَقْطَعُهَا الْكَلْبُ وَالْحِمَارُ وَالْمَرَأَةُ قُلْتُ لَقَدْ جَعَلْتُمُونَا كِلَابًا لَقَدْ رَأَيْتُ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ يُصَلِّي وَإِنِّي لَبَيِّنُهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ وَأَنَا مُضْطَجِعَةٌ عَلَى السَّرِيرِ فَتَكُونُ لِي الْحَاجَةُ فَأُكْرَهُ أَنْ اسْتَقْبِلَهُ فَأَنْسَلُ أَنْسِلًا * وَعَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ نَحْوَهُ **بابُ الصَّلَاةِ خَلْفَ النَّائِمِ** **حَدَّثَنَا** مُسَدَّدٌ قَالَ حَدَّثَنَا يَحْيَى قَالَ حَدَّثَنَا هِشَامٌ قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي وَأَنَا رَاقِدَةٌ مُعْتَرِضَةٌ عَلَى فِرَاشِهِ . فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يُوتِرَ أَقْطَعَنِي فَأَوْتَرْتُ**

وقد تقدمت الإشارة الى قول امام الحرمين ان الدفع لا يشرع للمصلي في هذه الصور وتبعه الغزالي ونازعه الرافعي وتعقبه ابن الرفعة بما حاصله أن الشاب انما استوجب من أبي سعيد الدفع لكونه قصر في التأخر عن الحضور الى الصلاة حتى وقع الزحام انتهى ومقاله محتمل لكن لا بدفع الاستدلال لان أبي سعيد لم يعتذر بذلك ولانه متوقف على ان ذلك وقع قبل صلاة الجمعة او فيها مع احتمال ان يكون ذلك وقع بعد ما فلا يتجه ما قاله من التخصيص بعدم التبكير بل كثرة الزحام حينئذ اوجه والله أعلم خامسها وقع في رواية أبي العباس السراج من طريق الضحاك بن عثمان عن أبي النضر لو يعلم المار بين يدي المصلي والمصلي فحمله بعضهم على ما اذا قصر المصلي في دفع المار أو بأن صلى في الشارع ويحتمل أن يكون قوله والمصلي بفتح اللام أي بين يدي المصلي من داخل سترته وهذا أظهر والله أعلم (قوله باب استقبال الرجل الرجل وهو يصلي) في نسخة الصغاني استقبال الرجل صاحبه أو غيره في صلاته أي هل يكره أولاً أو يفرق بين ما إذا ألهاه أولاً وإلى هذا التفصيل حنح المصنف وجمع بين مظاهره الاختلاف من الأثرين اللذين ذكرهما عن عثمان وزيد بن ثابت ولم أره عن عثمان الى الآن وإنما رأيته في مصنف عبد الرزاق وابن أبي شيبة وغيرهما من طريق هلال بن يساف عن عمرانه زجر عن ذلك وفيهما أيضاً عن عثمان ما يدل على عدم كراهية ذلك فليتأمل لاحتمال أن يكون فيما وقع في الاصل تصحيف من عمرالي عثمان وقول زيد بن ثابت ما باليت يريد أنه لا حرج في ذلك (قوله فتكون لي الحاجة وأكره ان استقبله) كذا لاكثر بالواو وهي حالية وللكشميهني فأكره بالهاء (قوله وعن الاعمش عن ابراهيم) هو معطوف على الاسناد الذي قبله يعني ان علي بن مسهر روي هذا الحديث عن الاعمش باسنادين الى عائشة عن مسلم وهو أبو الضحى عن مسروق عنها باللفظ المذكور وعن ابراهيم عن الاسود عنها بالمعنى وقد تقدم لفظه في باب الصلاة على السرير وأما ظن الكرماني ان مسلماً هذا هو البطين فلم يصب في ظنه ذلك قال ابن المنير الترجمة لا تطابق حديث عائشة لكنه يدل على المقصود بالاولى لكن ليس فيه تصريح بانها كانت مستقبلته فلعلها كانت منحرفة أو مستدبرة وقال ابن رشيد قصد البخاري ان شغل المصلي بالمرأة اذا كانت في قبلته على أي حالة كانت أشد من شغله بالرجل ومع ذلك فلم تضر صلاته صلى الله عليه وسلم لانه غير مشتغل بها فكذلك لا تضر صلاة من لم يشتغل بها والرجل من باب الاولى واقتنع الكرماني بان حكم الرجل والمرأة واحد في الاحكام الشرعية ولا يخفى ما فيه (قوله باب الصلاة خلف النائم) أورد فيه حديث عائشة أيضاً من وجه آخر لا يمتزج آخر للإشارة الى أنه قد يفرق مفرق بين كونها نائمة أو يقظي وكأنه أشار أيضاً الى تضعيف الحديث الوارد في النهي عن الصلاة الى النائم فقد أخرجه أبو داود وابن ماجه

باب التطوع خلف المرأة حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن أبي النضر مولى عمر ابن عبيد الله عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة زوج النبي ﷺ أنها قالت كنت أنام بين يدي رسول الله ﷺ ورجلاي في قبلته فإذا سجد غمزني فقبضت رجلي . فإذا قام بسطتهما . قالت والبيوت يومئذ ليس فيها مصاييح **باب** من قال لا يقطع الصلاة شيء **حدثنا** عمر بن حفص قال حدثنا أبي قال حدثنا الأعمش قال حدثنا إبراهيم عن الأسود عن عائشة قال الأعمش وحدثني مسلم عن مسروق عن عائشة ذكر عندها ما يقطع الصلاة الكلب والحمار والمرأة . فقالت

من حديث ابن عباس وقال أبو داود طرقه كلها واهية يعني حديث ابن عباس انتهى وفي الباب عن ابن عمر أخرجه ابن عدى وعن أبي هريرة أخرجه الطبراني في الأوسط وهما واهيان أيضا وكره مجاهد وطاوس ومالك الصلاة إلى النائم خشية أن يبدو منه مما يلحق المصلي عن صلاته وظاهر تصرف المصنف أن عدم الكراهية حيث يحصل الأمن من ذلك **تنبيه** بحسب المذكور في الإسناد هو القطان وهشام بن عروة (قوله باب التطوع خلف المرأة) أورد فيه حديث عائشة أيضا بلفظ آخر وقد تقدم في باب الصلاة على الفراش من هذا الوجه ودلالة الحديث على التطوع من جهة أن صلاته هذه في بيته بالليل وكانت صلاته الفرائض بالجماعة في المسجد وقال الكرماني لفظ الترجمة يقتضي أن يكون ظهر المرأة إليه ولفظ الحديث لا تخصيص فيه بالظهر ثم أجاب بأن السنة للنائم أن يتوجه إلى القبلة والغالب من حال عائشة ذلك انتهى ولا يخفى تكلفه وسنة ذلك للنائم في ابتداء النوم لافي دوامه لانه ينقلب وهو لا يشعر والذي يظهر أن معنى خلف المرأة وراءها فتكون هي نفسها أمام المصلي لا خصوص ظهرها ولو أراد له لقال خلف ظهر المرأة والاصل عدم التقدير وفي قولها والبيوت يومئذ ليس فيها مصاييح إشارة إلى عدم الاشتغال بها ولا يحكر على ذلك كونه يغمزها عند السجود ليسجد مكان رجلها كما وقع صريحنا في رواية لابي داود لان الشغل بها مأمون في حقه صلى الله عليه وسلم فمن أمن ذلك لم يكره في حقه (تنبيه) الظاهر أن هذه الحالة غير الحالة التي تقدمت في صلاته صلى الله عليه وسلم إلى جهة السرير التي كانت عليه لانه في تلك الحالة غير محتاج لان يسجد مكان رحليها ويمكن أن يوجه بين الحالتين بان يقال كانت صلاته فوق السرير لا أسفل منه كما جنح إليه الاسماعيلي فيما سبق لكن حمله على حالتين أولى والله أعلم (قوله باب من قال لا يقطع الصلاة شيء) أي من فعل غير المصلي والجملة المترجم بها أوردها في الباب صريحا من قول الزهري ورواها مالك في الموطأ عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن ابيه من قوله وأخرجها الدارقطني مرفوعة من وجه آخر عن سالم لكن إسناده ضعيف ووردت أيضا مرفوعة من حديث أبي سعيد عند أبي داود ومن حديث أنس وأبي امامة عند الدارقطني ومن حديث جابر عند الطبراني في الأوسط وفي إسناده كل منهم ما ضعف وروى سعيد بن منصور بإسناد صحيح عن علي وعثمان وغيرهما نحو ذلك موقوفا (قوله قال الأعمش) هو مقول حفص بن غياث وليس بتعليق وهو نحو ما تقدم من رواية علي بن مسهر (قوله عن عائشة ذكر عندها) أي انه ذكر عندها وقوله الكلب إلى آخره فيه حذف وبيانه في رواية علي بن مسهر ذكر عندها ما يقطع الصلاة فقالوا يقطعها ورواه مسلم من طريق أبي بكر بن حفص عن عروة قال قالت عائشة ما يقطع الصلاة فقلت المرأة والحمار ولسعيد بن منصور من وجه آخر قالت عائشة يا أهل العراق قد عدلتونا الحديث وكأنها اشارت بذلك إلى ما رواه أهل العراق عن أبي ذر وغيره في ذلك مرفوعا وهو عند مسلم وغيره من طريق عبد الله بن الصامت عن أبي ذر وقيد الكلب في روايته بالأسود وعند ابن ماجه من طريق الحسن البصري عن عبد الله بن مغفل وعند الطبراني من طريق الحسن أيضا عن الحكم بن عمر ونحوه من غير تقييد وعند مسلم من حديث أبي هريرة كذلك وعند أبي داود من حديث ابن عباس مثله لكن قيد المرأة بالحائض وأخرج ابن ماجه كذلك وفيه تقييد

شَبَّهْتُمُونَا بِالْحَرِّ وَالْكِلَابِ وَاللَّهُ لَقَدْ رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي وَإِنِّي عَلَى السَّرِيرِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ مُضْطَجِعَةٌ
فَتَبَدَّلُوا الْحَاجَةَ فَأَسْكَرَهُ أَنْ أَجْلِسَ فَأَوْذَى النَّبِيُّ ﷺ فَأَنْسَأَ مِنْ عِنْدِ رَجَائِهِ **حَدَّثَنَا إِسْحَقُ** قَالَ
أَخْبَرَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ حَدَّثَنِي بَنُ أَخِي ابْنُ شِهَابٍ أَنَّهُ سَأَلَ عَمَّهُ عَنِ الصَّلَاةِ يَقْطَعُهَا شَيْءٌ فَقَالَ
لَا يَقْطَعُهَا شَيْءٌ أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ لَقَدْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُومُ
فَيُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ وَإِنِّي لَمُعْرِضَةٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ

الكلب أيضا بالاسود وقد اختلف العلماء في العمل بهذه الاحاديث فمال الطحاوي وغيره الى ان حديث أبي ذر وما وافقه منسوخ بحديث عائشة وغيرها وتعقب بان النسخ لا يصار اليه الا اذا علم التاريخ وتعدرا لجمع والتاريخ هنا لم يتحقق والجمع لم يتعدروا مال الشافعي وغيره الى تأويل القطع في حديث أبي ذر بان المراد به نقص الخشوع لا الخروج من الصلاة ويؤيد ذلك ان الصحابي راوى الحديث سأل عن الحكمة في التقييد بالاسود فاجيب بانه شيطان وقد علم ان الشيطان لو مر بين يدي المصلي لم تفسد صلاته كما سيأتي في الصحيح اذا توب بالصلاة أدبر الشيطان فاذا قضى التوابع قبل حتى يخطر بين المرء ونفسه الحديث وسيأتي في باب العمل في الصلاة حديث ان الشيطان عرض لي فشد على الحديث وللنسائي من حديث عائشة فأخذته فصر عته فخنقته ولا يقال قد ذكر في هذا الحديث انه جاء ليقطع صلاته لانا نقول قد بين في رواية مسلم سبب القطع وهو أنه جاء بشهاب من نار ليحمله في وجهه وأما مجرد المرور فقد حصل ولم تفسد به الصلاة وقال بعضهم حديث أبي ذر مقدم لان حديث عائشة على أصل الإباحة انتهى وهو مبني على انها متعارضان ومع امكان الجمع المذكور لا تعارض وقال أحمد يقطع الصلاة الكلب الاسود وفي النفس من الحمار والمرأة شيء ووجهه ابن دقيق العيد وغيره بانه لم يجد في الكلب الاسود ما يعارضه ووجد في الحمار حديث ابن عباس يعني الذي تقدم في سروره وهو راكب بمني ووجد في المرأة حديث عائشة يعني حديث الباب وسيأتي الكلام في دلالته على ذلك بعد (قوله شبهتمونا) هذا اللفظ رواية مسروق ورواية الاسود عنها أعدتمونا والمنعني واحد وتقدم من طريق علي ابن مسهر بلفظ جعلتمونا كلاهما وهذا على سبيل المبالغة قال ابن مالك في هذا الحديث جواز تعدي المشبه به بالباء وأنكره بعض النحويين حتى بالغ نخطأ سيويه في قوله شبه كذا وكذا وزعم انه لا يوجد في كلام من يوثق بعريته وقد وجد في كلام من هو فوق ذلك وهي عائشة رضى الله عنها قال والحق انه جائز وان كان ستموطها أشهر في كلام المتقدمين وثبوتها اللازم في عرف العلماء المتأخرين (قوله فأكره أن اجلس فاوذى النبي صلى الله عليه وسلم) استدلل به على ان التشويش بالمرأة هي قاعدة يحصل منه ما لا يحصل بها وهي راقدة والظاهر أن ذلك من جهة الحركة والسكون وعلى هذا فمرورها أشد وفي النسائي من طريق شعبة عن منصور عن ابراهيم عن الاسود عنها في هذا الحديث فأكره أن أقوم فامر بين يديه فانسل انسلالا فالظاهر ان عائشة انما انكرت اطلاق كون المرأة تقطع الصلاة في جميع الحالات لا المرور بخصوصه (قوله فانسل) برفع اللام عطفا على فأكره (قوله حدثنا اسحق بن ابراهيم) هو الحنظلي المعروف بابن راهويه وبذلك جزم ابن السكن وفي رواية غير أبي ذر حدثنا اسحق غير منسوب وزعم أبو نعيم انه ابن منصور الكوسج والاول أولي (قوله انه سأل عمه الخ) ووجه الدلالة من حديث عائشة الذي احتج به ابن شهاب ان حديث يقطع الصلاة المرأة الى آخره يشمل ما اذا كانت مارة أو قائمة أو قاعدة أو مضطجعة فلما ثبت انه صلى الله عليه وسلم صلى وهي مضطجعة أمامه دل ذلك على نسخ الحكم في المضطجع وفي الباقي بالقياس عليه وهذا يتوقف على اثبات المساواة بين الامور المذكورة وقد تقدم ما فيه فلو ثبت ان حديثها متأخر عن حديث أبي ذر لم يبدل الا على نسخ الاضطجاع فقط وقد نازع بعضهم في الاستدلال به مع ذلك من أوجه أخرى أحدها ان العلة في قطع الصلاة بها ما يحصل من التشويش وقد قالت ان البيوت يومئذ لم يكن فيها مصابيح

عَلَى فِرَاشٍ اهْلِهِ **بَابُ** إِذَا حَمَلَ جَارِيَةً صَغِيرَةً عَلَى عُنُقِهِ فِي الصَّلَاةِ **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ عَامِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزَّيْبَرِ عَنْ عُمَرَ وَأَبْنِ سُلَيْمٍ الزُّرْقِيِّ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي وَهُوَ حَامِلٌ أُمَامَةً بِنْتُ زَيْنَبَ بِنْتُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلِأَبِي الْعَاصِ بْنِ رَيْعَةَ بْنِ عَبْدِ شَمْسٍ

فَاتَنِي الْمَعْلُولُ بِإِنْتِفَاءِ عِلْتِهِ ثَانِيًا أَنَّ الْمَرْأَةَ فِي حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ مَطْلَمَةٌ وَفِي حَدِيثِ عَائِشَةَ مَقِيدَةٌ بِكُونِهَا زَوْجَتَهُ فَتَمْدِيحُ الْمَطْلُوقِ الْمَقِيدِ وَيُقَالُ بِتَقْيِيدِ الْقَطْعِ بِالْأَجْنِبِيَّةِ لِحَشْيِهِ الْإِفْتِنَانُ بِهَا بِخِلَافِ الزَّوْجَةِ فَانْهَاجَ حَاصِلُهُ ثَالِثًا أَنَّ حَدِيثَ عَائِشَةَ وَاقِعَةٌ حَالٌ يَتَطَرَّقُ إِلَيْهَا الْإِحْتِمَالُ بِخِلَافِ حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ فَانْهَاجَ مَسَاقُ التَّشْرِيعِ الْعَامِ وَقَدْ أَشَارَ ابْنُ بَطَالٍ إِلَى أَنَّ ذَلِكَ كَانَ مِنْ خِصَائِصِهِ ﷺ لِأَنَّهُ كَانَ يَقْدِرُ مِنْ مَلِكٍ أَرْبَعٌ عَلَى مَا لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ غَيْرُهُ وَقَالَ بَعْضُ الْحَنَابِلَةِ يَعَارِضُ حَدِيثُ أَبِي ذَرٍّ مَا وَاقِعُهُ أَحَادِيثٌ صَحِيحَةٌ غَيْرُ صَرِيحَةٍ وَصَرِيحَةٌ غَيْرُ صَحِيحَةٍ فَلَا يَتْرَكُ الْعَمَلُ بِحَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ الصَّرِيحِ بِالْمَحْتَمَلِ يَعْنِي حَدِيثَ عَائِشَةَ وَمَا وَاقِعُهُ وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْمَسَارِ وَبَيْنَ النَّائِمِ فِي الْقَبْلَةِ أَنَّ الْمُرُورَ حَرَامٌ بِخِلَافِ الْإِسْتِقْرَارِ نَامًا كَانَ أَمْ غَيْرَهُ فَهَكَذَا الْمَرْأَةُ يَقْطَعُ مَرُورَهَا دُونَ لَبْسِهَا (قَوْلُهُ عَلَى فِرَاشِ أَهْلِهِ) كَذَا لَلْأَكْثَرِ وَهُوَ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ فَيُصَلِّي وَوَقَعَ لِلْمُسْتَمَلِّ عَنْ فِرَاشِ أَهْلِهِ وَهُوَ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ يَقُومُ وَالْأَوَّلُ يَقْتَضِي أَنَّ تَكُونَ صَلَاتِهِ كَانَتْ وَاقِعَةً عَلَى الْفِرَاشِ بِخِلَافِ الثَّانِي فِيهِ إِحْتِمَالٌ وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي بَابِ الصَّلَاةِ عَلَى الْفِرَاشِ مِنْ رِوَايَةِ عَقِيلٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ مِثْلُ الْأَوَّلِ (قَوْلُهُ بَابُ إِذَا حَمَلَ جَارِيَةً صَغِيرَةً عَلَى عُنُقِهِ) قَالَ ابْنُ بَطَالٍ أَرَادَ الْبُخَارِيُّ أَنَّ حَمَلَ الْمُصَلِّي الْجَارِيَةَ إِذَا كَانَ لَا يَضُرُّ الصَّلَاةَ فَمَرُورُهَا بَيْنَ يَدَيْهِ لَا يَضُرُّ لَأَنَّ حَمْلَهَا أَشَدُّ مِنْ مَرُورِهَا وَأَشَارَ إِلَى نَحْوِ هَذَا الْإِسْتِنْبَاطَ الشَّافِعِيُّ لَكِنْ تَقْيِيدُ الْمُصَنِّفِ بِكُونِهَا صَغِيرَةً قَدْ يَشْعُرُ أَنَّ الْكَبِيرَةَ لَيْسَتْ كَذَلِكَ (قَوْلُهُ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ) فِي رِوَايَةِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَالِكٍ سَمِعْتُ أَبَا قَتَادَةَ وَكَذَا فِي رِوَايَةِ أَحْمَدَ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ عَامِرٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ سُلَيْمٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا قَتَادَةَ (قَوْلُهُ وَهُوَ حَامِلٌ أُمَامَةً) الْمَشْهُورُ فِي الرِّوَايَاتِ بِالتَّنْوِينِ وَنَصَبِ أُمَامَةٍ وَرَوَى بِالْإِضَافَةِ كَمَا قَرِئَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ بِالْوَجْهِينِ وَتَخْصِيصِ الْحَمْلِ فِي التَّرْجُمَةِ بِكُونِهِ عَلَى الْعُنُقِ مَعَ أَنَّ السِّيَاقَ يَشْمَلُ مَا هُوَ أَعْمُ مِنْ ذَلِكَ مَا خُوِذَ مِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى مَصْرُوحَةً بِذَلِكَ وَهِيَ لِمَسَامٍ مِنْ طَرِيقِ بَكْرِ بْنِ الْأَشْجَعِ عَنْ عُمَرَ بْنِ سُلَيْمٍ وَرَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَالِكٍ بِإِسْنَادِ حَدِيثِ الْبَابِ فَرَادَفِيهِ عَلَى عَاتِقِهِ وَكَذَا لِمَسَامٍ وَغَيْرِهِ مِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى وَلَا أَحْمَدَ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ جُرَيْجٍ عَلَى رَقَبَتِهِ وَأُمَامَةً بَضْمُ الْهَمْزَةِ وَتَخْفِيفُ الْمِيمِ كَانَتْ صَغِيرَةً عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَتَزَوُّجُهَا عَلَى بَعْدِ وَفَاةِ فَاطِمَةَ بِوَصِيَّةٍ مِنْهَا وَلَمْ تَعْقِبْ (قَوْلُهُ وَلِأَبِي الْعَاصِ) قَالَ الْكِرْمَانِيُّ الْإِضَافَةُ فِي قَوْلِهِ بِنْتُ زَيْنَبَ بِمَعْنَى اللَّامِ فَظَهَرَ فِي الْمَعْطُوفِ وَهُوَ قَوْلُهُ وَلِأَبِي الْعَاصِ مَا هُوَ مُقَدَّرٌ فِي الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ أَنْتَهَى وَأَشَارَ ابْنُ الْعَطَّارِ إِلَى أَنَّ الْحِكْمَةَ فِي ذَلِكَ كَوْنُهَا دَامِمَةً كَانَ إِذَا كَانَ مُشْرَكًَا فَتَنَسَّبَتْ إِلَى أُمِّهَا تَنْبِيْهَا عَلَى أَنَّ الْوَلَدَ يَنْسَبُ إِلَى أَشْرَفِ أَبَوَيْهِ دِينًا وَنَسَبًا ثُمَّ بَيْنَ أَنَّهَا مِنْ أَبِي الْعَاصِ تَبِينَا حَقِيقَةَ نَسَبِهَا أَنْتَهَى وَهَذَا السِّيَاقُ لِمَالِكٍ وَحْدَهُ وَقَدْ رَوَاهُ غَيْرُهُ عَنْ عَامِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ فَتَنَسَّبُوهَا إِلَى أَبِيهَا ثُمَّ بَيْنُوا أَنَّهَا بِنْتُ زَيْنَبَ كَمَا هُوَ عِنْدَ مُسْلِمٍ وَغَيْرِهِ وَلَا أَحْمَدَ مِنْ طَرِيقِ الْمُقْبَرِيِّ عَنْ عُمَرَ بْنِ سُلَيْمٍ بِحَمْلِ أُمَامَةٍ بِنْتُ بِنْتُ أَبِي الْعَاصِ وَأُمَامَةُ زَيْنَبَ بِنْتُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى عَاتِقِهِ (قَوْلُهُ ابْنُ رَيْعَةَ بْنِ عَبْدِ شَمْسٍ) كَذَا رَوَاهُ الْجُمْهُورُ عَنْ مَالِكٍ وَرَوَاهُ يَحْيَى ابْنُ بَكْرٍ وَمَعْنَى ابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبُو مُصْعَبٍ وَغَيْرُهُمْ عَنْ مَالِكٍ فَقَالُوا ابْنُ الرَّبِيعِ وَهُوَ الصَّوَابُ وَغَفَلَ الْكِرْمَانِيُّ فَقَالَ خَالَفَ الْقَوْمُ الْبُخَارِيُّ فَقَالَ رَيْعَةُ وَعِنْدَهُمُ الرَّبِيعُ وَالْوَاقِعُ أَنَّ مَنْ أَخْرَجَهُ مِنَ الْقَوْمِ مِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ كَالْبُخَارِيِّ فَالْخِلَافُ فِيهِ أَنَّمَا هِيَ مِنْ مَالِكٍ وَأَدْعَى الْأَصْلِيَّ أَنَّ ابْنَ الرَّبِيعِ بْنِ رَيْعَةَ فَتَنَسَّبَ مَالِكٌ مَرَّةً إِلَى جَدِّهِ وَرَدَّ عِيَاضَ وَالْقُرْطُبِيُّ وَغَيْرُهُمَا لَا طَبَاقَ النَّسَابَةِ عَلَى خِلَافِهِ نَعَمْ قَدْ نَسَبَ مَالِكٌ إِلَى جَدِّهِ فِي قَوْلِهِ ابْنُ عَبْدِ شَمْسٍ وَأَنَّمَا هُوَ ابْنُ عَبْدِ الْعَزِيِّ بْنِ عَبْدِ شَمْسٍ أَطْبَقَ عَلَى ذَلِكَ النَّسَابُونَ أَيْضًا وَاسْمُ أَبِي الْعَاصِ أَمِيطٌ وَقِيلَ مَقْسَمٌ وَقِيلَ الْقَاسِمُ وَقِيلَ مَهْشَمٌ وَقِيلَ هَشِيمٌ وَقِيلَ يَاسَرٌ وَهُوَ مَشْهُورٌ بِكُنْيَتِهِ أَسَمٌ قَبْلَ الْفَتْحِ وَهَاجَرُ وَرَدَّ عَلَيْهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ابْنَتَهُ زَيْنَبَ وَمَاتَ مَعَهُ وَأُثْنِي عَلَيْهِ فِي مَصَاهِرِهِ وَكَانَتْ وَفَاتِهِ

في خلافة أبي بكر الصديق (قوله فإذا سجد وضعتها) كذا لما لك أيضا ورواه مسلم أيضا من طريق عثمان بن أبي سليمان ومحمد بن عجلان والنسائي من طريق الزبيدي وأحمد من طريق ابن جريج وابن حبان من طريق أبي العباس كلهم عن عامر بن عبد الله شيخ مالك فقالوا إذا ركع وضعتها ولأبي داود من طريق المقبري عن عمرو بن سليم حتى إذا أراد أن يركع أخذها فوضعها ثم ركع وسجد حتى إذا فرغ من سجوده أقام وأخذها فردّها في مكانها وهذا صريح في أن فعل الحمل والوضع كان منه لا منها بخلاف ما أوله الخطابي حيث قال يشبه أن تكون الصبيبة كانت قد أئنته فإذا سجد تعلقت بإطرافه والزمته فينهض من سجوده فتبني محمولة كذلك إلى أن يركع فيرسلها قال هذا وجه عندي وقال ابن دقيق العيد من المعلوم أن لفظ حمل لا يساوي لفظ وضع في اقتضاء فعل الفاعل لا ناقول فلان حمل كذا ولو كان غيره حملا بخلاف وضع فعلي هذا فالقول الصادر منه هو الوضع لا الرفع فيقل العمل قال وقد كنت أحسب هذا حسنا إلى أن رأيت في بعض طرقه الصحيحة فإذا قام أعادها (قلت) وهي رواية لمسلم ورواية أبي داود التي قدمناها أصرح في ذلك وهي ثم أخذها فردّها في مكانها ولأحمد من طريق ابن جريج وإذا قام حملها فوضعها على رقبتها قال القرطبي اختلف العلماء في تأويل هذا الحديث والذي أحوجهم إلى ذلك أنه عمل كثير فروى ابن القاسم عن مالك أنه كان في النافلة وهو تأويل بعيد فان ظاهر الأحاديث أنه كان في فريضة وسبقه إلى استبعاد ذلك المازري وعياض لما ثبت في مسلم رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يؤم الناس وأمامة على عاتقه قال المازري امامته بالناس في النافلة ليست بمعمودة ولأبي داود بينما نحن نتنظر رسول الله صلى الله عليه وسلم في الظهر أو العصر وقد دعاه بلال إلى الصلاة اذ خرج علينا وأمامة على عاتقه فقام في مصلاه فقمنا خلفه فكبر فكبرنا وهي في مكانها وعند الزبير بن بكار وتبعه السهلي الصبيح وروى عن عزاللمصحين قال القرطبي وروى أشهب وعبد الله بن نافع عن مالك أن ذلك للضرورة حيث لم يجد من يكفيه أمرها انتهى وقال بعض أصحابه لانه لو تركها لبكت وشغات سره في صلاة أكثر من شغله بحملها وفرق بعض أصحابه بين الفريضة والنافلة وقال الباجي أن وجد من يكفيه أمرها جاز في النافلة دون الفريضة وإن لم يجد جاز فيها قال القرطبي وروى عبد الله بن يوسف التميمي عن مالك أن الحديث منسوخ (قلت) روى ذلك الاسماعيلي عقب روايته للحديث من طريقه لكنه غير صريح ولتمظه قال التميمي قال مالك من حديث النبي صلى الله عليه وسلم ناسخ ومنسوخ وليس العمل على هذا وقال ابن عبد البر لعلمه نسخ بتحريم العمل في الصلاة وتعقب بأن النسخ لا يثبت بالاحتمال وبأن هذه القصة كانت بعد قوله صلى الله عليه وسلم إن في الصلاة لشغلان ذلك كان قبل الهجرة وهذه القصة كانت بعد الهجرة قطعا بمدة مديدة وذكر عياض عن بعضهم أن ذلك كان من خصائصه صلى الله عليه وسلم لكونه كان معصوما من أن يقول وهو حاملها ورد بأن الأصل عدم الاختصاص وبأنه لا يلزم من ثبوت الاختصاص في أمر ثبوته في غيره بغير دليل ولا مدخل للقياس في مثل ذلك ونحمل أكثر أهل العلم هذا الحديث على أنه عمل غير متوال لوجود الطمانينة في أركان صلاته وقال النووي ادعى بعض المالكية أن هذا الحديث منسوخ وبعضهم أنه من الخصائص وبعضهم أنه كان لضرورة وكل ذلك دعوى باطلة مردودة لادليل عليها وليس في الحديث ما يخالف قواعد الشرع لأن آدمي طاهر وما في جوفه معنوعه وثياب الاطفال واجسادهم محمولة على الطهارة حتى تبين النجاسة والاعمال في الصلاة لا تبطلها إذا قلت أو تفرقت ودلائل الشرع متظاهرة على ذلك وإنما فعل النبي صلى الله عليه وسلم ذلك لبيان الجواز وقال الناكهاني وكأن السر في حمله أمامة في الصلاة دفعا لما كانت العرب تألفه من كراهة البنات وحملهن نخالتهن في ذلك حتى في الصلاة للمبالغة في ردعهن والبيان بالتعمل قد يكون أقوى من القول واستدل به على ترجيح العمل بالأصل على الغالب كما أشار إليه الشافعي ولأبي داود دقيق العيد هنا بحث من جهة أن حكايات الاحوال لا عموم لها وعلى جواز ادخال الصبيان في المساجد وعلى أن لمس الصغار الصبايا غير

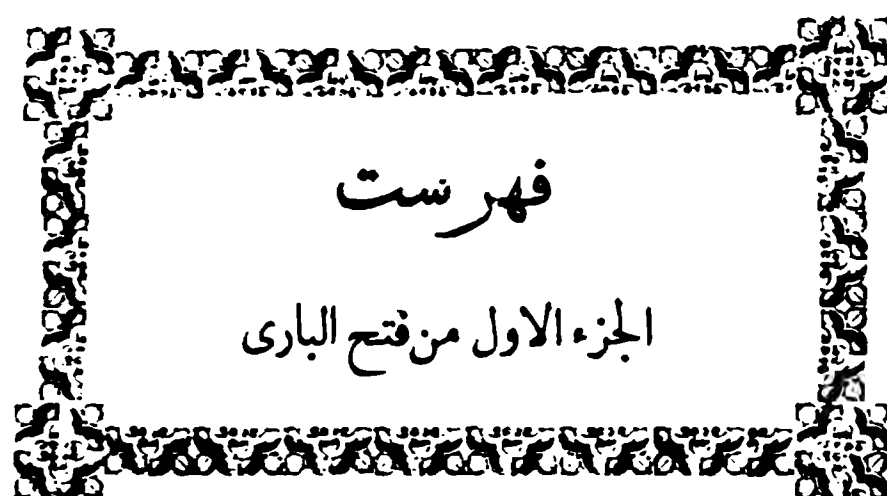
باب إِذَا صَلَّى إِلَى فِرَاشٍ فِيهِ حَائِضٌ **حَدَّثَنَا** عَمْرُو بْنُ زُرَّارَةَ قَالَ أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ عَنْ الشَّيْبَانِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَّادٍ بْنِ الْهَادِي قَالَ أَخْبَرَتْنِي خَاتَمِي مَيْمُونَةُ بِنْتُ الْحَارِثِ قَالَتْ كَانَ فِرَاشِي حَيْثُ كَانَ مُصَلَّى النَّبِيِّ ﷺ فَرُبَّمَا وَقَعَ ثَوْبُهُ عَلَيَّ وَأَنَا عَلَى فِرَاشِي **حَدَّثَنَا** أَبُو النُّعْمَانِ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ قَالَ حَدَّثَنَا الشَّيْبَانِيُّ سُلَيْمَانٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَدَّادٍ قَالَ سَمِعْتُ مَيْمُونَةَ تَقُولُ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي وَأَنَا إِلَى جَنْبِهِ نَائِمَةٌ فَإِذَا سَجَدَ أَصَابَنِي ثَوْبُهُ وَأَنَا حَائِضٌ * وَزَادَ مُسَدِّدٌ عَنْ خَالِدٍ قَالَ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ الشَّيْبَانِيُّ وَأَنَا حَائِضٌ **باب** هَلْ يَغْمِزُ الرَّجُلُ أَمْرَأَتَهُ عِنْدَ السُّجُودِ لِكَيْ يَسْجُدَ **حَدَّثَنَا** عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ قَالَ حَدَّثَنَا يَحْيَى قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ بَيْنَمَا عَدَلْتُمُونَا بِالْكَلْبِ وَالْحِمَارِ لَقَدْ رَأَيْتُنِي وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي وَأَنَا مُضْطَجِعَةٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَسْجُدَ غَمَزَ رَجُلًا فَقَبَضَتْهُمَا **باب** الْمَرْأَةُ تَطْرَحُ عَنْ الْمُصَلِّي شَيْئًا مِنَ الْأَذَى

مؤثر في الطهارة ويحتمل أن يفرق بين ذوات المحارم وغيرهن وعلى صحة صلاة من حمل آدميا وكذا من حمل حيوانا طاهرا وللشافعية تفصيل بين المستحجر وغيره وقد يحجب عن هذه القصة بانها واقعة حال فيحتمل أن تكون أمانة كانت حينئذ قد غسلت كما يحتمل أنه كان صلى الله عليه وسلم يمسها بحائل وفيه تواضعه صلى الله عليه وسلم وشفقته على الأطفال وإكرامهم جبراهم ولوالديهم (قوله باب إذا صلى إلى فراش فيه حائض) أي هل يكره أولا وحديث الباب يدل على أن لا كراهة وقال الكرماني جواب إذا محذوف تقديره صحت صلاته أو معناه باب حكم المسئلة الفلانية وقد تقدم الكلام عليه في أبواب ستر العورة في باب إذا أصاب ثوب المصلي امرأته وهذه الترجمة أخص من تلك وتقدمت له طريق أخرى في آخر كتاب الحيض (قوله حيال) بكسر الميملة بعدها ياء تحتانية أي بجنبه كما ذكره في الطريق الثانية (قوله فإذا سجد أصابني ثوبه) كذا للكثر والمستمل والكشميهني ثيابه وللأصيلي أصابني ثيابه قال ابن بطال هذا الحديث وشبهه من الأحاديث التي فيها اعتراض المرأة بين المصلي وقبلته يدل على جواز القعود لا على جواز المرور انتهى وتعقب بأن ترجمة الباب ليست معقودة للاعتراض بل مسألة الاعتراض تقدمت والظاهر أن المصنف قصد بيان صحة الصلاة ولو كانت الحائض تجنب المصلي ولو أصابها ثيابه لا كون الحائض بين المصلي وبين القبلة وتعبيره بقوله إلى أعم من أن تكون بينه وبين القبلة فإن الانتهاء يصدق على ما إذا كانت أمامه أو عن يمينه أو عن شماله وقد صرح في الحديث بكونها كانت إلى جنبه (قوله وأنا حائض) كذا لا بن ذر وسقطت هذه الجملة لغيره لكن في رواية كريمة بعد قوله أصابني ثوبه زاد مسدد عن خالد عن الشيباني وأنا حائض ورواية مسدد هذه ساقها المصنف في باب إذا أصاب ثوب المصلي وفيها هذه الزيادة وهي أصرح بمراد الترجمة والله أعلم (قوله باب هل يغمز الرجل امرأته الخ) في الترجمة التي قبلها بيان صحة الصلاة ولو أصابت المرأة بعض ثياب المصلي وفي هذه الترجمة بيان صحتها ولو أصابها بعض جسده (قوله حدثنا عمرو بن علي) هو الفلاس ويحيى هو القطان وعبيد الله هو العمري والقاسم هو ابن محمد بن أبي بكر (قوله ثم عدلتمونا) بتخفيف الدال ومانكرة منسرة لفاعل بشن والمخصوص بالذم محذوف تقديره عدلتم أي تسويتمكم أي أجازتم ذكر وقد تقدم الكلام على مباحث الحديث في باب التطوع خلف المرأة (قوله باب المرأة تطرح عن المصلي شيئا من الأذى) قال ابن بطال هذه الترجمة فريية من التراجم التي قبلها وذلك أن المرأة إذا تناولت ماء على ظهر المصلي

حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِسْحَقَ السُّورِمَارِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى قَالَ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي إِسْحَقَ عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَامَ يَطْلُو عِنْدَ الْكَعْبَةِ وَجَمَعَ قُرَيْشٌ فِي مَجَالِسِهِمْ . إِذْ قَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ أَلَا تَنْظُرُونَ إِلَى هَذَا الْمُرَاتِي أَيْكُمْ يَقُومُ إِلَى جُزُورِ آلِ فُلَانٍ فَيَعْبُدُ إِلَى فَرَسِهَا وَدَمِهَا وَسَلَاهَا فَيَجْبِي بِهِ ثُمَّ يَهْبِلُهُ حَتَّى إِذَا سَجَدَ وَخَمَعَ بَيْنَ كَتِفَيْهِ فَأَتَيْتُ أَشْقَاهُمْ فَلَمَّا سَجَدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَضَعَهُ بَيْنَ كَتِفَيْهِ وَثَبَتَ النَّبِيُّ ﷺ سَاجِدًا فَضَحِكُوا حَتَّى مَالَ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ مِنَ الضَّحِكِ فَانْطَلَقَ مُنْطَلِقًا إِلَى فَاطِمَةَ عَائِشَةَ السَّلَامُ وَهِيَ جُورِيَّةٌ فَأَقْبَلَتْ تَسْعَى وَثَبَتَ النَّبِيُّ ﷺ سَاجِدًا حَتَّى أَلْقَتْهُ عَنْهُ وَأَقْبَلَتْ عَلَيْهِمْ تَسْبِيحُهُمْ فَمَّا قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الصَّلَاةَ قَالَ : اللَّهُمَّ عَلَيْكَ بِقُرَيْشٍ . اللَّهُمَّ عَلَيْكَ بِقُرَيْشٍ . اللَّهُمَّ عَلَيْكَ بِقُرَيْشٍ . ثُمَّ سَمَى اللَّهُمَّ عَلَيْكَ بِعَمْرِو بْنِ هِشَامٍ وَعُتْبَةَ بْنِ رَبِيعَةَ وَشَيْبَةَ بْنِ رَبِيعَةَ وَالْوَلِيدَ بْنَ عُبَيْةٍ وَأُمَيَّةَ بْنَ خَلْفٍ وَعُقْبَةَ بْنَ أَبِي مَعِيْطٍ وَعُمَارَةَ بْنَ الْوَلِيدِ . قَالَ عَبْدُ اللَّهِ فَوَاللَّهِ لَأَتَدْرَأِيَهُمْ صَرَخِي يَوْمَ بَدْرٍ ثُمَّ سَجِدُوا إِلَى الْقَلْبِ قَلْبِ بَدْرٍ ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَتَّبِعْ أَصْحَابُ الْقَلْبِ لَعْنَةً .

فإنها تقصد إلى أخذه من أي جهة أمكنها تناوله فإن لم يكن هذا المعنى أشد من مرورها بين يديه فليس بدونه (قوله حدثنا أحمد بن إسحاق) هو من صغار شيوخ البخاري وقد شاركه في الرواية عن شيخه عبيد الله بن موسى المذكور وعبيد الله ومن فوقه كلهم كوفيون (قوله الانتظرون إلى هذا المرأتى) مأخوذ من الرياء وهو التعبد في الملادون الخلو ليرى (قوله جزور آل فلان) لم أقف على تعيينهم لكن يشبه أن يكونوا آل أبي معيط لمبادرة عقبة بن أبي معيط إلى احضار ما طلبوه منه وهو المعنى بقوله أشقاهم (قوله فانطلق منطلق) لم أقف على نسيته ويحتمل أن يكون هو ابن مسعود الراوى وقد تقدم الكلام على فوائد هذا الحديث في الطهارة قبل الغسل بقليل (في خاتمه) اشتملت أبواب استقبال القبلة وما معها من أحكام المساجد وسترة المنصلى من الأحاديث المرفوعة على ستة وثمانين حديثا المكرر منها ستة وثلاثون حديثا عشرة تقدمت وستة وعشرون فيها الخالص منها خمسون حديثا وافقه مسلم على تجريج أصولها سوى حديث أنس من استقبال قبلتنا وحديث ابن عباس في الصلاة في قبل الكعبة لكن أوضحنا أن مسلما أخرجه عن ابن عباس عن أسامة وحديث جابر في الصلاة على الراحلة وحديث عائشة في قصة الوليدة صاحبة الوشاح وحديث أبي هريرة رأيت سبعين من أصحاب الصفة وحديث ابن عمر كان المسجد مبنيا بالين وحديث ابن عباس في قصة عمار في بناء المسجد وحديثه في الخطبة في خوخة أبي بكر وحديث عمر في رفع الصوت في المسجد وحديث ابن عمر في المساجد التي على طرق المدينة وهو مشتمل على عشرة أحاديث وحديث عائشة لم أعقل أبوى إلا وهما يدينان الدين وفيها من المعلقات ثمانية عشر حديثا كلها مكررة الأحاديث أنس في قصة العباس ومال البحرين وهو من أفرادها أيضا عن مسلم جملة ما فيها من الأحاديث بالمكرر مائة وأربعة أحاديث وفيها من الآثار ثلاثة وعشرون كلها معلقات إلا أثر مساجد ابن عباس وأثر عمرو عثمان أنهما كانا يستلقيان في المسجد وأثرهما زادا في المسجد فإن هذه موصولة والله سبحانه وتعالى أعلم

(تم الجزء الاول ويليه الجزء الثاني أوله كتاب مواقيت الصلاة)



فهرست

الجزء الاول من فتح الباری

﴿ فهرست الجزء الاول من فتح الباري ﴾

صحيفة	صحيفة
٧٦ باب الجهاد من الايمان	٤ كيف كان بدء الوحي الى رسول الله ﷺ
٧٧ باب تطوع قيام رمضان من الايمان	٣٩ ﴿ كتاب الايمان ﴾
٧٧ باب صوم رمضان احتساباً من الايمان	٣٩ باب قول النبي ﷺ بني الاسلام على خمس
٧٧ باب الدين يسر وقول النبي صلى الله عليه وسلم أحب الدين الى الله الحنيفية السمجة	٤٣ باب أمور الايمان
٧٨ باب الصلاة من الايمان وقول الله تعالى وما كان الله ليضيع إيمانكم أخرج	٤٥ باب المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده
٨١ باب حسن اسلام المرء	٤٦ باب أي الاسلام أفضل
٨٣ باب أحب الدين الى الله أدومه	٤٧ باب اطعام الطعام من الاسلام
٨٥ باب زيادة الايمان ونقصانه أخرج	٤٨ باب من الايمان ان يحب لآخيه ما يحب لنفسه
٨٧ باب الزكاة من الاسلام	٤٩ باب حب الرسول صلى الله عليه وسلم من الايمان
٨٩ باب اتباع الجنائز من الايمان	٥١ باب حلاوة الايمان
٩٠ باب خوف المؤمن من أن يحبط عمله وهو لا يشعر	٥٣ باب علامة الايمان حب الانصار
٩٤ باب سؤال جبريل النبي صلى الله عليه وسلم عن الايمان والاسلام والاحسان وعلم الساعة وبيان النبي صلى الله عليه وسلم له أخرج	٥٤ باب
١٠٣ باب	٥٨ باب من الدين الفرار من الفتن
١٠٣ باب فضل من استبرأ لدينه	٥٩ باب قول النبي صلى الله عليه وسلم أنا أعلمكم بالله وان المعرفة فعل القلب أخرج
١٠٦ باب اداء الخمس من الايمان	٦٠ باب من كره أن يعود في الكفر كما يكره ان يلقى في النار من الايمان
١١٠ باب ما جاء ان الاعمال بالنية والحسبة ولكل امرء ما نوى	٦١ باب تفاضل أهل الايمان في الاعمال
١١٢ باب قول النبي ﷺ الدين النصيحة لله أخرج	٦٢ باب احياء من الايمان
١١٥ ﴿ كتاب العلم ﴾	٦٣ باب فان تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم
١١٥ باب فضل العلم وقول الله تعالى يرفع الله الذين آمنوا أخرج	٦٥ باب من قال ان الايمان هو العمل
١١٦ باب من سئل علماً وهو مشغول في حديثه فأنم الحديث ثم أجاب السائل	٦٦ باب اذا لم يكن الاسلام على الحقيقة وكان على الاستسلام والخوف من القتل أخرج
١١٧ باب من رفع صوته بالعلم	٦٨ باب السلام من الاسلام
١١٧ باب قول المحدث حدثنا واخبرنا أخرج	٦٩ باب كفران العشير وكفر دون كفر
١٢٠ باب طرح الامام المسئلة على أصحابه ليختبر ما عندهم من العلم	٧٠ باب المعاصي من أمر الجاهلية أخرج
١٢١ باب ما جاء في العلم وقول الله تعالى وقل رب زدني	٧٢ باب وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فاصلا حوا بينهما أخرج
	٧٢ باب ظم دون ظم
	٧٤ باب علامات المنافق
	٧٦ باب قيام ليلة القدر من الايمان

صحيفة

علما

- ١٢٣ باب القراءة والعرض على المحدث
- ١٢٥ باب ما يذكر في المناولة وكتاب أهل العلم بالعلم إلى البلدان
- ١٢٧ باب من قعد حيث ينتهي به المجلس ومن رأي فرجة في الحلقة فجلس فيها
- ١٢٨ باب قول النبي صلى الله عليه وسلم رب مبلغ أوعى من سامع
- ١٣٠ باب العلم قبل القول والعمل وقول الله تعالى فاعلم أنه لا إله إلا الله الخ
- ١٣٢ باب ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يتخولهم بالموعظة كيلا ينفروا
- ١٣٣ باب من جعل لأهل العلم أياما معلومة
- ١٣٣ باب من برد الله به خيرا يفقهه
- ١٣٤ باب الفهم في العلم
- ١٣٥ باب الاغتباط في العلم والحكمة
- ١٣٦ باب ما ذكر في ذهاب موسى في البحر إلى الخضر عليهما السلام الخ
- ١٣٨ باب قول النبي ﷺ اللهم علمه الكتاب
- ١٣٩ باب متى يصح سماع الصغير
- ١٤١ باب الخروج في طلب العلم
- ١٤٣ باب فضل من علم وعلم
- ١٤٤ باب رفع العلم وظهور الجهل
- ١٤٦ باب فضل العلم
- ١٤٦ باب الفتيا وهو واقف على الدابة وغيرها
- ١٤٧ باب من أجاب الفتيا بإشارة اليد والرأس
- ١٤٩ باب تحريض النبي ﷺ وفد عبد القيس على أن يحفظوا الإيمان والعلم ويخبروا به من وراءهم
- ١٤٩ باب الرحلة في المسئلة النازلة
- ١٥٠ باب التناوب في العلم
- ١٥١ باب الغضب في الموعظة والتعليم إذا رأي ما يكره
- ١٥٢ باب من برك على ركبته عند الامام أو المحدث
- ١٥٢ باب من أعاد الحديث ثلاثا ليفهم عنه الخ

صحيفة

- ١٥٤ باب تعليم الرجل أمته وأهله
- ١٥٦ باب عظة الامام النساء وتعليمهن
- ١٥٦ باب الحرص على الحديث
- ١٥٧ باب كيف يتبعض العلم
- ١٥٨ باب هل يجعل للنساء يوما على حدة في العلم
- ١٥٩ باب من سمع شيئا فراجعه حتى يعرفه
- ١٦٠ باب ليبلغ العلم الشاهد العائب
- ١٦١ باب اثم من كذب على النبي صلى الله عليه وسلم
- ١٦٥ باب كتابة العلم
- ١٧٠ باب العلم والعظة بالليل
- ١٧١ باب السمر في العلم
- ١٧٢ باب حفظ العلم
- ١٧٥ باب الانصات للعلماء
- ١٧٦ باب ما يستحب العالم اذا سئل أى الناس أعلم في كل العلم إلى الله
- ١٧٩ باب من سأل وهو قائم عالما جالسا
- ١٨٠ باب السؤال والفتيا عند رمي الجمار
- ١٨٠ باب قول الله تعالى وما أوتيتم من العلم الا قليلا
- ١٨١ باب من ترك بعض الاختيار مخافة أن يقصر فهم بعض الناس عنه فيقعوا في أشد منه
- ١٨٢ باب من خص بالعلم قومادون قوم كراهية أن لا يفهموا
- ١٨٤ باب الحياء في العلم
- ١٨٥ باب من استجيا فأمر غيره بالسؤال
- ١٨٥ باب ذكر العلم والفتيا في المسجد
- ١٨٦ باب من أجاب السائل بأكثر مما سأل
- ١٨٧ * (كتاب الوضوء) *
- ١٨٧ باب ما جاء في قول الله تعالى اذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق الآية
- ١٨٩ باب لا تقبل صلاة بغير طهور
- ١٨٩ باب فضل الوضوء والغر المحجلون من آثار الوضوء
- ١٩١ باب لا يتوضأ من الشك حتى يستيقن
- ١٩٢ باب التخفيف في الوضوء
- ١٩٣ باب اسباغ الوضوء

صفحة	باب	صفحة	باب
٢٣٧	باب	١٩٤	باب غسل الوجه باليدين من غرفة واحدة
٢٣٧	باب من مضمض واستنشق من غرفة واحدة	١٩٥	باب التسمية على كل حال وعند الوقاع
٢٣٨	باب مسح الرأس مرة	١٩٥	باب ما يقول عند الخلاء
٢٣٩	باب وضوء الرجل مع امرأته وفضل وضوء المرأة	١٩٧	باب وضع الماء عند الخلاء
٢٤١	باب صب النبي ﷺ وضوءه على المغمى عليه	١٩٧	باب لا تستقبل القبلة ببول ولا غائط الخ
٢٤١	باب الغسل والوضوء في الخضب والقدح	١٩٨	باب من تبرز على لبنتين
	والخشب والحجارة	٢٠٠	باب خروج النساء الى البراز
٢٤٢	باب الوضوء من التور	٢٠١	باب التبرز في البيوت
٢٤٣	باب الوضوء بالمد	٢٠١	باب الاستنجاء بالماء
٢٤٤	باب المسح على الخفين	٢٠٢	باب من حمل معه الماء لطهوره
٢٤٧	باب اذا أدخل رجله وهما طاهرتان	٢٠٣	باب حمل العذرة مع الماء في الاستنجاء
٢٤٨	باب من لم يتوضأ من لحم الشاة والسويق	٢٠٣	باب النهي عن الاستنجاء بأنمين
٢٤٨	باب من مضمض من السويق ولم يتوضأ	٢٠٤	باب لا يمسك ذكره يمينه اذا بال
٢٥٠	باب هل يمضمض من اللبن	٢٠٥	باب الاستنجاء بالحجارة
٢٥٠	باب الوضوء من النوم ومن لم ير من النعسة	٢٠٦	باب لا يستنجي بروت
	والنعستين أو الخنفقة وضواً	٢٠٧	باب الوضوء مرة مرة
٢٥٢	باب الوضوء من غير حدث	٢٠٧	باب الوضوء مرتين مرتين
٢٥٣	باب من الكبائر ان لا يستتر من بوله	٢٠٨	باب الوضوء ثلاثاً ثلاثاً
٢٥٦	باب ما جاء في غسل البول	٢١٠	باب الاستنثار في الوضوء
٢٥٧	باب	٢١١	باب الاستجمار وترا
٢٥٧	باب ترك النبي صلى الله عليه وسلم والناس	٢١٣	باب غسل الرجلين
	الاعرابي حتى فرغ من بوله في المسجد	٢١٣	باب المضمضة في الوضوء
٢٥٨	باب صب الماء على البول في المسجد	٢١٤	باب غسل الاعتقاب
٢٥٨	باب يهريق الماء على البول	٢١٤	باب غسل الرجلين في النعلين الخ
٢٥٩	باب بول الصبيان	٢١٦	باب التيمن في الوضوء والغسل
٢٦١	باب البول قائماً وقاعداً	٢١٧	باب التماس الوضوء اذا حانت الصلاة
٢٦٢	باب البول عند صاحبه واتستر بالخائط	٢١٨	باب الماء الذي يغسل به شعر الانسان
٢٦٣	باب البول عند سباطة قوم	٢٢٠	باب اذا شرب الكلب في أناء أحدكم فليغسله سبعاً
٢٦٤	باب غسل الدم	٢٢٤	باب من لم ير الوضوء الا من المخرجين الخ
٢٦٥	باب غسل المني وفركه وغسل ما يصيب من المرأة	٢٢٨	باب الرجل يوضيء صاحبه
٢٦٦	باب اذا غسل الجنابة أو غيرها فلم يذهب أثره	٢٢٩	باب قراءة القرآن بعد الحدث وغيره
٢٦٧	باب أبوال الابل والدواب والغنم ومرايضها	٢٣١	باب من لم يتوضأ الا من الغشي المتقل
٢٧٣	باب ما يقع من النجاسات في السمن والماء	٢٣٢	باب مسح الرأس كله
		٢٣٥	باب غسل الرجلين الي الكعبين
		٢٣٦	باب استعمال فضل وضوء الناس

صحيفة	صحيفة
٣١١ باب كينونة الجنب في البيت اذا نوضاً	٢٧٥ باب البول في الماء الدائم
٣١١ باب الجنب يتوضأ ثم ينام	٢٧٧ باب اذا أتى على ظهر المصلي قذر أو جيفة الخ
٣١٣ باب اذا التقى الختانان	٢٨١ باب البصاق والمخاط ونحوه في الثوب
٣١٤ باب غسل ما يصيب من رطوبة فرج المرأة	٢٨١ باب لا يجوز الوضوء بالتبذير ولا المسكر
٣١٧ ﴿كتاب الحيض﴾	٢٨٢ باب غسل المرأة أباهما الدم عن وجهه
٣١٧ باب كيف كان بدء الحيض وقول النبي صلى الله عليه وسلم هذا شيء كتبه الله على بنات آدم	٢٨٣ باب السواك
٣١٨ باب الامر بالنساء اذا تمسن	٢٨٤ باب دفع السواك الى الاكبر
٣١٨ باب غسل الحائض رأس زوجها وترجيله	٢٨٤ باب فضل من بات على الوضوء
٣١٩ باب تمراءة الرجل في حجر امرأته وهي حائض	٢٨٦ ﴿كتاب الغسل﴾
٣١٩ باب من سمي النفاس حيضاً	٢٨٦ باب الوضوء قبل الغسل
٣٢٠ باب مباشرة الحائض	٢٨٩ باب غسل الرجل مع امرأته
٣٢١ باب ترك الحائض الصوم	٢٩٠ باب الغسل بالصاع ونحوه
٣٢٣ باب تقضى الحائض المناك كلاً الا الطواف بالبيت	٢٩٢ باب من أفاض على رأسه ثلاثاً
٣٢٤ باب الاستحاضة	٢٩٣ باب الغسل مرة واحدة
٣٢٥ باب غسل دم الحيض	٢٩٣ باب من بدء بالحلاب او الطيب عند الغسل
٣٢٦ باب اعتكاف المستحاضة	٢٩٦ باب المضمضة والاستنشاق في الجنابة
٣٢٧ باب هل تصلي المرأة في ثوب حاض فيه	٢٩٦ باب مسح اليد بالتراب لتكون أنقى
٣٢٨ باب الطيب للمرأة عند غسلها من الحيض	٢٩٦ باب هل يدخل الجنب يده في الاناء قبل ان يغسلها الخ
٣٢٩ باب ذلك المرأة نفسها اذا تطهرت من الحيض الخ	٢٩٨ باب تفريق الغسل والوضوء
٣٣١ باب غسل الحيض	٢٩٩ باب من أفرغ يمينه على شماله في الغسل
٣٣١ باب امتشاط المرأة عند غسلها من الحيض	٢٩٩ باب اذا جامع ثم عاد ومن دار على نسائه في غسل واحد
٣٣١ باب نقض المرأة شعرها عند غسل الحيض	٣٠٢ باب غسل المذي والوضوء منه
٣٣٢ باب محلثة وغير مخلقة	٣٠٣ باب من تطيب ثم اغتسل وبقي أثر الطيب
٣٣٣ باب كيف تهل الحائض بالحجج والعمرة	٣٠٤ باب تحليل الشعر الخ
٣٣٣ باب اقبال الحيض وادباره	٣٠٤ باب من توضأ في الجنابة ثم غسل سائر جسده الخ
٣٣٤ باب لا تقضى الحائض الصلاة	٣٠٥ باب اذا ذكر في المسجد انه جنب الخ
٣٣٥ باب النوم مع الحائض وعى في ثيابها	٣٠٥ باب نقض اليدين من الغسل عن الجنابة
٣٣٥ باب من اتخذ ثياب الحيض سوى ثياب الطهر	٣٠٦ باب من بدا بشق رأسه الايمن في الغسل
٣٣٥ باب شهود الحائض العيدين الخ	٣٠٦ باب من اغتسل عرياناً وحده في خلوة الخ
٣٣٧ باب اذا حاضت في شهر ثلاث حيض وما يصدق النساء في الحيض الخ	٣٠٨ باب السترة في الغسل عند الناس
٣٣٨ باب الصفرة والكدرية في غير أيام الحيض	٣٠٨ باب اذا احتلمت المرأة
	٣١٠ باب عرق الجنب وان المسلم لا ينجس
	٣١١ باب الجنب يخرج ويمشي في السوق وغيره

صحيفة

- ٣٣٨ باب عرق الاستحاضة
 ٣٤٠ باب المرأة تحيض بعد الافاضة
 ٣٤٠ باب اذا رات المستحاضة الطهر
 ٣٤١ باب الصلاة على النفساء وسنتها
 ٣٤١ باب
 ٣٤٢ كتاب التيمم
 ٣٤٩ باب اذا لم يجد ماء ولا ترابا
 ٣٥٠ باب التيمم في الحضر اذا لم يجد الماء وخاف فوت الصلاة
 ٣٥١ باب التيمم هل ينفخ فيهما
 ٣٥٣ باب التيمم للوجه والكفين
 ٣٥٤ باب الصعيد الطيب وضوء المسلم يكفيه عن الماء
 ٣٦٠ باب اذا خاف الجنب على نفسه المرض أو الموت اغ
 ٣٦٢ باب التيمم ضربة
 ٣٦٣ باب
 ٣٦٣ كتاب الصلاة
 ٣٦٤ باب كيف فرضت الصلاة في الاسراء
 ٣٧٠ باب وجوب الصلاة في الثياب وقول الله تعالى
 خذوا زينتكم اغ
 ٣٧١ باب عقد الازار الى القفا في الصلاة
 ٣٧٢ باب الصلاة في الثوب الواحد ما تحفاه
 ٣٧٤ باب اذا صلى في الثوب الواحد فليجعل على
 عاتقيه
 ٣٧٥ باب اذا كان الثوب ضيقا
 ٣٧٦ باب الصلاة في الجبة الشامية
 ٣٧٧ باب كراهة التعري في الصلاة
 ٣٧٨ باب الصلاة في القميص والسراويل اغ
 ٣٧٩ باب ما يستر من العورة
 ٣٨٠ باب الصلاة بغير رداء
 ٣٨٠ باب ما يذكر في النخذ
 ٣٨٣ باب في كم تصلي المرأة من الثياب
 ٣٨٥ باب اذا صلى في ثوب له اعلام ونظر الى علمها
 ٣٨٥ باب ان صلى في ثوب مصلب أو تصاوير هل
 تسد صلاته وما ينهي عن ذلك

صحيفة

- ٣٨٥ باب من صلى في فروج حرير ثم نزع
 ٣٨٦ باب الصلاة في الثوب الاحمر
 ٣٨٦ باب الصلاة في السطوح والمنابر والخشب
 ٣٨٨ باب اذا أصاب ثوب المصلي امرأته اذا سجد
 ٣٨٨ باب الصلاة على الحصير
 ٣٩٠ باب الصلاة على الخمرة
 ٣٩١ باب الصلاة على الفراش
 ٣٩١ باب السجود على الثوب في شدة الحر
 ٣٩٣ باب الصلاة في النعال
 ٣٩٣ باب الصلاة في الخفاف
 ٣٩٤ باب اذا لم يتم السجود
 ٣٩٤ باب يدي ضبعيه ويجافي في السجود
 ٣٩٤ أبواب استقبال القبلة وما يتبعها من آداب المساجد
 ٣٩٥ باب فضل استقبال القبلة
 ٣٩٥ باب قبلة أهل المدينة وأهل الشام والمشرق
 ٣٩٦ باب قوله تعالى واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى
 ٣٩٨ باب التوجه نحو القبلة حيث كان
 ٤٠١ باب ماجاء في القبلة اغ
 ٤٠٣ باب حك البزاق باليد من المسجد
 ٤٠٤ باب حك المخاط بالحصى من المسجد
 ٤٠٥ باب لا يبصق عن يمينه في الصلاة
 ٤٠٦ باب ليبصق عن يساره أو تحت قدمه اليسرى
 ٤٠٦ باب كفارة البزاق في المسجد
 ٤٠٧ باب دفن النخامة في المسجد
 ٤٠٧ باب اذا بدره البزاق فليأخذ بطرف ثوبه
 ٤٠٨ باب عظة الامام الناس في اتمام الصلاة اغ
 ٤٠٩ باب هل يقال مسجد بني فلان
 ٤٠٩ باب القسمة وتعليق القنو في المسجد
 ٤١١ باب من دعى لطعام في المسجد ومن أجاب منه
 ٤١١ باب القضاء واللعان في المسجد
 ٤١٢ باب اذا دخل بيتا صلى حيث شاء او حيث أمر
 ولا يتجسس
 ٤١٢ باب المساجد في البيوت
 ٤١٥ باب التيمم في دخول المسجد وغيره

صحيفة

٤٧٠ باب اذا صلى الى فراش فيه حائض

٤٧٠ باب هل يغمز الرجل امراته عند السجود

صحيفة

لكي يسجد

٤٧٠ باب المرأة تطرح عن المصلي شيا من الاذى

(تمت)

